

القسم الأول : الدراسة

ويشتمل على ما يلي :

• توطئة

• الفصل الأول : المؤلف

• الفصل الثاني : الشرح

توطئة:

لما كان سيبيويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠) أشهر شخصية في النحو العربي على الإطلاق رأيت من المحتم على منهجياً ألا أتعرض للتعريف به ، لأنه أشهر من أن يُعرّف ؛ حيث سبقني إلى هذا الميدان علماء أجيال قديماً وحديثاً من الشرق والغرب على السواء ، فكفوني مؤونة الحديث عنه ، غير أن ذلك لا يحول بيني وبين التنويه ببعض ما كتب عنه . فمن ذلك على سبيل المثال : سيبيويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً ، لكوركيس عواد^(١) ، وسيبيويه إمام النحاة ، لعلى النجدي ناصف^(٢) ، وكتاب سيبيويه وشروحه ، للدكتورة خديجة الحديثي^(٣) ، وشواهد الشعر في كتاب سيبيويه للدكتور خالد جمعة^(٤) إلى غير ذلك^(٥) .

أما أبو الحسن الرماني شارح الكتاب فهو يتطلب منى وقفة مناسبة على الرغم مما كتب عنه من دراسات قيمة متعددة ما بين مسهبية وموجزة^(٦) . وأهمها في نظري تلك الدراسة التي

(١) بغداد - المجمع العلمي العراقي ، ١٣٩٨هـ .

(٢) القاهرة - عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ .

(٣) بغداد - دار التضامن ، ط ١ ، ١٣٨٦هـ .

(٤) الكويت - دار العروبة ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ .

(٥) ينظر فهرست الكتب النحوية المطبوعة ، للدكتور عبد الهادي الفضلي ، (الأردن - مكتبة المنار ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) فقد ورد فيه من ذلك ما يقارب ثلاثين كتاباً وهي متفرقة فيه ، وقد تتبعتها واستخرجتها ، لكن إيثاراً للإيجاز أكتفى بذكر أرقامها وهي : ٢٣ ، ٥٦ ، ٧٨ ، ٩٠ ، ٤٧٣ ، ٤٨٧ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧١ - ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٦٣٠ ، ٦٥٥ ، ٦٥٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٨٤ ، ١١١٥ ، ١١٢٣ ، ١١٣٦ ، ١١٤٩ ، ١٢٤٥ .

وهناك بحوث أقيمت في المؤتمر العالمي الذي أقيم بإيران منذ عشرين عاماً تقريباً بمناسبة العيد الألفى لسيبيويه ومنها بحثان قيمان للدكتور صلاح الدين المنجد يشتملان على كل ما يتعلق بسيبيويه من المؤلفات المطبوعة والمخطوطة على السواء . حدثني بذلك أستاذي الدكتور أحمد مكي الأنصاري .

(٦) من تلك الدراسات :

أ - مقدمة الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي لتحقيق كتاب : معاني الحروف للرماني (جدة - دار الشروق ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ) .

ب - مقدمة إبراهيم السامرائي لتحقيق كتاب : رسالتان في اللغة منازل الحروف والحدود ، للرماني ، (عمان - دار الفكر ، ١٩٨٤م) .

ج - مقدمة محمد خلف الله والدكتور محمد زغلول سلام لتحقيق ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، =

قام بها الدكتور المتولى الدميرى^(١) ومن قبلها الدراسة التى قام بها الدكتور مازن المبارك^(٢).

وقد تناول الدكتور الدميرى شخصية الرمانى ، ومنهجه فى شرح الكتاب كما قام بتحقيق الشرح ما عدا المجلد الأول منه ، حيث ظنه مفقوداً وليس له وجود ، ولهذا بدأ بتحقيق المجلد الثانى فما بعده . وقد أخرج منه الجزء الأول من قسم الصرف^(٣).

وكذلك فعل الدكتور مازن المبارك من قبل ، فقد عالج فى رسالته شخصية الرمانى ومنهجه فى الشرح غير أنه لم يحقق إلا بعض النماذج فقط ، كما أنه ظن أيضاً أن المجلد الأول مفقود . و سياتى توضيح ذلك فى أثناء الكلام عن نسخ الشرح^(٤).

ومن كل ما سبق يتضح أن المجلد الأول وهو موضوع بحثى هذا لم يتناوله أحد من قبل . وكان من فضل الله على أن وجدته بعد اليأس من العثور عليه ، فاكتمل بذلك شرح الرمانى على الكتاب وكانت أمنية عزيزة على الباحثين والدارسين المهتمين بترائنا العربى العريق .

ونظرا لشمول تلك الدراساتين وشبه استقصائهما لحياة الرمانى ومنهجه فى شرح الكتاب ، سأوجز الحديث عنه ، وعن منهجه إلا ما دعت الحاجة لتوضيحه إما لفكرة عنت لى وإما لوقوفى على أشياء لم أجدها عند الأستاذين الفاضلين ، فرأيت أن من الأفضل إثباتها ، لكى تكتمل الصورة من جميع جوانبها . ولا أظن ذلك منهما من باب القصور أو التقصير ولكن ربما

== للرمانى والخطابى وعبد القاهر الجرجانى ، (مصر - دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٧٦م) .
د - مقدمة الدكتور فتح الله صالح على المصرى لتحقيق كتاب اللفاظ المترادفة المتقاربة المعنى للرمانى ، (مصر - المنصورة - دار الوفاء ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ) .

هـ - الرمانى وشرحه ، ضمن كتاب (سيبويه وشرحه للدكتورة خديجة الحديثى ، ص ١٩٣ - ٢١٤) .
و - ومن عرض للرمانى أيضاً أسعد أطلس فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، مجلد ٢٥ ص ٨٣

ز - ومنهم أيضاً نعيم الحمصى فى المجلة نفسها ، المجلد ٢٨ ص ٦٢ .

(١) وهى بعنوان : « شرح كتاب سيبويه لأبى الحسن الرمانى » الدراسة » (مصر - مطبعة السعادة ، ١٤٠٨هـ) .

(٢) وهى بعنوان : « الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه » (بيروت - دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٧٤م) .

(٣) عنوانه : شرح كتاب سيبويه ، لأبى الحسن الرمانى (٢٩٦ - ٣٨٤) قسم الصرف الجزء الأول ، (مصر - مطبعة التضامن ، ١٤٠٨هـ)

(٤) ينظر قسم الدراسة ، ص ٢٨ .

كان من قبيل الإيجاز.

وهناك دراسة أخرى مهمة ، وهي حول جهود الرمانى البلاغية وأثرها على تطور الفكر البلاغى فى القرن الرابع الهجرى وما بعده مع ترجمة كتابه (النكت فى إعجاز القرآن) إلى اللغة الإنجليزية ، قام بها الدكتور عوض معيوض الجميى ضمن رسالته للدكتوراه التى تقدم بها إلى قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة (أنديانا) بالولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية عام ١٩٨٧م ، كما أخبرنى سعادته بذلك . ولم أتمكن من الإفادة من هذه الدراسة لأنها لم تنتقل بعد إلى اللغة العربية وقبل الانتقال إلى الحديث عن الرمانى ومنهجه أود أن أورد فى الهامش ما استطعت العثور عليه من مصادر ترجمته ليرجع إليها من أراد التوسع(*)

-
- (*) وهى حسب الترتيب لوفاة مؤلفيها :
- (١) طبقات النحويين واللغويين ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى (ت ٢٧٩)، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، (مصر : دار المعارف ، ١٩٧٣م) ، ص ١١٩ - ١٢٠ .
 - (٢) الفهرست ، لمحمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٠ أو ٤٣٠)، تحقيق رضا المازندراني ، (دار المسيرة - ط ٣ ، ١٩٨٨م) ، ص ٦٩ ، ٢١٨ هـ ، ٢٢١ .
 - (٣) الإمتاع والمؤانسة ، لأبى حيان التوحيدى (ت ٤٠٠) ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، (بيروت - دار مكتبة الحياة ، ١٣٧٣هـ) ، ج ١ : ١٣٣ .
 - (٤) فرق وطبقات المعتزلة ، للقاضى عبد الجبار بن أحمد (ت ٤١٥) ، تحقيق الدكتور على سامى النشار ، والاستاذ عصام الدين محمد على ، (مصر - ١٣٧٢هـ) ، ص ١١٦ - ١١٧ .
 - (٥) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، تأليف كل من : أبى القاسم البلخى (ت ٣١٩) ، والقاضى عبد الجبار (ت ٤١٥) ، والحاكم ، الجشمي (ت ٤٩٤) ، تحقيق فؤاد سيد ، (تونس - الدار التونسية ، ١٣٩٣هـ) ، ص ١٣٣ .
 - (٦) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، لأبى المحاسن ، الفضل بن محمد بن مسعر التنوخى المعرى (٤٤٢) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الطو ، (الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ١٤٠١هـ) ، ص ٢٠ .
 - (٧) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادي : أبى بكر أحمد بن على (ت ٤٦٣) ، (بيروت - دار الكتاب العربى) ، ج ١٢ : ١٦ - ١٧ .
 - (٨) الإكمال فى رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف ، لابن ماكولا على بن هبة الله (ت ٤٧٥) ، تصحيح وتعليق عبد الرحمن المعلمى اليماني ، (بيروت - محمد أمين دمج ، ط ٢) ، ج ٤ : ١٢٥ .
 - (٩) الأنساب ، للسمعاني : أبى سعيد عبد الكريم بن محمد^(ت ٥٦٩) تحقيق عبد الرحمن المعلمى اليماني ، (بيروت - محمد أمين دمج) ، ج ٦ : ١٦٠ .
 - (١٠) المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزى : أبى الفرج عبد الرحمن بن على (ت ٥٦٧) ، حيدر آباد - الدكن - مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ط ١ ، ١٣٥٩هـ) ، ج ٧ : ١٧٦ .

- (١١) فهرست ما رواه عن شيوخه أبو بكر : محمد بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ) ، (طبعة بإشراف : فرنسكة
قداره زيد بن وخليان طرغوه ، عن طبعة مطبعة قوش بسرقسطة ، ١٩٨٣م) ، ص ٣١٦ .
- (١٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد
أبي الفضل إبراهيم ، (دار نهضة مصر ، ١٩٦٧م) ، ص ٣١٨ .
- (١٣) الكامل في التاريخ ، لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠) ، (بيروت - دار صادر ودار بيروت ،
١٣٨٦هـ) ، ج ٩ : ١٠٥ - ١٠٦ .
- (١٤) اللباب في تهذيب الأنساب ، لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠) ، (بيروت - دار صادر) ، ج ٢ :
٣٦ .
- (١٥) إنباء الرواة على أنباء النحاة ، لعلى بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦) ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ،
(القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ) ، ج ٢ : ٢٩٤ .
- (١٦) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١) ، تحقيق الدكتور إحسان
عباس ، (بيروت - دار الثقافة ، ١٩٧١م) ، ج ٣ : ٢٩٩ .
- (١٨) المختصر في أخبار البشر ، لإسماعيل بن علي أبي الفداء (ت ٧٣٢) ، (المطبعة الحسينية المصرية ، ط
١ ، ١٣٢٥هـ) ، ج ١ : ١٢٩ .
- (١٩) بول الإسلام في التاريخ ، لمحمد بن أحمد : أبي عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨) ، (حيدر آباد ، الدكن :
دائرة المعارف النظامية ، ط ١ ، ١٣٣٧هـ) ، ج ١ : ١٨٢ .
- (٢٠) العبر في خبر من عبر للذهبي أيضاً ، تحقيق فؤاد سعيد ، (الكويت - ١٩٦١م) ، ج ٣ : ٢٥ .
- (٢١) سير أعلام النبلاء ، له أيضاً ، تحقيق أكرم البوشي ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، ج
١٦ : ٥٣٣ .
- (٢٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، له أيضاً ، تحقيق علي محمد البجاري ، (بيروت - دار المعرفة) ، ج ٣ :
١٤٩ .
- (٢٣) مرآة الجنان وعبرة اليقضان ، لليافعي : عبد الله بن أسعد (ت ٧٦٨) ، (بيروت - مؤسسة الأعلمى ، ط
٢ ، ١٣٩٠هـ) ، ج ٢ : ٤٢٠ .
- (٢٤) البداية والنهاية ، لإسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤) ، تحقيق علي شيري ، (بيروت - دار إحياء التراث
العربي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ) ، ج ١ : ٣٥٨ .
- (٢٥) النجوم الزاهرة ، ليوسف بن تفرج بردى الأتابكي (ت ٨٧٤) ، (طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب) ، ج
٤ : ١٦٨ .
- (٢٦) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧) ، تحقيق محمد المصري ، (دمشق
- وزارة الثقافة ، ١٣٩٢هـ) ، ص ١٦٠ .
- (٢٧) لسان الميزان ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، (حيدرآباد - الدكن ، مطبعة دائرة المعارف
١٣٣٠هـ) ، ج ٤ : ٢٤٨ .

- (٢٨) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، (دار الفكر ، ط ٢، ١٣٩٩ هـ)، ج ٢: ١٨٠.
- (٢٩) طبقات المفسرين ، للسيوطي أيضاً، (طهران ، ١٩٧٦ م)، ص ٢٤.
- (٣٠) المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، له أيضاً، تحقيق محمد جاد المولى ، وعلى البجاوي ، ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، (مصر - عيسى البابي الحلبي وشركاه) ، ج ٢: ٤٦٧.
- (٣١) طبقات المفسرين ، لـ محمد بن علي الداودي (ت ١٤٥)، تحقيق علي محمد عمر ، (مصر - مكتبة وهبة ، ط ١، ١٣٩٢ هـ)، ص ٤١٩.
- (٣٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لأحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة (ت ٩٦٨)، تحقيق كامل بكري ، وعبد الوهاب أبي النور ، (القاهرة - دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٨ م)، ص ١٧٥.
- (٣٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت ١٠٦٧)، (بيروت - دار العلوم الحديثة)، ج ١: ١١١، ٤٤٧، ٥٧١، ٦٣٥، ٢: ١٣٩٧، ١٤٢٧، ١٧٢٩، ١٧٩٣، ١٩٧٧.
- (٣٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحى بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩)، (بيروت - دار الكتب العلمية)، ج ٣: ١٠٩.
- (٣٥) أجدد العلوم ، لصديق بن حسن القنوجي (ت ١٣٠٧ هـ)، (بيروت - دار الكتب العلمية)، ج ٣: ٤٧.
- (٣٦) رياض الجنات ، لـ محمد باقر الخونساري (ت ١٣١٣)، تحقيق أسد الله إسماعيليان ، (طهران : المطبعة الحيدرية ، ١٣٩٠ هـ)، ج ٥: ٢٣٠ - ٢٣١.
- (٣٧) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا بن محمد (ت ١٢٣٩)، (بيروت - دار العلوم الحديثة)، ج ٢: ٢٦٨، ٢٧٧، ٢٨٢، ٣٠٤، ٣٢٧، ٣٥٠.
- (٣٨) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، له أيضاً ، (بيروت - دار العلوم الحديثة)، ج ٢: ٦٨٣.
- (٣٩) تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان (ت ١٣٧٥)، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار (ت ١٣٨٣ هـ)، (مصر - دار المعارف ، ط ٤، ١٩٧٧ م)، ج ٢: ١٨٩.
- (٤٠) الأعلام ، لخير الدين بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ)، ج ٤: ٣١٧.
- (٤١) معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، (بيروت - دار إحياء التراث العربي ، ومكتبة المثنى)، ج ٧: ١٦٢ - ١٦٣.

الفصل الأول: المؤلف

ويشتمل على المباحث التالية:

- ١- اسمه ونسبه
- ٢- مولده ونشأته
- ٣- شيوخه
- ٤- تلاميذه
- ٥- عقيدته
- ٦- هو والمنطق
- ٧- الرماني بين المدح والقدح
- ٨- وقفة مع الفارسي
- ٩- مؤلفاته
- ١٠- وفاته

المبحث الأول : اسمه ونسبه

هو على بن عيسى بن على^(١) بن عبد الله^(٢) الرمانى ، وكنيته أبو الحسن ويعرف أيضاً بالإخشيدي^(٣)، وبالأوراق^(٤)، وبالجامع^(٥) وبالبغدادى^(٦) غير أنه اشتهر بالرمانى. وهي على الأرجح إلى قصر الرمان بواسط^(٧). وهي مدينة عمرها الحجاج (ت ٩٥) ما بين عام ٨٤-٨٦ هـ وسميت واسطاً لتوسطها بين البصرة والكوفة^(٨). ولذا أرجح أن هذه النسبة كانت لوالده ثم انسحبت عليه، لأن مولده ووفاته على ما سيأتى في بغداد، كما أن مسكنه كان بها في سوق العطش^(٩) كما سيأتى أيضاً في مبحث عقيدته.

ومما يؤكد ما ذهب إليه ما جاء على لسان أحد تلاميذه حيث قال عنه : « المعروف بابن الرمانى »^(١٠).

-
- (١) سقط هذا الاسم من نسبه في نزعة الألباء، ص ٣١٨، والبداية والنهاية ج ١١: ٣٥٨.
 - (٢) جاء في البداية والنهاية السابق (عبيد الله).
 - (٣) ينظر معجم الأدباء، ج ١: ٧٤، وبغية الوعاة، ج ٢: ١٨٠، وطبقات المفسرين للداودى، ص ٤٢٠، ومفتاح السعادة ص ١٧٥، وأبجد العلوم، ج ٣: ٤٧.
 - (٤) ينظر طبقات النحويين، ص ١٢٠، والمراجع المذكورة في التعليق السابق.
 - (٥) ينظر فرق وطبقات المعتزلة، ص ١١٦.
 - (٦) ينظر طبقات النحويين، ص ١٢٠.
 - (٧) ينظر معجم البلدان، لياقوت الحموى (ت ٦٢٦)، (بيروت - دار الكتاب العربى)، ج ٢: ٦٦-٦٧، واللباب، ج ٢: ٣٦، والقاموس المحيط، للفيروزباده (ت ٨١٧)، (بيروت - مؤسسة الرسالة ط ٢، ١٤٠٧ هـ)، ص ١٥٥ (رمن).
 - (٨) ينظر معجم البلدان، ج ٥: ٣٤٧-٣٤٨. و (واسط) في العصر الحاضر إحدى محافظات العراق، تقع جنوب محافظتى (بغداد) و (ديالى) كما هو مثبت في أطلس العالم لمجموعة من المؤلفين (بيروت - مكتبة لبنان) ص ٣٧.
 - (٩) قال عنه لياقوت: «كان من أكبر محلة ببغداد بالجانب الشرقى بين الرصافة ونهر المعلى... وهذا كله الآن لاعين ولا أثر، ولا أحد من أهل بغداد يعرف موضعه» معجم البلدان، ج ٢: ٢٨٤.
 - (١٠) ينظر معجم الأدباء، ج ١: ٧٤.

المبحث الثاني: مولده ونشأته

أجمعت المصادر على أنه ولد في بغداد غير أنها اختلفت في تاريخ مولده، فمعظمها يثبت أنه سنة (٢٩٦) ست وتسعين ومائتين، وذكر بعضها أنه سنة (٢٧٦) ست وسبعين ومائتين^(١). وبعضها الآخر ذكر أنه سنة (٢٧٤) أربع وسبعين ومائتين^(٢).

والراجح في نظري هو التاريخ الأول، لما سيأتى من أنه توفي سنة (٣٨٤) أربع وثمانين وثلاثمائة وعمره (٨٨) ثمان وثمانون سنة، لأنه إذا طرح العمر من تاريخ الوفاة كان متسقاً مع ذلك التاريخ، وهو عام (٢٩٦هـ).

أما عن نشأته الأولى فلم تسعفنا المصادر بشئ عنها ولا عن أسرته إلا ما ذكر من أن أصله من (سر من رأى)^(٣). كما أنها لم تذكر عن حياته العامة إلا الشئ القليل ومن أهم ذلك أنه كان منقطعاً للتدريس والتأليف^(٤)، وكان يعيش عيشة الرضا والقناعة بالرزق اليسير^(٥).

(١) ينظر معجم الأدباء، ج ١٤ : ٧٤، وبغية الوعاة، ج ٢ : ١٨٠، والمزهر، ج ٢ : ٤٦٧ وطبقات المفسرين للداودي، ص ٤٢٠، ٤٢١، ومفتاح السعادة، ص ١٧٥.

(٢) ينظر أبجد العلوم، ج ٣ : ٤٧.

(٣) ينظر إنباه الرواة، ج ٢ : ١٩٦، ووفيات الأعيان، ج ٢ : ٢٩٩، وسير أعلام النبلاء، ج ٦ : ١٦٤، وشذرات الذهب، ج ٣ : ١٠٩، وأبجد العلوم، ج ٣ : ٤٧.

(٤) ينظر الإمتاع والمؤانسة، ج ٢ : ١٥٨.

(٥) ينظر فرق وطبقات المعتزلة، ص ١١٦.

المبحث الثالث : شيوخه

من أبرز شيوخه الذين ذكروا في مصادر ترجمته: أبو إسحاق الزجاج^(١) (٣١١)، وأبو بكر بن السراج^(٢) (٣١٦)، وابن دريد^(٣) (٣٢١)، وأبو بكر بن الإخشيد، المتكلم^(٤) (٣٢٦). كما ورد في الشرح في أكثر من موضع قول الرمانى: «وسألت ابن السراج» أو «فقلنا له»^(٥).

وقد وجد الدكتور الدميرى فى أثناء تحقيقه للشرح ما يفيد أنه أخذ عن كل من أبى بكر بن شقير (ت ٣١٧)، وابن مجاهد (ت ٣٢٤)^(٦).

ووجدت إضافة إلى أولئك ما يفيد أنه أخذ عن أبى بكر الحلوانى؛ لأنه جاء فى صدر كتاب (شرح أشعار الهذليين)^(٧) ما يلى: «رواية أبى الحسن على بن عيسى بن على التحوى عن أبى بكر بن محمد الحلوانى عن السكرى».

ولما كان الحلوانى هو الشيخ الذى لم يذكره أحد ممن عرض لدراسة الرمانى فى العصر الحديث رأيت أن أفرد بالترجمة دون غيره ممن تناولهم الباحثون الفضلاء من قبل. وقد وجدت أنه من العلماء المغمورين حيث لم أعثر له على ذكر فى كتب التراجم التى اطلعت عليها إلا فى تاريخ بغداد وإليك أهم ما جاء فيه: (٨)

هو أبوبكر أحمد بن محمد بن عاصم الحلوانى، سكن بغداد وأخذ عن جماعة من العلماء منهم: أبو العباس المبرد (ت ٢٨٦) وأبو سعيد السكرى (ت ٩٢٧) وقد وصف بأنه كان ثقة ومن أهل الفهم والأدب عالماً بالأنساب. توفى سنة ٣٣٣هـ.

(١) ينظر تاريخ العلماء النحويين، ص ٣٠، وسير أعلام النبلاء، ج ١٦: ٥٢٤، وطبقات المفسرين، للسيوطى، ص ٢٤، وبغية الوعاة، ج ٢: ١٨٠، ومفتاح السعادة، ص ١٧٥.

(٢) ينظر طبقات النحويين، ص ١٢٠، تاريخ العلماء النحويين، ص ٣٠، وتاريخ بغداد، ج ١٢: ١٦، والإكمال، ج ٤: ١٢٥، والأنساب ج ١: ١٦٠، ونزهة الألباء، ص ٣١٨، ومعجم الأدباء، ج ١٨: ١٩٨.

(٣) ينظر المراجع المذكورة فى التعليق السابق باستثناء الأول والآخر، كما ينظر المنتظم ج ٧: ١٧٦، والكمال فى التاريخ، ج ٩: ١٦٠، واللباب، ج ٢: ٢٧، وإنباه الرواة، ج ٢: ٢٩٤.

(٤) ينظر الفهرست، ص ٢٢١، وقرى وطبقات المعتزلة ص ١١٦، وقضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص ١٣٣، ومعجم الأدباء، ج ١٤: ٧٤.

(٥) ينظر التحقيق، باب ١٩: ١٧ و ٥٦: ٦.

(٦) ينظر شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص ٢٨، كما ينظر الرمانى النحوى، ص ٣٠٥.

(٧) صنعة أبى سعيد السكرى (ت ٢٧٥)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر (القاهرة - دار العروبة، ١٣٨٤هـ).

(٨) ج ٧٦: ٧٦.

المبحث الرابع : تلاميذه

من أشهر تلاميذ الرمانى أبو حيان التوحيدى على بن محمد (ت ٤٠٠) الذى كان يبالغ فى تعظيمه^(١) ومنهم ابن الدقاق على بن عبيد الله (ت ٤١٥) الذى قرأ عليه كتاب سيبويه قراءة تفهم وأخذ بذلك خطه عليه وانتفع الناس به^(٢) حيث خلفه فى التدريس بعد وفاته نحو ثلاثين سنة^(٣).

وقد حاول الدكتور الدميرى استقصاء تلاميذه فى كتب التراجم فأحصى منهم تسعة عشر^(٤) ولم أجد فيما اطلعت عليه إضافة إلى ذلك إلا ما ذكره الصبهي صاحب كتاب التبصرة فى أكثر من موضع أن على بن عيسى شيخه، نحو قوله: «هذا قول شيخنا أبى الحسن على بن عيسى النحوى»^(٥) ورجح الدكتور فتحى على الدين أن المراد به على بن عيسى الرمانى. وهو ما أميل إليه. لمائلة التعليل الذى ذكره الصبيري لتعليلات الرمانى فى الشرح من ذلك قول الصميرى فى أثناء الحديث عن حركة الهمزة فى (ال) «قال شيخنا أبو الحسن على بن عيسى النحوى: لما كان دخولها على الحرف نادراً أعطى من الحركات نادراً»^(٦). وجاء فى الشرح «... وأما (صرورة) فلا يثنى ولا يجمع، لما فيه من المبالغة التى تقتضى أن يجرى على طريقة واحدة، لتضمنه معنى المبالغة، لأن كل مبالغة تقتضى أن تكون نادرة فى المعنى، فيجب اللفظ أن يكون على مشاكلة المعنى فى أنه نادر لا يصرف»^(٧).

وقال الصبيري: «قال أبو الحسن على بن عيسى: ... لا يعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام، لأنه حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد»^(٨).

وجاء فى الشرح « والعطف على الموضع لا يصلح إلا بعد تمام الكلام لأنه حمل على التأويل»^(٩).

(١) ينظر البصائر والذخائر تحقيق د. إبراهيم الكيلانى، (دمشق-مكتبة أطلس، ١٩٦٤م)، ج١: ١٧٠ - ١٧١، والإمتاع والمؤانسة، ج١: ١٣٣، ومعجم الأدباء ج٨: ١٩١، ١٤: ٧٦، وسير أعلام النبلاء، ج١٦: ٥٣٤.

(٢) معجم الأدباء، ج١٤: ٥٧، ٧٨.

(٣) ينظر تاريخ العلماء النحويين، ص ٣١.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة)، ص ٤٣ - ٥٠ وينظر الرمانى النحوى، ص ٦٧ - ٧٠ فقد أحصى منهم الدكتور المبارك اثنى عشر.

(٥) التبصرة، تحقيق الدكتور فتحى على الدين، (مكة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى، ط١، ١٤٠٢هـ) ج١: ١٣٥.

(٦) نفسه، ص ٤٤٠.

(٧) الشرح، المجلد ٢، لوحة ١٥٧ ب (نسخة داماد) وسيأتى وصفها فى الكلام عن نسخ الشرح.

(٨) التبصرة، ج١: ٢١١.

(٩) الشرح، المجلد ٢، لوحة ٢٠٥ ب (نسخة داماد).

المبحث الخامس : عقيدته

عرف الرمانى باعتزاله لم يخالف فى ذلك أحد من المترجمين^(١). وذكر أنه كان يصرح به فى تفسيره الذى اشتهر به^(٢). وكان يدعو إلى اعتناق هذا المذهب كما سيأتى، وله مؤلفات فيه، من بينها كتاب (صنعة الاستدلال) فى سبعة مجلدات، وكتاب (مقالة المعتزلة)^(٣). وأما عن تعرضه له فى المجلد الذى بين يديّ فلم يتضح لى إلا فى ثلاثة مواضع لمحت فيها نفى صفات عن الله تعالى، حيث أورد فى أحدها آية جاء فيها ذكر اليمين مضافتين إلى الله تعالى فحمل التثنية فيها على المبالغة كما قيل ذلك فى (لبيك)، كما ورد فى الموضوعين الآخرين ما يفيد نفى العلم والابتلاء^(٤).

أما الذى اختلف فيه فهو . تشييعه فقد نقل عن بعض تلاميذه أنه قال: «وممن ذهب فى زماننا إلى أن علياً عليه السلام أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من المعتزلة أبو الحسن على بن عيسى النحوى المعروف بابن الرمانى»^(٥).

وقال عنه بعض المترجمين: «وكان يتشيع ويقول: على أفضل الصحابة»^(٦). وقال عنه أيضاً: «معتزلى رافضى»^(٧)، وذكر له حول ذلك مؤلفات منها كتاب (تفضيل على)^(٨).

غير أن ابن النديم المعاصر للرمانى ذكر - فيما نقله عنه ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) - «أن مصنفاته فى التشيع لم يكن يقول بها، وإنما صنفها تقيّة؛ لأجل انتشار مذهب التشيع فى ذلك الوقت وذكر له مع السرى الرفاء حكاية مشهورة فى ذلك»^(٩).

والحكاية المشار إليها هي أنه «كان السرى الرفاء جاراً لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى بسوق العطش، وكان كثيراً ما يجتاز الرمانى وهو جالس على باب داره فيستجلسه ويحدثه ويستدعيه إلى أن يقول بالاعتزال. وكان سرى يتشيع فلما طال ذلك عليه أنشد:

(١) ينظر مثلاً: الفهرست ص ٢٢١، وقرق وطبقات المعتزلة ص ١١٦، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ١٣٣، وتاريخ بغداد ج ١٢: ١٦، ونزهة الألباء ص ٣١٨ ومعجم الأدباء ج ١٤: ٧٤، وسير أعلام النبلاء ج ١٦: ٥٣٣.

(٢) ينظر فرق وطبقات المعتزلة ص ١١٦، والنجوم الزاهرة ج ٤: ١٦٨.

(٣) ينظر إنباه الرواة ج ٢: ٢٩٥، ٢٩٦، وسير أعلام النبلاء ج ١٦: ٥٣٤.

(٤) ينظر التحقيق، الأبواب: ١٣: ٧٢، ٣: ٤٢، ٥: ٤٦. ومما هو معروف أن من مذهب أهل الاعتزال نفى جميع الصفات عن الله عز وجل. ينظر الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩)، تحقيق الشيخ محمد محيى عبد الحميد، (بيروت - دار المعرفة)، ص ١١٤.

(٥) معجم الأدباء ج ١٤: ٧٤.

(٦) سير أعلام النبلاء ج ١٦: ٥٣٤٣.

(٧) ميزان الاعتدال ج ٣: ١٤٩.

(٨) ينظر إنباه الرواة ج ٢: ٢٩٦، ٢٩٧.

(٩) لسان الميزان ج ٤: ٢٤٨ بتصرف يسير.

أَقَارِعُ أَعْدَاءِ النَّبِيِّ وَالْإِلَهِ	قِرَاعاً يَفُلُّ الْبَيْضَ عِنْدَ قِرَاعِهِ
وَأَعْلَمُ كُلَّ الْعِلْمِ أَنَّ وَلِيَهُمْ	سَيُجْزَى غَدَاةَ الْبَعْثِ صَاعاً بِصَاعِهِ
فَلَا زَالَ مِنْ وَالَاهُمْ فِي عِلْوِهِ	وَلَا زَالَ مِنْ عَادَاهُمْ فِي انْضَاعِهِ
وَمَعْتَزَلِي رَامَ عِزْلَ وَلَايَتِي	عَنِ الشَّرَفِ الْعَالِي بِهِمْ وَارْتِفَاعِهِ
فَمَا طَاوَعَتْنِي النَّفْسُ فِي أَنْ أَطِيعَهُ	وَلَا أَذْنُ الْقُرْآنِ لِي فِي اتِّبَاعِهِ
طَبَعْتُ عَلَى حُبِّ الْوَصِيِّ وَلَمْ يَكُنْ	لِيُنْقَلَ مَطْبُوعُ الْهَوَى عَنْ طَبَاعِهِ ^(١)

وما ذكره العسقلاني عن ابن النديم لم أعثر عليه في نسخة الفهرست التي وصلت إلينا، ولعله مذكور في نسخة أخرى^(٢). وما أكثر اختلاف النسخ كما هو معلوم للجميع.

والراجح عندي أن الرمانى لم يكن متشيعاً بدليل ما ورد في قصيدة السرى الرفاء من أن الرمانى كان يدعوهُ إلى ترك التشيع حين قال:

ومعْتَزَلِي رَامَ عِزْلَ وَلَايَتِي ... الْبَيْت.

(١) الفهرست ص ٢١٨ (تكملة).

(٢) ينظر الفهرست، ص ٢٢١، ٦٩ حيث عرض ابن النديم لذكر الرمانى فى الموضع الأول مع النحويين وعرض له فى الموضع الثانى مع المتكلمين حيث قال: «... ونحن نذكر فى هذا الموضع أسماء كتبه فى الكلام فمن ذلك...» ولم يذكر شيئاً.

المبحث السادس : هو والمنطق

برع الرماني في عدد من العلوم من بينها المنطق. ونقل عنه أنه لم يلتزم بالمنطق المتداول فقد قال أبو حيان التوحيدي (ت. ٤٠٠): «أما على بن عيسى فعالي الرتبة في النحو... والمنطق وعيب به، إلا أنه لم يسلك طريق واضح المنطق، بل أفرد صناعة، وأظهر براعة»^(١). وله فيه تأليف^(٢)، غير أنه لم يصل إلينا حتى يُعرف الجديد الذي أحدثه. وربما كان من مخالفته تفريقه بين (الموضوع والمحمول) و (المسند والمسند إليه) حين قال: «والفرق بين المسند والمسند إليه وبين الموضوع والمحمول أن الموضوع والمحمول مطلق، ليس فيه اشتراك، فله فضيلة بهذين الوجهين، والمسند والمسند إليه فضيلة بوجهين غير هذين وهما: الإشعار بانعقاد المعنى بهما حتى لا يجوز أن ينفك أحدهما عن الآخر كما لا ينفك المسند والمسند إليه من أصل واحد في الاشتقاق وهو الإسناد.

والوجه الآخر: أنه أعرف؛ لأن المسند بمنزلة الخبر. والحديث الذي يسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم هو المسند إليه، فكأنه قيل: الحديث والمحدث عنه، وليس معناه المبتدأ والخبر إذ هو أعم وإنما المبتدأ والخبر ضرب منه»^(٣).

في حين نجد عند غيره أن المسند إليه والمسند يقابلان الموضوع والمحمول، يقول التهانوي (ت بعد ١١٥٨): المفردان من القضية... يسميهما المنطقيون موضوعاً ومحمولاً، والمتكلمون ذاتاً وصفة، والفقهاء محكوماً عليه ومحكوماً به، والنحويون مسنداً إليه ومسنداً^(٤). واشتهر عن الرماني أنه كان يمزج النحو بالمنطق^(٥)، وقد ورد في الشرح ما يؤكد ذلك شكلاً ومضموناً، غير أنه من حيث الشكل لم يكن بصورة كبيرة إذ أنك لا تجده يستعمل تعبيرات المنطقيين واصطلاحاتهم إلا قليلاً نحو استعماله (أعم العام)^(٦)، و (الغالب

(١) الإمتاع والمؤانسة، ج١: ١٣٣.

(٢) ينظر إنباه الرواة : ج٢: ٢٩٦.

(٣) التحقيق، باب ٢: ٢.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق الدكتور لطفى عبد البديع وترجم نصوصه الفارسية الدكتور عبد المنعم محمد حسين (القاهرة - وزارة الثقافة، ١٣٨٢هـ) ج٢: ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٥) ينظر نزهة الألباء ص ٣١٩، ومعجم الأدياء ج١: ١٤، ٧٤، والبلغة، ص ١٦٠، والبلغية ج٢: ١٨١، وطبقات المفسرين للداودي، ص ٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص ١٧٥.

(٦) ينظر التحقيق، باب ١٢: ٢، ٦، ٧، ١٨: ٤، ٢.

واللازم^(١) و (العلة الوضعية)^(٢)، و (الموضوع والمحمول) كما تقدم فى النص السابق^(٣)، إلى غير ذلك^(٤).

أما من حيث المضمون فإن النزعة المنطقية واضحة فى الشرح كل الوضوح وإليك بعض النماذج التى يتمثل فيها شئ من ذلك المزج وهى:

١- قوله فى أثناء الحديث عن (ظن) وأخواتها: «وإنما اختص العلم بأنه يجوز أن يكون متعلقه معنى الجملة ؛ لأنه يصلح لأعمّ العام، وهو الحاضر والغائب ، والموجود والمعدوم ، ومعنى المفرد ومعنى الجملة ، فلَمَّا صَلَحَ لذلك أجرى عليه ، وأما الظن والجِسبانُ فيقاربان معنى العلم ، لأنه قوة المعنى فى النفس ، والعلم على الثقة بالمعنى فى نفس العاقل ، والقوة تقارب الثقة ، فلذلك أجرى الظن مجرى العلم . وقد يعمل على الظن فى كثير من الأشياء إذا شذ طريق العلم . و(زعمت) من المحتمل بمنزلة (ظننت) أو(علمت) فلذلك أجرى مجراهما . ورؤية العين لا تعدى إلا إلى مفعول واحد ، لأنها تخص بعض الأجناس دون بعض . ويختص ذلك الجنس إذا كان على حالٍ مخصوصة كرؤية الشخص واللون والحركة الحاضرة دون ما غاب فلما كانت الرؤية تختص ولا تقع إلا من وجه واحد لم تتعد إلا إلى واحد . ولما كانت رؤية القلب بمنزلة العلم تعدت إلى اثنين»^(٥).

(١) التحقيق ، باب ١٠ : ٥ .

(٢) نفسه، باب ٣١ : ٣١ .

(٣) نفسه، باب ٧١ : ٩ .

(٤) ينظر ما سياتى فى النصوص التالية بعد قليل كما ينظر الرمانى النحو، ص ٢٢٩، وشرح كتاب سيبويه، للرمانى (الدراسة) ص ٢٠٥ .

هذا وقد أورد فى كتابه الحدود كثيراً من المصطلحات النحوية والمنطقية التى يرى أن النحو محتاج إليها، وما هذا الرأى إلا ناتج عن مزجه بين النحو بالمنطق، وإليك مقتطفاً من ذلك الكتاب وهو قوله: «باب الحد لمعانى الأسماء التى يحتاج إليها فى النحو وهى: القياس، والبرهان، والبيان، والحكم، والعلة والاسم، والفعل، والحرف، والإعراب، والبناء، والتغيير، والتصريف، والفرض، والسبب، والمعرفة والنكرة...» الخ. حيث أورد حوالى تسعين حداً من هذا النمط ثم أعقبها بحدود أخرى أطلق عليها حدود الموصولات وهى أيضاً على طريقة الحدود السابقة من حيث الخلط بين المصطلحات النحو والمنطقية. ينظر رسالتان فى اللغة، ص ٦٥-٦٦، ٧٥.

(٥) التحقيق، باب ١٢ : ٢ .

٢- قوله: «و (أما) (شككت فيه) فلا يتعدى كما يتعدى (ظننت)؛ لأن الشك لا يجرى مجرى العلم فى القوة وإنما هو مما يستوى فيه النقيضان فى المنزلة ، فلم يتعد ، وصار بمنزلة الدخول فى الشيء الذى لا يتعدى ؛ لأن الشك دخول بين النقيضين على طريق الوقف فلم ينفذ إلى واحد منهما على مقتضى معناه فلهذا لم يتعد إلا بحرف جر»^(١).

٣- وقوله: «ومعنى كلام الأخفش (ت ٢١٥) فى امتناع الجر من الفعل ، من قوله (لأن) الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشيء الذى تدل عليه ، وأما (زيد) و(عمرو) فهو الشيء بعينه وإنما يضاف «إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدلّ عليه» . فينبغى أن يقدم لتفسير هذا ما يبين عنه ، وهو أن الدلالة على وجهين : دلالة تصريح ودلالة تضمين . فدلالة التصريح هى التى يوضع فيها اللفظ لمعنى ينبئ عنه من جهة الوضع . ودلالة التضمين هى التى تنبئ عن المعنى من جهة انعقاده بمعنى آخر لا من جهة الوضع . مثال ذلك دلالة (ضارب) على نفس الضارب من جهة الوضع لينبئ عنه على طريق العلامة الموضوعية له ، ويدلّ على المضروب ليس من هذه الجهة ولكن من جهة انعقاد معنى الضارب به من حيث لا يصحّ إلّا به ، فيختلف الحكم فى هذين المعنيين من اختلاف وجه الدلالة ، إذ كانت إحداها من جهة وضع اللفظ ، والأخرى من جهة انعقاد المعنى بمعنى غيره . ولدلالة التصريح عشرة أحكام لا تجرى على دلالة التضمين ، والعلّة فى جميعها واحدة ، وهو أنه لا يضاف إلى المعنى فى دلالة التضمين ، ولا يثنى ، ولا يجمع ولا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا معرفاً بالآلف واللام ، ولا مخبراً عنه ، ولا موصوفاً ، ولا مصغراً ، ولا منسوباً إليه ، وكلّ ذلك ظاهر فى معاملة (الضارب) ، فإذا أضفت فقلت : غلام الضارب ، فلم تضيف إلى (المضروب) ، وكذلك إذا ثنيت فقلت : الضاربان ، أو جمعت فقلت : الضاربون ، أو جعلته فاعلاً فقلت : جاء نى الضارب ، أو مفعولاً فقلت : ذمت الضارب ، أو معرفاً فى قولك : الضارب ، أو مخبراً عنه فى قولك : الضارب من شأنه كذا وكذا ، أو موصوفاً فى قولك : الضارب المرجوم ، أو مصغراً فى قولك : ضويرب ، أو منسوباً إليه فى قولك : ضاريب . فكل هذه المعانى [لا] ترجع إلى المضروب ، وإن دلّ (ضارب) عليه»^(٢).

(١) التحقيق، باب ١٢: ١٠.

(٢) نفسه، باب ٢: ٩.

هذا ومن أبرز ما يتجلى فيه المزج اعتماده على العقل اعتماداً كبيراً في عرض المسائل، وسيره على منهج واحد في جميع الشرح، وتدرجه من العام إلى الخاص، ومن الكليات إلى الجزئيات والإكثار من التعليقات^(١) وإغراقه في القياس^(٢).

وقد عرض لبيان ذلك كل من الدكتور المبارك^(٣) والدكتور الدميري^(٤) غير أنهما اختلفا في أثر استعمال المنطق في الشرح فقد رأى الدكتور المبارك «أنه كان في كثير من نصوصه شرحاً محتاجاً إلى الشرح؛ لأنه أكثر تعقيداً من الكتاب نفسه»^(٥). ويقول في موطن آخر: «والحق أن الرمانى معقّد النحو، وعمر الأسلوب، وأن المنطق لم يكن في نحوه وسيلة إيضاح وتقريب، ولكنه كان قابلاً لتوضع المادة النحوية أو تصاغ وفق متطلباته»^(٦).

أما الدكتور الدميري فيقول: «أرى أن اصطناع الرمانى للمنطق في شرحه هذا كان على ما ينبغي أن يكون وما نرجوه منه، إذا كان بحق - وسيلة إيضاح واستيعاب معاً، وأنه قد أدى دوره وأتى ثماره...»^(٧).

ومع احترامي لما توصل إليه الأستاذان الجليلان فإن الأمر في نظري ليس بالصعوبة التي صورها الدكتور المبارك كما أنه ليس بالوضوح والاستيعاب الذي ذكره الدكتور الدميري، لأن الدكتور الدميري نفسه يقول في موضع آخر: «كأنى بالرمانى يطلب من قارئه أن يكون على مستوى معين من الفهم، ودرجة خاصة من الدقة والملاحظة»^(٨). وهذا يتعارض إلى حد ما مع قوله: كان بحق وسيلة إيضاح، والذي أراه أن أسلوبه مع مزجه بين النحو والمنطق يختلف عن أسلوب أهل عصره من أمثال السيرافي والفارسي وابن جنى، ولا يعني ذلك أنه وعمر أو مستغلق^(٩) وإنما غاية الأمر أنه يحتاج - كما وصف الدكتور الدميري - إلى قارئ على درجة كبيرة من الدقة والفهم مع التخصص في مجال الدراسات النحوية.

وإلى جانب ذلك لا بد من التمرس بأسلوب الرجل، فلإلف دور كبير كما هو الشأن عند الدكتور الدميري الذي كثرت معاشته له مما جعله يراه واضحاً كل الوضوح، بينما لم يلتصق به

(١) يتجلى جميع ذلك في كل باب من أبواب الشرح.

(٢) ينظر نفسه باب ٢: (١٦)، (٢١)، (٢٣ - ٢٧)، و(٢٤ : ١٣)، (٣١ : ٣١)، و(٤١ : ٣١)، و(٤٦ : ٢).

(٣) ينظر الرمانى النحوى، ص ٢٢٧ - ٢٤٠.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص ١٩٧ - ٢١٩.

(٥) الرمانى النحوى، ص ٢٣٨.

(٦) نفسه، ص ٣٣٥، وينظر ص ٣٤١.

(٧) شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص ٢١٣.

(٨) نفسه، ص ١١٩.

(٩) قد يوجد في بعض الفقرات في الشرح عدم اتساق غير أن ذلك راجع إلى السقط في أثناء النسخ

ويمكن الاهتداء إليه بالدربة والإمعان في السياق.

الدكتور المبارك كل الالتصاق فرآه وعبر الأسلوب معقداً، ونتيجة لذلك أثبت عدداً من المراثيات عنه لم تكن مطابقة للواقع فى مجملها مما جعل الدكتور الدميرى يؤاخذها عليها^(١).

وهناك أمر لم أر الدكتور الدميرى تعقبه فيه، وذلك الأمر هو أن الدكتور المبارك يتهم الرمانى بعدم الدقة فى نقل ما يرويه عن سيبويه، ومثل لذلك بمثالين، غير أن المثالين، مع تقديرى له، ليسا مطابقين للواقع، وسأناقش كلامه عن أحدهما وأكتفى بالإحالة إلى الآخر^(٢).

أما الذى سأتناقصه فقد أوقعه فيه تحريف لم يلحظه حيث قال: «ولو أننا ذهبنا فى الاستقصاء أكثر من ذلك لوجدنا الرمانى فى بعض المواضع غير دقيق فى نقل ما يرويه عن سيبويه، ومن ذلك مثلاً قوله: (وتقول: قد مررت برجل أم امرأة، فأجاز سيبويه هذا فى أم المنقطعة، وحققا أن يستأنف الكلام بعدها؛ لأنها بمنزلة بل أكذا، فعطفها على المفرد شذوذ فى القياس إذا كانت منقطعة وإنما الجيد فيها الاستئناف، كقولهم: إنها لا بل أم شاء.. كانه قيل أم هى شاء..)^(٣)، على حين أن سيبويه لم يقل ذلك، وإنما قال: (وأما قولهم: أمررت برجل أو امرأة؟ إذا أردت معنى أيهما مررت به فإن (أم) تشرك بينهما كما أشركت بينهما أو)^(٤). فكانت (أم) معتمدة عنده على استفهام لا كما ذكر الرمانى...»^(٥).

والحقيقة أن ما نفاه المبارك عن سيبويه موجود فى الكتاب قبل النص السابق الذى نقله وقد حُرِّفَ فيه (أم) إلى (أو) وهو قوله: «والمبديل أيضاً قولك: قد مررت برجل أو امرأة» ولم يرد هذا التحريف عند الرمانى فقال فى السؤال: «وهل يجوز قد مررت برجل أم امرأة» وكذا فى الجواب كما رأيت.

أما النص السابق الذى أورده المبارك فإنه يشمل قول الرمانى المتصل بكلامه المتقدم وهو «...كانه قيل أم هى شاء فأمّا إذا كانت معدولة بالألف فهى عطف على المفرد... والمعادلة قد أشركت فى الاستفهام، وليس كذلك المنقطعة، وإنما هى على جهة الاستدراك، فالمنقطعة بمنزلة (بل) والألف».

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة)، ص ١٥٤، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٩.

(٢) ينظر الرمانى النحوى، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ والكتاب، ج ٢: ١٤، ١٦ = (٤١١: ١). والشرح، المجلد ٣: ١٠٣.

(فيض الله)، ٢: ٣٢٤ (داماد).

(٣) الشرح، المجلد ٢: ٥٨ (فيض الله)، ٢: ١٣٩ (داماد).

(٤) الكتاب، ج ١: ٤٤٠ = (٢١٩: ١).

(٥) الرمانى النحوى، ص ٣٠٦.

المبحث السابع : الرمانى بين المدح والقدح

لقد كان أبو الحسن رحمه الله فى القمة من حيث العلم والدين والأخلاق ذكر ذلك عنه معظم من تحدثوا عنه غير أن هناك قلة غضت من شأنه وحطت من مكانته.
واليك أهم ما جاء عنه مدحاً وقدحاً:

أولاً : المدح :

ذكر عنه أنه كان ذا دين ثخين وعقل رزين متصفاً بالصلاح والتقوى والمروءة وأنه كان على الرتبة، ومن كبار النحويين وأحد الأئمة المشاهير. فقد كان إماماً فى علم العربية وعلامة فى الأدب فى طبقة السيرافى (٣٦٨) والفارسى (٣٧٧). وكان وعاءً من أوعية العلم، ومتقناً فى علوم كثيرة^(١). ومن تلك العلوم تفسير القرآن، والقراءات، والفقه، والأصول، والكلام والمنطق، والنجوم، إلى جانب النحو، واللغة، والبلاغة، والعروض.
ومما يؤكد ذلك تنوع مؤلفاته التى تربو على المائة فى مجالات شتى^(٢).

ثانياً : القدح :

١- قال عنه البديهى (ت ٣٨٠): «...إبنى مع وزننى له ونظرى إليه واستكثارى منه فى عنفوان شببى لم أقطع على كفره حتى راجعت العلماء فى أمره، فقال المتكلمون: ليس فنه فى الكلام فننا، وقال النحويون: ليس شأنه فى النحو شأننا. وقال المنطقيون: ليس ما يزعم أنه منطق منطقاً عندنا وقد خفى أمره على عامة من ترى»^(٣).

وقد بين أبو حيان التوحيدي (ت ٤٠٠) سبب هذا الهجوم المشين والتنكر للجميل من التلميذ لشيخه حين قال: «وإنما هاجه على هذا التنقيب اختلافه إلى يحيى بن عدى المنطقى...»^(٤). ويحيى بن عدى المذكور من نصارى اليعقوبية كما ذكر ابن النديم^(٥)، وقد أُلّف

(١) ينظر الفهرست، ص ٦٩، والإمتاع والمؤانسة، ج ١: ١٣٣، وتاريخ بغداد، ج ١٢: ١٦، ونزهة الألباء، ص ٣١٨، ومعجم الأدباء، ج ١٤: ٧٤، ووفيات الأعيان، ج ٣: ٢٩٩، والعبر، ج ٣: ٢٥، وسير أعلام النبلاء، ج ١٦: ٢٥، و امرأة الجنان ج ٢: ٤٢٠.

(٢) ينظر الفهرست، ص ٦٩، وإنباه الرواة، ج ٢: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) البصائر والذخائر، ج ١: ١٧.

(٤) ينظر المصدر نفسه.

(٥) ينظر الفهرست ص ٢٢٢.

الرماني كتاباً في الرد عليه سماه (نقض التثليث على يحيى بن عدي)^(١).

٢- «وقال بعض أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لانفهم من كلامه شيئاً ومنهم من نفهم بعض كلامه... ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني. وأما من نفهم بعض كلامه... فأبو علي الفارسي وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي»^(٢).

ويبدو لي أن هذا القائل من المتحاملين على الرماني بدليل أن ما وصل إلينا من مؤلفاته ليس بالصورة التي نقلها ذلك القائل. وقد تناولت الحديث عن أسلوبه في مبحث هو والمنطق فليرجع إليه .

٣- قال الفارسي (٣٧٧) «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء»^(٣).

ونظراً لمكانة الفارسي ساقف مع مقالته الوقفة التالية في المبحث الآتي :

(١) ينظر إنباه الرواة، ج٢: ٢٩٦. وقد عرض لمقالة البديهي كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميري

ففنداهما وردا عليها. ينظر الرماني النحوي، ص ٦١ وشرح كتاب الرماني (الدراسة) ص ٨١.

(٢) نزهة الألباء، ص ٣١٩، وينظر معجم الأدياء، ج٤: ١٤٠: ٧٥.

(٣) نزهة الألباء، ص ٣١٩.

المبحث الثامن : وقفة مع الفارسي

لقد اختلف الباحثون في المراد من مقالة الفارسي السابقة، فرأى الدكتور عبد الفتاح شلبي أن المراد منها تجريد الرمانى من النحو^(١).

ورأى الدكتور مازن المبارك أن المراد بها «المنهج والطريقة»^(٢) بينما يرى الدكتور الدمي أن ظاهرها إنكار المنهج و مؤداها تجريد الرمانى من النحو^(٣)، وهو بهذا يتفق مع الدكتور شلبي. وهذا ما أميل إليه، لأن النص واضح فى إرادة هذا المعنى يتجلى فى قوله: (فليس معه منه شئ). ولعل الذى دفع الدكتور المبارك إلى ذلك الموقف ما رآه عند الرمانى من علم غزير فى النحو العربى بحيث لا يصح إنكاره وحسب القارئ المنصف أن يطلع على شرحه لكتاب سيبويه ليرى مصداق ذلك.

ولعل سائلاً يسألنى: إذا لم يعجبك توجيه الدكتور المبارك فكيف تغل مقولة الفارسي مع ما ثبت لديك من أن الرمانى كان على درجة عالية فى النحو؟

والجواب أننى بعد التأمل الطويل هديت إلى رأى متواضع أتمنى أن يكون صواباً أو قريباً من الصواب، ويتلخص فى أن الفارسي ربما قال تلك المقولة فى وقت مبكر من حياة الرمانى قبل أن يظهر نضجه العقلى وقبل أن يبهر معاصريه بما قدم من نتاج نحوى قيم جعله فى طبقة السيرافى والفارسي ثم تغيرت الحال بعد ذلك. بدليل أن شرح الرمانى على الكتاب ذلك الشرح المتميز فى ميدان النحو شكلاً ومضموناً، قد جاء فى سن متأخرة من حياته حيث

(١) ينظر أبو على الفارسي (جدة-دار المطبوعات الحديثة، ط٣، ١٤٠٩هـ)، ص٩٢ وفيه «يريد أن يقول مورياً ولملمحاً...إن نحوه هو النحو وليس عند الرمانى من النحو شئ».

(٢) الرمانى النحوى، ص٨٥، وينظر ص٨١.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة) ص٨٥ - ٨٧ وفيه «فمبلغ الشهادة من الصدق إنما هو إنكار المنهج ومبتغاها إنما هو تجريد الرمانى من النحو رأساً».

أتم تأليفه بعد بلوغه سبعين عاماً^(١). وهناك دليل آخر وهو أنه نقل عن الفارسي وأصحابه تفضيل الرمانى على السيرافى ومن غير المعقول أن يفضل على السيرافى وليس معه من النحو شئ^(٢).

تلك هي الفكرة التي هُديت إليها واسترحت لها حتى لا اتهم الفارسي بظلم الرمانى وإنكار ماله من فضل كبير فى ميدان العلم وبخاصة فى ميدان النحو بالذات.

ولا أريد أن أذهب بعيداً فاتهم الفارسي بالغيرة من الرمانى، ومحاولة الحط من قدره بين علماء عصره. لا أريد أن اتهم أحداً من علمائنا العظام بالأحقاد الشخصية، فهم - فى نظرى - فوق مستوى الشبهات إلى حد كبير.

ورب قائل يقول : لماذا نستبعد الضغائن الشخصية نتيجة الغيرة والمنافسة، وقد رأينا أمثال ذلك فى هذه الحياة عبر القرون؟ .. وما حديث العيني (ت ٨٥٥) والحافظ بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢) عنا ببعيد^(٣).

(١) ينظر ما سياتى فى مبحث تأريخ تأليف الشرح، ص ٣٧ .
(٢) ينظر معجم الأدباء، ج٨: ١٤٧ ولعل مما يؤيد ما رأيته أن الرمانى كان فى بداية أمره يقرأ على الفارسي كما ذكر ذلك الفارسي نفسه حين قال «قرأ على بن عيسى الرمانى كتاب الجمل وكتاب الموجز لابن السراج فى حياة ابن السراج» المصدر نفسه، ج٧: ٢٣٩.
(٣) من ذلك ما نقله صاحب مفتاح السعادة، ج١: ٢٦٦ فى أثناء ترجمة العيني حيث قال: «وكان بينه وبين شيخ الإسلام ابن حجر منافسة، ولما وقعت منارة المؤيدية... قال ابن حجر:
لجامع مولانا المؤيد رونق منارته بالحسن تزهو وبالأزهر
تقول وقد مالت عليهم: تمهلوا فليس على هدمى أضر من العين»
فرد عليه العيني بقوله:

منارة كمروس الحسن قد خليت وهدمها بقضاء الله والقدر
قالوا أصيبت بعين قلت ذا خطأ وإنما هدمها من خسة الحجر
ينظر حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطى، (ت ٩١١)، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، (مصر- دار إحياء الكتب العربى، ١٣٨٧هـ)، ج٢: ٢٧٢، وابن حجر العسقلانى «دراسة مصنفاته» للدكتور رشاد محمود عبد المنعم (بغداد - وزارة الأوقاف، ١٩٧٦م) ج١: ١٧٨.

ومن قبل هذا وذاك كثير وكثير، ومنه على سبيل المثال فقط ما كان بين ابن دريد

(ت ٣٢١) ونفطويه^(١) (ت ٣٢٣).

ومن بعدهما أيضاً كثير وكثير، ومنه على سبيل المثال فقط ما كان بين السخاوي
(ت ٩٠٢) والسيوطي^(٢) (ت ٩١١) إلى آخر ما هنالك من منافسات سجلها لنا التاريخ في كتب
الطبقات ونحوها، ولكنني على الرغم من كل ذلك وعلى الرغم من اعترافي بأن النفوس البشرية
يعتريها من الضعف أحياناً ما يخرجها عن جادة السلوك الإسلامي الأمثل... على الرغم من كل
ذلك أميل إلى تبرئة العلماء الأجلاء كلما وجدنا إلى ذلك سبيلاً، ومنهم أبو على الفارسي وقد
وجدنا له المخرج المناسب وما دمنا قد وجدنا مخرجاً لحسن الظن فلماذا لا نستعمله من
أسلافنا الأولين رضوان الله عليهم أجمعين؟ هذه هي فكرتي المتواضعة. ولا أزعج أنني أصبت
كل الصواب وكل الذي أرجوه وأتمناه أن يكون لي أجر المجتهدين، أصابوا أم أخطأوا.
وخلاصة القول أن الرمانى النحوى أعلى قدراً من أن تخدشه كلمة من هنا أو من هناك،
ولا يسعنا إلا أن نحسن الظن بعلمائنا ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً وقد وجدناه والحمد لله، ورحمة
الله على الجميع.

ومعذرة إلى القارئ الكريم، لأنى مازلت أخطو في أول الطريق والله المستعان.

زيد مماظة فقال فيه لا صنف

خطاً عليه

أخضعه

راخاً عليه

شنيع... فرد عليه السيوطي

: محمد بن علي (ت ١٢٥٠)،

بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢)،

المبحث التاسع : مؤلفاته :

ترك الرمانى مجموعة كبيرة من المؤلفات بلغت (١٠٣) مائة وثلاثة، فيما أحصى الدكتور مازن المبارك^(١)، منها (٩٨) ثمانية وتسعون كتاباً ذكرها القفطى^(٢) (ت ٦٤٦).

وقد قمت بتتبع مصادر ترجمته لعلى أظفر بشئ من مؤلفاته لم أسبق إليه فوجدت أن الدكتور المبارك قام بتتبعها تتبع استقصاء فذكر الموجود منها وغير الموجود وما طبع من الموجود وذلك بعد تصنيفها إلى ثلاث مجموعات الأولى في علوم اللغة، والثانية في علوم القرآن، والأخيرة في العقائد والكلام. وقد زاد عليه الدكتور الديرى في تصنيفه مجموعتين إحداهما تتعلق بكتب الفقه وأصوله والأخرى ضم فيها كتباً متفرقة.

هذا وقد تمخض تتبعي عن عدة أمور منها:

١- ذكر من بين كتبه (الإيجاز فى النحو) كذا ورد اسمه فى الفهرست^(٣) ومعجم الأدباء^(٤)، وإنباه الرواة^(٥)، وقد ذكر له صاحب هدية العارفين كتاباً بعنوان (الإيجاز فى شرح الإيضاح لأبى على)^(٦). ويبدو لى أن العنوان السابق اختصار للعنوان الأخير ومع ذلك لا أستبعد أن يكون كل منهما عنواناً لكتاب مستقل. وعلى كل حال يظهر لى من العنوان الأخير أن الرمانى لم يكن يحمل فى نفسه شيئاً تجاه معاصره الفارسى (ت ٣٧٧) وإلا لما أقدم على شرح كتابه، ولعل مما يؤيد ذلك ما تقدم^(٧) من أن الفارسى وأصحابه كانوا يفضلون الرمانى على السيرافى.

٢- وجود بعض الكتب المفقودة، من ذلك :

أ : العثور على المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه، وسيأتى توضيح ذلك فى الحديث عن النسخ.

(١) ينظر الرمانى النحوى، ص ٨٦-١٠٣.

(٢) ينظر إنباه الرواة ج ٢: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) ينظر ص ٦٩.

(٤) ينظر ج ١٤ : ٧٥.

(٥) ينظر ج ٢: ٢٩٥.

(٦) ينظر ج ١ : ٦٨٣.

(٧) ينظر ص ٢٢

ب : العثور على قطعة من شرح الأصول لابن السراج وتقع في (٣٢) اثنتين وثلاثين لوحة، ومسطرتها (٤١) واحد وأربعون سطراً. وتوجد منها صورة على (ميكروفيلم) في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٥٠٦) ومصدرها مكتبة سليم أغا بتركيا برقم (١٠٧٧). وقد سجل الطالب نصار حميد الدين هذا المقدار موضوعاً للماجستير بإشراف الدكتور محسن سالم العميري بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ومن المنتظر أن تناقش قريباً إن شاء الله.

٣- من بين كتبه المطبوعة كتاب (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى)، ومن الملاحظ على هذا الكتاب أن مصادر ترجمة الرمانى التى اطلعت عليها لم تذكره باستثناء هدية العارفين للبغدادى (ت ١٣٣٩هـ) وقد طبع ثلاث طبعات كان آخرها بتحقيق الدكتور فتح الله صالح المصرى، ولم يشر المحقق إلى تلك الملاحظة، كما أنه لم يقم بتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ولم أجد فى الكتاب ما يزيد نسبته إلى أبى الحسن الرمانى، أو ينفيها عنه لأنه عبارة عن فصول يورد المؤلف فى كل فصل كلمتين ويورد مرادفاتهما نحو قوله: «فصل السرور والجلل: السرور والجلل والغبطة، والبهجة، والفرح، والارتياح، والاغتباط، والاستبشار»^(١). وهكذا الكتاب كله.

٤- من بين كتبه كتاب (معانى الحروف) كذا ذكر فى كل من نزهة الألباء^(٢)، ومعجم الأدباء^(٣)، والبلغة^(٤) والبنية^(٥)، وطبقات المفسرين للداودى^(٦)، ومفتاح السعادة^(٧)، بينما ذكر فى إنباء الرواة بعنوان (الحروف)^(٨). وتوجد ثلاث نسخ متباينة عن الحروف كلها تحمل اسم الرمانى منها نسختان حقتا، والثالثة ما تزال خطية. أما الخطية فهى تقع فى خمس رقات، وتشمل الحروف كلها من الألف إلى الياء وهى محفوظة فى المكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (١/١٧٦٥) وعنوانها (معانى الحروف للإمام على بن عيسى الرمانى) وخط العنوان

(*) ذكر الدكتور سيد تقى عبد السيد أنه قابل محقق الكتاب وأخبره بأنه عثر على نسخة جاء العنوان فيها هكذا (الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى) بواو العطف وهو الأنسب .

(١) ص ٥٧.

(٢) ص ٣١٨.

(٣) ج ١٤: ٧٥.

(٤) ص ١٥٩.

(٥) ج ٢: ١٨١.

(٦) ص ٤٢٠.

(٧) ص ١٧٦.

(٨) ج ٢: ٢٩٥.

مخالف لخط المخطوطة. وأشك في نسبة هذه النسخة إلى الرمانى لمخالفة خط العنوان لخط المخطوطة ولأنه لا يتجلى فيها أسلوب الرمانى وإليك نصاً منها: « الألف فى كلام العرب على اثنين وعشرين وجهاً: «ألف الأصل، وألف الوصل، وألف الفصل، وألف القطع، وألف الضمير، وألف التثنية، وألف الواسطة... وألف جمع الإناث. أما ألف الأصل فى الأفعال مثل أتى يأتى، وألف الوصل مثل ألف انصر واكتب، وألف الفصل مثل ألف انصروا واكتبوا، وألف القطع مثل ألف أكرم وأنعم...»^(١).

أما النسختان المحققتان : فالأولى منهما قد حققت أربع مرات^(٢). ويسدولى أن هذه النسخة هى الوارد ذكرها مصادر ترجمته المتقدمة، للأسباب التالية:

أ - جاء فى نهايتها «قرأ على هذا الجزء أبو الحسن عمر بن عمر السجستانى وكتب على بن عيسى بن على»^(٣).

ب - مقارنة أسلوبها لأسلوب الرمانى فى الشرح من أمثلة ذلك حديثه عن (رويد)، حيث قال فى الشرح : «ومتصرف رويد على أربعة أوجه: اسم للفعل، وصفة، وحال، ومصدر...»^(٤) وجاء فى هذه النسخة «ورويد تصرف على أربعة أوجه اسم للفعل... وصفة... وحال... وبمعنى المصدر»^(٥).

والنسخة الثانية حققها أستاذى الدكتور عبد الفتاح شلبى بعنوان «كتاب معانى الحروف»، مع أن الموجود على النسخة الخطية (كتاب الحروف)^(٦) ومع تقديرى واحترامى لأستاذى الجليل - أشك فى نسبة هذه النسخة للرمانى للأسباب التالية :

أ - عدم اتفاق أسلوبها مع أسلوب الرمانى ومثال ذلك أنه جاء فى النسخة عن (إذن) ما

(١) الورقة الأولى.

(٢) المرة الأولى بتحقيق محمد حسن آل ياسين. ضمن المجموعة الأولى من نفائس المخطوطات. ونشرها فى المرة الثانية غلام مصطفى فى مجلة الألسن الشرقية بلاهور عدد ٢، مجلد ٧، ص ١٨-٤٢. نقلاً عن الرمانى النحوى، ص ٨٨. والمرة الثالثة بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبى ضمن كتاب معانى الحروف الآتى الكلام عنه. والمرة الأخيرة بتحقيق إبراهيم السامرائى ضمن كتاب رسالتان فى اللغة.

(٣) رسالتان فى اللغة، ص ٢٠.

(٤) التحقيق باب ٥: ٤٨، وما هو جدير بالذكر أن استعمال أوجه ووجوه مستعمل كثيراً فى الشرح كما أنه مستعمل كثيراً فى هذه النسخة.

(٥) معانى الحروف، ص ١٦٧، ورسالتان فى اللغة، ص ٥١.

(٦) يبدو أن المحقق أثر العنوان الذى ذكرته أكثر المصادر.

يلى : « وهى من الحروف التى تعمل مرة ولا تعمل أخرى، وعملها النصب فى الفعل خاصة، وهى جواب من قال: سأفعل، ولها ثلاثة أحكام : أن تقع مبتدأة فهذه عاملة، تقول من ذلك : (إذا أكرمك) ... والثانى أن تقع بين الشيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر فهذه لا تعمل شيئاً، وذلك نحو قولك : (زيد إذن يكرمك) ... والثالث أن تكون مخيراً فى الإعمال والإهمال، وذلك إذا دخلت عليها الفاء أو الواو، نحو قولك : (فإذا يكرمك)، (وإذا يحسن إليك) وإن شئت نصبت...»^(١).

فالقارئ لهذا النص سيجد فرقاً واضحاً إذا قارنه بما نقله السيوطى (ت ٩١١) عن الرمانى فى أثناء الكلام عن هذه الأداة وهو قوله : «إنما عملت عند وجود الشروط لقوتها معها، لأن كونها [مبتدأة] قوة لها لبناء الكلام عليها، وكونها داخلة على المستقبل قوة لها، لدخولها فى جملة أشكالها؛ لأن أخواتها (أن) و (لن) لا تعملان إلا فى المستقبل، وكون ما بعدها غير معتمد قوة لها، لأنه يخرجها عن أن تكون حشواً. فكل واحد من هذه الشرائط كان يقتضى لها هذا الحكم فلما اجتمعت وجب أن تعمل ومن العرب من لا يعملها وإن اجتمعت فيها الشرائط»^(٢).

ب - وجود نقول عن الرمانى تخالف ما فى هذه النسخة، من ذلك قول المرادى (ت ٧٤٩) فى أثناء الحديث عن (إمّا) «^{فى الجنى اللان} وأستدل الرمانى على أنها عاطفة بأن الواو للجمع وليست هنا كذلك، لأننا نجد الكلام لأحد الشيئين فعلم أن العطف لـ (إمّا) »

بينما جاء فى النسخة ما يلى « وليست (إمّا) من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين، يدلك على ذلك أنك إذا قلت : (رأيت إمّا زيدا وإمّا عمراً) أن تكون (إمّا) الأولى عاطفة أو الثانية ، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف ؛ لأن حرف العطف لا يبتدأ به ولا يجوز أن تكون الثانية ؛ لأن الواو حرف عطف ولا يجمع بين حرفى عطف ... » .

ج - خلوما من المنطق كما ذكر ذلك محققها حيث قال : « قرأت هذا الكتاب فوجدت الرمانى يخالف المنطق ويتجنبه شكلاً وموضوعاً »^(٣) والمعروف عن الرمانى ميله للمنطق^(٤).

د - ذكر فيها أعلام متأخرون عن الرمانى (ت ٢٨٤) وهم ابن جنى^(٥) (ت ٣٩٢)

(١) ص ١١٦. وفيه ص ١١٧ «الاختيار عند البصريين أن تكتب (إذا) بالالف والاختيار عند الكوفيين أن تكتب بالنون».

(٢) الفتح القريب على مغنى اللبيب. (ميكروفيلم بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى، برقم «٩٢١») لوحة «١٣٧».

(٣) كتابه أبو على الفارسى، ص ٥٩٣.

(٤) ينظر مبحث (هو والمنطق) المتقدم.

(٥) ينظر ص ٧٨.

والريعي^(١) (ت ٤٢٠) والصيهرى^(٢) أحد تلاميذ الرمانى حيث نقل عنه فى كتابه التبصرة كما تقدم الإشارة إلى ذلك فى أثناء الحديث عن تلاميذه^(٣).

هـ - نقل السيوطى نصاً عن كتاب معاني الحروف لعلي بن فضال المجاشعى (ت ٤٧٩) وهذا النص موجود فى هذه النسخة مع اختلاف يسير اقتضاه النقل وإليك النصين :

أولاً النص الذى نقله السيوطى : « قال ابن مجاشع فى كتابه (معاني الحروف) : زعم الكوفيون أن (أن) تكون بمعنى (لو) كما قالوا بذلك فى (إن) المكسورة ، وذلك فى قراءة من قرأ ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَاتَّخِذْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾^(٤) . فبمن قرأ بفتح الهمزة^(٥) ، والبصريون يأتون ذلك «^(٦).

ثانياً النص فى النسخة حيث جاء فى أثناء الحديث عن (أن) بعد تقدم ذكر الكوفيين « وزعموا أيضاً أنها تكون بمعنى (لو) قالوا ذلك فى قراءة من قرأ : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَاتَّخِذْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾^(٤) والبصريون يأتون ذلك «^(٧).

وهذا يجعلنى أميل إلى أن هذه النسخة لابن فضال المجاشعى وليست للرمانى ومما يؤيد ذلك :

١ - أن للمجاشعى كتاباً عنوانه « شرح معاني الحروف »^(٨).

٢ - الإشارة فى بداية الكلام عن كل حرف فى تلك النسخة إلى أنه من الهوامل أو من العوامل أو أنه من الحروف العوامل والهوامل . وذلك أن المجاشعى معنى بالعوامل والهوامل وله كتاب عنها غير هذا وردت منه نقول فى تذكرة النحاة لأبى حيان^(٩) (ت ٧٤٥) وهمع الهوامع للسيوطى (ت ٩١١)^(١٠).

(١) ينظر ص ٥٩ ، ٦٤ .

(٢) ينظر ص ٧٨ .

(٣) ينظر ص ١١ .

(٤) من الآية (١٧) فى سورة الأنبياء .

(٥) لم أعثّر فيما اطلعت عليه من مراجع على من قرأ تلك القراءة .

(٦) الفتح القريب على معنى اللبيب (مخطوط) لوحة ٦٨ ب .

(٧) ص ٧٣ - ٧٤ وجاء فى ص ٧٧ فى أثناء الحديث عن (إن) « وزعموا أيضاً أنها تكون بمعنى لو قالوا ذلك فى قوله تعالى ... الآية السابقة ، فيبدو أن السيوطى صاغ الموضوعين فى نص واحد .

(٨) ينظر معجم الأدباء ، ج ١ : ٩٢ .

(٩) تحقيق : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ) ص ٤٣١ .

(١٠) تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، واشترك معه فى تحقيق الجزء الأول الأستاذ عبد السلام هارون ، (الكويت - دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠ هـ) ، (والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧ هـ) وقد وضعت الإحالة إليها بين قوسين (ج ٤ : ١٧٣ ، ٢٥ : ٢) .

٢ - وأخيراً أقول ليس غريباً أن تحمل هذه النسخة اسم الرمانى وهى ليست له فهناك الكثير من هذا القبيل مما هو معروف عند المحققين وأقرب مثال على ذلك أن كتاب الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب للحسن بن أسد الفارقى (ت ٤٨٧) حملت إحدى نسخه الخطية اسم الرمانى، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى العنوان فجاء عنوانه (توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب . صنعة الرمانى) وبناء على ذلك صدرت الطبعة الأولى عام ١٣٧٧هـ، وبعد عشر محققة على نسختين آخرين تحملان العنوان واسم المؤلف الصحيحين أعاد طباعته ونشره منبهاً على الخطأ الذى أوقعته فيه تلك النسخة^(١).

مؤلفاته النحوية :

نظراً لإيراد الأستاذين الفاضلين لكل ما أثر عنه من مؤلفات فى شتى المجالات أكتفى هنا بذكر كتبه المتعلقة بما أنا بصده وهى مؤلفاته النحوية :

١- شرح كتاب سيبويه. (٢)

(٤)

١- كتاب سيبويه. (٥)

٢- كتاب سيبويه. (٦)

٣- سيبويه. (٦)

٤- الش الكبير والصغير (٣)

٥- رمى (٣) (٧).

١- الأفغانى، (بيروت - مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٠) ص ٢٦، ٢٧ - ٢٨.

٢- مثل الثانى.

٣- بقاء الرواة، ج ٢: ٢٩٥.

٤- ست مارواه ابن خير، ص ٣١٦.

٥- مجمل الأدباء، ج ١٤: ٧٥.

٦- ٢.

٧- ١: ٧٥، وبغية الوعاء، ج ٢: ١٨١. وطبقات المفسرين للداودى، ص ٤٢٠.

عجل حلال يوم

- ٩- شرح الألف واللام للمازني. (١)(٢)
- ١٠- شرح المدخل للمبرد. (١)(٣)
- ١١- شرح المقتضب للمبرد. (٢)
- ١٢- الخلاف بين سيوييه والمبرد. (٤)
- ١٣- شرح الأصول لابن السراج. (١)(٢)
- ١٤- شرح الموجز لابن السراج. (١)(٢)
- ١٥- شرح الجمل لابن السراج. (٤)(٥)
- ١٦- الخلاف بين النحويين. (٤)
- ١٧- الإيجاز في النحو. (٦)
- ١٨- الإيجاز في شرح الإيضاح. (٦)
- ١٩- معاني الحروف. (٦)
- ٢٠- المبتدأ في النحو. (٤)
- ٢١- الحدود الأكبر والأصغر. (٧)
- ٢٢- التصريف. (١)(٢)(٨)
- ٢٣- الاشتقاق الكبير والصغير (١)(٣)(٩)
- ٢٤- الألفات في القرآن الكريم (١)(٣)

-
- (١) ينظر الفهرست، ص ٦٩، وإنباه الرواة، ج ٢: ٢٩٥.
 - (٢) ينظر معجم الأدباء، ج ١٤: ٧٥، وبغية الوعاة، ج ٢: ١٨١. وطبقات المفسرين للداودي، ص ٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص ١٧٦.
 - (٣) ينظر معجم الأدباء، ج ١٤: ٧٥.
 - (٤) ينظر إنباه الرواة، ج ٢: ٢٩٥.
 - (٥) ينظر سير أعلام النبلاء، ج ١٦: ٥٣٤، وطبقات المفسرين للسيوطي، ص ٢٤، وطبقات المفسرين للداودي، ص ٤٢٠.
 - (٦) تقدم الكلام عنه قبل قليل.
 - (٧) البلغة، ص ١٦١، وبغية الوعاة، ج ٢: ١٨١. وطبقات المفسرين للداودي، ص ٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص ١٧٦. وقد وصل إلينا أحدهما ويبدو أنه الأصغر وهو مطبوع بتحقيق إبراهيم السامرائي، ضمن (رسالتان في اللغة) والرسالة الأخرى كتاب الحروف الذي تقدم الحديث عنه.
 - (٨) سير أعلام النبلاء، ج ١٦: ٥٣٤.
 - (٩) تاريخ العلماء النحويين ص ٣١

المبحث العاشر : وفاته

تكاد تجمع المصادر على أنه توفي ببغداد سنة (٣٨٤) أربع وثمانين وثلاثمائة ، وحدد بعضها الوفاة بليلة الأحد الحادى عشر من شهر جمادى الأولى^(١)، وأنه دفن فى الشونيزية، عند قبر أبى على الفارسى (ت٣٧٧)، بالجانب الغربى من بغداد، وأنه توفي عن ثمان وثمانين سنة.^(٢)

وقد شذ عن ذلك الإجماع مصدر واحد حيث ذكر أنه توفي سنة (٣٨٦) ست وثمانين وثلاثمائة.^(٣) كما أن هناك مصدرين آخرين ذكرا تاريخاً، ثالثاً لوفاته، وهو عام (٣٨٢) اثنين وثمانين وثلاثمائة لكنهما ضعفاه^(٤).

والراجع فى نظرى ما أجمعت عليه أكثر المصادر لأن مما يؤيده أنه قد ذكر باليوم والشهر ومكان الدفن كما ذكر بعضهم أنه توفي وعمره (٨٨) ثمان وثمانون سنة وهذا يتفق مع ما تقدم ترجيحه فى ميلاده وأنه عام (٢٩٦)

(١) ينظر مثلاً : الفهرست، ص٦٩، وتاريخ بغداد، ج١٢: ١٧، ومعجم الأدباء، ج١٤: ٧٤، واللباب، ج٢٧: ٣٧، وإنباه الرواة، ج٢: ٢٩٤، وسير أعلام النبلاء، ج١٦: ٥٣٤.

(٢) ينظر المنتظم، ج٧: ١٧٦، والبداية والنهاية، ج١١: ٣٥٨، والنجوم الزاهرة، ج٤: ١٦٨.

(٣) ينظر تاريخ العلماء النحويين، ص٣١.

(٤) ينظر وفيات الأعيان، ج٣: ٢٩٩، وشذرات الذهب ج٣: ١٠٩.

وذكر أحد الباحثين أنه توفي سنة (٣٨٨) ثمان وثمانين وثلاثمائة ولم أجد هذا التاريخ فى المراجع التى رجعت إليها، ولعله سهو منه. ينظر رسائلتان فى اللغة ص٦.

الفصل الثاني : الشرح

ويشتمل على المباحث التالية :

- ١- توثيق العنوان
- ٢- توثيق نسبة الشرح إلى المؤلف
- ٣- تاريخ تأليفه
- ٤- تجزئته
- ٥- نسخه الموجودة
- ٦- منهج المؤلف فيه
- ٧- المصطلحات التي استعملها
- ٨- شواهد
- ٩- موقفه من المسائل الخلافية
- ١٠- موقفه من سبويه
- ١١- اتجاهه النحوي

أهم النتائج

عملي في التحقيق

صور لنماذج من نسخ المخطوط

المبحث الأول : توثيق العنوان

جميع ما اطلعت عليه من كتب التراجم وغيرها تلك التي عرضت لذكر الشرح^(١) ذكرته بأسم (شرح كتاب سيبويه) ، وبعضها قد يختصر فيطلق عليه (شرح سيبويه) . ومن بين أصحاب تلك الكتب ابن النديم المعاصر للرماني ، وشهاب الدين القرافي (ت ٦٨٢) الذي نقل عنه نصوصاً كثيرة^(٢) والفيروآبادي (ت ٨١٧) الذي ذكر أن الشرح في سبعين مجلداً^(٣) مما يرجح أنه رآه .

هذا إلى جانب وصول ثلاث نسخ منه تحمل عنوان (شرح كتاب سيبويه) في مواطن عديدة من أجزاء الشرح ، كما جاء في ختام تلك النسخ جميعها : «تم شرح كتاب سيبويه» . ولم يشذ عن ذلك إلا ابن سيده (ت ٤٥٨) حيث ذكر في مقدمة كتابه المخصص أن من بين الكتب التي اعتمد عليها من كتب الرمانى : (المبسوط في كتاب سيبويه)^(٤) . ونقل ذلك عنه بروكلمان^(٥) (ت ١٣٧٥) .

وهذه التسمية تميل إلى ترجيحها النفس، غير أنه يحتمل أن يكون ابن سيده حين ذكرها لم يرد بها اسم الشرح وإنما أراد الإخبار والوصف بأنه مبسوط أى واسع وشامل، ويؤيد ذلك أنى لم أجد أحداً وافقه عليها . لذا أبقيت التسمية التي وردت على نسخ الشرح التي وصلت إلينا وذكرها كل من عرض لذكر الكتاب، وهى (شرح كتاب سيبويه).

(١) سيأتى ذكر تلك الكتب في هامش المبحث التالى.

(٢) ستأتى الإشارة إلى تلك النصوص في هامش المبحث التالى أيضاً.

(٣) ينظر البلغة ، ص ١٥٩.

(٤) ينظر الكتاب المذكور (بيروت - دار الأفاق الجديدة، مصور عن طبعة دار المطباعة الأميرية بالقاهرة سنة

١٣٢١هـ) ج ١: ١٣ .

(٥) ينظر تاريخ الأدب العربى ، ج ٢: ١٩٠ .

المبحث الثاني : تحقيق نسبة الشرح إلى المؤلف:

- يؤكد نسبة هذا الشرح إلى مؤلفه على بن عيسى الرمانى أمور عدة ، منها :
- ١ - وصول ثلاث نسخ من الشرح تنص فى ديباجة كثير من أجزائها على أنه من إملائه^(١) .
 - ٢ - نص تلك النسخ فى ختامها على تاريخ انتهاء الرمانى من إملاء الشرح وأنه لليلتين بقيتا من رمضان عام ٣٦٩ هـ وذلك فى حياة المؤلف حيث أنه توفى سنة ٣٨٤ هـ .
 - ٣ - ذكر أن الرمانى شرحاً على كتاب سيبويه فى عدد من كتب التراجم وفى مقدمتها الفهرست لابن النديم المعاصر للرمانى^(٢) .
 - ٤ - وجود نقول من الشرح فى كتب السابقين من ذلك :
- ١ - نقل ابن سيده (ت ٤٥٨) فى كتابه المخصص^(٣) لأجوبة باب كامل بنصه مع تصرف يسير فى بعض الكلمات وذلك الباب هو (باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)^(٤) . وإن كان ابن سيده لم يصرح بنسبته إلى الرمانى فى موضع النقل فإنه قد ذكر فى مقدمة كتابه المذكور أن من بين الكتب التى نقل منها (المبسوط فى كتاب سيبويه) للرمانى^(٥) .

(١) ينظر ما سياتى فى وصف النسخ .

(٢) ينظر الفهرست ، ص ٦٩ ، ومعجم الأدباء ، ج ١٤ : ٧٥ ، وإنباه الرواة ج ٢ : ٢٩٥ ، وسير أعلام النبلاء ، ج ١٦ : ٥٣٤ ، والبلغة ، ص ١٥٩ ، وفيه « شرح كتاب سيبويه فى سبعين مجلداً ، وطبقات المفسرين للسيوطى ، ص ٢٤ ، وبغية الوعاه ، ج ٢ : ١٨١ ، وطبقات المفسرين للداودى ، ص ٤٢٠ ، ومفتاح السعادة ، ص ١٧٦ ، وكشف الظنون ، ج ١ : ١٤٢٧ ، وإيضاح المكنون ، ج ٢ : ٣٠٤ ، وهدية العارفين ، ج ١ : ٦٨٣ .

(٣) ينظر النص المنقول فى ج ١٣ : ٢٣١-٢٣٤ .

(٤) وهو الباب الأخير فى التحقيق .

(٥) ج ١ : ١٣ .

ب - نقلُ شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٢) لنصوص كثيرة من الشرح مع نصه في كل مرة على (قال الرماني في شرح سيبويه) (١).

ه - اتحاد الأسلوب بين الشرح وبعض مؤلفات الرماني الأخرى وبخاصة شرح الأصول (٢) والجامع في تفسير القرآن (٣) حيث إنها جميعا مبنية على طريقة الأسئلة والأجوبة.

(١) وذلك في كتابه الاستغناء في أحكام الاستثناء ، تحقيق الدكتور طه محسن (العراق - وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢ هـ) ومن مواضع تلك النصوص ما يلي :

موضع النص في كتاب الاستغناء	موضعه في نسخة فيض الله (المجلد الثالث)	موضعه في نسخة داماد (المجلد الثالث)	موضعه في النماذج المحققة في كتاب (الرماني النحوي)
(ص) ١٢٠	٥٨ أ	٢٩٠ أ-٢٩٠ ب	(ص) ٤٤٤-٤٤٥
١٣٧	٥٣ أ-٥٣ ب	٢٨٦ ب	٤٢٧-٤٢٩
١٥٢	٣٢ ب	٢٧٦ أ-٢٧٦ ب	٣٨٤
١٧٩-١٧٧	٢٩ ب-٣٠ أ	٢٧٤ أ-٢٧٤ ب	٣٧٦-٣٧٤
١٨١-١٧٩	٢٨ أ-٢٨ ب	٢٧٢ أ-٢٧٢ ب	٣٦٨-٣٧٠
١٨٢-١٨١	٣٢ ب	٢٧٦ أ	٣٨٤
١٨٣-١٨٢	٣٧ أ-٣٧ ب	٢٧٩ ب	٣٩٩-٤٠٠
١٨٣	٥١ أ	٢٨٤ ب	٤٢٠
١٩٥	٥١ أ-٥١ ب	٢٨٤ ب-٢٨٥ أ	٤٢١
١٩٦-١٩٥	٥١ ب	٢٨٥ ب	٤٢٣

وهناك مواضع أخرى في الاستغناء أكتفى بالإحالة إليها . تنتظر الصفحات ، ٢٠١ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

ملحوظة : رقم فلم نسخة فيض الله في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى هو (١٩١) ورقم فلم نسخة داماد في المكتبة نفسها هو (٥٢٥) و(٧٣٧) و(٩٤٩) .

(٢) يوجد منه جزء مصور على ميكروفلم بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٥٠٦) وأصله في مكتبة سليم أغا بتركيا برقم (١٠٧٧) . وينظر ما سيأتى في ص ٥٩ .

(٣) يوجد نص منه في كتاب الرماني النحوي ، ص ٩٤ - ٩٦ ، وينظر ما سيأتى في ص ٥٠ .

- ٦ - وجود بعض المصطلحات الخاصة بالرماني في الشرح وفي بعض كتبه الأخرى^(١) ، نحو:
معتمد البيان ، ومعتمد الفائدة ، والزيادة في الفائدة . وينظر عن هذه المصطلحات ما
سيأتي موضعه^(٢) .
- ٧ - وجود بعض المصطلحات المنطقية في الشرح كالموضوع والمحمول^(٣) وهذا مما أخذ على
الرماني من أنه كان يخلط النحو بالمنطق^(٤) .

(١) ينظر كتابه الحدود ضمن كتاب (رسالتان في اللغة) ص ٧٦ ،

(٢) في المبحث السابع.

(٣) ينظر ما تقدم في مبحث هو والمنطق في الفصل الأول.

(٤) ينظر تاريخ العلماء النحويين ، ص ٣١ ، ونزهة الأكباء ، ص ٣١٩ ، ومعجم الأدباء ، ج ١ : ٧٤ ،

المبحث الثالث : تاريخ تأليفه

جاء فى ختام المخطوطات الثلاث التى وصلت إلينا أن الرمانى انتهى من إملاء شرحه يوم السبت لليلتين بقيتا^(١) من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاث مائة (٣٦٩/٩/٢٨هـ) ، ولم ترد أى إشارة إلى بداية تأليفه ، وغالب الظن أنه بدأه بعد عام ٣٦٢هـ لأنه كان فى هذا التاريخ مشغولاً بتأليف كتابه الجامع فى تفسير القرآن الكريم كما يفهم ذلك من كلام عز الدولة البويهى (ت ٣٦٧) أمير العراق آنذاك حيث قال مخاطباً الرمانى فى ذلك العام : «...ولولا ما يبلغنى من ملازمتك لمجلسك وإكبابك على كتابك فى القرآن لَغَلَبْتُكَ على زمانك ...»^(٢) .
وأياً كان الأمر فإن لهذا التاريخ أهمية من ناحيتين :

الأولى : أن الرمانى انتهى من إملائه وهو يبلغ من العمر ثلاثاً وسبعين سنة حيث إن ولادته كانت عام ٢٩٦ هـ كما تقدم^(٣) .

الناحية الثانية : أنه ألفه بعد تأليف كتابه فى التفسير وهذا التفسير قد أولاه عناية كبيرة حتى قيل للصاحب بن عباد (ت ٣٨٥) : «هلا صنعت تفسيراً ، فقال : وهل ترك لنا على بن عيسى شيئاً»^(٤) . وقد كان الرمانى معنياً فى هذا الكتاب بإعراب القرآن ، قال التنوخى (ت ٤٤٢) : «ومن تصنيفه كتابه الكبير فى معانى القرآن وشرح إعرابه»^(٥) .
وبناء على ذلك يتبين لنا أن تأليف الشرح كان فى قمة نضج الرمانى من الناحية العلمية.

(١) جاء فى نقل الدكتور مازن المبارك عن دير نبورج فى مقدمته الفرنسية لتحقيق كتاب سيبويه أن التاريخ فى نسخة الشرح فى (فيينا) (الليتين خلتا من شهر رمضان ... ثم ذكر الدكتور المبارك فى موضع آخر أن التاريخ فى نسخة (فيض الله) هو يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان ... الخ . ولم ينبه على الاختلاف بين التاريخين . ينظر الرمانى النحوى ص ١٦١ ، ١٦٥ وقد نقل ذلك عن الدكتور الدميري غير أنه لاحظ الفرق بين التاريخين ولم يعلق على ذلك بشيء ، ينظر شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف) ج١ : ٥٠ ، ٥١هـ .

والواقع أن التاريخ واحد وقد سها الدكتور المبارك أو ديرنبورج عند النقل . لأنه بالإطلاع على نسخة فينا تبين أنها موافقة لنسخة فيض الله وأن التاريخ فيها لليلتين بقيتا من شهر رمضان ... الخ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة ، ج٢ : ١٥٨ ، وينظر نفسه ص ١٥١ فما بعدها .

(٣) ينظر ص ٩ .

(٤) ينظر فرق المعتزلة وطبقاتهم ، ص ١١٦ .

(٥) تاريخ العلماء النحويين ، ص ٣٠-٣١ .

المبحث الرابع : تجزئته :

هناك عدة تجزئات للشرح منها :

- ١ - تجزئته إلى سبعة وستين جزءاً وهذه التجزئة وصلت في نسختي (فيض الله) و(داماد) .
- ٢ - تجزئة الكتاب إلى خمسة مجلدات وهذه التجزئة وصلت أيضاً في نسختي (فيض الله) و(داماد) .
- ٣ - تجزئة كل مجلد من المجلدات (٢ ، ٣ ، ٤) في التجزئة السابقة وفي نسخة (فيض الله) فقط إلى قسمين . كما ذكر ذلك الدكتور مازن المبارك ولم يتضح لي هذا التقسيم من صورة (الميكروفيلم) المحفوظ بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- ٤ - تقسيم الكتاب إلى ثلاثة مجلدات وهذا التقسيم مأخوذ من نسخة (فيتا) حيث ورد منها الجزء الثالث وهو يشمل الجزء الأخير من الشرح .
- ٥ - هناك تجزئة أشير إليها في نسخة (فيض الله) حيث جاء في المجلد الثاني في ختام الجزء العشرين ص ١٤٦ ب ما يلي : « هذا آخر المجلد الرابع وهو آخر العشرين من تجزئة الأصل ويتلوه في المجلد الخامس الذي أوله الجزء الحادي والعشرون^(١) » .
- وقد تتبععت بقية الأجزاء إلى آخر النسخة فلم أعثر على أى إشارة تحدد العدد الذى بلغته تلك المجلدات .
- ٦ - هناك تجزئة أخرى أشار إليها الفيروزآبادي (ت ٨١٧) حيث ذكر أن الشرح يقع في سبعين مجلداً^(٢) وهذه التجزئة قريبة من التجزئة التى وصلت في نسختي (فيض الله) و(داماد) وهى سبعة وستون جزءاً .

(١) فى المخطوط (والعشرين) .

(٢) ينظر البلغة ، ص ١٥٩ .

المبحث الخامس : نسخه :

١ - أماكن وجودها :

موضوع هذه الرسالة ، كما هو معلوم ، تحقيق المجلد الأول من الشرح ، وهذا المجلد كان يظن أنه مفقود^(١) . وأنه لا يوجد من الشرح إلا نسختان ناقصتان ، وهما :

١ - نسخة مكتبة (فيض الله) باسطنبول في تركيا ، وهي مكونة من خمسة مجلدات ينقصها الأول ، وتحمل في تلك المكتبة الأرقام من (١٣٨٤) إلى (١٣٨٧) على الترتيب . وفي مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى صورة على (ميكروفلم) ، تحمل الأرقام من (١٩٠) إلى (١٩٣) (نحو) على الترتيب ، كما أن في معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية صورة مماثلة تحمل الأرقام من (٨٥ - ٨٨) وأخذ منها مجمع اللغة العربية صورة ورقية توجد في مكتبته برقم (٨٣ نحو)^(٢) .

٢ - والنسخة الأخرى في المكتبة الملكية بـ (فيينا) وتحمل رقماً مؤقتاً كما ذكر درنبرغ هو (٧٦٩)^(٣) وتحتوي على الثلث الأخير من الشرح .

والواقع أنه توجد نسخة ثالثة كاملة ، عثر عليها الدكتور عبد الرحمن العثيمين في مكتبة (داماد إبراهيم باشا) في تركيا في صيف عام ١٣٩٧ هـ^(٤) ، وقد زود مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بصورة على عدد من (الميكروفلومات) وبيانها كالتالي :

١ - تقع النسخة بكاملها في مصورتين :

١ - المصورة الأولى تحمل في المركز رقم (٩٤٩ نحو) وتبدأ من أول الكتاب وعدد لوحاتها (٤٥٧) لوحة^(٥) . ويحمل أصلها في مكتبة (داماد) رقم (١٠٧٤) .

٢ - المصورة الثانية تحمل في المركز رقم (٤٤٤ نحو) وتبدأ مادتها حيث انتهت الصورة الأولى

(١) ينظر الرماني النحوي ، ص ١٦٣ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني (قسم الصرف) ، ج ١ : ٦ .

(٢) ينظر المرجعان السابقان .

(٣) ينظر مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون لتحقيق الكتاب (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٧ م) ، ج ١ : ٤٢ ، ٤٧ .

(٤) ينظر تحقيقه لكتاب التخمير (شرح المفصل) للقاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧) (بيروت-دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٩٩٠ م) ج ١ : ٤٤٣ هـ .

(٥) كتب ضمن المعلومات عن هذه الصورة بالمركز : (جزء منه) ينظر فهرس النحر ، ص ٣١٧ . وهي تحتوي على ثلاثة مجلدات كما سيأتي .

غير أنها تبدأ بترقيم جديد ، وعدد لوحاتها (٣٢٢) لوحة^(١) . ويحمل أصلها رقم (١٠٧٥) .

ب - هناك مصورات أخرى من هذه النسخة نفسها تحمل أرقاماً مستقلة ومادتها لا تخرج عن المصورتين السابقتين وبيانها كالتالى :

١ - فمما يدخل ضمن المصورة الأولى المصورات (٥٢٥) و(٧٣٧) و(٥٢٦) حيث إن المصورتين (٥٢٥) و (٧٣٧) تبدأ كل منهما من اللوحة الأولى إلى اللوحة (٢٤٨)^(٢) بينما تبدأ المصورة (٥٢٦) من اللوحة (٢٥٣) إلى اللوحة (٤٥٧) ومجموعها يكوّن صورة ثانية للمصورة الأولى .

٢ - ومما يدخل ضمن المصورة الثانية المصورة رقم (٩٤٧) وتبدأ من اللوحة (٢٢٢) وتنتهى مع نهاية المصورة الثانية باللوحة (٣٢٢)^(٣) .

ولا أعلم بعد ذلك عن نسخ أخرى للشرح ، وبناء عليه يكون المجلد المراد تحقيقه نسخة وحيدة ، لأنه مفقود من نسخة (فيض الله) كما أن نسخة (فيينا) لا تحتوى إلا على الثلث الأخير من الشرح .

ب - وصف النسخ :

وبعد أن تحددت أماكن النسخ الموجودة أُنقل إلى وصفها :

أولاً : نسخة (فيض الله) :

هذه النسخة قد سبقنى إلى وصفها كل من الدكتور مازن المبارك^(٤) والدكتور المتولى الدمي^(٥) ، وقد وفيهاها حقها ، غير أن لى بعض الملاحظات ظهرت من مقارنتها بنسخة (داماد) ومن هذه الملاحظات :

(١) كتب ضمن المعلومات عنها : (الجزء الرابع) ينظر فهرس النحو ، ص ٣٢٩ . وهي تقابل المجلدين الرابع والخامس كما في نسخة (فيض الله) على ما سيأتى .

(٢) كتب ضمن المعلومات عنهما : (الجزء الأول) ، ينظر فهرس النحو ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ وكل منهما تضم المجلدين الأول والثاني .

(٣) كتب ضمن المعلومات عنها (جزء منه) . ينظر فهرس النحو ، ص ٣١٧ . وهي تحتوى على معظم المجلد الخامس .

(٤) ينظر الرمانى النحوى ، ص ١٦١ - ١٩٥ .

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه للرمانى (قسم الصرف) ، ج ١ : ٦ - ١٧ .

١ - لم يشير الدكتور المبارك إلا إلى جزء واحد من الأجزاء التي ضمها القسم الأول^(١) من المجلد الثاني الذي هو أول مجلدات هذه النسخة . أما الدكتور الدميرى فقد أشار إلى أن المجلد بقسميه يضم أحد عشر جزءاً وبنى على ذلك أن هذا المجلد يبدأ بالجزء الخامس عشر ولم يشير إلى بداية تلك الأجزاء وبخاصة التي ضمها القسم الأول^(٢) وقد تتبع تلك الأجزاء فوجدت أنه لم يذكر لها أرقام إلا مع بداية الجزء الحادى والعشرين فى الورقة (١٤٧) ، وبناء على ذلك فإن الحكم بأن المجلد الثانى يبدأ بالجزء الخامس عشر حكم ظنى لأن الجزء السابق للجزء الحادى والعشرين يضم (٦٨) لوحة ، بينما الأجزاء التى تقدمته والتى تلتها تتراوح ما بين (١٥) و(١٦) لوحة^(٣) ولذا أرجح أن يكون ذلك القدر مكوناً من أربعة أجزاء غير أن الناسخ أسقط الإشارة إليها وعليه يكون المجلد الثانى يبدأ بالجزء الثانى عشر ، ولعل مما يؤيد ذلك أن

(١) أما الأجزاء ابتداء من القسم الثانى إلى آخر الكتاب فقد نُص على معظمها فى النسخة وقليل منها لم ينص عليه لكنه ظاهر إذ أنه إذا لم ينص على الجزء فإنه يستدل عليه بذكر البسملة فى بدايته . وقد نبه الدكتور المبارك فى هامش فهرسته التى أثبتها لمواد الشرح إلى أقام تلك الأجزاء التى لم ينص عليها . ينظر الرمانى النحوى ، الصفحات ١٦٧ - ١٩٤ . أما الجزء الذى حدد من أجزاء القسم الأول فهو الجزء الحادى والعشرين ، ينظر ص ١٦٣ .

(٢) أما القسم الثانى ، فظاهر من فهرسة الدكتور المبارك أنه يضم ثلاثة أجزاء حيث يبدأ بالجزء الثالث والعشرين وينتهى بنهاية الجزء الخامس والعشرين ، ينظر الرمانى النحوى ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) مواضع تلك الأجزاء كالتالى :

الأول منها : يبدأ ببداية المجلد .

الثانى : يبدأ فى أثناء باب المصدر المؤكد للخبر ، ورقة ٢٢ .

الثالث : يبدأ فى أثناء باب الظروف ، ورقة ٣٧ .

الرابع : يبدأ فى أثناء باب التوابع ، ورقة رقم ٥٢ .

الخامس : يبدأ فى أثناء باب الصفة التى تعمل فى سبب الموصوف ، ورقة ٦٧ .

السادس : يبدأ فى أثناء باب الصفة التى هي بمنزلة الفعل المقدم فى التوحيد ، الورقة (٨٠) وهو الجزء الذى يضم (٦٨) لوحة .

السابع : وهو الذى نص عليه فى النسخة أنه الجزء الحادى والعشرون ويبدأ فى أثناء (باب حذف

الظرف الذى هو خبر « إن » وأخواتها) ، فى الورقة ١٤٨ .

الثامن : يبدأ فى أثناء (باب « كم ») ، فى الورقة ١٦٢ .

أما الأجزاء الثلاثة الباقية فيضمها القسم الثانى كما أشرت إلى ذلك فى التعليق السابق .

مقابل تلك الأجزاء فى المجلد الثانى فى نسخة (داماد) يتراوح بين (٩) و(١٠) لوحات^(١). وأن المجلد الأول منها يشتمل على (١٠١) لوحة فيكون مناسباً لاشتمال الأحد عشر جزءاً الباقية .
ومما هو جدير بالذكر أن نسخة (داماد) قد أشير فيها إلى بداية الجزأين الثانى والثالث فى أول المجلد الأول ثم أسقطت الإشارات إلى الأجزاء حتى بداية الجزء الخمسين وسيأتى بيان ذلك حين وصفها .

٢ - ومن الملاحظات أن أبواباً من آخر أبواب الجزء الخامس والستين وأول أبواب الجزء السادس والستين تقدمت عن موضعها فجاءت مع أبواب الجزء الرابع والستين بين (باب حرف العلة الذى يعدل عن أفعلاء إلى فعلاء فى الورقة ١٢٧ من المجلد الخامس) و(باب الواو التى تبدل ياء رابعة فصاعداً فى الورقة ١٣٨).

والموضع الحقيقى لتلك الأبواب يأتى بعد (باب المعتل فى الجمع الذى على زنة مفاعل) وأول تلك الأبواب (باب التضعيف فى الورقة ١٢٨) وآخرها (باب المضاعف المقيس على نظيره فى الورقة ١٣٦).

وبناء على ذلك لا داعى للتعديل الذى أجراه الدكتور المبارك حيث عدل (الجزء السادس والستين) إلى (الجزء الخامس والستين) وعدل (الجزء الخامس والستين) إلى (الجزء السادس والستين)^(٢) .

٣ - ومن الملاحظات أن الدكتور الدميرى أشار إلى أن الجزء الثلاثين يتكون من (٥٠٥)

(١) يبدأ الأول منها مع بداية المجلد فى الورقة (١٠٦) .

ويبدأ الثانى فى الورقة (١١٥) .

ويبدأ الثالث فى الورقة (١٢٤) .

ويبدأ الرابع فى الورقة (١٣٤) .

ويبدأ الخامس فى الورقة (١٤٥) .

ويبدأ السادس فى الورقة (١٥٥) وهو هنا مكون من (٤٨) لوحة .

ويبدأ السابع فى الورقة (٢٠٣) .

ويبدأ الثامن فى الورقة (٢١٢) .

(٢) ينظر الرمانى النحوى ، ص ١١٣ .

ورقات^(١) والواقع أنه يزيد على (١٣) ورقة ، لأنه توجد أبواب منه قد تقدمت عن موضعها فجاءت بين أبواب الجزء الثامن والعشرين وقد أشار الدكتور المبارك إلى إقحام تلك الأبواب في ذلك الموضع^(٢) لكنه لم يحدد موقعها وهو الجزء الثلاثون .

٤ - ومن الأبواب التي جاءت في غير موضعها بابان هما (باب النسب إلى ما آخره ألف رابعة أصلية) و(باب النسب إلى ما آخره ألف رابعة زائدة للتانيث) حيث جاءا مع أبواب الجزء الثاني والأربعين بين (باب النسب إلى المركب في الورقة ٢٩ من المجلد الرابع) و(باب النسب إلى المضاف في الورقة ٣٢)^(٣) .

وهو موضعهما الحقيقي قبل آخر باب في الجزء الحادى والأربعين وهو (باب النسب إلى ما آخره ألف خامسة في الورقة ٢١) .

٥ - ومن الأبواب التي جاءت في غير موضعها أيضا (باب النفى الذى لا تغيير فيه «لا» الاسم عن حاله التي كان عليها) في الجزء الخامس والعشرين من المجلد الثاني حيث جاء بعد (باب النفى الذى ثبت فيه التنوين في الاسم في الورقة ١٢)^(٤) وموضعه قبل (باب الاستثناء) في الجزء نفسه ورقة ٢٥ .

٦ - وأخيرا هناك بعض الأبواب لم تشملها فهرسة الدكتور المبارك ولعلها سقطت سهوا وهي^(٥) :

- (باب العطف) في الجزء الثامن عشر من المجلد الثاني في الورقة ٥٦ ، قبل باب البذل .

- (باب ما تمنع فيه ألف الندية) في الجزء الرابع والعشرين في الورقة ١٩٦ من المجلد الثاني .

- (باب «أن» التي تقع بعد «إلا») في الجزء السابع والثلاثين في الورقة ١٨٦ من المجلد الثاني .

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف) ، ج ١ : ٨ - ٩ .

(٢) ينظر الرمانى النحوي ، ص ١٧٣ .

(٣) وينظر الرمانى النحوي ، ص ١٨٠ .

(٤) وينظر المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٥) ينظر المرجع نفسه ، الصفحات التالية ، وهي بحسب ترتيب ذكر الأبواب : ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٧٦ - ١٧٧ ،

١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٩ .

- (باب «إن» التى تدخل اللام فى خبرها) الورقة ١٨٩ فى الجزء نفسه والمجلد نفسه .
- (باب «إن» و«أن») الورقة ١٩٢ فى الجزء نفسه والمجلد نفسه .
- (باب تثنية المقصور الذى على ثلاثة أحرف) فى الجزء الثانى والأربعين الورقة ٣٩ من المجلد الرابع .
- (باب تحقيق ما تثبت زيادته فى التحقيق) فى الجزء الرابع والأربعين الورقة ٧٠ من المجلد الرابع .
- (باب تحقيق الاسم الذى ثبت فيه البديل) فى الورقة ٥٥ فى الجزء نفسه والمجلد نفسه .
- (باب الحروف الزوائد) فى الجزء التاسع والخمسين الورقة ٤٦ من المجلد الخامس .

ثانياً: نسخة فينا :

وهذه النسخة لم يطلع عليها الدكتور المبارك^(١) ولا الدكتور الديميرى^(٢) وقد تمكنت بفضل الله من الاطلاع على محتواها فقد أخبرنى الدكتور عبد الرحمن العثيمين أتابه الله أنه توجد منها صورة على (ميكروفيلم) فى مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض فسافرت إلى هناك واطلعت عليها وطلبت منها صورة فلبى القائمون على المكتبة طلبى وبعثوا إليّ صورة منها فجزاهم الله خيراً .

وهذه النسخة تحتوى على الثلث الأخير من الشرح كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وتقع فى (٢١٠) لوحات تشتمل كل لوحة على صفحتين وتحتوى الصفحة على (٢١) سطراً ومتوسط كلمات السطر (١١) كلمة ، وتحمل اللوحة الأولى العنوان مكرراً بخطين مختلفين ونصه هكذا : (الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه إملاء الشيخ أبى الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى غفر الله ولجميع المسلمين) كما تحمل هذه اللوحة تملكات مضروب عليها وأثار أختام غير واضحة .

ومما ظهر لى من هذه التملكات ما يلى :

١ - (ثم انتقل من فضل الله فى ملك الفقير بهرام....)

(١) وكان مصدر معلوماته عنها مقدمة در نبرغ الفرنسية لتحقيق كتاب سيبويه . ينظر الرمانى النحوى، ص ١٦١-١٦٢ .

(٢) وكانت مصدر معلوماته عنها مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون لتحقيق الكتاب والرمانى النحوى فى الموضوع السابق . ينظر مقدمه شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف) ، ج ١ : ٥٠ .

٢ - (ثم صار فى نوبة الفقير إليه إبراهيم بن محمد محرم ١٧٠٣) .

٣ - (ثم صار فى نوبة سنة ١١٣٠) .

٤ - (دخل بملك إلياس بن جرجس ...)

وجاء على اللوحة الأخيرة ما يلى :

(تم شرح كتاب سيبويه رحمه الله إملاء الشيخ الفاضل أبى الحسن على بن عيسى بن على النحوى أسعده الله وفرغ من إملائه فى يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة ، وفرغ من نسخه يحيى بن على بن محلى السلمى الشافعى بمدينة دمشق فى العشر الثانى من شهر شوال سنة سبع وسبعين وخمسمائة . والحمد لله أولاً وآخراً والصلاة على رسوله المصطفى محمد وآله المرتضين وسلم تسليماً وحسبى الله ونعم الوكيل) .
أما عن اللوحات الداخلية فإنها مكتوبة بخط مقروء فى مجمله مع وجود طمس لجمل وكلمات فى بعض اللوحات ، كما توجد عليها مقابلات تبدأ من اللوحة ١٣٧ وتتوالى بعد كل ثلاث لوحات تقريباً إلى اللوحة ١٧٣ .

كما أنها تخلو من ذكر الأجزاء التى توجد فى نسخة (فيض الله) وكذا نسخة (داماد) على ما سيأتى.

أما عن المادة التى تحتويها من الشرح فإنها تبدأ من باب الهمزة إلى آخر الشرح ويبدأ هذا المقدار فى نسخة (فيض الله) من اللوحة ١٢٨ فى المجلد الرابع إلى نهاية المجلد الخامس . ويبدأ فى نسخة (داماد) من اللوحة ٨٧ فى المجلد الرابع أيضاً إلى نهاية الكتاب غير أن مادة الشرح فى نسخة (فيما) تختلف عن مادته فى النسختين الأخريين إذ أن الشرح كما سيأتى يقوم على أربعة محاور هى عنوان الباب ، والغرض منه ، وأسئلة الباب وأخيراً الجواب على الأسئلة . وقد اكتفى فى هذه النسخة بذكر الباب ثم الشروع فى الأجوبة بدون ذكر العناوين المشار إليها . مثال ذلك ما جاء فى أولها وهو «باب الهمز . الذى يجوز فى تحقيق الهمز ثلاثة أوجه.....» الخ بينما تجد ذلك فى نسخة (فيض الله) و(داماد) على النحو التالى «باب الهمز . الغرض فيه أن يبين^١ يجوز فى تخفيف الهمز مما لا يجوز . مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى تخفيف الهمز وما الذى لا يجوز ... ، والجواب : الذى يجوز فى تحقيق الهمز ثلاثة أوجه.....» الخ .

بل إنه إلى جانب ذلك قد تنتقل الأجوبة بالمعنى ، مثال ذلك مجئ الجواب فى باب الإمالة فى المجلد الرابع اللوحة ٢٧٨ فى نسخة (فيض الله) واللوحة ١٧٠ فى نسخة (داماد) على النحو التالى «الجواب : الذى يجوز فى إمالة الألف إجراؤها على ذلك لسبب تصح معه الإمالة

يرجع إلى الكسرة أو ما هو بمنزلة الكسرة ولا تجوز الإمالة لفتحة أو ضمة أو ما هو بتلك المنزلة ، لأن المطلوب بالإمالة تعديل بالمشاكلة والإمالة تشاكل الكسرة ولا تشاكل الضمة ولا الفتحة فلذلك جازت الإمالة لأجل الكسرة ولم تجز لـ [أجل الفتحة والضمة] والأسباب التي تجوز لأجلها الإمالة ستة : الكسرة ، والياء ، والانقلاب عن الياء ، وشبه الانقلاب عن الياء ، وروم الكسرة في (فاعلت) وإمالة الإمالة ، والأصل في جميع ذلك الكسرة ...» .

بينما جاء في نسخة (فيثا) «والذي يجوز في ذلك أن ينحى بالآلف نحو الكسرة إذا كانت كسرة أو ما أشبهها مما يقتضى إمالة الآلف كافتضائها ، ولا يجوز إمالة لشيء من الحركات إلا الكسرة ، لأنها وإن اشتبهت من جهة أنها حركات فليس تشبه من وجه مقتضى الإمالة بل تقتضى خلافها ، لأن الفتحة مع الآلف تقتضى التفخيم المنافى للإمالة ليستمر اللسان بهما في طريقة واحدة مع المشاكلة التي بين الآلف والفتحة وليس كذلك سبيل الياء ، لأنها من جنس الكسرة ، فتقرب لها الآلف بمثل ما تقرب للكسرة ، والأصل في الإمالة الكسرة وما أشبهها مما هو مجانس لها ومن مخرجها . والأسباب التي لأجلها تجوز الإمالة ستة : الكسرة وهي الأصل ، والياء ، والآلف المنقلبة من الياء ، والآلف التي شبه المنقلبة من الياء ، وروم الكسرة في (فاعلت) وإمالة الإمالة ، وكل هذه الأسباب راجعة إلى الكسرة ...» .

وينظر أيضا الأبواب الخمسة التالية لباب الإمالة فكلها نقل بالمعنى . هذا ما تتبعته وقد تكون هناك مواضع أخرى .

وإلى جانب ذلك هناك أسقاط متعددة لا أدرى هل كانت متعمدة كما أسقطت الأسئلة أم أنها سقطت سهواً . ومن مواضع تلك الأسقاط (باب جمع الثلاثي من غير زيادة) في اللوحة (٩) وينظر الباب في المجلد الرابع في اللوحة ١٤١ من نسخة (فيض الله) واللوحة (٩٥) من نسخة داماد .

ومنها (باب المصدر الذي تجيء الصفة منه على فعلا) حيث لا يوجد ذكر لهذا الباب ، وموقعه بين اللوحتين (٣٩) و (٤٠) وينظر الباب في المجلد الرابع للوحة (٢٠٥) من نسخة (فيض الله) واللوحة (١٣١) من نسخة (داماد) .

ومنها (باب مصدر الفعل المعتل اللام) في اللوحة (٤٨) . وينظر الباب في المجلد الرابع للوحة (٢٢٢) من نسخة (فيض الله) واللوحة (١٤١) من نسخة (داماد) .

ويستنتج مما تقدم أن هذه النسخة مختصرة من الشرح اختصاراً مخلأ ولا تصلح أن تكون أصلاً يعتمد عليه في التحقيق ، وإن كانت أقدم النسخ الموجودة حيث إن تاريخ نسختها كما رأيت في عام ٥٧٧ .

ثالثاً : نسخة (داماد) :

تعد هذه النسخة هي النسخة الوحيدة الكاملة لشرح الرمانى كما سلف به البيان، وتقع فى خمسة مجلدات تشتمل على سبعة وستين جزءاً كما تقدم أيضاً، وقد جاء عنوان المجلد الأول كما يلى : (الأول من كتاب سيبويه لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى...)،

وجاء فى نهايته : (والحمد لله وحده وقد تم الجزء المبارك بحمد الله وعونه...)

وعنوان المجلد الثالث (الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه ...) الخ

وعنوان المجلد الرابع (الكتاب الرابع من شرح كتاب سيبويه ...) الخ

وأما المجلدان الثانى والخامس فلم يحملتا عنواناً، ويبدو أنهما أسقطا اختصاراً كما أسقطت عناوين كثير من الأجزاء، حيث لم يذكر إلا عنوان الجزء الثانى فى اللوحة (١٢) من المجلد الأول، ثم أشير إلى بداية الجزء الثالث باللوحة (٢٦) من المجلد نفسه، ثم أغفلت الإشارة إلى أرقام الأجزاء ولم تعلم بداياتها فى بقية المجلد وكذا فى المجلدين الثانى والثالث، ولم تبدأ الإشارة إليها إلا مع بداية الجزء الثانى والأربعين، حيث وجدت بسملة فى بدايته دون ذكر رقمه، وذلك فى اللوحة (٧١) من المجلد الرابع، واستمر الحال على ذلك إلى بداية الجزء الخمسين فى اللوحة (١١٩) من المجلد نفسه حيث بدأ ذكر أرقام الأجزاء مع ذكر اسم الشرح واسم المؤلف واستمر إلى نهاية الشرح باستثناء الجزئين الحادى والخمسين والثانى والخمسين حيث اكتفى فيهما بالبسملة.

وخط النسخة نسخى حسن، ويوجد اختلاف فيه، ويبدو أن مرد ذلك راجع إلى اختلاف النساخ، ويظهر اختلاف الخطوط جلياً فى المجلد الرابع فى اللوحات : (١٠٠) و (١٢٠) و (١٣٠) و (١٦٠) و (١٧٠) وفى المجلد الخامس فى اللوحة (٢٦٢) .

وعدد الأسطر فى الصفحة الواحدة (٢٩ سطراً) فى جميع صفحات المخطوط. وتوجد فى جوانب الصفحات بعض التصحيحات ومعظمها فى المجلد الأول وتقل فى المجلدات الباقية. ولم يُشر إلى مقابلات إلا فى موضع واحد فى المجلد الرابع لوحة (١٠) حيث جاء فيها (بلغ مقابلة على أصله).

ويبدو لى أن هناك سقطاً فى بعض الصفحات لعدم اتساق الكلام كما فى اللوحتين (٤٩) و (٥٠) فى المجلد الأول، وهما فى التحقيق باب (٨:٢٤) وباب (١٦:٣٥، ١٧)، واللوحة (٢٩٣-٢٩٤) فى المجلد الثالث واللوحة (٧٠) فى المجلد الرابع، واللوحة (٢٥١-٢٥٢) فى المجلد

الخامس، كما يوجد فى اللوحة (٢٥٤) فى المجلد الثالث تقدم الجواب على المسائل. وتاريخ خط هذه النسخة ذكر فى نهاية المجلدين الثانى والثالث، حيث جاء فى نهاية الثانى (وكان الفراغ من تعليق شرح كتاب سيبويه يوم الأربعاء المبارك ثانى عشر جمادى الأولى من شهور سنة ١٠٣٤). وجاء فى نهاية الثالث (وكان الفراغ من كتابته فى يوم الأربعاء المبارك عاشر شهر جمادى الثانية من شهور سنة أربع وثلاثين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم).

والنسخة مختومة بختمين مختلفين أحدهما أكبر من الآخر ويوجد الختم الكبير على غلاف المجلدين الأول والرابع وإلى جواره الختم الصغير كما يوجد الختم الصغير أيضاً فى ثنايا المجلدات الخمسة بمعدل ثلاث مرات فى كل مجلد ونص الختم الكبير هو (هذا أوقفه بأخلص النيات صاحب الخيرات والحسنات الصدر الأعظم والصر الأفخم إبراهيم باشا يسر الله له بالخير ما يشاء وزير لحضرت السلطان الغازي أحمد خان خلدت خلافته إلى انقراض الدوران) ونص الختم الصغير هو (نسخة وقفية داماد إبراهيم باشا بك). ولا يوجد تملكات أخرى غير ما ذكر.

ويبدو لى أن هذه النسخة ونسخة (فيض الله) منقولتان عن أصل واحد لاتفاقهما فى الأمور الآتية:

١- وجود حاشية لمحمد بن إبراهيم بن النحاس (ت٦٩٨) فى المجلد الرابع للوحة (١٣٥) فى فيض الله و(٩١ب) فى داماد.

٢- وجود ورقة مقحمة فى الشرح وهى ليست منه وذلك بين الجزئين (٥٨) و (٥٩) فى المجلد الخامس.

٣- اتحاد خاتمة الشرح فيهما حرفياً مع اشتمالها على ترجمة للمؤلف مختصرة عن تاريخ بغداد.

ثم تفرقان بعد ذلك فى بعض الأمور وقد تقدمت الإشارة إليها فى أثناء الكلام عن نسخة فيض الله.

المبحث السادس : منهج المؤلف فيه

بدأ الرمانى شرحه بالدخول على الكتاب مباشرة دون أن يذكر مقدمة يبين فيها طريقة سيره فيه. وقد ورد فى أثناء الحديث إشارات يسيرة إلى شىء من منهجه، من ذلك أنه يرى ألايدخل فى النحو شىء لاعلاقة به^١ إلا مادعت الضرورة إليه نحو قوله: « وإنما فسر معنى (لبيك وسعديك) فى باب من أبواب النحو لينكشف وجه إعرابه، ولولا ذلك لم يصح تفسير الغريب فى أبواب النحو، لأنه تخطيط بإدخال صناعة فى صناعة غيرها، وذلك لا يصلح إلا أن يجرى على طريق النادر الذى لا يعتد به، أو تقتضيه الصناعة بأمر لازم فيه كالذى ذكرنا فى (لبيك وسعديك) » (١).

وقوله فى أثناء الكلام عن معنى (سبحان الله): « وإنما يذكر مثل هذا لئلا يستبهم شىء من المعانى التى يحتاج إليها فى كتابنا هذا، لأنه كتاب شرح وتفسير » (٢). لذلك لاتجد فى الشرح تعرضاً لشرح الكلمات الغريبة إلا فى النادر كما أنه لم يعرض للخوض فى الخلاف فى نسبة الآيات إلى قائلها...

ومن تلك الإشارات إلى منهجه قوله: « وكل أصل نعقده فهو مستمر بالعلة المنعقدة بالحكم فيه » (٣).

وهناك أمور كثيرة لم يرد عنها شىء فى القسم الذى قمت بتحقيقه أهمها طريقته العامة فى تناول النص الذى يشرحه وهو نص سيبيويه وتعرضه لمسائل الخلاف وموقفه منها إلى غير ذلك مما هو موضح فى موضعه (٤).

وهو إن لم يشر إلى منهجه العام فهو واضح، يللمسه القارئ فى أى باب من أبواب الشرح، وهو منهج متميز يرتكز على ركنين أساسيين هما: سرد أسئلة متوالية استنبطها مما

(١) التحقيق، باب ٧٢: ١٥.

(٢) التحقيق، باب ٦٥: ١١.

(٣) التحقيق، باب ٧٠: ٣.

(٤) ينظر المباحث التالية لهذا المبحث .

جاء فى نص سيبويه ثم يجب عنها إجابات متوالية أيضاً وسيأتى توضيح ذلك .

وهو مسبوق إلى هذه الطريقة فقد ورد نموذج منها عند أبى القاسم الزجاجى ،
(ت ٣٢٧) . فى كتابه الإيضاح فى علل النحو ، لأن الكتاب لم يكن مبنياً على الأسئلة والأجوبة ،
ولمّا جاء ذلك فى أحد الأبواب وهو (باب القول فى علل النحو) ، حيث ذكر طرفاً من الأسئلة
عن العلل الجدلية ، وأشار إلى أنه سيورد بقيتها مع الأجوبة^(١) غير أن ذلك لم يصل إلينا فى
النسخة المحققة ، ولعله فى نسخة أخرى .

هذا وقد رأيت ابن فضال المجاشعى . (ت ٤٧٩) ، وهو بعد الرماني : (ت ٣٨٤) . قد سار
على طريقة الأسئلة والأجوبة فى كتابه (شرح عيون الإعراب) ،^(٢) وقد أمتاز عن الزجاجى
والرماني معاً بأنه كان يورد سؤالاً واحداً فقط ويجب عنه مباشرة ، ثم ينتقل إلى سؤال آخر
ويجب عنه ، وهكذا فى الكتاب كله من أوله إلى آخره .

وهذه الطريقة التى سار عليها المجاشعى أفضل من طريقة الرماني ، علماً بأن الرماني
نفسه قد سار عليها أى على طريقة السؤال المفرد والجواب المفرد بعده فى بعض مؤلفاته التى
وقفت على نموذج منها وهو كتابه (الجامع فى علم القرآن) ، ولا أدري إن كان قد سار على هذه
الطريقة فى الكتاب كله أو فى هذا النموذج فقط ، حيث إن الكتاب لا يزال مخطوطاً ، ولم أتمكن
من الاطلاع عليه كاملاً ، وقد نقل ذلك النموذج منه الدكتور المبارك .^(٣)

وممن سار على طريقة الأسئلة والأجوبة أيضاً شهاب الدين القرافى ، (ت ٦٨٢) فى
مواطن كثيرة من كتابه الاستغناء فى أحكام الاستثناء^(٤)

هذا ولم أشأ أن أجعل السير على هذا المنهج عند العلماء المتعاقبين من باب التأثير
والتأثير ، لأنها ليست طريقة ابتكارية ، وإنما هى طريقة ميسورة يسهل الوصول إليها من أى
شخص .

(١) ينظر الكتاب المذكور تحقيق الدكتور مازن المبارك ، (بيروت - دار النفائس ، ط ١٣٩٣ هـ) ، ص ٦٥ .

(٢) تحقيق الدكتور حنا جميل حداد ، (الأردن - مكتبة المنار ، ط ١٤٠٦ هـ) .

(٣) ينظر الرماني التحوي ، ص ٩٤-٩٦ .

(٤) ينظر مثلاً من ص ٢٤٧ إلى ٥٠٣ .

والمنهج العام عند الرمانى الذى أشرت إلى أن القارئ يستطيع أن يلمسه فى جميع أبواب الشرح يتمثل فى تناول كل باب من أبواب سيبويه فى أربعة عناصر هى :

أ - ذكر عنوان الباب .

ب - بيان غرض سيبويه من عقده .

ج - مسائل الباب (الأسئلة).

د - الجواب عن تلك المسائل .

وسأتكلم عن كل عنصر من هذه العناصر بإيجاز إلا مادعت الحاجة إلى توضيحه.

أ - عنوان الباب :

يبدو أن الرمانى لم ترقه كثير من عناوين الكتاب فراح يغيرها دون أن يناقش سيبويه، أو يعترض عليه مع وجود ما يمكن أن يعترض به عليه، نحو ما ذكره الصغار (ت بعد سنة ٦٣٠)، عن (باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز لك أن تقتصر على واحد منهم، لأن المفعول ههنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله فى المعنى)^(١) حيث قال: «هذه الترجمة مشكل من غير وجه، فأول ذلك قوله: (ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة)، وكان ينبغى أن يقول: دون الاثنين كما قال فى الاثنين: (ولا يجوز أن تقتصر على أحدهما دون الآخر)^(٢)، ولم يقل: (دون الاثنين) فهذا إشكال. ثم أعتل للاقتصار المنوع بعله توجب الاقتصار، وذلك أنه قال: (إنما لم يقتصر على واحد لأن الأول كالفاعل فى الباب الأول)، وقد كان الفاعل يقتصر عليه، فينبغى أن يقتصر على الأول هنا. فهذا أيضاً إشكال، ثم إن قوله: (ولا يجوز الاقتصار على واحد منهم) عموم لا يدرى أى واحد يريد. ثم لما أخذ فى الاعتلال إنما علل مع الاقتصار على الأول، فكان ينبغى له أن يقول بعد قوله: (دون الثلاثة) أما الأول فلأنه كذا، وأما الثانى فلأنه مبتدأ، وأما الثالث فلأنه خبر، فالذى فيها من الفساد لا يحصى كثرة فما ترى أيها

(١) الباب فى الكتاب ج١: ٤١ (١: ١٩ بولاق)

(٢) ينظر نفسه ص ٣٩ = (١٨ ط بولاق)

النحوى فيما تسمى (١)

أما الرمانى فلم يعترض، وإنما غير العنوان بما يوافق ما يدخل تحته فكان هكذا (باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين) (٢). فالأبواب يتحدث عن نحو (أعلم مجد علياً سعيداً مسافراً) ومثله عند الرمانى (أكسى محمد سعيداً علياً جبة).

هذا مثال واحد من تغييرات عناوين الكتاب التى قد يظهر للقارئ أن الرمانى إنما غيره لأجل الاختصار غير أنه إذ أمعن النظر وجد أن التغيير لمقاصد أخرى إلى جانب الاختصار وقد تختلف من باب إلى آخر وقد ذكر الدكتور الدميرى عدداً من تلك المقاصد. (٣) ومنها مما هو موجود فى المجلد الأول أن الرمانى قد يؤثر المصطلح الذى جرى عليه العرف النحوى فى زمانه، نحو (باب كان) و (باب الحال) و (باب التعجب) (٤). ومنها أنه قد يغير العنوان لأنه يخالف سيبويه فيما عقد الباب من أجله نحو قول سيبويه (هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب) (٥). بينما جاء عند الرمانى «باب المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى غيره» (٦) وإذا قرأت هذا الباب وجدت الرمانى يخالف سيبويه حيث يقول: «واختلفوا فى هذا الباب على ثلاثة أوجه... فأجاز النحويين العطف، واستقبحه سيبويه... وأباه أبو عمر الجرمى، (ت ٢٢٥) ... والصواب عندى مذهب النحويين» (٧)

هذه بعض النماذج ومن أراد المزيد يجده عندما يقارن بين عناوين الرمانى وعناوين

(١) شرحه على الكتاب (يوجد منه المجلد الأول على ميكروفيلم، بجامعة أم القرى - مركز البحث العلمى، برقم ٢٠٣، ومصدره مكتبة الخزنة العامة بالرباط، برقم ٣١٧ ق) ص ٥٨، وحقق قسم منه فى رسالة للماجستير بعنوان (داسة الجزء الأول من شرح الصفار على كتاب سيبويه مع تحقيق الأبواب الثمانية عشر الأولى)، إعداد منيرة محمد على حجازى، (جامعة القاهرة - كلية دار العلوم، ١٤٠٠هـ) ص ١٩٤.

(٢) ينظر التحقيق باب ١٣.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص ١٤٣ - ١٦٠.

(٤) ينظر التحقيق الأبواب ١٦، ١٧، ٢٢ وتجد فى هامش كل باب عنوان الكتاب الذى يقابل ذلك الباب

(٥) الكتاب، ج ١: ٣٣٤ = (١: ١٦٧)

(٦) التحقيق، باب ٦٨.

(٧) نفسه، فقرة ٣.

سيبويه المثبتة فى الهوامش. وقد بلغت أبواب المجلد الأول اثنين وسبعين لم يسلم من التغيير منها إلا أحد عشر باباً وهناك باب عند سيبويه عنوانه (هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه) لم يفرده الرمانى بعنوان مستقل وإنما جعله تابعاً للباب الذى قبله،^(١) وكذلك فعل السيرافى^(٢)

ب - الغرض من الباب :

بعد أن يذكر الرمانى العنوان، سواء أقام بتغييره أم تركه كما ورد فى الكتاب ، يُعقبه بذكر غرض سيبويه من عقده فى عبارة موجزة، ومن الأغراض التى ذكرها فى المجلد الأول :

١ - قوله فى (باب علم مع الكلم من العربية): «الغرض فيه أن يبين الاسم من الفعل والحرف»^(٣)

٢ - قوله فى (باب مجارى أواخر الكلم من العربية): «الغرض فيه أن يبين الإعراب من البناء»^(٤)

٣ - قوله فى (باب المسند والمسند إليه): «الغرض فيه أن يبين مايصح به الفائدة من الكلام مما لا يصح به فائدة»^(٥)

٤ - قوله فى (باب اللفظ للمعانى): «الغرض فيه أن يبين مايصح أن يدل على المعانى المختلفة مما لا يصح»^(٦)

٥ - قوله فى (باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض): «الغرض فيه أن يبين المطرد من الشاذ لعارض فى الشاذ»^(٧)

٦ - قوله فى (باب ما يحتمل الشعر): «الغرض فيه أن يبين مايجوز فى ضرورة الشعر

(١) التحقيق باب ٧٢: ١٥.

(٢) ينظر شرحه، ج ١: ١٠١ ب.

(٣) التحقيق، باب ١.

(٤) نفسه، باب ٢.

(٥) نفسه، باب ٣.

(٦) نفسه، باب ٤.

(٧) نفسه، باب ٥ وتتنظر الأبواب: (١٣)، (٦٢)، (٦٣).

خاصة من الإعراب والتصرف مما لايجوز»^(١)

٧ - قوله فى (باب الفعل المتعدى إلى مفعول): «الغرض فيه أن يبين مايجوز فى الفعل المتعدى إلى مفعول من الأعمال مما لايجوز»^(٢)

٨ - قوله فى (باب فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين لايجوز فيه الاقتصار): «الغرض فيه أن يبين مايجوز فى الفعل المتعدى إلى مفعولين لايجوز فيه الاقتصار على أحدهما مما لايجوز»^(٣)

٩ - قوله فى (باب إعمال الفعل مع شغله عن الاسم): «الغرض فيه أن يبين ما يختار فى الفعل مع شغله عن الاسم من الأعمال مما لا يختار»^(٤)

وإنما ذكرت هذه الأمثلة لتنوع الغرض لأنى وجدت الدكتور الدميرى توصل فى دراسته إلى أن الرمانى التزم صيغة واحدة لصياغة الغرض حيث يقول: «وقد التزم الرمانى عند صياغة هذا الغرض تلك الصيغة المعينة التى أشرت إليها فى مطلع المسألة: (الغرض فيه أن يبين مايجوز فى «كذا» مما لايجوز)»^(٥)، ولعله وجد ذلك فى المقدار الذى قام بتحقيقه، أما فى المجلد الذى بين يدي فالصيغة متنوعة كما رأيت ومن بينها تلك الصيغة التى أشار إليها وهى فى الكثرة تفوق الصيغ الأخرى.

وهذه الصيغة نفسها قد تكون لبيان مايجوز وما لايجوز على الإطلاق،^(٦) وقد تكون لبيان

(١) نفسه، باب ٧.

(٢) نفسه، باب ١٠.

(٣) نفسه، باب ١٢.

(٤) نفسه باب ٢٦، وتنظر الأبواب: (٢٨)، (٢٩)، (٦٦).

(٥) شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص ١٦٣، وينظر الرمانى التحوى، ص ١٩٨، وفيه: «...الرمانى يرى أن سيبويه قصد فى جميع أبواب الكتاب أن يبين مايجوز فيها مما لايجوز»

(٦) ينظر المثال المتقدم برقم (٨) كما تنظر الأبواب: (١٤-١٥)، (١٨)، (٢٠-٢١)، (٢٤)، (٢٦-٣٠)، (٣٢-٣٤)، (٣٦)، (٣٩)، (٤٣-٤٦)، (٤٩-٧٢).

مايجوز وما لايجوز فى الإعراب والتصرف،^(١) أو لبيان ما يجوز وما لايجوز فى الأعمال والتصرف^(٢).

ج - مسائل الباب :

هذا هو العنصر الثالث من منهجه فى تناول كل باب من أبواب الكتاب ويتمثل فى طرح أسئلة متوالية تشمل الباب كله. وتكون تحت عنوان (مسائل هذا الباب)،^(٣) فإذا ما كان الباب طويلاً جعله على مجموعتين تكون الأولى تحت العنوان السابق ويجعل الثانية فى الغالب تحت عنوان (مسائل من هذا الباب أيضاً)^(٤) وقد جعلها مرة تحت عنوان (باقى المسائل من هذا الباب)،^(٥) وجعلها أخرى تحت عنوان (ومن مسائل هذا الباب أيضاً)^(٦) وجعلها مرة ثالثة تحت عنوان (مسائل متصلة بهذا الباب)^(٧) وهناك ثلاثة أبواب تجاوزت أسئلتها مجموعتين حيث بلغت فى أحدها ثلاثاً،^(٨) وفى الثانى أربعاً،^(٩) وفى الأخير خمساً.^(١٠)

وقد يكون الأمر على العكس. وذلك أنه عندما يكون الباب قصيراً يعقبه بأسئلة الباب الذى يليه^(١١) وقد يجمع فى بعض الحالات ثلاثة أبواب^(١٢) ثم يجيب عنها بحسب ترتيبها غير

(١) ينظر المثال المتقدم برقم (٦) كما تنتظر الأبواب: (١٦)، (٢٢)، (٢٥)

(٢) ينظر المثال المتقدم برقم (٧) كما تنتظر الأبواب: (١١)، (١٧)، (١٩)، (٢٣)، (٣١)، (٣٥)، (٣٨-٣٧)، (٤٠-٤٢)، (٤٧-٤٨).

(٣) سقط هذا العنوان من ثمانية عشر موضعاً تنتظر مواطنها فى التعليق على الباب الأول من التحقيق .

(٤) تنتظر الأبواب: ١٧، ١٩، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٤١، ٤٣

(٥) ينظر الباب: ٣٢

(٦) ينظر الباب: ٥٨.

(٧) ينظر الباب: ٥٦.

(٨) ينظر الباب رقم (٥٢)

(٩) ينظر الباب رقم (٢٩)

(١٠) ينظر الباب رقم (٢).

(١١) تنتظر الأبواب: (٦٠، ٥) و (٩٠، ٨) و (١٤، ١٣) و (١٦، ١٥) و (٢١، ٢٠).

(١٢) تنتظر الأبواب (٦١-٦٣).

أنه عندما يبدأ فى الجواب لايشير إلى ذكر الباب الأول منها إلا فى النادر أما الثانى أو الثالث فإنه يذكرها بقوله (الجواب عن الباب الثانى) أو (الجواب عن باب «كذا»)^(١)

أما عن طريقة طرح الأسئلة فإنه يبدو أنها دائماً بفقرة يحددها الغرض، وحيث إن الغالب فى الغرض هو بيان مايجوز فى كذا مما لايجوز فإن تلك الفقرة تكون على النحو التالى: (مالذى يجوز فى «كذا»؟ ومالذى لايجوز؟ ولم ذلك؟) فإذا ما اختلف الغرض اختلفت تلك الفقرة تبعاً له،^(٢) من ذلك أن الغرض فى (باب مجارى أو آخر الكلم من العربية)^(٣) هو بيان الإعراب من البناء وقد جاءت تلك الفقرة على النحو التالى: ماإعراب؟ وما البناء؟ وماقسمه الإعراب؟ وماقسمه البناء؟. وقد وجد كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميرى فى دراستهما أن أسئلة كل باب من أبواب المجلد الثانى فما بعده تبدأ دائماً بالسؤال العام: مالذى يجوز... الخ،^(٤) غير أن الأمر فى المجلد الأول على ما أوضحته، وهو عدم التزام تلك الصيغة .

وبعد ذلك يبدأ بتناول الباب مراعيًا فى الأعم الأغلب معنى نص الكتاب وترتيبه فيضع لكل جزئية سؤالاً أو أكثر حسب ما تقتضيه حال تلك الجزئية، وقد ينتقل إلى طرح أسئلة جزئية أخرى أو أكثر ثم يطرح سؤالاً أو أسئلة لها تعلق بجزئية سابقة وعندما يبحث القارئ عن الإجابة عنها بحسب ترتيبها لا يجد لها إجابة فيظن أن الرمانى لم يجب عنها مع أن الإجابة عنها تتضمنها الإجابة عن الأسئلة السابقة المتعلقة بها. وهناك أسئلة على جزئيات لم ترد عنها إجابة فعلاً، وهناك فقرات من الأسئلة لم تأت عنها الإجابة بحسب ترتيبها، وأسئلة لم ترد عنها إجابة أصلاً، كما أن هناك أسئلة ليس لها مقابل فى نص سيبويه ، وهى نوعان: نوع متفرع من مسائل الباب وقد خصها فى الباب الأول فقط بمجموعة من الأسئلة أوردها عقب مسائل الباب ولم يفرد لها بعنوان مستقل غير أنه أشار إليها فى الجواب حيث قال بعد الانتهاء من الجواب عن أسئلة الباب: (والجواب عن مسائل التفريع) أما فى بقية الأبواب فإنها قليلة أو معدومة.

(١) تنظر الأبواب المشار إليها فى التعليقين السابقين.

(٢) ينظر عن تنوع الأغراض ما تقدم فى العنصر السابق.

(٣) هو الباب رقم (٢) .

(٤) ينظر الرمانى النحوى، ص ١٩٩ وشرح كتاب سيبويه (الدراسة) ص ١٦٦.

والنوع الثانى مبنى على تعليق الأخفش، (ت ٢١٥) على الكتاب وهو فى هذا النوع قد يشير إلى الأخفش وقد يغفله. (١)

وكما أنه توجد أسئلة ليس لها مقابل فى الكتاب توجد أيضاً جزئيات فى الكتاب لم تشملها الأسئلة فيما تبين لى وبالتالى لم يعرض لها فى الجواب (٢) وربما كان تركه لذلك راجعاً إلى عدم أهميته فى نظره أو لأنه عرض له فى باب آخر، علماً بأنه قد يستدرك بعض الجزئيات التى تركها فيلحق لها أسئلة فى آخر الباب. (٣)

د - الجواب :

هذا هو العنصر الرابع وهو أهمها لأن مدار الشرح عليه وما الأسئلة إلا تمهيد وتوطئة لاستيعاب مسائله وفهمها. وقد تقدم فى أثناء الكلام عن العنصر السابق ماله علاقة بهذا العنصر وذلك لأنهما عنصران مترابطان نرابطاً وثيقاً كما هو معلوم.

والذى يمكن أنؤكد ههنا هو أن الرمانى بعد أن ينتهى من طرح الأسئلة بالكيفية التى ذكرتها سابقاً يبدأ فى الجواب، وقد يظن القارئ أنه سيجد لكل سؤال تقدم جواباً خاصاً به وبحسب ترتيبه، فإذا ما طبق الأجوبة على الأسئلة وجد نوعاً من الاختلاف وذلك أن الرمانى وإن كان يراعى فى الغالب الترتيب إلا أنه لم يلزم نفسه أن يضع لكل سؤال جواباً مطابقاً له، لذلك تجده أحياناً يورد جواباً فى مقابل عدد من الأسئلة المتتالية، وأحياناً يورد جواباً لعدد من الأسئلة المتفرقة، وأحياناً يورد جواباً فى مقابل سؤال واحد، وكل ذلك ليس له نظام يحدده.

(١) كل ماسبق ذكره مما لم يعلق عليه فى هذا العنصر تجده يتمثل تقريباً فى باب (ما) وهو الباب ١٩. وعن مايتصل بالأخفش أيضاً ينظر أسئلة باب ٧: (١٣، ١٦، ١٧) و٤: ٣٣. وللفضل بين تلك الأنواع ينظر منهج التحقيق فى آخر هذا الفصل.

(٢) يقابل بين الكتاب والتحقيق فى المواضع التالية وصفحات الكتاب مثبتة فى هوامشها: باب ١٢: ٢٤-١٣ و٢: ٢٧، ٤-٥، ٦-١٤، ١٥-٣٠، ٦-٨: ٣٢، ٩-١٩: ٣٢، ٢٠-٧: ٣٤، ٨-٥: ٣٦، ٦-١٤: ٧، ١٥-٢: ٤٤، ٣-٤: ٥، ٩-١٠: ١١، ١٢-١١: ٤٦، ١٢-٣٨: ٥٢، ٣٩-٧: ٥٥، ٨-٩: ٥٦، ١٧-١٦، ٢١: ٦٥ - باب ٦٦.

(٣) ينظر التحقيق باب ٣٤: ٢٩.

والذى يساعد على معرفة الجواب عن تلك النوعيات من الأسئلة هو السياق حول الجزئية فى الأسئلة والأجوبة، ولا بد فى ذلك من اجتهاد القارئ، لأنه قد يختلف السياق فى بعض الأحيان بين الأسئلة والأجوبة بحيث تجد سؤالاً سياقه متصل بأخر فقرة فى الأسئلة بينما تجد جوابه متصلاً فى المعنى بأجوبة الفقرة التى تليها^(١) وقد ترد فقرات فى الجواب لم يتقدم لها أسئلة غير أنها قليلة جداً^(٢)

وفقرات الجواب تمتاز عن فقرات الأسئلة باستيفائها فى موضعها، ونادراً ما يؤخر فى الإجابة شيئاً له تعلق بفقرة من الفقرات، وقد نبه على ذلك فى أحد المواضع حيث قال: «وسنبين وجه قول سيبويه فى هذا فى آخر الباب إن شاء الله تعالى»^(٣)

أما إذا تقدم شيء له علاقة بالفقرة التى يتكلم عنها فإنه يكتفى بالإشارة إلى أنه قد سبق بيانه وذلك كثير عنده، نحو قوله (وقد بينا الفرق)،^(٤) أو (العلة التى بينا)^(٥) أو (وقد بينا العلة فى ذلك)^(٦)

والرمانى حريص على إيضاح المعنى وقد يستعين لتقريبه بضرب أمثلة من واقع الحياة العامة، نحو قوله: «والذى أخذ منه الفعل المصدر، لأنه دائر فى جميع تصاريف الفعل كما تدور تدور الفضة فى جميع الصيغ التى تصرف فيها»^(٧) وقوله: «... ولهذا دليل بين، وهو أن النعمتين إذا استوتا فى المنزلة لم يجز أن يجب الشكر على إحدهما دون الأخرى، فإذا كانت إحدهما قد ندم عليها صاحبها سقط الشكر عليها ولم يسقط عن النعمة الأخرى، لأنه قد حدث ما جعل العلة بمنزلة مالم يكن، كالذى بنى ثم هدم فلا يستحق الأجرة، فكذلك سائر علل الشاذ...»^(٨) وقوله: «لأن المطرد بمنزلة المالك للشيء فى أن له أن يتصرف فيه التصرف الأتم، والتادر بمنزلة المستعير للشيء...»^(٩)

(١) ينظر التحقيق باب ١٤: ٢٧، ١٥: ٥٥، ٣: ١٠.

(٢) ينظر نفسه باب ١٦: ٤٠، ١٦: ٤١، ٧-٦.

(٣) نفسه، باب ١٦: ٢٧، [٣]، وينظر باب ١٥: ١٢، [٥]، [٩].

(٤) نفسه، باب ٢٩: ١٧.

(٥) نفسه، باب ٥: ٣٣.

(٦) نفسه، باب ٤: ٣٤.

(٧) نفسه، باب ٢: ١.

(٨) نفسه باب ٤: ٥.

(٩) نفسه، باب ٣١: ٣١.

وقد يوضح المعنى عن طريق الاستعانة بالناحية البلاغية نحو قوله عن تقدير (ما جاءت حاتك) بـ (ما صارت حاتك) : «وإنما صلح هذا التقدير لما كان بين المخاطب والمتكلم من حديث الحاجة والمفاوضة فيما يدور فيها، فلما عاد لذكر السؤال عنها اقتضى ذلك الإيجاز واستعمال طريق الاستعارة، ليخرج الكلام إلى حد الإيجاز البلاغى عند الأحوال التى تقتضى مفهوم الكلام^(١)». وقوله «وإنما جاز هذا للاتساع والإيجاز مع أنه قد يكون أبلغ من الحقيقة، كما تكون الاستعارة تؤدى إلى النفس من عظم المعنى ما لا تؤديه الحقيقة كقوله: هو الأسد شدةً وهو البحر جوداً»^(٢).

تعقيب:

أود فى ختام الحديث عن المنهج العام للرماني فى شرح كتاب سيبويه أن أذكر بعض مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبين شرحه لكتاب الأصول لابن السراج (ت ٣١٦). الذى اتبع فيه المنهج نفسه كما سبقت الإشارة إليه،^(٣) وذلك من خلال المقدار الذى وصل إلينا منه،^(٤)

١ - العنوان :

سار المؤلف فيه من حيث التغيير على ما تجده فى شرح الكتاب،^(٥) بل إنه قد زاد على ذلك حيث استحدث أبواباً وفصولاً لم يذكرها صاحب الأصول.^(٦)

ب - الغرض :

لم يعرض له فى شرح الأصول كعنصر مستقل كما هو الحال فى شرح الكتاب ، حيث استعرضت جميع أبواب المقدار الموجود منه فلم أجد ذكراً للغرض فى بدايتها. وقد يذكره عرضاً فى أثناء الشرح نحو قوله: «... وإنما الغرض فى هذا الباب تبين أبنية الجموع من

(١) التحقيق باب : ١٧ : ١٨ .

(٢) نفسه، باب ١: ٤٢ وينظر باب ٩: ٣، و١٠: ٢٧، و٢٠: ٢٩، و١٠: ٥٨.

(٣) ينظر مبحث تحقيق نسبة الشرح إلى المؤلف، ص ٣٤.

(٤) ينظر مبحث مؤلفات الرماني، ص ٤٩.

(٥) ينظر الأصول، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلى (بيروت - مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥هـ).

ج ٢: ٤١٧-٤٢٧، ٣: ٢٦-٣٥. وشرح الأصول لوحة ٢٩٦-٢٩٨، ١: ٣٠-٣٠٣.

(٦) ينظر مثلاً بابي التصغير والنسب فى الأصول ج ٢: ٣٦-٨٤، وشرح الأصول، لوحة ٣٠٣-٣١٧.

غيرها، للحاجة إلى ذلك في معرفة مايجوز مما لايجوز فيما يأتى من الابنية التى تشكل هل هى من أبنية الجموع أم لا فإذا وجد له النظرير حكم بأنه من أبنية الجموع...»^(١)

ج - المسائل والأجوبة :

نظام المسائل والأجوبة فى شرح الأصول كنظامها فى شرح الكتاب بصفة عامة حيث قد يقسم أسئلة الباب الواحد إلى أكثر من مجموعة، وقد يوالى بين أسئلة أكثر من باب قبل الإجابة عنها،^(٢) غير أنه يوجد لبس فى كثير من الأبواب حيث تذكر عناوين أبواب ولايذكر تحتها مسائل وتذكر أجوبة لم تتقدم عنها أسئلة ... ويبدو أن مرد كثير من ذلك إلى السقوط والتكرار من ناحية، وإلى جهل الناسخ من ناحية أخرى، حيث إنه قد يجد كلمة أو عبارة فى أثناء الكلام مشابهة للعناوين فيجعلها عنواناً، نحو ما جاء فى قول الشارح : « واسم الجمع هو النادر الذى لايطرد به باب نحو...»^(٣) فقد جعل الناسخ نهاية الكلام عند قوله (يطرد به) ثم جعل كلمة(باب) عنواناً مستقلاً وبدأ كلمة(نحو)بعدها من أول السطر.^(٤)

ولأريد أن أطيل فى وصف كل ماوقفت عليه، فهناك رسالة علمية لأحد طلاب الدراسات العليا فى جامعة أم القرى حيث يقوم حالياً بتحقيق ودراسة المقدار الموجود من شرح الأصول^(٥) وأهم مايمكن أن أختم به هذا التعقيب هو أن الرمانى فى شرح الكتاب كان أكثر تنظيماً ودقة من شرح الأصول .

(١) اللوحة ٢٩٨ ب.

(٢) ينظر مثلاً اللوحة ٣٠٣-٣٠٤ باب التصغير، واللوحة ٢٩٧-٢٩٨ أبواب العدد .

(٣) اللوحة ٢٩٨ ب .

(٤) وقد يكون الأمر على عكس ذلك بحيث يدمج العنوان مع الكلام ينظر اللوحات ٢٩٩ فما بعدها .

(٥) ينظر ماتقدم فى ص ٢٥ .

المبحث السابع : المصطلحات التي استعملها

الغالب في استعماله المصطلحات البصرية المعروفة، وقد استعمل بعض المصطلحات الكوفية، نحو الكناية^(١) أى الضمير، والجحد^(٢) أى النفى، والصلة^(٣) أى الزيادة، ومالم يسم فاعله^(٤) أى نائب الفاعل، والمجهول^(٥) . أى ضمير الشأن. وإلى جانب ذلك استعمل بعض المصطلحات المنطقية، وقد تقدم إيراد طرف منها^(٦)

وهناك تعبيرات استعملها ولم أجد لها عند غيره وهي:

١ - الصفة المشبهة بالمشبهة ويقصد بها أفعل التفضيل^(٧)

٢ - معتمد البيان ويقصد به الفاعل والمبتدأ، أو ما أصله مبتدأ^(٨)

٣ - معتمد الفائدة ويقصد به فعل الفاعل والخبر أو ما أصله خبر^(٩)

٤ - الزيادة في الفائدة، وعرفه بقوله: «هو الذى يأتى بعد معتمد الفائدة مما فيه فائدة

أخرى»، ومثل له بالحال^(١٠).

(١) ينظر التحقيق، باب ٢: ٢٢.

(٢) ينظر نفسه، باب ١٨: ٤.

(٣) ينظر نفسه، باب ١: ٨، ٧.

(٤) ينظر نفسه، باب ٩: ٢.

(٥) ينظر نفسه، باب ١٧: ١٠، و٢١: ١، وينظر التفصيل عن هذه المصطلحات النحو الكوفي في شرح

القوائد السبع، الصفحات: ٦٦، ٩١، ١٠٠.

(٦) ينظر مبحث هو والمنطق، ص ١٦.

(٧) ينظر التحقيق، باب ١٩: ٦، و٤١: ٢، ٤٩: ٣.

(٨) ينظر نفسه، باب ٣: ٧، ٨، ٩، و٤: ٢٥، ٨، و٤٣: ٨.

(٩) ينظر نفسه، باب ٢: ٧، ٨، ٩.

(١٠) نفسه، الباب نفسه، الفقرات ٤، ٨، ٩.

٥ - الزيادة فى البيان، وعرفه بقوله «هو الذى يأتى بعد معتمد البيان مما هو معلوم عند المخاطب» ومثل له بالفعل به^(١).

٦ - الزيادة لتقويم المعنى، وعرفه بقوله: «هو الذى لو سقط من الكلام لانقلب المعنى كقولك: (زيد قائم بالتدبير) فهذا التقيد بقولك (إلتدبير) لتقويم المعنى، لأنك لو قلت: (زيد قائم) لانقلب هذا المعنى أنه منتصب وفى الآخر ينبىء عن تدبر تدبيراً مستقيماً وإن كان قاعداً» ومثل له أيضاً بـ(كان) و (ليت) و (رأى) العلمية.^(٢)

تعقيب :

هذه العبارات التى لم أجد لها عند غيره بعضها يصلح أن يكون مصطلحاً نحوياً، غير أنه لم يكتب له البقاء، ولهذا عبرت عنها بقولى: (تعابير لم أجد لها عند غيره) وتحاشيت عامداً متعمداً أن أذكرها بلفظ المصطلحات لأنها لم تحسب فى المصطلحات النحوية التى دارت بين الدارسين. ومعلوم أن المصطلح يضعه اليمتكر له أول ما يضعه من تلقاء نفسه حسب ما عن له ، ثم يشيع بين الدارسين إن كان من المصطلحات التى كتب لها البقاء أو يندثر ولا يستعمله أحد غير صاحبه الذى وضعه.

تلك هى الطبيعة التى نشأت بها المصطلحات، ولا يتصور أحد أن كل مصطلح من المصطلحات النحوية اجتمع له فريق من العلماء، وتدأولوا فيما بينهم، ثم اتفقوا على وضع هذا المصطلح. وربما التبس على بعض الدارسين ما كان من وضع المصطلحات النحوية فى نشأتها الأولى وما نراه فى عصرنا الحاضر من اجتماع العلماء فى مجمع من المجمع اللغوية لكى يتفقوا على وضع مصطلح من المصطلحات فرق كبير بين هذا وذاك والله أعلم .

(١) التحقيق، الباب نفسه، فقرة ٤، ٧.

(٢) نفسه، باب ٣: ٤، ٦، ٩.

المبحث الثامن : شواهد :

شواهد هـى فى الأعم الأغلب شواهد الكتاب من آيات وقراءات وأحاديث وأقوال العرب من منشور ومنظوم، وقد يختلف عنه اختلافاً يسيراً بالزيادة أو الاختزال ونحوهما ولا غضاضة عليه فى ذلك؛ لأنه قد يزيد للإيضاح، وقد يختزل للإيجاز.. وإنما الغرض هنا بيان منهجه حيال تلك الشواهد، وإليك ذلك بإيجاز :

أ - الآيات :

قد يذكر آية فى السؤال ولا يعرض لها فى الجواب^(١)، أو يذكرها فى الجواب ولم تتقدم فى السؤال^(٢)، كما أنه قد يذكر آيات لم ترد فى الكتاب معزراً بها شواهد سيبويه^(٣)، أو مستدلاً بها لرأى يراه هو^(٤). وقد يغفل أحياناً آيات وقراءات وردت فى نص الكتاب^(٥)، وربما فعل ذلك لأنها لا تحتاج إلى تعليق فى نظره.

أما طريقة تناولها فممتنوعة، لكن الغالب فى ذلك هو قوله : (وما الشاهد فى قوله تعالى...؟)، وقد يقول : (ما الفرق بين كذا وبين قوله تعالى...؟) أو (ما تأويل قوله تعالى...؟) أو (ما تقدير قوله تعالى...؟)، أو (ما دليل كذا من قوله تعالى...؟) أو (لم جاز فى قراءة بعضهم كذا...؟) وغير ذلك^(٦).

ب - الأحاديث والآثار :

اتبع الرماني فى الاستشهاد بالحديث والآثار سيبويه^(٧)، فقد عرض فى المجلد الأول

(١) ينظر التحقيق، باب ٥٢ : ٧.

(٢) نفسه، باب ١٩: ٣٣.

(٣) نفسه، باب ١٢: ٤٣، ٢٩: ٥٢.

(٤) نفسه، باب ٨: ١، ٨: ٦٨، ١٢: ٧٢.

(٥) نفسه، باب ١٠: ٣٧، ١٧: ١٧، ١٩: ٣٣، وتنتظر صفحات الكتاب المثبتة فى هوامش تلك المواضع.

(٦) نفسه، باب ٣٢: ٤١، ٥: ٥١، ٨: ٧، ٧: ٣٤، ٥: ٤٦، ١٠: ١٠، ١٦: ٣٥، ٢٠: ٣٣.

(٧) نظراً لعدم تصريح سيبويه بلفظ (حديث) عند احتجاجه به اختلاف الدارسون ما بين ناف لاحتجاجه به ومثبت. ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، للدكتورة خديجة الحديثي (العراق - وزارة الإعلام، ١٩٨١)، ص ٥٠ فما بعدها.

لحديث وأثرين ذكرهما سيبويه حيث أورد الحديث على أنه من قولهم (أى العرب)، وسكت عن الأثرين ولم يجاوزه الرمانى فى ذلك، حيث قال عن الحديث : «وما العامل فى قولهم : (سبوحاً قدوساً)»^(١)

وقال عن أحد الأثرين : «وما الشاهد فى... وفى (ونخلع ونترك من يفجر)»^(٢) وقال عن الآخر : «وما حكم (ليك وسعديك)»^(٣). وقد استشهد بحديث لم يرد فى الكتاب غير أنه لم يورده لناحية إعرابية وإنما أورده لناحية تتعلق بالمعنى حيث قال : «... وكذلك قوله :

أفى الولائم أولاداً لواحدة وفى العيادة أولاداً لعلات

وهذا من دنى الأخلاق وهو ضد ما وصف به النبى صلى الله عليه وسلم الأنصار فقال : (إنكم لتكثرُونَ عند الفزع وتقلون عند الطمع)^(٤).

هذا كل ما وجدته فى المجلد الذى بين يدي من الأحاديث والآثار^(٥)، وهو يمثل نسبة ضئيلة جداً بجانب الشواهد الأخرى.

ج - أمثال العرب وأقوالها :

أورد الرمانى تبعاً لسيبويه كثيراً من أمثال العرب وأقوالها، وقد لا يفرق بين القول والمثل^(٦)، ولا غضاضة فى ذلك، لأن كل مثل قول، ومعلوم أن كلا منها يصلح شاهداً نحويّاً.

وقد يورد سيبويه أقوالاً على أنها أمثلة كغيرها من الأمثلة ويوردها الرمانى على أنها من

(١) التحقيق، باب ٦٥: ١٩.

(٢) نفسه، باب ٢٣: ١٠.

(٣) نفسه، باب ٧٢: [١].

(٤) نفسه، باب ٧١: ٤.

(٥) هناك قول نسبته الرمانى للعرب حيث قال : «وكم وجهاً يجوز فى قولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر» ، وأورد سيبويه على أنه مثال، ينظر التحقيق باب ٥٢: ٣.

وقد ذهبت الدكتورة خديجة الحديثى فى موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٧٢ إلى أنه حديث بناء على قول ابن مالك فى شواهد التوضيح، تحقيق محمد عبد الباقي (بيروت عالم الكتب)، ص ٧١: «... فمن النثر قول النبى صلى الله عليه وسلم (المرء مجزئ بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر)» غير أن محققه قال : لم أقف على هذا الحديث.

(٦) ينظر التحقيق باب ٥٢: ٢٥، ٣١، ٢٨، ٥٣: ٦، ٥٥: ١، ٨، ٦٦: ٦، ٦٩: ١١، ٧١: ٣.

أقوال العرب^(١) وهذا مما يحسب له . وقد يكون الأمر على العكس من ذلك بحيث ترد في الكتاب على أنها من أقوال العرب ويوردها الرمانى على أنها أمثلة^(٢)، ولا ضير فى ذلك لأن كل قول يكون مثلاً وليس كل مثال يكون قولاً.

أما عن كيفية تناولها فبحسب ما يقتضيه الموقف، نحو قوله : (ما العامل فى قولهم كذا؟)، أو (ما وجه قولهم كذا؟)، أو (ما تقدير المحذوف فى قولهم كذا؟)، أو (ما معنى المثل فى قولهم كذا؟) أو (ما نظير هذا من قولهم كذا؟)^(٣).

وقد يغفل فى الإجابة بعض الأقوال الواردة فى السؤال^(٤)، وقد يذكر أقوالاً وأمثلة لم ترد فى السؤال ولا فى نص سيبويه فى الباب الذى يعالجه^(٥).

د - الشواهد الشعرية :

ذكر الدكتور المبارك أن الرمانى «كان يكتفى بإيرادها كما أوردها سيبويه دالاً على مواطن الشاهد النحوى والحجة فيه»^(٦). والحقيقة أنه قد يختلف عنه فى بعض الأحيان، فقد يورد شواهد لم يوردها سيبويه فى الباب^(٧)، وقد ينسب شواهد لم تنسب فى الكتاب^(٨). وهذا مما يحسب له، وقد يختصر فيغفل نسبة شواهد منسوبة^(٩)، وقد لا يتطرق إلى ذكر بعض الأبيات نهائياً^(١٠).

(١) ينظر التحقيق باب ٢٧ : ٢ ، ٥٢ : ٣ .

(٢) ينظر نفسه، باب ٩: ١٧، ٩: ١٩، ١٠: ٣٨، ١٣: ٤٢، ١٣: ٥٣.

(٣) ينظر نفسه، باب ١٨: ١٧، ٢٢، ٢٨، ٢٩، ٥٢: ٢٤-٢٦، ٣٨: ٢٨، ٥٥: ٤، ٥.

(٤) ينظر نفسه، باب ١٠: ٥٢.

(٥) ينظر نفسه، باب ١: ٥٥، ٢.

(٦) الرمانى النحرى، ص ٢٢٥، وينظر ص ٢٧١.

(٧) ينظر التحقيق، باب ٣: ٧، ٦، ٩، ١٣، ١٦، ١٧، ٤: ١٨، ٨: ١٩، ٧: ٢٧، ١٦، ٦٠: ٤١.

(٨) ١٣: ٤٣، ٢: ٤٦، ١٦: ٤٩، ٩: ٥١، ٩: ٥٨، ٨: ٦٥.

(٩) ينظر نفسه، باب ٢١: ٥٢، ٩: ٦٠، ٩: ٦٥.

(١٠) ينظر نفسه، باب ١٤: ٢٥، ٧: ٢٧، ٢: ٣٠، ١٩: ٥٦، ٤: ٥٩.

(١٠) ينظر نفسه، باب ١١: ١٧-١٢، ٢٠: ٢١، ٣١: ٣٢، ٢٩: ٤١، ١٣: ٥٢. كما تنتظر صفحات الكتاب فى هوامش تلك المواضع.

أما عن طريقة تناولها فتكاد تكون واحدة حيث يقول في السؤال : (ما الشاهد في قول الشاعر)، ثم يورد طرفاً من البيت لا يتجاوز به الشطر الأول في الغالب، غير مراعى ذلك موضع الشاهد في الجزء الذي يذكره من البيت. فإذا ما عرض له في الجواب أورده كاملاً منسوباً أو غير منسوب بحسب ما ذكر في السؤال ، ثم يبين موطن الشاهد فيه مع ذكر الخلاف إن وجد دون أن يتطرق إلى معانى الألفاظ الغريبة أو بيان معنى البيت إلا في النادر^(١). وهكذا دأبه في معظم الأبيات ولم يحد عن ذلك إلا قليلاً فقد يذكر القائل في السؤال ويتركه في الجواب^(٢)، أو يورد البيت في السؤال ولا يعرض له في الجواب^(٣). أو يورده في الجواب دون أن يتقدم في السؤال^(٤)، أو يكمل البيت في الأسئلة^(٥)، أو يكتفى بجزء منه في الجواب^(٦)، أو يورده كاملاً لكن لا يبين وجه الاستشهاد به^(٧).

(١) وهذا راجع إلى أن من منهجه عدم إدخال صناعة في صناعة ينظر ما تقدم في مبحث منهجه ص ٤٩

(٢) ينظر التحقيق، باب ٩: ٣٢، ٧: ٥٨.

(٣) ينظر نفسه، باب ١٥: ٤٠.

(٤) ينظر نفسه، باب ٥: ٣٤، ٥٦، ٢٣: ٤١، ٤: ٤٨.

(٥) ينظر نفسه، باب ١١: ٥٢، ١٢، ٨: ٥٣.

(٦) ينظر نفسه، باب ١: ٧، ٣، ٤، ٧، ١٢: ٥٦.

(٧) ينظر نفسه، باب ٦: ٥٨.

المبحث التاسع : مسائل الخلاف وموقفه منها :

أهتم الرماني بذكر المسائل الخلافية الفردية، أما المسائل الخلافية المذهبية فلم يتطرق إلى ذكر الخلاف فيها، وإنما كان يأخذ بالرأى الذى يرتضيه دون أن يعزوه، وقد كانت الصبغة العامة على آرائه هى الصبغة البصرية والنادر منها يصطبغ بالصبغة الكوفية.

فمن المسائل التى أخذ فيها برأى البصريين : الأصل فى الأفعال البناء^(١)، منع العطف على المضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر^(٢)، منع العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد تركيده^(٣)، منع تقديم اسم الفعل عليه^(٤)، تضعيف إعمال حرف الجر فى حال إضمماره^(٥)، منع الفصل بين المتضايقين^(٦)، الأولى إعمال الفعل الثانى فى التنازع^(٧)، منع وقوع التمييز معرفة^(٨)، المصدر أصل للفعل^(٩)، منع زيادة الياء فى (مفاعيل) إلا فى الضرورة^(١٠)... ولا أريد أن أطيل فى ذكر هذا النوع من المسائل البصرية لأنها هى الصبغة الغالبة كما ذكرت آنفاً.

أما المسائل التى أخذ فيها برأى الكوفيين فهى :

نيابة (ال) عن الضمير فى نحو (ضُرِبَ زيد اليد والرجل) أى يده ورجله^(١١)، (كاد) لا

(١) ينظر التحقيق، باب ١٣: ٢، ٢٤.

(٢) نفسه، باب ١٢: ٤٨، و١١: ٤٩، و٢: ٥٩.

(٣) نفسه، باب ١٠: ٤٨.

(٤) نفسه، باب ١٦: ٤٩.

(٥) نفسه، باب ١٣: ٥٢.

(٦) نفسه، باب ٢٥: ٣٧.

(٧) نفسه، باب ١: ٢٣.

(٨) نفسه، باب ٣٨: ٤١.

(٩) نفسه، باب ٣: ١، و٤٧: ٢.

(١٠) نفسه، باب ٨: ٧.

(١١) نفسه، باب ٢: ٣٦.

تدخل على الجملة الاسمية فليست من الأفعال الناسخة^(١).

وهناك مسألة أجاز فيها المذهبين وهى (ذهب به مشياً) : حيث أجاز انتصاب (مشياً) بالفعل المذكور كما هو رأى الكوفيين، أو بتقدير فعل من لفظه : (يمشى مشياً) كما هو رأى جمهور البصريين^(٢).

وقد ذكر الدكتور المبارك أنه تتبع المسائل التى أخذ فيها برأى الكوفيين فى الشرح وغيره فوجدها خمساً^(٣). اثنتان فقط فى الشرح هما : (كى) تنصب بنفسها، الكاف فى (لولاك) موضعها رفع. أما الثلاث الباقية فهى : اسم (لا) النافية للجنس معرب منصوب بها، الخبر الجامد يتحتم ضميراً يعود على المبتدأ، (سوى) قد تخرج عن الظرفية. غير أن الدكتور الدميري وجد أن الرمانى فى الشرح يأخذ برأى البصريين فى تلك المسائل الثلاث كلها^(٤).

وقد وجد الدكتور الدميري نفسه أن الرمانى وقف مع الكوفيين أيضاً فى ثلاث مسائل وجوز المذهبين فى واحدة،^(٥) ومن المحتمل أن يكون بعضها مما عثرت عليه أو عثر عليه الدكتور المبارك. وعلى كل حال فإن هذه المسائل تمثل نسبة قليلة جداً بجانب المسائل التى وافق فيها البصريين.

وإذا عدنا إلى المسائل الفردية فإننا نجده يصرح فيها بذكر الأطراف المتخالفة ذاكراً حجة كل طرف موضعاً موقفه فى الغالب بالترجيح وقد يجوز الوجهين أو يلتزم الحياد فى بعض الأحيان وإليك ذلك بإيجاز:

أولاً : بين سيبويه ونحوى واحد:

أ - بين سيبويه والفراء (ت ٢٠٧): ومن الخلاف بينهما ما يلى :

(١) ينظر التحقيق، باب ٢١: ٧.

(٢) نفسه، باب ٤٥: ٩، ١٢.

(٣) ينظر الرمانى النحوى، ص ٣١٧-٣٢١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة)، ص ٢٣٨، ٢٤٠-٢٤١.

(٥) نفسه، ص ٢٣٧ ولم يوضح تلك المسائل بل اكتفى بالإحالة إلى رسالته للدكتوراه، ج ١: ٢٨٩.

١- منع سيبويه الإضافة في (الحسن وجها) وأجازها الفراء، وقد رد الرمانى رأى الفراء^(١).

٢- يرى سيبويه أن الإشارة في (ظننت ذاك) إلى المصدر، ويرى الفراء أنها إلى المفعولين في (ظننت زيدا منطلقاً)، وقد رد الرمانى رأى الفراء أيضاً^(٢).

ب- بين سيبويه والأخفش (ت ٢١٥): ومن الخلاف بينهما المسائل التالية وقد كان موقف الرمانى فيها جميعاً مع سيبويه :

١- يرى سيبويه أن (لات) تعمل ويرى الأخفش أنها لا تعمل^(٣).

٢- منع سيبويه العطف على معمولى عاملين وأجازه الأخفش^(٤).

٣- (أأنت عبد الله ضربته) الوجه فيه الرفع عند سيبويه وعند الأخفش النصب^(٥).

٤- (ما) التعجبية لا صلة لها عند سيبويه وعند الأخفش لها صلة^(٦).

٥- (من رأيتهم) و (أيهم رأيتهم) جوابه بالرفع عند سيبويه والأخفش يجيز الرفع والنصب^(٧).

ج- بين سيبويه والمبرد (ت ٢٨٦) :

١- أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السَّوْسُ

موطن الخلاف بينهما في ناصب كلمة (حَبِّ) في البيت السابق حيث يرى سيبويه أنها منصوبة على نزع الخافض والتقدير : أَلَيْتَ عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ، ويرى المبرد أنها منصوبة بفعل

(١) ينظر التحقيق، باب ١٦: ٤١.

(٢) نفسه ، باب ٨: ١٢.

(٣) نفسه ، باب ٦: ١٩.

(٤) نفسه ، باب ١٧: ١٩-٢٢.

(٥) نفسه ، باب ١٢: ٢٩.

(٦) نفسه ، باب ٩: ٢٢.

(٧) نفسه ، باب ٦: ٢٧.

محذوف دل عليه ما بعده والتقدير : أليت لا أطعم حب العراق. وأجاز الرمانى الوجهين^(١).

٢- (نبئتُ زيدا) ، يرى سيبويه أن زيدا منصوب على نزع الخافض، ويرى المبرد أنه مفعول به للفعل (نبئت) مثل (أُعلِمْتُ زيدا)، والرمانى يؤيد سيبويه معللاً ذلك بقوله : « لأن (نبأت) مما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين لا يجوز الاختصار على المفعول الثانى^(٢) »

٣ - فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبَىٰ كَانَ أُمُّكَ أَمْ جِمَارُ

« سيبويه يحمله على أنه جعل الاسم النكرة والخبر المعرفة ... وأبو العباس يخالفه فى هذا ويقول : إن (كان) فيها ضمير «معرفة»^{واسمها} معرفة «وقال الرمانى : « والذى عندى أن هذا لا يقدر فى مذهب سيبويه ، لأن (كان) مضمرة قد رفع فيها النكرة المذكورة بعد ألف الاستفهام ونصب المعرفة بتقدير : أكان ظبى أمك ...^(٣) »

٤ - (أحد) التى للعموم فى النفى لا تستعمل فى الواجب عند سيبويه وأجاز ذلك المبرد، والرمانى يؤيد سيبويه^(٤).

٥ - (ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك)

لا يجوز عند المبرد لأنه عطف على معمولى عاملين وسيبويه يجيزه على تقدير ولا مثل أخيه^(٥) ...

٦ - مشق الهواجرُ لحمهن مع السرى حتى ذهبن كلا كلاً وصدورا

الخلاف فى نصب (كلاكل) « فحملة سيبويه على الحال وقدره على (ذهب قدماً) ... وفى البيت اسم جنس وقع موقع الحال ، وذهب أبو العباس إلى أنه تميّز بمنزلة (طببت بذلك

(١) ينظر التحقيق باب ١١ : ٨٠.

(٢) نفسه ، باب ١١ : ٨ ب

(٣) نفسه ، باب ١٧ : ١٥

(٤) نفسه ، باب ١٨ : ٤

(٥) نفسه باب ١٩ : ٢٣

نفساً ... « وقال الرمانى : « وكلا القولين عندى محتمل ، وقول أبى العباس أسهل ^(١) »

٧ - وَلَا نَقَاتُلُ بِالْعِصَى وَلَا نُرَامِي بِالْجَارَةِ
إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَا هَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجَزَارَةِ

الخلافا بينهما فى (إلا علالة أو بداهة قارح) فسيبويه يجعله على الفصل بـ (أو بداهة) بين المضاف والمضاف إليه ، ويرى المبرد أنه على حذف المضاف إليه ، والتقدير : إلا علالة قارح أو بداهة قارح ، وقال الرمانى : « يجوز أن يتداخل المذهبان من غير تحصيل لموجب كل واحد منهما ^(٢) »

٨ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ يَشْرِى عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعاً

الخلافا فى جر (بشر) « فقال سيبويه حمّله على المجرور ، وقال أبو العباس : لا يجوز الجر فيه ، لأن البدل يقدر فيه الثانى فى موضع الأول . . . » وقال الرمانى : « والذى عندى أن الذى ذكره أبو العباس فى البدل على ما قال فى امتناعه ولكن يجوز ما قال سيبويه على أن يكون عطف بيان يجرى مجرى الصفة التى يعمل العامل فيها وهى فى موضعها ^(٣) »

د - بين سيبويه وابن السراج (ت ٣١٦) .

١ - قال الرمانى : « واختلفوا فى الاقتصار على أحد المفعولين فى الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة فى هذه ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين ، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول خاصة ، لأنه بمنزلة الفاعل فى الباب الذى قبله وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه . . . ^(٤) »

٢ - يجوز اتصال ضمير النصب بـ (كان) وانفصاله عنها فتقول : كناهم ، وكنا إياهم .

(١) ينظر التحقيق باب ٣٦ : ١٢

(٢) نفسه باب ٣٨ : ٨٠٧

(٣) نفسه ، باب ٣٩ : ٦

(٤) نفسه ، باب ١٣ : ٢

ويرى سيبويه أن الأصل الاتصال بينما يرى ابن السراج أن الأصل الانفصال ولم يبين الرمانى موقفه (١).

٣ - يرى سيبويه أن نحو (زيدا ضربته) الاختيار فيه الرفع مع جواز النصب وحمل على النصب قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٢) وابن السراج لم يرتض ذلك ، « لأنه لا يحمل القرآن على وجه ضعيف ، ويتأول النصب على أنه بدل مما المعنى مشتمل عليه ، إذ معنى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ : [إن كل شيء خلقناه بقدر] فيما يفهم من هذا الكلام » وقال الرمانى : « هذا الذى ذكره لا خلاف فى جوازه وحسنه ، والوجه الذى ذكره سيبويه أسبق إلى النفس (٣) »

٤ - (ضَرَبَ زيدا ظهره ويطنه) يجوز فيه الرفع على البدل أو التأكيد ؛ لأنه بمعنى جميعه كما يجوز النصب على نزع الخافض . أما نحو (ضَرَبَ زيد اليد والرجل) فيجوز عند سيبويه تلك الأوجه إذا أريد أنه إذا ضرب اليد والرجل فكانه ضرب جميعه ولم يجزه ابن السراج إلا على البدل (٤).

٥ - ناصب المنادى فى نحو (يا عبد الله) تقديره عند سيبويه : (يا أريد عبد الله) وخالف ذلك ابن السراج ويرى أن تقديره : (يا راد عبد الله) ثم أهمل هذا الفعل للاستغناء عنه بـ (يا) . وقال الرمانى : « وكلا المذهبين متوجه فى هذا الباب (٥) »

ثانياً :- بين سيبويه وأكثر من نحوى :

١ - فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهمْ إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرْ

(١) التحقيق ، باب ١٧ : ٦

(٢) الآية (٤٩) فى سورة القمر

(٣) التحقيق باب ٢٤ : ٧

(٤) نفسه ، باب ٣٦ : ٣

(٥) نفسه ، باب ٥٦ : ٦ وينظر الشرح المجلد الثانى ص ٢١٩ (نسخة داما د)

قال الرمانى : « فيه ثلاثة أقوال : الأول قول سيبيويه أنه شاذ على تقديم الخبر ، الثانى : قول أبى العباس أنه على الحال لما تقدم الصفة على الاسم والعامل محذوف ، كأنه قال : (ما فى الدنيا مثلهم بشر) ، الثالث : قول بعض المتأخرين أن الفرزدق لما استعمل لغة أهل الحجاز غلط بتوهمه أنهم يعملون (ما) فى تقديم الخبر كما يعملونها فى تأخيرها (١) » ولم بين الرمانى موقفه .

٢ - فليس بأتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

يجوز فى (قاصر) الرفع والنصب « وفى جواز الجر خلاف فسيوييه والأخفش يجيزانه إلا أنهما يختلفان فى العلل . وأبو العباس وابن السراج لا يجيزان الجر رأساً ، لأن التأويل الذى ذكره سيبيويه لا يسوغ عندهما ، ولا يجوز العطف على عاملين كما قال الأخفش فيه « وتأويل سيبيويه « أن (المنهى) مفنح فيكون على تقدير : فليس بأتيتك الأمور ولا قاصر عنك مأمورها . . . وترفع (مأمورها) بقاصر ارتفاع الفاعل بفعله . . . » ، ثم قال الرمانى والذى عندى أنه يجوز كما قال سيبيويه ، وفيه ضعف لهذا التقدير الذى فيه بعد (٢) »

٣ - قال الرمانى : « واختلف النحويين فى تعدية (فَعَلَ) و(فعيل) ، فقال أكثر النحويين : إنه لا يتعدى . منهم الجرمى والمازنى وأبو العباس وابن السراج وقال سيبيويه : يجوز أن يتعدى إذا كان معدولاً عن الصفة الجارية عن الفعل كما يتعدى (ضروب) المعدول عن ضارب . . . والأغلب على الباب مذهب النحويين ، وليس يمتنع ما قاله سيبيويه : لأنه لم ينكر أن يكون (فعل) و (فعيل) فى أكثر الكلام لا يتعدى (٣) »

٤ - وقال : « ويلزم من نصب (أزيداً مررت به) بهذا الفعل أن يجره ، لأن هذا الفعل لا يصل إلا بحرف جر هكذا ألزمه سيبيويه « وقد أيد الرمانى سيبيويه . وأصحاب الرأى المخالف لسيبيويه هم الكوفيون (٤) .

(١) التحقيق ، باب ١٩ : ٨

(٢) نفسه باب ١٩ : ١٧

(٣) نفسه باب ٣٠ : ٨ ، ١٢

(٤) نفسه ، باب ٢٩ : ٣٤ مع الهامش .

٥ - (زيد لقيته وعمر أ كلمته) « سيبويه يذهب على التخيير فى هذا . . . وغيره لا يجيز هذا التخيير . . . وهذا مذهب الزيادى (ت ٢٤٩) وغيره من النحويين » والرمانى يؤيد سيبويه (١).

٦ - (ظننت أنه منطلق) « سيبويه يذهب إلى أن خبر (أن) قد أغنى عن خبر الظن . . . وقال غيره : الخبر محذوف كأنه قيل : ظننت إنطلاق زيد فى زمان أو مكان » ولم يبين الرمانى موقفه والرأى الآخر ينسب للأخفش والمبرد (٢).

٧ - أَقَامَتْ عَلَى رَيْبِهِمَا جَارَتَا صَفًّا كَمَيَّنَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

« هذا عند سيبويه على (حسنة وجهها) وهو قوله (جونتَا مصطلاهما) ؛ لأنه جعل الضمير فى (مصطلاهما) يعود إلى (جارتَا صفا) . . . وقد خالف سيبويه فى هذا بعض النحويين المتأخرين وقال : إنما هو عائد إلى الأعالى » وقد أجاز الرمانى الوجهين مع وصف الرأى المخالف لسيبويه بالتعسف (٣).

٨ - إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دَمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

« ذهب سيبويه إلى أن النون محذوفة . . . للاستخفاف وذهب غيره إلى أن (الذى) اسم مبهم يجوز أن يعود عليه ضمير الجماعة كما : يجوز فى (مَنْ) ، فليل (دماؤهم) على هذا » ولم يبين الرمانى رأيه (٤).

٩ - المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى إفراده نحو (ويح له وتب) و (تبا له وويح) سيبويه يستقبحه لعدم السماع والنحويون يجيزونه والجرمى ياباه

(١) التحقيق باب ٢٧ : ٣ ، ١٦ ،

(٢) نفسه باب ٣١ : ٣٠ مع الهامش

(٣) نفسه ، باب ٤١ : ١٢

(٤) نفسه باب ٣٩ : ١٠

والرمانى يؤيد النحويين^(١).

ثالثاً : بين نحويين غير سيبويه :

١ - بين الخليل (ت ١٧٠) ويونس (ت ١٨٢) :

يرى الخليل أن (لبيك) مثنى ويرى يونس أنه اسم واحد بمنزلة (عليك) ، وقد أيد الرمانى قول الخليل^(٢).

٢ - بين الخليل وابن السراج وغيره :

« أجاز الخليل (إياك نفسك) على قول بعضهم (إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب) . وهذا لا يجوز عند ابن السراج وغيره من النحويين ، لأنه شاذ فى القياس والاستعمال » والرمانى يؤيد ابن السراج والنحويين^(٣).

٣ - بين الفراء والبصريين :

قال الرمانى : « ولا يجوز أيضاً (الحسن وجه) ، لأنه ليس على الإضافة الحقيقية ولا على شبهها بل هو على منافرتها . . . وقد أجازة الفراء على تقدير : (الذى هو حسن وجه) وليس يجوز عند أصحابنا لما بينا من خروجه عن حد الإضافة الحقيقية اللفظية^(٤) »

٤ - بين الأخفش والنحويين :

« لا يجوز (هذا معطى درهماً زيد) بإجماع . . . لأن هذا لا يجيزه أحد من النحويين إلا الأخفش » ولعله يقصد بالنحويين هنا البصريين لأن الكوفيين يجيزون ذلك^(٥).

(١) التحقيق باب ٦٨ : ٣

(٢) نفسه باب ٧٢ : ١١

(٣) نفسه ، باب ٥٤ : ٨

(٤) نفسه ، باب ٣٩ : ٥

(٥) نفسه ، باب ٣٧ : ٢٢ مع الهامش .

٥- بين الأخفش والجرمي والمازني :

« وتقول : (هم الضاربوك) و (هما الضارباك) ، فى الكاف خلاف على ثلاثة أوجه :
فمذهب الأخفش أنها لا تكون إلا نصباً وذهب أبو عثمان المازني وأبو عمر إلى أنه لا يكون
إلا فى موضع جر » وأجاز سيبويه الوجهين وأيده الرماني (١).

٦ - بين المازني وكثير من النحويين منهم سيبويه :

« مذهب المازني فى تقديم التمييز أنه يجوز قياساً على الحال التى يعمل فيها فعل متصرف
، وهو خلاف مذهب سيبويه وكثير من النحويين » (٢).

(١) التحقيق ، باب ٣٩ : ١١

(٢) نفسه ، باب ٤١ : ٣٩ ، ٦٠

المبحث العاشر : موقفه من سيبويه :

إنَّ الرمانى فى معظم أحواله كان يدور فى فلك سيبويه . وقد يخالفه فى بعض الأحيان غير أن هذا يعد من القليل إذا قيس بالكثرة الكثيرة التى نراه فيها منضوياً تحت لوائه . وإليك البيان :

أ - موافقته لسيبويه :

لقد رأينا فى مبحث مسائل الخلاف وموقفه منها أنه كان فى معظمها يقف إلى جانب سيبويه ولا أريد أن استرسل فى هذه المواقف بالذات لأنها هى الأصل وهى السائدة عنده^(١) . وهناك عنصر طريف يؤيد عنصر الموافقة لسيبويه وإن لم يصرح به الرمانى . ويتمثل هذا العنصر بأجلى معانيه فى إغضائه عن بعض المأخذ التى أخذت على سيبويه ، ومنها على سبيل المثال :

١ - علَّل سيبويه قول العرب (أسطاع يُسطيع) بأنه على زيادة السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أطوع يطوع) . وقد عورض بأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض إذ حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الساكن قبلها^(٢) .

٢ - قال سيبويه فى معرض الحديث عن إجراء القول مجرى الظن بعد البيت التالى :

أما الرحيلُ فدونَّ بعد غدٍ فمتى تقولُ الدارُ تجمعنا

« وإن شئت رفعت بما نصبت » وقد نقل عن المازنى أنه غلطه فى ذلك^(٣) .

٣ - يجيز سيبويه الإلغاء فى (متى ظنك زيد ذاهب) وينقل عن المبرد أنه اعترض عليه لتقدم الظن على المفعولين^(٤) .

(١) وينظر الرمانى النحوى ، ص ٢٧٩ - ٢٨١ ، وشرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة) ص ٢٣٣ .

(٢) ينظر التحقيق ، باب ٩ : ٥ مع الهامش .

(٣) نفسه ، باب ٢١ : ٢١ مع الهامش . والكتاب ، ج ١ : ١٢٤ = (١ : ٦٥) .

(٤) التحقيق ، باب ٢٥ : ٢١ .

٤ - قال سيبويه : « وأما ما تعدى المنهى إلى منهى عنه فقولك : حَذَرَكَ زَيْدًا وحَذَرَكَ زَيْدًا . . . (١) » فرد عليه أبو العباس المبرد هذا اللفظ من وجهين :

أحدهما : أن قولك (حَذَرَكَ) إنما هو (احذر) وقد جعله سيبويه نهياً . . . والوجه الآخر أنه وضع فى هذا الباب ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل وحذرك مأخوذ من الحذر فهو خارج من هذا الباب (٢) »

٥ - قال سيبويه : « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعوبها . وإنما أضيفت ليكون المضاف بمنزلته فى اللام إذا قلت : (سقى لك) لتبين من تعنى ، وذلك ويحك (ويلك ووسيك وييك) ... (٣) »

وقال السيرافى : « وقد اعترض فى مواضع من كلام سيبويه فى هذا الباب ، منها أنه قال : وإنما أضيفت ، يعنى أضيفت (ويك ووسيك وييك) ليكون المضاف فيها بمنزلته فى اللام إذا قلت : سقى لك ، ومن قوله : إن (لك) منصوية بأعنى . . . (٤) »

٦ - قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى أخذت من الأفعال انتصاب الفعل . . . وذلك قولك : أقائمًا وقد قعد الناس . . . فكأنه لفظ بقوله أتقوم قائمًا . . . (٥) »

وقال السيرافى : « وهذا ينكره بعض الناس ؛ لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل فى اسم الفاعل الذى من لفظه ، وإذا جاء ذلك صرف إلى أنه مصدر لا اسم الفاعل ، كقولهم : قائمًا ، تريد قيامًا ، هكذا قال أبو العباس المبرد (٦) »

(١) الكتاب ، ج ١ : ٢٤٩ = (١ : ١٢٦) وينظر التحقيق ، باب ٤٩ : ٥ .

(٢) شرح أبى سعيد السيرافى (٣٦٨) مصور على ميكروفيلم بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فى خمسة أجزاء ، أرقامها كالتالى : (من ١٩٦ - ٢٠١ نحو) ، ج ٢ : ١٥٥ وهامش الكتاب فى الموضوع السابق (تحقيق هارون) .

(٣) الكتاب ، ج ١ : ٣١٨ - ٣١٩ = (١ : ١٦٠) وينظر التحقيق الباب ٦٣ .

(٤) شرحه على الكتاب ، ج ٢ : ٨٦ .

(٥) الكتاب ، ج ١ : ٢٤٠ = (١ : ١٧١) وينظر التحقيق ، باب ٧٠ : ١ ، ٤ .

(٦) شرحه ، ج ٢ : ٩٧ ب .

هذه بعض الأمثلة فقط ^(١). ورب قائل يقول : لعل الرمانى لم يطلع على هذه المأخذ فكيف تتهمه بالإغضاء عنها .

والجواب : أن هذا الاحتمال وارد بلا شك ولكن الاحتمال الآخر قائم أيضاً ، وهو الإغضاء عن كل هذه المأخذ أو بعضها على الأقل ، ولا غرابة فى ذلك فقد وجدت الرمانى يقدر سببويه كل التقدير ومن هنا يتأتى الاحتمال الثانى مع أننى لم أقطع بفكرة الإغضاء منه ، وإنما أثرتها حينما وجدت هذه النماذج المتعددة كما رأيت أنفاً ، دون أن أتعهد إحصاءها أو استقصاءها ولكنها جاءت عفواً فى أثناء البحث .

ومما يؤيد رأى فى وقوف الرمانى إلى جانب سببويه وقوفاً واضحاً أنه قد يجد نصاً فى الكتاب يتعارض مع اتجاه سببويه أو يمكن أن يؤخذ عليه ولكى يزيل تناقض سببويه مع نفسه كان يلجأ إلى رد تلك النصوص بأنها مقحمة على الكتاب وليست منه . ومن ذلك ما يأتى مع ملاحظة أنه يعبر فى كل مرة بقوله : (وقع فى الكتاب)

١ - قال سببويه : « وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس ^(٢) »

وقال الرمانى: وما حكم (سوف أشرب ماء البحر أمس) ؟ ولم لا يكون محالاً كذباً كما وقع فى الكتاب ؟ . ثم قال فى الجواب « وأما (سوف أشرب ماء البحر أمس) فهو محال ، لا يجوز فيه صدق ولا كذب ، لأنه ليس له معنى يمكن أن يعتقد وإنما خرج مخرج الخبر ، ولو كان خبراً فخبره على خلاف ما هو به لكان يمكن أن يعتقد باعتقاد معتقده على خلاف ما هو به وذلك يدل على بطلان من توهم أنه محال كذب . . . ^(٣) » وهو هنا لا يقصد إبطال رأى سببويه؛ لقوله فيما سبق: كما وقع فى الكتاب .

٢ - وقال : « وأما (كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ) ^(٤) ففيه خلاف . وقد وقع فى الكتاب على أن فى (كاد) ضمير مجهول يفسره ما بعده . . . وقد قيل إنه ألحق بالكتاب وليس منه ^(٥) »

(١) وينظر التحقيق ، باب ٥٥ : ٨ ، ١٢ ، وشرح السيرافى ج٢ : ٧٢ .

(٢) الكتاب ، ج١ : ٣٦ = (٨ : ١) .

(٣) التحقيق ، باب ٦ : ٧ .

(٤) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة . وينظر تخريج القراءة فى هامش التحقيق .

(٥) التحقيق ، باب ٢١ : ٧ .

٣ - وقال : « وقد وقع فى الكتاب أن فعل التعجب من (أعطى) فكان ابن السراج يقول : هو ملحق بالكتاب وليس منه » (١)

هذا مع العلم بأنه قد وردت نصوص لم تثبت نسبتها إلى سيبويه فيوردها على أنها من كلامه نحو قوله : « . . . ولهذا قال سيبويه : وهو عندنا غير جائز . . . » . وهذا القول لم يرد فى نسخة بولاق كما لم يثبت الأستاذ عبد السلام هارون فى تحقيقه ، وقال عنه السيرافى : وفى آخر هذا الباب قول لست أدري لمن هو . (٢)

ب : مخالفته لسيبويه :

لم يكن احترام الرماني لسيبويه ووقوفه إلى جانبه فى كثير من المسائل ليحجب رأيه ويطمس شخصيته ، لأن تأييده له ليس لمجرد متابعتة ، وإنما كان لمتابعة الحق المؤيد بالحجة والبرهان ، فهو إذا رأى الحق معه وافقه ، وإذا رآه مع غيره أخذ به ، وإذا لم يكن مع هذا أو ذاك أثبت ما يراه مدعماً بالأدلة ، كل ذلك مع الأدب وحسن العبارة وعدم التشنيع ، بل يلتزم لمخالفه مخرجاً ما وجد إلى ذلك سبيلاً وبخاصة مع شيخ العربية ، ومما يؤكد ذلك قوله عنه : « فإن قال قائل : ولم حُمل كلامه على هذا مع أن الإطلاق يقتضى خلافه ؟ قيل له : لأن علينا أن نتأول كلام أهل العلم على ما يصح ويجوز إذا احتتمل ذلك الوجه ، وإن كان بحذف ، أو وضع كلام موضع كلام ، ولا نحمله على الغلط وإن كان قد يجوز أن يقع مثله على جهة السهو من الإنسان » (٣)

لذا سنجد حينما يخالفه قد لا يصرح بمخالفته ، لأن مراده البحث عن الصواب فأنى وجدته اتبعه وترك ما سواه . ومن المسائل التى خالفه فيها ما يلى :

١ - قوله : « واختلفوا فى الاقتصار على أحد المفعولين فى الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة فى هذه ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين ، وذهب ابن السراج

(١) التحقيق ، باب ٢٢ : ١٥٠.

(٢) نفسه ٣٢ : ٣١ مع الهامش .

(٣) الشرح ، المجلد الثالث ، ص ٢١٠ (نسخة فيض الله) ص ٤٠٢ ب (نسخة داماد)

إلى أنه يجوز الاختصار على المفعول الأول خاصة ، لأنه بمنزلة الفاعل فى الباب الذى قبله . وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه ، لأن الاختصار وترك الاختصار إنما يجب من طريق المعنى ، فلما كان معنى المفعول فى (أعلمت زيدا) هو معنى الفاعل فى (علم زيد) وجاز الاختصار على الفاعل فى علم زيد جاز الاختصار فى (أعلمت زيدا) ، لأن المعنى واحد . . . »^(١)

٢ - وقال فى (باب المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى غيره) نحو (ويح له وتب) و (تبا له وويحا) : « واختلفوا فى هذا الباب على ثلاثة أوجه . . . فأجاز النحويون العطف على السبيل الذى فسرنا . واستقبحه سيبويه ، لإهمال العرب لهذا المذهب ، ولم يمنع جوازه ، وأباه أبو عمر الجرمى ، لإهمال العرب له من غير قياس يوجب جوازه عنده ، و الصواب عندى مذهب النحويين ، لأن له شواهد كثيرة تقتضيه . . . وأما من استقبحه لإهمال العرب فلا يلزم منه قبح ، لأنهم لم يهملوا للاستغناء عنه بما هو أولى منه نحو ماضى (يدع) . . . فإنما هو متروك لا علة تمنع من استعماله وله من القياس حسن فلا وجه لاستقبحه »^(٢)

ومن المواضع التى خالفه فيها دون تصريح^(٣) :

٣ - قال سيبويه : « وتقول : (ذهب الشتاء) و (يُضْرَبُ الشتاء) ، . . . و (انطلقت الصيف) أجروه على جواب (متى) . . . ولم يرد العدد وجواب (كم) »^(٤)

وقال الرماني : « وتقول : (ذهب الشتاء) و (يُضْرَبُ الشتاء) ، و (انطلقت الصيف) فهو يحتمل أن يكون على (متى) وعلى (كم) »^(٥) . وقد قال سيبويه قبل ذلك « وجميع ما ذكرت لك مما يكون على (متى) يكون مُجَرَّئاً على (كم) ظرفاً وغير ظرف »^(٦) .

(١) التحقيق ، باب ١٣ : ٢ .

(٢) نفسه ، باب ٦٨ : ٣ .

(٣) ويمكن أن يعد من هذا القبيل تلك المسائل المتقدمة التى لم يرتضها الرماني وحمل نص سيبويه عنها على أنه مقحم على الكتاب .

(٤) الكتاب ، ج ١ : ٢١٩ = (١ : ١١١)

(٥) التحقيق ، باب ٤٣ : ٩ .

(٦) الكتاب ، ج ١ : ٢١٨ = (١ : ١١١) وينظر التحقيق ، باب ٤٣ : ٧ .

ج : جواز الوجهين :

وهناك مواقف وقف فيها الرماني موقفاً وسطاً فأجاز الرأيين معاً ، رأى سيبيويه ورأى الطرف الآخر وقد تقدم عدد من هذه المسائل^(١) .
واليك طرفاً آخر منها :

١ - قال : « وعمل الفعل في المصدر أقوى من عمله في المفعول عند سيبيويه ، لأنه أدل عليه بظهوره بعينه كقولك : (ضربت ضرباً) ، وليس كذلك المفعول في (ضربت زيداً) لأنه لا يدل عليه بعينه وإنما يدل عليه في الجملة فهو على ما يدل عليه بعينه أدل منه على ما يدل عليه بالجملة . وقد اعترض أبو العباس في هذا بأن (ضرب) يدل على (المضروب) بعينه فهما في هذا سواء ، والذي عندي أن هذا لا يفسد مذهب سيبيويه ، لأن الغالب يجري مجرى اللزم ، والغالب فيما يفعل فيه من المفعول هو ما يدل عليه بعينه^(٢) »

٢ - وقال : « فأما (دخلت البيت) ففيه خلاف ، فسيبيويه يذهب إلى أنه حذف منه حرف الجر ، وتقديره : (دخلت في البيت) وإلى هذا كان يذهب ابن السراج ويستدل على ذلك بالنظير والنقيض ، فنقيضه : (خرجت من البيت) ونظيره (غرت في الغور) ، وأما أبو عمر الجرمي فيقول : (دخلت البيت) متعد كـ (بنيت البيت) ، لا طرادته في كل مدخول ... »

والذي عندي أن أصل هذا الباب أن المتعدى هو ما دل على مفعول من جهة أنه لا يخلو عنه ... فـ (دخلت البيت) في الأصل متعد إلى ما قال أبو عمر إلا أنه في حكم الاستعمال قد أجرى إلى غير المتعدى بدليل النقيض والنظير على ما بينا^(٣) .

٣ - وقال : « واختلف النحويون في تعدية (فَعِل) و (فُعِل) فقال أكثر النحويين : إنه لا يتعدى ... وقال سيبيويه : يجوز أن يتعدى إذا كان معدولاً عن الصفة الجارية على الفعل ... ووجه

(١) ينظر مبحث مسائل الخلاف وموقفه منها .

(٢) التحقيق ، باب ١٠ : هـ

(٣) نفسه ، باب ١٠ : ١١ .

الاعتلال لا متناع التعدى أن صفة (فَعِل) و(فَعِيل) إنما تقتضى البيان عما فى نفس الموصوف فقط وليس كذلك (فاعل) و (مفعول)...والذى عندى فى هذا أن ما قاله النحويون...صواب وأنه لا يتعدى شئ من ذلك...وليس يمتنع ما قاله سيبويه لأنه لم ينكر أن يكون (فَعِل) و (فَعِيل) فى أكثر الكلام لا يتعدى»^(١).

(١) التحقيق، باب ١٢:٢.

المبحث الحادي عشر : اتجاهه النحوي :

يرى كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميري أن الرماني كان بغدادياً المذهب، حيث قال الدكتور المبارك : «بغداديته : رأينا أن الرماني كان يقول في بعض المسائل برأى البصريين ويقول في بعضها الآخر برأى الكوفيين... ولقد كان يكفي الرماني... أن يأخذ منهما جميعاً حتى يكون بغدادياً على ما عرفنا من معنى البغدادية هذه ولكن الحقيقة أن الرماني لم يقف عند عدم الميل إلى أحد المذهبين والأخذ برأيه وإنما تعدى ذلك إلى الاستقلال عنهما جميعاً والتفرد بالرأي من دونهما»^(١).

وقال الدكتور الدميري : «...ومما سبق يتبين لنا أن الرماني كان من أصدق الأمثلة بين نحاة القرن الرابع الذين تمتثل فيهم سمات المدرسة البغدادية من حيث حرية البحث والاختيار والموضوعية في البحث والبعد عن حمى التعصب المذهبي»^(٢).

ولم أجد فيما لدى ما يخالف ذلك بل إن هناك كثيراً من المواطن تؤيد بغداديته ومنها على سبيل المثال ما رأينا من استعماله المصطلحات الكوفية إلى جانب المصطلحات البصرية مع إضافته تعبيرات جديدة كما سلف به البيان، ومنها عدم خوضه في المسائل الخلافية المذهبية وإنما كان كثيراً ما يأخذ بالرأي الذي يرتضيه دون أن يعرض للرأي الآخر حتى ولو بالإشارة، بل إنه قد يجيز المذهبين في المسألة الواحدة كما تقدم.

وهكذا نرى الزماني يمزج بين المذهبين البصري والكوفي ويستعملها معاً، وما المدرسة البغدادية إلا مزيج من هاتين المدرستين مع إضافات جديدة^(٣).

وإذا أردت أن أصنّفه تصنيفاً مذهبياً حسب انتمائه كان لزاماً على أن أقول : إنه

(١) الرماني النحوي، ص ٣٢١-٣٢٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني (الدراسة) ص ٢٣٧.

(٣) ينظر أبو زكريا الفراء، الأستاذان الدكتور أحمد مكي الأنصاري (القاهرة - المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٣٨٤هـ) ص ٦٣، ٣٩٥.

بغدادى المذهب بصرى النزعة، وذلك لأن المدرسة البغدادية - كما رآها أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصارى (١) - تتمثل في الصور التالية :

أ - بغدادى المذهب بصرى النزعة لمن غلبت عليه النزعة البصرية.

ب - بغدادى المذهب كوفى النزعة لمن غلبت عليه النزعة الكوفية.

ج - بغدادى المذهب متساوى النزعتين لمن تساوت عنده النزعتان البصرية والكوفية.

وصاحبنا يندرج تحت الصورة الأولى لما رأينا من أن معظم آرائه تصطبغ بالصبغة البصرية وقليل منها يصطبغ بالصبغة الكوفية (٢).

ومما يؤكد نزعته البصرية إلى جانب ما تقدم وصفه البصريين بأنهم أصحابه حيث يقول : «وليس يجوز عند أصحابنا» (٣).

(١) ذكر ذلك في مذكراته المقررة على طلاب الدراسات

العليا العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فى مادة (تاريخ النحو العربى).

(٢) ينظر ما تقدم فى مبحث مسائل الخلاف وموقفه منها.

(٣) التحقيق، باب ٢٩: ٥٠.

أهم النتائج التي انتهى إليها البحث :

أود في ختام الدراسة أن أضع بين يدي القارئ الكريم ملخصاً لأهم النتائج التي انتهى إليها البحث ، ولعلها من الإضافات الجديدة التي يمكن أن تضاف إلى صرح العلم المشيد وهي:

١- رجح البحث أن كتاب معاني الحروف (نسخة اسطنبول) المطبوع باسم الرمانى ليس له، وإنما هو لابن فضال المجاشعى (ت ٤٧٩هـ)^(١).

٢- الكشف عن مصطلحات جديدة استعملها الرمانى ولم يرها الباحث عند غيره من العلماء^(٢).

٣- مناقشة أبى على الفارسى فى مقولته المشهورة، والانتهاء منها إلى أنه كان يريد تجريد الرمانى من النحو، وقد رجح البحث أن ذلك كان فى وقت مبكر قبل أن ينضج الرمانى ويتبوأ مكانة عالية فى ذلك العصر^(٣).

٤- العثور على بعض شيوخ وتلاميذ للرمانى لم يذكروا عند أحد من الباحثين الذين سبقوا إلى دراسته على الرغم من دقة هؤلاء الباحثين فى الإحصاء والاستقصاء^(٤).

٥- أثبت البحث أن نسخة (فيما) لا تصلح أن يعتمد عليها فى التحقيق لأنها مشوشة ومختصرة اختصاراً مخلأ، ولم يشر إلى ذلك أحد فيما اطلع عليه الباحث. وقد وصل إلى هذه النتيجة بعد مقارنة النسخ مقارنة دقيقة^(٥).

٦- العثور على عدد من الأبواب وضعت فى غير موضعها فى مواضع مختلفة فى نه (فيض الله) ، وقد تم بحمد الله تحديد مواضعها الحقيقية^(٦).

٧- كان من فضل الله على العلم والعلماء أن اكتمل تحقيق شرح الرمانى بإخراج المجلد الأول منه، وهو هذا الذى يراه القارئ بين يديه، بعد أن كان ميئوساً من العثور عليه حين اعتقد

(١) ينظر قسم الدراسة، ص ٢٥ فما بعدها.

(٢) ينظر نفسه، ص ٦١ فما بعدها.

(٣) ينظر قسم الدراسة، ص ٢٠ فما بعدها.

(٤) ينظر نفسه، ص ١٠، ١١.

(٥) ينظر نفسه، ص ٤٤.

(٦) ينظر نفسه ، ص ٤٢ - ٤٣.

من هو من خاصة المتخصصين فى الدراسات النحوية أنه مفقود^(١)، فشكراً لله على هذا الفضل العظيم.

وهناك نتائج أخرى وتحقيقات لا تقل أهمية عن النتائج السابقة ، سيجدها القارئ فى ثنايا الرسالة وإيثراً للإيجاز أكتفى بالإحالة إلى بعضها^(٢).

(١) ينظر قسم الدراسة، ص ٢، ٢٩.

(٢) من ذلك على سبيل المثال :

أولاً : فى الدراسة :

أ - أن الرماني لم يكن متشيعاً، وإنما كان تأكيده فى التشيع تقيّة لأجل انتشار المذهب الشيعى فى عصره ينظر ص ١٢-١٣.

ب - وجود بعض كتبه المفقودة، وهى المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه، وجزء من شرح الأصول لابن السراج، ينظر ص ٢٤.

ج - تنوع الأغراض عند الرماني فى المجلد الأول من الشرح، بينما توصلت الدراسات السابقة إلى اتحاد الغرض عنده فى المجلدات الباقية. ينظر ص ٥٣ - ٥٥ .

د - وهناك استدراكات متعددة على بعض الدراسات السابقة عن الرماني، منها :

١ - ما قيل عن وفاته إنها كانت سنة ٣٨٨هـ ، بون أن يقدم ما يثبت ذلك ، ينظر ص ٣١ هـ .

٢ - اتهام الرماني^{بعدم البرقة} فى نقل مايرويه عن سيبويه مع أن الرماني برئ من ذلك ، ينظر ص ١٨ .

٣ - أن تاريخ الانتهاء من تأليف الشرح فى نسخة (فينا) كان لليلتين خلتا من شهر رمضان عام ٣٦٨هـ مع أن الموجود عليها بالفعل هو (لليلتين بقيتا من شهر رمضان ...) كما فى النسختين الأخريين ينظر ص ٢٧ هـ ١

٤ - أن المجلد الثانى من الشرح يبدأ بالجزء الخامس عشر وترجع أنه يبدأ بالجزء الثانى عشر ينظر ص ٤١ .

٥ - سقوط عدد من الأبواب من الفهرسة التى قام بها الدكتور مازن المبارك للشرح . وقد تم حصر تلك الأبواب وتحديد مواضعها . ينظر ص ٤٣-٤٤

ثانياً : فى التحقيق والتعليق :

أ - حذف ياء المتقوص المعرف بال فى غير الوقف ليس خاصاً بالضرورة، لوروده فى مواضع عديدة فى القرآن الكريم تفوق عدد المواضع التى لم تحذف فيها الياء، ينظر هامش باب ١:٧ . ص ١٦٤-١٦٥ .

ب - وجود مسائل حكى النحويون الاتفاق على منعها مع جوازها عند بعضهم، ينظر باب ٥:٢٩ ، ١٦:٤١ ، كما ينظر باب ٨:١٢ (الهامش)، ١:١٢ (الهامش).

ج - وجود نماذج لاختلاط نصوص سيبويه بتعليقات العلماء عليه، ينظر الأبواب : ٢٣:١٧ ، ٢١:٧ ، ١٥:٢٢ ، ١٧:٢٢ ، ٢٣:٢٢ .

د - العثور على بعض التصحيقات والتحريفات فى طبعتى (بولاق وهارون)، ينظر هامش الأبواب ٦:٣٤ ، ٢٥:٣٥ ، ١:٧١ .

عملى فى التحقيق :

كان عملى فى التحقيق حَسَبَ الأصول المرعية فى منهج التحقيق ، ولا أريد أن أطيل بذكرها ، لأنها معلومة للجميع ، وسيجدها القارئ مطبقة بعون الله وتوفيقه فى أثناء التحقيق والتعليق .

وبما أن منهج المؤلف يتميز عن غيره من المناهج اقتضى الأمر اتباع بعض الخطوات الخاصة التى تساعد على توضيحه ، وذلك فى النقاط التالية :

أ - العناوين :

١ - اثبتُ فى الهامش عناوين سيبويه التى لم يلتزم بها الرمانى ، أما العناوين التى لم يغيرها فقد اكتفيت بالإشارة إلى موضعها فى الكتاب ، ولفائدة القارئ أثبت فى كلتا الحالتين موضع الباب فى كل من شرحى السيرافى والصفار على الكتاب .

ب - الأسئلة والأجوبة :

نظراً لعدم تطابق الأسئلة مع الأجوبة فى بعض الأحيان ، كما تقدم بيانه قمت بالخطوات التالية :

- ١ - اجتهدت فى تقسيم كل من الأسئلة والأجوبة إلى فقرات .
- ٢ - وضعت أرقاماً لفقرات الأسئلة تماثلها أرقام لفقرات الأجوبة ، ليسهل الرجوع إليها .
- ٣ - جعلت ترقيم الأجوبة هو الأساس فى التسلسل ، وجعلت ترقيم الأسئلة تابعاً له نظراً لاختلاف ترتيبها ، وكان المفروض أن يكون على عكس ذلك ، لأن الأسئلة هى السابقة ، ثم تاتى الأجوبة بعد ذلك غير أنى اضطررت إلى ذلك تيسيراً على القارئ .
- ٤ - وضعت أمام الأسئلة التى لها تعلق بفقرات سابقة أو لاحقة فى باب واحد أرقام تلك الفقرات بين معكوفين ، وكذلك الحال مع الأجوبة .
- ٥ - وضعت علامة استفهام بين معكوفين أمام الأسئلة التى لم ترد لها إجابة ، وإذا وجدت فى الكتاب ما يقابلها أثبتته فى الهامش .
- ٦ - تركت ترقيم فقرات الأجوبة التى لم تتقدم عنها أسئلة واكتفيت بوضع شرطة أمامها لتفصلها عما قبلها .

ج - تقويم النص :

بما أن اعتمادى كان على نسخة وحيدة استعنت فى إضافة ما يستقيم به الكلام بتكامل عنصرى الأسئلة والأجوبة فى الشرح نفسه ، وذلك إما بأخذ الفاظ بعينها ، وإما بالاستنتاج من سياقها العام ، وقد وضعت ما أضفته بين معكوفين دون إشارة إلا عند الضرورة اكتفاء بالتنبيه عليه هنا ، وقد استعنت فى بعض الأحيان بنص سيبويه ، وفى هذه الحال أشير إليه فى الهامش تمييزاً له عن سابقه . كما أنه قد توجد كلمات أو عبارات لا تتناسب مع السياق ، حينئذ أقوم بإثبات ما يقتضيه السياق وأشير فى الهامش إلى ما ورد فى المخطوط .

د - الإحالة إلى نصوص الكتاب :

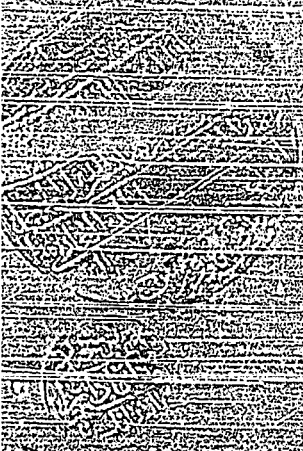
لما كانت مسائل الشرح مبنية على نص كتاب سيبويه وقد يحتاج القارئ إلى الرجوع إليه فى كل مسألة ، وإثبات نصه فى الهوامش سيثقلها جداً ، لأن مقابل المجلد الأول من الشرح يساوى (٣٥٤) صفحة فى تحقيق هارون و (١٧٨) صفحة فى طبعة بولاق ونظراً لتوافر نسخ الكتاب ، رأيت أن أكتفى بالإحالة فى الهامش إلى موضع كل فقرة فى الكتاب فى الطبعتين المشار إليهما ، وكنت أتمنى تحديد موضع كل فقرة بالأسطر ، ولكن لم يتأت لى ذلك ، لأن الرمانى كان يراعى فى معظم الأحيان المعنى العام للنص . وجعلت الإحالة فى هامش الجواب ، لأن مدار الشرح عليه . وهناك مسائل قليلة فى الشرح لم يكن لها مقابل فى الكتاب وقد جعلت تمييزها عن غيرها تركها بدون النجمة التى تدل على الإحالة فى الهامش .

هـ - موضع تخريج الأبيات :

جرت عادة المؤلف على إيراد الأبيات كاملة فى الجواب مع بيان موضع الشاهد فيها ، غير أنه كان فى الأسئلة يكتفى بإيراد طرف من البيت دون أن يراعى موضع الشاهد مع أنه هو المقصود بالسؤال ، وكان من السهل على أن أرجىء تخريج البيت إلى موضع إكماله فى الجواب ، لكن فضلت تخريجه فى هامش السؤال إراحة للقارئ الكريم حتى لا أقطع عليه سيره فى القراءة والرجوع إلى الجواب .

صور لنماذج من نسخ الشرح

الكتاب من كتب مدرسة الإمام الحسين عليه السلام
 الركناني كان منسأني بالبركة من كتاب الله والقرآن الكريم
 واللغة والكلام من على يد المصنفين المصنفين
 من كتب وكتب من كتب وكتب من كتب
 والكتاب من كتب من كتب من كتب
 ذكره الخليل في تاريخ بغداد
 رحمه الله تعالى
 ونعمانه
 امين



SULTANATE OF KUTUPHANESI	
1378	1378
1378	1378
1378	1378

صورة غلاف المجلد الأول (نسخة داماد)

[illegible][illegible]

وَمِنْ سُلَاسِلِ كُنَا

وَأَمَّا الْإِبْرَاهِيمُ

2011

بند

1

100

1000

100

100

1

1

11

10

4

1

1

1990-1991

صورة اللوحة الأخيرة من المجلد الأول (نسخة داماد)

تخرج اسنوب اننا لانجرب طرقتنا الى الله العزما
لا طرف الاسان الكفا واخاها واهوا في طرقتنا الى الله العزما
واخاها واهوا في طرقتنا الى الله العزما
اشبهها لانها مهيمنة عليها ومنها الفاتح على انه كروفيها
انها التاليف يراد به دخل ديدنا كروفي على اننا لا نعرف
واحد طاركون في اعلى القار من كسرت ايدنا بصير الى يعل
وكبرنا في موعنا في كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
في موعنا في كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
بوجه من الناس الطائف الا انهم احتملوا انهم القار في القار واعتبرا
على ايماننا على الكلام واما المصدر في موعنا في كسرت الاثني
جدا ولا ركاك ونقطة لم لا يجرى واهوا في طرقتنا الى الله العزما
واما اعتبارنا في كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
كل واحد منهما فالاولى كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
وليس كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
احسنت ونسبت وكلت من كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
من النصف الاول الذي هو اضعف والى اسطح كسرت
الان من اسطح الانما التاليف يراد به دخل ديدنا كروفي على اننا لا نعرف
من كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
فاما اسطح فالسمن به في موعنا في كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
هو اضعف من كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط

انما التاليف يراد به دخل ديدنا كروفي على اننا لا نعرف
واحد طاركون في اعلى القار من كسرت ايدنا بصير الى يعل
وكبرنا في موعنا في كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
في موعنا في كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
بوجه من الناس الطائف الا انهم احتملوا انهم القار في القار واعتبرا
على ايماننا على الكلام واما المصدر في موعنا في كسرت الاثني
جدا ولا ركاك ونقطة لم لا يجرى واهوا في طرقتنا الى الله العزما
واما اعتبارنا في كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
كل واحد منهما فالاولى كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
وليس كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
احسنت ونسبت وكلت من كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
من النصف الاول الذي هو اضعف والى اسطح كسرت
الان من اسطح الانما التاليف يراد به دخل ديدنا كروفي على اننا لا نعرف
من كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
فاما اسطح فالسمن به في موعنا في كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
هو اضعف من كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط

انما التاليف يراد به دخل ديدنا كروفي على اننا لا نعرف
واحد طاركون في اعلى القار من كسرت ايدنا بصير الى يعل
وكبرنا في موعنا في كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
في موعنا في كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
بوجه من الناس الطائف الا انهم احتملوا انهم القار في القار واعتبرا
على ايماننا على الكلام واما المصدر في موعنا في كسرت الاثني
جدا ولا ركاك ونقطة لم لا يجرى واهوا في طرقتنا الى الله العزما
واما اعتبارنا في كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
كل واحد منهما فالاولى كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
وليس كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
احسنت ونسبت وكلت من كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
من النصف الاول الذي هو اضعف والى اسطح كسرت
الان من اسطح الانما التاليف يراد به دخل ديدنا كروفي على اننا لا نعرف
من كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
فاما اسطح فالسمن به في موعنا في كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط
هو اضعف من كسرت الاثني طاركون في القار والوار والارط

صورة اللوحة الأخيرة من (نسخة فيض الله)



صورة الغلاف من (نسخة فينا)

منها ما لا يطلع الا بصرف عنه السائل والادعاء به وهو عند الا
لما من ليس بطريق لم يمتن الدين من عيافا را على منزله مساو وسيله
احسنت ومست وذلك منزلة التنازل ونحوه شذوذه الفوار
من الصعيف الى اللحد الذي هو الحرف فلما استطيع حملت
التام من شططع الا انما المقاييس مع مانع الادعاء ومن قال
يستطيع حطوف الطاء وعجزه فيه وجه اخر وهو ابدال التام من
لا يستطيع احد شذوذه من شططع وكل الوجه من جابر ما
مستطيع فالس من عجز من جابر حركه العين وانما هو
الطابع شططع وينسب شقي شتيه على حروف احدى الثامن من اني
والشقي والحذف هو الساكنه التي هي نا الفعل ومن ثمت المانه
لانها من شذوذه لا التنازل بها فلما قولها ليس ثمت لان ارضه
الحرف من وقع في حروف احدى حروف الثامن من عجزه على
فيها والآخر ان يكون على شططع لفتك استثنى من حذفت احدى
الثامن من قول بعضهم الطبع في اصططع الا انها المقاييس مع
مانع الادعاء فادله من الصادق الحروف منها وهي اللام الاناني
والشقي من وجهه الصادق والصادق في الاستطاله الوجهه اللام
الاوله هي في الحروف من الحرف شقي والحرف في انما المقاييس
مع مانع الادعاء وذلك في كل شذوذه ظهر ثمت فيهم المصروفه فلما
صادق في الحرف في الشقي مع المذهب بعض العرب

المادة ١٠٠٠
التي هي من المادة ١٠٠٠
التي هي من المادة ١٠٠٠
التي هي من المادة ١٠٠٠

الشيخ العاصم بن الحسن بن علي بن عبد الله بن علي الهروي
توفي في شهر ربيع الأول سنة ١٠٢٥ هـ

تذکرہ منہاجیہ فی علوم السنیۃ للعلما بقیاتہ منہاجیہ
سنہ ثلث وستم وثلثم اربعہ

فروع منحه على اسم الملك كرنه (نفسه) ٢٠٠٠ لای

شكر الله تعالى على نعمه وبرحمته

والصواعبي والحمد لله أولاً وآخراً

رسوله الامم علي محمد وآله المنتهين

وحيثما لا يوافق

القسم الثانى : النص المحقق

شرح كتاب سيويه

لعلی بن عیسی الرمانی (ت ۳۸۴)

المجلد الأول

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُمَّ يَسِّرْ

١- باب علم ما الكلم من العربية^(١)

الغرض فيه : أن يبين الاسم من الفعل والحرف.

[مسائل هذا الباب]^(٢):

- ١ - ما الاسم والفعل والحرف ؟
- ٢ - وما قسمة الفعل ؟
- ٣ - وما الذى أخذ منه الفعل ؟ ولم ذلك ؟
- ٤ - ولم حد الفعل دون الاسم ؟
- ٥ - وكم وجهاً يجوز فى (هذا باب علم : ما الكلم من العربية) ؟
- ٦ - ولم قال : الكلم ، ولم يقل : الكلام ؟
- ٧ - وكم وجهاً يجوز فى (هذا) من جهة المعنى ؟
- ٨ - وما معنى (من) فى قوله : (من العربية) ؟
- ٩ - وما (كم) من الكلم ؟
- ١٠ - وما (أم) ؟
- ١١ - وما (ليس) ، و (ما) ؟
- ١٢ - وما الكاف فى (ذلك) ؟
- ١٣ - وما الكاف فى (غلامك) من الكلم ؟
- ١٤ - وما (كيف) ؟

(١) العنوان فى الكتاب « هذا باب علم ما الكلم من العربية » ج ١ : ١٢ تحقيق هارون (٢ : ١ طبعة بولاق)
والرمانى لا يثبت كلمة (هذا) فى جميع الأبواب سواء أبقى العنوان أم غيره . وينظر الباب فى شرح
السيرافى ، ج ١ : ٢ مخطوط (١ : ٤٥ مطبوع) ، بتحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمى
حجازى ود. محمد هاشم عبد الدائم (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م).

(٢) سقط هذا العنوان من ثمانية عشرة موضعاً من هذا المجلد تنتظر الأبواب : ٣ - ١٦ ، ٣٣ ، ٥٢ ، ٦٦ .

١٥ - وما (نعم) ^(١) من الكلم؟

١٦ - وما (الذى)؟

١٧ - وما (أن) ^(٢) من الكلم؟

الجواب :

١-١ - الاسمُ كلمة تدلُّ على معنى غير مختصٍّ بزمان . والفعل كلمة تدلُّ على معنى مختصٍّ بزمان . والحرف كلمة لا تدلُّ على معنى إلا مع غيرها مما معناها فى غيرها ^(٣) . فهذه الحدود هى الأصول التى عليها مدار الأمر فى هذا الباب .

١-٢ - والفعل ينقسم ثلاثة أقسام - القسمة للزمان - ماض ، وحاضر ، ومستقبل .

١-٣ - والذى أخذ منه الفعل المصدر ^(٤) ؛ لأنه دائر فى جميع تصاريف الفعل كما تدور

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٢ = (٢: ١) .

(١) فى المخطوط (أنعم) وما أثبتته يقتضيه الجواب .

(٢) فى المخطوط (أن) وما أثبتته يقتضيه الجواب .

(٣) هناك تعاريف مختلفة للاسم والفعل والحرف ينظر عنها المقتضب ، لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٦) ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، (مصر - المجلس الأعلى للثقون الإسلامية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ج ١ : ١٤١ ، والأصول فى النحو ، ج ١ : ٣٦-٤١ ، والإيضاح فى علل النحو ، ص ٤٨ - ٥٥ ، وشرح السيرافى (المطبوع) ج ١ : ٥٢ - ٥٤ ، والصاحبى ، لأبى الحسين ، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، (القاهرة - مطبعة عيسى البابى الحلبي ، ١٩٧٧م) ، ص ٨٩-٩٥ ، وأسرار العربية ، لأبى البركات ، عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، (دمشق - المجمع العلمى العربى ، ١٣٧٧هـ) ، ص ٩ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى (ت ٦١٦) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، (بيروت - دار الغرب الإسلامى ، ص ١ ، ١٤٠٦هـ) ، ص ١٢١-١٢٨ ، ١٣٩-١٤٢ ، والأشباه والتظائر فى النحو ، لعبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت ٩١١) ، (بيروت - دار الحديث ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ ، مصورة عن ط حيدر آباد بالهند) ، ج ٢ : ٤ - ١٤ ، ٤ : ١٣٧ - ١٣٩ .

(٤) هذا هو مذهب البصريين أما الكوفيون فيرون أن المصدر مأخوذ من الفعل . ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٢ (٢: ١) . والإيضاح فى علل النحو ص ٥٦ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٥٤ (مطبوع) ، ودقائق =

الفضة في جميع الصيغ التي تصرف فيها . فالأصل هو المصدر كما الأصل هو الفضة ؛ ففي (ضَرَبَ) معنى الضرب ، وهو في (سيضربُ) ، و (تضربُ) ، وليس في الضرب معنى واحد من هذه التصاريح . فالأصل هو المصدر ، ومنه اشتقَّ الفعل للعلَّة التي بيَّنا .

٤*١ - وحدَّ سيبويه الفعل^(١) دون الاسم لأنَّ الفعلَ أحقُّ بالحدِّ من أجل أنَّه منقولٌ عن أصله في اللغة إلى صناعة النحر للحاجة إلى ذلك ، إذ أصله في اللغة وجود الشيء بعد أن لم يكن موجوداً ثم نقل إلى كلمة تدلُّ على حدثٍ مختصٍّ بزمن .

٥*١ - وفي قوله : (هذا باب علم ما الكلم من العربية؟) عشرة أوجهٍ يختلف اللفظ بها ، إلّا أن الذي وضع عليه الكتاب (هذا باب علم ما الكلم من العربية) بتنوين (علم) ، ورفع (الكلم) . فالذي يجوز رفعُ (باب) ، ونصبه ، وتنوينه ، وترك تنوينه . ويجوز في (علم) ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجرُّ ، ويجوز فيه التنوينُ ، وترك التنوين . ويجوز في (الكلم)^(٢) أوجه : الرفع ، والنصب ، والجرُّ . فالرفع في (باب) لأنَّه خبر (هذا) ، والنصب فيه على أن يكون

*١- الكتاب ج ١ : ١٢ = (٢:١) .

== التصريف ، للقاسم بن محمد المؤدب (من علماء القرن ٤ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن ، والدكتور حسين تورال ، (العراق - المجمع العلمي ، ١٤٠٧ هـ) ، ص ٤٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لعبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، (بيروت - دار الفكر) ، ج ١ : ٢٣٥ : مسألة ٢٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٣ ، وانتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢) ، تحقيق الدكتور طارق الجناي ، (بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ) ، ص ١١١ .

« وأوَّل من سمى المصدر هذه التسمية هو الخليل بن أحمد (ت ١٧٠) » . ينظر دقائق التصريف في الموضع السابق .

(١) قال سيبويه : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » .

(٢) في المخطوط (الكلام) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٣) أهمل من بين الاحتمالات التي قال : إنَّها جائزة ما يلي :

١ - ترك تنوين (باب) مع نصبه .

٢ - ترك تنوين (علم) مع نصبه .

الخبر (علم) ويكون : (هذا باباً علم ما الكلم)، فتنصب (باباً) لأنه اسم جنس وقع موقع الحال ؛ وكأنه قال : (هذا مَبْوياً علم ما الكلم)^(١). والتنوين في (باب) على الانفصال مما بعده ، وترك التنوين على الإضافة إلى (علم). وأما رفع (علم) فيكون على أنه خبر (هذا) ، ويجوز أن يكون تابعاً لـ(باب) إذا رفعته فقلت : هذا باب علم ما الكلم. وأما جرّه فبإضافة (باب) إليه. وأما نصبه فيكون على المصدر كان قيل : (هذا باب أن تعلم علماً ما الكلم) . ويجوز أن يكون على طريقة التمييز ، كأنه قيل : (هذا باب من العلم) ، لأن في (باب) معنى المقدار ، فهو يشبه التمييز للإبهام الذي فيه ومعنى المقدار. وأما تنوين (علم) فعلى الانفصال مما بعده ، وترك

== ٣ - تنوين (علم) مع جرّه.

والأوجه العشرة التي أشار إليها إجمالاً تفصيلها كالتالي:

- ١ - هذا باب علم ما الكلم من العربية (ما) استفهامية أو موصولة.
- ٢ - هذا باب علم ما الكلم من العربية. (ما) صلة ، أى زائدة.
- ٣ - هذا باب علم ما الكلم من العربية. (ما) استفهامية أو موصولة.
- ٤ - هذا باب علم ما الكلم من العربية. (ما) صلة ، و(الكلم) منصوب بـ(علم).
- ٥ - هذا باب علم ما الكلم من العربية. (علماً) منصوب على المصدرية أو على التمييز ، و(ما) استفهامية أو موصولة.
- ٦ - هذا باب علم ما الكلم من العربية. (ما) صلة ، و(الكلم) منصوب بـ(علم).
- ٧ - هذا باباً علم ما الكلم من العربية. (باباً) منصوب على الحال لأنه في معنى (مَبْوياً). و(ما) استفهامية أو موصولة.
- ٨ - هذا باباً علم ما الكلم من العربية. (ما) صلة.
- ٩ - هذا باباً علم ما الكلم من العربية. (ما) استفهامية أو موصولة.
- ١٠ - هذا باباً علم ما الكلم من العربية. (ما) صلة ، و(الكلم) منصوب بـ(علم). وقد أوصلها أبو سعيد السيرافي في شرحه إلى خمسة عشر وجهاً. ج ١: ٥١ (مطبوع). بينما أوصلها أبو على الفارسي (ت ٣٧٧) إلى أكثر من خمسين وجهاً. ينظر أقسام الأخبار ، له ، تحقيق على جابر المنصوري ، (العراق - مجلة المورد ، مجلد ٧ ، عدد ٣ ، عام ١٩٧٨م) ، ص ٢١٦ - ٢١٩. وينظر المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ، له أيضاً ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاري ، (بغداد - مطبعة العاني ، ١٩٨٣م) ، ص ٣٦٥.

(١) وكذا عند السيرافي ، وقال : العامل فيه ما في (هذا) من التنبية والإشارة ينظر شرحه ، ج ١ : ٤٩ (مطبوع). وقد عدّ السيرافي اثنتي عشرة مسألة جاءت في الحال فيها جامدة مؤولة بالمشق ولم أجد من

تتوينه على إضافته إلى الكلم وجعل (ما) صلة ، كأنه قيل : (هذا باب علم الكلم) . وأما رفع الكلم فعلى أنه خبر (ما) كأنه قيل : (هذا باب علم أى شىء الكلم) . وجره على إضافة علم إليه وجعل (ما) صلة . وهى - إذا رفعت - بمعنى (أى) التى للاستفهام . وأما نصبه فعلى إعمال ٢ ب (علم) فيه كأنه قيل : (أن تعلم الكلم) ، كما قال جل وعز ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ (١) . ويجوز فى (ما) ثلاثة أوجه : أن يكون بمعنى (أى) ، وصلة ، وبمعنى (الذى) ، وهو يضعف فيها معنى (الذى) من أجل حذف (هو) ، كأنه قيل : (علم الذى هو الكلم من العربية) (٢) ، فجاز هذا على قول العرب : (ما أنا بالذى قائل لك شيئاً) (٣) .

١*٦ - وإنما قال : الكلم ، ولم يقل : الكلام ليشعر بمعنى القسمة إذ الكلم جمع كلمة ، وإنما يريد أن يبين قسمة فى الاسم والفعل والحرف ، فلو قال : الكلام ، لم ينبىء عن معنى القسمة فى السؤال الذى تطلب به معنى الجواب (٤) .

* ١- الكتاب ١ : ١٢ = (١ : ٢) .

= بينها ما يشمل هذه المسألة . ينظر الهمع ، لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١) ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، واشترك معه فى تحقيق الجزء الأول الأستاذ عبد السلام هارون ، (الكريت - دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠ هـ) ، (الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧ هـ) وقد وضعت الإحالة إليها بين قوسين) ، ج ٤ : ٩ - ١٤ (١ : ٢٢٧-٢٣٨) .

(١) الآيتان (١٤ ، ١٥) فى سورة البلد .

(٢) هذه المسألة جائزة عند البصريين بدون ضعف لطول الصلة ، أما الكوفيون فيجيزونها حتى ولو لم تطل الصلة . ينظر الكتاب ، ج ٢ : ١٠٧ ، ١٠٨ ، ٤٠٠ (١ : ٢٧٠ ، ٣٩٧) ، معانى القرآن ، لأبى زكريا الفراء (ت ٢٠٧) ، تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتى ، وعلى النجدى والدكتور عبد الفتاح شلبى ، (بيروت - عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م ، مصور عن ط . دار الكتب ، ١٩٥٥ م) ، ج ١ : ٢٤٤ - ٢٤٥ ، المقتضب ، ج ١ : ١٥٨ ، وشرح الرضى : شرح كافية ابن الحاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبائى (ت ٦٨٦) ، (بيروت - دار الكتب العلمية) ، ج ٢ : ٤٣ . والنحو الكوفى فى شرح القصائد السبع الجاهليات ، لمحمد إبراهيم يوسف شيبه ، رسالة ماجستير ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مكتبة كلية اللغة العربية ، ١٤٠٨ هـ) ، ص ٢٤١ .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٢ : ١٠٨ (١ : ٢٧٠) وفيه (ما أنا بالذى قائل لك سوءاً وما أنا بالذى قائل لك قبيحاً) .

(٤) وينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ٤٩ (مطبوع) ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، لأبى نصر هارون بن موسى المجريطى القرطبى (ت ٤٠١) ، تحقيق عبدربه عبد اللطيف ، (القاهر - مطبعة حسان ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ) ، ص ٥-٦ ، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ، ليوسف بن سليمان الأعمى الشنتمري =

٧*١ - ويجوز في (هذا) ثلاثة أوجه : الأول : الإشارة إلى ما هو بمنزلة الحاضر مما يذكره في الكتاب على جهة التقريب ، كما تقول : هذا الجيش مقبل ، وهذا الشتاء جاء .
الثاني : إشارة إلى ما في قلبه من العلم الذي يذكره في الكتاب . الثالث : وضعه غير مشار به لتتعد الإشارة فيه عندما يتصل به من الكلام إذا ذكره^(١) . والوجه الأول أحسن هذه الأوجه ؛ لأنه أظهر في مفهوم الكلام .

٨*١ - و (من) في قوله : (من العربية) تحتمل وجهين : التبعية ، والتبيين للجنس ، فالتبعية على تقدير : (ما الكلم من أبواب العربية) ؟ فهذا باب من أبواب العربية ، وهو بعضها . وأما التبيين للجنس فهو تبيين الكلم الذي هو الجنس^(٢) ، وما الذي يُعنى به من أنواعه ؟ فكأنه قال : (الكلم هو العربية) ونظيره قوله تعالى ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾^(٣) . فكأنه قيل : الرجس الذي هو الأوثان . فالكلم أعم من العربية ؛ لأنه قد يكون عربياً وعجمياً إلا أنه بيّن بقوله : (من العربية) . فكذلك الرجس أعم من الوثن ، لأن الشرك رجس فبيّن المراد من الرجس هنا وهو الرجس الذي هو الوثن ، فصارت الإضافة بـ (من) تخصص الجنس تخصيص الصفة^(٤) .

والجواب عن مسائل التفريع في هذا الباب :

٩ - (كم) اسم ، لأنه ينبىء عن معنى في نفسه من غير تصرف بدليل الجواب ، إذا قيل : كم مالك ؟ فجوابه العدد ، كقولك : عشرون أو ثلاثون .

١*١ - الكتاب ١ : ١٢ = (١ : ٢) .

== (٤٧٦) ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، (الكويت - معهد المخطوطات العربية ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ) ، ج ١ : ١٠١ .

(١) ينظر شرح السيراني ، ج ١ : ٤٥ (مطبوع) . والنكت ، ج ١ : ١٠٠ .

(٢) في المخطوط (الحمس) وهو تحريف .

(٣) من الآية (٣٠) في سورة الحج .

(٤) وينظر شرح السيراني ، ج ١ : ٥٠ (مطبوع) .

١٠ - و (أَمْ) حرف ، لأنه معناه في غيره بدليل الجواب . إذ جوابه : نعم ، أو : لا ، فهو ينقل الجملة التي هي خبر إلى الاستخبار ، كما ينقله ألف الاستفهام إذا قال القائل : إنها لإبل أم شاء يا فتى؟ فكأنه قال : أهي شاء يا فتى ؟ فجوابه : نعم ، أو : لا ، بالأحرف . كما أن الاستفهام بالحرف .

١١ - و (ليس) فَعْلٌ ؛ لأنها موضوعة في أصلها على معنى مختص بزمان ، إذ أصلها (لَيْسَ) مثل (صَيِّدٌ) ^(١) إلا أنها أسكنت لعل شبيهاً بـ(ما) ، بدليل ^(٢) الإضمار فيها كما يضمّر في غيرها من الأفعال . و(ما) حرف وإن كانت بمعنى (ليس) في نفى الحاضر فهي حرف ، لأن معناها في غيرها من غير تصرف في موضوعها بدليل أنه لا يضمّر فيها .

١٢ - والكاف في (ذلك) حرف ؛ لأن معناه في غيره ، إذ ينبيء أن ما اتصل به من الكلام مخاطب به بدليل أنه لو كان اسماً للمخاطب لجاز تأكيده بـ(نفسك) ، وليس يجوز ذلك بإجماع فدل على أنه حرف .

١٣ - والكاف في (غلامك) اسمٌ للمخاطب ؛ لأن معناه في نفسه بدليل أنه يجوز تأكيده ، فتقول : غلامك نفسك .

١٤ - و(كيف) اسم ؛ لأنه ينبيء عن معنى في نفسه من غير تصرف بدليل أنه ياتلف به مع الاسم كلاماً كما ياتلف بالاسم المتمكن ، فتقول : (كيف زيد؟) / كما تقول : (القائم زيد؟) .

١٥ - و (نَعَمْ) حرف ، لأن معناه في غيره ، إذ ينبيء عن معنى التصديق في الخبر بدليل نقيضه من (لا) ، فـ(نعم) لتصديق الخبر ، و(لا) لتكذيبه .

١٦ - و(الذي) اسم إلا أنه ناقص لا يتم إلا بصلة ، وإنما كان اسماً لأنه ينبيء عن معنى في نفسه بدليل رجوع الضمير إليه في قولك : الذي أكرمته زيد .

١٧ - و (أَنْ) حرف وإن كان يوصل كما يوصل (الذي) ؛ لأن معناه في غيره إذ ينقل الفعل إلى معنى المصدر ، بدليل أنه لا يجوز رجوع ضمير إليه .

(١) (صيد) الأصيد الذي لا يستطيع الالتفات ، لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١) ، ط ٢ ، بيروت - دار صادر ودار بيروت ، ط ٢ ، ١٣٧٤ هـ . ج ٣ : ٢٦١ (صيد) .

(٢) توجد في المخطوط (وذليل) قبل قوله (بدليل) ، وهي مقحمة .

٢- باب مجارى أواخر الكلم من العربية^(١)

الغرض فيه : أن يُبين الإعراب من البناء.

١-مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الإعراب؟ وما البناء؟ وما قسمة الإعراب؟ وما قسمة البناء؟
- ٢ - وما حرف الإعراب؟
- ٣ - وما الاسم المتمكن؟
- ٤ - وما الفعل المضارع؟
- ٥ - ولم لا يكون فى الأسماء جزم ولا فى الأفعال جرّ؟
- ٦ - ومن أى وجه ضارع الفعل الاسم^(٢) حتّى يجب له الإعراب؟
- ٧ - وما دلالة (يفعل)؟ وما الخلاف فيه؟
- ٨ - ولم لا يكون (يفعل) اسماً إذ يعرب كما يعرب غيره من الأسماء؟
- ٩ - وما معنى كلام الأخفش (ت ٢١٥) فى امتناع الجرّ من الفعل فى قوله : (لأنّ الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشئ الذى يدلّ عليه ، وأمّا « زيد » و« عمرو » فهو الشئ بعينه وإنّما يضاف إلى الشئ بعينه لا إلى ما يدلّ عليه)^(٣)؟
- ١٠ - ولم لا يكون جرّاً إلّا بإضافة؟

(١) العنوان موافق لعنوان الكتاب ، ج ١ : ١٣ = (٢ : ١) . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ١٤ ،

(١ : ٦٣ مطبوع) ، وشرح الصفار ، ص ٤ .

(٢) فى المخطوط (للاسم) وما أثبتته يوافق الجواب .

(٣) نص كلام الأخفش بالكامل هو : « ليس الجر فى هذه الأفعال لأن الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشئ

الذى تدل عليه . وأمّا زيد وعمرو وأشياء ذلك فهو الشئ بعينه ، وإنّما يضاف إلى الشئ بعينه لا إلى ما

يدل عليه . وليس يكون الجر فى شئ من الكلم إلّا بإضافة » . مخطوطة لكتاب سيبويه بمركز البحث

العلمى برقم ١٠٥٩ ، ج ١ : ٢ وهامش الكتاب ، ج ١ : ١٥ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، وينظر

مقدمته لتحقيق الكتاب ص ٥٨ والإيضاح فى علل النحو ص ١٠٩ . أقسام الأخبار ، للفراسى ، مجلة

المورد ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ص ٢٠٤ .

والجواب :

١*١ - الإعراب تغيير آخر الكلمة بعامل ، والبناء [لزوم] آخر الكلمة لسكون أو حركة .
وقسمة الإعراب على أربعة أوجه : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم . وقسمة البناء على أربعة أوجه :
ضم ، وكسر ، وفتح ، ووقف^(١) .

١*٢ - وحرف الإعراب ما فيه إعراب عند سيبويه^(٢) . وهو الحرف المهيأ للإعراب عند
ابن السراج (ت ٣١٦) فكان يقول (مَنْ) له حرف إعراب ؛ لأنك لو سميت به لقلت : (هذا مَنْ قد
أقبل) ، و(يفعلان) ليس له حرف إعراب ؛ لأنك لو سميت به لحكيت^(٣) .

١*٣ - والاسم المتمكن هو : الذى قد خلص فى الاسمية دون معنى حرف ، وهو الذى
يجب له الإعراب .

١*٤ - الكتاب ج ١ : ١٢ = (٢ : ١ - ٣) .

(١) يريد السكون ، وكذلك عند سيبويه ، والبصريون يفرقون بين أنواع الإعراب والبناء أما الكوفيين فلا
يلتزمون بالتفريق . ينظر تفصيل ذلك فى النحو الكوفى فى شرح القوائد السبع ، ص ٥٢ فما بعدها .
(٢) قال سيبويه : « وإنما ذكرت ثمانية مجاز لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه
العامل ، وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه ... وذلك الحرف
هو حرف الإعراب ، فالرفع والنصب والجزم والجر لحروف الإعراب » .
وفى شرح السيرافى ، ج ١ : ٦٦-٦٧ (مطبوع) « إن مذهب سيبويه يحتمل وجهين : أحدهما : أن
حروف الإعراب ما كان الإعراب فيه ظاهراً أو مقدراً ... والوجه الآخر : أن حروف الإعراب هى أواخر
الكلمة معربة كانت أم غير معربة . وإنما سميت حروف الإعراب لأن الإعراب متى كان لم يوجد إلا فيها »
وينظر ما سيأتى فى الفقرة ٣٢٣ .

(٣) تكلم ابن السراج فى كتابه الأصول عن الإعراب وعمّا يحكى إذا سُميَ به وما لا يجوز أن يحكى ، ولم
يتعرض لحرف الإعراب . ينظر ج ١ : ٤٥ ، ١٠٤ ، ١٠٨ . وسيدكر الرماني رأيه مرة أخرى فى الفقرة
٣٢٣ أيضاً .

وقال ابن يعيش عن حرف الإعراب : « هو من كل معرب آخره نحو الدال من (زيد) والباء من (يضرب) ،
وعلى هذا لا يكون للمبنى حرفاً إعراباً ، لأنه لا إعراب فيه . وربما سُميَ آخر الكلمة مطلقاً حرف إعراب
سواء كانت معربة أو لم تكن معربة » شرح المفصل ، لموفق الدين : يعيش بن على بن يعيش (ت ٦٤٣) ،
(بيروت - عالم الكتب ، القاهرة - مكتبة المتنبى) ، ج ١ : ٥١ ، والتسمية الأخيرة أشبه برأى ابن
السراج ولم أجد ، فيما اطلعت عليه ، أحداً نسب إليه ذلك غير الرماني .

٤*١ - والفعل المضارع هو : ما اُسْتُقْبِتَ في أوائله الزوائد الأربع : الياء ، والتاء ، والنون ، والالف^(١).

٥*٢ - ولا جزم في الأسماء لتمكّنها وإلحاق التنوين ، فتمكّنها يمنع من الجزم ؛ لأنّه يكون به معرضاً للبناء عند اتّقاء الساكنين . وتمكّنه يوجب له الإعراب . وأما التنوين فيمنع من الجزم من جهة أنّه لو لحق الجزم لأبطل التنوين الذي هو علامة التمكن . أو أبطل ما يقوم مقام التنوين من حركة حرف الإعراب لالتقاء الساكنين بدلاً من علامة^(٢) الإعراب . أو إذهاب السكون من التنوين مع إيجاب السكون للجزم ، فيصير العامل بمنزلة ما قد عمل شيئين في كل منون ، وذلك فاسد^(٣).

ولا جرّ في الأفعال ؛ لأنّه لا يكون جرّاً بإضافة ، ولا تصحّ الإضافة إلى الفعل ؛ لأن المضاف إليه داخل في المضاف معاقب للتنوين ، ولا يصحّ ذلك في الأفعال ، لأنّه لا يصلح أن يجعل ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد على طريق اللّازم ، ولا يصلح أن يقوم مقام التنوين - وهو واحد على حرف واحد - اثنتان : الفعل والفاعل . وهذا تفسير علّة سيبويه^(٤).

٦*٢ - والفعل ضارع الاسم من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه يقع في معناه نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَيَحْكُمُ﴾^(٥) هو معنى : لحاكم ، حتّى كأنه / قيل : (لحاكم) فيما يراد من ٣ ب

*١- الكتاب ج ١ : ١٣ = (٢ : ١ - ٣) .

*٢- نفسه ص ، ١٤ = (٣)

(١) قال السيرافى : «إنما سمي النحويون الهمزة ألفاً لأنها تصور صورة الألف في الخط إذا كانت أوله ، والهمزة لا صورة لها وإنما تصور بصورة غيرها» شرح الكتاب ، ج ١ : ٦٩ (مطبوع).

(٢) (من علامة) مكررة في المخطوط.

(٣) هناك تفصيل أوضح من ذلك ، ينظر عنه الإيضاح في علل النحو ، ص ١٠٢ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٧١ (مطبوع) ، وأقسام الأخبار ، ص ٢٠٧ .

(٤) قال سيبويه : « وليس في الأفعال المضارعة جرّ . . . لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال » .

والتفسير الذى أورده الرمانى هو مضمون تفسير الأخفش . ينظر كتاب سيبويه (مخطوط مصور بمركز البحث العلمى برقم ١٠٥٩) ، ج ٢ : ١ ، وتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، ج ١ : ١٥٠ هامش ٤ ، والإيضاح في علل النحو ، ص ١١٠ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٩٥ (مطبوع) ، وأقسام الأخبار ، ص ٢٠٥ .
(٥) من الآية (١٢٤) في سورة النحل . وهى في المخطوط بنون الواو .

(*) هي : الاسم المضاف ، والفعل المضاف إليه ، وفاعل الفعل

المعنى . والثاني : أنه تدخله السين وسوف فتخصه بأحد المحتملين^(١) كما تدخل الألف واللام على الاسم النكرة فتخصه بأحد المحتملين ، كقولك : (رجل) فى احتمال (زيداً) أو غير (زيد) فإذا دخل الألف واللام فقلت : (الرجل) صار للمعهود بعينه ، وبطل الاحتمال الذى كان قبلاً يصلح فيه للمعهود وغيره والوجه الثالث : لحاق لام الابتداء له فى باب (إن) خاصة ، كقولك (إن زيداً ليفعل) ولا تلحق (فعل) هذه اللام ؛ لأنها للاسم وما ضارع الاسم^(٢) .

٧ - ودلالة (يفعل) على الاشتراك بين الحاضر والمستقبل عند كثير من النحويين ، وهى للحاضر خاصة فى موضوعها كما أن صيغة العموم بمعنى العموم خاصة إلا أن تصحيحها قرينة فتخرج إلى الخصوص ، فذلك (يفعل) فى مذهب ابن السراج^(٣) (ت ٣١٦) . وكان يستدل على ذلك بأشياء منها : أن القائل^(٤) إذا أطلق لفظة (يفعل)^(٥) لم يفهم منها إلا معنى الحاضر نحو (فلان يصلى) و (فلان يأكل) وما أشبه ذلك . ومنها : أن الفعل قد قُصِدَ إلى أن ينقسم بقسمة الزمان ، وقسمة الزمان على ثلاثة أوجه : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، فذلك الفعل ، ومنها : أن عناية الناس بوضع الأسماء والعلامات للكائن الموجود أشد من عنايتهم بما لم يكن ، بدليل أنهم يسمون الولد إذا كان ولا يسمونه قبل أن يكون ، فلا يجوز على هذا أن يضعوا علامة لما تقضى ولما لم يكن ولا يضعوا علامة للكائن^(٦) الموجود .

ومذا المذهب هو الذى أختاره لما بيننا من العلل . فـ (يفعل) على مذهب [ابن] السراج إذا

(١) وهما الحال والاستقبال .

(٢) ينظر شرح السيرافى ، (المطبوع) ج ١ : ٧٣ .

(٣) لعل هذا رأى آخر لابن السراج ، أما ما جاء فى كتابه الأصول فى النحو ، ج ١ : ٢٩ فهو يوافق ما عليه أكثر النحويين .

وممن ذهب إلى أن الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر فقط عند تجرده من القرائن ابن الطراوة (ت ٥٢٨) . ينظر نتائج الفكر فى النحو ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، (ليبيا - منشورات جامعة قا ريونس ، ١٣٩٨هـ) ، ص ١٢٠-١٢١ ، وابن الطراوة النحوى ، للدكتور عياد بن عيد الثببتي ، (الطائف - مطبوعات نادى الطائف الأدبى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٢٣٠ ، والنحو الكوفى فى شرح القصائد السبع ، ص ٥٠ .

(٤) فى المخطوط (القائل) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٥) فى المخطوط (يقتل) . وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٦) فى المخطوط (الكائن) والأنسب ما أثبتته .

أريد به الحاضر لم يحتج إلى قرينة ، وعلى مذهب غيره يحتاج إلى قرينة بأن يقال : (هو يفعل الآن) أو (فى هذا الوقت) أو (الساعة) أو ما أشبه ذلك .

٨*١ - ولا يكون (يُفعل) اسماً وإن أعرب ، من قبل أنه لو كان اسماً لمانع له من جهة شَبَّهِ الحرف لوقع على الأسماء كما يكون إذا سُمِّي به ، وكان يجوز (إنَّ يَضْرِبَ يَأْتِينَا) كما يجوز (إنَّ يَزِيدَ يَأْتِينَا) .

٩*٢ - ومعنى كلام الأخفش (ت٢١٥) فى امتناع الجر من الفعل ، من قوله «لأنَّ الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشئ الذى تدل عليه ، وأما (زيد) و(عمرو) فهو الشئ بعينه وإنما يضاف إلى الشئ بعينه لا إلى ما يدل عليه»^(١) . فينبغى أن يقدم لتفسير هذا ما يُبين عنه ، وهو أن الدلالة على وجهين : دلالة تصريح ودلالة تضمين . فدلالة التصريح هى التى يوضع فيها اللفظ لمعنى ينبئ عنه من جهة الوضع . ودلالة التضمين هى التى تنبئ عن المعنى من جهة انعقاده بمعنى آخر لا من جهة الوضع . مثال ذلك^(٢) دلالة (ضارب) على نفس الضارب من جهة الوضع لينبئ عنه على طريق العلامة الموضوعية له ، ويدل على المضروب ليس من هذه الجهة ولكن من جهة انعقاد معنى الضارب به من حيث لا يصح إلا به ، فيختلف الحكم فى هذين المعنيين من اختلاف وجه الدلالة ، إذ كانت إحداهما من جهة وضع اللفظ ، والآخرى من جهة انعقاد المعنى بمعنى غيره . ولدلالة التصريح عشرة أحكام^(٣) لا تجرى على دلالة التضمين ، والعلّة فى جميعها واحدة ، وهو أنه لا يضاف إلى المعنى فى دلالة التضمين ، ولا يثنى ، ولا يجمع ولا / يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا معرفاً بالالف واللام ، ولا مخبراً عنه ، ولا موصوفاً ، ولا مصغراً ، ولا منسوباً إليه ، وكلّ ذلك ظاهر فى معاملة (الضارب) ، فإذا أضفت فقلت : غلام الضارب ، فلم تضيف إلى (المضروب) ، وكذلك إذا ثنيت فقلت : الضاربان ، أو جمعت فقلت :

١* الكتاب ، ج ١ : ١٤ - ١٥ = (٣:١) .

٢* نفسه (تحقيق هارون) ج ١ : ١٥ هـ (٤) .

(١) تقدم إيراد نص كلام الأخفش كاملاً فى هامش السؤال .

(٢) فى المخطوط (لا من جهة الوضع دلالة التضمين مثال ذلك) وقد وضع على قوله (مثال ذلك) علامة الإلغاء غير أن السياق يتطلبه ، لذلك أثبتته ، وألغيت قوله (دلالة التضمين) ، لأن السياق لا يتطلب فعلة هو المقصود بالإلغاء .

(٣) فى المخطوط (عشر بأحكام) وما أثبتته يقتضيه السياق . وينظر ما سيأتى فى الفقرة ٣٩ م٤ .

الضاربون ، أو جعلته فاعلاً فقلت : جاءنى الضارب ، أو مفعولاً^(١) فقلت : نمت الضارب ، أو معرفاً فى قولك : الضارب ، أو مخبراً عنه فى قولك : الضارب من شأنه كذا وكذا ، أو موصوفاً فى قولك : الضارب المرجوم ، أو مصغراً فى قولك : ضويرب ، أو منسوباً إليه فى قولك : ضاربى . فكل هذه المعانى [لا] ترجع إلى المضروب ، وإن دلّ (ضارب) عليه .

ثم نظرنا فى دلالة الفعل فإذا هى لا تخلو من تصريح فقط ، أو تضمين فقط ، أو تصريح [وما] وتضمين . فالتصريح نحو : (زيد) ، والتصريح والتضمين نحو : (ضارب) ، والتضمين فقط فكلّ فعل ؛ لأن دلالاته من جهة انعقاده بمعنى المصدر ، وهو لا يصرح بمعنى المصدر فصار على دلالة التضمين ، من أجل أن المعنى منعقد بمعنى المصدر ، لم يوضع لينبئ عنه هذا اللفظ من جهة الوضع ولكن من جهة انعقاد المعنى ، فلما كان الفعل على دلالة التضمين لم يصلح فيه واحد^(٢) من الأحكام العشرة التى امتنعت فى (مضروب)^(٣) أن تجرى على معنى التضمين ، فالفعل لا يضاف إليه ، ولا يخبر عنه ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يجوز فيه شئ من تلك الأحكام ، والعلة واحدة ، ولهذا قال الأخفش (ت ٢١٥) : (لأن الأفعال أدلة) بمعنى أنها تدل دلالة التضمين ، وما كان على دلالة التضمين فلا يصلح أن يخبر عنه فيقال : هو الشئ بعينه ويصلح فى (زيد) أن يقال : هو الشئ بعينه ، وإنما يضاف إلى ما يصلح فيه هذا لا إلى ما لا يصلح فيه ، لأن دلالة التضمين لا يعتد بها فى تصارييف الكلام ، وإن كان يعمل عليها فى الاعتقاد .

١٠*١ - ولا جرّ إلا بالإضافة ، لأن الإعراب فى قسمته على أن الرفع علامة للفاعل وما أشبه الفاعل ، والنصب علامة للمفعول وما أشبه المفعول ، والجرّ علامة للمضاف وما أشبه المضاف .

* ١٠ الكتاب ، ح ١٤ : ١ ، ١٥ هـ .

(١) فى المخطوط (ومفعولاً) ، ولعل الصواب ما أثبتت لتناسبه مع ما قبله وما بعده .

(٢) فى المخطوط (واحدة) والأولى ما أثبت .

(٣) فى المخطوط (ضارب) وما أثبت يقتضيه السياق .

٢- مسائل^(١) :

- ١١ - ما قسمة المبنى ؟
- ١٢ - ولم بنى الاسم غير المتمكن ؟
- ١٣ - ولم بنى الفعل غير المضارع ؟ ولم صار أصل كل فعل البناء ؟
- ١٤ - ولم بنيت الحروف ؟
- ١٥ - ولم بنى (أين) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الفتح خاصة ؟
- ١٦ - وهل قياس (كيف) قياس (أين) ؟
- ١٧ - ولم جاز فى (حيث) البناء على الضم والفتح ولم يجز مثل ذلك فى (أين) ؟
- ١٨ - ولم بُنى (أولاء) ؟ ولم بُنى على الحركة ؟ ولم بُنى على الكسر ؟
- ١٩ - ولم بنى (حذار) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الكسرة ؟ وهل قياس (بدأ) (ونزال) قياس (حذار) ؟
- ٢٠ - ولم بُنى (من قبل) و (من بعد) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الضمة ؟
- [١٧ -] ولم بنى (حيث) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الضمة ؟
- ٢١ - ولم بنى (كم) ؟ ولم بنى على الوقف ؟ وهل قياس (من) و(قط) و(إذ) قياس (كم) فى البناء ؟ ولم ذلك ؟
- ٢٢ - ولم بنى (ضرب) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الفتحة خاصة ؟
- ٢٣ - ولم بنى (يا حكم) و(ابدأ بهذا أول) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى / على الضمة ؟ وهل ٤ ب قياس (ياحكم) قياس (من عل) ؟ وما الفرق ؟
- ٢٤ - ولم بنى (اضرب) فى الأمر ؟ ولم بنى على الوقف ؟ وهل قياسها فى الأفعال قياس (كم) و(إذ) فى الأسماء ؟
- ٢٥ - ولم بنى (سوف) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الفتحة ؟ وهل قياس (ثم) قياس (سوف) ؟

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٥٠ (٢ : ١) ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٥ (١ : ١٠٣ مطبوع) ، وشرح

- ٢٦ - ولم بنيت باء الإضافة ؟ ولم بنيت على الحركة ؟ ولم بنيت على الكسرة ؟ وهل قياس لام الإضافة قياسها ؟ وما الفرق ؟ وما الخلاف فيها ؟
- [١] - ولم بنى (منذ) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الضم ؟
- ٢٧ - ولم بنى (من) ؟ ولم بنى على الوقف ؟ وهل قياس (هل) و(بل) و(قد) قياس (من) ؟
- ٢٨ - ولم لا ضم فى الفعل وإنما البناء فيه على ثلاثة أوجه وفى الأسماء على الأربعة أوجه^(٢) كما هو فى الحروف ؟.

٢-الجواب :

- ١١*١- المبنى على ثلاثة أوجه الاسم غير المتمكن، والفعل غير المضارع ، والحروف كلّها.
- ١٢*١- وإنما بنى الاسم غير المتمكن لأنه خرج إلى شبه الحروف ، فجعل على العلامة التى تنبئ عن تضمّنه معنى الحرف.
- ١٣*١- وبنى الفعل غير المضارع على أصل ما يجب للأفعال^(٣)، إذ كلّ فعل فاصله البناء، للاستغناء عن الإعراب فيه ، بانه لا يدلّ على المعانى المختلفة إلا بالصيغ المختلفة . فأمّا

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٥ = (١ : ٣) .

- (١) لم ترد عنه إجابة ، وفى شرح السيرافى ، ج ١ : ١٦٨ (مطبوع) أنها إذا كانت حرفاً فبنائها على أصل ما يجب للحروف ، وإن كانت اسماً فهى فى معنى الحرف، وحركت لالتقاء الساكنين، وحركت بالضم ليتبع الضم فى الميم . وينظر الكتاب ، ج ٣ : ٢٨٧ (٢ : ٤٥) . وقد أورد الرمانى هذا السؤال فى المجلد الثالث من الشرح ، (نسخة داماد) ص ٤٤٦ ولم يُجب عنه أيضاً .
- (٢) المعروف فى تعريف مثل هذا العدد أن تدخل أداة التعريف على المضاف إليه وأجاز الكوفيون دخولها على المضاف والمضاف إليه معاً . ينظر شرح المفصل، ج ٦ : ٣٣، وشرح الرضى ، ج ٢ : ١٥٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل (ت ٧٦٩) ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ) ، ج ١ : ٩٠ . أما دخولها على المضاف فقط فقد قال عنه ابن عصفور : « لا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة » شرح جمل الزجاجى ، لعلى بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩) ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، (العراق - إحياء التراث الإسلامى ، ١٤٠٠ - ١٤٠٢ هـ) ، ج ٢ : ٣٧ . وينظر الهمع ، ج ٥ : ٣١٤ (ج ٢ : ١٥١) .

- (٣) ينظر المقتضب ، ج ١ : ٢٠ ، والأصول فى النحو ، ج ١ : ٥٠ . وهذا رأى البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن الإعراب أصل فى الأفعال أيضاً . ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ٧٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ١٥٢ ، وشرح جمل الزجاجى ، ج ٢ : ٣٢٠ .

الاسم فيستحق الإعراب لأنه يدل على المعانى المختلفة بصيغة واحدة ، إذ تارة يكون فاعلاً ، وتارة مفعولاً ، وتارة مضافاً^(١) .

١٤*١ - وأما الحروف فتستحق البناء لأنها كبعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبنى . وإنما الإعراب للاسم بكماله ، فمنزلتها بمنزلة (جمع) من (جعفر) .

١٥*٢ - و(أَيْنَ) مبنى ، لأن فيه معنى ألف الاستفهام ، وينى على الحركة لالتقاء الساكنين ، وعلى الفتحة خاصة لأن ما قبل آخره ياء يثقل الكسر والضم بعدها^(٢) .

١٦*٢ - وقياس (كَيْفَ) قياس (أَيْنَ) ، لأن الحكم واحد والعلّة واحدة .

١٧*٢ - و(حيث) مبنى للزوم الإضافة له إلى الجمل التي تجرى مجرى الصلة ، فهو ك(الذى) فى أنه ناقص لا يجوز إلا بالجملة المنبئة عنه . وينى على الحركة لالتقاء الساكنين . ويجوز فيه الضم والفتح ، أما الضم فلائنه أشبه الغاية من جهة لزوم الإضافة فى المعنى كما يلزم الغاية^(٣) . وأما الفتح فلأن قبل آخره ياء بمنزلة (كيف) ، و(أَيْنَ) . ولا يجوز فى (كيف) و(أَيْنَ) البناء على الضم كما جاز فى (حيث) للعلّة التي بيّنا .

١٨*٢ - و(أولاء) مبنى لأنه تضمن معنى الإشارة إلى الشيء بعينه بغير علامة من الحروف فصار بمنزلة ما تضمن حرف الاستفهام^(٤) ، وينى على الحركة لالتقاء الساكنين ، وعلى الكسرة بما يجب لكل مبنى على حركة لم تعرض فيه علّة تخرجه عن أصله .

*١- الكتاب ، ج ١٥ = (٣:١) .

*٢- نفسه ، ص ١٥ = (٤) .

(١) ينظر تأويل مشكل القرآن ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، (ت ٢٧٦) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، (المكتبة العلمية ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ) ، ص ١٤ ، والإيضاح فى علل النحو ، ص ٦٩ ، ٧٧ ، ١٢٧ ، والصاحبي : ص ٧٦ .

(٢) ينظر المقتضب ، ج ١٧٣:٢ ، وإعراب القرآن ، ج ٢٥٤:١ ، وشرح السيرافى ، ج ١: ١٠٩ (مطبوع) ، والنكت ، ج ١: ١١١ ، وشرح جمل الزجاجى ، ج ٢: ٣٣٧ . وفى شرح السيرافى ص ١١٢ عن بناء (جير) ونحوها أن الكسر هنا جاء على أصل ما يجب فى التقاء الساكنين ولم يحفلوا باستقلاله لقلته .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٢: ٢٨٥ (٤:٢) ، والمقتضب ، ج ١٧٣: ١٧٥ ، ١٧٨ ، ج ٣: ٢٤٦ ، وشرح السيرافى ، ج ١: ١٠٦ (مطبوع) ، والنكت ، ج ١: ١١٠ ، وشرح جمل الزجاجى ، ج ٢: ٣٢٤ .

(٤) هناك تعليقات مختلفة لبناء اسم الإشارة مؤداها أنه تضمن معنى الحرف أو شابه الضمائر . ينظر ، عنها شرح السيرافى ، ج ١: ١١٦ ، والنكت ، ج ١: ١١١ ، وأسرار العربية ، ص ٢٣ ، وشرح المفهول =

- ١٩*١ - و(حذار) مبني لأنه في موضع الأمر ، وحق الأمر أن يكون بحرف كَلَامِ الأمر^(١)، وبني على الحركة لالتقاء الساكنين ، والدليل على ذلك قوله (مه) و(صه) لما لم يلتق فيه ساكنان بُني على الوقف ، وأما الكسرة فلأنها من علامات التانيث . وكل (فَعَالٍ) المعدول فإنما يعدل عن المؤنث .
- ٢٠*١ - و(من قبل) و(من بعد) مبني لأنه جرى على الغاية^(٢) ، ومعنى الغاية أن تمامه الإضافة ، فلما قُطِعَ عن المضاف صار كبعض الاسم^(٣) . وبني على الحركة لأن له أصلاً في التمكن مستعملاً^(٤) ، كقولك : (من قبل) و(من بعد) إذا نكَّرتَه ، و(رأيت زيدا قبلَك) . وبُني على الضمة لأنه لما أُخرج عن الإعراب إلى البناء بني على حركة لا تكون له في حالة الإعراب/ ليؤذن^{١٥} بخروجه إلى البناء . وكذلك (من عل) .
- ٢١*١ - و(كم) بُني لأن فيه معنى ألف الاستفهام ، وبُني على السكون على أصل ما يجب البناء ، ولأنه لم يعرض فيه ما يخرج عن أصله . وقياس (مَنْ) و(قط) و(إِذْ) قياس (كم) في البناء ، لأنَّ العلة واحدة^(٥) .
- ٢٢*٢ - و(ضَرَبَ) مبني لأنه فعل غير مضارع . وكل فعل غير مضارع مبني ، لأنه جرى

١* - الكتاب ، ج ١ : ١٥ = (٤:١) .

٢* - نفسه من ١٦ = (٤) .

= ج ٢ : ١٢٩ ، وشرح جمل الزجاجي ، ج ٢ : ٣٣٦ . والحرف الذي تضمن معناه اسم الإشارة قيل : إنه غير منطوق به ، وقيل : منطوق به ، وهو لام العهد . ينظر التصريح بمضمون التوضيح (مع حاشية الشيخ يس) ، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥) ، (بيروت - دار الفكر) ، ج ١ : ٤٩٠ .

(١) ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ١٢٤ ، والنكت ، ج ١ : ١١٢ ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ٥٠٠ . ومن النحويين من يرى أن سبب بنائه مشابهته للأصوات نحو (غاق غاق) . ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق : إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١) ، تحقيق هدى محمود قراعة ، (القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٩١هـ) ، ص ٧٢ .

(٢) ينظر المقتضب ، ج ٣ : ١٧٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٩ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ١٣١ (مطبوع) ، والنكت ، ج ١ : ١١٢ . وشرح جمل الزجاجي ، ج ٢ : ٣٣٥ ، وأسرار العربية ص ٣١ . (٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٩٠ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ١٢٣ (مطبوع) ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ٨٥ ، وشرح الرضي ، ج ٢ : ١٠٢ .

(٤) « وقيل : إنما بنا على حركة لالتقاء الساكنين » ، أسرار العربية ، ص ٣١ .

(٥) يبدل لي أن قياس (قط) و(إِذْ) غير قياس (كم) ؛ لأنهما لم يتضمنا معنى حرف الاستفهام . وقد عُكِّل لبناء (قط) بأنها اسم وقع موقع فعل الأمر في أول أحواله فبني كبثائه وذلك نحو قولك : (قطك درهمان) =

على أصله من غير عارض يخرج عنه . ويُبنى على الحركة لمقاربتة المضارع من وجهين :
أحدهما : أنه يوصف به كما يوصف بالمضارع فى قولك : (مررت برجل ضربنا) بمنزلة
(يضرِبنا) فى الصفة . والوجه الآخر : أنه يقع موقعه فى (إن) إذا قلت : (إن ضربت ضريت) ،
فهو فى موضع (إن تضربُ أضربُ) ^(١) . ويُبنى على الفتحة لأنه لما كان يطرد فى كل ماضٍ وجب
أن تختار له الفتحة لأنها أخفُ الحركات ^(٢) .

٢٣*١ - (يا حكم) مبنى لأنه وقع موقع الكناية ^(٣) ، وذلك أنَّ المخاطبَ إنما يُخاطَبُ فى
كل موضع بالكناية إلا فى النداء خاصة ، فبُنِيَ لوقوعه موقع المكنى ^(٤) ، وكلَّ مَكْنَى من
المضمرات مبنى ، ويُبنى على الحركة لأن له أصلاً فى التمكن ، وهو أحقُّ بها من قولهم : (من
علَّ) لأن له أصلاً فى التمكن التام إذ يجرى بوجه الإعراب الثلاثة ، وكذلك (ابدأ بهذا أولُ) ،
وُبنِيَ على الضمِّ لأنَّ له فى حال الإعراب فى النداء إذا قلت : (يا حكمنا) النصب ، وله الكسرُ
فى حال الإضافة إلى النفس كقولك : يا حكم ، فلم يبق إلا الضم ^(٥) .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٦ : (٤:١) .

= فى معنى ليحكك درهمان ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ١٣٨ ، والنكت ، ج ١ : ١١٤ ، وشرح المفصل ،
ج ٢ : ١٢٠ ، وقيل : إنها بنيت لجيئها على حرفين . ينظر مغنى اللبيب عن كتاب الأعراب ، لعبد الله بن
يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله ،
(دمشق - دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٨٤ هـ) ، ج ١ : ١٩١ ، وأما (إذ) فعملوا لبنائها أنها مفتقرة إلى ما بعدها ،
وأصبحت معه بمنزلة الاسم الواحد ، وصارت بدوئه كبعض الاسم وبعض الاسم لا يبنى . ينظر شرح
السيرافى ، ج ١ : ١٤٠ ، والنكت ، ج ١ : ١١٥ ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ٩٥ ، وشرح جمل الزجاجى ، ج
٢ : ٣٣٨ .

(١) هذا هو تحليل سيبويه فى الكتاب . وينظر المقتضب ، ج ٢ : ٢ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ١٤٦ (مطبوع) ،
وشرح المفصل ، ج ٦ : ٤ .

(٢) ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ١٤٥ ، وأسرار العربية ، ص ٣١٦ ، وشرح المفصل ، ج ٦ : ٥٠ ، وشرح
جمل الزجاجى ، ج ٢ : ٣٣٣ .

(٣) يقصد بالكناية الضمير .

(٤) ينظر المقتضب ، ج ٤ : ٢٠٤ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ١٥١ (مطبوع) ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ١٢٩ .

(٥) تقدم فى الأسئلة قوله : ولم بنى (يا حكم) و(ابدأ بهذا أولُ)؟ ولم بنى على الحركة ولم بنى على الضمة؟
ومل قياس (يا حكم) قياس (من عل)؟ وأنت تراه وفى الإجابة عن (يا حكم) أما (من عل) و(ابدأ بهذا) =

٢٤*١ - (واضرب) في الأمر مبني لأنه فعل غير مضارع ، وبني على الوقف على أصل البناء ، وقياسه في الأفعال قياس (كم) و(إذ) في الأسماء^(٢) بما يجب له من البناء على الوقف^(٣) .

٢٥*١ - (سوف) مبني لأنه حرف ، وبني على الحركة لالتقاء الساكنين ، وعلى الفتحة لأن قبل آخره واو . وقياس (ثم) قياس (سوف) لكرهه^(٤) التضعيف فيعدل به إلى أخف الحركات .
٢٦*١ - وباء الإضافة مبنية لأنها حرف ، وبُنيَت على الحركة لأنه لا يبتدأ بساكن ، وهي مبتدأ بها . وبُنيَت على الكسر للزومها معنى الإضافة وعمل الجر فُجِعِلَ فيها الحركة التي تؤذن بهذا المعنى^(٥) . فاما لام الإضافة فمن النحويين من يجريها مجرى باء الإضافة^(٦) ، ومنهم من يقول : أصلها الفتح وإنما كسرت مع الظاهر في غير النداء للفرق بينها وبين لام الابتداء^(٧) ، وجري ذلك عليها لأنها قد تخرج عن الإضافة المحضة إلى التعجب والاستغاثة فجرت مجرى

١- الكتاب ، ج ١ : ١٧ = (٤:١) .

= (أول) فلم يوفهما حقهما . وينظر عنهما الكتاب ، ج ٣ : ٢٨٧ - ٢٨٩ (٢ : ٤٥ - ٤٦) ، وشرح السيرافي ج ١ : ١٤٨ ، ١٥١ ، والنكت ، ج ١ : ١١٥ ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ٨٥ .

(١) هذا على رأى البصريين أما الكوفيون فيرون أن الأصل في الأفعال الإعراب وأن فعل الأمر معرب ، ينظر الإيضاح في علل النحو ، ص ٧٧ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٩٠ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ٢ : ٥٢٤ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ١٥٣ ، ١٧٦ ، والنحو الكوفي في شرح القوائد السبع ، ص ١٧٢ .

(٢) في المخطوط (في الأفعال الأسماء) ، وكلمة (الأفعال) مقحمة .

(٣) ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ١٥٨ (مطبوع) ، النكت ، ج ١ : ١١٧ .

(٤) في المخطوط هكذا (الكره) . وفي شرح السيرافي ، ج ١ : ١٥٩ (مطبوع) « كرهوا كسرهما » [أي الميم الأخيرة] ، للتضعيف فيها والضمه قبلها .

(٥) ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ١٦٠ (مطبوع) ، وسر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح : عثمان بن جنى (ت ٣٩٢) ، تحقيق الدكتور حسن هندأوى ، (دمشق - دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ) ، ج ١ : ١٤٤ ، والنكت ، ج ١ : ١١٧ ، وشرح المفصل ، ج ٧ : ٢٢ .

(٦) ينظر اللامات ، لأبي القاسم : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٢٣٧) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، (دمشق - دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ) ، ص ٨٣ ، وحروف المعاني والصفات ، للزجاجي أيضا ، تحقيق الدكتور حسن شانزلى فرهود ، (الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٢ هـ) ، ص ٤٩ ، ٥٢ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ١ : ١٤٤ .

(٧) ينظر المقتضب ، ج ٤ : ٢٥٤ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ١٦٠ (مطبوع) ، وسر صناعة الإعراب ، ج ١ : ٢٢٥ ، والنكت ، ج ١ : ١١٥ ، وشرح المفصل ، ج ٧ : ٢٦ .

كاف التشبيه في خروجها إلى معنى الاسم ، ووجب لها البناء على الفتح بمثل ما وجب لكاف التشبيه ، وهذا مذهب سيبويه^(١) .

٢٧*١- (هل) مبنًى لأنه حرف ، ويُبنى على السكون بما يستحقه كل مبنى جرى على أصله . وقياس (بل) و(من)^(٢) قياس (هل) لأن العلة واحدة .

٢٨*١- ولا ضم في الفعل لأنه لم يجرِ ثالث سوى المضارع ، فالقسمة قد أوجبت له البناء على ثلاثة أوجه: الفتح للماضي ، والوقف لفعل الأمر غير المضارع . والكسر لالتقاء الساكنين . فهذا حكم اقتضته قسمة الفعل في الماضي والمستقبل والحاضر ، فلم يكن فيه بناءٌ على الضم . لهذه العلة : إذ المضارع معرب والماضي مبنى على الفتح وفعل الأمر مبنى على الوقف^(٣) فإن التقى فيه ساكتان حرك بالكسر نحو : ﴿ قُمْ اللَّيْلُ ﴾^(٤) .

٣- مسائل في التثنية والجمع*١-: (٥)

- ٢٩ - ما يلحق الاسم في التثنية ؟
 ٣٠ - ولم كان الرفع بالألف على خلاف ما تقتضيه الأصول من جعله بالواو ؟
 ٣١ - وهلاً جعل النصب بالألف إذ الفتحة منها ! وما معنى قوله / : (ليكون مثله في هـ ب

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٧ = (٤ : ١) .

(١) قال سيبويه : « هذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله . فمن ذلك قولك : لِعَبْدِ اللَّهِ مَالٌ ، ثم تقول : لك مَالٌ ... وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لا التبست بلام الابتداء... » ينظر الكتاب ، ج ٢ : ٣٧٦ (١ : ٣٨٩) .

(٢) مرّ في السؤال ، وهل قياس (هل) و(بل) و(قد) قياس (من) ؟ ويلاحظ هنا أنه قد وضع (هل) مكان (من) ، لأن علة بنائهما واحدة فلم يلتزم بما ورد في السؤال ، ولم يعرض للإجابة عن (قد) .

(٣) ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ١٧١ (مطبوع) .

(٤) من الآية الثانية في سورة المزمل .

(٥) وينظر : شرح السيرافي ، ج ١ : ٢١٤ (مطبوع) .

الجمع^(١)، وقوله : (وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجرة منه أولى)^(١)؟ وهلاّ تبع الرفعُ الجرَّ إذا جعل النصب بالالف ! .

٣٢ - ولم زيدت النون في التثنية ؟ ولم كُسِرَتْ ؟

٣٣ - وما الألف في التثنية ، أهى حرف إعراب أم إعراب ؟ وما الخلاف فيها والصواب ؟

٣٤ - وما يلحق المذكر في جمع السلامة ؟ وكم في الواو من علامة ؟ ولم فُتِحَتْ النون في الجمع ؟

٣٥ - وما يلحق المؤنث في جمع السلامة ؟ ولم كان النصب والجر بالكسر في جمع المؤنث؟ وما نظير الياء في جمع المذكر من جمع المؤنث ؟ وما الخلاف فيه ؟

٣- الجواب :

١-٢٩ - يلحق الاسم في التثنية ألف ونون في الرفع وياء ونون في النصب والجر ، كقولك (مسلمان) في الرفع ، و (مسلمين) في النصب والجر .

١-٣٠ - وإنما كان الرفع بالالف دون الواو للفصل بين التثنية والجمع ؛ إذ الألف لا

يكون ما قبلها إلا مفتوحاً فاقترضى ذلك أن تختص بأحد الياءين من التثنية والجمع ؛ لئلا يبنى الكلام على اللبس . ووجب أن تكون الألف للتثنية لأنها أخف من الجمع كما أن الواحد أخف من التثنية ، فهي على ثلاث مراتب ، وأخفها الواحد ثم التثنية ، ثم الجمع . فقد بان أن الألف يجب أن تختص التثنية دون الجمع .

١-٣١ - ولم يجز أن يجعل النصب بالالف على الأصول الصحيحة لأنه يجب منه أن

يكون الرفع تابعاً ، ولا يجوز أن يكون ذلك ؛ لأن الرفع أول فلا يكون تابعاً . ولا يجوز أن يكون الرفع بالالف والنصب تابعاً للعلامة بالالف الأمرين : أحدهما : أن يكون مثله في الجمع ؛ أى

١- الكتاب ، ج ١ : ١٧ : (١ : ٤) .

(١) قال سيبويه في أثناء الحديث عن نصب المثني : « ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع ، وكان مع ذا تابعاً لما الجر منه أولى ، لأن الجر للاسم لا يجاوز » .

يكون تابعاً في التثنية لعلامة الجر كما هو في الجمع ليشاكل ولا يبنى على التنافر. والوجه الآخر: أن يتبع الأقوى في الاسم وهو الجر إذ هو له لا في غيره. والرفع مشترك بينه وبين الفعل (١).

٣٢*١ - والنون في التثنية زائدة عوضاً من الحركة والتنوين ، والدليل على أنها عوض منهما أنها تحذف في الإضافة كما يحذف التنوين فتقول : (غلاماً زيد) كما تقول : (غلامٌ زيد) ؛ لأنّ المضاف يعاقب النون في موضعها كما يعاقب التنوين في موضعه ، وتثبت النون مع الألف واللام كما تثبت الحركة لأن الألف واللام في أول الاسم ، والنون في آخره ، فلا يمتنع ثبوتهما معاً كثبتت الحركة مع الألف واللام . ويمتنع ثبوت التنوين مع المضاف لأنه لا يكون حرفان في موضع حرف واحد (٢).

ونون التثنية مكسورة على أصل الحركة لالتقاء الساكنين مع ما يقتضى لها ذلك من قوتها على التنوين .

٣٣*٢ - والألف في التثنية حرف إعراب ، وفيه إعراب ؛ لأنه آخر الكلمة فيما صيغت عليه يتغير بحسب العامل . وكل آخر كلمة فيما بُنيت عليه يتغير بحسب العامل فهو حرف إعراب . هذا مذهب سيبويه (٣) . وقد أفصح بأنّ الألف حرف إعراب ودلّ على أنّ فيها إعراباً

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٧ - ١٨ = (٤ : ١) .

*٢- نفسه ، ص ١٨ = (٥) .

(١) ينظر الإيضاح في علل النحو ، ص ١٢٣ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢١٥ - ٢١٨ (مطبوع) ، والنكت ، ج ١ : ١١٨ - ٢١٢ ، وشرح الفصل ، ج ٤ : ١٣٨ ، وفيها تفصيل واسع . ولابن جني تعليل آخر . ينظر سر صناعة الإعراب ، ج ٢ : ٧١٧ - ٧١٨ .

(٢) هناك آراء متعددة حول العلاقة بين التنوين والنون التي تلحق المثني والجمع ، وحول حذف التنوين مع الألف واللام وبقاء تلك النون . ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٧ ، ١٨٤ ، ١٨٦ : ٢ ، (٤ : ١) ، ٩٤ ، ٣٤٩ ، والمقتضب ، ج ١ : ١٤٣ ، ١٤٤ : ٤ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٢٦ (مطبوع) ، وسر صناعة الإعراب ، ج ٢ : ٤٤٩ ، وأسرار العربية ، ص ٥٤ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٢١١ ، وشرح الفصل ، ج ٤ : ١٤٠ ، وشرح جمل الزجاجي ، ج ١ : ١٥٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع : عبد الله بن أحمد الإشبيلي (ت ٦٨٨) ، تحقيق . الدكتور عياد بن عيد الثبتي ، (بيروت - دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) ، ج ١ : ٢٥٦ .

(٣) ينظر ما تقدم في فقرة (٢) م ١٠ .

بقوله : (وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة)^(١). وهذان (٢) القسمان هما اللذان فيهما إعراب . وهذا المذهب أيضا مذهب الجرمي (ت ٢٢٥) : والإعراب تغيير آخر الكلمة فيما بنيت عليه بعامل . وهو الانقلاب من حال إلى حال بوجوه الإعراب^(٢).

وخالف في ذلك الأخفش (ت ٢١٥) فزعم أنه ليس فيها حرف إعراب ، لأن الإعراب عنده الحركات التي تتعاقب بحسب العوامل ، وليس ذلك في التثنية ، ولا يكون حرف إعراب لا إعراب فيه^(٤). وقد بينّا فساد هذا المذهب^(٥). وكان / ابن السراج (ت ٣١٦) يقول : (فيها إعراب ١٦ [حرف] من غير إعراب) . ويذهب إلى أن حرف الإعراب هو الحرف المهيأ للإعراب ، بمعنى أنه لو كان في الكلمة إعراب لكان في ذلك الحرف ، ويذهب إلى أن (يفعلان) ليس فيه حرف إعراب ، لأنه ليس فيه حرف مهيأ للإعراب ، بمعنى أنه لو كان في الكلمة لكان فيه . ويقول : في (من) حرف إعراب ؛ لأنك لو جعلتها اسماً لقلت : (هذا من قد أقبل)^(٦). وهذا المذهب يخالف سيبويه فيما يعبر عنه بحرف إعراب . وليس يتحصل منه خلاف في المعنى^(٧).

(١) الكتاب ، ج ١ : ١٣ = (٢ : ١) ، والمقتضب ، ج ١ : ١٥١.

(٢) في المخطوط (هذا) وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٣) جاء في المقتضب ، ج ٢ : ١٥١ : « وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف إعراب ؛ كما قال سيبويه . وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب » . وينظر الإيضاح في علل النحو ، ص ١٤١ ، والخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت ٢٩٢) ، تحقيق محمد علي النجار ، (بيروت - دار الهدى للطباعة والنشر ، ط ٢) ، ج ٢ : ٧٣ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ٢ : ٦٩٥ ، ٧١٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ١ : ٣٣ (م ٣) ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٢٠٤ ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ١٤٠ ، وأبو عمر الجرمي ، للدكتور محسن سالم العميري ، رسالته للماجستير ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي ، ١٧٢ ، ١٣٩٩ هـ) ، ص ٧٥.

(٤) ينظر هامش الكتاب ، ج ١ : ١٨ (تحقيق هارون) وأضاف الزماني في آخر هذه الفقرة : أن الأخفش قال : « في التثنية والجمع دليل الإعراب من غير إعراب » ، وينظر المقتضب ، ج ٢ : ١٥٢ ، والإيضاح في علل النحو ، ص ١٣٠ ، ١٤١ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ٢ : ٦٩٥ ، ٧١٠ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ١ : ٣٣ (م ٣) ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٢٠٤ ، ١٩٣ ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ١٣٩.

(٥) لعله في كتاب آخر.

(٦) ينظر ما تقدم في فقرة (٢) م ١.

(٧) وقد سبب إلى ابن السراج أنه موافق لسيبويه ، ينظر شرح المفصل ، ج ٤ : ١٣٩.

وكان الزيادى^(١) (ت ٢٤٩) يزعم أن الألف والياء فى التثنية إعراب من غير حرف إعراب، فيجعل ذلك بمنزلة النون فى (يفعلان)، و(تفعلون)^(٢). وهذا خطأ من أجل أن البيان الذى يقع التغيير فيه بحسب العامل هو فى آخر الكلمة فيما بُنيت عليه، كما هو فى الواحد، وليس كذلك (يفعلان)؛ لأن اللام هى آخر الكلمة فيما بُنيت عليه، والألف اسم مضموم إلى الفعل، فليس فى آخر الكلمة فيما بنيت عليه تغيير بعامل. وإنما النون زيدت بعد ألف الإضمار من غير أن يكون حرف إعراب وجعلت إعراباً، بثبوتها يكون الرفع، ويحذفها يكون الجزم والنصب^(٣). وقال الأخفش: (فى التثنية والجمع دليل الإعراب من غير إعراب) وليس يلزمه على ما أعطى من دليل الإعراب أن يكون إعراباً، لأن دليل الإعراب قد يكون باختصاص الاسم بوجه من [و]جوهه بعينه كاختصاص (هو) بالرفع. و(إياه) بالنصب. وليس الاسم بكماله بإعراب^(٤) وفيه دليل الإعراب.

٣٤*١- ويلحق المذكر فى جمع السلامة واو ونون فى الرفع، وياء ونون فى النصب والجر. وفى الواو ثلاث علامات: علامة الجمع، وعلامة الرفع، وعلامة التذكير^(٥). وكل ما ذكرناه فى التثنية فمثله فى جمع السلامة. والنون فى الجمع مفتوحة للفرق بين التثنية والجمع

* ١- الكتاب، ج ١: ١٨ = (١: ٤ - ٥).

(١) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن سفيان، ويتصل نسبه بزياد بن أبيه، ولذلك قيل له: الزيادى، وهو من نحوى البصرة. قرأ كتاب سيبويه ولم يتمه، وله من الكتب: شرح نكت كتاب سيبويه وقد خالفه فى مواضع قال السيرافى: إنه ذكرها فى شرحه للكتاب، أخذ عن الأصمعى وغيره، وممن أخذ عنه المبرد. وكانت وفاته سنة ٢٤٩هـ. ينظر أخبار النحويين البصريين، ص ٩٧، والفهرست، ص ٨٦، وتاريخ العلماء النحويين، ص ٧٩، ونزهة الألباء، ص ١٥٧، ومعجم الأدباء، ج ١: ١٥٨.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب، ج ٢: ٦٩٥، ٧١٦، وأسرار العربية، ص ٥٢، وشرح المفصل، ج ٤: ١٤٠، وهذا الرأى فيها منسوب إليه وإلى الفراء وقد نسب إلى الكوفيين عموماً. ينظر الإيضاح فى علل النحو، ص ١٣٠، ١٤١، والإنصاف فى مسائل الخلاف، ج ١: ٢٢: (م ٣).

(٣) ينظر الإيضاح فى علل النحو، ص ١٣٢ - ١٣٤.

(٤) فى المخطوط (إعراب) ولعل الصواب ما أثبتته. ولا لزم النصب، لأنه خبر (ليس).

(٥) ينظر شرح المفصل، ج ٥: ٧، فقد ذكرت تلك العلامات ومعها ثلاث علامات أخرى هى: السلامة، والقلة، وحرف الإعراب.

مع ثقل الكسر بعد الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها^(١). وكل واحد من هذين الوجهين يقتضى لها الفتح ، فهو واجب بأؤكد الأمر لاجتماع السببين اللذين لو انفرد أحدهما وجب الحكم ولكن لا يكون أؤكد وألزم إلا باجتماع السببين .

٣٥*١ - ويلحق المؤنث فى جمع السلامة ألف وتاء مضمومة فى الرفع ومكسورة فى النصب والجر، وإنما وجب أن يكون النصب تابعاً للجر ليجرى على حدّ المذكّر إذ هو نظيره فى الجمع وهو فرع على جمع المذكر يقتضى أن يكون على حدّه فلها جاء : ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾^(٢). على كسر التاء فى موضع النصب وهو من القياس اللازم ، ونظير الياء فى جمع المذكر من جمع المؤنث التاء فهى^(٣) نظيرتها فى أنها حرف إعراب ، والتاء المكسورة نظيرة الياء فى أنها حرف إعراب فيها إعراب ، وخالف فى ذلك الأخفش (ت ٢١٥)، لأنه أجراه على أصله فقال : ليست التاء نظيرة الياء^(٤) ، إذ لم تكن عنده الياء حرف إعراب . وقد بينّا الصواب فى ذلك على مذهب سيبويه^(٥) .

٤- مسائل (٦) :

- ٣٦ - ما يلحق الفعل فى تثنية الضمير ؟
 ٣٧ - ولم كان الألف اسماً على أكثر مذاهب العرب وحرفاً على مذهب بعضهم ؟
 ٣٨ - ولم لا يجوز أن يكون الألف حرف إعراب على المذهبين جميعاً ؟ ولم زيدت النون ؟ وهلا ؟

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٨ = (١ : ٥)

(١) ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٢٢ (مطبوع) ، وشر صناعة الإعراب ، ج ٢ : ٤٨٨ ، وأسرار العربية ، ص ٥٥ ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ١٤١ .

(٢) من الآية (٤٤) فى سورة العنكبوت .

(٣) فى المخطوط (فى) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) نص كلام الأخفش هو : « ليست التاء نظيرة الواو والياء ، إنما الكسرة نظيرة الياء ، والضمّة نظيرة الواو ، ألا ترى أنك لو سمعت (مسلمات) لم تدرك التاء على رفع ولا جر كما تدرك الواو والياء » . الكتاب ، ج ١ : ١٨ هامش ٤ (تحقيق هارون) . وفى معانى القرآن ، لأبى الحسن : سعيد بن مسعدة للأخفش ، تحقيق . الدكتور فائز فارس ، (الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١ هـ) ، ج ١ : ١٦٤ عن (عرفات) « وإنما صرفت لأن الكسرة والضمّة فى التاء صارت بمنزلة الياء والواو فى (مسلمين) و(مسلمون) لأنه تذكيره » ج ١ : ١٦٤ ، وينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٤٠ (مطبوع) .

(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٣٣) م ٣ .

(٦) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٩ = (١ : ٥) ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ١٥٣ (مخطوط) وإلى هنا انتهى الجزء

المطبوع منه ، والإحالة فيما سيأتى ستكون إلى المخطوط بون إشارة .

كانت حرفَ إعرابٍ كما كانت الألف في الاسم حرفَ إعرابٍ ؛ إذ فيها البيان عن وجوه الإعراب كما في الألف ذلك؟

٣٩ - وما معنى قوله :/(لم ترد أن تثني «يفعل» هذا البناء)^(١)؟ وما حكمه لو أردت تثنية ب (يفعل)؟ ولم يجب فيه (يفعلان) و (تفعلين)؟ وهلا لزم ذلك من لم يجعل الألف تثنية الضمير؟

[٣٨-] وما حرف الإعراب في (يفعلان)؟ ولم لا حرف إعراب فيه؟ وما معنى قوله : (لم يجعلوا النون حرفَ إعرابٍ إذ كانت متحركة ولا تثبت في الجزم)^(٢)؟ فهل هذا دليل على صحة الحكم أم علة للمحكوم فيه؟

[٣٧-] ولم يجب أن الألف بمنزلة التاء في (قلت) على مذهب أكثر العرب وبمنزلة التاء في (قالت) على مذهب بعضهم؟

٤٠ - وأى المذهبين أقيس؟

٤١ - ولم يجب أن يكون الإعراب فيه بالحرف^(٣) دون الحركة؟

٤٢ - ولم وافق النصب الجزم في هذا، ولم يجب مثل ذلك في المعتل؟

٤٣ - وما يلحق الفعل في جمع ضمير المذكر فيه؟ ولم كانت النون مفتوحة؟ ولم يجب أن تكون زيادتها كزيادتها في التثنية؟

٤٤ - وما يلحق الفعل المضارع إذا خوطب به المؤنث؟ وما الياء (في تفعلين) اسم أم حرف؟ وما النون؟^(٤)

٤٥ - وما يلحق الفعل المضارع في جمع ضمير المؤنث فيه؟ ولم كانت نوناً مفردة؟

٤٦ - ولم سكن لام (يفعلن)؟ وهل هو مبني أم معرب؟ ولم يجب أنه مبني؟ ولم استوى اللفظ في العوامل الثلاث من (هن يفعلن) و (لم يفعلن)، و(لن يفعلن)؟ وما نظير بناء (يفعلن) من قولهم: (هلا تفعّلن)؟ ولم بنى (هل تفعّلن)؟

[٣٨-] ولم لا يصح أن يثنى الفعل ولا يجمع؟

(١) قال سيبويه : « واعلم أن التشية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرفَ إعراب ، لأنك لم ترد أن تثني (يفعل) هذا البناء فتضم إليه (يفعل) آخر».

(٢) الكتاب ، ج ١ : ١٩٠ = (٥:١).

(٣) في المخطوط (الحرف) . وما أثبتته يتفق مع ما جاء في الجواب.

(٤) ينظر عن النون الفقرة (٣٨) من الجواب.

الجواب:

١*٣٦ - يلحق الفعل في تثنية الضمير فيه ألف ونون في الرفع وألف مفردة في النصب والجزم، كقولك (يفعلان) في الرفع، و (لم يفعلا) في الجزم، و(لن يفعلا) في النصب.

١*٣٧ - والألف اسم للضمير المثني على مذهب أكثر العرب، لأنها تثبت في موضع الضمير وتسقط في الموضع الذي يسقط الضمير. تقول: (يقوم أخواك)؛ لأنه لا ضمير فيه، وتقول: (أخواك يقومان)، فَتَثْبُتُ العلامةُ لَأَنَّهُ موضع ضمير بما تقدم من الذكر. والألف في (يفعلان) حرفٌ على مذهب بعض العرب، وهم الذين يقولون: (أكلوني البراغيث)^(١). وإنما زيدت لتؤذن بأن الفاعل مثنى كالتاء في (قالت) في أنها حرف يؤذن بأن الفاعل مؤنث. فأما على مذهب الآخرين فالألف بمنزلة التاء في (قلت) في أنها اسم للمضمر.

١*٣٨ - وليست الألف في (يفعلان) حرف إعراب على المذهبين جميعاً؛ لأنه لم يثن الفعل، وإنما لحقته علامات تؤذن بالمعنى في غيره، فَمَنْ جَمَعَ الضمير فإنما هو على اسم ضمه إلى لفظ الفعل، ومن أتى بألف التثنية فإنما^(٢) أتى بعلامة تؤذن بأن الفاعل مثنى وإنما حرف الإعراب آخر الكلمة فيما بنيت عليه مما فيه دليل على وجه من وجوه الإعراب بالحركات أو الانقلاب وليس ذلك في ألف (يفعلان)، ولا في النون؛ لأن النون جاءت بعد فصل الفعل بما ليس منه فلم تكن آخر الكلمة فيما بنيت عليه، والدليل على صحة الحكم بأن النون ليست حرف إعراب أنها متحركة بحركة لا تنبئ عن وجه من وجوه الإعراب، ولو كانت حرف الإعراب وهي متحركة لكانت حركتها تنبئ عن وجه من وجوه الإعراب. وإنما زيدت النون لتكون إعراباً، فيكون في ثبوتها علامة للرفع، وسقوطها علامة للجزم والنصب.

١*٣٩ - ومعنى قوله: «لم ترد أن تثني (يفعل) هذا البناء»^(٣) أن الفعل لا يثنى أصلاً.

١* الكتاب، ج ١: ١٩ = (١: ٥).

(١) عزيت هذه اللغة إلى طيء وإلى أزد شنوءة وإلى بنى الحارث بن كعب، ينظر البحر المحيط، ج ٦: ٢٩٧، وشرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩)، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الفكر، ط ١، ١٣٩٢هـ)، ج ١: ٤٦٨، والمساعد على تسهيل الفوائد، ج ١: ٢٩٤، والتصريح على التوضيح، ج ١: ٢٧٥، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن، للدكتور محمد عبد القادر هنادي، (مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي، ط ١، ١٤٠٨هـ)، ص ٥٢.

(٢) في المخطوط (فلما)، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٣) تقدم إيراد نص سيبويه في هامش السؤال.

وإنما يثنى الضمير فيه أو يؤتى بعلامة تؤذن بأن الفاعل مثنى . ولو أردت تثنية (يفعل) لقلت:
(يفعلان) و(يفعلين) كما تقول فى تثنية (يزيد) : (يزيدان) و (يزيدَيْن). وذلك / إذا جعلته اسماً، ١٧
فأما إذا كان فعلاً فلا يثنى.

وإنما لم تجز تثنية الفعل لأن دلالاته دلالة التضمين^(١) كما أن دلالة (ضارب) على
(مضروب) دلالة التضمين فلا يجوز فى المدلول عليه دلالة تضمين عشرة أحكام علّتها واحدة
وهى أن [ما] دلالاته دلالة التضمين ، فلا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يعرف ولا يضاف ، ولا يخبر
عنه ، ولا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مصغراً ، ولا موصوفاً ، ولا منسوباً إليه . وحقيقة دلالة
التضمين أنها من جهة تعليق المعنى بغيره ، فلما كان معنى (ضارب) إنما يدل على (المضروب)
من جهة تعلق معناه ، لا من جهة أن هذه الكلمة وضعت له كان مدلول التضمين فى (ضارب)
هو مدلول التصريح فى قولك : (مضروب) لأن قولك : (مضروب) جعل على طريق الإشارة إلى المعنى
الذى فى نفس المخاطب ، ولم يجعل (ضارب) على طريق الإشارة إلى معنى (مضروب) ، وإنما
جعل على طريق الإشارة إلى معنى الفاعل للضرب . فأما (يفعل) فليس دلالاته دلالة الإشارة
أصلاً ، وإنما دلالاته دلالة الإفادة^(٢) كدلالة الجملة . ومع ذلك فإن دلالة الإفادة فيه على جهة
التضمين بمعنى المصدر ، وهو تعليق الإفادة بمعنى المصدر ، فانفصل الفعل من دلالة الاسم
بوجهين : أحدهما : أن دلالاته دلالة الإفادة لما لا يعلمه المخاطب على جهة التضمين بمعنى
المصدر فخرج عن التصريح من الوجهين جميعاً ، أن دلالاته دلالة الإفادة كدلالة الجملة وليس
ذلك^(٣) بتصريح بالمعنى ، والآخر : أنه من جهة تعليقه بالمصدر حصل على دلالة التضمين ،
وحصل الاسم الذى هو صفة على دالتين : دلالة التصريح ، ودلالة التضمين كما ذكرنا فى
(ضارب) .

٤٠ - ومذهب من قال : (أكلنى البراغيث) أقيس ؛ لأنه أبعد من إيهام تثنية الفعل
وجمعه . وأدل على أن فيه ضميراً ، فهو أحسن لهذه العلة وأقيس على الأصول الصحيحة التى
ينبغى أن يكون عليها الكلام بالعلّة التى بيّنا .

(١) ينظر عن دلالة التضمين ما تقدم فى فقرة (٩) م١٠ . (*) فى المخطوط (والمدلول) ولعل المراد ما أثبتته .

(٢) ينظر ما سياتى فى باب ٣: ٢.

(٣) فى المخطوط (كذلك) والأولى ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (فحصل) ، ولعل المراد ما أثبتته .

٤١*١ - وإنما يجب أن يكون الإعراب فى التثنية بالحرف دون الحركة ليُشاكلَ به نظائره من تثنية الاسم وجمعه ، إذ المشكلة واجبة إذا لم يكن فيها إلباس ولا نقض للأصول الصحيحة.

٤٢*١ - ووافق النصب الجزم فيها ولم يجب مثل ذلك فى المعتل لأنَّ المعتلَّ أصله أولى به فى (أن يغزوا هذا) فلم يجب أن يتبع الجزم لهذه العلة . وليس فى التثنية أصل للنصب هو أولى به فوجب الإتيان ، وإذا وجب الإتيان فإتباعه للجزم أحق به كما أن إتباعه للجر فى الاسم أحق به .(*)

٤٣*١ - ويلحق الفعل فى جمع ضمير المذكر واو ونون فى الرفع واو مفردة فى النصب والجزم كقولك : (يفعلون) فى الرفع ، و(لم يفعلوا) فى الجزم ، و(لن يفعلوا) فى النصب . وسبيل النون فيها كسبيلها فى التثنية فى أنها إعراب وليست حرف إعراب ، فأما حركتها فالفتح للعة التى لها حُرُكتُ فى جمع الاسم^(١).

٤٤*٢ - ويلحق الفعل المضارع إذا خوطب به المؤنث ياء ونون فى الرفع ، وياء مفردة فى الجزم والنصب ، كقولك (تفعلين) فى الرفع ، و (لم تفعلين) فى الجزم ، و(لن تفعلين) فى النصب . والياء فيه اسم ؛ لأنها لو كانت حرفاً للتأنيث لثبتت فى التثنية كما تثبت التاء فى (قالت) و(قالتا) ، ولمَّا تقول : (أنتِ تفعلين) ، و(أنتما تفعلن) ^(٢) ، فلا تثبت الياء للعة التى بيَّنا .

٤٥*٢ - ويلحق الفعل المضارع فى جمع ضمير المؤنث فيه نون مفردة ، لأن حروف المد واللين / التى هى أحق بالزيادة قد اقتطعها ما هو أولى بها من تثنية الاسم وجمعه ، وتثنية ضمير وجمعه فى المذكر . فلما امتنعت تلك الأحرف وجب زيادة ما هو أقرب إليها وأشبه بها ^(٣) وهى النون .

٤٦*٢ - وسكَّن ^(٤) لام (يفعلن) إتباعاً للام (فعلن) ، فأما لام (فعلن) فسكنت لثلاثا يتوالى

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٩ = (١ : ٥) .

*٢- نفسه ، ص ٢٠ = (٥ - ٦) .

٣- نفسه ، ص ٢٠ = (٦) . () وجه الحقيقة أن الجزم مختص بالفعل كما أن الجر مختص بالاسم . وينظر ما تقدم فى الفقرة (٢٣١م)

(١) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٢٤م) ٢٠٣ .

(٢) ينظر المسائل المشككة ، ص ٥٨١ ، وشرح عين كتاب سيبويه ، ص ٢٦ .

(٣) ينظر أسرار العربية ، ص ٢٢٤ .

(٤) فى المخطوط (ويمكن) ، وما أثبت يقتضيه السياق .

أربع متحركات ، وليس ذلك فى أصول كلامهم ولا فى وزن الشعر إلا فيما يضعف من المزاخف^(١) : وعلته الخروج عن التعديل^(٢) بكثرة الحركات فردّ (فعلُن) إلى أصله فراراً من اجتماع أربع متحركات ، وتبعه (يفعلُن) لأنه قد صار بهذه الزيادة أقرب إليه منه إلى غيره ، فلما كان يجوز أن يخرج إلى غير أصله لشبهه ما ليس من جنسه كان إخراجه إلى أصله لشبهه ما هو من جنسه أجوزَ فلهاذا بنى (يفعلُن) ، وهو مذهب سيبويه . وقد قال بعض المتأخرين^(٣) : هو معرب لأنه مضارع ، وإن عرض فيه ما يمنع من ظهور الإعراب كما أن (قفاً) و (رحى) و (عصاً) معرب وإن منع مانع من ظهور الإعراب فيه . وليس هذا بقياس ؛ لأن المانع من هذا

(١) وذلك أن يحذف الثانى والرابع من (مستفعلن) فتصير (مُتَعَلَّن) ثم تحول إلى (فَعْلُن) وهو ما يعرف

بالخبل . نحو قول الشاعر : * وَثِقَلْ مَنَعٌ خَيْرٌ طَلَبٍ * وَطَلَبٌ مَنَعٌ خَيْرٌ تَوَدَّه *

وقول الآخر : * وَيَلِدُ قَطْعُهُ عَامِرٌ * وَجَمَلُ حَسْرَةٍ فى الطريق *

ينظر مفاتيح العلوم ، لمحمد بن أحمد الخوارزمي (ت ٢٨٧) ، (مصر - مطبعة الشرق ، عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية ، ط ١ ، ١٣٤٢هـ) ، ص ٥٧ ، والكافى فى العروض والقوافى ، ليحيى بن على الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢) ، تحقيق الحسانى حسن عبد الله ، (نشرة خاصة عن الجزء الأول من المجلد الثانى عشر لمجلة معهد المخطوطات) ، ص ٨١ ، ١٠١ ، والتعريفات ، لعلى بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، (بيروت - دار الكتاب العربى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ١٣١ .

(٢) استعمل هذه الكلمة فى موضع آخر حيث قال : «ولا يجوز أن يكون فى الكلام سداسى من غير زيادة ، لأن الثلاثى هو الأعدل الأمكن الأخف ، والرباعى تعديل بعده فى المرتبة ، والخماسى خروج عن التعديل بما يليه ، فهو يحتمل مثله ، فأما السداسى فلا وجه لخروجه عن التعديل بما يباعد عنه» المجلده ، ص ٢٣٨-٢٣٩ (داماد) .

(٣) منهم ابن درستويه عبد الله بن جعفر (ت ٢٤٧) ، وتبعه أبو القاسم السهيلي (ت ٥٨١) ، وابن طلحة : محمد بن طلحة الإشبيلي (ت ٦١٨) ، وقد ذكر ابن مالك فى بعض كتبه أنه لا خلاف فى بناءه ، ولعله لم يبلغه ذلك الخلاف . ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى (ت ٧٤٩) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان ، (القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ٢ ، ١٣٩٦هـ) ، ج ١ : ٦٠ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ، لعلى بن محمد الأشموني (ت نحو ٩٠٠) ، (بيروت - دار الفكر) ، ج ١ : ٧٠ ، والهمع ، ج ١ : ٥٥ (١٨٠١) ، وحاشية الخضرى ، على شرح ابن عقيل ، لمحمد الخضرى (ت ١٢٨٧هـ) ، (بيروت - دار الفكر ، ١٣٩٨هـ) ، ج ١ : ٣٢٠ .

استحالة تحريك الألف ، وليس كذلك (يفعلن) ، فلا وجه له إلا البناء على مذهب سيبويه . ونظيره (هل يفعلن) فى البناء ، وذلك أن النون الشديدة نونان ، الأولى منهما ساكنة فإذا دخلت فى الأمر والنهى من قولك : (اضربن ولا تضربن) لم يكن بد من الحركة لالتقاء الساكنين ثم أتبع سائر تصاريف الفعل ما لزمته العلة كما أتبع (يفعلن) ما لزمته العلة من (فعلن) .

٥- مسائل^(١) :

٤٧ - ما الأثقل من الكلام؟ وما الأخف؟ ولم ذلك؟

٤٨ - ولم كان الفعل أثقل من الاسم؟

٤٩ - ولم كانت الصفة أثقل من الاسم الذى ليس بصفة؟

[٤٨-٤٩] - ولم يجب أن الاسم قبل الصفة ، والاسم قبل الفعل؟

٥٠ - ولم يجب أن ما هو على زنة الفعل أثقل؟

٥١ - ولم لا يكون (يشكر) صفة وهو اسم ويكون صفة وهو فعل؟

٥٢ - ولم يجب أن النكرة قبل المعرفة ، والمذكر قبل المؤنث؟

٥٣ - ولم كان الجمع أثقل من الواحد؟

٥٤ - وما معنى قوله : (إن الشئ يقع على كل ما أخبر عنه والشئ ذكر)؟^(٢) . وما الفرق

بينه وبين الذات والنفس ، حتى دل^(٣) الشئ على أن المذكر أول ولم تدل الذات على أن

المؤنث أول؟

٥٥ - وما حكم الاسم الذى لا ينصرف إذا دخل عليه الألف واللام أو أضيف؟ ولم انصرف فى

هذين الوجهين؟

٥٦ - وما إعراب الفعل المعتل^(٤) اللام؟ ولم سكن فى الرفع ، وحذف فى الجزم ، وجرى على أصله فى النصب؟

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٠٠ = (٦ : ١) ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ١٦٦ ، وشرح الصغار ، ص ١٧ .

(٢) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٢٠ = (٧ : ١) .

(٣) فى المخطوط (كل) وما أثبت يقتضيه السياق .

(٤) كلمة (المعتل) مكررة فى المخطوط .

الجواب :

١٧*١ - الأثقل من الكلام هو الثانى فى المرتبة كالفعل الذى هو ثان^(١) من جهة أنه مشتق من المصدر^(٢)، فالمصدر قبله فى المرتبة. وكذلك الاسم العجمى هو ثان^(٣) فى المرتبة. والعربى أخف منه ، لأنه إنما يُتَكَلَّم بالعجمى بعد العربى^(٤) ، وسبيله فى ذلك كسبيل من كان يتكلم بالعربية. ثم انتقل إلى العجمية ، فهو أثقل عليه لهذه العلة^(٥).

١٨*١ - والفعل أثقل من الاسم من وجهين : أحدهما : أنه مشتق من الاسم على ما بينا ، والآخر : أنه^(٦) يقوم بنفسه فى الكلام المفيد ولا يقوم الفعل بنفسه ، ودليله : (زيد أخوك) فيستغنى هذا الكلام عن الفعل ولا يستغنى الفعل عن الاسم . فالاسم أكثر استعمالاً لا محالة فهو من هذا الوجه أخف ، ومن وجه آخر وهو أنه يصح تقدم الاسم على الفعل . ولا يصح تقدم الفعل على الاسم^(٧)، فالفعل ثان^(٨) من هذا الوجه، والاسم^(٩) أول ، فقد حصل ثلاثة أوجه / ١٨
توجب خفة الاسم على الفعل ، الأول : لأنه يشتق منه الفعل فهو أول من هذه الجهة ، والثانى : أنه أكثر استعمالاً ، والثالث : أنه يصح تقدمه عليه [مع] خلوه منه ، ويمتنع من ذلك الفعل فهو أول من هذه الجهة أيضاً^(١٠).

١٩*٢ - والصفة أثقل من الاسم الذى ليس بصفة ، لأن الصفة تابعة للموصوف . والاسم أول يصح تقديمه على الصفة ، ولا يصح تقدم الصفة عليه مع أن الصفة قد تعاقب

١٠*١ الكتاب ، ج ١ : ٢٠ = (٦ : ١) .

٢*٢ نفسه ، ص : ٢١ = (٦) .

(٣) فى المخطوط (ثانى) ، والأولى ما أثبتته .

(٤) الرمانى هنا جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن المصدر مشتق من الفعل ، ومع ذلك يرون أنه أخف من الفعل وقد اختلفت تعليلاتهم لذلك . ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٠١ . وينظر ما تقدم فى هامش باب ٢ : ١ .

(١) فى المخطوط (بالعربى بعد العجمى) وعليه رمز التقديم والتأخير (م) (م) .

(٢) ينظر المسائل المشككة ، ص ٥٤٣ .

(٣) الأولى أن يقول : (أن الاسم) .

(٤) لعله يقصد أن الفعل لا يكون خبراً مقدماً .

(٥) فى المخطوط (ثانى) والأولى ما أثبتته .

(٦) فى المخطوط (والفعل) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٧) وينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٠٠ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ١٦٦ ، وأقسام الأخبار ، ص ٢٠٥ .

والمسائل المشككة ، ص ١٠١ ، ٥٤٣ .

الفعل على معناه فى (يحكم) و(حاكم) وما جرى هذا المجرى.

٥١* - والذى على زنة الفعل أثقل مما ليس على زنة الفعل التى تخصه أو تغلب عليه ؛

لأن الفعل لما كان أثقل كانت الزنة التى تخصه أثقل.

٥١* - و(يشكر) لا يكون صفة وهو اسم ، ويكون صفة وهو فعل ؛ لأنه إنما يكون اسماً

علماً ، والاسم العلم لا يكون صفة ، لأن الصفة على معنى لو وجبت لأى شىء كان جرت عليه الصفة ، وليس كذلك الاسم العلم ؛ لأنه لو وافق معناه فى كل شىء لم يجب له مثل ذلك الاسم العلم.

٥٢* - والنكرة قبل المعرفة^(١) ، لأن التعريف يخرج عن التنكير بعلامة أو نقل عن أصل ،

كالألف واللام فى الرجل والغلام ، ونقل (جعفر) عن النهر إلى الاسم العلم . والمذكر^(٢) قبل المؤنث ؛ لأن التانيث يخرج عن التذكير بعلامة أو تقدير علامة ، نحو : (قائمة) و(حبلى) و(حمراء) ، فأما تقدير العلامة فنحو تقديرها فى (هند) ، و(دار) ، و(نار) ، ولذلك ظهرت فى التصغير فقلت : (هنيدة) و(دويرة) ، و(نويرة) . فأما (عناق) فلا تظهر فيه العلامة وإن كانت مقدرة ؛ لأن الحرف الرابع قد وقع موقع العلامة فى غالب الأمر من الاسم المؤنث^(٣) .

٥٣* - والجمع أثقل من الواحد إذا كان جمعاً جرى على واحد ؛ لأنه مأخوذ منه ، ومغير عنه ، فهو ثان من هذه الجهة كما أن الفعل ثان على ما بيّننا قبل^(٤) .

٥٤* - واستدل سيبويه على أن المذكر أول قبل المؤنث بأن الشىء يقع على المذكر

والمؤنث ، والشىء ذكر^(٥) ، فعورض بالذات والنفس وأنهما مؤنثان^(٦) . وهذه المعارضة لا تلتزم

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢١ = (٦ : ١) .

٢- نفسه : ص ٢٢ = (٦ : ٧) .

* ٣- نفسه : ص ٢٢ = (٧ : ١) .

(١) ينظر ما سياتى فى باب ٣ : ١١ .

(٢) كلمة (والمذكر) مكررة فى المخطوط .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٤٨١ (٢ : ١٣٦) ، والمذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى ، ص ٧٠٢ .

(٤) ينظر الفقرتان (٤٧ ، ٤٨) .

(٥) وينظر الكتاب ، ج ٣ : ٢٤١ (٢ : ٢٢) .

(٦) عرض عدد من النحويين للاستدلال بأن الشىء ذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث ولم يوردوا عليه

اعتراضاً . ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٤٩ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ١٧٧ ، وشرح المفصل ،

ج ٥ : ٨٨ ، ومع الهوامع ، ج ٦ : ٦١ (٢ : ١٧٩) ، وحاشية محمد بن على الصبان (ت ١٢٠٦) على شرح

الأشمونى ، تصحيح مصطفى حسين أحمد بواحمد الرفاعى ، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع) .

ج ٤ : ٦٩ .

من قبل أن الشيء يقع على المذكر والمؤنث مع أنه مطلق غير مضمن ، واسم الشيء ذكر فلما كان قد وقع على المذكر والمؤنث وهو مطلق غير مضمن، ومع ذلك فالاسم مذكر، دلّ من هذه الجهة على أن المذكر أول ، وليس كذلك الذات والنفس ؛ لأنها مضمنة بالإضافة فليست^(١) أصلاً فيجب لها التذكير من أجل التضمين الذي وقع فيها ؛ لأنها تجرى في الاستعمال على طريقة (ذات كذا) و(نفس كذا) .

هـ* ١ - وكل اسم لا ينصرف فإنه إذا أضيف أو دخله الألف واللام انصرف ؛ لأنه تبعاً عن شبه الفعل بدخول ما لا يكون في الفعل عليه فرجع إلى أصله .

هـ* ٢ - وإعراب الفعل المعتل اللام سكون حرف العلة في الرفع^(٢)، وحذفه في الجزم، وإجراؤه على أصله في النصب ؛ وذلك لأن الضم والكسر ثقيل في نفسه وقد وقع على حرف العلة وهو من جنسه فصار بمنزلة المضاعف، والمضاعف مستكره ، فثقل من الوجهين ولزم الحذف للتخفيف . فأما النصب فجري على أصله لخفة الفتح ، وحذف الحرف في الجزم لأن الجازم لما لم يصادف حركة وصادف حرفاً من جنس الحركة عمل فيه فحذفه^(٣)، وذلك نحو : (يغزو) و(لم يغز) و (لن يغزو) ، وكذلك سبيل (يرمي) . فأما (يخشى) فتقول فيه : (هو يخشى) و(لن تخشى) ؛ لأن الألف لا تتحرك ، وتقول : (لم تخش) فتحذف الألف كمثلاً ما حذفته أختيها .

* ١ - الكتاب ، ج ١ : ٢٢ - ٢٣ = (٧ : ١) .

* ٢ - نفسه ص ٢٣ = (٧ : ١) .

(١) في المحفوظ (فليس) والأنسب ما أثبتته .

(٢) قال السيرافي في شرحه ج ١ : ١٨١ : « وقوله : (واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع) لم يريد أن

السكون هو علامة الرفع ، وإنما أراد يسكن في حال الرفع بالضم المقدر . »

(٣) ينظر المصدر نفسه ، ص ١٨٠ .

ب٨

٣- / باب المسند والمُسند إليه^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يصح به الفائدة من الكلام مما لا يصح به فائدة :

[مسائل هذا الباب] :

- ١ - ما الذى يصح به فائدة من الكلام؟ وما الذى لا يصح؟ ولم ذلك؟ وما قسمته؟
- ٢ - وما الفرق بين المسند والمُسند إليه ، وبين الموضوع والمحمول؟ وما المسند؟ وما المُسند إليه؟ وهل معنى ذلك المبتدأ والخبر أم هو أعم؟
- ٣ - ولم لا يصح فائدة فى الكلام إلا باسم؟
- ٤ - وما قسمة الزوائد على أقل ما تصح به الفائدة من الجملة؟ وما الذى تتقوم به الفائدة؟ وما الزيادة فى الفائدة؟ وما الزيادة فى البيان؟
- ٥ - وما حكم (كان) فى قولك: (كان عبد الله منطلقاً) ، أهو زيادة فى الفائدة أم على غير هذا الوجه؟
- ٦ - وما حكم (ليت) فى قولك: (ليت زيداً منطلقاً)؟
- ٧ - وما حكم (زيد) فى قولك : (ضربت زيداً) ؟
- ٨ - وما حكم (راكب) فى قولك: (مررت راكباً) ؟
- ٩ - وما حكم (رأيت) فى قولك: (رأيت عبد الله منطلقاً) فى باب البناءات ؟
- ١٠ - وما معنى قوله: (المبتدأ أول كما أن الواحد أول العدد)^(٢)؟
- ١١ - ولم وجب أن النكرة قبل المعرفة؟
- ١٢ - وما معنى قوله: (الاسم أوله الابتداء وإنما تلحق العوامل اللفظية على أن أول الاسم الابتداء)^(٣)؟

(١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، ج ١: ٢٢ = (٧: ١) ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١: ١٨١ ، وشرح الصغار ، ص ٢٣ (١٨) .

(٢) الكتاب ، ج ١: ٢٤ = (٧: ١) وفى تحقيق هارون: (المبتدأ أول جزء...) .

(٣) الكتاب ، ج ١: ٢٣ = (٧: ١) . والنقل بالمعنى .

٤- باب اللفظ للمعاني^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يصح أن يدلّ على المعاني المختلفة مما لا يصح .

[مسائل هذا الباب] :

- ١ - ما الذى يصحّ أن يدلّ على المعاني المختلفة ؟ وما الذى لا يصحّ ؟ ولمّ ذلك ؟
- ٢ - وما قسمة اللفظ للمعاني ؟ ولمّ كان الأصل اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين ؟ ولمّ جاز اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين ؟ ولمّ جاز اختلاف اللفظين مع اتفاق المعنيين ؟

الجواب [عن باب المسند والمسند إليه] :

١*١ - الذى يصحّ به فائدة من الكلام جملة من موضوع ومحمول^(٢) . والذى لا يصحّ به فائدة ماعدا ذلك . وهو على خمسة أقسام : الكلمة المفردة ، والفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف ، والحرف مع الاسم ، وما تتركب من هذه الأربعة ، نحو : حرف مع حرف واسم كقولاك : (أمن زيد) : وكذلك الحرف مع الفعل ، كقولاك : (لم يذهب) من غير ضمير فى الفعل . وكذلك لو قلت : (ألم يذهب) لم يصحّ به فائدة . والذى يصحّ به فائدة على وجهين جملة من اسم مع اسم ، أو اسم مع فعل .

١*٢ - والفرق بين المسند والمسند إليه ، وبين الموضوع والمحمول أنّ الموضوع والمحمول مطلق ليس فيه اشتراك ، فله فضيلة بهذين الوجهين ، والمسند والمسند إليه فضيلة بوجهين غير هذين وهما : الإشعار بانعقاد المعنى بهما حتى لا يجوز أن ينفك أحدهما من الآخر ، كما لا

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٣ = (٧ : ١) .

(١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، ينظر الموضع السابق . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ١٨٦ ،

وشرح الصفار ، ص ٢٦ (٢٤) .

(٢) الموضوع والمحمول من اصطلاحات المنطقيين ويستعمله البلاغيون والخبرون تأثراً بالمنطق . والموضوع :

الابتداء ، والمحمول : الخبر . ينظر الألفاظ المستعملة فى المنطق ، لأبى نصر الفارابى : محمد بن أحمد

(ت ٣٣٩) ، تحقيق محسن مهدى ، (بيروت - دار المشرق ، ط ٢ ، ١٩٦٨م) ، ص ٥٨ ، ومفاتيح العلوم ،

ينفك المسند والمسند إليه من أصل واحد في الاشتقاق وهو الإسناد. والوجه الآخر: أنه أعرف؛ لأن المسند بمنزلة الخبر، والحديث الذي يسند إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، هو المسند إليه فكانه قيل: الحديث والمحدث عنه^(١)، وليس معناه المبتدأ والخبر إذ هو أعم، وإنما المبتدأ والخبر ضرب منه.

١*٣ - ولا تصح فائدة في الكلام إلا باسم؛ لأن الاسم هو الذي يدل على المعنى الذي يعلمه المخاطب، فأما الفعل فدلالته دلالة الإفادة^(٢) ودلالة الحرف دلالة الجزء من الكلمة.

١*٤ - وقسمة الزوائد على أقل ما تصح به الفائدة من الجملة على ثلاثة أوجه: ما هو للزيادة في الفائدة، وما هو للزيادة في البيان، وما هو لتقويم المعنى. فالذي يتقوم به المعنى/هو الذي لو سقط من الكلام لانقلب المعنى "كقولك: (زيد قائم بالتدبير) فهذا التقيد ١٩ بقولك: (بالتدبير) لتقويم^(٣) المعنى؛ لأنك لو قلت: (زيد قائم) لانقلب هذا المعنى أنه منتصب، وفي الآخر ينبىء عن تدبر تدبيراً مستقيماً وإن كان قاعداً. وأما الزيادة في الفائدة فهو الذي يأتى بعد معتمد الفائدة مما فيه فائدة أخرى. وأما الزيادة في البيان فهو الذي يأتى بعد معتمد البيان مما هو معلوم عند المخاطب.

هـ ١*٥ - وحكم (كان) على هذه الأصول في قولك: (كان عبد الله منطلقاً) أن يكون لتقويم المعنى^(٤)؛ لأنه لو سقط من الكلام لانقلب المعنى إلى (عبد الله منطلق الآن).

١*٦ - وقولك: (ليت) في (ليت زيدا منطلق) لتقويم المعنى، إذ لو قلت: (زيد منطلق) لانقلب المعنى عن حد التمنى.

١* الكتاب، ج ١: ٢٣ = (٧: ١).

(١) وجاء في شرح السيرافى، ج ١: ١٨١ «وإنما كان المسند الحديث والمسند إليه المحدث عنه، كقولنا في الحديث الذي يحدث به عن النبي صلى الله عليه: (هذا الحديث مسند إلى رسول الله صلى الله عليه)، فالحديث هو المسند، ورسول الله هو المسند إليه»

(٢) ينظر ما تقدم في باب ٢: ٣٩، وما سيأتى في الفقرات (٧-٩).

(٣) في المخطوط (بتقويم) وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٤) في المخطوط (الفائدة) وما أثبتته يقتضيه السياق، وينظر الفقرة السابقة.

٧*١ - وإذا قلت: (ضربت زيداً) فالفعل معتمد الفائدة ، والفاعل معتمد البيان ، والمفعول للزيادة فى البيان ؛ لأنه يعرفه المخاطب ، فليس هو مما يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون كما ذكرنا فى الحال والخبر بالفعل ، وما مجرى مجراه .

٨*١ - وإذا قلت: (مررت ركباً) فالفعل معتمد الفائدة والفاعل معتمد البيان ، والحال للزيادة فى الفائدة ؛ لأنها مما يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون .

٩*١ - وإذا قلت: (رأيت عبد الله منطلقاً) من رؤية العين ، (فرأى) معتمد الفائدة ، والفاعل الذى هو المتكلم معتمد البيان ، (وعبد الله) للزيادة فى البيان ، (ومنطلقاً) حال للزيادة فى الفائدة . فإن قلت: (رأيت عبد الله منطلقاً) بمعنى (علمت) (فرعبدالله) معتمد البيان ، (ومنطلق) معتمد الفائدة ، و(رأيت) على هذا المعنى للزيادة فى البيان ؛ لأنه بمعنى (عبد الله منطلق فى (علمى) ، فإذا ذكرت (فى علمى) على سبيل التأكيد ، فالتأكيد^(١) زيادة فى البيان ، وقد خرج الكلام مخرج ما المعتمد فيه (رأى) ، ومعتمد البيان التاء التى للمتكلم ، ولكن حقيقة المعنى على ما بينا ، لأن الغرض إنما هو فى البيان أن عبد الله منطلق ، فلهذا كان على التفسير الذى بينا . وليس بمستنكر أن يخرج الكلام مخرج معنى وهو لخلاف ذلك المعنى ، نحو ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(٢) ، مخرجه مخرج الأمر وهو على خلاف معنى الأمر ؛ لأنه تهدد .

١٠*٢ - ومعنى قوله : (المبتدأ أول كما أن الواحد أول العدد) أن المبتدأ مرتبته أن يكون أولاً وإنْ ذُكِرَ ثانياً ، نحو (فى الدار زيد)؛ كما أن مرتبة الواحد أن يكون أول العدد وإن جعل فيما بعد شيئاً قبله^(٣) ، مرتبته أن يكون متأخراً عنه . والأصل فى هذا أن الأول يجرى على وجهين : أحدهما : ما يكون أولاً من غير جعل جاعل ولكن حقيقته فى نفسه تقتضى ذلك ، ومنه : ما يكون أولاً بجعل جاعل لو لم يقدمه لم يكن أولاً . ففلاسـم المبتدأ أولية بحقيقته فى نفسه من جهة أنه على طريق الإشارة إلى ما يعلمه المخاطب قبل تعليق المعانى التى لا يعلمها

١٠٠ الكتاب ، ج ١ : ٢٣ = (٧:١)

٢٠٠ نفسه ، ص ٢٤ = (٧)

(١) فى المخطوط (والتأكيد) ولعل الأنسب ما أثبت .

(٢) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت .

(٣) فى المخطوط (قبل) ولعل المراد ما أثبت .

به ، وله أولية بتقديمه في الذكر يمكن أن يؤخر بدل ذلك التقديم في الذكر فأوليته بحقيقته لا تؤخر كما أولية الواحد من العدد بحقيقته لا تؤخر . فأما بالتقديم لشيء على شيء فيمكن فيه التأخير .

١١*١ - والنكرة قبل المعرفة ^(١) ، لأن التعريف لما تُنكره في الموضوع إنما يكون بعلامة ، أو ينقل عن أصل ، فالعلامة نحو الألف واللام والإضافة ، والنقل نحو (جعفر) الذي نقل عن النهر ، من أسماء النهر جعفر وهو في اسم الرجل منقول . فأما التنكير العارض فلا يدخل في هذا ، وذلك التنكير فرعٌ بعد التعريف ، كقولك : (جاءني أحمد وأحمد / آخر) . وكل تنكير ٩ ب عارض فهو فرع على التعريف وكل تنكير وضعي في الأصل فهو قبل التعريف .

١٢*١ - ومعنى قوله : (الاسم أوله الابتداء وإنما تلحق العوامل بعد) أن الاسم مرتبته أن يبتدأ به ويحمل عليه كل المعاني المنعقدة به ، وذلك يصلح فيه ، لأنه أول ، على ما فسرنا قبل .

الجواب عن اللفظ للمعاني :

١٢*٢ - الذي يصح أن يدل على المعاني المختلفة الألفاظ [المختلفة] ، ولا يصح أن يدل على المعاني المختلفة الألفاظ المتفقة ^(٢) ؛ لأن الدلالة لا تكون دلالةً برهانيةً حتى يكون لها اختصاص بالمدلول عليه على طريقة أنها إذا صحت صحت هذا المعنى ، ولو لم يصح هذا المعنى لم تصح تلك الدلالة ، فلا بد من الاختصاص على هذه الطريقة . وليس يكفي في هذا انعقاد المعنى بغيره من غير اختصاص على هذه الطريقة ، لأنه قد ينمقد الفعل بمعنى العاجز عنه

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٣-٢٤ = (٧:١) .

*٢- نفسه ، ص ٢٤ = (٧) .

(١) ينظر ما تقدم في باب ٥٢:٢ م

(٢) هناك من منع أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى ، ينظر المسائل المشككة ص ٥٣٤ ، وشرح

السيرافي ، ج ١ : ١٨٧ ، وشرح الصغار ، ص ٢٦ (٢٥) ، والمزهر ، ج ١ : ٢٨٧ ، ٢٩٦ ، ٣٩٧ .

ويبدو أن الرمانى يمنع ذلك أيضاً إلا إذا صحبته قرينة كما سيأتى وقد خرجته

بعضهم على أنه من تداخل اللغات . ينظر المصادر السابقة .

وليس بدليل عليه، إذ لو لم يصحّ عاجز الفعل، بمعنى عاجز عنه لم يصحّ في وجود الفعل [دليل^(١)] على ما هو به، ولكن الفعل دليل على القادر عليه؛ لأنه لو لم يصحّ قادر عليه لم يصحّ الفعل. فإذا كان لا بدّ من اختصاص على هذه الطريقة حتى تصحّ الدلالة بطل أن تكون العلامة المتفقة تدل على المعانى المختلفة على سبيل الوضع لتلك المعانى عند حدوث العلامات المتفقة. والله جلّ وعزّ قادر على الإفهام بهذا الطريق^(٢) ولم يقع هذا فى عادات العقلاء من الناس.

١*٢ - وقسمة اللفظ للمعانى على أربعة أوجه: اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين، واختلاف اللفظين مع اتفاق المعنيين، واتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين. فالأصل فى هذا الباب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين. وإنما جاز اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين للإحالة على القرائن، ليكون توطئة للإيجاز الذى يحتاج إليه لا محالة، وذلك نحو: (وجدت عليه) من (الموجدة)^(٣)، و(وجدته) من (وجدان الضالة)، و(رغبت فيه) و(رغبت عنه)، و(جاز اختلاف اللفظين مع اتفاق المعنيين للاتساع فى الكلام والتمكن فيه، وذلك نحو: (ذهب) و(انطلق)، و(جلس) و(قعد). فهذان الوجهان إنما جازا لعله، والوجهان الأولان هما الأصل فى الكلام. واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين كقول قائل: (قدم الأمير) ليفيد^(٤) هذا المخاطب هذا المعنى، وقول قائل غيره لإنسان آخر: (قدم الأمير) بهذا اللفظ ليفيده هذا المعنى بعينه.

١* الكتاب، ج ١: ٢٤ = (٨ - ٧).

(١) تكملة: أعتقد أن السياق يتطلبها.

(٢) لعله يشير إلى ما روى فى القرآن من الألفاظ التى ترد لأكثر من معنى. نحو (ظن) التى وردت بمعنى الشك واليقين كقوله تعالى: ﴿إِنِّى ظَنَنْتُ أَنِّى مُلَاقٍ حِسَابِيَّ﴾ الآية (٢٠) فى سورة الحاقة، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِى مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَقْبِرِينَ﴾ الآية (٣٢) فى سورة الجاثية. وينظر المسائل المشككة، ص ٥٣٧.

(٣) فى المخطوط (الوجدة)، وفى اللسان، ج ٣: ٤٤٦ (وجد): «ووجد عليه فى الغضب يُجدُّ ويجدُّ وجداً وجدّة

وموجدة ووجداناً: غضب» ولم يذكر: الوجدة.

(٤) فع الأصل (التعبيد) وما أثبت يقتضيه السياق.

٥- باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض (١)

الغرض فيه : أن يبين المطرد من الشاذ لعارض فى الشاذ.

[مسائل هذا الباب] :

- ١ - ما المطرد ؟
- ٢ - وما الشاذ ؟
- ٣ - ولمّ جاز الشاذ ؟
- ٤ - وهل فى الشاذ تخصيص العلة ؟
- ٥ - وما قسمة العارض ؟
- ٦ - ولمّ جاز الحذف ؟ ولمّ جاز العوض ؟
- ٧ - وما حكم المستغنى عنه بما هو أولى منه ؟ وما حكم المستغنى عنه بنظيره ؟
- [٤-] ولمّ جاز (لم يك) ولمّ يجز مثل ذلك فى (لم يخن) ؟
- ٨ - ولمّ جاز (لا أدري) و (لا تبلى) (٢) ؟
- [٢-] ولمّ جاز (يدع) ولمّ يجز ماضيه ؟
- [٧-] ولمّ صار (ترك) أولى من ماضى (يدع) ؟
- [٦-] ولمّ جاز فى (زناديق) (٣) (زنادقة) و (فرانزة) فى (فرازين) (٤) ؟
- ٩ - ولمّ جاز (أسطاع ويُسَطِّيع) (٥) ؟ وما الفرق بينه وبين (استطاع يستطيع) من قوله جلّ وعزّ : ﴿ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾ (٦).

(١) العنوان موافق لما جاء فى الكتاب ، ج ١ : ٢٤ = (٨: ١) ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ ،

١٨٩ ، وشرح الصفار ، ص ٢٨ (٣١ ر).

(٢) أصلهما (لا أدري) و (لا تبلى) .

(٣) (زناديق) : جمع (زناديق) فارسى معرب ، وهو القائل : إن الدهر باقٍ لا يزول ، فلا يؤمن بالآخرة

ووحداً لله . ينظر اللسان ، ج ١٠ : ١٤٧ (زندق) .

(٤) (فرازين) : جمع (فرزان) من لعب الشطرنج ، أعجمى معرب ، ينظر المصدر نفسه ، ج ٣ : ٣٢٢ (فرزن) .

(٥) فى المخطوط (استطاع فى يستطيع) والمثبت يوافق الإجابة .

(٦) من الآية (٩٧) فى سورة الكهف .

١١.

٦- / باب الاستقامة من الكلام والإحالة (١)

الغرض فيه : أن يبين المستقيم من المحال :

[مسائل هذا الباب] :

- ١ - ما المستقيم من الكلام ؟
- ٢ - وما المحال ؟
- ٣ - وما قسمة الكلام فى المستقيم وخلافه ؟
- ٤ - وما المستقيم الحسن ؟ وما المستقيم القبيح ؟ وما المستقيم الكذب ؟ وما المستقيم الصدق ؟ وما المستقيم الذى ليس بصدق ولا كذب ؟
- ٥ - وما المحال الكذب ؟ وما الخلاف فيه ؟
- [٧-] ولم صار (أتيتك غداً) أو (سأتيك أمس) محالاً ؟
- ٦ - ولم صار (قد زيداً رأيت) مستقيماً قبيحاً ؟
- ٧ - وما حكم (سوف أشرب ماء البحر أمس) ؟ ولم لا يكون محالاً كذباً كما وقع فى الكتاب (٢) ؟

الجواب [عن باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض] :

- ١* - المطرّد هو الجارى فى النظائر ؛ فمنه ما يكون لازماً لجميع النظائر ، ومنه ما يكون غالباً فى النظائر ، وقد خرج منه شىء على طريق النادر ، وذلك نحو (جعفر) و (جعافر)

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٤ - ٢٥ = (١ : ٨) .

(١) العنوان موافق لما جاء فى الكتاب ، ج ١ ، ٢٥ : (٨ : ١) وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ١٩٦ .

وشرح الصفار ، ص ٣١ (٤٠ ر) .

(٢) الذى فى الكتاب : « وأما المحال الكذب فلأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس ،

ج ١ : ٢٦ = (١ : ٨) . وينظر التعليق على الجواب .

وهذا الجمع مطرد في جميع النظائر من باب (فَعَّلَ) ^(١). فاما الغالب فنحو (كَلَّبَ) و (اَكْلَبَ)، فالغالب في نحو (فَعَّلَ) (أَفْعَلَ) ^(٢)، وقد خرج منه شيء ^(٣) على طريق النادر، نحو (زَنَدَ) و (أَزْنَادَ) ^(٤) كما قال ^(٥) :

(١) - * وَزَنَدَكَ أَثَقَبُ أَزْنَادَهَا * (٦)

فالجاري في النظائر على علة وحكم مطرد، وهو على الوجهين من اللزوم والغالب .

(١) ينظر الكتاب، ج ٣ : ٦١٢ (٢ : ١٩٧ بولاق)، والمقتضب، ج ٢ : ٢٢٦، والأصول، ج ٣ : ١١٠.
(٢) ينظر الكتاب، ج ٣ : ٤٩٠، ٥٦٧ (٢ : ١٤١، ١٧٥)، والمقتضب، ج ٢ : ١٩٣، والأصول، ج ٢ : ٤٣٢.

(٣) قوله (وقد خرج منه شيء) مكرر في المخطوط.

(٤) ينظر الكتاب، ج ٣ : ٥٦٨ (٢ : ١٧٥)، والمقتضب، ج ٢ : ١٩٤، والأصول، ج ٢ : ٤٣٦.
يلاحظ أن الرماني قد وصف ذلك بالنور، وهو ما يفهم من كلام سيبويه حيث قال : واعلم أنه قد يجيء في (فعل) (أفعال) مكان (أفعل)، وكذلك الحال عند المبرد وابن السراج. ينظر المواضع المذكورة في التعليق السابق، غير أن عدداً من النحويين وصفوا ذلك بالشذوذ، مع مجيئه في قدر لا بأس به، نحو (سمع، وأسمع) و (حَمَلُ وأحمال) و (حَبَلُ وأحبال) و (فرد وأفراد) و (شكل وأشكال) و (فرخ وأفراخ)، و (أنف وأناف) و (جد وأجداد)، و (خبر وأخبار) و (لفظ وألفاظ) و (رأس) و (أرأه)، و (جفن وأجفان). ينظر شرح المفصل، ج ٥ : ١٦، وشرح ابن عتيل، ج ٢ : ٤٥٥، والتصريح، ج ٢ : ٢٠٢.
(٥) القائل : الأعشى : ميمون بن قيس. ينظر ديوانه : شرح وتعليق محمد محمد حسين، (القاهرة - مكتبة الأدب)، ص ٧٣.

(٦) صدره : * وَجِدْتَ، إِذَا أَصْطَلَحُوا، خَيْرَهُم *.

والبيت من قصيدة يمدح بها أحد أنواء اليمين، واسمه سلامة ذا فائش الحميري. وزند ثابت : هو الذي إذا قدح ظهرت ناره،

ومن مواطن وروده : الكتاب، ج ٣ : ٥٦٨ (٢ : ١٧٦)، والمقتضب، ج ٢ : ١٩٤، والأصول في النحو، ج ٢ : ٤٣٦، وشرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٢٨)، تحقيق : الدكتور وهبة متولى عمر، (القاهرة - مكتبة الشباب، ط ١، ١٤٠٥هـ).
ص ٢٤٢، وشرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق : الدكتور محمد علي سلطان، (دمشق - بيروت - دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م)، ج ٢ : ٢٥٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، ج ٢ : ٢٩٣، وشرح جمل الزجاجي، ج ٢ : ١٤، وينظر معجم شواهد العربية، للأستاذ عبد السلام محمد هارون، (مصر - مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٧٢م)، ص ١٣١، ومعجم شواهد النحو الشعرية، للدكتور حنا جميل حداد، (الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٤هـ)، رقم ٨٧٠.

٢*١ - والشاذ هو الخارج عن النظائر بما يقلّ في بابه ، وهو على ثلاثة أوجه^(١) : شاذّ عن القياس ، وشاذّ عن الاستعمال ، وشاذّ عنهما . فالشاذّ عن القياس فقط نحو : (استحوذ)^(٢) ، والشاذّ عن الاستعمال فقط نحو ماضى (يدع)^(٣) ، فهذا يقبح^(٤) لأنّه شذّ عن الاستعمال ، والأولّ يحسن لأنه لم يشذّ عن الاستعمال . والشاذّ عنهما قبيح جداً^(٥) ، نحو : (اليجدع)^(٦) ، أدخل الألف واللام على الفعل ، فخرج بهذا عن جميع النظائر ، وهو شاذّ في الاستعمال لأنه لا يكاد يعرف في كلام العرب .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٤-٢٥ = (٨ : ١) .

(١) ينظر الأصول في النحو ، ج ١ : ٥٧ ، والخصائص ، ج ١ : ٩٧ ، والاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، (القاهرة - مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٩٦هـ) ، ص ٥٨ .
(٢) ينظر المقتضب ، ج ٢ : ٩٦ ، والمنصف ، ج ١ : ١٩٠ ، والخصائص ، ج ١ : ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٤٣ ، ٣٩٦ .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٤ : ١٠٩ = (٢ : ٢٥٦) ، والخصائص ، ج ١ : ٩٩ ، ٢٦٦ ، ٣٩٦ ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جنى ، تحقيق : على النجدي ناصف ، و الدكتور عبد الفتاح شلبى ، (القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٦هـ - ١٣٨٩هـ) ، ج ٢ : ٣٦٤ .
ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد اعترض على عدم استعمال ماضى (يدع) بشواهد جاء فيها (ودع) . وخرجت على أنها مخففة من (ودع) . ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ١٩٢ ، والخصائص ، ج ١ : ٩٩ ، ٣٩٦ ، والمحتسب ، ج ٢ : ٣٦٤ ، وشرح الصفار ، ص ٢٩ (٣٥) ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب ، لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣) ، تحقيق : محمد نور الحسن بومحمد الزفراف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، (بيروت - دار الكتب العلمية) ص ٥٠ (وفيه شواهد لا ينطبق عليها التخفيف) .

(٤) ينظر عن مراد الرمانى بالقبيح ما سيأتى في أجوبة الباب التالى فقرة (٤) .

(٥) ينظر الخصائص ، ج ١ : ١٢٦ .

(٦) هذه كلمة من بيت ، منسوب لذى الخرق الطهوى ، وهو بتمامه :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربّه صوت الحمار اليجدع

ينظر النوادر في اللغة ، لسعيد بن أوس أبو زيد الأنصارى (ت ٢١٥) ، تحقيق : الدكتور محمد عبدالقادر أحمد ، (بيروت - دار الشروق ، ط ١ ، ١٤٠١هـ) ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والخنا : الفحش .
ومن مواطن وروده : اللامات ، ص ٣٥ . والمسائل الغضديات ص ١٠٢ ، والمسائل العسكرية في النحو العربى ، لأبى على الفارسي (ت ٢٧٧) ، تحقيق : الدكتور على جابر المنصوري ، (مطبعة جامعة بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٢م) ، ص ١١٢ ، ٧٣ ، وكتاب الشعر ، لأبى على الفارسي ، تحقيق : الدكتور محمود =

١*٣ - وإنما جاز الشاذ لما يلحق الكلام من الإيجاز ؛ وذلك أنه إذا أمكن أن يفهم المعنى بكلمة واحدة فلا وجه للمنع من ذلك إلى كلمتين ، بل يكون الإفهام بالقليل من الكلام أولى إذا كان من غير إخلال بالمعنى .

١*٤ - وكل شاذ ففيه تخصيص العلة ، إلا أن التخصيص على وجهين^(١) : أحدهما : تخصيص يناقض العلة ، والآخر تخصيص لا يناقض العلة . فالتخصيص الذى يناقض العلة هو الذى تكون العلة فيه فى الموضوعين على منزلة سواء ، ثم يلحق الحكم أحدهما دون الآخر فهذا مناقضة لا محالة . وأما تخصيص العلة الذى ليس فيه مناقضة ، فهو الذى يكون بمنزلة العلة فى أحد الموضوعين خلاف منزلتها فى الموضوع الآخر ، ولهذا دليل بين وهو أن النعمتين إذا استوتا فى المنزلة لم يجز أن يجب الشكر على إحداهما دون الأخرى فإذا كانت إحداهما قد ندم عليها صاحبها فيما بعد سقط الشكر عليها ولم يستقط عن النعمة الأخرى ؛ لأنه قد حدث ما جعل العلة بمنزلة ما لم يكن ، كالذى بنى ثم هدم فلا يستحق الأجرة ، فكذلك سائر علل الشاذ ، نحو العلة فى (لم يكن) وهى ما عرض من كثرة الاستعمال فصير علة التمام الموجبة لذكر النون بمنزلة ما لم يكن ، فهذا حكم صحيح بجواز (لم يكن) ؛ لكثرة الاستعمال من غير إخلال . فأما العلة فى (لم يصن) و (لم يخن) فمنزلتها واحدة ، فمن أجاز حذف النون من أحدهما ولم يجزه من الآخر فقد ناقض ؛ لأن منزلة العلة فى الموضوعين سواء . فعلى هذا مجرى علل الشاذ . وكذلك سبيل المجاز إنما تجرى عليه على هذا المنهاج ، ولا مناقضة فى ذلك ، لما بينا من أن منزلة العلة فى أحد الموضوعين خلاف/ منزلتها فى الآخر . ١٠. باب

١*٥ - وقسمة العارض على خمسة أوجه . وكله تغيير يخرج عن النظائر ، وذلك : حذف ، وزيادة ، وقلب ، وإبدال ، وتقديم وتأخير . فالحذف نحو (لم يكن) ، والزيادة نحو (أسطاع يُسطيع)^(٢) ، والقلب نحو (طائى) فى (طيىء)^(٣) ، والإبدال نحو (تُخمة) فى

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٤-٢٥ = (٨:١) .

= (الطناحى) (القاهرة - مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ) ، ج ١ : ١٧٥ ، وشرح المفصل ، ج ٣ : ١٤٤ ، وشرح جمل الزجاجى ، ج ٢ : ٦٠٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٧ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٨٦ .

(١) وينظر عن تخصيص العلل ، الخصائص ، ج ١ : ١٤٤ فما بعدها .

(٢) سيأتى تفصيله فى الفقرة (٩) .

(٣) هذا من شواذ النسب ، والقياس فيه ، (طيىء) و(طيئى) مثل (طبيب) و(طبيى) بحذف الياء المتحركة ، ثم

قلب الياء الساكنة فى (طيئى) ألفاً على غير قياس . ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٢٣٦ (٢ : ٦٩) ، والأصول =

(وُخْمَةٌ) (١)، والتقديم والتأخير نحو (شاكى) فى (شائك) (٢).

١*٦ - وإنما جاز الحذف للإستخفاف ، وجاز العوض (٣) لأن الحرف الذى لا يذكر أولى من الذى يحذف ، نحو (زنادة)؛ لأن الهاء تخرجه إلى مثال الواحد من نحو (كراهية) و(رفاهية) (٤). وقد يكون للتأسيع من غير نقصان. وقد يكون لحسن التأليف بالحرف المعوض به نحو(فرند) أحسن من (برند) (٥) فى تأليف الحروف.

١*٧ - والمستغنى عنه على وجهين : أحدهما : مستغنى عنه بما هو أولى منه ، نحو الاستغناء عن ماضى (يدع) بـ (ترك) ؛ لأن الواو تُكْرَهُ أولاً ، وهى مستثناة فى نفسها ، وليس كذلك (ترك) . والثانى : مستغنى عنه بما منزلته كمنزلته ، فهذا يجوز أن يستعمل نحو قولهم (٦) :

١*٨ - الكتاب ، ج ١ : ٢٥ = (٨:١) .

= فى النحر ، ج ٣ : ٨١ ، والخصائص ، ج ١ : ١٢٤ ، وشرح المفصل ، ج ٦ : ١٠ ، واللسان ، ج ١١٦ : (طوا) و ج ١٥ : ٢١ (طوى) ، وشرح ابن عقيل ، ج ٢ : ١٧٨ .
(١) ينظر الكتاب ، ج ٤ : ٢٣٢ = (٢ : ٢٥٦) ، والإبدال ، لأبى يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤) ، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف ، (القاهرة - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٨هـ) ، ص ١٣٩ .
(٢) يطلق النحويون على هذا قلباً وقد فسره بعضهم بالتقديم والتأخير ويقاب اللفظ . ينظر الكتاب ، ج ٤٦٥ : ٢ = (٢ : ١٢٩) ، والمقتضب ، ج ١ : ١٦٧ ، ٢٥٣ ، والنصف ، ج ٢ : ٥٢ ، والخصائص ، ج ٢ : ٦٩ ، والمتع فى التصريف ، لعلى بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، (بيروت - دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٣٩٩هـ) ، ج ٢ : ٦١٥ ، وشرح شافيه ابن الجاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبادى (ت ٦٨٦) ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت - دار الكتب العلمية) ، ج ١ : ٢١ ، والرماني نفسه أطلق عليه قلباً فى الشرح ، ج ٤ : ٥٦ ب (داماد) .

(٣) ينظر عن الفرق بين البذل عن الحرف والعوض عنه الخصائص ، ج ١ : ٢٦٥ .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٢٢٨ = (٢ : ١٦) ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢٢٧ ، والأصول ، ج ٢ : ٩٠ .

(٥) حديث الرماني عن العوض ولكن تمثيلة بـ(فرند) و(برند) للإبدال ، فربما يريد بقوله : (وقد يكون) وقد يكون العارض .

والبرند والفرند هو السيف . جاء فى اللسان : « سيف برند : عليه أثر قديم » ، والفرند وشى السيف

... والفرند السيف نفسه » ج ٣ : ٨٩ ، ٣٣٤ (فرند) و(برند) .

(٦) القائل : الأعشى ، ينظر ديوانه ، ص ٢٩ .

(*) فى المخطوط (تنكره) ولعل الأولى ما أثبت

* الواهب المائة الهجان ... (١)

(٢) -

فيجوز أن يقال : (الذي وهب المائة الهجان) بدل هذا ؛ لأنهم بمنزلة سواء.

٨*١ - وسبيل (لا أنري) و (لا تبلى) سبيل (لم يك) على ما بينا (٢)، إلا أن تقدير (لا تبلى) على أنه حذف الياء من (تبالي) اجتزاء بالكسرة منها ، ثم دخل الجازم فأوجب سكن المتحرك فسقطت الألف لالتقاء الساكنين فوصل إلى التخفيف بهذا التقدير الجارى على قياس صحيح (٣).

٩*٢ - وقولهم : (أسطاع يُسطيع) على زيادة السين لل عوض من ذهب حركة العين (٤).

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٥ = (٨ : ١) .

*٢- نفسه ، ص ٢٥ ، ج ٤ : ٢٨٥ ، ٤٨٣ = (٨ : ١) ، ٣٣٣ : ٢ ، ٤٢٩ .

(١) وسيأتى برقم (٣٤٥ ، ٣٥٥) ، وهو بتمامه :

الواهب المائة الهجان وعبدها عودًا تُزجى بينها أطفالها

والهجان من الإبل : البيض الكرام ، وثاقه عائد : عاذ بها ولدها فهي فاعل بمعنى مفعول ، وقيل على النسب أى ذات عود ، وتزجى : تسوق .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٨٣ = (٩٤ : ١) والمقتضب ، ج ٤ : ١٦٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٣ : ١٢٧ ، والأصول فى النحو ، ج ١ : ١٣٤ ، ج ٢ : ٣٠٨ ، وأمالى المرتضى ، ج ٢ : ٣٠٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٢ ، وشرح ابن عقيل ، ج ٢ : ١١٩ ، والهمع ، ج ٢ : ٤٨ ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، (ت ١٠٩٣) ، (بيروت - دار صادر - مصورة عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ) ، ج ٢ : ١٨١ ، ٣٤١ ، ٣ : ١٣١ .

(٣) ينظر ما تقدم فى الفقرة رقم (٤) .

(٢) ينظر الكتاب ، ج ٤ : ٤٠٥ = (٣٩٢ : ٢) ، والمقتضب ، ج ٣ : ١٦٧ ، واللسان ، ج ٤ : ٨٧ (بلا)

(٤) هذا تعليل سيبويه . وقد عرّض بأنه لا يجمع بين العوض والمعوض إذ حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الحرف الساكن قبلها . ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ١٩٣ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ١ : ٩٩ ، والنكت ، ج ١ : ١٣٢ ، وشرح الصفار ، ص ٢٩ (٣٦) وشرح المفصل ، ج ١٠ : ٦ . وأجاب السيرافى عن سيبويه بأن الحركة قد ذهبت عن العين وإن وجدت فى غيرها . فالسين عوض عن نقل الحركة .

وذهب الفراء إلى أن (أسطاع) أصلها (استطاع) فلما حذف التاء شبهوها بأن فعل على طريق التوهم . ينظر أدب الكاتب لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦) ، تحقيق : محمد الدالى ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٦٠٧ . وسر صناعة الإعراب ، ج ١ : ٢٠٠ ، وشرح المفصل ، ج ١٠ : ٦ .

إذ الأصل: (أطوع يطوع) ثم أعل، فقليل: (أطاع يطيع) على قياس بابهِ في (أقام يقيم)،
(أجاز يجيز)، فلحقت السين عوضاً على طريق الشنوذ. لحدوث علّة في الطاعة. وهو تفخيم
شأنها بما يجب من الحقّ بها. والفرق بينهُ وبين (أسطاع يَسْطِيع) أنّ هذا من الاستطاعة
حذفت منه التاء للاستخفاف، والأوّل إنما هو بمعنى (أطاع يطيع)^(١) من (الطاعة)^(٢).

الجواب عن باب الاستقامة من الكلام والاستحالة: (٣)

١*- المستقيم من الكلام هو الجارى على أصلٍ صحيح، فإن كان في اللفظ فقط فهو
مستقيم فيه بهذا التقييد، وإن كان في المعنى فقط فهو مستقيم فيه، وإن كان في المعنى
واللفظ فهو مستقيم على الإطلاق وهو الجارى على أصلٍ صحيح في اللفظ والمعنى.

١*-٢ - والمحال هو الذى ليس له معنى يمكن أن يعتدّق لتناقضه، نحو (سوف أتيتك
أمس). و(أتيتك غداً).

٢*-٣ - وقسمة الكلام في المستقيم وخلافه على ثلاثة أوجه^(٤): مستقيم، ومحال^(٥)،
وخطأ ليس بمستقيم ولا محال.

٢*-٤ - والمستقيم الحسن هو الجارى على أصل هو أولى، والمستقيم القبيح هو الجارى
على أصل ليس بأولى، وذلك نحو (زيد ضريته)، فهذا مستقيم حسن، فأما (زيداً ضريته) فهو
مستقيم ضعيف، ويقال في الضعيف: قبيح، إذا كان يجوز على بعض الوجوه. والمستقيم
الكذب إنما هو مستقيم في اللفظ فقط فكالخبر الجارى على أصل صحيح في اللفظ مما مخبره

*١- الكتاب، ج ١: ٢٥، ٤، ٢٨٥، ٤٨٣ = (١: ٨، ٢: ٢٢٣، ٤٢٩)

*٢- نفسه، ص ٢٦ = (٨)

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه، ج ٣: ٣١٢، واللسان، ج ٨: ٢٤٢ (طوع)

(٢) جاء في اللسان، ج ٨: ٢٤١ «والطاعة اسم من أطاعه طاعة».

(٣) قوله (الاستحالة) كذا في المخطوط. وفي الكتاب «والإحالة» وفي اللسان، ج ١١: ١٨٦ (حول)
«ويقال أكلت أحيله إحالة إذا أفسدته، وكلام مستحيل: محال».

(٤) وينظر اللسان (حول) ج ١١: ١٨٦.

(٥) في شرح السيرافى، ج ١: ١٩٧: «زعم قوم أن المحال إنما هو اجتماع المتضادات كالتقيام
والقعود... قالوا: لأن المحال هو ما لا يصح وجوده والكلام الفاسد الذى ذكرتموه من قول القائل: أتيتك
غداً أو سأيتك أمس كلام موجود على ما فيه من الفساد والمحال لا يوجد».

على خلاف ما هو به . والمستقيم الصدق خبرٌ مخبره على ما هو به ، جارٍ على أصل صحيح في اللفظ . وأما المستقيم الذي ليس بصدق ولا كذب فهو الذي تصحّ له فائدة مما ليس بخبر وذلك الأمر ، والنهي ، والاستخبار ، والدعاء ، والتمنى .

٥ - وأما المحال/الكذب . فهو الخبر الذي له معنى يمكن أن يُعتقد إلا أنه مضمّن ١١١ بالتناقض إذ قد ظهر أنه لم يخل من الأعراض الحادثة فكأنه قيل : (الجسم قديم لم يزل) على أنه لم يخل من الأعراض الحادثة ، ولو قيل هكذا كان محالاً ليس بكذب ؛ لأنه ليس له معنى على هذه الجهة يمكن أن يعتقد فحكمهما^(١) مختلف في الإطلاق والتقييد على ما بيّنّا .

٦*١ - وإذا قيل : (قد زيداً رأيت) فهذا مستقيم قبيح ؛ لوضع الاسم فيه غير موضعه .

٧ - وأما (سوف أشرب ماء البحر أمس) فهو محال لا يجوز فيه صدق ولا كذب؛ لأنه ليس له معنى يمكن أن يعتقد، وإنما خرّج مخرج الخبر ولو كان خبراً مخبره على خلاف ما هو به لكان يمكن أن يعتقد باعتقاد معتقده على خلاف ما هو به . وذلك يدلّ على بطلان مذهب من توهم أنه محال كذب^(٢) . وقد بيّن الأخفش (ت ٢١٥) حقيقة المحال على الإطلاق بأنه ليس له معنى يصلح أن يقال فيه: صدق ولا كذب^(٣) ، وهذا من ذلك . فأما المحال الكذب فإنما يجرى عليه اسم محال بالتقييد الذي ينبيء عن منزلته في أن التناقض فيه إنما يظهر بالدلائل لا بنفس معناه^(٤) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٦ = (١ : ٨) .

(١) في المخطوط (فحكمها) ولعل المراد ما أثبتته .

(٢) يبين أن الرّماني لا يقصد سيبويه ، لأنه قد تقدم في الأسئلة قوله : وما حكم (سوف أشرب ماء البحر أمس)؟ ولم لا يكون محالاً كذباً كما وقع في الكتاب؟ لأن من عادته أن يقول : كما قال : سيبويه ولعله يريد أن ذلك ليس من قول سيبويه لأنه سيأتي في مواضع أخرى يصرح فيها بأن بعض الكلام ملحق بالكتاب . ينظر ١٤ باب ٢١ : ٧ مع الهامش . وقد بين السيرافي وجه إطلاق سيبويه على ذلك (محالاً كذباً) بقوله : «أما استحالاته فلا اجتماع (سوف) و(أمس) فيه... وأما الكذب فيه فإننا لو أزلنا عنه (أمس)... لبقى كذباً» شرحه ، ج ١ : ١٩٨ . وينظر شرح الصفار ، ص ٣٢ (٤٣ ر) .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٦ هامش ١ . وشرح السيرافي ، ج ١ : ١٩٨ ، وشرح الصفار ، ص ٣٢ (٤٢ ر) .

(٤) في شرح السيرافي ، ج ١ : ١٩٨ «المحال قد يكون كذباً وغير كذب ، غير أن الذي يجمع ذلك كلّ تناقض اللفظ فيه ، فأما المحال الذي ليس بكذب فاللفظ الذي يستحيل في الأمر والاستفهام... كقولك : (قم أمس) والمحال الكذب قد مرّ» .

٧- باب ما يحتمل الشعر^(١)

الفرض فيه : أن يبين ما يجوز في ضرورة الشعر خاصة من الإعراب والتصرف مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

- ١- ما الذى يجوز فى ضرورة الشعر؟ وما الذى لا يجوز؟ ولم ذلك؟
- ٢- ولم لا بدّ فيما يجوز لإقامة الوزن خاصة من أن يجرى على أصل واحد؟ وهلا كان لأجل الضرورة له أن يقيم الوزن بما شاء من غير حدٍّ محدودٍ فى ذلك؟
- ٣- وما الشاهد فى قول العجاج: (٢)
قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَدْقِ الْحَمِي (٣)
وكم وجهه^(٤) يجوز فى (الحمي)؟

- (١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، ج ١ : ٢٦ = (١ : ٨) وينظر الباب فى ضرورة الشعر (وهو باب ما يحتمل الشعر فى شرح السيرافى) ، لأبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى (ت ٣٦٨) ، تحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب ، (بيروت - دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٢٣ (شرحه ج ١ : ١٩٩) ، وشرح الصفاق ، ص ٢٢ (٤٤) .
- (٢) ديوانه ، برواية الأصمعى وشرحته ، تحقيق الدكتور حمزة حسن ، (بيروت - دار الشروق ، ١٩٧١م) ، ص ٢٩٥ . واسمه عبد الله بن رؤية التميمي ، توفى نحو سنة ٩٠ هـ .
- (٣) وسيأتى برقم ٢٧ ، ١٨٩ ، ١٩٦ . ويروى ، (أوالفأ مَكَّة) والورقاء هى التى لونها بين السواد والغبرة كلون الزماد .
- ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٦ ، ١١٠ = (١ : ٨) ، ٥٦ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٢٠٨ . وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٥١ ، والأصول فى النحو ، ج ٣ : ٤٥٨ ، وشرح القصائد التسع المشهورات ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٢٢٨) ، تحقيق : أحمد خطاب ، (بغداد - دار الحرية ، مطبعة الحكومة ، ١٣٩٣هـ) ، ج ٢ : ٦٥١ ، ٨١١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤١ ، ١١٤ ، والحجة فى القراءات السبع ، لابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت ٢٧٠) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، (بيروت - دار الشروق ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ) ، ص ٢٠ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٩١ (٢١٩:١ شرحه) ، والنكت ، ج ١ : ١٤٢ ، ١٥٤ ، ٢٤٤ ، ٣٠٩ . وينظر معجم هارون ، ص ٥٣٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٣٤ .
- (٤) كذا فى المخطوط بالجر ، وهو جائز عند بعض النحويين . جاء فى الكتاب ، ج ٢ : ١٥٨ = (٢١٩) فى معرض الحديث عن (كم) الاستفهامية : « وتقول : كم رجل أتانى؟... » وقال ابن هشام : « ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للراء والزجاج... » . المعنى ، ص ٢٠٢ .

٤ - وما الضرورة في قول خُفاف ابن نُدبة^(١) :

(٤) - * كَنَواحٍ ريشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ *^(٢)

وقول الآخر :^(٣)

(١) شعره ، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي ، (بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٣٩٧هـ) ، ص ١٠٦ ، واسمه خُفاف بن عمير السلمى ، ونُدبة أمّه ، توفى نحو سنة ٢٠ هـ ، وفي ضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٢١٥ (٢٥٨:١) شرحه أن ابن المقفع وضع هذا الشاهد ، وينظر نفسه ، ص ١٠٦ (١٢٤:١) ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ج ١: ٤١٨ ، وفيه «وزعم قوم أنه لابن المقفع وليس الأمر كما قالوا...» وينظر شرح شواهد المغنى ، لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١) ، ذيل بتصحيحات وتعليقات للشيخ محمد محمود الشنقيطى ، وقف على طبعه وعلق حواشيه : أحمد ظافر كوجان ، ١٣٨٦هـ ، (بيروت - دار الحياة) ، ج ١: ٣٢٤ ، وشرح أبيات المغنى ، لعبد القادر عمد البغدادي (ت ١٠٩٣) ، تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، (بيروت ، دمشق - دار المأمون ، ط ١ ، ١٣٩٣ - ١٤٠١هـ) ، ج ٢: ٣٣١ .
(٢) وسيأتى برقم ٣٠ و ٣٧ ، وعجزه:

* وَمَسَحَتْ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ *

والنواحي : جمع ناحية ، وهى الجانب من كل شيء ، يصف شفقتى امرأة فشبههها بنواحي ريش الحمامة . وعصف الإثمد : ما سحق منه ، والعصف : ورق الزرع ، والإثمد : حجر الكحل ، وذكر ابن السيرافى أنه «لم يكن من الأشياء التى تكون فى بلاد العرب» ، فظن الشاعر أن الكحل من النباتات . وقوله (مسحت باللثتين عصف الإثمد) فيه قلب إذ المراد مسح اللثتين بالعصف ، كما يقال : (أدخلت الخاتم فى إصبعى) ، فقلب لعدم اللبس ، ويروى بضم التاء فى (مسحت) فلا قلب .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٧ = (٩:١) ، والأصول فى النحو ، ج ٢ : ٤٥٦ ، وشرح القصائد التسع ، ج ١ : ٢١٩ ، وشرح أبيات سيبويه لثناح ، ص ٤٢ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٠٥ ، ٢١٤ (ج ١: ٢٢٤ ، ٢٥٨ شرحه) ، والحجة فى علل القراءات السبع ، لأبى على : الحسن بن أحمد الفارسى (ت ٢٧٧) ، تحقيق : على النجدى ناصق ، والدكتور عبد الفتاح شلبى ، (مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ ، مصورة عن ط ١) ، ج ١ : ١٠٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ج ١ : ٤١٦ ، والنكت ، ج ١ : ١٤٤ ، ١٥٥ . وينظر معجم هارون ، ص ١٢٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٦٩٣ .

(٣) مختلف فى القائل ، حيث تُسبب لمضر بن ربعى الأسدى فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٦١ ، وإيزيد بن الطثرية فى اللسان ، ج ٥ : ٣١٩ (جزز) ، وفيه : «قال ابن برى : ليس هو إيزيد ، وإنما هو لمضر بن...»

(٥) - * وَطَرْتُ بِمَنْصَلِي فِي يَغْمَلَاتِ* (١)

٥ - وما الضرورة في قول النجاشي: (٢)

(٦) - * فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ اسْقِنِي ...* (٣)

(١) وسيأتي برقم ٣١، ٣٦، وعجزه:

* دَوَامِي الْأَيْدِي يَخْطُنُ السَّرِيحَا *

ويروي (فطرت) و(بمنصل).

والممنصل: السيف، واليغملات: جمع يَغْمَلَة وهي الناقة القوية على العمل، دوامى الأيدي: إشارة إلى أنه في سفر، والسريح: الخرق التي تشد على أخفاف الإبل لوقايتها.

ومواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٢٧، ١٩٠: ٤ = (٢٩١: ٢، ٩: ١)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٤٤، وضرورة الشعر، للسيرافي، ص ٢١٥ (١: ٢٥٨ شرحه)، والحجة الفارسي، ج ١: ١٠٢، وما

يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني (ت ٤١٢)، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، والدكتور مصطفى هدارة، (الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٢م)، ص

١١٤، ٢٠٨، ٢٣٣، والنكت، ج ١: ١٥٥، وشرح الصفار، ص ٨٥ (١٢٧)، وضرائر الشعر، لأبي الحسن: علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، (دار الأندلس

للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٨٠م)، ص ١٢٠. وينظر معجم هارون، ص ٨٠، ومعجم حداد، رقم ٥١٧.

(٢) المعاني الكبير للأبي محمد: عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦)، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ)، ج ١: ٢٠٧، كما روى لامرئ القيس، ينظر ديوانه تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (مصر: دار المعارف، ط ١، ١٩٨٤م)، ص ٣٦٤. والنجاشي هو قيس بن عمر بن مالك من بني

الحارث. من مخضرمي الجاهلية والإسلام، قيل عنه إنه كان فاسقاً توفي نحو ٤٠هـ. ينظر الشعر والشعراء ج ١: ٣٢٦-٣٣٣.

(٣) وسيأتي برقم (٢٢). وعجزه:

* وَلَاكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوِكَ ذَا فَضْلٍ *

والشاعر يخاطب ثبأ وقد دعاه لمأكلته فحكى بهذا البيت رد الثب على.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٢٧ = (٩: ١)، وتأويل مشكل القرآن، ص ٣٠٦، والأصول في النحو، ج ٣: ٤٥٥، واللامات، ١٧٨، وإعراب القرآن، لأبي جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل

النحاس (ت ٢٣٨)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، (بغداد - مطبعة المعاني، ١٣٩٧هـ)، ج ١: ٢٨١، ٣: ٧٤٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٤٣، وضرورة الشعر للسيرافي، ص ٩٩،

٢١٦ (١: ٢٢٢، ٢٥٨ شرحه)، والمسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٢٧٧)، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، (مصر - مطبعة المدنى، ط ١، ١٤٠٥هـ)، ج ٢: ٦٩٨،

والمسائل العسكريات، ص ١٢٤، وكتاب الشعر، ج ١: ١١٣. وينظر معجم هارون، ص ٣٠١، ومعجم حداد، رقم ٢٣٠٩.

ولم جاز (ولاك) بمعنى (ولكن)؟

٦ - وما الشاهد في قول مالك بن حُرَيْم^(١):

(٧) - * فَإِنْ يَكْ غَنَّا أَوْ سَمِينًا ؟... * (٢)

ولم جاز (لنفسه مقتعا)؟، وقول الآخر: (٣)

(٨) - * دَارٌ لِسَعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَا * (٤)

فلم حذف الياء المتحركة من (هى)؟،

(١) في المخطوط (حرهم) وما أثبتته من الجواب، ص ٦٦٨، وفي معجم الشعراء، للمزباني محمد بن عمران (٢٨٤)، تصحيح وتعليق الدكتور ف. كركنو، (بيروت - دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٢هـ)، ص ٣٥٧ «مالك بن حريم الهمداني شاعر فحل جاهلي»، وقال السيرافي: «وحريم هو اسم أبيه المعروف عند الرواة وأهل اللغة، وكان أبو العباس المبرد يقول: حُرَيْم، وينسب ذلك إلى التصحيف»، ضرورة الشعر، ص ٢١٦-٢١٧ (٢٥٨:١) شرحه. والبيت من قصيدة له في الأصمعيات، اختيار الأصمعي عبد الملك بن قريب (٢١٦)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، (بيروت - ط ٥)، ص ٦٧، ومجموع أشعار العرب، ص ٤٠.

(٢) وسيأتي برقم (٢٣)، وهو بتمامه:

فَإِنْ يَكْ غَنَّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِي لِنَفْسِي مَقْتَعًا
والضمير في (يك) لما يطبخه، والضمير في (عيني) للضيف.

ومن مواطن ورود: الكتاب، ج ١: ٢٨ = (١: ١٠)، والمقتضب، ج ١: ١٧٦، ٤٠١، والكامل، للمبرد محمد بن يزيد (٢٨٦)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، (القاهرة - دار الفكر العربي)، ج ٢: ٢٧، ومعاني القرآن وإعرابه، ج ٤: ١١٧، الأصول في النحو، ج ٣: ٤٥٩، وشرح أبيات سيبريه، للنحاس، ص ٤٥، وضرورة الشعر للسيرافي، ص ١٠٩، ٢١٧ (١: ٢٢٦)، ٢٥٩ شرحه، وشرح أبيات سيبريه، لابن السيرافي، ج ١: ٢٤٣. وينظر معجم هارون، ص ٢١٠، ومعجم حداد، رقم ١٦٥٣.

(٣) لم أهد إلى معرفته.

(٤) وسيأتي برقم (٢٤)، ويروى (دار لسلوى).

ومن مواطن ورود: الكتاب، ج ١: ٢٧ = (١: ٩)، والأصول في النحو، ج ٣: ٤٦١، وضرورة الشعر للسيرافي، ص ١١١ (١: ٢٢٦) شرحه، والحجة لأبي علي، ج ١: ١٠٠، والتكملة، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٧٧)، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، (الرياض - جامعة الرياض، ط ١، ١٤٠١هـ)، ص ٢٠، والمسائل المشككة، ص ١٥٧، والمسائل العسكرية، ص ١٣١، وينظر معجم هارون، ص ٥١٣، ومعجم حداد، رقم ٣٥٢٥.

٧ - وقول الأعشى^(١):(٩) - وَأَخُو الْفَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَضْرِبُهُ *^(٢)٨ - وقول الفرزدق^(٣):(١٠) - تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ *^(٤)

(١) ديوانه ص ١٢٩، واسمه ميمون بن قيس توفي نحو سنة ٧ هـ.

(٢) و سياى برقم (٣٦ و ٣٥) وعجزه:

* ويعدن أعداء بعيد وداد *

ويروى: (وأخو النساء). (ويكن أعداء). ولا شاهد فيه على رواية (وأخو النساء). ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٢٨ = (١٠: ١)، والأصول في النحو، ج ٣: ٤٥٧، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (م ٣٢٨)، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق - مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠ هـ)، ج ١: ٢٤٤، والزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر أيضا، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، (العراق - وزارة الثقافة والإعلام / دار الرشيد للنشر، ١٩٧٩ م)، ج ٢: ٣٧١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٤٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ج ١: ٥٩، والنكت، ج ١: ١٥٦، وينظر معجم هارون، ص ١٢٧، ومعجم حداد، رقم ٨٥٣.

(٣) في ديوانه، ص ٥٧٠، جمع أحمد إسماعيل الصاري، ١٣٥٤ هـ.

واسم الفرزدق همام بن غالب التميمي (ت ١١٠).

(٤) و سياى برقم (٣٨) وعجزه:

* نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ *

ويروى (نفى الدراهم) و (نفى الدنانير).

والشاهد عند المؤلف في موضعين (الدراهم) و (الصياريف) كما سياى في الجواب وعلى رواية (نفى الدنانير) لا شاهد في الموضع الأول، كما أنه لا شاهد فيه أيضا على رواية (الدراهم) لأن البيت لا ينكسر بحذف الياء منه، ولذا جاء برواية (الدراهم) و (الدراهم). وهذا يؤيد مذهب الكوفيين الذي يجيز زيادة الياء قبل الآخر في مفاعل) وشبهه. ينظر توضيح المقاصد، ج ٥: ٨٢، الهمع، للسيوطي، ج ٦: ١١٩ (٢: ١٨٢).

والضمير في (يداه) للناق، شبه خروج الحصى من تحت مناسمها بارتفاع الدراهم عن الأصابع إذا نطقت.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٢٨ = (١٠: ١)، والمقتضب، ج ٢: ٢٥٦، والأصول، ج ٣: ١٢، ٤٥٠، وإعراب القرآن، ج ٢: ١٣١، وشرح القصائد التسع، ج ١: ٤٣٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٤٨، وضرورة الشعر، للسييرافي، ص ٧٣ (١: ٢١٣ شرحه)، والمسائل الحليّات، =

فَلَمْ جاز الدراهم والصياريف^(١) ؟

٩ - وَلَمْ جاز إظهار التضعيف ، وتصحيح المعتل ، بصرف ما لا ينصرف ، وقصر الممدود؟

وما الشاهد في قول قعنّب بن أمّ صاحب :^(٢)

(١١) - * مَهْلًا أَعَاذِلْ قَدْ جَرَيْتَ مِنْ خُلُقِي ؟ *^(٣)

١٠ - وقول رؤية :^(٤)

(١٢) - * ضَخْمٌ يَحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمًا *^(٥)

=الفارسي الحسن بن أحمد (٣٧٧)، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، (دمشق - دار العلم ، بيروت

- دار المنارة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) ، ص ١١٥ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٤٤٧ ، وينظر معجم هارون ،

ص ٢٤٠ ، ومعجم حداد ، رقم ١٧٤٩ .

(١) في المخطوط (البصاريف) ، وهو تحريف .

(٢) ينظر النوادر ، ص ٢٢٠ ، وديوان مختارات شعراء العرب ، ص ٨٠ . والشاعر هو قعنّب بن ضحيرة

الفرزاري ، توفي نحو سنة ٩٥هـ .

(٣) وسيأتي برقم (٣٩) ، وعجزه :

* أَنَّى أَجْرِدُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيَّنُوا *

ويروى (أعاذل) .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٩ ، ٣١٦ : ٣ ، ٥٣٥ = (١ : ١١ ، ٢ : ٦٠ ، ١٦١) ، والمقتضب ،

ج ١ : ٢٨٨ ، ٣ : ٣٥٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٤٨٣ ، والأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٦١ ،

وإعراب القرآن ، ج ١ : ٦٨٨ ، ٣ : ٧٦٦ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٤٩٣ ، وشرح أبيات سيبويه

للنحاس ، ص ٤٨ ، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ٥٨ (١ : ٢٠٨ شرحه) ، والمسائل المشككة ، ص ١٥٧ ،

والمسائل العضديات ، ص ٤٤ ، ٧٥ ، ١٤٢ ، والتكملة ١٥٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ،

ج ١ : ٣١٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٩٢ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٥٤ .

(٤) ينظر ملحق ديوانه ، والعنوان على الغلاف : مجموعة أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤية بن

العجاج و على أبيات منسوبة إليه ... الخ ، تصحيح : وليم بن الورد البروس ، (بيروت - دار الآفاق

الجديدة ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ١٨٢ ، وكانت وفاته ، سنة ٤٥هـ .

(٥) سيأتي برقم (٤٣) . ويروى (بدء يحب) و(ضَخْمًا يحب) و(الخلق الإَضْحَمًا) و(الخلق الضَّخْمًا) .

الشاهد في قوله (الأضْحَمًا) بفتح الهمزة كما سيأتي في الجواب . ولا شاهد فيه على روايتي

(الإضْحَمًا) بكسر الهمزة و(الضَّخْمًا) ، لأن (أَفْعَلًا) و(فَعْلًا) موجودان في الكلام نحو (أَرْدَب) و(خَدَب) .

وهو العظيم الجاني . والشاعر يصف رجلاً بعظم الخليفة وشرف الهمزة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٩ ، ٤ : ١٧٠ = (١ : ١١ ، ٢ : ٢٨٢) ، والأصول في النحو ، ج ٢ : ٤٥٣ ،

وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ٢١٧ (١ : ٢٥٩ شرحه) ، والحجة لأبي علي ، ج ٢ : ٢٧٤ ، وسر صناعة

الإعراب ، ج ١ : ١٦٢ ، ١٦٦ ، ج ٢ : ٥١٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤١٩ ، والتكت ،

ج ١ : ١٥٧ ، ٢ : ١١٠٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٣١ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٠٤ .

١١ - وقول الشماخ: (١)

(١٣) - * لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ * (٢)

وقول حنظلة بن فائق: (٣)

(١٤) - * وَأَيَّقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِن تَلْتَبِسَ بِهِ * (٤)

وقول رجل من باهلة: (٥)

(١٥) - * أَوْ مُبَرِّرُ الظُّهْرِ يُنْبِئُ عَنْ وَلِيِّهِ * (٦)

(١) ينظر ديوانه ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م) ، ص ١٥٥ ، وهو الشماخ بن ضرار الغطفاني ، توفي سنة ٢٢٢هـ ، وينسب الشاهد للربيع بن قعنّب الفزاري ، ينظر فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ، للحسن بن أحمد الأسود الغندجاني (ت بعد ٤٣٠) ، تحقيق : الدكتور محمد علي سلطان ، (دمشق ، دار قتيبة ، ١٤٠١هـ) ، ص ٩٤ .

(٢) وسيأتي برقم (٤٤) ، وعجزه :

إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

ويروى : (له زجلٌ تقول : أصوت حاد) .

والشاهد في قوله (كأنه) وسيأتي بيانه ، وعلى الرواية الأخرى لا شاهد فيه .
والضمير في (له) لحمار وحش ، والزجل : صوته ، والوسيقة : أنثاه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٠ (١: ١١) ، والمقتضب ، ج ١ : ٤٠٢ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ١٦٥ ، ٩٢: ٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤٤ . والحجة لابن خالويه ، ص ٣٠٨ ، والحجة للفراسي ، ج ١ : ١٥٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٣٧ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ٢ : ٧٢٦ ، والنكت ، ج ١ : ١٥٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٩٤٥ .

(٣) وهو كذلك في الكتاب ، ج ١ : ٣٠ (١: ١١) ، ولتليد العبشمي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٥٥ ، ولحنظلة بن مالك في ضرائر الشعر ، ص ٢٣ .

(٤) وسيأتي برقم (٤٥) ، وعجزه :

يَكُنْ لِقَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ أَيْرُ

والضمير في (أيقن) لرجل فر من المعركة ، وقسيل النخل صغاره ، والأيبر : مصلح النخل .

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٦ ، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ١٠٩ ، ٢١٨ (١: ٢٢٥ ، ٢٥٩ شرحه) ، والنكت ، ج ١ : ١٥٨ ، والإنباف ، ج ٢ : ١٧٤ .

(٥) وهكذا جاءت النسبة في الكتاب ، ج ١ : ٣٠ (١: ١٢) .

(٦) وسيأتي برقم (٤٦) ، وعجزه :

مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اَعْتَمَرَا

(١) وقول الأعشى:

(١٦) - *فَمَا لَهُ مِنْ مَّجْدٍ تَلِيدٍ*... (٢)

١٣- [و] قول الآخر: (٣)

(١٧) - *يَبْنَاهُ فِي دَارٍ صِدْقٍ ...* (٤)

= والمعبر من الإبل : هو الذي لا يجزؤ وبره ، والوليّة : البرذعة ، ويثنى عن وليته : قال ابن السيرافي : أراد يبنى وليته ، أى يرفعها ، فلم يستقم له الوزن فقال : عن وليته ، ما حجّ ربه : أى صاحبه . والمراد أنه لم يحتج إليه فيتعبه .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ١ : ١٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٧ ، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ١٠٨ ، ٢١٩ ، (١ : ٢٢٥ ، ٢٥٩ شرحه) ، والمسائل العسكرية ، ص ١٣١ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٢٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص ٢٤٢ ، والمخصص ، ج ٧ : ٧٦ ، والنكت ، ج ١ : ١٤٤ ، ١٥٨ بوضرائر الشعر ، ص ١٢٢ . وينظر معجم هارون ، ص ١٤٢ ، ومعجم حداد ، برقم ١/١١٠٤ .

(١) ينظر ديوانه ، ص ١١٥ .

(٢) وسيأتى برقم (٤٧) وهو بتمامه:

فَمَا لَهُ مِنْ مَّجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ مِنْ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا
وَمَا عِنْدَهُ مَّجْدٌ تَلِيدٌ وَلَا لَهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ
وَمَا عِنْدَهُ رِزْقٌ عَلِمْتُ وَلَا لَهُ عَلَى مِنَ الرِّيحِ الْجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا

والشاهد في قوله (فما له) كما سيأتى بيانه في الجواب ، وعلى الروایتين الآخرين لا شاهد فيه . والضمير في (فما له) لرجل يهجوّه ، يصفه بقلة الخير حيث نفى حظه من الريحين اللتين تأتيان بالخير ، والتليد : القديم .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٠٠ = (١٢ : ١) ، والمقتضب ، ج ١ : ١٧٦ ، ٤٠١ ، والأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٦ ، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ٢١٩ (١ : ٢٥٩ شرحه) ، والحجة للفراسي ، ج ١ : ١٥٢ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٢٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٣٥ ، وفرحة الأديب ، ص ٤٠ ، والنكت ، ج ١ : ١٥٨ ، والإنصاف ، ج ٢ : ٥١٦ .

(٢) لم أهدت إلى معرفته .

(٤) وسيأتى برقم (٥٠) وهو بتمامه :

= يَبْنَاهُ فِي دَارٍ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينَ يَلْعَنُنَا وَمَا نَعْلَهُ

١٢ - وقول الآخر: (١)

(١٨) - *صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ...؟* (٢)

ولم صار (قلما وصال) ضرورة؟ ولم جاز؟

١٤ - وقول المرار بن سلامة: (٣)

(١٩) - *وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ* (٤)

== والضمير في (بيناه) لرجل يرثيه الشاعر ، ودار الصدق هي التي يحمد المقام بها ، وبعلنا : يتعهدنا بما تحب حيناً بعد حين .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣١ = (١ : ١٢) ، وضرورة الشعر للسيرافي ، ص ١١١ (١ : ٢٢٦ شرحه) ، والإنصاف ، ج ٢ : ١٧٨ ، وضرائر الشعر ، ص ١٢٦ ، والهمع ، ج ١ : ٢٠٩ = (١ : ٦١) ، والخزانة ، ج ٢ : ٤٠٠ (٢ : ٣٦) ، والدرر ، ج ١ : ٣٦ .

(١) القائل مختلف فيه ، فقد روى البيت لعمر بن أبي ربيعة ، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، (مصر - مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٧١ هـ) في ملحقات ديوانه ، ص ٤٩٤ ، وفي الكتاب ، طبعة بولاق ، ج ١ : ١٢ ، كما روى للمرار الفقعسي ، المرار بن سعيد الفقعسي حياته وما بقي من شعره ، صنعة نوري حمودي القيس ، (بغداد - مجلة المورد ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ١٩٧٣ م) في ديوانه ، ص ١٧٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٠٥ .

(٢) وسيأتي برقم (٤٨) وهو بتمامه :

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا
وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصُّدُودِ يَنْتُمُ

ويروي : (ولا أرى/وصالاً)

والشاهد في قوله (قلما وصال) كما سيأتي بيانه في الجواب ، وعلى الرواية الأخرى لا شاهد فيه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ٣ : ١١٥ = (١ : ٤٥٩) ، والمقتضب ، ج ١ : ٢٢٢ ، والأصول ، ج ٢ : ٢٣٤ ، ٤٦٦ : ٣ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ١٩٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٣١٥ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٥٦٥ ، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ١٩٣ (١ : ٢٥١ شرحه) ، وليس في كلام العرب ، لابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، (مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ) ، ص ١١٤ ، والمسائل المشككة ، ص ٢٩٦ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٩١ ، وفرحة الأديب ، ص ٣٦ ، والنكت ، ج ١ : ١٥١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٤٣ ، ومعجم حداد ، برقم ٢٥٣١ .

(٣) وهو كذلك في الكتاب ، ج ١ : ٣١ = (١ : ١٣) ، وفيه نفسه ، ص ٤٠٧ = (٢٠٣) أن القائل رجل من الأنصار .

والمرار بن سلامة العجلي راجز جاهلي أدرك الإسلام . ينظر المؤلف والمختلف ص ٢٦٨

(٤) وسيأتي برقم (٥٢) ، وعجزه :

وقول الأعشى: (١)

(٢٠) - * وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ * (٢)

١٥ - / وقول خنم المآشعى: (٣)

اب

* إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِن سَوَائِنَا *

==

ويروى (ولا ينطق المكروه) و (إذا قعدوا)

ومن مواطن وردده : المقتضب ، ج ٤ : ٣٥٠ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٢٢٠ : (١) ٢٦٠ ، شرحه ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٤٢٤ ، والمخصص ، ج ١٤ : ٥٨ ، ٦٤ ، والنكت ، ج ١ : ١٥٩ ، والإنصاف ، ج ١ : ٢٩٤ ، والتبيين ، ص ٤٢١ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٤٤ ، والبسيط ، ج ١ : ٤٩٦ ، والمقاصد النحوية ، ج ٣ : ١٢٦ ، وشرح الأشموني ، ج ٢ : ١٦٣ ، والخزانة ، ج ٢ : ٦٠ .

(١) ينظر ديوانه ، ص ٨٩ .

(٢) وسيأتى برقم (٥٣) وصدده :

* تَجَانَفَ عَنْ جَوْ الِإِمَامَةِ نَاقَتِي *

ويروى (تزاور عن جل) ، و (ما عدلت) ، و (من أهله) و (يسوائكا) . وتجانف : تميل ، وتزاور : تعدل ، وجو : اسم الإمامة فى الجاهلية .

ومن مواطن وردده : الكتاب ، ج ١ : ٣٢ ، ٤٠٨ = (١ : ١٣ ، ٢٠٣) ، والأضداد ، للأصمعى ، ص ٤٤ ، والأضداد ، لابن السكيت ، ص ١٩٨ ، الأضداد ، لعبد الملك بن قريظ للأصمعى (ت ٢١٦) ولبيعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤) ضمن (ثلاثة كتب فى الأضداد ، للأصمعى والسجستاني ولابن السكيت) ، نشرها : الدكتور أوغست هفتر ، (بيروت - دار الشرق ، مصور عن ط المطبعة الكاثوليكية ببيروت ، ١٩١٣م) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٢٤٩ ، والكامل ، ج ٤ : ١٠ ، والأضداد ، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (ت ٢٢٨) ، تحقيق : محمد أبى الفضل إبراهيم ، (الكويت - دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٦٠م) ، ص ٤١ ، وحروف المعانى والصفات ، ص ٣٧ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٧٦٥ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٢٢١ : (١) ٢٦٠ ، شرحه ، والحجة الفارسية ، ج ١ : ١٨٧ ، والمسائل الحلبيات ، ص ٢٤٢ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٤٥٣ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٣٧ ، والخزانة ، ج ٢ : ٥٩ . وينظر معجم هارون ، ص ٢٥٥ ، ومعجم حداد ، رقم ١٨٥٨ .

(٣) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٣٢ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩ = (١ : ١٣ ، ٢٠٣ ، ٣٣١) ، وذكر البغدادى فى شرح

شواهد الشافية ، ص ٦٠ أن بعضهم يعزو الشاهد لهيمان بن قحافة .

وخنم المآشعى هو خنم بن نصر بن رباح المآشعى ، وقيل : اسمه بشر ، ويلقب بخنم الریح .

ينظر المؤلف ، ص ١٦٠ ، والخزانة ، ج ١ : ٣٦٩ .

(٢١) - *وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِنُ* (١)

فلم تجازت هذه الأشياء في الضرورة؟

١٢ - وقول العجير: (٢)

(٢٢) - *فَبَيَّنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ ...* (٣)

(١) وسيأتي برقم (٥٤). ويروى (وما ثلاث). وفي المخطوط (ككما) في موضع (ككما) وهو تحريف. والشاهد في قوله (ككما) وسيأتي بيانه في الجواب. وفيه شاهد آخر لبعض التحويين منهم سيبويه، وهو في قوله: (يؤتفين) حيث جاء على الأصل ضرورة ينظر الكتاب، ج ٤: ٢٧٩ = (٢: ٣٣١) والنصف = وصاليات: أضاف صليت بالنار. وككما يؤتفين: أي على حالهن حين أثفين. ومن مواطن وردده: معاني القرآن للأخفش، ج ٢: ٣٠٣، وأدب الكاتب، ص ٥٠٥، ٦٠٨، وتأويل مختلف الحديث، لعبد الله بن مسلم بن قتيبية (ت ٢٧٦)، تصحيح محمد زهري النجار، (بيروت - دار الجيل، ١٣٩٣هـ)، ص ٢١٩، والمقتضب، ج ٢: ٩٥، ١٤٠، ٣٥٠، والأصول، ج ١: ٤٣٨، ٣: ١١٥، ٣٣٤. وشرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، (القاهرة - دار المعارف، ط ٤، ١٤٠٠هـ)، ص ٢٤٢، ومجالس العلماء، لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧)، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، (القاهرة - مكتبة الخانجي، الرياض - دار الرفاعي، ط ٢، ١٤٠٣هـ)، ص ٥٨، وحروف المعاني، ص ٧٩، والقطع والانتفاف، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر، (العراق - وزارة الأوقاف، ط ١، ١٣٩٨هـ)، ص ١٩٣، وديوان الأدب، لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠)، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، (القاهرة - مجمع اللغة العربية، ط ١، ١٣٩٨هـ)، ج ٢: ٥٥٣، وضرورة الشعر، للسيرافي، ص ١٦٠، ٢٢١ (١: ٢٤٠)، ٢٦٠، شرحه، والمسائل البصريات، ج ١: ٥٣٨، والمشائل المشكلة، ص ٣٩٨، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ١٣٨، والنكت، ج ١: ١٥٩، ٤٦٣، والخزانة، ج ١: ٣٦٧، ٢: ٣٥٣، ٤: ٢٧٣. وينظر معجم هارون، ص ٥٤٢.

(٢) شعره، ص ٢٢٩. وهو العجير بن عبد الله السلولي (ت ٩٠هـ)، صنعة محمد نايف الدليمي، (بغداد - مجلة المورد، المجلد ٨، العدد ١، ١٣٩٩هـ)، وفي فرحة الأديب، ص ٧٨-٧٩ أن البيت ليس له بل للمخلب الهلالي.

(٣) وسيأتي برقم (٥١)، وهو بتمامه:

فَبَيَّنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَاتِلْ لِمَنْ جَمَلٌ رَحْوُ الْمَلَاظِ نَجِيبُ

وهناك روايتان أخريان لقافيته هما: (طويل) (وذلول) غير أن القصيدة في الديوان بائية وليست لامية وهذا يقوى رواية (نجيب).

والضمير في (بيناه) لرجل ضل عنه جملة. ويشري: يبيع. والملاط: ما ولى العضد من الجنب. =

١٦ - وقول الفرزدق: (١)

(٢٣) - * وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا * (٢)

وكم وجهاً من وجوه الضرورة فيه ؟ ولمَ جاز كل واحد منها ؟

١٧ - وقول قيس بن زهير: (٣)

== وهذا الشاهد والشاهدان الآتيان بعده لم ترد عند سيبويه في هذا الباب وإنما هي مما علق به الأخفش على الكتاب ، ينظر تحقيق هارون ، ج ١: ٣٢٢ ، هامش ٣ ، واكتفى الرمانى بالإشارة إلى الأول منها بأنه من إنشاد الأخفش كما سيأتى فى الجواب .

ومن مواطن وروده : الأصول فى النحو ، ج ٣: ٤٣٩ ، ٤٦٠ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٤٧ ، ١١١ (١: ٢٠٥ ، ٢٢٦ شرحه) ، والإيضاح العضدى ، ص ٧٥ ، والتكملة ، ص ٣١ ، والمسائل العسكرية ، ص ١٣٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١: ٣٣٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ٢٤٣ ، وتحصيل عين الذهب (شرح أبيات سيبويه) ، ليوسف بن سليمان الأعمى الشنتمرى (ت ٤٧٦هـ) ، بهامش الكتاب لسيبويه ، (مصر - المطبعة الأميرية ببولاق ، ط ١ ، ١٣١٦هـ) ، ج ١: ١٤ ، والنكت ، ج ١: ١٣٦ ، ١٦٠ . وينظر معجم حداد ، رقم ١٤٦ .

(١) ديوانه ، ص ١٠٨

(٢) وسيأتى برقم (٥٥) وعجزه :

#أَبُو أُمِّهِ حَىٰ يُقَارِبُهُ أَبُوهُ يَمْلِكُهُ*

والضمير فى (مثله) للممدوح وهو إبراهيم بن هشام خال الخليفة هشام بن عبد الملك ، والملك هو الخليفة . والأصل فى ترتيب البيت : وما مثله فى الناس حى يقاربه إلا مملوكاً أبو أمه أبوه . أى أبو أم الملك أبو الممدوح .

ومن مواطن وروده : هامش الكتاب بتحقيق هارون ، ج ١: ٣٢٢ ، والمعانى الكبير ، ج ١: ٥٠٦ ، والكامل ، ج ١: ٢٨٠ ، والأصول ، ج ٣: ٤٦٧ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٨٦ (١: ٢٤٨ شرحه) ، وكتاب الشعر ، ج ١: ٢٦٧ ، والمسائل البصريات ، ج ١: ٤٤١ ، ٥٤٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ٣٠٩ ، وأسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١هـ) ، شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى ، (القاهرة - مكتبة القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ص ١١٣ ، ١٦٣ رقم (٢٦ ، ٦٨) ، ودلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١هـ) ، تصحيح محمد رشيد رضا ، (بيروت - دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ) ، ص ٦٥ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٢ ، ومعجم حداد ،

رقم ١٨٠ .

(٣) ومن مواطن نسبته إليه : معانى القرآن للفراء ، ج ٢: ٢٢٢ ، والنوادر ، ص ٥٢٣ ، وموسوعة الشعر العربى ، ج ٢: ٣٤٤ .

وقيس بن زهير العيسى هو صاحب داحس وهى فرسه وكانت عبس تصدر فى حروبها عن رأيه ، توفى سنة ١٠هـ . ينظر معجم الشعراء ، ص ٣٢٢ .

(٢٤) - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَا قَتَ لَبْنُ بَنَى زِيَادٍ^(١)

فَلَمْ جاز إثبات الباء في (ألم يأتيك)؟

والجواب :

١*- الذي يجوز في ضرورة الشعر ما رجع إلى أصل صحيح يقتضى جوازه^(٢).

وهو على وجهين : أحدهما : ما ردُّ إلى أصله في الموضوع مما هو متروك في الاستعمال ،
والآخر : ما ردُّ إلى أصل يجوز في الكلام يقتضى جواز نظيره في الشعر^(٣) وسيأتى بيان

هذا في المسائل ، إن شاء الله تعالى . فالأول : نحو :

(٢٥) - * أَلَمْ يَأْتِيكَ *^(٤)

أصله في الموضوع أن يكون كغيره من حروف المعجم يسكن في الجزم ، ويضم في الرفع ،

ويفتح في النصب . والثاني : نحو :

(٢٦) - * وَأَخُو الْقَوَانِ *^(٥)

١*- الكتاب ، ج ١ : ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٢ هـ = ٣ : ٨ ، ١٠ .

(١) وسيأتى برقم (٢٥ ، ٥٦) . ويرى (ألم تبلفك) و (ألم يأتك) و (ألا هل أتاك) .

والشاهد في قوله (ألم يأتك) ، وسيأتى بيانه في الجواب . وعلى الروايات الأخرى لا شاهد فيه . وفيه
شاهد آخر لم يعرض له الرماني وهو زيادة الباء في (بما لاقت) .

وينبأ زياد : هم الكلمة ، الربيع وعمارة وقيس وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العباسي .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ٣ : ٣١٦ = (٢ : ٥٩) ، ومعاني القرآن ، للقراء ، ج ١ : ١٦١ ، ٢ : ١٨٨ ،

والأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٤٣ ، والإيضاح في علل النحو ، ص ١٠٤ ، والجمل في النحو ، لأبي

القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠) ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، (بيروت -

مؤسسة الرسالة ، الأردن - دار الأمل ، ١٤ ، ١٤٠٤ هـ) ، ص ٢٧٣ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٢٥٢ ،

٣٩٨ : ٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٥١ ، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ٦١ : (١ : ٢٠٩ شرحه)

، والحجة ، لابن خالويه ، ص ١٩٨ ، والحجة للفارس ، ج ١ : ٢٤٤ ، ٨٠ : ٢ ، والمسائل الحلبيات ، ص ٨٥ ،

والمسائل العضديات ص ٤٣ ، ٤٦ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٢٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، ج

١ : ٣٤٠ ، والخزانة ، ج ٣ : ٥٣٤ . وينظر معجم هارون ، ص ١٢٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٧٥٥ .

(٢) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٣٢ = (١٣ : ١) ، والمقتضب ، ج ١ : ٢٧٧ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٣٥ .

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجي ، ج ٢ : ٥٤٩ .

(٤) تقدم برقم (٢٤) ، وسيأتى برقم (٥٦) .

(٥) تقدم برقم (٩) ، وسيأتى برقم (٣٥) .

بحذف الياء تشبيهاً بحذف ياء الإضافة^(١) اجتزاء بالكسرة منها^(٢)، إلا أن هذه أصلية وتلك زائدة^(٣) يكثر استعمالها ، ويحتاج إلى التخفيف فيها^(٤).

وإنما جاز في الضرورة ما لا يجوز في الكلام الذي [ليس] فيه ضرورة من أجل أنه كان سبب يقتضى جواز الحكم ، وسببان يقتضيان^(٥) خلاف ذلك الحكم . فلما انضاف إلى السبب الواحد سبب آخر وهو إقامة الوزن عادل السببين ، وصار يجوز في الضرورة إقامة الوزن مع ذلك السبب الواحد .

*١-٢ - وإنما كان لا بد لكل شيء جاز في الضرورة من أن يرد إلى أصل صحيح يشهد بجوازه لأنه ليس لأحد أن يتكلم بالفاسد في غير الشعر^(٦) . وإنما يخرج من الفساد إجراؤه على أصل صحيح يقتضيه في البيان عن المعنى حتى تكون دلالاته مستقيمة ، ولولا ما ذكرناه من خاصة الشعر ما جاز فيه إلا ما يجوز في الكلام ، ولكن لما كان إقامة الوزن سبباً يقتضى جواز الحكم إذا انضاف إليه سبب آخر من الأسباب الصحيحة على نحو الأصل في الموضوع

*١-٢ الكتاب ، ج ١ : ٢٦ - ٢٧ = (٨ : ١) .

(١) ياء الإضافة هي ياء المتكلم .

(٢) يرى سيبويه وكثير من النحويين أن حذف ياء المنقوص المعرف بال ضرورة . ويحملون الشاهد السابق ونحوه على ذلك مع أن معظم الأسماء المنقوصة ، المعرفة بـ (ال) الواردة في القرآن الكريم في غير الفواصل قد جاءت محذوفة الياء وهي في حوالى تسعة مواضع ، منها قوله تعالى : ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ من الآية (١٨٦) في سورة البقرة . وتنتظر الآيات (٩٧) في سورة الإسراء ، و(١٧) في سورة الكهف ، و(٢٥) في سورة الحج ، و(١٣) في سورة سبأ و(٢٢) في سورة الشورى . و(٤١) في سورة (ق) ، و(٦ ، ٨) في سورة القمر . بينما لم تثبت إلا في حوالى خمسة مواضع منها قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ من الآية (١٧٨) في سورة الأعراف . وتنتظر الآيات (٢ ، ٣) في سورة النور ، و(٤٥) في سورة (ص) ، و(٤١) في سورة الرحمن .

(٣) يريد أنها ليست من بنية الكلمة ، ومعلوم أنها تمثل اسماً مستقلاً وليست زائدة .

(٤) ينظر شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٤ ، وشرح أبيات لابن السيرافى ، ج ١ : ٦٢ ، والمغنى ، ص ٢٤٨ . ويرى بعضهم أن الياء إنما حذفت تشبيهاً بحذفها من المجرى من (ال) والإضافة . ينظر الأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٥٦ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٢١٤ (١ : ٢٥٨ شرحه) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص ١١٥ ، ٢٣٢ .

(٥) في المخطوط (يقتضى) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٦) ينظر المقتضب ، ج ٣ : ٣٥ ، والأصول في النحو ، ج ٣ : ٤٣٦ .

جاز لاجتماع السببين ، وجرى على إطراد في هذا من غير مناقضة بجواز شيء لعله ثم الامتناع عن جواز مثله مع وجود مثل علته على منزلتها .

١*٣ - والشاهد في قول العجاج :

(٢٧) - *قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى*^(١)

من وجهين : أحدهما : صرف ما لا ينصرف في قوله : (قواطنًا) ، والآخر : قوله : (الحمى) ، وفيه ثلاثة أوجه^(٢) : الأول : حذف الألف ؛ لأنها زائدة ترجع بها الكلمة إلى أصلها ، ثم قلب المضاعف ياء على قياس :

(٢٨) - *تَقْضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ*^(٣)

و (تظنيت) في (تظننت)^(٤) ؛ لكرهية التضعيف . الثاني : حذف الميم تشبيهاً بالحذف للترخيم ، ثم قلب الألف ياء ؛ لأنها مناسبة لها ، ومن شأن المناسب للحرف أن يجوز قلبه إليه وذلك في كثير من الكلام . الثالث : حذف الألف والميم وإطلاق القافية ، وحذفهما جميعاً تشبيهاً بما يحذف من الأصلي والزائد في الترخيم ، نحو :^(٥)

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٦ - ٢٧ = (١ : ٨) .

(١) تقدم برقم (٣) وسيأتي برقم (١٨٩ ، ١٩٦) .

(٢) ينظر ضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ٩١ (١ : ٢١٩ شرحه) ، وتحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٨

(٣) قائله العجاج . ينظر ديوانه ، ص ٢٨ ، وأورده الرمانى للتنظير به على قلب الميم الثانية من (الحمم) بعد حذف الألف ياء كما قلبت الضاد الثانية ياء من (تقضض) . ويروى (تجلى البازي) وعليه لا شاهد فيه ، ومعنى كسر : انقضض ضاماً جناحيه .

ومن مواطن وروده : إصلاح المنطق ، ليعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، (مصر - دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٠ م) ، ص ٣٠٢ ، والإبدال ، ص ١٣٣ ، وأدب الكاتب ، ص ٤٨٧ ، والكامل ، ج ١ : ٣٤٣ ، ٣ : ٤٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٣٤٣ ، ٥ : ٣٣٢ ، والزاهر ، ج ١ : ١٩٧ ، ٥٣٠ ، وديوان الأدب ، ج ٢ : ١٥٨ ، ٤ : ١٣٢ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، للحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠) ، توضيح عبد الرحيم محمود ، (طهران - انتشارات ناصر خسرو ، مصور عن دار الكتب ، ١٣٦٠ هـ) ، ص ١٠٣ ، وليس في كلام العرب ، ص ١١١ ، والمسائل العضديات ، ص ٣٢ ، ٢٠٧ . وينظر معجم هارون ، ص ٤٦٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٠٠ .

(٤) ينظر اللسان ، ج ١٣ : ٢٧٣ (ظنن) .

(٥) قائله الفرزدق . ينظر ديوانه ، ج ١ : ٢٨٤ . بعناية كرم البستاني ، بيروت - دار بيروت ١٤٠٠ هـ .

(٢٩) - * يَا مَرْوَّانُ مَطِيتِي مَحْبُوسَةٌ * (١)

يريد (مروان).

١-٤ - وقول خفاف بن ندبة :

(٣٠) - * كَنُوحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ ... * (٢)

يريد (كنواحي) فحذف الياء اجتزاء بالكسرة منها كما يحذفها في ياء الإضافة . وكذلك

قوله/ في :

(٣١) - * دَوَامِي الْأَيْتَرِ ... * (٣)

يريد (الأیدی) فحذف الياء ، اجتزاءً بالكسرة منها .

١-٥ - وقول النجاشي :

(٣٢) - فَلَسْتُ بَأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأُوكَ ذَا فَضْلٍ (٤)

يريد (لكن) فحذف النون للاستخفاف في الحرف الذي يقتضى التخفيف تشبيهاً بحذف النون من (لم يك) لكثرة الاستعمال (٥) .

* ١-٦ الكتاب ، ج ١ : ٢٧ = (١ : ٩) .

(١) عجزه :

* تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبَّهَا لَمْ يَبْأَسْ *

ورواية الديوان (مروان إن مطيتي) ولا شاهد فيه على هذه الرواية ؛ لأن الرمانى إنما أوردته للتنظير به، حيث حذفت الألف والميم الأخيرة من (الحمام) كما حذفت الألف والنون من مروان .

ومروان المذكور هو مروان بن الحكم وإلى المدينة المنورة في عهد معاوية بن أبي سفيان . وكان قد طلب إلى الفرزدق : ألا يهجو أحداً فخالفه فكتب له كتاباً إلى بعض عماله يرصيه بضربه وجبسه وأظهر له أن فيه مكافأة له ولكنه خشى من هجائه فأرسله له إلى ما يتضمنه الكتاب . فأنشده الفرزدق أبياتاً أولها البيت السابق . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي الأتى ذكره .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ٢ : ٢٥٧ = (١ : ٢٣٧) ، والجمل ، ص ١٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٢٥٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٥٠٥ ، والنكت ، ج ١ : ٥٨٤ ،

وينظر معجم هارون ، ص ٢٠١ ، ومعجم حداد رقم ١٤٥٥ .

(٢) تقدم برقم (٤) وسيأتى برقم (٣٧) .

(٣) تقدم برقم (٥) وسيأتى برقم (٣٦) .

(٤) تقدم برقم (٦)

(٥) ينظر شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٣ . ويرى كثيرون أن النون حذفت لالتقاء الساكنين . ينظر

المراجع المذكورة في تخريج البيت في الأسئلة فقرة (٥) .

١*٦ - وقول مالك بن خُريم :

(٣٣) - فَإِنَّ يَكْ غُثًّا أَوْ سَمِينًا فَأَنْتَنِي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا^(١)

فحذف الياء من (نفسه) اجتزاءً بالكسرة منها على ما بيناه. وفيه وجه آخر^(٢)، وهو أنه حذف الياء في الوصل على حده في الوقف تشبيهاً به، وكأنه يصل على نية الوقف في حذف الياء لا في الحركة. وجه ثالث أنه لما كان يقف بالسكون من غير ياء اقتضى ذلك جواز أن يصل الحركة من غير ياء على قياس نظائره من أكثر الكلام؛ لأن أكثره يوقف عليه بالسكون من غير ياء، ويوصل بالحركة، وقال آخر :

(٢٤) - *دَارٌ لِسَعْدِي إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا*^(٣)

يريد (هى من هواكا) فحذف الياء المتحركة، وهو ضعيف جداً^(٤)، إلا أنه يجوز في الضرورة؛ لأنه يقف على الياء بالسكون^(٥) وهى حرف مدّ تشبه الكسرة لأنها من جنسها، فلما اجتمع فيها أنها قد تسكن وأنها من جنس الكسرة التى يجوز حذفها استقلالاً لها جاز حذفها. وجه آخر : أنه شبه الياء المتحركة بالياء الساكنة التى قبلها كسرة فى أنها ياء قبلها كسرة قد تحذف اجتزاءً بالكسرة منها بعد أن تسكن فى (يا غلام أقبل) والأصل (ياغلامى أقبل) ثم تسكن وتحذف للاجتزاء بالكسرة منها فشبه (هى) بهذا فى أنه سكن ثم حذف الياء اجتزاءً بالكسرة منها فهما سواء فى القياس إلا بمقدار كثرة الاستعمال لذلك فى الياء الزائدة مع وقوعها فى النداء الذى هو بالحذف أولى.

٢*٧ - وقول الأعشى :

(٣٥) - *وَأَخُو الْقَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمُهُ*^(٦)

١* الكتاب، ج ١: ٢٧، ٢٨ = (١: ٩، ١٠).

٢* نفسه، ص: ٢٨ = (١٠).

(١) تقدم برقم (٧)

(٢) ينظر الكامل، ج ٢: ٢٧، وضرورة الشعر، للسيرافى، ص ١٠٩ (٢٢: ١ شرحه).

(٣) تقدم برقم (٨).

(٤) ينظر الأصول فى النحو، ج ٣: ٤٦٠، وضرورة الشعر للسيرافى، ص ١١٠ (٢٢٦: ١ شرحه).

(٥) وذكر ابن جنى أن إسكان الياء من (هى) لفة، وليس خاصاً بالوقف. ينظر الخصائص، ج ١: ٨٩.

(٦) تقدم برقم (٩) و (٢٦).

كقول الآخر :

(١) *نَوَامِي الْأَيْدِ *

(٣٦) -

وكقوله :

(٢) *كَنَاجٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ .. *

(٣٧) -

والعلة فيه واحدة وهى حذف الياء اجتزاء بالكسرة منها مع أنها أصلية.

*٨-١ - وقول الفرزدق :

(٣٨) - تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ (٣)

فزاد الياء (٤) فى (الدراهم) وفى (الصياريف) ، جمع (صيرف) (٥) ، تشبيهاً بما يزداد لل عوض ، فلما كان هذا الموضع الذى هو بعد ألف الجمع بحرف فى زنة (مفاعيل) هو موضع الزيادة لل عوض ، وإنما العوض لئلا تختل الكلمة بالنقصان الذى لحق فنظير ذلك إقامة الوزن الذى لا يختل بالنقصان الذى لحق فصار زيادة هذه الياء (٦) فى هذا الموضع لإقامة الوزن نظير زيادتها لل عوض . وهذا من أقرب النظائر وأوضح القياس الذى يبنى عليه .

*٩-٢ - ويجوز إظهار التضعيف ؛ لأنه ردُّ إلى الأصل فى الموضوع ، كقول الشاعر :

(٣٩) - مَهْلًا أَعَاذَلِ قَدْ جَرَبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنَّى أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا (٧)

ويجوز تصحيح المعتل ؛ لأنه ردُّ إلى الأصل فى الموضوع ، كقول الشاعر : (٨)

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٨ = (١ : ١٠) .

* ٢- نفسه ، ص ٢٩ ، ٣٠ = (١٠) .

(١) تقدم برقم (٥) و (٣١) .

(٢) تقدم برقم (٤) و (٣٠) .

(٣) تقدم برقم (١٠) .

(٤) ينظر ما تقدم عن ذلك فى هامش السؤال .

(٥) فى المخطوط (صيرف) والصواب ما أثبتته . (*) فى المخطوط (ذلك فنظير) ولعل المراد ما أثبتته

(٦) فى المخطوط (الهاء) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٧) تقدم برقم (١١) .

(٨) هو عبيد الله بن قيس الرقيات (ت ٥٧هـ) . ينظر ديوانه ، تحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم ، (بيروت

- دار صادر ، ودار بيروت ، ١٣٧٨هـ) ، ص ٣ .

(٤٠) - لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُضِيحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبٌ^(١)

/ ويجوز صرف ما لا ينصرف ، لأنه ردٌ إلى الأصل الذي وضعت عليه الأسماء المعربة^(٢) ، ١٢ ب كقول النابغة :^(٣)

(٤١) - فَلْيَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلِيُرَكَّبْنَ جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَائِمَ الْأَكْوَارِ^(٤)

ويجوز قصر الممدود^(٥) بحذف الألف ؛ لأنها زائدة وترجع بها الكلمة إلى أصلها ، كقول الشاعر :^(٦)

(١) ويروى (الغواني مآ) و(الغواني فمآ) و(الغواني وهل).

والشاهد في قوله (الغواني) حيث ظهرت الكسرة على الياء في الاسم المنقوص كما تظهر على الحرف الصحيح. وعلى الروايتين الأخيرتين لا شاهد فيه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ٣ : ٣١٤ = (٢ : ٥٩) ، والكمال ، ج ٤ : ٤٥ ، والمقتضب ، ج ١ : ٢٨٠ ، ٣ : ٢٥٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ١١٥ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٤٢ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٢٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٥٠ ، وضروره الشعر للسيرافى ، ص ٩٩ : (١ : ٢٠٩ شرحه) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٥٩٦ ، وفرحة الأديب ، ص ١٢٩ ، والنكت ، ج ١ : ٦٣٨ ، ٢ : ٨٧٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٣٥ .

(٢) استشهد له سيبويه بشاهد تقدم الكلام عنه في الفقرة (٣) أما الشاهد الذى سيذكره الرماني فلم يرد عند سيبويه في هذا الباب ، وإنما أوردته في باب آخر مستشهدا به على نون التوكيد الخفيفة ، ينظر ، ج ٣ : ٥١١ (٢ : ١٥٠) ، وينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ٢ : ٢٤٩ .

(٣) ينظر ديوانه ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق الدكتور شكرى فيصل ، (دار الفكر ، ١٣٧٧هـ) ، ص ٩٩ ، والمعاني الكبير ، ج ٢ : ٩١٨ . واسمه زياد بن معاوية توفى نحو سنة ١٨ قبل الهجرة .

(٤) ويروى (وليدفعن ألف إليك) كما يروى (وليدفعن جيشاً إليك قوادم ...) .

والضمير فى (فلتأتينك) لرجل يهجو ، واسمه زرة بن عمرو . والأكوار جمع كور ، وهو الرجل ، وقوادم جمع قادمة : وهى العود الذى بين يدي الراكب .

والشاهد فى قوله (قصائد) حيث نونها وهى ممنوعة من الصرف ليستقيم له الوزن . وينظر التعليق السابق رقم (١) .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ١ : ٢٨ ، ٣ : ٢٥٤ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٣٦ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٤٠ : (١ : ٢٠٣ شرحه) ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٤١٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ٢ : ٢٤٩ ، والخصائص ، ج ٢ : ٢٤٧ ، والنصف ، ج ٢ : ٧٩ ، والإنصاف ، ج ٢ : ٤٩٠ .

(٥) لم يعرض له سيبويه فى هذا الباب .

(٦) فى رثاء حمزة بن عبد المطلب والشاعر هو كعب بن مالك أينظر ديوانه ، تحقيق سامى مكى العائى =

(٤٢) - بَكَتْ عَيْنِي وَخُنِقَ لَهَا بَكَاهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ^(١)

فهذا من لغته مدّ (البكاء) إلا أنه قصره للضرورة.

١٠*١ - وقال رؤية :

ضَخْمٌ يُجِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ^(٢)

فشدد الميم فى الوصل على ما يجب لها فى الوقف. وإن كان أُلْحِقَ الألف فى الكلمة فهى كلمة أخرى وهو يجوز فى الكلام إذا كان من كلمتين نحو : ﴿فَبَهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلُوبٌ﴾^(٣) فيوصل على نية الوقف ، ولكن هذا حسن ؛ لأنه من كلمتين ، وهو فى البيت ضعيف جاز للضرورة التى تقيم الوزن ؛ لأنه من كلمة واحدة فجاز للتشبيه بذلك.^(٤)

١١*٢ - وقال الشماخ :

(٤٤) - *لَهُ رَجُلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ*^(٥)

فإنه حذف الواو من (كأنه) اجتزاء بالضمه منها ، وتشبيهها بحذف الياء اجتزاء بالكسرة

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٩ = (١١ : ١) .

*٢- نفسه ، ص ٣٠ = (١١ - ١٢) .

== (بغداد- مكتبة النهضة) ، ص ٢٥٢ ، أو عبد الله بن رواحة . ينظر ديوانه ، تحقيق الدكتور حسن محمد

باجودة ، (القاهرة - مكتبة دار التراث ، ١٩٧٢هـ) ، ص ٩٨ ، أو حسان بن ثابت ينظر ملحق ديوانه ،

تحقيق الدكتور وليد عرفات ، (بيروت - دار صادر ، ١٩٧٤م) ، ج ١ : ٥٠٤ . (رضى الله عن الجميع) .

(١) من مواطن وروده : أدب الكاتب ، ص ٣٠٤ ، والكامل ، ج ١ : ٢٢١ ، ومجالس ثعلب ، لأبى العباس أحمد

بن يحيى ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١) ، تحقيق . الأستاذ عبد السلام هارون ، (مصر - دار المعارف ، القسم

الأول ، ط ٣ ، ١٩٦٩م ، والقسم الثانى ، ط ٤ ، ١٩٨٠م) ، ج ١ : ٨٨ ، والاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ،

لعبد الله بن محمد السيد البطليوس (٥٢١هـ) ، (بيروت - دار الجيل ، ١٩٧٣م) ، ص ٣٦٩ ، وشرح

الجاريردى شرح شافىة ابن الحاجب ، لأحمد بن الحسين الجاريردى (٧٤٦هـ) ، ضمن (مجموعة الشافىة

رقم ١) ، (بيروت - عالم الكتب) ، (مجموعة شروح الشافىة رقم ١) ، ص ٦٣ ، وشرح شواهد الشافىة ،

ص ٦٦ . وينظر معجم هارون ، ص ٢٩٥ ، ومعجم حداد ، رقم ١٩٥٣ .

(٢) تقدم برقم (١٢) .

(٣) من الآية (٩٠) فى سورة الأنعام .

(٤) يرى الفارسى أن حرف الإطلاق غير لازم ، ولذا كان الحرف المشدد كأنه موقوف عليه فى الحكم . ينظر

الحجة ، ج ٢ : ٢٧٤ فما بعدها .

(٥) تقدم برقم (١٣) .

منها^(١)، ومثله :

(يَكُنْ لِفَيْسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ أَبْرُ)^(٢) - (٤٥)

ومثله :

(مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ)^(٣) - (٤٦)

ومثله :

(وَمَالُهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ....)^(٤) - (٤٧)

١٢*١ - وقول الشاعر :

(٤٨) - صَدَدَتِ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودُ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومَ^(٥)

وقوله (قَلَمًا وصال) ضرورة ؛ لأنَّ الاستعمال على طريقة (قَلَمًا يكون كذا وكذا) و (قَلَمًا يدوم وصال)، وإنما جرى على ذلك لأن (ما) دخلت كافةً للفعل ليليهما ما .لم يكن يلى الفعل قبل كما دخلت فى :^(٦)

بَعْدَمَا * أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ *^(٧) - (٤٩)

*١- الكتاب ، ج ١ : ٣١ = (١٢ : ١) .

(١) وينظر ما تقدم فى الفقرتين (٤) ، (٦) .

(٢) تقدم برقم (١٤) .

(٣) تقدم برقم (١٥) .

(٤) تقدم برقم (١٦) .

(٥) تقدم برقم (١٨) .

(٦) القائل : المرار الأسدى . ينظر حياته وما بقي من شعره، ص ١٦٨ ، ويقال له المرار الفقعى والأسدى ، من شعراء الدولة الاموية ، فالفقعى نسبة إلى أحد أجداده الأقربين ، والأسدى نسبة إلى جده الأعلى . ينظر الخزانة ، ج ٢ : ١٩٦ .

(٧) وسيأتى برقم (٢٠٩) ، و (٢١٨) ، و (٥١٨) و (٥٢١) ، وصدره :

* أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا *

وقد ورد فى المخطوط (المجلس) وهو تصحيف . ويرى (كالشهاب الخلس) .

والعلاقة : الحب ، والأفنان : جمع فن وهو الغصن والمراد به هنا خُصلة الشعر ، والثغام : شجر إذا بيس ابيض . والمخلص : المخطط فيه السواد بالبياض . والشاعر يخاطب نفسه .

والشاهد فى قوله (بعد ما) حيث كتبت (ما) (بعد) عن الإضافة . ويرى بعضهم أن (بعد) لم تكف وأن ==

فلهذا لم يجز في الكلام إلا (قلما يدوم وضال) ولكن جاز في الشعر لأنه رده إلى الأصل في الموضوع.

١٣*١ - وقول الآخر :

(٥٠) - * بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ ... * (١)

يريد (بيناهُ هو في دار صدق) فحذف الواو المتحركة ، وعلّتها كعلّة حذف الياء المتحركة من (هي) (٢)، وهو أنّه شبّه المتحرك بالسّاكن الذي يحذف اجتزاء بأن حركة ما قبله منه تدلّ عليه وكذلك قوله :

(٥١) - * فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ ... * (٣)

فيما أنشده الأخفش (ت ٢١٥) . يريد : (فبيناه هو) والعلّة واحدة .

١٤*٢ - قال المرار بن سلامة :

(٥٢) - رَوَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا (٤)

فجرّ (سواء) وهو ظرف غير متمكن (٥)؛ لأنّه شبّهه بـ(غير) . وإنما لم يتمكن (سواء) لأنّه قد

*١- الكتاب ، ج ١ : ٣١ ، ٣٢ هـ = (١٢ : ١) .

*٢- نفسه ، ص ٣١ - ٣٢ = (١٢ - ١٣) .

== (ما) مصدرية . ينظر تفصيل ذلك في الخزانة ، ج ٤ : ٤٩٣ .

ومن مواضع

ورود البيت : الكتاب ، ج ١ : ١١٦ ، ١١٧ : ٢ = (١ : ٦٠ ، ٢٨٣) ، والكامل ، ج ١ : ٣٤٢ ، والمقتضب ، ج

٢ : ٥٣ ، والأصول ، ج ١ : ٢٣٤ ، ٢٥٨ : ٢ ، وشرح أبيات سيويه ، للنحاس ، ص ١٢٠ ، وشرح السيرافي ،

ج ١ : ٤٥٠ ، والمسائل المشكّلة ، ص ٢٩٢ ، والمسائل الحليّيات ، ص ٢٠٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٥٠ . وينظر

معجم هارون ، ص ٢٠١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٤٤٩ .

(١) تقدم برقم (١٧) .

(٢) ينظر ما تقدم في الفقرة (٦) .

(٣) تقدم برقم (٢٢) .

(٤) تقدم برقم (١٩) .

(٥) يقصد أنّه لا يخرج عن الظرفية وينظر المجلد الثاني من الشرح ، ص ١٢٤ ب (داماد) ، وهذا مذهب

البصريين بينما يرى الكوفيون أنّه يكون ظرفاً وغير ظرف . ينظر الإنصاف ، ج ١ : ٩٤ ،

والتبيين ، ص ٤١٩ .

وينسب إلى الرمانى خلاف ما ذكره هنا وهو أنّ سوى ظرف متمكن . ينظر الهمع ،

ج ١ : ١٦٠ = (٢٠٢ : ١) .

تضمّن معنى المكان^(١)، وأصله الاستواء^(٢). وكذلك قول الأعشى :

(٥٣) - * وما قصدت من أهلها لسوائكا*^(٣)

فشبهه بـ(غير).

١٥*١ - وقال خطام

(٥٤) - * وصاليات ككما يؤتفين*^(٤)

فهي شاهد من وجهين : أحدهما : زيادة كاف التشبيه ، والآخر : أن الثانية اسم بمنزلة (مثل)^(٥).

١٦*٢ - وقال الفرزدق :

(٥٥) - وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلِكًا أَبُو أُمِّهَ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ^(٦)

/ ففيه أربعة أوجه من الضرورة^(٧) : الأول : الفصل بين الابتداء والخبر بما ليس منه . الثاني : ١٨٣

الفصل بين الصفة والموصوف بما ليس منه . الثالث : تقديم الاستثناء . الرابع : سلوك الطريق الأبعد في الدلالة على المعنى ؛ وذلك أنه مدحَ خَالَ هشام بن عبد الملك ، فأصل الكلام : وما مثله في الناس حتى يقاربه إلا مملكا^(٨) أبو أمّه [أبوه]، فدلّ على أنه خاله بقوله : أبو أمّه أبوه ، وهذا تبعيد ، وفصل بين (أبو أمّه أبوه) وهو ابتداء وخبر ، وشبهه بما يجوز من الفصل في الكلام . وتقديم الاستثناء مع وضوح المعنى فشبه هذا بذلك .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣٢ = (١ : ١٣) .

* ٢- الكتاب ، ج ١ : ٣٢ هـ ٣ .

(١) جاء في الكتاب ، ج ١ : ٤٠٧ = (١ : ٢٠٢ - ٢٠٣) (وهذا رجل سواك) فهذا بمنزلة (مكانك) إذا جعلته بذلك

(٢) ينظر المجلد الثاني من الشرح ، ص ١٢٤ (داماد) ، وشرح الأشموني ج ٢ : ١٦٦ .

(٣) تقدم برقم (٢٠) .

(٤) تقدم برقم (٢١) .

(٥) ينظر ضرورة الشعر للسيرافي ، ص ١٦٠-١٦١ = (١ : ٢٤٠ شرحه) ويجوز أن تكون الثانية توكيداً للولى ، =

= فيكونان حينئذ حرفين أو اسمين . وعلى =

= هذا لا يكون في دليل على الوجهين . ينظر =

= الخزانة ، ج ١ : ٣٦٨

(٧) ينظر الإفصاح ، ص ٨٦ .

(٨) في المخطوط : (مملك) .

وَقَالَ قَيْسُ بْنُ زُهَيْرٍ:

(٥٦) - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَتِمِّي يَمَّا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١)
فَسَكُنَ الْيَاءُ فِي الْجَزْمِ ؛ لِأَنَّهُ أَجْرَاهُ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي لَوْ رَفَعَهُ لَقَالَ : (يَأْتِيكَ)^(٢).

(١) تقدم برقم (٢٤) و (٢٥).

(٢) بعده في المخطوط ما يلي: (يتلوه إن شاء الله في الجزء الذي يليه (باب) الغرض فيه أن يبين ترجمة أبواب الفاعل والمفعول ، وما جرى مجراها في الإعراب والتصرف . الحمد لله الواحد العدل . وصلى الله على سيدنا محمد وجميع رسله وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا) . وبعد ذلك في صفحة ١٢ ب من المخطوط ما يلي (الجزء الثاني من شرح كتاب سيبويه إملأ الشيخ العلامة والبحر الفهامة : أبي الحسن علي بن عيسى النحوي نفعا الله تعالى به أمين أمين) . ولم تُعَيَّن أجزاء المجلد الأول إلا في موضعين أحدهما هذا الموضع الذي نص فيه على الجزء الثاني ، والآخر أشير فيه إلى بداية الجزء الثالث حيث جاء في هامش ، ص ٢٦ ب من المخطوط (هذا الباب أول الجزء الثالث) .

٨- / باب (١)، (٢)

الغرض فيه : أن يبين ترجمة أبواب الفاعل والمفعول وما جرى مجراهما في الإعراب والتصرف بوجوهه.

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما أبواب الفاعل ؟
- ٢ - وما أبواب المفعول ؟
- ٣ - وما أبواب المشبه بالمفعول ؟
- ٤ - وما معنى قوله : (ولم يقو قوة الفعل) ؟
- ٥ - وبأي شيء يكون العامل أقوى ؟
- ٦ - وما قسمة العوامل في القوة ؟
- ٧ - ولم صارت الصفة المشبهة أقوى في العمل من (عشرين درهماً) ؟

(١) قبله في المخطوط (بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم يسر) .

(٢) هكذا ورد هذا العنوان في الشرح ، وفي الكتاب ، (ج ١ : ١٣ بولاق) ، وفي تحقيق هارون ، ج ١ : ٢٣ ، (هذا باب الفاعل) ، ولكن الكلام بعده متصل به . ولعل العنوان في الكتاب (هذا باب) فقط كما جاء عند الرماني غير أنه أسقط كلمة (هذا) كمادته ، وأن كلمة الفاعل وما اتصل بها كلام مستأنف . لأن غرض سيبويه كما يقول الرماني ، أن يبين ترجمة أبواب الفاعل ، والمفعول وما جرى مجراهما . فكان هذا الكلام المستأنف بيان للمواضيع التي سيتناولها .

ومما يجدر ذكره أن السيرافي حين عرض لشرح هذا الباب أورد كلام سيبويه كما هو ، ولم يذكر شيئاً عن نهاية عنوان هذا الباب . أما الصغار فقد جعل كل ما ذكر تحت هذا الباب داخلاً في عنوانه . ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٢٦١ ، وشرح الصغار ، ص ٤٦ من الترتيم المضاف بعد ص ٦٩ ، ص (١٤١ ر) .

٩- باب الفاعل وما لم يسم فاعله (١)، (٢)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في (الفاعل) و (ما لم يسم فاعله) من الإعراب والتصرف مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما الذي يجوز في الفاعل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما الفاعل ؟ وما الذي لم يسم فاعله ؟
- ٣ - وما حكم الفاعل في التقديم والتأخير ؟ ولم لا يجوز تقديمه على الفعل ؟ ولم جاز تقديم المفعول عليه ؟
- ٤ - ولم وجب رفع الفاعل ، ولم وجب رفع ما لم يسم فاعله ؟
- ٥ - وما معنى تفرغ الفعل للشيء ؟
- ٦ - وما معنى قوله (وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء) ؟ (٣)

الجواب [عن الباب الأول]

١* - أبواب الفاعل ثلاثة في الأصل : باب الفاعل الذي يعمل فيه الفعل ، وباب الفاعل الذي يعمل فيه اسم الفاعل ، وباب الفاعل الذي يعمل فيه المصدر. (٤)

١* - الكتاب ، ج ١ : ٣٣ = (١ : ١٣ - ١٤) .

(١) عنوانه في الكتاب ، ج ١ : ٣٣ = (١ : ١٤) (هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر) . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٢٦٤ ، وشرح الصفار ، ص ٤٧ من الترقيم المضاف بعد ص ٦٩ ص (١٤٣) ولم يذكر الصفار العنوان .

(٢) ينظر عن مصطلح (ما لم يسم فاعله) النحو الكوفي في شرح القوائد السبع الجاهليات ، ص ١٠٠ .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٣٤ = (١ : ١٤) .

(٤) هناك أشياء أخرى ترفع فاعلاً هي الصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل والجار مع مجرده على الخلاف في الأخير . ولعله ترك ذكرها لأنه يتكلم عن الأصل في رفع الفاعل .

١-٢ - وأبواب المفعول أربعة : باب المفعول الذى لا يتعدى فعله إلا إلى واحد ، وباب المفعول الذى يتعدى فعله إلى اثنين ، وباب المفعول الذى يتعدى فعله إلى ثلاثة ، وباب المفعول الذى لا يقتصر فيه على أحد المفعولين .

١-٣ - وأبواب المشبه بالمفعول ستة^(١) : الحال ، والتمييز ، وما عمل فيه (كان) وأخواتها : وما عمل فيه (إن) وأخواتها ، وما عمل فيه الفعل بوسيلة الحرف ، نحو (أمرتك بالخير)^(٢) ، و (سار القوم إلا زيدا) . وما عملت فيه الصفة المشبهة .

١-٤ - ومعنى قوله : (ولم يقوَ قوة الفعل) تبين أن الضعيف العمل لا يتصرف فى عمله تصرف القوى العمل .

١-٥ - والعامل الذى هو أقوى العوامل ما اجتمعت فيه أسباب قوة العمل ، وهى ثلاثة أسباب : عمله بحق الأصل ، وعمله على لزوم العمل للجنس ، وتصرفه فى عمله : بأن يعمل عملين مختلفين .

١-٦ - وقسمة العوامل فى القوة على ثلاث مراتب : الأعلى فى قوة العمل ، والأدنى فيه ، وما هو فى الوسائط .

فالأعلى هو الفعل : لاجتماع الأسباب الثلاثة له .

والأدنى هو ما لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب العمل : منها^(٣) عمله بحق الشبه ، نحو (ما)^(٤) ، فإنها لا تلزم العمل ، ولا تعمل بحق الأصل ولا يجرى بعملها فى الجنس ، وكذلك (إن)^(٥) من عوامل الأفعال لا تلزم العمل وتعمل بحق الشبه ولا يجرى عملها فى الجنس .

١-٧ الكتاب ، ج ١ : ٢٣ = (١ : ١٣ - ١٤) .

(١) ينظر عن علّة شبهها بالمفعول شرح الفصل ، ج ٢ : (٥٥) (٧٠ - ٧١) ، (٩٦) ، (٩٦) ، (٨٧) ، (٨٤ : ٦) ، (٨٥) على الترتيب .

(٢) فى المخطوط (أمرتك الخير) وما أثبتته يقتضيه السياق . وينظر ما سيأتى فى باب ١٠ : ٨١ ، ١٠ .

(٣) أى من أسباب العمل .

(٤) ينظر ما سيأتى فى باب ١٩ .

(٥) ينظر الحديث عنها فى المجلد الثالث من الشرح ، ص ٣٢٥ ، فما بعدها (دماد) ص ١٠١ (فيض الله) .

وأما الذى فى الوسائط فنحو اسم الفاعل^(١) والمصدر^(٢)، لأنه يعمل بحق الشبه إلا أن له تصرفاً فى العمل إذ يرفع وينصب. وأما حروف الجر^(٣) فهى فى الوسائط لأنها تعمل بحق الأصل، إلا أنه لا يجرى العمل فى الجنس^(٤) ولا تصرف فى العمل إذ تعمل الجر فقط. والصفة المشبهة^(٥) فى الوسائط أيضاً لأنها تعمل بحق الشبه. وتعمل الرفع والنصب. فهذه التى فى الوسائط على مراتب/تبيين فى أبوابها إن شاء الله تعالى^(٦).

٧*١ - والصفة المشبهة أقوى فى العمل من التمييز فى نحو (عشرين درهماً) من قبل أنها تعمل فى المعرفة والنكرة، وترفع وتنصب، نحو: (مررت برجل حسن وجهه) و (حسن وجهاً) و (حسن الوجه)، وكل ذلك يأتى مشروحاً فى باب إن شاء الله تعالى^(٧).

الجواب عن باب الفاعل:

١*٢ - الذى يجوز فى الفاعل من الإعراب الرفع، ويجوز فيه أن يقدم الظرف والمفعول عليه. ولا يجوز أن يقدم على الفعل^(٨)؛ لأنه إنما غُيِّرَ عن المصدر لينبئ على الفاعل بناء لازماً

١* الكتاب، ج ١: ٣٣ = (١: ١٣-١٤).

٢* نفسه، ص ٣٣ = (١٤).

(١) ينظر ما سيأتى فى باب ٣٧.

(٢) ينظر ما سيأتى فى باب ٤٠.

(٣) ينظر عنها ضمن باب الجر فى المجلد الثانى من الشرح، ص ١٢٩ بما بعدها (داماد)، ص ٤٥ (فيض الله).

(٤) تكرر ذكر العمل للجنس أو فى الجنس فى هذه الفقرة والفقرة السابقة ولم يوضح الرمانى المراد منه.

(٥) ينظر ما سيأتى عن الصفة المشبهة باب ٤١، والمجلد الثانى، ص ١٤٧ (داماد)، ص ٦٨ (فيض الله).

(٦) تقدمت الإشارة إلى مواطن تلك الأبواب فى التعليقات الآتية فى هامش هذه الفقرة غير أنه لم يتطرق إلى المراتب المذكورة إلا فى باب الصفة المشبهة. وقد يعرض لها فى أبواب أخرى غير تلك الأبواب التى أشار إليها. ينظر ما سيأتى فى باب ٣: ١٩، والمجلد الثالث، ص ٢٩٥ (داماد)، ص ٦٤ (فيض الله).

(٧) ينظر التعليق السابق، وما سيأتى فى باب ٢٤٩: ٤١.

(٨) نقل بعض التحريين الإجماع على ذلك، ونقل آخرون أن هذا رأى البصريين وأن الكوفيين يجيزون تقديمه. ينظر ارتشاف الضرب، لأبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى (ت ٧٤٥)، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس، (الجزء الأول مطبعة النسر، ١٩٨٦ م، الجزء ٢، ٣، القاهرة - مطبعة =

لتصحّ الفائدة به ، إذ موضوعه للفائدة مع دلالة على الزمان ، فمكنت الفائدة به غاية التمكين بأن وضع لها على أن يلزمه ما يبين عن وجه الفائدة فيه وهو الفاعل، فلو ذُكر مُقدّمًا لم يبين عن أن الفائدة في الفعل ؛ لأنّ للمتكلّم إذا^(١) ابتداءً بالاسم أن يخبر عنه بما شاء من فعل أو غيره . فليس فيه في هذا الموضع إيذان بأنّه بيان عن موضع الفائدة في الفعل لما بيّنّا .

١*٢ - والفاعل هو ما بنى على فعلٍ صيغٍ له على طريقة (فعل) . وما لم يسم فاعله هو ما بنى على فعلٍ صيغٍ له على طريقة (فعل) .

٢*٣ - وإنما جاز تقديم المفعول على الفاعل لأنه لا يخرج عن حدّه في أنّه مبين لموضع الفائدة في الفعل ، ولو قدّم [الفاعل] على الفعل لأخرجه عن ذلك^(٢) . والظرف في هذا كالمفعول .

١*٤ - والفاعل رفع لأنه معتمد البيان^(٣) ، وكذلك ما لم يسم فاعله رفع لأنه معتمد البيان ، فعلتهما واحدة وحكمها واحد؛ ولذلك أدخلهما سيبويه في باب واحد .

١*٥ - ومعنى تفرّيع الفعل للشيء عقده به بدلاً من عقده بغيره مما كان يصلح له ، وتفرّيعه له هو شغله به دون غيره حتى لا يصلح أن يكون ذلك العمل في غيره .

٢*٦ - ومعنى قوله : (وليست الأمثلة بالأحداث ، ولا ما يكون منه الأحداث) التفرقة بين دلالة الاسم ودلالة الفعل ؛ بأن الفعل يدل على معنى لا يصح فيه هو هو . والاسم يدل على معنى يصح فيه هو هو . وإنما وجب ذلك لأنّ دلالة الفعل دلالة التضمين ودلالة الاسم دلالة التصريح^(٤) ، وهى دلالة الإشارة إلى ما يعلمه المخاطب ، ودلالة الفعل دلالة الإفادة لما لا يعلمه المخاطب ، فهى كدلالة الجملة فى أنه لا يصحّ فى مدلولها هو هو .

١- الكتاب ، ج ١ : ٣٣ = (١ : ١٤) .

٢- نفسه ، ص ٣٤ = (١٤) من الباب التالى لهذا الباب .

٣- نفسه ، ص ٣٤ = (١٤) .

= المدنى ، ١٤٠٨ هـ ، ١٤٠٩ هـ) ج ٢ : ١٧٩ ، وتذكرة النحاة ، ص ٣٦٦ ، ٦٩٤ .

(١) فى المخطوط (إذ) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) وينظر ما سيأتى فى أجوبة الباب التالى فقرة (٢) .

(٣) ينظر ما تقدم فى باب ٧ : ٨ ، ٩ .

(٤) ينظر عن دلالتى التضمين والتصريح ما تقدم فى باب ٢ : ٨ ، ٣٩ م .

١٠- باب الفعل المتعدى إلى مفعول^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الفعل المتعدى إلى مفعول من الأعمال مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى المتعدى إلى مفعول من الأعمال؟ وما الذى لا يجوز؟ ولم ذلك؟

٢ - وما الفعل المتعدى؟

٣ - ولم جاز تقديم المفعول على الفاعل والفعل؟ ولم كان تقديم المفعول أهم فى بعض الأحوال مع أن الفاعل معتمد البيان؟

٤ - وما الفعل الذى يجوز أن يعمل فى المصدر؟

٥ - وأيهما^(٢) أقوى أعمل الفعل فى المصدر أم عمله فى المفعول؟ وما الخلاف فيه؟

٦ - وعلى كم وجهاً يعمل الفعل فى المصدر؟

٦ - وما الفعل الذى يعمل فى الظرف من الزمان؟

٨ - وما الظرف من الزمان؟ وما الظرف من المكان؟ ولم صار الزمان أقوى فى الظرف من المكان حتى عمل فى كل ضرب منه ولم يجز مثل ذلك فى المكان؟

٩ - ولم جاز القياس على الاتساع فى جعل الظرف مفعولاً؟

١٠- وما وجه قولهم : (ذهب الشام)؟ ولم لا يجوز^(٣) / إلا على حذف حرف الجر؟

١١ - وما حكم (دخلت البيت) فى التعدى؟ وما الخلاف فيه؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٣٤ = (١ : ١٤) (هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول) . وينظر

الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٦٤ ، وشرح الصفار ، ص ٤٨ من الترقيم المضاف بعد ص ٦٩ ، (ص ١٤٦ ر).

(٢) فى المخطوط (وأيما) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (يجز) والصواب ما أثبتته .

١٢ - وما الشاهد فى قول ساعدة : (١)

(٥٧) - لَدُنْ بِهِزُ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فَيُؤْخِذُ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلْبُ؟ (٢)

ولم لا يكون (الطريق) ظرفاً ؟

١٣ - وما حكم (ذهبت فرسخين)، و(سرت ميلين) فى الظرف؟ ولم جاز أن يكون الفرسخان والميلان ظرفاً مع التحديد الذى فيهما؟

١٤ - ولم وجب أن الفعل لا يخلو من زمان ، وأنزه لا يمتنع أن يخلو من مكان ؟

١٥ - وما [توجب] (٣) قسمة الفعل بأقسام الزمان مما (٤) يقتضى أن يعمل فيه وأن يكون أقوى [فيه] (٣) من المكان ؟

١٦ - وما الزمان ؟ ولم صار بحقيقته أشبه بالفعل من المكان ؟

الجواب :

١*-١ - الذى يجوز فى المتعدى إلى مفعول أن يعمل فى المفعول ، وفى كل ما يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدى من قبل أن تعديه يزيد قوة فى العمل ولا ينقصه . ولا يجوز أن يتعدى إلى

*١- الكتاب ، ج ١ : ٣٤ = (١ : ١٤) .

- (١) هو ساعدة بن جؤية الهذلى كما سيأتى فى الجواب . ينظر شرح أبيه شارالهدليين ، ج ٣ : ١١٢ .
(٢) وسيأتى برقم (٥٨) . ويرى : (لَدُنْ بِهِزُ الْكَفِّ) . يصف رمحاً ، فيقول تتلذذ الكف بهزه ، ومعنى (لدى) على الرواية الأولى ناعم لين . وعسلانه : اهتزازه باضطراب . وعسل فى السير أعنق وأسرع .
ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٦ ، ٢١٤ = (١ : ١٦ ، ١٠٩) ، والكامل ، ج ١ : ٢١٦ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٦٠٢ ، ١٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٢ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٦٢٣ ، والمسائل المشككة ، ص ٥٤٩ ، والإيضاح العضدى ، لأبى على الفارسى (ت ٢٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، (الرياض - دار العلوم ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ) ، ص ٢٠٧ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٣٣٨ ، ٤٤٦ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٠ ، ١٣٠ ، والنكت ، ج ١ : ١٦٩ ، والخزانة ، ج ١ : ٤٧٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٨٠ .

(٣) تكملتان مستفادتان من الجواب .

(٤) فى المخطوط (ما) ولعل الأنسب ما أثبتته .

اثنين إلا على طريق الاتساع. نحو ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١) أى من قومه ؛ لأنه لا يدل إلا على مفعول واحد من غير وسيطة حرف إذ المختار واحد ، وإنما يقتضى الآخر بوسطة حرف كقولك: (مختار منه).

١*٢ - والفعل المتعدي هو الذى يدل على (مفعول) من غير وسيطة حرف كقولك: (مضروب)، و(مقتول)، و(مشتوم) فهذا يل على (مفعول) من غير وسيطة حرف فهو متعد لهذه العلة. فأنما (تكرور به) فلا يدل الفعل فيه على (مفعول) إلا بوسطة حرف، فليس (مررت) بمتعد^(٢) لهذه العلة.

١*٣ - ويجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل^(٣) لأن العامل متصرف فى نفسه يقتضى تصرفه فى عمله من غير إخلال بوضعه كما لو قدم الفاعل لأخل بوضع الفعل ، فلا يجوز لهذه العلة ويجوز فى المفعول لأنه لا يخل به كما لا يخل به حذفه وتركه رأساً وليس كذلك الفاعل. وقد يكون [تقديم] المفعول أهم فى بعض الأحوال ، لأن هذا فيه على جهة العارض الذى يجرى مجرى استعارة الشئ ثم رده إلى ما هو أحق به فى الأصل.

٢*٤ - والفعل الذى يعمل فى المصدر هو المتصرف ، فأنما ما لا يتصرف فلا يجوز أن يعمل فى المصدر ؛ لأن عمله فيه ضرب من التصرف. وذلك كفعل التعجب ، و(نعم) و(بئس)، و(ليس)، و(عسى) ، لا يعمل شئ منها فى المصدر ؛ لأنه لا يتصرف.

٢*٥ - وعمل الفعل فى المصدر أقوى من عمله فى المفعول عند سيبويه ؛ لأنه أدل عليه بظهوره بعينه كقولك (ضربت ضرباً)، وليس كذلك المفعول فى (ضربت زيداً)، لأنه لا يدل عليه بعينه وإنما يدل عليه فى الجملة ، فهو على ما يدل عليه بعينه أدل منه على ما يدل عليه فى الجملة^(٤). وقد اعترض أبو العباس فى هذا بأن (ضرب) يدل على (المضروب) بعينه فهما فى

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣٤ = (١ : ١٤).

* ٢- نفسه ، ص ٣٤ - ٣٥ = (١٥).

(١) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف.

(٢) فى المخطوط (بمتعدى) والصواب ما أثبتته.

(٣) وينظر الباب السابق فقرة (٣).

(٤) ينظر الكتاب : وفيه : « ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب ، وإذا قلت : ضرب عبد

الله ، لم يستثن أن المفعول زيد أو عمرو».

هذا سواء^(١). والذي عندي أن هذا لا يفسد مذهب سيبويه؛ لأن الغالب يجري مجرى اللازم، والغالب فيما يفعل فيه من المفعول هو ما يدل عليه بعينه.

١-٦ - والفعل يعمل في المصدر على أربعة أوجه: التأكيد، كقول: (ضربت ضرباً)،

وعدد المرات، كقولك: (ضربته ضربة وضريتين وضرباً). وما هو ضرب منه، كقولك: (رجع القهقري). والحال، كقولك: (جاء نى ركضاً)^(٢)، أى راكضاً. فأماً قعدت قعدة^(٣) فهو مصدر

يدل على حال/القاعد، كأنه قيل: قعد على حال له مخصوصة. وكذلك (ركب ركبة) تقتضى ١٥ ب حالاً له قد صار عليها فى الركوب، فهذا من صفة فى المعنى. فأماً (رجع القهقري) فهو من صفة الفعل فى المعنى فكأنه قال الرجوع الذى إلى خلف^(٤).

٢-٧ - والفعل الذى يعمل فى الظرف من الزمان ما فيه معنى الحدث^(٥) تصرف أو لم

يتصرف، فإن لم يكن فيه معنى الحدث لم يعمل فى الظرف نحو (ليس): لأنها بمنزلة (ما)، وإنما يعمل فى الظرف إذا قلت: (ليس زيد قائماً اليوم) معنى القيام الذى هو خبر (ليس).

٢-٨ - والظرف من الزمان يصلح فى كل ضرب منه، فأماً المكان فلا يصلح فى كل

ضرب منه أن يكون ظرفاً، وإنما الظرف من المكان هو المبهم الذى ليس له حدود تحصره؛ لأن الفعل أدل على الزمان منه على المكان إذ كان لا يخلو منه، وقد قُسمَ لفظه بأقسام الزمان^(٦).

* ١- الكتاب، ج ١: ٣٤ - ٣٥ = (١٥: ١).

* ٢- نفسه، ص ٣٥ = (١٥).

(١) لم أعر على هذا رأى فيما اطلعت عليه، وقد عقد المبرد فى المقتضب، ج ٣: ٩١ باباً للفعل الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول، لكنه لم يتطرق إلى ما حكاه الرماني عنه. بل إنه فى موضع آخر ذكر أن المصدر هو المفعول الصحيح، أما إذا قلت: ضربت زيدا وكلمت عمراً، فانت لم تفعل زيدا ولا عمراً

وإنما فعلت الضرب، والكلام... ينظر المقتضب، ج ٤: ٢٩٩. وهناك آراء أخرى لبعض النحويين

(٢) هذا التقدير على رأى البصريين، أما الكوفيون فهو عندهم مفعول مطلق مبين للنوع، ينظر توضيح

المقاصد للمرادى، ج ٢: ١٤٠، والجمع، ج ٤: ١٥ = (٢٣٨: ١).

(٣) فى الكتاب: «قعد قعدة سوء».

(٤) ينظر شرح السيرافى، ج ١: ٢٧١، وشرح الصغار، (ص ٥٣ ر).

(٥) ينظر شرح المفصل، ج ٢: ٤٢، كما ينظر عن أحكام تعلق الظرف والجار والمجرور، المغنى عن كتب

الأعاريب، ص ٤٨٥ فما بعدها.

(٦) ينظر الأصول فى النحو، ج ١: ١٩٠.

جواب الباب (١٠)

وهو أشبه به من المكان ، فهذه ثلاثة أوجه يقارب بها الزمان . وإنما كان أشبه بالزمان لأنه لا يبقى الزمان إذ هو مرور الليل والنهار كما لا يبقى الحادث على صفة الحادث ؛ إذ لا يكون حادثاً إلا وقتاً واحداً ثم يسقط منه اسم حادث . ويكون حينئذ باقياً إن كان مما يبقى ، وإنما هو حادث في الوقت الأول في الحقيقة ، وليس بحادث في الثاني فمن هنا أشبه الزمان . وأما المكان فله صورة وخلقه ، فهو بالأناسي أشبه منه بالفعل^(١).

١*٩ - ويجوز القياس على الاتساع في جعل الظرف مفعولاً^(٢)؛ لأنه مطرد في بابه ، وكل مطرد في بابه فالقياس جائز فيه . وإنما لا يجوز القياس على الشاذ .

١٠*٢ - وقول العرب : (ذهب الشام) يجوز على طريق الحذف ، بمعنى (ذهبت إلى الشام)^(*) فليس بمتعد^(٣) ولا عمل فيه الفعل على جهة الظرف ولكن على جهة حذف حرف الجر ، لأن (ذهبت) لا يدل على مفعول بغير حرف ، وإنما يصح (مذهب إليه) كما يصح (هَرُورٌ به) .

١١*٣ - فأما (دخلت البيت) ففيه خلاف ، فسيبويه يذهب إلى أنه حذف منه حرف الجر ، وتقديره : (دخلت في البيت)^(٤) ، وإلى هذا كان يذهب ابن السراج (ت ٣١٦) ويستدل على ذلك بالنظير والنقيض^(٥) ، فنقيضه : (خرجت من البيت) ، ونظيره (غررت في الغور)^(٦) . وأما

(*) لم يقدر سيبويه حرف الجر غير أنه قال : « ومثل ذهبت الشام ودخلت البيت » ثم قال عن الأخير في ج ١ : ١٥٩ : (١ : ٧٩) « ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم : (دخلت البيت) وإنما معناه (دخلت في البيت) والعامل فيه هنا الفعل وليس المنتصب هنا بمنزلة الظرف » . وقد اختلف في النقل عنه فبعضهم نقل عنه أن البيت والشام نصباً على الظرفية شذوذاً وبعضهم نقل عنه أنها منصبة على إسقاط حرف الجر . ينظر حاشية الخضرى ، ج ١ : ١٩٩

١*٢ - الكتاب ، ج ١ : ٣٥ = (١٥ : ١) ١*٢ نفسه ، ج ١ : ٣٥ = (١٥ - ١٦) . ٢*٣ نفسه ، ص ٣٥ = (١٦) .

(١) ينظر الأصول في النحو ، ج ١ : ١٩٧

(٢) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٧٦ = (١ : ٨٩) ، والمقتضب ، ج ٢ : ١٠٥ ، ٤ : ٣٢٢ ، والأصول ، ج ٢ : ٢٥٦ .

ويشترط لذلك شروط منها أن يكون الظرف متمكناً . ينظر المقتضب ، ج ٤ : ٣٢٢ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٤٦ ، والهمع ، ج ٣ : ١٦٨ = (١ : ٢٠٣) .

(٣) في شرح المفصل ، ج ٢ : ٤٤ ، « وأما (ذهبت) فمتفق على كونه غير متعد بنفسه » . لكن الكسائي والفراء جازا حذف حرف الجر بعده مع أسماء الأماكن والبلاد ، ولم يحفظه البصريون إلا مع الشام فقط ، ينظر معاني القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٢٤٢ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٣ : ٦٤١ ، وارتشاف الضرب ، ج ٢ : ٣٥٣ ، والهمع ، ج ٣ : ١٥٢ = (١ : ٢٠٠) .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٣٥ = (١ : ١٦) ، والأصول ، ج ١ : ١٧١ ، وشرح الرضى ، ج ١ : ١٨٦ ، والبسيط ، ج ١ : ٤٦٠ . وينظر ماسياتي في باب ٣٦ : ٥

(٥) ينظر الأصول ، ج ١ : ١٧٠ .

(٦) ينظر شرح المفصل ، ج ٢ : ٤٤ ، والبسيط ، ج ١ : ٤٦٣ .

أبو عمر (١) الجرمي (ت ٢٢٥) فيقول: (دخلت البيت) مُتَعَدٍّ (٢) (بنيت البيت) لا طراؤه في كل مدخول، نحو (دخلت مكة) و (دخلت المدينة)، ولا يطرد (ذهبت) [إلا] في (مذهب إليه) لا يجوز: (ذهبت مكة) حتى تقول: (ذهبت إلى مكة). والذي عندي أن أصل هذا الباب أن المتعدى هو ما دل على مفعول من جهة أنه لا يخلو منه فهذا أصل الباب، فأما الاستعمال فيجرب على أن المتعدى هو ما دل على مفعول بغير وسيطة حرف فإذا كان بوسيلة حرف فهو لا يخلو في الأصل من أن يكون متعدياً إلا أنه أجرى في الاستعمال مجرى ما لا يتعدى لعل من العلل، أو يكون في الأصل لا يتعدى أصلاً فهو لا بد [فيه] من الحرف، نحو (مررت بزيد). فأما (أمرت بكذا) فلا بد فيه من مأمور، ومأمور به، فأصله المتعدى إلى اثنين إلا أنه أخرج في الاستعمال مخرج ما لا يتعدى إلا إلى واحد، للحاجة إلى الفرق بين المأمور والمأمور به، فاستمر الاستعمال على هذا. ف(دخلت البيت) في الأصل متعد (٣) إلى ما قال أبو عمر (٤) إلا أنه في حكم الاستعمال قد جرى مجرى غير المتعدى/بدليل النقيض والنظير على ما بينا.

١٨٦

١٢*١ - وقال ساعدة بن جؤية:

(٥٨) - لَدُنْ بِهَرِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلَبُ (٥)

فهذا على الحذف، أي يعسل في الطريق، ولا يجوز أن يكون (الطريق) مفعولاً؛ لأن (يعسل) لا يتعدى، ولا ظرفاً، لأن (الطريق) محدود كحد الدار في الطول والعرض، فقد خرج عن الإبهام الذي يصلح في الظرف (٦).

١٣*٢ - ويجوز في (الفرسخين) و(الميلين) أن يكونا ظرفاً، كقولك (سرت فرسخين)

١* الكتاب، ج ١: ٣٥ - ٣٦ = (١٦: ١).

٢* نفسه، ص ٣٦ = (١٦).

(١) في المخطوط: (أبو عمرو) والصواب ما أثبتته.

(٢) ينظر شرح السيرافي، ج ١: ٢٧٧، وشرح الرضى، ج ١: ١٨٦، والبسيط، ج ١: ٤٦١، وارتشاف الضرب، ج ٢: ٢٥٣، وأبو عمر الجرمي، ص ١٢٣. وممن رأى ذلك أيضاً الأخفش والمبرد: ينظر المقتضب، ج ٤: ٣٢٧، وشرح الصفار، (ص ١٦١)، وارتشاف الضرب، ج ٢: ٢٥٣.

(٣) في المخطوط (متعدى) والصواب ما أثبتته.

(٤) في المخطوط (أبو عمرو) والصواب ما أثبتته، وهو يقصد أبا عمر الجرمي.

(٥) تقدم برقم (٥٧).

(٦) في شرح السيرافي، ج ١: ٢٧٨: «وقد قال بعض النحويين: إن الطريق ظرف، لأن كل موضع

استطرقته فهو طريق» وممن ذهب إلى ذلك ابن الطراوة. ينظر شرح الصفار، (ص ١٦٤)، والخزانة

ج ١: ٤٧٤، وابن الطراوة النحوي، ص ١٨٦.

و(سرت الميلين) ، لأن الميل مقدار غير محدود كحد الدار إذ هو طول فقط، وكذلك الفرسخ لا يمكن أن يحد له عرضٌ ، وليس كذلك الطريق ؛ لأنه يحد عرضه وطوله^(١).

١٤*١ - والفعل لا يخلو من الزمان بدليل أن الحادث لا يخلو من أن يكون في ما مضى أو في ما يستقبل أو في الحال، وليس كذلك المكان. وإنما الغالب أن الحادث لا يخلو من المكان.

١٥*١ - وقسمة الفعل بأقسام الزمان توجب أنه أقوى في العمل فيه من المكان ، لأنه أدل عليه إذ يدل عليه ويؤذن به من جهة هذه القسمة ومن الأوجه الآخر، فكل ما هو أدل عليه فهو أقوى في العمل فيه ؛ فلهذا كان أقوى في الزمان منه في المكان^(١).

١٦*٢ - والزمان مضى الليل والنهار، كما قال سيبويه في الكتاب. فأما المكان فليس كذلك؛ لأن له صورةً ثابتة كصورة الدار والجبل والوادي. والزمان أشبه بالفعل من المكان لأنه لا يبقى كما لا يبقى الحادث حادثاً وقتين فمن هذه الجهة كان به أشبه^(٢).

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٦ = (١٦ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٣٧ = (١٦) .

(١) ينظر شرح المفصل ، ج ٧ : ٦٨ .

(٢) وينظر ما تقدم في الفقرة (٨) .

١١-باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه
الاقتصار من الإعمال مما لا يجوز .

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين على الاقتصار؟ وما الذى لا يجوز؟
ولم ذلك؟

٢ - وما المتعدى إلى مفعولين؟

٣ - وما المفعول الأول؟ وما المفعول الثانى؟ ولم يجب أن يكون ثانياً؟

٤ - وما الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى اللفظ دون المعنى؟ ولم ذلك؟

[٢-] وما الشاهد [فى] ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٢)؟

[٤-] وما حكم (سميته زيداً) فى التعدى إلى مفعولين أو واحد ، و(كنت زيداً أبا عبد الله)؟

٥ - وما حكم (دعوتى زيداً) فى التعدى؟ ولم لا يتعدى الدعاء إلى أمر إلا إلى واحد؟

٦- وما الشاهد فى قول الشاعر: ^(٣)

(٥٩) - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصُهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٤)

(١) العنوان عند سيبويه « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصر على المفعول

الأول وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول » الكتاب ، ج ١ : ٣٧ = (١ : ١٦) . وينظر الباب

فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٨٠ ، وشرح الصغار ، ص ٤٨ (١٦٨) .

(٢) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف .

(٣) لم اهتم إلى معرفته .

(٤) وسيأتى برقم (٦٤) . ويروى (إليه القول) كما يروى (فى العمل) بجر القافية . والمراد بالوجه : القصد

والاتجاه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٧ = (١ : ١٧) ، ومعانى القرآن للفراء ، ج ١ : ٢٣٣ ، ج ٢ : ٣١٤ ،

وأدب الكاتب ، ص ٥٢٤ ، وتؤيل مشكل القرآن ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٢٠ ، والأصول ، ج ١ : ٧٨ ،

والإيضاح فى علل النحو ، ص ١٢٩ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٦٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ==

وقول عمرو بن معدى كرب: (١)

(٦٠) - *أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ... * (٢)

٧ - ولم إذا حذف حرف الجر عمل الفعل ؟

١/٨ - وما الشاهد في: (٣)

== ص ٦٤ ، والقطع والائتناف ، ص ٦٤٢ ، والصجة ، لأبى على ، ج ٢ : ٢٥٠ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٥١٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للسيرافي ، ج ١ : ٤٢٠ ، والصاحبي ، ص ١٥١ ، والتبصرة ، والتذكرة ، ج ١ : ١١١ ، والمخصص ، ج ١٤ : ٣٧١ ، والخزانة ، ج ١ : ٤٨٦ . وينظر معجم هارون ، ص ٢٩٢ ، ومعجم حداد ، رقم ١٩٥١ .

(١) شعره ، تحقيق مطاع الطريشى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤هـ) ، ص ٤٧ . وينسب الشاهد أيضا إلى كل من : خُفَافَ بْنَ نُدْبَةَ ، ينظر شعره ، ص ١٢٦ . والعباس بن مرداس ، ينظر ديوان العباس بن مرداس السلمي ، تحقيق : الدكتور يحيى الجبورى ، (بغداد - وزارة الثقافة والإعلام ، ١٣٨٧هـ) ، ص ٣١ ، وأعشى طرود ، ينظر المؤلف والمختلف ، ص ١٦-١٧ ، وزرعة بن السائب ، ينظر الخزانة ، ج ١ : ١٦٦ .

(٢) وسيأتى برقم (٦٥ ، ١٨٧) وهو بتمامه :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ
فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

ويروى : (أمرتك الرشيد) ، و (وذا مال وذا نسب) .

والنشب المال بعينه ، وقيل : المال الثابت أى الذى لا يبرح من مكانه كالضياع والدور .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٧ = (١ : ١٧) ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٥ ، ٨٢ ، ٢٢٠ ، والكامل ، ج ١ : ٢٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٣٥١ ، والأصول فى النحو ، ج ١ : ١٧٨ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٢٦٨ ، ٢٨٩ ، ٢ : ٨٣ ، ٣ : ٥٨٩ ، ٦١٧ ، ٦٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٢ ، وشرح القصائد التسع ، جل ٢ : ٤٦١ ، واللامات ، ص ١٥١ ، والمسائل المشككة ، ص ٢٨٣ ، والحجة ، للفارسي ، ج ٢ : ٢٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، لأبى السيرافي ، ج ١ : ٢٥٠ ، والخزانة ، ج ١ : ١٦٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٦١ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٧٦ .

(٣) القائل المتلمس . ديوان شعره ، رواية : الأثرم وأبى عصيدة عن الأصمعى ، تحقيق وشرح حسن

كامل الصيرفى ، (جامعة الدول العربية - معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠م) ، ص ٩٥ ،

وجمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى : محمد بن أبى الخطاب (ت ١٧٠) ، تحقيق على محمد

البجاوى ، (القاهرة - دار نهضة مصر ، ط ١ ، ١٣٨٧هـ) ، ص ١١٣ .

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ...(١)

(٦١) -

وما الخلاف فيه ؟

٨/ب - وما حكم (ثبت زيداً) في التعدي ؟ وما الخلاف فيه؟

٩ - وما الباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ (٢) و (ليس يزيد)؟ ولم زيدت الباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾؟

١٠ - ولم [لا] يَزَاد (عن) و(على)؟ ولم لا يَزَاد (من) والباء في الواجب؟

١١ - وما الفرق بين (عرّفته زيداً) و(عرّفته يزيد) ؟

١٢ - وما الشاهد في قول الفرزدق: (٣)

(٦٢) - *مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ ...*(٤)

(١) وسيأتى برقم (٦٦)، وهو بتمامه :

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

ويروى (أليت) بضم التاء، و(الدهر أكله) و(ياكله بالقرية)... والمخاطب - على رواية فتح التاء - عمرو بن هند ملك الحيرة. وأطعمه : أى لا أطعمه، والمراد بالقرية الشام، وياكله السوس : كناية عن كثرتة.

ومن مواطن الاستشهاد به: الكتاب، ج١: ٣٨ = (١: ١٧)، والأصول في النحو، ج١: ١٧٩، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ٦٢، وشرح السيرافي، ج١: ١٧٢، والبسيط، ج١: ٤٧٧، ج٢: ٨٥٠، ٩٢٣، وشفاء الغليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت ٧٧٠)، تحقيق الدكتور عبد الله على الحسيني البركاتي، (مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٦هـ)، ج١: ٤٣٤، وشرح أبيات المغني، ج٢: ٢٥٩. وينظر معجم هارون، ص ١٩٧، ومعجم حداد، رقم ١٤٢٠.

(٢) وردت في عدد من الآيات هي: (٩٥، ٧٩) في سورة النساء، (٤٣) في سورة الرعد، (٩٦) في سورة الإسراء، (٢٨) في سورة الفتح.

(٣) ديوانه، ص ٥١٦. (النصاي)، ج١: ٤١٨ (دار بيروت).

(٤) وسيأتى برقم (٩٧) وهو بتمامه :

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازُعُ

ويروى (ومنا) كما يروى (سماحة وبرا)، و(سماحة وخيرا)، وعلى رواية (ومنا) لا خرم في البيت، ومعلوم أن الخرم هو حذف أول متحرك من الوجد المجموع في أول البيت. وينظر الكافي في العروض والقوافي، ص ٢٧. ومعنى الزعازع : الشديدة.

وقوله: (١)

* نُبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ ...* (٢)

-(٦٣)-

الجواب :

١* - يجوز في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين و [يجوز فيه] (٣) الاقتصار أن ينصبا جميعاً، وأن يقدم على الفعل/، وأن تقدم أحدهما على الآخر إذا كان لا يصلح في الثاني أن يكون هو المفعول الأول. فإن كان يصلح فيه ذلك لم يجز تقديمه عليه ، لأنه يلبس ولا يكون في الكلام دليل على المعنى الصحيح.

٢* - والفعل المتعدى إلى مفعولين هو الذي يدل على مفعولين من غير وسيطة حرف، وذلك أن الذي يعمل في مفعولين منه ما يتعدى إلى اثنين في الحقيقة ومنه ما لا يتعدى إلا إلى

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٧ = (١ : ١٦) .

ومن مواطن الاستشهاد به : الكتاب ، ج ١ : ٣٩ = (١ : ١٨) ، ومعاني القرآن للأخفش ، ج ٢ : ٣١٢ ، والكمال ، ج ١ : ٣٣ ، والمقتضب ، ج ٤ : ٣٢٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ٢٨٠ وفيه (منا الذي أختار) ويبدو أنه تحريف. والأصول ، ج ١ : ١٨٠ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٦٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٢ ، وشرح القصائد التسع ، ج ١ : ٣٤٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٢٤ ، والنكت ، ج ١ : ١٧٣ ، والخزانة ، ج ٣ : ٦٧٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٢١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٣٥ .

(١) هو الفرزدق كما في الكتاب ، ج ١ : ٣٩ = (١ : ١٨) ، والمقاصد النحوية ، ج ٢ : ٥٢٢ ، ولم أعر علىه في ديوانه.

(٢) وسيأتي برقم (٦٨) وهو بتمامه :

نُبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ كَرَامًا مَوَالِيهَا لَثِيمًا صَمِيمًا

ويروي (ينبت) وعليها لا خرم في البيت كما يروي (لثاماً صميمها) والمراد بعبد الله قبيلة ، والجر اسم لليامة. ويذكر أن هناك سبعة مواضع أخر يطلق على كل منها الجو ، وصميم الشيء : خالصه. ومن مواطن الاستشهاد به : إعراب القرآن ، ج ٢ : ٥٢٥ ، ج ٣ : ٦٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٤ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٥٢٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٢٦ ، والنكت ، ج ١ : ١٧٣ ، والبسيط ، ج ١ : ٤٥٣ ، ج ٢ : ٤٥٥ ، والتصريح ، ج ١ : ٢٩٢ ، والأشعري ، ج ٢ : ٧٧ .

(٣) تكملة مستفادة من عنوان الباب.

واحد وإنما عمل في الثاني لحذف حرف الجر ، نحو ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (١) أى من قومه .

١-٣ - والمفعول الأول هو الذى يكون في معنى فاعل قد دل عليه الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين . والمفعول الثانى هو الذى يكون في معنى مفعول مفعول ، كقولك : (أعطيت زيدا درهماً) فـ (زيد) أخذ والدرهم مأخوذ . وإنما يجب أن يكون ثانيًا لأنه في معنى مفعول مفعول .
١-٤ - والفعل الذى يتعدى إلى مفعولين في اللفظ فقط هو الذى يكون قد حذف من أحدهما حرف الجر ، كقولك : (سميت زيدا) أى (سميت به زيد) . وإنما جاز حذف حرف الجر لأن الفعل يدل على المفعول بالحرف من جهة أنه لا يصح إلا به وليس مما يحتمله ويحتمل ألا يكون ، كقولك : (مررت بزيد) ، فلما كان مما لا بد منه من هذا المتعلق جاز أن يحذف الحرف إذا فهم المعنى لشبهه بالمتعدى إلى اثنين من جهة أنه لا يخلو منهما وإن احتج في أحدهما إلى حرف يبين المعنى ويفصله من المفعول الأول ولم يحتج في الآخر .

وسبيل (كنيت زيدا أبا عبد الله) أن يكون مما حذف منه الحرف على تقدير : (كنيت به أبى عبد الله) .

١-٥ - وتقول : (دعوت زيدا) إذا أردت أنك دعوته بهذا الاسم فيجرى مجرى (سميت زيدا) فإن أردت الدعاء إلى أمر قلت : (دعوت زيدا) ولم تجاوز مفعولاً واحداً ، لأنه لا يدل في هذا المعنى إلا على واحد .

٢-٦ - وقال الشاعر :

(٦٤) أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخْصِيَةً رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (٢)

أى (أستغفر الله من ذنب) لأن الاستغفار لا يكون إلا من شيء ، فهو دليل عليه ، والحرف يفصل المعنى على ما بينا . وقال عمرو بن معدى كرب :

١- الكتاب ، ج ١ : ٣٧ = (١٦ : ١) .

٢- نفسه ، ص ٣٧ = (١٦ - ١٧) .

(١) من الآية (١٥٥) في سورة الأعراف .

(٢) تقدم برقم (٥٩) . وجاء في المخطوط هنا (رب العباد) ولعله من تحريف النساخ .

(٦٥) أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أُمِرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(١)

أى (أمرتك بالخير)، وجاز الحذف لأن الأمر لا يكون إلا بمأمور به.

١-٧ - وإذا حذف حرف الجر عمل الفعل ، لأنه^(٢) حرف يضعف عن أن يعمل محذوفاً ، مع أن الفعل قد كان يمتنع حرف الجر من أن يعمل فى اللفظ فإذا حذف زال المانع فعمل الفعل.

١-٨ / ١ - وقال الشاعر :

(٦٦) أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّفْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسِ^(٣)

فهذا على (آليت على حب العراق) عند سيبويه^(٤). وقال [أبو] العباس (ت ٢٨٦) : (ليس هو كذلك ، ولكن هو : آليت لا أطعم حب العراق)^(٥)؛ وكلا الوجهين عندي جائز ، لأنه^(٦) لا بد من محذوف مع أن (آليت) لما وليه^(٧) المنصوب اقتضى أن يكون هو العامل فكلا الوجهين حسن.

١-٨ ب - وتقول : (نبئت زيدا) بمعنى (نبئت عن زيد) عند سيبويه^(٨)، وقال أبو العباس هو متعدي^(٩)، كقولك : (أعلمت زيدا)^(١٠). والصواب مذهب سيبويه : لأن (نبأت) مما

١-٨ * الكتاب ، ج ١ : ٣٨ = (١٧ : ١).

(١) تقدم برقم (٦٠)

(٢) فى المخطوط (لأن) ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) تقدم برقم (٦١)

(٤) ينظر الكتاب ، فى موضع هذه الفقرة.

(٥) ينظر الأصول ، ج ١ : ١٧٩ ، والبسيط ، ج ٢ : ٩٢٣ ، وشرح أبيات المغنى ، ج ٢ : ٢٥٩ ، ٢٦٠ وفيه

يقول البغدادي رحمه الله « أورد سيبويه على أنه مما حذف منه حرف الجر... وخطأه الجرمى والمبرد

فزع أن (حب العراق) منصوب بإضمار فعل وهو من باب الاشتغال....»

(٦) فى المخطوط (لأن) والأنسب ما أثبتته.

(٧) فى المخطوط (ولى) والأنسب ما أثبتته.

(٨) ينظر الكتاب ، فى موضع هذه الفقرة.

(٩) فى المخطوط (متعدي) والصواب ما أثبتته.

(١٠) ينظر الأصول ، ج ١ : ١٨٠ ، وما نقل عن الانتصار بهامش المقتضب ، ج ٤ : ٢٣٨ ، التعليق رقم ٣ ،

وشرح الصغار ، ص ١٧٤ ، والبسيط ، ج ١ : ٤٥٣-٤٥٤.

يتعدى إلى ثلاثة مفعولين لا يجوز الاختصار على المفعول الثانى^(١).

١٧*١ - / والباء فى ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ ﴾^(٢) و (ليس بزید) زائدة للتأكيد ، إلا أنها تطرد فى ١٧٧
غير الواجب وتشد فى الواجب ، وإنما جازت فى (كفى بالله) للمبالغة فى تحقيق إضافة الكفاية
إلى الله جلَّ وعزَّ . إذ كان إضافة الكفاية إليه بدليل الفعل والفاعل تصح ، [و] تكون بالباء أشدَّ
مبالغة ، إذ الفعل يعلق معنى الفاعل به ، والباء تعلقه به فكل^(٣) واحد منهما قد علق معنى اسم
الفاعل بالفعل فلهذا كانؤكد . وهو شاذ فى الواجب ومطرد فى غير الواجب للحاجة إليه فى
غير الواجب من جهة أن حرف النفى متعلق بالخبر وقد تراخى عنه فدخلت الباء لتوكيد معنى
تعلقه به .

١٨*١ - و (عن) و (على) لا تزدان^(٤) أصلاً ؛ لأنه ليس لهما معنى يحتمل الزيادة كما
للباء و (من) ، إذ الباء لتعليق الثانى بالأول فتصلح أن تزداد توكيداً ، و (من) لفصل الشئ من
جملة قد ينفصل بالاسم وقد ينفصل بتأكيد (من) لفصله على طريق استغراق الجنس ، ومثل
هذا لا يكون فى (عن) و (على) ؛ فلهذا جاز (ليس زيد بقائم) . ولم يجز (زيد بقائم) ، و جاز (هل
من رجل فى الدار) ، ولم يجز (من رجل فى الدار) ؛ لأن الواجب لا يحتمل استغراق الجنس ،
ويحتمله^(٥) النفى والاستفهام ؛ وذلك أنه يجوز (ما رجل فى الدار فقط) ، و (لا رجلان فقط) ، و (لا
أكثر منهما فقط) ، ولا يجوز (رجل فى الدار فقط) و (رجلان فيها فقط) و (أكثر من رجلين فقط) ؛
لأن هذا فى الإيجاب يتناقض ولا يتناقض فى النفى .

١٩*١ - والفرق بين (عرفته زيدا) و (عرفته بزید) أن (عرفته زيدا) جعلت له معرفة
يعرف بها زيدا ، و (عرفته بزید) بينته بهذا الاسم ، وجعلته يُعرف بهذا الاسم فكان^(٦) غيره

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣٨ = (١ : ١٧) .

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٤١ = (١ : ١٩) .

(٢) وردت فى الآية (٥٩) فى سورة النساء ، وفى آيات أخرى ، ينظر التعليق المتقدم فى هامش السؤال .

(٣) كلمة (فكل) مكرره فى المخطوط .

(٤) فى المخطوط (لا تزدان) وهو تحريف .

(٥) فى المخطوط (ويحتمل) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٦) فى المخطوط (كان) ولعل الأنسب ما أثبتته .

يعرفه بهذا الاسم، فالمعنى مختلف.

١٢*١ - وقول الفرزدق :

(٦٧) مَنَا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ^(١)

فهذا شاهد في حذف (من) ، كقوله جل وعز ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٢) أى من قومه.

وقوله :

(٦٨) - نُبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ كِرَامًا مَوَالِيهَا لُثِيمًا صَمِيمُهَا^(٣)

فهذا على (نُبِئْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) عند سيبويه^(٤). ويحتمل في هذا ما قاله أبو العباس (ت ٢٨٦) من أنه لم يحذف منه (عن)^(٥)؛ لأن قوله : (أصبحت كراماً موالِيها) خبر (عبدالله) ؛ وذلك أن (عبدالله) ههنا اسم قبيلة فهو صحيح على مذهب أبي العباس ، لأنه قد جاء بالخبر . ولا يمتنع أن يكون كما قال سيبويه : (نُبِئْتُ زَيْدًا) أى (عن زيد) ثم يستأنف الخبر بـ(أصبحت كراماً موالِيها لُثِيمًا صَمِيمُهَا)^(٦).

*١- الكتاب ، ج ١ : ٣٩ = (١ : ١٨) .

(١) تقدم برقم (٦٢) .

(٢) من الآية (١٥٥) في سورة الاعراف .

(٣) تقدم برقم (٦٣) .

(٤) ينظر ما تقدم في الفقرة (٨) (١٤٠) .

(٥) ينظر ما تقدم في الفقرة نفسها .

(٦) وينظر البسيط ، ج ١ : ٤٥٣ - ٤٥٤ .

١٢-باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين

لا يجوز فيه الاقتصار^(١)

الغرض فيه : [أن] يبين [ما يجوز] فى الفعل المتعدى إلى مفعولين لا يجوز فيه الاقتصار على أحدهما مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما الذى يجوز فى الفعل الذى لا يصلح فيه الاقتصار؟ ولم لا يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين؟
- ٢ - ولم يختص هذا باب الظن والعلم دون غيره؟
- ٣ - وما معنى (نعم)؟ ولم تعدى إلى مفعولين؟
- ٤ - وما الفرق بين رؤية العين ورؤية القلب حتى تعدى أحدهما إلى مفعولين والآخر إلى واحد فقط؟
- ٥ - وما الفرق بين وجدان الضالة ووجدان العلم حتى تعدى أحدهما إلى واحد والآخر إلى اثنين؟
- ٦ - وما الفرق بين العلم والمعرفة حتى لم يجز فى المعرفة إلا مفعول واحد؟
- ٧ - وما تأويل ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾^(٢) ، وتأويل ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾^(٣)؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٣٩ = (١٨ : ١) : « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٨٦ ، وشرح الصفار ، ص ٥٣ ، (١٨٠ ر).

(٢) من الآية (٦٥) فى سورة البقرة.

(٣) من الآية (٦٠) فى سورة الأنفال.

- ٨ - ولمَ جاز (ظننت ذاك) ولمَ يجوز (ظننت زيدا) ؟ وما الخلاف في (ظننت ذاك) ؟
 ٩ - ولمَ جاز (ظننت به) وهو في معنى المظنون فهل الباء زائدة كما في ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ (١) ؟
 ١٠ - وما الفرق بين (شككت فيه) وبين (ظننت) حتى لم يتعد (شككت) وتعدى (ظننت) إلى مفعولين.

الجواب :

- ١*٨ - الذى يجوز فى الفعل الذى لا يصلح فيه الاختصار ذكر الفاعل معه فقط ، ويجوز أن يُعدَّى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يقتصر على أحدهما ؛ لأنه متعلق بمعنى الجملة . فلو (٢)
 اقتصر على أحد المفعولين لكان بمنزلة ذكر بعض الاسم فى (ضربت جعفرًا) ونحوه فى أنه ذكر ما ليس هو متعلق الفعل وإنما هو بعض ما يدل على متعلقه .
 والفعل الذى لا يصلح فيه الاختصار هو الذى يكون متعلقه معنى الجملة المفيدة فهذا حده وحقيقته ، ولا يخلو من العلم أو الظن أو المحتمل لهما نحو (زعمت) ، وهو على سبعة أقسام :
 (حسبت) ، و(ظننت) ، و(خلت) ، و(علمت) ، و(وجدت) بمعنى علمت ، و(رأيت) فى رؤية القلب ، و(زعمت) (٣) .
 ٢*٢ - وإنما اختص العلم بأنه يجوز أن يكون متعلقه معنى الجملة ؛ لأنه يصلح لأعمّ العامّ ، وهو الحاضر والغائب ، والموجود والمعدوم ، ومعنى المفرد ومعنى الجملة ، فلمّا صلح لذلك أجرى عليه ، وأمّا الظن والحسبان (٤) فيقاربان (٥) معنى العلم ، لأنه قوة المعنى فى النفس ،
 ١* الكتاب ، ج ١ : ٣٩ - ٤٠ = (١٨ : ١) .
 ٢* نفسه ، ص ٤٠ = (١٨) .
 (١) وردت فى الآية (٦) فى سورة النساء وفى آيات أخرى . ينظر ما تقدم فى هامش باب ٩ : ١١ .
 (٢) فى المخطوط (فار) وهو محرف عما أثبتته .
 (٣) أوصلها بعض النحويين إلى حوالى أربعين فعلاً غير أن أكثرها لم يعضده سماع . ينظر الهمع ، ج ٢ : ٢٠٩ - ٢٢١ = (١٥١ - ١٤٨ : ١) .
 (٤) فى المخطوط (والحساب) والصواب ما أثبتته . وهى بكسر الحاء بمعنى الظن أما بضم الحاء فلها معان أخرى منها : العذاب والجراد ، وجماعة الحساب . ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، (بيروت - دار العلم للملايين ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ج ١ : ١١١ (حسب) . واللسان ، ج ١ : ٣١٠ - ٣١٥ (حسب) .
 (٥) فى المخطوط (فيقارب) والأولى ما أثبتته .

والعلم على الثقة بالمعنى فى نفس العاقل ، والقوة تقارب الثقة ، فلذلك أجرى الظن مجرى العلم . وقد يعمل على الظن فى كثير من الأشياء إذا شذ طريق العلم .

١-٣* - (زعمت) من المحتمل بمنزلة (ظننت) أو (علمت) فلذلك أجرى مجراهما .

١-٤* - ورؤية العين لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد ، لأنها تخص بعض الأجناس دون بعض . ويختص ذلك الجنس إذا كان على حال مخصوصة كرؤية الشخص واللون والحركة الحاضرة دون ما غاب فلما كانت الرؤية تختص ولا تقع إلا من وجه واحد لم تتعد إلا إلى واحد . ولما كانت رؤية القلب بمنزلة العلم تعدت إلى اثنين .

١-٥* - (وجدان الضالة) لا يتعدى إلا إلى واحد ، تقول : (وجدت الناقة) ؛ وذلك لأنه إدراك بالإحساس^(١) من جهة الرؤية أو اللمس فهو لا يتعدى إلا إلى واحد . أما (وجدت) بمعنى (علمت) فيجرى مجراه فى التعدى إلى مفعولين .

١-٦* - (عرفت) لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ؛ لأنه مما متعلقه المفرد ، كقولك : (عرفت زيداً) ، وذلك أنه يحتاج إلى ما متعلقه المفرد الذى لا يبين عن وجه المعرفة من أى جهة وقعت ، و[لا] يحتاج إلى ما متعلقه الجملة التى تبين من أى وجه وقعت المعرفة ، فإذا أريد بيان جهة المعرفة قيل : (عرفت أن الجسم حادث) ، فإذا أريد البيان عن موضع المعرفة فقط قيل : (عرفت الجسم الحادث) فهذا قد يصلح أن يقال فيمن لم يعرف أنه حادث ؛ لأن متعلقه إنما هو المفرد الذى ليس فيه دليل على جهة العلم . فالمعرفة تخص المفرد لهذه العلة ، فإذا دخلت على (أن) بان الوجه وصارت بمنزلة العلم الذى متعلقه معنى الجملة . فإذا قلت : (علمت زيداً قائماً)^(٢) فالمعنى أنه قائم ، وإذا قلت : (عرفت زيداً قائماً) فليس المعنى عرفت أنه قائم ، وإنما المعنى : (عرفت زيداً فى حال قيامه) فأنت قد عرفت وإن لم تدرك أنه قائم . والدليل على صحة هذه الأحكام من وجهين : أحدهما : غالب الاستعمال ، والآخر : نقل أهل العلم الذين فسروه على ما وافق المعنى الذى ذكرنا ، ولكننا دللنا عليه وأوضحناه وبيننا^(٣) أتم البيان على ما شرحنا فى هذا الباب .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٤٠ : (١ : ١٨) .

(١) فى المخطوط (الأجناس) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) فى المخطوط (قاعدا) ، والاولى ما أثبتته ليتسق الكلام .

(٣) فى المخطوط (و بيا) ، والصواب ما أثبتته .

١٧*١ - وفى التنزيل : ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾^(١) فهذا بمعنى (عرفتم) ؛ لأنه تعدى إلى واحد . وكذلك / ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾^(٢) ، أى ١١٨ لا تعرفونهم الله يعرفهم ، فهذا مما يدل على أن العلم فى المتعلق على أعمّ العام ؛ لأنه بمعنى المفرد ومعنى الجملة ومعنى الحاضر ومعنى الغائب ومعنى الموجود ومعنى المعلوم ومعنى (ما له مثل)^(٣) ومعنى ما لا مثل له . فمتعلق العلم أعمّ العام ، والعلم يصلح له وليس شىء سوى العلم له هذه المنزلة الجليلة التى ذكرنا . وليس لـ (ذَكَرَ) ذلك ؛ لأن الذَّكَرَ إِنَّمَا يتعلق بمعنى المفرد دون معنى الجملة .

والحسبان يتعلق بمعنى الجملة دون معنى المفرد . والرؤية تتعلق بمعنى المفرد دون معنى الجملة ، فأما العلم فيعم الجميع .

ونقيض العلم الجهل إلا أن الجهل مقصور إذ ليس كل شىء يمكن أن يجهل كما كل شىء يمكن أن يعلم ، وذلك أن العاقل لا يمكن أن يجهل ما يشاهد ، وليس شىء إلا وهو يمكن أن يعلمه . فهذه فضيلة خُصَّ بها العلم دون غيره من سائر الأشياء ، فتقول : (جهلت زيدا) و(جهلت هذا الأمر) ، ولا تُعلّق الجهل بمعنى الجملة لما تجد فيه من القصور عن منزلة العلم .

١٨*٢ - وتقول : (ظننت ذاك) أى (ظننت ذاك الظن) ، فذاك إشارة إلى الظن واقع موقعه عند سيبويه^(٤) . وأما الفراء (ت ٢٠٧) فزاعم أن (ذاك) إشارة إلى ما جمعه الاسمان فى قولك : (زيد أخوك) فتقول (ظننت ذاك) كما أن (ذاك) و(ذلك) قد يقوم مقام الاسمين فى ﴿وَعَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٥)

١*١ - الكتاب ، ج ١ : ٤٠ = (١٨ : ١)

٢*٢ - نفسه ، ج ١ : ٤٠ = (١٨ : ١) - (١٩) .

(١) من الآية (٦٥) فى سورة البقرة .

(٢) من الآية (٦٠) فى سورة الأنفال .

(٣) فى المخطوط (ما ليس له مثل) ، والظاهر أن كلمة (ليس) هنا مقحمة ، لكيلا يكون هناك تكرار مع

الجملة التى بعدها وهى (ما لا مثل له) والمؤلف يريد المقابلة بين الجملتين فى الإثبات والنفى .

(٤) ينظر الكتاب ، فى موضع هذه الفقرة . وسيبويه هنا يجيز حذف المفعولين اقتصاراً كما ذكر فى شرح

الصفار ، ص ١٩٠ ، وقد نسب إليه ابن مالك المنع . ينظر شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبد الله

بن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، (مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث

العلمي) ، ج ٢ : ٥٥٣ ، والهمج ، ج ٢ : ٢٢٥ (١ : ١٥٢) .

(٥) من الآية (٦٨) فى سورة البقرة .

أى بين الصغيرة والكبيرة ؛ لأن (بين) تقتضى اسمين^(١) كما يقتضى الظن اسمين . وهذا الذى ذكره الفراء لا يصح ؛ لأنه يلزمه عليه أن يقول : (ظننت المعنى) أو (ظننت معنى الكلام) ، وإنما لم يجز هذا لأن الظن يكون متعلقه المعنى الذى يستفاد ، فأما الإشارة إلى ذلك المعنى بعدما قد استفيد فلا يصلح كما لا يصح (ظننت زيدا) ؛ لأنه معنى المفرد ، وإنما يطلب الظن معنى الجملة التى تستفاد . ولكن قد يجوز وجه آخر غير الذى ذكره سيبويه ، وهو أنه يحمل على محذوف بتقدير : (ظننت ذاك على ما قلت) أو (ظننت ذاك كائناً) فيكون هذا بلا خلاف مما يجوز^(٢) ، والدليل عليه بين من الكلام المتقدم .

١*٩ - وتقول : (ظننت به) فتجعله موضع ظنك من غير ذكر المظنون ، وهو بمنزلة : (ظننت بالبصرة) فإنك لم تذكر المظنون ، ولم تعد الظن إلى واحد من المفعولين ولا يجوز أن تكون الباء زائدة بدلالة أنه لا يجوز (ظننت زيدا) .

١٠ - و[أما] (شككت فيه) فلا يتعدى كما يتعدى (ظننت) ؛ لأن الشك لا يجرى مجرى العلم فى القوة وإنما هو مما يستوى فيه النقيضان فى المنزلة ، فلم يتعد ، وصار بمنزلة الدخول فى الشيء الذى لا يتعدى ؛ لأن الشك دخول بين النقيضين على طريق الوقف فلم ينفذ إلى واحد منهما على مقتضى معناه فلهذا لم يتعد إلا بحرف جر .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٤١ = (١ : ١٩) .

(١) ينظر معانى القرآن له ، ج ١ : ٤٥ . وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٧٨ ، وفيه « قلت : لا منع مما قاله الفراء » . ونسب الصفار رأى الفراء إلى المازنى . ينظر شرحه ، ص ١٩٠ . ومن أخذ بهذا رأى أيضا ابن كيسان وجماعة من الكوفيين . ينظر ارتشاف الضرب ، ج ٣ : ٥٧ .

(٢) بعض التحريين منعه قياساً على منعه فى باب (كان) . ينظر شرح الصفار ، ص ١٨٤ - ١٨٥ ، وارتشاف الضرب ، ج ٣ : ٥٦ ، والهمع ، ج ٢ : ٢٢٦ = (١ : ١٥٢) .

١٣- باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين^(١)

الغرض فيه : أن يبين الفعل [المتعدى] إلى ثلاثة مفعولين من غيره

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة ؟ وما الفعل الذى لا يجوز أن يتعدى إلى ثلاثة ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما حكم المتعدى إلى ثلاثة فى الاختصار ؟ وما الخلاف فيه ؟
- [١-] ولم لا يكون المتعدى إلى ثلاثة إلا منقولاً إلى (أفعل) أو (فعل) ؟
- ٣ - وما الذى يعمل فيه المتعدى إلى ثلاثة بعد التعدى ؟ ولم ذلك ؟
- ٤ - ولم جاز (أعلمت هذا زيدا قائماً العلم اليقين إعلماً) بذكر مصدرين مختلفين ؟

١٤- / باب ما لم يسم فاعله مما يتعدى إلى مفعول^(٢)

الغرض فيه : أن يبين^(٣) ما يجوز فى الفعل الذى لم يسم فاعله من التعدى مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما الذى يجوز فى الفعل الذى لم يسم فاعله من التعدى ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

(١) عنوانه عند سيبويه «هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة» الكتاب ، ج ١ : ٤١ = (١ : ١٩) . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٩٠ ، وشرح الصفار ، ص ٨٠ (١٩٤ ر).

(٢) عنوانه عند سيبويه «هذا باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول» الكتاب ، ج ١ : ٤١ = (١ : ١٩) . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٩٤ ، وشرح الصفار ، ص ٨٣ بعد الترقيم المضاف بين صفحات ٦٩ و ٨٠ ، (ص ٢٠٥ ر).

(٣) فى المخطوط (أن يبين فيه) وفوق كلمة فيه علامة لعلها تدل على أنها مقصودة.

٣ - وما حكم مفعول ما لم يُسمَّ فاعله في التقديم والتأخير ؟

٢ - وما الذى يعمل فيه الفعل الذى لم يسم فاعله ؟

الجواب [عن الباب الأول]

١*١ - الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة هو المنقول إلى (أفعل) أو (فعل)، والفعل الذى لا يتعدى إلى ثلاثة هو ما لم ينقل. وإنما وجب ذلك كراهية التعقيد بتداخل المعانى فاختير له طريقة توضح معنى التعدية إلى ثلاثة. وهو كل ما نقل من (فعل) إلى (أفعل) للتعدية فإنما هو على أن (فعل) يوجب أن الفاعل صار على المعنى، فإذا نقل إلى (أفعل) أوجب أن الفاعل صيره غيره على المعنى فاستمر هذا فيما لا يتعدى وما يتعدى إلى واحد وما يتعدى إلى اثنين، كقولك: (قام زيد) و (أقامه غيره)، و (ضرب) ، و (أضربه غيره)، و (كسى زيد عمراً جبّة) و (أكساه غيره عمراً جبّة) أى جعله يكسوه جبّة، فهذا قياس مطرد^(١).

٢*١ - واختلفوا في الاختصار على أحد المفعولين في الفعل السنذى يتعدى إلى ثلاثة في هذه، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاختصار فيه على أحد المفعولين^(٢)، وذهب ابن السراج (ت ٢١٦) إلى أنه يجوز الاختصار على المفعول الأول خاصة؛ لأنه بمنزلة الفاعل في

*١-١ الكتاب، ج ١: ٤١ = (١: ١٩).

(١) يظهر لى أن الرمانى يجيز تعدية جميع الأفعال الثلاثية بالهمز والتضعيف. وقد نقل نحو ذلك بالهمز فى باب ظن عن الأخفش وابن السراج. ينظر شرح الرضى على الكافية، ج ٢: ٢٧٤، وشرحه على الشافية، ج ١: ٨٤، والهمع، ج ٢: ٢٥٢ = (١: ١٥٩). وقال الرضى فى شرح الكافية «ولو جاز القياس فى هذا لجاز فى غير أفعال القلوب نحو: أكسوتك عمراً جبّة وأجعلتك زيدا قائماً ولجاز بالتضعيف أيضاً فى أفعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقاً، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية متعدية بالهمز... فثبت أن هذا موكل إلى السماع».

هذا والمجمع على تعدية من الأفعال إلى ثلاثة مقاعيل الثانى والثالث منهما أصلهما مبتدأ وخبر، فعلى هذا: أعلم وأرى غير أن بعض النحويين على اختلاف بينهم قد أوصلوها إلى تسعة عشر فعلاً. ينظر الهمع، ج ٢: ٢٥١ - ٢٥٢ = (١: ١٥٨ - ١٥٩).

(٢) ينظر الكتاب، فى موضع هذه الفقرة. وقال السيرافى فى شرح الكتاب، ج ١: ٢٩٢: «وقول سيبويه: لا يجوز، فإن معناه لا يحسن. وكثير من مفسرى كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين قالوا: لا يجوز».

الباب الذى قبله^(١). وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه ؛ لأنّ الاقتصار وترك الاقتصار إنما يجب من طريق المعنى ، فلما كان معنى المفعول فى (أعلمت زيداً) هو معنى الفاعل فى (علم زيد) وجاز الاقتصار على الفاعل فى (علم زيد) جاز على المفعول فى (أعلمت زيداً) ؛ لأن المعنى واحد ولو لم يجز الاقتصار على المفعول الأوّل فى (أعلمت زيداً) لم يجز الاقتصار على الفاعل فى (علم زيد) ؛ لأن المعنى واحد إلا بمقدار أنه جعله غيره يعلم فى باب (أعلمت زيداً).

١-٣* - والذى يعمل فيه المتعدى إلى ثلاثة بعد التعدى هو كل ما جاز أن يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدى من المصدر والزمان والمكان والحال ؛ لأن تعدّيه لا ينقصه من قوّة العمل ، بل يزيده فهكذا قياسه.

١-٤* - وتقول : (أعلمت زيداً عمراً قائماً العلم اليقين إعلماً) فذكرت المصدر الأول لأجل مدلول (أعلمت) ؛ لأنه يدلّ على (علم علماً)^(٢) ، وذكرت المصدر الثانى على صريح مصدر (أعلمت) ، ومثله (أنبت الله نباتاً حسناً إنباتاً) فر (نباتاً) على (نبت نباتاً حسناً) ، و (إنباتاً) على (أنبت) .

الجواب عن الباب الثانى :

١-١* - الذى يجوز فى الفعل الذى لم يُسم فاعله من التعدى هو ما يوجب صحة النقل

١-١* الكتاب ، ج ١ : ٤١ = (١٩ : ١) .

== تلقناً من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل ، والصحيح ما أخبرتك به ، وفى رأى السيرافى نظر لأن عبارة سيبويه (لا يجوز) واضحة فى المنع وعدم الجواز ولا تحتل التأويل . والله أعلم .

(١) عرض أبو بكر بن السراج لهذا الباب فى كتابه الأصول ، ج ١ : ١٨٧ ولم يجوز فيه الإلغاء أما الاقتصار فلم يعرض له ، ولعله فى كتاب آخر ، لأنه قد نسب إليه أنه يجيز الاقتصار على الأول كما يجيز الاقتصار على الثانى والثالث . ينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٢٧٦ ، وارتشاف الضرب ، ج ٣ : ٨٤ . وما نسب إليه الرمانى هو أيضاً رأى الجرمى . ينظر الارتشاف فى الموضع نفسه ، والهمع ، ج ٢ : ٢٥١ (١ : ١٥٨) .

(٢) إذا قرن الفعل بغير مصدره وكان يلاقيه فى الاشتقاق فإن أكثر النحويين ينصبونه بالفعل المتقدم لأن معناه واحد - كما هو مفهوم من كلام الرمانى - وبعضهم يرى أن الناصب للمصدر فعل مقدر من لفظه . ينظر شرح المفصل ، ج ١ : ١١٢ .

إلى (فعل)، وهو خلاف النقل إلى (أفعل). فالنقل إلى (فعل) إن كان الفعل يتعدى إلى واحد لم يتعد، وإن كان يتعدى اثنين ^{إلى} يتعدى إلى واحد، وإن كان يتعدى إلى ثلاثة يتعدى إلى اثنين. فأمّا النقل إلى (أفعل) فإن كان الفعل لا يتعدى يتعدى إلى واحد، وإن كان يتعدى إلى واحد يتعدى إلى اثنين، وإن كان يتعدى إلى اثنين يتعدى إلى ثلاثة. فعلى هذا الأصل يعمل فى هذا الباب.

١*٢ - والذي يجوز فى الفعل الذى لم يُسم فاعله من العمل بعد التعدى إعماله فى كل

ما يتعدى إليه فعل الفاعل؛ لأن المعنى واحد إلا بمقدار أن هذا لم يسم فاعله.

٣*١ - وحكم ما لم / يسم فاعله فى التقديم والتأخير أنه يجوز فيه ذلك؛ لأن العامل ١١٩ متصرف فعلته كعلة فعل الفاعل.

١٥-باب ما لم يسم فاعله مما لا يجوز فيه الاقتصار^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فيما لم يسم فاعله مما لا يقتصر فيه على أحد المفعولين مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١- ما الذى يجوز فيما لم يسم فاعله مما لا يصلح فيه الاقتصار؟ وما الذى لا يجوز؟ ولم

ذلك؟ ولم لا يجوز فيه الاقتصار بإجماع من اختزال أحد المفعولات؟

٢ - وما الذى يعمل فيه الفعل بعد عمله فيما لم يسم فاعله؟ ولم عمل غير المتعدى؟ ولم

كان فى ذلك أقوى من غير المتعدى؟

١* الكتاب، ج ١: ٤٢ = (١: ١٩).

(١) العنوان عند سيبويه « هذا باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما

بأن الآخر » الكتاب، ج ١: ٤٣ = (١: ٢٠) وينظر الباب فى شرح السيرافى، ج ١: ٢٩٧، وشرح

الصفار، ص ٨٥ (٢٠٩).

(٢) فى المخطوط (فم) ولعل المراد ما أشبه

١٦-باب الحال^(١)

الغرض فيه : أنه يبين ما يجوز في الحال من التصرف والإعراب مما لا يجوز:

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما الذى يجوز فى الحال ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولمَ ذلك ؟
- ٢ - وما الحال ؟ وما قسمتها ؟
- ٣ - وما الفرق بين الحال والمفعول ؟ ولمَ لا تكون الحال إلا من اسم قبلها ؟ ولمَ لا تكون الحال إلا نكرة ؟
- ٤ - وهل يجوز ردّ الحال إلى ما لم يسم فاعله ؟
- ٥ - ولمَ جاز الحال فيما لا يتعدى ؟
- ٦ - وما معنى قوله : (فالاسم الأول المفعول فى " ضربت " قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة) ؟ وما فى الحيلولة مما^(٢) يوجب العمل ؟ وهل ذلك من جهة ترتيب الكلام ؟
- ٧ - وما الفرق بين الحال والتمييز ؟
- ٨ - ولمَ لا يعمل فى الحال إلا فعلٌ أو معنى فعل ؟
- ٩ - ولمَ لا يكون التمييز إلا نكرة ؟

[الجواب] عن الباب الأول

١* - الذى يجوز فيما لم يسم فاعله مما لا يصلح فيه الاقتصار كل ما كان يجوز فى فعل الفاعل الذى لا يجوز فيه الاقتصار، لأن (أعلمت) لما صار المفعول الأول فى موضع الفاعل

١* الكتاب ، ج ١ : ٤٣ = (٢٠ : ١) .

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٤٤ = (٢٠ : ١) « هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه

الفعل وليس بمفعول » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٩٩ ، وشرح الصفار ، ص ٨٨

(٢١٩ ر) .

(٢) فى المخطوط (ما) ولعل الصواب ما أثبتته .

رجع إلى حكم (علمت) فصار يتعدى إلى مفعولين لا يجوز فيه الاختصار ؛ لأن أحد المفعولين خبر عن الآخر ، ويجوز ذكر الفعل مع الفاعل^(١) فقط فتقول : (أعلمت) كما تقول : (علمت) ، ولذلك أُجمِعَ على أن هذا الباب لا يجوز فيه الاختصار على أحد المفعولين ؛ لأن المفعول الأول هو الذى يجوز أن يقوم مقام الفاعل دون الثانى والثالث ؛ لأنه لو أقيم الثانى مقام الفاعل فسدَّ الكلامُ بإيجابه أن يكون الخبر الذى هو المفعول الثالث خبراً عن الأول وليس كذلك فهذا لا يجوز لما فيه من فساد الكلام ، فإذا أقام^(٢) المفعول الأول مقام الفاعل بقى المفعولان اللذان أحدهما خبر عن الآخر وهما جملة مفيدة وصَحَّ تعلق الفعل بمعنى الجملة وجرى مجراه فى (علمت) و(ظننت)^(٣) .

٢*١ - والفعل الذى لا يجوز فيه الاختصار ، بعد عمله فيما لم يسمَّ فاعله وفى المفعولين يعمل فى كل ما يصلح أن يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدى ، لأنه يدل عليه كدالة الفعل الذى لا يتعدى ، وهو أقوى منه فى العمل ؛ لأن كثرة العمل تؤنس به وتقويه من هذه الجهة ، ولأن دلالة على كثرة المتعلق يكون بها أدلَّ على المعنى مما يدل على قلة المتعلق فهو أقوى فى العمل ؛ لأنه أدل على المعمول فيه . وإنما يصلح عمله فى الشيء لدلالته عليه فكلما كان أدل عليه فعمله فيه أقوى .

الجواب عن باب الحال :

٢*١ - الذى يجوز فى الحال من الإعراب النصب ، ويجوز فيها التقديم والتأخير إذا كان العامل متصرفاً . ولا يعمل فيها إلا فعلٌ أو معنى فعلٍ . ولا تكون إلا نكرة . ولا بد من أن تجرى على اسم قبلها كالخبر المبني على / المخبر عنه ؛ لأنها بمنزلة فى الفائدة إلا أنها فضلة ١٩ ب

١* الكتاب ، ج ١ : ٤٣ = (٢٠ : ١) .

٢* نفسه ، ج ١ : ٤٤ = (٢٠ : ١) .

(١) فى الكلام تجوزُ فقال : الفاعل ، هو يريد ما لم يسم فاعله لأنه يقوم مقام الفاعل .

(٢) كذا فى المخطوط ، وكان الأنسب (أقيم) .

(٣) من النحويين مَنْ أجاز إقامة غير الأول إذا أُمِنَ اللبس ، ينظر ارتشاف الضرب ، ج ٢ : ١٨٨ ، والجمع

ج ٢ : ٢٦٣ = (١٦٢ : ١) .

فى الكلام والخبر معتمد الفائدة (١).

١*٢ - والحال ما دلّ على انقلاب الشئ عما كان فى وقت فعل من الأفعال مما يصلح أن يكون صفة للنكرة ، كقولك : (قمت ضاحكاً) ، (مررت بزيد راكباً) . وقسمتها على أربعة أوجه : مفرد يصلح أن يكون صفة للنكرة ، وظرف ، وفعل ، وجملة ؛ كقولك : (مررت بزيد قائماً) و(مررت بزيد فى الدار) أى مستقراً فى الدار ، و(مررت بزيد يقوم) ، و(مررت بزيد أبوه منطلق) . فكلّ هذا يتصل بما قبله على معنى الحال .

١*٣ - والفرق بين (الحال) و(المفعول) أن المفعول للزيادة فى البيان ، والحال للزيادة فى الفائدة (٢) . والمفعول يصلح أن يكون معرفة ونكرة والحال لا يكون إلا نكرة . والمفعول يدلّ عليه بعض الأفعال وهو المتعدى خاصة . والحال يدلّ عليها جميع الأفعال ، ولذلك عمل فيها الفعل الذى لا يتعدى . والحال لا تكون إلا من اسم قبلها من قبل أنّها بمنزلة الخبر الذى لا يصحّ إلا من مخبر عنه . فإذا قلت : (مررت بزيد ضاحكاً) ففعل لك : هذه الحال من أى شئ هى ؟ أمن الفاعل أم من غيره ؟ قلت : تصلح أن تكون من الفاعل وتصلح أن تكون مما دخل عليه حرف الجرّ ، إلا أنّها بالذى يتلوه . أولى إلا أن يكون دليل يردّها إلى ما قبلها . فهى بـ(زيد) أولى (٣) فى هذا الكلام .

٤ - ولا يجوز ردّ الحال إلى ما لم يسمّ فاعله لأنّ ذلك يوجب جواز الضمير [حالاً] وإخراجها إلى المعرفة وهى لا تكون إلا نكرة فيفسد هذا من هذه الجهة (٤) .

١*٥ - والحال تجوز فيما لا يتعدى كقولك : قمت مسرعاً ؛ لأنّ الذى لا يتعدى لا يخلو

١* الكتاب ، ج ١ : ٤٤ = (١ : ٢٠) .

(١) ينظر ما تقدم فى باب ٩ : ٣ .

(٢) ينظر ما تقدم فى الموضع نفسه .

(٣) أقحم فى المخطوط حرف الجرّ (إلى) قبل هذه الكلمة حيث جاء هكذا (إلى أولى) .

(٤) جاء فى شرح الفصل ، ج ٧ : ٧٢ « وأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل شئ منهما فى موضع الفاعل ... لأنهما لا يكونان إلا نكرتين ، والفاعل وما قام مقامه يضمّر كما يظهر والمضمّر لا يكون إلا معرفة .

من أفعال العباد من أن يقع على حال من أحواله . إما حال القيام أو القعود أو الاضطجاع أو الحركة أو السكون وذلك أن كل شيء من الحيوان لا يخلو من حال . فإذا وقع منه فعل فإنما يقع على حال من أحواله . فكل أفعال العباد تدل على الحال على ما بيئنا فلذلك عمل ما لا يتعدى في الحال .

١-٦* - وجعل سيبويه حيلولة^(١) المفعول بين الحال وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة دليلاً على وجوب إعرابه بالنصب ، ووجه ذلك أن العامل لما رتب الأسماء على هذه المعاني في هذه المراتب وجب أن يعمل فيها على هذه الأوجه المختلفة عملاً ينبىء عن الأوجه المختلفة . فعمل النَّصْب في الحال بعد عمله الأول في الفاعل الرفع وفي المفعول به النصب . إلا أنه قد أبان وجه العمل في الحال والمفعول بالإعراب والرتب ، فدلَّ النصب فيهما على أنهما فضلة في الكلام ودل ترتيب المفعول على أنه على معنى المفعول به ، ودل ترتيبه للحال بعد المفعول به أو بعد الفاعل على أنه للزيادة في الفائدة ، وأن المفعول للزيادة في البيان^(٢) . فكل هذه الأشياء تبين معناه الذي صار عليه بمرتبته ، وإعرابه ، يوضح ذلك أن حمله على جهة الترتيب يوضح المعاني ؛ أنك لو قَدَّمت وأخَّرت في المفعولين اللذين يحتمل كل واحد منهما ما يحتمله الآخر فسد الكلام في قولك : (أعطيت زيداً عمراً) . وإذا رتبته صحَّ الكلام ، و ذلك ترتيب العامل لكل واحد منهما في مرتبته أن الأول أخذ والثاني مأخوذ ؛ فالترتيب^(٣) يقوم مقام نفس الإعراب في هذا ، والعامل يوجب الترتيب كما يوجب الإعراب ، إلا أنه قد يجوز التقديم والتأخير على الاتساع إذا لم يقع إلباس . والأصل الإعراب والترتيب على ما بيئنا ؛ فلذلك ذكر سيبويه ترتيب الحال من العامل حتى يوضح المعنى فيها . وإذا قلت : (ضربت زيداً قائماً) فلو أسقطت المفعول فقلت : (ضربت قائماً) لم يكن حالاً وصار مفعولاً ، وهو الآن زيادة في البيان وكان قبل الزيادة في ٢٠ . الفائدة فتدبر هذه المعاني لتجري الإعراب عليها فإنه لا يستقيم شيء من الإعراب حتى يفهم المعنى .

١-٦* الكتاب ، ج ١ : ٤٤ = (٢٠ : ١) .

(١) في المخطوط (حلوله) والصواب ما أثبتته بناء على ما تقدم في السؤال .

(٢) ينظر ما تقدم في باب ٣ : ٤٠ ، ٧ .

(٣) في المخطوط (في الترتيب) ولعل الصواب ما أثبتته .

١٠*٧ - والفرق بين الحال والتمييز أن الحال زيادة فى الفائدة ويكون بما يصلح أن يكون صفة للنكرة وليس كذلك التمييز ؛ لأنه إنما يميّز باسم الجنس . فالحال صفة والتمييز اسم جنس على ما بينا ؛ ولذلك قلت : (عشرون درهماً) فأتيت باسم جنس . وتقول : (مررت بزيد ركباً) فتأتى بصفة تكون حالاً . فهذا هو الأصل فى كل واحدٍ منهما .

١٠*٨ - ولا يعمل فى الحال إلا فعلٌ أو معنى فعلٍ ؛ لأنها ما دلّ على انقلاب الشيء عما كان فى وقت فعلٍ من الأفعال ، فهذا من حقيقتها فإن خرجت عنه بطل معنى الحال فيها . وقد يمكن أن تخرج إلى معنى الخبر ، وإلى معنى المفعول فلا تكون حالاً إذ من حقيقتها أن تتعقد بفعل فى وقت كون المذكور عليها .

١٠*٩ - والتمييز لا يكون إلا نكرة لأنه واحد فى جميع كقولك : (عشرون درهماً) فى موضع (عشرين من الدراهم) وعلى هذا قياس التمييز فى كل موضع يقع فيه ، وإذا كان واحداً فى موضع جميع فقد وقع فيه اشتراك وصار على معنى النكرة .

١٧- باب كان^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في (كان) وأخواتها من الإعمال والتصرف مما لا يجوز .

١- مَسَائِلُ هَذَا الْبَاب :

- ١ - ما أخوات (كان) ؟ وما ترتبيها ؟
- ٢ - وما عمل (كان) وأخواتها ؟
- ٣ - ولمَ لا يجوز في (كان) الاقتصار دون المفعول ؟
- ٤ - ولمَ جاز فيه أن يكون الفاعل والمفعول لشيء واحد ؟
- ٥ - ولمَ صار اسم (كان) فاعلاً من غير حدث ، وله مفعول من غير حدث أيضاً ؟
- ٦ - وما حكم خبر (كان) وأخواتها في التقديم والتأخير ؟ ولمَ جاز ذلك إلا في (ليس) ؟
- ٦ - وما حكم (كان) في العمل في الضمير ؟ وهل الأصل فيها المتصل أم المنفصل ؟ ولمَ ذلك ؟
- ٨ - وما معنى (كناهم) و(إذا لم نكنهم فمن ذا (٢) يكونهم ؟)
- [٦-] وما الشاهد في قول أبي الأسود: (٣)
- (٦٩) - *فَالَا يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهُ...*(٤)

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٤٥ = (١ : ٢١) « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٠٢ ، وشرح الصفار ، ص ٩٠ (٢٢٥ ر) .

(٢) في المخطوط (فماذا) وما أثبتته من الجواب .

(٣) ينظر ديوانه أبي الأسود ظالم بن عمرو (ت ٦٩) ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، (بغداد - مكتبة النهضة ، ١٣٨٤ هـ) ، ص ٨٢ . واسمه ظالم بن عمرو الكنانى ، توفي سنة ٦٩ هـ .

(٤) سيأتى برقم (٧٧) وهو بتمامه :

وَالْأَيُّهَا أَوْ تَكْنُهُ فَإِنَّهُ أَخْرَمًا غَدَتْهُ أُمُّهُ لِبَابِهَا

ويروى : أخ أرضعت أمه .

والضمير (ها) في يكنها للخمير . والمقصود بأخيها : الزبيب ، وقيل هو نبيذ الزبيب . واللبان قيل : للادميين ==

١٠ - وما متصرف (كان) ؟

٩ - وهل يجوز في أخواتها ما جاز فيها من الاكتفاء بالاسم ؟ ولم جاز ذلك إلا في (ليس) ؟

[١٠-] وما الشاهد في قول مقاس العائذي : (١)

(٧٠) - فِدَى لِبْنِي ذَهْلُ بْنُ شَيْبَانَ نَأَقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ (٢)

وقول عمرو بن شأس : (٣)

(٧١) - بَنَى أَسَدٌ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَ نَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا (٤)

== واللبن لغيرهم ، وقيل : جمع لبن ، وقيل : مصدر لابنه أى شاركه فى اللبن .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٤٦ = (١ : ٢١) ، وإصلاح المنطق ، ص ٢٩٧ ، وأدب الكاتب ، ص ٤٠٧ ، والمقتضب ، ج ٣ : ٩٨ ، والأصول ، ج ١ : ٩١ ، ٢ : ٢٩٠ ، وإيضاح الوقف ، ج ١ : ٣١٧ ، وشرح أبيات سيبيويه للنحاس ، ص ٥٩ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٠٧ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٢ ، والخزانة ، ج ٢ : ٤٢٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٠٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٩٧٢ .

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٤٧ = (١ : ٢٢) ، وفرحة الأديب ، ص ١٧٢ - ١٧٣ ، ومقاس العائذي هو مسهر ابن النعمان ويقال : ابن عمرو القرشى وهو من مخضرمى الجاهلية والإسلام ، وقيل له : مقاس لأن رجلاً قال : هو يمسس الشعر كيف شاء أى يقوله . ينظر المؤلف والمختلف ، ص ١٠٧ ، ومعجم الشعراء ، ص ٤٠٤ .

(٢) وسيأتى برقم (٧٩) وفى المخطوط فى هذا الموضع (إذا كان يوماً) والصواب ما أثبتته ، والمراد باليوم ذى الكواكب أنه يوم أظلم من شدة الغبار فى الحرب حتى بدت كواكب ، وجعله أشهب لأجل لون الغبار . ومن مواطن وروده : معانى القرآن للأخفش ، ج ١ : ٢٣٢ ، والمقتضب ، ج ٤ : ٩٦ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ٢٥٩ (والشطر الأول فيه ملق من بيت عمرو بن شأس الآتى) ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٢٩٤ ، وشرح أبيات سيبيويه للنحاس ، ص ٦٠ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٠٩ ، وشرح أبيات سيبيويه لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٥٢ ، وشرح عيون كتاب سيبيويه ، ص ٤٨ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٥٨ .

(٣) ينظر شعر عمرو بن شأس (ت نحو ٢٠ هـ) ، تحقيق يحيى الجبورى ، (بغداد - مطبعة الأدب ، ١٩٧٦م) ، ص ٣٦ . وذكر الدكتور حنا حداد فى معجمه (معجم شواهد النحو) رقم ١٦١٠ ، أن البيت ينسب أيضاً للحسين بن حمام المرى فى المعانى الكبير ، ج ٢ : ٩٧٣ .

والواقع أن ما جاء فى المعانى الكبير يختلف عن بيت عمرو ، وهو قوله :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الصَّبْرَ لَيْسَ بِكَافِعِي وَإِنْ كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْهَبَا

(٤) وسيأتى برقم (٨٠) . ويرى (إذا كان يوم نو كواكب أشنع) كما أشار إلى ذلك الرمانى بعد إيراده البيت . والشاهد فى قوله (كان يوماً) (وكان يوم) على الرواية الأخرى وسيأتى البيان فى الجواب .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٤٧ = (١ : ٢٢) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ١ : ١٨٦ ، والشطر ==

ولم حمل (أشنعاً) على الحال فى قول من رفع فقال: (يوم ذو كواكب)؟

١١- وما حكم (كان) إذا اجتمع فيها اسمان : معرفة ونكرة ؟ ولم كانت المعرفة أحق باسم

(كان) ؟

١٢ - وما معنى قوله : (وليس هذا بالذى ينزل به المخاطب منزلتك فى المعرفة) (١) ؟

١٣ - وما معنى قوله : (فكروها أن يقربوا باب لبس) (٢) ؟ وأى لبس فى النكرة ؟

١٤- ولم صار الاستفهام بمنزلة الخبر فى (أسفياً كان زيد أم حكيماً)؟

١٥ - وما قسمة الاسم والخبر فى المعرفة والنكرة ؟ وما حكم ذلك وعلته ؟

وما الشاهد فى قول خدّاش : (٣)

(٧٢) - *فَأَنْتَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ* (٤)

= الأول فيه (لله قومى أى قوم لحرّة) ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ٢٥٩ (والشطر الأول فيه ملفق من بيت مقاس السابق) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦١ والمسائل المشككة ، ص ٥٤٥ ، والحجة ، للفارسي ، ج ٢ : ٣٢٢ ، (والشطر الأول فيه ملفق أيضاً من بيت مقاس السابق) ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٢٢٢ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣١٠ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ج ١ : ٦٣ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٩ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٤ . وينظر معجم هارون ، ص ٢١٠ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦١٠ .

(١) ، (٢) الكتاب ، ج ١ : ٤٨ = (٢٢ : ١) .

(٣) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٤٨ = (٢٣ : ١) ، وينسب أيضاً لكل من : ثروان بن فزارة . ينظر فرحة الأديب ، ص ٥٢ ، ووزارة بن فروان ، ينظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى ، (ت ٣٨٢) ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، (مصر - مصطفى البابى الحلبي ، ط ١ ، ١٣٨٣هـ) ، ص ٤١٥ ، وجرير ، ينظر المسائل المنتشرة ، للفارسي : الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧) ، تحقيق مصطفى الحدرى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٩٨٦م) ، ص ٢٠٩ ، وليس فى ديوانه المطبوع .

وخدّاش هو خدّاش بن زهير بن ربيعة من شعراء قيس فى الجاهلية . ينظر طبقات فحول الشعراء ، ج ١ : ١٤٣ ، والشعر والشعراء ج ٢ : ٢٤٥ .

(٤) وسيأتى برقم (٨٢) وعجزه :

* أَظْنَى كَأَنَّ أَمَكُ أَمْ جَمَارُ*

ويروى (فإنك ما يضرك) . وهناك رواية ذكرها صاحب فرحة الأديب ، ص ٥٣ بتقديم النون وتأخير الكاف فى (كان) وقال : إنها هى الصحيحة وإلا كيف يكون الظبى والجمار أمين وهما أذكر الحيوان وإنما قلبت تحرجاً من ذكرها ثم استشهد بها النحويون على ظاهرها . لكن البغدادى فى الخزائن ، ج ٣ : ٢٣١ قال « يدفع ما توقف فيه بأن الأم هنا الأصل وهذا معنى شائع لا ينبغى العول عنه » .

والشاهد فى قوله (أظنبى كان أمك) كما سيأتى بيانه فى الجواب . أما على رواية صاحب فرحة الأديب إن صحت فلا شاهد فيه .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٤ : ٩٤ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٦٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه =

وما الخلاف فيه ؟ وما [فى] قول حسان : (١)

(٧٣) - *كَأَنَّ سُلَافَةً ... * (٢)

وقول ابن الأسلت : (٣)

(٧٤) - *أَلَا مَنْ مَبْلُغٌ حَسَّانَ عَنِّي* (٤)

= للنحاس ، ص ٥٦ (والشطر الأول فيه حَلَّ حَلَّ الشطر الأول من بيت أبى قيس بن الأسلت الآتى)، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣١٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٢٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٦٨ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٤ ، والخزانة : ج ٣ : ٢٣٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٩٢٨ .

(١) ديوانه ، ص ١٧ . وهو شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم (توفى سنة ٥٤ هـ) .

(٢) وسيأتى برقم (٨١) ، وهو بتمامه :

كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يُكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

ويروى : (كأن سبيئة) ، و (كأن مدامة) ، و (كأن خبيثة) ، و (كأن جنية) . كما يروى (يكون مزاجها عسلاً وماءً) أى ويمزجه ماء ، أو وفيه ماء . والسلافة : أول ما يسيل من ماء العنب ، وبيت رأس : موضع بالشام . وسبيئة : يقال سبأتها إذا اشتريتها لتشربها ، وخبيثة : خمر مصونة مضمون بها . والشاهد فى قوله : (يكون مزاجها عسل وماء) كما سيأتى بيانه فى الجواب . وعلى رواية رفع المزاج ونصب العسل لا شاهد فيه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٤٩ = (١ : ٢٣) ، ومعانى القرآن للفراء ، ج ٣ : ٢١٥ ، والكامل ، ج ١ : ١٢٦ ، والمقتضب ، ج ٤ : ٩٢ ، والأصول ، ج ١ : ٦٧ ، ٨٣ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٦٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٧ ، وشرح القصائد التسع ، ج ١ : ٢٧٩ ، والحجة ، لابن خالويه ، ص ١٧١ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٥٠ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٦ ، والخزانة ، ج ٤ : ٤٠ ، ٦٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٦٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٠ .

(٣) ينظر ديوانه ، ص ١٩ ، واسمه مختلف فيه فقليل : صيفى ، وقيل : الحارث ، وقيل : عبد الله بن عامر

الأوسى الأنصارى (ت ١ هـ) . ٩٠ ديوانه ، جمع وتحقيق الدكتور حسن محمد باجودة . (القاهرة - مكتبة التراث ، ٣

(٤) وسيأتى برقم (٨٣) وعجزه :

أَسِحْرُ كَانَ طَبْلُكَ أَمْ جُنُونُ

ويروى (أسحر كان داء ك) و (أطب كان داء ك) . والطب على الرواية الأولى بمعنى العلة كما ذكر الشنتمرى فى هامش الكتاب ، طبعة بولاق . وعلى الرواية الأخرى بمعنى السحر كما فى اللسان . ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٤٩ = (١ : ٢٣) ، وجمهرة اللغة ، لابن دريد : محمد بن الحسن (ت ٣٢١) ، تصحيح . زين العابدين الموسوى ، (بيروت - دار صادر ، طبعة جديدة بلاؤفست ، مصورة عن ط . الأولى بالهند ، ١٣٤٤ هـ) ج ١ : ٣٤ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣١٣ ، وشرح الصفار ، ص ٢٤٤ ر ، واللسان ، ج ١ : ٥٥٤ (طبيب) ، والخزانة ج ٤ : ٦٦ ، ٦٨ .

وقول الفرزدق: (١)

(٧٥) - *أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمُرَاغَةِ*... (٢)

وما وجه إنشاد بعضهم (أسكران كان ابن) مع رفعه (أم متساكر)؟

١٦ - وما حكم (من كان أخاك)؟ ولمَ جاز فيه وجهان، وكذلك (أيهم كان أخاك)؟

١٧ - وما حكم (ما كان أخاك إلا زيد)؟ وفي التنزيل / ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٣) ب٢٠

﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٤) وما الشاهد في قوله: (٥)

(٧٦) - *وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ ... * (٦)

١- الجواب :

١-١ - أخوات (كان) معها عشر^(٧): (كان) و(أصبح)، و(أمسى)، و(ظل)، و(أضحى)،

* ١- الكتاب، ج ١: ٤٥ = (١: ٢١) .

(١) ديوانه، ص ٤٨١، (ط، الصاوي)

(٢) وسيأتي برقم (٨٤) وهو بتمامه :

أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمُرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا يَجُوفُ الشَّامِ أَمْ مَتْسَاكِرُ

ويروى (ببطن الشام)، و (أسكران كان ابن المرافة) كما ذكر الرمانى. ويقصد بابن المرافة جريراً.

ومن مواطن وروده : الكتاب، ج ١: ٤٩ = (١: ٢٣)، والمقتضب، ج ٤: ٩٣، وإعراب القرآن،

ج ١: ٦٧٥، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ٥٦، وشرح السيرافى، ج ١: ٣١٣، والمسائل المنثورة،

ص ٢٠٨، والخصائص، ج ٢: ٣٧٥، وما يجوز للشاعر فى الضرورة، ص ١٦٩، ١٧٠، والخزانة،

ج ٤: ٦٥، وينظر معجم هارون، ص ١٥٥، ومعجم حداد، رقم ١٠٠٤ .

(٣) من الآية (٢٥) فى سورة الجاثية.

(٤) من الآية (٨٢) فى سورة الأعراف.

(٥) هو مغلس بن لقيط الأسدى كما فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ج ١: ٢٧٨ .

(٦) وسيأتى برقم (٨٥) وهو بتمامه :

وَبَهْلَانُ اسْمُ جَبَلٍ ، وَالْهَاءُ فِى (يَقُودَهَا) لِكُتَيْبَةٍ .

ومن مواطن وروده : الكتاب، ج ١: ٥٠ = (١: ٢٤)، ومعانى القرآن، للاخفش، ج ١: ٢١٧،

والمحتسب، ج ٢: ١١٦، وشرح المفصل، ج ٧: ٩٦ .

(٧) ذكر السيوطى فى الهمع، ج ٢: ٦٥ (١: ١١١) أن المتفق على عدّه من هذه الأفعال ثلاثة عشر هى ما

ذكر الرمانى ويضاف إليها (ما انفك)، و(ما برح)، و(ما فتىء). ثم أضاف أن بعض النحويين - على

اختلاف بينهم - أوصلوها إلى أكثر من ثلاثين فعلاً.

و(مادام)، و(مازال)، و(صار)، و(بات)، و(ليس). فهذا ترتيبها. تُقدّم فيه (كان) لأنها أم الأفعال، ويؤاخذ بين (أصبح) و(أمسى) لأنهما ظرفان، وبين (ظل) و(أضحى) لاتفاقهما فى المعنى، و(مادام) و(مازال) لانعقادهما بـ(ما)، و(صار) و(بات) لاعتلال عين الفعل فيهما، وتُفرد (ليس) لأنها لا تتصرف^(١).

١-٢ - وعمل (كان) وأخواتها رفع الاسم ونصب الخبر.

١-٣ - ولا يجوز فى (كان) الاقتصار على الفاعل دون المفعول لأن معناها فى الجملة كما أن معنى الظن وأخواته فى الجملة.

١-٤ - وجاز أن يكون الفاعل هو المفعول^(٢) لأنها ليست بفعل حقيقى، وإنما تدخل على الجُمْلَةِ لتعلقها بمعناها، كقولك: (كان زيد أخاك) فالمعنى: (زيد أخوك فيما مضى).

١-٥ - ويجوز فى خبر (كان) أن يتقدم على اسمها وعليها لأنها تتصرف فى نفسها^(٣) فيقتضى ذلك تصرفها فى عملها. ولا يجوز فى (ليس) أن يتقدم خبرها عليها لأنها لا تتصرف فى نفسها^(٤).

٢-٦ - ويجوز أن يتصل بها الضمير كما يتصل بالفعل الحقيقى، فتقول: (كناهم)

١- الكتاب، ج ١: ٤٥ = (٢١: ١).

٢- نفسه، ج ١: ٤٦ = (٢١: ١).

(١) ينظر شرح المفصل، ج ٧: ٩٠.

(٢) قال الصغار فى شرحه، ص ٢٥٥: «لقاتل أن يقول: كيف جعل سببويه المبتدأ فاعلاً والخبر مفعولاً وليس الأمر كذلك، لأن هذا ليس بفاعل ولا الآخر مفعول؟ قلت: عن هذا جوابان، أحدهما: أن هذا المنصوب قد قام لهذه الأفعال مقام الحدث... والحدث لو كان ثم فقلت: (كان زيد كوناً) لكان مفعولاً وزيد فاعلاً... والجواب الآخر أن هذه الأفعال داخلة على الجمل فكان ينبغى ألا تؤثر فيها فإنما رفعت أحدهما ونصبت الآخر بالتشبيه بنحو (ضرب زيد عمراً)».

(٣) فى المخطوط (اسمها) والصواب ما أثبتته.

(٤) هذا رأى الكوفيين والمبرد وابن السراج والزجاج وغيرهم، وذهب جمهور البصريين إلى جوازه. ينظر الأصول، ج ١: ٨٩ - ٩٠، والإيضاح العضدى، ص ١٢٨، والإنصاف، ج ١: ١٦٠ (م ١٨)، والتبيين، ص ٢١٥ (م ٤٧)، وارتشاف الضرب، ج ٢: ٨٧ - ٨٨، والهمع، ج ٢: ٨٨ - ٨٩ (١١٧: ١).

و (مَنَذَا) ^(١) يكونهم بمنزلة (ضربناهم)، و (من ذا يضربهم) . و (كان) ^(٢) يجوز أن يتصل بها المنفصل كقولك: (كنا إياهم) . وهو الأصل عند ابن السراج (ت ٣١٦) ^(٣)، لأنها فعل غير حقيقي فجرت في هذا مجرى المصدر إذا قلت (عجبت من ضربى إياك) ويجوز (من ضربيك) ^(٤) . وقد جعلها سيبويه فى المتصل بمنزلة الفعل الحقيقى . وأنشد لأبى الأسود الدؤلى:

(٧٧) - فَلَا يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا ^(٥)

وقال فى المنفصل: ^(٦)

(٧٨) - لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا تَرَى فِيهِ عَرِيْبًا

لَيْسَ إِيَّائِي وَإِيَّاكَ وَلَا تَخْشَى رَقِيْبًا ^(٧)

٧*١ - و جاز أن يكون (كان) فاعل ومفعول ^(٨) من غير حدث لأنها مشبهة بالفعل

الحقيقى من جهة التصرف على (كان) و(يكون) و(سيكون) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٤٥ = (١ : ٢١) .

(١) فى المخطوط (ماذا) وما أثبتته يناسب السياق . وقد ورد فى الكتاب .

(٢) فى المخطوط (من) والصواب ما أثبتته .

(٣) ينظر الأصول ، ج ١ : ٩١ .

(٤) علل ابن السراج ذلك بقوله : « لأن خبرها خير ابتداء وحقه الانفصال » ، المصدر نفسه .

(٥) تقدم برقم (٦٩) .

(٦) ورد البيتان فى قصيدة لعمر بن أبى ربيعة فى شرح ديوانه ، ص ٤٣١ ، ٤٧٧ ، كما ورد الأول

فى قصيدة للعرجى فى ديوانه رواية ابن جنى ، تحقيق : خضر الطائى ورشيد العبيدى ، (بغداد ،

الشركة الإسلامية للطباعة ، ط ١ ، ١٣٧٥هـ) ، ص ٦٢ ، والبيت الثانى مختلف فى الديوانين ففى ديوان

عمر ، (ليس إلأى البيت) . أما فى ديوان العرجى فهو كالتالى :

غَيْرَ أَسْمَاءَ وَجَمَلٍ ثُمَّ لَا تَخْشَى رَقِيْبًا

(٧) لم يستشهد سيبويه بهما فى هذا الباب ، وأوردتهما فى باب الضمان ، ج ٢ : ٣٥٨ (١ : ٢٨١) ، على

أنه لا يُقَدَّرُ فيه على الإتيان بالضمير المتصل ، وينظر الشرح ، ج ٣ : ٢٩٦ ب (داماد) ، وعلى الروايتين

المشار إليهما فى التعليق السابق لا شاهد فيهما .

ومن مواطن ورودهما : المقتضب ، ج ٣ : ٩٨ ، والأصول ، ج ٢ : ١١٨ ، ٢٨٩ ، وشرح السيرانى ،

ج ٣ : ١٣٨ ، والمنصف ، ج ٣ : ٦٢ ، والنكت ، ج ١ : ٦٥٦ ، وشرح المفصل ، ج ٣ : ٧٥ ، ١٠٧ ، والخزانة ،

ج ٢ : ٤٢٤ .

(٨) ينظر ما تقدم فى هامش الفقرة رقم (٤) .

٨*١ - ومعنى (إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم) أنه نُكِرَ قومٌ بأنهم كرماء أو حلماء أو ما أشبه ذلك ، فقال القائل : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم .

٩*١ - ويجوز فى (كان) وأخواتها إلا (ليس) الاكتفاء بالاسم فيكون (كان) على معنى (وقع) ، و(أصبح) و(أمسى) بمنزلة (استيقظ) و(نام) ، و(مادام) بمنزلة (ما ثبت) ، و(ما زال) (١) بمنزلة (ثبت ودام) . ولا يجوز مثل ذلك فى (ليس) ؛ لأنها أشبهت (ما) فلم تتصرف فى هذا كما لم تتصرف فى نفسها ولا عملها .

١٠*٢ - ومتصرف (كان) على أربعة أوجه : ناقصة ، وتامة ، ومضمر فيها المجهول (٢) ، وزائدة (٣) . نحو (كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْلِ صَبِيًّا) (٤) . والمضمر فيها قول العرب : (كان أنت خير منه) . وقال مقاس العائذى :

(٧٩) - فِدَى لِبْنِي ذَهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَأَقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُرْ كَوَاكِبَ أَشْهَبُ (٥)

فهذا بمعنى إذا وقع يومٌ . وقال عمرو بن شأس .

(٨٠) - بِنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا (٦)

/ كانه قال : إذا كان اليوم يومًا . فهذه التى لها اسم وخبر (٧) .

١* الكتاب ، ج ١ : ٤٦ (١ : ٢١) .

٢* نفسه ، ج ١ : ٤٦ - ٤٧ = (١ : ٢١ - ٢٢) .

(١) جاء فى الهمع ، ج ٢ : ٨٢ (١ : ١١٥) فى هذا الباب « منها ما لزم النقص وهو (ليس) باتفاق ، و(زال) خلافاً للفارسي فإنه أجاز ... أن تأتي تامة قياساً لا سماعاً »

(٢) هذا مصطلح كوفى ، يقابله عند البصريين ضمير الشأن والقصة . ينظر الكتاب ،

ج ٢ : ١٧٦ = (١ : ٣٠٠) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٣٦١ ، والأصول ، ج ١ : ١٨٢ ، وشرح المفصل ،

ج ٣ : ١١٤ ، والنحو الكوفى ، ص ٧٦ .

(٣) فى المخطوط (زائد) والأنسب ما أثبتته .

(٤) من الآية (٢٩) فى سورة مريم .

(٥) تقدم برقم (٧٠) .

(٦) تقدم برقم (٧١) .

(٧) جاء فى شرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٩ : « قال أبو نصر لما استشهد بالببيت الأول على أن (كان)

بمعنى (وقع) توقع أن يقول قائل : إن (كان) إذا كان اسمها ما يكون [إلا] ظرفاً لم تكن إلا بمعنى وقع

فلذلك استشهد بببيت عمرو .

وقد أنشد بعض العرب :

إِذَا كَانَ يَوْمُ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا

على (إذا وقع يوم ذو كواكب) ، ونصب (أشنعاً) على الحال . فهذا وجه الكلام إذا رفع (يوم) ؛ لأنه يحسن الوقوف على (إذا كان يوم ذو كواكب) فصار (أشنعاً) فضلة فى الكلام ، ولهذا حملة على الحال^(١).

١١*١ - وحكم (كان) إذا اجتمع فيها اسمان : معرفة ونكرة ، أن يكون الاسم المعرفة ، والنكرة الخبر ؛ لأن فيها الفائدة ولا يصلح فى المعرفة لأنه لا يكون فيها الفائدة .

١٢*٢ - ومعنى قوله : (وليس هذا بالذى يَنْزِلُ به المخاطب منزلتك فى المعرفة) أى إذا ذكرت النكرة قلت : (كان رجلٌ حليماً) فانت ، وإن كنت تعرفه بعينه ، فإن المخاطب لا يعرفه ، كما يكون إذا نكرت (زيداً) وما أشبهه ، فلا يصلح أن تخبره بمن هو منكور عنده .

١٣*٢ - ومعنى قوله : (فكرهوا أن يقربوا باب لبس) يعنى فى النكرة لاحتمالها وجهين : أن تكون خبراً ومخبراً عنها ، وليس كذلك المعرفة ؛ لأنها لا تحتمل أن تكون فيها الفائدة ، وإنما هى للبيان .

١٤*٢ - والاستفهام فى هذا بمنزلة الخبر إذا قلت : (أسفياها كان زيد أم حليماً) ؛ لأنه يحتاج إلى أن تُبين من تستفهم عنه بعينه كما تحتاج إلى أن تبين من تخبر عنه بعينه ، ولأن حرف الاستفهام إنما يدخل على الخبر فينقله إلى الاستخبار ، فقد وجب له من الحكم فى هذا ما يجب للخبر .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٤٧ - ٤٨ ، ٤٩ = (١ : ٢٢ ، ٢٣ - ٢٤) .

*٢- نفسه ، ص ٤٨ (٢٢) .

(١) لعل الرمانى يقصد بالحامل له على الحال سيبويه ، وسيبويه لم يصرح بذلك وإنما قال : « كأنه قال : إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعاً » الكتاب ، ج ١ : ٤٧ = (١ : ٢٢) . وقال السيرافى فى شرحه ، ج ١ : ٣١٠ « ويجعل (أشنعاً) على الحال ، وقد يجوز أن يكون (أشنعاً) خبراً . أى خبراً لكان واسمها يوم وتكون (كان) ناقصة . لكن جاء فى شرح عيون كتاب سيبويه بعد قول سيبويه السابق : « يعنى أنه نصب (أشنعاً) على تعظيم الأمر ، لأنه حين قال (إذا وقع يوم ذو كواكب) علم أنه أشنع ، فكانه قال : أذكره أشنعاً... » .

١٥*١ - وقسمة الاسم والخبر في (كان) على أربعة أوجه : أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو يكون الأول معرفة والثاني نكرة ، أو يكون الأول نكرة والثاني معرفة . وحقه أن يكون الاسم المعرفة والخبر النكرة ؛ لأنه الأصل فيما يقع به الفائدة ، فإذا كانا معرفتين فانت بالخيار^(١) أيهما شئت جعلته الاسم وجعلت الآخر الخبر إلا أن تعرضَ علةٌ . وكذلك سبيل النكرتين في النفي كقولك : ما كان إنسان ملكاً^(٢) ، وما كان ملك إنساناً . فأما جعل الاسم نكرة والخبر معرفة فهو قلب ما ينبغي أن يكون عليه الكلام^(٣) . وقد جاء في الشعر^(٤) كقول حسان :

(٨١) - كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِنْ أَجْهََا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٥)

فأما قول الشاعر :

(٨٢) - فَإِنَّكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظُنُّكَ كَانَ أَمَّكَ أَمْ جَمَارُ^(٦)

فسيبويه يحمله على أنه جعل الاسم النكرة والخبر المعرفة^(٧) . وكذلك [قول أبي] قيس بن الأسلت :

(٨٣) أَلَا مَنْ مَبْلُغُ حَسَّانَ عَنَى أُسْحَرُ كَانَ طَبِيبُكَ أَمْ جُنُونُ^(٨)

وأبو العباس (ت ٢٨٦) يخالفه في هذا ويقول : إن (كان) فيها ضمير معرفة واسمها وخبرها معرفة أيضاً فهو من باب ما اسم (كان) فيه وخبرها كلاهما معرفة^(٩) . والذي عندى أن هذا لا

١٥* الكتاب ، ج ١ : ٤٨ - ٥٠ = (١ : ٢٢ - ٢٤) .

(١) هناك آراء متعددة حول جعل أى المعرفتين خبراً . وما ذكره هو من كلام سيبويه . وينظر ارتشاف الضرب ، ج ٢ : ٨٩ ، والهمع ، ج ٢ : ٢٨ ، ٩٣ ، (١ : ١٠٠ - ١٠١ ، ١١٨) .

(٢) في المخطوط (ملك) والصواب ما أثبتته .

(٣) ينظر الأصول في النحو ، ج ١ : ٦٧ ، وشرح المفصل ، ج ٧ : ٩٣ .

(٤) قال أبو جعفر النحاس في شرح أبيات سيبويه ، ص ٥٦ : « بعض العرب . وهم بنو دارم وبنو نهشل يقولون : (قائم كان عبد الله) و (كان قائم عبد الله) ، يجعلون النكرة اسماً والمعرفة خبراً لـ (كان) » .

(٥) تقدم برقم (٧٣)

(٦) تقدم برقم (٧٢) .

(٧) ينظر الكتاب ، في الموضع المحال إليه لهذه الفقرة .

(٨) تقدم برقم (٧٤) .

(٩) ينظر شرح المفصل ، ج ٧ : ٩٥ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٣٠٠ ، وارتشاف الضرب ، ج ٢ : ٩١ . وفي

شرح الرضى : « وأجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بأن الضمير راجع إلى منكر فيكون منكراً ، وردَّ =

يقدر في مذهب سيبويه ؛ لأن (كان) مضمرة قد رفع فيها النكرة المذكورة بعد ألف الاستفهام ونصب المعرفة بتقدير : أكان ظبي أمك ، ثم قُسر ذلك بـ (كان) المذكورة^(١) ، فقد صح شاهده على ما ذهب إليه ؛ إذ كان هذا التقدير لا بدّ للجميع أن يرجعوا إليه .

وقال الفرزدق :

(٨٤) - أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرْأَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مَتَسَاكِرُ^(٢)

فهو على قياس ما ذكرنا . وأكثرهم ينشده :

(٨٤) - *أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرْأَةِ*

على ما هو وجه الكلام ويرفع / (أم متساكر) على قطع وابتداء كأنه قال: (أم هو متساكر) . ٢١ب

١٦* - وتقول : (من كان أخاك) و (من كان أخوك) فيجوز الوجهان ؛ لأن الاسمين جميعاً معرفتان ، وكذلك (أيهم كان أخاك) و (أيهم كان أخوك) عل هذا القياس^(٣) .

١٧* - فاما (ما كان أخاك إلا زيد) فالوجه فيه رفع زيد ؛ لأن ما بعد (إلا) إيجاب ، فالإيجاب أحق بالاسم ، وما قبلها نفى ، والنفى أحق بالخبر^(٤) . وعلى هذا جاء ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٥) ، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٦) . ويوضح ذلك قوله : (ما

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٥٠ = (١ : ٢٤) .

= جوابهم بأن الضمير الراجع إلى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو (ضربت رجلاً وهو راكب) ولو كان نكرة لصح وصفه . وقد عرض المبرد لهذه الأبيات في المقتضب لكنه لم يخالف سيبويه ، ينظر ، ج ٤ : ٩١-٩٤ .

(١) ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٣١٣ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٠ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٠٠ ، وقال الصفار عن هذا التقدير « هو في هذا الموضع خُلف ، لأنه تكلف الإضمار ليحصل له الإخبار بالمعرفة عن النكرة الذي لا يجوز ، وامتناعه لمعناه لا من طريق اللفظ على ما بينا » شرحه ، ص ٢٦٣ .

(٢) تقدم برقم (٧٥) .

(٣) ينظر ما تقدم في أول هامش للفقرة (١٥) ، كما ينظر شرح الصفار ، ص ٢٦٦ ، وشرح جميل الزجاجة ، ج ١ : ٤٠٦ .

(٤) في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣١٥ ، وشرح الصفار ، ص ٢٦٦ : أن سيبويه في المثال المذكور يجوز رفع الأول ونصب الثاني ورفع الثاني ونصب الأول . وذكر الصفار أن ابن الطراوة منع رفع الأول لأنه واقع في حيز النفى . وينظر ارتشاف الضرب ، ج ٢ : ٨٩ ، وابن الطراوة النحوى ، ص ٢٣٤ .

(٥) من الآية (٢٥) في سورة الجاثية .

(٦) من الآية (٨٢) في سورة الأعراف .

زيد قائم^(١) فإنما النفي نفى الخبر ، وهو القيام ، ولم يقع على زيد نفى . فإنما النفي فى الخبر دون الاسم . وقال الشاعر :

(٨٥) - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَ هَا يَنْهَلَانِ إِلَّا الْخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا^(٢)

فجاء على ما هو وجه الكلام وما نظيره فى القرآن^(٣).

٢- مسائل من هذا الباب أيضاً^(٤):

١٨ - ما معنى المثل فى قولهم : (ما جاء ت حاجتك)^(٥) ؟ ومن أين خرجت (جاء ت) إلى معنى (صار ت) ؟

١٩ - وَلَمْ جاز تأنث (ما) وهو مذكر كما أن (مَنْ) مذكر ؟

٢٠ - وما معنى المثل فى قوله ؟

٢١ - ومن أين أشبه (من كان أخاك) وأشبه أيضاً (من كانت أمك) ؟

٢٢ - وما نظيره من قولهم : (عسى الغوير أبوساً)^(٦) ؟ وَلَمْ جاز هذا فى (عسى) ؟ وما

الأصل فيه ؟ وَلَمْ جاز (الغوير أبوساً) وَلَمْ يجز (عَسَيْتَ أَخَانَا) ؟

(١) كذا فى المخطوط ، وهو جائز على لغة بئى تميم كما هو معلوم .

(٢) تقدم برقم (٧٦) .

(٣) ينظر الرمانى بهذا البيت للآيتين السابقتين ، فيجعل رفع ما بعد (إلا) فيهما وجه الكلام ، والواقع أن

معظم النحويين رجحوا ذلك فى الآيتين وما أشبههما ، لكن ترجيحهم مبنى على أنه مؤلف من (أن)

والفعل وهو مصدر مؤول أشبه الضمير فى أنه لا يوصف ، وليس مبنى على أنه لم يقع فى حيز النفي

كما يرى الرمانى . ينظر شرح جمل الزجاجى ، ج ١ : ٤٠٢ ، والبسيط ، ج ٢ : ٧١٥ ، والارتشاف ،

ج ٢ : ٨٩ ، والهمع ، ج ٢ : ٩٤ (١ : ١١٩) .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٥٠ - ٥٤ = (١ : ٢٤ - ٢٦) .

(٥) يذكر أن أول من قال ذلك الخوارج ، قالوه لابن عباس - رضى الله عنهما - حين جاءهم رسولاً من

قبل على رضى الله تعالى عنه . ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ٣١٨ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ٢٩٢ ،

والهمع ، ج ٢ : ٧٠ = (١ : ١١٢) .

(٦) من أمثال العرب ، ينظر الأمثال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد

قطامش ، (مكة المكرمة - جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ) ، ٣٠٠ ، ومجمع

الأمثال ، لأحمد بن محمد الميدانى (ت ٥١٨) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ،

(بيروت - دار المعرفة ، مصور عن ط . مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ) ، ج ٢ : ١٧ ، وهو مشهور فى

كتب النحو .

٢٣ - وما نظيره من (لن غدوة) ؟ ولمَ جاز (غدوة) بالنصب ؟ ولمَ جاز بالتثنية في (لن ...) خاصة ؟

٢٤ - ولمَ جاز (ما جاء ت حاجتك) بالرفع والنصب ولمَ يجوز (ما جاء حاجتك) بالتذكير والتأنيث كما يجوز (من كان أمك) و (من كانت أمك) ؟

٢٥ - وما نظيره من (لَعَمْرُكَ^(١) الله) في اليمين بالفتح دون الضم ؟

٢٦ - وما الشاهد على (ما جاء ت حاجتك) من ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٢) و﴿تَلَقَّيْنَاهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾^(٣) ؟ ولمَ جاز (ذهبت بعض أصابعه) ولمَ يجوز (ذهبت عبد أمه) ؟
٢٧ - وما الشاهد في قول الأعشى :^(٤)

(٨٦) - وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ ... *... (٥)

(١) في المخطوط (لعمرو) والصواب ما أثبتته.

(٢) من الآية (٢٣) في سورة الأنعام. وهذه قراءة نافع، وأبى عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر عنه. ينظر السبعة في القراءات، لأبي بكر : أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٢٢٤)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، (مصر - دار المعارف، ط ٢، ١٤٠٠هـ)، ص ٢٥٥.

(٣) من الآية (١٠) في سورة يوسف، وهي قراءة مجاهد وقتادة وأبى رجاء والحسن. ينظر إعراب القرآن، ج ٢: ١٢٦، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لأحمد عبد الغنى الدمياطي الشهير بالبنا (ت ١١١٧)، (بيروت - دار النخبة الجديدة - مصور عن ط. عبد الحميد حفني بمصر، ١٣٥٩هـ)، ص ٢٦٢.

وقد جاء في المخطوط (يلتقطه) وهو قراءة السبعة لكنه غير مراد، إذ لا شاهد فيه.

(٤) ديوانه، ص ١٢٣.

(٥) وسيأتي برقم (٩١) وهو بتمامه :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَّعَتْهُ
كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وشرق بالماء والريق ونحوهما كَقَصَّ بالطعام.

ومن مواطن ورودها : الكتاب، ج ١: ٥٢ = (٢٥: ١)، ومعاني القرآن للفراء، ج ١: ١٧٨، ٢: ٣٧، ٣٢٨، والمذكر والمؤنث له أيضا، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، (القاهرة - مكتبة دار التراث، ١٩٧٥م)، ص ١١٣، ١١٥، ومعاني القرآن للأخفش، ج ٢: ٤٢٤، والمقتضب، ج ٤: ١٩٧، ١٩٩، والكمال، ج ٢: ١٤١، والأصول، ج ٣: ٤٧٨، والمذكر والمؤنث، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق : الدكتور طارق عبد عون الجنابي، (العراق - إحياء التراث الإسلامي، ط ١، ١٩٧٨م)، لأبي بكر بن الأنباري، ص ٥٩٣، وإعراب القرآن، ج ١: ٥٤٠، ٢: ١٢٦، ٦٠٣، وشرح السيرافي، ج ١: ٢٥٦، ٣٢١ (ضرورة الشعر له، ص ٢٠٨ مطبوع)، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ٥٤، والمخصص، ج ١٧: ٧٧، والنكت، ج ١: ١٨٩. وينظر معجم هارون،

ص ٣٥٨، ومعجم حداد، رقم ٢٧١٣.

وقول جرير: (١)

(٨٧) - *إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ ... * (٢)

وقوله أيضاً: (٣)

(٨٨) - *لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ ... * (٤)

(١) ينظر ديوان جرير ، لمحمد بن إسماعيل الصاوي ، (بيروت - دار مكتبة الحياة ، مصور عن ط ١ ،

١٣٥٣هـ) ، ص ٥٠٧ ، وهو جرير بن عطية الخطفي ، توفي سنة ١١٠هـ .

(٢) وسيأتي برقم (٩٢ ، ١٠٨) وهو بتمامه :

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقَتْ كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ

يمدح هشام بن عبد الملك .

وتعرقنا : أذهبت أموالنا . وأصل التعرق : أن يؤخذ ما على العظم من اللحم . وكفى الإيتام فقد أبيهم أي تولى رعايتهم .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٥٢ = (١ : ٢٥) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٩٨ ، والكامل ، ج ٢ : ١٣٩ ، ١٤١ ، والأصول ، ج ٢ : ٧١ ، والمذكر والمؤنت ، لأبي بكر ، ص ٥٩٥ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٥٦ ، ٣٢١ ، (ضرورة الشعر ، ص ٢٠٩ مطبوع) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٥٦ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٩ - ٢٠٣ ، والخزانة ، ج ٢ : ١٦٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٧١ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٨١٩ .

(٣) أي جرير ، ينظر ديوانه ، ص ٣٤٥ ، ونقائض جرير والفرزدق ، لأبي عبيدة : معمر بن المثنى (ت ٢١٠) ، باعتناء : المستشرق بيغان ، (ليدن - مطبعة بريل ، ١٩٠٥م) ، ج ٢ : ٩٦٩ ، كما ينسب لكل من : زيد الخيل ، ينظر ديوان زيد الخيل الطائي ، صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي ، (العراق - النجف ، مطبعة النعمان ، ١٩٦٨م) ، ص ١١٢ ، والفرزدق ، ينظر سبط اللالكى فى شرح أمالى القالى ، لأبي عبيد البكري : عبد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧) ، تحقيق : عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، (مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، ١٣٥٤هـ) ، ص ٣٧٩ .

(٤) وسيأتي برقم (٩٣ ، ١١٦) ، وهو بتمامه :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَهَدَّمَتْ سُرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ

ويرى : (تواضعت سور) و (تضعضت سور) .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٥٢ = (١ : ٢٥) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٢٧ ، والمذكر والمؤنت له أيضاً ، ص ١١٢ ، والكامل ، ج ٢ : ١٤١ ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٩٧ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٧٧ ، والأضداد لأبي بكر ، ص ٢٩٦ ، والمذكر والمؤنت له أيضاً ، ص ٥٩٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٥ ، والقطع والانتشاف ، ص ١٥٠ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٥١٢ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٢١ ، والمسائل البصريا ، ج ١ : ٣٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٥٧ ، والنكت ، ج ١ : ١٨٩ ، والخزانة ، ج ٢ : ٢٢٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٢٦ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٣٣ .

وقول ذي الرمة: (١)

(٨٩) - *مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ ... * (٢)

وقول العجاج: (٣)

(٩٠) - *طُؤْلُ اللَّيَالِي ... * (٤)

[٢٥ -] وهل يجوز (اجتمعت أهل اليمامة) ؟ ولم جاز ؟

(١) ينظر ديوان شعره، تصحيح هنرى هيس مكارتنى، (مطبعة كمبرتج، ١٣٣٧هـ)، ص ٦٦٦، واسمه غيلان بن عقبة العلوى، توفى سنة ١١٧هـ.

(٢) وسياتى برقم (٨٩، ٩٤، ١١٠، ١١٨)، وهو بتمامه:
مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَغَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

ويروى (رويداً كما) و(مرضى الرياح) وعلى الأخيرة لا شاهد فيه.
وتسفتت الرياح الفصون: حركتها واستخفتها. والسفه أصله الخفة والحركة. والنواسم: الرياح التى تهب هبوباً ليلاً مثل النفس.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٥٢ = (١: ٢٥)، والمقتضب، ج ٤: ١٩٧، والكامل، ج ٢: ١٤١، ومعانى القرآن وإعرابه، ج ١: ٣٦٢، ٤: ١٩٠، والأصول، ج ٢: ٧٢، ٣: ٤٨٠، والمذكر والمؤنث لأبى بكر، ص ٥٩٦، وشرح القصائد السبع، ص ٤٢٤، وإعراب القرآن، ج ١: ٥٣٤، ٢: ٥٩٤، وشرح القصائد التسع، ج ١: ٣٩٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ١٠٩، وشرح السيرافى، ج ١: ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، ج ١: ٥٨، والنكت، ج ١: ١٩٠، وينظر معجم هارون، ص ٣٦٣، ومعجم حداد، رقم ٢٨٠٩.

(٣) ينظر ملحقات ديوانه، ج ٢: ٣٠٠، كما ينسب للأغلب العجلى، ينظر الأغاني، ج ١٨: ٦٤، وشعرأء أمويون، للدكتور نورى حمودى القيسى، (بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥هـ)، ص ١٥٩.

(٤) وسياتى برقم (٩٥)، وهو بتمامه:

طُؤْلُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي تَقْضِي

ويروى: (إن الليالى) و (أرى الليالى) ولا شاهد فيهما.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٥٣ = (١: ٢٦)، والبيان والتبيين، ج ٤: ٦٠، والمعمرىن والوصايا، لأبى حاتم السجستاني: سهل بن محمد (ت ٢٥٥)، تحقيق عبد النعم عامر، (دار إحياء الكتب العربية البابى الحلبي وشركاه، ١٩٦١م)، ص ١٠٨، والمقتضب، ج ٤: ١٩٩، ٢٠٠، والأصول، ج ٢: ٤٨٠، والمذكر والمؤنث، لأبى بكر، ص ٥٩٦، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ٦٥، وشرح السيرافى، ج ١: ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، ج ١: ٣٦٦، وفرحة الأديب، =

٢٨ - وما نظيره من (يا طلحة أقبل) و (يا تيم تيم عدي)^(١) ؟

٢٩ - ولمَ جاز (اجتمعت أهل اليمامة) ، ولم يجز (ضربت عبد أمك) ؟

٢- الجواب :

١٨*١ - معنى المثل فى قولهم : (ما جاء ت حاجتك) ، (ما صارت حاجتك) وذلك أنه يسأله إلى أى شىء آل أمرها من إنجاح أو إكداء ، فقال : (جاء ت حاجتك) على هذا المعنى . وإنما خرجت (جاء ت) إلى معنى (صارت) ؛ لأنهما يجتمعان فى معنى الانتهاء إذا قلت : (صرت إلى المكان) و (جئت إلى المكان) ، وتتفصل (صارت) لأن فيها معنى الانقلاب ، كقولك : (صار الطين خزفاً) و (صار الماء بارداً بعد حرارته) ، وليس فى (جاء ت) هذا المعنى ، وإنما صلح هذا التقدير لما كان بين المخاطب والمتكلم من حديث الحاجة والمفاوضة فيما يدور فيها ، فلما عاد لذكر السؤال عنها اقتضى ذلك الإيجاز واستعمال طريق الاستعارة^(٢) ليخرج الكلام إلى حدّ البلاغة عند الأحوال التى تقتضى مفهوم الكلام .

١٩*١ - وجاز تأنيث (ما) وهو اسم مذكر كما أن (من) اسم مذكر لأنه مبهم وقع بإبهامه على مؤنث كإبهامها فيطرده^(٣) عليه الحمل على التأويل . وكذلك وقوعه على مؤنث ولو كان من الأسماء المبينة^(٤) لم يجز ذلك ؛ لأن المبهم يحتل التأويل بإبهامه ولا يحتل الواضح لظهور المعنى فيه .

٢٠*١ - ومعنى المثل فيه أنه يقال لكل طالب أمر يجوز أن يبلغه و ألا يبلغه / وإن لم يكن قد سأل غيره حاجة فيقال له : (ما جاء ت حاجتك) ، أى أنك فى الطلب لهذا الأمر بمنزلة من طلب حاجة من غيره .

١-٢* الكتاب ، ج ١ : ٥٠ - ٥١ = (١ : ٢٤) .

== ص ١٦٢ ، والخزانة ، ج ٢ : ١٦٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٩٢ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٥٠ .

(١) هذه لغة للعرب وصفها سيبويه بأنها جيدة وقد ورد مثل ذلك فى بيت لجريز وهو قوله :

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عَمَرُ

ينظر الكتاب ، ج ١ : ٥٣ ، ٢ : ٢٠٥ = (١ : ٢٦ ، ٣١٤) ، وديوان جريز ، ص ٢٨٥ .

(٢) فى المخطوط (الاستفادة) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٣) فى المخطوط (بيطرق) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (المبينة) وما أثبتته يقتضيه السياق .

٢١*١ - وقولهم: (ما جاء ثحا جتك) يشبه (من كان أخاك) فى حمل اسم (كان) على ضمير (من). ويشبه (من كانت أمك) من وجهين: أحدهما: هذا الذى ذكرنا. والآخر، تأنيث (من) بالحمل على التأويل.

٢٢*٢ - ونظيره (١) قولهم: (عسى الغوير أبوساً) (٢) فى أنه مثل (٣)، وأنه مغير عن أصله المطرد فيه. وأصله: (عسى الغوير أن يكون فيه البأس) (٤). وإنما جاز ليكون رمزا للمخاطب يفهمه دون غيره عند الحاجة إلى ذلك. فشبّه بـ (كان الغوير أبوساً) ولا يجوز القياس على هذا فى (عسيت أخانا) لأنه نادر لعلّة.

٢٣*٢ - ونظيره (لن غدوة) جاز تغييره لكثرة الاستعمال مع صحة التقدير. وذلك أنه يقال: (لن) و(لن) فتُحذف النون تارة وتثبت تارة على شرط الزوائد (٥) وإن كانت أصلية، فجرت مجرى (عشرين درهماً) فى وجوب النصب لما اتّصل بها مما يقتضيه، وهو منعقد بمعناها كالانعقاد فى (عشرين درهماً). ووجب التنوين [فى غدوة] لأنها خرجت مخرج التمييز الذى لا يكون إلا نكرة. وإنما كانت تُمنع الصرف لأنها معرفة مؤنثة فلمّا خرجت إلى النكرة صُرّفت.

٢٤*٢ - ويجوز (ما جاء ت جاجتك) و(حاجتك) بالنصب والرفع. ولا يجوز (ما جاء حاجتك) بالتذكير والتأنيث لفرق بينهما، وهو أنه يحسن ألا يعتد بالحركة لأنها النهاية فى

*١ الكتاب، ج ١: ٥٠ = (٢٤: ١).

*٢ نفسه، ص ٥١ (٢٤).

*٣ نفسه، ص ٥١ (٢٥).

(١) فى المخطوط (ونظره)، والصواب ما أثبتته.

(٢) ينظر ما تقدم عنه فى هامش السؤال.

(٣) جاء فى البسيط، ج ٢، ٦٦٩: «ولا أعلم خلافاً أن (جاء) لم تستعمل بمعنى (صار) إلا فى هذا الموضع وحده» انتهى. وذهب ابن الحاجب (ت ٦٤٦) إلى جواز القياس عليه فقال: «وهل يقتصر فى ذلك على هذا المحل أو يتعدى وفيه نظر، والأولى أن يعدى لأنهم يقولون: جاء البر قفيزين وصاعين، على أنه قد قيل: إن قفيزين حال وهو ضعيف، لأنهم لم يقصدوا الإخبار عن البر بالجيء فى نفسه، وإنما قصدوا حصوله على هذه الصفة.....» الإيضاح فى شرح المفصل، لآبى عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق الدكتور موسى بنأى العليلى، (بغداد - وزارة الأوقاف، ١٤٠٢هـ)، ج ٢: ٧٣.

(٤) ينظر الخزانة، ج ٤: ٧٩، ففيه عدة أقوال فى تقدير أصل هذا المثل وملخصها أن (أبوساً) خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به أو مفعول مطلق.

(٥) نحو (هذا ضارب الرجل) و(ضارب الرجل). ينظر شرح الصفار، ص ٢٦٩ر.

الصغر^(١)، ولا يحسن : ألا يعتد بحرف من حروف المعجم ، لأنه ليس له تلك المنزلة من الصغر . ويجوز (من كانت أمك) و(من كان أمك) بالتأنيث تارة وبالتذكير تارة ، لأنه ليس فيه مانع من جهة المثل .

١٠٢٥ - ونظيره^(٢) (لَعَمْرُكَ^(٣) اللَّهُ) بالفتح فى اليمين . ولا يجوز الضم وإن كان (العمر) و(العمر) واحداً فى الأصل ، إلا أنه لما تضمن معنى القسم وهو خبر لازم طريقة واحدة لتضمنه ما ليس له فى أصله .

٢٦* ٢ - ونظيره قوله عز وجل : ﴿ ثُمَّ لَمْ تُكُنْ فَتَنَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٤) . فهو محمول على التأويل ، لأن (أن قالوا) وقع على الفتنة^(٥) . ومثل ذلك ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾^(٦) ، و(ذهبت بعض أصابعه) . ولا يجوز (ذهبت عبد أمه) ؛ لأنه غيرها وليس ملتبساً بها . ومعنى (ملتبس بها) أنه يجوز أن يذكر فيفهم به ما يفهم بالذكر للآخر ؛ كقولهم : (اجتمعت أهل اليمامة) فى أنه يفهم به ما يفهم بقولهم (اجتمعت اليمامة) .

٢٧* ٣ - وقال الأعشى :

(٩١) - وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنْ الدَّمِ^(٧)

لأن صدر القناة من القناة . وقال جرير :

١* الكتاب ، ج١ : ٥١ = (١ : ٢٤ - ٢٥) .

٢* نفسه ، ص ٥١ ، ٥٣ = (٢٦ ، ٢٥)

٣* نفسه ، ص ٥٢ - ٥٣ = (٢٦ - ٢٥)

(١) وينظر ما سيأتى فى باب ٣: ٥٥ ، و ٧: ٧٢ .

(٢) أى نظير المثل (ما جاء ت حاجتك) . وينظر السؤال .

(٣) فى المخطوط (لعمرك) .

(٤) من الآية (٢٢) فى سورة الأنعام ، وتقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال .

(٥) وينسب إلى البصريين أن تأنيث (كان) - إذا كان اسمها مصدراً مؤولاً ووليها الخبر مؤنثاً - ضرورة

مع أنه قد ورد فى قراءة سبعية كما تقدم . ينظر تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل أى القرآن) ،

لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى (ت ٣١٠) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، ومراجعة : أحمد محمد

شاكر ، (مصر - دار المعارف ، ١٣٧٤هـ) ج١ : ٢٩٨ وشفاء العليل ج١ : ٤١٣ ، وروح المعانى فى تفسير

القرآن العظيم والسبع المثانى ، للآلوسى : محمود عبد الله الحسينى (ت ١٢٧٠) ، (بيروت - دار الفكر ،

١٣٩٨هـ) ، ج ٧ : ١٢٣ .

(٦) من الآية (١٠) فى سورة يوسف ، وقد تقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال .

(٧) تقدم برقم (٨٦) .

(٩٢) - إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَيْى الْيَتِيمِ (١)

لأن بعض السنين من السنين . وقال جرير أيضاً :

(٩٣) - لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزَّيْبِرِ تَهَدَّمَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ (٢)

لأن سور المدينة من المدينة . فأما قول ذى الرمة :

(٩٤) - مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ (٣)

فجاز لأن (مرّ الرياح) ملتبس بها، إذ يجوز (تسفحتها الرياح)، فيفهم به هذا المعنى

بعينه . ومثله قول العجاج :

(٩٥) - *طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِ* (٤)

لأنه لو قال : (اللّيالى أسرع فى نقضى) لفهم به هذا المعنى /

٢٨* ١ - ونظير ذلك فى الإقحام قولهم : (يا طلحة أقبِل) ، فهاء التانيث التى كانت فى ٢٢ ب

الاسم مقدّرة بعد هذه الهاء فى الموضع الذى هو خال لها إلا أنها لا تذكر معها . وقد صارت

هذه الهاء بمنزلة الحاء فى لزوم الفتح لتقدير الهاء بعدها . وأنها قد صارت آخر الاسم . وهذه

الهاء هى هاء السكت (٥) إلا أنها تُقحم فى الوصل فى النداء خاصة لقوة (٦) النداء على

التغيير . ومعنى الإقحام ذكرها فى الموضع الذى ليس لها فى الأصل على طريق الزيادة التى

* ١ - الكتاب ، ج ١ : ٥٣ = (١ : ٢٥) .

(١) تقدم برقم (٨٧) ، وسيأتى برقم (١٠٨) .

(٢) تقدم برقم (٨٨) ، وسيأتى برقم (١١٦) .

(٣) تقدم برقم (٨٩) ، وسيأتى برقم (١١٠ ، ١١٨) . وفى المخطوط جاءت كلمة النواسم هكذا (النوا) . وهو

سهو من الناسخ .

(٤) تقدم برقم (٩٠) .

(٥) هذا أحد الآراء فى هذه الهاء ، ومنهم من قال : إن الاسم غير مرخم وأنه منصوب على أصل النداء ،

ولم ينون لأنه غير منصرف ، ومنهم من قال : إنه غير مرخم أيضاً لكنه مبنى على الفتح ليشاكل به حركة

الإعراب ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم وأن هذه الهاء أقحمت مفتوحة إتباعاً لحركة الحاء . ينظر :

المسائل المشككة ، ص ٥٠١ ، وارتشاف الضرب ، ج ٣ : ١٦١ ، والهمع ، ج ٣ : ٩٢ (١٨٥ : ١٨٥) .

(٦) فى المخطوط (كقوة) ولعل الصواب ما أثبتته .

ينوى بها الطرح. ونظيره (يا تيم تيم عدى)^(١). كرهه للتوكيد^(٢)، وحسن ذلك فى النداء لما له من قوة التغيير.

٢٩*١ - وقد بينا^(٣) الفرق بين (اجتمعت أهل اليمامة) و (ضربتُ عبدُ أمك) بأن أحدهما ملتبس بالمضاف إليه من جهة أنه يقوم مقامه فى فهم المعنى وليس كذلك الآخر.

*١- الكتاب، ج١: ٥١، ٥٣ - ٥٤ = (١: ٢٥، ٢٦).

(١) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٢) هذا رأى سيبويه. ينظر الكتاب، ج٢: ٢٠٦ = (١: ٢١٥). وقيل: الأول والثانى مضافان إلى

المذكور، وقيل: الأول على نية الإضافة إلى مقدر مثل المذكور، وقيل: هما مركبان وفتحهما بناء،

وقيل: فتحة الأول فتحة إتياع الثانى. ينظر الهمع، ج٢: ٨٠ = (١: ١٧٧).

(٣) ينظر آخر الفقرة (٢٦).

١٨- باب [الإخبار عن النكرة بالنكرة]^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز من الإخبار عن النكرة بالنكرة مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز في الإخبار عن النكرة بالنكرة ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
٢ - ولم كان النفى يصح فيه الإخبار بالنكرة عن النكرة ، ولا يصح على ذلك الوجه في الإثبات ؟

- [١ -] ولم جاز (ما كان أحد مجترئاً عليك) ولم يجز (كان رجل ذاهباً) ؟
٣ - وهل يجوز (كان رجل من آل فلان فارساً) ؟ ولم [لا]^(٢) يجوز (كان رجل فارساً) ؟ وهل يجوز (كان رجل فى قوم عاقلاً) ؟ ولم لا يجوز ؟
٤ - وما حكم (أحد) فى الواجب ؟ ولم لا يكون إلا فى النفى ؟
وما الخلاف فيه ؟ وما الصواب ؟

- [؟ -] وما الفرق بين (ما فى الدار أحد) و (وما فيها رجل)^(٣) ؟
٥ - وهل يجوز (ما مثلك أحد) ؟ ولم [لا]^(٤) يجوز على أصل الكلام وحقيقته كما جاز (ما كان مثلك أحد) ؟ وهل يجوز (ما كان مثلك أحد) على وجه من الوجوه ؟ ولم جاز ؟

(١) تكملة مستفادة مما سياتى فى الغرض : لأن من عادة الرمانى ذكر مضمون العنوان فى بيان الغرض من الباب .

والعنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٥٤ = (١ : ٢٦) : « هذا باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٣٢٤ ، وشرح الصغار ، ص ١١١ (٢٨٠ ر) .

(٢) تكملة يقتضيهما الجواب .

(٣) لم ترد إجابة صريحة على هذا السؤال ، وفى الكتاب ، ج ١ : ٥٥ = (١ : ٢٧) يقول الرجل : (أتانى رجل) يريد واحداً فى العدد لا اثنين ، فيقال : (ما أتاك رجل) أى أتاك أكثر من ذلك ، أو يقول : (أتانى رجل لا امرأة ، فيقال : (ما أتاك رجل) أى امرأة أنتك ، ويقول : (أتانى اليوم رجل) أى فى قوته ونفاذه ، فتقول : (ما أتاك رجل) أى أتاك الضعفاء ، فإذا قال : (ما أتاك أحد) صار نفياً عاماً لهذا كله .

(٤) تكملة يقتضيهما الجواب .

٦ - وكم وجهاً يجوز في (ما كان فيها أحدٌ خيراً منك)؟ وما الفرق بين نصب (خير) وبين رفعه؟

٧ - وما حكم الملقى في التأخير؟ ولم كان التأخير أحق؟ ولم جاز الملقى على التقديم في ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(١)؟ وما الشاهد في قول الشاعر: (٢)
(٩٦) - لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلُودًا مَا دَامَ فِيهِمْ فَصِيلٌ حَيًّا^(٣)

الجواب :

١* - الذى يجوز في الإخبار عن النكرة بالنكرة ما فيه فائدة ، وذاك أن الفائدة فيما دل على القطع بأحد الجائزين علماً أو ظناً . فإذا كان المخاطب يُجَوِّزُ المعنى أن يكون ويجوز أن لا يكون فأتى المخبر بالقطع أنه يكون مما يوجب علماً أو ظناً فقد أفاد . وإن أخبر بأنه لا يكون على هذه السبيل فقد أفاد . وكذلك إن ذكر بمعنى قد عزب عن المخاطب كبيت شعر نسيه فذكره به فإن هذا يفيد . فالفائدة في الخبر على ثلاثة أوجه : إيجاب ذكر ما عزب ، أو علم لم يكن ، أو ظن لم يكن . وما خرج عن هذه الثلاثة فلا فائدة فيه ؛ ولهذا كان قول القائل : (كان أحد مجترئاً عليك) لا فائدة فيه ؛ لأنه لم يأت إلا بما هو عند المخاطب . فإن قال (ما) (٢) كان أحد مجترئاً عليك) أفاد ؛ لأنه قد أتى بعلم أو ظن لم يكن عند المخاطب .

١* - الكتاب ، ج ١ : ٥٤ = (١ : ٢٦) .

(١) الآية الأخيرة في سورة الإخلاص .

(٢) هو ابن ميادة . ينظر ديوانه ، ص ٢٣٧ . واسمه : الرماح بن أبرد اللطفاني ، توفي سنة ١٤٩ هـ .

(٣) وسيأتي برقم (٩٨) . والخطاب للناقة . و(قرب) مثل (طلب يطلب طلباً) ، ومعناه : السير في الليلة التي يصبح صبيحتها الماء ، والجلد يَحْتَمِلُ وجهين : أحدهما : أن يكون وصفاً لقرب ومعناه السير الشديد ، والآخر : أن يكون اسماً للناقة فرخم ، والفصيل : ولد الناقة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٥٦ = (١ : ٢٧) ، والنوادر ، ص ٥١٢ ، والمقتضب ، ج ٤ : ٩١ ،

وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٢٧٧ ، ٢ : ٧٩١ ، وشرح السيراني ، ج ١ : ٣٢٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن

السيراني ، ج ١ : ٢٦٦ ، وتحصيل عين الذهب ، ١ : ٢٧ بهامش الكتاب (بولاق) ، وشرح المفصل ،

ج ٤ : ٣٣ ، ٧ : ٩٦ ، ١٥ ، والخزانة ج ٤ : ٥٩ . وينظر معجم هارون ، ص ٥٥٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٧٢٩ .

(٤) في المخطوط (فإن) وما أثبتته من الكتاب .

١*٢ - ويصح في النفي فائدة لا تصح في الإثبات لأن النفي يقع فيه أعمُّ العام على الجملة والتفصيل ، ولا يقع مثل ذلك في الإثبات ؛ فلهذا كان قد يصح فائدة في النفي لا تصح في الإثبات .

٢*٣ - وتقول :/(كان رجلٌ من آل فلان فارساً) ولا يجوز (كان رجل فارساً) ؛ لأنك لما وصفت النكرة قربتها من المعرفة وصحت فيها فائدة، وليس كذلك النكرة المطلقة . ومثله (كان رجلٌ في قوم عاقلًا) ؛ لأن هذا الضرب من التخصيص بمنزلة المطلق في أنه لا يفيد إذ خصص بنكرة لا توجب فائدة .

٣*٤ - (وأحد) الذي يستعمل للعموم في النفي لا يجوز في الواجب ؛ لأنه للعموم على الجملة والتفصيل . وتفصيل ذلك : (ما أحدٌ في الدار) فهذا نفي أن يكون فيها واحد فقط أو اثنان فقط أو أكثر . ومثل هذا يستحيل في الإثبات . وقد كان أبو العباس (ت ٢٨٦) ردُّ على سيبويه^(١)، فقال : (أحد) هذه تستعمل في الإثبات على معنى العموم في قولهم : (يعلم هذا كل أحد)^(٢)، وليس ذلك بصواب من قبل أنه ليس المعنى فيه أنه يعلمه واحد فقط ويعلمه اثنان فقط ويعلمه أكثر من ذلك . كما أنه في قولك : (لا يعلم هذا أحد) قد أنبأ عن هذا المعنى وهو أنه لا يعلمه واحد فقط ولا اثنان فقط ولا أكثر من ذلك ، فقد بان بهذا أن الصواب مع سيبويه ، وأن ما اعترض [به لا يدخل] عليه ولا ينقض ما أتى به .

وأما (أحد) التي تستعمل للإيجاب فإنما أصلها (واحد) كما قال النابغة :^(٣)

(٩٧) - كَانَ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا
بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحْدٍ^(٤)

١* الكتاب ، ج ١ : ٥٤ = (٢٦ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٥٤ = (٢٦ - ٢٧) .

٣* نفسه ، ص ٥٤ = (٢٧) .

(١) ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٢٥ ، وشرح الصفار ، ص ٢٨٣ ، وشرح الرضى ، ج ٢ : ١٤٦ ، والمساعد ، ج ٢ : ٨٦ ، وشفاء العليل ، ج ٢ : ٥٧١ .

(٢) ينظر شرح السيرافي المذكور في التعليق السابق وفيه : « وأما ما قاله أبو العباس ... فليس ذلك بمشهور من كلام العرب ، ولا يكاد يعرف (جاء نى كل أحد) وإن صحت الرواية ، جاز أن يكون أحد في معنى واحد » .

(٣) ينظر ديوانه ، ص ٦ ، والمعاني الكبير ، ج ٢ : ٧٣٢ .

(٤) ويروى (مستوحس وحد) ، وزال النهار : انتصف . بنا : أي علينا والجليل : الثمام . وذو الجليل وأد :

لبنى تميم كما في اللسان (جلل) وفي معجم البلدان : (واد قرب مكة) . والمستأنس =

ثم تبدل الهمزة فيقال: (أحد)، وهى التى فى قولهم: (أحد وعشرون) بمعنى (واحد وعشرون). وهى التى فى قول الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) أى الواحد.

وأما (أحد) التى هى لأعم العام فلا تكون إلا فى النفى؛ لأن معناها يستحيل فى الإيجاب. والاشتراك فيهما^(٢) لا يرجع إلى أصل واحد، إنما اشتراك فى اللفظ فقط^(٣) كالاشتراك فى (إن) التى للجزاء والتى للجحد والمخففة من الثقيلة والزائدة المؤكدة، وكل واحدة من هذه أصل فى بابها.

هـ* ١ - وتقول: (ما مثلك أحد) هذا كلام صحيح على أصله وحقيقته؛ لأنه نفى الشبهة. فإن قلت: (ما كان مثلك أحداً) لم يجز؛ لأنه لا يكون مثله إلا من الأحدين، ولكن قد يجوز على طريق الاتساع (ما كان مثلك أحداً) على جهة التعظيم أو التحقير^(٤)، وكما تقول لإنسان (ه): (لست من الناس) جلالة وعظماً، أى قد قاربت حال الملك، وخرجت إلى تعظيم حاله، وقد تقول لآخر: (لست إنساناً) على جهة التحقير، أى أنه حمار أو بهيمة، فهذا يجوز على طريق

١* الكتاب، ج ١: ٥٥ = (٢٧: ١).

= الناظر بعينه وهو هنا الثور، والمستوحس هو الذى قد أوجس فى نفسه الفزع. شبه ناقته بهذا الثور. وهذا البيت ليس من شواهد سيبويه.

ومن مواطن وروده: إعراب القرآن، ج ٣: ٧٨٩، وديوان الأدب، ج ٣: ٢١٤، والخصائص، ج ٣: ٢٦٢، والأمالى الشجرية، لأبى السعادات: هبة الله بن على بن الشجرى (ت ٥٤٢)، بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر، ج ٢: ٢٧١، وشرح المفصل، ج ٦: ١٦، واللسان، ج ٣: ٤٥٠ (وحد). والخزانة، ج ١: ٥٢١.

(١) الآية الأولى فى سورة الإخلاص.

(٢) فى المخطوط (فيها) ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٣) ينظر شرح المفصل، ج ٦: ١٧، وشرح الرضى، ج ٢: ١٤٦، والمساعد، ج ٢: ٨٦، وشفاء العليل، ج ٢: ٥٧٠.

وقال الرضى: «والأولى أن نقول: همزته (أى همزة أحد) فى كل موضع بدل من الواو، ومعنى ما جاء نى أحد: ما جاء نى واحد، فكيف ما فوقه». وجاء فى اللسان، ج ٣: ٧٠ (أحد) «وهو اسم بنى لنفى ما يذكر معه من العدد، تقول: ما جاء نى أحد والهمزة بدل من الواو، وأصله: واحد، لأنه من الوحدة».

(٤) فى المخطوط (التحف)، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٥) فى المخطوط (الانسان)، والصواب ما أثبتته.

الاتساع فى تعظيم أو تحقير، ولا يجوز على حقيقة الكلام.

١-٦ - وتقول : (ما كان فيها أحد خيراً منك) فيجوز فيها ثلاثة أوجه : النصب على خبر (كان) ، والرفع على الصفة لأحد وعلى أن يكون (فيها) خبراً، ويجوز النصب على الحال إذا كان (فيها) خبراً.

٢-٧ - وحكم الملقى أن يكون مؤخراً إلا أن تعرض لعلّة : من قبل أن المعتقد^(١) لما كان أحق بالتقديم كان الملقى أحق بالتأخير، ودليله أن القسم إذا تقدم لم يجز إلغاؤه، وكذلك^(٢) باب (حسبت) ، وإذا توسط أو تأخر جاز إلغاؤه على ما بينا^(٣). فأما قول الله عز وجل ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٤) فتقديم الملقى فيه أحسن لعلّة وهى إتصاله بالأعرف^(٥) (الإله)^(٦) كما أن الخبر الذى موضعه التأخير إذا اتصل بالأعرف كان تقديمه أحسن كقولك : (لزيد مال). فأما : (المال لزيد) فليس تقديم الخبر فى هذا أحسن ؛ لأن الاسم معرفة . فعلى هذا يعتبر ما يعرض من العلل . وقال الشاعر :

(٩٨) - / لَتَقْرَيْنَ قَرِيبًا جَلْدِيًّا مَأْدَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا^(٧).

١-٦ الكتاب ، ج ١ : ٥٥ - ٥٦ = (٢٧:١).

٢-٦ نفسه ، ص ٥٦ = (٢٧).

(١) أى معتمد الفائدة . ينظر ما تقدم فى باب ٩:٣.

(٢) وكذلك مكررة فى المخطوط.

(٣) ينظر ما سبأ ، فى باب ١:٣١.

(٤) الآية الأخيرة فى سورة الإخلاص.

(٥) وينظر البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف أبى حيان الأندلسى (ت ٧٤٥هـ)، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ ،

ج ٨ : ٥٢٩ ، وفيه رد على من قال : إن (له) خبر (وكفوا) حال من (أحد).

(٦) فى المخطوط (الإنه) ولعل المراد ما أثبتته.

(٧) تقدم برقم (٩٦) . ولم يبين الرمانى موضع الشاهد ووجه الاستشهاد ، ولعل تركه راجع إلى أن الشاهد

فى البيت نظير الشاهد فى الآية السابقة وهو تقدم الجار والمجرور مع أنه ملغى ، أى ليس خبراً وينظر

البحر المحيط ، ج ٨ : ٥٢٩ .

ويعمل معظم من عرض لهذا الشاهد بأن الذى سوغ تقديم (فيهن) أنه لو حذف لانتقلب المعنى إلى معنى

آخر وهو الأبد ، فلما لم تتم الفائدة إلا به حسن تقديمه لمضارعة الخبر فى الفائدة . وقد قيل نحو ذلك

عن قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ . ينظر المراجع المذكورة فى هامش السؤال.

١٩-باب « ما »^(١)

الغرض فيه: أن يبين ما يجوز فى (ما) النافية من الأعمال والتصرف مما لا يجوز.

١- مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى (ما) ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولمَ ذلك ؟ ولمَ وجب فى (ما) ؟ أنها فى الأصل لا تعمل ؟ ولمَ أعملها أهل الحجاز ولمَ يعملها بنو تميم ؟
- ٢ - ولمَ جاز (زيد ليس قائماً) ولمَ يجز (زيد ما قائماً) ولم يضم فى الحرف ؟
- ٣ - وما وجه إيجاب الحكم بالشبه ؟
- ٤ - وما حكم (لات) ؟ ولمَ لا تعمل إلا فى (الحين) خاصة ؟ ولمَ لا تستعمل إلا مع حذف اسمها ؟
- [١ - ؟] وما نظير (لات) فى أنه لا يظهر المضمرة فيها من (ليس) و(لا يكون) فى الاستثناء ؟
- [٤ -] ولمَ جاز فى قراءة بعضهم « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ »^(٢) ولم كان النصب^(٣) أجود ؟ وما الشاهد فى قول سعد بن مالك :^(٤)

(٩٩) - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا قَائِنًا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(٥)

-
- (١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٥٧ = (١ : ٢٨) « هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما) » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٢٩ ، وشرح الصفار ، ص ١١٤ (٢٩٠ ر) .
 - (٢) من الآية (٢) فى سورة ص .
 - (٣) الفتح قراءة الجمهور ، والرفع قراءة عيسى بن عمر وأبى السمال ، ينظر الأصول فى النحو ، ج ١ : ٩٦ ، والبحر المحيط ، ج ١ : ٢٨٣ .
 - (٤) ينظر موسوعة الشعر العربى ، ج ٣ : ٧٥ .
 - وسعد بن مالك من سادات بكر بن وائل وفرسانها فى الجاهلية . ينظر المؤلف والمختلف ، ص ١٩٨ ، والخزانة ج ١ : ٢٢٦ .
 - (٥) وسبأى برقم (١٠١) ، ويروى (من فر) ، والضمير فى (نيرانها) للحرب .
 - ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٥٨ ، ٢ : ٢٩٦ ، ٣ : ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، والمقتضب ، ج ٤ : ٣٦٠ ، والأصول فى النحو ، ج ١ : ٩٦ ، ومعانى القرآن وإعرايه ، ج ١ : ٢٧٠ ، ٤ : ١٤٢ ، =

٥ - وما التاء فى (لات) ؟ ولمَ جاز تانيث الحرف^(١) ؟
[٤ -] ولمَ إذا أنثت نقص عملها حتى لا يكون إلا فى (الحين) خاصة ؟ [وما الذى] يجوز إذا لم تؤنث ؟

٦ - ولمَ ذهب الأخفش (ت ٢١٥) إلى أن (لات) لا تعمل شيئاً ؟

[٥ -] وما نظير (ولات) من (لادن غدوة) و (تالله)^(٢) ؟

[١ -] وما الشاهد فى ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٣) ؟

٧ - ولمَ لا تعمل فى (ما منطلق عبد الله) ؟ وهل يجب على امتناعها أن تعمل فى هذا إمتناعها مما دخله الاستثناء ؟ وما وجه ذلك ؟ وما الشاهد فى ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾^(٤) ؟

٨ - وما فى قول الفرزدق :^(٥)

(١٠٠) - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ^(٦)

وما الاختلاف فيه ؟

٩ - وما نظيره من (هذه ملحفة جديدة) ؟ ولمَ صار هذا شاذاً ؟ ولمَ جاز ؟

١٠ - وما حكم (ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهباً) ؟ وكَمْ وجهاً يجوز فيه ؟ ولمَ أنكر بعض

= والجملة ، ص ٣٢٨ ، واللامات ، ص ١٠٧ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ١٢٩ ، ٣ : ٧٠٧ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٥٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٦ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٣٣ ، والمسائل المنثورة ، ص ٨٥ ، ٨٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ٢ : ٨ ، والنكت ، ج ١ : ٦٠٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ٨٧ ، ومعجم حداد رقم ٤٧٧ .

(١) لم ترد إجابة عن الشق الأول . وهى معروفة من الشق الثانى من السؤال .

(٢) لم ترد عنه إجابة ، وفى الكتاب ، ج ١ : ٥٨ - ٥٩ = (٢٨ : ١) « وإنما هى مع الحين كما أن (لادن) إنما ينصب بها مع (غدوة) ، وكما أن التاء لا تجز فى القسم ولا فى غيره إلا فى الله إذا قلت : « تالله لأفعلن »

(٣) من الآية (٣١) فى سورة يوسف .

(٤) من الآية (١٥) فى سورة يس .

(٥) ينظر ديوانه ، ص ٢٢٣ (ط. الصاوى) ١٨٥ : ١ (دار بيروت) .

(٦) وسيأتى برقم (١٠٢) ، ويروى (أنعاده الله دولتهم) . والضمير فى (أصبحوا) قيل : لأهل المدينة ، وقيل : لبني أمية ؛ لأن الشاعر يمدح عمر بن عبد العزيز الأموى والى المدينة آنذاك .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٦٠ = (١ : ٢٩) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٩١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٦ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٣٥ ، والمسائل المشككة ، ص ٢٨٥ ، ٥٨٥ ، ٥٩٦ ، والمسائل المنثورة ، ص ١٨٣ ، والمسائل الحلبيات ، ص ١٩٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٦٢ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٥ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات : عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧) ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، (الهيئة المصرية =

النحويين المتقدمين النصب في (ما زيد ذاهباً ولا معنَ خارجاً) وقال : لا يجوز إلا الرفع ؟

وما الذى ألزمه سيبويه مما ينقض مذهبه فى جمع الخبر وتفريق الاسم ؟

١١ - ولمَ جاز أن يختلف الإعراب ويتفق المعنى فى هذا وفى (إنَّ زَيْدًا الظريفُ وعمرو)

و(عمراً) . وإنما الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى ؟

١٢ - وما حكم (ما زيد كريماً ولا عاقلاً أبوه) ؟ وكَم وجهاً يجوز فيه ؟

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى (ما) أن تعمل عمل (ليس) إذا كانت (ليس) على أصلها فى

ترتيب الخبر بعد اسمها ، وكونه على معنى النفى . « وهذا على مذهب أهل الحجاز (١) ؛ لأنهم

شبهوا (ما) بـ(ليس) من جهة أنها نفى ، وهى للحال كما أن (ليس) كذلك . فأعملوها عملها

وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن فى ﴿ مَا هَذَا بِشَرًّا ﴾ (٢) . وأما بنو تميم فإنهم لا يعملونها فى

شئ ، فيقولون : (ما زيد قائم) ؛ لأنهم أجروها على أصلها . وذلك أن أصلها الإلغاء من العمل

على قياس حروف الاستفهام ، لأنها تنقل الإيجاب إلى النفى كما ينقل حرف الاستفهام الخبر

إلى الاستخبار ، فيقتضى ذلك أن تؤدى صورة اللفظ للإيذان بأن الاستفهام عن ذلك المعنى

بعينه . فكذاك سبيل النفى بـ(ما) ، إلا أن أهل الحجاز أخرجوها عن أصلها بالشبه .

٢*٢ - وتقول : (زيدٌ ليس قائماً) ولا يجوز (زيد ما قائماً) ؛ لأنه لا يضم فى الحرف من

قبل أن الإضمار إنما يستحقه ما يلزم العمل بحقيقته مما معناه فى نفسه وهذا / إنما هو ٢٤

للفعل دون الحرف والاسم . فحرف الجر ، وإن لزم العمل ، فليس معناه فى نفسه ؛ لأنه كبعض

الكلمة فلا يصلح الإضمار فيه مع أن معناه فى غيره . وإنما يصلح الإضمار فى الفعل خاصة .

٣*٢ - ووجه إيجاب الحكم بالشبه الإيذان بالمراتب (٣) ، حتى تبين أن ما كان فى المرتبة

١*١ - الكتاب ، ج ١ : ٥٧ ، ٥٩ = (١ : ٢٨) .

٢*٢ - نفسه ، ص ٥٧ = (٢٨) .

== العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ ، ج ٢ : ٢١٢ ، والخزانة ، ج ٢ : ١٣٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٢ ،

ومعجم حداد رقم ٩٠٢ .

(١) ينظر التفصيل عن (ما) على مذهب الحجازيين وعلى مذهب التميميين ، كتاب : (النحو والصرف بين

التميميين والحجازيين ، للدكتور الشريف : عبد الله على الحسينى البركاتى ، (مكة المكرمة - المكتبة

الفصلية ، ١٤٠٤ هـ) ، ص ٣١ - ٥٨ .

(٢) من الآية (٣١) فى سورة يوسف .

(٣) ينظر ما تقدم فى باب ٨ : ٦ .

الثانية من هذا الأصل أولى به مما كان فى المرتبة الثالثة وأحق بأن يقوم مقامه وينوب منابه فى المواضع التى يحتاج فيها إلى الخلف من الشيء. ألا ترى أنه أعرب الفعل المضارع لهذه العلة حتى تبين أنه أحق بالخلف منه فى مثل ﴿إِنْ رَّبُّكَ لَيَحْكُمُ﴾^(١) بمعنى حاكم ، من الماضى وفعل الأمر. فتدبر وجوب الحكم من أجل قرب الشبه.

١-٤ - وحكم (لات) أن تعمل فى (الحين) خاصة^(٢) أضعف وجوه العمل لأنها فى المرتبة الثالثة، إذ الأولى لـ(ليس) ، والثانية لـ(ما) ، والثالثة لـ(لات)^(٣) ، من أجل أنها أشبهت (ليس) من وجه واحد ، وهى مع ذلك مغيرة عن أصلها بلحاق علامة التانيث فيها . ولا تستعمل إلا مع حذف اسمها لتكون على أضعف وجوه العمل من جهة أنه لم يظهر عملها فى الاسم . والنصب للخبر أحق بها لأنه بمنزلة الظرف الذى لم تعمل فى لفظه فلهذا كان أجود ممن رفع فقال : ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصُ﴾^(٤) . وقال سعد بن مالك :

(١٠١) - مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ^(٥)

فهى هنا بمنزلة (ليس براح) فيما يقتضيه المعنى وأنها لم تكرر مع الاسم المرفوع . وهو شاهد فى إعمالها إلا أنها إذا لم تلحقها التاء عملت فى سائر النكرات دون المعارف . وإذا لحقتها التاء عملت فى (الحين) خاصة ؛ لأنها مع التاء فى المرتبة الرابعة (ليس) ، ثم (ما) ، ثم (لا) تعمل فى النكرة دون المعرفة ، ثم (لات) تعمل فى (الحين) خاصة ، وقدمنا العلل فى ذلك .
ه - وجاز تانيث الحرف للإيدان بأن التانيث قد يكون للفظ فقط دون المعنى . ونظيرها فى ذلك (ريت) و(ثمت)^(٦) .

١-٤ الكتاب ، ج : ١ ، ٥٧ ، ٥٨ = (٢٨:١) .

(١) من الآية (١٢٤) فى سورة النحل .

(٢) وذهب بعضهم إلى أنها تعمل فى الحين وفيما رادفه . ينظر مغنى اللبيب ، ص ٢٨٣ ، والهمع ،

ج ١٢٢:٢ (١: ١٢٦) .

(٣) سياى فى آخر هذه الفقرة أنها فى المرتبة الرابعة .

(٤) من الآية (٣) فى سورة ص .

وقد تقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال .

(٥) تقدم برقم (٩٩) .

(٦) هذا رأى الجمهور وهناك آراء أخرى فى أصل (لات) . ينظر شرح المفصل ، ج ١ : ١٠٩ ، ومغنى

اللبيب ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ ، وابن الطراوة النحوى ، ص ١٦٧ .

٦*١ - والأخفش (ت ٢١٥) يذهب إلى أن (لات) لا تعمل شيئاً^(١)؛ لأن قياسها بقياس غيرها من الحروف التي لا تعمل وقد ضعفت عن منزلة (ما) ، فإذا اجتمع فيها الضعفان ضعف (ما) ، وضعفها في نفسها امتنع عملها . ومذهب سيبويه هو الصواب ؛ لأن العوامل تترتب في الصفات على مراتب أربع ، أقواها الفعل ، ثم اسم الفاعل ، ثم الصفة المشبهة ، ثم المشبهة بالمشبهة . فكذا قياس الحروف تترتب ، فأقواها : (ليس) وهي بمنزلة الحرف^(٢) ، ثم (ما) ، ثم (لا) ، ثم (لات) على العلل التي بينا . فذا هو القياس والأولى ، دون قول الأخفش .
والأخفش يحمل ما بعد (لات) على الابتداء والخبر ، فإذا قال ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٣) فتقديره : (لا حين حين مناص) ، ونصبه على الظرف كأنه قيل : (استقر حين مناص) . وإذا قال ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٤) فهو على حذف الخبر ، كأنه قيل : (لا حين مناص هذا حين)^(٥) .
٧*٢ - وتقول : (ما منطلق زيد) فتلغى (ما) لتقديم الخبر ، ويلزم [على] هذا إلغاؤها مع لحاق الاستثناء في الخبر ، لأن العلة في ذلك خروج (ما)^(٦) عن أصلها في خبرها فقياس خروجها بإيجاب الخبر كقياس خروجها بتقديم الخبر . وعلى ذلك جاء القرآن وكلام العرب من أهل الحجاز ، وفي التنزيل : ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾^(٧) لليلة التي بينا .

١* الكتاب ، ج ١ : ٥٨ هـ ٦ .

٢* نفسه ، ص ٥٩ = (٢٨ - ٢٩) .

(١) هناك ثلاثة آراء للأخفش ، هذا أحدها ، والثاني يوافق فيه سيبويه والجمهور ، والآخر أنها تعمل عمل

(إن) . ينظر معاني القرآن له ، ج ٢ : ٥٣ ، والأصول في النحو ، ج ١ : ٩٦ ، وشرح السيرافي ،

ج ١ : ٣٢٣ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١٠٩ ، وشرح الصفار ، ص ٢٩٤ ، ومعنى اللبيب ، ص ٢٨١ .

(٢) ينظر تدليله على فعليتها ما تقدم في باب ١١ : ١

(٣) من الآية (٢) في سورة (ص) .

(٤) تقدم تخريج هذا القراءة في هامش الفقرة (٤) من الأسئلة .

(٥) وحكى عنه تقديران آخران في الحاليين ففي حال النصب (لا أرى حين مناص) ، وفي حال الرفع (لا

حين مناص كائن لهم) . ينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٢٣ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١٠٩ ، ومعنى

اللبيب ، ص ٢٨١ .

(٦) في المخطوط (ليس) ولعل المراد ما أثبتته .

(٧) من الآية (١٥) في سورة (يس) .

(٧) من الآية (١٥) في سورة يس .

٨*١ - وأما قول الفرزدق :

(١٠٢) - / فَأَصْبَحُوا قَدْ أَحَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ^(١) ٢٤

ففيه ثلاثة أقوال : الأول قول سيبويه : إنه شاذ على تقديم الخبر^(٢) . الثاني قول أبي العباس (ت ٢٨٦) : إنه على الحال لما تقدمت الصفة على الاسم كما تقدمت في قوله : (٣)

(١٠٣) - *رَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ*^(٤)

والعامل محذوف كأنه قال : (ما في الدنيا مثلهم بشر)^(٥) . الثالث قول بعض المتأخرين : إن

١* الكتاب ، ج ١ : ٦٠ = (١ : ٢٩) .

(١) تقدم برقم (١٠٠) .

(٢) في الكتاب « وهذا لا يكاد يعرف » .

(٣) ينظر التفصيل عن القائل في التعليق التالي .

(٤) هناك بيتان يشتملان على هذا الجزء ، أولهما :

رَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ

وقائله كثير عزة . ينظر ديوان كثير عزة ، جمع وشرح الدكتور إحسان عباس ، (بيروت - دار الثقافة ، ١٣٩١هـ) ، ص ٥٠٦ ، وهو الشاهد المشهور . والبيت الآخر هو :

رَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ

وهذا مختلف في نسبه حيث يعزى لكثير أيضا كما يعزى لذي الرمة . ينظر ديوان كثير ، ص ٥٣٦ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٦٤ .

والخلل : جمع خلة ، وهي بطانة جفن السيف ، وقيل : هي الجفن نفسه ، وعفاه : غيره ، والأسحم : السحاب الأسود .

وما ذكر الرماني من انتصاب (موحشًا) على الحال لما تقدم على الاسم من التحوين من أنكره إما لأنه لا يجيز الحال من المبتدأ ولما لأنه لا يجيز تقديم الحال على صاحبها والعامل معنوي ومع ذلك يحتمل أن يكون (موحشًا) حالاً من الضمير المستتر في الجار والمجرور ، وعليه لا شاهد في البيت . ينظر سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣) ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٣هـ) ، ج ٢ : ٧٢٤ ، وشرح الرضى ، ج ١ : ٢٠٤ ، والمقاصد النحوية ، للعيني : محمود بن أحمد (ت ٨٥٥) ، بهامش خزنة الأدب للبغدادى ، (بيروت - دار صادر ، مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ) ، ج ٣ : ١٦٤ ، والخزانة ، ج ١ : ٥٢٢ .

ومن المواطن الأخرى لورود هذا الشاهد : الكتاب ، ج ٢ : ١٢٣ = (١ : ٢٧٦) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ١٦٧ ، ومجالس العلماء ، ص ١٣١ ، ١٣٢ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٩٧٢ ، وإعراب ثلاثين سورة ، ص ٢٣١ ، والمسائل العضديات ، للفراسى : الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور على المنصوري ، (بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ، ص ٢٣٠ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٢٢٠ .

(٥) ينظر المقتضب ، ج ٤ : ١٩١ ، والتخريج على نصبه حالاً هو رأى المازنى . ينظر ما نقله الشيخ عزيمة عن الانتصار في هامش المصدر نفسه .

الفرزدق لما استعمل لغة أهل الحجاز غلط بتوهمه أنهم يعملون (ما) فى تقديم الخبر كما يعملونها فى تأخير^(١).

١-٩ - وقال سيبويه: نظيره فى الشذوذ والقلّة (هذه ملحفة جديدة) يعنى أن الكلام (ملحفة جديد)^(٢)، بغير هاء؛ لأنها صفة مبالغة يسقط منها الهاء، فأكثر الاستعمال على إسقاطها وإنما جاز إثباتها بالرد إلى أصلها فى أن الصفة المؤنثة أصلها أن تكون بعلامة التأنيث.

١-١٠ - وتقول: (ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهباً) فيجوز فيه وجهان: عطف جملة على جملة. والآخر: أن تقول: (ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهباً) تعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر الذى عملت (ما) فيه. وأنكر بعض النحويين المتقدمين النصب، فقالوا: لا يجوز إلا الرفع لامتناع تكرير (ما) فى (ولا ما زيد ذاهباً)^(٣). ورد سيبويه ذلك بما ألزمهم عليه من المناقضة فى قولهم: (ليس زيد ولا أخوه ذاهبين)^(٤). والعلّة فى جوازه أن العامل يعمل فى أشياء يقتضيها على غير وجه التكرير كقولك: (أعطيت زيداً درهما) فلم يعمل فى الثانى على سبيل التكرير. فكذاك سبيل المعطوف لم يعمل فيه على سبيل التكرير^(٥).

١-١١ - وإنما جاز أن يختلف الإعراب مع اتفاق المعنى للاتساع فى الكلام لا على أنه الأصل، إذ الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى، واتفاق اللفظ لاتفاق المعنى^(٦).

١-١٢ - وتقول: (ما زيد كريماً ولا عاقلاً)، وإن شئت قلت: (ولا عاقلاً أبوه) وإنما جاز نصب الخبر المعطوف لأنه يصلح أن يكون خبراً عن الأول. إذا^(٧) قلت: (ما زيد عاقلاً أبوه)

١-* الكتاب، ج ١: ٦٠ = (١: ٢٩).

٢-* نفسه، ص ٦١ = (٢٩ - ٣٠).

٣-* نفسه، ص ٦١ = (٣٠).

(١) هذا رأى حكاه الفارسي عن أبى بكر بن السراج ولم يستبعده هو. ينظر المسائل المشككة، ص ٢٨٦.

(٢) ل(جديد) فى نحو (ملحفة جديد) معنيان أحدهما بمعنى مجلد يستوى فيه المذكر والمؤنث، والآخر جديد بمعنى متجدد ضد البالى صيغة مبالغة يستعمل مع المذكر والمؤنث على غير قياس وهذا على رأى البصريين والأول على رأى الكوفيين. ينظر شرح السيرافى، ج ١: ٣٢٦، وشرح المفصل، ج ١: ١٠٢: ٥، وشرح الصغار، ص ٣٠٣ (٧١ ب)، واللسان، ج ٣: ١١٠ - ١١١ (جده).

(٣) ينظر شرح السيرافى، ج ١: ٣٢٧، وشرح الصغار، ص ٣٠٦ ر، وشرح الرضى، ج ١: ٢٧٠.

(٤) ينظر الكتاب، كما ينظر المراجع المذكورة فى التعليق السابق.

(٥) ينظر شرح المفصل، ج ٨: ٨٨ - ٨٩، وشرح الرضى، ج ١: ٢٧٠، ٣٠٠.

(٦) ينظر ما تقدم فى باب ٢: ٤.

(٧) فى المخطوط (إذا) والأنسب ما أثبت.

جاز. وما لا يصلح أن يكون خبراً عن الأول لم يصلح أن يعطف على خبره. فلماذا لا يجوز (ما زيد ذاهباً ولا خارجاً عمرو)؛ لأنه لا يجوز (ما زيد خارجاً عمرو).

٢- مسائل من هذا الباب أيضاً: (١)

١٣ - ما حكم (ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمر)؟ ولم لا يجوز حمله على (ما) مما يجوز (٢)؟ وكم

وجهاً يجوز في (ما زيد ذاهباً ولا كريم أخوه)؟

١٤ - وما حكم (ما زيد ذاهباً ولا محسن زيد)؟ ولم كان الوجه فيه الرفع؟ ولم صار المضمر

في هذا أولى من المظهر؟ وما حكم (ما زيد منطلقاً أبو زيد)؟ فلم ترتب على وجه جاز

حسن، ووجه جازر ضعيف، ووجه لا يجوز في قولك: (ما زيد منطلقاً أبوه) و (ما زيد

منطلقاً أبو زيد) و (ما زيد منطلقاً أبو عمر)؟

١٥ - وما الشاهد في قول سواد بن عدى: (٢)

(١٠٤) - * لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ ... * (٤)

(١) ينظر الكتاب، ج ١: ٦١ - ٦٦ = (١: ٣٠ - ٣٣).

(٢) في المخطوط (مما لا يجوز) ولعل الأولى ما أثبتته، وينظر الجواب.

(٣) وكذا في الكتاب، ج ١: ٣٠ (بولاق)، وفي الخزانة ج ١: ١٨٣، وسواد بن عدى في الكتاب، ج ١:

٦٢ (تحقيق هارون)، وشرح شواهد المغني، ج ٢: ٨٧٦، وفي شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي،

ج ١: ١٢٥ «... والقصيد تروى لعدى بن زيد وتروى لسواد بن زيد بن عدى بن زيد» والشاهد في

ديوان عدى بن زيد العبادي التميمي (ت نحو ٥٣ ق.هـ)، تحقيق محمد جبار المعبيد، (بغداد -

شركة دار الجمهورية، ١٩٦٥م)، ص ٦٥، وينسب أيضاً لامية بن أبي الصلت. ينظر تحصيل عين

الذهب، ج ١: ٣٠.

(٤) وسيأتي برقم (١١٢) وهو بتمامه.

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَفْصُ الْمَوْتُ ذَا الْغَنَى وَالْفَقِيرُ

ويروى: نَفْصُ الْمَوْتُ.

ومن مواطن وروده: معاني القرآن، للأخفش، ج ١: ٢١٢، ومعاني القرآن وإعرابه، ج ٣: ١٢٢،

وإيضاح الوقف، ج ١: ٢٢٠، ٢٢٤، وإعراب القرآن، ج ١: ٣١٠، ٢: ٢٠، ٤٢٢، ٣: ٤٥٨، ٧٨٧،

وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٠٧، والقطع والانتناف، ص ٢١٨، ١٢٥، وشرح السيرافي، ج

١: ٢٥٠، ٢٤٢، والنكت، ج ١: ١٩٨، والخزانة، ج ١: ١٨٣، ٢: ٥٢٤، ٤: ٥٥٢. وينظر معجم

هارون، ص ١٤٦، ومعجم حداد، رقم ١١٦٥.

(١) وقول الجعدي:

(١٠٥) - * إِذَا الْوُحْشُ ضَمَّ الْوُحْشَ ...* (٢)

(٣) وقول الفرزدق:

(١٠٦) - * لَعْمُرُكَ مَا مَعْنٍ يَتَارِكُ حَقِّهِ* (٤)

١٦ - وما حكم (ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمةً أمها) ؟ ولم [لا] يجوز إلا بالرفع في (مقيمة)؟

(١) شعر النابغة الجعدي ، تحقيق عبد العزيز رباح ، (دمشق - المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٣٨٤هـ) ،

ص ٧٤ ، واسمه قيس بن عبد الله توفي نحو سنة ٥٠ هـ .

(٢) وسيأتي برقم (١١٣) وهو بتمامه :

إذا الوحش ضم الوحش في ظلالها سواقط من حر وقد كان أظهرها

وظلالها جمع ظله . والهاء في (ظلالها) راجعة إلى الوحش لأنه اسم جنس يذكر ويؤنث لذا أنث الضمير هنا ، وذكر في قوله (كان أظهرها) في آخر البيت . وسواقط من حر : ما ينزل من الحر الشديد .

ومن مواطن ورود البيت : الكتاب ، ج ١ : ٦٣ = (١ : ٣١) ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٢٥١ - ٢٥٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٧ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٤٢ ، والتكملة ، ص ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص ١٧٤ ، والمخصص ، ج ١٧ : ٧٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ، لعبدالله بن برى (ت ٨٢٥هـ) ، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش ، ومراجعة الدكتور محمد مهدي علام ، (القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٤٨٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، للحسن بن عبد الله القيسي (القرن ٦هـ) ، تحقيق الدكتور محمد حمود الدعجاني ، (بيروت - دار الأدب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ) ، ج ٢ : ٧١٨ ، وشرح الضفار ، ص ٣١٠ .

(٢) ديوانه ، ص ٣٨٤ (ط الصاوي) ، ج ١ : ٣١٠ (دار بيروت) .

(٤) وسيأتي برقم (١١٤) ، وعجزه :

وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنٍ وَلَا مُتَبَسِّرٌ

ومعنى رجل من أهل البادية كان يضرب به المثل في التقاضى وهو - كما قال صاحب الخزانة - غير معن بن زائدة الشيباني المعروف بالجد والسماحة .

ومعنى منسىء : مؤخر .

ومن مواطن ورود البيت : الكتاب ، ج ١ : ٦٣ = (١ : ٣١) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٨ ، وذيل الآمالى ، لأبى على اسماعيل بن القاسم القالى (ت ٥٦٥هـ) بغناية محمد عبد الجواد الأصمعي ، (بيروت - دار الكتاب العربي ، مصور عن ط دار الكتب المصرية) ، ص ٧٣ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٤٢ ، والحجة ، للفارسي ، ج ٢ : ٣٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٩٠ ، وما ==

وَلَمْ جَازِ النَّصْبَ لَوْ قُلْتُ : (وَلَا مَقِيْمَةً أُمَّه)؟

١٧ - وما الشاهد في قول الأعور الشنئى : (١)

(١٠٧) - * هَوْنٌ عَلَيْكَ ... * (٢)

وكم وجهاً يجوز فيه ؟ وما الأجود ؟ وما علّة كل وجه منها ؟ وما الخلاف فيه ؟

[؟ -] وما الشاهد في قول جرير :

(١٠٨) - * إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْ * (٣)

= يجوز للشاعر في الضرورة ، ص ١٧٥ ، والنكت ، ج ١ : ١٩٩ ، وشرح الصفار ، ص ٣١١

(٧٣ب) ، والهمع ، ج ٢ : ١٣٠ = (١ : ١٢٨) ، والخزانة ، ج ١ : ١٨١ ، والدرر ، ج ١ : ١٠٢ .

(١) كذا في الكتاب ، ج ١ : ٦٣ = (١ : ٣١) ، وفي العمدة في محاسن الشعر وأدابه ونقده ، للحسن بن

رشيق القيرواني (ت ٦٤٣) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، (مصر مطبعة السعادة ،

ط ٣ ، ١٣٨٣هـ) ، ج ١ : ١٣ : الأعور الشنئى أو عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وينظر كتاب

الأمثال ، ص ١٩٣ ، وقال البغدادي في شرح أبيات المغنى ، ج ٣ : ٢٧١ ، والبيتان رأيتهما في ديوان

أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، ونسبهما ابن عبد ربه في العقد الفريد ، لأحمد بن

محمد بن عبد ربه (ت ٣٢٨) ، شرح : أحمد أمين ، وأحمد الزيد ، وإبراهيم الأبياري ، (القاهرة -

مطبعة لجنة التأليف ، ١٣٦١هـ) ، ج ٣ : ٢٠٧ لابن أبى حازم . وينظر ديوان محمد بن حازم الباهلي ،

ديوان محمد بن حازم الباهلي ، صنعة شاعر العاشور ، (العراق - مجلة المورد ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ،

١٣٩٧هـ) ، ص ٢٠٧ مجلة المورد . والأعور الشنئى اسمه بشر بن منقذ من بنى عبد القيس كان مع

على ، كرم الله وجهه ، يوم الجمل . ينظر الشعر والشعراء ، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦) ،

تحقيق : أحمد محمد شاكر ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٦٦م) ، ج ٢ : ٦٣٩ ، والمؤتلف والمختلف ،

ص ٤٥ .

(٢) هذا أول بيتين سياطين برقم (١١٥) وهما :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأَمْسُورَ يَكْفُ الْإِلَهَ مَقَابِدِيرَهَا

فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهَيْهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورَهَا

ويروى : (خفض عليك) . كما يروى (قاصر) بالرفع والنصب والجر .

ومن مواطن ورودهما : أو ورود الأخير منهما : المقتضب ، ج ٤ : ١٩٦ ، ٢٠٠ ، والأصول ،

ج ٢ : ٦٩ ، ٧٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٩ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٤٤ ، وشرح

أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٢٨ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٠ ، والبسيط ، ج ١ : ٣٥٦ ، ومغنى

اللبيب ، ص ٥٤٠ ، وشرح شواهد المغنى ، ج ١ : ٤٢٨ ، والهمع ، ج ٢ : ١٣٠ = (١ : ١٢٨) ، والخزانة ،

ج ١ : ١٣٢ .

(٣) تقدم برقم (٨٧) و (٩٢) . وما هو جدير بالملاحظة أن الرماني لم يورد هذا البيت في الإجابة وإنما

أورد بيتاً نظيراً له في الاستشهاد .

١٨ - وقول الجعدى: (١)

(١٠٩) - * فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا ... * (٢)

١٢٥ / وكم وجهاً يجوز فيه ؟ ومن أين صار نظير بيت الأمر الشنى؟
وما الشاهد فى قول ذى الرمة :

(١١٠) - * مَشَيْنَ كَمَا اهْتَرَّتْ ... * (٣)

١٩ - وما الشاهد فى ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٤)؟ ولم جاز فى الأول بالتوحيد وفى الآخر بالجمع ؟

٢٠ - [١٧] وما حكم العطف على عاملين ؟ ولم أجازه الأخفش (ت ٢١٥) ولم يجزه سيبويه ولا غيره ؟ وما شاهد الأخفش فى قراءة بعض الناس ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ ﴾ (٥) بنصب الآيات فى الأول والثانى (٦)؟ وما شاهده على قوله عز وجل ﴿ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (٧)؟ وما وجه قوله: (عطف على خبر «إن» وعلى اللام)؟

(١) شعره ص ٥٠.

(٢) وسيأتى برقم (١١٩) وهو بتمامه :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ تَرُدَّهَا
صَحَاحًا وَلَا مُسْتَنَكَّرًا أَنْ تَعْقُرَا

ويروى « ولا مستنكر » بالرفع والنصب والجر. والهاء فى (تردها) ترجع إلى الخيل.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٦٤ = (١ : ٢٢) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٩٤ ، ٢٠٠ ، والأصول ، ج ٢ : ٧٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن النحاس ، ص ١٠٨ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٤٨ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٧٣٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٤١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٣ ، والبحر المحيط ، ج ٨ : ٤٨٠ ، والخزانة ج ٣ : ٢٢٥ .

(٣) تقدم برقم (٨٤ و ٩٤) ، وسيأتى برقم (١١٨) .

(٤) الآية (١١٢) فى سورة البقرة .

(٥) من الآية (٤) فى سورة الجاثية .

(٦) قراءة النصب فى الثانى وهو قوله (وَفِي خَلْقِكُمْ ...) الآية المذكورة قرأها حمزة والكسائى من السبعة ومن غيرهم يعقوب والعمش والجحدري . ينظر السبعة ، ص ٥٩٤ ، والبحر المحيط ، ج ٨ : ٤٢ ، والنشر فى القراءات العشر ، لمحمد بن محمد الدمشقى الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣) ، تصحيح على محمد الضباع ، (بيروت - دار الكتب العلمية) ، ج ٢ : ٣٧١ ، والإتحاف ، ص ٢٨٩ . أما قراءة النصب فى الأول ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية (٣) ، فلا خلاف فيها .

(٧) من الآية (٢٤) فى سورة سبأ ، وهى بتمامها : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ .

٢١ - وكم وجهاً يجوز في (ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة)^(١) على مذهب أهل الحجاز؟ وما الأجود؟ ولم ذلك؟

٢٢ - وما الشاهد في قول أبي دؤاد: (٢)

(١١١) - *أَكْلُ أَمْرِيٍّ* (٣)

٢٣ - وما حكم (ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه) و(ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك)؟ وما معنى قوله: (كما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه)^(٤)؟ وما الخلاف فيه؟

٢٤ - وما حكم (ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذاك)؟ ولم أجمع على جواز هذا؟

٢- الجواب :

١٣*١ - تقول: (ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو) فترفع المعطوف؛ لأن الثاني ليس من سبب الأول. والاعتبار في هذا الباب الذي يبين ما يجوز حمله على (ما) مما لا يجوز بأن ينظر فإن صلح أن يكون الثاني خبراً عن اسم (ما) صلح حمله عليه وإن لم يصلح أن يكون الثاني خبراً عن اسم (ما) لم يصلح حمله عليه؛ لأن الاشتراك إنما هو بين الخبرين في أنهما خبر عن الأول، فإذا صلح أن يكون خبراً عنه صلح أن يحتمل على خبره. والاشتراك بين الشيئين في معنى هكذا يكون كالاشتراك في معنى الفاعل، أو معنى المفعول، أو معنى المضاف، فكذا الاشتراك في معنى الخبر عن الأول. وإنما قلنا: في معنى الخبر عن الأول لأنه في هذا التقدير وإن كان فيما يؤول إليه المعنى إنما هو خبر عن سبب الأول إذا قلت: (ما زيد ذاهباً ولا

*١- الكتاب، ج ١: ٦١ = (١: ٣٠)

(١) ينظر مجمع الأمثال، ج ٢: ٢٨١ وفيه (ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرّة) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٢) الأصمعيات، ص ١٩١، وموسوعة الشعر العربي، ج ٣: ٣٨، وينسب الشاهد أيضاً لعدي بن زيد، ينظر ملحق ديوانه، ص ١٩٩، والكامل، ج ١: ٢٨٧، وأبو داود، قيل: اسمه جويرية بن الحجاج، وقيل: حنظلة بن الشرقي. شاعر جاهلي، اشتهر بوصف الخيل. ينظر المؤلف والمختلف، ص ١٦٦، ومجمع الأمثال، ج ١: ٤٨، والخزانة، ج ٤: ١٩٠.

(٣) وسيأتي برقم (١١٩) وهو بتمامه:

أَكْلُ أَمْرِيٍّ تَحْسِينُ أَمْرًا وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

ويرى (وناراً توقد) وعليه لا شاهد فيه.

كريماً أخوه).

١٤*١ - وتقول : (ما زيد منطلقاً ولا محسنٌ زيد) فالوجه فيه الرفع ؛ لأنه وقع المظهر موقع المضمّر . وإنما كان أصل هذا الموضع للمضمّر ؛ لأنه الذي يعلق الثاني بالأول . وصلح (فى المضمّر) ^(١) لأنه لا يكون إلا متعلقاً بمذكور قبل فصلح أن يعلق ما اتصل به بالأول ، ولم يصلح هذا فى غيره من الأسماء . فالمسائل فى هذا على ثلاثة أوجه : جائز حسن ، وجائز ضعيف ، وما لا يجوز . وذلك كقولك : (ما زيد منطلقاً ولا محسنًا أبوه) ، فهذا جائز حسن . وتقول : (ما زيد منطلقاً ولا محسنًا أبو زيد) ، فهذا جائز ضعيف . فأما (ما زيد منطلقاً ولا محسنًا أبو عمرو) فلا يجوز كما بينا من أن الثانى ليس من سبب الأول .

١٥*٢ - وقال سودة بن عدى :

(١١٢) - لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَقَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا ^(٢)

فهذا على إيقاع المظهر موقع المضمّر . ومثله قول الجعدى :

(١١٣) - إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَلَاتِهَا سَوَاقِطٌ مِنْ حَرِّ فَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ ^(٣) ^(٤)

ومثله قول الفرزدق :

(١١٤) - / لَعْمُكَ مَا مَعْنٍ يَتَارِكُ حَقَّهُ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنٍ وَلَا مُتَيْسِّرٌ ^(٥) ب/٢٥

١٦*٣ - وتقول : (ما أبو زينب ذاهباً ولا مُقيمةً أمها) بالرفع ، لأن الثانى ليس من سبب

١* الكتاب ، ج ١ : ٦٢ = (١ : ٢٠) .

٢* نفسه ، ص ٦٢-٦٣ = (٣٠-٣١) .

٣* نفسه ، ص ٦٣ = (٣١) .

== ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٦٦ = (١ : ٣٣) ، والأصول ، ج ٢ : ٧٠ ، ٧٤ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ١٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٠ ، والحجة ، لأبى على ، ج ٢ : ٣١١ ، والمسائل الحلبيات ، ص ٧٩ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٤٤ ، ٤٣٩ ، ٥٢٦ ، والتكملة ، ص ٥١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٨ ، ومشكل إعراب القرآن ، لمكى بن أبى طالب القيسى ، (ت ٤٣٧) ، تحقيق . ياسين محمد السواس ، ج ٢ : ٢٩٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٤٧ ، ومعجم حداد ، رقم ١١٨٧ .

(١) فى المخطوط (فالمضمّر) ، ولعل الصواب ما أثبتته

(٢) تقدم برقم (١٠٤) .

(٣) فى جميع ما رجعت إليه (وقد) .

(٤) تقدم برقم (١٠٥) .

(٥) تقدم برقم (١٠٦) .

الأول فإن قلت : (ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمه) جاز ؛ لأن الثاني من سبب الأول ، وجاز الرفع على تقدير الأجنبى .

١٧*١ - وقال الأعور الشنى :

(١١٥) - هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ يَكْفُ الْإِلَهَ مَقَايِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهِيَهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا (١)

فهذا البيت يجوز فيه ثلاثة أوجه : (ولا قاصر) بالرفع على العطف بالجملة على الجملة ، كقولك : (ليس زيد ذاهب ولا قائم أبوه) ، ويجوز النصب بالعطف على موضع خبر (ليس) ، ويجوز الجر بالحمل على التأويل أن (المنهى) مقحم ، فيكون على تقدير : (فليس بِأَتَيْكَ (٢) الأمور ولا قاصر عنك مأمورها) فتعطفه على ما عملت فيه الباء ، وترفع (مأمورها) بـ (قاصر) ارتفاع الفاعل بفعله ، فيكون بمنزلة : (ليس بِأَتَيْكَ بعض القوم ولا قاصر عنك بعضهم) والتقدير : (ليس بِأَتَيْكَ القوم ولا قاصر عنك بعضهم) . هذا مذهب سيبويه (٣) .

وفى جواز الجر خلاف ، فسيبويه والأخفش (ت ٢١٥) يجيزانه إلا أنهما يختلفان فى العلل . وأبو العباس (ت ٢٨٦) وابن السراج (ت ٣١٦) لا يجيزان الجر رأساً (٤) ؛ لأن التأويل الذى ذكره سيبويه لا يسوغ عندهما ، ولا يجوز العطف على عاملين كما قال الأخفش فيه ، لأنه حمل على العطف على عاملين وهو جائز عنده على هذا الوجه (٥) . ولا يجوز عند سيبويه العطف على عاملين ، ولكنه حمله على تأويل إقحام (المنهى) ، واستشهد بأبيات منها : (٦)

(١١٦) - لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَهَدَّمَتْ
سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ (٧)

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٦٣-٦٤ = (١ : ٣١-٣٢) .

(١) تقدماً برقم (١٠٧) .

(٢) فى المخطوط (بأتيك) وما أثبت من الكتاب ، ج ١ : ٦٥ = (١ : ٣٢) .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٦٤ = (١ : ٣١-٣٢) .

(٤) ينظر المقتضب ، ج ٤ : ١٩٤ - ٢٠٠ ، والأصول ، ج ٢ : ٦٩ ، ٧٥ .

(٥) ينظر الكتاب ، (تحقيق هارون) ، ج ١ : ٦٥ هامش رقم ٣ ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٩٥ ، والأصول ، ج ٢ :

٦٩ ، ٧٣ ، والبسيط ، ج ١ : ٣٥٢ .

(٦) البيت التالى لم يستشهد به سيبويه فى هذا الباب وإنما استشهد ببيت نظير له . ينظر التعليق المتقدم

فى هامش السؤال .

(٧) تقدم برقم (٨٨) و (٩٣) .

فسألت ابن السراج : لم امتنع من تأويل سيبويه ؟ فقال : لأنه يقلب المعنى ، والذي ذكر من الأبيات فإنما هو تانيث مذكر على التأويل لا يقلب المعنى . وذلك أن المعنى على ذكر (المنهى) وبه يصح الكلام ، فلا يجوز أن يذكر على الإقحام . فقلت : أليس قد جاز (تهدمت سور المدينة) على تقدير : (تهدمت المدينة) والمعنى على (تهدم السور) فلم لا يجوز مثل هذا في (المنهى) و(الأمور) ؟ فلم يأت جواب عن هذا يفهم . والذي عندي أنه يجوز كما قال سيبويه ، وفيه ضعف لهذا التقدير الذي فيه بُعد . فأما الرفع والنصب فحسنان لا خلاف فيهما . وإنما لم يجز العطف على عاملين لأن حرف العطف يقوم مقام العامل الأول ، فإذا لم يجز في العامل الأول أن يكون رافعاً جاراً امتنع فيما قام مقامه . وقد ألزمه (١) ابن السراج العطف على ثلاثة عوامل أو أكثر (٢) ، وهذا لا يقول به أحد . وإنما استشهد الأخفش بأشياء كلها قد خرج على التأويل من غير عطف على عاملين (٣) . وسَيُبَيَّنُ في سائر المسائل إن شاء الله .

١٨*١ - وَنَظِيرُ بَيْتِ الْأَعْوَرِ الشَّنِيِّ قَوْلُ الْجَعْدِيِّ:

(١١٧) - فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صَحَاحًا وَلَا مُسْتَتَكِرًا أَنْ تَعْفَرَ (٤)

يجوز فيه ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجر ، على ما فسرنا والعلّة واحدة . وسبيل ما التبس / بالاضاف كسبيل بعضه . وتفسير ما التبس به أنه لا ينفصل عنه ف(رد الخيل) لا ١٢٦ ينفصل عن (الخيل) وإن كان غيرها . وقال ذو الرمة :

(١١٨) - مَشَيْنَ كَمَا افْتَرَزَتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ (٥)

ف(مر الرياح) ك(رد الخيل) في أنه لا ينفصل منها وأن (٦) الإقحام فيه جائز لهذه العلّة .

١٩*٢ - وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٧) فجاء الأول على التوحيد لأنه على لفظ (من) ، وجاء الآخر على

*١- الكتاب ، ج ١ : ٦٤ - ٦٥ = (١ : ٢٢ - ٢٣) .

*٢- نفسه ، ص ٦٥ = (٢٣) .

(١) يريد الأخفش .

(٢) ينظر الأصول ، ج ٢ : ٧٥ .

(٣) وينظر نفسه ، ج ٢ : ٧٤ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٤٩ ، وشرح الصفار ، ص ٣٢٢ ر .

(٤) تقدم برقم (١٠٩) .

(٥) تقدم برقم (٨٩) ، و(٩٤) ، و(١١٠) .

(٦) في المخطوط (واين) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٧) الآية (١١٢) في سورة البقرة .

الجمع؛ لأنه على معنى (مَنْ)، فلذلك ذُكِرَ في أول الكلام وأنت في آخره على المعنى الأول على اللفظ فقال : (ليس بآتيك منهيا) على لفظ^(١) المنهى ، ثم قال : (مأمورها) على معنى الأمور .

٢٠*١ - وأما ما ذكره الأخفش^(٢) (ت ٢١٥) ففى ﴿لَعَلَّيْ هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٣)

فلا حجة له فيه فى العطف على عاملين لأنه ليس ههنا عامل سوى (إن)، ولكنه جعل العطف على خبر (إن) وعلى اللام بمنزلة العطف على عاملين ، وليس الأمر كذلك لأن المنكر فى هذا أن يقوم الواو مقام عاملين مختلفين . وأما أن يدلّ الكلام على محذوف مؤكّد فليس مما ينكر . ولو قدر على غير اللام لصح الكلام و [كان] الثانى مطلقا غير مؤكّد .

واستشهد بقوله جلّ وعزّ : ﴿إِنَّ فِى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ . وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾^(٤) . ولا شاهد له فى هذا ؛ لأنه قد أُعيدت (فى) . قال أبو العباس^(٥) (ت ٢٨٦) : ولكن من كسر (آيات) الثالثة فى قوله : ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ﴾^(٦) فقد عطف على عاملين ، ومن رفع^(٧) لم يعطف ، والقراءة الجيدة بالرفع عنده . وقال : ليس فى واحدة من القراءتين عطف على عاملين ؛ لأنه أُعيد لفظ (الآيات) للتأكيد والتأكيد لا يحتاج إلى حرف العطف ، كقولك : (إنّ فى السموات لآيات وخلق السموات وسائر الحيوان) ثم تقول : (آيات) للتأكيد فتكرر الآيات الأولى ولا يُحتاج إلى حرف العطف . وقال : لو كان من كسر

١- الكتاب ، ج ١ : ٦٥ هـ ٣ .

(١) فى المخطوط (اللفظ) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) ينظر ما تقدم فى الهامش الخامس بحسب ترتيب هوامش فقرة ١٧ السابقة .

(٣) من الآية رقم (٢٤) فى سورة سبأ . وهى بتمامها ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَرَبُّنَا أَوْ يَأْتِيَكُمْ لَعَلَّى هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ .

(٤) اليتان (٣ و ٤) فى سورة الجاثية ، وقد سبق تخريج قراءة نصب (آيات) الثانية فى هامش السؤال .

(٥) ينظر المقتضب ، ج ٤ : ١٩٥ ، والكامل ، ج ١ : ٢٨٧ ، ٣ : ٩٩ ، والأصول ، ج ٢ : ٧٣ .

(٦) من الآية (٥) فى سورة الجاثية ، وبعد (النهار) أسماء معطوفة تركت والآية بتمامها : ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْنِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ . وقراءة (لآيات) بلام التوكيد والنصب هى قراءة عبد الله بن مسعود وأبى . ينظر معانى

القرآن ، للفرّاء ، ج ٣ : ٤٥ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ، ج ٣ : ١٢٤ ، والبحر المحيط ، ج ٣ : ٤٢ .

(٧) الرفع مع اللام لم أجد أحدا قرأ به ، أما الرفع بدون اللام فهو قراءة ابن كثير وثافع وأبى عمرو ،

وابن عامر وعاصم . ينظر السبعة ، ص ٥٩٤ .

(آيات) عطف على عاملين لكان مَنْ رفع آيات قد عطف أيضاً على عاملين : موضع (إن) ، وما عملت فيه (فى) ، ولكنه لا يلزم فى واحدة من القراءتين عطف على عاملين .

٢١*١ - وتقول : (ما كلُّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة) فهذا الوجهُ الجيدُ . ويجوز : (ما كلُّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة) على حذف (كل) . ويجوز : (ولا بيضاء شحمة) على عطف جملة على جملة فهذه ثلاثة أوجه تجوز على مذهب أهل الحجاز (١) .

٢٢*٢ - وقال أبو دؤاد :

(١١٩) - أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا (٢)

وهذا على حذف (كل) عند سيبويه ، وعلى عطف عاملين عند الأخفش (ت ٢١٥) : ما عمل فيه (تحسبين) وما عملت فيه (كل) .

٢٣*٢ - وتقول : (ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه) فهذا جائز لا خلاف فيه إذا لم تذكر للثانى خبراً (فلا يكون) (٣) على تقدير العطف على عاملين . فأما (ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك) فلا يجوز هذا عند أبى العباس (٤) (ت ٢٨٦) : لأنه عطف على عاملين : ما عملت فيه (ما) وما عملت فيه (مثل) . وقال سيبويه : (كما جاز فى جمع الخبر كذلك يجوز فى تفريقه ، وتفريقه أن تقول : (ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك) فجعله على حذف (مثل) كما حذف الشاعر (كل) من قوله : (ونارٍ أوى (وكل نارٍ ناراً) (٥) . فأما (ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه) فيجوز عند أبى العباس : لأنه لا يُقدر فيه محذوفاً إذا جمع الخبر . وإنما تقول : إن الكلام قد دلّ بالعطف على معنى الخبر / من غير حذف ولا ذكر له .

٢٦ب

٢٤*٢ - وتقول : (ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذلك) ، فهذا جائز بإجماع ؛ لأن (يقولان) خبر (ما) لا معطوف على خبر ، وإنما المعطوف هو (أخوك) فقط ، عطف على (أبيك) الذى عمل فيه (مثل) فليس هذا على صيغة ما عطف على عاملين ، فهو جائز بإجماع .

*١- الكتاب ، ج ١ ، ٦٥ - ٦٦ = (١ : ٢٢) .

*٢- نفسه ، ص ٦٦ = (٢٣) .

(١) أما بنو تميم فلا يعملون (ما) كما هو معلوم .

(٢) تقدم برقم (١١١) .

(٣) فى المخطوط (فيكون) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) ينظر الأصول ، ج ٢ : ٧٤ .

(٥) ينظر الفقرة السابقة .

٢٠- باب (١) العطف على الموضع (٢)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في العطف على الموضع مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز في العطف على الموضع ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما قسمة المسائل في باب العطف على الموضع ؟ وما الذى يجوز فيه العطف على اللفظ فيه ؟ وما الذى يجوز فيه العطف على الموضع فقط ؟ وما الذى يجوز فيه العطف على اللفظ والموضع جميعاً ؟
- ٣ - وما حكم (ليس زيد ببيان ولا بخيال) ؟ ولم كان الوجه فيه الجر ؟ وما الشاهد في قولهم : (هذا جحر ضبٌ خرب) ؟ ولم جاز ؟ وما الشاهد في قول عقيبه الأسدي : (٣)

(١٢٠) - *مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ قَاسِجٌ* (٤)

(١) ذُكِرَ في هامش المخطوط أن هذا الباب أول الجزء الثالث ، ولم تُذكر أي إشارة لبقية الأجزاء إلى نهاية هذا المجلد .

(٢) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٦٦ = (٣٣:١) « هذا باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذى قبله » وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٥١ ، وشرح الصفار ، ص ١٢٩ (٣٣٠) . وبهذا الباب ينتهي النص المحقق من شرح الصفار .

(٣) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ٦٧ = (٣٤:١) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٠٠ ، وغيرهما ، وينسب الشاهد أيضاً لعبد الله بن الزبير الأسدي . ينظر شعر عبد الله بن الزبير الأسدي (ت نحو ٧٥) ، جمع وتحقيق يحيى الجبورى ، (بغداد - وزارة الإعلام ، ١٩٧٤م) ، ص ١٤٥ ، ١٤٨ ، والخزانة ج ١ : ٣٤٤ .

وعقبة بن هبيرة الأسدي شاعر جاهلى وأدرك الإسلام . قال البغدادي في الخزانة ، ج ١ : ٣٤٣ : « ولم أر لعقبة هذا ذكر في كتب الصحابة ... والظاهر أنه من المخضرمين » وذكر أنه وفد على معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه ورفع إليه رقعة بها قصيدة أولها البيت الوارد هنا .

(٤) وسيأتى برقم (١٢٨) وعجزه :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْكَيْدِ *

ويرى (ولا الحديد) بالجر . وأسجج : أرفق . وقال الصفار في شرحه ، ص ٣٢٣ : « زعم النحويون أن سيبويه غلط في هذا البيت لأنه من قصيدة مخفوضة ... ومن الناس من زعم أنه ليس من هذه =

٥ - وما معنى الباء فى قولهم : (بحسبك هذا)؟ وما الفرق بينه وبين (حسبك هذا)؟ ولم صار
الباء تؤكد ؟

٦ - وما الشاهد فى قول لبيد : (١)

(١٢١) - *فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا* (٢)

فلم اختار العطف على الموضع من غير ضرورة ؟

٧ - وما حكم (ما زيد على قومنا ولا عندنا)؟ ولم لا يجوز عطفه إلا على الموضع ؟ ولم لا تدخل
(على) فى المعطوف عليه هنا؟ ولم لا يكون (عندنا) إلا ظرفاً ؟

== القصيدة وأنه من قصيدة منصوبة ... وحديثى الشيخ الفقيه أبو الحسن بن عصفور وهو الثقة أنه
رأى فى المستملى للأسدى أن عتيبة كان هجا معاوية بالقصيدة المخفوضة ... فلما حضر بين يديه قال
له : ألسنت القائل كذا ، قال : والله ما قلت أيها الأمير هكذا ، وإنما قلت :

أُذِيوُهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيَّكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغُرَضَ الْبَعِيدَا
مُعَارِي إِنْنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

قال فاستحسن عذره وعفا عنه . فعلى هذا لم يفلط سيبويه رحمه الله وتكون له فيه الحجة .

وينظر عن القصائد المشار إليها مع ربود أخرى : شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٠١ ،
وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٠ ، وتحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٢٤ ، بهامش الكتاب (ط ، بولاق) ،
وشرح أبيات المغنى ، ج ٧ : ٥٣ .

ومن المواطن الأخرى لورود البيت : الكتاب ، ج ٢ : ٢٩٢ ، ٣ : ٩١ (١ : ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨) ،
ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٢٤٨ ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٣٧ ، ٤ : ١١٢ ، ٣٧١ ، وإعراب القرآن ،
ج ٣ : ٤٤٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٦ ، والقطع والانتشاف ، ص ١٥١ ، والحجة ،
لابن خالويه ، ص ١٢٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٥ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ١٠٩ ، وينظر معجم هارون ،
ص ٩٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٦٣٨ .

(١) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامرى ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، (الكويت - وزارة الإرشاد
والأنباء ، ١٩٦٢م) ، ص ٢٥٥ . وهو لبيد بن ربيعة العامرى ، توفى سنة ٤١ هـ .

(٢) وسيأتى برقم (١٢٩) ، وعجزه :

وَدُونِ مَعْدٍ فَلْتَرْعَاكَ الْعَوَاذِلُ

ويرى (باقيا) مكان (والدا) . ومعنى تَرْعَاكَ : تكفك ، والعواذيل : قيل : النساء ، وقيل : حوادث الدهر
وزواجه .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ٦٨ = (١ : ٣٤) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٥٢ ، وإعراب القرآن ،
ج ٣ : ٤٤٠ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٥٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٢ ، وسر
صناعة الإعراب ، ج ١ : ١٣١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٦ ، وشرح الصفار ، ص ٣٢٢ ، وشرح أبيات المغنى ،
ج ٧ : ٤١ ، والخزانة ، ج ١ : ٣٣٩ ، ٣ : ٦٦٩ . وينظر معجم هارون ، ص ٢٨٤ ، ومعجم حداد ، رقم
١٩٥٢ .

٨ - وما حكم (أخذتُنا) ^(١) بالجود وفوقه ؟ ولم لا يكون إلا عطفاً على الموضع ؟ وما معنى

قوله : (لأنه ليس من كلامهم وبفوقه) ؟

٩ - وما الشاهد في قول كعب بن جعيل : (٢)

(١٢٢) - *أَلَا حَيُّ نُدْمَانِي ... * (٣)

وقول العجاج : (٤)

(١٢٣) - * كَشَحًا طَوَى ... * (٥)

١٠ - وما حكم (ما زيد كعمرو ولا شبيهها به) ؟ وما الفرق بين النصب والجر ؟

١١ - وما حكم (ما أنت بزيد ولا قريباً منه) ؟ ولم جاز فيه الوجهان ؟

(١) في المخطوط (أحدثنا) والصواب من الكتاب ، ج ١ : ٦٨ = (١ : ٣٤) ، وقال السيرافي في شرحه ، ج ١ : ٣٥٢ : « معنى هذا الكلام أخذتُنا السماء بالجود من المطر ويمطر فوق الجود » .

(٢) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ٦٨ = (١ : ٣٥) ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٥٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٥٤ . وكعب بن جعيل التغلبي شاعر إسلامي . قال المرزباني « وهو شاعر معاوية بن أبي سفيان وأهل الشام » . معجم الشعراء ، ص ٣٤٤ . وينظر الشعر والشعراء ، ج ٢ : ٦٤٩ . (٣) وسيأتي برقم (١٣١) وهو بتمامه :

أَلَا حَيُّ نُدْمَانِي عُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٤ : ١١٢ ، ١٥٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن النحاس ، ص ٨٦ ، والحجة ، للفارسي ، ج ١ : ٢٠ ، والمحاسب ، ج ٢ : ٣٦٢ ، والنكت ، ج ٢ : ٢٠٧ ، والإفصاح ، ص ١٦٠ ، والإنصاف ، ج ١ : ٣٢٥ ، ٣٧٦ .

(٤) ديوانه ، ص ٣٩٢ .

(٥) وسيأتي برقم (١٣٠) وهو بتمامه :

كَشَحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يَأْسَةِ الْيَأْسِ أَوْ حِذَارًا

والكشف : ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلفي ، وقيل : جانب البطن من ظاهر وباطن . ويقال : طوى كشحه عنه إذا أعرض عنه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٦٩ = (١ : ٣٥) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٧ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٥٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٧٥ ، والمحاسب ، ج ٢ : ٣٦٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٧ ، والإنصاف ، ج ١ : ٣٢٣ .

٢١- باب إضممار المجهول^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في إضممار المجهول مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب

- ١ - ما الذى يجوز في إضممار المجهول ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما حكم قول العرب : (ليس خلق الله مثله) ؟
- ٣ - وما الشاهد في قول حميد الأرقط : (٢)
- (١٢٤) - *فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى ...* (٣)
- ولم لا يجوز إلا على إضممار المجهول ؟
- ٤ - وما حكم (كانت زيدا الحم تأخذ) ؟ ولم لا يجوز الفرق بالمفعول بين (كانت) واسمها ؟ وما

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٦٦ = (١ : ٢٥) « هذا باب الإضممار في (ليس) و(كان) كالإضممار في (إن) إذا قلت : إنه من يأتنا نأته وإنه أمة الله ذاهبة » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٥٤ ، وشرح الصفار ، ص ١٣٣ .

والمجهول مصطلح كوفي يقابله عند البصريين ضمير الشأن وضمير القصة . ينظر النحو الكوفي (بحث للمحقق) ، ص ٧٦ .

(٢) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ٧٠ ، ١٤٧ (١ : ٣٥ ، ٧٣) وفي غيره . وقد سها الدكتور حداد في معجمه في الرقم ٢٨٦٧ ، فنسبه إلى حميد بن ثور . وحميد الأرقط : هو حميد بن مالك التميمي ، شاعر إسلامي عاصر الحجاج المتوفى سنة ٩٥ هـ . ينظر الخزائن ، ج ٢ : ٤٥٤ .

(٣) وسيأتي برقم ١٣٣ ، و ٢٤٩ ، و ٢٥٨ ، وهو يتماهم :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعْرَسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تَلْقَى الْمَسَاكِينُ

والمعرس : مكان نزول المسافرين .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٤ : ١٠٠ ، والأصول ، ج ١ : ٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١١ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٥٧ ، والمسائل الطليبات ، ص ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٧٥ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٨ ، وإصلاح الظل الواقع في الجمل للزجاجي ، لعبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) ، تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشترتي ، (مصر - دار النصر ، الرياض - دار المريخ ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ) ، ص ١٥٢ ، والأمالى الشجرية ، ج ٢ : ٢٠٤ ، والبسيط ، ج ٢ : ٧٠٧ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٩٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٦٧ .

الشاهد فى قول العجير: (١)

(١٢٥) - إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ ... * (٢)

٦ - وقول بعضهم: (كان أنت خير منه) ؟

٧ - وهل يجوز كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ قَرِيقٍ مِنْهُمْ (٣) على هذا ؟ وما الخلاف فيه ؟

٨ - وما الشاهد فى قول هشام أخى ذى الرمة: (٤)

(١٢٦) - هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي ... * (٥)

(١) شعره ، ص ٢٢٥ ، مجلة المورد ، مجلد ٨ عدد (١) ، ١٣٩٩هـ .

(٢) وسيأتى برقم (١٣٤) وهو بتمامه :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ وَآخَرُ مِتِّ بِالَّذِي كُنْتُ أُصْنَعُ

ويرى (نصفان) و(نصفين) مكان (صنفان) وعلى الأخيرة لا شاهد فيه . كما يروى عجزه (ومتن) بنبرى جل ما كنت أصنع) والنيران : العلمان فى الثوب ، وجل الشئ : معظمه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧١ = (١ : ٣٦) ، والنوادر فى اللغة ، ص ٤٤٢ ، والجمل ، ص ٥٠ ، وشرح أبيات سيديويه ، للنحاس ، ص ٥٩ ، ١١١ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٥٨ ، وشرح أبيات سيديويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٤٤ ، وفرحة الأديب ، ص ١١٨ ، والأزهية فى علم الحروف ، لعلى بن محمد النحوى الهروى (ت ٤١٥) ، تحقيق : عبد المعين الملاحى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٢هـ) ، ص ١٩٠ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٧ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٠٢ .

(٣) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة . وهذه قراءة : الكسانى ، وابن عامر ، وأبى عمرو ، وابن كثير ، ونافع ، وحفص فى رواية أبى بكر عنه . ينظر السبعة ، ص ٣١٩ .

(٤) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٧١ ، ١٤٧ ، (١ : ٣٦ ، ٧٣) ، وغيره وقد سها الأستاذ عبد السلام هارون حين قال : « وذكر السيوطى أنه برمته من قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد) » لانى لما رجعت إلى قصيدة كعب وجدت أن السيوطى لا يريد هذا البيت وإنما يريد بيتاً آخر أورده التدمرى فى شرح شواهد الجمل بعد البيت المذكور ، وهو :

تَجَلَّوْا عَوَارِضَ ذِي ظُلْمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مِنْهُلٌّ بِالرَّاحِ مَعْلُولُ

ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير فى مدح الرسول ﷺ ، لعبد الله بن يوسف ابن هشام ، تحقيق الدكتور محمود حسن أبو ناجى ، (دمشق - مؤسسة علوم القرآن ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ٧٤ ، وشرح شواهد المغنى ، ج ٢ : ٧٠٤ - ٧٠٥ .

(٥) وسيأتى برقم (١٣٥) ، و(٢٥٠) ، و(٢٥٧) . وهو بتمامه :

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَلِمَتْ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْنُولُ

ويرى (إن ظفرت)

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٤ : ١٠١ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٧٤ ، ومجالس العلماء ،

٩ - وهل يجوز (ما زيداً عبدُ الله ضارباً) ؟ ولم لا يجوز كما جاز (ما اليوم عبدُ الله ضارباً) ؟

ولم لا جاز إذا رفعت الخبر في (ما زيداً عبد الله ضارب) ؟

١٠ - وما الشاهد في قول مزاحم العُقيلي: (١)

(١٢٧) - *وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ ... * (٢)

ولم كان النصب على التميمية والرفع على الحجازية ؟ ولم لا يجوز النصب على الحجازية ؟

وما الفرق بين إضمار الهاء في الخبر وبين تقديم معمول الخبر ؟

الجواب [عن باب العطف على الموضع]

١*١ - الذي يجوز في العطف على الموضع الحملُ عليه إذا كان العامل قد عمل في الموضع من غير مانع . وإِنَّمَا/قلنا : من غير مانع لأنه قد تعرضَ علَّةٌ تَمْنَعُ كقولك : (يا زيدُ ١٢٧ وعمرو) فهذا لا يجوز إلا على اللفظ دون الموضع ؛ لثلا يصير بمنزلة النكرة والمضاف وهو في منزلة الأول . فَحَمَوْهُ من هذا لهذهِ العلَّةِ وَلَمْ يَجْزِ فيه إلا العطف على اللفظ . والأصل في هذا

١* الكتاب ، ج ١ : ٦٦ - ٦٧ = (١ : ٢٣) .

== ص ٢٤١ ، والجمل ، ص ٥٠ (٦٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٩ ، ١١٢ ، وشرح السيرافي ،

ج ١ : ٣٥٨ ، والمسائل الحلبيات ، ص ٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ،

ج ١ : ٤٢١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٩٤ ، ومعجم حداد ، رقم ١٩٧٤ .

(١) شعره ، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي ، وحاتم الضامن ، (مجلة معهد المخطوطات العربية ،

مجلد ٢٢ ، ١٣٩٦ هـ) ، ص ١٠٥ ، وتوفى نحو سنة ١٢٠ هـ . مجلة معهد المخطوطات ، مجلد ٢٢ ،

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

(٢) وسيأتى برقم (١٣٦) ، و(٢٤٨) ، و(٢٥٥) وهو بتمامه :

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِثِّي وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِثِّي أَنَا عَارِفٌ

ويروى (وقالا : تعرفها) ، و(يفشى مني) ، كما يروى (كل) بالرفع والنصب ومعنى تعرفها : اعرفها .

وقيل : انشدها .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ٧٢ ، ١٤٦ = (١ : ٣٦ ، ٧٣) ، ومعاني القرآن للفراء ، ج ١ : ١٣٩ ،

٢٤٢ ، والمذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ٤٦٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٣ ، ١١٢ ، وشرح

السيرافي ، ج ١ : ٣٥٨ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٤٢ ، والخصائص ، ج ٢ : ٣٥٤ ، ٤٥٣ ، ٤٧٦ ، وفرحة

الأديب ، ص ٢٩ ، ١٦٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٠٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٧ ، ومعجم حداد ،

رقم ١٧١٥ .

الباب إذا عمل العامل فى اللفظ أن يجوز العطف على اللفظ، وإذا عمل فى الموضع أن يجوز العطف [على الموضع] إلا أن يمنع مانع من علة صحيحة.

٢*١ - والمسائل فى باب العطف على الموضع على ثلاثة أوجه: منها ما [لا] يجوز إلا على اللفظ، نحو (يازيد وعمرو). ومنها ما لا يجوز إلا على الموضع، نحو (ما زيد على قومنا ولا عندنا)؛ لأن (عند) ظرف غير متمكن. ومنها ما يجوز على اللفظ وعلى الموضع نحو (ليس زيد بجبان ولا بخيلاً) وإن شئت قلت (ولا بخيل). فالذى يجوز فيه العطف على اللفظ فقط هو ما يعمل العامل فى لفظه فقط، أو فى موضعه بمانع من الحمل عليه. والذى يجوز فيه العطف على الموضع فقط هو الذى يعمل العامل فى موضعه مع مانع فى المعطوف من حمله على اللفظ^(١). والذى يجوز العطف فيه على اللفظ والموضع جميعاً هو الذى يعمل فيه عاملان أحدهما فى اللفظ والآخر فى الموضع من غير مانع، كقولك: (ما زيد بذاهب ولا خارجاً)، وإن شئت (ولا خارج).

٣*١ - والوجه فى (ليس زيد بجبان ولا بخيلاً) الجر؛ لأنه أقرب إلى الجار منه إلى الناصب. قال (٢): «وقد حملهم قرب الجوار أن قالوا: (هذا جر ضبّ خرب) فكيف بما يصح معناه». وإنما جاز هذا للإيذان بأنه ينبغي أن يراعى قرب الجوار إذ فيه قرب المتناول.

٤*٢ - وقال عقيبة الأسدي:

(١٢٨) - مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِأَلْجِبَالِ وَلَا الْحَرِيدَا (٣)

فهذا معطوف على الموضع.

٥*٣ - وقولهم: (بحسبك هذا) الباء فيه للتأكيد والمعنى فيه وفى قولهم: (حسبك هذا) واحدٌ إلا بمقدار التأكيد. وإنما كانت الباء مؤكدة فى هذا كما كانت فى ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾^(٤) لأن اتصال الفعل بالفاعل هو له من غير حرف فإذا وجب اتصال المعنى من جهة الحرف أيضاً فقد

١* الكتاب، ج ١: ٦٦ - ٦٧ = (٢٣: ١).

٢* نفسه، ص ٦٧ = (٣٤).

٣* نفسه، ص ٦٧ - ٦٨ = (٣٤).

(١) فى المخطوط (على الموضع) وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٢) أى سيئويه.

(٣) تقدم برقم (١٢٠).

(٤) من الآية (٩٦) فى سورة النساء، وفى غيرها من الآيات. ينظر ما تقدم فى هامش باب ٩: ١١.

صار أوكد في انعقاد المعنى الثانى بالأول وكذلك الابتداء والخبر على هذا التفسير .

١-٦٠ - وقال لبيد:

(١٢٩) فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَإِلَذَا وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَزِعْكَ الْعَوَازِلُ^(١)

فعطف على الموضع . وإنما اختار ذلك من غير ضرورة لما فيه من اقتضاء الاعتبار^(٢) بكل واحدة من الأمرين . ولو أشرك بينهما لاقتضى الاعتبار بهما مجموعين لا متفرقين ، والتفريق أبلغ ، فلهذا اختار العطف على الموضع لأنه حمل على التأويل .

١-٦٧ - وتقول : (ما زيد على قومنا ولا عندنا) فلا يجوز فيه الجر لأنه لا يجوز (على عندنا) ؛ من أجل أن (عند) ظرف غير متمكن إذ استبهم استبهم الحروف ، من أجل أنه ليست له جهة كجهة (خلف) و(قدأم) ، وهو مع ذلك لا يقوم بنفسه دون إضافة لى غيره .

١-٦٨ - وتقول : (أخذتُنا^(٣) بالجوْدِ وفوقه) فلا يجوز عطفه إلا على الموضع . قال^(٤) : «لأنه ليس من كلامهم (وبفوقه)» وذلك أن الإشراف في الباء يصيره بمنزلة شيء واحد ، فإذا فصل كان أبلغ ، كأن الجود نهاية ما نطلب ثم قال : وفوق ذلك على المبالغة . فلهذا لم يحمله على الباء .

٢-٦٩ - وقال العجاج :

(١٣٠) - كَشَحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يَأْسَةِ الْيَائِسِ أَوْ حَذَارًا^(٥)

٢٧ ب /فهذا معطوف على الموضع وهو مما يجوز على اللفظ . وقال كعب بن جعيل :

(١٣١) - أَلَا حَيُّ نَدْمَانِي عَمِيرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(٦)

فهذا معطوف على الموضع وهو مما يجوز على اللفظ إلا أنه أجرى على الموضع لتقويم الشعر .

٢-٦٠ - وتقول : (ما زيد كعمرو ولا شبيهها به) فهذا يجوز فيه النصب والجر على

١-٦٠ الكتاب ، ج ١ : ٦٨ = (١ : ٢٤) .

٢-٦٠ نفسه ، ص ٦٨ - ٦٩ = (٢٤ - ٣٥) .

٣-٦٠ نفسه ، ص ٦٩ = (٢٥)

(١) تقدم برقم (١٢١) .

(٢) يقصد اعتبار المخاطب بالبيت المذكور .

(٣) ينظر ما تقدم في هامش السؤال .

(٤) أى سيبويه .

(٥) تقدم برقم (١٢٣) والشاهد فيه عطف (حذاراً) على موضع (من يأسه اليائس) .

(٦) تقدم برقم (١٢٢) .

وجهين مختلفين ، فإذا نصب لم^(١) يثبت شبيها ، وإذا جرّ فقد أثبت لعمرو شبيهاً ، كأنه قال :
(ما زيد كشبيه عمرو) .

١١*١ - وتقول : (ما أنت بزید ولا قريباً منه) على الموضع ، وإن شئت : (ولا قريب منه)
على اللفظ ، لأن قريباً وإن كان صفة فقد كثر أن يقوم مقام الموصوف ويجرى مجرى الاسم
فلهذا جاز فيه الوجهان .

الجواب عن باب إضممار المجهول :

١١*٢ - الذى يجوز فى إضممار المجهول أن يقع على شريطة التفسير من غير أن يعود
على مذكور . وإنما جاز لما فيه من تفخيم الشأن إذ كان يقتضى التأهب لما يأتى من تفسير
المعنى ويبعث النفس على طلب الفهم . وهو يقع فى خمسة مواضع^(٢) : (كان) ، و(ليس) ، و(إن) ،
و(نعم) ، و(بئس) ، إلا أنه فى (نعم) و(بئس) يفسره المفرد . وفى الثلاثة الأول يفسره الجملة .
٢*٢ - وقول [العرب]^(٣) : (ليس خلق الله مثله) لا يصلح إلا على الإضممار فى (ليس)
لئلا يدخل فعل على فعل .

٣*٣ - وقال حميد الأرقط :

(١٣٣) - فَأَضْبَحُوا وَالنَّوْىَ عَالِى مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوْىَ يَلْقَى الْمُسَاكِينُ^(٤)

فهذا على الإضممار فى (ليس) لئلا يدخل فعل على فعل ، إذ العامل قبل المعمول فيه ، وكأنه قيل :
(ليس يلقى كل النوى المساكين) فهو بمنزلة (ليس خلق الله مثله) فى أنه لا بد من ضمير فى

١* الكتاب ، ج ١ : ٦٩ = (١ : ٣٥) .

٢* نفسه ، ص ٦٩ - ٧٠ = (٣٥) .

٣* نفسه ، ص ٧٠ = (٣٥) .

٤* نفسه ، ص ٧٠ = (٣٥ - ٣٦) .

(١) فى المخطوط (فلم) ولعل الأنسب ما أثبتته

(٢) لا أعلم أحداً غير الرماني قصر وقوع ضمير الشأن مع الأدوات الخمس المذكورة . بل إن

الرماني نفسه قد أجاز مجيئه مع (كأن) و (لكن) . ينظر الشرح ، ج ٢ : ٢٠٢ ، ٣ : ٣٥ نسخة

داماد .

(٣) تكملة من السؤال .

(٤) تقدم برقم (١٢٤) وسيأتى برقم (٢٤٩ ، ٢٥٨) .

(ليس) ، وتقديره : (ليس الحديث) أو (ليس الخبر خلق الله مثله) .

٤*١ - ولا يجوز الفرق بين العامل والمعمول بما ليس منه ، ومعنى (ليس منه) أنه لم يعمل فيه الأول ولا الثانى ، فلا يجوز على هذا (كانت زيداً الحمى تأخذ) ^(١) ، ويجوز (كان زيداً ضارباً عمرو) ^(٢) : لأن (ضارباً) قد عمل فى (زيد) ، وتقديره : (كان عمرو ضارباً زيداً) ثم قدمت الخبر .

٥*٢ - وقال العجير :

(١٣٤) - إِذَا مَثَّ كَأَنَّ النَّاسَ صِئْفَانِ : شَامِتٌ وَآخَرُ مَثْنٍ ^(٣) بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ ^(٤)

فرغ الاسم والخبر على الإضمار فى (كان) .

٦*٢ - وقال بعض العرب : (كان أنت خير منه) ففيه دليل من وجهين : ذكر المنفصل ،

ورفع الخبر .

٧*٢ - وأما : ﴿كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ ^(٥) ففيه خلاف ^(٦) . وقد وقع فى الكتاب على أن فى (كاد) ضمير مجهول يفسره ما بعده ^(٧) . وخالف فى هذا بعض النحويين بأن (كاد) لا تدخل على الجمل فليست من هذا الباب ، وإنما يقدر معها (أن) فكأنه قيل : (كاد زيعُ قلوب فريق منهم) ^(٨) . وهذا هو وجه الكلام ، وقد قيل : إنه ألحق بالكتاب وليس

١* الكتاب ، ج ١ : ٧٠ = (٣٦ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٧١ = (٣٦) .

(١) هذا على رأى البصريين أما على رأى الكوفيين فيجوز ذلك . ينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٢٩٩ ،

والمقاصد النحوية ، ج ٢ : ٢٦ - ٢٧ .

(٢) اختلف فى النقل عن البصريين فى هذه المسألة فنقل عنهم الجواز . ينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٢٩٩ ،

كمال نقل عنهم المنع . ينظر المقاصد النحوية ، ج ٢ : ٢٦ - ٢٧ ، والأشباه والنظائر ، ج ٢ : ٥٧ .

(٣) فى المخطوط (مثنى) والصواب ما أثبتته .

(٤) تقدم برقم (١٢٥) .

(٥) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة ، وتقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال .

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ، ج ١ : ٤٨٩ ، والهمع ، ج ١ : ١٣٥ (١ : ٦٧) .

(٧) ينظر الكتاب ، فى الموضع المحدد لهذه الفقرة .

(٨) جاء فى ارتشاف الضرب ، ج ٢ : ١١٩ ، فى باب أفعال المقاربة : « وذهب الكوفيين إلى أن الفعل بدل

من الاسم بدل مصدر ، وكأنهم بنوا هذا على أن هذه الأفعال ليست ناقصة » . وينظر شرح الرضى ،

ج ٢ : ٣٠٣ .

منه (١).

١*٨ - وقال هشام أخو ذى الرمة :

(١٣٥) - هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرَتْ بِهَا

وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ (٢)

فرغ الاسم والخبر على الإضمار فى (ليس).

١*٩ - وتقول: (ما زيدا عبد الله ضارب)، فيجوز على التميمية، ولا يجوز (ما زيدا عبد

الله ضارباً) (٣) على الحجازية للفرق بين العامل والمعمول بما ليس منه ، ولكن يجوز: (ما اليوم عبد الله ضارباً) (٤)؛ لأن (الظرف) (٥) لا يفصل.

٢*١٠ - وقال مزاحم العقيلي :

١٢٨ (١٣٦) - / وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمُنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِيَّ أَنَا عَارِفُ (٦)

فهذا على التميمية ، كقولك: (ما زيدا أنا ضارب) ، فأما على الحجازية فلا يجوز إلا الرفع على إضمار الهاء فى (عارفه) فيقول: (وما كلُّ من وافى منى أنا عارف) . وإنما جاز إضمار الهاء لكثرة ما جاء من النظائر فيه . ولم يجز الفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه لأنه لا نظير له مع ما فيه من تقديم معمول خبر (ما) ، فكأنه قدّم خبر (ما) فلا يجوز على هذا الوجه . ويقوى أمر الضمير جوازه فى الصلة والصفة على اطراد وحسن فى الباب .

١* الكتاب ، ج ١ : ٧١ = (٣٦ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٧٢ = (٣٦ - ٣٧) .

(١) عرض كل من السيرافى والصفار لنص سيبويه حول الآية السابقة ولم يشير إلى القول الذى ذكره الرمانى من أنه ملحق بالكتاب . ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ٢٥٨ ، وشرح الصفار ، ص ١٣٤-١٣٥ . وترى بعض الدراسات الحديثة أن هناك زيادات فى الكتاب لكن أمر هذه الزيادات كان معروفاً ومسلماً لا يكاد يجهل أحد أو يمارى فيه أحد . ينظر سيبويه إمام النحاة ، ص ١٥٦ ، والرمانى النحوى ، ص ١٢٣ ، وكتاب سيبويه وشرحه ، ص ١٠٨ . لكن يبدو لى أن الأمر ليس كذلك فقد ذكر الرمانى فى موضع آخر مثل ما ذكر هنا ولم يشر غيره ممن وصلت إلينا شروحهم على الكتاب إلى شيء منه كما أن هناك مواضع نسب فيها الرمانى أقوالاً لسيبويه ولم يثبتها غيره . ينظر الأبواب : ٢ : ١٥ ، ٢٣ : ١٧ ، ٣٢ : ٣١ م .

(٢) تقدم برقم (١٢٦) ، وسيأتى برقم (٢٥٠ و ٢٥٧) .

(٣) أجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان . ينظر الهمع ، ج ٢ : ١١٣ = (١ : ١٢٤) .

(٤) منع ذلك بعض التحريين . ينظر المصدر نفسه .

(٥) فى المخطوط (الضارب) والصواب ما أثبتته .

(٦) تقدم برقم (١٢٧) ، وسيأتى برقم (٢٤٨) و (٢٥) .

٢٢- باب التعجب^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في التعجب من الإعراب والتصرف مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز في التعجب ؟
- ٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- [١ -] وما تقدير (ما أحسنَ عبدَ الله) ؟
- ٣ - ولمَ جاز (ما أحسنَ عبدَ الله) ولم يجز (شئ أحسن عبد الله) وهو في معناه وتقديره ؟
- ٤ - وما حكم المتعجب منه في التقديم والتأخير ؟ ولمَ لا يجوز فيه التقديم ؟
- [٢ -] وما حكم فعل التعجب في التصرف ؟ ولمَ [لا] يتصرف ؟
- ٥ - ولمَ لا يكون إلا مشتقاً من الثلاثي بغير زيادة ؟
- ٦ - وما نظيره من (لات) ؟
- ٧ - وما نظيره من (أجدل) دون (أفكل) ؟
- ٨ - وما نظير جعل (ما) وحدها اسماً من قولهم : (إني مما أن أصنع) و (غسلته غسلأ
نعماً) ؟
- ٩ - ولمَ لا يجوز قول الأخفش (ت ٢١٥) : (إن « ما » لها صلة كصلة " الذى " ، والخبر
محذوف) ؟
- ١٠ - وما حكم إلغاء (كان) في فعل التعجب ؟ ولمَ كثرت ملغاة فيه ؟ ولمَ جاز (ما كان
أبردها) ولمَ يجز (ما أصبح أبردها) ولا (ما أمسى أدفأها) ^(٢) ؟
- ١١ - ولمَ لا يتعجب من الألوان والعيوب ؟

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٧٢ (١ : ٣٧) : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجز مجرى الفعل ولم يتمكن تمكته . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٥٩ ، وشرح الصغار ، ص ١٣٦ .

(٢) حكى ذلك الأخفش والكوفيون ولم يحكه سيبويه ، ينظر هامش الكتاب ، تحقيق هارون ، ج ١ : ٧٣ ، وشرح المفصل ، ج ٧ : ١٥١ - ١٥٢ ، والهمع ، ج ٢ : ١٠٠ (١ : ١٢٠) ، وأنت الضمير لأنه أراد الغداة والعشية .

- ١٢ - وَلَمْ جَرَى (هذا أفعل من هذا) مجرى التعجب ؟
 ١٣ - وَلَمْ جاز التعجب على صيغة الأمر في (أفعل به) ؟
 ١٤ - وَلَمْ يجب تصحيح المعتل في التعجب ؟ وَلَمْ جاز تصغير فعل التعجب ؟

الجواب :

١-١* - الذى يجوز فى التعجب نصب الاسم المتعجب منه بفعل التعجب مع إضمار (ما) فيه ، وإلزامه على طريقة (ما أحسن زيداً) ، فكأنه قيل : (شئ أحسن زيداً) فَجُعِلَ فى (أحسن) ضميرٌ يعود إلى (ما) كما يعود فى هذا الكلام إلى (شئ).

٢-٢* - ولا يجوز أن يتصرف فعل التعجب على طريقة (فَعَلَ يَفْعُلُ وَسَيَفْعُلُ) لتضمنه ما ليس له فى أصله من معنى التعجب ، وإنما أصله (حسن زيد جداً) أو (كُرم) وما أشبه ذلك ، فدخله معنى التعجب الذى ليس له فى أصله ، فلما خَرَجَ بهذا المعنى عن أصله وجب أن يَخْرَجَ بامتناع التصرف عن أصله ؛ لينبئ عن هذا المعنى .

٣-١* - وإنما جاز (ما أحسن زيداً) وَلَمْ يجز (شئ أحسن زيداً) لأن المطلوب فى التعجب الإبهام ، و(ما) أشدُّ إبهاماً من (شئ) ؛ لأن فيها معنى أعم العام كما فى (شئ) ، وفيها أنها لا تقوم بنفسها فى الدلالة على معناها ، فصارت بهذا أشدَّ إبهاماً من (شئ) فلماذا لم يجز (شئ أحسن زيداً) فى التعجب ، وإن كان على هذا التقدير .

٤-٢* - والمتعجب منه لا يجوز فيه التقديم والتأخير ، من أجل أن فعل التعجب لما لم يتصرف فى نفسه لم يتصرف فى عمله .

٥-٢* - ولا يكون فعل التعجب إلا مشتقاً من الثلاثي^(١) بغير زيادة من (فَعَلَ) و(فَعِلَ) لأنه أخرج إلى تعدية التعجب . وذلك أن الاسم المنصوب فيه على معنى التعجب منه فلما احتيج إلى أن يخرج إلى التعدية وجب له الحرف الذى يوجب التعدية/على صيغة التعدية ، ٢٨ب والحرف هو الهمزة ، والصيغة صيغة (أَفْعَلْ) فلماذا لم يجز أن يؤخذ إلا من الثلاثي بغير زيادة ، إذ ما زاد على الثلاثي لا يلحقه حرف التعدية فى شئ من الكلام . وإنما يجب هذا للثلاثي

١-١* الكتاب ، ج ١ : ٧٢ = (١ : ٣٧) .

٢-٢* نفسه ، ص ٧٣ = (٣٧) .

(١) ينظر عن مجيئه من غير الثلاثي ما سيأتى فى الفقرة (١٥) .

لقوته على سائر الأبنية، وسنشرح ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى^(١). فقد ثبت أنه لا يجوز إلا أن يشتق من الثلاثي بغير زيادة لهذه العلة التي بينا من التعدية الحادثة لمعنى المتعجب منه.

١*٦ - ونظير فعل التعجب (لات) و(ما) في الضعف بما حدث لكل واحد منها ، فالذى حدث لـ(ما) أنها دخلت في العمل بحق الشبه لا بحق الأصل^(٢) ، وكذلك (لات) إلا أن (لات) أضعف ؛ لأن شبهها أنقص^(٣)، فكذلك فعل التعجب لما حمل عليه معنى ليس له في أصله ضعف فمنع التصرف كما ضعف (ما) و(لات) فمنعنا^(٤) التصرف في العمل.

١*٧ - ونظيره (أجدل)^(٥) من وجه آخر ، وهو أنه لما كثر استعماله في موضع الاسم خرج عن أصله بالانصراف والاستغناء عن الإتيان لما حدث من هذا الوجه. فكذلك فعل التعجب لما حدث فيه معنى التعجب وجب له حكم لم يكن ، كما وجب لـ(أجدل) حكم لم يكن ، إلا أن الحكم في هذا بحسب ما اقتضاه الأمر الحادث له وهو أن وقوعه موقع الاسم في العامل الذي يليه يقتضى له أن يعامل معاملة الاسم في الصرف. وتضمن فعل التعجب معنى التعجب الذي ليس له في أصله يقتضى له أن يلزم طريقة واحدة لنبيء عن هذا المعنى الذي دخله ، لأن ما يلزم طريقة واحدة أدل على معناه مما جرى على طرائق مختلفة.

١*٨ - ونظير جعل (ما) وحدها اسما قولهم : (إني مما أن أصنع) ؛ لأن تقديره (إني من الأمر أن أصنع)^(٦). وكذلك قولهم : (غسلته غسلاً نهما) أى : (نعم غسلاً) أو (نعم الغسل) كلا

*١- الكتاب ، ج ١ : ٧٣ = (١ : ٣٧).

(١) ينظر الشرح ، ج ٤ : ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٦ (داماد) ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٩ (فيض الله).

(٢) ينظر ما تقدم عنها في باب ١٩ : ١.

(٣) ينظر ما تقدم عنها في باب ١٩ : ٤.

(٤) في المخطوط (فمنعت) والأولى ما أثبتته.

(٥) «الأجدل : الصقر ، صفة غالبية ، وأصله من الجدل الذي هو الشدة». اللسان ، ج ١١ : ١٠٣ (جدل).

(٦) هذا التقدير مبني على أن (ما) معرفة تامة ، ويرى قوم أن التقدير (إني من أمر أن أصنع) وعليه تكون (ما) نكرة تامة والمصدر المؤول بدل منها . والأول تقدير سيبويه . ينظر الكتاب ، في الموضع المحدد لهذه الفقرة ، والجنى الدانى في حروف المعاني ، لحسن بن قاسم بن عقبة الله المرادى (ت ٧٤٩) ، تحقيق طه محسن ، (العراق - جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ) ، ص ٣٢٧ ، والمفنى ، ص ٣٢٩.

التقديرين يصح^(١).

١*٩ - ولا يصح قول الأخفش (ت ٢١٥): (إن "ما" لها صلة كصلة "الذى" والخبر محذوف)^(٢)؛ لأنه المطلوب فى التعجب إبهام السبب، وإذا وصلت (ما) خرجت عن الإبهام إلى الإيضاح بالصلة^(٣)، وذلك مناقض^(٤) لما يجب فى التعجب. فالصحيح فى هذا قول سيبويه: (إن (ما) وحدها فى التعجب لا صلة لها.

٢*١٠ - ويجوز إلغاء (كان) فى فعل التعجب، ويكثر فيه لأنه لما منع التصرف صار بمنزلة ما لا يدل على الماضى فاحتج إلى (كان) لتحقيق معنى الماضى فتقول على هذا: (ما كان أحسن زيدا)، والمعنى: (ما أحسن زيدا فيما مضى). ولا يجوز زيادة شئ من أخواتها؛ لأنها إنما جاز زيادتها من أجل أنها أم الأفعال، وليست هذه المنزلة لأخواتها، فلا يجوز: (ما أصبح أبردها) ولا (ما أمسى أذفاها) فى القياس للعلّة التى بينا^(٥).

١١ - ولا يتعجب من الألوان^(٦) والعيوب بلفظها؛ لأنها جرت مجرى الخلق الثابتة كاليد والرجل، فلم تتعاضم، وإنما التعجب مما يتعاضم، ويوضح ذلك أنه لا يجوز: (ما أعماه) من (عمى العين)، ويجوز (ما أعماه) من (عمى القلب)، لأنه يتعاضم، والأصل فى هذا الباب أن ما لا يتعاضم يقتضى المساواة فى المعنى، فلا يجوز (هذا أعمى من هذا) من (عمى العين)؛ لأجل المساواة فى المعنى. وأفعل يقتضى بطلان المساواة، فذلك التعجب. وفيه علّة أخرى وهو

* ١- الكتاب، ج ١: ٧٣ هـ (١).

* ٢- نفسه، ص ٧٣ = (٣٧).

(١) وقيل: (إن (ما) ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الإعراب وهو رأى قوم منهم الغراء، والتقدير الأول هو تقدير سيبويه، ينظر الكتاب، فى الموضع المحدد لهذه الفقرة، والجنى الدانى، ص ٢٣٦.

(٢) هذا أحد آراء ثلاثة للأخفش، وقد ذكره فى تعليقه على الكتاب، والرأى الثانى يوافق فيه سيبويه فى أن (ما) مبتدأ وما بعدها خبر، والرأى الآخر يذهب فيه إلى أنها نكرة موصوفة. ينظر الأصول، ج ١: ١٠٠، والجنى الدانى، ص ٢٣٥، والمغنى، ص ٢٢٩.

(٣) فى المخطوط (والصلة) ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) فى المخطوط (مناقضاً) والصواب ما أثبتته.

(٥) أجاز الكوفيون زيادة (أصبح وأمسى)، وأجاز الغراء زيادة سائر أفعال باب (كان) وكل فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقض المعنى. ينظر الهمع، ج ٢: ١٠٠ (١٢٠).

(٦) أجاز الكوفيون أيضاً التعجب من لونين فقط هما السواد والبياض، ينظر الإنصاف، ج ١: ١٤٨ (م ١٦)، والتبيين، ص ٢٩٢.

أن أصل فعله من (افعال) و(افعل)، نحو: (احمار) و (احمر)، و(اعوار) و (اعور)، فلم يتعجب لأنه يُؤمُّ به أصل فعله كما صحح فقيـل: (عور)، و(حول)، و(صيد) (١) لهذه العلة (٢).

١٢ - وكل ما جاز فيه (ما أفعله) جاز فيه (هذا أفعل من هذا)، وما لم يجز فيه (ما أفعله) لم يجز فيه (هذا أفعل من هذا)؛ لأنهما فيهما من التعاضم، فلما اشتركا في هذا المعنى اشتركا في الحكم.

١٣ - وبناء التعجب على وجهين: (ما أفعله) و (أفعل به). وإنما لم يقتصر على ما أفعله فقط لأنه قد يحتاج إلى استدعاء السامع أن يتعجب من المعنى الذى ذكر/فجعل على صيغة ١٢٩ الأمر لهذه العلة، فقيـل: (أكرم به) و(أحسن به) وفى التنزيل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (٣).

١٤ - وفعل التعجب يصح فيه المعتل؛ لأنه يجرى مجرى الاسم فى الامتناع من التصرف على طريقة (فَعَلَ يَقَعُلُ وسيفعل) فتقول: (ما أقوله). فإذا أردت الفعل من غير تعجب قلت: (أقال) و(أقام)، و(ما أقامه؟) (٤)، ولهذا جاز تصغيره إذ جرى مجرى الاسم فتقول: (ما أميلح زيداً) و(ما أحيسنه) للغة التى بينا.

١٥ - [٥-] ١* - وقد وقع فى الكتاب أن فعل التعجب من (أعطى) (٥)، فكان ابن السراج (ت ٣١٦) يقول: (هو ملحق فى الكتاب ليس منه) (٦)، ويحتمل أن يكون ذكره لأنهم يقولون: (ما أعطاه للدراهم) على طريق الشذوذ، وإنما رده إلى أصله فى (عطا يعطو) وهو على معناه فى (أعطى). ولم يسمع من الشذوذ فى هذا إلا (ما أعطاه للدراهم) و(ما أولاه بالمعروف).
١٦ - [٩-] وتقدير قول الأخفش (ت ٢١٥) فى الصلة (الذى أحسن زيداً شىء من الأشياء).

١* - الكتاب، ج ١: ٧٣: (١: ٣٧).

(١) الأصيد الذى لا يستطيع الالتفات.

(٢) ينظر شرح المفصل، ج ٧: ١٤٦.

(٣) من الآية (٢٨) فى سورة مريم.

(٤) فى المخطوط (وما أقومه)، ولعل المراد ما أثبتته.

(٥) جاء فى الكتاب: «وبناء من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفعل. هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثلاً واحداً يجرى عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو (لات) و(ما)، وإن كان من (حسن وكرم وأعطى)».

(٦) عرض ابن السراج للتعجب فى كتابه الأصول، ج ١: ٩٨ - ١٠٠، ولم يتطرق إلى أن ذلك ملحق بالكتاب. ولعله فى كتاب آخر أو مما سمعه منه. ولم يتطرق السيرافى فى شرحه، ج ١: ٣٦٤ إلى قول ابن السراج. وينظر ما تقدم عن الزيادة على نص الكتاب، فى آخر هوامش باب ٧: ٢١.

٢٣- باب الفاعلين والمفعولين في جملة واحدة (١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الفاعلين والمفعولين مما قد انعقد الفعلان فيه انعقاد الجملة الواحدة من الأعمال والتصرف مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذي يجوز في الفاعلين والمفعولين من الأعمال والتصرف ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما حكم (ضربت وضربني زيد) و ((ضربني [وضربت زيدا] ؟ ولم يجب أن الأول قد عمل في (زيد) كما عمل الثاني فيه ؟ ولم كان الحمل على الذي يليه أولى ؟ وما نظيره من (خشنت^(٢) بصدرة وصدور زيد) ؟ وما الشاهد في ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾^(٣) ، وفي (وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكُ)^(٤) ؟ وكيف يكون

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٧٣ = (١ : ٣٧) « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك » ، وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٦٥ ، وشرح الصغار ، ص ١٤٥ .

(٢) خشنت صدره : أوجرتة .

(٣) من الآية (٢٥) في سورة الأحزاب . وفي المخطوط تقديم وتأخير هكذا « والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ، والحافظين فروجهم والحافظات » . وهذا السهو قد حدث في كل من الكتاب طبعة بولاق ، ج ١ : ٣٧ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٦٦ ، وقد تنبه له الأستاذ عبدالسلام هارون في أثناء تحقيقه الكتاب ، ينظر ، ج ١ : ٧٤ هامش (٣) وذكر أن ذلك أيضاً موجود في الأصل الذي اعتمد عليه .

(٤) وردت هذه الجملة في دعاء روى من عدة طرق عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) موقوفاً عليه . ينظر المصنف في الأحاديث والآثار ، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥) ، تحقيق عبد الخالق الأفغاني (الهند-دار السلفية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ج ٢ : ٢١٤ ، وتهذيب الآثار ، لحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠) ، تحقيق محمد زهري النجار (بيروت-دار الكتب العلمية ، ١٣٩٩هـ) ج ١ : ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

كما روى عن كل من أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود (رضي الله عنهما) موقوفاً أيضاً . ينظر المصنف لابن أبي شيبة ، ج ٢ : ٣٠١ ، ٣١٤ .

وقد روى مرسلأ عن الرسول صلى اله عليه وسلم . ينظر كتاب المراسيل ، لأبي داود سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥) ، مع كتاب سلسلة الذهب فيما رواه الشافعي عن مالك مراجعة يوسف عبدالرحمن المرعشلي (بيروت-دار المعرفة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ، ص ١٣١ . والسنن الكبرى لأحمد ابن الحسين البيهقي (٢٥٤) (بيروت ، دار المعارف ، عن ط ١ ، حيدر آباد ، ١٣٤٦هـ) ، ج ٢ : ٢٠١ ، والفتوحات الربانية على الأذكار النووية ، لحمد بن علي ابن علاء الصديقي (ت ١٠٥٧) ، (القاهرة-جمعية النشر والتأليف الأزهرية ، ١٣٤٧هـ) ، ج ٢ : ٣٠٢ .

على إعمال الأول ؟

٢ - وما الشاهد في قول قيس ابن الخطيم : (١)

(١٣٧) - نَحْنُ يَمَّا عِنْدَنَا وَأَنْتَ يَمَّا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٢)

وقول ضابيء البرجمي : (٣)

(١٣٨) - * فَمَنْ يَكُ أَمْسَى يَالْمُدِينَةَ رَحْلُهُ * (٤)

(١) زيادات ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد ، (بيروت - دار صادر ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ) ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ، الكتاب ، ج ١ : ٧٤ = (١ : ٣٧) . كما ينسب إلى كل من : المزار الأسدي في معاني القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٣٦٣ ، ودرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ، ج ١ : ٩٥ ، وعمرو بن امرئ القيس الخزرجي ، في مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٥) ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، (مصر - مكتبة الخانجي ، ١٣٧٤هـ) ، ج ١ : ٣٩ ، وقال البغدادي : « والصحيح أنه لعمرو » شرح أبيات المغني ، ج ٧ : ٣٠٠ ، وينظر خزائن الأدب ، ج ٢ : ١٩١ فما بعدها .

(٢) وسيأتي برقم (١٤٧) . والمخاطب بالبيت مالك بن العجلان كان في زمانه سيد الحيين الأوس والخزرج ومن مواطن وروده : معاني القرآن للأخفش ، ج ١ : ٨٢ ، ٢ : ٣٣٠ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٢٨٩ ، والمقتضب ، ج ٣ : ١١٢ ، ٤ : ٧٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ٤٤٥ ، ٥ : ٤٤ ، والمذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ٦٧٧ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ١٥ ، ٦٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٢ . وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٩ ، ومعجم حداد ، رقم ١٧٢٥ .

(٣) ينظر الأصمعيات ، ص ١٨٤ ، وهو وضائي بن الحارث البرجمي ، شاعر جاهلي وأدرك الإسلام ، توفي وهو في السجن في خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه . ينظر الشعر والشراء ، ج ١ : ٣٥٠ ، والخزانة ، ج ٤ : ٨٠ - ٨١ .

(٤) وسيأتي برقم (١٤٨) وعجزه :

* فَأَيُّ وَقْيَارٍ بِهَا لَغَرِيبٌ *

ويروى (فأني وقياراً) . وقيار : اسم فرسه ، وقيل : اسم جملة ، والضمير في (بها) راجع إلى المدينة المنورة وكان قد حبسه فيها عثمان بن عفان رضى الله عنه لهجاء قوم .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧٥ = (١ : ٢٨) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٣١١ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٨٢ ، والنوادر في اللغة ، ص ١٨٢ ، ومجاز القرآن ، ج ١ : ١٧٢ ، ٢ : ٢٥٧ ، ٢ : ٢٢ ، والكمال ، ج ١ : ٣٢٠ ، ومجالس ثعلب ، ج ١ : ٢٦٢ ، ٢ : ٥٣٠ ، والأصول ، ج ١ : ٢٥٧ ، والمذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ٢٨٤ ، ٦٧٦ ، وأخبار الزجاجي ، ص ٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٧ ، ١٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيراقي ، ج ١ : ٣٦٩ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٤ ، وفرحة الأديب ، ص ٨٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٢ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٩ ، ومعجم حداد ، برقم ١١٩ .

وقول ابن أحمر: (١)

(١٣٩) - *رَمَانِي بِأَمْرٍ ... * (٢)

٣ - وَلَمْ جاز ترك خبر الأول في هذا كما ترك إعمال الأول في (ضربت وضربني زيد) ؟ وَلَمْ
وجب أن المفعول المستغنى عنه بمنزلة الخبر الذي لا بد منه ؟

٤ - وما الشاهد في قول الفرزدق: (٣)

(١٤٠) - *إِنِّي ضَمِنتُ لِمَنْ أَتَانِي * (٤)

٥ - وكيف يكون (ضربت وضربني قومك) على إعمال الأول؟ وكيف يكون (مررت ومر بي زيد)
على إعمال الأول ؟

(١) شعر عمرو بن أحمد الباهلي (ت ٦٥) ، جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان ، (دمشق - مجمع
اللسان العربية) ، ص ١٨٧ . وهو عمرو بن أحمر الباهلي ، توفي نحو سنة ٦٥ هـ . كما ينسب البيت لكل
من : الأزرق بن طرفة بن العمر ، في مجاز القرآن ، ج ٢ : ١٦١ ، والفرزدق في شرح شواهد الكشف ،
للاستاذ محب الدين أفندي ، (بعد الجزء الرابع من الكشف للزمخشري) ، (بيروت - دار المعرفة) ،
ص ٥٤٩ .

(٢) وسيأتي برقم (١٤٩) ، وهو بتمامه :

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَأَوْلِيَّ بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

ويرى (رمانى بداء) و (من جول الطوى) . ومعنى الطوى : البئر . وجول الطوى - بضم الجيم - جدار
البئر . ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧٥ = (٢٨ : ١) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٤٥٨ ،
ومعاني القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٨٢ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٦٧٨ ، وإعراب القرآن ،
ج ٢ : ٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٨ ، والحجة ، للفراسي ، ج ٢ : ٣٩٠ ، وشرح أبيات
سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٤٨ ، والمصون فى الأدب ، لأبى أحمد ، الحسن بن عبد الله بن سعيد
العسكري (ت ٢٨٢) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، (مصر - مكتبة الخانجي ،
الرياض - دار الرفاعي ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ) ، ص ٨٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٥ ، والنكت ،
ج ١ : ٢١٢ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٩٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٠٢٢ .

(٣) النقائص ، ج ٢ : ٩١٠ .

(٤) وسيأتي برقم (١٥٠) ، وهو بتمامه :

إِنِّي ضَمِنتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى ، فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ

ويرى (وأبى) بمعنى امتنع .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧٦ = (٢٨ : ١) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٤٣٤ ، ٣٦٣ : ٢ ،
٧٧ : ٢ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٦٧٧ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٦٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ،
للنحاس ، ص ٦٨ ، والقطع والانتفاف ، ص ٦٧٧ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٧١ ، وشرح أبيات
سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٢٦ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٥ ، والبيان فى غريب إعراب
القرآن ، ج ٢ : ١٦٤ ، والإنصاف ، ج ١ : ٩٥ .

- ٦ - وما الشاهد فى قول الفرزدق (١):
 وَلَكِنْ يَضْفَأُ لَوْ سَبَّيْتُ... (٢)
 وكيف يكون على إعمال الأول ؟
- ٧ - وما الشاهد فى قول الطفيل: (٣)
 وَكُمْتُ مَدْمَاءً... (٤)
 وكيف يكون على إعمال الأول ؟
- ٨ - وقول الباهلى: (٥)
 وَلَقَدْ أَرَى تَفْتَنِي بِهِ... (٦)
 وكيف يكون على إعمال الأول ؟

(١) ديوانه ، ج ٢ : ٨٤٤ (ط. الصاوى) ، ج ٢ : ٣٠٠ (دار بيروت).

(٢) وسيأتى برقم (١٥١) ، وهو بتمامه :

وَلَكِنْ يَضْفَأُ لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْتُ
 بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ
 والتصف بـمعنى العدل . ويرى أيضا (ولكن عدلاً) .

وهاشم معطوف على عبد شمس وليس على مناف . كما فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ،
 ج ١ : ١٩١ .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧٧ = (٣٩ : ١) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٧٤ ، والجمل ، ص ١١٥ ،
 وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٨ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٧٢ ، والإيضاح العضدى ،
 ص ١١٠ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٣ ، ٧٠٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٤ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٨١١ .

(٣) ديوان الطفيل الفنوى ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، (دار الكتاب الجديد ، ط ١ ، ١٩٦٨ م) ، ص
 ٢٣ . والطفيل هو الطفيل بن كعب الفنوى (ت نحو ١٣ ق : هـ) .

(٤) وسيأتى برقم (١٥٢) . وهو بتمامه :

وَكُمْتُ مَدْمَاءً كَأَنَّ مَتُونَهَا
 جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مَذْهَبٌ

والكمت : الخيل ، واحدها كمت وهو الذى لونه بين السواد والحمرة ، والدمى : الشديد الحمرة ،
 واستشعرت : جعلته شعاراً لها .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧٧ = (٣٩ : ١) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٧٥ ، والجمل ، ص ١١٦ ،
 ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٤ : ٢٢٧ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٧٢ ، والإيضاح العضدى ، ص ١٠٩ ،
 وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٨٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٤ . وينظر معجم هارون ،
 ص ٥٤ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٤ .

(٥) قال ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ، ج ١ : ٢٥٨ : « والبيت فى الكتاب منسوب إلى رجل من
 بالمة . وهو فيما ذكر بعض الرواة لوعلة الجرمى » . وينظر الكتاب ، ج ١ : ٧٧ = (٣٩ : ١) .

(٦) وسيأتى برقم (١٥٣) . وهو بتمامه :

٩ - وكم وجهاً يجوز في (ضربت وضربوني قومك)؟ ولمَ جاز على إعمال الأول ، وعلى البديل ، وعلى (أكلوني البراغيث) ؟

١٠ - وكيف يكون (ضربني وضربت قومك) على إعمال الأول ، وعلى إعمال الثاني؟

١١ - وما الشاهد في قول عمر بن أبي ربيعة : (١)

(١٤٤) - *إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَلْ ...* (٢)

وكيف يكون على إعمال الثاني ؟ ولمَ حمل على إعمال الأول هذا البيت ؟

١٢ - وقول المزار: (٣)

(١٤٥) - *فَرَدَّ عَلَى الْفَوَايِ هَوًى عَمِيداً* (٤)

فكيف يكون على إعمال الثاني ؟ ولمَ (٥) حمل على إعمال الأول؟

= وَلَقَدْ أَرَى تَغْنًى بِهِ سَيْفَانَهُ تُصْبِي الطَّيْمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ
والسيفانة : الطويلة المشوكة كأنها نصل سيف.

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٤ : ٧٥ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٤ ، والإنصاف ، ج ١ : ٨٩ .
(١) ملحقات ديوانه ، ص ٤٩٠ ، وكانت وفاته سنة ٩٣ هـ . كما ينسب الشاهد إلى كل من : امرئ القيس . ينظر ملحقات ديوانه ، ص ٤٨٤ ، والطفيل الغنوي ، ديوانه ، ص ٦٥ ، وعبد الرحمن بن أبي ربيعة ، شرح شواهد الإيضاح ، ص ٨٩ ، والمقنع الكندي . ينظر المقاصد النحوية ، ج ٣ : ٢٢ ، وفيه « والصحيح أنه لطفيل الغنوي » .

(٢) وسيأتي برقم (١٥٤) ، وهو بتمامه :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَلْ يَغْوِرُ أَرَاكَةً تَخُلُّ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْجَلٍ
وتنخل : اختير .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٧٨ = (١ : ٤٠) ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٧٤ ، والإيضاح العسدي ، ص ١١٠ ، والمسائل العسديات ، ص ١٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٨٨ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٠٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٢١٨٩ .
(٣) المزار الأسدي ، ديوانه ، ص ١٧٣ ، وفي تحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٤٠ بهامش الكتاب (ط-بولاق) « وقيل لأبي ربيعة » ولعله يريد لابن أبي ربيعة . ولم أجده في ديوانه .

(٤) وسيأتي برقم (١٥٥) ، وهذا شطر أول بيتين هما :

فَرَدَّ عَلَى الْفَوَايِ هَوًى عَمِيداً وَسُوَيْلَ لَوْ يَبِينُ لَنَا السُّوَالَا
وَقَدْ تَغْنًى بِهَا وَتَرَى عَصُوراً بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَا

وأنشد البيت الأول ليعلم أن القافية منصوبة .

والضمير في (فرد) للربيع ، والعמיד : الشديد البالغ ، وأنت الضمير في (تغنى بها) وهو للربيع لأنه أراد به الدار . والخرد : وأحدثها خريدة ، وهي المرأة البكر التي لم تمس قط ، وقيل : هي الحبيبة الطويلة السكوت . والخدال : جمع خدله : وهي المرأة الغليظة الساق الناعمة .

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، ج ١ : ٧٨ = (١ : ٤٠) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٧٦-٧٧ ، والجمل ، ص ١١٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٧٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٥ ، والإنصاف ، ج ١ : ٦٥ ، والرد على النحاة ، لأحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي القرطبي (ت ٥٨١) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، (القاهرة دار المعارف ، ١٩٨٢م) ، ص ٨٩ .

(٥) في المخطوط (ولو) ولعل المراد ما أثبتته . ولم يذكر في الجواب علته لحمله على الأول .

١٣ - وهل يجوز (ضربنى وضربتهم قومك)؟ ولمَ جاز البديل فيه ؟

١٤ - وما الشاهد فى قول امرئ القيس : (١)

(١٤٦) - *فَلَوْ أَنَّ مَا أَشْعَى ... * (٢)

وكيف يكون على إعمال الثانى ؟ ولمَ لا يجوز ؟

٢٩ ب

[١٥-] وهل يجوز (ضربت/ وضربنى زيداً) (٣) ؟ ولمَ جاز ؟

١٥ - وكيف يكون قولهم : (متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً) على إعمال الأول وعلى إعمال

الثانى ؟ وكما وجهاً يجوز فيه ؟ ولمَ كان الأجود (متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً) ؟

١٦ - وهل يجوز (ضربنى وضربت قومك) ؟ ولمَ جاز ولمَ يكن وجه الكلام ؟

١٧ - وهل يجوز (ضربنى وضربت قومك) ؟ ولمَ جاز على قبح ؟ وما نظيره من قولهم : (هو

أجمل الفتيان وأحسنه) و(أكرم بنيه وأنبله) ؟ ولم جاز هذا ؟ وهل يلزم عليه (أصحابك

جلس) و (هذا غلام القوم وصاحبه) ؟ وما الفرق فيه ؟

الجواب :

١*- ١ - الذى يجوز فى (٤) الفاعلين المفعولين إعمال الأول وإعمال الثانى ، إلا أن حمل الاسم على الذى يليه أولى لقرب جواره منه كما كان فى (خشنت بصدرة [و] صدر زيد) (٥) فتقول على ذلك : (ضربت وضربنى زيد) ، و(ضربنى وضربت زيداً) . ولا يجوز إلا أن يكون الأول قد عمل فى المعنى فيما عمل فيه الثانى على طريق الحذف إن كان مفعولاً وإلضمار إن

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٧٣ - ٧٤ = (١ : ٣٧) .

(١) ديوانه ، ص ٣٩ ، وتوفى امرئ القيس بن حجر الكندى نحو سنة ٨٠ قبل الهجرة .

(٢) وسيأتى برقم ١٥٦ ، وهو بتمامه :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

(٣) لم يرد لهذا السؤال جواب وإجابة الفقرة التى بعده تشمله ، لأنه جاء فى الكتاب ، ج ١ : ٧٩ = (١ : ٤١)

« وقد يجوز (ضربت وضربنى زيداً) ، لأن بعضهم قد يقول : متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً... » .

(٤) فى المخطوط (فيه) .

(٥) فى الكتاب : « كما كان (خشنت بصدرة وصدرة زيد) وجه الكلام حيث كان الجر فى الأول وكانت

الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى ، سؤوا بينهما فى الجر كما يستويان فى

النصب .

كان فاعلاً، ودليله ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ (١)، فلا يجوز إلا على (والذكراته)، لأنه لما مدح المذكر بصفة وجب عن طريق التقابل أن يمدح المؤنث بمثل تلك الصفة ولا تنافر (٢) الكلام وخرج عن حد التشاكل.

ومنه (ونخلع ونترك من يفجرك) (٣) فهذا على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقل: (ونخلع ونتركه من يفجرك).

والاسم فى كل (٤) المفعولين مفعول فى هذا الكلام، إلا أنه بمنزلة الفاعلين المفعولين فى إعمال الأول والثانى، إلا أن أحدهما يعمل فى اللفظ، والآخر يعمل فى المعنى.

١*٢ - وقال قيس بن الخطيم:

(١٤٧) - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مَخْتَلِفٌ (٥)

فتأويله: (نحن بما عندنا راضون) إلا أنه حذف الخبر لدلالة الثانى عليه. ومثله قول ضابىء البرجمى:

(١٤٨) - فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبٌ (٦)

تقديره: (فإنى لغريب وقياراً لغريب) فحذف الخبر من الأول لدلالة الثانى عليه. ومثله قول ابن أحرمر:

(١٤٩) - رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي (٧)

أى (كنت منه بريئاً ووالدى بريئاً) (٨) فحذف خبر الأول.

٢*٣ - وشبه حذف المفعول بحذف الخبر لأنه إذا كان يجوز حذف ما لا بد منه لدلالة الكلام عليه كان حذف ما منه بدّ لدلالة الكلام عليه أجوز.

١* الكتاب، ج ١: ٧٥ - ٧٦ = (٢٨: ١).

٢* نفسه، ص ٧٤ - ٧٦ = (٢٧ - ٢٨).

(١) من الآية (٣٥) فى سورة الأحزاب.

(٢) فى المخطوط (والافتتاف).

(٣) ينظر ما تقدم عنه فى هامش السؤال.

(٤) كذا فى المخطوط، والأنسب (كلا)، إلا إذا أراد إجراء (كلا)، مع المظهر كإجرائها مع المضمر فهو

كذلك على لغة كنانة. ينظر المساعد، ج ١: ٤٢.

(٥) تقدم برقم (١٢٧).

(٦) تقدم برقم (١٢٨).

(٧) تقدم برقم (١٢٩).

(٨) وأرى أنه يحتمل أن يكون (والدى) قسماً معترضاً، وعليه فلا شاهد فيه؛ لأنهم فى الجاهلية يقسمون بأبائهم.

٤*١ - وقول الفرزدق :

(١٥٠) - إِنِّي ضَمِنتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَيُّيَ فَرَّ (كَانَ) وَأَ كُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ^(١)

وتقديره (فكان غير غدور وكنت غير غدور) فحذف الأول لدلالة الثاني عليه.

٥*٢ - وتقول : (ضربت وضبرني قومك) على إعمال الثاني ، (ضربت وضربوني

قومك) على إعمال الأول . وتقول : (مررت ومرّ بي زيد) على إعمال الثاني ، (مررت ومرّ بي

زيداً) على إعمال الأول^(٢).

٦*٣ - وقال الفرزدق :

(١٥١) - وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَيْتُ وَسَبَيْتُ بَنُو عَبْرٍ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ^(٣)

وهذا على إعمال الثاني . ولو أعمل الأول لقال : (سبيت وسبونى بنى^(٤) عبد شمس) .

٧*٤ - وقال الطفيل الغنوي :

(١٥٢) - وَكُحَّتَا مَدْمَاءٌ كَأَنَّ مَتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْثُنْ مَذْهَبٍ^(٥)

وهذا على إعمال الثاني ولو أعمل الأول لقال : (جرى فوقها واستشعرت^(٦) لون مذهب) .

٨*٤ - وقال الباهلي :

(١٥٣) - / وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَهُ تُصْبِي الْخَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ^(٧)

فهذا على إعمال الثاني ، ولو أعمل الأول لُنصب (سيفانة) .

*١ - الكتاب ، ج ١ : ٧٦ = (٣٨ : ١) .

*٢ - نفسه ، ص ٧٦ = (٣٨ - ٢٩) .

*٣ - نفسه ، ص ٧٦ - ٧٧ = (٣٩) .

*٤ - نفسه ، ص ٧٧ = (٣٩) .

(١) تقدم برقم (١٤٠) .

(٢) في الكتاب : « ولو أعملت الأول لقلت : (مررت ومرّ بي بزيد) » وينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٧٢ .

(٣) تقدم برقم (١٤١) .

(٤) في المخطوط (بنو) والصواب ما أثبتته . وينظر الفقرة (٥) ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٧٢ .

(٥) تقدم برقم (١٤٢) .

(٦) كذا في المخطوط ، وفي شرح المفصل ، ج ١ : ٧٨ : « ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأول

وكان أظهر ضمير المفعول في (استشعرت) وقال : (واستشعرت) »

(٧) تقدم برقم (١٤٣) .

٩*١ - وتقول: (ضربت وضربوني قومك) على إعمال الأول ، ويجوز (ضربت وضربني قومك) على إعمال الثاني ، وَيَجُوزُ (ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي قَوْمَكَ) عَلَى (الكلوني البراغيث) ويجوز الرفع على البذل إذا جرى ذكر ناس . فهذه أربعة أوجه تجوز في هذه المسألة .

١٠*٢ - وتقول: (ضربني وضربت قومك) ^(١) على إعمال الثاني إلا أنك تضرع في الأول ما يكون على لفظ الواحد ومعنى الجمع ، كأنك قلت : (ضربني مَنْ ثُمَّ وضربت قومك) ^(٢) ، والوجه (ضربوني وضربت قومك) . ويجوز (ضربني وضربتهم قومك) على إعمال الأول .

١١*٣ - وقال عمر بن أبي ربيعة :

(١٥٤) - إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ يَعُودِ أَرَاكَةَ تَنْخُلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُوْدُ إِسْحَلِ ^(٣)
فهذا على إعمال الأول ، ولو أعمل الثاني لقال : (تنخل فاستاكت بعود إسحل) .

١٢*٤ - وقال المزار الأسدي :

(١٥٥) - فَردَّ عَلَى الْفَوَايِ هَوًى عَمِيداً وَسُوَيْلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّوَالَا ^(٤)
وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عَصُوراً بِهَا يَقْتَدُنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَا

فهذا على إعمال الأول ، ولو أعمل الثاني لقال : (ونرى عصوراً بها يقتادنا الخرد الخدال) ^(٥) .

١٣*٥ - وتقول: (ضربوني وضربتهم قومك) على البذل إذا جرى ذكر ناس .

١*١ - الكتاب ، ج ١ : ٧٨ (١ : ٢٩) .

٢*٢ - نفسه ، ٧٩ - ٨٠ = (٤١) .

٣*٣ - نفسه ، ص ٧٨ = (٤٠) .

٤*٤ - نفسه ، ص ٧٨ - ٧٩ = (٤٠) .

٥*٥ - نفسه ، ص ٧٩ = (٤٠) .

(١) ينظر ما سيأتي في الفقرة (١٧) .

(٢) ينظر المساعد ، ج ١ : ٤٥٣ .

(٣) تقدم برقم (١٤٤) .

(٤) تقدم برقم (١٤٥) .

(٥) في المخطوط (الخدال) والصواب ما أثبتته ، لأنه أعمل الثاني فرفع الخرد ، والخدال صفة لها . ومفعول

الأول وهو (نرى) محذوف و(عصوراً) ظرف .

١٤*١ - وقال امرؤ^(١) القيس :

(١٥٦) - فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^(٢)

فهذا على إعمال الأول ، ولا يجوز فيه إعمال الثانى^(٣) ، لأنه يفسد المعنى ، إذ تقديره (كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك) إذ هو فى حال افتخار ، ولا يفتخر بأنه يطلب قليلاً من المال ، ولأنه لا معنى لأن يقول : (كفانى قليل من المال ولم أطلب بسعى وتصرفى فى البلاد قليلاً من المال) .

١٥*١ - وتقول : (متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً) على إعمال الأول والحذف من الثانى ، ويجوز (متى رأيت أو قلت زيد منطلقاً)^(٤) وهو الأجود . فإن أعملت الأول والثانى قلت : (متى أو قلت هو هو^(٥) زيداً منطلقاً) ، وعلى هذا القياس إن قدمت (قلت) وأخرت (رأيت) فقلت : (متى قلت أو رأيت زيداً منطلقاً) كان هذا الأجود ، ويجوز (متى قلت أو رأيت زيد منطلقاً) على إعمال الأول والحذف من الثانى ، ويجوز (متى قلت أو رأيت إياه زيد منطلقاً) .

١٦*١ - وتقول : (ضربنى وضربت قومك) على حذف المفعول وإعمال الأول . وليس حذف

المفعول بوجه الكلام .

١٧*٢ - وتقول : (ضربنى وضربت قومك) على إضممار ما هو واحد فى اللفظ جميع فى المعنى^(٦) ، ونظيره (هو أجمل الفتيان وأحسنه) و(أكرم بنيه وأنبله) . وألزم سيبويه^(٧) من هذا (أصحابك جلس) و(هذا غلام القوم وصاحبه) مع أن بينهما فرقاً ، وهو أنه

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٧٩ = (١ : ٤١) .

٢*٢ نفسه ، ص ٧٩ - ٨٠ = (٤١) .

(١) فى المخطوط (امرى) والصواب ما أثبت .

(٢) تقدم برقم (١٤٦) .

(٣) وقد ذهب الكوفيون إلى أنه مما يشهد على رجحان إعمال الأول . وقد رد عليهم ذلك بنحو ما ذكر

الرماني . ينظر الإنصاف ، ج ١ : ٨٣ - ٨٥ ، ٩٢ (م ١٣) ، والتبيين ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٤) وينظر المساعد ، ج ١ : ٤٦١

(٥) (هو الأول لزيد) ، و(هو الثانى لـ) (منطلق) . ينظر المقتضب ، ج ٤ : ٧٩ .

(٦) ينظر ما تقدم فى الفقرة (١٠) .

(٧) فى صلب الكتاب ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، ج ١ : ٨٠ : «قال الأخفش : فهذا ردىء فى»

يجوز (هو أجمل فتى) والمعنى (أجمل الفتيان إذا أفردوا فتى [فتى]) فيحتمل أن يحمله على المعنى تارة وعلى اللفظ تارة وليس هكذا (هذا غلام القوم [و] صاحبه).

= القياس يدخل فيه أن تقول: (أصحابك جلس ... ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة: (هذا غلام القوم وصاحبه) لم يحسن».

وجملة (قال الأخفش) لم ترد في طبعة بولاق، ج ١: ٤١، ولا في شرح السيرافي، ج ١: ٣٧٦ - ٣٧٧، ولا في شرح الصفار، ص ١٥٤ - ١٥٥، والكلام في الشرحين مبني على أن ذلك من قول سيبيويه فقد جاء في شرح السيرافي: «... ثم قال: وأضمر (مَنْ) لذلك وهو رديء في القياس فدخل فيه أن تقول: أصحابك جلس تضرع شيئاً في اللفظ يكون واحداً. يعني أن إضمار (مَنْ) الذي هو مفرد في معنى الجماعة رديء...» وجاء في شرح الصفار: «... وزعم سيبيويه أن هذا رديء في القياس، لأنه فيه وضع الشيء في موضع غيره».

والواضح من كلام الرماني أن ذلك ليس من كلام سيبيويه لقوله (والزم سيبيويه) غير أنه لم يشير إلى أنه من كلام الأخفش كما جاء في تحقيق هارون.

وإذا صح أن ذلك ليس من كلام سيبيويه فإنه يمثل نموذجاً لاختلاط نصوص الكتاب بتعليقات العلماء عليه. وينظر ما تقدم في آخر هوامش باب ٧: ٢١.

٢٤- باب بناء الاسم على الفعل والفعل على الاسم^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في المفعول من حمله على الفعل وحمل الفعل عليه
مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١- ما الذى يجوز في المفعول من حمله على الفعل وحمل الفعل عليه ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢- وما قسمة / الجائز في هذا الباب إذا قدم المفعول ؟ وما علّة كل واحد من أقسامه ؟ ولم ٣٠ ب
جاز (زيداً ضربت) و(زيد ضربته) وكان هذان الوجهان هما الوجه في التقديم ؟ ولم جاز
(زيداً ضربته) ؟
- [١-] ولم جاز (زيد ضربت) ولم يجز (ضربت زيد) ؟
- ٣- وما معنى بناء الفعل على الاسم وبناء الاسم على الفعل ؟
- [٢-] ولم جاز (زيداً ضربته) ولم يجز إظهار العامل ؟
- ٤- وما نظيره من الإضمار في (نعم)؟ وكيف صار قياسه وليس بعامل ؟
- ٥- وما الشاهد في ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (٢)؟ ولم جاز في بعض القراءات بالنصب؟ (٣)
- ٦- وما الشاهد في قول بشر بن [أبى] خازم: (٤)

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٨٠ = (٤١:١) : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبتدئاً على الفعل قدّم أو
آخر . وما يكون فيه الفعل مبتدئاً على الاسم » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٧٧ ، وشرح
الصفار ، ص ١٥٥ .

(٢) من الآية (١٧) في سورة فصلت .

(٣) هي قراءة الحسن والمطوعي ، وابن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر الثقفي ، ورواية للمفصل عن
عاصم . ينظر معاني القرآن للفراء ، ج ٣ : ١٤ ، ومختصر في شواذ القراءات ، لابن خالويه ، الحسين
بن أحمد (ت ٣٧٠) ، بعناية برجستراسر ، (مصر - المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م) ، ص ١٢٣ ، والبحر
المحيط ، ج ٧ : ٤٩١ ، والإتحاف ، ص ٢٨١ .

(٤) ديوان بشر بن خازم الأسدي ، تحقيق : عمرة حسن ، (دمشق - مديرية إحياء التراث القديم ،
١٣٧٩هـ) ، ص ١١٠ ، وهو بشر بن أبي خازم بن عمرو الأسدي ، توفي نحو ٢٢ قبل الهجرة .

(١٥٧) - *فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بْنُ مَرْ* (١)

٧ - وقول ذى الرمة: (٢)

(١٥٨) - *إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى يَلَالًا بَلَّغَتْ* (٣)

ولم كان (٤) الأجود فى (إذا ابنُ أبى موسى) النصب، وفى (فأما تميم) الرفع؟

٨ - وهل يجوز فى ما لم يسم فاعله ما جاز فى فعل الفاعل من نحو (زيداً أعطيت)، فهل يجوز فيه أربعة أوجه فى التقديم؟

٩ - وهل يجوز فى الفعل الذى لا يتعدى مثل ما جاز فى المتعدى إذا قدم الاسم؟ ولم امتنع فيه وجهان وراز وجهان؟

١٠ - وما حكم الفعل الذى يعمل فى السبب إذا تقدم الاسم؟ ولم جاز فيه وجهان وامتنع وجهان حتى صار بمنزلة غير المتعدى؟

(١) وسيأتى برقم (١٥٩)، (١٦١). وعجزه:

فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمَ رَوَيْتُ نِيَامًا

ويروى (فأما تميمًا).

الروى: الخشاء الأنفس المستقلون نومًا. ويقال: هم الذين شربوا من الرائب فسكروا.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٨٢ = (١: ٤٢)، وإعراب القرآن، ج ٢: ٢٣، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، ج ١: ٢٨٠، والنكت، ج ١: ٢١٧، والأصالي الشجرية، ج ٢: ٢٤٨. وينظر معجم هارون، ص ٣٢٩، ومعجم حداد، رقم ٢٦٣٧.

(٢) ديوان شعره، ص ٢٥٣.

(٣) سيأتى برقم (١٦٠)، (١٨٦)، وعجزه:

فَقَامَ يَفَاسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَارِزٌ

ويروى (إذا ابنُ أبى موسى بلالًا). كما يروى (إذا ابنُ أبى موسى بلالًا) برفع (ابن) ونصب (بلالًا). ويروى (فقام ينصل)، والنصل: حديدة السيف. والفاء فى (فقام) دخلت على الفعل الماضى لأنه دعاء. والوصل: المفصل، والمراد بوصليها: المفصلان اللذان عند موضع نحر الناقة والشاعر يخاطب ناقته.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٨٢ = (١: ٤٢)، ومعانى القرآن للقراء، ج ١: ٢٤١، ومعانى القرآن، للأخفش، ج ١: ٧٨، والمقتضب، ج ٢: ٧٤، والكامل، ج ١: ١٣٠، ج ٢: ٣٠٠، وشرح القصائد التسع، ج ١: ١٣٨، ٤٤٧، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٢٩، وشرح السيرافى، ج ١: ٣٧٩، والمسائل المشككة، ص ٤٦٣، وكتاب الشعر، ج ١: ٤٩١، ٤٩٢، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، ج ١: ١٦٦، وشرح عيون كتاب سيبويه، ص ٦٧، والنكت، ج ١: ٢١٧، والخزانة، ج ١: ٤٥٠. وينظر معجم هارون، ص ١٥٥، ومعجم حداد، رقم ٩٢٤.

(٤) فى المخطوط (جار)، ولعل الصواب ما أثبتته.

- ١١ - ولم جرى السبب مجرى النفس ؟
 ١٢ - وما تقدير (زيداً لقيت أخاه) و (زيداً مررت به) ؟
 ١٣ - وكم وجهاً يجوز فى (أيهم تره ياتك)؟

الجواب :

- ١-١* - الذى يجوز فى المفعول أن يحمل على الفعل إذا فرغ له مقدماً كان أو مؤخراً ، كقولك : (زيداً ضربت) و (ضربت زيداً) ، ويجوز حمل الفعل على الاسم إذا شغلته عنه بضميره نحو (١) (زيد ضربته) . ولا يجوز (ضربت زيد) قياساً على (زيد ضربت) من قبل أن حذف الضمير فى هذا الموضع يصح لأن يشبه حذفه فى الصلة والصفة ، وليس واحداً منهما يقتدم على المذكور من الموصول والموصوف ، فجاز إذا وقع بعد الاسم حذف الضمير ، ولم يجز إذا وقع قبل لما بيننا .
- ٢-٢* - والذى يجوز فى المفعول إذا تقدم أربعة أوجه (زيد ضربته) ، و (زيداً ضربت) ، وهذان الوجهان جيدان لأنهما على أصل الكلام وحقيقته . ويجوز (زيداً ضربته) على تقدير (ضربت زيداً ضربته) إلا أن هذا المحذوف لا يظهر للاستغناء عنه بالمذكور استغناء لازماً . ويجوز (زيد ضربت) على حذف الضمير . كأنك قلت : (زيد ضربته) ؛ لأن الفعل لما وقع بعد الاسم فى موضع الخبر أشبه وقوعه فى موضع الصفة والصلة .
- ٣-٣* - ومعنى بناء الاسم على الفعل جعله بعده فى المرتبة من غير أن يمتنع تقديمه فى اللفظ . كقولك : (زيداً^(٢) ضربت) . وإذا بنيت الفعل على الاسم فقد جعلت الاسم أولاً فى المرتبة والفعل ثانياً ؛ لأنه فى موضع الخبر ، كقولك : (زيد ضربته) .
- ٤-٤* - ونظير امتناع إظهار المضمرة فى قولك : (زيداً ضربته) امتناع إظهار المضمرة فى

١-١* الكتاب ، ج ١ : ٨٠ - ٨١ = (٤١) .

٢-٢* نفسه ، ص ٨٠ - ٨١ ، ٨٢ - ٨٣ = (٤١ ، ٤٢) .

٣-٣* نفسه ، ص ٨١ = (٤١) .

٤-٤* نفسه ، ص ٨١ مع الهامش (٥) = (٤٢) .

(١) فى المخطوط (يجوز) ولعل الأنسب ما أثبت .

(٢) فى المخطوط (زيد) والصواب ما أثبت .

(نعم) ؛ لأنه لا يجوز (نعمًا)، ولا (نعموا)^(١)، وإنما يكون الضمير مستترًا تفسره النكرة . فقد اجتماعا في امتناع الإظهار ، وإن كان أحدهما عاملاً والآخر معمولاً فيه ، وأحدهما محذوفًا والآخر مستترًا ، فقياسهما واحد في امتناع الإظهار للاستغناء بالمفسر .

٥*١ - وفي التنزيل ﴿وَأَمَّا ثُمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٢) وهو شاهد في حسن الرفع ؛ لأن أكثر القراءة عليه . ويجوز النصب كما جاء في بعض القراءات^(٣) ﴿وَأَمَّا ثُمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ ، وتقديره : ﴿وَأما ثمود فهدينا فهديناهم﴾ ؛ لأن (أما) لا تدخل إلا على الاسم دون الفعل^(٤) .

٦*٢ - وقال بشر بن أبي خازم :

(١٥٩) - /فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مَرْ قَالَفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوَيْ نِيَامًا^(٥)

فهذا شاهد في أن الأجود الرفع ؛ لأن أكثر إنشاد العرب عليه ، وشاهد في جواز النصب ، لأن من العرب من ينصبه .

٧*١ - وقال ذى الرمة :

(١٦٠) - إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا^(٦) بَلَغْتِهِ فَقَامَ يَفَاسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَارِزُ^(٧)

فهذا شاهد في أن النصب أجود مع (إذا) التي للجر (إلا أن)^(٨) أكثر الإنشاد^(٩) عليه .

وقال أبو العباس^(١٠) (ت ٢٨٦) : وقد رفعه قوم ، ولا يجوز إلا على الفعل بتقدير : (إذا بلغ ابن

١*١ - الكتاب ، ج ١ : ٨١ ، ٨٢ = (١ : ٤١ - ٤٢) .

٢*٢ - نفسه ، ص ٨٢ = (٤٢)

(١) في المخطوط (نعم) ولعل المراد ما أثبتته .

(٢) من الآية (١٧) في سورة فصلت .

(٣) ينظر ما تقدم في هامش السؤال .

(٤) ينظر المغنى ، ص ٦٠ .

(٥) تقدم برقم (١٥٧) ، وسيأتي برقم (١٦١) .

(٦) ورد في الكتاب برواية الرفع . وقد اختلف في مراده بين الرفع على الابتداء والرفع بفعل مقدر يفسره

ما بعده . ينظر : هامش المقتضب ، ج ٢ : ٧٥ ، وشرح عيون كتاب سيبريه ، ص ٦٧ - ٦٨ .

وتحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٤٣ بهامش الكتاب ، والنحو الكوفي ، هامش ص ٣٨١ - ٣٨٢ .

(٧) تقدم برقم (١٥٨) ، وسيأتي برقم (١٨٦) .

(٨) كذا في المخطوط ، ولعلها (لأن) ؛ لتكون تعليلًا لما تقدم .

(٩) في المخطوط (الإنسان) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(١٠) ينظر المقتضب ، ج ٢ : ٧٥ ، والكامل ، ج ٣ : ٣٠٠ .

أبى موسى (بلال) ؛ لأن (إذا) تطلب الفعل كما تطلبه حروف الجزم^(١).

١-٨* - ويجوز فيما لم يسم فاعله أربعة أوجه فى التقديم ، كما جاز فيما سُمى فاعله ؛ لأن الفعل متصرف فى نفسه فوجب له التصرف فى عمله . تقول : (زیداً أُعْطِيتُ) و(زیدُ أُعْطِيتُ) و(زیداً أُعْطِيتُهُ) و(زیدُ أُعْطِيتُهُ).

١-٩* - ولا يجوز فى غير المتعدى فى التقديم إلا وجهان : (زیدُ مررت به) ، و(زیداً مررت به) . ولا يجوز الحذف ، لأن حرف الجر لا دليل عليه ، إذ كان يحتمل (مررت به) و(مررت إليه) و(مررت عليه) ، فلم يجز حذفه لهذه العلة.

١-١٠* - وكذلك السبب لا يجوز فيه إلا وجهان إذا تقدم الاسم ، كقولك : (زیدُ لقيت أخاه) ، و(زیداً لقيت أخاه) ، ولا يجوز الحذف ؛ لأن الفعل مع الاسم المتقدم لا يدل عليه ، إذ كان يحتمل (لقيت أخاه) و(لقيت أباه) و(لقيت صاحبه) ، والأسباب كثيرة ، فلم يجز لهذه العلة.

١-١١* ٢- - وإنما جرى السبب مجرى النفس لأنه يتعلق به ويختص على طريقة ما يحسن أن يعامل معاملة النفس بدليل قولهم : (أكرمت زیداً بإكرامى أخاه) ، وإنما وصل الإكرام إلى غيره ، فكأنه وصل إليه بوصوله إلى سببه.

٢-١٢* - وتقدير (زیداً لقيت أخاه) : (لابست زیداً لقيت أخاه) أو (اختصت زیداً لقيت أخاه) ، وتقدير (زیداً مررت به) : (جزت زیداً مررت به) .

٢-١٣* ٣- - ويجوز فى (أُيْهِمُ تره ياتك) بالرفع على قياس (زیدُ ضربته) ، ويجوز (أُيْهِمُ تر ياتك) على قياس (زیداً ضربت) ، ويجوز (أُيْهِمُ تره ياتك) وتقديره (أُيْهِمُ تر تره ياتك على قياس) : (٢)

(١٦١) - * فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مَرْءٍ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ ... * (٣)

كأنك [قلت] [فأماً تميمًا فالفى فالفاهم] . والوجه الرابع : (أُيْهِمُ تر ياتك) على قياس (زیدُ ضربت) .

١-٨* الكتاب ، ج ١ : ٨٣ = (١ : ٤٢ - ٤٣) .

٢-٨* نفسه ، ص ٨٣ = (٤٣) .

٣-٨* نفسه ، ص ٨٤ = (٤٣) .

(١) فى المخطوط (الجر) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٦) .

(٣) تقدم برقم (١٥٧) و(١٥٩) . وتقدم أن فى البيت روايتان ، هما (فأماً تميمًا) و (فأماً تميم) ، والمراد هنا رواية النصب وإن كان جاء برواية الرفع .

٢٥- باب الظرف الذى يشغل عنه الفعل (١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الظرف الذى يشغل عنه الفعل من الإعراب والتصرف مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الظرف الذى يشغل عنه الفعل ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما الظرف الذى يصلح أن يشغل بضميره ؟ وما الظرف الذى لا يصلح ذلك فيه ؟
- ٢ - ولم جازَ (يومُ الجمعة ألقاك فيه) ولم يجزَ (سحرُ ألقاك فيه) ؟
- ٣ - ولم كان (أقل يوم) و(خطيئة يوم) ظرفاً متمكناً ؟
- ٤ - ولم كان (مكانكم قمت فيه) [جائزاً] ، ولم يجز مثل ذلك فى (عندكم) ؟
- ٥ - ولم صار (يومُ الجمعة ألقاك فيه) وهو فى معنى الظرف بمنزلة (يومُ الجمعة مبارك) ؟
- ٦ - ولم جازَ (يومُ الجمعة صمته) و(صمت فيه) ؟
- ٧ - ولم جازَ النصب فى (يوم الجمعة [صمته]) ؟
- ٨ - وما الشاهد فى قول أبى النجم : (٢)
* قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي * (١٦٢)

-
- (١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٨٤ = (١ : ٤٣) : « هذا باب ما يجرى مما يكون ظرفاً هذا المجرى » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٣٨١ ، وشرح الصغار ، ص ١٦١ .
 - (٢) ديوان أبى النجم العجلي ، صنعة وشرح . علاء الدين أغا ، (الرياض - النأدى الأدبى ، ١٤٠١ هـ) ، ص ١٣٢ ، واسمه : الفضل بن قدامة ، توفى سنة ١١٣٠ هـ .
 - (٣) وسيأتى برقم (١٦٨) و(٢٥٦) ، ويعدّه :

* عَلَى ذَنْبٍ كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ *

ويروى (كله) بالنصب . وينظر الخزانة ، ج ١ : ١٧٤ فما بعدها ففيه نقول مفيدة عن العلماء حول اتحاد المعنى أو اختلافه على الروایتين . وقد اختلفت بعضاً منها كما سيأتى فى هامش فقرة الجواب . وأم الخيار زوجة الشاعر ، والذنب بمعنى الذنوب وهى هنا موجبات الشيوخوخة كالشيب والصلع والعجز ونحوها ، وأفرد لأنه أراد كبر السن الذى تصحبه تلك الأمور .

وإذا كان النصب لا يكسر الشعر فلم جاز الرفع مع حذف العائد إلى الاسم ؟

٩ - وما الشاهد في قول امرئ القيس : (١)

(١٦٣) - / * فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا ... * (٢)

ولم رفع مع أن النصب لا يكسر الشعر ؟

١٠ - وما الشاهد في قول النمر : (٣)

(١٦٤) - * فَيَوْمَ عَلَيْنَا ... * (٤)

فلم رفع ؟

== ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، ج ١ : ٨٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ = (١ : ٤٤ ، ٦٤ ، ٦٩) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ١٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢ : ٩٥ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٢٥٢ ، ومجاز القرآن ، ج ٢ : ٨٤ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٤٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٢ ، ١٣٠ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٨٤ ، والمسائل البصريا ، ج ١ : ٦٣٤ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٥٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٦ ، والنكت ، ج ١ : ٥٥٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٩٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٧٠ .

(١) ديوانه ، ص ١٥٩ . وقيل البيت من قصيدة لربيعه بن جعشم . ينظر الخزانة ، ج ١ : ١٨٠ .

(٢) وسيأتي برقم (١٦٩) ، وهو بتمامه :

فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَنُوبُ لِسْتُ وَنُوبُ أَجْرٍ

ويروى بنصب الثوبين . وعليها لا شاهد فيه . كما يروى (فتوب على) وهي التي أثبتتها الرمانى كما سيأتى . وعليها فالشاهد في موضع واحد .

ومن مواطن ورود : الكتاب ، ج ١ : ٨٦ = (١ : ٤٤) ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٣٥٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٧٢ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٨٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٣٥ ، ومعجم حداد ، رقم ١٣٦٨ .

(٣) شعره ، صنعة الدكتور نوري حمودى القيسى ، (بغداد - مطبعة المعارف ١٣٨٨هـ) ، ص ٥٧ ، وهو النمر بن توبل العكلى ، توفي نحو سنة ١٤هـ .

(٤) وسيأتى برقم (١٧٠) ، وهو بتمامه :

فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ نُسَاءُ وَيَوْمَ نُسْرُ

ومن مواطن ورود : الكتاب ، ج ١ : ٨٦ = (١ : ٤٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٢ ، ١٣٠ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٨٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٢٠ ، والمقاصد النحوية ، ج ١ : ٥٦٥ ، والهمع ،

ج ٢ : ٣٠ (١ : ١٠) ، ١٨٦ (٢ : ٢٨) ، والدرر ، ج ١ : ٧٦ ، ٢ : ٢٢٠ .

[٩ -] وما الشاهد في قول العرب: (شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى) (١)؟ (٢)

١١- وما الشاهد في قول الشاعر: (٣)

* ثَلَاثُ كُلِّهِنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا * (٤) - (١٦٥)

١٢- وما مراتب حذف الضمير في القوة؟ ولم كان في الصلة أقوى، ثم في الصفة، ثم في

الخبر؟

١٣- وما الشاهد في قول جرير: (٥)

* أَبَحْتُ حِمِّيَ تِهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ * (٦) - (١٦٦)

ولم رفع الاسم مع حذف الضمير؟

١٤- وما الشاهد في قول الشاعر: (٧)

(١) هذا مثل ينظر مجمع الأمثال ج ١: ٣٧٠ .
وبعده في اللسان (ثرا) ج ١٤: ١١٢: «أى تمطر أولاً ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النعم».

(٢) لم ترد إجابة عن هذا السؤال، ولعل تركها راجع إلى أنها داخلة في الإجابة عن السؤال السابق.

(٣) قال البغدادي: «لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله» الخزائن، ج ١: ١٧٨.

(٤) وسيأتي برقم (١٧١) وعجزه:

فَأَخْرَجَ اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٨٦ = (١: ٤٤)، ومعاني القرآن، للأخفش، ج ١: ٢٥٢، وشرح

أبيات سيبيويه، للنحاس، ص ٧٣، ١٢٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة، ص ١٦٧، والنكت، ج ١:

٢٢١، والأمالى الشجرية، ج ١: ٢٢٦.

(٥) ديوانه، ص ٩٩.

(٦) وسيأتي برقم (١٧٢)، و(٢٣١)، و(٢٣٥)، وعجزه:

* وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ *

والخطاب لعبد الملك بن مروان.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٨٧، ١٣٠ = (١: ٤٥، ٦٦)، وشرح أبيات سيبيويه، للنحاس،

ص ٧٢، ١٢٠، وشرح السيرافي، ج ١: ٢٨٦، والحجة، للفارسي، ج ٢: ٣٦، وكتاب الشعر،

ج ٢: ٣٨٨، والتبصرة، ج ١: ٢٢٩، والنكت، ج ١: ٢٢١، والمغنى، ص ٥٥٦، ٦٧٨، ٧٠٤، والمقاصد

النحوية، ج ٤: ٧٥، والتصريح، ج ٢: ١١٢، وشرح أبيات المغنى، ج ٧: ٨٢.

(٧) نسب في الكتاب، ج ١: ٨٨ = (١: ٤٥) إلى الحارث بن كعدة. وذكر مؤلف شواهد الشعر في كتاب

سيبيويه، ص ١٤١، أنه نسب في مخطوطة الكتاب بالمدينة إلى جرير، ونسبه إلى جرير أيضاً العيني

في المقاصد النحوية، ج ٤: ٦٠. كما ذكر أنه يروى لغيلان بن مسلمة الثقفي.

(١٦٧) - *وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءً* (١)

ولم لا يجوز فيه النصب ؟

١٥ - وما الدليل على أن الصفة مع الاسم بمنزلة اسم واحد ؟

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى الظرف الذى يُشغَلُ عنه الفعلُ الرُفْعُ إذا كان ظرفاً متمكناً ، ولا يجوز إلا النصب إذا كان ظرفاً غير متمكن ؛ لأنه لا يُرفع الظرف الذى ليس بمتمكن ، لأن نقصان تمكنه يتضمن ما ليس له فى أصله فيمنع (٢) من تصرفه .

١*٢ - وتقول : (يوم الجمعة ألقاك فيه) ، ولا يجوز (سحرُ ألقاك فيه) ؛ لأن (سحر) عدل عن الألف واللام فنقص تمكنه ، فلم يجز رفعه .

١*٣ - وتقول : (أقلُّ يوم لا أسير فيه) ، و(خطيئةُ يوم لا أصيد فيه) فيكون (أقل) و(خطيئة) ظرفاً ومتمكناً فى هذا الموضع ؛ لأنه أضيف إلى (يوم) و(يوم) ظرف متمكن .

١*٤ - وتقول : (مكانكم قمت فيه) ولا يجوز مثل ذلك فى (عندكم) ؛ لأنه غير متمكن ، من أجل أنه استبهم استبهم الحروف ، لا بانه لا يقوم بنفسه ، ولا له جهة كجهة (خلف) و(قدام) (٣) .

١*٥ - وإذا قلت : (يوم الجمعة ألقاك فيه) فهو بمنزلة (يوم الجمعة مبارك) ؛ لأنه قد يخرج فى هذا الموضع عن حكم الظرف ، وإن كان فى الكلام ما يدل على أنه فى معنى الظرف

١* الكتاب ، ج ١ : ٨٤ = (١ : ٤٣) .

(١) سيأتى برقم (١٧٣) ، و(٢٣٢) ، و(٢٣٦) ، وعجزه :

وَطَوَّلُ الْعَهْدِ أَمْ مَالُ أَصَابُوا

ويرى (أم مالا أصابوا) ، وعليها لا شاهد فيه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٣٠ = (١ : ٦٦) ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٣٨٦ ، والمسائل المشككة ، ص ٣٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٦٥ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٠ ، والأزهية ، ص ١٣٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢٢١ ، والبسيط ، ج ٢ : ١٠٧٩ . وينظر معجم هارون ، ص ٤٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٥٩ .

(٢) فى المخطوط (يمنع) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) جاء فى الهمع ، ج ٣ : ١٦٤ = (١ : ٦٤) : « وإنما لم تصرف [عند] لشدة توغلها فى الإبهام ، لأنها تصدق على الجهات الست .

فصار الفعل المبني عليه الاسم بمنزلة بناء الاسم عليه.

٢٦*١ - وتقول: (يوم الجمعة صمته) وإن شئت قلت: (صمت فيه)، فإذا قلت: (صمت فيه) فعلى أصله في الظرف، وإذا قلت: (صمته) فعلى إجرائه مجرى المفعول على سعة الكلام مما اطرّد به الباب، وهذا من السعة المطردة.

٢٧*٢ - وتقول: (يوم الجمعة صمته)، بالنصب، فلك فيه وجهان: أحدهما: أن يكون ظرفاً لفعل محذوف يفسره هذا المذكور، والآخر: أن يكون مفعولاً على السعة؛ لأنه قد اطرّد الكلام بهذه السعة.

٢٨*٣ - قال أبو النجم:

(١٦٨) - قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ (١)

فهذا شاهد في أنه رفع الاسم مع حذف الضمير من الخبر وإن كان النصب لا يكسر الشعر (٢) والعلة في ذلك أنه لو نصب لجعل (كله) فضلة في الكلام، وإذا رفع جعله معتمداً للبيان (٣).

١*١ - الكتاب، ج ١: ٨٤ = (١: ٤٤).

٢*٢ - نفسه، ص ٨٥ = (٤٤).

٣*٣ - نفسه، ص ٨٥ = (٤٤ - ٤٥).

(١) تقدم برقم (١٦٢)، وسيأتي برقم (٢٥٦).

(٢) ينظر ما تقدم في هامش السؤال. وقد قال سيبويه بعد البيت السابق: «فهذا ضعيف وهو بمنزلة في غير الشعر، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء وكأنه قال: كله غير مصنوع». وعقب السبكي على كلامه، فقال: «وهو يقتضى أنه لا فرق بين الرفع والنصب في أن المعنى كله غير مصنوع وذلك يقتضى أن النصب أيضا يفيد العموم وأنه لم يصنع شيئاً منه لما تقرر من دلالة العموم، وقد تأملت فوجدت قول سيبويه أصح من قول البيهقيين وأن المعنى حضره وغاب عنهم، لأنه ابتداء في اللفظ ب(كل)، ومعناها: كل فرد، وكان عاملها المتأخر في معنى الخبر عنها لأن السامع إذا سمع المفعول يتشوق إلى عامله كما يتشوق المبتدأ إلى الخبر وبه يتم الكلام، فكان (كله) لم يصنع مرفوعاً أو منصوباً سواء في المعنى وإن اختلفا في الإعراب» أحكام كل وما عليه تدل، لعل بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦)، تحقيق الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر، (ط ١، ١٤٠٦هـ)، ص ١٣٠ - ١٣١. ولى وجهة نظر حول قول سيبويه: فهذا ضعيف... حيث أرى أن يقال: وهو قليل في الكلام. لأن حذف العائد على (كل) قد جاء في قراءة سبعية وهي قراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾ من الآية (١٠) في سورة الحديد. ينظر السبعة لابن مجاهد، ص ٦٢٥، والنحو الكوفي، ص ٢٩٠.

(٣) يقصد بمعتمد البيان المبتدأ كما تقدم في باب ٩: ٢.

فلهذه العلة جاز الرفع مع حذف الضمير من الخبر .

٩*١ - وقال امرؤ القيس :

(١٦٩) - فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ عَلَى وَثَوْبٍ أَجْرٌ^(١)

بالرفع^(٢) . فإنما رفع ليشاكل بالثاني الأول ، ولو جعله صفة لوجب الرفع ؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف^(٣) .

١٠*٢ - وقال النمر بن تولب :

(١٧٠) - فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُ^(٤)

هذا مثل بيت امرئ القيس ؛ أن الأول مرفوع لا يصلح فيه النصب فَرَفَعَ الثاني ليشاكل / ١٣٢ به ما قبله وما بعده .

١١*٢ - قال الشاعر :

(١٧١) - ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخَزَنِي اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ^(٥)

فرفع (كلهن) مع حذف الضمير من الخبر ، وهذا نظير بيت أبي النجم^(٦) .

١٢*٢ - ومراتب حذف الضمير على ثلاثة أوجه ، أحسنها وأقواها في الصلة ، ثم في الصفة ، ثم في الخبر . وإنما كان الحذف في الصلة أقوى لأنه لا بد منه من أجل نقصان الاسم فهو يؤذن به مذكوراً أو محذوفاً مع اجتماع أربعة أشياء بمنزلة اسم واحد : الموصول ، والفعل ، والفاعل ، وضمير المفعول . ومع أن الفعل لا يتسلط على الموصول . فهذه ثلاثة أسباب كل واحد منها يقتضى جواز الحذف . فأما في الصفة فإن الاسم الموصوف تام فليس يؤذن بأنه لا بد من

١*١ الكتاب ، ١ : ٨٥ - ٨٦ = (٤٤ : ١) .

٢*٢ نفسه ، ص ٨٦ = (٤٤) .

٣*٢ نفسه ، ص ٨٦ - ٨٧ = (٤٤ - ٤٥) .

(١) تقدم برقم (١٦٢) .

(٢) في المخطوط (الرفع) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) في المخطوط (الموضوع) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٤) تقدم برقم (١٦٤) .

(٥) تقدم برقم (١٦٥) .

(٦) ينظر الفقرة (٨) .

عائد إليه فيجب من أجل ذلك أن يكون مذكوراً أو محذوفاً لا محالة، وليس يلزمه الثقل؛ لأنه يجوز أن لا يوصف، ولكن فيه سببان كل واحد منهما يقتضى جواز الحذف: أحدهما أن الصفة من تمام الموصوف كما أن الصلة من تمام الموصول، والآخر: أن الفعل فى الصفة لا يتسلط على الموصوف. فأما الخبر فإنه فى المرتبة الثالثة؛ لأنه متعلق بالخبر عنه وليس من تتمته^(١)، وهو مما يصلح أن يتسلط عليه فضعف الحذف لهذه العلة فى الخبر.

١٣*١ - وقال جرير:

(١٧٢) - أَبْحَثَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ^(٢)

فرغ، لأن (حميت) فى موضع الصفة، كأنه قال: (وما شىء محمى^(٣)) بمسْتَبَاحٍ.

١٤*٢ - وقال الشاعر:

(١٧٣) - وَمَا أَنْزَى أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا^(٤)

فرغ؛ لأن (أصابوا) صفة، كأنه قال: (أم مال مصاب).

١٥*٢ - والدليل على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم واحد أن القائل إذا

قال: (جاءنى زيد) وهو لا يعرف حتى يصفه بالأحمر فهو بمنزلة لو كان يُعرف بمجرد الاسم،

فصار قوله (جاءنى زيد الأحمر) فى هذه الحال بمنزلة قوله: (جاءنى زيد) فى تلك الحال

سواء، فمن هنا كان متمماً للاسم إذا عرض فيه التثكير.

*١ الكتاب، ج ١: ٨٧ - ٨٨ = (١: ٤٥).

*٢ نفسه، ص ٨٨ = (٤٥).

(١) فى المخطوط (أتمه)، ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٢) تقدم برقم (١٦٦).

(٣) فى المخطوط (محتمى) والأولى ما أثبتته؛ لأن الفعل المتقدم فى البيت (حمى) وليس (احتمى) كما أن

(احتمى) لازم.

(٤) تقدم برقم (١٦٧).

٢٦- باب إعمال الفعل مع شغله عن الاسم^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يختار في الفعل مع شغله عن الاسم من الإعمال في العطف مما لا يختار .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يختار في الفعل مع شغله عن الاسم من الإعمال في العطف؟ وما الذي لا يختار؟ ولم ذلك؟ وما الوجه في (رأيت عبد الله وزيداً مررت به)؟ ولم اختر فيه النصب؟ وما الوجه في قولك : (زيد منطلق وعمرو مررت به)؟ ولم اختر فيه الرفع؟
- ٢ - وما نظيره من قولهم : (ضربوني وضربت قومك) فمن أين اجتمع هذان في القياس؟ وهل ذلك من جهة إعمال الأقرب؟ وكيف صار (رأيت) أقرب من الابتداء في قولك : (رأيت عبد الله وزيداً مررت به)؟ وهل ذلك لأن (رأيت) موجود والابتداء ليس بموجود؟
- ٣ - وما الشاهد في ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٢)؟ وما تقديره؟
- ٤ - وما تقدير ﴿وَعَادًا وَمُؤَدًّا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا . وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾^(٣)؟
- ٥ - وما تقدير ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٤)؟
- ٦ - وهل يختار (كنت أخاك وزيداً اشتريت^(٥) له ثوباً) و (كنت أخاك وزيداً/كنت له أخاً؟ وما ٣٢ ب

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٨٨ = (٤٦ : ١) : « هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ

مبتدأ عليه الفعل » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٣٨٧ ، وشرح الصفار ، ص ١٦٥ .

(٢) الآية (٣١) في سورة الإنسان

(٣) الأيتان (٣٨ - ٣٩) في سورة الفرقان . وقراءة تنوين (ثمود) هي قراءة السبعة ما عدا حمزة وحفص

عن عاصم . ينظر السبعة ، ص ٣٣٧ .

(٤) من الآية (٣٠) في سورة الأعراف .

(٥) في المخطوط (واشتريت) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

- تقديره؟ ولم أجرى (كنت) مجرى (ضربت) وليس بفعل حقيقى ؟
- ٧ - وهل يختار (لست أخاك وزيداً أعينك عليه)؟ ولم اختير ذلك مع أن (ليس) لا يتصرف ولم يختار فى فعل التعجب (ما أحسن زيداً وعمراً قد أكرمت)؟
- ٨ - وما الشاهد فى قول الربيع بن ضبيع: (١)
- *أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ*... (٢)
- ٩ - وهل يجوز الرفع فيما يختار فيه النصب من هذا الباب ؟ ولم جاز؟
- ١٠ - ولم صار (عبد الله لقيت وزيد كلمت أباه) أقرب إلى الرفع من قولك: (وزيد كلمته)؟ ولم صار الذى هو أقرب إلى الرفع فى هذا الباب هو ما كان من النصب أبعد فى الابتداء ؟
- ١١ - وما حكم: ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ (٣) فلم رفع على خلاف الاختيار فى هذا الباب ؟ ولم وجب أن يكون الواو وأو الحال دون واو العطف؟
- ١٢ - وما حكم (لكن) و(بل) فى هذا الباب ؟ ولم أجريت مجرى الواو والفاء و(ثم) مع اشتراك هذه الحروف فى المعنى وامتناع تلك من الاشتراك فى المعنى .

(١) ينظر نوادر أبى زيد، ص ٤٤٦، والربيع بن ضبيع الفزارى يقال إنه عمّر ثلاثمائة سنة منها ستون فى الإسلام. ينظر الأغانى، ج ٩: ٩٥، والمؤتلف، ص ١٨٢، والخزانة، ج ٣: ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) وسيأتى الشاهد برقم (١٧٥)، وهو بتمامه:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَرَدُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ تَفَرَّأَ
وَالذُّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ خَلَوْتُ بِهِ وَخَيْرِي وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَا

ويروى (ولا أملك رأس) و(أخشاه إن مرت به).

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٨٩ = (١: ٤٦)، وأخبار الزجاجى، ص ٢١٨-٢١٩، والجمل، ص ٤٠، وإعراب القرآن، ج ١: ٤٧٣، ٦٠٨، ٦١١، وشرح القصائد التسع، ج ١: ٣٤٣، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١١٢، وشرح السيرافى، ج ١: ٣٩٠، والمسائل العضديات، ص ٧٣، والنكت، ج ١: ٢٢٣، وينظر معجم هارون، ص ١٤٦، ومعجم حداد، رقم ١١٩٢.

(٣) من الآية (١٥٤) فى سورة آل عمران.

الجواب :

١-٢* - الذى يختار فيه^(١) إذا كانت الجملة الأولى مبنية على الفعل حملُ الثانى على الفعل مع شغله عنه ليتشاكل الكلامُ فى الجملتين بحمل كلِّ واحدة منهما على الفعل ولا يختار الرفع كما كان فى الابتداء لما يقع فى ذلك من التنافر لحمل الجملة الأولى على الفعل والثانية على الابتداء مع إمكان حملها على الفعل. فتقول على هذا : (ضربت زيداً وعمراً كلمته) و(رأيت زيداً وعمراً مررت به). فأماً (زيد منطلق وعمرو كلمته) فالاختيار فيه الحمل على الابتداء من وجهين : أحدهما : أن الجملة الأولى محمولة على الابتداء ، وأنه بمنزلة إذا قلت : (عمرو كلمته) فى أنه ليس هناك ما يقتضى له الحمل على الفعل.

٢-٢* - ونظير الفعل على الفعل فى قرب المأخذ (ضربونى وضربت قومك) وذلك لإعمال ما قُرِبَ دون ما بَعُدَ، فأعملت (ضربت) لقرب (قومك) منه ، فكذلك (رأيت زيداً وعمراً كلمته) تعمل هذا المذكور فى الحمل عليه دون ما لم يذكر مما يقدر على الابتداء إذ كنت متى رفعت فكأنك قد ذكرت مبتدأ وخبراً ثم حملت عليه الثانى بالعطف.

٣-٢* - وفى التنزيل ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٢). فهذا شاهد فى حمل الاسم على الفعل مع شغله عنه إذا كانت الجملة الأولى مبنية على الفعل. وتقديره : (وعاقب الظالمين) أو (وأخزى الظالمين) أو (لعن الظالمين) ؛ لأن إعداد العذاب لهم يدل على ذلك.

٤-٢* - ومنه ﴿وَعَادًا وَنُوحًا وَأَصْحَابَ الرُّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا . وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾^(٣). فالأول على (وأهلكنا عاداً)^(٤) ، والثانى (وعرفنا كلاً ضاربنا له

*١- الكتاب ، ج ١ : ٨٨ = (٤٦ : ١) .

*٢- نفسه ، ص ٨٩ = (٤٦) .

(١) أى فى الفعل المشغول عن الاسم .

(٢) من الآية (٣١) فى سورة الإنسان .

(٣) الأيتان (٣٨ - ٣٩) فى سورة الفرقان .

(٤) يبدو أن هذا التقدير مبنى على أن كلمة (عاد) مشغول عنه . ولكن الأمر ليس كذلك إذ لم يذكر بعدها فعل وإنما هى وما بعدها معطوفة على (قوم نوح) فى قوله : ﴿فَقُلْنَا أَذْمَبًا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا

الأمثال). والثالث على (وأهلكنا كلاً تَبَرَّنا).

١*٥ - ومنه ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾، (١) أى (وأضل فريقاً حق عليهم الضلالة).

١*٦ - وتقول: (كنت أخاك وزيداً اشتريت له ثوباً)، فتجرى (كنت) مجرى (ضربت)؛ لأنها تتصرف تصرفها، وتقديره: (وعاملت زيداً اشتريت له ثوباً). وتقول: (كنت أخاك وزيداً كنت له أخاً)، وتقديره: (ولابست زيداً كنت له أخاً) (٢)، و(واختصت زيداً).

١*٧ - وتقول: (لست أخاك وزيداً أعينك عليه) فتجرى (لست) (٣) مجرى (كنت)؛ لأنها من أخواتها مع أنها تتصرف بعض تصرفها فى الضمير، وتقديم الخبر على اسمها، تقديره: (اختص (٤) زيداً أعينك عليه). ولا يجوز مثل ذلك فى فعل التعجب إذا قلت: (ما أحسن زيداً وعمراً قد أكرمته) فلا يجوز هذا فى الاختيار؛ لأن فعل التعجب قد بَعُدَ من الأفعال المتصرفة ٢٣٣ بأنّه يصغر، وأنه لا يتصل به ضمير المخاطب الفاعل ولا المتكلم الفاعل؛ لأن فيه ضمير (ما) لا يتجاوزُهُ إلا بالمفعول، فَبَعُدَ من التصرف بهذا، وأنه ليس من باب يقتضى له أخواته أن يلحق بها.

٢*٨ - وقال الربيع بن ضبيع:

(١٧٥) - أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَرُدُّ رَأْسَ الْبُعَيْرِ إِنْ نَفَرَا

بَيَّاتِنَا = ١* الكتاب، ج ٨٩: ١ = (٤٦: ١).

٢* نفسه، ص ٨٩ - ٩٠ = (٤٦: ١).

= فَدَمَرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا . وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا . وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرُّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا . وَكُلًّا ضَرَبْنَاهُ لُ الْأُمُثَالِ - الآيات (٣٦-٣٩) فى سورة الفرقان. وفى نصب (قوم نوح) عدة احتمالات، أحدها: أن تكون على الاشتغال، والثانى: أن تكون بإضمار انكر، والأخير: أن تكون معطوفة على الضمير فى (فدمرناهم) وهو ما رجحه النحاس (ت ٣٣٨). ينظر إعراب القرآن، ج ٢: ٤٦٨.

(١) من الآية (٣٠) فى سورة الأعراف.

(٢) جاء فى الارتشاف، ج ٣: ١٠٣: أن المازنى وبعض الكوفيين لا يجيزون دخول (كان) فى باب الاشتغال.

(٣) « قال الفراء فى (ليس) الرفع لا غير » المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٤) فى المخطوط (ماختص) ولعل الصواب ما أثبتته. وفى شرح السيرافى، ج ١: ٣٩٠ (خاصمت)، وهو أنسب.

وَالذُّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ خَلَوْتُ بِهِ وَخَشِيَ الرِّيحَ وَالْمَطَرَ^(١)

فحمل (الذنب) على (وأخشى الذنب) ؛ لأن الجملة الأولى مبنية على الفعل وهى (أصبحت).

٩*١ - ويجوز الرفع فى جميع ما يختار فيه النصب ؛ لأن الفعل فى موضع الخبر الذى هو الأول كقولاك : (أتيت زيدا وعمرو أفضل منه) فهذا لا يكون فيه إلا الرفع . وقد صار شغل العامل يقربه من هذا الخبر فجاز الرفع لهذه العلة .

١٠*١ - والاسم فى هذا الباب على وجهين : أحدهما : ما هو أقرب إلى الرفع ، والآخر : ما هو أبعد منه . فالذى هو أقرب إلى الرفع ما شغل الفعل^(٢) بسببه ، كقولاك : (ضربت زيدا وعمرو علمت أخاه) . والذى هو أبعد من الرفع ما شغل الفعل بضميره ، كقولاك : (وعمرأ كلمته) ؛ لأنه على قياس المبتدأ ، فلما كان (زيداً كلمته) أبعد من الرفع وأقرب إلى النصب من (زيداً كلمت أخاه) ؛ لأن الفعل عمل فى ضمير سببه فقوى الرفع ، وإذا عمل فى ضميره^(٣) قوى النصب . فكذاك هو فى باب العطف .

١١*٢ - وفى التنزيل ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾^(٤) بالرفع ؛ لأنها ليست وَاو عطف ، وإنما هى وَاو الحال ، بمعنى (إذ طائفة قد أهتمتهم أنفسهم)^(٥) . وواو الحال يستأنف ما بعدها .

١٢*٢ - وحكم (لكن)^(٦) و(بل) و(لا بل) كحكم^(٦) الواو والفاء ، و(ثم) فى الاختيار ؛ لأنها وإن كانت لا تشترك فى المعنى فهى على جهة النقيض ، وحدّ النقيض أن يجرى على حد نقيضه ، كقولاك : (ضربت زيدا) و (ما ضربت زيدا) ، فى النفى والإثبات على حدّ واحد .

١* الكتاب ، ج ١ : ٩٠ = (٤٦ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٩٠ = (٤٧) .

٣* نفسه ، ص ٩٠ - ٩١ = (٤٧) .

(١) تقدما برقم (١٧٤) .

(٢) فى المخطوط (الفاعل) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٣) فى المخطوط (فى ضمير) وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٤) من الآية (١٥٤) فى سورة آل عمران .

(٥) قال ابن هشام فى المغنى ، ص ٣٩٨ عن واو الحال : « وتسمى واو الابتداء . ويقدرها سيبويه والأتقون بـ(إذ) ولا يربون أنها بمعناها ، إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن (إذ) كذلك . »

(٦) فى المخطوط (ولكن) و(وكحكم) . بإقحام الواو فى الموضعين إذ لا معنى لها .

٢٧- باب الاسم الذى يحمل تارة على الفعل

وتارة على الابتداء^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الاسم من الحمل على الفعل وشغله عنه تارة، ويجوز حمله على الابتداء تارة فى العطف مما لا يجوز.

١- مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز حمله على الفعل والابتداء على التخيير فى ذلك ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما حكم (عمرو لقيته وزيد كلمته) ؟ ولمَ جاز فى (زيد) الرفع والنصب على التخيير فى ذلك ؟

٢ - وما [فى] قولهم (زيد لقيت أباه وعمراً) بالرفع والنصب فى (عمرو) ، من الشاهد ؟ ولمَ كان ما اختلف فيه المعنى دليلاً على ما اتفق فيه المعنى ؟

٣ - وما حكم (زيد لقيته وعمرو كلمته) ؟

٤ - ولمَ اتفق فى هذا الباب حكم ما تعدى إلى النفس وإلى السبب وإلى ما عمل فيه حرف الجر ؟

٥ - وما حكم (هذا ضارب عبد الله وزيداً يمر به) ؟ ولمَ كان فى حكم (هذا يضرب عبد الله) أضفت ضارباً أو^(٢) نونته ؟

٦ - وما تحقيق الجواب فى (من رأيت) و(أيهم رأيت) ؟ ولمَ (اختلف الحكم) ؟ وما مذهب الأخفش (ت ٢١٥) فيه ؟ ولمَ حمله على التخيير فى الجواب ؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٩١ = (٤٧ : ١) : « هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة أخرى على اسم بنى على الفعل » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٣٩٢ ، وشرح الصفار ، ص ١٦٨ .

(٢) فى المخطوط (و) ، والصواب ما أثبتته بناء على ما سيأتى فى الجواب .

٧ - وهل يجوز (مررت بعبد الله وزيداً) ؟، ولمَ جاز هذا ولمَ يجوز (مررت زيداً) ؟

٨ - وما الشاهد في قول جرير (١) :

(١٧٦) - *جِنْنِي يَمِثِّلُ بَنِي بَدْرِ...*(٢)

وقول العجاج (٣) :

(١٧٧) - *يَذْهَبُ فِي نَجْدٍ وَغُورٍ عَائِراً*(٤)

[٧ -] ولمَ لا يجوز إضمار الفعل الذي لا يتعدى إلا بحرف جرٍّ في (أزيداً مررت / به) ٣٣ ب

ويعمل مضمراً خلاف عمله مظهراً كما عمل في المعطوف خلاف عمله في المعطوف عليه؟

١- الجواب :

١*- الذي يجوز حمله على الابتداء أو على الفعل على التخيير في ذلك هو الذي

يتقدمه جملتان: إحداهما (٥) : من مبتدأ وخبر ، والأخرى : من فعل وفاعل ، وقد انعقدتا انعقاد

*١- الكتاب ، ج ١ : ٩١ = (٤٧ : ١) .

(١) ديوانه ، ص ٣١٢ .

(٢) وسيأتي برقم (١٧٨) و (٢٩٤) و (٣٠٨) ، وهو بتمامه :

جِنْنِي يَمِثِّلُ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِم
أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورٍ بَيْنَ سَيَّارٍ
ويروى (جئوا بمثل) . والمخاطب الأخطل .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٩٤ ، ١٧٠ = (٤٨ : ١) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٢٢ ، ١٢٤ : ٣ ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٥٣ ، والأصول ، ج ٢ : ٦٥ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٥٦٩ ، ١٠٢ : ٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٥ ، والقطع والانتانف ، ص ٣٩٣ ، وابن السيرافي ، ج ١ : ٦٦ ، والمحاسب ، ج ٢ : ٧٨ ، والخصائص ، ج ٢ : ٢٧٨ ، والنكت ، ج ١ : ٢٢٧ ، وشرح المفصل ، ج ٦ : ٦٩ .

(٣) ملحقات ديوانه ، ج ٢ : ٢٨٨ . كما ينسب لابنه رؤية . ينظر ملحقات ديوانه ، ص ١٩٠ .

(٤) وسيأتي برقم (١٧٩) . ويروى (يسلكن في نجد) و (يهوين في نجد) . والضمير في (يذهبن) قيل : يريد به ظعنات منتجعات ، أو قصائد ، أو أفعالاً يفتخر بها أو حروياً قد غار ذكرها وأنجد .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٩٤ = (٤٩ : ١) ، ومجاز القرآن ، ج ١ : ٤٠٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤١٠ ، والخصائص ، ج ٢ : ٤٣٢ ، والمحاسب ، ج ٢ : ٤٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢٢٧ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لعبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١) ، تحقيق : الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، (مصر - مطبعة السعادة) ، ص ٣٣٢ ، والتصريح ، ج ١ : ٢٨٨ .

(٥) في المخطوط (أحدهما) ، والأولى ما أثبتته .

الجملة الواحدة ، فإن حملته على المبتدأ رفعت وإن حملته على الفعل نصبت ، فتشاكل به تارة الجملة المبنية من مبتدأ وخبر ، وتارة تشاكل به الجملة المبنية من فعل وفاعل ، وذلك كقولك : (زيدٌ لقيته وعمرو كلمته) ويجوز (وعمرًا كلمته)^(١) على ما فسرنا ، كأنك قلت : (عمرًا كلمته) . ولا يجوز إذا كانت الواو للحال إلا الاستثناء ، وكذلك إذا كان خبر الثاني ظرفًا كقولك : (زيد لقيته وعمرو في الدار) ؛ لأن الظرف لا يعمل فيما قبله .

٢*١ - وقولهم : (زيد لقيت أباه وعمرًا)^(٢) بالنصب (وعمر) بالرفع شاهد على صحة هذا الباب ، من أجل أن هذا إذا اختلف المعنى فلا بد من اختلاف الإعراب ، فيكون الحمل على الأول قد أوجب الرفع ومعنى مثل المعنى الذي عليه المبتدأ ، كأنك قلت : (وعمر لقيت أباه) . والحمل على الثاني يوجب النصب ومعنى آخر وهو أنك لقيت عمرًا ؛ لأنك أشركت بينه وبين المنصوب الذي هو الأب ، فلمّا كان الحمل على الأول يوجب شيئين : أحدهما : الرفع ، والآخر : المعنى الذي فسرنا أولًا ، والحمل على الثاني يوجب شيئين : النصب ، والمعنى الذي فسرنا ثانيًا ، وجبَ نظير ذلك من أن الحمل على الأول المرفوع يوجب الرفع والحمل على الثاني المنصوب يوجب النصب فمن هنا كان دليلًا عليه .

٣*١ - وتقول : (زيد لقيته وعمرو) و(عمرًا) على التخيير في هذا بإجماع ؛ لأنه عطف مفرد على مفرد . فإن قلت : (زيد لقيته وعمرًا كلمته) اختلفوا فيه ، فسيبويه يذهب على التخيير في هذا كالتخيير فيما قبله^(٣) ، وغيره لا يجيز التخيير^(٤) ؛ لأن الجملة الثانية لا موضع لها

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٩١ = (١ : ٤٧) .

(١) يشترط بعض النحويين لانعقاد الجملتين أن تكون الجملة المعطوفة مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ في الجملة الأولى أو يكون العاطف الفاء ، نحو (زيد قام وعمرًا أكرمه لأجله) أو (فعمرًا أكرمه) . وينظر ما سيأتى في فقرتي (٣ ، ٢١٦م) .

(٢) في الكتاب : « والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلامهما أنك تقول : زيد لقيت أباه وعمرًا » فقال (تقول) ولم يقل (قولهم) .

(٣) ينظر الكتاب ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٣٩٣ ، وشرح الرضى ، ج ١ : ٦٤٦ ، وارتشاف الضرب ، ج ٣ : ١١٠ ، والمساعد ، ج ١ : ٤١٨ - ٤١٩ .

(٤) منهم الزيدى كما سيأتى في فقرة ٢١٦م ومنهم أيضًا الأخفش والسيرافي . ينظر المراجع المذكورة في التعليق السابق باستثناء الكتاب .

والجملة التي هي من فعل وفاعل في قولك: (زيد لقيته) لها موضع ، ولا يعطف جملة لا موضع لها على جملة لها موضع ؛ لأنه يوجب الاشتراك في العامل من غير أن يشتركا فيه ، وذلك محال . وسنبين وجه قول سيبويه في هذا في آخر الباب إن شاء الله تعالى^(١).

١*٤ - وحكم ما تعدى إلى النفس وإلى السبب وإلى ما عمل فيه حرف الجر متفق في هذا الباب ؛ لأن السبب يجري عندهم مجرى النفس بدليل قولهم: (أكرمت زيدا بإكرامى أخاه) . وما عمل فيه حرف الجر قد يبين وجه تعدى الفعل [إليه وأنه] بما دل^(٢) على مقارب يعمل بغير حرف جر^(٣).

١*٥ - وتقول: (هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به) ؛ لأن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل منوئاً كان أو غير منون ؛ لأنك إذا أضفته فهو في تقدير المنون ، إذ حُذِفَ منه التنوين استخفافاً ، وأضيف إضافة لفظية ، فهو في حكم (يضرب) .

١*٦ - وتقول: (من رأيت؟) و (أيهم رأيت؟) فجوابه (زيداً) بالنصب ، لا خلاف في ذلك . فإذا قلت: (من رأيت؟) و (أيهم رأيت؟) فجوابه بالرفع عند سيبويه^(٤) ؛ لأن المسؤول عنه مرفوع . وأما الأخفش (ت ٢١٥) فيقول: هو على التخيير بين الرفع والنصب^(٥) ، لأنه قد تقدم للمسؤول عنه اسمان مرفوع ومنصوب . ومذهب سيبويه هو الصحيح ؛ لأنه يجب أن يكون الجواب عن الشيء الذي سئل عنه على المعنى المسؤول عنه فإنما سئل عنه على معنى المظهر لا على معنى المضمّر ، ويوضح أنه لم يسأل عنه على معنى المضمّر أن / السبب يقع موقع المضمّر ، فنقول : ١٣٤ (أيهم رأيت أباه) فلم يسأل عن السبب وإنما يسأل عن المعنى الذي دلت عليه (أى) فكذلك المضمّر لم يسأل عنه على معنى المضمّر .

١* الكتاب ، ج ١ : ٩٣ = (١ : ٤٨) .

(١) ينظر فقرة ٢١٦م .

(٢) في المخطوط (ودل) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٣) ينظر ما تقدم في باب ١٢ : ٢٤ .

(٤) ينظر الكتاب ، في الموضع السابق .

(٥) ينظر شرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧١ ، والبسيط ، ج ٢ : ٦٥٠ ، والارتشاف ، ج ٣ : ١٠٩ .

٧*١ - وتقول: (مررت بعبد الله وزيداً) ، ولا يجوز (مررت زيداً) ، لأن (مررت) لا يتعدى إلا بحرف إضافة ، فإذا ذكر الحرف صار متعدياً في المعنى وعملُ الثاني عليه ؛ لأنه (١) قد توطأ المعنى بتعديهِ بالباء . ولا يلزم على هذا أن يعمل مضمرّاً في (ازيداً مررت به) ؛ لأن المضمر لا يجوز أن يعمل إلا عمله لو أظهر ، فلما كان لا يجوز لو أظهر (مررت زيداً مررت به) لم يجز أن يعمل مضمرّاً هذا العمل ؛ لأن حاله مضمرّاً أضعف من حاله مظهرّاً .

٨*٢ - وقال جرير :

(١٧٨) - جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورِ بْنِ سَيَّارٍ (٢)

فهذا شاهد على (مررت بزيد وعمرّاً) . وقد قدره قومٌ على (أوهات مثل أسرة) ، فكذلك يجيء

(مررت بزيد وجزت عمرّاً) أو (لقيت عمرّاً) . ومثله قول العجاج :

(١٧٩) - *يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا* (٣)

كأنه قال : (وَيَسْلُكْنَ غَوْرًا غَائِرًا) .

٢- مسائل من هذا الباب أيضاً (٤) : (٥)

٩ - هل يلزم من أضمر في (ازيداً مررت به) الفعل المذكور أن يقول : (زيد) على اضممار (مرّ

بزيد)؟ ولم ذلك ؟

١٠ - وما الشاهد في ﴿ وَحُورًا عِينًا ﴾ (٦) بالنصب (٧)؟ وكم وجهاً يجوز فيه ؟

١- الكتاب ، ج ١ : ٩٤ = (٤٨ : ١) .

٢- نفسه ، ص ٩٤ (٤٨ - ٤٩) .

(١) في المخطوط (لأن) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٢) تقدم برقم (١٧٦) ، وسيأتي برقم (٢٩٤) ، (٣٠٨) .

(٣) تقدم برقم (١٧٧) ، وفي المخطوط (وغائراً) بإقحام (الواو) .

(٤) جاء هذا العنوان في مكان عنوان (الجواب) وسقط عنوان الجواب .

(٥) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٩٤ = (٤٩ : ١) .

(٦) من الآية (٢٢) في سورة الواقعة .

(٧) قرأ به أبي ، كما سيأتي في الجواب ، وابن مسعود ، والأشهب العقيلي ، والنخعي ، وعيسى بن عمر .

ينظر الكتاب ، ج ١ : ٩٥ = (٤٩ : ١) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ٣ : ١٢٤ ، والجامع لأحكام القرآن ،

لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١) ، (بيروت - دار التراث العربي ، ١٩٦٥م ، عن ط ٢ ،

١٣٧٢هـ) ، ج ١٧ : ٢٠٥ . وينظر معجم القراءات القرآنية ، للدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد

العال سالم مكرم ، (الكويت - جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢-١٤٠٥هـ) ، ج ٧ : ٦٦ .

- ١١ - وما حكم (لقيت زيدا وأما عمرو فقد مرتت به)؟ ولم كان الاختيار فيه الرفع؟
- ١٢ - وما حكم (لقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه عمرو)؟ ولم اختير فيه الرفع؟
- [١١ -] وما الشاهد في ﴿وَأَمَّا تُمُوذُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (١)؟
- ١٣ - وما حكم (إن فيها زيدا وعمرو أدخلته)، وهلا اختير النصب ليحمل منصوب على منصوب؟ وما حكم التعجب في حمل الثاني لأجله على الفعل؟ وما الاختيار في (ما أحسن زيدا وعمرو قد رأيتاه)؟ ولم اختير فيه الرفع؟
- ١٤ - وما حكم (لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته)، و(أتيت القوم حتى زيدا مرتت به)؟ ولم اختير في (حتى) الحمل على الفعل مع أنها غاية في الأصل؟ ولم جاز في (حتى) أن تكون عاطفة؟ وما الوجه في (هلك القوم حتى زيدا أهلكته)؟ ولم اختير النصب والذي قبله مرفوع؟
- ١٥ - وهل يجوز الجر في هذا والرفع؟ ولم جاز كل واحد من هذه الأوجه الثلاثة؟ وما الشاهد في قول الشاعر: (٢)
- (١٨٠) - *أَلْقَى الصَّحِيفَةَ ... * (٣)
- وكم وجهاً يجوز فيه ؟

(١) من الآية (١٧) في سورة فصلت .

(٢) مختلف فيه فقد جاء في الكتاب ، ج ١ : ٩٧ = (١ : ٥٠) : أنه ابن مروان النحوي . وجاء في الخزانة ، ج ١ : ٤٤٧ « أنشد سيديويه هذا البيت لأبي مروان النحوي قاله في قصة المتلمس ... حكى ذلك الأخفش عن عيسى بن عمر ... ونسبه الناس إلى المتلمس ... ونسبه ياقوت الحموي في معجم الأدباء [ج ١٩ : ١٤٦] إلى مروان النحوي لا أبي مروان » ، وينظر ملحق ديوان المتلمس ، ص ٣٢٧ . وذكر الدكتور خالد جمعة في كتابه شواهد الشعر في كتاب سيديويه ، ص ١٣٦ : أن الشاعر لم يرد في مخطوطة المدينة ولا في مخطوطة بغداد . ولعله لم يذكر أيضا في نسخة الرمانى فلم يتعرض لذكره .

(٣) وسيأتى برقم (١٨١) ، وهو بتمامه :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا

(ونعله) يروى بالرفع والنصب والجر .

ومن مواطن وروده : الأصول ، ج ١ : ٤٢٥ ، والجمل ، ص ٦٩ (٨١) ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٦٨٢ ، والمسائل العضديات ، ص ٧٢ ، وشرح أبيات سيديويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٤١١ ، وشرح عيون كتاب سيديويه ، ص ٦٩ ، والنكت ، ج ١ : ٢٢٨ . وينظر معجم هارون ، ص ٤٦٦ ، ومعجم حداد رقم ٣١٠٧ .

[الجواب : (١)]

٩*١ - أُلْزِمَ سيبويه من أضمر الفعل المذكور في (أزیداً مررت به) أن يقول : (زيد) على (مرّ بزيد). فإن قال قائل : لا يلزمني ذلك لأنني لم أضمر الجار وإنما نصبت على قياس النصب في (أمرتك الخير) (٢) ، قيل له : إضمار الفعل الذي لا يصل إلا بحرف جرّ كإضمار الجار في الفساد ، إذ لا يجوز أن يقول : (أمررت زيداً) ؟) كما لا يجوز أن تعمل الجار مضمراً فسبيل من أعمل الفعل مضمراً على ما يمتنع في الإظهار كسبيل من أعمل الجار مضمراً على ما يقتضيه حكم الإظهار ؛ لأنهما جميعاً قد خالفا بالكلمة حكمها ، فأحدهما أعمل الجار مضمراً وليس هذا حكمه ، والآخر أعمل ما لا يصل إلا بحرف جر عمل المتعدى مضمراً وليس هذا حكمه في الإظهار .

١٠*٢ - وفي التنزيل ﴿ وَحُورًا عِينًا ﴾ (٣) بالنصب (٤) على قراءة أبي (٥) وهو عطف على الموضع في ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾ (٦) . وإنما اختيار النصب لأن الحور العين لا يطاف بهنّ وكأنه / قال : (وَيُعْطَوْنَ حُورًا عِينًا) . ومن رفعه (٧) فتقديره : (ومع ٣٤ ب

*١- الكتاب ، ج ١ : ٩٤ = (٤٩ : ١) .

*٢ نفسه ، ص ٩٥ = (٤٩) .

(١) سقط هذا العنوان من المخطوط ووضعت مكانه (مسائل من هذا الباب أيضاً) كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند عنوان المسائل .

(٢) ينظر ما تقدم في باب ١١ : ٦ .

(٣) من الآية (٢٢) في سورة الواقعة .

(٤) تقدم تخريج القراءة في هامش السؤال .

(٥) هو الصحابي الجليل أبي بن كعب الأنصاري ، أبو المنذر ، سيد القراء ، وأقرأ هذه الأمة ، قرأ القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم بعض القرآن للإرشاد والتعليم . قرأ عليه عدد من الصحابة والتابعين ، اختلف في سنة وفاته والراجح أنه توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه . ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري : محمد بن محمد (ت ٨٣٢) ، عنى بنشره برجستراسر ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ) ، ج ١ : ٣١ - ٣٢ .

(٦) الآيتان (١٧ ، ١٨) في سورة الواقعة .

(٧) قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمر وابن عامر وعاصم . ينظر السبعة ، ص ٦٢٢ .

ذلك حور عين). ومن جرّه^(١) فإنه يعطفه على الأول فيخرجه مخرج ما يطاق به ، ويكون المعنى على خلاف الطوف به كما يجيء معنى الأمر بصيغة الخبر، والمعنى على خلاف الخبر^(٢) فكل^(٣) الأوجه الثلاثة جائز حسن على ما بينا .

١١* - وتقول : (لقيت زيدا وأما عمرو فقد مرتت به)، فالاختيار في هذا الرفع ؛ لأن (أما) يستأنف بها الكلام ولا تعطف كلاماً على كلام إذ^(٤) كان معناها تفصيل الجملة المذكورة بالاسم بعدها^(٥)، كقول القائل : ما شأن القوم؟ فتقول : أما زيد فشأنه كذا ، وأما عمرو فشأنه كذا . ولهذا لم تدخل إلا على الاسم ، وتوضيح ذلك قراءة الناس ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(٦) بالرفع^(٧) وقبله منصوب مبنى على الفعل في قوله جل وعز : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ . وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(٨) .

١٢* - وتقول : (لقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه عمرو)، فالاختيار في هذا الرفع ؛ لأن (إذا) للمفاجأة يستأنف ما بعدها كقولك : (نظرت فإذا زيد) ، وتخرج من معنى الجزاء . وتصير من ظروف المكان بمعنى (ثم) [في] الكلام^(٩) ؛ ولهذا جاز (نظرت فإذا زيد) على أنها خبر لـ(زيد) ، وظروف الزمان لا تتضمن الجثث ، فإنما هي بمعنى (فتم زيد)^(١٠)، و(ثم) من ظروف

١* الكتاب ، ج ١ : ٩٥ = (١ : ٤٩) .

- (١) قرأ به حمزة والكسائي ، ورواه الفضل عن عاصم . ينظر المرجع نفسه .
- (٢) مثل قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ من الآية (٢٣٣) في سورة البقرة ، كما سيأتي في باب ٣ : ٣٢ . وينظر الجامع لأحكام القرآن ، ج ٣ : ١٦١ .
- (٣) في المخطوط (فكلى) ولعل الصواب ما أثبتته .
- (٤) في المخطوط (إذا) ولعل الصواب ما أثبتته .
- (٥) في المخطوط (قبلها) ويبسولي أن الصواب ما أثبتته .
- (٦) من الآية (١٧) في سورة فصلت .
- (٧) لم يخالف فيه أحد من القراء السبعة وهناك قراءة بالنصب سبق تخريجها في هامش باب ٥ : ٥٤ .
- (٨) الأيتان (١٦ ، ١٧) في سورة فصلت .
- (٩) جاء في المخطوط لفظ (الكلام) بعد لفظ (بمعنى) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .
- (١٠) جاء في المغنى ، ص ٩٣ «وإذا قيل: (خرجت فإذا الأسد) صح كونها عند المبرد خبراً ، أى فبالحاضرة الأسد ولم يصح عند الزجاج ، لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الأخفش ، لأن الحرف لا يخبر عنه» والأخفش يرى أن (إذا) الفجائية حرف ، والمبرد يرى أنها ظرف مكان والزجاج يرى أنها ظرف =

المكان^(١). فاما (إذا) التي بمعنى الجزاء فتحمل الاسم بعدها على الفعل ، بخلاف حكم هذه التي للمفاجأة ، ولا بد لها من جواب يجب بوجوب الأول كقولك : (إذا أتيتني أكرمتك) . فتقول على هذا : (إذا زيدا تلقاه فآكرمه) .

١٣*١ - وتقول : (إن فيها زيدا وعمرو أدخلته) فالاختيار^(٢) فيه الرفع وإن كان ما قبله نصباً ؛ لأنه لا يلزم أن يشاكل^(٣) المنصوب بالمنصوب لضعف حركات الإعراب عن أن يحمل عليها ما لم توضع له ، وقوة الفعل على أن يحمل عليه ما لم يوضع له من المشاكلة من الجملة الثانية بالأولى . وكذلك سبيل كل ما ضعف في بابه فإنه لا يحتمل أن يحمل عليه ما لم يوضع له . ولهذا صار فعل التعجب بمنزلة ما ليس بفعل لضعفه بامتناع التصرف حتى جاز أن يصغر في (ما أميلح زيدا) ، وحتى لم يجز أن يظهر فاعله أصلاً فتقول على هذا (ما أحسن زيدا وعمرو قد رأيناه) بالرفع لما بيناه .

١٤*٢ - وتقول : (لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته) و(أتيت القوم حتى زيدا مررت به) فتنصب ؛ لأن (حتى) من حروف العطف ، وإن كانت في الأصل غاية فإن العطف لا يخرجها من الغاية ، إذا كان الفعل قد وقع بالثاني بعد وقوعه بالأول على جهة الانتهاء إليه ، ولذلك قيل : (هلك القوم حتى زيدا أهلكته) ؛ لأن التقدير (حتى أهلك زيدا) فتعطف جملة مبنية على فعل على جملة مبنية على فعل .

١٥*٢ - وقال الشاعر :

(١٨١) - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيَّ يَخْفَفَ رَحْلُهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا (٤)

فيجوز في هذا البيت ثلاثة أوجه : النصب على ما بينا ، والرفع على قولك : (سرحت القوم حتى زيدا مسرّح) ؛ لأنها قد تكون حرفاً من حروف الابتداء إذا كان معنى الغاية في الجملة

١* الكتاب ، ج ١ : ٩٥ - ٩٦ = (٤٩ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٩٦ - ٩٧ = (٤٩ - ٥٠) .

٣* نفسه ، ص ٩٧ = (٥٠) .

= زمان . ينظر المصدر نفسه ، ص ٩٢ ، وواضح من هذا أن الرماني أخذ برأى المبرد .

(١) وينظر ما سيأتي ، في باب ٢٩ : ٢١ م٣ .

(٢) في المخطوط (في الاختيار) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) في المخطوط (أن كان يشاكل) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) تقدم برقم (١٨٠) .

كما قال: (١)

(١٨٢) - فَوَاعَجِبَا حَتَّى كَلِبْتُ تَسْبِيْنِي كَانَ أَبَاهَا نَهَشَلُّ أَوْ مُجَاشِعُ (٢).

ويجوز فيه الجرُّ على الغاية التي انتهى الفعل عندها ولم يقع بالمتذكر بعدها ، فيكون لو وقف على قوله: (حتى نَعْلِهِ) بالجرِّ لم يكن قد دلَّ على أنها في ما ألقى ، ويصير قوله: (ألقاها) هو الدالُّ. فهذه ثلاثة أوجه / قد بيَّناها بعللها.

١٣٥

١٦- [١١-١*] فإن قلت: (زيد لقيته وعمراً كلمته) اختلفوا فيه (٣) فسيبويه يذهب إلى التخيير في هذا كالتخيير فيما قبله ، وغيره لا يجيز التخيير ، لأن الجملة الثانية لا موضع لها ، والجملة التي هي من فعل وفاعل في قولك: (زيد لقيته) لها موضع ولا تُعطف جملة لا موضع لها على جملة لها موضع ؛ لأنه يوجب الاشتراك في العامل من غير أن يشتركا فيه ، وذلك محال ، وهذا مذهب الزيادي (ت ٢٤٩) وغيره من النحويين (٤). والصواب في ذلك مذهب سيبويه ؛ لأن العطف على ثلاثة أوجه : عطف على اللفظ ، وعطف على الموضع ، وكلاهما على الاشتراك في العامل. وعطف محمول على التأويل لا يقع فيه الاشتراك في العامل المذكور ، وهو كقول العرب: (قُلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيد) (٥)، وكذلك السبيل في (هذا ضارب زيد وعمراً) فهذا محمول على التأويل ، وليس بعطف على (زيد) ولا غيره مما ذُكر في الكلام ، وإنما هو محمول

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٩١ = (١ : ٤٧) .

(١) القائل الفرزدق ، ديوانه ، ص ١٨ هـ (ط. الصاوي) ج ١ : ٤١٩ (دار بيروت) .

(٢) ليس من شواهد من سيبويه في هذا الباب. وقد أورده في باب حتى ، ج ٣ : ١٨ = (١ : ٤١٣) ، ويقع

في المجلد الثالث من شرح الرماني ، ص ٣٢٦ ب ، ٣٢٧ ب (نسخة داماد) .

ويروى (فيا عجباً) ، و(يا عجبى) .

ومن مواطن ورودده : معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ١٢٨ ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٩ ، ومعاني القرآن

وإعرابه ، ج ١ : ٢٨٦ ، والأصول ، ج ١ : ٢٢٥ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٢٥٦ ، وشرح أبيات سيبويه ،

للحاس ، ص ٢٨٩ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٦٨٣ ، والنكت ، ج ١ : ٧٠٢ ، والخزانة ، ج ٤ : ١٤١ ،

وينظر معجم هارون ، ص ٢٢١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٦٠ .

(٣) ينظر ما تقدم في فقرة ١٣ م مع الهامش .

(٤) ينظر ما تقدم في الموضع نفسه .

(٥) ينظر الكتاب ، ج ٢ : ٣١٤ = (١ : ٣٦١) ، وفيه « فليس (زيد) بدلاً من الرجل في (قل) . ولكن (قل

رجل) في موضع (أقل رجل) ومعناه كعناه ، و(أقل رجل) مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه » .

على تأويل (هذا ضاربٌ زيداً وعمراً). فإذا صح هذا القسم من العطف وهو المحمول على التأويل صحّ مذهب سيبويه ؛ لأنه يحمل الكلام على (زيد) تأويله ، من غير عطف على الموضع ولا اللفظ ، فلما كان تأويل (زيد لقيته) تأويل (لقيت زيداً) صار بمنزلة قوله : (لقيت زيداً وعمراً كلمته) وخرج إلى ما لا خلاف فيه .

ومن الحمل قول الشاعر : (١)

بَادَتْ وَغَيَّرَ أَيُّهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ
وَمُشَجِّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدْ ذَالِهَ فَبَيْدًا وَغَيْرَ سَارِهِ الْمَعْرَاءُ (٢)

لأنّ قوله : (إلا رواكد) على تأويل (بها رواكد) ، فَحْمَلٌ (ومشجج) على ذلك ، وليس بعطف على اللفظ ولا على الموضع ، وقد جاء مثل ذلك في القرآن وهو قوله جلّ ثناؤه : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مَّخْلُودُونَ . بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ . لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ ﴾ (٣) . ثم قال : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ (٤) بالرفع (٥) ؛ لأنّ معنى الكلام المتقدم : (لهم ولدان ولهم كذا وكذا) فكأنه قال : (لهم حور عين) فهو محمول على التأويل وليس بعطف على اللفظ ولا الموضع . فكذا

(١) قيل هو الشماخ ، وقيل : ذو الرمة . ينظر ملحق ديوان الشماخ ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ مع هامشهما ، وأساس البلاغة ، للزمخشري : محمود بن عمر (ت ٥٣٨) ، (مصر - مطبعة دار الكتب ، ط ٢ ، ١٣٧٢هـ) ، ج ٢ : ٣٩٣ .

(٢) وسيأتيان برقم (٣١٤ ، ٣١٨) ، وليسا من شواهد سيبويه في هذا الباب . ويرى (سواد قذاله) . وبادت : ذهبت وانقرضت ، وأيهن : جمع آية وهي العلامة ، والرواكِد ، الأثافي ، والهباء : الغبار ، والمشجج : الولد من أوتاد الشجاء ، وصِفَ بذلك لتكسر أعلاه عند ضربه في الأرض ليثبت . وسواء قذاله : وسطه ، وعلى رواية سواد قذاله ، فسواد كل شيء شخصه ، وأراد بالقذال أعلاه . وساره : سائرته ، والمعزاء : الأرض الصلبة .

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، ج ١ : ١٧٣ - ١٧٤ = (١ : ٨٨) ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٢٥٤ ، ١١١ : ٥ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٢٣٩ ، ٣ : ٣٢٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٨ - ١٣٩ ، والقطع والانتفاف ، ص ٣١٨ ، والمسائل العضديات ، ص ٧٦ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٣٩٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٩٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٦ ، والخزانة ، ج ٢ : ٢٤٨ .

(٣) الآيات (١٧ - ١٩) في سورة الواقعة .

(٤) الآية (٢٢) في السورة نفسها .

(٥) تقدم تخريج القراءة ، في هامش الفقرة (١٠) السابقة .

(عمرًا كلمته) معطوف على التأويل ، إذ تأويل الأول (لقيت زيدًا^(١)) . وإذا رفعت فهو بيّن في أنّه عطف بمنزلة (إن زيدًا قائم وعمرًا ذاهب) فتعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر ، وكذا لو قلت: (إن زيدًا لقيته وعمرًا كلمته) لكان بهذه المنزلة ، فكذلك الابتداء يرفع الاسم والخبر في الأول، ويرفع الاسم والخبر في الثانى على أنك عطفت الاسم على الاسم والخبر على الخبر فالرفع بيّن لا إشكال ، والنّصبُ محمول على التأويل لا على أنّ الجملة التى لا موضع لها عطفٌ على جملة لها موضع لأن ذلك محال ، ولكنّ هذه الجملة التى لا موضع لها عطفت على تأويل الكلام الأول على ما بيناه .

(١) فى المخطوط (عمرًا) والأولى ما أثبتته ، لأن المثال الذى يتكلم عنه (زيد لقيته وعمرًا كلمته) . ينظر أول الفقرة .

٢٨- باب ما يختار فيه الحمل على الفعل

للحرف الذى هو أولى به^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يختار فى الفعل من حمل الاسم عليه محذوفاً لحرف هو بالفعل أولى مما لا يختار .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الحرف الذى هو بالفعل أولى ؟ وما الحرف الذى ليس بالفعل أولى ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما قسمة الحروف فى ما تدخل عليه ؟ وما علتها ؟
- ٣ - ولم كانت (قد) و (سوف) و (لأ) مما لا يليه إلا الفعل ؟
- ٤ - وهل يجوز للضرورة / (لَمْ زَيْدًا أَضْرِبْ) ؟ ولم جاز ؟
- ٥ - وما حكم (هلا) و (لولا) و (لوما) و (إلا) فى ابتداء الاسم بعدها ؟ ولم [لا]^(٢) يجوز ؟ ولم كانت بالفعل أولى ؟
- ٦ - ولم جاز ذكر الاسم بعدها فى (هلا زيدا ضربت) و (إلا زيدا) من غير ذكر الفعل ؟ ولم جاز ذلك ولم يجز (سوف زيدا أضرب) ولا (قد زيدا لقيت) مع أن جميع ذلك إنما هو للفعل دون الاسم ؟
- ٥ - [ولم كانت حروف الاستفهام بالفعل أولى ؟ ولم جاز ابتداء الاسم بعدها ولم يجز بعد (هلا) وأخواتها ؟ فلم جاز (هل زيد مضروب) ولم يجز (هلا زيد مضروب) ؟
- ٧ - ولم قبح (هلا زيدا رأيت) ولم يقبح (أزيدا رأيت) ؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٩٨ = (١ : ٥٠) « هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بنى على الفعل ، وهو باب الاستفهام » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٤٠٥ ، وشرح الصفار ، ص ١٧٦ .

(٢) تكملة يقتضيها الجواب .

- ٨ - وما معنى قوله فى الاستفهام : (هو كالأمر فى أنه غير واجب) (١)؟
- ٩ - وما الشاهد فى ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ ﴾ (٢) وفى (أم هل زيد فى الدار) ؟
- ١٠ - ولمَ جاز تقديم الاسم فى (إن الله أمكننى من فلان فعلت)؟
- [٥-] ولمَ جاز ابتداء الاسم بعد (الألف) (٣) ولمَ يجز بعد (هلا) وأخواتها؟
- ١١ - وأيما أقوى الرفع بعد الألف فى (أزيد كلمته) أم بعد الواو فى (ضربت زيداً وعمرو كلمته)؟ ولمَ صارت الألف بمنزلة (إن) من بين أخواتها؟.

الجواب :

- ١*١ - [الحرف] الذى هو بالفعل أولى هو الذى معناه فى الفعل ، والحرف الذى ليس بالفعل أولى هو الذى معناه فى غير الفعل ، وكذلك الحرف الذى هو بالاسم أولى هو الذى معناه فى الاسم . مثال ذلك (سوف) معناه فى الفعل ؛ لأنه ينقله من الحاضر إلى المستقبل .
فأما الألف واللام فمعناه فى الاسم ؛ لأنه ينقله من النكرة إلى المعرفة .
- ١*٢ - وقسمة الحروف فيما تدخل عليه على أربعة أوجه : حرف يدخل على الاسم فقط ، وحرف يدخل على الفعل فقط ، وحرف يدخل على حرف ، وحرف يدخل على جملة . والحرف الذى يدخل الجملة معناه فى الجملة ، لأنه يطلب الفائدة ، ويصلح أن يدخل على الحرف ، لأنه بعض الجملة .
- ١*٣ - و(قد) بالفعل أولى لأن معناها فى الفعل إذ كانت لتوقع ما يكون مع تقريب الماضى من الحاضر ، كقول القائل لمن (٤) يتوقع : (قد كان) ، فهى للفعل خاصة كما أن (سوف)

١* الكتاب ، ج ١ : ٩٨ = (١ : ٥٠) .

(١) نفسه ، ص ٩٩ = (٥١) ، والنص فيه : « وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر فى أنه غير واجب » .

(٢) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت .

(٣) فى المخطوط (إلا أن) ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) فى المخطوط (لم) ولعل الصواب ما أثبت .

للفعل خاصة. و(لما) للفعل كما أن (لو) و(إن) للفعل ، فهذه الأحرف الثلاثة أخوات ؛ لأنها تعلّق الفعل الثانى بالأول ، إلا أن (لو) لما مضى من غير دليل على وقوع الفعل أو انتفائه ، و(إن) لما يستقبل من غير دليل على وقوع الفعل أو انتفائه ، و(لما) نظيرة (لو) فى الماضى إلا أنها تدلّ على وقوع الفعل الثانى من أجل الأول ، كقولك : (لما جئتنى أكرمتك) . فهذه الأحرف الثلاثة أخوات متناسبة ، وجميعها للفعل .

٤*١ - ويجوز فى ضرورة الشاعر (لم زيدا أضربه) ^(١) تشبيهاً بـ(هلاً زيدا ضربت) ؛ لأنها حرف هو بالفعل أولى ، وقدّ قدم الاسم فى (هلاً) لعلّه تقتضى ذلك . ^(٢)

٥*٢ - و(هلاً) و(لولا) و(إلا) و(لوما) أخوات كلّها بمعنى ، ولا يبتدأ الاسم بعدها ؛ لأنها لا معنى لها إلا فى الفعل ، من أجل أنها تحضيض على الفعل وليست كحرف الاستفهام لأنه يطلب ما فيه الفائدة ، فإن كانت فى الفعل فهو يطلبه ، وإن كانت فى الجملة فهو يطلب الجملة ، فمن هنا اختلف الحكم فيهما .

٦*٢ - ويجوز ذكر الاسم بعد (هلاً) وأخواتها لظهور معناها حتى صلح أن يحذف الفعل بعدها ، فتقول : (هلاً زيدا) إذا كانت هناك حال لفعل ، بمعنى (هلاً ضربت زيدا) أو (هلاً أكرمت زيدا) . ولا يجوز مثل ذلك فى (قد) و(سوف) ؛ لأنه لا يظهر معناها كظهور هذه الأحرف . فلا بد من ذكر / الفعل معها .

١٣٦

٧*٤ - ويقبّح (هل زيدا رأيت) ولا يقبّح (أزيدا رأيت) لأن الألف هى أم حروف الاستفهام فصلح ذكر الفعل بعدها وتقديره ، ولم يصلح بعد (هل) إلا ذكره لضعفها عن منزلة الألف .

١* الكتاب ، ج ١ : ٩٨ = (١ : ٥٠ - ٥١) .

٢* نفسه ، ص ٩٨ ، ١٠٠ = (٥١ ، ٥٢) .

٣* نفسه ، ص ٩٨ = (٥١) .

٤* نفسه ، ص ٩٨ - ٩٩ = (٥١) .

(١) ينظر المغنى ، ص ٣٠٨ .

(٢) ينظر ما سيأتى فى الفقرة (٦) .

٨*١ - ومعنى قوله فى الاستفهام: (هو كالأمر فى أنه غير واجب) أى غير كائن فيما يدل عليه كل واحد منهما . ولفظة (واجب) فيها اشتراك^(١) فالغالب فى استعمال النحويين أن (واجب) بمعنى كائن فى الحال أو فى الماضى أو المستقبل ، كقولك: (ضرب زيد) فهو بمعنى أن الضرب كائن فى ما مضى . وكذلك (سيضرب) هو واجب بمعنى أن الضرب كائن فى ما يستقبل، و(زيد ضارب) هو واجب بمعنى أن الضرب كائن فى الحال . فالاستفهام ليس بواجب؛ لأنه لا يدل على أن المعنى كائن فى الماضى ولا حاضر ولا مستقبل كقولك: (أيقوم زيد؟) . وكذلك الأمر والنهى ، فهذا تفسير معنى قوله: (واجب) .

٩*٢ - وقوله جل وعز: ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ ﴾ (٢) يدل على أن ألف الاستفهام هى أم حروف الاستفهام وكذلك (أم هل زيد فى الدار) يدل على أن (هل) ليست بأصل فى الاستفهام .

١٠*٢ - وتقول: (إن الله أمكننى من فلان فعلت) يجوز تقديم الاسم فى (إن) على الفعل ، لأنها أم حروف الجزاء وفى التنزيل ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (٣) .

١١*٤ - والرفع بعد الواو فى (ضربت زيداً وعمرو كلمته) أقوى منه بعد الألف ؛ لأن الألف أشد طلباً للفعل من الواو التى تشاكل بالكلام الذى بعدها ما قبلها ، من أجل أنها لا يكون معناها إلا فى الفعل إذا كان فى الكلام . وصلح أن يليها لأن فيه الفائدة ، وليس كذلك الواو ، لأنها يصح أن يستأنف الكلام بعدها على طريق عطف جملة على جملة . والألف بمنزلة (إن) فى أنها أم . فهذه أم حروف الجزاء وتلك أم حروف الاستفهام .

١* الكتاب ، ج ١ : ٩٩ = (١ : ٥١) .

٢* نفسه ، ص ٩٩ - ١٠٠ = (٥١) .

٢* نفسه ، ص ١٠٠ = (٥٢) .

٤* نفسه ، ص ١٠٠ - ١٠١ = (٥٢) .

(١) ينظر الكليات (معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية) ، لأبى البقاء أيبوب بن موسى الكفوى (ت ١٠٩٤) ، أعده للطبع الدكتور عدنان دوريش ، ومحمد المصرى ، (القاهرة - دار الكتاب الإسلامى ، مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ) ، ج ٥ : ٢٢ .

(٢) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت .

(٣) من الآية (٦) فى سورة التوبة .

٢٩- باب ما ينتصب فى الألف (١)

الغرض فيه : أن يبين ما يختار فى الفعل من حمل الاسم عليه مع شغله عنه فى ألف الاستفهام مما لا يختار .

١- مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يختار فى الفعل من حمل الاسم عليه مع شغله عنه فى الألف ؟ وما الذى لا يختار ؟ ولم ذلك ؟

٢ - وما حكم (أزیداً مررت به) و(أعمرأ قتلته أخاه)؟ ولم حمل على الفعل مع شغله عنه؟

٣ - وما الشاهد فى قول جرير : (٢)

(١٨٤) - *أُتْعِلَبَةُ الْفُؤَارِسِ ... * (٣)

وما العامل فى المنصوب بعد الألف ؟

(١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، ج ١ : ١٠١ = (١ : ٥٢) ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٤١٣ ،

وشرح الصفار ، ص ١٧٩ ، وفى شرح الصفار وتحقيق هارون (ينصب) مكان (ينتصب) .

(٢) ديوانه ، ص ٦٦ .

(٣) وسيأتى برقم (١٨٥) ، وهو بتمامه :

أُتْعِلَبَةُ الْفُؤَارِسِ أَوْ رِيَاكًا عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةٌ وَالْخِشَابُ

ويروى (أم رياكاً) . يخاطب بذلك الفرزدق ، وتعلبة ورياح هما ابنا يربوع وهم قوم جرير . والفوارس :

نعت لتعلبة لأنه أراد القبيلة . وطهية : هى أم عوف وأبى سود ابنى مالك بن حنظلة ، والخشاب : ربيعة

ورزام ابنا مالك بن حنظلة ، ويقال لهما الأخشابان وإذا جمعوا قيل لهم : الخشاب ، وهم قوم

الفرزدق . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٨٨ ، وفرحة الأديب ، ص ١٨٤ .

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، ج ١ : ١٠٢ ، ١٨٣ : ٣ ، (١ : ٥٢) ، (٤٨٩) ، ومجاز القرآن ،

ج ٢ : ١٤٨ ، ١٧٥ ، ٢٢٧ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٥٤٤ ، وأخبار أبى القاسم الزجاجى (ت ٢٣٧) ،

تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك ، (العراق - وزارة الثقافة والإعلام بدار الرشيد ، ١٩٨٠م) ،

ص ٢١٨ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٢٤٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٣ ، وشرح

السيرافى ، ج ١ : ٤١٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢٣٢ ، والأزمية ، ص ١١٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣١ ،

ومعجم حداد ، رقم ٢١٧ .

- ٤ - وما حكم (أزیداً لست مثله) ؟ ولم حمل على الفعل مع أنه لا يتصرف ؟ وما تقديره فى الحذف ؟
- ٥ - وما حكم ألف التسوية فى (ما أدرى أزیداً مررت به أم عمراً) ؟ ولم جرت مجراها إذا كانت استفهاماً ؟
- ٦ - وما حكم الاسم بعد الألف إذا كان له سببان : مرفوع ومنصوب ؟ وما الذى يجوز فى (أعبد الله ضرب أخوه غلامه) ؟ ولم جاز فى (عبد الله) الرفع والنصب ؟ وما تقديره فى الحذف ؟
- ٧ - وما حكم (السوط ضرب به زيد) و(الخوان أكل عليه اللحم) ؟ ولم قدره (السوط ضربت) و(الخوان أكلت) وهذا لا معنى له فما وجه هذا التقدير ؟ وما حكم (أزید ذهب به) ؟ ولم لا يكون إلّا رفعاً مع دخول الباء على ضميره كما دخلت على الضمير فى (السوط ضربت به) ؟
- ٨ - وما حكم (أيوم الجمعة ينطلق فيه زيد) ؟ ولم صار بمنزلة (أعمرأ تكلم فيه زيد) وصار (أيوم الجمعة تنطلق فيه) كقولك : (أزید يذهب) ؟

الجواب :

١/١* - الذى يختار فيه حمل الاسم على سببه (٣) فإن كان منصوباً نصب وإن كان مرفوعاً رفع ، وإن كان سببان مرفوع ومنصوب فالمتكلم بالخيار على أيهما شاء . وإنما وجب ذلك لأن حرف الاستفهام بالفعل أولى إذا كان فى الكلام ؛ لأنه يطلب ما فيه الفائدة ، والفائدة فى الفعل إذا كان موجوداً فى الكلام ، فقدّر بعده الفعل حتى يكون قد وليه فى التقدير . ولا يختار الحمل على الابتداء وإن جاز ، لأن حرف الاستفهام بالفعل أولى .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٠١ ، ١٠٢ - ١٠٣ = (١ : ٥٢ - ٥٣) .

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٠٤ = (١ : ٥٣) .

(٢) فى المخطوط (يوم) وما أثبت يقتضيه الجواب . وينظر الكتاب فى الموضع نفسه .

(٣) يريد بالسبب الاسم المشغول به الفعل مطلقاً كما سيأتى فى الفقرة (٢) .

٢*١ - وتقول: (أزیداً ضربته؟) و(أزیداً مررت به؟) و(أزیداً قتلت أخاه؟) فهذه ثلاثة أوجه كلها يحمل فيها الاسم على الناصب لأن سببه منصوب ، إلا أن الأول ضمير متّصل بالفعل، والثاني ضمير متّصل بحرف الجر ، والثالث ضمير متّصل بالسبب.

٢*٣ - وقال جرير :

(١٨٥) - أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَوْ رِيَا حَا عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْخِشَابَا (١)

كانّه قال : (أساويت تعلّبة بغيرهم؟) وفسره بـ(عدلت بهم طهيّة والخشابا).

٢*٤ - وتقول: (أزیداً لست مثله؟) فتحمله على الفعل ؛ لأنه وإن كان لا يتصرف فإنه من أخوات ما يتصرف فأجرى على قياس نظيره ، وتحمله على المنصوب لأنه من سببه من أجل اتصاله بضميره، وكأنه قيل : (أخالفت زيداً لست مثله؟).

٢*٥ - وتقول: (ما أدرى أزیداً مررت به أم عمراً؟) فتجرى التسوية مجرى ألف الاستفهام ؛ لأنها ألف واحدة تكون مرة استفهاماً ومرة تسوية فتعامل معاملة واحدة في طلب الفعل ، كما تعامل في قطع العامل عما بعدها أن يعمل فيه ، كقولك : (قد علمت أزیداً في الدار أم عمرو).

٢*٦ - وحكم الألف إذا كان الاسم بعدها له سببان : مرفوع ومنصوب أن يجوز في الاسم الحمل على أيهما شاء المتكلم ، كقولك : (أعبد الله ضرب أخوه غلامه؟) يصير الإِخْرُ بمنزلة الأجنبي فإن حَمَلَهُ على المرفوع صار المنصوب بمنزلة الأجنبي وإن حَمَلَهُ على المنصوب صار المرفوع بمنزلة الأجنبي ، كأنك قلت : (أختص عبد الله بضرب أخيه غلامه)، وفي الوجه الآخر كأنك قلت : (أختص (٢) عبد الله أخوه بضربه غلامه).

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠١ (١ : ٥٢).

٢* نفسه ، ص ١٠١ - ١٠٢ = (٥٢).

٣* نفسه ، ص ١٠٣ = (٥٣).

(١) تقدم برقم (١٨٤).

(٢) في المخطوط (عمرو) والتصويب من السؤال . وينظر الكتاب.

(٣) في المخطوط (ما اختص) ولعل الصواب ما أثبتته.

٧*١ - وتقول: (السوط ضُرِبَ بِهِ زَيْدٌ؟) فتنصب السوط؛ لأنَّ (به) في موضع نصب وهو سببه. وكذلك (الخوان أكلَ عليه اللحم)؛ لأنَّ (عليه) الذي هو من سببه في موضع نصب، وإنَّما قدره سببويه على (السوط ضُرِبَتْ؟) و(الخوان أكلَتْ؟) على أصل قد صحَّ، وهو أن كلَّ ما جاء بعد المرفوع بالفعل فاعلاً كان أو لم يسمَّ فاعله مما يقتضيه الفعل فهو نصب، فعلى هذا يجب النصب لو صحَّ هذا الكلام، لأنَّه على التقدير الذي يقتضيه الأصل الصحيح، فتقول: (أزِيدُ ذهب به؟) فترفعه؛ لأنَّ (به) في موضع رفع، وليست بمنزلة (به) في قولك: (السوط ضربت به؟).

٨*٢ - وتقول: (أيوم الجمعة ينطلق فيه زيد؟) كما تقول: (عمرأ تكلم فيه زيد) فتسوَّى بين الظرف وغيره في هذا الحكم؛ لأنَّ العلة تقتضى ذلك، والسبب في موضع نصب فيهما جميعاً. وتقول: (أيوم الجمعة يُنطلق فيه؟) كقولك: (أزِيدُ يذهب به)؛ لأنَّ السبب في موضع رفع فيهما جميعاً.

٢- مسائل من هذا الباب أيضاً: (١)

٩- وما حكم (أأنت عبدُ الله ضربتَه؟) وما الخلاف فيه بين سببويه والأخفش (ت ٢١٥)؟ وما

الصواب؟ ولمَّ حمله سببويه على الابتداء وحمله الأخفش على الفعل؟

١٠- وما حكم (أكلَ يوم زيداً تضربه؟) ولمَّ حُمِلَ على الفعل بإجماع؟ فما الفرق بين (كلَّ

يوم) و(أنت) (٢) في هذا حتى اختلف الحكم؟ ولمَّ جاز (ما اليوم زيداً ذاهباً)؟

١١- وما حكم (أعبد الله / أخوه تضربه؟) ولمَّ كان الوجه فيه الابتداء بإجماع؟ ٣٧

١٢- وما حكم (أعبد الله أخوه يضربه؟) بالياء؟ ولمَّ خالف حكم الأول؟ وما مذهب الأخفش؟

وما مذهب سببويه؟ وما العلة لكل واحدٍ منهما؟

١٣- وهل يجوز (أزِيدُ أخاه تضربه؟) وما الخلاف في جوازه؟ ولمَّ أجازته سببويه والأخفش

١* الكتاب، ج ١: ١٠٢ - ١٠٤ = (١: ٥٣).

٢* نفسه، ص ١٠٤ = (٥٣ - ٥٤).

(١) ينظر نفسه، ص ١٠٤ = (٥٤).

(٢) يشير إلى المثال المذكور في أول الفقرة السابقة.

وأباهُ بعضُ النحويين المتقدمين ؟ وما معنى العلة التي حكاها الأخفش عنهم في تفسير

المضمر بمضمر ؟

١٤ - ولم صار الرفع في (أعبد الله ضربت أخاه؟) أقوى منه في (أعبد الله ضربته؟)

١٥ - وما حكم (١) (أزیداً) (٢) لم يضربه إلا هو؟ ولم حُمِل على المنصوب مع أن له سببين :

مرفوع ومنصوب ، فلم يجب حمل الاسم على المتصل دون المنفصل ؟ وما حكم (أزید لم

يَضْرِبُ إلا إياه؟) ولم حمل على ضمير المرفوع ؟

١٦ - وما معنى اعتلال الأخفش (ت ٢١٥) في قوله : (لأن فعل زيد إذا كان مع اسم غير

منفصل لم يتعد إلى زيد ، ولم يتعد فعل زيد إليه؟ وهل ذلك لأنه يلزم من حمل الاسم على

المنفصل (أزیداً لم يضرب؟) إذا أسقطت (إياه) تعدى الفعل إلى الاسم الأول ؟ ولم لا

يجوز (أزیداً ضَرَبَ؟) ، ولا (أزید ضربه؟) على معنى ضرب نفسه ؟

١٧ - وما وجه اعتراض الأخفش بقوله : (الخوان أكل عليه اللحم؟) مع أنك لا تقول : (الخوان

أكل اللحم؟) وهل هذا الإلزام على ذلك الاعتلال ؟ وما وجهه؟ وما الانفصال منه ؟ وما

وجه اعتلاله في الفرق بالاسم المنفصل مع الظاهر الذي يتعدى إليه الفعل بحرف جرٍّ

وأنهما بمنزلة الفاعل والمفعول الذي يتعدى إليه الفعل بغير جرٍّ فشبه أحدهما بالآخر؟

الجواب :

٩*١ - وتقول : (أأنت عبدُ الله ضربته) فالوجه الرفع في هذا عند سيبويه (٣) ، وخالفه

الأخفش (٤) ، فقال : (الوجه النصب ، لأنَّ : " أنت " له سبب مرفوع بالفعل فينبغي أن يكون

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠٤ مع الهامش (١) = (١ : ٥٤) .

(١) الأسئلة من هنا إلى آخر هذه المجموعة مبنية على تعليق الأخفش على الكتاب . ينظر الكتاب بتحقيق

هارون ، ج ١ : ١٠٦ ، هامش (١) .

(٢) في المخطوط (زيد) ، والمثبت من تعليق الأخفش المشار إليه آنفاً .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٠٤ = (١ : ٥٤) .

(٤) ينظر رأيه في هامش الصفحة السابقة من تحقيق هارون . وشرح السيرافي ، ج ١ : ٤٢٢ ، والبسيط ،

ج ٢ : ٦٢٠ ، ٦٢١ .

مفسراً لفعل يرفع " أنت " ويقع على " عبد الله " كأنك قلت : «أضربت أنت عبد الله ضربه» . وسيبويه يرفع (عبد الله) ويعتدل في ذلك بأنه وقع موقعا ليس بالفعل أولى ، وهو موقعه بعد (أنت) . والذي عندي أن الصواب ما ذكره سيبويه ؛ لأن حرف الاستفهام إنما يطلب الفعل لما فيه من الفائدة ، وليس يطلب الفعل من أجل أن معناه فيه كما يطلبه حرف الجزاء لأنه لو كان كذلك لم يجز أن يبدأ بعده الاسم في قولك : (أزيد أخوك) كما لا يبتدأ بعد (إن) في الجزاء وإنما يدخل حرف الاستفهام على صيغة الخبر فينقله إلى الاستخبار ، فالتقدير : (أنت عبد الله ضربه) ، والفائدة في الجملة التي هي (عبد الله ضربه) فهي خبر (أنت) ، فإذا دخله ألف الاستفهام ، وهو يطلب ما فيه الفائدة ، فإنما يطلب الجملة التي هي (عبد الله ضربه) ولا يطلب الفعل ؛ لأنه قد حصل مطلوبه الذي هو الفائدة في الجملة ، فالقياس على الأصول الصحيحة مذهب سيبويه لا الأخفش .

١٠*١ - وتقول : (أكل يوم زيداً تضربه؟) فتحمله على الفعل ؛ لأن الظرف لا يفصل كما لا يفصل في قولك : (ما اليوم زيد ذاهباً) فهو بمنزلة ما لم يذكر ، وكأنك قلت : (أزيداً تضربه) ، فهذا لا خلاف فيه .

١١*٢ - وتقول : (أعبد الله أخوه تضربه) فهذه المسألة لا خلاف في أنه ليس وجه الكلام حمل الاسم على الفعل ؛ لأن الاسم الذي يلي الألف ليس له في الفعل نصيب من أجل أنه إنما عمل في ضمير الأخ وليس عبد الله بفاعل ولا مفعول ولا وقع على ضميره الفعل ولا وقع على ضميره بحرف / جر ، ولا على سببه ، وإنما وقع على ضمير سببه ، فهذه أربعة أقسام ، ٣٧ب ثلاثة منها يحمل فيها الاسم على الفعل ، وهو أن يقع على ضميره على طريق التعدي ، أو على ضميره بحرف إضافة ، أو على سببه . فأما الوجه الرابع ، وهو أن يقع على ضمير سببه ، فلا يعتد به ؛ لأنه بمنزلة الأجنبي ، إذ الضمير يعود إلى الأخ ، والآخ إذا لم يصف بمنزلة الأجنبي .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠٤ - ١٠٥ = (١ : ٥٤) .

٢* نفسه ، ص ١٠٥ = (٥٤) .

١٢*١ - فأمّا (أعبد الله أخوه يضربه؟) ففيها خلاف بين سيبويه والأخفش (ت ٢١٥) كالخلاف الذى ذكرنا فى (أأنت عبد الله ضربته؟) (١)؛ لأنّ الفعل قد عمل فى ضمير عبد الله .
 ١٣*١ - واختلفوا فى جواز (أزیداً أخاه تضربه؟) بالنصب فأجازه سيبويه (٢) والأخفش (٣) على (زیداً ضربته) ، وأباه بعض النحويين المتقدمين (٤)؛ لما يلزم منه من تفسير التفسير بتفسير، وذلك تعسف وتعقيد لا يجوز فى الكلام ، إذ كان إنّما يُنصب الأخ أولاً بفعل يفسره (يضربه) وهو فعل مثله ، كأنك قلت : (أزیداً تضرب أخاه تضربه؟) ثم يُفسر هذا الفعل الواقع على الأخ فعلاً آخر يقع على زيد ، كأنك قلت : (أأهنت زیداً تضرب أخاه تضربه) ، ففروا من تفسير التفسير على هذا التعقيد . وردّ عليهم الأخفش (٥) ذلك بأنّ الفعل الظاهر قد صار مفسراً لهما ويفهم منه معناهما فجاز لهذه العلّة .

١٤*٢ - والرفع فى (أعبد الله مررت [به]؟) و(أعبد الله ضربت أخاه؟) أقوى منه فى (أعبد الله ضربته؟) ؛ لأنّ فى هذا الأخير يفسر مثله ، ودلالته على مثله أقوى من دلالته على مقاربه وفى الأوّل يفسر ما قاربه ، ودلالته على مقاربه أضعف كأنك قلت : (أجزت عبد الله مررت به؟) ، أو (ألقيت عبد الله مررت به؟) ، أو (أجعلت عبد الله طريقك مررت به؟) . وليس فى (أعبد الله ضربته؟) تشعب إلى احتمال الوجوه ، وإنما تقديره (أضربت عبد الله ضربته؟) .
 ١٥*٢ - وتقول : (أزیداً لم يضربه إلا هو؟) فتحمل الاسم (٨) على المتصل دون المنفصل ؛ لأن المنفصل كالأجنبى (٩) ، من أجل أنّه يقع موقعه ، فيقدم قبل العامل ، ويفرق بينه وبين

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٠٥ مع الهامش = (١ : ٥٤) .

*٢- نفسه ، ص ١٠٥ - ١٠٦ = (٥٤) .

*٣- نفسه ، ص ١٠٦ هـ ١ .

(١) ينظر ما تقدم فى الفقرة الأولى .

(٢) ينظر الكتاب ، ١-*

(٣) ينظر المصدر نفسه الهامش ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٢٣ .

(٤) ينظر هامش الكتاب فى الموضع السابق .

(٥) ينظر الموضع نفسه .

(٦) تكملة من الكتاب ، ٢-*

(٧) فى المخطوط (أعبد) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٨) تحمل الاسم : أى (زيد) ، على المتصل أى الهاء فى (تضربه) ، دون المنفصل : أى (هو) فى (إلا هو)

(٩) ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ٤٢٧ .

العامل ، ولا يكون المتصل هكذا . وكذلك تقول : (أزيد لم يضرب إلا إياه) فتحمله على المتصل المرفوع دون المنفصل ، لأن المنفصل بمنزلة الأجنبي .

١٦*١ - وللأخفش (١) (ت ٢١٥) فيه اعتلال آخر ، وهو أنه يلزم (٢) منه ما لا يجوز بإجماع لو حملته على المنفصل ؛ وذلك أنه يلزم منه (أزيداً لم يضرب؟) وهذا لا يجوز بإجماع ، وإنما لزم منه هذا لأن الفعل إذا اشتغل بالسبب عن الأول ثم سقط السبب عمل الفعل في الأول ، كقولك : (أزيداً ضربت أخاه) ، فإذا أسقطت الأخ قلت : (أزيداً ضربت؟) فعديت الفعل إلى الاسم ، وكذلك كان يلزم لو (٣) حملت الفعل على المنفصل في (أزيداً لم يضربه إلا هو؟) فقلت : (أزيد لم يضربه إلا هو؟) فلو أسقطت (هو) لجاء منه (أزيد لم يضربه؟) وهذا لا يجوز بإجماع ، فلما لزم منه ما لا يجوز لم يجز ؛ لأنه لو كان صحيحاً لم يلزم منه فساده .

١٧*١ - ثم اعترض الأخفش على نفسه في هذا الاعتلال فقال : فقد نقول : (أخوان أكل عليه اللحم؟) ولا يجوز (أخوان أكل اللحم؟) ثم انفصل عن هذا الاعتراض بأن هذا مشبه بما يجوز من قولنا : (الدرهم أعطيته زيداً (٤)) ؛ لأن اللحم اسم ظاهر معه ما قد تعدى إليه الفعل بحرف جر كما أن قولك : (الدرهم أعطيته زيداً) زيد فيه اسم ظاهر ، ومعه اسم قد تعدى الفعل إليه فأجزنا هذا لأنه أصل في بابه ، وأجزنا (أخوان أكل عليه اللحم؟) لأنه مشبه به ، ولم يكن في المضممر مثل هذا ؛ لأنه ليس أصلاً في بابه / ولا مشبه بما هو أصل في بابه فلم يجز . ١٣٨

فهذا جواب الأخفش عن الفرق بين الأمرين .

* ١٠٦ : ١ ج ١ - الكتاب .

- (١) وينظر شرح السيرافي ، ج ١ : ٤٢٥ - ٤٢٦ ، ٤٢٧ - ٤٣٠ .
- (٢) في المخطوط (يلزمه) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .
- (٣) في المخطوط (له) ولعل الصواب ما أثبتته .
- (٤) في المخطوط (زيد) ولعل الصواب ما أثبتته . وكذا في الموضع التالي . وينظر هامش الكتاب ، ج ١ : ١٠٦ ، تحقيق هارون .

ولنا جواب يؤيّد الفرق بين المسألتين ، وهو أنه لو أسقطنا (عليه) لقلنا : (أخوان أكل اللحم؟) ولكن لا يجوز إسقاطه ؛ لأن الفعل لا يتعدى إلّا به ، وليس كذلك مسألة المضمر ؛ لأنّا لو أسقطنا (إياه) لوجب (أزيداً لم يضرب؟) وليس ههنا مانع يمنع من إسقاطه على الأصول الصحيحة فيجب منه جواز (أزيداً لم يضرب؟) . فإن قال قائل : فلم لا يجوز (أزيداً لم يضرب؟) ولا (زيداً ضربه) إذا كان قد ضرب نفسه ؟ قيل له : لاجتماع سببين : أحدهما : أن الأصل في الفاعل أنّه غير المفعول ؛ لأنّه الغالب في الكلام على هذا والغالب يجري مجرى اللّازم ، والوجه الآخر : أنّه يومهم أنّ معنى (ضارب) و(مضروب) واحد ؛ لأنّه إنما يعود الضمير المتصل على أنّ الثاني هو الأول على معناه حتى كأنك إذا قلت : (زيداً ضربته) فقد قلت : (زيداً ضربت زيدا) .

٣- مسائل من هذا الباب أيضاً : (١)

- ١٨ - ما حكم (إذا) و (حيث) في حمل الاسم بعدها على الفعل ؟ ولم كانت بالفعل أولى ؟
 ١٩ - ولم جاز ابتداء الاسم بعدهما على ضعف ولم يجز في حرف الجزاء أصلاً ؟
 ٢٠ - وما معنى قوله " لو قلت : (اجلس إذا زيد يجلس) كان أقبح من قولك : (إذا جلس زيد) و (إذا يجلس زيد) " (٢) ؟ وأى ضعف في قولك : (إذا جلس زيد) و (إذا يجلس زيد) ؟
 [١٩-] وهل يجوز (اجلس حيث عبد الله جالس) و (اجلس إذا عبد الله جلس) ؟
 ٢١ - وما الموضع الذي يكون (إذا) فيه بمنزلة حرف من حروف الابتداء في حسن ابتداء الاسم بعدها ؟ وما حكم (نظرت فإذا زيد يضربه عمرو) ؟ ولم كان حملة على الابتداء أولى ؟ وما حكم (إذا) ؟ ولم يحسن ابتداء الاسم بعدها وهي على شبه الجزاء ؟
 [١٨-] ولم أقبح (جئت إذ عبد الله قام) ولم يقبح (جئت إذ عبد الله يقوم) و (إذ عبد الله قائم) ؟

(١) الكتاب ، ج ١ : ١٠٦ = (١ : ٥٤) .

(٢) النص في الكتاب ، ص ١٠٧ = (١ : ٥٤) : « لو قلت : اجلس حيث زيد يجلس أو اجلس إذا زيد يجلس كان أقبح من قولك : إذا جلس زيد وإذا يجلس » .

٢٢ - وما حكم (أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟) ولم صار المعطوف بمنزلة السبب الذى تعدى

إليه الفعل؟

٢٣ - وما حكم (أزيداً ضربت رجلاً يحبه؟) ولم صارت الصفة تدخل فى السبب كما يدخل

العطف فى السبب؟

[- ؟] ولم كان الأصل فى السبب إنما هو لما أضيف إلى ضمير الأول؟

٢٤ - وما الذى يعتبر به سبب الأول من غيره ؟ ولم جعل ذلك فيما تقدم الصفة فيه من نحو

(مررت برجلٍ منطلقٍ جاريتان يحبهما) و(مررت برجلٍ منطلقٍ زيدٍ وأخوه)؟ ولم يجوز

(أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه؟) ولم لا يجوز (مررت برجلٍ منطلقٍ زيدٍ ومنطلقٍ

أخوه)؟ وهل الاعتماد فى ذلك على الاشتراك بينهما فى عامل واحد؟

الجواب :

١٨*١ - (إذا) و(حيث) بمنزلة حرف الاستفهام فى أنه بالفعل أولى ، فمتى ذكر بعد شئ منها الاسم وبعده فعل فينبغى أن يحمل ذلك على الفعل فى التقدير رافعاً كان أو ناصباً ، كقولك : (إذا زيداً تلقاه فأكرمه) ، و(حيث زيداً تجده فسلم عليه) ، كما تقول : (أزيداً ضربته؟) إلا أن الألف كانت بالفعل أولى لأنها تطلب ما فيه الفائدة ، وكانت (إذا) بالفعل أولى لأنها تشبه حرف الجزاء ، وكذلك (حيث) ، ويوضح ذلك أن (إذا) للمستقبل وهى تقتضى الجواب ، ويجوز أن يجازى بها مع (ما) فى الكلام (١) ، ويجازى بها من غير (ما) فى الشعر ، فلهذا قويت فى طلب [الفعل] ومن أجل قوتها فيه . قال أبو العباس (٢) (٢٨٦) : لا يجوز فى قول ذى الرمة حمل الاسم إلا على الفعل رفع أو نصب ، وهو قوله :

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٠٦ - ١٠٧ = (١ : ٥٤) .

(١) وقال ابن مالك فى شواهد التوضيح ، ص ١٨ عن الجزم بها : « وهو فى النثر نادر وفى الشعر كثير »

وساق حديث « إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تَكَبَّرَا... » ومع ذلك جاء فى توضيح المقاصد ، ج ٤ : ٢٤٢

« وأما (إذا) فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر ، لا فى قليل من الكلام ، ولا فى الكلام إذا زيد

بعدها (ما) خلافاً لزاعم ذلك » . وينظر شرح الأشموني ، ج ٤ : ٩ . وينظر ما سيأتى فى باب

٢٣٦:٣٢

(٢) ينظر المقتضب ، ج ٢ : ٧٥ ، وهامش الصفحة نفسها .

(١٨٦) - إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى يَلَا بَلْفَتِهِ فَقَامَ بِقَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَازِرٍ (١)

/ ومن روى (ابن أبي موسى) بالرفع فتقديره (إذا بلغ ابن أبي موسى).

ب٣٨

فأما (حيث) فتشبه حرف الجزاء من جهة أنها تطلب الجواب وليست للماضى ، بل تصلح للمستقبل ، وقد يجازى بها مع (ما) فى قولهم : (حيث ما تكن أكن) ففيها هذه الأوجه التى تقرّبها من حرف الجزاء . و(إذا) أقرب منها ؛ لأنها للمستقبل كحرف الجزاء .

*١- فأما (إذا) فتبعد من حرف الجزاء ؛ لأنها للماضى ، وأنه يصلح أن يبتدأ الاسم بعدها فبعدت من (إن) وحسن حمل (الفعل على الاسم) (٢) فيها إلا فى موضع واحد وهو (إذا زيد ضربته أتيك) ؛ من أجل أنها تطلب الماضى ، فإذا كان موجوداً فى الكلام فالأولى أن يليها مظهراً فإن [لم] تولبها الماضى مظهراً فأولها إياه مضمراً ؛ ولهذا قبح الابتداء فى قولك (جلست إن زيد جلس) ولم يقبح (إن زيد يجلس) ولا (إن زيد جالس) ؛ لأنك منعتها فى الأول ما تطلبه وهو موجود فى الكلام ، ولم تمنعها فى الثانى ما هو موجود فى الكلام .

*١٩- ٢- وإنما جاز ابتداء الاسم (٣) بعد (حيث) و(إذا) لأنهما لا تقويان فى طلب الفعل قوة حرف الجزاء ، من أجل أنهما اسمان لهما بحق الاسمية أن يليها الاسم ، وليس كذلك (إن) التى للجزاء ؛ لأنها حرف للجزاء ، معناها فى الفعل الذى تدخل عليه ؛ فلهذا جاز ابتداء الاسم بعدهما ولم يجز بعد حرف الجزاء .

*٢٠- ٢- ومعنى قوله (٤) : " (اجلس إذا زيد يجلس) أقبح من قولك : (إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد) " أنه لو كان فى هذه قبح لكان ذلك أقبح . فهو مجاز وحقيقته أنه يضعف عن منزلة هذا ، والمجاز فيه على نحو المجاز فى قوله جل وعز : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾ (٥) أي لو كان لأهل النار مستقرٌ خيرٌ لكان مستقرُ أهل الجنة خيراً منه ، فكيف ولا خير

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٠٧ = (١ : ٥٤ - ٥٥) .

*٢- نفسه ، ص ١٠٧ = (٥٤) .

(١) تقدم برقم (١٥٨) و(١٦٠) .

(٢) فى المخطوط (الاسم على الفعل) ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (الأعم) والصواب ما أثبتته .

(٤) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال .

(٥) من الآية (٢٤) فى سورة الفرقان .

فيه (١). وهذا أحسنُ جزاء للمبالغة التي فيه. ويجوز لفظ سيبويه لأنه بين ، ذلك لا إشكال فيه ، وهو على تقدير هذا الحسن العالى الطيقة فى الحسن ، وليس فى قولك : (إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد) ضعف.

٢١*١ - والموضع الذى تكون فيه (إذا) بمنزلة حرف من حروف الابتداء (هو) (٢) الموضع الذى يدخل عليها فيه معنى المفاجأة ، فيذهب عنها معنى الجزاء وتصير ظرفاً من ظروف المكان بمنزلة (ثم) و(هناك) ، كقولك : (خرجت فإذا زيد) ، كأنك قلت : (خرجت وهناك زيد فاجأته هناك) ، فحكم هذه (٣) أن يبتدأ الاسم بعدها كقولك : (نظرت فإذا زيد يضربه عمرو) .

٢٢*٢ - وتقول : (أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟) ؛ لأنه بمنزلة (أزيداً ضربت أخويه) ؛ من أجل اشتراكهما فى عامل واحد .

٢٣*٢ - وتقول : (أزيداً ضربت رجلاً يحبه؟) فتجرى الصفة مجرى الإضافة ، كأنك قلت : (أزيداً ضربت رجلاً) .

٢٤*٣ - والذى يعتبر به السبب مما (٤) ليس بسبب فى الحروف التى هى بالفعل أولى هو الباب الذى تقدّم فيه الصفة ؛ لأنه أوضح إذ الحاجة إليه أشد من أجل أنه يميز به ما يجوز مما لا يجوز. وأمّا الحروف التى هى بالفعل أولى فالأصل فى تمييزها إنما هو بين ما يختار مما لا يختار ، فتقول يجوز (أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟) كما يجوز (مررت برجلٍ منطلقٍ زيد وأخوه) لاشتراكهما فى العامل. ولا يجوز (أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه؟) كما لا يجوز (مررت برجلٍ منطلقٍ زيد ومنطلقٍ أخوه) ؛ لانفصاله من العامل ، فصار بمنزلة الجملة المستأنفة .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠٧ - (١ : ٥٤) .

٢* نفسه ، ص ١٠٧ = (٥٥) .

٣* نفسه ، ص ١٠٧ - ١٠٨ = (٥٥) .

(١) ينظر حول ذلك المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦هـ) ، تحقيق : المجلس العلمى بفاس ، (المملكة المغربية - وزارة الأوقاف ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ ، ج ١٢ : ١٩ ، والجامع لأحكام القرآن ، ج ٩ : ١٢ ، ٢٢ ، والبحر ، ج ٦ : ٤٩٣ ، والفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، لسليمان بن عمر العجيلى الشهير بالجمال (ت ١٢٠٤هـ) ، (بيروت - دار إحياء التراث) ، ج ٢ : ٢٥٢ ، وحاشية الصبان ، ج ٣ : ٣٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، (القسم الأول ، مصر - مطبعة السعادة ، ١٣٩٢هـ) ، القسم الثانى والثالث ، الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) ، ج ٤ : ١٨٧ فما بعدها .

(٢) فى المخطوط (د) ولعل الصواب ما أثبتته . وينظر ما تقدم عن (إذا) الفجائية باب ٢٧ : ١٢م .

(٣) فى المخطوط (هذا) ، والأنسب ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (ما) ولعل المراد ما أثبتته .

٤-مسائل من هذا الباب أيضاً متصلة بقوله: (أزیداً لم يضربه (١) إلا هو) (٢)

- ٢٥ - ما حكم فعل الظن وأخواته في تعدية فعل الشيء إلى ما هو هو؟ ولمَ جاز فيه أن يتعدى فعل مضمر إلى المضمر ولمَ يجز أن يتعدى فعل المضمر إلى المظهر وجاز أن يتعدى فعل المظهر إلى المظهر الذي هو هو؟ وما القسمة في ذلك؟ ولمَ توجهت / على ١٣٩ أربعة أقسام يجوز منها ثلاثة في هذا الباب خاصة ولا تجوز في غيره؟
- ٢٦ - وهل يجوز (أخواك (٣) ظنّاهما منطلقين؟) ولمَ حمل الأول على المرفوع ولمَ يحمل على المنصوب؟
- ٢٧ - وهل يجوز (ظنّهما أخواك ذاهبين)؟ ولمَ تعدى فعل الظاهر إلى المضمر؟
- [٢٥ -] وهل يجوز (أخوك ظنا منطلقين)؟ ولمَ لا يجوز؟
- ٢٨ - وهل يجوز (أظنّتي ذاهباً؟) و (ظننّتي ذاهباً؟) ولمَ جاز (٤)؟
- ٢٩ - وما حكم (إياهما ظناً منطلقين)؟ ولمَ جاز؟

(١) في المخطوط (تضربه) ولعل الصواب ما أثبتته ، لأن السياق يقتضيه . وينظر التعليق التالي .

(٢) ينظر ما تقدم في فقرة (٢م١٥) . ومعظم هذه الأسئلة لا يوجد ما تدور حوله في الكتاب في طبعتي بولاق وهارون . وقد علق الأستاذ عبد السلام هارون في نهاية هذا الباب ، ج ١ : ١٠٨ هامش (١) فقال : « بعده في الأصل نص لعله تعليق مع عدم نسبته إلى الأخفش وهو : (وهذه مسائل متصلة بقوله : (أزیداً لم يضربه إلا هو) : تقول : أخواك ظنّاهما منطلقين ، فلأخوين ههنا سببان مرفوع ومنصوب ، وهما جميعاً غير متفصلين فحملت الأول على المرفوع منه قبل أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمره ، نحو ظنّهما أخواك ذاهبين ، إذا ظنا أنفسهما ، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر في هذا الباب . ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر ، مثل : أظنّتي ذاهباً وظننّتي ذاهباً . وتقول : إياهما ظناً منطلقين ، لأنك تقول : إياهما ظن أخواك منطلقين ، إذا كان ظنا أنفسهما ، فيتعدى فعل المضمر المرفوع إلى المضمر المنصوب في هذا الباب في الشك والعلم . وتقول : أنت حسبك منطلقاً ، وإياك حسبك منطلقاً . وتقول : أعبد الله أخوه تضربه ، كما فعلت ذلك في قولك أنت زيد ضربته ، لأن الاسم ههنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء ، فإن نصبت على قولك : زيداً ضربته قلت : (أزیداً أخاه تضربه) » .

وقد ورد نحو ذلك في شرح السيرافي ، ج ١ : ٤٣٦ ، ولم يعزه فيه أيضاً إلى أحد .

- (٣) في المخطوط (أخواك) وما أثبتته يناسب الجواب .
- (٤) في المخطوط : « (وهل يجوز (أظنّتي ذاهباً) ولم جاز (وظننّتي ذاهباً) » ولعل الأنسب الترتيب الذي أثبتته . وينظر الجواب .

- ٣٠ - وما حكم (أأنت حسبك منطلقاً؟) وَلَمْ جَازَ؟ وكم وجهاً يجوز في (إياهما ظناًهما منطلقين؟) وَلَمْ جاز فيه وجهان؟
- ٣١ - وَلَمْ جاز في هذا الباب خاصة تعدية فعل المضمر إلى المضمر؟
- ٣٢ - وما حكم (أ) (اعبد الله أخوه تضربه؟) وَلَمْ كان الوجه الرفع بإجماع؟ وهل يجوز (أزیداً أخاه تضربه؟)
- ٣٣ - وما الفرق (٢) بين (أزیداً مررت به؟) وبين (أزیداً ضربته؟) حتّى كان الرفع في الأول أقوى؟
- ٣٤ - وهل يلزم (٣) من نصب (أزیداً مررت به؟) بهذا الفعل المذكور أن يجره لأنه لا يصل إلا بحرف جرٍّ ومن أي وجه لزمه؟ وما الشاهد على ذلك من (قولهم) (٤): (وبلده قطعت) وقولهم: (زیداً) بمعنى (عليك زیداً) وقولهم: (الهلأل) بمعنى (هذا الهلال)؟

الجواب :

٢٥*١ - الظنّ وأخواته ينقسم في تعدية فعل الشيء إلى ما هو هو أربعة أقسام : تعدية فعل المضمر إلى المضمر، وتعدية فعل المظهر إلى المظهر، وتعدية فعل المظهر إلى المضمر، فكل هذه أقسام الثلاثة جائز. فأما القسم الرابع وهو تعدية فعل المضمر إلى المظهر الذي يعتمد عليه فلا يجوز، نحو (أأخوك ظناً منطلقين؟)، لأنه إذا اعتمد المضمر الذي هو الفاعل على المظهر الذي هو المفعول المتقدم صار المفعول لا بد منه في الكلام كالفاعل سواء ؛ فهذا فاسد لهذه العلة. وإنما كان معتمداً عليه لأن ضمير الغائب لا بد من أن يرجع إلى مذكور. والمذكور ههنا هو المفعول فيصير مما لا يصح الكلام إلا به كمثله (٥) ما للفاعل. والمفعول لا يستحق

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠٨ هـ ١ . وينظر التعليق على عنوان المسائل.

(١) هذه الفقرة تقدم ما يماثلها في الفقرة (١١م) .

(٢) تقدم ما يماثل هذه الفقرتين (١٤م) .

(٣) هذه الفقرة تنور حول نص في الكتاب ، ج ١ : ١٠٦ = (١ : ٥٤) ومكانها مع أسئلة المجموعة الثانية من

أسئلة هذا الباب.

(٤) في المخطوط (ولهم) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٥) في المخطوط (لثل) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

هذه المنزلة وهي منزلة الفاعل في انعقاده بالفعل بما لا يصح إلا به ، ولو لم يكن معتمداً عليه لجاز أن يتعدى فعل المضمر إلى المظهر الذي هو هو كقولك : (أخواك ظناً أنفسهما منطلقين) فهذا لا إشكال في جوازه ؛ لأن الضمير لا يعتمد على (أنفسهما) ، وإنما يعتمد على الأخوين .
٢٦*١ - وتقول : (أخواك ظناهما منطلقين) فتحمل الأول على ضمير المرفوع ولا تحمله على المنصوب ؛ لأنه يلزم منه (أخواك ظناً منطلقين) ؛ وذلك لأنك إذا أسقطت السبب تعدى إلى النفس على أصل الباب فلزم إذا أسقطت (هما) أن يتعدى إلى أخويك وهذا فاسد بما بينا قبل .

٢٧*١ - وتقول : (ظنهما أخواك ذاهبين) فهذا يجوز ؛ لأنه تعدية فعل المظهر إلى المضمر الذي هو هو ، وموضع المفعول التأخير ، فليس في الكلام اختلال .
٢٨*١ - وتقول : (أظنتى ذاهباً) و (ظننتى ذاهباً) ؛ لأنه تعدية فعل المضمر إلى المضمر ، وقد انعقد الأصل بجوازه على ما تقدم ذكره .

٢٩*١ - وتقول : (إياهما ظنا منطلقين) فتعدى فعل المضمر الغائب إلى المضمر الغائب ؛ لأنهما جميعاً يعتمدان على مذكور قد جرى ذكره ؛ كما تقول ، إذا جرى ذكر إنسان : (قد رأيته) ، وكما تقول ، إذا ذكرَ ذاكرُ الله جلَّ وعزَّ ، : (إياه نعبد) .

٣٠*١ - وتقول : (أأنت حسبتك منطلقاً؟) ، وإن شئت حملته على المنصوب فقلت : (أإياك حسبتك منطلقاً؟) ، وكذلك ضمير الغائب تقول : (إياهما ظناهما منطلقين؟) ، وإن شئت قلت : (أهما ظناهما منطلقين؟) . وكل هذا جائز ؛ لأنه حمل فعل المضمر على المضمر .

٣١*١ - وإنما جاز في هذا الباب خاصّة تعدية فعل المضمر إلى المضمر لأنّه مما إذا ذكر فيه أحد المفعولين لزم ذكر الآخر فيلزمه ذكر مفعولين/ . وأصل ماوضع له الضمير المتصل ٣٩ب الإيجاز ، وهذا الموضع أحق بالإيجاز من كلّ فعل سواء فاقترضى ذلك أن يجوز فيه ما لا يجوز في غيره من حكم الضمير المتصل .

٣٢-١ - وتقول^(١): (أعبد الله أخوه تضربه؟) فالوجه فيه الرفع بإجماع؛ لأن الفعل لم يعمل في سبب الأول وإنما عمل في سبب سببه ، وكل ما عمل الفعل في سبب سببه فإنه لا يُحمل على الفعل في الاختيار ، ولكن يجوز نصبه على قولك : (زيداً ضربته) عند سيبويه والأخفش (٢١٥) ، ولا يجوز عند بعض النحويين المتقدمين لما يلزم فيه من تفسير التفسير على طريق التعقيد والتعسف في الكلام .

٣٣-٢ - والفرق^(١) بين (أزيداً مررت به؟) و(أزيداً ضربته؟) حتى كان الرفع في الأول أقوى أن تفسير الشيء بمثله أقوى من تفسيره بمقاربه ؛ فلهذا كان النصب أقوى في (أزيداً ضربته) ، لأنه على تفسير الشيء بمثله ، وكان النصب في (أزيداً مررت به؟) في دون هذه المنزلة؛ لأنه تفسير الشيء بمقاربه .

٣٤-٣ - ويلزم من نصب^(١) (أزيداً مررت به؟) بهذا الفعل أن يجزه ؛ لأن هذا الفعل لا يصل إلا بحرف جر^(٢) ، هكذا ألزمه سيبويه ، واستشهد بقولهم : (وَبَلَدٌ قَطَعْتَ) ويقولهم : (زيداً) بمعنى (عليك زيداً) ، وقولهم : (الهلل) بمعنى (هذا الهلال) . فإذا^(٣) قال قائل: إن هذا لا يلزم كما لا يلزم في الباء (في)^(٤) قوله :

١-* الكتاب ، ج ١ : ١٠٥ هـ = (١ : ٥٤) .

٢-* نفسه ، ص ١٠٥ = (١ : ٥٤) . ٣-* نفسه ، ص ١٠٥ - ١٠٦ = (٥٤) .

(١) ينظر التعليق المتقدم في هامش السؤال .

(٢) هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين وهو أن المشغول عنه عندهم منصوب بالفعل المذكور بعده كما هو معلوم ، وينظر مثلاً الإنصاف ، ج ١ : ٨٢ (١٢م) - وقد ألزمهم سيبويه في المثال المذكور أن يجزوا (زيداً) لأن الفعل الذي بعده لا يصل إلا بحرف جر . ولكن ذلك غير لازم عندهم ، لأن الفعل التالي للمشغول إذا لم يكن متدياً فإنهم يجعلونه في معنى فعل متعد ، فإذا قلت : (زيداً مررت به) فكأنك قلت : (زيداً جزته) . ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، ج ٢ : ٧٢٧ ، وشرح الرضى ، ج ١ : ١٦٣ ، وحاشية الشيخ يس على التصريح ، (بهامش التصريح ، لخالد الأزهرى) ، (بيروت - دار الفكر) ، ج ١ : ٢٩٧ .

(٣) في المخطوط (فإن) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٤) في المخطوط (و) ولعل الصواب ما أثبتته .

(١٨٧) - *أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ... * (١)

أن تعمل عملها مظهرة ، وكذلك (مِنْ) فى ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (٢). قيل له : إن العوامل على ضربين ، منها ما يعمل مظهراً ومضمراً ، ومنها [ما] لا يعمل إلاً مظهراً فإذا اختزل فلا بد من خلف يقوم مقامه فى العمل ، فإن كان الخلف مما لا يعمل الجراً عمل النصب أو الرفع بحسب ما تقتضيه حاله ، كقولهم : (أمرتك الخير) (٣)، فعلى هذا الذى ذكرنا يلزم من أضمر الفعل أن يعمل مضمراً عمله مظهراً ، ولا يلزم من أضمر الحرف مثل هذا ؛ لأنه لا يعمل مضمراً أصلاً (٤).

(١) تقدم برقم (٦٠) و (٦٥) .

(٢) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف .

(٣) فى المخطوط (ويلد قطعت) وهو لا يتفق مع السياق ولعل المراد ما أثبت .

(٤) من الحروف التى تعمل مضمرة : (أَنْ) تعمل النصب عند البصريين كما هو معلوم وكذلك (رَبِّ) كما

تقدم فى الصفحة السابقة .

ولام الأمر تعمل مضمرة فى نحو (اضرب) عند الكوفيين كما هو معلوم أيضاً إذ أصله عنده

(لتضرب) . وينظر النحو الكوفى ، ص ١٧٠ .

٣٠- باب اسم الفاعل الذى يجرى فى الاستفهام

مجرى الفعل (١)

الغرض فيه: أن يبين ما يجوز فى اسم الفاعل من إجراءاته مجرى الفعل فى الاستفهام مما لا يجوز .

١- مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى اسم الفاعل من إجراءاته مجرى الفعل فى الاستفهام ؟ وما الذى لا يجوز؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما حكم (أزیداً أنت ضاربه؟)
- ٣ - ولم حُمِلَ على الفعل مع أن ألف الاستفهام تطلب الفعل لا الاسم ؟
- ٤ - ولم جاز فى اسم الفاعل أن يعمل فى المعرفة والنكرة مقدماً ومؤخراً ، ومضمراً ومظهراً ، وفى السبب وفى الأجنبى ؟ وبأي شيء نقص عن منزلة الفعل فى العمل ؟
- ٥ - وما الفرق بين (أزیداً أنت ضاربه؟) وبين (أأنت عبد الله ضربه ؟) حتى حمل أحدهما على الفعل والآخر على الابتداء ؟
- ٦ - وما الذى يجوز فى (ألدار أنت نازل فيها؟) وما وجه الرفع ؟ وما وجه النصب؟
- ٧ - وما حكم (أزیداً أنت (٢) محبوس عليه ؟)
- ٨ - وما الصفة التى تجرى مجرى [اسم] الفاعل؟
- ٩ - ولم جاز (هن حواج بيت الله) مع أن الجمع يبعده من شبه الفعل كما يبعده الماضى من شبه الفعل المضارع ؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ١٠٨ = (١ : ٥٥) : « هذا باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين

والمفعولين مجرى الفعل كما جرى فى غيره مجرى الفعل » وينظر الباب فى شرح السيرافى ،

ج ١ : ٤٣٨ ، وشرح الصغار ، ص ١٩٢ .

(٢) فى المخطوط (أأنت) والمثبت من الجواب .

١٠- وما الشاهد في قول الهذلي (١):

(١٨٨) - مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبِّلٍ (٢)

وقول العجاج :

(١٨٩) - *أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحَمِي* (٣)

وَلِمَ جاز (قَطَّانُ مَكَّةَ) و(سُكَّانُ الْبَلَدِ الْحَرَامِ)

[٨-] وما صفات المبالغة؟ وما الخلاف في (فَعَلَ) و(فَعِيل)؟

١١ - وما الشاهد في قول ذي الرمة (٤):

(١٩٠) - هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ غَيْرُ أَنَّهُ مَتَى يُرَمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّيْبِ يَنْهَضُ (٥)

وقول أبي ذؤيب (٦):

(١) هو أبو كبير كما سيأتى في الجواب. وينظر شرح أشعار الهذليين، ج٢: ١٠٧٢، واسمه: عامر بن الحليس

(٢) وسيأتى برقم (١٩٥). ويروى (ممن حملن) كما يروى الشطر الثاني :

حُبُّكَ الثِّيَابِ قَشَبٌ غَيْرُ مُثْقَلٍ

وحُبُّكَ : جمع حَبَاكَ ، من حَبَكَتِ الشَّيْءُ إِذَا شَدَّدَتْهُ وَأَحْكَمْتَهُ . والنَّطَاقُ : إزار تحتبك به المرأة في وسطها ، وترسل أعلاه على أسفله . والمُهَبِّلُ : الثقيل .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٠٩ = (١ : ٥٦) ، وغريب الحديث ، للحري : إبراهيم بن إسحاق (ت ٢٨٥) ، تحقيق : الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ج ١ : ٣١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٤ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٠٣ ، ٤٤٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٤ ، وشرح أبيات المغنى ، ج ٨ : ٨٢ . وينظر معجم هارون ، ص ٣١٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٣٦٤ .

(٣) تقدم برقم (٣) و (٢٧) ، وسيأتى برقم (١٩٦) .

(٤) ديوانه ، ص ٣٢٤ .

(٥) وسيأتى برقم (١٩٧) . وهجوم : صفة لظلم وهو ذكر النعام والضمير في (عليها) للبيضة . ومتى يرم في عينيه بالشيب : أي متى يفاجئه شخص .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١١٠ = (٥٦) ، والمعاني الكبير ، ج ١ : ٣٥٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٥ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٤٤٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٤ ، والخزانة ، ج ٣ : ٤٥١ .

(٦) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ١١١ = (٥٦) . وينظر شرح أشعار الهذليين (الزيادات) ، ج ٣ : ١٣٠٧ . وقال السيرافي في شرحه ، ج ١ : ٤٤٤ : « هذا البيت منسوب إلى أبي ذؤيب في نسخة كتاب سيبويه وهو غلط » وقال العينى : الصحيح أنه للراعى . ينظر المقاصد النحوية ، ج ٣ : ٥٢٧ . والبيت في ديوان الراعى النميرى عبيد بن حصين (ت ٩٠) ، جمع وتحقيق : زائنهت مايبيرت (بيروت - المعهد الألمانى للبحوث الشرقية ، ١٤٠١هـ) ، ص ٢٤ .

وأبو ذؤيب هو خويلد بن خالد ، مخضرم ، توفى في خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه . ينظر المؤلف والمختلف ، ص ١٧٣ ، والخزانة ، ج ١ : ٢٠٣ .

(١٩١) - *قَلَىٰ دِيْنَهُ ... * (١)

وقول القلاخ: (٢)

(١٩٢) - *أَخَا الْحَرْبِ ... * (٣)

وما الشاهد في قولهم: (أَمَّا العسلُ فانت شراب) ، وقول الشاعر (٤) :

(١٩٣) - *بَكَيْتُ أَخَا اللَّوْءِ يُحَمِّدُ يَوْمَهُ* (٥)

وقول أبي طالب (٦) :

(١) وسيأتي برقم (١٩٨) ، و(٢١٦) ، وهو بتمامه :

قَلَىٰ دِيْنَهُ وَاهْتَاَجَ لِلشُّوقِ إِيَّاهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوْجُ

وقبله

عَشِيَّةُ سَعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِزَاهِبٍ بَلْوَمَةٌ تَجَرُّ عِنْدَهُ وَحَجَرِيْجُ

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ،

ج ١ : ١٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٥ ، وشرح الأشموني ، ج ٢ : ٣٠٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ، ج ١ : ١١١ = (١ : ٥٧) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٦٣ ، والقلاخ

هو : القلاخ بن جناب بن حزن ، وقيل : ابن حزن بن جناب . ينظر الشعر والشعراء ، ج ٢ : ٧٠٧ ،

والمؤتلف والمختلف ، ص ٢٥٣ .

(٣) وسيأتي برقم (٢٠١) ، وهو بتمامه :

أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا وَلَيْسَ بِوَلَجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

ويروي (ولست) . وأخا الحرب : صاحب الحرب وهو منصوب على الحال من ضمير في بيت سابق .

جلالها : دروعها . والخوالف : أعمدة البيت . الأعقل : الذي تضطرب رجلاه من وجع أو فزع .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٢ : ١١٢ ، واشتقاق أسماء الله ، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي

(ت ٣٢٨) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ) .

ص ٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٥ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٤٤٤ ، والمسائل

الحلييات ، ص ١٨ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٥ ، وشرح المفصل ، ج ٦ : ٧٠ ، والبسيط ، ج ٢ : ١٠٥٧ ، وينظر :

معجم هارون ، ص ٢٦٤ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٠٧٧ .

(٤) ذكر ابن يعيش أنه لأبي طالب . ينظر شرح المفصل ، ج ٦ : ٧١ ولم أجده في ديوانه : غاية المطالب في

شرح ديوان أبي طالب ، جمع وشرح : محمد خليل الخطيب ، ١٩٥٠ م .

(٥) وسيأتي برقم (١٩٩) وعجزه :

كَرِيمٌ ، رُوُوسَ الدَّارِعَيْنِ ضُرُوبُ

اللواء : الشدة

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١١١ = (١ : ٥٧) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٦ ،

وشرح السيرافي ، ج ١ : ٤٤٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤١٢ ، والنكت ،

ج ١ : ٢٤٦ ، وشرح جمل الزجاجي ، ج ١ : ٥٦١ .

(٦) ديوانه ، ص ٧٩ ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم .

(١٩٤) - * ضَرُوبٌ يَنْصَلُ السَّيْفُ ...* (١)

/الجواب:

١٤٠

١*١ - الذى يجوز فى اسم الفاعل إذا كان على معنى (يفعل) أن يعمل عمله فى الاستفهام وغيره ، كقولك : (أزیداً أنت ضاربٌ له؟) فهذا بمنزلة (أزیداً تضربه؟) ، ولا يجوز إذا كان اسم الفاعل للماضى أن يعمل هذا العمل^(٢) ، كقولك : (أزید أنت ضارب له أمس؟) فلا يعمل لأنه لا يضارع الماضى .

١*٢ - وتقول : (أزیداً أنت ضاربیه؟) إذا كان بمعنى (تضربه) ، فإن كان بمعنى (ضربته) قلت : (أزیداً أنت ضاربیه؟) .

١*٣ - وإنما حُمِلَ اسم الفاعل مع حرف الاستفهام على الفعل لأنَّ حرف الاستفهام يطلب الفعل (من أجل)^(٣) أنَّ الفائدة فيه ، فإذا كانت الفائدة فى اسم الفاعل مع مضارعتة للفعل عمل عمله وصار^(٤) حرف الاستفهام يطلبه من أجل أن فيه الفائدة ، وصار يعمل من أجل أنه مضارع للفعل على ما بيَّنا .

١*٤ - واسم الفاعل قوىُّ العمل لشدة قريه من الفعل المضارع فهو يعمل فى كل ما يعمل فيه الفعل من المعرفة والنكرة ، والمضمر والمظهر ، والمقدم والمؤخَّر ، والسبب والأجنبى ، إلَّا فى موضع واحد وهو أنه [إذا] جرى على غير من هو له لم يعمل فى الضمير المنفصل

١* الكتاب ، ج ١ : ١ : ١٠٨ = (١ : ٥٥) .

(١) وسيأتى برقم (٢٠٠) ، وهو بتمامه :

ضَرُوبٌ يَنْصَلُ السَّيْفُ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

ونصل السيف : شفرته ، أى حده الذى يقطع به ، وقد يسمى السيف كله نصلاً .

ومن مواطن ورودہ : الكتاب ، ج ١ : ١ : ١١١ = (١ : ٥٧) ، والمقتضب ، ج ٢ : ١١٣ ، والأصول ،

ج ١ : ١٢٤ ، والجمل ، ص ٩٢ (١٠٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٦ ، وشرح السيرافى ،

ج ١ : ٤٤٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٧٠ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٦ ، والبسيط ،

ج ٢ : ١٠٥٦ ، والخزانة ، ج ٢ : ٧٥ ، ٤٤٦ . وينظر معجم هارون ، ص ١٥٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٩٧٢ .

(٢) أجاز ذلك الكسائى وجماعة . ينظر الجمل ، ص ٨٤ (٩٥) ، والبسيط ، ج ٢ : ١٠١١ ، والتصريح ،

ج ٢ : ٦٦ ، والهمع ، ج ٥ : ٨١ (٢ : ٩٥) .

(٣) فى المخطوط (مع أن أجل) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (وضارع) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

ويعمل الفعل فى الضمير المنفصل فينتقص عن قوة العمل بهذا الوجه^(١) ويوجه آخر وهو أنه يصلح أن يخلو من العمل بحق الاسمى ولا يخلو الفعل من العمل ، لأنه لا بد له من فاعل .

٥*١ - والفرق بين (أزیداً أنت ضاربہ؟) وبين (أأنت عبد اللہ ضربتہ؟) حتى حمل هذا على الابتداء ، وحمل الأول على الفعل أن (أزیداً أنت ضاربہ؟) بمنزلة (أزیداً تضربه؟) ؛ لأنه إنما أتى بر(أنت) من أجل أن (ضارب) لا يتضمن ضمير الفاعل كما يتضمنه الفعل فى (تضربه) ، فصار (أنت ضاربہ) ، بمنزلة (تضربه) ، وليس كذلك (عبد اللہ ضربتہ) ؛ لأنه لم يذكر (عبد اللہ) ليكون بمنزلة ذكر الفعل مع الضمير فيجرى ذلك المجرى ، وإنما ذكر إلى الحاجة للابتداء به والإخبار عنه فمن هنا اختلف الحكم ، وصار (أزیداً أنت ضاربہ؟) بمنزلة (أزیداً تضربه؟) ، ولم يكن (أأنت عبد اللہ ضربتہ؟) بمنزلة (أأنت ضربتہ؟) على ما بينا .

٦*٢ - وتقول : (آلدار أنت^(٢) نازل فيها؟) إن جعلت (نازلاً) فى موضع (تنزل) ، فإن ذهب به مذهب الاسم على معنى (إن من شأنك النزول فيها) ، أو جعلته لما مضى رفعت ؛ لأنه على معنى الاسم فيصير^(٣) بمنزلة (آلدار أنت رجل فيها) . وإنما يجب النصب ، إذا كان على معنى (تنزل) .

٧*٣ - ويجوز (أزیداً أنت محبوس عليه؟) فيُجرى (مفعول) مجرى (فاعل) ، كما يُجرى (يُفعل) مجرى (يُفعل) ، ونصبته لأن سببه موضع نصب .

٨*٢ - والصفة التى تجرى مجرى اسم الفاعل هى صفة المبالغة التى فيها معنى اسم

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٠٨ = (١ : ٥٥) .

*٢- نفسه ، ص ١٠٩ = (٥٥) .

*٣- نفسه ، ص ١١٠ = (٥٦) .

(١) المعروف فى هذه المسألة أن اسم الفاعل كالفعل يرفع الضمير على خلاف فى وجوب إبرازه . قال السيوطى بعد ذكر الخلاف فى إبراز الضمير بعد المشتق إذا جرى على غير من هوله : « والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً ، نحو : زيد عمرو يضربه هو ، وزيد هند يضربها ، أو يضربها هو ، على الخلاف » والخلاف المذكور هو أن الكوفيين يجيزون إبراز الضمير واستثاره أما البصريون ، فيوجبون إبرازه . الهمع ، ج ٢ : ١٢ ، ١٣ = (١ : ٩٦) . والرماني هنا كائنه يخالف الفريقين غير أنه لم يبين العامل فى الضمير المنفصل مع اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله .

(٢) فى المخطوط (أأنت) وما أثبتته من السؤال . وينظر الكتاب ، *٢- .

(٣) الكلام من هنا إلى نهاية الفقرة جاء بهذا الترتيب : « والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً ، نحو : زيد عمرو يضربه هو ، وزيد هند يضربها ، أو يضربها هو ، على الخلاف » والخلاف المذكور هو أن الكوفيين يجيزون إبراز الضمير واستثاره أما البصريون ، فيوجبون إبرازه . الهمع ، ج ٢ : ١٢ ، ١٣ = (١ : ٩٦) . والرماني هنا كائنه يخالف الفريقين غير أنه لم يبين العامل فى الضمير المنفصل مع اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله .

« وإنما يجب النصب إذا كان على معنى تنزل فيصير بمنزلة آلدأر أنت رجل فيها »

ويبلى أنه بحسب الترتيب الذى أثبتته .

الفاعل وهى على أربعة أوجه: (فَعُول) و(فَعَال) و(مَفْعَال) و(مُفْعِل) فهذه لا خلاف فيها^(١) أنها تجري مجرى الصفة الجارية ، فأما (فَعِيل) و(فَعِل) ففيهما خلاف ، فسيبويه^(٢) يجريهما مجرى المعدولة عن الصفة الجارية للمبالغة ، وغيره^(٣) يأبى ذلك ، ويفرق بين الأمرين بأن صفة (فَعِيل) تخالف معنى (فاعل) فى (سميع) و(سامع) ، وذلك أن (سميع) إنما يدل على أن الموصوف فى نفسه مما يصح أن يسمع من غير دلالة على وجود المسموع ، وأما (سامع) فيدل على وجود المسموع ، فلم يكن فى (سميع) معنى (سامع) وزيادة معنى التعظيم فليست من المعدولة عن (سامع)^(٤) للمبالغة ، لأنها [لا] تستوفى ما فى (سامع)^(٥) وزيادة تعظيم.

١*٩ - وتقول: (هَنْ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ) فتعمل الجمع كما تعمل الواحد إذا قلت: (هو حَاجُ بَيْتِ اللَّهِ) ؛ وذلك لأنَّ الجمع وإن لم يكن مما يصلح فى الفعل فليس هو مما يقرب نوعاً من أنواعه ويبعد نوعاً ولا هو مما ينافى وجه التقريب فلم يعتد به فى منع العمل ؛ لأنه يجرى مجرى اختصاص الاسم بالجر ، وعوامل الاسم ، والتنوين ، وغير ذلك من خواص الاسم . وإنما الشبه الذى يوجب حكماً هو الذى يقرب نوعاً ويبعد نوعاً ، كالشبه الذى بين الفعل المضارع وبين الاسم ، وكالشبه الذى بين (ليس) و (ما) فإنه قرب (ما) وبعد / (لا) . فعلى هذا ٤٠ ب يبنى هذا الباب .

٢*١٠ - وقال أبو كبير الهذلى :

(١٩٥) - مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقُ فَعَاشَ غَيْرَ مُهْبِلٍ^(٦)

١* الكتاب ، ج ١ : ١٠٩ = (١ : ٥٥) .

٢* نفسه ، ص ١٠٩ - ١١٠ = (٥٥ - ٥٦) .

(١) لم أجد فيما لدى من مراجع مَنْ عَدَّ (مُفْعِلًا) من صيغ المبالغة التى تجرى مجرى اسم الفاعل . ينظر

الكتاب ، ج ١ : ١١٠ = (١ : ٥٥) ، والمقتضب ، ج ٢ : ١١٢ - ١١٣ ، والأصول ، ج ١ : ١٢٣ - ١٢٤ ،

وشرح المفصل ، ج ٦ : ٧٠ ، والبسيط ، ج ٢ : ١٠٥٣ .

(٢) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١١٠ - ١١٢ = (١ : ٥٦ - ٥٧) .

(٣) ذكر منهم الرماني : الجرعى ، والمائزنى ، وأبا العباس المبرد ، وابن السراج ، كما سيأتى ، فى فقرة

٢٠١٢ .

(٤) ، (٥) فى المخطوط (راحم) فى الموضعين ، ولعله سهو ، لأن الكلام عن (سميع) و(سامع) .

(٦) تقدم برقم (١٨٨) .

فعدى الجمع فى قوله : (عواقد) . وقال العجاج :

(١٩٦) - *أَوَالفَا مَكَّةُ مِنْ وَدْقِ الْحَمِي* (١)

فعدى (أوالفا) . وتقول العرب : (من قطن مكة) و(سكان البلد الحرام) فيعدون (فعلاً) وهو جمع كما عدوا (حواج بيت الله) .

١١*١ - وقال ذو الرمة :

(١٩٧) - هجوم عليها نفسه غير أنه متى يرم فى عينيه بالشبح ينهض (٢)

فأعمل (هجوماً) عمل (هاجم) : لأنها صفة مبالغة معدولة عن الصفة الجارية . وقال أبو ذؤيب :

(١٩٨) - قَلَى دِينَهُ وَاهْتَأَجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ (٣)

فأعمل صفة المبالغة فى المفعول مقدماً ، والعرب تقول : (أما العسل فأتت شراب) فيعملون صفة المبالغة فى المفعول المقدم . وقال الشاعر :

(١٩٩) - بَكَيْتُ أَخَا اللِّوَاءِ يُحْصِدُ يَوْمَهُ كَرِيمُ رُؤُوسِ الدَّارِعِينَ ضَرْوبُ (٤)

فأعمل (ضروباً) فى المفعول المقدم . وقال أبو طالب :

(٢٠٠) ضَرْوبُ بَنَصِلِ السَّيْفِ سَوْقَ سَمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادُوا فَإِنَّكَ عَاقِرُ (٥)

فأعملا (ضروباً) . والعرب تقول : (إنه لمنحار بوائكها) (٦) فيعملون (مفعلاً) على ما بينا . وقال القلاخ :

(٢٠١) - أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا وَلَيْسَ بِلَوَاحِجِ الْخَوَالِفِ أَعْتَلَا (٧)

فأعمل (لباساً) فى (جلالها) : لأنه صفة مبالغة فيها معنى اسم الفاعل .

* ١ - الكتاب ، ج ١ : ١١٠ - ١١١ = (١ : ٥٦ - ٥٧) .

(١) تقدم برقم (٣) ، و (١٢٧) ، و (١٨٩) .

(٢) تقدم برقم (١٩٠) .

(٣) تقدم برقم (١٩١) ، وسيأتى برقم (٢١٦) . وجاء هنا فى المخطوط (عن الشوق) . وما أثبتته من المراجع المذكورة فى مواطن وروده .

(٤) تقدم برقم (١٩٣) .

(٥) تقدم برقم (١٩٤) .

(٦) البوائك : جمع بانكة وهى السمينة الفتية .

(٧) تقدم برقم (١٩٢) .

٢-مسائل من هذا الباب : (١)

١٢ - ما الاختلاف فى (فَعَلَ) و(فَعِلَ)؟ ولم أجاز سيبويه أن يتعدى ولم يجره غيره من النحويين ؟

١٣ - وما الشاهد فى قوله (٢) :

(٢٠٢) - *أَوْ مَسَحَلَّ شَنِجٌ عِصَادَةً سَمَحَ* (٤)

وعلى أى شىء يتأوله من خالف سيبويه ؟

١٤ - وما الشاهد فى قوله : (إِنَّهُ لَمَنَحَارُ بَوَائِكُهَا) (٥) .

١٥ - وقول طرفة (٦) :

(٢٠٣) - *ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِى قَوْمِهِمْ* (٧)

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١١٢ = (٥٧ : ١) .

(٢) تقدم نحو ذلك فى فقرة (١م٨) ، وسيأتى إجابة أكثر تفصيلاً فى أول أجبوبة هذه المجموعة .

(٣) لم يسم فى الكتاب طبعة بولاق ، ج ١ : ٥٧ ، وجاء فى تحقيق هارون ، ج ١ : ١١٢ . « وقال : وهو عمرو بن أحمر » . وكذا فى تفسير عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٨ فى تحصيل عين الذهب بهامش طبعة بولاق ، ولم أجدّه فى ديوانه . وقال الأستاذ عبد السلام هارون : « إن نسبته إليه خطأ ، وإنما هو للبيد » . وهو فى ديوان لبيد ، ص ١٢٥ .

(٤) وسيأتى برقم (٢١٠) ، وعجزه :

بِسْرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُّهُمْ

ويرى (بسراتها) (و نذب له) .

والمسحل : حمار الوحش ، والشنج : أصله المنقبض ويراد به فى البيت الملازم . وعصادة : جنب ، وقيل :

القوائم . والنذب : الأثر ، والكوم : الجراحات .

ومن مواطن ورودّه : معانى القرآن ، للفراء ، ج ٣ : ٢٢٨ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٦٠٥ ، وشرح أبيات

سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٧ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٥٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ،

ج ١ : ٢٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ، ص ١٣٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٥٥ .

ومعجم حداد ، رقم ٢٤٩٢ .

(٥) ينظر ما تقدم عنه فى فقرة (١م١١) .

(٦) ديوانه ، تحقيق على الجندى ، (القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية ، ١٣٧٨هـ) ، ص ٧٨ ، وهو طرفة بن

العبد الوائلى ، توفى نحو سنة ٦٠ قبل الهجرة .

(٧) وسيأتى برقم (٢١١) ، وعجزه :

* غُفِرَ لَنَبِيهِمْ غَيْرَ فُحْرٍ *

ويرى (غير فحرج) .

ومن مواطن ورودّه : الكتاب ، ج ١ : ١١٣ = (٥٨ : ١) ، والنوادر ، ص ١٥٧ ، والجمل ، ص ٩٣ (١٠٦) =

١٦ - وقول الشاعر (١) :

(٢٠٤) - *حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ* (٢).

وعلى أى شئ يتأوله من خالف سيبويه ؟

١٧ - وما الشاهد فى قول رؤية (٣) :

(٢٠٥) - *يَرَأْسٌ تَمَازُغُ رُؤُوسَ الْعِزِّ* (٤)

= وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٣٥٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٧ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٦٨ ، والخزانة ج ٣ : ٣٦٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٣٤ ، ومعجم حداد ، رقم ١٣٨٧ .

(١) لم يذكر سيبويه القائل كما فى الكتاب ، ج ١ : ١١٣ = (١ : ٥٨) . وقد نقل السيرافى فى شرحه ، ج ١ : ٤٤٦ : أن النحويين رواوا عن الأخفش « أنه قال : سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدى (حذر) فعملت له هذا البيت » ثم قال السيرافى : ويروى أيضاً أن البيت لابن المقفع . وجاء فى شرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٩ « حكى المبرد عن المازنى أنه قال : أخبرنى أبويعى اللاحقى قال سألنى سيبويه عن (فعل) إن كان يتعدى فوضعت له هذا البيت ... فسبق إلى محمد بن يزيد حين قال : (وضعت له هذا البيت) أن شاعره اللاحقى وضعه لذلك ... وإنما أراد اللاحقى (فوضعت له هذا البيت) فرويته له » . وينظر المقتضب ، ج ٢ : ١١٦ ، وشواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، ص ٢٣٠ .

(٢) وسيأتى برقم (٢١٢) ، وهو بتمامه :

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ

ويروى (أموراً لا تخاف) .

ومن مواطن وروده : اشتقاق أسماء الله ، ص ٤١ ، والجمل ، ص ٩٣ (١٠٥) ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٥٠٢ ، ٢ : ٢٠ ، ٣ : ٦٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن النحاس ، ص ١١٨ ، وديوان الأدب ، ج ٢ : ٢٥٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٤٠٩ ، والصحاح ، ج ٢ : ٦٢٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٧ ، والبسيط ، ج ٢ : ١٠٥٨ ، والخزانة ، ج ٣ : ٤٥٦ . وينظر معجم هارون ، ص ١٨٩ ، ومعجم حداد ، رقم ١٢١٥ .

(٣) ديوانه ، ص ٦٤ ، (مجموع أشعار العرب) .

(٤) وسيأتى برقم (٢١٣) ، والرأس : الرئيس ، والمراد رئيس حى دماغ ، رؤوس العز : أى رؤوس أهل العز .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١١٣ = (١ : ٥٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٨ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٦٧ .

١٨ - وقول ساعدة بن جؤية^(١):

(٢٠٦) - *حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ ...* (٢)

وعلى أى شئ يتأوله من خالف سيبويه ؟

١٩ - وقول الكميت^(٣) :

(٢٠٧) - *شَمُّ مَهَاوِينِ أَبْدَانِ الْجَزُورِ ...* (٤)

(١) شرح أشعار الهذليين ، ج ٣ : ١١٢٩ . وفي الإنصاح ، ص ١٣٥ ، أن القائل ذو الرمة ، وليس في ديوانه .

وساعدة بن جؤية الهذلي شاعر جاهلي وأدرك الإسلام وقال الأمدى شعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة . ينظر المؤلف والمختلف ، ص ١١٣ ، والخزانة ، ج ١ : ٤٧٦ .

(٢) وسيأتي برقم (٢١٤) ، وهو بتمامه :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمَلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

ويرى (وبات البرق) .

ومعنى شاهَا : شاقها فاشتاقته ، يعنى بقرًا . وكليل : برق ضعيف لبعده . وقيل كليل : بمعنى مكل ، أى متعب ، ومَوْهِنًا : بَعْدَ فَدَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ ، وبات : أى البرق .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١١٤ = (١ : ٥٨) ، والمقتضب ، ج ٢ : ١١٤ ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٤١ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٧٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٨ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٤٦٥ ، والمسائل العضديات ، ص ٨٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٠ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٨ ، والبسيط ، ج ٢ : ١٠٥٨ ، والخزانة ، ج ٣ : ٤٥٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٢٦ .

(٣) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ١١٤ (١ : ٥٩) ، وجاء في الخزانة ، ج ٣ : ٤٥٠ ، « والشعر نسبه سيبويه إلى الكميت بن زيد الأسدي » وهو متوفى سنة ١٢٦ هـ ، والبيت في شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتقديم : الدكتور داود سلوم ، (بغداد - مكتبة الأندلس ، ١٣٩٩ هـ) ، ج ٢ : ١٠٤ . وينسب أيضاً إلى الكميت بن معرف الأسدي المتوفى نحو سنة ٦٠ هـ . ينظر المقاصد النحوية ، ج ٢ : ٥٦٩ . كما ينسب لتميم بن أبى بن مقبل . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢١٥ ، وشرح العمدة ، ص ٦٨٣ ، والخزانة في الموضع السابق .

(٤) وسيأتي برقم (٢١٥) ، وهو بتمامه :

شَمُّ مَهَاوِينِ أَبْدَانِ الْجَزُورِ مَخَا مِصْرُ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٌ وَلَا قَرَمٌ

ويرى (أبداء) ، وقال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ، ج ١ : ٢١٦ : « وقد أنشد البيت في الكتاب على أنه مرفوع الروى » لكن البغدادي في الخزانة ، ج ١ : ٤٥٠ يقول : والأوصاف جميعها مجرورة في البيت لأن قبله :

يَأْوِي إِلَى مَجْلِسِ بَادٍ مَكَارِمُهُمْ لَا مُطْعِمِي ظَالِمٍ فِيهِمْ وَلَا ظَلَمٌ

ومهاوِين : جمع مهوان أى كثير الإهانة . ومخاميص جمع : مخماص ، أى كثير إجاعة بطنه فى =

٢٠ - وما الفرق بين إعمال (حسن) وبين إعمال (فعيل) فى هذا الباب إذا قلت : هو حسن وجه الأخ؟

٢١ - وما حكم المصدر فى الإعمال ؟ وما الشاهد فى قوله (١) :

(٢٠٨) - *يَمْرُونُ بِالْذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ* (٢)

وقول المزار الأسدى :

(٢٠٩) - *أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ ... (٣)*

٢٢ - وما حكم (أعبد الله أنت رسول له؟) ، و(أعبد الله أنت عدل له؟)

٢٣ - وما الفرق بين (أعبد الله أنت جليس له؟) وبين (أعبد الله أنت مجالس له؟) حتى وجب النصب فى هذا دون ذاك؟ ولم وجب النصب [فى (البصرة) أنت متأمر عليها؟] ولم يجب فى (البصرة أنت أمير عليها؟) ؟

= المشيات ، والخور : الضعفاء عند الشدة . والقزم بفتح الحين : رذال الناس وسفلتهم ، يستعمل مع المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد . ومعنى أبداء الجزور على الرواية الأخرى : أفضل أعضائها إذا فصلت ، واحدها بدء ، ومنه قيل للسيد : بدء لفضله . ينظر تحصيل عين الذهب ، بهامش الكتاب ، ج ١ : ٥٩ (بولاق) .

ومن مواطن ورود الشاهد : شرح السيرافى ، ج ١ : ٤٤٧ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٢٨٢ ، والتبصرة ، ج ١ : ٢٢٨ ، والنكت ، ج ١ : ٤٤٩ ، والإيضاح فى شرح المفصل ، ج ١ : ٦٣٩ ، وشرح الكافية الشافية ، ج ٢ : ١٠٣٥ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٤٨٨ .

(١) اختلف فى القائل ، فقيل : أعشى همدان . ينظر ديوان أعشى همدان وأخباره : عبد الرحمن بن عبدالله (ت ٨٣) ، تحقيق : الدكتور حسن عيسى أبو ياسين ، (الرياض - دار العلوم ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٩٠ ، وقيل : الأخوص الأنصارى . ينظر ملحق شعر الأخوص الأنصارى ، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٠هـ) ، ص ٢١٥ ، وقيل : جرير . ينظر المقاصد النحوية ، ج ٣ : ٤٦ .

(٢) وسيأتى برقم (٢١٧) ، وهذا شطر أول بيتين ، وهما :

يَمْرُونُ بِالْذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ
وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِجَرِّ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ
فَقَدْ لَازِمًا نَدَلُ الثَّعَالِبِ

ويرى (ويرجعن من دارين) .

والعياب : جمع عيبة وهى ما توضع فيه الثياب . ودارين : موضع بالبحرين ، ويجر : جمع بجراء وهى الممتلئة . والنذل : الأخذ باليد وهو المراد هنا ، والنذل أيضا : السرعة فى السير ، وزريق : قبيلة .

ومن مواطن ورودهما ، أو الثانى منهما : الكتاب ، ج ١ : ١١٥ - ١١٦ = (١ : ٥٩) ، والكامل ، ج ١ : ١٨٤ ، والأصول ، ج ١ : ١٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٩ - ١٢٠ ، وشرح القصائد التسع ، ج ١ : ١١٥ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٤٨ ، والحجة ، للفارسى ، ج ١ : ١٠٨ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ١٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٧١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٠٦ .

(٣) تقدم برقم (٤٩) ، وسيأتى برقم (٢١٨) ، و(٥١٧) ، و(٥٢١) .

٢٤- وما حكم (أكل يوم أنت فيه أمير؟) ولم لا يحمل على النصب إذ سببه فى موضع نصب
بدليل (أكل يوم أنت أمير؟) ومن أين لزم على النصب فى هذا أن تقول: (أعبد الله عليه
ثوب؟) وهو مما لا يجوز أن يحذف السبب فيه وينصب الاسم؟

الجواب :

١٢*١- واختلف النحويون فى تعدية (فعل) و(فعليل) فقال أكثر النحويين^(١) : إنه لا
يتعدى، / منهم : الجرمي^(٢) (ت ٢٢٥) ، والمازني^(٣) (ت ٢٤٩) ، وأبو العباس^(٤) (ت ٢٨٦) ،
وابن السراج^(٥) (ت ٣١٦) ، وقال سيويه : يجوز أن يتعدى إذا كان معدولاً عن الصفة الجارية
عن^(٦) الفعل كما يتعدى (ضروب) المعدول عن (ضارب) ، فكذا (رحيم) إذا عدل عن (راحم) ؛
لأن فيه ما فى (راحم) وزيادة مبالغة لا تمنع من التعدية^(٧).

ووجه الاعتلال لامتناع التعدى أن صفة (فعل) و(فعليل) إنما تقتضى البيان عما عليه نفس
الموصوف فقط. وليس كذلك صفة (فاعل) و(مفعول)^(٨) كقولك : (سامع) و(مبصر) ؛ لأنها تدل

*١- الكتاب ، ج ١ ، ١١٢ ، ١١٧ = (١ : ٥٧ - ٦٠) .

(١) ينظر المقتضب ، ج ٢ : ١١٤ ، والأصول ، ج ١ : ١٢٤ - ١٢٥ ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٤٠ ، وشرح
السيرافى ، ج ١ : ٤٤٦ ، وشرح عيون كتاب سيويه ، ص ٧٨ ، وشرح المفصل ، ج ٦ : ٧٢ .
والمنقول عن الكوفيين أنهم لا يجيزون إعمال صيغ المبالغة جميعها - ينظر ، اشتقاق أسماء الله ،
ص ٤٢ ، والمساعد ، ج ٢ : ١٩٣ ، والهمع ، ج ٥ : ٨٧ = (٢ : ٩٧) .
(٢) نُسب إليه ذلك فى (فعليل) أما (فعل) فقد اختلف فى النقل عنه حيث عُرِي إليه أنه يجيز تعديته كما عُرِي
إليه أنه يجعل المنصوب بعده على نزع الخافض . ينظر الأصول ، ج ١ : ١٢٦ - ١٢٧ ، وإعراب القرآن ،
ج ٢ : ٤٨٩ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٤٦ ، والتبصرة ، ج ١ : ٢٢٧ ، والمساعد ، ج ٢ : ١٩٣ ،
وأبو عمر الجرمي ، ص ١٨٨ .

(٣) ينظر البسيط ، ج ٢ : ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، والمساعد ، ج ٢ : ١٩٣ .

(٤) ينظر المقتضب ، ج ٢ : ١١٣ .

(٥) ينظر الأصول ، ج ١ : ١٢٤ .

(٦) كذا فى المخطوط والأنسب (على) .

(٧) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١١٠ = (١ : ٥٦) .

(٨) ينظر ما تقدم فى هامش الفقرة (٨) من أجوبة المجموعة الأولى .

على وجود (المسموع) و(المبصر) ولا تدلّ (١) (سميع) و(بصير) على وجود (المسموع) و (المبصر) . وإنما تدلّ على حقيقة الشيء في نفسه ، ويقتضى أنّه لو كان مسموع لسمعه ولو كان مبصر لأبصره . فهذا وجه الاعتلال لمذهب النحويين (٢) .

فإنّما مذهب سيبويه فإنّما يعتمد على أنّه إن عدل عن الصفة الجارية على الفعل وجب أن يتعدى (فعل) كما وجب في (ضروب) ، وإن لم يعدل عن الصفة الجارية لم يجز أن يتعدى كما لم يجز في رسول ، ففرّق بين (عديل) و(أمير) وبين (رحيم) بهذا الفرق الذي بيّنا .

والذي عندي في هذا أن ما قاله النحويون في الفرق بين (سميع) و(سامع) وبين (بصير) و(مبصر) صواب ، وأنّه لا يتعدى شيء من ذلك ؛ لأنّه ليس بصفة جارية على الفعل ، ولا معدولة للمبالغة . فإنّما إجراؤهم في كلّ (فعل) و(فعل) فلا يلزم إذ كان قد يجيء على وجوه مختلفة وإن اتّفقت الابتية . وإنّما يعمل في هذا بحسب المعاني التي (٣) ذكرنا فلا يمتنع مذهب سيبويه في أنّه إن عدل عن الصفة الجارية شيء من باب (فعل) و(فعل) للمبالغة وجب أن يتعدى كما يتعدى ما عدل عنه ، وأنّه مع ذلك إن لم يعدل للمبالغة لم يجز أن يتعدى . فيجىء على مذهبه أنّه إذا قيل : (رحيم زيداً) فقد تعدى (رحيم) وعمل عمل (راحم زيداً) . وعلى مذهب النحويين لو جاء شيء من ذلك لتأوّلوه على ما يخرجهم عن التعدى ، فيقولون : إنّ تقديره (رحيم لزيد) إلّا أنّه حذف حرف الجر لما عقدوا الأصل على أن لا يتعدى (فعل) ولا (فعل) أصلاً . والأغلب على الباب مذهب النحويين ، وليس يمتنع ما قاله سيبويه ؛ لأنّه لم ينكر أن يكون (فعل) و(فعل) في أكثر الكلام لا يتعدى .

١٣* - وقال الشاعر :

(٢١٠) - أو مسحلّ شنيح عضادة سمحج يسرّاتيه ندب له وكلوم (٤)

١٣* الكتاب ، ج ١ : ١١٢ = (٥٧ : ١) .

(١) في المخطوط (ولا تدل على) ويبدل أن (على) مقحمة .

(٢) ينظر المقتضب ، ج ١ : ١١٤ ، والأصول ، ج ١ : ١٢٤ ، وشرح الفصل ، ج ٢ : ٧٢ .

(٣) في المخطوط (الذي) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٤) تقدم برقم (٢٠٢) .

فهذا قد أعمل (شنج) فى (عضادة) عمل (مشنج عضادة سمحج) على مذهب سيبيويه^(١)، وهو ظرف عند غيره من النحويين كأنه قال: (ناحية سمحج)^(٢).

١٤*١ - فأمّا قولهم: (إنّه لمنحارٌ بوائكها) فلا خلاف^(٣) فى أنه يتعدى ويعمل عمل: (ناحر بوائكها).

١٥*٢ - وقال طرفة:

(٢١١) - ثُمَّ زَانُوا أَنَّهُمْ فِى قَوْمِهِمْ عَفْرٌ ذَنَّبَهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ^(٤)

فهذا قد أعمل الجمع عمل صفة المبالغة فى (غفور).

١٦*٣ - وقال الشاعر:

(٢١٢) - حَذِرْ أُنُورًا لَا تَخْصِرْ وَأَمِنْ مَّا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٥)

فهذا شاهد فى إعمال (حذر). وغير سيبيويه يقدره على حذف حرف الجر، كأنه قال (حذر من أمور)، كما تقول: (فرّق من زيد)^(٦).

١٧*٣ - وقال رؤبة:

(٢١٣) - بِرَأْسِ دِمَآغِ رُؤُوسِ الْعِرْ*^(٧)

فأعمل (دماغًا) عمل (دماغ)، وهذا يجوز بإجماع^(٨).

١* الكتاب، ج ١: ١١٢ = (٥٨-٥٧: ١).

٢* نفسه، ص ١١٢ - ١١٣ = (٥٨).

٣* نفسه، ص ١١٣ = (٥٨).

(١) ينظر الكتاب، ج ١: ١١٢ = (٥٧: ١).

(٢) ينظر هامش المقتضب، ج ٢: ١١٥ (نقلًا عن الانتصار)، وشرح السيرافى، ج ١: ٤٤٥، وشرح

أبيات سيبيويه، لابن السيرافى، ج ١: ٢٥، وشرح عيون كتاب سيبيويه، ص ٧٨.

(٣) لعله يقصد بين البصريين، أما الكوفيون فلا يعملون شيئًا من صيغ المبالغة، كما تقدمت الإشارة إلى

ذلك فى أول تطبيق على الفقرة الأولى.

(٤) تقدم برقم (٢٠٣).

(٥) تقدم برقم (٢٠٤).

(٦) مثل هذا التخريج نقل عن الجرمى. ينظر ما تقدم فى هامش فقرة (٢١٢ م٢). والمشهور عن مخالفى

سيبيويه أنهم يرون أن الشاهد مصنوع. ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٧) تقدم برقم (٢٠٥).

(٨) ينظر ما تقدم فى هامش فقرة (١٢) عن مخالفة للكوفيين فى ذلك.

١٨*١ - وقال ساعدة :

(٢١٤) - حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلُ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ (١).

فهذا شاهد فى إعمال (فعليل) : لَأَنَّهُ عَمِلَ (كَلِيل) عَنْ (مَكْل) (٢). وَغَيْرِ سَبِيهِ يَجْعَلُ (مَوْهِنًا) ظَرْفًا (٣). وَلَا يَعْدَى (كَلِيل).

٤١ب

١٩*٢ - / وقال الكميت :

(٢١٥) - شُمَّ مَهَارِينَ أَبْدَانُ الْجَزِيرِ مَخَا مَبِصِرِ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزَمٍ (٤)

فأعمال (مهارين) وهو جمع على صفة المبالغة فى (مهوان).

٢٠*٣ - والفرق بين إعمال (حسن) إذا قلت : (هو حسنٌ وجهٌ الآخر) وبين إعمال (فعليل) إذا كان معدولاً للمبالغة أن ما يَفْعَلُ فِيهِ (حَسَنٌ) وجميع باب الصفة المشبهة لا يجوز أن يقدم ولا يفصل ولا يعمل إلا فى السبب دون الأجنبى ، وليس كذلك صفة المبالغة ؛ لأنها تجرى مجرى قوله :

(٢١٦) - * ... إِيْخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ* (٥)

فإنها (٦) تعمل فيما قبلها وفى الأجنبى.

٢١*٤ - وحكم المصدر أن يعمل عمل فعله الذى أخذ منه كما يعمل اسم الفاعل . إلا أن

المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول ولا يضاف اسم الفاعل إلا إلى المفعول خاصة . كقولك :

(عجبت من ضرب زيد عمراً) ، ولك أن تضيفه إلى أيهما شئت ، وقال الشاعر :

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١١٣ - ١١٤ = (٥٨ : ١).

* ٢- نفسه ، ص ١١٤ = (٥٩).

* ٣- نفسه ، ص ١١٥ = (٥٩).

* ٤- نفسه ، ص ١١٥ - ١١٦ = (٥٩ - ٦٠).

(١) تقدم برقم (٢٠٦)

(٢) فى المخطوط (مكلل)، ولعل الأنسب ما أثبت.

(٣) ينظر المقتضب ، ج ٢ : ١١٤ ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٤١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٠.

والخزانة ، ج ٣ : ٤٥٠ - ٤٥٢.

(٤) تقدم برقم (٢٠٧)

(٥) تقدم برقم (١٩١) ، و(١٩٨).

(٦) فى المخطوط (فإنما) ، ولعل الأنسب ما أثبت.

(٢١٧) - عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ فَتَدَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ (١)

فأعمل المصدر في (المال)، كأنه قال : اندل^(٢) المال : أى أعطى. المال ، وقال المرار :

(٢١٨) - أَعْلَقَ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمًا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِصِ (٣)

فأعمل المصدر عمل الفعل كأنه قال : (أتعلق^(٤)) أم الولد).

٢٢*١ - وتقول : (أعبدُ الله أنت رسول له؟) بالرفع ؛ لأن (رسولاً) ليس باسم الفاعل ،

ولا عدل للمبالغة ، فأجرى (رسول) مجرى (عجز). (٥)

٢٢*١ - وتقول : (أعبدُ الله أنت جليس له؟) ؛ لأن هذه الصفة تجرى مجرى اسم الجنس

في (وصيف) من أجل أنها ليست جارية ولا معدولة للمبالغة . فإن قلت : (أعبدُ الله أنت مجالس

له؟) نصبت ؛ لأنها صفة جارية على الفعل . وكذلك (ألبصرة أنت متأمر عليها؟) بالنصب ، فإن

قلت : (ألبصرة أنت أمير عليها؟) رفعت ؛ لأنها ليست بمعدولة ولا جارية على الفعل .

٢٤*١ - وتقول : (أكلُ يوم أنت فيه أمير؟) بالرفع ؛ لأنه قد خرج من أن يكون ظرفاً . ولا

تعتبر في هذا السبب إذا لم تكن الصفة قوية في مناسبة الفعل من جهة أنها جارية عليه أو

معدولة للمبالغة فهي تضعف حتى تصير بمنزلة اسم الجنس في أنها لا تطلب الفعل إذا لم

يذكر كما تطلب الصفة الجارية وصفة المبالغة ، ولو جاز أن تعملها من أجل أن السبب في

موضع نصب لجاز (أعبدُ الله عليه ثوب) إذ السبب في موضع نصب بالاستقرار . وهذا لا يقوله

أحد . فإنما المعتبر في هذا بسببين : أحدهما قوة مناسبة الصفة للفعل على ما بينا ، والآخر :

أنه لو سقط السبب لعملت الصفة في الأول ، ولا يجوز أحدهما دون الآخر لما بيناه .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١١٧ = (١ : ٦٠) .

(١) تقدم برقم (٢٠٨) .

(٢) في المخطوط (أفزل) ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) تقدم برقم (٤٩) ، و (٢٠٩) ، وسيأتي برقم (٥١٧) ، و (٥٢١) .

(٤) في المخطوط (أتعلق) ولعل الصواب ما أثبت .

(٥) جملة (فأجرى رسول مجرى عجز) جاءت في المخطوط متحققة في الفقرة التالية لهذه الفقرة بين قوله

(ولا معدولة للمبالغة) وقوله (فإن قلت ...) ، ويبدو لي أن مكانها حيث أثبتنا .

٣١- باب الأفعال التي تُسْتَعْمَل وتُلغى^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الفعل من الإعمال والإلغاء مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في الفعل من الإعمال والإلغاء؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟
- ٢ - وما الأفعال التي يجوز فيها الإلغاء؟
- ٣ - وما قسمتها؟
- ٤ - ولم جاز فيها الإلغاء في التأخير والتوسط ولم يجز في التقديم؟
- ٥ - وما الذي يجوز في (عبد الله أظن ذاهب)؟ ولم جاز فيه وجهان؟
- ٦ - وما الشاهد في قول اللعين^(٢) :
(٢١٩) - *أَبَا الْأَرْجِيزِ ... * (٣)
- ٧ - ولم كان الإلغاء في التأخير أقوى منه في التوسط؟
- ٨ - ولم إذا بنى الكلام في النية لم يجز إلا الإعمال وإن تأخر؟
- ٩ - ولم ضعف عمل الفعل / في المفعولين إذا تقدما ، كقولك : (زيداً أخاك أظن) ؟

١٤٢

(١) العنوان كما في الكتاب ، ج ١ : ١١٨ = (١ : ٦١) ، وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٤٥٣ ، وشرح الصفار ، ص ١٩٩ .

(٢) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ١٢٠ = (١ : ٦١) ، وفي شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٠٧ ، أن القائل جرير ، لكن خطأه صاحب فرحة الأريب ، ص ٩٣ ، وقال : إن البيت للعين . ولم أعثر عليه في ديوان جرير .

واللعين هو : منازل بن زمعة المنقرى التميمي شاعر إسلامي هجا جريراً والفرزدق فلم يلتفتا إليه . ويروى عن سبب لقيه بذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سمعه ينشد شعراً والناس يصلون فقال : من هذا اللعين ، فعلق به . ينظر الشعر والشعراء ، ج ١ : ٤٩٩ ، وخراتة الأدب ، ج ١ : ٥٣١ .

(٣) وسيأتى برقم (٢٢٤) ، وهو بتمامه :

أَبَا الْأَرْجِيزِ - يَا ابْنَ الْوَلَمِ - تَوَعَّدَنِي
وَفِي الْأَرْجِيزِ خَلْتُ ، الْوَلَمُ وَالْخَوَرُ
يُروى (الوَلَمُ والفشل) وقال البغدادي : إن هذه الرواية هي الصواب ، لأن البيت من قصيدة لامية إلا أن يكون البيت من قصيدة رائية . ينظر الخزانة ، ج ١ : ١٢٤ .

١٠ - وما الشاهد في قول أبي ذؤيب (١):

(٢٢٠) - * فَإِنْ تَزْعُمِينِي ... * (٢)

وقول الجعدى (٣):

(٢٢١) - * عَدَدْتُ قَشِيرًا ... * (٤)

١١ - وما حكم (أين ترى عبد الله قائماً؟) و(هل ترى زيدا ذاهباً؟) ولم كان الوجه الإعمال؟

[٩ - (٥)] وما حكم (أين ترى زيدا؟) ولم كان الوجه الإلغاء؟

١٢ - وما حكم (قلت) وما تصرف منها؟ ولم لا تعمل في الجملة التي تدخل عليها من نحو

(قلت: زيد منطلق؟)

وقد جاء الشرط الأخير في الوحشيات وهو الحماسة الصغرى، لأبي تمام حبيب بن أوس (٢٣١)، تحقيق: عبد العزيز الميمنى الراجكوتى، وزاد فى حواشيه: محمود محمد شاكر، (مصر - دار المعارف، ١٩٦٣م)، ص ٦٣ هكذا (إن الأراجيز رأس اللغم والفشل)، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. ومن مواطن وروده: الأصول، ج ١: ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٢١، وشرح السيرافى، ج ١: ٤٥٧، والإيضاح العضدى، ص ١٦٨، والنكت، ج ١: ٢٥٢. وينظر معجم هارون، ص ١٦٣، ومعجم حداد، رقم ٩٣٤.

(١) شرح أشعار الهذليين، ج ١: ٩٠.

(٢) وسيأتى برقم (٢٢٥)، وهو بتمامه:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرِّتُ الْجَلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ
ويروى (فإن تحسبني) و(فإنى اشتريت).

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ١٢١ = (١: ٦١)، وغريب الحديث للحربى، ج ١: ٣٠، والأضداد، لأبي بكر، ص ٧٤، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٢١، وشرح السيرافى، ج ١: ٤٥٩، والإيضاح العضدى، ص ١٦٧، والنكت، ج ١: ٢٥٣. وينظر معجم هارون، ص ٣٠٠، ومعجم حداد، رقم ٢٢٣٩.

(٣) شعره، ص ١١٤.

(٤) وسيأتى برقم (٢٢٦)، وهو بتمامه:

عَدَدْتُ قَشِيرًا إِذَا عَدَدْتُ قَلَمَ أَسَا يَذَاكَ وَلَمْ أَزْعَمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْرَلاً

ويروى (إذا فخرت) و(لم أزعمك) ولعل الأخيرة محرفة عن (أزعمك) ولا فلا شاهد في البيت.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ١٢١ = (١: ٦٢)، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٢٢، وشرح السيرافى، ج ١: ٤٥٩، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، ج ١: ٨٧، والنكت، ج ١: ٢٥٣.

(٥) لم ترد إجابة عن هذه الفقرة وفي الكتاب، ج ١: ١٢١ = (١: ٦٢) «فإن قلت: أين، وأنت تريد أن

تجلها بمنزلة (فيها) إذا استغنى بها الابتداء، قلت: أين ترى زيد، وأين ترى زيدا».

١٥ - ولم كان الأصل فى الحكاية تأدية اللفظ والمعنى ؟ ولم جاز الحكاية على المعنى دون اللفظ؟

١٣ - وما قسمة الحكاية ؟

١٦ - وما فى كَسَرَ (إن) من الشاهد على ترك إعمال (قلت) فى الجملة على ما جاء فى ﴿ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ ﴾ (١)؟

١٧ - وما حكم (تقول) فى الاستفهام ؟ ولم عملت [عمل] (٢) (تظن) دون ما تصرف من القول؟

١٨ - وما نظيرها من إعمال (ما) ؟

١٩ - وما حكم (متى تقول زيداً منطلقاً) ؟ ولم جاز فيه الإعمال والإلغاء ؟

٢٠ - وما حكم (أأنت تقول : زيد منطلق ؟) ؟ ولم ألغيت فى هذا الموضع ولم تلغ فى (أكل يوم تقول عمراً منطلقاً؟)؟

٢١ - وما الشاهد فى قول الكميت (٣) :

(٢٢٢) - *أَجْهَالًا تَقُولُ بَنَى لُؤَيٍّ* (٤)

وقول عمر بن أبى ربيعة (٥):

(٢٢٣) - *أَمَّا الرَّحِيلُ فُدُونْ بَعْدَ غَدٍ* (٦)

١٤ - وما مذهب بنى سليم فى (قلت) ؟ ولم جعلوها مع ما تصرف منها أجمع مثل (ظننت)؟

(١) من الآية (٤٢) فى سورة آل عمران. وهى بتمامها : ﴿ وَكَذَٰلِكَ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾

(٢) تكملة يقتضيهما الجواب .

(٣) هو الكميت بن زيد ، ملحق ديوانه ، ج ٣ : ٣٩ ، وفى شرح الألفية لابن الناطم ، ص ٨٠ أن القائل عمر بن أبى ربيعة .

(٤) وسيأتى برقم (٢٢٧) ، وعجزه : *لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمُّ مَتَجَاهِلِينَا*

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ١٢٣ = (١ : ٦٣) ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٤٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٢ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٣٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٥٥ ، والخزانة ، ج ١ : ٤٢٣ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٨٦ ، ومعجم

حداد ، رقم ٢٩٤٨ .

(٥) شرح ديوانه ، ص ٣٩٤ .

(٦) وسيأتى برقم (٢٢٨) ، وعجزه : *فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا*

الجواب :

١-٣١ - الذى يجوز فى الفعل من الإلغاء ، إن كان مما يستدرك به ، أن يلغى فى التأخير والتوسط ؛ لأنه موضع استدراك ، ولا يجوز أن يلغى فى التقدم ؛ لأن الكلام مبنى عليه .

١-٣٢ - والأفعال التى يجوز فيها الإلغاء هى التى يصلح أن يستدرك بها ؛ لأن معانها فى الجملة وقد اكتفت بفاعلها وقامت الجملة بنفسها ، فلكونها على هذا الوجه المنعقد بثلاثة معانٍ (١) صحّ فيها ذلك . ولا يجوز فى غيرها مما ليس معناه فى الجملة ، وإنما يدخل على المفردات ، وكذلك ما كان الفاعل فيه بعض الجملة (٢) أو كان قد تقدّمت جملة لا يصحّ بها الفائدة لأنها فى الصلة ، كقولك : (الذى أبوه منطلق) فلا يقع الإلغاء فى هذا ، ولا فى باب (كان) ؛ للعلل التى بيّنا .

١-٣٣ - وقسمة هذه الأفعال على ثلاثة أوجه : (ظن) ، و(علم) ، وما هو محتمل أن يكون عن (ظن) أو (علم) . وعدتها سبعة أفعال (٣) وهى : (حسبت) ، و(ظننت) ، و(خلت) ، و(علمت) ، و(رأيت) ، و(وجدت) ، و(زعمت) . فالثلاثة الأول شك ، والثلاثة التى تليها يقين ، و(زعمت) بين الشك واليقين (٤) .

١-٣٤ الكتاب ، ج ١ : ١١٨ - ١١٩ = (٦١ : ١) .

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٢٤ = (٦٣ : ١) ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٤٨ ، والجمل ، ص ٣٢٨ (٣١٥) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٣ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٧٩ ، والنكت ، ج ١ : ٢٥٥ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٨٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٩٠٠ .

- (١) فى المخطوط (معانى) ، والأولى ما أثبتته .
- (٢) لعله يقصد اسم (كان) ؛ لقوله فيما سياتى (ولا فى باب كان للعلل التى بيّنا) .
- (٣) ينظر ما تقدم فى باب (١ : ١٢) . والحديث هنا عن الأفعال التى تستعمل وتلغى . وقد ذكر منها النحويون إلى جانب ذلك خمسة ، هي : (حجا) ، و(عد) ، و(جعل) ، و(ألفى) ، و(درى) . ينظر الهمع ، ج ٢ : ٢١٠ - ٢٢٧ = (١ : ١٤٨ - ١٤٩ ، ١٥٣) .
- (٤) ينظر شرح المفصل ، ج ٧ : ٧٨ ، وهناك آراء حول ذلك . ينظر عنها مثلاً : التصريح ، ج ١ : ٢٤٧ - ٢٤٨ ، والهمع ، ج ٢ : ٢١٠ - ٢١٦ = (١ : ١٤٨ - ١٥٠) .

٤*١ - وإنما جاز الالغاء فى التأخير والتوسط دون التقديم (١) لأنه موضع استدراك.

٥*٢ - وتقول: (عبد الله - أظن - ذاهب) . فتلقى (أظن) ، لتوسطه بين الاسم والخبر ، ولك فيه الإعمال على الأصل.

٦*٣ - وقال اللعين المنقرى :

(٢٢٤) - أيا لأراجيز- يا ابن اللؤم - توعدننى وفى الأراجيز، خلت، اللؤم والخور (٢)

فألقى (خلت) لتوسطها بين الاسم والخبر.

٧*٢ - والإلغاء فى التأخير أقوى منه فى التوسط ؛ لأنه أبعد للعامل من التسلسل على الجملة ؛ لأنه إذا تقدم الاسم فقط أمكن أن يعمل الظن . كقولك : (زيداً أظنه منطلقاً) (*) ، فإذا تأخر لم يكن له على الجملة سبيل.

٨*٤ - ومتى بنى الكلام على الفعل فى النية لم يجز إلا الإعمال وإن تأخر ؛ لأنه يصير

مرتبته التقديم وإن تأخر فى اللفظ ، فيجربى مجرى (زيداً ضربت) فى أن مرتبة الفعل التقديم .

٩*٤ - وإذا تقدم المفعولان على الفعل ضعف عمله ، كقولك : (زيداً أخاك أظن) ؛ لأن

قوة عمله بقوة تعلقه ، وقوة تعلقه بإجراء الكلام على ترتيبه ، ألا ترى أنه إذا لم يكن إعراب لم

يتعلق به على / الصحة حتى يجرى على ترتيبه ، نحو (ضرب موسى عيسى) ، فإذا كثر تقديم ٤٢ب

المعمول ضعف عمل العامل . وهذا فى الظن وغيره سواء على ما توجبه هذه العلة .

١٠ - ١*٥ - وقال أبو ذؤيب :

(٢٢٥) - فَإِنْ تَزْعُمِينِ كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّى شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ (٣) :

فاعمل (تزعمينى) فى التقديم على أصله . وقال الجعدى :

١*١ - الكتاب ، ج ١ : ١١٨ - ١١٩ = (٦١ : ١) .

٢*١ - نفسه ، ص ١١٩ = (٦١) .

٣*١ - نفسه ، ص ١١٩ - ١٢٠ = (٦١) .

٤*١ - نفسه ، ص ١٢٠ = (٦١) .

٥*١ - نفسه ، ص ١٢١ = (٦١ - ٦٢) .

(١) الكوفيين والأخفش يجيزونه فى التقديم . ينظر الهمع ، ج ٢ : ٢٢٩ = (١٥٣ : ١) .

(٢) تقدم برقم (٢١٩) . (*) فى المخطوط (زيداظنه) ولعل المراد ما أثبتته .

(٣) تقدم برقم (٢٢٠) . وجاء فى المخطوط هنا (بعدك الحلم بالجهل) . بإقحام كلمة (الحلم) وهو من سهو

الناسخ .

(٢٢٦) - عدت قشيراً إذ عدت قلم أسأ بذاك ولم أزمك عن ذاك مغزلاً (١)

فأعمل (أزعم) كما أعمل أبو ذؤيب.

١١*١ - وتقول: (أين ترى عبد الله قائماً؟) فلا تلغى ههنا ؛ لأنه لم يتوسط بين الاسم والخبر وإنما توسط بين الظرف الملقى وبين الجملة فصار بمنزلة مبتدأ . وتقول: (هل ترى زيداً ذاهباً؟) فلا يلغى ؛ لأنه لم يتوسط بين الاسم والخبر ، وإنما دخل حرف الاستفهام على تقدير: (ترى زيداً ذاهباً) فوجب الإعمال . وقد يجوز الإلغاء على ضعف تشبيهها بما يتوسط بين الاسم والخبر .

١٢*٢ - وحكم (قلت) وما تصرف منها الإلغاء من العمل في الجملة عند سائر العرب إلا بنى سليم فإنهم يعملونها عمل الظن . وإنما وجب الإلغاء لأنها حكاية ما أتى به المتكلم على صيغته ، وهو القياس للحاجة إلى تأدية المعنى الذي ذكره المتكلم بالصيغة التي ذكره بها .

١٣*٢ - وقسمة الحكاية على ثلاثة أوجه : حكاية على اللفظ والمعنى ، وحكاية على المعنى فقط ، وحكاية على اللفظ فقط . وكل ذلك يحتاج إليه لا محالة . فالحكاية على اللفظ والمعنى لما بيننا من الحاجة إلى ذكر المعنى بالصيغة التي دل بها المتكلم على نحو قولك : (قال الله عز وجل: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (٢)) . وأما الحكاية [على المعنى فقط] فيحتاج إليها إذا كان الإنسان يتكلم بالعربية وقد احتاج إلى أن يفهم ما قاله اليوناني في كتب الطب وغيرها فيترجم له ذلك بالعربية وتكون حكاية المعنى دون اللفظ . وأما الحاجة إلى الحكاية على اللفظ فقط فنحو بيت شعر احتج إلى فهم معناه فيجب أن يحكى لفظه للعالم باللغة حتى يجيب عن تفسيره . فكل واحد من هذه الأوجه الثلاثة في الحكاية الحاجة إليه ماسة ، وهي قسمة محصلة .

١٤*٢ - وأما بنو سليم فجعلوا باب القول أجمع بمنزلة الظن في الإعمال واقتصروا في البيان عن تأدية الصيغة على أن يقولوا أتى به المتكلم بهذه الصيغة أو ما أشبه هذا من الكلام مما ليس له فعل يرجع إليه في الحكاية ، وهو مذهب ضعيف على ما بينا .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٢١ = (١ : ٦١) .

٢* نفسه ، ص ١٢٢ = (٦٢) .

٣* نفسه ، ص ١٢٤ = (٦٣) .

(١) تقدم برقم (٢٢١) .

(٢) من الآية (٢٣) في سورة النساء .

١٥*١ - والأصل فى الحكاية تأدية اللفظ والمعنى ؛ لأن الحاجة إليه أشد فى أن يبين الصيغة التى أتى بها القرآن أو كلام الرسول أو حكيم من الحكماء على إفهام معنى تلك الصيغة فيتمكن المؤدى إليه ذلك أتمّ التمكن ، وتزيل الريب عن قلبه فى مفهوم ما أتى به الحكيم بأؤكد ما يكون ، فبهذا كان الأصل فى الحكاية تأدية اللفظ والمعنى .

١٦*١ - وَكَسَرُ (إن) فى قوله جَلَّ وَعَزَّ ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾ (١) دليل على أنه موضع ابتداء ، ولولا ذلك لقليل : (أن) كما يقال مع الظن .

١٧*١ - وحكم (تقول) أن يجوز فيها أن تعمل عمل (تظن) فى الاستفهام دون غيرها من متصرف القول ؛ لأن الإنسان لا يكاد يُستفهم عن ظن [غيره] (٢) وإنما يُستفهم عن ظنه الكائن فى حاله ، والغالب كاللازم فصار هذا بمنزلة ما لا يجوز غيره ، فهذا أعملت (تقول) عمل (تظن) ، ولم يجز مثل ذلك فى غيرها .

١٨*١ - ونظيره/ إعمال (ما) عمل (ليس) فى الحال التى يقوى فيها عمل (ليس) دون الحال التى يضعف فيها ، فكذاك حملت (تقول) على (تظن) فى الحال التى تقوى فيها دون ١٤٣ الحال التى تضعف فيها . وشبهه (تقول) - (تظن) من جهة أنها تدخل على الجمل ومعناها فى الجملة فلا تنفصل منها إلا بالحكاية على ما بينا ، لأن القائل إنما يقول عن ظن أو علم ، فهى قريبة منها ، ولها حال تقوى فيها وحال تضعف فيها (٣) فحملت عليها فى حال قوتها .

١٩*٢ - وتقول : (متى تقول زيداً منطلقاً؟) ؛ لأنه بمنزلة (متى تظن زيداً منطلقاً؟) على ما بينا . وكذلك (أتقول زيداً خارجاً؟) كل هذا يصلح فيه الإعمال لليلة التى بينا .

٢٠*٢ - وتقول : (أأنت تقول : زيد منطلق؟) فلا تعمل للفصل بينها وبين حرف الاستفهام . فإن قلت : (أكل يوم تقول زيداً منطلقاً؟) أعملت ؛ لأنه لا يعتد بالفصل بالظرف .

٢١*١ - وقال الكميّ :

١* الكتاب ، ج ١ : ١٢٢ = (١ : ٦٢) .

٢* نفسه ، ص ١٢٣ = (٦٢) .

٣* نفسه ، ص ١٢٣ = (٦٢ - ٦٣) .

(١) من الآية (٤٢) فى سورة آل عمران .

(٢) تكملة من الكتاب ، ج ١ : ١٢٢ = (١ : ٦٢) ، وينظر شرح المفصل ، ج ١ : ٧٩ .

(٣) ينظر ما تقدم فى الفقرتين (٧ ، ٩) .

(٢٢٧) - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنَى لُؤَى لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مَتَجَاهِلِينَ؟^{٣٥٢} (١)

فأعمل (تقول)؛ لأن حرف الاستفهام داخل عليها، وتقديره : (أتقول جهالاً بنى لؤى؟) . وقال
عمر بن أبى ربيعة :

(٢٢٨) - أَمَّا الرَّجِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟ (٢)

فأعمل (تقول) لدخول (متى) عليه (٣) .

٢- مسائل من هذا الباب أيضا (٤):

٢٢ - ما حكم المصدر فى الإلغاء؟ ولمَ جاز فيه مع أنه لا يقوم بنفسه دون عامل فيه؟

٢٣ - وهل يجوز (متى زيد ظنك ذاهب؟) وعلام انتصب (ظنك)؟

٢٤ - ولمَ جاز (متى ظنك عمرو منطلق؟) ولمَ يجز (ظنك عمرو منطلق)؟ وما نظيره فى

الامتناع من (غير ذى شك) (٥) زيد ذاهب)؟ و(حقاً عمرو منطلق)؟

٢٥ - وكَمَ وجْهًا يجوز فى (متى ظنك زيداً أميراً؟)

٢٦ - وهل يجوز (عبدُ الله - أظنه - منطلق)؟ وعلام يعود هذا الضمير؟ ولمَ لا يجوز أن

يكون لـ(عبد الله)؟

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٣ - ١٢٤ = (١ : ٦٣) .

(١) تقدم برقم (٢٢٢) . وجاء هنا (بنى أُمى) وهو تحريف .

(٢) تقدم برقم (٢٢٣) .

(٣) قال سيبويه بعد البيت السابق ، ج ١ : ١٢٤ = (١ : ٦٣) : « وإن شئت رفعت بما نصبت » يعنى أنه

يجوز فى (أتقول زيداً منطلقاً؟) (أتقول : زيد منطلق) وقد ذكر السيرافى فى شرحه ، ج ١ : ٤٦٣ :

أن المازنى غلظه فى قوله : رفعت بما نصبت . وقد نقل ذلك الأستاذ عبد السلام هارون فى هامش

الموضع السابق . ولم يعرض الرمانى لتلك المسألة ولا لتفليط المازنى لسيبويه . وقد خُرُجَ قولُ سيبويه

السابق على أن الباء ظرفية أى رفعت فى الموضع الذى نصبت ، أو حالية ، أى رفعت ومعه الناصب أو

زائدة ، أى رفعت ما نصبت . ينظر شرح السيرافى فى الموضع السابق ، وشرح الصفار ،

ص ٢٠٣-٢٠٤ .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٢٤ = (١ : ٦٣) .

(٥) فى الكتاب طبعة بولاق وتحقيق هارون (غير شك) وفى شرح السيرافى ، ج ١ : ٤٦٤ نقلًا عن سيبويه

(غير ذى شك) : كما جاء فى شرح الرمانى . وكذا فى شرح الصفار ، ص ٢٠٤ .

٢٧ - ولمَّ ضعُف إلغاء المصدر في (عبد الله أظن ظني منطلق)؟ وما نظيره من امتناع الفعل

مع (سقيا)؟

٢٨ - ولمَّ صار (ذاك) أحسن من (الظن) هذا مع اتِّفاق المعنى حتى صار (زيد أظنَّ ذاك

عاقل) أحسن من (زيد أظنَّ ظني عاقل)؟ ولمَّ جاز (زيد أظنَّ ذاك منطلق) على أن (ذاك)

إشارة إلى الظنَّ ولمَّ يجز (زيد - ذاك - منطلق) على هذا الوجه؟ ولمَّ ترتَّب على ثلاث

مراتب: (زيد - أظنَّ - منطلق). ثم (زيد - أظنَّ ذاك - منطلق)، ثم (زيد - أظنَّ ظني -

منطلق)؟

٢٩ - وما مرتبة الهاء في (زيد - أظنه - منطلق)؟

٣٠ - وما حكم (ظننت أنه منطلق)؟ فأين اسم (ظننت) (١)؟ وأين خبره؟ ولمَّ وجَّهه (٢) على

الاستغناء بخبر (إن) عن خبر الظنَّ وجَّهه غيره على الحذف؟

٣١ - وهل يجوز (ظننت عبد الله) بالاختصار على مفعول واحد؟ ولمَّ جاز بمعنى (اتهمت) ولمَّ

يجز بمعنى (حسبت)؟ وما في (ظنين) من الدليل على هذا؟ ولمَّ [لم] يجز مثل ذلك في

(حسبت) و(خلت) و(أرى)؟ وما وجه احتجاجه (٣) بأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى في

الشيء لا يدخل في مثله؟

٣٢ - وما حكم (أيهم مررت به)؟ وهل حُمِل على الفعل إذ هو بمنزلة اسم بعد ألف

الاستفهام؟ وما في تأخير الفعل في قولهم: (أيهم رأيت) من الشاهد؟

٣٣ - ولمَّ قبح (أيهم زيدا ضرب)؟ ولمَّ يقبح (أزيداً ضربت) (٤)؟

٣٤ - وهل حكم أخواتها (٥) من (متى) و(من) و(ما) كحكمها؟ وما الوجه في (من أمة الله

ضربها)؟ و(ما أمة الله أتاها)؟

(١) في المخطوط (ظننته)، والأنسب ما أثبتته.

(٢) ينظر الكتاب، ج ١: ١٢٥ = (١: ١٦٤).

(٣) ينظر المصدر نفسه، ص ١٢٦ = (٦٤).

(٤) في المخطوط (ضرب)، والمثبت من الجواب.

(٥) يقصد (أي).

الجواب :

٢٢*١ - المصدر الذى يكون فعله^(١) يصلح فيه الإلغاء يجوز فى المصدر ما يجوز فى فعله من الإلغاء ، فتقول : (زيد - ظنى - منطلق) كما تقول : (زيد - أظن - منطلق) ؛ لأن كل واحد منهما يقوم مقام الآخر فى المفهوم والإلغاء ، ولا بد / - إذا أُلغى المصدر - من إلغاء ٤٣ ب الفعل ؛ لأن المصدر لا يقوم بنفسه دون عامل يعمل فيه على قياس سائر الأسماء وليس كالحرف فى الإلغاء ؛ لأنه يجوز أن يلغى الحرف وحده ، إذ لا يعمل فيه عامل ، ولا يجوز أن يلغى الاسم وحده ؛ لأنه لا بد من عامل يعمل فيه مذكور أو محذوف فإذا أُلغى المصدر فقد أُلغى فعله معه ، كقولك : (متى ظنك زيد منطلق؟) فلم يعمل فى الجملة المصدر ولا فعله الذى نصبه .

٢٣*١ - ويجوز (متى زيد - ظنك - ذاهب؟) على (تظن ظنك) .

٢٤*١ - وتقول : (متى ظنى زيد منطلق؟) ولا يجوز (ظنى زيد منطلق) ؛ لأنه فى صدر الكلام فلا يلغى ههنا كما لا يلغى^(٢) (حقاً زيد ذاهب) ، ولا (غير ذى شك زيد منطلق) ؛ لأن موضعه التأخير إذ كان يؤكد معنى الجملة وعامله غير متصرف^(٣) . وكل شئ له مرتبة فإنه لا يجوز أن يزال عن مرتبته من غير علّة تقتضى جواز الاتساع فيه .

٢٥*٢ - وتقول : (متى ظنك زيداً أميراً؟) بالرفع^(٤) ، كما^(٥) تقول : (متى ضربك زيداً؟) ، ويجوز (متى ظنك زيداً أميراً؟)^(٦) ولا يجوز الرفع^(٧) إذا أُلغيت ؛ لأنه إذا كان مُلغى فإنما يقع موقع فعله معاقباً له .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٤ = (١ : ٦٣) .

*٢- نفسه ، ص ١٢٥ = (٦٣) .

(١) فى المخطوط (الفعل) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٢) فى الكتاب ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٦٤ (كما ضعف) وهو أنسب .

(٣) ينظر الهمع ، ج ٣ : ١٢٤ = (١ : ١٩٢) .

(٤) أى برفع (ظنك) على أنه مبتدأ وخبره (متى) .

(٥) فى المخطوط (ثم) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٦) ذكر السيرافى فى شرحه ، ج ١ : ٤٦٤ ، أن المبرد اعترض على سيبويه وقال : إنه لا يجوز الإلغاء إذا

تقدم الظن على المفعولين ، وذكر السيرافى أن حجة سيبويه للجواز أن الظن وقع حشواً لأنه تقدم

الاستفهام . وينظر الكتاب ، حيث جاء فيه « وهو فى متى وأين أحسن إذا قلت : متى ظنك زيد

ذاهب ... لأن قبله كلاماً » .

(٧) أى رفع (ظنك) فى الجملة السابقة .

٢٦*١ - وتقول: (عبد الله أظنه منطلق) على أن الهاء كناية عن المصدر ، ولا يجوز أن تكون كناية عن عبد الله ؛ لأنك إذا أعملت الفعل في أحد المفعولين فلا بد من الآخر في باب الظن وأخواته . وإنما جاز أن يكنى عن المصدر ولم يجر ذكره لدلالة الفعل عليه كما قالوا : (من كذب كان شراً له) (١) فأضمروا الكذب لدلالة (كذب) عليه .

٢٧*١ - وَيَضَعُفُ إلغاء المصدر في قولك : (عبد الله أظن ظني منطلق) ؛ لأن كل واحد من الفعل والمصدر يقوم مقام الآخر في الإلغاء حتى قد استمر الاستعمال به على ذلك فافتضى المعاقبة ، فإذا جمع بينهما كان على خلاف ما اقتضاه المعنى الصحيح لهما من المعاقبة . ونظير ذلك (سقيا لك) في أنه يعاقب (سقاك الله) (٢) ويستغنى بأحدهما عن الآخر ، إلا أنه لا يجوز الجمع بينهما في (سقيا لك) ، ويجوز في (زيد أظن ظني منطلق) على ضعفه ؛ لأنه قد انضاف إلى التعاقب في (سقيا لك) معنى آخر يقوى الاستغناء وهو أنه في موضع لا يكون إلا بالفعل ؛ لأن الدعاء كالأمر في طلب الفعل ، وأن السقي مما يدعى به للإنسان . فلما كان في موضع الدعاء ، وفي معنى ما يدعى به ، وقد استعمل على المعاقبة اقتضى له ذلك ، إذ لا يجوز الجمع بينه وبين الفعل أصلاً ؛ لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز . وفيه وجه آخر ، وهو أن الإلغاء يقتضى امتناع التأكيد كما أن الإلغاء يقتضى امتناع أن يكون في صدر الكلام فهذا يؤكد ما قلنا أولاً .

٢٨*١ - وترتيب الإلغاء في هذا الباب على ثلاثة أوجه : الأول : (زيد أظن منطلق) من غير إعماله في المصدر ولا ضميره ، الثاني : (زيد أظن ذاك منطلق) لمخالفة لفظه للفظ المصدر ، وإن كان المعنى واحداً فليس مما يصلح أن يعاقب الفعل ، الثالث : (زيد أظن ظني منطلق) . فهذه ثلاث مراتب في الإلغاء ؛ ولهذا جاز (زيد أظن ذاك منطلق) ولم يجر (زيد ذاك منطلق) ؛ لأنه لا دليل يبين أن (ذاك) إشارة إلى المصدر .

٢٩*١ - ومرتبة الهاء في (زيد أظنه منطلق) على الضعف ، من وجهين : أحدهما : أنه

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٥ = (٦٣) .

(١) ينظر الكتاب ، ج ٢ : ٣٩١ = (١ : ٣٩٥) .

(٢) ينظر ما سيأتي في باب ٦٠ : ٢ ، ٣ .

يعين به المصدر والمصدر يضعف ههنا. الثاني : أنه يوهم الرجوع إلى الاسم الأول فتركه أبعد من إيهام الفساد.

٢٠*٣٠ - وتقول: (ظننت أنه منطلق) فسيبويه يذهب إلى أن خبر (أن) قد أغنى عن خبر

الظن ؛ لأنه يدل على معنى (ظننت زيدا منطلقاً) ، ويقوى هذا أن جواب القسم يجوز أن يغنى عن جواب الجزاء كقولك: (وَاللَّهِ إِنْ أَتَانِي زَيْدٌ لَأُكْرِمَنَّهُ) فكذلك يغنى خبر (أن) عن خبر الظن مع أنه إذا صحَّ قياس الكلام من غير حذف لم يكن لنا أن نحمله على الحذف. وقال غيره (١):

(الخبر محذوف كأنه قيل: / (ظننت إنطلاق زيد في زمان أو مكان) كما يحذف الخبر من (لا ١٤٤ رجل) كأنه قيل: (لا رجل في زمان أو مكان) ، واعتلوا لهذا بأن تقدير (أن) مع صلتها تقدير الاسم الواحد ، وهو المصدر ، (وظننت) لا تعمل في مفعول واحد ، فلا بد من تقدير محذوف وإلا فسد الكلام وانتقض على الأصول الصحيحة.

٣١*٣٠ - وتقول: (ظننت عبد الله) فيجوز ذلك ، ولا يجوز (حسبت عبد الله) ؛ لأن

(ظننت) تكون بمعنى اتهمت ، ولا يجوز مثل ذلك في (حسبت) ؛ لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء. ولا يدخلوه في مثله ، وهذه علة وضعية ذكرها سيبويه ، والحجة في صحتها ما في هذا من تقوية الأصل المطرد على النادر ليتمكن القياس على المطرد ويمتنع من النادر ، وهكذا ينبغي أن يكون ؛ لأن المطرد بمنزلة المالك للشيء في أن له أن يتصرف فيه التصرف الأتم ، والنادر بمنزلة المستعير للشيء في أنه إنما يتصرف فيه التصرف الانقاص وإلا خرج الشيء عن حقه إلى فساد فيه وتناقض (٢) في معناه ، (وظنن) (٣) يدل على (ظننت) بمعنى (اتهمت) ؛ لأنه لا وجه له إلا معنى (متهم).

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٥ = (١ : ٦٤) .

*٢- نفسه ، ص ١٢٥ - ١٢٦ = (٦٤) .

*٣- نفسه ، ص ١٢٦ = (٦٤) .

(١) ممن ينسب إليه ذلك الأخفش والمبرد . ينظر الهمع ، ج ٢ : ٢٢٣ = (١ : ١٥٢) ، ومنهج الأخفش

الأوسط ، لعبد الأمير محمد الورد ، (بيروت : مؤسسة الأعلی ، وبغداد - دار التربية ، ط ١ ،

١٣٩٥هـ) ص ٩٨ ، ٢٩٩ . غير أني وجدت الأخفش في معاني القرآن ، ج ٢ : ٤٠٠ يذهب إلى ما

ذهب إليه سيبويه وكذا المبرد في المقتضب ، ج ٢ : ٢٣٩ . ولعل لهما رأيين في هذه المسألة .

(٢) في المخطوط (تناقضاً) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) في الكتاب «وعلى هذا قيل : ظنين أى متهم» .

٣٢*١ - وتقول: (أيهم مررت به؟) بالرفع ، ولا يجوز النصب على (زيداً مررت به) من قبل أن (أيهم) بمنزلة ألف الاستفهام في طلب أن يليها الفعل ، ولا يطلب أن يعمل فيه الفعل فليس لها بحق الاستفهام إلا هذا . وإنما حمل مع الألف على الفعل لأنه يقدر بينه وبين الاسم فيجب عمل الفعل على جهة التبع لهذا المعنى ، فإذا امتنع ذلك في (أيهم) رجعت إلى ما يجب لها مما ذكرنا وصار لا يعمل فيها الفعل إلا إذا فرغ لها ، وإلا صارت بمنزلة من قال: (زيداً مررت به) . ويوضح أنها بمنزلة الألف قولهم: (أيهم رأيت؟) من غير أن يجوز تقديم الفعل عليها كما لا يتقدم على الألف ، وكل هذا يبين أن حقها أن تحمل على الابتداء في (أيهم مررت به) .

٣٣*٢ - وسبيل أخوات (أي) سبيلها في هذا ، وهي: (متى) ، (ومن) ، (وما) .

٣٤*٣ - ويضعف (أيهم زيدا ضرب؟) ؛ لأن (أيهم) يطلب الفعل من غير أن تكون له قوة تقتضي التصرف . ولا يقبح (أزيداً ضربت؟) ؛ لأن الألف لما كان أم حروف الاستفهام جاز أن يذكر بعدها الفعل وأن يحذف فتدخل عليه مذكوراً ومحذوفاً ، وتعمل ذلك لشدة طلبها له ، وكأنه إذا كان محذوفاً فهو مذكور معها ، لأنه لا يخل به ذلك من أجل شدة اقتضاها له ، وليس كذلك (أي) وأخواتها ؛ لأنها أسماء لها بحق الاسمى الامتناع من طلب الفعل ، وبحق وقوعها موقع الألف فلها طلب الفعل ، فهي تنقص عن مرتبة الألف^(١) فلا يصح بعدها الفعل إلا مذكوراً . وقد يجوز مقدراً على ضعف كقولك: (من أمة الله ضربها؟) و(ما أمة الله أتاها؟) و(متى زيدا رأيت؟) فأكثر ما يكون هذا في الشعر لما بينا .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٢٦ = (٦٤)

٢* نفسه ، ص ١٢٧ = (٦٤) .

٣* نفسه ، ص ١٢٦ - ١٢٧ = (٦٤) .

(١) في المخطوط (الفعل) ، ولعل الصواب ما أثبت: لمناسبته للسياق .

٣٢-باب الاستفهام الذى يمنع العامل مما قبله^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من منع الحرف أن يعمل فيما قبله مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الفعل من منع الحرف له أن يعمل فيما قبله ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وما الحرف الذى يمنع العامل من عمله ؟ ولم منع حرف الاستفهام العامل مما قبله ؟
- ٣ - ولم منع حرف الجزاء العامل أن يعمل فيما قبله ؟
- ٤ - ولم منع [أن] العامل مما قبله ؟
- ٥ - ولم منعت (إن) العامل مما قبلها ؟
- ٦ - وهلا منعت (لم) و(لن)^(٢) العامل مما قبلها ؟
- ٧ - وما حكم (زيد كم مرة رأيت ؟) و(عبد الله هل لقيت ؟) ؟ لم لا يجوز (زيداً هل رأيت ؟) ؟
- ٨ - وما حكم (زيد هذا أعمرو ضربه أم بشر ؟) ؟
- ٩ - وهل يجوز (زيداً الذى رأيت ؟) ؟ ولم لا يجوز ؟
- ١٠ - وهل يجوز (أزيداً أنت رجل تضرب ؟) ؟ ولم لا يجوز ؟
- ١١ - وهل يجوز (أكل يوم ثوب / تلبسه ؟) ؟ ولم جاز ؟
- ١٢ - وما الشاهد فى قول الشاعر^(٣) :

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ١٢٧ = (١ : ٦٤) « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً ، لأنك تبتدئه لتتبعه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك » وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٤٦٩ ، وشرح الصفار ، ص ٢٠٧ .

(٢) فى المخطوط (ان) ، والمثبت من الجواب .

(٣) هو قيس بن حصين بن يزيد الحارثى كما فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١١٩ ، والخزانة ، ج ١ : ١٩٨ ، وقيل : قيس بن عاصم المنقرى . ينظر الكامل فى التاريخ ، ج ١ : ٢٨٠ . وقيل : رجل من ضبة . ينظر فرحة الأديب ، ص ١٦٤ .

* أَكَلَّ عَامٍ نَعَمَ تَخَوُّنُهُ * (١)

ولم لا يجوز نصب (نعم) ؟ وقول زيد الخير (٢) :

(٢٣٠) - * أَفَى كُلِّ عَامٍ [مَاتُمْ] تَبَعُوْنُهُ * (٣)

ولم لا يجوز نصب (ماتم) .

١٣ - وما الشاهد فى قول جرير :

(٢٣١) - * أَبَحَتْ حِمَى تَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ * (٤)

وقول الآخر :

(٢٣٢) - * فَمَا أُنْزِى أَعْيَرَهُمْ تَنَاءٍ * (٥)

١٤ - وهل يجوز (ما زيداً أنا الضارب) و(أنت المائة الواهب) ؟ ولم لا يجوز ؟ ولم جاز (الضارب) على معنى (الذى ضرب) ؟ ولم عمل على هذا الوجه ولم يعمل إذا كان معرّفاً

(١) وسيأتى برقم (٢٣٣) .

ومن مواطن وريده : الكتاب ، ج ١ : ١٢٩ = (١ : ٦٥) ، والمذكر والمؤنث ، للفراء ، ص ٨٩ ، ومجاز القرآن ، ج ١ : ٣٦٢ ، والزاهر ، ج ٢ : ٢٩٣ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر بن الأنباري ، ص ٢٤٦ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٢٦٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٣ ، وشرح السيراني ، ج ١ : ٤٧٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٥٩ . وينظر معجم هارون ، ص ٥٤٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٧٣ .

(٢) ينظر شعراء إسلاميون ، ص ١٤٨ ، وشرح ديوان كعب بن زهير ، عنى به : عباس عبد القادر ، (القاهرة - دار الكتب المصرية - القسم الأدبى ، ١٣٦٩ هـ) ، ص ١٣١ . وزيد الخير هو زيد الخيل بن مهلهل من طيء جاهلى وأدرك الإسلام وقد على النبى صلى الله عليه وسلم فى وفد طيء وأسلم وسماه زيد الخير ، توفى نحو سنة ٩ هـ . ينظر الشعر والشعراء ، ج ١ : ٢٨٦ ، والخزاعة ، ج ٢ : ٤٤٨ .

(٣) وسيأتى برقم (٢٣٤) ، وعجزة :

عَلَى مِحْمَرٍ تُؤْتِمُوهُ وَمَا رُضَاً

ويروى (فى كل عام) و(ماتم تجمعونه) و(على مِحْمَرٍ عود أنيب) . وتبعوثوه : تهيجونه ، وفرس مِحْمَرٍ : يشبه الحمار فى جريه ، ويقال للجهنم : محمر ، والعود : المسن ، وتؤتيموه : جعلتموه ثواباً ، وما رُضَاً : أصله (رُضِي) . فقلبت الكسرة فتحة لتقلب الياء ألفاً . وهذه لغة طيء . ينظر الممتع ، ج ٢ : ٥٥٧ .

ومن مواطن وريده : الكتاب ، ج ١ : ١٢٩ ، ١٨٨ : ٤ = (١ : ٦٥) ، ٢٩٠ : ٢ ، والنوادر ، ص ٢٠٢ ، وأمالى القالى ، ج ٣ : ٢٤ ، وشرح السيراني ، ج ١ : ٤٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيراني ، ج ١ : ٢٢١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٦٠ ، وشرح المفصل ، ج ٩ : ٧٦ ، والخزاعة ، ج ٤ : ١٤٨ .

(٤) تقدم برقم (١٦٦) و(١٧٢) ، وسيأتى برقم (١٢٥) ، وعجزة :

* وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ *

(٥) تقدم برقم (١٦٧) ، و(١٧٣) ، وسيأتى برقم (٢٣٦) ، وعجزة :

* وَطَوَّلُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا *

بالألف واللام^(١) حتى جرى مجرى (زيد أنت ضاربه أمس؟) فى امتناع العمل ؟

١٥- ولم عمل المصدر معرفةً كان أو نكرة ولم يعمل اسمُ الفاعلِ إلا نكرة ؟

١٦- وهل يجوز (أذكرا أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنتى؟) ولم لا يجوز ؟ ولم جرى^(٢) مجرى

صلة (الذى) فى قولك : (أخاه الذى رأيت زيد) مع أن (الذى) اسم ناقص يحتاج إلى متمم

، و(أن) حرف ؟^(٣).

الجواب :

١*١- الذى يجوزُ فى الفعلِ من منعِ الحرفِ أن يعملَ فيما قبله أنه [إن] كان الحرف^(٤)

له صدر الكلام لعلَّه صحيحة امتنع الفعل من أن يعمل فيما قبله ، لئلا يخرج الحرف مما قد

وجب له . ولا يجوز أن يكون خلفاً من العامل ؛ لأنه لو فرغ لم يعمل ، فهو إذا كان مشغولاً

وخلفاً أبعد من أن يعمل . فلو جاز (زيداً أضربته؟) على أن يكون خلفاً من عامل محذوف لجاز

(زيداً أضربت؟) إذا فرغته له ؛ لأن عمله على جهة الخلف أضعف منه على جهة التفريغ .

١*٢- والحرف الذى منع العامل من عمله هو الحرف الذى له صدرُ الكلام (ينقل)^(٥)

الجملة عن معنى إلى معنى أو بآته موصول . فالفُ الاستفهام نقلت جملة الخبر إلى الاستخبار

فلها صدرُ الكلام ، و(ما) النافية نقلت الإيجاب إلى النفى فلها صدرُ الكلام ؛ لأنها نقلت

الجملة . وليس كذلك الألف واللام لأنهما للاسم المفرد . وكذلك السين ، و(سوف) للفعل وحده ،

وكذلك (لا) فى قولك : (ضربت زيداً لا عمراً) ؛ لأنها للمفرد فى العطف كما أن الواو للمفرد فى

قولك : (ضربت زيداً وعمراً) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٤٤ = (١ : ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٢) .

(١) هذا على رأي أخذ به الرماني . ينظر ما سياتى حول ذلك فى هامش الجواب .

(٢) فى المخطوط (ولم جاز ولم جرى) بإقحام (ولم جاز) فيما يبدو لى .

(٣) لم تذكر لعل ذلك فى الجواب .

(٤) فى المخطوط (حرف) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٥) فى المخطوط (تنقله) ، ولعل الصواب ما أثبتته لمناسبته للسياق .

١-٣* - وحرف الجزاء يمنع العامل مما قبله ؛ لأنه دخل على الجملتين فَعَقَدَ إحداهما (١) بالآخرى ، فهو ممّا يدخل على الجمل لا على المفرد .

٢-٤* - و(إن) تمنع العامل مما قبلها ؛ لأنها موصولة ، والصلة لا تتقدم على الموصول ، كما لا يكون ذلك فى باب (الذى) .

٥ - و(إن) تمنع العامل ممّا قبلها فلا يجوز فى قولك : (إن زيدا ضارب (٢) عمرا) (عمرا) إن زيدا ضارب) للعلّة التى بيّنا من حكمها فى المنع (٣) .

٣-٦* - ولا تمنع (لم) و(لن) العامل مما قبلها لأنها للفعل خاصة ، كقولك : (زيداً لم أضرب) و(زيداً لن أضرب) . والحروف تنقسم قسمين : أحدهما : ما يدخل على المفرد ، والثانى : ما يدخل على الجملة . فكل ما يدخل على المفرد فإنه لا يمنع العامل مما قبله إلا أن يكون ما دخل عليه صلة له نحو (أن) . وكل ما دخل على الجملة فإنه يمنع العامل مما قبله لئلا تختلط الجمل فيفسد الكلام . فأما ما دخل على المفرد فحكمه حكم المفرد فى أنه لا يمنع كما أن ما دخل على الجملة فحكمه حكم الجملة فى أنه يمنع واعتبار هذا بأن ما دخل على الجملة فإنه يصلح فيه الاسم مع الاسم تارة والاسم مع الفعل تارة ، كحرف الاستفهام ، وما دخل على المفرد فهو لازم له إلا ما عقد الجملتين كعقد (إن) التى للجزاء . فلو كانت (لن) و(لم) للجملة لَجَرَتْ مجرى (ما) فى الدخول على جملة من اسم مع اسم تارة ، وتارة على جملة من اسم مع فعل . وليس الأمر كذلك ، فإنما هما للفعل خاصة كما أن الألف واللام للاسم خاصة وكما أن (سوف) و(قد) للفعل خاصة .

[٣ -] و(أما) من الحروف التى تمنع العامل مما قبلها ؛ لأنها تشبه حرف الجزاء ، إذ

كانت لا بد فى جوابها من الفاء إذا قلت : (أما زيدا / فضربت) و(أما عمرا فأهنت) . ولا يجوز ١٤٥ (اليوم أما زيدا فضربت) تريد (أما زيدا فضربت اليوم) ، فلا يجوز التقديم للعلّة التى بيّنا .

١-٣* الكتاب ، ج ١ : ١٣٢ - ١٣٥ = (٦٧ - ٦٨) .

٢-٤* نفسه ، ص ١٣١ - ١٣٢ = (٦٧) .

٣-٦* نفسه ، ص ١٣٥ - ١٣٦ = (٦٨) .

(١) فى المخطوط (إحديهما) ، والصواب ما أثبتته .

(٢) فى المخطوط (ضارباً) ، والصواب ما أثبتته .

(٣) لم يبين شيئاً عنها فيما سبق .

١-٧ - وتقول: (زيدٌ (١) كم مرة رأيت؟) فلا يجوز فيه إلا الرفع وإن فرغت الفعل على ضعفه كقوك: (زيدٌ كم مرة رأيت؟) وكذلك (عبد الله هل لقيت) ؛ لأن حرف الاستفهام قد منع العامل مما قبله.

٢-٨ - وتقول: (زيد هذا أعمره ضربه أم بشر؟) فيجوز فيه وجهان : أحدهما : أن يكون (هذا) صفةً لزيد. فكأنك قلت : (زيداً أعمره ضربه أم بشر؟). ويجوز أن يكون (هذا) خبراً ، فكأنك أضمرت مذكوراً ذكره غيرك ، فقلت : (أعمره (٢) ضربه أم بشر؟) ؛ لأنه إذا كان جملة فهو قائم بنفسه ككلام غيرك القائم بنفسه عن أن يحتاج إلى تنميم ، ولا يجوز (زيد [هذا]) من جهتك.

٢-٩ - ولا يجوز (زيداً الذي رأيت) ؛ لأنه لا يتقدم ما فى الصلة (٣) على الموصول.

٢-١٠ - وتقول: (أزيد أنت رجلٌ تضربه؟). ولا يجوز النصب فى (زيد) وإن فرغت الفعل له ، فلا يجوز (أزيداً أنت رجلٌ تضرب؟) ؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف ، لأن ما عملت فيه معها متمم للموصوف ، كما أن الصلة (مع ما) (٤) عملت فيه متمم للموصول.

٢-١١ - ويجوز (أكل يوم ثوب تلبسه؟) ؛ لأن العامل فى الظرف الاستقرار ، ولم يعمل فيه الفعل الذى هو صفة (٥).

٢-١٢ - وقال الشاعر :

(٢٢٣) - *أكل عام نعم تحوونه* (٦)

فلا يعمل (تحوونه) فى (نعم) ؛ لأنه صفة له ، ويجوز نصب (أكل يوم (٧) لأن العامل فيه

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٢٧ = (١ : ٦٤).

* ٢- نفسه ، ص ١٢٨ = (٦٥).

* ٣- نفسه ، ص ١٢٩ = (٦٥).

(١) فى المخطوط (زيداً) ، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٢) فى المخطوط (أزيد) ، والأنسب ما أثبتته.

(٣) يريد معمول الصلة.

(٤) فى المخطوط (معها) ، ولعل الصواب ما أثبتته لمناسبتها للسياق.

(٥) فى المخطوط (صلة) ، والأولى ما أثبتته.

(٦) تقدم برقم (٢٢٩).

(٧) كذا فى المخطوط ، والأولى (عام) لتقدمه فى البيت.

الاستقرار . والمعنى (أكل يوم^(١)) مستقر فيه حواية^(٢) نعم تحوونه) . ومثله قول زيد الخير :

(٢٣٤) - أَفَى كُلِّ عَامٍ مَا تَمُّ تَبَعُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ ثَوِيَّتْمُوهُ وَمَا رُضَا^(٣)

١٣* - وقال جرير :

(٢٣٥) - أَبَحَّتْ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَىءٌ حَمِيَّتَ بِمُسْتَبَاحٍ^(٤)

فهذا قد فرغ الفعل وَلَمْ يُعْمَلْهُ فى الاسم الذى قبله لأنه صفة له . ومثله قول الشاعر :

(٢٣٦) - وَمَا أَذْرَى أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالُ أَصَابُوا^(٥)

١٤* - ولا يجوز (ما زيدا أنا الضارب) ولا (أنت المائة الواهب) ؛ لأن الألف واللام لا

تخلو من أن تكون بمعنى (الذى) فلا يجوز التقديم لأنه فى الصلّة ، أو تكون للتعريف فلا يجوز أن يعمل اسمُ الفاعل إذا كان معرّفاً لأنه يَخْرُجُ عن شبه الفعل بالتعريف كما يَخْرُجُ بكونه للماضى . وإنّما يعمل عمل المضارع إذ كان نكرة على معناه لا على معنى الماضى ، و(الضارب) إنّما يحمل على (الذى ضرب زيدا عمرو)^(٦) ؛ لأن الماضى أعرف من المستقبل ، والغرض التعريف فطَلَبَ هذا الغرضُ ما هو أشدُّ تعلقاً به مما هو أعرف فلا يجوز أن يعدل عن هذا إلا بدليل .

١٥* - والمصدرُ يعملُ معرفةً كان أو نكرةً كما يعملُ ماضياً كان أو مستقبلاً ؛ لأنه

يناسب الفعل الماضى كما يناسب المضارع من جهة اشتقاقه منه ، والتعريف لا يمنعه أن يشتق منه فهذه منزلته . فأما اسم الفاعل فلا يجوز أن يعمل إذا كان معرفة عمل الفعل ولا إذا كان

١* الكتاب ، ج ١ : ١٣٠ = (١ : ٦٦) .

(١) كذا فى المخطوط ، والأولى (عام) كما تقدم فى البيت .

(٢) فى المخطوط (جوابه) ، ولعل الصواب ما أثبتته ، وقد جاء فى الخزّانة ، ج ١ : ١٩٦ بعد إنشاد البيت

«على أنه بتقدير (حواية نعم) ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان ... وقد قدره الشارح المحقق

(حواية) بدليل (تحوونه)» .

(٣) تقدم برقم (٢٣٠)

(٤) تقدم برقم (١٦٦) و(١٧٢) و(٢٣١) .

(٥) تقدم برقم (١٦٧) ، و(١٧٣) ، و(٢٣٢) .

(٦) يرى جماعة منهم المازنى والرمانى ، أن اسم الفاعل المقرون بال لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الماضى .

ينظر ارتشاف الضرب ، ج ٣ : ١٨٥ ، وحاشية الصبّان ، ج ٢ : ٣٠١ .

ماضيًا ؛ لأنه إنما يعمل بمضارعه الفعل الذى ضارعه على الوجه الذى يضارعه عليه وهو وقوعه موقعه على معناه ، فإذا خرج عن هذا لم يعمل .

١٦* - لا يجوز (أنكرًا أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى؟) ؛ لأنه فى الصلة . ولكن يجوزُ الرفع ، فتقول (أنكرُ أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى؟) . ويجوز (أن تلد ناقتك ذكرًا أحب إليك أم أنثى؟) (١) .

٢- باقى المسائل من هذا الباب ٢* :

- ١٧ - / وما حكم (أعبد الله أنت أكرم عليه أم زيد؟) ولم لا يحمل على الفعل إذ (٢) فى ٤٥ ب (أكرم) معنى الفعل كما فى (أعبد الله أنت مار به ؟) ولم لا يعمل (أفعل) فيما قبله ؟
- ١٨ - وما حكم (أزيد أنت له أشد ضررًا أم عمرو؟) ولم لا يجوز أن يعمل الضرب فيما قبله فى هذا ؟
- ١٩ - وما حكم (أعبد الله إن تره تضربه؟) ولم لا يجوز إعمال الفعل فى الأول وإن طرحت الهاء من (تضرب) ؟
- ٢٠ - وما حكم (أعبد الله حين تضرب يأتى ؟) ولم لا يعمل (تضرب) فى (عبد الله) ههنا ؟
- ٢١ - وما حكم (زيدًا إذا (٣) أتانى أضرب؟) ولم لا يعمل الفعل الذى يلى (إذا) أو (حين) فى الأول ويعمل الفعل الثانى فيه ؟ وعلى أى وجه يجوز عمله فى الأول ؟ وعلى أى وجه لا يجوز ؟
- ٢٢ - وما حكم (أزيدًا إن رأيت تضرب؟) ولم لا يجوز إعمال الفعل الأول فى (زيد) ويجوز إعمال الثانى ؟ ولم منع حرف الجزاء ما اتصل به مما قبله (٤) ؟ ولم لا يكون فى (زيد) إلا

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٣١ - ١٣٢ = (١ : ٦٦ - ٦٧) .

* ٢- نفسه ، ص ١٣٢ = (٦٧) .

(١) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال .

(٢) فى المخطوط (كما إذ) ، ويبدل أن (كما) مقحمة .

(٣) فى المخطوط (إذ) ، والمثبت من الجواب .

(٤) قوله : « ولم منع ... مما قبله » لم يرد عنه شئ فى الجواب عن هذه الفقرة . وتقدم الجواب عنه فى

المجموعة السابقة ، فقرة (٣) .

الرفع إذا قلت: (أزيد إن تر تضرب؟) بالجزم ؟

٢٣ - وهل يجوز (القتال زيدا حين تأتي)؟ ولم لا يجوز ؟

٢٤ - وما حكم (إن زيدا تره تضرب؟) وما العامل فيه ؟ ولم لا يعمل الفعل الثانى مع أنه مفرغ للأول ؟

٢٥ - ولم (١) جاز أن يلى (إن) الاسم ولم يجر فى غيرها من حروف الجزاء إلا فى الضرورة ؟ وما الشاهد فى قول النمر بن تولب (٢):

* لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِفَسًا أَهْلَكَتَهُ * (٣) - (٢٣٧)

٢٦ - وما حكم (أزيد إذا تر تضرب؟) بالجزم إذا جوزى بـ (إذا) فى الشعر؟ ولم جاز إعمال (تضرب) إذا رفع مع جزم الأول ؟

[٢٦-] وما حكم (زيد إذا يأتينى أضرب) على حذف الهاء وجعل الفعل فى موضع الجواب ؟ ولم يجب الرفع فى الأول على هذا ؟

٢٧ - وما حكم (أزيد إن يأتك تضربه؟) ولم لا تكون [الهاء] إلا لـ (زيد)؟

٢٨ - ولم جاز (زيداً لم أضرب) و(زيداً لن أضرب)؟ وما معنى قوله (٤): «(لن أضرب) نفى لقوله: (ما ضرب) كما أن (لم أضرب) نفى (ضربت)»؟ وهل هو علّة فى جواز التقديم ؟

٢٩ - وما حكم (كل رجل يأتك فاضرب)؟ وما الفرق بينه وبين (أيهم جاء ك فاضرب) حتى وجب الرفع فى (أى) والنصب فى (كل) ؟

(١) فى المخطوط (ولم لا) بإقحام (لا).

(٢) ديوانه ، ص ٧٢ .

(٣) وسيأتى برقم (٢٣٨) ، وعجزه :

* وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي *

ويروى (إن منفس) ، والمنفس : المال النفيس .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٢٤ = (١ : ٦٧) ، ومعانى القرآن للأخفش ، ج ١ : ٣٢٧ ، والكامل ، ج ٢ : ٢٠٠ ، والمقتضب ، ج ٢ : ٧٤ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٤ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٤٨٥ ، والحجة ، للفارسي ، ج ١ : ٣٢ ، والمسائل المشككة ، ص ٤٦٣ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٧٧ ، ٢٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٦٠ ، والأزمية ، ص ٢٤٨ ، والخزانة ، ج ١ : ١٥٢ ، ٤ : ٤١٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٢ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦٦٦ .

(٤) الكتاب ، ج ١ : ١٣٥ - ١٣٦ = (١ : ٦٨) .

٣٠- وهل يجوز (أيهم يأتيك تضرب) بالنصب^(١)؟ وعلى أى وجهٍ جاز؟ ولم كان النصب فى قولك: (زيداً إن أتاك تضرب)؟^(٢)

٣١- ولم لا يكون (حين) و(إذا) خبراً لزيد كما يكون فى قولك: (الحر حين تاتينى)؟ وما فى ذلك من الشاهد على أنهما بمنزلة (إن) فى اقتضاء الجواب مع (زيد) ونحوه؟ وما معنى قوله^(٣) «وهو عندنا غير جائز إلا أن يكون الأول مجزوماً فى اللفظ»؟ وهل الذى ليس بجائز^(٤) منع الفعل أن يعمل فى الأول وهو مفرغ له فى موضع الجواب والأول غير مجزوم فى الحقيقة أو التقدير لما يلزم عليه من الرفع فى قولك: (زيد يوم الجمعة اضرب) إذ تقديره كتقدير (زيد حين يأتيك اضرب)؟

الجواب :

١٧*١- ويقول: (أعبد الله أنت أكرم عليه أم زيد؟) فترفع الاسم؛ لأن (أكرم) لا يعمل فيما قبله لضعفه، فإن قال قائل: فأنت قد تعمل العامل إذا امتنع أن يعمل بنفسه على طريق التفسير لعامل يصلح من غيره، فهلاً أجريت هذا ذلك المجزئ إذ فيه معنى (أعبد الله تكرم عليه) قيل له: إنما يجوز أن يعمل على طريق الخلف من عامل تفسيره ما يصلح أن يعمل فيما قبله كقولك: (يزيد مرت) فهو يعمل فى موضع (يزيد)، ولم يمتنع من العمل من أجل ضعفه عن أن يعمل فيما قبله، وإنما امتنع من أجل أنه لا يصلح إلا بحرف، فإذا كان معه الحرف صار يتعدى بالحرف، وصلح أن يُفسر ما^(٥) يتعدى بنفسه، وصلح أن يعمل فيما قبله على طريق الخلف؛ لأنه من العوامل التى لا يمتنع أن تعمل فيما قبلها، وليس كذلك العامل

١- الكتاب، ج ١: ١٣٢ = (١: ٦٧).

(١) (بالنصب) مكرر فى المخطوط.

(٢) قوله: ولم كان النصب ... الخ لم يأت له جواب، والمثال الوارد فى الكتاب ج ١: ١٣٦ = (١: ٦٨)

«زيداً إذا أتاك فاضرب». وفى شرح السيرافى، ج ١: ٤٨٩ «يعنى أنك إذا قدرت اللقاء قبل (إذا)

نصبت، كذلك قلت (زيداً فاضرب إذا أتاك) وإذا قدرتها جواباً لم يصلح إلا رفع زيد.

(٣) ينظر ما سيأتى فى هامش الجواب.

(٤) فى المخطوط (ليس وهل بجائز) بأقحام (وهل).

(٥) فى المخطوط (ما له) ويبدل لي أن (له) مقحمة.

الضعيف عن أن يعمل فيما قبله ، لأنه إذا لم يصلح أن يعمل فيما قبله لو فرغ له بنفسه كان من أن يعمل إذا شُغِلَ بغيره على طريق الخلف أبعد ، / فمن ههنا فسد أن يعمل (أكرم عليه) ١٤٦ في هذا الموضع ، ولم يفسد أن يعمل (مار به) .

١٨*١ - وتقول : (أزيد أنت له أشد ضرباً أم عمرو؟) فلا يجوز أن يعمل (الضرب) ههنا ؛ لأنه وقع موقع التمييز المتمم لما مَيَّزَ فلا يقتدم عليه معموله^(١) ؛ لأنه من تمامه . وشبهه سيبويه^(٢) بفعل التعجب في (ما أحسن زيداً) في أنه وإن كان فعلاً فقد ضَعُفَ في هذا الموضع حتى امتنع أن يعمل فيما قبله ؛ فكَذلك المصدر قد ضَعُفَ في هذا الموضع حتى امتنع أن يعمل فيما قبله .

١٩*١ - وتقول : (أعبد الله إن تره تضربه؟) فلا يجوز فيه إلا الرفع ولو أُلقيت الهاء فقلت : (تضرب) ؛ لأنَّ حرفَ الجزاء إذا عمل في الشرط والجواب امتنع الفعل أن يعمل فيما قبل الحرف ؛ لأنه حينئذ يكون داخلاً على الجملة ويصير بمنزلة حرف الاستفهام في الدخول على الجملة .

٢٠*٢ - وتقول : (أعبد الله حين تضرب يأتي؟) فلا تعمل (تضرب) ؛ لأنه مضاف إليه متمم للمضاف ، وما اتَّصل به فهو من تمامه ، فلا يتقدم عليه .

٢١*٢ - وتقول : (زيداً إذا أتاني أضرب) فتعمل الفعل الذي في موضع الجواب ؛ لأنه مطلق ليس بمضاف ، ولكن إن قدرته في موضع الجواب رفعت الأول ، وكان الأحسن أن تذكر الهاء فتقول : (زيد إذا أتاني أضربه) وإن لم تذكرها جاز على ضعفه . وإنما لم يعمل الفعل الأول وعَمِلَ الثاني في^(٣) (حين) و(إذا) ؛ لأن الأول مضاف إليه ، وكل مضاف إليه فلا يعمل فيما قبل المضاف ، فأما الثاني فهو مطلق ليس بمضاف إليه ، فلذلك صلح أن يعمل . وإنما يجوز عمله في الأول على تقدير التقديم له قبل المعمول فيه ، فأما إذا قُدِّرَ تقدير الجواب فإنه لا

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٣٢ = (١ : ٦٧) .

*٢- نفسه ، ص ١٣٢ - ١٣٣ = (٦٧) .

(١) في المخطوط (ولا معموله) ويبدو لي أن (ولا) مقحمة .

(٢) ينظر الكتاب *١ .

(٣) لعله يريد بقوله (في) : (مع) ، لقوله بعد ذلك : «وكل مضاف إليه فلا يعمل فيما قبل المضاف» ، فلم يقل : «فلا يعمل في المضاف» .

يصلح أن يقدّر على التقديم ويمتنع من الإعمال في هذه الحال كما يمتنع لو كان مجزوماً .
 ٢٢*١ - وتقول: (أزيداً إن رأيت تضرب) فتنصب (زيداً) إذا رفعت الفعل الذي في
 موضع الجواب ؛ لأنه على تقدير: (أتضرب زيداً إن رأيت؟) ، فإن جزمت لم يجز إلا الرفع ؛ لأنه
 يبطل هذا التقدير مع الجزم .

٢٣*١ - وتقول: (القتال حين تأتى زيداً) ، ولا يجوز التقديم فتقول: (القتال زيداً حين
 تأتى) ؛ لأنه معمول المضاف إليه ، من تمامه ، فلا يتقدم على المضاف .

٢٤*٢ - وتقول: (إن زيداً تره تضرب) . فلا يعمل فيه إلا الفعل المشغول عنه دون المفرغ
 له ، لأن المفرغ له لا يقع الموقع الذي يصلح أن يعمل في (زيد) . والمشغول عنه هو الذي يقع هذا
 الموقع ، لأنه على تقدير (إن تر زيداً تضرب) وليس على تقدير (إن تضرب زيداً تر) ؛ لأنه في
 موضع الجواب ، والجواب لا يقع بعد (إن) يليها ، لأنه موقع الشرط ، والكلام على حقيقته
 وأصله إلا أن يعرض عارض على طريق النادر فيخرج عن أصله ثم يعود إليه .

٢٥*٢ - ويجوز في (إن) أن يليها الاسم دون غيرها من حروف الجزاء ؛ لأنها أم حروف
 الجزاء ، فيجوز هذا كما جاء في القرآن ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (١) ،
 وقال الشاعر :

(٢٣٨) - لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنَفِّسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي (٢)

٢٦*٢ - وتقول: (أزيداً إذا تر تضرب؟) فيجوز مثل هذا في الشعر (٣) إذا جزم بـ (إذا) ؛
 لأنها حينئذٍ تجرى مجرى (إن) وإن كانت حرفاً و (إذا) اسماً ، فقد جرت مجراها إذا جزم بها .
 وكذلك إن رفعت الفعل في موضع الجواب فهو بمنزلة (٤) في (إن) (٥) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٣٣ = (١ : ٦٧) .

*٢- نفسه ، ص ١٣٤ = (٦٧) .

*٣- نفسه ، ص ١٣٤ = (٦٨) .

(١) من الآية (٦) في سورة التوبة .

(٢) تقدم برقم (٢٣٧) .

(٣) ينظر المغنى ، ص ٩٨ ، وشرح أبياته ، ج ٢ : ٢٢٢ . كما ينظر ما تقدم في باب ١٩ : ١٨ م٣ .

(٤) في المخطوط (بمنزلة) ولعل الصواب ما أثبت .

(٥) ينظر الفقرة (٢٢) السابقة .

٢٧*١ - وتقول: (زيد إن يأتك تضره) فترفع؛ لأنك قد أعملت حرف الجزاء في الشرط والجواب، ولا يكون الهاء إلا لزيد ليصح أن تكون الجملة خبراً عنه^(١).

٢٨*٢ - وتقول: (زيداً / لم أضرب) و(زيداً لن أضرب) ففي جواز تقديم المفعول في ٤٦ ب هذا وجهان: أحدهما: ما ذكره سيبويه^(٢) من أنه على طريق الجواب لقوله: (زيداً ستضرب) فتقول: (زيداً لن أضرب)، وإذا قال: (زيداً ضربت) قلت مجيباً له: (زيداً لم أضرب). فتقدم المفعول لتؤذن بأنه جواب، فلهذه العلة صلح هذا الكلام. الوجه الثاني: أن الحرف لما دخل على المفرد صلح تقديم ما عمل فيه المفرد كما يصلح تقديمه لو لم يكن معه الحرف؛ لأنه ليس للحرف اعتراض فيما عمل فيه المفرد، وإنما له اعتراض عمل على ما عمل فيه، لأنه من أجل ضعفه لا يتقدم عليه ما اتصل به، ويتقدم عليه ما اتصل بالذي اتصل به كالألف واللام في (الرجل) إذا قلت (اليوم القادم عندي)، إذا كانت الألف واللام بمعنى التعريف لا بمعنى (الذي)^(٣) صلح أن يتقدم ما اتصل بالمتصل بها عليها؛ لأن (القادم) هو العامل في الظرف، وهذا يوضح أنه ليس للحرف الداخل على المفرد سبيل على المتصل بما اتصل به على ما شرحنا، فقد صح في (زيداً لن أضرب) و(زيداً لم أضرب) علتان كلاهما يوجب صحة الحكم به.

٢٩*٣ - وتقول: (كل رجل يأتك فاضرب) بالنصب؛ لأنه ليس ههنا فعل في تقدير المجزوم، وإنما الفعل صفة للنكرة، والفاء دخلت على شبه الجزاء من جهة إيجاب الثاني بالأول كما يجب في الجزاء، ودخلوها في الصفة كدخولها في الصلة إذا قلت: (الذي يأتيني فله درهم)، فكما لم تمتنع من الخبر لم تمتنع^(٤) من العمل. وتقول: (أيهم جاءك فاضرب) فلا يجوز

١* الكتاب، ج ١: ١٣٥ = (١: ٦٨).

٢* نفسه، ص ١٣٥ - ١٣٦ = (٦٨).

٣* نفسه، ص ١٣٦ = (٦٨).

(١) الرماني هنا موافق لسيبويه في أن الجملة لا تكون خبراً إلا بالهاء. ينظر الكتاب، ١* - وجاء في شرح السيرافي ج ١: ٤٨٨، أن بعضهم قد أنكر ذلك على سيبويه لأن في (يأتك) ضمير يرجع إلى المبتدأ فيصح الإخبار بدون الهاء.

(٢) ينظر الكتاب ٢*.

(٣) ينظر ما ذكر في هامش فقرة (١٤) في أجوبة المجموعة الأولى.

(٤) في المخطوط (تمتنع). ولعل المراد ما أثبت.

إلا الرفع ؛ لأن (أيًا) من حروف المجازاة . وليس كذلك (كلّ رجل) ، ويوضحُ هذا أنه يجوز أن تسقط الفعل الأول في (كل رجل)^(١) ؛ لأنه [ليس] على معنى الشرط والجواب ، فبان أن الفاء لا تمنع الفعل من عمله في هذا ؛ لأنها زائدة لا عمل لها فهي بمنزلة (أما زيداً فضربت) .
٣٠*١ - وتقول : (أيهم يأتيتك تضرب) إذا كانت (أى) بمعنى (الذى) كأنك قلت : (الذى يأتيتك تضرب) .

٣١*٢ - و(حين) و(إذا) لا يكون خبراً لـ(زيد) ونحوه ؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث لو قلت : (زيد يوم الجمعة) لم يكن لهذا معنى يستفاد منه^(٢) ؛ لأن (زيداً) لا يختص وقتاً دون وقت^(٣) . وتتضمن ما لم يكن جثة كقولك : (الحر حين تأتى) و(الحر يوم الجمعة) ؛ لأن فيه معنى الفعل الذى يختص الوقت . وفى هذا حجة تميز ما يجوز أن يجرى مجرى (إن) مما لا يجوز ، فـ(إذا) و(حين) مع الجثة تقتضى الفعل الذى يقع موقع الجواب ، فتجرى حينئذٍ مجرى (إن) وليس كذلك مع غير الجثة ؛ لأنها تستغنى بالفعل الأول فى قولك : (الحر حين تأتى) ، فتجرى حينئذٍ مجرى (يوم الجمعة) ولا تجرى مجرى الجزء ، فلهذا ذكرها سيبويه . ولهذا قال سيبويه^(٤) : « وهو عندنا غير جائز إلا أن يكون الأول مجزوماً فى اللفظ » . يعنى أن الرفع غير جائز على إبطال عمل الفعل المفرغ إلا أن يكون الفعل الأول فى تقدير المجزوم فى اللفظ فيصلح حينئذٍ أن يرفع على أن يجعل الفعل الثانى فى موضع الجواب للأول على تقدير الجواب ، وقد فسرنا هذا قبل بأنه إذا كان هكذا فالأحسن ذكر الهاء معه ، ويجوز حذفها على ضعف^(٥) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٣٦ = (١ : ٦٨) .

*٢- نفسه ، ص ١٣٦ - ١٣٧ = (٦٩) .

(١) فى المخطوط (أى) ولعل المراد ما أثبتته .

(٢) فى المخطوط (مثله) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (وقتاً) والصواب ما أثبتته .

(٤) لم يرد هذا القول فى طبعة بولاق ، ولا فى تحقيق هارون ، وقد أورده الأستاذ هارون فى هامش

ص ١٣٧ عند نهاية الباب . وقال : « لعله من قول الأخفش » . كما قال السيرافى فى شرحه ، ج ١ : ٤٩١

« وفى آخر هذا الباب قول لست أدرى لمن هو » ثم أورد النص نفسه . بينما أورده الصفا على أنه من

كلام سيبويه ، ينظر شرحه ، ص ٢١٩ . وينظر ما تقدم حول ذلك فى هامش باب ٧ : ٢١ .

(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٢١) .

٣٣-باب الأمر والنهي^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في فعل الأمر والنهي من حمل الاسم عليه مع شغله عنه مما لا يجوز .

[مسائل هذا الباب]

- ١ - ما الذي يجوز في فعل الأمر والنهي من حمل الاسم عليه مع شغله عنه؟
 - ٢ - وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟
 - ٣ - ولم لا يكون الأمر والنهي إلا بالفعل؟
 - ٤ - ولم كانا في حمل الاسم على الفعل أقوى من الاستفهام؟
 - ٥ - وما حكم (زيداً امرئ به) و(زيداً اشتر له ثوباً) و(خالداً لا تشتم أباه) و(بكرأ لا تمر به) و(زيداً ليضربه عمرو)؟
 - ٦ - ولم جاز أن يعمل ما بعد لام الأمر فيما / قبله ؟
 - ٧ - وهل يجوز في هذه الأسماء الرفع؟ ولم جاز ؟
 - [٢-] ولم لا يجوز (زيداً فاضربه) كما جاز (زيداً فاضربه) ؟
 - ٨ - وهل يجوز (الهلل فانظر إليه)؟ وعلى أى شيء يجوز؟
 - ٩ - وهل يجوز (هذا زيد فحسن جميل)؟
 - ١٠ - وما الشاهد في قول الشاعر^(٢) :
- (٢٣٩) - *وَقَائِلَةٌ : خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ*^(٣)

(١) العنوان كما في الكتاب ، ج١ : ١٣٧ (١: ٦٩) . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج١ : ١٢ ، وشرح الصفار ، ص ٢١٩ .

(٢) لم أهد إلى معرفته .

(٣) وسيأتي برقم (٢٤٢) . وعجزه :

*وَأَكْرَمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ *

ويروى (فانكح فتاتها) . وخولان : حى باليمن ، وأكرمة الحيين : أي مكرمة الحيين ، حى أي بها وحي =

١١ - وما الشاهد في قوله جلّ وعزّ: ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (١)؟

١٢ - ولمّ جاز (كلّ رجل يأتيك) (٢) فله درهم) ولمّ يجز (كل رجل فله درهم)؟

١٣ - وما الشاهد في قول عدى بن زيد (٣) :

(٢٤٠) - *أَرْوَاهُ مُودَعٌ أَمْ بُكُورٌ* (٤)

وكم وجهها يجوز في رفع (أنت فانظر)؟ ولمّ لا يجوز على إضمار (هذا أنت) (٥)؟ ولمّ قدره تارة على (أنت الهالك) وتارة على قولهم: (شاهدك) أى (ما يثبت لك شاهدك)؟ فهل يجيء من هذا التقدير (الموعوظ أنت) ومن التقدير الأول (أنت الهالك)؟ وما الذى يدل على كلّ واحدٍ منهما؟ وما نظيره من وقوله جلّ وعزّ: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ (٦)؟

= أمّها . والخلو : التي لا زوج لها .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج١ : ١٣٩ ، ١٤٣ (١ : ٧٢) ، ومعاني القرآن ، للأخفش ، ج١ : ٧٦ ، ٨٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٤ ، وشرح السيرافي ، ج٢ : ٢٣ ، والإيضاح ، ص ٩٦ ، وكتاب الشعر ، ج٢٧٩ ، ٢٩٤ ، والأزهية ، ص ٢٤٣ ، والخزانة ، ج١ : ٢١٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٢٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٣١٩٥ .

(١) من الآية (٢٧٤) في سورة البقرة .

(٢) في المخطوط (يائك) والمثبت من الكتاب ، ج١ : ١٤٠ = (٧٠ : ١) .

(٣) ديوانه ، ص ٨٤ .

(٤) وسيأتى برقم (٢٤٣) ، وعجزه :

أَنْتَ فَانْظُرْ لَيْ ذَاكَ تَصِيرُ

ويرى (ك فانظر) و (أنت فاعلم لاي حال) و (ك فاعمد لاي حال تصير) ، وعلى الأولى والآخرى لا شاهد فيه .

ومعنى أرواح مودع أم بكور : أرواح يودعك أم بكور ، أي أنك هالك لا محالة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج١ : ١٤٠ (١ : ٧٠) ، كتاب الاختيارين ، للأخفش الصغير : على بن سليمان (ت ٣١٥) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ٧٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ١٢٥ ، وشرح السيرافي ، ج٢ : ٢٤ ، وكتاب الشعر ، ج١ : ٣٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج١ : ٤١٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٦ ، والنكت ، ج١ : ٢٦٦ ، وشرح أبيات المغنى ، ج٤ : ٢٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٧١ ، ومعجم حداد ، رقم ٩١٥ .

(٥) لم ترد علة لذلك في الجواب . وجاء في الكتاب ، ج١ : ١٤١ (١ : ٧١) «لا يكون على أن تضمّر

(هذا) لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ، ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تشير له إلى غيره...» .

(٦) من الآية (٢١) في سورة محمد (صلّى الله عليه وسلم) .

١٤- وهل يجوز (زيداً فاضرب) على أن العامل هذا الفعل المذكور؟ ولم أجازهُ أبو الحسن (ت ٢١٥) مع دخول الفاء من غير فعلٍ آخر تكون عطفاً عليه؟ ولم جازٍ بمنزلة (أما يزيد فامرر) مع أن في (أما) معنى الجزاء وليس [ذلك] في الأمر؟ وهل يلزمه (فاضرب زيداً) في الابتداء؟

١٥- وما حكم الدعاء؟ ولم جرى مجرى الأمر والنهي؟ وما حكم (اللهم زيداً فاغفر ذنبه) و(عمرأ ليقطع الله يده) و(بكرأ لا يجزه الله خيراً^(١))؟

١٧- وما الشاهد في قول أبي الأسود الدؤلي^(٢) :

(٢٤١) - *أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهُمَا* (٣)

١٦- وما حكم (أما زيداً فجدعاً له وأما عمرأ فسقياً له)؟ وما تقديره؟ ولم عمل المصدر فيما قبله في قولك: (أما زيداً فضرباً)؟

١٨- وما حكم (أما زيد فسلام عليه [وأما] الكافر فلعنة الله عليه)؟ ولم وجب رفعه ولم يحمل على الفعل مع المصدر؟

١٩- وما في قوله جل و عز: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾^(٤) ، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٥)؟ ولم رفع الاسم في الأمر ولم يحمل على الفعل؟ وما تقديره؟ وما نظيره من ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾^(٦)؟

٢٠- وما وجه مضارعة حروف الاستفهام لحروف الجزاء؟ وهل ذلك من وجهين: طلب الفعل، وصحة الجواب في كل واحدٍ منهما؟

(١) اقتصر في الجواب على المثال الأول .

(٢) ديوانه ، ص ٤٦ .

(٣) وسيأتي برقم (٢٤٤) ، وعجزه :

فَكُلُّ جَزَاءِ اللَّهِ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ

ويروى (أميرين كانا صاحبي) و (فكل جزاء الله عني بما عملت) ، وعلى الرواية الأخير لا شاهد فيه .
ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٤٢ = (١ : ٧١) ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١٥ ، وطبقات النحويين ، ص ٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٨٨ ، والنكت ، ج ١ : ٢٦٨ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٣٧ ، ٣٨ ، والخزانة ، ج ١ : ١٣٨ .

(٤) من الآية الثانية في سورة النور .

(٥) من الآية (٣٨) في سورة المائدة .

(٦) من الآية (١٥) في سورة محمد .

الجواب :

١*١ - الذى يجوزُ فى فعلِ الأمرِ والنهى حملُ الاسمِ عليه مع شغله عنه على أنه الاختيارُ ووجهُ الكلامِ ؛ لأنهما لا يكونان إلا بالفعلِ ، فاقْتَضَاُهما للفعلِ أشدُّ من اقْتِضَاءِ حرفِ الاستفهامِ ، إذ كَانَ الاستفهامُ قد يخلو من الفعلِ ، ولا يخلو الأمرُ والنهى من الفعلِ .

٢*٢ - ولا يجوزُ ادخالُ الفاءِ مع رفعِ الاسمِ ؛ لأنه يصيرُ بمنزلةِ (زيدُ فقائمٌ) . ويجوزُ إدخالها مع نصبِ الاسمِ فى قولك : (زيداً فاضربه) ، لأنه بمنزلةِ (ائت زيداً فاضربه) ، وكذلك لو قَدَرْتَهُ على (اضرب زيداً فاضربه) وجعلت (اضرب زيداً) الأولُ كأنَّهُ ضربُ آخرُ . كأنك قلت : (اختص زيداً بالضربِ فاضربه) فهذا يصحُّ لُخُولُ الفاءِ فيه ، ولا يجوزُ (زيدُ فاضربه) على أن (زيداً) مبتدأ ، وقولك : (فاضربه) خبر ، لما بينا من أنه بمنزلةِ (زيدُ فقائمٌ) .

٣*٣ - وإنما لم يَكُنِ الأمرُ والنهى إلا بالفعلِ لأنَّ حقيقتهما تقتضى ذلك ، إذ حقيقة الأمرِ طَلَبُ الفعلِ من المأمورِ بطريقةِ (افعل) ، والنهى طلبُ فعلِ الانتهاء من المنهى بطريقةِ (لا تفعل) فإن قال قائل : (تراك زيداً) أمرٌ وليس بفعلٍ ، قيل له : ليس هذا بأمرٍ ، وإنما يدلُّ على معنى الأمرِ كما أن ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ (١) ليس بأمرٍ وإنما يدلُّ على معنى الأمرِ . فقد بان أن الأمرِ والنهى لا يكونان إلا بالفعلِ .

٤*٤ - وحملُ الاسمِ على الفعلِ فى الأمرِ والنهى أقوى منه فى الاستفهامِ / لأنَّ الأمرِ والنهى أشدُّ اقْتِضَاءً للفعلِ بانهما لا يكونان إلا بفعلٍ وليس كذلك الاستفهامُ ، فهما ، وإن اشتركا فى طلبِ الفعلِ ، فأحدهما أشدُّ طلباً له من الآخرِ ، إذ الاستفهامُ قد يخلو من الفعلِ ، والأمرُ والنهى لا يخلو (٢) من الفعلِ .

٥*٥ - وتقول : (زيداً امرؤ به) و(زيداً ليضربه عمرو) فكلُّ هذا يختارُ فيه النَّصْبُ للعلَّةِ التى بينا .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٣٧ ، ١٤٤ = (١ : ٦٩ ، ٧٢) .

٢* نفسه ، ص ١٣٨ = (٦٩) .

٣* نفسه ، ص ١٣٧ = (٦٩) .

٤* نفسه ، ص ١٣٧ - ١٣٨ = (٦٩) .

(١) من الآية (٢٣٢) فى سورة البقرة . وينظر ما تقدم فى باب ٢٧ : ٢٨١ .

(٢) كذا فى المخطوط والأولى (لا يخلوان) .

١*٦ - وجاز تقديم الاسم على لام الأمر لأنها نظير (لا) في النهي إذا قلت: (زيداً لا تشتم) فهو كقولك: (زيداً لتضرب) ويجوز (١) تقديم الاسم فيها لأنها مما يقع الأمر (٢) به في حشو الكلام إذ كانت قد تدخل على المفرد لا على الجملة (٣).

١*٧ - وكل ما ينصب في الأمر والنهي مما شغل الفعل عنه فإنه يجوز فيه الرفع بالابتداء، وجعل الأمر في موضع الخبر، لأن المبتدأ لما كان يطلب ما فيه الفائدة مما يصلح فيه صدق أو كذب، وكان الأمر فيه فائدة صلح أن يقع موقع الخبر لهذه المقاربة الشديدة، وكذلك النهي. وسبيلهما في هذا كسبيل الاستفهام في نحو قولك: (زيد كم مرة رأيته؟).

١*٨ - وتقول: (الهلل فانظر إليه)، فيجوز على الحذف من قولك: (هذا الهلال فانظر إليه) ولا يجوز على غير الحذف، كما لا يجوز (زيد فقام) (٤).

١*٩ - وتقول: (هذا زيد فحسن جميل) كأنك قلت: (انتبه له فهو حسن جميل)، فتوجب تنبيهه على أنه حسن جميل بعد تنبيهه على أنه زيد.
٢*١٠ - وقال الشاعر:

(٢٤٢) - وقائلة: خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوا كماهياً (٥)

فهذا على قوله: (هذه خولان فانكح فتاتهم). ولا يجوز أن يكون مع الرفع على غير الحذف، لأجل دخول الفاء (٦).

٢*١١ - وفي التنزيل ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ

* ١- الكتاب، ج ١: ١٣٨ = (١: ٦٩).

* ٢- نفسه، ص ١٣٩ = (٦٩ - ٧٠).

* ٣- نفسه، ص ١٤٠ = (٧٠).

(١) في المخطوط (ولا يجوز)، ولعل المراد ما أثبتته، لأنه قوله (لا يجوز تقديم الاسم) يناقض قوله السابق (وجاز تقديم الاسم...).

(٢) في المخطوط (النفي)، ولعل المراد ما أثبتته، لأن الكلام عن لام الأمر.

(٣) ينظر ما تقدم، في باب ٦: ٣٢.

(٤) ينظر ما تقدم في الفقرة (٢).

(٥) تقدم برقم (٢٣٩).

(٦) يروى عن الأخفش والفراء وجماعة، أن الفاء هنا زائدة وأن ما قبلها مبتدأ، والجملة المقترنة بها خبر المبتدأ. ينظر المغنى، ص ١٧٩.

رَبِّهِمْ ﴿١﴾ فدخلت الفاء في الخبر لأنه بمنزلة الجزاء.

١٢*١ - وكذلك تدخل في الخبر لأنه بمنزلة عطف فعل على فعل. فيجوز (٢): (كلُّ رجلٍ يأتيك (٣) فله درهم) ولا يجوز (كلُّ رجلٍ فله درهم) ؛ لأنه ليس فيه فعلٌ فيشبهه الجزاء.

١٣*٢ - وقال عدى بن زيد :

(٢٤٣) - أَرْوَاحُ مُودَّعٍ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ (٤)

ففي رفع (أنت) ثلاث (٥) أوجه (٦) : الأول : على إضمار الرفع ، لأن سببهُ مرفوعٌ كما يجبُ إضمارُ الناصبِ إذ كان السببُ منصوباً ، فكأنه قال : (انظر أنت فانظر) . الثاني : على حذف الخبر ، وتقديره (أنت الهالك) ، ودليلُهُ أنه لما قال : (أرواحٌ مودَّعٌ أم بكورٌ) دلَّ على انقطاع الرواحِ حتى لا رواحٌ بعده ، أو البكورِ حتى لا بكورٌ بعده يصح منه فدلَّ على هلاكه ، وقدره (أنت الهالك بهلاك رواحك أو بكورك حتى لا تصح أصلاً فانظر لأيِّ ذاك تصير؟) . الثالث : على حذف المبتدأ ، وتقديره (الموعوظ أنت) ، ودليله : أنه لما ذكر ما يقتضى تعاقب الرواح والبكور من (٧) علم بالانقطاع لا محالة كان في ذلك ما يعظه ويذجره عن إهمال الأمر فيما يقتضيه هذا الذي ذكره ، وفي ذلك وعظ قد ظهر ، فكأنه قال : الموعوظ أنت بذاك الذي ذكر فانظر لأيِّ ذاك تصير؟ . ولهذا قدره سيبويه في أحد التقديرين على قولك : (أنت الهالك) ، وفي التقدير الآخر على (شاهدك) (٨) ، أي (ما يثبت لك شهادك) ، فحذف (ما يثبت لك) وهو في موضع المبتدأ . ونظيره ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (٩) ، ودليله ما طلب منهم من الفعل فاجابوا بهذا القول الذي

١*١ - الكتاب ، ج ١ : ١٤٠ = (١ : ٧٠) .

٢*٢ - نفسه ، ص ١٤٠ - ١٤١ = (٧٠ - ٧١) .

(١) من الآية (٢٧٤) في سورة البقرة .

(٢) في المخطوط (ويكون) ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) في المخطوط (ياك) وكذلك في السؤال . ينظر التعليق عليها هناك .

(٤) تقدم برقم (٢٤٠) .

(٥) كذا في المخطوط ، والأولى (ثلاثة) .

(٦) ينظر التعليق على آخر الفقرة رقم (١٠) ، وهناك أوجه أخرى ينظر عنها شرح أبيات المغنى ،

ج ٤ : ٣٩ - ٤٠ .

(٧) في المخطوط (على) ولعل المراد ما أثبتته .

(٨) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٤١ = (١ : ٧١) .

(٩) من الآية (٢١) في سورة محمد .

يقتضى إذا كان جواباً أنهم عليه ، وإن أمرهم الذي هم عليه طاعة وقول معروف . الثاني :
تقديره (طاعة وقول معروف أمثل) ، ودليله أنه طلب منهم الفعل فظهر ما يقتضى الإجابة وأنها
أمثل وأولى من ترك الإجابة / فصار تقدير (طاعة وقول معروف [أمثل]) أو (أولى) أو ١٤٨
(أصلح).

١٤*١ - وأجاز الأخفش (ت ٢١) (زيداً فاضرب^(١)) على أن العامل هذا المذكور، وكذلك
(يزيد فامرر) وشبهه بقولهم : (أما يزيد فامرر) . وبينهما فرق ، وهو أن (أما) فيها معنى
الجزاء . فيصلح أن يدخل الفاء على شبه جواب الجزاء ، كانه يجب الثانى بوجوب الأول كما
يكون فى الجزاء وليس كذلك (زيداً فاضرب) . وفيه عندى ضعف فى القياس ولكن وجهه أنه
يجوز (زيداً فاضرب) بإجماع . ومن الأصول أنه إذا حذف السبب الذى شغل العامل تعدى
الفعل إلى المفعول فيجىء من هذا أن يجوز (زيداً فاضرب) ، هذا طريق الحجاج لأجازه هذه
المسألة ، ولكن يعترض عليها أنه يلزم حذف الفاء مع حذف ما شغل به الفعل إن احتيج إلى
إعمال الفعل . وللأخفش^(٢) أن يقول : فإنى لا أحذف إلا ما اشتغل به الفعل فقط وأقر باقى
الكلام على حاله ؛ لأنه لا يمتنع هذا فيكون فيه النظر من هذه الجهة . وجملة الأمر أنه ضعيف
فى القياس ؛ لأن يلزم عليه (فاضرب زيداً) . وهذا لا يجوز بإجماع .

١٥*٢ - وحكم الدعاء كحكم الأمر والنهي ، لأنه طلب للفعل من المدعو كما يطلب الفعل
من المأمور ، فسبيلها سبيل واحد فى اقتضاء الفعل ، فتقول على ذلك : (اللهم زيداً فاغفر له) ،
كأنك قلت : (اللهم ارحم زيداً فاغفر له) .

١٦*٢ - وتقول : (أما زيداً فجدعاً له وأما عمراً فسقياً له) ، كأنك قلت : (أما زيداً فجدعاً

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٤١ هـ . ٥ .

*٢- نفسه ، ص ١٤٢ = (٧١) .

(١) جاء فى هامش الكتاب «قال : أبو الحسن : تقول : (زيداً فاضرب) ، فالعامل (اضرب) هذه ، والفاء
معلقة بما قبلها . ويدل على أن هذه هي العاملة قولك : (يزيد فامرر) ، كما تقول : (أما يزيد فامرر)
فهذه الفاء أضافت الفعل الذى معه الفاء إلى زيد . وفى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٢ : أن الفاء فى
المثال المذكور جواب لفعل محذوف تقديره (تأهب فاضرب زيداً) ، فلما حذف الفعل قدم المفعول عوضاً
عنه . كما قدم فى نحو (أما زيداً فاضرب) . ولم يشر السيرافى إلى شيء من رأى الأخفش ، وينظر
البحر المحيط ، ج ١ : ١٧٦ ، والمفنى ، ص ١٨٠ .
(٢) فى المخطوط (والأخفش) ولعل الصواب ما أثبت .

الله وأما عمرًا فسقى الله) ، وإنما جاز أن يعمل المصدر فيما قبله إذا قلت : (أما زيدًا فضرِبًا) ؛ لأنه في موضع الأمر ؛ فليس بموصول ، ولو كان في موضع (أن) لم يجز أن يعمل المصدر فيما قبله ؛ لأنه موصول ، [نحو] (ضرب زيد عمرًا صواب) . ولا يجوز (عمرًا ضرب زيد صواب) على التقديم.

١٧*١ - وقال أبو الأسود الدؤلي :

(٢٤٤) - أَمِيرَانِ كَانَا أَخْيَانِي كِلَاهُمَا فَكَلَّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ^(١)

فنصب (كلًا) ؛ لأنه في موضع الأمر ، كانه قال : (جزى الله كلًا عني بما فعل).

١٨*١ - وتقول : (أما زيد فسلام عليّ وأما الكافر فلعنة الله عليه) فترفع الاسم المقدم ؛

لأن المصدر مرفوع . فإذا لم يعمل فيه فعل وهو على معنى الدعاء في قولك : (لعنة الله على الكافر وسلام الله على زيد) لم يجز أن يعمل في الاسم المقدم إذا شغلت المصدر عنه بضميره ؛ لأنه إذا لم يعمل في المصدر فترك عمله في الاسم أوجب .

١٩*٢ - وفي التنزيل : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا^(٢) ٢٠ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا^(٣) ٢١ ، وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُتُوهُمَا^(٤) ٢٢ . فكل هذا رفع على حذف الخبر ، لا على أن الأمر في موضع الخبر لما ذكرنا من أن الاختيار الحمل على الفعل . وتقديره : (فيما يتلى عليكم الزانية والزاني) ، أو (فيما فرض عليكم) ، أو (فيما كتب عليكم) . وكذلك كل ما جاء من هذا النحو . ولا يحمل على الشذوذ عن القياس^(٥) وله وجه حسن يتوجه

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٤٢ = (١ : ٧١) .

*٢- نفسه ، ص ١٤٢ - ١٤٣ = (١ : ٧١) .

(١) تقدم برقم (٢٤١) .

(٢) من الآية الثانية في سورة النور .

(٣) من الآية (٢٨) في سورة المائدة .

(٤) من الآية (١٦) في سورة النساء .

(٥) يرى الفراء والمبرد أن (ال) في الآيتين الأولى والثانية بمعنى الذي ، وأن الفاء دخلت على الخبر ، لأن الكلام في معنى الجزاء . ينظر معاني القرآن ج ١ : ٢٠٦ ، والكامل ، ج ٢ : ٢٦٥ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٥ ب ، والبسيط ، ج ١ : ٥٧٢ ، ويعزى ذلك أيضا إلى الكوفيين عمومًا والزجاج . ينظر الهمع ، ج ٢ : ٥٦ = (١ : ١٠٩) .

وما ذكر ينطبق على الآية الأخيرة ، وقد تقدم نحوه في الفقرة رقم (١١) غير أن الرمانى خرجها هنا على حذف الخبر وهو في كلا الحالين تابع لسيبويه . ويظهر أن سيبويه يجيز في نحو هذه الآية =

عليه فى التأويل. ومثله ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ (١) ،
وتقديره (فيما يُقَصَّ عليكم مثل الجنة الَّتِي وَعِدَ المتقون) (٢) ثم قيل: (فيها كذا فيها كذا).
١*٢ - وحروف الاستفهام تضارع حروف الجزاء من وجهين: أحدهما: طلب الفعل ،
والآخر: صحة الجواب فيهما ، إلا أن ذلك فى الجزاء يلزم فى كل موضع ، ولا يلزم فى
الاستفهام فى [كل] موضع.

١* الكتاب ، ج ١ : ١٤٤ = (٧٢ : ١) .

= الوجهين . وينظر شرح السيرافى ، ج ٢ : ٣ ، ويتضح من ذلك أن كلا الوجهين لم يشذ عن القياس
غير أن عدم التقدير أولى من التقدير.

(١) من الآية (١٥) فى سورة محمد.

(٢) وهناك آراء أخرى ، منها : أن (مَثَلُ) مبتدأ ، و(فيها) خبر ، وأعيد الضمير مؤنثا لأن (مَثَلُ) هو الجنة ،

ومنها أن (مَثَلُ) زائدة ، و(الجنة) مبتدأ و (فيها) الخبر . ينظر البسيط ، ج ١ : ٥٧٢ .

٣٤-باب حروف النفي^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الفعل من حمل الاسم عليه مع شغله عنه في حروف النفي مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - / ما الذي يجوز في الفعل من حمل الاسم عليه في حروف النفي ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ٤٨ ب ولم ذلك ؟
- ٢ - ولم كان الجزاء أقوى ثم الاستفهام ثم حروف النفي ؟ ولم لا يجوز في كل ما طلب الخبر كما يطلبه حرف النفي ما يجوز في حرف النفي ؟ فلم لا يكون الوجه (إن زيدا عمراً ضربه) إذا كانت (إن) في هذا تطلب الفعل على طريق الإثبات كما تطلبه (ما) على طريق النفي في قولك : (ما زيدا ضربته) ؟
- ٣ - وما الشاهد في قول هديّة بن خشرم^(٢) :
(٢٤٥) - * فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنُهُ لِجَلَالِهِ *^(٣)

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ١٤٥ = (١ : ٧٢) : « باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وهى حروف النفي » وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٦ ، وشرح الصغار ، ص ٢٢٨ .

(٢) ينظر الأغاني ، ج ٢١ : ١٧٩ ، والخزانة ، ج ٤ : ٨٦ ، وفيهما خبر وفاته حيث قتل قصاصاً نحو سنة ٥٠ هـ بسبب قتله ابن عمه وكان هديّة شاعراً راوية .

(٣) وسيأتي برقم (٢٥٢) ، وعجزه :

* وَلَا ذَا ضِيَاعٍ مَّنْ يَتَرَكَنَّ لِلْفَقْرِ *

ويروى صدره (فلا تتقى ذا هيبة لجلاله) وعليها لا شاهد فيه . وضمير المؤنث في (هبنة) يرجع إلى (نوابه الدهر) في بيت سابق .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٤٥ = (١ : ٧٢) ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٢٠١ ، وشرح أبيات سيديويه ، للنحاس ، ص ٨٢ ، وشرح أبيات سيديويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٨١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٦٩ ، والأمالى الشجرية ، ج ١ : ٣٢٤ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٢٧ .

وقول زهير^(١) :

(٢٤٦) - * لَا الدَّارَ غَيْرَهَا بَعْدَى الْأَنْسِ ... * (٢)

وقول جرير^(٣) :

(٢٤٧) - * فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لَتِيمٍ * (٤)

٤ - وما حكم (ما) على مذهب أهل الحجاز ؟ ولم لا يجوز فيها إلا الرفع ؟

٥ - وما الشاهد فى قول مزاحم :

(٢٤٨) - * وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِثْنَى * (٥)

وكيف يجىء على مذهب بنى تميم ؟ ولم جاز فيه على مذهبيهم وجهان ولم يجوز على مذهب أهل الحجاز إلا وجه واحد .

٦ - وهل يجوز فى (ليس) أن يجرى مجرى (ما) فى الإلغاء ؟ ولم جاز ذلك فى قول بعضهم ؟

(١) شرح ديوان زهير بن أبى سلمى (ت ١٣٠هـ) ، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١) ، تحقيق أحمد زكى العدوى ، (القاهرة وبيروت - الهيئة العامة للكتاب ، ١٣٨٤هـ ، مصور عن ط. دار الكتب ، ١٣٦٣هـ) ، ص ١٤٦ ، توفى نحو سنة ١٣ قبل الهجرة .

(٢) وسيأتى برقم (٢٥٣) وهو بتمامه :

لَا الدَّارَ غَيْرَهَا بَعْدَى الْأَنْسِ وَلَا
بِالدَّارِ ، لَوَكَلْتُ ذَا حَاجَةٍ ، صَمَمُ
وَبِرْوَى (غَيْرَهَا بَعْدُ الْأَنْسِ) .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٤٥ = (١ : ٧٣) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٨٢ .

(٣) شرح ديوانه ، ص ١٦٥ .

(٤) وسيأتى برقم (٢٥٤) ، وعجزه :

* وَلَا جَدًّا إِذَا ارْتَحَمَ الْجُنُودُ *

ويروى (ولا حسب فخرت به كريم ولا جد) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وجوز يونس أن يكون التثنية فى (فلا حسباً) على الرواية الأولى للضرورة وبناء عليه لا شاهد فى البيت إذ الشاهد فيه نصب (حسباً) بفعل محذوف كما سيأتى . ينظر شرح السيرافى ، ج ٢ : ١٧ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٣٦ .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٤٦ = (١ : ٧٣) ، والأصول ، ج ١ : ٢٩٨ ، وشرح أبيات سيبويه ،

للنحاس ، ص ٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٨٣ ، ٥٦٨ .

(٥) تقدم برقم (١٢٧) ، و(١٣٦) وسيأتى برقم (٢٥٥) ، وعجزه :

* وَمَا كُلُّ مَنْ وَاْفَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ *

وهل يجيء على هذا المذهب (ليس زيداً ضربه) ؟ وهل الشاهد في قول حميد :

(٢٤٩) - * فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعْرِسِهِمْ * (١)

وقول هشام أخى ذى الرمة :

(٢٥٠) - * هِيَ الشِّقَاءُ لِذَائِي لَوْ طَفِرْتُ بِهَا * (٢)

وما الشاهد في قوله بعضهم : (ليس الطيب إلا المسك) ؟

[٢-] وما حكم (إنى زيد لقيته) ؟ ولم [لَمْ] يحمل على الفعل إذا المعنى (إنى لقيت زيداً) ؟

٧ - ولم نَصِبَ (كل) في قوله جل وعز : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٣) ؟ وما مذهب ابن

السراج (ت ٣١٦) فيه ؟ ولم حمله سيبويه على (زيداً ضربه) (٤) مع ضعف هذا ؟

٨ - وما حكم (قد علمت عبد الله تضربه) ؟ ولم لا يعمل فيه إلا (علمت) ؟ وما شاهد من

قولهم (٥) : (قد علمت لعبد الله تضربه) ؟

٩ - وما الشاهد في قول المرار الأسدي (٦) :

(٢٥١) - * فَلَوْ أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْ مِثْلَهَا * (٧)

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٤٥ = (٧٢ : ١) .

(١) تقدم برقم (١٢٤) ، و (١٣٣) وسيأتى برقم (٢٥٨) وعجزه :

* وليس كل النوى تلقى المساكين * .

(٢) تقدم برقم (١٢٦) ، و (١٣٥) ، وسيأتى برقم (٢٥٧) ، وعجزه :

* وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْنُولٌ * .

(٣) الآية (٤٩) في سورة القمر .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٤٨ = (٧٤ : ١) .

(٥) في الكتاب ، ج ١ : ١٤٩ = (٧٤ : ١) ، ومثل ذلك : (قد علمت لعبد الله تضربه) ، ولم يذكر أنه قول

للعرب .

(٦) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ١٥٠ = (٧٥ : ١) ، وينسب لعبد الله بن الزبير الأسدي . ينظر شرح أبيات

سبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٢٧ ، وفرحة الأديب ، ص ١٨١ .

(٧) وسيأتى برقم (٢٥٩) ، وعجزه :

* جَرَزَتْ عَلَى مَا شِئْتَ نَحْرًا وَكَلَكَلًا * .

ويروى (جرت) للمتكم ، كما يروى (حززت) ، والضمير في (فلو أنها) للمظلمة المفهومة من بيت

سابق .

ومن مواطن ورود : شرح السيرافي ، ج ٢ : ١١٠ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٣٢٩ ، والنكت ،

ج ١ : ٢٧٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٥٤٥ .

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى الفعل من حمل الاسم عليه فى حروف النفى أنه إذا ولى حرف النفى الاسم مع شغل الفعل عنه بسببه أن يحمل على فعل يُفسرُهُ ، كما يكون فى حرف الاستفهام ، كقوله : (ما زيدا ضربته ولا عمراً قتلته) . وإنما اختير ذلك لأن حرف النفى يشبه حرف الاستفهام فى نقل الجملة عن معنى إلى معنى يخرجها عن الإيجاب ، فحرف الاستفهام ينقل عن الخبر إلى الاستخبار ، وحرف النفى ينقل عن الإثبات إلى النفى .

١*٢ - ولا يجوز أن يجرى حرف التحقيق فى ذلك مجرى حرف النفى ؛ لأن التحقيق لا يحتاج إلى حرف وإنما يدخل تأكيداً . ولم يحتج إلى حرف لأنه الأصل فليس يحتاج إلى حرف ينقله عن معنى إلى معنى التحقيق ، وذلك كقوله : (إنى زيد لقيته) ، فالوجه فى هذا الحمل على الابتداء كما يحمل عليه إذا قلت : (زيد لقيته) ؛ لأنه ليس ههنا سبب يجعله بالفعل أولى . والأسباب التي توجب أن الحمل على الفعل أولى على ثلاث مراتب : الأول (١) : مرتبة الجزاء ، فهو أقواها ؛ لأنه لا يكون إلا بفعل ولا يصلح لهذا الاسم بعد حرف الجزاء ، ومثله باب الأمر والنهى . الثانى : باب الاستفهام ، فليس له قوة الجزاء ؛ لأنه قد يكون من غير فعل ، كقوله : (أزيد أخوك؟) ، إلا أنه يطلب الفعل إذا كان فى الكلام ، ويصح [بعده] جواب مجزوم كقوله : (أتأتينى ؟ أكرمك) . الثالث : باب حروف النفى ، لأنها تشبه حروف الاستفهام فى أنها تنقل الجملة إلى ما ليس بواجب ، فهي دون (٢) منزلة ما شُبِّهَتْ به .

٣*٣ - وقال هبة بن خشرم :

(٢٥٢) - فَلَا ذَا جَلَالٍ هَبْتُهُ لِجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ (٣)

فهذا شاهد فى حمل الاسم على الفعل مع شغله عنه فى حرف النفى . ومثله قول زهير :

(٢٥٣) - لَا الدَّارَ غَيْرَهَا بَعْدِي الْأُنَيْسُ / وَلَا بِالدَّارِ ، لَوْ كَلَّمْتُ ذَا حَاجَةٍ ، صَمَمَ (٤) ١٤٩

١* الكتاب ، ج ١ : ١٤٥ = (٧٢ : ٧٢) .

٢* نفسه ، ص ١٤٥ - ١٤٦ = (٧٢ - ٧٣) .

(١) كذا فى المخطوط والأنسب (الأولى) وكذا الثانى ، والثالث .

(٢) فى المخطوط (ما دون) ولعل الأولى ما أثبتته .

(٣) تقدم برقم (٢٤٥) .

(٤) تقدم برقم (٢٤٦) .

ومثله قول جرير :

(٢٥٤) - فَلَا حَسْبًا فَخَرَّتْ بِهِ لَتِيمٌ وَلَا جَدًّا إِذَا اِزْدَحَمَ الْجُدُودُ (١)

وتقديره : (فلا ذكرت حسبا) إلا أنه مما لا يظهر فيه الفعل للاستغناء عنه بتفسيره.

٤* - وحكم (ما) على مذهب أهل الحجاز رفع الاسم فيها ، لأنها عاملة فلا سبيل للفعل على اسمها ؛ لأنه لا يعمل في اسم عاملان ، وهذا أصل جار في سائر أبواب العربية ، إذ الإعراب إنما يتعاقب على حرف الإعراب ، ولا يمكن أن يكون فيه إعرابان مختلفان ، ولا معنى لإعرابين متفقين ؛ لأنه لا بيان فيهما على هذا الطريق فليس إلا عامل واحد ، فتقول على هذا المذهب : (ما زيد لقيته) . فأما على مذهب بنى تميم فتقول : (ما زيدا لقيته) وقد بينا العلة في ذلك (٢) .

٥* - وقال مزاحم العقيلي :

(٢٥٥) - وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنَى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنَى أَنَا عَارِفٌ (٣)

بالرفع على مذهب أهل الحجاز مع إضمار الهاء في (عارفه) . وأما على مذهب بنى تميم فالنصب على إضمار (عارف) ، ويجوز الرفع على مذهبهم على :

* كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ* (٤)

وفيه ضعف لحذف الضمير من الخبر ، ولكنه جائز لما بينا قبل (٥) .

٦* - ويجوز (ليس زيدا لقيته) على مذهب من قال : (ليس الطيب إلا المسك) ؛ لأنه

يجعل ليس بمنزلة (ما) ، وهو مذهب ضعيف (٦) من أجل أنه يكفي فيما يوجب الشبهة منع

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٤٦ = (١ : ٧٣) .

*٢- نفسه ، ص ١٤٧ = (٧٣) .

(١) تقدم برقم (٢٤٧) ، وينظر ما ذكر هناك عن تنوين (حسبا) .

(٢) ينظر ما تقدم في الفقرة (١) .

(٣) تقدم برقم (١٢٧) ، و (١٣٦) ، و (٢٤٨) .

(٤) تقدم برقم (١٦٢) ، و (١٦٨) .

(٥) ينظر ما تقدم في باب ٨ : ٢٥ ، ١١ ، ١٢ .

(٦) حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بنى تميم إهمال (ليس) إذا انتقض نفيها بـ (إلا) . وقد حاول بعض

النحويين تخريج قولهم : (ليس الطيب إلا المسك) على إعمال (ليس) . ولعلهم لم ينتبهوا إلى أن سببوه

قد ذكر معه قولهم (ما كان الطيب إلا المسك) بنصب (المسك) ليعلم أنه هو الخبر وأن الذين رفعوه مع

(ليس) هم الذين نصبوه مع (كان) وأنه لا ضمير شأن مع (ليس) كما أنه لا ضمير شأن مع (كان) .

ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٤٧ = (١ : ٧٣) ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٨ ب ، والنكت ، ج ١ : ١ =

التَّصَرُّفُ^(١) كما يكفى فى (ما) أن تعمل إذا ترتبَ الخبرُ فى موضعه على أصله^(٢). وأما قول هشام أخى ذى الرُّمَّة :

(٢٥٧) - هى الشفاء لدائى لو ظفرتُ بِهَا وليس مِنْهَا شِفَاءُ الداءِ مَبْذُولُ^(٣)

فلا يحملُ على هذا المذهبِ الضعيفِ من قول بعضهم : (ليس الطيبُ إِلَّا المسكُ) ولكن على الإضمارِ فى (ليس) كالإضمارِ فى ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(٤). وكذلك قول حميد :

(٢٥٨) - فاصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالَى مُعْرِسِهِمْ وليس كلُّ النَّوَى يَلْقَى المساكينَ^(٥)

فهذا على الإضمارِ فى (ليس).

٧*١ - وفى التنزيل (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)^(٦) فاختلفوا فى وجه نصب (كُلِّ) فحملهُ سيبويه على (زيداً ضربته) فقال : هو عربى جيد^(٧). بعد ما بينَ قبل هذا الموضع أن الاختيار فى مثله الحمل على الابتداء^(٨) ، وكأنه ذهب إلى أنه قد يُخرج عن الأصل الذى ينبغى أن يطرد الكلامُ عليه للإشعارِ بوجه الجوازِ لخلاف ذلك الأصلِ المطردِ كما جاز (استحوذَ) على خلاف ما يردُّ عليه الباب للإشعارِ بهذا المعنى فيحسن فيه على طريق النادر ، ولا يلزمُ مثل ذلك على جهةِ المطردِ . وكان أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦) لا يرضى هذا المذهب ؛ لأنه لا يحمل القرآن على وجهٍ ضعيف ، ويتأولُ النصبَ على أنه بدل مما المعنى مشتمل عليه ، إذ معنى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾^(٦) : (إِن كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) فيما يفهم من هذا الكلام ، كما أن المعنى

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٤٨ = (١ : ٧٤) .

= ٢٧٠ وتذكرة النحاة ، ص ١٦٨ ، ومغنى اللبيب ، ص ٣٢٥ ، والهمع ، ج ٢ : ٨٠ (١ : ١١٥) .

ومما هو جدير بالذكر أن الخبر فى (ما كان الطيب إلا المسك) قد جاء فى الكتاب مرفوعاً فى طبعة بولاق وتحقيق هارون ولا معنى لرفعه ، وقد نص على نصبه كل من السيرافى فى شرحه المتقدم ذكره ، والأعلم فى النكت المتقدم ذكره أيضاً . وينظر الأشباه والنظائر ، ج ٣ : ١٦٨ .

(١) ينظر ما تقدم فى باب ١١ : ١١١ .

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ١٩ .

(٣) تقدم برقم (١٢٦) ، و (١٣٥) ، و (٢٥٠) .

(٤) من الآية (٩) فى سورة النمل .

(٥) تقدم برقم (١٢٤) ، و (١٣٣) ، و (٢٤٩) .

(٦) الآية (٤٩) فى سورة القمر .

(٧) ينظر الكتاب ، *١- وفيه « وهو عربى كثير » .

(٨) ينظر نفسه ، ص ٨٢ = (٤٢) ، وفيه : « فالنصب عربى كثير والرفع أجود » . وينظر المغنى ، ص ٦٦٢ .

في ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(١) : (يسألونك عن قتال في الشهر الحرام).
فهذا الذي ذكره لا خلاف في جوازه وحسنه^(٢). والوجه الذي ذكره سيبيويه أسبق إلى النفس^(٣).

٨*١ - وتقول: (قد علمت بالله تضربه) للفعل الأول^(٤) على الاسم، لأن اللام قد منعت منه، ولا سبيل للفعل الأخير عليه، لأن اللام لام الابتداء.
٩*١ - وقال المراء الأسدي:

(٢٥٩) - قَلَّوْا أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلَهَا جَرَرَتْ عَلَى مَا شِئْتَ نَحْرًا وَكَلَّكَ^(٥)

فهذا على (إني زيدا ضربته)، وهو يجوز على الوجهين: البدل^(٦)، وعلى (زيداً لقيته).

١* الكتاب، ج ١: ١٤٩ - ١٥٠ = (١: ٧٤ - ٧٥).

(١) من الآية (٢١٧) في سورة البقرة.

(٢) أورد أبو بكر نبذة عن الاشتغال في كتابه الأصول، ج ٢: ٢٥٢ - ٢٥٣ ولم يذكر هذا الرأي. كما لا أعلم أحداً نقله عنه غير أن ابن الشحرى عرض له فقال: «وخطر لي في نصب (كل) ... أن يكون ... نصبا على البدل» ثم أورد عليه اعتراضين وأجاب عنهما. ينظر الأمالى الشجرية، ج ١: ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٣) وهناك رأيان آخران، أحدهما: أن (نا) في (إنا) أولى بالفعل لأنها فاعل في المعنى، والآخر: أن الرفع يومه غير الصواب حيث يلتبس فيه الفعل المفسر وهو (خلقناه) بالصفة. غير أن الرضى نفى أى تفاوت في المعنى سواء أ جعل الفعل خبراً أم صفة. ينظر إعراب القرآن، ج ٣: ٢٩٨، والمحتسب، ج ٢: ٣٠٠، وشرح الرضى، ج ١: ١٧٢، ١٧٤ - ١٧٥، والمغنى، ص ٦٦٢، والهمع، ج ٥: ١٥٦ = (١١٣: ٢).

(٤) يبدو لي أن هنا سقطاً لأن ما بعده لا يتناسب معه وقد تقدم في الأسئلة ما يوحى بذلك حيث جاء فيها: «وما حكم (قد علمت عبد الله تضربه)؟ ولم لا يعمل فيه إلا (علمت)؟، وما شاهده من قولهم (قد علمت لعبد الله تضربه)؟». وجاء في الكتاب حوله ما يلي: «ومثل ذلك قد علمت لعبد الله تضربه، فدخل اللام بذلك أنه إنما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيء، لأنها ليست مما يضم به الشيء إلى الشيء كحروف الإشراف فكذلك ترك الواو في الأول هو كدخول اللام هنا، وإن شاء نصب ...». وينظر شرح السيرافي، ج ٢: ٩٦.

(٥) تقدم برقم (٢٥١).

(٦) ينظر رأى ابن السراج المتقدم في الفقرة (٧).

٣٥- باب البذل (١) (٢)

٤٩ ب

الغرض [فيه]: أن يبين ما يجوز في الفعل من إعماله في الاسم على وجه البذل مما لا يجوز.

١- مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في الفعل من إعماله على طريق البذل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
 - ٢ - وما قسمة البذل ؟
 - ٣ - ولم جاز بذر الشيء من الشيء وهو هو ، وبذر الشيء من الشيء وهو بعضه ، وبذر الشيء من الشيء والمعنى مشتمل عليه ؟ ولم جاز بذر الغلط ؟
 - ٤ - وما البذل الذي يجري على معنى التاكيد ؟
 - ٥ - وما البذل الذي يجري على معنى البداء ؟
 - [٢ ، ٤] وما الشاهد في ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (٢).
 - ٦ - وفي قول الشاعر (٤):
- * وَذَكَرْتَ تَقْتَدِرُ بَرْدَ مَائِهَا * (٥)

- (١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ١٥٠ = (١ : ٧٥) « هذا باب من أفعال يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول » ، وينظر الباب في شرح السيراني ، ج ٢ : ١٠ ب ، وشرح الصغار ، ص ٢٤٠ .
- (٢) ينظر تذكرة النحاة ، ص ١٨١ - ٢٧٨ فقد جاء فيه عرض لآراء عدد من النحويين حول كلام سيبويه في ثلاثة أبواب تبدأ من هذا الباب ، وذلك من تقييد أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير (ت ٧٠٨) شيخ أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥) .
- (٣) من الآية (٢١٧) في سورة البقرة .
- (٤) هو جبر بن عبد الرحمن أو أبو وجزة السعدي . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيراني ، ج ١ : ٢٨٥ ، وفرحة الأديب ، ص ٧٢ ، والمقاصد النحوية ، ج ٤ : ١٨٣ .
- (٥) وسيأتي برقم (٢٦١) ، ويعدده :

* وَعَنْكَ الْبِزْلُ عَلَى أَنْسَانِهَا *

ويروى (تذكرت نهيا وبرد مائها) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . إذ الشاهد فيه إبدال (برد مائها) =

٧ - وما البدلُ من الشيء والمعنى مشتملٌ عليه ؟ وهل يجوز (رأيت زيدا أباه) والاب غير زيد ؟

ولم لا يجوز ؟

٨ - وما الشاهد في ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا﴾ (١) وقوله جلّ وعزّ: ﴿قَالَ الْمَلَأَ الَّذِيْنَ اسْتَكْبَرُوْا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِيْنَ اسْتَضَعُّوْا لِمَنْ اَمَنَ مِنْهُمْ﴾ (٢) ؟

٩ - وما حكم (بعت متاعك أسفله قبل أعلاه) ؟ ولم لا يجوز إلا على البدل ؟

١١ - (واشترت متاعك أسفله أسرع من اشترائي أعلاه) . (واشترت متاعك بعضه أعجل من بعض) . (وسقيت ابلك صغارها أحسن من سقي كبارها) فلم لا يجوز جميع هذا إلا على البدل ؟

١٢ - وما حكم (سقيت إبلك صغارها أحسن من كبارها) و(ضربت) (٣) [الناس] بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً ؟ فلم جاز في هذا وجهان البدل واستئناف الاسم على الحال (٤) ؟

١٠ - وما حكم (اشترت متاعك أسفله أفضل من أعلاه) ؟ ولم لا يجوز إلا بالرفع ؟ وما قسمة البدل فيما يحتمل من الحال والبدل ؟ وما حكم (مررت بمتاعك بعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً) ؟ ولم جاز فيه الوجهان ؟ وما الفرق بينهما في المعنى ؟

١٣ - وما حكم (ألزمت الناس بعضهم بعضاً) ؟ ولم لا يجوز إلا على البدل ؟ (وخوفت الناس ضعيفهم قويهم) ؟ ولم لا يكون إلا على البدل ؟

١٤ - وما حكم (دفعتم) (٥) الناس بعضهم ببعض) ؟ ولم لا يكون إلا على البدل ؟ وما حكم

=من (تقتد) كما سيأتى في الجواب . وتقتد : اسم موضع أو ركية بأرض الحجاز . وكذا نهيا : اسم موضع . وعك البول : أثره . والأنساء جمع نسا وهو عرق يستوطن الفخذ .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ١٥١ = (١ : ٧٥) ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ٣٦٦ ، والأصول ، ج ٢ : ٤٨ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٣٤٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٩ ، ١٢٥ ، والنكت ، ج ١ : ٢٧٣ ، والتكملة والذيل والصلة ، للمصاغانى الحسن بن محمد (ت ٦٥٠) ، تحقيق إبراهيم اسماعيل الأبيارى ، وغيره ، (القاهرة - مطبعة دار الكتب ، ١٩٧١م) ، ج ٢ : ٣١٣ .

(١) من الآية (٩٧) في سورة آل عمران . ولم يعرض في الإجابة لبيان الشاهد فيها ولعله اكتفى باستشهاده بالآية في أثناء الحديث عن أقسام البدل في الفقرة الثانية من الجواب .

(٢) من الآية (٧٥) في سورة الأعراف . وقد جاءت في المخطوط هكذا (قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) . وهو سهو .

(٣) في المخطوط (ضرب) ، وما أثبتته من الجواب .

(٤) في الكتاب ، ج ١ : ١٥٢ = (١ : ٧٦) «فهذا لا يكون فيه إلا النصب» .

(٥) في المخطوط (رفعت) والتصويب والمثبت من الجواب .

(مَيَّزْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ مِنْ بَعْضٍ) [و] (أَوْصَلْتُ الْقَوْمَ بَعْضَهُمْ إِلَى بَعْضٍ)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ إِلَّا

على البذل ؟

١٤ - وما حكم (فَضَّلْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلَاهُ)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ؟ وما الفرق؟

١٥ - وما حكم (صَكَّكَ الْحَجْرَيْنِ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْبَذْلِ؟

١٦ - وفي التَّنْزِيلِ ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ (١)؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْبَذْلِ ؟

١٧ - وما حكم (عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ)؟ وَلِمَ جَازَ فِيهِ الْبَذْلُ؟ وَلِمَ جَازَ رَفْعُ

(بَعْضَهُمْ)؟

١٨ - وما حكم (عَجِبْتُ مِنْ مُوَافَقَةِ الْقَوْمِ أَسْوَدِهِمْ وَأَحْمَرِهِمْ)؟ وهل يجوز رفع (أَسْوَدِهِمْ)

و(أَحْمَرِهِمْ)؟

١٩ - وما حكم (سَمِعْتُ وَقَعَ أَنْيَابُهُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) وهل يجوز فيه الرفع؟ و(عَجِبْتُ مِنْ

إِقْبَاعِ أَنْيَابِهِ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) وهل يجوز فيه الرفع؟

الجواب :

١-١ - الذى يجوزُ فى الفعلِ مِنْ إعماله على طريقِ البذلِ أَنْ يعملَ فى الثانى عل تقدير وقوعه موقع الأول ، ولا يجوزُ أَنْ يعملَ فى الثانى إِذَا كَانَ غَيْرَ الْأَوَّلِ والمعنى ليس بمشتملٍ على الثانى ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الفعلُ قد تعلقَ بِالْأَوَّلِ والثانى وجب دخولُ حرفِ العطف لاشتراكِ الثانى مع الأولِ . وَإِنْ كَانَ الفعلُ إِنَّمَا تعلق بأحدهما صار ذكرُ الآخر لغوًّا لا معنى له .

٢-٢ - وقسمة البذلِ على أربعة أوجه (٢) : بَدَلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وهو هو ، وبَدَلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وهو بَعْضُهُ ، وبَدَلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ والمعنى مشتملٌ عليه ، وبَدَلَ الْفُلْطِ .
فَالْأَوَّلُ : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ (٣) ، وَالثَّانِى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٥٠ ، ١٥١ = (١ : ٧٥) .

*٢- نفسه ، ص ١٥٠ - ١٥١ = (٧٥) .

(١) من الآية (٢٥١) فى سورة البقرة . وقد سقطت كلمة (الناس) من المخطوط .

(٢) ينظر البسيط ، ج ١ : ٣٩٠ - ٣٩٣ ، وشرح جمل الزجاجى ، ج ١ : ٢٨١ - ٢٨٤ .

(٣) من الآيتين (٥٢ و ٥٣) فى سورة الشورى .

حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(١) ، والثالث: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٢) ،

والرابع: كقولك: (مررت برجل حملي) على الغلط.

١*٣ - والأصل في البديل أن يكون الثاني هو الأول ، وكل هذه الأوجه إليه ترجع . فمن

ذلك / بدل الشيء من الشيء ، وهو بعضه ، لأنه قد يذكر لفظ الجميع والمعنى على البعض ١٥٠ .
بدليل يصحب الكلام فكأنه قد ذكر البعض بلفظ الجميع ثم أبدل منه . فأما ما المعنى مشتمل
عليه فقد يجوز أن يقال: (سل القرية) فيفهم منه معنى (أهل القرية) ، فيجوز على هذا (سل
القرية أهلها) ، وكذلك (سرق زيد ثوبه) على هذا التقدير يجوز . وأما بدل الغلط فهو على
التوهم أنه متعلق الفعل ثم يبدل منه على هذا التقدير بأن يرفع ويوضع موضعه المتحقق .

٢*٤ - والبديل الذي يجرى على معنى التأكيد هو الذي يذكر فيه الاسم ويبين بالضمير

كقوله جل وعز: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٣) .

٢*٥ - والبديل [الذي] يجرى على معنى البداء^(٤) هو الذي يستدرك معنى البيان بعد ما

بني الكلام على الإفهام .

٢*٦ - وقال الشاعر :

(٢٦١) - وَذَكَرْتَ تَقْتَدِّ بَرْدَ مَائِهَا وَعَتَكَ الْبُولَ عَلَى أُنْسَانِهَا^(٥)

فهذا البديل مما المعنى مشتمل عليه ؛ لأن التذكّر للمكان إنما هو من أجل طيبه وطيب ما فيه ،
فكأنه قال: (وذكرت أحوال تقتد برد مائها) .

٢*٧ - وحقيقة البديل من الشيء والمعنى مشتمل عليه هو الذي يكون الثاني فيه غير الأول

مما لو أسقط الأول لأدى^(٦) المعنى من غير أن يصحّ تعلّق الفعل المتقدم بالأول إلا في اللفظ

١* الكتاب ، ج ١ : ١٥٠ ، ١٥١ = (٧٥ : ١)

٢* نفسه ، ص ١٥١ = (٧٥)

٣* نفسه ، ص ١٥١ - ١٥٢ = (٧٦)

(١) من الآية (٩٧) في سورة آل عمران .

(٢) ، (٣) من الآية (٢١٧) في سورة البقرة . وقد مثل الرماني بالآية لبذل الاشتغال والبديل الذي يجري على
معنى التأكيد ، وهذا الأخير غير واضح فيها فيما يبدو لي . وينظر عن البديل الذي يصلح فيه التأكيد

الباب (٣٦) .

(٤) ينظر البسيط ، ج ١ : ٤٠٨ ، شرح جمل الزجاجي ، ج ١ : ٢٨٣ .

(٥) تقدم برقم (٢٦٠) ، وفي المخطوط (على أنائها) .

(٦) في المخطوط (لأرا) ولعل الصواب ما أثبتته .

فقط. ولا يجوزُ على هذا (رأيت زيداً أباه) والأبُ غير زيد ؛ لأن الرؤيا تصلح أن تقع على زيد وتصلح أن تقع على الأب فلا يكون مثل هذا بدلاً ولكن يصلح فيه العطف ، فتقول : (رأيت زيداً وأباه).

١-٨* - وفي التنزيل ﴿ قَالِ الْمَلَأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ (١)، فهذا بدل الشيء من الشيء وهو بعضه ؛ لأن (مَنْ آمَنَ) بعض المستضعفين (٢).
١-٩* - وتقول : (بعت متاعك أسفله قبل أعلاه) فهذا لا يجوز إلا على البديل ؛ لأن قولك : (أسفله قبل أعلاه) لا يصح من أجل أن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث.

١٠ - وقسمة البديل في هذا الباب على ثلاثة أوجه ، فمنها ما لا يصلح إلا على البديل ، ومنها ما لا يصلح إلا على استئناف الجملة على الحال ، ومنها ما يجوز فيه الوجهان . فالذي لا يصلح إلا على البديل هو الذي لا ينعقد فيه معنى الجملة على الصحة كالمسألة التي تقدمت ، والذي لا يصح فيه إلا استئناف الجملة على الحال هو (٣) الذي يكون الثاني فيه هو الأول وقد وقع بجميع الأول ، كقولك : (اشتريت متاعك أسفله أفضل من أعلاه) . فالأفضل هو الأسفل من المتاع ، والشراء وقع بجميع المتاع . والذي يصلح فيه الوجهان هو ما صح فيه معنى البديل ومعنى الجملة على الحال ، كقولك : (مررت بمتاعك بعضه مطروحاً وبعضه مرفوعاً) ، فكلا الوجهين يجوز فيه .

١١* - وتقول : (اشتريت متاعك أسفله أسرع من اشتراي أعلاه) و(اشتريت متاعك بعضه أعجل من بعض) و(سقيت إبلك صفارها أحسن من سقي كبارها) فليس في هذا إلا البديل ؛ لأنه لا يصلح استئناف الجملة .

١٢* - وتقول : (سقيت إبلك صفارها أحسن من كبارها) فهذا يجوز فيه الوجهان ، وكذلك (ضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً) . وتقول : (اشتريت متاعك أسفله فوق

١- الكتاب ، ج ١ : ١٥٢ = (٧٦ : ١) .

٢- نفسه ، ص ١٥٢ - ١٥٣ = (٧٦) .

(١) من الآية (٧٥) في سورة الأعراف . وفي المخطوط (قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) وهو سهو .

(٢) ينظر ما تقدم في هامش السؤال عن الآية الأخرى المذكورة هناك .

(٣) في المخطوط (و) ولعل الصواب ما أثبتته .

أعلاه) على معنى اشترائى جميع المتاع إلا أنه وقع الشراء وأسفله فوق أعلاه ، ولو أبدلت فقلت: (اشتريت متاعك أسفله فوق أعلاه) لكان الشراء لبعض المتاع إلا أنه فى حال استقراره فوق أعلاه.

١٣*١ - وتقول: (ألزمت الناس بعضهم بعضاً) و(خوفت الناس ضعيفهم قويهم) فهذا لا يكون إلا على البديل لأن به صحة المعنى. وتقول: (دفعت الناس بعضهم ببعض) فيجرى هذا المجرى ، و(ميزت متاعك بعضه من بعض) فهذا وجه / الكلام فيه البديل ، وقد يجوز الرفع على معنى بعضه من بعض فى التشاكل. و(أوصلت القوم بعضهم إلى بعض) لا يكون إلا على البديل.

١٤*١ - فأمّا (فضّلت متاعك أسفله على أعلاه) فيجوز فيه الوجهان، والفرق أن أحد الوجهين على معنى (فضّلت جميع متاعك على غيره فى حال ما أسفله على أعلاه)، والوجه الآخر أنك فضّلت بعضه ، وهو الأسفل ، على الأعلى فالتفضيل له على الأعلى ؛ لا أن (١) الأسفل فى موضع الأعلى.

١٥*١ - وتقول: (صككت الحجرين أحدهما بالآخر) فليس فى هذا إلا البديل.

١٦*٢ - وفى التنزيل ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ (٢)، (٣).

١٧*٢ - فهذا على البديل، ويجوز الرفع لا على الاستئناف ولكن على تأويل ما لم يسم فاعله ، كأنك قلت: (عجبت من أن دفع الناس بعضهم ببعض).

١٨*٢ - وتقول: (عجبت من موافقة الناس أسودهم أحمرهم) على البديل ، ويجوز الرفع

*١- الكتاب ، ج ١: ١٥٣ = (٧٦).

*٢- نفسه ، ص ١٥٣-١٥٤ = (٧٦).

(١) فى المخطوط (لأن) ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٢) من الآية (٢٥١) فى سورة البقرة ، والآية (٤٠) فى سورة الحج.

(٣) يبدو أن بين الفقرتين (١٦) و (١٧) سقطاً ، لأن أسئلتهما جاءت هكذا « وفى التنزيل ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ فلم لا يكون إلا على البديل ؟ وما حكم (عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض)؟ ولم جان فيه البديل؟ ولم جان رفع (بعضهم)؟ ».

ولعل تكملة الفقرة (١٦) بعد الآية كالتالى: (فهذا لا يكون إلا على البديل ، لأن به صحة المعنى) وينظر الفقرتين (١٠) و (١٣) ولعل تكملة الفقرة (١٧) من أولها كالتالى (وتقول : عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض) فهذا على البديل الخ.

فتقول: (عجبت من موافقة الناس أسودهم أحمرهم) بالحمل على التأويل كأنك قلت: (عجبت من أن وافق الناس أسودهم أحمرهم).

١٩*١ - وتقول: (سمعت وقع أنيابه بعضها فوق بعض) فهذا يجوز فيه الوجهان: البديل، والحمل على التأويل؛ كأنك قلت: (وقعت أنيابه بعضها فوق بعض). وكذلك (عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض) على البديل، والرفع على (عجبت من أن أوقعت أنيابه بعضها فوق بعض).

٢- مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا (١):

٢٠ - ما الثانى الذى لا يجوز فيه [لا] البديل؟ وما الثانى الذى لا يجوز فيه إلا الابتداء؟ وما الثانى الذى يجوز فيه الوجهان؟

٢١ - وما حكم (رأيت متاعك بعضه فوق بعض)؟ ولمَ جاز فيه الوجهان؟

٢٢ - وكَمَ وجهها يجوز فى نصب (أحسن) من قولك: (رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض)؟ ولمَ كان الرفع فى ما الثانى فيه هو الأول أجود؟ وما وجه قوله (٢) : «شبهوه به» (رأيت زيداً أبوه أفضل منه)؟ وهذا لا يجوز فيه البديل؟

٢٣ - وما الشاهد فى ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ (٣) وفى قول العرب (خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَّهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا) وفى قول عبدة بن الطبيب (٤):
* فَمَا (٥) كَانَ قَيْسُ هَلَكَةً هَلَكٌ وَاحِدٌ * (٦).

* ١- الكتاب، ج ١: ١٥٣ = (٧٦).

(١) ينظر الكتاب، ج ١: ١٥٤ = (٧٧).

(٢) ينظر نفسه، ص ١٥٥ = (٧٧).

(٣) من الآية (٦٠) فى سورة الزمر.

(٤) شعر عبدة بن الطبيب (عبدة بن يزيد) (ت ٢٥هـ)، شرح: يحيى الجبورى، (بغداد - دار التربية للطباعة، ١٣٩١هـ)، ص ٨٨، ووفاته سنة ٢٥هـ، والأغاني، ج ١٤: ٤٩٥٦، ٢٣: ٨١٨١، وفى الأغاني نفسه، ج ١٤: ٤٩٦٤: أَنَّ الْقَائِلَ مُرْدَاسَ بْنِ عَبْدِ بْنِ مِنْبِهِ.

(٥) فى المخطوط (ما) والمثبت من الجواب.

(٦) وسيأتى برقم (٢٦٦)، وعجزه:

وَقَوْلِ الْآخِر (١):

(٢٦٣) - * ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا * (٢)

٢٤ - وَقَوْلِهِ (٣):

(٢٦٤) - * إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا * (٤)

٢٥ - وكم وجهاً يجوز في (جعلت متاعك بعضه فوق بعض)؟ فَلِمَ جعله في النصب على ثلاثة أوجه (٥)؟ وما الأوجه الثلاثة؟ وهل هي الحال، والمفعول الذي الثاني فيه هو الأول، ومفعول مفعول؟ وَلِمَ جاز في (جعلت) أَنْ يتعدى إِلَى مفعولين وجاز فيه أَلَّا يتعدى إِلَّا إِلَى مفعول واحد إذا كان بمعنى (عملت)؟ وَلِمَ (٦) جاز أَنْ يتعدى إِلَى مفعولين الثاني منهما هو الأول وإلى مفعولين الثاني منهما غير الأول؟ وما الأصل فيه؟

* وَلَكِنَّهُ بَيَّنَّا قَوْمَ تَهْدِمَا *

ويروي (فلم يك قيس).

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ١٥٦ = (١: ٧٧)، والأصول، ج ١: ٥١، وشرح القصائد السبع، ص ٩، والجمال، ص ٤٤ = (٥٦)، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: إبراهيم بن السري (ت ٣١١)، تحقيق إبراهيم الأبياري، (بيروت - دار الكتاب اللبناني، ط ٢، ١٤٠٢هـ)، ج ١: ٢٥٨، ٢٨٠، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ٨٣، والمصون، ص ١٥، والنكت، ج ١: ٢٧٥، وشرح المفصل، ج ٣: ٦٥، ٨: ٥٥. وينظر معجم هارون، ص ٣٣٠، ومعجم حداد رقم ٢٥٨٠.

(١) هو عدى بن زيد. ينظر ديوانه، ص ٣٥، وفي الكتاب، ج ١: ١٧٦ = (١: ٧٧)، أن البيت لرجل من بجيله أو خثعم.

(٢) وسيأتي برقم (٢٦٥)، وعجزه:

* وَمَا أَلْفَيْتَنِي حُلْمِي مُضَاعَا *

ونيزي (إِنْ حَكَمَك).

ومن مواطن وروده: معاني القرآن، للفراء، ج ٢: ٧٣، ٤٢٤، ومعاني القرآن، للأخفش، ج ٢: ٢٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه، ج ٤: ٣٦٠، والأصول، ج ٢: ٤٠، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ١٢٣، والنكت، ج ١: ٢٧٦، والخزانة، ج ٢: ٣٦٨، وينظر معجم هارون، ص ٢١٣، ومعجم حداد، رقم ١٦٤١.

(٣) لم أهدت إلى معرفة القائل.

(٤) وسيأتي برقم (٢٦٧)، وبعده:

* تُوَخِّدُ كَرَمًا أَوْ تَجِيءَ طَانِيَا *

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ١٥٦ = (١: ٧٨)، والمقتضب، ج ٢: ٦٢، والأصول، ج ٢: ٤٨، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ٤٠٢، والنكت، ج ٢: ٢٧٦. وينظر معجم هارون، ص ٤٩٧، ومعجم حداد، رقم ٣٤٦١.

(٥) ينظر كتاب ج ١: ١٥٧ = (١: ٧٨).

(٦) في المخطوط (ولي)، ولعل الصواب ما أثبت.

- ٢٦ - ومن أى وجه جعل هو فى ﴿وَجَعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ﴾ (١)؟
 ٢٧ - وهل يجوز الرفع فى (جعلت متعاك بعضه على بعض)؟ ولمَ جاز؟
 ٢٨ - وما حكم (أبكت قومك بعضهم على بعض) و(حزنت قومك بعضهم على بعض)؟ وما حكم (حزنت قومك بعضهم أفضل من بعض)؟ ولمَ كان الرفع الوجهة؟

الجواب :

- ٢٠*١ - الثانى الذى لا يجوز فيه إلا البدل هو الذى لا يكون بعده ما يصلح أن يكون خبراً عنه . والثانى الذى لا يجوز فيه إلا الابتداء هو الذى يكون غير الأول مما ليس المعنى مشتملاً عليه . والثانى الذى يجوز فيه الوجهان هو الذى يكون بعده ما يصلح أن يكون خبراً عنه مع صحة معنى البدل فيه . مثال الأول (سقيت إياك / صغارها أحسن من سقى كبارها) : ٥١ لأن (أحسن من سقى كبارها) لا يصلح أن يكون خبراً عن الصغار . مثال الثانى (رأيت قومك أسلافهم أفضل منهم) ، فهذا لا يجوز فيه إلا الابتداء ، لأن الثانى فيه غير الأول مما ليس المعنى مشتملاً عليه . مثال الثالث (مررت بمتاعك بعضه مطروحاً وبعضه مرفوعاً) ، فهذا يجوز فيه الوجهان : البدل ، والاستئناف ، على الأصل الذى بينا .
- ٢١*٢ - وتقول : (رأيت متاعك بعضه فوق بعض) ، فيصلح أن يكون (فوق) فى موضع الحال ، فيكون من رؤية العين ، ويصلح أن يكون فى موضع المفعول فيكون من رؤية القلب ويجوز الرفع ، فتقول : (رأيت متاعك بعضه فوق بعض) فتكون الجملة فى موضع الحال إن كان من رؤية العين ، وفى موضع المفعول الثانى إن كان من رؤية القلب .
- ٢٢*٢ - فإذا قلت : (رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض) جاز فيه الأوجه الأربعة التى ذكرنا فى (فوق) . إلا أن الرفع أجود ، لأن الثانى فيه هو الأول ، فقد جاء على شرط الابتداء والخبر ، فكأنهم شبهوه بـ (رأيت زيداً أبوه أفضل منه) .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٥٢ ، ١٥٥ = (١ : ٧٦ ، ٧٧) .

٢* نفسه ، ص ١٥٥ = (١ : ٧٧) .

(١) من الآية (٣٧) فى سورة الأنفال .

٢٣*١ - وفى التنزيل ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ (١)، فهذا رَفَعٌ؛ لَأَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الْأَوَّلُ. وقد يجوز النصب (٢) كما قالوا: (خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا). ومثله:

(٢٦٥) - ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا (٣)
وكان الوجه (حلمى مضاع)، والنصب جيداً أيضاً، وإن كان الرفع أجود. ومثله قول عبدة بن الطبيب:

(٢٦٦) - فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هَالِكٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانٌ قَوْمٌ تَهْدَمَا (٤)

٢٤*٢ - وَمِمَّا جَاءَ فِي الْفِعْلِ شَبْهَ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(٢٦٧) - إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا (٥)

ولو (٦) رَفَعٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ (تؤخذ) فى موضع الحال جان، كانه قال: (أن تبائع) (٧) مأخوذاً أو جائئاً طائِعاً).

٢٥*٣ - ويقول: (جعلت متاعك بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ)، ففيه ثلاثة أوجه فى النصب: الأول: أن يكون بمعنى (عملت) لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، فيكون (فوق بعض) فى موضع الحال، وتكون (جعلت) كقولك: (جعلت أساس الحائط)، أى (عملته) (٨). الثانى: أن يكون (فوق بعض) فى موضع مفعول هو الأول، كقولك: (ظننت متاعك بعضه فوق بعض) أو (علمت) (٩).

١* - الكتاب، ج ١: ١٥٥ - ١٥٦ = (١: ٧٧ - ٧٨).

٢* - نفسه، ص ١٥٦ = (٧٨).

٣* - نفسه، ص ١٥٦ - ١٥٧ = (٧٨).

(١) من الآية (٦٠) فى سورة الزمر.

(٢) فى معانى القرآن، للأخفش، ج ٢: ٤٥٦ «ونصب بعضهم فجعلها على البذل» ولم يعين القارئ.

(٣) تقدم برقم (٢٦٣).

(٤) تقدم برقم (٢٦٥).

(٥) تقدم برقم (٢٦٤).

(٦) فى المخطوط (لولا)، ولعل الانسب ما أثبتته.

(٧) فى المخطوط (تبايعا)، ولعل الانسب ما أثبتته.

(٨) ورد فى الكتاب فى تحقيق هارون (كانه قال: علمت). ونبه الأستاذ هارون أنه فى طبعة بولاق

(علمت). ويتضح مما جاء فى الشرح هنا أن المراد ما جاء فى طبعة بولاق.

(٩) فى المخطوط (علمت)، ولعل المراد ما أثبتته.

فيتعدى إلى مفعولين الثانى منهما هو الأول. الثالث : أن يكون (فوق بعض) فى موضع مفعول مفعول يوضحه (سَقَطَ بعضُ متاعك على بعض) فـ (على بعض) فى موضع مفعول هذا الساقط الذى هو البعض الأول. ثم تقول : (أسقطت بعضَ متاعك على بعض) ، فيصير الفاعلُ مفعولاً ، و(على بعض) مفعولُ مفعولٍ إلا أنه لا يتعدى إلا بحرف ، فهو مفعول بحرف الإضافة (١) ، كقولك : (مررت بزید) ، والمفعولُ الثانى فى هذا غير الأول كما هو فى (أضربتُ زیداً عمراً) ، أى (جعلته يضرب عمراً) ، فقد جاز فى (جعلت) ثلاثة أوجه فى التعدى . منها أن يكون بمنزلة (عملت) الذى لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ، ومنها أن يكون بمنزلة (ظننت) و(علمت) (٢) الذى يتعدى إلى مفعولين ، الثانى فيه هو الأول ؛ وإنما جاز ذلك فيه ، لأنَّ حقيقته تقتضى جواز الأوجه الثلاثة ، إذ حقيقةُ الجعل كونُ الشيء على صفة القادر (٣) عليه .

وكونه على صفة ينقسم ثلاثة أقسام : منها : أنه على صفة لا متعلق لها كصفة / ٥١ ب موجود . الثانى : كونه على صفة لها متعلق الثانى فيه هو الأول ، نحو (الرجل كريم) والكريم هو الرجل . الثالث : كونه على صفة لها متعلق الثانى فيه غير الأول ، كقولك : (ضاربُ زیداً) فـ (زید) غير الضارب فلما كانت هذه الأوصاف الثلاثة تكون للشيء قبل دخول (جعلت) احتمل أن يكون عليها بجعل جاعل ، واحتمل أن لا يكون عليها بجعل جاعل غيره . فإذا أردت أن تبين أنه حصل عليها بجعل جاعل اختلف حكمها بحسب متعلق الجعل على ما فسرنا . والأصل فيه كون الشيء على صفة القادر (٣) عليه .

١*٢٦ - وفى التنزيل ﴿ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾ (٤) فـ (على) موضع مفعول مفعول ؛ لأنه منقول من (صار الخبيث بعضه على بعض) إلى (صيره الله بعضه على بعض) .
١*٢٧ - وتقول : (جعلتُ متاعك بعضه على بعض) على البديل ، ويجوز الرفع ، أى (عملته وبعضه على بعض) .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٥٧ = (١ : ٧٨) .

(١) فى الكتاب ، ج ١ : ١٥٧ = (١ : ٧٨) « كما أن (مررت بزید) الاسم منه فى موضع اسم منصوب » .

(٢) فى المخطوط (عملت) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (يقادر) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٤) من الآية (٢٧) فى سورة الأنفال .

٢٨*١ - وتقول: (أبكيت قومك بعضهم على بعض) فلا يصلح في هذا [إلا] البديل ، لأنه من بكاء بعضهم على بعض . وكذلك (حزنت قومك بعضهم على بعض) ليس فيه إلا البديل ، لأنه من (حزن بعضهم على بعض) . فإن قلت: (حزنت قومك بعضهم أفضل من بعض) فالرفع ؛ لأن الجملة حينئذ في موضع الحال ، والثاني هو الأول ويجوز فيها البديل إلا أن وجه الكلام الرفع .

٣٦- باب من البدل الذى يصلح فيه التأكيد

وحذف حرف الجر^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من البدل الذى يصلح فيه الأوجه الثلاثة
مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الفعل من البدل الذى يصلح فيه أوجه ثلاثة ؟
- ٣ - وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- [١-] وما حكم (ضُرِبَ عبد الله ظهره ويطنه)؟ ولمَ جاز فيه البدل والتأكيد والنصب على المفعول ؟
- ٢ - وهل سبيل (ضُرِبَ زيد الظهر والبطن) تلك السبل؟ وما حكم (مفطرنَا سَهْلُنَا [و] جبلنا) و(مُطْرِنَا السهل والجبل) ؟ ولمَ جاز فيه الأوجه الثلاثة ؟
- ٤ - وهل يجوز (هو ظهره ويطنه)؟ ولمَ لا يجوز ؟
- ٥ - ولمَ جاز (دخلت الدار) بمعنى (دَخَلْتُ فى الدار) ولمَ يجوز (دخلت عين عبد الله) بمعنى (دَخَلْتُ فى عينه)؟ ومن أين صار (دخلت) مع الأماكن نظير (لدى) مع (غدوة)^(٢) ، ونظير (عسى) مع (الغويرة)^(٣) .
- ٦ - وهل يجوز (مُطْرِنَا الزرع والضرع) بالنصب والرفع على البدل والتأكيد؟ ولمَ جاز ؟
- [٣-] وهل يجوز (ضُرِبَ زيد اليد والرجل) على الأوجه الثلاثة؟ ولمَ أجازة سيبويه على وجهين

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ١٥٨ = (١ : ٧٩) « هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجرى على الاسم كما يجرى (أجمعون) على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول » وينظر الباب فى شرح الصغار ، ص ٢٤٦ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٢٤ .

(٢) ينظر ما تقدم فى الأبواب ١٧ : ٢٣ ، و ١٩ : بعد فقرة ٦ من الأسئلة .

(٣) ينظر ما تقدم فى الباب ١٧ : ٢٢ م (مامش الأسئلة) .

دون جهة المفعول ، ولم يجزه ابن السراج (ت ٣١٦) إلا على البديل ؟

- ٧ - وما حكم (مُطِرَ قَوْمُكَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)؟ ولمَ جاز فيه النصبُ على وجهين والرفعُ على وجهين؟ وما وجه قولهم : (صيد عليه الليل والنهار)؟ ولمَ قُدِّرَ على وجهين (صيد الليل والنهار) ، وأن يكونَ (الليل والنهار) وقع موقعَ الصيد الكثير على الاتساع؟ وما وجه قولهم : (هو نهاره صائم وليله قائم)؟ ولمَ قدر على (هو نهاره نهار صائم وليله ليل قائم) ، وعلى الوجه الآخر أن يقع نهاره موقع نفسه بمعنى (كأن نهاره صائم)؟
- ٨ - وما الشاهد في قول جرير (١) :

(٢٦٨) - * لَقَدْ لُمْتُنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى * (٢)

- وهل يحتمل (وما صاحب ليل المطى بنائم) ويحتمل (وما ليل المطى بليل نائم)؟
- [٧-] وما معنى قوله (٣) : (فكأنه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم أو جعله الاسم)؟
- [٨-] وهل ذلك / لتقديره (صاحب ليل المطى) أول (بعض صاحب ليل المطى)؟
- ٩ - وقول الآخر (٤) :

(٢٦٩) - * أَمَّا النَّهَارُ فَنَفِي قَيْدٍ وَسَيْلَةٍ * (٥)

- (١) ينظر شرح ديوانه ، ص ٥٥٤ ، وتقاض جرير والفرزدق ، ج ٢ : ٧٥٤ .
- (٢) وسيأتي برقم (٢٧٦) ، وعجزه :

* وَبُنْتُ وَمَا لَيْلُ الْمُطَى بَنَائِمٌ *

- والمطى : جمع مطية ، وهي ما يمتطى ظهرها أي يركب .
- ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦٠ = (٨٠ : ١) ، ومجاز القرآن ، ج ٢٧ : ٢٩٧ ، ٢٧٩ ، ٣٣٩ ، ٩٦ : ٢ ، والمقتضب ، ج ٣ : ١٠٥ ، ٤ : ٣٣١ ، والكامل ، ج ١ : ١٣٥ ، ٣ : ٤١٠ ، والأضداد ، لأبي بكر ، ص ١٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٠ ، والخزانة ، ج ١ : ٢٢٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٢ .
- (٣) كلام سيبويه الآتي مأخوذ من موضعين ، ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٦٠ - ١٦١ = (٨٠ : ١) .
- (٤) هو الجرنفش بن عبدة الطائي . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ج ١ : ٢٣٧ .
- (٥) وسيأتي برقم (٢٧٧) ، وعجزه :

* وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنُحَوْتٍ مِنَ السَّاجِ *

- ويروى (في قعر منحوت) ، والمراد بالمنحوت : تابوت . والساج : خشب يجلب من الهند .
- ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦١ = (٨٠ : ١) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٣٣١ ، والكامل ، ج ٣ : ٤١٠ ، والأضداد ، لأبي بكر ، ص ١٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٨ ، ١٢٦ ، والمحاسب ، ج ٢ : ١٨٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٦ ، والإفصاح ، ص ١٣٤ .

وهل يتوجّه في التقدير (أمّا صاحبُ النهارِ ففي قيدٍ وسلسلة) وعلى الوجه الآخر أن يقع

موقعُ الصاحب على معنى (كانَ النهارُ في قيدٍ وسلسلة يكونُ صاحبه فيه)؟

١٠- وهل يجوزُ (ضربت عبد اللهَ ظهره) و (مُطِرَ قومك سهلهم)؟ وعلى أى شيء يجوز؟ ولمَ لمْ
يَكُنْ فيه إلّا وجه واحد؟ وما الشاهد في قوله (١) :

(٢٧٠) - * فَكَانَتْ لَهُ قُبُورُ السَّرَاةِ ... * (٢)

١١ - وقول الجعدي (٣) :

(٢٧١) - * مَلِكُ الْخَوَرَنْقِ وَالسَّيْرِ ... * (٤)

[٩] - ولمَ جاز (مَالِي بِهِمْ عِلْمُ أَمْرِهِمْ) (٥)؟

(١) هو الأعمش كما في الكتاب ، (ج ١ : ٨٠) بولاق . أما الأستاذ عبد السلام هارون فلم يثبت نسبة
الشاهد إليه في تحقيقه ، ج ١ : ١٦١ . وقال « إن البيت ليس في ديوانه . ونص في الخزنة ، ج ٢ :
٢٧٢ أنه من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل » . وينسب لأبي حنيفة التميمي بيت قريب من
بيت الأعمش هو :

وكانها نو جدتين كانت ما حاجبيه معين بسواد

ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، ج ٢ : ٥٧٩ .

(٢) وسيأتي برقم (٢٧٨) ، وهو بتمامه :

فَكَانَتْ لَهُ قُبُورُ السَّرَاةِ كَأَنَّ
مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ

ولحق : أبيض ، السراة : أعلى الظهر .

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٦ ، والمسائل المشككة ، ص ٣٤٣ ،
والحجة ، للفارسي ، ج ١ : ٣٩١ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٧٧ ، ٥١٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص
٩٤ ، والنكت ، ص ٢٤٧ ، والخزنة ، ج ٢ : ٣٧٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٧ ، ومعجم حداد ،
رقم ٧٦٣ .

(٣) شعره ، ص ٢٢٧ .

(٤) وسيأتي برقم (٢٧٩) ، وهو بتمامه :

مَلِكُ الْخَوَرَنْقِ وَالسَّيْرِ وَدَانَهُ مَا بَيْنَ جَمِيرِ أَهْلِهَا وَأَوَالٍ

والخورنق والسدير : قصران بالعراق قرب الحيرة . ودانه : أي طاع له ، وأوال : قرية أو موضع مما
يلى الشام .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦١ = (١ : ٨١) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٧ ،
وشرحها ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٨٩ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨١ ، وتذكر النحاة ، ص ٢٤٧-٢٤٨ .

(٥) قوله : (ولمَ جاز ... الخ) لم ترد عنه إجابة . وقد جاء في الكتاب ، ج ١ : ١٦٢ = (١ : ٨١) بعد البيت
السابق : « يريد ما بين أهل حمير فأبدل الأمل من حمير ، ومثل ذلك قولهم (صرفت وجوهها أولها) ،
ومثله (ما لي بهم علم أمرهم) » .

١٢ - وما فى قول جرير^(١) :

(٢٧٢) - مشقّ الهواجرُ لَحْمَهَنَ مع السرى حتى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا؟^(٢)

وعلام حمله سيبويه وخالفه أبو العباس (ت ٢٨٦) فحمله على (طبت بذلك نفساً) وحمله

سيبويه على (ذهب قدماً) أى متقدماً ؟ وما فى قول عمرو بن عمار^(٣) :

(٢٧٣) - * طَوِيلٌ مِّثْلُ^(٤) الْعُنُقِ أَشْرَفُ كَاهِلًا *^(٥)

فَلِمَ حَمَلَهُ عَلَى قَرْضٍ (ذهب صُعْدًا).

وقوله^(٦):

(٢٧٤) - * إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَقَرْضًا *^(٧)

(١) شرح ديوانه ، ص ٢٩٠ .

(٢) وسيأتى برقم (٢٨٠) . ومشقّ : أذهب . والهواجر : جمع هاجرة ، وهى شدة الحرّ فى منتصف النهار ، والسرى : السير فى الليل ، والكلاكل : هى الصدور ، وجمع بينهما لاختلافهما فى اللفظ .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦٢ (١ : ٨١) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٧ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٢٠ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨١ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٤٩ ، والمقاصد النحوية ، ج ٣ : ١٤٤ .

(٣) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ١٦٢ = (١ : ٨١) ، وجاء فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٥٨ « قال عمرو بن عمار النهدي ويروى لامرئ القيس » ، ولم أعثّر على الشاهد فى ديوان امرئ القيس .

(٤) فى المخطوط (مترك) وكذا فى الجواب وهو مخالف لما فى المراجع التى اطلعت عليها .

(٥) وسيأتى برقم (٢٨١) ، وعجزه :

* أَشَقُّ رَجِيبُ الْجَوْفِ مُعْتَدِلُ الْجَرْمِ *

مثل العنق : ما انتصب منه ، والمثل الشديد ، والكاهل : مقدم أعلى الظهر مما يلى العنق ، وقيل غير ذلك . والجرم : الجسد .

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٨ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٥ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٤ .

(٦) فى الكتاب ، ج ١ : ١٦٣ = (١ : ٨٢) « قول رجل من عمان » .

وذكر الدكتور محمد على سلطان أن اسمه محمد بن ذؤيب الدارمى التميمى ، وأنه ليس من عمان وإنما نبذه بذلك دكين الراجز لبعض صفات فيه ، ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٤٠٣ ، هامش (٢) .

(٧) وسيأتى برقم (٢٨٢) ، ويَعْدُهُ :

* ذَهَبَتْ طَوِيلًا وَذَهَبَتْ عَرَضًا *

١٣ - وما فى قول عامر بن الطفيل^(١):

* فَلَا بُغْيَ لَكُمْ قَنَّا وَعَوَارِضًا * (٢) - (٢٧٥)

الجواب :

١* - الذى يجوز فى الفعل من الأوجه الثلاثة هو أنه إذا كان الاسم الثانى يشتمل عليه المعنى صلح فيه البديل ، فإذا كان مع ذلك يعم الاسم الأول صلح فيه التاكيد ك(أجمعين) ، فإذا كثر حتى لا يخل به حذف حرف الجر صلح فيه النصب على المعقول . وكل ذلك قد اجتمع فى (ضرب زيد ظهره ويطنه) و(قلب عمرو ظهره ويطنه) .

١*٢ - ويجوز (ضرب زيد الظهر والبطن) ؛ لأن الألف واللام يصلح فيهما التعريف كما

١* - الكتاب ، ج ١ : ١٥٨ = (١ : ٧٩) .

= والفرض : ضرب من التمر .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦٣ = (١ : ٨٢) ، ومجالس ثعلب ، ج ١ : ٢١٧ (١٧٩) ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ١٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٨ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٥ ، والمخصص ، ج ١١ : ١٣٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٣ .

(١) ديوانه رواية أبى بكر الأنبارى ، (٣٢٨) ، عن أبى العباس ثعلب (٢٩١) ، بتعليق : كرم البستانى ، (دار بيروت للطباعة ، ١٤٠٢ هـ) ، ص ٥٥ ، وهو عامر بن الطفيل العامرى ، توفى سنة ١١ هـ ، وجاء فى تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ، ج ١ : ٨٢ بولاق « وأنشد فى الباب للطفيل الغنوى والصحيح أنه لعامر بن الطفيل » مع أن الذى جاء فى الكتاب هو « وليس هذا مثل قول عامر بن الطفيل » ولعل ذلك فى نسخة أخرى للكتاب .

(٢) وسيأتى برقم (٢٨٣) ، و(٤١٨) ، و(٤٢٢) ، وعجزه :

* وَلَاقِلْنِ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغِدْ *

ويرى (فلا أنعينكم) و(الملا وعورضا ولأوردن) . ومعنى لأبغينكم : لأطلبينكم ، ولا أنعينكم : لا نذكرن معايبكم . وقنا وعوارض : جبالن . والملا : المتسع من الأرض . واللابة الحرّة . وضرغد : من مياه بنى مرة .

ومن مواطن وروده : المذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٤٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٢ ، ١٢٩ ، والإيضاح ، ص ٢٠٧ ، والحجة ، لأبى على ، ج ٢ : ٣٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٤٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٣ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٦ ، والخزانة ، ج ١ : ٤٧٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٧٦٨ .

يصلح بالإضافة إلى الضمير^(١)، ودليل ذلك قوله جل وعز: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٢)، والمعنى (هى مأواه) ، لأن الوعد إنما هو لمن تقدم ذكره فى ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾^(٣) ، فلهذا جاز (ضُرِبَ زَيْدُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ) بمعنى (ظهره وبطنه) . ومثله (مُطِرْنَا سَهْلَنَا وَجِبَلَنَا) و(مُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجِبَلَ) . فالقياس فى هذا واحد لما بيننا .

١-٣ - ولا يجوز فيما لم يعم أو لم يكثر حتى لا يخل به الحذف أن يجرى تأكيداً كأجمعين . ولا نصباً على المفعول ، كقولك (ضرب زيد اليد والرجل) فهذا لا يجوز فيه النصب ولا التأكيد كـ(أجمعين) ، إلا أن يراد به أنه إذا ضُرِبَ اليد والرجل فكأنه قد ضرب جميعه . فعلى هذا أجاز سيبويه التأكيد ، ولم يجزه ابن السراج (ت ٢١٦) إلا على البدل ؛ لأنه اليد والرجل لا يعم الأول^(٤) .

٢-٤ - ولا يجوز (هو ظهره وبطنه) بمعنى (هو على ظهره وبطنه) ؛ لأنه لم يكثر استعماله إلى حد لا يخل به الحذف .

٢-٥ - وتقول : (دَخَلْتُ الدَّارَ) بمعنى (دخلت فى الدار) . ولا يجوز (دخلت عين عبد الله) بمعنى (دخلت فى عينه) ؛ لأن (دخلت) قد كثر فى الأماكن ، وكان الدخول معها حقيقة ، ولذلك شبهه بـ(لدى غدوة) ، لأن^(٥) (لدى) كثر مع (غدوة) وكانت معها حقيقة ، إذ الغالب على (لدى) أن تكون مع الأوقات ، كقول : (لدى العشيّة) أو (ضحى) أو ما أشبه ذلك . وتجربى فى غير هذا كقولك : (لدى زيد) ، والأغلب الزمان كما بينا . وفى التنزيل ، ﴿مِنْ لَدُنَّا﴾^(٦) أى (من

١- الكتاب ، ج ١ ، ١٦٠ = (١ : ٧٩ - ٨٠) .

٢- نفسه ، ص ١٥٩ = (٧٩) .

(١) الرماني هنا جرى على مذهب الكوفيين ، أما البصريون فلا يرون ذلك ويقدرونه على (الظهر منه) . ينظر: النحو الكوفى (رسالة للمحقق) ، ص ٢٥٤ فما بعدها .

(٢) الآية (٤١) فى سورة النازعات .

(٣) من الآية (٤٠) فى السورة نفسها .

(٤) ينظر الأصول ، ج ٢ : ٥٤ ، وقد جاء فيه « والتوكيد عندى يقيح إذا لم يكن الاسم المؤكّد هو المؤكّد ، لأن اليد والرجل ليستا جماعة زيد ... فإن أراد باليد والرجل أنه قد ضربت جماعة واجتزأ بذكر الطرفين فى ذلك جاز » .

(٥) فى المخطوط (فلان) ، ولا معنى لوجود الفاء فيما يبدو لى .

(٦) ورد فى عدد من الآيات هى : (٦٧) فى سورة النساء ، و(٦٥) فى سورة الكهف ، و(١٣) فى سورة مريم ، و(٩٩) فى سورة طه ، و(١٧) فى سورة الأنبياء ، و(٥٧) فى سورة القصص .

عندنا). وشبَّهه أيضاً بـ(عسى) مع الغوير؛ لأن له حالاً خاصة ليست لنظائره، وهو إخفاء السبب به وإجراؤه كالمثل؛ لأنه جعلته كالذى يُتيقن فيه البؤس^(١).

٦*١ - ويجوز (مطرنا الزرع والضرع) قد سُمِعَ بالنصب على الحذف، ويجوز فيه الرفع على البديل وعلى التأكيد؛ لأنه يعمُّ الأول.

٧*٢ - وتقول: (مُطِرَ قَوْمُكَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ) فيجوز / فيه النصب على وجهين: الطرف ٢ ب، والمفعول. ويجوز فيه الرفع على وجهين: البديل، والتأكيد. وإنما جاز فيه التأكيد لأنه يجعل الثانى كأنه هو الأول. وقد ذكر عليه شواهد منها قولهم: (زيد نهارة صائم وليله قائم)، تقديره: (نهارة نهار صائم وليله ليل قائم) فهذا أبقي^(٢) بعض الاسم وحذف بعضه؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شىء واحد. وفيه وجه آخر، وهو أن يكون جعله موضع الاسم على طريق التشبيه، فجعل النهار كأنه صائم بصوم صاحبه فيه، والليل كأنه قائم بقيام صاحبه فيه. وهذا معنى قول سيبويه: «ففى كل هذا قد جعله الاسم أو بعضه». وكذلك قولهم: (صيد عليه الليل والنهار) فكانه قال: (صيد عليه صيد الليل والنهار) فحذف، أو قال: (صيد عليه الصيد الكثير) وجعل (الليل والنهار)^(٣) موضع الاسم على التشبيه، كأن الليل قد صيد بما وقع فيه من الصيد، وكأن النهار قد صيد باشتغال جميعه بالصيد، وهو بمنزلة قولك: (زيد الأسد) على التشبيه أى (كانه الأسد).

٨*٢ - وقال جرير:

(٢٧٦) - لَقَدْ لُمْتُنَا يَا أُمُّ غَيْلَانَ فِى السَّرَى وَنُمْتُ وَمَا لَيْلُ الْمَطَى بِنَائِمٍ^(٣)

ففى هذا ثلاثة أوجه فى التقدير. أحدها: (وما صاحب ليل المطى بنائم)، والثانى: (وما ليل المطى بليل نائم)، والثالث: (كان ليل المطى ليس بنائم)، ويجعل الليل موضع الاسم على التشبيه.

١* الكتاب، ج ١: ١٥٩ - ١٦٠ = (١: ٧٩).

٢* نفسه، ص ١٦٠ = (٨٠).

(١) ينظر ما تقدم، فى الباب ١٧٠: ٢٢٢ هامش الأسئلة.

(٢) فى المخطوط (بقى)، ولعل الأولى ما أثبتته.

(٣) تقدم برقم (٢٦٨).

٩*١ - وقال الآخر :

(٢٧٧) - أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنَحَوْتِ مِنَ السَّاجِ (١)

فتقديره (أما صاحب النهار ففي قيد وسلسلة) (أو كأن النهار في قيد وسلسلة) (*) يكون صاحبه فيه).

١٠*٢ - وتقول: (ضُرِبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْرُهُ) (مطر قومك سهلهم) فليس فيه إلا البدل؛ لأنّه

لا يعم الأول (ولم يكثر) (٢) حتى لا يخل به الحذف في هذا الكلام. ونظيره قول الشاعر :

(٢٧٨) - وَكَأَنَّهُ لِهَيْكُلِ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مَعِينُ بِسَوَادٍ (٣)

١١*٣ - وقال الجعدي :

(٢٧٩) - مَلِكُ الْخَوَزَنْقِ وَالسَّيْدِيرِ وَدَانُهُ مَا بَيْنَ حِمِيرٍ أَهْلِهَا وَأَوَالٍ (٤)

فهذا يكون من البدل الذي المعنى مشتمل عليه ، كأنه قال : (ما بين بلاد حمير) ، ويجوز أن يكون من بدل البعض على أن يجعل (حمير) تعم جميع القبيلة ، ويجعل أهلها بمنزلة صميمها وأشرفها فعلى هذا الوجه يكون من بدل البعض.

١٢*٤ - وأما قول جرير :

(٢٨٠) - مَشَقَّ الْهَوَاجِرِ لَحْمَهُنَّ مَعَ السَّرَى حَتَّى ذَهَبَنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا (٥)

فحمله سيبويه على الحال ، وقدره على (ذهب قدمًا) ، و(ذهب أخيرًا) (٦) أي (ذهب متقدمًا) و(ذهب متأخرًا) ، وهو مصدر وقع موقع الحال ، وفي البيت اسمُ جنسٍ (٧) وَقَعَ موقع الحال.

١* - الكتاب ، ج ١ : ١٦٠ - ١٦١ = (٨٠ : ١).

٢* - نفسه ، ص ١٦١ = (٨٠).

٣* - نفسه ، ص ١٦١ - ١٦٢ = (٨١).

٤* - نفسه ، ص ١٦٢ - ١٦٣ = (٨١ - ٨٢).

(١) تقدم برقم (٢٦٩).

(٢) في المخطوط (والأكثر) ، ولعل الصواب ما أثبتته بناء على ما تقدم في الفقرة رقم (٣).

(٣) تقدم برقم (٢٧٠).

(٤) تقدم برقم (٢٧١).

(٥) تقدم برقم (٢٧٢).

(٦) ينظر الكتاب ٤*.

(٧) يقصد (كلاكلًا وصُدُورًا) - وينظر تذكرة النحاة ، ص ٢٥٢.

(*) تكملة مستفادة من السؤال ومن فقرة الإجابة السابقة.

وزهب أبو العباس (ت ٢٨٦) إلى أنه تمييز^(١) بمنزلة (طبت بذلك نفساً) ؛ لأنه اسم جنس جاء بعد مبهم يحتمل الوجوه ، فاقتضاء التمييز كاقترضاء (طبت بذلك نفساً) ، وكلا القولين عندى محتمل^(٢) . وقول أبي العباس أسهل ؛ لأن التمييز فيه أظهر . ومثله قول عمرو^(٣) بن عمار :
(٢٨١) - طويلٌ مثلُ العنقِ أشرفُ كاهلاً أشقُّ رحيبُ الجوفِ مُعَدِّلُ الجِرمِ^(٤)
/ فهذا على الخلاف ، قدره سيبويه (ذهب صعوداً) أى (صاعداً) وعلى مذهب أبي العباس ١٥٣ كقولك : (طبت بذلك نفساً) . ومثله :

(٢٨٢) - إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا ذَهَبْتُ طَوِيلًا وَذَهَبْتُ عَرَضًا^(٥)

كأنه قال : (ذهب طويلًا وذهب عريضاً) . وعلى القول الآخر فهو بمنزلة (تفقات شحمًا وتَصَبَّبتُ عرقًا) .

١٣*١ - وأما قولُ عامرِ بنِ الطفيلِ :

(٢٨٣) - فَلَا بُغْيَ لَكُمْ قَنَا وَعَوَارِضًا وَلَأَقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَآيَةً ضَرْغًا^(٦)

فليس من هذا ؛ لأن (قنا وعوارضاً) مكانان ، فكأنه قال (يَقْنَأُ وَعَوَارِضُ) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٦٣ = (٨٢ : ١) .

(١) ينظر النكت ، ج ١ : ٢٨١ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١ ، والمقاصد النحوية ، ج ٣ : ١٤٦ .

(٢) يرى الأعلام أن سيبويه ذكر الحال وهو يريد التمييز ، وخطأ من تأول نصبه على الحال عند سيبويه .

ينظر تحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٨١ بهامش الكتاب (بولاق) ، والنكت ، ج ٢ : ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٠ ، ٢٥٨ .

(٣) فى المخطوط (عمر) والمثبت من السؤال .

(٤) تقدم برقم (٢٧٣) .

(٥) تقدم برقم (٢٧٤) .

(٦) تقدم برقم (٢٧٥) . وسيأتي برقم (٤١٨ ، ٤٢٢) .

٣٧-باب اسم الفاعل^(١)

الغرض فيه : أن يُبينَ ما يجوز في اسم الفاعل من الإعمال مما لا يجوز .

١-مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى اسم الفاعل من الإعمال ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولمَ ذلك ؟ ولمَ خالف حال الماضى فيه حال المستقبل والحاضر ؟

٢ - وما الشاهد فى قول الشاعر^(٢) :

(٢٨٤) - * إِنِّى بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِى * (٣)

وقول عمر بن أبى ربيعة^(٤) :

(٢٨٥) - * وَمِنْ مَالِىَ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ * (٥)

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ١٦٤ = (١ : ٨٢) « هذا باب من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى (يفعل) كان نكرة متوئلاً ، وينظر الباب فى شرح الصغار ، ص ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٨ . وقد تقدم شيء عن اسم الفاعل فى أبواب الاشتغال . ينظر الباب (٢٠) .

(٢) هو امرؤ القيس . ينظر ديوانه ، ص ٢٣٩ ، أو النمر بن توبل . ينظر ملحق شعره ، ص ١٣٥ .

(٣) وسيأتى برقم (٢٩٨) ، وعجزه :

* وَبِرِيْشِ نَبْلِكَ رَائِشُ نَبْلِى *

وراش سهمه إذا ركب عليه الريش .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦٤ = (١ : ٨٣) ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٤٦٥ ، والجمل ، ص ٨٦ (٩٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣١ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٤٠٦ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٦٧

(٤) شرح ديوانه ، ص ٤٥١ .

(٥) وسيأتى برقم (٢٩٩) ، وعجزه :

* إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضُ كَالْدُمَى *

وراح : من الرواح وهو الذهاب فى المساء ، الجمرة : هى الجمرة التى ترمى أيام منى ، والبيض : النساء ، وهى فاعل الفعل (راح) .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦٥ = (١ : ٨٣) ، والكامل ، ج ٢ : ٣٧٥ ، والجمل ، ص ٨٧ (٩٨) =

وقول زهير^(١) :

(٢٨٦) - * بَدَأَ لِيْ أَنَّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * (٢)

وقول الأخوص^(٣) :

(٢٨٧) - * مَشَانِيْمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةٌ * (٤)

= وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٣٢، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ١٧٨، وتذكرة النحاة، ص ٢٦٨، والمقاصد النحوية، ج ٣: ٥٣١.

(١) شرح ديوانه، ص ٢٨٧، وقيل هو صرمة بن أنس الأنصاري. ينظر الكتاب، ج ١: ٣٠٦ = (١٥٤: ١) وما سيأتي في باب ٢٥٨، وقيل عبد الله بن راحة الأنصاري، ينظر الخزانة، ج ٣: ٦٦٦.
(٢) وسيأتي برقم (٣٠٠)، و(٥٤١)، و(٥٤٧)، وعجزه:

* وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِيَا *

ويروي (سابق) بالرفع والنصب والجر. كما يروي (ولا سابقى شيء) و(ولا فانتى شيء) ولا شاهد فيهما، إذ الشاهد فيه إعمال اسم الفاعل (سابق) كما سيأتي في الجواب.
ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ١٦٥، ٢: ١٥٥، ٣: ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤: ١٦٠ = (١: ٨٣، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢، ٢٧٨)، ومعاني القرآن وإعرابه، ج ٢: ١٩٤، والأصول، ج ١: ٢٥٢، واشتقاق أسماء الله، ص ٥٠، والجمال، ص ٨٦ (٩٦)، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٣٢، وكتاب الكتاب، ص ١٣٢، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ٧٢، وشرح عيون كتاب سيبويه، ص ١٤٩، ١٨٤، وتذكرة النحاة، ص ٢٦٩، والخزانة، ج ٣: ٦٦٥. وينظر معجم هارون، ص ٤٢١، ومعجم حداد، رقم ٣١٥٢.

(٣) هو الأخوص الرياحي كما في الكتاب، ج ١: ١٦٥، ٣٠٦ = (١: ٨٣، ١٥٤)، وفي المخطوط (الأحوص) بالحاء، تحريف. ونسب سيبويه الشاهد في موضع آخر للفرزدق. ينظر الكتاب، ج ٣: ٢٩ = (١: ٤١٨). والأخوص الرياحي هو: زيد بن عمرو الرياحي اليربوعي التميمي، شاعر فارس، توفي نحو سنة ٥٠ هـ. ينظر المؤلف والمختلف، ص ٦٠، وخزانة الأدب، ج ٢: ١٤٢-١٤٣.
(٤) وسيأتي برقم (٣٠١)، و(٥٤٢)، و(٥٤٨)، وعجزه:

* وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بَيْنَ عَرَاهَا *

ويروي (ولا ناعب) و(إلا بين).

ومن مواطن وروده: شرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٣٢، ١٩٧، ٢٩٠، وشرح القصائد التسع، ج ١: ١٨٤، والتكملة، ص ٢٩٣، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ٧٤، وشرح عيون كتاب سيبويه، ص ١٨٣، والنكت، ج ١: ٢٨٤، وتذكرة النحاة، ص ٢٦٩، والخزانة، ج ٢: ١٤٠، وينظر معجم هارون، ص ٤٣، ومعجم حداد، رقم ١٩٢.

- ٣ - وما حكم اسم الفاعل في الإضافة ؟ وَلِمَ جازَ إضافته إلى المعرفة وهو نكرة ؟
- ٤ - وما الشاهد في قوله جلَّ وعزَّ ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ (١) ؟ ولم جاز أن يكون (ذائقة الموت) خبراً عن نكرة ؟
- ٥ - وَلِمَ وَجِبَ في ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ ﴾ (٢) أن تكون نكرة ، وفي ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ ﴾ (٣) ؟
- ٦ - وَلِمَ وَجِبَ في (غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ) (٤) أن يكون نكرة ؟ وما في (وَلَا أَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ) (٥) من الدليل ؟ ولم وجب في ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ (٦) و ﴿ عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾ (٧) أن يكون نكرة ؟
- ٧ - وهل يجوز (هو كائن أخيك) ؟ ولم جاز مع أنه ليس باسم فاعل في الحقيقة ؟
- ٨ - وما الشاهد في قول الفرزدق (٨) :
- * أَتَانِي عَلَى الْقَعَسَاءِ عَادِلٌ وَطِيهٍ * (٩)
- وَقَوْلِ الزَّبْرَقَانِ بْنِ بَدْرٍ (١٠) :

- (١) من الآية (١٨٥) في سورة آل عمران ، و (٣٥) في سورة الأنبياء ، و (٥٧) في سورة العنكبوت .
- (٢) من الآية (٢٧) في سورة القمر .
- (٣) من الآية (١٢) في سورة السجدة . وجاء في المخطوط (إذ الظالمون) وهو سهو .
- (٤) من الآية الأولى في سورة المائدة .
- (٥) من الآية الثانية في سورة المائدة .
- (٦) من الآية (٩٥) في سورة المائدة .
- (٧) من الآية (٢٤) في سورة الأحقاف .
- (٨) ديوانه ، ص ٧٣٧ ، (ط الصاوي) .
- (٩) وسيأتي برقم (٣٠٢) ، وعجزه :

* بَرِجَلِي لَيْمٍ رَأْسَتْ عَبْدٌ تَعَادِلُهُ *

- على القعساء : أي على الأتان القعساء ، والقعس ، بروز الصدر ودخول الظهر . والوطب : وعاء اللبن ، وعادل وطبه : أي الوعاء في جانب وهو في الجانب الآخر على الأتان .
- ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ١٦٧ = (١ : ٨٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٣ ، وشرحها ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٣٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٦ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٧٥ .
- (١٠) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ١٦٧ = (١ : ٨٤) ، وفرحة الأديب ، ص ١٧٦ ، وقيل إن البيت لأبي ثروان العُكلى ، أو للمعلوط بن بدل القريعي . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣١٣ ، والزبرقان بن بدر التميمي صحابي ويقال إن اسمه : الحصين وسمى الزبرقان لحسن وجهه . توفي نحو سنة ٤٥ هـ . ينظر المائتات والمختلف ، ص ١٨٧ ، والفرانة ، ج ١ : ٥٣١ .

- (٢٨٩) - * مُسْتَحْقِبِي حَلْقِ الْمَازِي ... (١)
 وقول السُّلَيْكِ (٢):
 (٢٩٠) - * تَرَاهَا مِنْ يَبِيسِ الْمَاءِ شُهْبًا (٣)
 وقول النابغة (٤):
 (٢٩١) - * أَحْكَمْ كَحْكَمِ فَنَاءِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ (٥)

(١) وسيأتي برقم (٣٠٣)، وهو بتمامه :

مُسْتَحْقِبِي حَلْقِ الْمَازِي يَحْفَظُهُ
 بِالشَّرْفِ وَغَابَ قَوْفُهُ حَصْدُ
 ويروي (مُسْتَحْقِبِي حَلْقِ) كما يروي العجز :

* ضَرْبٌ طَلُخٌ وَطَعْنٌ بَيْنَهُ حَصْدُ

* ضَرْبٌ وَرَاكٌ وَغَابَ قَوْفُهُ حَصْدُ

ويروي أيضا

والمَازِي : الدروع ، ومستحقبو حلق المَازِي : أى جعلوا الدروع حقائق لهم . يحفظه : يدفعه ، وفاعله ضمير يعود إلى (جَمْع) فى بيت سابق ، والغاب : الأجْمُ ، والمراد بها : الرماح ، والحصد : الملتف . ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٧ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٧٥ .

(٢) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ١٦٧ = (١ : ٨٤) ، أو هو بشر بن أبى خازم . ينظر ديوانه ، ص ٧٥ . والسُّلَيْكُ بن السُّلَيْكِ هو عمرو بن يثربى التميمي ، والسلكة أمه ، اشتهر بسرعة العدو ، والصعلكة ، توفى نحو سنة ١٧ قبل الهجرة . ينظر الشعر والشعراء ، ج ١ : ٣٦٥ ، والأغانى ، ج ٢ : ٢٤٥-٢٤٦ ، والمؤتلف والمختلف ، ص ٢٠٢ .

(٣) وسيأتى برقم (٣٠٤) ، وعجزه :

* مُخَالِطُ دِرَّةٍ مِنْهَا غِرَارُ

و(ها) فى (تراها) : الخيل . ويبيس الماء : العرق إذا جف . الدرة : كثرة العرق . والغِرَارُ : قلة العرق ، أى أنها معتدلة العرق .

ومن مواطن وروده : المعانى الكبير ، ج ١ : ١٠ ، والمفضليات ، للمفضل بن محمد الضبى (ت ١٧٨) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، (بيروت - ط ٦) ، ص ٢٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٤ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٥٠ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٧ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٧٦ .

(٤) الذبياني ، ديوانه ، ص ١٤ .

(٥) وسيأتى برقم (٣٠٥) ، وعجزه :

* إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الشَّمْدِ

ويروي (سراع) و (شراع) والشراع : الوادعة . والشمد : الماء القليل .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦٨ = (١ : ٨٥) ، وأدب الكاتب ، ص ٢٥ ، والمعانى الكبير ، ج ١ : ٢٩٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٤ ، والأمالى الشجرية ، ج ٢ : ٨٢٩ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٧٦ ، والتصريح ، ج ١ : ٢٢٥ ، وشرح شواهد المغنى ، ص ٧٥ .

وقول المزار الأسدي^(١) :

(٢٩٢) - * سَلَّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ * (٢)

فما فى هذه الأبيات من الدليل على النكرة ؟ ولِمَ لا يضاف (كل) إلى مفرد إلا وهو نكرة ؟

٩ - وما فى قول أبى الأسود^(٣) :

(٢٩٣) - * فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ * (٤)

وهذا أضاف (ولا ذاكر الله) إذ كان يستقيم به الشعر ويسلم من الضرورة ؟

١٠ - وما يجوز فى (هذا ضارب زيد وعمرو) ؟ ولِمَ جاز فيه الوجهان ؟

١١ - وما الشاهد فى قول جرير :

(٢٩٤) - * جَنَّتِي بِمِثْلِ بَنَى بَدْرٍ لِقَوْمِهِمْ * (٥)

(١) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٦٨ ، ٤٢٦ = (١ : ٨٥ ، ٢١٢) ، ولم أجد فى ما جمع من شعره بعنوان (المزار... حياته وما بقي من شعره).

(٢) وسيأتى برقم (٣٠٦) ، وعجزه :

* نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَبٍ *

ويرى (صهبة وتعيس).

ومعنى معطى رأسه : ينفذ بسهولة ، وناج : سريع ، والأصهب من الإبل : الذى يخالط بياضه حمرة ، والأعيس : الأبيض .

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٥ ، والإيضاح ، ص ١٧٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٠٣ ، وفرحة الأديب ، ص ١٦٣ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٨ ، ٤٣٤ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٧٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٠١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٤٤٦ .

(٣) ديوانه ، ص ١٢٣ .

(٤) وسيأتى برقم (٣٠٧) ، وعجزه :

* وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا *

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٦٩ = (١ : ٨٥) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٢٠٢ ، والمقتضب ، ج ١ : ١٥٧ ، ٣١٢ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٥٥ ، وإيضاح الوقف ، ج ١ : ٤٥٧ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٣١٢ ، ٢٢٤ ، ٧٤٣ ، ٧٨٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٥ ، والمسائل المشككة ، ص ١٦٢ ، والحجة ، للفارسي ، ج ٢ : ٣٣١ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٩١ ، والخزانة ، ج ٤ : ٥٥٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٧٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٢١٢٨ .

(٥) تقدم برقم (١٧٦) ، و(١٧٨) ، وسيأتى برقم (٣٠٨) ، وعجزه :

* أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنْظُورِ ابْنِ سَيَارٍ *

وَقَوْلِ كَعْبِ بْنِ جَعْلٍ (١):

(٢٩٥) - * أَعْنَى يَخْوَارِ الْعِنَانِ ... * (٢)

ثم قال :

* وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السَّطَامِ *

ولم صار (هذا ضارب زيد وعمراً) أقوى من هذين البيتين ؟

١٢ - وما الشاهد في قول الشاعر (٣):

(٢٩٦) - * بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ ... * (٤)

(١) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ١٧٠ = (١ : ٨٦) .

(٢) وسيأتي برقم (٣٠٩) ، وهو بتمامه :

أَعْنَى يَخْوَارِ الْعِنَانِ تَخَالُهُ إِذَا رَاحَ يَرْدِي بِالْمُدْجِ أَحْرَدًا

وعجز البيت الذي بعده :

* وَذَا حَلَقِي مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ مُسْرَدًا *

ويرى (وذا حبك) . كما يرى صدره :

* وَأَنْتَى لَسْتُ كَسَيْكَ حَوْكًا يَمَانِيَا *

وعليها لا شاهد فيه . وخوار العنان : الفرس اللين العنان . يَرْدِي : يغدر ، والمدجج : الذي قد لبس السلاح ، والأحرد : الذي يرمج الأرض بقوائمه ، والأبيض : يقصد السيف ، والسطام : حد السيف ، والمسرد : المنسوج .

ومن مواطن ورودهما : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٦ ، وشرحها ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٥٥ - ٣٥٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٤ .

(٣) هو رجل من قيس عيلان ، كما في الكتاب ، ج ١ : ١٧٠ = (١ : ٨٦) أو نُصِيبُ بن رباح (ت ١٠٨) ،

ينظر شعره ، جمع وتقديم داود سلوم ، (بغداد - مطبعة الإرشاد ، ١٩٦٧م) ، ص ١٠٤ .

(٤) وسيأتي برقم (٣١٠) ، وهو بتمامه :

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعْلَقٌ وَفَضَّةٌ يَزْنَادُ رَاعٌ

ويرى (فبيننا) و(تطلبه أتاننا) و(معلق شِكْوَة) .

والوفضة : الجعبة وكذا الشكوة : وعاء من جلد السخلة .

ومن مواطن ورودها : معاني القرآن للفراء ، ج ١ : ٢٤٦ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٩٧ ، واشتقاق

أسماء الله ، ص ٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٦ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٢٥٧ ،

وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٠٥ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٥ ، والأشباه والنظائر ، ج

٢ : ١٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٢ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦٧٥ .

وقوله (١):

* هَلْ أَنْتَ بَاعْتِ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا (٢) - (٢٩٧)

الجواب :

١* - الذى يجوز فى اسم الفاعل من الأعمال إذا كان للحال أو الاستقبال أن يعمل عمل (يفعل) لمضارعه له . ولا يجوز إذا كان على معنى الماضى أن يعمل عمل (فعل) ؛ لأنه لا يضارعه ، ولو ضارعه لوجب له (فعل) الإعراب . / فلما ضارع (يفعل) وجب بالمضارعة للفعل ٣هـ الإعراب ، وللإسم الأعمال ، ولما لم يضارع (فعل) لم يجب للإسم الأعمال كما لا يجب للفعل الإعراب (٣) .

٢* - وقال الشاعر :

(٢٩٨) - إِنِّى بِحَبْلِكَ وَأَصْلُ حَبْلِى وَبِرِيشِ نَبْلِكَ رَأِشُ نَبْلِى (٤)

فأعمله عمل : (أصل حبلى وأريش (٥) نبلى) . وقال عمر بن أبى ربيعة :

(٢٩٩) - وَمِنْ مَالِىَ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدُمَى (٦)

فأعمله عمل (يملا عينيه) ، فكانه قال : ومن إنسان يملأ عينيه) .

١* الكتاب ، ج ١ : ١٦٤ = (١ : ٨٢) .

٢* نفسه من : ١٦٤ - ١٦٥ = (٨٣) .

(١) قيل : هو جابر بن رلان السنيسى ، أو جرير ، أو تأبط شرأ ، وقيل : إن البيت مصنوع . ينظر الخزانة ، ج ٣ : ٤٧٧ ، وشواهد الشعر ، ص ٢٢٣ .

(٢) وسياتى برقم (٣١١) ، وعجزه :

* أَوْ عَبْدُ رَبِّ أَخَا عَمِينَ بْنِ مِخْرَاقٍ *

ودينار هنا يحتمل أن يكون أحد الدنانير أو يكون اسم رجل .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٧١ = (١ : ٨٧) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٨٤ ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٥١ ، والأصول ، ج ١ : ١٢٧ ، والزاهر ، ج ١ : ٣٣٦ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٨٢١ ، وشرح أبيات سيويه ، للنحاس ، ص ١٣٧ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٩٥ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٥١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٨٣٦ .

(٣) ينظر ما تقدم ، باب ٢ : ١٦٠ م ، ١٣ م و ١ : ٣ .

(٤) تقدم برقم (٢٨٤) .

(٥) فى المخطوط (رائش) ، والمراد ما أثبتته .

(٦) تقدم برقم (٢٨٥) .

وقال زهير :

(٣٠٠) - بَدَأَ لِيْ أَنَّى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(١)

فأعمله عمل (وَلَا أَسْبِقُ شَيْئًا) . وقال الأخوص^(٢) :

(٣٠١) - مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٍ وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا^(٣)

فأعمله عمل (يصلحون عشيرة) و (لَا يَنْعَبُ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا) .

١*٣ - وحكم اسم الفاعل إذا كان للحاضر أو المستقبل أن يجوز فيه الإضافة . وهي

إضافة لفظية ؛ لأن المعنى على الانفصال وحذف التنوين للاستخفاف .

٢*٤ - وفي التنزيل ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾^(٤) ، فهو على لفظ الإضافة ومعنى

الانفصال ، ويدل على ذلك أنه خبر نكرة عن نكرة .

٢*٥ - ومنه ﴿ إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ ﴾^(٥) فهو على الاستقبال ؛ لأنه عِدَّة ، والمعنى (إنا

مرسلون الناقة) . ومثله ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ ﴾^(٦) ، لأنه على المُسْتَقْبَلِ

في الآخرة ، فالمعنى (ناكسون رؤوسهم) .

٢*٦ - فأما ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾^(٧) فيدل على النكرة مشاكلة ما بعده في ﴿ وَلَا آمِنَ

الْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾^(٨) وأن فيه معنى الأمر . كأنه قيل : لا تحلوا الصيد وأنتم حرم . وقوله جل وعزَّ

﴿ هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ ﴾^(٩) فهو نكرة ؛ لأنه وصف نكرة . وكذلك ﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾^(١٠) نكرة

وصفت بنكرة .

٢*٧ - وتقول : (هو كائن أخيك) ، فقد أجازته الخليل (ت ١٧٠) على حذف التنوين

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٦٥ - ١٦٦ = (١ : ٨٣ - ٨٤) .

* ٢- نفسه ، ص ١٦٦ = (٨٤) .

(١) تقدم برقم (٢٨٦) ، وسيأتي برقم (٥٤١) ، و(٥٤٧)

(٢) في المخطوط (الأخوص) . وينظر ما تقدم في هامش السؤال .

(٣) تقدم برقم (٢٨٧) .

(٤) من الآية (١٨٥) في سورة آل عمران ، ووردت في غيرها . ينظر ما تقدم في هامش السؤال .

(٥) من الآية (٢٧) في سورة القمر .

(٦) من الآية (١٢) في سورة السجدة .

(٧) من الآية الأولى في سورة المائدة .

(٨) من الآية الثانية في سورة المائدة .

(٩) من الآية (٩٥) في سورة المائدة .

(١٠) من الآية (٢٤) في سورة الأحقاف .

للاستخفاف^(١) وإن لم يكن فى الحقيقة اسم فاعل ، وكان مما أضيف الشيء فيه إلى نفسه إلا أنه لعلّه صحيحة وهى كونه على تقدير المفعول فى (هو كائن أخاك) . ولا يجوز فى (كائن) الذى بمعنى (واقع) مثل هذا ، لأنه لا يتعدى إلى مفعول فيصير على هذا الوجه بمنزلة (قائم) لا يجوز فيه الإضافة؛ لأنه لا يتعدى فلا يجوز (كائن أخيك) على هذا الوجه .

٨*١ - وقال الفردق :

(٣٠٢) - أَتَانِي عَلَى الْقَعَسَاءِ [عَادِلٌ]^(٢) وَطَبِيهِ بِرَجُلِي لَتِيمٍ وَأَسْتِ عَبْرَ تَعَادِلِهِ^(٣)

فهو نكرة ؛ لأنه فى موضع الحال ، كانه قال : (عادلاً وطبياً) . وقال الزبرقان بن بدر :

(٣٠٣) - مُسْتَحْقِبِي حَلَقِ الْمَائِئِيَّ يَحْفَرُهُ بِالشَّرَفِيَّ وَغَابَ فَوْقَهُ حَصِيدُ^(٤)

وقال السليك بن السلكة :

(٣٠٤) - تَرَاهَا مِنْ بَيْبَسِ الْمَاءِ شُهْبًا مُخَالِطِ دِرَّةٍ مِنْهَا غَرَارُ^(٥)

فهذا فى موضع صفة النكرة وهو مضاف إلى نكرة حذف التنوين منه استخفافاً . وقال النابغة

(٣٠٥) - احْكُمْ كَحْكَمِ قَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ التَّمَدِّ^(٦)

فهذا نكرة لأنه من صفة (حَمَامٍ) وهو نكرة . وَقَالَ الْمُرَّارُ الْأَسَدِيُّ :

(٣٠٦) / - سَلَّ الِهْمُومَ بِكُلِّ مَعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مَخَالِطِ صِهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ^(٧) . ١٥٤

فهذا نكرة ؛ لأن (كل) لا تضاف إلى مفرد إلا وهو نكرة من أجل أن الواحد لا كل له ؛ لأن (كل) عموم ، وليس فى الواحد عموم ، إذ العموم إجراء المعنى على الشيء مع غيره ، فإنما تدخل

على لفظ الواحد على تقدير الجميع إذا أُفْرِدُوا وَاحِدًا وَاحِدًا ، ويوضح ذلك أن قولك : (كل رجل

١* الكتاب ، ج ١ : ١٦٦-١٦٨ = (١ : ٨٤-٨٥) .

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٦٦ = (١ : ٨٤) ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٢) فى المخطوط (عارض) .

(٣) تقديم برقم (٢٨٨) .

(٤) تقدم برقم (٢٨٩) .

(٥) تقدم برقم (٢٩٠) .

(٦) تقدم برقم (٢٩١) .

(٧) تقدم برقم (٢٩٢) .

فى الدارِ فله درهم) يوجب أن الدراهم مقسومة (١) على عدة الرجال. فلا واحد منهم إلا وله درهم، فالدراهم على عدتهم. ولو قلت: (كل الرجال الذين فى الدار لهم درهم) أوجب ذلك أن الدرهم الواحد لجميعهم، فهذا غير المعنى الأول، إذ المعنى فيه للجميع، والأول المعنى فيه لكل واحد من الجميع.

١٩* - وقال أبو الأسود:

(٣٠٧) - فَاَلْقَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا (٢)

فهذا على الحذف لغير معاقبة الإضافة، ولكن لالتقاء الساكنين تشبيها بحروف المد واللين، إذ التثوين يجرى مجراها، وهو مع ذلك ضرورة (٣)، إذ الأصل فى التثوين أن يحرك لالتقاء الساكنين ولا يحذف. وإنما لم يُضَفْ لأنه أراد أن يبين معنى المفعول الذى لا يومه أنه على معنى الماضى، كأنه قال: (ليس من شأنه أن يذكر الله)، فلم يكن بد على هذا الوجه من حذف التثوين ونصب الاسم ليوضح هذا المعنى.

١٠*٢ - وحكم المعطوف على المجزوء أن يجوز فيه وجهان: الجر بالحمل على اللفظ، والنصب بالحمل على التأويل. فتقول (هذا ضارب زيد وعمرو)، ويجوز (وعمرأ) على (ويضرب عمرأ) أو (ضارب عمرأ) (٤)؛ لتوضح أنه على معنى الفعل.

١١*٢ - وقال جرير:

(٣٠٨) - جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَّنْظُورٍ بَيْنَ سَيَّارٍ (٥)

كأنه قال: (أو هات مثل أسرة)؛ لأن (جئني بمثله) يدل على (هات مثله)، وقال كعب بن

١* الكتاب، ج ١: ١٦٩ = (١: ٨٥ - ٨٦).

٢* نفسه، ص ١٦٩ = (٨٦).

٣* نفسه، ج ١: ١٦٩ - ١٧٠ = (٨٦).

(١) فى المخطوط (الدراهم مقسوم) وما أثبتته يناسب السياق.

(٢) تقدم برقم (٢٩٣).

(٣) يرى بعضهم أن ذلك ليس ضرورة وأنه جائز فى النشر. ينظر معانى القرآن للفراء، ج ٢: ٢٠٢، ٢٠٠.

والغنى، ص ٧١٦، والهمع، ج ٦: ١٧٩ = (٢: ٩٩).

(٤) هذا التقدير على مذهب جمهور البصريين، أمّا الكوفيون فهم عندهم معطوف على محل المعطوف عليه.

ينظر الكتاب، ج ١: ١٦٩ = (١: ٨٦)، وشرح الكافية الشافعية، ج ٢: ١٠٤٧، والتصريح،

ج ٢: ٧٠.

(٥) تقدم برقم (١٧٦)، و(١٧٨)، و(٢٩٤).

جعليل :

(٣٠٩) - أَعْنَى بِخَوَارِ الْعِنَانِ تَخَالُهُ إِذَا رَاحَ يَرْدِي بِالْمُدْجِجِ أَحْرَدًا (١)

ثم قال :

وَأَبْيَضَ مَقْبُولُ السَّطَامِ مُهْنَدًا وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ مُسْرَدًا
كأنه قال : (وأعطني أبيض مصقول السطام مهندًا وذا حلق) ؛ لأن (أعنى بخوار العنان) يدلُّ عليه . وقولك : (هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً) أقوى من هذين البيتين ؛ لأن الأصل فيه النصبُ ، والجرُّ داخل فيه ، والأمرُ بخلاف هذا في هذين البيتين .

١٢* - وقال الشاعر :

(٣١٠) - بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفَضَّةٍ وَزَنَادَ رَاعٍ (٢)

فهذا على تأويل الموضع ، كأنه قال : (ويعلق زنادة راعٍ) (٣) . ومثله :

(٣١١) - هَلْ أَنْتِ بَاعَتْ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ (٤) أَخَا عَوْنِ بْنِ مِحْرَاقٍ

كأنه قال : (أو تبعت عبد ربٍّ) فحمله على الموضع وهو أقوى جيد .

١* - الكتاب ، ج ١ : ١٧٠ - ١٧١ = (١ : ٨٦ - ٨٧) .

(١) تقدم برقم (٢٩٥) .

(٢) تقدم برقم (٢٩٦) .

(٣) ينظر ما تقدم في هامش الفقرة (١٠) .

(٤) في المخطوط (وعبد رب) ، والصواب ما أثبتته .

٢-مسائل مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا: (١)

- ١٣ - ما حكم اسم الفاعل الذي لما مَضَى؟ وَلَمْ لَا يَعْمَلْ عمل الفعل الماضي؟
- ١٤ - وَلَمْ كانت إضافته حقيقة؟
- ١٥ - وما حكم المعطوف على المجرور باسم الفاعل الذي لما مَضَى؟ وَلَمْ جاز فيه وجهان:
- الجر، والنصب؟ وَلَمْ كَانَ وَجْهُ الكلام (هذا / ضاربُ عبدِ الله وأخيه) وجاز (وأخاه)؟ هـ ٥٤
- ١٦ - وَلَمْ احتمل المعطوف ما لا يحتمله المعطوف عليه حَتَّى حُمِلَ على المعنى وَلَمْ يحمل المعطوف عليه على المعنى؟
- ١٧ - وما الشاهد في قوله جُلَّ وعزَّ: ﴿وَلَحْمٌ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ، وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ (٢)، وقول الشاعر (٣):

(٣١٢) - * يَهْدِي الْخَمِيسَ نَجَادًا فِي مَطَالِعِهَا * (٤)

وقول كعب بن زهير (٥):

(٣١٣) - * قَلَمٌ يَجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ * (٦)

(١) ينظر الكتاب، ج ١: ١٧١ = (١: ٨٧).

(٢) الآيتان (٢١ - ٢٢) في سورة الواقعة.

(٣) هو مزاحم العقيلي كما في تحصيل عين الذهب، ج ١: ٨٧ (بهامش الكتاب، بولاق) أو الزيرقان بن

بدر كما في اللسان، ج ٨: ٣٣٨ (مصع).

(٤) وسيأتي برقم (٣١٦)، وعجزه:

* إِمَّا الْمَصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَهُ رَغْبُ *

والنجد: جمع نجد وهو الطريق في الجبل، والمصاع: القتال، والرَّغْبُ: الواسعة. وفاعل (يهدى) يعود إلى المملوح.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ١٧٣ (١: ٨٧)، وشرح أبيات سيدي، للنحاس، ص ١٣٧،

وشرح أبيات سيدي، لابن السيرافي، ج ١: ٣٩٥، والنكت، ج ١: ٢٨٥.

(٥) شرح ديوانه، ص ٥٢، وتوفي سنة ٢٦هـ.

(٦) وسيأتي برقم (٣١٧)، وعجزه:

* تَجَافَى بِهَا زَوْدٌ نَبِيلٌ وَكُلُّ

وبعده:

وَمَفْخَصُهَا عَنْهَا الْحَصَى بِجِرَانِهَا وَمَتْنَى نَوَاجِزٍ لَمْ يَخْتَنُنْ مَفْصِلُ

ثُمَّ قَالَ :

* وَسَمُرٌ ظِمَاءٌ ... *

وقول الآخر :

(٣١٤) - * بَادَتْ وَغَيَّرَ أَيُّهُنَّ مَعَ الْبِلَى * (١)

فَلَمْ يَحْدِثْ فِي جَمِيعِ هَذَا مِنَ الْعُطْفِ عَلَى اللَّفْظِ ؟ وَهَلْ جَازَ لِلشَّعْرِ (٢) بِالْمَعْنَى الْمَضْمُونِ بَعْدَ تَقْدِيرِهِ فِي النَّفْسِ ؟

١٨ - وَلَمْ يَكُنِ التَّنْصِبُ مَعَ الْفَصْلِ (٣) أَقْوَى ، وَكَلِمَا طَالَ الْكَلَامُ فَحَمَلَهُ عَلَى التَّنْصِبِ أَقْوَى مِنَ الْجَرِّ ؟

١٩ - وَمَا الشَّاهِدُ فِي ﴿ وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ (٤) ؟

٢٠ - وَمَا حُكْمُ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ؟ وَلَمْ يَحْدِثْ فِي الثَّانِي وَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَحْدِثْ فِي الْأَوَّلِ وَهُوَ لَمْ يَمْضِ ؟

٢١ - وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي (هَذَا [مَعْطَى] زَيْدٌ دَرَاهِمًا [وَعَمْرُو]) ؟ وَهَلْ يَجُوزُ فِي (هَذَا مَعْطَى زَيْدٌ دَرَاهِمًا وَدِينَارٌ) بِالْعُطْفِ عَلَى (زَيْدٍ) ؟

== وَسَمُرٌ ظِمَاءٌ وَأَتَرْتُهُنَّ بَعْدَمَا مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبُلٌ

وَيُرْوَى (وَمَضَتْهَا تَحْتَ الْحَصَى) ، وَالضَّمِيرُ فِي (يَجِدَا) يَعُودُ إِلَى ذَنْبٍ وَغَرَابٍ مَرَّ ذِكْرُهُمَا فِي بَيْتٍ سَابِقٍ ، وَنَبِيلٌ : مُشْرِفٌ وَاسِعٌ ، وَالْكَلْكَلُ : الصَّدْرُ ، وَالْجِرَانُ : بَاطِنُ عُنُقِ النَّاقَةِ مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ ، وَمَعْنَى نَوَاجٍ : أَيُّ شَيْءٍ قَوَائِمٌ سَرِيعَةً قَوِيَّةً ، السَّمَرُ : الْبَعْرُ ، وَالظِّمَاءُ : الْيَابِسَةُ ، وَأَتَرْتُهُنَّ : تَابَعْتُهُنَّ . وَمِنْ مَوَاطِنِ وَرُودِ الْآيَاتِ : الْكِتَابُ ، ج ١ : ١٧٣ = (١ : ٨٨) ، وَشَرَحَ أُبَيَّاتُ سَيِّبِيهِ ، لِلنَّحَّاسِ ، ص ١٣٨ ، وَشَرَحَهَا ، لِابْنِ السِّيرَافِيِّ ، ج ١ : ٨٤ ، وَتَفْسِيرُ عِيُونِ كِتَابِ سَيِّبِيهِ ، ص ١٣٩ ، وَالنَّكْتُ ، ج ١ : ٢٨٥ .

(١) تَقْدِمْ بِرَقْمِ (١٨٤) ، وَعَجْزُهُ :

* إِلَّا رَوَاكَدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءٌ *

ويعده :

وَمُشْجَجٌ أَمَّا سَوَاءُ قَدَّالِهِ فَبَدَأَ وَغَيَّرَ سَارَهُ الْمَعْرَاءَ

(٢) لَعَلَّهُ يَرِيدُ بِالشَّعْرِ الْإِشْعَارَ ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي الْجَوَابِ وَهُوَ قَوْلُهُ : « وَإِنَّمَا جَازَ ... لِلإِشْعَارِ بِالْمَعْنَى ... »

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ (الْفِعْلُ) وَمَا أَثْبَتَهُ يَقْتَضِيهِ الْجَوَابُ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ (٩٦) فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ . وَفِي الْمَخْطُوطِ (جَاعِلٌ ...) بِدُونِ الْوَاوِ . وَقِرَاءَةُ (وَجَاعِلٌ) قَرَأَ بِهَا ابْنُ كَثِيرٍ ، وَنَافِعٌ ، وَأَبُو عَمْرٍو ، وَابْنُ عَامِرٍ . وَقَرَأَ بَاقِيَ السَّبْعَةِ (وَجَعَلٌ) . يَنْظُرُ السَّبْعَةُ ، ص ٢٦٢ .

٢٢- وَلَمْ جاز (هذا معطى درهم^(١) زيداً) وَلَمْ يجوز (هذا معطى درهماً زيد)؟ وهل يجوز ذلك على ما رواه الأخفش^(٢) (ت ٢١٥) من وقولهم^(٣) :
(٢١٥) - فَرَجَّجْتُهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(٤)؟
وَلَمْ أَجمعوا أن هذا لا يجوز ، إلا الأخفش^(٥) فإنه أجازَه على القبح والشذوذ؟

٢- الجواب :

١٣*١- واسم الفاعل الذى للماضى لا يعمل عمل الفعل ؛ لأنه لا يضارع الماضى ، ولو ضارعه لوجب للماضى الإعراب كما لما^(٦) ضارع (يفعل) وجب له الإعراب وَوَجِبَ لاسم الفاعل الإعمال . ولما لَمْ يُضارع الماضى لم يجب للفعل الماضى الإعراب وَلَمْ يجب لاسم الفاعل الإعمال .

١٤*١- وإضافته على معنى الماضى إضافة حقيقة ، كقولك : (هذا ضارب زيد) ؛ لأن اللفظ على الإضافة والمعنى عليها ، فهو كقولك : (غلام زيد) فى دلالته على الاختصاص الذى هو إضافة حقيقة .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٧٧ = (٨٧ : ١) .

(١) فى المخطوط (درهماً) ، وما أثبتته يقتضيه الجواب .

(٢) ينظر تحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٨٨ (بهامش الكتاب ، ط . بولاق) ، وخزانة الأدب ، ج ٢ : ٢٥١ . وفيه عن البيت التالى « وهو من زيادات أبى الحسن الأخفش فى حواشى الكتاب فأدخله بعض النساخ فى بعض النسخ حتى شرحه الأعلام وابن خلف فى جملة أبياته » .

(٣) جاء فى الخزانة أيضاً فى الموضع نفسه « هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين . وقيل هو لبعض المولدين ممن لا يحتج بشعره » .

(٤) وسيأتى برقم (٣١٩) ، و (٢٣٤) ، ويروى :
فَرَجَّجْتُهَا مَتَكُنَّا زَجَّ الصَّعَابَ أَبِي مَزَادَةَ

وعليها لا شاهد فيه . وزججه : طعنه بالزجج : وهى الحديدية التى فى أسفل الرمح ، والقلوص : الناقة الشابة .

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٢٥٨ ، ج ٢ : ٨١ ، ٨٢ ، ومجالس ثعلب ، ج ١ : ١٢٥ = (١٥٢) بمعانى القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ١٦٩ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٨٠ (شرحه ، ج ١ : ٢٤٦) ، والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، (دمشق - دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٦ - ١٤٠٨ هـ) ، ج ٥ : ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، وتحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٨٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٩٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٦٨٥ .

(٥) فى المخطوط (للأخفش) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٦) فى المخطوط (لو) ولعل المراد ما أثبتته .

١٥*١ - والمعطوف على المجرور باسم الفاعل لما مضى يجوز فيه وجهان : أحدهما :
العطفُ على اللفظ ، والآخر : على المعنى ، فتقول : (هذا ضارب زيد وعمرو) وإن شئت قلت :
(وعمرًا) ؛ لأنَّ الكلام الأول قد دلَّ على (وضرب عمرًا) ^(١).

١٦*٢ - واحتمل المعطوف ما لا يحتمله المعطوف عليه ؛ لأن المعطوف محمولٌ على
التأويل ففيه معنى مصرّح ، وهو معنى الإضافة ، ومعنى مضمّن ، وهو معنى (فعل) ، فيصلحُ
بعد تقدير المعنى الحملُ على التأويل وهو المعنى المضمّن ، والحملُ على اللفظ وهو المعنى
المصرّح.

١٧*٣ - وفي التنزيل ﴿وَلَحْمَ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَبِهُونَ . وَحُورٌ عِينٌ﴾ ^(٢) ؛ لأن الأول قد دلَّ
على (لهم كذا ولهم كذا) فحملُ الثاني عليه ، كأنه قيل : (ولهم حور عين) ^(٣) . وقال الشاعر :

(٣١٦) - يَهْدِي الخَمِيسَ نَجَادًا فِي مَطَالِعِهَا إِمَّا المَصَاعُ وَإِمَّا ضَرْبُ رُغْبٍ ^(٤)

فهذا محمولٌ على المعنى ، إذ معناه : (إما أمرهم المصاع وإما ضربٌ رُغْبٍ) . وقال كعب بن
زهير :

(٣١٧) - فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مِطْيَةٍ تَجَافَى بِهَا نَفْرٌ نَبِيلٌ وَكَلْكَلٌ ^(٥)

وَمَفْحَصَهَا عَنْهَا الْحَصَى بِجَرَانِهَا وَمَثْنَى نَوَاجٍ لَمْ يَخْنُهَا مَفْصَلٌ

ثم قال :

وَسُمِرُ ظِمَاءٍ وَاتَرْتَهُنَّ بَعْدَمَا مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبُلٌ

فرفع (وَسُمِرُ) ؛ لأن قوله : (فلم يجدا إلا مناخ مطية) يدلُّ على (بها مناخ مطية) ، فكانه قال
(وبها سُمِرُ ظِمَاءٍ) ^(٦).

١* الكتاب ، ج ١ : ١٧١ - ١٧٢ = (١ : ٨٧) .

٢* نفسه ، ص ١٧٢ = (٨٧) .

٣* نفسه ، ص ١٧٢ - ١٧٤ = (٨٧ - ٨٩) .

(١) ينظر التصريح ، ج ٢ : ٧٠ .

(٢) الأيتان (٢١ ، ٢٢) في سورة الواقعة .

(٣) ينظر ما تقدم في باب ٢٧ : ١٠ ، ١٦م٢ .

(٤) تقدم برقم (٣١٢) .

(٥) تقدمت برقم (٣١٢) .

(٦) في المخطوط (طبا) وما أثبتته يقتضيه السياق .

وقال الآخر :

(٣١٨) - بَادَتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءً^(١)

/وَمَشَّجُ أُمَّا سَوَاءٌ قَدَّ إِلَيْهِ فَبَدَأَ وَغَيَّرَ سَارَهُ الْمُعْزَاءُ^(٢)

١٥٥

لأن معنى (إلا رواكد) : (فيها رواكد).

وَأَمَّا جاز فى كل هذا أن يعدل عن العطف على اللفظ للإشعار بالمعنى المضمن بعد تقديره فى النفس بالكلام الأول. فَمَنْ عطف على اللفظ فلأنه أشكل. ومن عطف على المعنى فلأنه أدل على المضمن. وكلاهما حسن على هذه العلل.

١٨*١ - وَكُلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ فَحَمَلَ الْاسْمَ عَلَى النَّصْبِ أَقْوَى ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ يَعْمَلُ فِيمَا تَبَاعَدَ عَنْهُ وَالْجَارُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا يَلِيهِ. فمن هنا حسنُ النَّصْبِ مَعَ الْفَصْلِ ، وَازْدَادَ حَسَنًا بِتَطَاوُلِ مَا بَيْنَ الْاسْمِ وَالْجَارِ عَلَى هَذَا الْمَقْتَضَى.

١٩*١ - وفى التنزيل : ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾^(٣) ، فهذا عند سيبويه محمول على المعنى على ما فسرنا قبل^(٤). وفيه عندى حسن يقوى حملة على النصب ، وهو أنه بمنزلة الفعل الدائم ، وذلك أنه مستمر فى الماضى والمستقبل ، فقد جعلَ الشمسَ والقمرَ حُسْبَانًا وهو يجعلها حُسْبَانًا فى المستأنف وجاعلٌ كذلك فى الحال لتمكنه فى الأزمنة الثلاثة من هذا المعنى^(٥).

٢٠*٢ - وحكم اسم الفاعل فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى الماضى أن يضاف إلى الأول وينصب الثانى. وَأَمَّا نَصْبُ الثَّانِي لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ : أَحَدُهَا : أَنَّ الْاسْمَ

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٧٤ = (١ : ٨٩) .

*٢- نفسه ، ص ١٧٥ = (٨٩) .

(١) تقدم برقم (٣١٤) .

(٢) فى المخطوط (العراء) ، والصواب ما أثبتته .

(٣) من الآية (٩٦) فى سورة الأنعام ، وفى المخطوط (جاعل...) . وتقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال .

(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرتين (١٥ ، ١٦) ، والكتاب ، ج ١ : ١٧٢ ، ١٧٤ = (١ : ٨٧ ، ٨٨) .

(٥) وذهب إلى نحو من هذا الزمخشري ، وتعقب أبو حيان بأنه إذا تضمن الأزمنة الثلاثة فهو للاستمرار

فلا يجوز أن يعمل . ينظر الكشف ، ج ٢ : ٣٧ ، والبحر ، ج ٤ : ١٨٧ ، والتصريح ، ج ٢ : ٧٠ .

قد تم^(١) بالإضافة واقتضى اسماً^(٢) آخر فوجب له النصب من هذا الوجه . والوجه الثاني : أنه قد دلّ على معنى (فَعَلَ) فاقتضى له جواز حمل الثاني عليه . والوجه الثالث : أنه قد امتنع أن يضاف إلى المفعول الثاني بإضافته إلى المفعول الأول ، وقد اقتضى الثاني^(٣) ، فإذا [كان] اقتضاؤه مع امتناعه من الرفع والجرف فليس إلا النصب ، فوجب نصبه لهذه الأوجه^(٤) ، ولم يجب في الأول مثل هذا .

٢١*١ - وتقول : (هذا معطى زيد درهماً وعمرو) ، وإن شئت نصبت فقلت : (وعمرأ) على ما فسرنا قبل^(٥) . ولا يجوز (هذا معطى زيد درهماً ودينار) ؛ لأنه عطف على الشيء بما لا يشاكله معدول عن حمله على ما يشاكله . ولو كان (دينار) اسم رجلٍ لحسن وجاز ؛ لأنه عطف المفعول الأول على المفعول الأول ، ولا يصلح أن يعطف المفعول الثاني على المفعول الأول للفاوت الذى فيه بدلاً من التقابل الصحيح .

٢٢*٢ - وتقول : (هذا معطى درهم^(٦) زيداً) ، فتضيفه إلى المفعول الثاني إن شئت ؛ لأنه لا يلبس . ولا يجوز (هذا معطى درهماً زيد^(٧)) بإجماع ؛ لأنه لا يقاس على ما رواه الأخفش (٢١٥) من قوله :

(٣١٩) - فَزَجَّجْتُهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي (٨) مِرَادَةً (٩)

لأن هذا لا يجيزه أحدٌ من النحويين^(١٠) إلا الأخفش ، وهو عنده قبيح شاذ فلا يقاس عليه .

١-* الكتاب ، ج ١ : ١٧٥ = (١ : ٨٩) .

٢-* نفسه ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ هـ = (٨٩) .

(١) فى المخطوط (قديم) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) فى المخطوط (اسم) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (الأول) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) جاء فى شرح المفضل ، ج ٦ : ٧٧ « وأما ما يتعدى إلى مفعولين من نحو (هذا معطى زيد درهماً) فإن كثيراً من النحويين يزعمون أن الثانى ينصب بإضمار تقديره : (هذا معطى زيد أعطاه درهماً) وليس بالحسن »

(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة (١٥) .

(٦) فى المخطوط (درهماً) ، وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٧) فى المخطوط (زيداً) ، وما أثبتته يقتضيه السياق كذلك .

(٨) فى المخطوط (إلى) ، والصواب ما أثبتته .

(٩) تقدم برقم (٣١٥) .

(١٠) لعله يريد من البصريين ؛ لأن المنقول عن الكوفيين جواز ذلك ، ينظر الإنصاف ج ٢ : ٤٢٧ (مسألة ٦٠) .

وينظر باب ٢ : ٣٨ مع الهامش .

وإنما لم يجز لأنه لما ضَعُفَ في الظرف الفصلُ بين الجارِّ والمجرور ولم يكن بعد الضعف إلا الامتناع امتنع في غير الظرف فلم يجز في الشعر ولا في غيره^(١). وجاز الفصل بالظرف في الشعر خاصة لأن الظرف لا يعتد به فصلاً ، ودليل ذلك أنه يُفَرَّقُ به بين اسم (إن) وبينها ، فتقول: (إن في الدار زيدا) ، وكذلك (ما اليوم زيد منطلقاً) ولا يجوز في غير الظرف . وإنما جاز فيه لكثرة واشتماله على المعنى .

(١) الحق أنه قد ورد الفصل بغير الظرف في قراءة سبعية هي قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ من الآية (١٣٧) في سورة الأنعام . ينظر السبعة ، ص ٢٧٠ ، وإنكارها من قبل بعضهم لا يقدر في صحتها ما دامت متصله السند . قال السمين الحلبي في الدر المنصون ، ج ٥ : ١٦٢ : « وهذه قراءة متواترة صحيحة وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي وهو أعلى القراء السبعة سنداً ... » ثم أورد من ص ١٦٢ إلى ص ١٦٦ أقوال بعض أولئك المتجربين وقال : « وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعاً لا ينبغي أن يلتفت إليها لأنها طعن في المتواتر ، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر ، وأيضاً فقد انتصر لها من يقابلهم وأورد من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغةً . قال أبو بكر بن الأنباري : هذه قراءة صحيحة ، وإذا كانت العرب قد فصلت بين المتضايقين بالجملة في قولهم : (إن شاء الله ، أخيك) يرينون هو غلام أخيك فإن يفصل بالفرد أسهل » ثم أورد رحمه الله من ص ١٦٧ إلى ص ١٧٧ ربوداً أخرى تتضمن شواهد نثرية وشعرية .

٣٨- باب اسم الفاعل الذى جرى على الاتساع^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى اسم الفاعل من الإعمال على الاتساع مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - / ما الذى يجوز فى اسم الفاعل من الإعمال على الاتساع ؟
- ٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- [١-] وما حكم : (٢)
- # يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ# (٣)
- ولمَ جاز إضافة (سارق) إلى (الليلة) وليست مسروقة فى الحقيقة ؟
- ٣ - ولمَ جاز (صيد عليه يومان) و (ولد له ستون عاماً) ؟
- ٤ - وما الفرق بين المفعول الثانى على الحقيقة والمفعول الثانى على الاتساع ؟ وهل يجرى ذلك فى الظروف فتقول : (هذا مخرجُ اليومِ الدراهم) ، و(صائدُ اليومِ الوحش) ؟ وما الشاهد فى ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (٤) ؟
- [٢-] وما حكم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؟ ولمَ جازَ فى الشعرِ ولمَ يجزُ فى غيرِه مِنَ الْكَلَامِ ؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ١٧٥ = (١ : ٨٩) « هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى » وينظر الباب فى شرح الصغار ، ص ٢٧٠ .

(٢) لم أهتد إلى معرفة القائل .

(٣) وسيأتى برقم (٣٣١) ، و(٣٧٢) .

ومن مواطن ورودهِ : الكتاب ، ج ١ : ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٩٣ = (١ : ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٨٠ ، والأصول ، ج ١ : ١٩٥ ، ج ٢ : ٢٥٥ ، ج ٣ : ٤٦٤ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٣٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٦ ، والحجة ، للفارسي ، ج ١ : ١٤ ، والخزانة ، ج ١ : ٤٨٥ . وينظر معجم هارون ، ص ٤٧١ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٣٧٥ .

(٤) من الآية (٢٣) فى سورة سبأ :

٥ - وما الشاهد في قول الشماخ^(١) :

(٣٢١) - رَبُّ ابْنِ عَمِّ إِسْلَيْمَى مُشْتَمِلٌ طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكَرَى رَأَى الْكَسْلَ^(٢)

وقول الأخطل^(٣) :

(٣٢٢) - وَكَرَّارٍ خَلْفَ الْمُخَجَّرِينَ جَوَادَهُ^(٤)

وهل هذا على الاتساع الذي يجوز في الكلام ؟ وما الشاهد في قوله^(٥) :

(٣٢٣) - وَيَوْمَ شَهْدَانَهُ ... # ...^(٦)

(١) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ١٧٧ = (١ : ٩٠) ، ورد البيت الأول في ديوان الشماخ ، ص ٣٨٩ ، في قصيدة لابن أخيه : جبار بن جزء بن ضرار ، وكذلك ورد البيتان منسوبين لابن أخيه في شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٢ ، وقد سها الدكتور حداد ، حين قال : البيتان للشماخ في ديوانه ، ص ٣٨٩ - ٣٩٠ . ينظر معجمه ، رقم ٣٥٩١ ، ص ٧٥٥ .

(٢) وسيأتيان برقم (٣٢٥) . والمشمعل : السريع ، والكرى : النوم . ومن مواطن ورودهما : الكامل ، ج ١ : ١٩٩ ، ومجالس ثعلب ، ج ١ : ١٢٦ = (١٥٢) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٦ ، والإيضاح ، ص ٢١٠ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥١٥ ، ومعجم حداد في الموضع المذكور في التعليق السابق .

(٣) شعره ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، (بيروت - نار الآفاق الجديدة ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ) ، ج ٢ : ٦٢٠ . واسمه غياث بن غوث التغلبي ، توفي سنة ٩٠ هـ . (٤) وسيأتي برقم (٣٢٦) ، وعجزه :

إِذَا لَمْ يَحْمَرْ لَوْ أَنَّ نَثَى حَلِيلُهَا

ويروي بنصب (خلف) وجر (جواده) ، ويكون شاهداً على الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، كما يروي العجز :

حِفَاطًا إِذَا لَمْ يَحْمَرْ لَوْ أَنَّ نَثَى حَلِيلُهَا

والمحجر : اللجأ المضيق عليه .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ١٧٧ = (١ : ٩٠) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٨١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٧ ، وشرحها لابن السيرافي ، ج ١ : ١١٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٨ ، والخزانة ، ج ٢ : ٤٧٤ .

(٥) في الكتاب ، ج ١ : ١٧٨ = (١ : ٩٠) : رجل من بني عامر .

(٦) وسيأتي برقم (٣٢٢) ، و (٣٢٧) ، وهو بتمامه :

وَيَوْمَ شَهْدَانَهُ سَلِيمًا وَعَامِرًا قَلِيلِي سَوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

ويروي : (يوم) و (قليل) بالنصب والرفع والجر . وسليم وعامر قبيلتان ، والطعن هنا : جمع طعنة . والنهال : المرتوية بالدم . والنوافل : الغنائم . و (نوافله) فاعل (قليل) .

ومن مواطن ورودها : المقتضب ، ج ٣ : ١٠٥ ، ج ٤ : ٣٢١ ، والكامل ، ج ١ : ٣٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ١ : ١٢٨ ، والحجة ، للفارسي ، ج ١ : ٢٦ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٤٥ ، والمسائل المشككة ، ص ٣٩٧ ، والتبصرة ، ج ١ : ٣٠٨ ، (٥٢٩) ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٧ ، وشرح أبيات المغني ، ج ٧ : ٨٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٨٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٠٥٥ .

وقولهم: (ثمانى حجج حججتهن بيت الله)؟

٦ - وما الشاهد فى قول عريق قمينة (١) :

(٣٢٤) - #لَمَّا رَأَتْ سَاقِدَمًا اسْتَعْبَرَتْ# (٢)

وهل هذا على الاتساع الذى لا يجوز فى الكلام ؟

وقول أبى حية (٣) :

(٣٢٥) - #كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا# (٤)

ولم لا يجوز فى هذا الإضافة إلى الظرف على الاتساع كما جاز فى غيره ؟

٧ - و[ما] الشاهد فى قول الأعشى (٥) :

(٣٢٦) - #وَلَا تُقَاتِلْ بِالْعِصْـىِٕ# (٦)

(١) ديوانه، ص ٧٣ ، وهو من قيس بن ثعلبة ، توفى نحو سنة ٨٥ قبل الهجرة .

(٢) وسيأتى برقم (٣٢٨) ، و(٣٧٣) ، و(٣٨٢) ، وعجزه :

#لِلَّهِ دَرٌّ - أَلَيْكَمْ - مَنْ لَامَهَا#

والضمير فى رأت لابنة الشاعر حيث مر ذكرها فى بيت سابق ، وقيل كنى بابنته عن نفسه .
وساتيدما : قيل عنه جبل بالهند لا يعدم ثلجه ، وقيل : جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند ، وقيل
نهر قرب أرنزن .

واستعبرت : بكت : والله بر فلان : لله عمله ، وأصل الدر اجتماع اللين فى الضرع .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٧٨ ، ١٩٤ = (١ : ٩١ ، ٩٩) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٣٧٧ ،
ومجالس ثعلب ، ج ١ : ١٢٥ = (١٥١) ، والأصول ، ج ٢ : ٢٢٧ ، ٤٦٧ : ٣ ، واللامات ، ص ١٠٨ ،
وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٦ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٤٦ ، والمسائل المشككة ،
ص ٥٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٦٧ ، وفرحة الأديب ، ص ٨٦ ، والنكت ،
ج ١ : ٢٨٩ ، ٣٥١ ، وتفسير القزطلى ، ج ٧ : ١٩٣ ، والخزانة ، ج ٢ : ٢٤٧ ، وينظر معجم هارون ،
ص ٣٣٧ ، ومعجم حداد ، هامش ص ١٥٩ .

(٣) شعره ، ص ١٤٢ ، واسمه : الهيثم بن الربيع بن زرارة ، اختلف فى سنة وفاته ، فقيل حول سنة ١٥٨ ،
وقيل حول سنة ١٨٣ .

(٤) وسيأتى برقم (٣٣٩) ، وعجزه :

#يَهُودَى يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ#

ويرى : (كتحبير الكتاب) . ويزيل : يفرق ويميز . يصف الشاعر رسوم دار ويشببها بذلك .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٧٩ = (١ : ٩١) ، والأصول ، ج ٢ : ٢٢٧ ، ٣٦٧ ، وشرح
أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٥ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٤٧ ، والمسائل المشككة ، ص ٥٦٢ ،
والنكت ، ج ١ : ٢٨٩ ، والخزانة ، ج ٢ : ٢٥٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٩٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٠١٩ .

(٥) ديوانه ، ص ١٥٩ .

(٦) وسيأتى برقم (٣٤٠) ، وهذا أول بيتين هما :

وَلَا تُقَاتِلْ بِالْعِصْـىِٕ سِىِّ وَلَا تُرَامِى بِالْهَجَارَةِ

وما الخلاف فيه ؟

[٢-] وقول ذى الرمة (١) :

- (٣٢٧) - #كَانَ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ يَنَّا# (٢)

٨ - وكيف يجيىء على (*) مذهب سيبويه فى (الإعلاية) (مررت بخير وأفضل من ثم)؟ وكيف

يجيىء على مذهب أبى العباس (ت ٢٨٦) ؟

٩ - وقول درنى (٣) :

- (٣٢٨) - #هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ# (٤)

== إلا عُلَاةٌ أَوْ بُدَا هه قَارَحَ نَهْدِ الْجَزَارَةِ.

وقد جاء البيت الأول فى الديوان برقم (٥٤) بينما جاء الثانى برقم (٤٩) . كما جاء فيه (لسنا نقائل) ،
 (وبداهة سايح) . والعلاية : بقية جرى الفرس ، والبداهة : أول جرى الفرس . والقارح من الخيل : هو
 الذى بلغ أقصى أسنانه ، والنهد : المرتفع ، والجزارة : الرأس واليدان والرجلان .
 ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٧٩ ، ج ٢ : ١٦٦ = (١ : ٩١ ، ٢٩٥) ، ومعانى القرآن ، للفراء ،
 ج ٢ : ٣٢١ ، والمذكر والمؤنث له ، ص ١١٦ ، والمقتضب ، ج ٤ : ٢٢٨ ، ومعانى القرآن وإعرابه ،
 ج ٤ : ١٧٧ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٥٩٧ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٥٧٩ ، وشرح أبيات
 سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١١٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٩ ، والخزانة ، ج ١ : ٨٣ . وينظر معجم
 هارون ، ص ١٤٥ ، ومعجم حداد ، رقم ١١٩٨ .

(١) شعره ، ص ٧٦ .

(٢) سيائى برقم (٣٣٣) ، وعجزه :

#أَوَاخِرُ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ#

ويرى : (إنقاض الفراريج) ، والإيغال : الإبعاد ، والضمير فى (إيغالهن) للإبل ، والميس : شجر
 تتخذ منه الرحال والأقتاب ، والإنقاض : مصدر أنقضت الدجاجة إذا صوتت .
 ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٧٩ ، ج ٢ : ١٦٦ ، ج ٣ : ٢٨٠ = (١ : ٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧) ، والمقتضب ،
 ج ٤ : ٣٧٦ ، والأصول ، ج ١ : ٤٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٤ ، ٢٣١ ، وشرح
 القصائد التسع ، ج ١ : ١٤٢ ، واللامات ، ص ١٠٩ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٤٦ ، وشرح أبيات
 سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٩٢ ، والحجة ، لابن خالويه ، ص ٥٥١ ، والمسائل المشككة ، ص
 ٥٦٢ ، والمسائل المنشورة ، ص ٧٨ والنكت ، ج ١ : ١٥١ ، والخزانة ، ج ٢ : ١١٩ ، وينظر معجم
 هارون ، ص ٧٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٤٥٧ .

(٣) فى الجواب : وفى الكتاب ، ج ١ : ١٨٠ = (١ : ٩٢) : درنى بنت عبيدة . وفى شرح أبيات سيبويه ،
 لابن السيرافى ، ج ١ : ٢١٨ ، درنى بنت سيار بن صبرة . وفى المقاصد النحوية ، ج ٣ : ٣٧٢ : أن
 القائلة عمرة الخثعمية وفى المخطوط والكتاب (درنا) - وفى القاموس (درنى) كبشرى .

(٤) وسيائى برقم (٣٤٢) ، وعجزه :

==

[٧-] وقول الفرزدق (١) :

(٣٢٩) - يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرِيهِ * (٢)

[٢-] وَلَمْ جَاؤَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بِ(مَا) وَلَمْ يَجْزْ بِالظَرْفِ فِي ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (٣) ؟

١٠- وما حكم (أَدْخَلَ فَوْهَ الْحَجَرِ) وهل هو من المتعدي إلى مفعولين ، أو ممّا حذف منه حرف الإضافة ؟ ولولم لا يجوز إلا على التشبيه بالظرف ؟

١١- وما الشاهد في قول الشاعر (٤) :

(٣٣٠) - تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسُهُ *
وَهَلْ تُجِوزُ (مدخل الظل رأسه) ؟ وَلَمْ ضَعُفَ هَذَا ؟

#إِذَا خَافَ يَوْمًا نُبُوءَةً فَعَاوَمَهَا#

والتبوء : المحنة والبلية تنزل بالإنسان . والضمير (مما) لأخويها . وقيل : لابنيها .

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٥ ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ٢٤٦ ، وقرحة الأديب ، ص ٥٠ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٣٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٥٨٧ .

(١) الكتاب ، ج ١ : ١٨٠ = (١ : ٩٢) ، وذكر الأستاذ هارون أن البيت في ديوانه ، ص ٢٧٥ ، نشر الصاوي ، رواية عن الكتاب ، ونسب الدكتور الجناي في مامش المذكر والمؤنث ، ص ٩٧ ، لأوطاه بن سهية بناء على ما جاء في دلائل الإعجاز ، وهو سهو منه لأن البيت المنسوب لأوطاه في دلائل الإعجاز ، ص ١٦١ ، يختلف عن هذا البيت وهو :

(إِنَّ ثَلَاثِي لَا تَرَى غَيْرِي بِنَاطِرَةٍ تَتَسَنَّ السَّلَاحَ وَتَعْرِفُ جَبْهَةَ الْأَسَدِ)

(٢) وسيأتي برقم (٣٤١) ، وعجزه :

#بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ#

ويرى : (عارضاً أكفكفه) و(بارقاً أكفكفه) . والعارض : السحاب الذي يعترض في الأفق . والذراعان والجبهة : من منازل القمر .

ومن مواطن وروده : معاني القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٣٢٢ ، والمذكر والمؤنث له ، ص ١١٥ ، والمقتضب ، ج ٤ : ٢٢٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ٤ : ١٧٧ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٥٧٩ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ١ : ٢٩٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٦ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٠ ، والخزانة ، ج ١ : ٣٦٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٧٠٦ .

(٣) من الآيتين : (١٥٥) في سورة النساء ، و(١٣) في سورة المائدة

(٤) لم أهدت إلى معرفة القائل .

(٥) وسيأتي برقم (٣٤٣) ، وعجزه :

#بَوَسَّائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعِ#

ويرى (إلى الشمس أكتع) وفيها : أى في الهاجرة .

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى اسم الفاعل من الأعمال على الاتساع وجهان : أحدهما : نصبه

للطرف الممكن على جهة المفعول به ، والآخر : إضافته إليه ، كقولك :

(٣٣١) - *يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ* (١)

وإن شئت قلت : (يا سارقاً الليلة أهل الدار) على نصب المفعول به ، فكلاهما اتساع ؛ أما

الأول فلأنه إنما يُضافُ إلى المسروق ، واللييلة ليست مشروقة فى الحقيقة ، وأما الثانى

فلأنك أعملته فيه على حدِّ عمله فى ضميره فى نحو :

(٣٣٢) - *وَيَوْمَ شَهِدْنَا* ... *... (٢)

فلولا أنه قدره على المفعول به لم يجز إلا (شهدنا فيه) ؛ لأنَّ الضمير لا يدل على الطرف

بصيغته فلا بدَّ معه من حرف الإضافة إذا كان موقوفاً فيه .

٢*٢ - ولا يجوز الفصل بين الجار والمجرور بالطرف فى الكلام ، ويجوز فى الشعر ، وإنما لم

تفصل فى الكلام لاجتماع سببين . أحدهما : أن الجار والمجرور بمنزلة شىء واحد ،

والآخر : أن الطرف اسم له مرتبة ، إذا فصلت به أزلته عن مرتبته ، فتَحْصِيلُ الْعِلَّةِ أَنَّهُ لَا

يجوز لإزالة الطرف عن مرتبته إلى [جانب] الفرق بين ما هو مع ما قبله بمنزلة شىء

واحد .

والفصل ، فى هذا الباب ، بين الجار والمجرور على ثلاثة أوجه : فصل بما دخوله وخروجه

بمنزلة ، إلا بمقدار التأكيد ، فهذا يجوز فى الكلام والشعر لاجتماع سببين / كل واحد ٥٦

منهما يقتضى جوازه ، أحدهما : أن دخوله كخروجه ، فكأنه لم يُذكرْ ، والآخر : أنه لم يزلْ

* الكتاب ، ج ١ : ١٧٥ - ١٧٦ = (١ : ٨٩) .

* نفسه ، ص ١٧٦ - ١٧٧ ، ١٧٩ - ١٨١ = (٨٩ - ٩٠ ، ٩١ - ٩٢) ، و ١٧٦ هـ ٢ .

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٨١ = (١ : ٩٢) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٨٠ ، وتأويل

مشكل القرآن ، ص ١٤٨ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٦٤ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ١٨٧ ، وشرح السيرافى ،

ج ١ : ٢٤٥ ، وشرح عيين كتاب سيبويه ، ص ٩٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٨ ، والجامع لأحكام القرآن ،

ج ٣ : ٢٤٨ ، والبحر المحيط ، ج ٥ : ٤٣٩ ، والخزانة ، ج ٤ : ٢٣٥ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٩ ،

ومعجم حداد ، رقم ١٤٩٨ .

(١) تقدم برقم (٣٢٠) ، وسيأتى برقم (٣٧٢) .

(٢) تقدم برقم (٣٢٣) ، وسيأتى برقم (٣٢٧) .

عن مرتبة هي له إلى مرتبة ليست له. الثاني: ما كان له معنى لو^(١) لم يذكر لم يدل الكلام على ذلك المعنى فهذا قد أُزيل عن مرتبة هي له إلى مرتبة ليست له وُفِرَّقَ فيه بين ما هو مع ما قبله بمنزلة شيء واحد فلا يجوز في الكلام لاجتماع هذين السببين ، ويجوز في الشعر لاشتماله على المعنى تشبيهاً بالفصل بين (إن) واسمها في قولك: (إن في الدار زيدا) ؛ لأن الضرورة سبب يقتضى جواز ما يضعف في الكلام، واشتماله على المعنى يقتضى الجواز ، فلما اجتمع في الشعر هذان السببان جاز الفصل به . الثالث : الفصل بما له معنى لو سقط من الكلام لم يدل الكلام على ذلك المعنى ، وليس هو من المشتمل على معنى الكلام، فهذا لا يجوز في الكلام ولا في الشعر ؛ لأنه إذا ضعف في الظرف حتى لا يجوز إلا في الشعر ثم انضاف ضعف آخر من جهة أنه ليس مشتملاً على المعنى امتنع ، إذ ليس بعد الضعف إلا الامتناع . فالأول : نحو قوله جل وعز ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِثْقَالَهُمْ﴾^(٢) ، والثاني : نحو قول ذي الرمة :

(٣٣٣) - كَانْ أَصْوَاتُ مِنْ إِيغَالِهِنْ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ^(٣)

والثالث : هو الذي لا يجوز أصلاً إلا عند الأخفش^(٤) (ت ٢١٥) على قبح وشذوذ^(٥). كقول الشاعر :

(٣٣٤) - فَرَجَّحْتُهَا بِمَرْجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(٦)

لأنه فرق بين الجار والمجرور بما ليس بظرف وهو (القلوص).

٣-١ - وقالوا: (صيد عليه يومان)^(٧) (وُلِدَ لَهُ سِتُونَ عاماً)^(٨) ، فجاز هذا الاتساع لأنه ظرف متمكن ، وهو من الاتساع الذي يقاس عليه لأطراده .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٧٦ = (١ : ٨٩) .

(١) في المخطوط (أو) ، والأنسب ما أثبت .

(٢) وردت في الآيتين: (١٥٥) في سورة النساء ، و(١٣) في سورة المائدة .

(٣) تقدم برقم (٣٢٧) .

(٤) وذكر أبو البركات الأنباري أنه مذهب الكوفيين ، ينظر الإنصاف ، ج ٢ : ٤٢٧ (م ٦٠) ، وخزانة

الأدب ، ج ٢ : ٢٥٢ - ٢٥٣ ، وفيه أن الفراء لم يعترف بجواز هذا الفصل ، وأنه هو الذي فتح باب

القدح على قراءة ابن عامر . وينظر عن هذه القراءة ما تقدم في هامش باب ٢٢٢: ٢٢٧ .

(٥) ينظر ما تقدم في الموضع المشار إليه في التعليق السابق .

(٦) تقدم برقم (٣١٥) ، و(٣١٩) .

(٧) ينظر ما سيأتي في باب ٣٢: ٣٢٢ .

(٨) ينظر ما سيأتي في باب ٤٢: ٥٠ .

١-٤* - والفرق بين المفعول الثاني على الحقيقة وبين المفعول الثاني على الاتساع أن الحقيقة بمعنى أن الفعل وقع به كقولك: (هذا معطى^(١) زيداً درهمًا) ، وأما على الاتساع فإنما هو معنى أن الفعل وقع فيه وقدر تقدير ما وقع به كقولك: (هو سارق الليلة أهل الدار) . وتقول على هذا القياس: (هو مخرج اليوم الدراهم) و(صائد اليوم الوحش) . وعلى ذلك جاء ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٢) ، وفيه تقديران^(٣): أحدهما: (بل مكر صاحب الليل والنهار) ، والآخر: أن يكون على التشبيه ، وهو أحسن كأن الليل والنهار يمكنان لاشتغالهما بالمكر كاشتغال الناس به ، وفي هذا مبالغة ليست في التقدير الأول .

٢-٥* - وقال الشماخ:

(٢٣٥) - رَبُّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَاخُ سَاعَاتِ الْكُرَى زَادَ الْكَسَلِ^(٤)

فهذا من الاتساع الذي يجوز في الكلام . ومثله قول الأخطل:

(٢٣٦) - وَكَرَّارٍ خَلْفَ الْمُخَجَّرِينَ جَوَادَهُ إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أَنْتَى حَلِيلُهَا^(٥)

وكذلك قول الشاعر:

(٢٣٧) - وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلِ سَوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ^(٦)

فالإتساع في هذا من وجه واحد وهو جعله الظرف على تقدير المفعول ، والإتساع في الأول من وجهين ، أحدهما: هذا الوجه ، والآخر: الإضافة إليه ، وإنما هي في الحقيقة إلى غيره .

ومن ذلك قولهم: (ثمانى حجج حججتهن / بيت الله) إنما المعنى: (حججت فيهن) .

٥٦

٣-٦* - وقال عمرو بن قميئة:

(٢٣٨) - لَمَّا رَأَتْ سَاتِدِيمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ - الْيَوْمِ - مَنْ لَامَهَا^(٧)

١-٥* الكتاب ، ج ١: ١٧٥ - ١٧٦ = (١: ٨٩) .

٢-٥* نفسه ، ص ١٧٧ - ١٧٨ = (٩٠) .

٣-٥* نفسه ، ص ١٧٨ - ١٧٩ = (٩٠ - ٩١) .

(١) في المخطوط (معطى) والأولى ما أثبتته .

(٢) من الآية (٢٣) في سورة سبأ .

(٣) وينظر ما سيأتى في باب ٧: ٤٢ .

(٤) تقدماً برقم (٢٢١) وينرى (زاد) بالجر على الفصل بين المتضايين بالظرف . ينظر الخزانة ج ٢: ١٧٢ - ١٧٣ .

(٥) تقدم برقم (٢٢٢) .

(٦) تقدم برقم (٢٢٣) ، و(٢٢٢) .

(٧) تقدم برقم (٢٢٤) ، وسيأتى برقم (٢٧٣) ، و(٢٨٢) .

فهذا على الاتساع الذى يجوز فى الشعر خاصة . وقال أبو حية النميرى :

(٣٣٩) - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(١)

ولا يجوز فى هذا الجر ؛ لأنه ليس بين (كف) و (يوم) اختصاص يصلح فيه الجر ؛ لأنه اسم جنس ، وليس كالاسم الذى يدل على الفعل الذى وقع فى الظرف ، فليس يجوز فيه إلا النصب كأنه قال : (كما خط الكتاب يومًا بكف يهودي) ثم أزال (يومًا) عن موضعه إلى أن فصل به بين الجار والمجرور .

٧*١ - وقال الأعشى :

(٣٤٠) - وَلَا نَقَاتِلُ بِالْعَصْرِ _____ سِئٍّ وَلَا نَرَامِي بِالْحِجَارَةِ^(٢)

إِلَّا عَلَالَةً أَوْ بُدَا هَمَّةٌ قَارِحٌ نَهْدُ الْجُرَارَةِ

ففى هذا البيت خلاف ، فسيبويه يحمله على الفصل^(٣) ، وجاز ذلك لأنه على معنى التكرير فقد اشتمل على معنى الكلام كما يشتمل الظرف ، وإن لم يكن ظرفا . وخالفه أبو العباس (ت ٢٨٦) فذهب إلى أنه محذوف كأنه قال : (إلا علالة قارح أو بداهة قارح)^(٤) . ومثله قول الفرزدق :

(٣٤١) - يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرِيهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَةِ الْأَسَدِ^(٥)

٨*٢ - ويجيىء على مذهب سيبويه (مررت بخير وأفضل من ثم) ، لأن تقديره (مررت بخير من ثم وأفضل من ثم) وليس (أفضل) بمضاف فى اللفظ ، ولا التقدير على الحذف . والذى وقع فى الكتاب على ما روينا^(٦) (مررت بخير وأفضل من ثم)^(٦) وهذا لا يكون على مذهب^[اللد]

١* الكتاب ، ج ١ : ١٧٩ - ١٨٠ = (١ : ٩١ - ٩٢) .

٢* نفسه ، ص ١٨٠ = (٩٢) .

(١) تقدم برقم (٣٢٥) .

(٢) تقدم الشاهد برقم (٣٢٦) .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٧٩ = (١ : ٩١) .

(٤) ينظر المقتضب ، ج ٤ : ٢٢٨ .

(٥) تقدم برقم (٣٢٩) .

(٦) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٨٠ = (١ : ٩٢) ، وفى الخصائص ، ج ٢ : ٤٠٧ ومنه قولهم : «مر خير وأفضل

من ثم» .

أبى العباس^(١)، فيجوز أن يتداخل المذهبان من غير تحصيل لموجب كل واحد منهما .

١*٩ - وقالت درنى بنت عبيدة :

(٣٤٢) - هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً قَدَعَاهُمَا (٢)

فهذا على الاتساع الذى يجوز فى الشعر .

٢*١٠ - وتقول : (أَدْخَلَ فَوْهَ الْحَجَرِ) والأصل (أَدْخَلَ الْحَجَرُ فِي فِيهِ) ، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ

حَرْفُ الْجَرِّ ، وأُجْرِيَ الاسمُ مُجْرَى الظرفِ على طريق التشبيه وليس من المتعدى إلى مفعولين ؛
لأنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ بِحَرْفِ الإِضَافَةِ .

١١*٢ - وقال الشاعر :

(٣٤٣) - تَرَى التُّورَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعِ (٣)

فهذا كالأول ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ : (مُدْخِلُ رَأْسِهِ فِي الظِّلِّ) إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ . وَلَا يَحْسُنُ (مُدْخِلَ الظِّلِّ
رَأْسَهُ) ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِظَرْفٍ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ ، وَالْقِيَاسُ إِنَّمَا يَجْرَى عَلَى الظرفِ لِمَا
بَيَّنَّا قَبْلَ . (٤)

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٨٠ = (٩٢ : ١) .

*٢- نفسه ، ص ١٨١ = (٩٢) .

*٣- نفسه ، ص ١٨١ = (٩٢ - ٩٣) .

(١) أُنْبِذَ . العباس أورد ذلك وجعله مما حذف منه المضاف إليه من الأول لدلالة الثانى عليه . ينظر

المقتضب ، ج ٤ : ٢٢٨ .

(٢) تقدم برقم (٢٢٨) .

(٣) تقدم برقم (٢٣٠) .

(٤) ينظر فقرة (٢) .

٣٩- بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي صَارَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فَعَلَ^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في اسم الفاعل الصائر بمنزلة الذي فَعَلَ مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في اسم الفاعل الذي صار بمنزلة [الذي] فَعَلَ ؟
- ٢ - وَمَا الذي لا يجوز ؟ وَلِمَ ذلك ؟
- [١-] وَمَا حُكْمُ (هذا الضاربُ زيداً) ؟ وَلِمَ جازَ أَنْ يَعْمَلَ (الضاربُ) وهو للماضي وَلَمْ يجزَ أَنْ يَعْمَلَ (ضارب) وهو للماضي ؟
- ٣ - وَلِمَ جازَ أَنْ يَعْمَلَ وهو معرفة / بالآلف واللام على خلاف معنى (الذي) ؟ ١٥٧
- ٤ - وما الذي يجوز في (هذا الضاربُ الرجلُ) ؟ وَلِمَ جازَ بالنصب والجرَ وَلَمْ يجزَ (الضاربُ زيد) ؟
- ٦ - وما الشاهد في قول المرار الأسدي^(٢) :
- (٣٤٤) - *أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرٍ*^(٣)
- وما الخلاف في (بشر) ؟
- ٥- وهل يجوز (الحسنُ وجه) ؟ وَلِمَ لا يجوز ؟

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ١٨١ = (٩٣ : ١) : « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى

وما يعمل فيه » . وينظر الباب في شرح الصفار ، ص ٢٧٤ .

(٢) المرار...حياته وما بقي من شعره ، ص ١٦٩ .

(٣) وسيأتي برقم (٢٥٤) ، وعجزه :

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْمًا

ويروي (ترقبه عكوفاً) كما يروي (البكرى بشراً) .

ومن مواطن ورود : الكتاب ، ج ١ : ١٨٢ = (٩٣ : ١) ، والأصول ، ج ١ : ١٣٥ ، وشرح أبيات سيبيويه ،

لابن السيرافي ، ج ١ : ١٠٦ ، وقرحة الأديب ، ص ٣٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٢ ، والخزانة ، ج ٢ : ١٩٣ ،

وينظر معجم هارون ، ص ٢١٤ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦٥٧ .

- ٧ - وهل يجوز (الضارب الرجل وعبد الله)؟ ولمَ جاز؟
- ٨ - وما الشاهد في قول الأعشى :
- (٣٤٥) - *الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا*^(١)
- وقول ابن مقبل^(٢) :
- (٣٤٦) - يَا عَيْنَ بَكَّى حَنْفًا رَأْسَ حَيْهَمِ الْكَاسِرِينَ الْقَنَا ... ؟^(٣)
- ولمَ لا يكون (القنا) إلا في موضع نصب؟
- ٩ - وما حكم التثنية والجمع في قولك: (الضاريان زيد) و (الضاريو عمرو) في التعريف والتذكير؟ ولمَ كان نكرة مع الإضافة إلى المعرفة؟
- ١٠ - وما الشاهد في قول الفرزدق^(٤) :
- (٣٤٧) - *أُسَيْدٌ نُو خُرَيْطَةٍ ...*^(٥)
- وقول الضبّي^(٦) :

- (١) تقدم برقم (٢) ، وسيأتي برقم (٢٥٥) .
- (٢) ديوانه ، ص ٨٢ ، وهو تميم بن أبي بن مقبل ، تحقيق الدكتورة عزة حسن ، (دمشق - وزارة الثقافة - مديرية إحياء التراث القديم ، ١٣٨١هـ) ، توفي بعد سنة ٢٧ هـ .
- (٣) وسيأتي برقم (٢٥٦) ، وعجزه بتمامه :
- *الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبْرِ*
- ويروى (فابكي) .
- ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٨٤ = (١ : ٩٤) ، والنوادر في اللغة ، ص ١٥١ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢١٤ ، وفرحة الأدبيب ، ص ١٦٩ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٢ ، واللسان ، ج ٤ : ٢٦٩ (دبر) .
- (٤) ديوانه ، ج ٢ : ٨٣٥ (ط الصاوي) ج ٢ : ٢٩٠ (دار بيروت) ، والنقائض ، ج ٢ : ١٠٠٦ .
- (٥) وسيأتي برقم (٤٥٧) ، وهو بتمامه :
- أُسَيْدٌ نُو خُرَيْطَةٍ نَهَارًا وَنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرْدٍ الْقَمَامِ
- ويروى (نو خريطة بهيم) ، كما يروى (قرد) بالنصب والجر ، ويروى (قرد القسام) .
- وأسيد : تصغير أسود وهو رسول للشاعر . وخريطة : تصغير خريطة ، وهي مثل الكيس تكون من الخرق والألم . والقرد : قطع الصوف . والقسام : مال الصدقة .
- ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٨٥ = (١ : ٩٥) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٣٨٧ ، ٢٢٦ : ٢ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٣٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٨٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٣ .
- (٦) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٨٥ = (١ : ٩٥) ، وفيه (قال رجل من ضبة) .

(٣٤٨) - الْفَارِجِي بَابِ الْأَمِيرِ...*(١)

وما الشاهد في قول الأنصاري (٢) :

(٣٤٩) - *الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ...*(٣)

وَلَمْ جاز حذف النون من قوله (الحافظ)؟ وما الشاهد في قول الأخطل (٤) :

(٣٥٠) - *أَبْنَى كَلْبٍ إِنَّ عَمَى اللَّذَا* (٥)

(١) وسيأتي برقم (٣٥٨) ، وهو بتمامه :

الْفَارِجِي بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَم

ويروى (الفارجي) .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٨٢ = (١ : ٩٥) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٤٥ ، والجمل ، ص ٨٩

(١٠١) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٩٩ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٣ .

(٢) ينسب البيت لثلاثة من الأوس والخزرج كلهم جاهليون أحدهم : قيس بن الخطيم الأوسي المتوفى نحو

سنة ٢ قبل الهجرة . ينظر زيادات ديوانه ، ص ٢٣٨ ، والثاني عمرو بن أمري القيس الخزرجي المتوفى

نحو سنة ٥٠ قبل الهجرة . ينظر جمهرة أشعار العرب ، ج ٢ : ٦٧٥ ، وموسوعة الشعر العربي ،

ج ٣ : ٢١٥ ، والآخر مالك بن عجلان الخزرجي ، ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ،

ج ١ : ٢٠٥ .

كما ينسب لشاعرين آخرين أحدهما : شريح بن عمران من بني قريظة ، ينظر المصدر السابق .

والثاني : الحارث بن ظالم المري ، ينظر شروح سقط الزند ، للتبريزي ، والبطلوسي ، والخوارزمي ،

تحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري ، (القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧م) ، ج ٢ :

١٣٠٧ .

(٣) وسيأتي برقم (٤٥٩) ، و(٥٠٧) ، وهو بتمامه :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَفْثٌ

ويروى (والحافظو) (من ورائنا وكف) . والنطف والكف : العيب والإثم .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٨٦ = (١ : ٩٥) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٤٥ ، ومعاني القرآن

وإعرابه ، للزجاج ، ج ٣ : ٤٢٧ ، والجمل ، ص ٨٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٣ ،

والتنبيهات (مع كتاب المنقوص والمعلود للفراء) ، لعلی بن حمزة البصري (ت ٣٧٥) ، تحقيق : عبد

العزيز الميمني الراجكوتي ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م) ، ص ٢٦٠ ، والمسائل البصريات ، ج ٢ :

٨٦٢ ، والحجة ، للفارسي ، ج ١ : ٩٣ ، وفرحة الأديب ، ص ١٦٦ - ١٦٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٣ ،

والخزانة ، ج ٢ : ١٨٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٩ ، ومعجم حداد ، رقم ١٧٣٠ .

(٤) شعره ، ج ١ : ١٠٨ ، ونقاظ جرير والأخطل ، لأبي تمام حبيب بن أوس (ت ٢٣١) ، عن بطبعها

أنطون صالحاني ، (بيروت ، دار المشرق ، مصورة عن ط . المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٢٢م) ، ص ٧٣ .

وقيل : إن القائل هو الفرزدق لكن البغدادي قال : إن ذلك سهو من قلم الناسخ . ينظر الخزانة ،

ج ٢ : ٥٠٣ .

(٥) وسيأتي برقم (٣٦٠) ، ومعجمه :

وقول أشهب بن رميلة (١):

(٣٥١) - *إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بَقْلَيْهِ دِمَاؤُهُمْ* (٢)

ولمَّ وحْدَ (الذي) ؟

١١- وما حكم (هم الضاربوك) و(هما (٣) الضاربك)؟ وما موضع الكاف فيه ؟ ولمَّ كان الوجه الجرّ ؟ ولمَّ جاز أن تكون الكاف في موضع نصب ، ولمَّ يجر في (ضاربوك)؟ ولمَّ لزم حذف النون مع علامة المضمرة المتصلة ؟ وما في اجتماع اتصالين : (الإضافة ، والضمير المتصل)؟

١٢- وما الشاهد في قول الشاعر (٤) :

قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفُكَّكَ الْأَغْلَالَا

ويروي (سلبا الملوك).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٨٦ = (١ : ٩٥) ، ومعاني القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٨٥ ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٤٦ ، والمذكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ٢٠٦ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٤٢٨ ، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ٢٠٠ (شرحه ، ج ١ : ٢٥٤) . وليس في كلام العرب ، ص ٣٣٦ ، والحجة ، للفارسي ، ص ٩٣ ، ١١٢ ، والمسائل العضديات ، ص ١٧٩ ، والمسائل العسكرية ، ص ١٧٢ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ١٢٥ ، وتذكرة النحاة ، ص ٤٨٢ ، والخزانة ، ج ٢ : ٤٩٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٧١ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٠٧٨ .

(١) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ١٨٧ = (١ : ٩٦) ، وشعراء أميين ، ص ٢٣١ ، وينسب الشاهد أيضا للحريث بن مخنف ، ينظر الخزانة ، ج ٢ : ٥٠٩ ، ٥١٠ ، وأشهب بن رميلة هو الأشهب بن ثور النهشلي الدارمي ، ورميلة أمه هاجى الفرزدق فغلب عليه الفرزدق . ينظر طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجعفي (ت ٢٣١) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، (القاهرة - مطبعة المدني ، ١٣٩٤هـ) ، ج ٢ : ٥٨٥ ، والأغاني ، ج ٩ : ٢٦١ ، والمؤتلف والمختلف ، ص ٣٧ ، والخزانة في الموضع السابق .

(٢) وسيأتي برقم (٣٦١) ، وعجزه :

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِد

ويروي (إن التي) أي الجماعة التي ، كما يروي (إن الأولى) وعليهما لا شاهد فيه .

ومن مواطن وروده : معاني القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٨٥ ، ومجاز القرآن ، ج ٢ : ١٩٠ ، والبيان والتبيين ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ، (القاهرة - مكتبة الخانجي ، ط ٤ ، ١٩٧٥م) ، ج ٤ : ٥٥ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٣٦١ ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٤٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ٤ : ٣٥٤ ، وديوان الأدب ، ج ١ : ٩٩ ، والمسائل البصريات ، ج ٢ : ٧٣٩ ، والحجة ، للفارسي ، ج ١ : ١١٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ١١٤ ، ومعجم حداد ، رقم ٧٤٨ .

(٣) في المخطوط (هم) والصواب ما أثبتته كما في الجواب .

(٤) لم أمتد إلى معرفة القائل . وفي الكتاب ، ج ١ : ١٨٨ = (١ : ٩٦) « وقد جاء في الشعر ، وزعموا أنه مصنوع » . وفي فهرس الأستاذ عبد السلام هارون ص ٧٨ : أنه عمر بن أبي ربيعة ، ولعله سهو منه . حيث إنه لم يتعرض للقائل في التحقيق .

(٣٥٢) - هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ* (١)

وقوله (٢):

(٣٥٣) - وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ* (٣)

[١١-] وما الخلاف فى كاف (الضاربك)؟ وَلَمْ جعله الأخفش (ت ٢١٥) فى موضع نصب ،

وجعله الجرمى (ت ٢٢٥) ، والمازنى (ت ٢٤٩) فى موضع جر ؟

الجواب :

١* - الذى يجوز فى اسم الفاعل إذا صار بمنزلة (الذى فَعَلَ) أن يعملَ عملَ الفعلِ الماضى ، كقولك : (الضارب زيداً) ، لأن الألف واللام نُقِلَت عن الحرف فيه إلى الاسم ، ونُقِلَ

١* - الكتاب ، ج ١ : ١٨١ - ١٨٢ = (٩٣ : ١) .

(١) وسيأتى برقم (٣٦٢) ، وعجزة :

إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

ويروى (هم الفاعلون) كما يروى البيت هكذا .

هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرُ وَالْفَاعِلُونَ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ حَدِيثِ الدَّهْرِ مُعْظَمًا

ويروى الشطر الثانى هكذا :

* إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُعْظَمِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا *

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٣٨٦ ، والكامل ، ج ١ : ٣٦٤ ، ومجالس ثعلب ،

ج ١ : ١٢٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٤ : ٣٠٥ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٧٥٠ ، وضرورة الشعر ،

للسيرافى ، ص ٥٠ (وشرحه ، ج ١ : ٢٠٦) ، والحجة ، للفارسي ، ج ٢ : ٢٧٤ ، والمسائل الحلبيات ،

ص ٣٢١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٤ ، والخزانة ، ج ٢ : ١٨٦ ، ١٨٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٣٢ ،

ومعجم حداد ، رقم ٢٦٢٩ .

(٢) لم أهتم إلى معرفة القائل .

(٣) وسيأتى برقم (٣٦٣) ، وعجزة :

جَيِّعًا وَيَأْتِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقَهُ

ويروى (ولم يتكىء) والارتفاق بمعنى الاتكاء ، والمعتفون : الذين يأتون يطلبون المعروف ، ورواهق :

جمع راحة وهى القرية هنا .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٨٨ = (٩٦ : ١) ، والكامل ، ج ١ : ٣٦٤ ، وإعراب القرآن ،

ج ٢ : ٧٥١ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٥٠ (وشرحه ، ج ١ : ٢٠٦) ، والحجة ، للفارسي ،

ج ٢ : ٢٧٦ ، والمسائل الحلبيات ، ص ٣٢١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٥ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ١٢٥ ،

والخزانة ، ج ٢ : ١٨٦ ، ١٨٨ .

اسمُ الفاعلِ إلى الفعلِ ، ودليل ذلك : (الضاربُ أباه زيداً^(١)) فيعودُ الضميرُ إلى الألفِ واللامِ كما يعودُ إلى الذي ، ولا يجوزُ أن يعودَ الضميرُ إلى حرفٍ ؛ لأنَّ الحرفَ ليس له معنى في نفسه ، وإنَّما معناه في غيره . والدليل على نقل اسمِ الفاعلِ إلى (فَعَلَ) قولُهم (الضاربُ زيداً أمس) فأعملوه على معنى الماضي ، وقد دخلَ عليه هذه الألفُ واللامُ التي بمعنى (الذي) ولا يصلحُ أن توصَلَ إلَّا بالجملةِ أو ما قامَ مقامَ الجملةِ ، فلما كان (ضارب) لا يقومُ مقامَ الجملةِ إلَّا أن ينقلَ إلى معنى (ضَرَبَ) وتقديره و لَمْ يصلحْ أن توصَلَ الألفُ واللامُ به إلَّا وهو على تقدير (فَعَلَ) ومعناه . وليس نقلُ اسمِ الفاعلِ إلى الفعلِ بأبعدَ من نقلِ الحرفِ إلى الاسمِ ، وعلى هذا جعله سيبويه بمعنى الذي (فَعَلَ) حتى يكونَ مختصاً بالزمانِ الماضي .

٢ - ولا يجوزُ أن يعملَ الضاربُ وما جرى مجراه عَمَلَ الفعلِ إذا كانت الألفُ واللامُ حرفاً للتعريفِ على حدِّ كونها في (الرجل) و(الغلام)^(٢) ؛ لأنَّه لا يعملُ عملَ الفعلِ وهو معرفة كما لا يعملُ عملَ الفعلِ وهو للماضي بحقِ الشبه ولكن بحقِ النقلِ إلى (فَعَلَ) ، ولا يكونُ^(٣) ذلك [إلَّا] مع الألفِ واللامِ التي بمعنى (الذي) .

٣ - وإذا كانت الألفُ واللامُ للتعريفِ صلَّحَ تقديمُ الظرفِ ؛ لأنَّه ليس فيه تقديم صلة على موصول نحو : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾^(٤) على معنى (مِنَ الزاهدين فيه) ، ولو كانت على معنى (الذي) لَمْ يصلحَ تقديمُ الظرفِ لأنَّه لا يتقدمُ شيءٌ من الصلة على الموصول ، فمن قدره / ٥٧ هـ على هذا جعله محذوفاً ، كأنَّه قيل : (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) إلَّا أنه حذف ، ففيه وجهان على ما بيَّنا^(٥) .

٤* ١ - وتقول : (هذا الضاربُ الرجلُ) فيجوزُ فيه النصبُ والجرُّ . أمَّا النصبُ فعلى عملِ الفعلِ ، وأمَّا الجرُّ فعلى التشبيهِ بـ(الحسن الوجه) ؛ لأنَّه لما أشبهَ (الحسنُ الوجه) باب اسمِ الفاعلِ ، ولذلك قيل فيه : (الصفة المشبهة باسمِ الفاعلِ) ، وكان كلُّ شَيْئَيْنِ اشتبهَا فالشبهُ

١- الكتاب ، ج ١ : ١٨٢ = (١ : ٩٣) .

(١) في المخطوط (الضاربُ أبوه زيداً) والأولى ما أثبتته .

(٢) ينظر ما تقدم في باب ٣٢ : ١٤ ، ٢٨٢ مع الهامش وما سيأتي في باب ٤٠ : ١١ .

(٣) في المخطوط (يكن) ، ولعل الأولى ما أثبتته .

(٤) من الآية (٢٠) في سورة يوسف .

(٥) وينظر إعراب القرآن ، ج ١ : ٢١٥ ، ٦٠٤ ، وفيه أن الرأي الأخير لهشام بن معاوية ، والأول للمازني .

بينهما ، فإذا وجب لأحدهما حكم من الآخر وجب للآخر حكم منه ، فلذلك وجب^(١) (الحسن الوجه) بالنصب تشبيهاً بقولك : (الضارب الرجل) ، وجاز (الضارب الرجل) تشبيهاً بـ (الحسن الوجه) ؛ لأنه في هذه الحال يؤذن أنه عمل عمل الفعل ، وأنه لم ينصب (الوجه) على التمييز ؛ لأن التمييز لا يكون معرفة ، فأخذ بحظه من الشبه في الحال التي تؤذن بالشبه من جهة صيغته وإعراب لفظه .

ولا يجوز (الضارب زيد) ؛ لأنه لا يشبه الإضافة الحقيقية ؛ وذلك أن الإضافة على وجهين : إضافة حقيقية ، وإضافة لفظية ، فاللفظية لا تجوز إلا من جهة شبه الحقيقة من وجه يقتضى الإضافة فلذلك جاز (الضارب الرجل) تشبيهاً بـ (الحسن الوجه) ، ولم يجز (الضارب زيد) ؛ لأن الحسن لا يعمل في المعرفة التي هي علم ؛ وإنما يعمل في المعرفة بالآلف واللام عمل الجار .
هـ*١- ولا يجوز أيضا (الحسن وجه) ؛ لأنه ليس على الإضافة الحقيقية ولا على شبهها ، بل هو على منافرتها من غير شبه ، إذا هو إضافة معرفة إلى نكرة من غير معاقبة تنوين ، ولا نون . وقد أجازه الفراء (ت ٢٠٧) على تقدير : (الذي هو حسن وجه) وليس يجوز عند أصحابنا لما بيننا من خروجه عن حد الإضافة الحقيقية واللفظية^(٢) ، وليس كل ما وافق معنى كلام آخر يكون له مثل حكمه ، إذ كان (ضارب زيد غداً) يوافق معنى المنصوب وليس له مثل حكمه مع كفاً التنوين . فلا يجوز (هو ضارب زيداً) وإن وافق المجرور معنى المنصوب فليس لك كفاً التنوين إلا على شرط الإضافة ، فلذلك ليس لك الجر في (الحسن وجه) إلا على شرط الإضافة المشبهة للحقيقة من وجه يقتضى صحة الإضافة والذي ذكره الفراء ليس وجهاً يشبه منه الإضافة الحقيقية فسقط الاعتبار وحصل على منافرة الإضافة الحقيقية واللفظية المستعملة .

١*٦ - وقال المرار الأسدي :

١*٦ الكتاب ، ج ١ : ١٨٢ = (١ : ٩٣) .

(١) كذا في المخطوط والاولى (جاز) .

(٢) ذكر الرضى وأبو حيان أن ذلك مما وقع الاتفاق على منعه . ينظر شرح الرضى ، ج ٢ : ٢٠٧ ، والارتشاف ، ج ٣ : ٢٤٧ . وقد عرض عدد من النحويين لهذه المسألة ولم يذكروا فيها سوى امتناع الإضافة . ينظر مثلاً شرح الفصل ، ج ٦ : ٨٨ ، والبسيط ، ج ٢ : ١٠٩١ ، ١٠٩٣ ، والتصريح ، ج ٢ : ٨٤ ، وشرح الأشموني ، ج ٣ : ٧ ، والهمع ، ج ٢ : ٩٧ (٢ : ٩٩) . غير أن الرمانى هنا وفيما سياتى في باب ١٦ : ٤١ ، ينقل عن الفراء جواز ذلك كما ينقله أبو بكر بن السراج عن الكوفيين عمومًا . ينظر الأصول ، ج ٢ : ١٤ .

(٣٥٤) - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا (١)

فهذا شاهدٌ فى (الضاربُ الرجل) . وأما (بشر) فقال سيبويه : « حمله على المجرور » (٢) .
وقال أبو العباس (ت ٢٨٦) : « لا يجوز الجر فيه ، لأن البدل يقدر فيه الثانى فى موضع
الأول ، ولا يجوز (أنا ابن التارك بشر) ، فليس فيه إلا النصب » (٣) . والذى عندى أن
الذى ذكره أبو العباس فى البدل على ما قال فى امتناعه ، ولكن يجوز ما قال سيبويه على أن
يكون عطف بيانٍ يجرى مجرى الصفة التى يعمل العامل فيها وهى فى موضعها (٤) .

١*٧ - وتقول : (الضارب الرجل وعبد الله) ، فهذا يجوز ؛ لأنه بمنزلة (الضارب الرجل
وغلام الأمير) إذ المضاف إلى ما فيه الألف واللام يجرى ما فيه الألف واللام . وخالف
أبو العباس فى (الضارب الرجل وعبد الله) ؛ لأنه اسم علم (٥) . ووجه جوازه أنه مع كونه علماً
قد ذهبَ به مذهبُ الصفة الغالبة لما فيه من معنى العبودية لله عز وجل .
٢*٨ - وقال الأعشى :

(٣٥٥) - / الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدُهُمَا عُوذًا تُرَجَّى بَيْنَهُمَا أَطْفَالُهَا (٦)

فهذا لا خلاف فى جوازه ؛ لأنه بمنزلة (وعبد المائة) (٧) .
وقال ابن مقبل :

١* الكتاب ، ج ١ : ١٨٢ = (٩٣ : ١) .

٢* نفسه ، ص ١٨٣ - ١٨٤ = (٩٤) .

(١) تقدم برقم (٣٤٤) .

(٢) الذى فى الكتاب : « وأجرى بشراً على مجرى المجرور ؛ لأنه جعله بمنزلة ما يكف منه التتوين » .

(٣) ينظر الأصول ، ج ١ : ١٣٥ - ١٣٦ ، وشرح المفصل ، ج ٣ : ٧٣ ، وخزانة الأدب ، ج ٢ : ١٩٣ ، وفيه

قول آخر للمبرد لا ينكر فيه جر (بشر) ويخرجه على أنه عطف بيان .

(٤) وإلى ذلك يشير ابن مالك فى الألفية فى آخر باب عطف البيان بقوله :

وَصَالِحًا لِسَبْدَلِيَّةٍ يَسْرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ (يَا غَلَامُ يَغْمُرًا)

وَنَحْوِ (بَشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَّلَ بِالْمَرْضِيِّ

(٥) ذكر هذا الخلاف الأعلامُ الشنتمرى ولكنه لم يعزه . ينظر تحصيل عين الذهب ، ج ١ : ٩٤ بهامش

الكتاب (ط . بولاق) .

(٦) تقدم برقم (٢) ، و (٣٤٥) .

(٧) ذكر أبو بكر ابن السراج أن سيبويه والمازنى يجيزان (هذا الضارب الرجل وزيد) ، ثم قال : « ولا

أعلمهم قاسوه إلا على هذا البيت ، وقال المازنى إنه من كلام العرب » . ينظر الأصول ، ج ٢ : ٣٠٨ .

(٢٥٦) - يَا عَيْنٍ بَكَى حَنِيفًا رَأْسَ حَيِّهِمُ الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبْرِ (١)

فثبت النون ، ولا يكون الاسم مع إثباتها إلا منصوباً ، فـ (القنا) في موضع نصب .

١*٩ - وتقول : (الضاربا زيد) و (الضاربو عمرو) ، فتضيف إضافة لا تُعرف ؛ لأن

التقدير على الانفصال .

١٠*٢ - وقال الفرزدق :

(٢٥٧) - أُسَيْدُ ذُو خَرِيْطَةٍ نَهَارًا مِنْ الْمَتَلَقَطِي قَرَدِ الْقُمَامِ (٢)

ومثله قول الضبي :

(٢٥٨) - *الْفَارِجِي بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ* (٣)

فهذا شاهد في الإضافة مع الالف واللام لمعاقبة النون . فأمّا قول الأنصاري :

(٢٥٩) - الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ (٤)

فليس على حذف النون للإضافة ؛ ولكن حذفها استخفافاً للضرورة (٥) مع طول الاسم بالصلة كما قال الأخطل :

(٢٦٠) - أَبْنَى كَلْبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَا (٦)

فأمّا قول أشهب بن رميلة :

(٢٦١) - إِنْ الَّذِي حَانَتْ يَفْلِحُ وَمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (٧)

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٨٤ = (١ : ٩٤) .

*٢- نفسه ، ١٨٤ - ١٨٧ = (٩٥ - ٩٦) .

(١) تقدم برقم (٢٤٦) .

(٢) تقدم برقم (٢٤٧) .

(٣) تقدم برقم (٢٤٨) .

(٤) تقدم برقم (٢٤٩) ، وسيأتي برقم (٥٠٧) .

(٥) الظاهر أنه لا ضرورة في البيت لإمكان الإضافة . وينظر الهمع ، ج ١ : ١٦٨ (١ : ٤٩) حيث جاء فيه بعد ذكر عدة شواهد على حذف النون لطول الصلة منها هذا الشاهد : « وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة... » .

(٦) تقدم برقم (٢٥٠) .

(٧) تقدم برقم (٢٥١) .

فذهب سيبويه إلى أن النون محذوفة كحذفها من قوله (الذا) للاستخفاف في الضرورة^(١) وذهب غيره إلى أن (الذي) اسم مبهم يجوز أن يعود عليه ضمير الجماعة كما يجوز في (من)، فقليل: (دماؤهم) على هذا^(٢)، كما جاء ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(٣).

١١*١ - وتقول: (هم الضاريوك) و(هما الضاريك)، ففي الكاف خلاف على ثلاثة أوجه: فمذهب الأخفش (ت ٢١٥) أنها لا تكون إلا نصباً؛ لأنه موضع لا تجوز فيه النون فلم تحذف للإضافة؛ لأنه لو حذفت للإضافة لجاز إثباتها إذا لم تُرد الإضافة، وإنما حذفت من أجل الضمير المتصل مع الاستخفاف^(٤). وذهب أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩)، وأبو عمر^(٥) (ت ٢٢٥) إلى أنه لا يكون إلا في موضع جر؛ لأنه وإن تأكد بسبب حذف النون فإنما حذف للإضافة على قياس ذلك مع الظاهر. وذهب سيبويه إلى أن الأغلب هذا الذي ذكره أبو عمر^(٥) وأبو عثمان، وأجاز أن تكون في موضع نصب على مذهب (الحافظ عورة العشيعة)، ولم يُجز مثل ذلك في (ضاريوك)؛ لأنه ليس ههنا موصول يقتضى جواز الحذف لطول الصلة^(٦). وإنما وجب حذف النون في (الضاريك) و(الضاريوك) لاجتماع ثلاثة أسباب: الاستخفاف، وشدة اتصال الضمير المتصل بما قبله فاقتضى حذف النون كما اقتضى في (فعلت) حذف الحركة، والوجه الثالث: صحة الإضافة. فقد ظهر من هذا أن الصحيح مذهب سيبويه.

١٢*٢ - وقال الشاعر:

١* الكتاب، ج ١: ١٨٧ - ١٨٨ = (١: ٩٦).

٢* نفسه، ص ١٨٨ = (٩٦).

(١) ليس في الكتاب إشارة إلى أن ذلك ضرورة. وينظر الهمع، ج ١: ١٦٨ (١: ٤٩)، وفي المقاصد النحوية،

ج ١: ٤٨٤ « هذه لغة هذيل فلا يحتاج إلى دعوى الضرورة ».

(٢) ينظر مجاز القرآن، ج ٢: ١٩٠، وتأويل مشكل القرآن، ص ٣٦١، ومعاني القرآن وإعرابه، ج ٤:

٣٥٤.

(٣) من الآية (٤٢) في سورة يونس.

(٤) ينظر هامش الكتاب، تحقيق هارون، ج ١: ١٨٨، وينظر شرح المفصل، ج ٢: ١٢٤، والهمع،

ج ٤: ٢٧٥ (٢: ٤٨)، ومنهج الأخفش الأوسط، ص ٤٢٢.

(٥) في المخطوط (عمرو)، ولعل الصواب ما أثبتته، لأنه جاء في نسخة الكتاب التي اعتمدها الأستاذ

عبد السلام هارون أصلاً « والجرمي والمازني لا يروونه إلا مجزراً ». ينظر هامش الكتاب، ج ١: ١٨٨

(تحقيق هارون) - وأبو عمر الجرمي، ص ١٨٢ (رسالة).

(٦) ينظر الكتاب، ج ١: ١٨٧ = (١: ٩٦)، والتصريح، ج ٢: ٣١، وحاشية الصبان، ج ٢: ٢٥٣.

(٣٦٢) - هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرَ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا (١)

فهذا ضرورة ، شبه المضمير بالمظهر فأنبت النون . ومثله قوله :

(٣٦٣) - وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ (٢).

(١) تقدم برقم (٣٥٢).

(٢) تقدم برقم (٣٥٣).

٤. - بَابُ الْمَصْدَرِ^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في المصدر من الأعمال مما لا يجوز :

مسائل هذا الباب :

- ١ - / ما الذى يجوز فى المصدر من الأعمال ؟
 - ٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولمَ جاز أن يعمل المصدرُ عملَ الفعل بالشَّبه ، ولمَ يجوز بحق الأصل ؟
 - ٣ - وكَم وجهًا يجوز فى (عجبت من ضرب زيد بكراً) ؟ ولمَ جاز فيه التقديم والتأخير ، والإضافة والانفصال ؟
 - ٤ - وما الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل فى الدلالة على الفاعل ؟
 - ٥ - وما الشاهد فى ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾^(٢) ؟ ولمَ جاز حذف الفاعل ؟ وما تقديره ؟
 - ٦ - وما الشاهد فى قول الشاعر^(٣) :
- *قَلُّوْا رَجَاءَ النَّصْرِ مِنْكَ*...^(٤)

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ١٨٩ = (١ : ٩٧) : هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فى

عمله ومعناه ، وينظر الباب فى شرح الصقار ، ص ٢٧٩ .

(٢) الآيتان (١٤ ، ١٥) فى سورة البلد .

(٣) لم أفتد إلى معرفته .

(٤) وسياق برقم (٣٧٤) ، وهو بتمامه :

قَلُّوْا رَجَاءَ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةً
عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

والموارد : طرق ورود الماء .

ومن مواطن ورودہ : الكتاب ، ج ١ : ١٨٩ = (١ : ٩٧) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٤ ،

والإيضاح العضدى ، ص ١٨٢ ، والمسائل المشككة ، ص ٣٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن

السيرافى ، ج ١ : ٢٩٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ، ص ١٢٩ ، والإفصاح ،

ص ٢٥٩ ، وشرح المفصل ، ج ٦ : ٦١ ، وحاشية الشيخ يس ، ج ٢ : ٦٣ .

وقوله (١):

- (٣٦٥) - *أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ* (٢)

وقوله (٣):

- (٣٦٦) - *بَضْرَبَ بِالسُّيُوفِ رُفُوسَ قَوْمٍ* (٣)

وقول لبيد (٤):

- (٣٦٧) - *عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ* (٥)

٧ - وما الذى يجوز فى قولهم: (سمع أذننى زيدا يقول ذاك)؟

(١) لم أهتم إلى معرفة القائل.

(٢) وسيأتى برقم (٣٧٥)، وهو بتمامه:

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَحَّتْ فِيهِ مَحَافِظُهُ لَهْنُ إِخَا الدَّمَامِ

والسجل: الدلو، وتفتح: أعطيت.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ١٨٩ = (١: ٩٧)، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٠٣،

والنكت، ج ١: ٢٩٥، وشرح جمل الزجاجى، ج ٢: ٢٥.

(٢) هو المرار بن منقذ التميمي. ينظر المقاصد النحوية، ج ٣: ٤٩٩.

(٣) وسيأتى برقم (٣٧٦)، وعجزه:

أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْعَقِيلِ

وهام: جمع هامة وهى الرأس، والضمير فى (هامين) للرؤوس، وأضاف الهام إليه لاختلاف اللفظين، ويجوز أن يكون الضمير للقوم وأنث لأن القوم اسم جمع يجوز معه التانيث نحو (كذبت القوم). والمقيل: الأعناق، لأنها مواضع استقرار الرؤوس.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ١٩٠ = (١: ٩٧)، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ٨٤،

١٠٣، ١٢١، وشرحها، لابن السيرافى، ج ١: ٣٩٣، والمحتمسب، ج ١: ٢١٩، والنكت،

ج ١: ٢٥٠، ٢٩٦، والمرتل، لابن الخشاب: عبد الله بن أحمد (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق على حيدر (دمشق

١٣٩٢هـ)، ص ٢٩٦، وشرح المفصل، ج ٦: ٦١، وشرح الأشموني، ج ٢: ٢٨٩.

(٤) شرح ديوانه، ص ٢٨٨.

(٥) وسيأتى برقم (٣٧٧)، وهو بتمامه:

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَدَّمَامٌ

ويروى (بها) الإنس) والميسر: القمار، والندامة.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ١٩٠ = (١: ٩٨)، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ٨٤، ١٠٣،

وشرحها، لابن السيرافى، ج ١: ٢٦، والنكت، ج ١: ٢٩٦، وشرح المفصل، ج ٦: ٢٦.

٨ - وما فى قولِ رُؤْبَةٍ (١):

(٣٦٨) - *وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَخَاكَ* (٢)

٩ - وما حكم المعطوف على المضاف إليه المصدرُ ؟ وَلَمْ جاز فيه ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجر ، وَلَمْ يجوز إذا نون إلا وَجْه واحد ؟

١٠ - وما الشاهد فى قول الراجز (٣) :

(٣٦٩) - * قَدْ كُنْتُ دَانَيْتُ بِهَا حَسَانًا * (٤)

١١ - وما حكم (عجبت من الضرب زيدا) ؟ وَلَمْ جاز أن يعمل المصدرُ معرفًا وَلَمْ يجوز أن يعمل

اسم الفاعل معرفًا إلا أن يكون الألف واللام فيه بمعنى (الذى) ؟

١٢ - وما الشاهد فى قول الشاعر (٥) :

(٢٧٠) - *ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُ ه* (٦) * (٧)

(١) ملحق ديوانه (مجموع أشعار العرب) ، ص ١٨١ .

(٢) وسيأتى برقم (٣٧٨) ، ويعدده :

* يُعْطَى الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ *

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٩١ = (١ : ٩٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٤ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٩٨ - ٣٩٩ ، والنكت ، ج ١ : ٣٩٦ ، والمقاصد النحوية ، ج ١ : ٥٧٢ ، وشرح الأشموني ، ج ١ : ٢٣١ ، والهمع ، ج ٢ : ٤٩ ، ٥ : ٦٩ (١ : ١٠٧ ، ٢ : ٩٢) ، والدرر ، ج ١ : ٧٧ ، ٢ : ١٢٤ .

(٣) هو رؤية ، ينظر ملحق ديوانه (مجموع أشعار العرب) ، ص ١٨٧ ، وقيل : هو زياد العنبرى ، ينظر شرح الفصل ، ج ٦ : ٦٥ ، والمقاصد النحوية ، ج ٢ : ٥٢٠ .

(٤) وسيأتى برقم (٣٧٩) ، ويعدده :

مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانِ

والليان : الماطلة بالدين . والضمير فى (بها) للابل .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٩١ = (١ : ٩٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٤ ، والإيضاح العضدى ، ص ١٨٥ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ، ص ١٣١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٤٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٦٤ .

(٥) لم أفتد إلى معرفته .

(٦) فى المخطوط (أعداوه) . وما أثبتته يقتضيه الجواب ، وكذلك هو فى المصادر التى ورد فيها الشاهد ، وسيأتى ذكرها .

(٧) وسيأتى برقم (٢٨٠) ، وعجزه :

وقول المزار الأسدي^(١) :

(٣٧١) - *لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ...* (٢)

١٣ - وهل يجوز على قولهم : (هذا الضارب الرجل) (عجبت له من الضرب الرجل)؟ ولم لا يجوز ؟

١٤ - وهل يجوز (الضارب أخى الرجل) ؟ ولم جاز ؟

١٥ - وهلى جوز (عجبت من ضرب اليوم زيداً) ؟ ولم جاز ؟ وما الشاهد من :

(٣٧٢) - *يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ* (٣)

ولم جاز ولم [يجز] مثل ذلك فى :

(٣٧٣) - *لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا* (٤)

ولم جعله^(٥) : بمنزلة (الله بلادك)؟

١٦ - ولم جاز فى المصدر أن يعمل وهو لما مضى ؟ ولم جاز ولم يجز فى اسم الفاعل ؟

* يَخَالُ الْفَرَارُ يَرَاخَى الْأَجَلَ *

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٩٢ = (١ : ٩٩) ، والإيضاح العضدى ، ص ١٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٩٤ ، والمنصف ، ج ٢ : ٧١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٧ ، والخزانة ، ج ٣ : ٤٣٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٦٢ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٣٩١ .

(١) ديوانه ، ص ١٦٩ . وقيل : إن القائل هو مالك بن زغبة الباهلى ، ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٦٠ ، وفرحة الأديب ، ص ٣٠ - ٣٢ .

(٢) وسيأتى برقم (٣٨١) ، وهو بتمامه :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي لَجِئْتُ فَلَمْ أَكُنْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمُوعًا

ويرى (كررت فلم) . وأولى المغير : أولى الخيل المغيرة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٩٣ = (١ : ٩٩) ، والمقتضب ، ج ١ : ١٥٢ ، والاختيارين ، ص ٥٢٦ ، والجمل ، ص ١٢٤ (١٣٦) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٥ ، والقطع والانتناف ، ص ١٧٥ ، والإيضاح العضدى ، ص ١٨٧ ، والمسائل المشكلة ، ص ٣٦٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٧ ، والخزانة ، ج ٣ : ٤٣٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٠ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦٣٨ .

(٣) تقدم برقم (٣٢٠) ، و(٣٣١) . ولم يعرض له الرمانى فى الجواب فيما سياتى .

(٤) تقدم برقم (٣٢٤) ، و(٣٣٨) ، وسيأتى برقم (٣٨٢) .

(٥) ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٩٤ = (١ : ٩٩) .

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى المصدر من الأعمال أن يعملَ عملَ الفعل الذى انشَقَّ منه على حسبه فى التعدى وترك التعدى ؛ لأنَّه مشتقُّ منه دالٌّ على معناه . ويجوز فيه أن يعملَ عمل المضاف فيضاف إلى الفاعل وإلى المفعول ؛ لأنَّ هذا له بحقَّ الاسميَّة والأول له بحقَّ شبه الفعل .

٢ - ولا يجوز تقديم معموله عليه^(١) ، لأنه من صلته ، والصلة لا تتقدم على الموصول . وإنما كان المصدر موصولاً لأنه فى معنى (أن فعل) أو (أن يفعل) ، و(أن) ناقصٌ يحتاجُ إلى مُتَمِّمٍ ، فمُؤَمِّلُ المصدر هذه المُعَامَلَةُ فى الصلة لِيُبيِّنَ به أنه فى هذا المعنى ، فتقول : (عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرو) ، ولا يجوز تقديم (عمرو) على (ضرب) : لا تقول : (عمراً عجبت من ضرب زيد) ، ولا (عجبت عمرواً من ضرب زيد) لما بيَّنا من العلَّة .

١*٣ - وتقول : (عجبت من ضرب زيد بكرة) فيجوز فيه أربعة أوجه^(٢) ، وجهان مع الانفصال ، وهو تقديم الفاعل وتقديم المفعول ، ووجهان مع الإضافة كقولك : (عجبت من ضرب زيد عمرو) و(عجبت من ضرب عمرو زيداً) ، فتضيفه إن شئت إلى الفاعل وإن شئت إلى المفعول ؛ لأنه مختص بكل واحدٍ منها ، إلّا أن إضافته إلى الفاعل أقوى ، لأنه به أخص .

١*٤ - والفرقُ بين المصدر وبين اسم الفاعل فى الدلالة على [الفاعل] ، أن المصدر يدلُّ على الفاعل من جهة انعقاد معناه بمعنى الفاعل من غير ذكر موضع له ، واسم الفاعل يدلُّ على الفاعل من جهة ذكر موضع له . ويوضحُ ذلك أنك إذا قلت : (ذممته لأجل الضرب) فله معنى يتفصل من معنى (ذممته لنفس الضارب) فالذم^(٣) الأول لنفس الضرب ، والثانى لنفس الضارب

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٨٩ = (١ : ٩٧) .

(١) ذكر أبو حيان أن ابن السراج حكى تقديمه غير أن ابن السراج منع ذلك فى كتابه الأصول ، ج ١ : ١٢٧ . وينظر الارتشاف ، ج ٢ : ١٧٣ ، والهمع ، ج ٥ : ٦٩ (٢ : ٩٣) . وأجاز الرضى تقديمه إذا كان ظرفاً أو شبهه . ينظر شرحه ، ج ٢ : ١٩٥ .

(٢) قال أبو حيان : « ذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتة ، وزعم أنه لم يسمع من العرب والفراء سامع لفة » ، الارتشاف ، ج ٢ : ١٧٥ .

(٣) فى المخطوط (فالذى) ولعل المراد ما أثبتته .

، ونفس الضارب غير نفس الضرب ، وما وقع له أحد الذايمن غير ما وقع له الذم الآخر ، ولذلك
جاز أن يضاف المصدر إلى الفاعل، ولم يجز أن يضاف اسم الفاعل إلى الفاعل تقول :
(عجبت من ضرب أبيه زيداً) ، ولا يجوز (هذا ضارب أبيه زيداً) ، ولكن تقول : (هذا ضاربُ ١٥٩
أبوه زيداً) .

١٠*هـ — وفى التنزيل ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (١) فهذا شاهد
من وجهين ، أحدهما : إعمال المصدر في المفعول عمل الفعل (٢) ، والآخر : حذف الفاعل (٣) ،
وتقديره (أو إطعام الإنسان في يوم ذي مسغبة) فحذف لدالة أول الكلام عليه في قوله عز وجل
﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ (٤) .

٢*٦ — وقال الشاعر :

(٣٧٤) — فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ (٥)

ففيه شاهد من وجهين : إضافة المصدر إلى المفعول وحذف الفاعل ، ووجه ثالث أيضاً في آخر
البيت (٦) ، وهو قوله : (ورهوة) فحذف (٧) الفاعل وأعمل المصدر عمل الفعل ، تقديره (فلولا
رجائي النصر منك ورهبتى عقابك لكانوا كالموارد) . وقال :

(٣٧٥) — أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَحَّتْ فِيهِ مُحَافَظَةٌ لَهُنَّ إِخَاءُ الدَّمَامِ (٨)

كأنه قال : (محافظة لهن إخاء الدمام) إلا أنه حذف .

١٠* الكتاب ، ج ١ : ١٨٩ (١ : ٩٧) .

٢* نفسه ، ص ١٨٩ - ١٩٠ = (٩٧ - ٩٨) .

(١) الأيتان (١٤ ، ١٥) في سورة البلد .

(٢) يرى الكوفيون أن المصدر المنون لا يعمل وأن العمل بعده لفعل مقدّر دل عليه المصدر . ينظر إعراب

ثلاثين سورة ، ص ٩١ ، والنحو الكوفي ، ص ٣٨٨ .

(٣) ويرى الكوفيون أيضاً أن الفاعل مضمّر وليس محذوفاً . ينظر الارتشاف ، ج ٣ : ١٧٤ ، والهمع ،

ج ٥ : ٧٤ (٢ : ٩٤) .

(٤) الآية (٤) في سورة البلد .

(٥) تقدم برقم (٣٦٤) .

(٦) كذا في المخطوط والاولى (في آخر الشطر الاول) .

(٧) في المخطوط (وحذف) ولعل الإنسب ما أثبتته .

(٨) تقدم برقم (٣٦٥) .

وقال :

(٣٧٦) - بِضَرْبِ السَّيْفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ^(١)

وتقديره (بِضَرْبِنَا بالسوف رؤوس قوم) . وقال لبيد :

(٣٧٧) - وَعَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ^(٢)

كأنه ، قال : (عهدت بها الحي الجميع) .

١-٣٧ - وتقول : (سَمِعَ أَذُنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ) فهذا لا يجوز فيه أن يغيّر : لأن جرى

كالمثل .

١-٣٨ - وقال رؤبة :

(٣٧٨) - وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَخَاكَ [يُعْطِي] الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ^(٣)

فأضاف المصدر إلى الفاعل ونصب المفعول .

١-٣٩ - وحكم المعطوف على المضاف إليه المصدر^(٤) أن يجوز فيه ثلاثة أوجه : الرفع ،

والنصب ، والجر ، كقولك : (عجبت من ضرب زيد وعمرو) . فالجر بالعطف على اللفظ ، والنصب

بالعطف على تأويل المفعول والرفع بالعطف على تأويل الفاعل . وإذا انفصل المصدر بالتأويل لم

يجز إلا وجه واحد ، لأنه يظهر عمل المصدر في الفاعل أو المفعول من غير احتمال للتأويل .

١-٤٠ - وقال الرازي :

(٣٧٩) - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَالْيَأْسِ^(٥)فعطف على تأويل المفعول كأنه قال : (مخافتى الإفلاس واليأس)^(٦) .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ١٩١ = (١ : ٩٨) .

(١) تقدم برقم (٣٦٦) ، وفي المخطوط (عن السقيط) وهو تحريف .

(٢) تقدم برقم (٣٦٧) .

(٣) تقدم برقم (٣٦٨) .

(٤) في المخطوط (والمصدر) ولا معنى للواو .

(٥) تقدما برقم (٣٦٩) .

(٦) يبدو لي أن الرماني هنا يخالف سيبويه ، لأن سيبويه لا يجيز العطف على المحل والنصب عنده بتقدير

فعل . ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٩١ = (١ : ٩٨) ، كما ينظر الارتشاف ، ج ٣ : ١٧٧ ، والهمع ،

ج ٥ : ٢٩٣ (٢ : ١٤٥) . وفيهما أن جواز العطف على المحل مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين .

١١*١ - وتقول: (عجبت من الضرب زيداً) فيعمل المصدر معرفاً^(١) ولا يعمل اسم الفاعل معرفاً بحرف التعريف^(٢)، كقولك: (هذا الضارب زيداً) على أن الألف واللام حرفٌ للتعريف وليس بمنزلة (الذى)؛ من قبل أن المصدر سواء عرّف أو نكّر فهو مشتق منه. عليه^(٣) فسيب العمل موجود فيه وليس كذلك اسم الفاعل، لأنه إذا عرف زال السبب الذي لأجله عمل، وهو أنه على معنى (يفعل).

١٢*٢ - وقال الشاعر:

(٢٨٠) - ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُ هَ يَخَالُ الْفِرَارَ يَرَاخِي الْأَجَلَ^(٤)

فهذا شاهد في إعمال المصدر في المفعول وفيه الألف واللام. وقال المرار الأسدي:

(٢٨١) - لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمُغْيِرَةِ أَنَّنِي كَرَزْتُ فَلَمْ أَتُكَلَّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(٥)

/فأعمل الضرب في المفعول وفيه الألف واللام.

ب ٥٩

١٣*٣ - وتقول: (هذا الضارب الرجل)، ولا يجوز على هذا القياس (عجبت له من

الضرب الرجل) بالجر^(٦)؛ من قبل أن (الضارب الرجل) إنما كان لأنه مشبه به (الحسن الوجه) من جهة أنه صفة أضيف إلى ما فيه الألف واللام فكذلك (الضارب الرجل).

١٤*٣ - ويجوز (الضارب أخى الرجل)، كما يجوز (الحسن وجه الأخ).

١٥*٤ - وتقول: (عجبت من ضرب اليوم زيداً)، فتضيف المصدر إلى الطرف لأنه وقع

فيه فهو مختص به من هذا الوجه. ولا يجوز مثل ذلك في قولهم:

١* الكتاب، ج ١: ١٩٢ = (١: ٩٩).

٢* نفسه، ص ١٩٢ - ١٩٣ = (٩٩).

٣* نفسه، ص ١٩٣ = (٩٩).

٤* نفسه، ص ١٩٣ - ١٩٤ = (٩٩).

(١) ذهب الكوفيون والبغداديون وجماعة من البصريين إلى أن المصدر المعرف بـ (ال) لا يعمل، والمعمول

بعده لعامل يفسره المصدر. ينظر الارتشاف، ج ٣: ١٧٦، والبع، ج ٥: ٧٢ (٢: ٩٣).

(٢) هذا بناء على رأى الرمانى. ينظر ما تقدم فى باب ١٤: ٣٢، و٢: ٣٩.

(٣) كذا فى المخطوط، ولعله يريد به (وبناء على ذلك).

(٤) تقدم برقم (٣٧٠).

(٥) تقدم برقم (٣٧١).

(٦) فى المخطوط (بالنصب)، وما أثبتته يفتخيه السياق.

(٣٨٢) - * لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامَةٍ * (١)

لأنَّ (دُرَّ) ، وإن كان مصدرًا ، فقد خرج في هذا الموضع عن الدلالة على الفعل ، إذ هو بمنزلة (لله بلادك) ، والله خالك) إذ (٢) لم يكن بمعنى (يَدُرُّ) ولا (دُرَّ) يا هذا . وإنما هو كالمدرح في (لله بلادك) وإن لم يدُرْ عطاء ولكن تقول : (لله بلادك لشرفك أو لعلمك أو لحسن ثباتك (٣) ، فكذلك تقول : (درك) عل هذا الوجه .

١٦*١ - ويجوز أن يعمل المصدر وهو لما مضى كما جاز أن يعمل وهو معرف ؛ لأن العلة التي تقتضى له العمل موجودة في كل تلك الأحوال وليس كذلك اسم الفاعل لما بيننا قبل (٤) .

- ولا يجوز أن يعمل ضمير المصدر (٥) كما جاز أن يعمل [المصدر] لا تقول : (هذا ضربٌ زيداً وهو عمرًا) أى (وضربٌ عمرًا) ؛ لأنه ليس بمشتق من ضميره [فلا] يدل على الفعل بضميره فلذلك لم يجز أن يعمل عمله . (٦)

* الكتاب ، ج ١ : ١٩٤ = (١ : ٩٩) .

(١) تقدم برقم (٣٢٤) ، و (٣٢٨) ، و (٣٧٣) .

(٢) في المخطوط (إذا) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٣) في المخطوط (بناك) بنون اعجام . ولعل المراد ما أثبتته .

(٤) ينظر ما تقدم ، في باب ١٤ : ٣٢ ، ٢٨ : ٢٢ ، والفقرة ١١ السابقة .

(٥) بعده في المخطوط جملة (وهو لما مضى) ويبنى على أنها مقحمة ، ولعلها من سهر الناسخ ؛ لأنها قد تقدمت في بداية الفقرة السابقة .

(٦) إعمال ضمير المصدر فيه خلاف حيث أجازوه الكوفيون ومنعه البصريون . ينظر الارتشاف ، ج ٢ :

١٧٣ ، والتصريح ، ج ٢ : ٦٢ ، وشرح الأشموني ، ج ٢ : ٢٩١ .

٤١- بَابُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الصفة المشبهة من الإعمال مما لا يجوز .

١- مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الصفة المشبهة من الإعمال ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ومن أى وجهٍ أشبهت اسم الفاعل ؟
 - ٢ - وفى أى مرتبةٍ هى فيه من العمل ؟
 - ٣ - ولم كان الفعل أقوى العوامل ، ثم اسم الفاعل ثم الصفة المشبهة ثم المشبهة بالمشبهة ؟ فلم ترتبت الصفات على هذه المراتب الأربع ؟
 - [١-] ومن أى وجهٍ أشبهت اسم الفاعل حتى وجب لها هذا العمل ؟
 - [٣-] ولم لا تعمل إلا فيما كان من سببها ؟
 - ٤ - ولم كانت الإضافة فيها أقوى وأحسن ؟ وما علتان فى هذا من جهة الأصل والخفة بترك^(٢) التنوين ؟
 - ٥ - وما حكم [هذا] حسن الوجه) و(هذه حسنة الوجه) فى الإضمار فى الصفة ؟
 - ٦ - وما الفرق بين (حسن الوجه) و(ضارب الرجل) فى انعقاد الضمير بالأول وحقيقة الصفة ؟
 - ٧ - وما حكم (هذا أحمر بين العينين) و(هو جيد وجه الدار) ؟ ولم كان المضاف إلى الثانى بمنزلة المضاف فى هذا ؟
 - ٨ - وما الشاهد فى قول زهير^(٣) :
- (٣٨٣) - *أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَيْنِ*...^(٤).

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ١٩٤ = (١ : ٩٩) : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه »
وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ١٢ ب ، وشرح الصفار ، ص ٢٨٩ .

(٢) فى المخطوط (ترك) ، وما أثبتته يوافق الجواب .

(٣) شرح ديوانه ، ص ١٧٢ .

(٤) وسيأتى برقم (٣٩٥) ، وهو بتمامه :

وقول العجاج (١) :

(٢) - (٣٨٤) - *مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ*

٩ - وقول النابغة (٣) :

(٤) - (٣٨٥) - *وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابٍ عِيشٍ*

١٠ - وَلَمْ كَانَ الْأَحْسَنُ دُخُولَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي الثَّانِي ؟ وما الشاهد في قولهم : (حديث عهد

= أَمْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَيْنِ مَطْرُقٌ رِيشَ الْقَوَادِمِ لَمْ يَنْصَبْ لَهُ شَبَكٌ

ويروى (موى بها) و (لم تنصب له الشبك) و (لم ينصب له الشبك).

والضمير في (لها) لقطاة ، والمراد بأسفع الخدين : صقر ، والأسفع الأسود . والمطرق : الذى بعضه فوق بعض .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٩٥ = (١ : ١٠٠) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٦ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ١٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السرافى ، ج ١ : ٧٧ ، والنكت ، ج ١ : ٣٩٨ ، والأشباه والنظائر ، ج ٣ : ١٥١ .

(١) ديوانه ، ص ٤٧٣ .

(٢) وسيأتى برقم (٣٩٦) ، وهو بتمامه :

مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شُرُونُ الرَّأْسِ

ويروى (محتبك) . والمحتك : الذى قد بلغ فى السن . يقصد جملاً . والمحتبك : الشديد . وشُرُونُ الرَّأْسِ : ملتقى أجزائه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٩٦ = (١ : ١٠٠) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٥ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ١٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السرافى ، ج ١ : ٧٨ ، والنكت ، ج ١ : ٣٩٩ .

(٣) النبيانى ، ديوانه ، ص ٢٣٢ .

(٤) وسيأتى برقم (٣٩٧) ، وعجزه :

أَجَبَ الظَّهْرُ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

ويروى (ونمسك) . والضمير فى (بعده) للملك (الثَّعْمَانُ بْنُ الْمُنْتَرِ) ، وذنب كل شىء طرفه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٩٦ = (١ : ١٠٠) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٤٠٩ ، ٢٤ : ٣ ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٦٠ ، والمقتضب ، ج ٢ : ١٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩١ ، ٩٦ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ١٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السرافى ، ج ١ : ٨١ ، والنكت ، ج ١ : ٣٩٩ ، والخزانة ، ج ٤ : ٩٥ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٥١ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٤٦٦ .

بِالْوَجْعِ ، وَقَوْلِ عَمْرٍو (١) بِنِ [شِبَاسِ] (٢) : (٣)

(٣٨٦) - *أَلَكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً* (٤)

وقول حميد (٥) :

(٣٨٧) - *لَا حَقُّ بَطْنٍ يَفْرَأُ سَمِينِ* (٦)

١١ - وقول أبي زُبَيْدٍ (٧) :

(٣٨٨) - *كَأَنَّ أَثْوَابَ نَقَادٍ ... * (٨)

وَلَمْ جَاز

* ... كَهَيَاءَ هُدَابٍ *

(١) في المخطوط (عمر) والصواب ما أثبتته.

(٢) سقط من المخطوط.

(٣) شعره ، ص ٩٠.

(٤) وسيأتي برقم (٣٩٨) ، وعجزه :

بَيَّاتٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا

وبعده :

وَلَا سَيِّئِي زَيٍّْ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةِ يَوْمٍ مُخِيسَةٍ بَزْلًا

والكنى : بُلُغْ عَنِي ، بَيَّاتٍ : بعلامة ، والزى : اللباس ، والمخيسة : المذلة يقصد الإبل . والبزل : المستنة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٩٧ = (١ : ١٠١) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٦ - ٩٧ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١١٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٧٩ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٦٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٢١٢٦ .

(٥) حميد الأرقط . ينظر الكتاب ، ج ١ : ١٩٧ = (١ : ١٠١) .

(٦) وسيأتي برقم (٣٩٩) ، والقرا : الظهر .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٤ : ١٥٩ ، والأصول ، ج ١ : ١٣٣ ، والجمل ، ص ٩٥ = (١٠٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص (٩٧) ، وشرح السيرافي ، ج ١ : ١١٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٧٤ ، والنكت ، ج ١ : ٢٩٩ ، وشرح المفصل ، ج ٦ : ٨٣ ، ٨٥ ، وشرح الأشموني ، ج ٣ : ١٢ .

(٧) شعره ، ص ٣٩ ، واسمه المنذر بن حرمة الطائي ، شعر أبي زبيد الطائي ، جمع وتحقيق : نوري حمودي القيسي ، (بغداد - مطبعة المعارف ، ١٩٦٧ م) ، توفي سنة ٦٢ هـ .

(٨) وسيأتي برقم (٤٠٠) ، وهو بتمامه :

كَأَنَّ أَثْوَابَ نَقَادٍ قُدْرُنٌ لَهُ يَغْلُو بِخَمَلَتِهَا كَهَيَاءَ هُدَابٍ

وروى (أهداباً) . يحنف أسداً . والنقاد : راعي النقاد وهو حُرْبٌ مِنَ الْغَنَمِ صَغَارُ الْأَجْسَامِ ==

وما الشاهد في قوله: (١)

(٢٨٩) - *هَيْفَاءٌ مَّقْبِلَةٌ...* (٢)

ثم قال :

... شَنْبَاءُ أَنْيَابًا

وقول عدى (٣):

(٣٩٠) - *مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أُخَى ثِقَةٍ* (٤)

١٢- وهل يجوز (حسنه وجهها)؟ ولم لا يجوز إلا في الشعر؟

١٣- وما الشاهد في قول الشماخ (٥) :

(٣٩١) - *أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ ... * (٦)

= وقدرن له : أي جعلت على قدر جسمه ، والكهباء : التي تضرب إلى الغبرة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٩٨ = (١ : ١٠١) ، ومجالس ثعلب ، ج ٢ : ١٧٢ = (٢٠٨) ،

والمعانى الكبير ، ج ١ : ٢٤٦ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١١٣ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٥٦٥ ،

وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢ ، والنكت ، ج ١ : ٣٠٠ .

(١) هو أبو زيد أيضا . ينظر ديوانه ، ص ٣٦ .

(٢) وسيأتي برقم (٤٠١) ، والبيت بتمامه :

هَيْفَاءٌ مَّقْبِلَةٌ بَحْزَاءُ مَدِيرَةٍ مَحْطُوطَةٌ جَرَلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابًا

وهَيْفُ الخصر : ضموره ، والمحطوطه : النساء الظهر ، وشنب الشعر : بريقه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٩٨ = (١ : ١٠٢) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٤ ،

٩٧ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١٣ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٥٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن

السيرافي ، ج ١ : ٤ ، والنكت ، ج ١ : ٣٠٠ ، وشرح المفصل ، ج ٦ : ٢ ، والمقاصد النحوية ، ج ٢ :

٥٩٣ ، وشرح الأشموني ، ج ٢ : ١٢ .

(٣) ديوانه ، ص ١٠١ . وهو عدى بن زيد العبدي التميمي توفي نحو سنة ٣٥ قبل الهجرة .

(٤) وسيأتي برقم (٤٠٢) ، وعجزه :

أَوْ غَدَوْ شَاخِطٍ دَارًا

ويروى (من ولي) . والشاخط : البعيد . يصف الدهر وأنه يعم بتوائبه الجميع .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٩٨ = (١ : ١٠٢) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٤٠٩ ، وشرح

أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٨ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن

السيرافي ، ج ١ : ١٣١ ، ٢١٧ ، والنكت ، ج ١ : ٣٠٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٤٢ .

(٥) ديوانه ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٦) وسيأتي برقم (٤٠٣) ، وهذا جزء من أول بيتين وهما :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرَّخَامَى قَدَّ عَفَا مَلَلَاهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كَمَيْتَا الْأَعْلَى جَوْنَتَا مُضْطَلَاهُمَا

=

- ١٤- وما حكم دخول الألف واللام في الأول مع الإضافة ؟
[١٦-] ولمَ جاز في المعرفة ولمَ يَجْزُ في النكرة ؟
١٥- ولمَ اختص هذا الباب بدخول الألف واللام مع الإضافة إلى المعرفة دون غيره من (مثلك)
(غيرك) وما أشبهه؟ وما معنى الاعتلال بأنه مُنْع ما يكون / في مثله البتة؟ ولمَ مُنْع ذلك؟ ١٦٠
١٦- وما الخلاف في (الحسن وجهاً)؟ وما معنى الاعتلال بأن (حديث عهد) و(كريم أب) لم
يُخلل به في شيء فيحتمل الألف واللام ؟
١٧- وما الشاهد في قول رؤية^(١) :
(٣٩٢) - *الْحَزْنُ بَابًا ... * (٢)
١٨- وقول الحارث بن ظالم^(٣) :

= ويروى (عرج الركب) ، و(قد أتى لبلاهما) . والتعريس : نزول المسافرين آخر الليل قليلاً للاستراحة . وأنى : بمعنى حان . وحقل الرخامى : اسم موضع . والربيع : المنزل . وجارتا صفا : أى اثنتان . والصفا : الجبل . فيكون ثالث الأثنتين ، كميتا الأعلى : أى أن أعلى الأثنتين أحمر ، جونتنا مصطلهما : أى أن أسفلهما أسود لاصطلائه بالنار .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٩٩ = (١ : ١٠٢) ، والأصول ، ج ٣ : ٤٧٥ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٢٠٤ (شرحه ج ١ : ٢٠٤ ، ٢ : ١٣) ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٥٦٩ ، والمسائل المشككة ، ص ١٣٣ ، والخصائص ، ج ٢ : ٤٢٠ ، ومقاييس اللغة ، لأبى الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥) ، تحقيق : الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، (القاهرة - دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٦٦هـ) ، ج ١ : ٣٨٥ ، والنكت ، ج ١ : ١٥٣ ، ٣٠١ ، والبسيط ، ج ٢ : ١١٠٠ ، والخزانة ج ٢ : ١٩٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٣٢ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٦٠١ .

(١) ديوانه ، ص ١٥

(٢) وسيأتى برقم (٤٠٤) ، وهو بتمامه :

الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا

والْحَزْنُ : ضد السهل

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٠٠ = (١ : ١٠٢) ، والمقتضب ، ج ٤ : ١٦٢ ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ٩٨ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ١١٦ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٠٤ ، والنكت ، ج ١ : ٣٠٣ ، والمقاصد النحوية ، ج ٣ : ١٩٧ ، وشرح الأشموني ، ج ٣ : ١٢٠ ، والخزانة ، ج ٣ : ٤٨٠ .

(٣) الفضليات ، ص ٣١٤ ، وموسوعة الشعر العربى ، ج ٣ : ٢٩٣ .

و الحارث بن ظالم المرى شاعر جاهلى من أشهر فثاك العرب ، توفى نحو سنة ٢٢ قبل الهجرة . ينظر عنه مجمع الأمثال ، ج ٢ : ٨٩ ، والخزانة ، ج ٣ : ١٨٥ .

(١/٣٩٣) - * فَمَا قَوْمِي بِتُعْلَبَ بِنِ سَعْدٍ * (١)

١٩- وهل يجوز (الحسن الوجه)؟ وما شاهده من :

(٢/٣٩٣) - * فَمَا قَوْمِي بِتُعْلَبَ بِنِ سَعْدٍ * (٢)

٢٠- وما معنى قوله (٣) : « الجرّ في (الحسن الوجه) من وجهين : ما له بحق الأصل ، وما له

بحق الشبه » . فما معنى حمله على (الضارب الرجل)؟ وأى قياس أدى إلى هذا؟

٢١- وما الشاهد في ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ (٤) ؟

٢٢ - وقول خريق (٥) :

(٣٩٤) - * لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي ... * (٦)

(١) وسيأتي برقم (١٤٠٥) ، وعجزه :

* وَلَا بِفَزَارَةِ الشَّعْرِ رِقَابًا *

ويروى (الشعر الرقابا)

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٠١ = (١٠٣:١) ، ومعاني القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٤٠٨ ،
والمقتضب ، ج ٤ : ١٦١ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٨٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٨ ،
وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١١٦ ، والمسائل المشككة ، ص ١٣٥ ، والنكت ، ج ١ : ٣٠٣ ، وينظر معجم
هارون ، ص ٣١ ، ومعجم حداد ، رم ٢٢٥ .

(٢) وسيأتي برقم (٤٠٥) ، وهو الشاهد السابق نفسه ، وقد أعاده الرماني للاستشهاد بالرواية لأخرى
التي تقدم ذكرها .

(٣) الكتاب ، ج ١ : ٢٠١ = (١٠٣:١) .

(٤) من الآية (١٠٣) في سورة الكهف ، وفي المخطوط (أنبئكم) ، ونسبها .

(٥) ديوان شعرها ، تحقيق الدكتور حسين نصّار ، (القاهرة - مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٩م) ، ص ٢٩ ،
وهي الخريق بنت هفان ، وقيل بنت بدر بن هفان القيسية توفيت نحو سنة ٥٠ قبل الهجرة .

(٦) وسيأتي برقم (٤٠٦) ، وهو :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

ويروى (النازلون ... والطيبين) و(النازلين ... والطيبين) ، و(النازلين ... والطيبين) . والافعة : العلة .
والمراد أنهم يكترون نحر الجزر ، والجزر : جمع جزور ، وهي الناقة . ولا يبعدن : لا يهلكن .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٠٢ ، ٥٧ : ٦٤ = (١٠٤ : ١) ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ومعاني القرآن ،

للفراء ، ج ١ : ١٠٥ ، ٤٥٣ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٨٧ ، ١٥٧ ، والمجاز ، ج ١ : ٦٥ ،

١٤٣ ، وتؤويل مشكل القرآن ، ص ٥٣ ، والكامل ، ج ٣ : ٤٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ١٣٢ =

٢٣ - ولمَ جاز هم (الطبيبو أخبار)^(١) على إضافة المعرفة إلى النكرة ؟ وهل يجوز نصبه مع حذف التون ؟ ولمَ جاز ؟

١- الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى الصفة المشبهة من الأعمال أن تعملَ عملَ اسمِ الفاعلِ فيما كَانَ من سببِ الموصوفِ ، وعملِ المضافِ . أما عمل اسم الفاعلِ فَلِشَبْهِهَا بِهِ من أربعة أوجهٍ : أنها صفة ، وأنها مطلقة كاسم الفاعلِ خلاف (أفعل منك) ، وأنها تتلنى وتجمع جمع السلامة كما يجمع اسم الفاعل ، وأنها تؤنث وتذكر . فلَمَّا قاربت اسم الفاعل بهذه الأوجه عملت عمله . وَلَمْ يكن لها ذلك بحق الاسمية كما أَنَّ [اسم] الفاعل لما قارب الفعل عمل عمله ولم يكن له ذلك بحق الاسمية وإنما هو له بحق الشبه ، إلا أن اسم الفاعل أقوى فى العمل كما أَنَّ الفعل أقوى فى العمل من اسم الفاعل ؛ لأن كلَّ مشبّه فالمشبّه به أقوى فى بابهِ من المشبّه^(٢) كما هو فى (ما) و(ليس) ونحو ذلك^(٣) .

وأما عملُ المضاف فهو لها بحق الاسمية ، وإن كانت الإضافة لفظية ، فهو لها من تلك الجهة ؛ (لأنَّ للاسم بحق الاسمية)^(٤) الإضافة الحقيقية والإضافة اللفظية . الدليل على ذلك (نفس)^(٥) الحائط فهذه إضافة لفظية ولم تجب من جهة مضارعة الفعل ، وإنما وجبت للاسم بحق الاسمية ، إذ الفعل لا يضاف إلى شيء ، وإنما الإضافة للاسم حقيقية كانت أو لفظية .

١*١ الكتاب ، ج ١ : ١٩٤ = (١ : ٩٩ - ١٠٠) .

= والأصول ، ج ٢ : ٤٠ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٢٣١ ، ٢٧٢ ، ٤٧٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٢٠٥ ، والخزانة ، ج ١ : ٣٠١ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٨٦ ، ومعجم حداد رقم ١٢٣٥ .

(١) فى المخطوط (الطبيرو أخبار) وهو تحريف والتصويب من الجواب .

(٢) هذا فى الغالب الكثير ، ولا ينطبق هذا على قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ... ﴾ الآية (٣٥) فى سورة النور .

(٣) ينظر ما تقدم فى باب ٦ : ٨ ، ١٩ : ١ ، ٣ ، ٤ .

(٤) فى المخطوط (لأن الاسم بحق الاسم) ، والأنسب ما أثبتته ...

(٥) فى المخطوط (نفس) ، ولعل المراد ما أثبتته .

فالصفة المشبهة تعمل على ثلاثة أوجه ، الأصل فيها رفعُ ما له الصفة في الحقيقة إما مضمراً أو مظهراً ، فالمضمر كقولاك : (هذا رجل حسن) ، والمظهر كقولاك : (الحسن وجهه) . فأصل عمله^(١) الرفعُ في ضمير الموصوف في الحقيقة أو في مظهره إذا جرت في الإتياع على غير مَنْ هـى له ، كقولاك : (مررت برجل حسن وجهه) . فقد وقع (وجهه) موقع الضمير لو كانت الصفة للأول في الحقيقة كقولاك : (مررتُ برجل حسن) .

وتعمل النصب إذا كان فيها ضمير يعود إلى الأول وهي للثاني في الحقيقة إذا نونت ، كقولاك : (مررت برجل حسن الوجه) ، و(حسن وجهاً^(٢)) . فقد بان أنها تعمل على الأوجه الثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجر .

١*٢ - ومرتبّتها في العمل المنزلة الثالثة من أربع مراتب أقواها مرتبة الفعل ، ثم اسم الفاعل ، ثم الصفة المشبهة ، ثم الصفة المشبهة بالمشبهة نحو (أفعل منك) .

١*٣ - وإنما كان الفعل أقوى في العمل للزومه له ، لأنه أُخِذَ من المصدر يلزم العمل فلا يخلو من الفاعل ، ولتكون الفائدة فيه بصيغته ، وليلد على معنى الفعلية باختصاصه بزمان دون زمانٍ ، فالفائدة فيه عظيمة لهذه الأوجه .

وكل هذه العوامل صفات ، ولم نعرض لذكر عامل ليس بصفة^(٣) .

وهذه المراتب في القوة توجب أحكاماً مختلفة في العمل ، فالفعل يلزم العمل ويعمل في السبب والأجنبي ، وعلى التقديم والتأخير ، ويعمل في الضمير وإن جرى على غير ما هو له ؛ لأنه أقوى العوامل . ويعمل اسم الفاعل على هذه الأوجه إلا / العمل في الضمير مع جريانه ٦٠ على غير من هو له فإنه لا يجوز فيه ؛ لأنه في المرتبة الثانية من قوة العمل فنقص عن الفعل منزلة في العمل . وأما الصفة المشبهة فتعمل في السبب خاصة ولا تعمل في الأجنبي ولا على جهة التقديم والتأخير ؛ لأنها في المرتبة الثالثة من قوة العمل . وأما الصفة المشبهة بالمشبهة فيمتنع فيها كل ما امتنع في المشبهة ويمتنع فيها وجه آخر ، وهو أنها لا تعملُ الرفع في المظهر

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٩٤ = (١ : ٩٩ - ١٠٠) .

(١) كذا في المخطوط ، والأولى (عملها) .

(٢) في المخطوط (وجه) ، وما أثبت يقتضيه السياق لأنه يتحدث عن النصب .

(٣) عرض لبعض العوامل غير الصفات في أبواب أخرى ، ينظر باب ١٩ : ١ ، ٤ ، و٢٢ : ١ .

إذا جرت على غير من هي له ، لأنها في المرتبة الرابعة من قوة العمل^(١)، فيجوز (مررت برجل حسن أبوه) ولا يجوز (مررت برجل خير منه أبوه) للعلّة التي بيّنا .

٤*١ - والإضافة أقوى فيها وأحسن لسببين ، أحدهما : الخفة بترك التنوين مع اتفاق

المعنى . والآخر : أن الإضافة لها بحق الأصل في الاسمية .

٥*٢ - (وحسن الوجه) فيه ضمير يعود إلى الموصوف ؛ لأنه إذا لم يعمل في مرفوع يتصل به ضمير يعود إلى الموصوف فلا بد من عائد في الصفة إلى الموصوف . فمتى عمل الجرّ أو النصب فلا بد فيه من ضمير يعود إلى الموصوف . ولذلك جرى عليه في التأنيث والتذكير ، ولو لم يكن فيه ضمير لم يجز ذلك كقولك : (مررت برجل حسن الوجه وبامراة حسنة الوجه) ولو رفعت (الوجه) وهو مضاف إلى ضمير الأول قلت : (مررت بامراة حسن وجهها) فذكرت الصفة على تنكير الوجه ؛ لأنها قد خلت الآن من ضمير وكانت في الأول فيها ضمير يعود إلى المؤنث فلذلك قلت : (بامراة حسنة الوجه) .

٦*٢ - والفرق بين (مررت برجل حسن الوجه) وبين (مررت برجل ضارب الوجه) أن الضمير في (ضارب) يعود إلى من هو له في الحقيقة وليس كذلك (حسن الوجه) ؛ لأن الصفة في الحقيقة للوجه وهي في اللفظ للأول الذي جرت عليه . فانعقاد الضمير فيهما مختلف ، إذ قد انعقد في أحدهما بمن هو له في الحقيقة ، وانعقد في الآخر بمن ليس هو له في الحقيقة على ما شرحنا .

٧*٢ - وحكم المضاف إلى سبب الموصوف كحكم سببه تقول : (هو جيد وجه الدار) فيجرى مجرى (هو جيد الدار) ، وكذلك (هذا أحمر بين العينين) يجرى مجرى (هذا أحمر العينين) ؛ لأن المضاف إلى سببه لا يخرج من صحة تقدير أصله مع أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فقولك : (مررت برجل جيد وجه داره) كقولك : (مررت برجل جيد داره) ، وكذلك (مررت برجل أحمر بين عينيّه) بمنزلة (مررت برجل حمراء^(٢) عيناّه) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٩٤ - ١٩٥ = (١ : ١٠٠) .

*٢- نفسه ، ١٩٥ = (١٠٠) .

(١) ينظر ما سيأتى في باب ٤١ : م ١٣ .

(٢) في المخطوط (أحمر) والأولى ما أثبتته . وينظر ما تقدم في الفقرة (هـ) .

٨*١ - وقال زهير :

(٣٩٥) - أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَيْنِ مُطَرِّقٌ رَيْشَ الْقَوَادِمِ لَمْ يُنْصَبْ لَهُ شَبَكٌ (١)

فأعمل الصفة في المضاف إلى السبب وهو قوله : (مطرق ريش القوادم) . فهذا نظير (أحمر بين العينين) . ولو أضاف لجاز ولكن لا يستقيم به الشعر لحاجته إلى التثوين . وقال العجاج :

(٣٩٦) - *مُحْتَكِكٌ ضَخْمُ شُؤْنِ الرَّأْسِ* (٢)

فهذا مثله في الإعمال في المضاف إلى السبب .

٩*٢ - وقال النابغة :

(٣٩٧) - وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ (٣)

فهذا بمنزلة [مررت] برجل حسن الوجه) فأعمل الصفة فيما فيه الالف واللام عمل المفعول .

١٠*٣ - والأحسن في الثاني دخول الالف واللام كقولك : (حسن الوجه) ؛ لأنه أشكل

بالاصل الذي هو (حسن وجهه) لأنه ينقل من معرفة إلى معرفة ، والوجه الآخر عربى حسن وإن كان الأول أحسن منه . فمن ذلك قولهم (حديث عهد بالوجع) ، وكأنه لما فهم المعنى كان هذا أوجز .

وقال عمرو (٤) بن شاس :

(٣٩٨) - / الْكُنَى إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةٌ يَايَةَ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا (٥)

وَلَا سَيِّئِي زِيَّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةِ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بَزْلًا

١- الكتاب ، ج ١ : ١٩٥ - ١٩٦ = (١ : ١٠٠) .

٢- نفسه ، من ١٩٦ = (١٠٠ - ١٠١) .

٣- نفسه ، من ١٩٦ - ١٩٧ = (١٠١) .

(١) تقدم برقم (٢٨٣) .

(٢) تقدم برقم (٢٨٤) .

(٣) تقدم برقم (٢٨٥) .

(٤) في المخطوط (عمر) ، والصواب ما أثبتته .

(٥) تقدم الشاهد برقم (٢٨٦) .

فأضاف الصفة إلى النكرة في قوله: (ولا سيئى زى). وقال الأرقط :

(٣٩٩) - *لَا حِقُّ بَطْنٍ بِقَرٍّ سَمِينٍ* (١)

فأضاف الصفة إلى النكرة.

١١*١ - وقال أبو زيد (٢) :

(٤٠٠) - كَأَنَّ أَثْوَابَ نَقَادٍ قُدِرْنَ لَهُ يَعْلُو بِخَمَلَتِهَا كَهَبَاءَ هُدَابَا (٣)

فأعمل الصفة في الثانى عَمَلَ جِهَةِ المفعول ، وهو بمنزلة (رأيت رجلاً حسناً وجهاً).

وَقَالَ الْآخَرُ :

(٤٠١) - هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجَزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شُنْبَاءُ أَنْيَابَا (٤)

فهذا كقولك : (رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهًا) . وَقَالَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ :

(٤٠٢) - مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أَخَى ثِقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا (٥)

فهو بمنزلة : (مررت برجل حسن وجهاً).

١٢*٢ - وتقول : (هَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ وَجْهًا) فلا يجوز مثل هذا إلا في الشعر (٦) ، وذلك

لأنَّ الصِّفَةَ إِذَا عَادَ [منها] إِلَى الموصوف ضمير متصل بالسبب (٧) فَحَقُّهَا أَنْ تَرْفَعَ السببَ ،

فتقول : (هذه امرأة حسن^(٨) وجهها) ؛ لأنه قد وَقَعَ تَفْرِيعُ الصِّفَةِ لِلثَّانِي الَّذِي هِيَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ

*١- الكتاب ، ج ١ : ١٩٨ = (١ : ١٠١ - ١٠٢) .

*٢- نفسه ، ص ١٩٩ = (١٠٢) .

(١) تقدم برقم (٢٨٧) .

(٢) في المخطوط (أبو زيد) ، والصواب ما أثبتته .

(٣) تقدم برقم (٢٨٨) .

(٤) تقدم برقم (٢٨٩) .

(٥) تقدم برقم (٢٩٠) .

(٦) نقل ابن مالك في شرح الكافية الشافية ، ج ٢ : ١٠٦٩ ، عن الكوفيين جوازه في النثر ، ثم قال : وهو

الصحيح . بينما نقل الزجاجي في الجمل ، ص ٩٨ (١١١) عن الكوفيين أيضاً المنع وكذا عند

البصريين باستثناء سيبويه ، وفي معاني القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٣٤٧ « وخطأ أن تقول : مررت على

امرأة حسنة وجهها » .

(٧) في المخطوط (بالضمير) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٨) في المخطوط (حسنة) وما أثبتته يقتضيه السياق . وينظر ما تقدم في الفقرة (٥) .

فيجبُ أَنْ تَعْمَلَ فِيهِ الرُّفْعَ كما تعمل في الضمير إذا خَلَصْتَ لِلأَوَّلِ في قولك : (مررت برجل حسن). فَلَمَّا جَاءَتْ عَلَى الصِّيغَةِ الَّتِي تَصْلُحُ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى أَصْلِهَا ثُمَّ عُدَّ بِهَا عَنْهُ إِلَى الْإِضَافَةِ قُبْحُ ذَلِكَ كَقُبْحِ (زَيْدٌ ضَرِبْتُ) ، لِأَنَّكَ : جِئْتَ بِهِ عَلَى صِيغَةِ التَّفْرِيعِ لِلْمَفْعُولِ الَّتِي يَقْتَضِي الْعَمَلُ فِيهِ ثُمَّ لَمْ تَعْمَلْهُ^(١) ففقيح لهذه العلة ، فكذلك جئت بالصفة على صيغة التفریع التي تقتضي الرفع في السبب ثم لم تعملها الرفع في السبب فَقُبْحُ قُبْحِ (زَيْدٌ ضَرِبْتُ) . وِجَازٌ فِي الشَّعْرِ تَشْبِيهًا بِغَيْرِهِ مِمَّا لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ . فَتَشْبِيهُ الْخَبَرِ بِالْصِّفَةِ كَمَا شَبِهَتْ الصِّفَةُ بِالصِّلَةِ فَكَذَلِكَ هَذَا شَبَّهَ بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ الْمَعْرُوفُ الَّذِي الصِّفَةُ فِي الْحَقِيقَةِ لَهُ .

١٣* - وقال الشماخ :

(٤٠٣) - أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا يَحْقُلُ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَّاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعِيهِمَا جَارَتَا صَفًّا كُمَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٢)

فهذا عند سيبويه على (حسنة وجهها)^(٣) وهو قوله : (جونتتا مصطلاهما) لأنه جعل الضمير في (مصطلاهما) يعودُ إلى (جارتا صفا) فصار بمنزلة عود الضمير إلى (امرأة) في قولك : (هذه امرأة حسنة وجهها) ، ولو جاء به على القياس الصحيح لقال : (جونتتا المصطلى) ، فيكون على قياس (حسن الوجه) . أو يقول : (جونٌ مصطلاهما) فيكون على قياس (حسن وجهه) . وقد خالف سيبويه في هذا بعض النحويين المتأخرين^(٤) ، وقال : إنما هو عائد إلى (الأعالي) ، كانه قال : (جونتتا مصطلى الأعالي) ، وهذا لا ضرورة فيه لأنه ردُّ الضمير إلى ما فيه الألف واللام

١* - الكتاب ، ج ١ : ١٩٩ = (١ : ١٠٢) .

(١) في المخطوط (تعملها) ، وما أثبت يناسب السياق المتقدم .

(٢) تقدما برقم (٣٩١) .

(٣) ينظر الكتاب ، ١* .

(٤) قال أبو علي الفارسي : « ولست أعرف من قال هذا القول » . المسائل المشككة ، ص ١٣٩ ، وخزانة الأدب ، ج ٢ : ١٩٨ - ٢٠٣ . غير أننا نجد ابن درستويه (ت ٢٤٧) فيمَا ينقله ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١) يعز ذلك إلى المبرد (ت ٢٨٦) . ينظر إصلاح الخلل ، ص ٢١٦ ، كما ينظر شرح جمل الزجاجة ، ج ١ : ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ، ج ٢ : ١٠٦٨ ، والبسيط ، ج ٢ : ١١٠١ ، وقد تقدم في الفقرة السابقة ، أن الفراء يخطئ مثل ذلك الاستعمال .

مما هو من سبب الموصوف ولم يردّ الضمير إلى نفس الموصوف. فهذا وإن كان عل هذا التقدير لا ضرورة فيه فهو تعسف من جهة المعنى إذ يقتضى أنه من صفة (جارتى صفا) وذلك أنه وصفهما بحمرة الأعلى وسواد الأسافل ، فقال: (كميتا الأعلى جونتتا مصطلاهما) / فهذا يقتضى رجوع الضمير إلى الجارتين على ما قال سيبويه. والوجه الآخر جائز وإن كان فيه تعسف فى المعنى .

١٤*١ - وحكم الصفة أن يجوز فيها دخول الألف واللام مع الإضافة كقولك: (الحسن الوجه) ؛ لأنها إضافة لا تعرف الأول أصلاً.

١٥*٢ - وليس من إضافة إلى معرفة لا تعرف الأول أصلاً إلا ما كان من باب (حسن الوجه) ، وذلك أن إضافة (مثلك) و(غيرك) و(ضاريك) وما جرى مجراه ، وإن كانت لا تعرف إذا جرت على تقدير الانفصال ، فهى تعرف إذا جرت على غير تقدير الانفصال ، لأنه ليس فى هذا إلا تقدير التنوين حتى يجب الانفصال أو تقدير تركه أصلاً حتى يجب التعريف ، وليس كذلك باب (حسن الوجه) ، لأنه إنما أصله (حسن وجهه) فيحتاج مع تقدير التنوين إلى رفع السبب ، وإذا رفع السبب بطل رفع ضمير الأول فلا بد من تقدير الانفصال ليصح معنى الأصل ، وليس كذلك غيره من الأصل المضاف إلى المعرفة ، لأنه ليس له أصل لا بد أن يرد إليه فى التقدير كما لـ (حسن الوجه) أصل لا بد من أن يرد إليه فى التقدير ، فلذلك لم يجز أن يتعرف بالإضافة إلى المعرفة أصلاً ، وجاز فى غيره أن يتعرف بالإضافة إلى المعرفة على وجه ويتنكر على وجه ، فلما منع التعريف بالإضافة إلى المعرفة أصلاً احتاج إلى التعريف بالألف واللام ، وجاز ذلك لما منع مما هو له حتى لا يجوز فيه أصلاً. فقد بان لم جاز اجتماع الألف واللام مع الإضافة إلى المعرفة فى باب (حسن الوجه).

١٦*٢ - ولا تجوز الإضافة فى قولك: (الحسن وجهاً) (١) ؛ لأن هذا لم يمنع ما هو له

١* الكتاب ، ج ١ : ١٩٩ = (١٠٢ : ١) .

٢* نفسه ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ = (١٠٣) .

٣* نفسه ، ص ٢٠٠ = (١٠٣) .

(١) ينظر ما تقدم فى باب ٣٩ : ٥٠ .

البتة فيلزم أن يعرض مما منع. هذه علة سيبويه^(١). وفيه علة أخرى وهو أن الإضافة اللفظية إذا كانت منافرة للإضافة الحقيقية بأن الأول معرفة والثاني نكرة فلا يجوز ذلك إلا أن يكون مشبهاً للإضافة الحقيقية بمعاينة النون، كقولهم: (الطيبو أخبار)^(٢)، فأما إذا خرج عن هذا فلا يجوز البتة؛ لأنه منافر للإضافة الحقيقية من غير شبه يقتضى جوازها. وقد أجازها الفراء (٢٠٧) على تقدير (الذي هو حسن وجه)^(٣)، وهذا لا يلزم؛ لأنه إضافة نكرة إلى نكرة فليس فيه منافرة للإضافة الحقيقية كما في (الحسن وجه)، مع أن الألف واللام بمنزلة التنوين، فكانت قد قال: اجتمع التنوين والإضافة مع المنافرة. فلما اجتمع سببان، أحدهما أن الألف واللام بمنزلة التنوين، وأن الأول^(٤) معرفة والثاني نكرة على ضد ما يجب للإضافة الحقيقية لم يجز، ومع ذلك فإنه لم يسمع شيء من هذا الذي أجازها الفراء، وإنما يتكلم فيه على طريق القياس على ما قد سُمِعَ وَصَحَّ. وقد بينّا أنه منافر للأصول من غير شبه يقتضى الجواز ففسد لهذه العلة.

١٧* - وقال رؤية:

(٤٠٤) - *الْحَزَنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا* (٥)

فنصب السبب لما أدخل الألف واللام في الصفة.

١٨* - وقال الحارث بن ظالم:

(١٤٠٥) - فَمَا قَوْمِي يَتَعَلَّبُونَ سَعْدٍ وَلَا يَفْزَارَةُ الشُّعْرَى رِقَابًا^(٦).

١* - الكتاب، ج ١: ٢٠٠ = (١: ١٠٣).

٢* - نفسه، ص ٢٠١ = (١٠٣).

(١) جاء في الكتاب، ١* : أدخلوا الألف واللام على (حسن الوجه) لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة ولا يجاوز به معنى التنوين. فأما النكرة فلا يكون فيها إلا (الحسن وجهاً) تكون الألف واللام بدلاً من التنوين، لأنك لو قلت: حديث عهد أو كريم أب لم تخلل بالاول في شيء فتحتمل له الألف واللام، لأنه على ما ينبغي أن يكون عليه.

(٢) ينظر ما سيأتى في الفقرة (٢٣).

(٣) ينظر ما تقدم، في باب ٣٩: هـ.

(٤) في المخطوط (الألف) ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) تقدم برقم (٣٩٢).

(٦) تقدم برقم (١٣٩٣).

فأعمل الصفة فى السبب كالعَمَل فى المفعول لما أُدخل الألف واللام فيها على قياس (الحسن وجهًا).

١٩*١ - ويجوز (هو حسن الوجه) ، لأنه مشبه بالمفعول . وقال الحارث بن ظالم :

(٤٠٥/ب) - فَمَا قَوْمِي بِتَلْعَبَةٍ بَيْنَ سَعْدٍ وَلَا يَفْزَارَةُ الشَّعْرِ الرَّقَابَا(١).

/ فهذا بمنزلة (الحسن الوجه) وقد سمع على الوجهين جميعا .

١٦٢

٢٠*١ - وتقول : (هو الحسن الوجه) على قولك : (الضارب الرجل) ، وعلى الوجه الآخر ،

وهو (الحسن وجهه) فالجر فيه من وجهين ، أحدهما : نقله عن طريق الفاعل فى قولك : (الحسن

وجهه) إلى (الحسن الوجه) ، والآخر : نقله من طريق المفعول فى قولك : (الحسن الوجه) إلى

الإضافة فى (الحسن الوجه) . فأحدهما له بحق الأصل ، والآخر بحق الشبه للمفعول .

٢١*١ - وفى التنزيل: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (٢) ، لما دخلت الألف واللام

وَجَبَ النصبُ فى السبب على قياس (الحسن وجهًا) .

٢٢*٢ - وقالت خَرْنِق :

(٤٠٦) - لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجَزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ(٣)

فهذا على قياس (هو حسن وجه الأخ) وهو قولها : (الطيبون معاقد الأزر) .

٢٣*٢ - ويجوز (الطيبو أخبار) بالجر ؛ لما بينا من معاقبة النون(٤) . ويجوز (الطيبو

أخبارًا) على :

(٤٠٧) - *الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ...*(٥) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٠١ = (١ : ١٠٣)

*٢- نفسه ، ص ٢٠٢ = (١٠٤) .

(١) تقدم برقم (٣٩٣/ب) ، وينظر التعليق الذى مر هناك .

(٢) من الآية (١٠٣) فى سورة الكهف .

(٣) تقدما برقم (٣٩٤) .

(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرة (١٦) .

(٥) تقدم برقم (٣٤٩) ، و(٣٥٩) .

ولا يجوز (هم طيبو أخباراً) ^(١) ؛ لأنه ليس ههنا موصول يطول بالصلة فيجوز لك حذف النون استخفافاً ^(٢).

٢- مسائل من هذا الباب أيضاً ^(٣):

- ٢٤ - وما حكم (أفعل منك) في العمل ؟
 ٢٥ - وما مرتبته في قوة العمل ؟
 ٢٦ - ولم لا يعمل إلا في نكرة من سبب الموصوف ؟
 ٢٧ - ولم لا يرفع إلا الضمير ؟
 ٢٨ - وما حكم (منك) في جواز الحذف والتقديم والتأخير ؟ ولم جاز فيه ذلك ؟ ولم [لا] يكون إلا نكرة ^(٤) ؟
 ٢٩ - ولم جاز أن يعمل في الواحد والجمع من قولك : (هم خير منك عملاً وأعمالاً) ^(٥) ؟
 ٣٠ - وما حكم (أفعل) إذا أضيف ؟
 ٣١ - ولم جاز أن يضاف إلى الواحد والجمع ؟ ولم لا يضاف إلى الواحد إلا وهو نكرة ؟ وما نظيره من (كل رجل) ؟
 ٣٢ - وما الفرق بين (هو أول رجل) وبين (هو أول رجلاً) ، وبين ﴿ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرٍ ﴾ وبين (ولا تكونوا أول كافرين به) ^(٦) ؟ فما النهى إذا جرى على الجر ؟ وما النهى إذا جرى على النصب ؟ وما نظيره من قواهم (عشرون درهماً) ؟

(١) ورد من هذا القبيل شواهد من القراءات الشاذة. ينظر عنها : النحو الكوفي ، ص ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٢) ينظر ما تقدم في باب ١٠: ٣٩.

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٠٢ = (١ : ١٠٤).

(٤) لم ترد إجابة عن هذا السؤال من هذه الفقرة ، وفي الكتاب ، ج ١ : ٢٠٣ = (١ : ١٠٤) « ولا يعمل إلا في نكرة ، كما أنه لا يكون إلا نكرة ولا يقرى قوة الصفة المشبهة فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجهاً واحداً ».

(٥) يبدو أن بعد هذا السؤال سؤالاً ساقطاً هو (ولم كان (أفعل منك) صفة مشبهة بالمشبهة) ، لأنه قد ورد في الجواب ما يفيد ذلك.

٣٣ - ولم لا يجوز في هذه الصفة التانيث والتذكير ولا التثنية والجمع حتى خرجت بذلك عن قوة الصفة المشبهة ؟

٣٤ - ولم جاز (مررت برجل حسن الوجه أخوه) ولم يجز (مررت برجل خير الناس أخوه) ؟

٣٥ - وما الفرق بين (هو أفره عبد) وبين (هو أفره عبداً) ؟

٣٦ - وما حكم (هو أفضل الناس) في التعريف بالإضافة ؟ ولم وجب أن يكون معرفة على خلاف حكم الصفة المشبهة ؟

٣٧ - وما الفعل الذي يعمل على جهة التمييز ؟

٣٨ - ولم جاز (امتلات ماء) و (تفقات شحماً) ولم يجز (امتلاته) ولا (تفقاته) ؟

٣٩ - ولم لا يجوز (ماء امتلات) ؟ وما الخلاف فيه ^(١) ؟ ولم صار أصله (امتلات من الماء) و (تفقات من الشحم) ؟

٤٠ - وما حكم (هو أشجع الناس رجلاً) و (هما خير الناس اثنين) ؟ وكَمْ وجهاً يحتمل ؟ ولم جاز

فيه أن يكون الأول وأن يكون غيره ؟ وما شاهده من (هو أكثر الناس مالاً) ؟

٤١ - وما العدد الذي يجب له الإضافة ؟ وما العدد الذي يجب له الانفصال ؟ ولم كان من الثلاثة إلى العشرة بالإضافة ؟

٤٢ - ولم لا يجب في الواحد والاثنين ما يجب في الثلاثة وما بعده ؟

٤٣ - ولم جاز ثلاثة الأثواب ، بالآلف واللام ، مع أنه في معنى تفسير العدد ولم يجز مثل ذلك في التمييز ؟ ولم ^(٢) صار الأول معرفةً بالثاني ؟

٤٤ - وما العدد الذي يجب له التركيب ؟ ولم ^(٣) وجب لما كان من (أحد عشر) إلى (تسعة

عشر) ولم يجب مثل / ذلك لما بين العشرين إلى الثلاثين إذ هو نظير ما بين العشرة إلى العشرين ؟

٤٥ - ولم بنى (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ؟

(١) لم يشر إلى أى خلاف في أثناء الإجابة عن هذه الفقرة، وقد أورد سؤالاً في آخر هذه المجموعة له تعلق بهذه المسألة هو: (ما مذهب المازني في تقديم التمييز؟) - وينظر التعليق على الفقرة (٣٦) من الجواب.

(٢) في المخطوط (ما) ، ولعل المراد ما أثبتته.

(٣) في المخطوط (لما) ، ولعل المراد ما أثبتته.

- ٤٦ - وَلَمْ فَسَّرْ بِالْمَنْصُوبِ دُونَ الْمَجْرُودِ عَلَى قِيَاسِ (عشرة) وَيَابِه ؟
- ٤٧ - وَلَمْ وَجِبَ لِلْعَشْرِينَ إِلَى التَّسْعِينَ جَمْعُ السَّلَامَةِ الْوَاوِ وَالنُّونَ وَالْيَاءَ وَالنُّونَ؟ وَلَمْ كَانَ مَضَاعِفَةُ الْعَشْرَاتِ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ مَضَاعِفَةِ الْمِثْنِ ؟
- ٤٨ - وَلَمْ كَانَ عَمَلُ الْعَدَدِ الَّذِي فِيهِ نُونٌ أَوْضَعَفَ مِنْ عَمَلِ الصِّفَةِ الْمَشْبُوبَةِ بِالشَّبْهِةِ ؟
- ٤٩ - وَلَمْ وَجِبَ (مِائَةُ دِرْهَمٍ) بِالْإِضَافَةِ وَتَوْحِيدِ الْمَفْسَرِ بِالْعَدَدِ ؟
- ٥٠ - وَلَمْ جَازَ (مِائَتَا الدِّرْهَمِ) ؟
- ٥١ - وَلَمْ وَجِبَ فِي (أَلْفِ دِرْهَمٍ) مِثْلُ مَا وَجِبَ فِي (مِائَةِ دِرْهَمٍ) ؟
- ٥٢ - وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الرَّيِّعِ بْنِ ضَبِيعٍ (١) :
- (٤٠٨) - # إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا # (٢).
- ٥٣ - وَلَمْ جَازَ (تِسْعُمِائَةٍ) وَ(ثَلَاثُمِائَةٍ) بِتَوْحِيدِ الْمَفْسَرِ ، وَلَمْ يَجِزْ (تِسْعُ امْرَأَةٍ) وَلَا (ثَلَاثُ امْرَأَةٍ) إِلَّا بِالْجَمْعِ ؟ وَلَمْ عُدَّ عَنِ الْأَصْلِ فِي الْقِيَاسِ وَهُوَ (تِسْعُ مِثْنٍ وَمِثْنَاتٍ) ؟
- ٥٤ - وَمَا فِي (عَشْرِينَ) وَ(أَحَدَ عَشَرَ) مِمَّا يَقْتَضِي التَّوْحِيدَ فِي (تِسْعُمِائَةٍ) ؟
- ٥٥ - وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ عَلْقَمَةَ (٣) :

- (١) وكذا في الكتاب ، ج ٢ : ٢٠٨ = (١ : ١٠٦) ، وفي الكتاب نفسه ، ج ١ : ١٦٢ (١ : ٢٩٣) : أن القائل يزيد بن ضبيعة . وقد تابعه عل ذلك الرماني في الشرح في ذلك الموضوع . ينظر المجلد الثاني ، ص ٢١١ (نسخة داماد) .
- (٢) وسيأتي برقم (٤١٢) ، وعجزه :

فقد ذهب المسرّة والفناء

- ويروى (فقد أودى المسرّة) و (فقد ذهب اللذّة) و (ذهب البشاشة) .
- ومن مواطن ورودها : المنقوص والممدود ، لأبي زكريا ، يحيى بن زياد الفراء ، (ت ٢٠٧) ، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م) ، ص ١٧ ، وأدب الكاتب ، ص ٢٩٥ ، والمقتضب ، ج ٢ : ١٦٦ ، ومجالس ثعلب ، ج ١ : ٢٧٥ (٢٣٢) ، والأصول ، ج ١ : ٣١٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٩ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٨٠٧ ، والجمل ، ص ٢٤٢ (٢٤٦) ، وكتاب الكتاب ، لعبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧) ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى ، والدكتور عبد الحسين الفطلى ، (الكويت - دار الكتب الثقافية ، ١٣٩٧هـ) ، ص ١٤٠ ، والنكت ، ج ١ : ٣٠٨ ، والخزانة ، ج ٢ : ٣٠٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٥ .
- (٣) ديوانه ، بشرح الأعلام الشنتمرى ، يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦) ، تحقيق لطفى الصقّال ، ودرية الخطيب ، (حلب - دار الكتاب العربى ، ١٣٨٩هـ) ، ص ٤٠ ، والمفضليات ، للمفضل بن محمد الضبى (ت ١٧٨) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارن ، (بيروت - ط ٦) ، ص ٤٩٤ . وهو علقة بن عبدة التميمى ، المعروف بعلقة الفحل ، توفى نحو سنة ٢٠ قبل الهجرة .

(٤٠٩) - #بِهَا جِيفُ الْحَسْرِى# (١).

وَلَمْ جاز وقوع الواحد موقع الجميع ؟

٥٦ - وما نظير ذلك من (لذن غدوة)؟

٥٧ - وما نظيره من قولهم : (ما شعرت شِعْرَةً) و(ليت شعرى) ، ومن قولهم : (العُمُرُ

والعُمُرُ) . ولا يقولون فى اليمين إلا (لَعْمُكَ)؟

[٥٥] - وما الشاهد فى قول الشاعر (٢) :

(٤١٠) - #كُلُوا فِى بَعْضِ بَطْنِكُمْ ...# (٣)

٥٨ - وفى ﴿ فَإِنْ طِينَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ (٤) و(قَرَرْنَا بِهِ عَيْنًا) وَإِنْ شَتَّ (أَعْيُنًا)

و(أَنْفُسًا) ؟ وَلَمْ جاز (ثلاث مئين ومئات)؟

٥٩ - وما مذهب المازنى (ت ٢٤٩) فى تقديم التمييز ؟ وما شاهده من قول المخبل (٥) :

(١) وسيأتى برقم (٤١٣)، وهو بتمامه :

بِهَا جِيفُ الْحَسْرِى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ

والضمير فى (بِهَا) لطريق شاقة لطولها . والحسرى : المعيبة ، ووصف العظام بالبياض لأنها قد تعرت من اللحم ، ومعنى صليب أى يابس .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٠٩ = (١٠٧ : ١) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٢٢٦ ،

والمقتضب ، ج ٢ : ١٧٠ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٨٣ ، ٢٤٠ ، ٩٣ : ٤ ، واشتقاق أسماء الله ،

ص ٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠١ ، وكتاب الشعر ، ج ٣٠١ ، ٤٦٩ ، وشرح أبيات

سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٣٤ ، والنكت ، ج ١ : ٣٠٩ ، والخزانة ، ج ٣ : ٣٧٩ .

(٢) لم أهدت إلى معرفة القائل .

(٣) وسيأتى برقم (٤١٥) ، وهو بتمامه :

كُلُوا فِى بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيسٌ

ويروى (فى نصف بطونكم تعيشوا) . وزمن خميس : جائع ، أى جائع من فيه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢١٠ = (١٠٨ : ١) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٣٠٧ ،

١٠٢ : ٢ ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٢٣١ ، والمقتضب ، ج ٢ : ١٧٠ ، ومعانى القرآن وإعرابه ،

ج ٥ : ٩٣ ، والأصول ، ج ١ : ٣١٣ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : إبراهيم بن السرى (ت

٣١١) ، تحقيق : إبراهيم الأبيارى ، (بيروت - دار الكتاب اللبنانى ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ) ، ج ٣ : ٨٩ ،

وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٧٤ ، والنكت ، ج ١ : ٣١٠ ، والخزانة ، ج ٣ : ٣٧٩ .

وينظر معجم هارون ، ص ٢٠٣ ، ومعجم حداد رقم ١٤٦٠ .

(٤) من الآية (٤) فى سورة النساء .

(٥) ينظر المخبل السعدى حياته وما بقى من شعره ، صنعه : حاتم الضامن ، (المراق - مجلة المورد ،

المجلد ٢ ، عدد ١ ، ١٣٩٣هـ) ، ص ١٢٤ ، كما يروى الشاهد لأعشى همدان . ينظر ديوانه ، ص ٧٥ .

أَتَهَجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا (١).

(٤١١) -

٢- الجواب :

٢٤*١- (أفعل منك) يعملُ فى النكرة التى هى من سبب الأولِ النُصْبِ على وجه

التمييز.

٢٥ - ومرتبته فى العمل المرتبة الرابعة ؛ لأنه من الصفة المشبهة بالمشبهة (٢).

٢٦*٢- ولا يعملُ الرفعُ فى السببِ لضعفه عن منزلة الصفة المشبهة ، إذ هو فى المرتبة

الرابعة.

٢٧ - ويعمل فى ضمير الموصوف الرفع ، لأن ذلك له بحق الصفة ، إذ كل صفة فإنها

يجوز فيها أن تعمل فى ضمير الموصوف لتتعد به وإلا خرجت عن حد الصفة ، وليس لها بحق

الصفة أن تعمل فى سبب الموصوف ، الذى هو غيره ، الرفع ، وإنما لها هذا بقوتها فى العمل ،

فإذا لم تقو فيه لم تعمل على هذا الوجه ، فتقول : (مررت برجل أحسن منك وجهاً) (وهو أكرم

منك أباً).

٢٨*٣- ويجوز تقديم (منك) وتأخيرهُ ، فتقول : (أحسن منك وجهاً) و[[أحسن

وجهاً]منك). ولم يجز مثل هذا التقديم والتأخير من جهة قوته فى العمل ، ولكن من جهة أنه لما

كان يجوز حذف (منك) استغناء عنه فتقول : (هو أحسن وجهاً). جاز أن تستدرك به بعدما

مضى صدر كلامك على الحذف فتقول : (هو أحسن وجهاً منك).

٢٩*٢- ويجوز أن يعمل فى الواحد والجميع ، كقولك : [[هو أحسن] منك عملاً

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٠٢ = (١ : ١٠٤).

*٢- نفسه ، ص ٢٠٢-٢٠٣ = (١٠٤).

*٣- نفسه ، ص ٢٠٣ = (١٠٤).

(١) وسيأتى برقم (٤١٦) ، وعجزه :

#وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ#

ويرى البيت روايتان لا شاهد فيهما وهما : (وما كان نفسى) ، و :

أَتَزُنُّ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكْ نَفْسٌ بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ومن مواطن وروده : هامش الكتاب ، ج ٢ : ٢١١ (تحقيق هارون) ، والمقتضب ، ج ٣ : ٣٧ ، والأصول ،

ج ١ : ٢٢٤ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٣٩٥ ، والإيضاح العسدى ، ص ٢٢٤ ، والحجة ، لابن خالويه ،

ص ٢٣٠ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٧٣ ، ٧٤ . وينظر معجم هارون ، ص ٤١ ، ومعجم حداد ، رقم ٧٣ .

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرتين ٢ ، ٣م .

وأعمالاً). وإنما جاز الجمع لأنه قد يعرض فيه اللبس فيبين ، ومتى لم يعرض فيه جاز الواحد في موضع الجمع ، لأن التمييز يقع فيه الواحد في موضع الجمع كما يقع في العدد ، كما إذا قلت: (عشرون درهماً) والأصل (عشرون من الدراهم) ، فيجوز التمييز على هذا القياس إذا لم يكن إلباس^(١) ، فإذا عرض إلباس بين ، وليس يعرض في العدد ، ولهذا جاء ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾^(٢) : لأن هذا لا يلبس إذ الطفل لا يكون الجماعة على معناه ، فيكون طفلاً واحداً . فأما ﴿الْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾^(٣) فقد يلبس فيؤثروهم أن عملاً واحداً يضاف إلى الجميع كحمل الثقل الذي يضاف إلى أن كل واحد قد حمله / وكُنْزِلِ الشَّانِ الذي يشترك فيه الجماعة فإذا جمع ١٦٣ يبين المعنى أن العمل لكل واحد منهم .

- وإنما كانت هذه الصفة مشبهة^(٤) من جهة أنها صفة مشتقة كما أن باب (حسن) صفة يصلح أن تتبع الموصوف في إعرابه ، إلا أنها ضعفت لأنها لا تقوم بنفسها ولا يجوز أن تثني ولا تجمع ولا تؤنث فبعدت هذه من اسم الفاعل الذي يجب له ما يمتنع^(٥) من هذه الصفة .

١-٣- وحكم (أفعل) إذا أضيف أن يكون بعض ما أضيف إليه ليفرق بذلك بين معنيين مختلفين ، فإذا أضيف كان إلى جنسه ، لأنه أقرب إليه بما هو أخص به من الإضافة وإذا اتصل بـ(منك) كان لما هو أبعد منه لما هو من غير جنسه .

١-٣١- ويجوز إضافته إلى الواحد النكرة كقولك : (هو أكرم رجل) والمعنى (هو أكرم الرجال) إذا أفردوا رجلاً رجلاً . ونظيره (كل رجل) في أنه يضاف إلى الواحد والمعنى إضافته إلى الجمع إذا أفردوا رجلاً رجلاً . وإنما جاز ذلك لأن الواحد لا كل له فاقتضى الإضافة إلى الجميع واقتضى وضع الواحد موضع الجميع أن يجرى المعنى في الآحاد ، كقولك : (كل رجل

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٠٣ ، ٢٠٤ = (١ : ١٠٥ ، ١٠٦) .

(١) في المخطوط (القياس) ، وهو تحريف .

(٢) من الآية (٦١) في سورة غافر .

(٣) ورد في الآية (١٠٣) في سورة الكهف ، وهي قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ .

(٤) لم يتقدم سؤال عن هذه الفقرة .

(٥) في المخطوط (ويعتنع) ، ولعل الأنسب ما أثبت .

فى الدار فله درهم) فالدرهم بعدة الرجال. ولو قلت: (كل الرجال الذين فى الدار فلهم درهم) لكان درهم واحد لجماعتهم، فمن ههنا احتيج إلى الإضافة إلى الواحد. وتقديره: (كل الرجال إذا ميزوا رجلاً رجلاً فله درهم) فكان (كل رجل فله) أوجز وأحسن من غير إخلال بالمعنى لما ذكرنا من الدليل عليه. وكذلك (أفعل) على جهة التفضيل لشيء على شيء لا يكون الواحد له (أفعل) كما لا يكون له (كل) قد حوِّله عن (الواحد) من هذا الوجه قد أنبأنا عن معنى الجمع كما كان ذلك فى كل، وذكر لفظ الواحد قد أنبأ عن جريان المعنى فى الآحاد كما هو فى (كل) فالقياس فيهما واحد.

٣٢ - والفرق بين (هو أول رجل) وبين (هو أول رجلاً) أن الجريء يدل على أن الأول رجل، كأنك قلت: (هو أول الرجال إذا أفردوا رجلاً رجلاً) فهو أحدهم، فأما النصب فإنما (رجل) فيه سبب من أسباب الأول فليس رجلاً؛ لأنك لو قلت: (الملك أول رجلاً) لكان بمعنى أن رجلاً أسبق من غيره. وفى التنزيل ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(٢)، ولو قيل: (أول كافراً) لجاز فى مثله من الكلام. ومعنى النهى مختلف، فهو فى الجرّ نهى لهم عن الكفر، وفى النصب [نهى] لهم عن التعرض لأن يكونوا [كفاراً] بسبب كفر غيرهم ممن هو من أسبابهم. والنصب فى هذا، إذا وجد، كقولهم: (عشرون درهماً) فى أن الأصل فيه لفظ الجميع، أى (عشرون من الدراهم)^(٣) و(هم أكرم أباء)^(٤)؛ إلا أنه يحذف لفظ الجميع مع حرف الإضافة للإيجاز من غير إلباس فى العدد، ويجوز فى غيره إذا لم يلبس لأنه تمييز مثله فإذا ألبس لم يجز إلا الجمع، وليس يلبس فى العدد كما يعرض ذلك فى غيره.

٣٣-١ - وإنما لم يجز فى هذه الصفة التانيث والتذكير ولا التثنية والجمع لتضمنها معنى الفعل والمصدر كقولك: (يزيد فضله على فضل غيره)، فلما تضمنت معنى لا تجوز فيه هذه الأوجه منعت ما يمتنع منه ليدل على أنها قد تضمنت معناه. وهذه علّة المازنى^(٥) (ت ٢٤٩).

* ١- الكتاب، ج ١: ٢٠٣ - ٢٠٤ = (١: ١٠٤ - ١٠٥).

(١) فى المخطوط (على)، ولعل المراد ما أثبت.

(٢) من الآية (٤١) فى سورة البقرة.

(٣) فى المخطوط (الدرهم)، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) جملة (هم أكرم أباء) كذا فى المخطوط ولعلها مقحمة. أو يكون هناك سقط تقديره «و (هم أكرم أباء)» =

(٥) ذكر نحو ذلك ابن يعيش ولم ينسبه، ينظر شرح الفصل، ج ٦: ٩٥. = أى (أكرم أباء) «.

١-٣٤ - وتقول: (مررت برجلٍ حسن الوجه أخوه) . ولا يجوز (مررت برجلٍ خير الناس أخوه) ؛ لأنه لا يرفع السبب الذى هو غير الأول لضعفها فى العمل على جهة عمل الفعل فى الفاعل الذى هو غير الموصوف الأول كقولك: (مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه) ، ولا يجب مثل ذلك فى ضمير الموصوف ، لأنه يجب لها بحق الصفة.

- ولا يجب أيضاً أن يمتنع من التمييز لأنه عملُ العامل الضعيف وذلك / لأن العامل أدل ٦٣ ب على النكرة منه على المعرفة ، فعملت فى النكرة التى العامل أدل عليه ، ولم تعمل فى المعرفة التى تضعف دلالة العامل عليه لئلا يجتمع ضعفها فى نفسها وضعف الوجه الذى تعمل عليه ، فهذا تميز ما يجوز أن تعمل فيه مما لا يجوز . وسمى تمييزاً لِيُفَرَّقَ بينه وبين المفعول وما قدر تقدير المفعول فى المرتبة التى تليه فسمى بما ينبىء عن معناه مما يفرق بينه وبين المفعول إذ الأول مبهم يقتضى أن يفسر بواحد من الأجناس وهذا معنى التمييز.

٣٥ - وتقول: (هو أفره عبد) إذا كان الأول عبداً ، (هو أفره عبداً) إذا كان الأول ليس بعبد ، على قياس الأصل الذى قدمنا^(١).

١-٣٦ - وتقول: (هو أفضل الناس) فيكون معرفةً بالإضافة إلى المعرفة ، لأنه ليس على تقدير الانفصال . ولا يجوز مثل ذلك فى (حسن الوجه) ، لأنه على تقدير الانفصال.

١-٣٧ - والفعل الذى يعمل على جهة التمييز هو المنقول عن الفاعل إلى التمييز ، كقولهم: (تصببت عرقاً) و(تفقات شحماً) و(طبت بذلك نفساً) و(امتلا الإناء ماءً)^(*) . وإنما جاز النقل فى هذه الأفعال لأنها مما يتعلّق بغير الفاعل ويفهم منها التعلّق بالفاعل . كقولك: (تصببت) فيفهم منه أن المتصبب هو العرق أو الماء أو ما أشبه ذلك.

٢-٣٨ - ولا يجوز (امتلاته) ولا (تفقاته) ؛ لأن التمييز لا يكون معرفة^(٢).

٣-٣٩ - ولا يجوز (ماءاً امتلات) ؛ لأن عملَ العامل فى الشيء على جهة التمييز عملٌ ضعيف ،

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٠٢ - ٢٠٣ = (١٠٤) .

* ٢- نفسه ، ص ٢٠٤ = (١٠٥) .

* ٣- نفسه ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ = (١٠٥) .

* ٤- نفسه ، ص ٢٠٥ = (١٠٥) .

(*) هذا المثال من الشبيه بالمنقول وذلك أن (امتلا) مطاوع (ملا) (١) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٣٢) . فكأنك قلت : ملا الماء الإناء ، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً

(٢) التمييز لا يكون معرفة عند البصريين أما الكوفيون فقد أجازوا مجيئه معرفة . ينظر الهمع ، ج ٤ :

٧٢ (١: ٢٥٢) .

وإن كان فعلاً ، لأنه فى الفعل كالشاذ لقلته و ليس بمنزلة الحال من جهة أن العامل متصرف و ليس مثله ، لأنه ، وإن كان متصرفاً ، فهو يعمل فى الحال على وجه الاطراد ، وهو وجه قوى ، و يعمل فى التمييز على طريق الشذوذ ، وهو وجه ضعيف ، فلا يستوى القياس فيه لهذه العلة . و يوضح وجه التمييز فى هذه الأفعال أن المعنى (امتلات من الماء) و (تفقات من الشحم) .

٤٠* - و تقول : (هو أشجع الناس رجلاً) على معنى أن الرجل هو الأول وهو الأشجع ، و يجوز فيه أن يكون غيره إلا أنه من سببه ، فيكون رجله أشجع من غيره ، كما تقول : (هو أكثر الناس مالاً) . وكذلك (هما خير اثنين) يجوز على الوجهين جميعاً .

٤١* - و العدد الذى تجب له الإضافة هو العدد الذى فيه تنوين . و العدد الذى يجب له الانفصال هو العدد الذى فيه نون ، لأن النون أقوى من التنوين بالحركة وباللزم إذ ليس على واحدة فى العدد من نحو (ثلاثين) و (عشرين) . فالنون اللازمة أقوى من العارضة لكونها (١) فيما هو على واحدة ، فلذلك ثبتت (٢) . و نُصِبَ المفسرُ على التمييز من (عشرين) إلى (تسعين) و حُذِفَ التنوينُ و أُضِيفَ إلى المفسر من (ثلاثة) إلى (عشرة) .

٤٢ - و لم يجب فى الواحد و الاثنين ما وجب فى الثلاثة إلى العشرة لأن الواحد ينبنى عن معناه لفظ الجنس بصيغته كقولك : (رجل) و (ثوب) ، وكذلك التثنية فى قولك : (رجلان) و (ثوبان) ، و ليس كذلك الجمع لاحتماله الكثير و القليل و الوسط بينهما فلم يكن بدءاً ، إذا أريد معنى العدد ، من ذكر لفظه ، إذ لفظ الجنس لا ينبنى عنه فى (الأثواب) و ما جرى مجراها .

٤٣* - و تقول : (ثلاثة الأثواب) فتدخل الألف و اللام لتعريف الأول على قياس الإضافة الحقيقية إذ لم (٣) يعرض له ما يخرج عن الأصل .

٤٤* - و العدد الذى يجب له التركيب من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) من قبل أن فيه تنويناً يذهب التركيب كما يذهب فى الإضافة من الثلاثة إلى العشرة . و لم يجز مثل ذلك فيما

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٠٥ - ٢٠٦ = (١ : ١٠٥) .

٢* نفسه ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ = (١٠٥ - ١٠٦) .

٣* نفسه ، ص ٢٠٦ = (١٠٥) .

(١) فى المخطوط (فكونها) ، ولعل المراد ما أثبت ، أى لكون العارضة .

(٢) أى النون اللازمة .

(٣) فى المخطوط (إذا لم) و لعل الانسب ما أثبت .

بين العشرين / إلى الثلاثين ، لأنه عدد فيه نون لا يجوز أن يذهب التركيب كما لم يجوز ذلك فى ٢٦٤
الإضافة لقوة النون بالوجهين اللذين ذكرنا^(١) ، فكانت أحق بالثبات وكان التنوين أحق
بالحذف .

٤٥ - وبنى (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) لأن فيه معنى العطف ، إذ المعنى (خمسة
وعشرة) لينبىء عن معنى الحرف مع ما يجب له بحق انعقاد العدد بالعدد من جعله بمنزلة اسم
واحد لذلك العدد .

٤٦ - وفسر (عشرون) وبأبه بالمنصوب لأنه منفصل يقتضى التفسير بالجنس فلما
امتعت الإضافة وجب النصب للمفسر^(٢) على شبه المفعول من جهة إتيانه بعد التمام لما
يقتضيه من الكلام .

٤٧* - ويجب للعشرين إلى التسعين جمع السلامة بالواو والنون والياء والنون لما كانت
فى الأصل تدل على سلامة المعنى واللفظ ثم احتج إلى ما ينبىء عن سلامة المعنى فى مضاعفة
المرات وجب أن تلحق لتدل على سلامة معنى العشرة مع دلالة جريانها من العشرين إلى
التسعين ، ومع توطئة تأخذه من لفظ العشرة فى (عشرين) ، فصار لفظ الثلاث والأربع ينبىء
عن مضاعفة العدد بحسب مقتضى أصله ، وصار اجتماع الأسباب الثلاثة ينبىء عن مضاعفة
معنى العشرة على سلامة المعنى خاصة لا اللفظ ، فمن ههنا فهم فى (ثلاثين) و(أربعين) إلى
(التسعين) مضاعفة معنى العشرة على منهاج واحد ، ولم يجب مثل ذلك فى مضاعفة المئين ؛
إذ^(٣) كانت مضاعفة العشرات قد أقطعت هذه الصيغة ، وكانت أحق بها لأنها أول ، وسلك
بمضاعفة المئين طريق آخر إذ^(٤) لم يمكن التأتى عنه^(٥) بهذه الطريق .

٤٨* - وعمل العدد الذى فيه نون أضعف من عمل الصفة المشبهة بالمشبهة لأنه يجب

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٠٦ - ٢٠٧ = (١ : ١٠٦) .

٢* نفسه ، ص ٢٠٧ = (١٠٦) .

(١) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٤١) .

(٢) فى المخطوط (المفسر) .

(٣) فى المخطوط (وإن) ولعل الأنسب ما أثبت .

(٤) فى المخطوط (إن) ، ولعل الأنسب ما أثبت .

(٥) كذا فى المخطوط وكان الأولى (إليه) ، والكلمة التى قبلها جاءت فى المخطوط هكذا (السائى) .

لها^(١) عملان الرفع بحق الصفة والنصب بحق التمييز ، ولا يجب لهذا العدد إلا أحدهما وهو النصب بحق التمييز .

- وكل منصوب^(٢) فهو مفعول أو مُشَبِّه للمفعول^(٣) ؛ إلا أن وجوه الشبه تختلف في القرب والبعد على ما بيَّنا في الصفات^(٤) . فينبغي على ذلك القياس أن يكون العدد مشبَّهاً بالصفة المشبهة بالمشبهة ، لأنه يقتضى التمييز بالجنس كما تقتضى الصفة المشبهة [بالمشبهة] التمييز بالجنس . وقد تَمَّتْ بضمير الموصوف ، وتم هذا العدد بالنون ، فهو في المرتبة الخامسة من ضعف العمل . فأما الصفات فعلى أربع مراتب^(٥) كما بيَّنا قبل . وكل هذا الشبه راجع إلى الفعل إلا أنه^(٦) على هذه المراتب التى ذكرنا^(٧) .

٤٩*١ - والعدد الذى يجب له الإضافة وأن تكون إلى واحد مفسر له هو العدد الذى يجرى مجرى مضاعفة العشرات ومجرى العَدِّ الذى هو عشرة أحاد ، وذلك كـ (مائة درهم) فهو على مضاعفة العشرات كالتسعين ، فوجب له من هذا الوجه التوحيد فى لفظ الجنس ، وهو مع ذلك هو عقد ، هو عشر عشرات بمنزلة عقد العشرة الذى هو عشرة أحاد ، فوجب له من هذا الوجه الإضافة إلى المفسر كإضافة العشرة إليه .

٥٠*١ - وسبيل (ألف درهم) كسبيل (مائة درهم) فى أنه عشر مئات ، كما أن المائة عشر عشرات ، فلذلك أضيف إلى المفسر على لفظ التوحيد الذى قد وجب للمائة لأنه أحق به .

٥١*١ - وتقول : (مائتا درهم) فتضيف ، لأن النون فيه عارضة من أجل أنه على واحده فى قولك : (مائة ومائتان) وكذلك (ألف وألفان) . وتقول : (ألف درهم) فتضيف للعة التى بيَّنا وتدخل الآلف وأنزم فى الثانى لأن الأول يتعرف به كما بيَّنا قبل فى (عشرة الأثواب)^(٨) .

٥٢*٢ - /وقال الربيع بن ضبع الفزارى :

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٠٧ = (١٠٦ : ١) .

*٢- نفسه ، ص ٢٠٨ = (١٠٦) .

(١) فى المخطوط (له) ، والأنسب ما أثبتته لرجوع الضمير إلى (الصفة) .

(٢) هذه الفرقة لم يتقدم عنها أسئلة .

(٣) ينظر ما تقدم ، فى باب ٨ : ٢ ، ٣ .

(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرة (١م٣) .

(٥) فى المخطوط (مرات) وهو تحريف .

(٦) أى الشبه .

(٧) ينظر ما تقدم فى الفقرتين (٢ ، ١م٣) .

(٨) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٢م٤٣) .

(٤١٢) - إِذَا عَاشَ الْفَتَى يَأْتِيَنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ (١).

فأثبت النون ونصب على التمييز تشبيها بـ (عشرين درهما).

٥٣* - وتقول : (تسعمائة) و(ثلاثمائة) فتضيف إلى لفظ الواحد والأصل (تسع مئات) و(ثلاث مئات) ، وإنما جاز في الواحد لانعقاد العدد بالعدد على شبه المركب فاقتضى تخفيف لفظه لما يلزمه من الإضافة إلى العدد ثم إلى الجنس المفسر ، ولا يجوز مثل ذلك في (تسع امرأة) ، لأنه ليس فيه مثل علة.

٥٤* - ونظيره (٢) (أحد عشر) في انعقاد عدد بعدد يقتضى المفسر ، ونظيره أيضاً (عشرون درهما) في طول الاسم الذى اقتضى الحذف للتخفيف فحذف لفظ الجمع وحرف الإضافة [فصار] (عشرون درهما).

٥٥* - وإذا كان يصلح وقوع الواحد موقع الجميع فيما لم ينعقد فيه عدد بعدد ويطول فيه الاسم كان في العدد أجوز وألزم. قال علقمة :

(٤١٣) - بِهَا جَيْفُ الْحَسْرِ فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ (٣).

بمعنى (جلودها) . وإنما جاز ذلك لدلالة الإضافة على معنى الجمع ، ومثله (٤) :

(٤١٤) - لَا تُتَكْرَرِ الْقَتْلُ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا (٥).

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٠٩ = (١٠٧ : ١) .

* ٢- نفسه ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ = (١٠٧ - ١٠٨) .

(١) تقدم برقم (٤٠٨) .

(٢) أى نظير (تسعمائة) .

(٣) تقدم برقم (٤٠٩) .

(٤) القائل : المسيب بن زيد مائة الغنوى . ينظر مجاز القرآن ، ج ٢ : ١٩٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢١٢ . وفى المحتسب ، ج ٢ : ٨٧ « وقال طفيل » ولم أجده فى ديوانه . (٥) ويروى البيت الأول (إن تقتلوا اليوم فقد سبينا) ، كما يروى (أو تك مقتولاً فقد سبينا) وشجى بالشيء : إذا اعترض فى حلقه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٠٩ = (١٠٧ : ١) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٢٣٠ ، ومجاز القرآن ، ج ١ : ٧٩ ، ج ٢ : ٤٤ ، والمقتضب ، ج ٢ : ١٧٠ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٨٣ ، ج ٢ : ٧٤ ، والأصول ، ج ١ : ٣١٣ . واشتقاق أسماء الله ، ص ٧٧ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٣٠٠ . وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠١ ، والنكت ، ج ١ : ٣٠٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٤٨ ، ومعجم خداد ، رقم ٣٦٥ .

يريد (فى حلوكم) . ومثله :

(٤١٥) - كَلَّوْا فِى بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوْا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنُ خَمِيصٍ^(١).

يريد (فى بعض بطونكم) . وكلُّ هذا دلالة الإضافة على معنى الجميع مع ما فيه من الإيجاز .

٥٦* - ونظيره (لن غدوة) لما كثر مصاحبة (لن) لـ (غدوة) وكانت النون قد تحذف حتى تصير بمنزلة الزائد أشبه (عشرين درهماً) فى زيادة النون واقتضاء التفسير فجرى ذلك المجرى ، فكذا جرى تسعمائة على الإيجاز الذى يجب فى (أحد عشر) . وقال بعضهم : (لن^(٢) غدوة) لأنه كان يُسَكَّنُ فيقول : (لن) للتخفيف ، فلما حرك لم يرجع إلى حركة ثقيلة ، وحرك بأخف الحركات على قياس (اضربن) فى أخف الحركات .

٥٧* - ونظيره (ما شعرت به شعرة) و(ليت شعرى) فى أنه يجوز بالهاء [و] غير الهاء على معنى واحد ، إلا أنه لما كثر لم يجز إلا على أحد الوجهين . ونظيره أيضاً (العمر) و(العمر) فى أنهما بمعنى واحد إلا أنه لا يجوز فى اليمين إلا (لعمرك) بالفتح ؛ لأنه أكثر فى الاستعمال فاختر له الأخف .

٥٨* - ومن ذلك التمييز فى ﴿ فَإِنَّ طَيْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾^(٣) و (قررنا به عينا) فهذا واحد فى موضع الجميع لما صحبه من الدليل فى (طين) و(قررنا) . وقد يجوز (أنفساً) و(أعيناً) ؛ لأنه الأصل كما يجوز (ثلاث مئتين ومئات) لأنه الأصل وإن كان المرفوض بالأخف الذى يغنى عنه . ولكن قد يرجع إلى الأصل إذا خيف اللبس فى بعض المواضع .

٥٩* - ومذهب المازنى (ت ٢٤٩) فى تقديم التمييز أنه يجوز قياساً على الحال التى يعمل فيها فعل متصرف^(٤) ، وهو خلاف مذهب سيبويه وكثير من النحويين ؛ لأنهم لا يجوزون

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢١٠ = (١ : ١٠٧) .

* ٢- نفسه ، ص ٢١٠ - ٢١١ = (١٠٨) .

* ٣- نفسه ، ص ٢٠٥ = (١٠٥) .

(١) تقدم برقم (٤١٠) .

(٢) ينظر اللسان ولدن) ، ج ١٣ : ٣٨٥ .

(٣) من الآية (٤) فى سورة النساء .

(٤) وهو أيضاً رأى الكسائى والمبرد والجرمى وغيرهم . ينظر المقتضب ، ج ٣ : ٣٦ ، والإنصاف ،

ج ٢ : ٨٢٨ (م ١٢٠) ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٧٤ ، والهمع ، ج ٤ : ٧١ (١ : ٢٥٢) ، وأبو عثمان المازنى

ومذاهبه فى الصرف والنحو ، لرشيد عبد الرحمن العبيدى ، (بغداد - مطبعة سليمان الأعظمى ،

١٣٨٩هـ) ، ص ٢١٢ .

تقديم التمييز ، لأن العامل وإن كان متصرفاً فإنه يعمل على وجهٍ ضعف^(١) وهو النقل عن الفاعل إلى التمييز ، إذ الأصل (طابت نفسى) و(تصيب عرقى) . والفرق بينه وبين الحال أن الحال يجوز فى كل فعلٍ وليس كذلك التمييز ، لأنه فيما نقل خاصة مما يفهم منه معنى المنقول . وإن كان / الفعل قد أضيف إلى غير من هو له فى الحقيقة وليس كذلك الحال .
وأنشد أبو عثمان للمخبل :

(٤١٦) - أَتَهْجُرُ سَلْمَى الْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(٢) .

وقد خولف فى هذه الرواية ، فقليل : إن الرواية الصحيحة (وما كان نفسى بالفراق تطيب)^(٣) .

(١) فى المخطوط (ويضعف) ، ولعل الأنسب ما أثبتته وينظر ما تقدم فى الفقرة ٣٩ .

(٢) تقدم برقم (٤١١) .

(٣) ينظر إعراب القرآن ، ج ١ : ٣٩٥ ، والإيضاح المضئى ، ص ٢٢٤ ، والإنصاف ، ج ٢ : ٨٣١ م (١٢٠) .

٤٢- باب استعمال الفعل فى اللفظ^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من الإعمال فى اللفظ فقط مما لا يجوز.

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ :

- ١ - ما الذى يجوز فى الفعل من الإعمال فى اللفظ فقط ؟
- ٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٤ - وما قسمة الاتساع فيه ؟
- ٣ - وما جواب (كم صيد عليه؟) إذا كانت ظرفاً أو غير ظرف ؟ ولم جاز فيه يومان (ويومين)؟ وما حقيقته ؟ ولم قدره على (صيد عليه الوحش فى يومين)؟
- ٥ - وهل يجوز (ولَدَ لَهُ ستون عاماً)؟ وما حقيقته ؟ وما تقدير الحقيقة ؟
- ٦ - وهل [يجوز] (ضرب به ضربتان)؟ وما تقديره؟
- [٢] - وهل يقاس على هذا الاتساع ؟ ، ولم ذلك؟
- ٧ - وما تقدير ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٢) ، و ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٣) ، ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾^(٤) ؟
- ٨ - وما التقدير فى ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾^(٥) ؟ وما وجه الاتساع فيه؟ ولم جاز ؟ ولم كان أولى من الحقيقة ؟ وما دليله ؟ ولم قدره^(٦) مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ النَّاقِ وَالْمَنْعُقِ بِهِ وكيف^(٧) تقديره فى اللفظ ؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٢١١ = (١ : ١٠٨) « هذا باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز والاختصار » وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٤٠ ، وشرح الصفار ، ص ٣٠٦ .

(٢) من الآية (٨٢) فى سورة يوسف .

(٣) من الآية (٢٣) فى سورة سبأ .

(٤) من الآية (١٧٧) فى سورة البقرة .

(٥) من الآية (١٧١) فى سورة البقرة .

(٦) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢١٢ = (١ : ١٠٨ - ١٠٩) .

(٧) فى المخطوط (وليس) ، وهو لا يناسب الجواب .

- ٩ - وما تقدير قولهم: (بنو فلان يطوهم الطريق)؟
- ١٠ - وما تقدير (صدنا قنوين) ؟ ولم قدره^(١) (صدنا وحش قنوين)؟
- ١١ - وما تقدير قوله (أنت أكرم على من أن أضربك) و(أنت أنكد من أن تتركه)؟ وما تقديره ؟
- ١٢ - وما الشاهد في قول النابغة الجعدي^(٢) :
- (٤١٧) - * كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سُلَى *^(٣).
- وما تقديره ؟ وقول عامر بن طفيل :
- (٤١٨) - * فَلَا بَقِيَّةَ لَكُمْ فَنَّا وَعَوَارِضًا *^(٤).
- ولما قدره (بقنا)؟
- ١٣ - وهل يجوز (أكلت أرض^(٥) كذا وكذا) ؟ ولم جاز ؟ وما تقديره ؟
- ١٤ - وما التقدير في (هذه الظهر أو العصر أو المغرب)؟ وهل هو على (صلاة الظهر) بمعنى (وقت صلاة الظهر)؟
- ١٥ - وما حقيقة (اجتمع القيظ)؟ وما تقديره ؟
- ١٦ - وما الشاهد في قول الحطيئة^(٦) :
- (٤١٩) - * وَشَرُّ الْمَنَآيَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ *^(٧).
-
- (١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢١٣ = (١ : ١٠٩) . وفيه وإنما قنوان اسم أرض .
- (٢) ينظر ملحقات ديوانه ، ص ٢٤٢ ، كما ينسب البيت لشقيق بن جزء بن رباح الباهلي . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٠٨ .
- (٣) وسيأتي برقم (٤٢١) ، وعجزه :
- # نَعَامَ قَأَقَ فِي بَلَدٍ قِفَارٍ #
- والعذير هنا : الصوت . وسُلَى : اسم موضع . وقَأَقَ : صوت .
- ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢١٤ = (١ : ١٠٩) ، والكامل ، ج ٣ : ٢٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠١ ، والتنبيهات ، ص ٣٣٩ ، والنكت ، ج ١ : ٣١٢ ، والإنصاف ، ج ١ : ٦٣ .
- (٤) تقدم برقم (٢٧٥) ، و(٢٨٣) ، وسيأتي برقم (٤٢٢) ، وعجزه :
- # وَلَأَقْبَلُنُ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدَ #
- (٥) في المخطوط (أكلت أرضًا أرض كذا) ، والتصويب من الجواب ، ومن الكتاب ، ج ١ : ٢١٤ = (١ : ١٠٩) .
- (٦) ينظر ملحقات ديوانه برواية وشرح : ابن السكيت ، يعقوب بن اسحاق (ت ٢٤٤) ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه ، (القاهرة - مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ) ، ص ٣٢٥ ، واسمه الحطيئة جرجول بن أوس العبسي (ت نحو ٤٤٥ هـ) .
- (٧) وسيأتي رقم (٤٢٢) ، وعجزه :

وما تقديره ؟ وقول الجعدي^(١):

(٤٢٠) - * وَكَيْفَ تَوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ * (٢).

الجواب :

١-٣ - الذى يجوز فى الفعل من الإعمال فى اللفظ فقط إجراؤه على العمل فى الظرف المتمكن^(٣) ، وانعقاده فى المعنى بغيره ، أو (العمل)^(٤) فى لفظ شىء والمعنى مشتمل على غيره ، فالعمل فى اللفظ فقط يجرى على هذين الوجهين . فالذى له العمل لم يُذكر وجعل العمل الذى هو له لغيره . وإنما جاز هذا للتوسع والإيجاز من غير إخلال بالمعنى ، مع أنه قد يكون أبلغ

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢١١ = (١٠٨ : ١) .

= # كَهْلِكَ الْفَتَى قَدْ أُسْلِمَ الْحَى حَاضِرُهُ #

ويروى (وسط أهله) و (كهلك الفتاة أسلم)

والحى : المحتضر . وحاضره : من يحضره عند الموت .

ومن مواطن رويده : الكتاب ، ج ١ : ٢١٥ = (١٠٩ : ١) ، ومعانى القرآن للأخفش ، ج ١ : ٤٨ ، والزاهر ، ج ٢ : ١٠١ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٥١ ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ١٠٢ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٨٦ ، والنكت ، ج ١ : ٣١٣ . وينظر معجم حداد ، رقم ١٠٥٩ .

(١) شعره ، ص ٢٦ .

(٢) وسيأتى برقم (٤٢٤) ، وهو بتمامه :

وَكَيْفَ تَوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبَى مَرْحَبٍ

ويروى (كيف وصالك) و (كيف تصاحب) . وأبو مرجب : قيل : هو الرجل الحسن الوجه ولا باطن له . وقيل : هو الذئب .

ومن مواطن رويده : الكتاب ، ج ١ : ٢١٥ = (١١٠ : ١) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٤٧ ، ٢٧٦ : ٢ ، ونوادر أبى زيد ، ص ٥٠٣ ، وإصلاح المنطق ، ص ١١٢ ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢٣١ ، ومجالس ثعلب ، ج ١ : ٦١ (٧٧) ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ١ : ٩٣ ، والزاهر ، ج ٢ : ١٠١ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٥١ ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ١٠٣ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٩٤ ، ٣٥٤ ، والنكت ، ج ١ : ٣١٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٦٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٥ .

(٣) فى الأصل (الممكن) ، والأنسب ما أثبتته .

(٤) فى الأصل (لعمل) ، والأنسب ما أثبتته .

فى الحقيقة كما تكون الاستعارة تؤدى إلى النفس من عظم المعنى ما لا تؤديه الحقيقة ، كقولك : (هو الأسدُ شدةً) و (هو البحرُ جوداً) .

١*٢ - ولا يجوز إذا لم يكن الطرف متمكناً أو الكلام مُشْتَمِلاً على معنى المتروك أن يجرى عليه هذا الإعراب ، لأن هذا بابٌ يقاس عليه لاطراده على هذين الوجهين بقوة أمرهما ، فإذا خرج عن هذا الحد لم يكن مما يقاس عليه على طريقة هذا الباب .

١*٣ - وإذا قال القائل : (كم صيد عليه) ؟ احتمل / الجواب وجهين وهو أن يقول : ٦٥ (يومين) على أصله . ويجوز (يومان) بالرفع على الاتساع^(١) ، وفيه ثلاثة أوجه فى التقدير ، الأول : صيد عليه الوحش فى يومين ، إلا إنه ليسقط ذلك الكلام رأساً ويجعل (يومان) فى موضع (الوحش) على الاتساع فيعرب بإعرابه ، فيقال : (صيد عليه يومان) . والوجه الثانى : أن يجعل المرفوع موضع المنصوب ، فتكون الحقيقة فيه (صيد عليه يومين) إلا أن هذا الطرف لما كان متمكناً جاز أن يرفع على تقدير المفعول والمعنى معنى الطرف . والوجه الثالث من التقدير : (صيد عليه وحش يومين) فيحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه على قياس ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(٢) . فأمّا تقدير الأول فهو على قياس ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾^(٣) فالابتلاء لا يجوز على الله جل وعز فى الحقيقة ولا طلب أن يعمل ، وإنما حقيقته (ولنعاملكم معاملة المبتلى المختبر الذى يطلب أن تعلم مظاهره فى العدل) ، ثم يسقط ذلك الكلام رأساً ويوضع موضعه هذا وهو ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ﴾^(٣) لما فى هذا من المبالغة وعظم الشأن فى أنه قد أجرى معاملتهم هذا المجرى .

١*٤ - وقسمة الاتساع فى هذا الباب على وجهين ، أحدهما : حذف كلمة إذا رُدَّت إلى موضعها من الكلام تحقق اللفظ نظلى المعنى . والآخر : إسقاط الكلام رأساً ووضع كلام آخر موضعه يدل عليه للإيجاز أو المبالغة التى فيه .

١*٥ - وتقول : (وَلَدٌ له ستون عاماً)^(٤) ، ففيه ثلاثة أوجه من التقدير ، أحدها : (وَلَدٌ له الولدُ فى ستين عاماً) ثم يوضع هذا الكلام موضعه . الثانى : (ولد له ستين عاماً) ثم يوضع

١*٦ - الكتاب ، ج ١ : ٢١١ = (١٠٨ : ١) .

(١) ينظر ما تقدم فى باب ٣٨ : ٣ .

(٢) من الآية (٨٢) فى سورة يوسف .

(٣) آية (٣١) فى سورة محمد .

(٤) ينظر ما تقدم فى باب ٣٨ : ٣ .

المرفوع موضع المنصوب ، لأنه يقدر تقدير ما لم يسم فاعله ومعناه^(١) معنى الظرف .
والوجه الثالث : (ولد له ولد ستين عاماً) من باب (سل القرية) .

١-٦ - وتقول : (ضُرِبَ به ضربتان) ففيه تقديران ، أحدهما : (ضُرِبَ به ضربتين) على المصدر ثم يجعل المرفوع موضع المنصوب على حد قولك : (سير به فرسخان) وإن لم يكن متعدياً إلى مفعول . والوجه الثاني : (ضرب به المضروب ضربتين) فيسقط ذلك الكلام ، ويجعل هذا في موضعه .

١-٧ - وفي التنزيل ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٢) أي (واسأل أهل القرية) ، فأما قوله عز وجل ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾^(٣) ففيه وجهان ، أحدهما : (ولكن البرُّ برٌّ مَنْ آمَنَ بالله) . والوجه الآخر : (ولكن صاحب البر من آمن بالله) . وأما ﴿بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٤) فهو على وجهين ،^(٥) أحدهما : (بل مكر أهل الليل والنهار) إلا أنه يحذف^(٦) للإيجاز . والآخر (بل مكر الماكرين في الليل والنهار) ثم يسقط ذلك الكلام رأساً ويجعل هذا موضعه ، فيقال (بل مكر الليل والنهار) على طريق أن الليل والنهار كليهما يكران ؛ لكثرة^(٧) ما يقع فيهما من المكر فهذا وجه آخر .

٢-٨ - وفي التنزيل ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِّبْءِ يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾^(٨) فهذا اتساع ؛ لأن موجب اللفظ تشبيه الذين كفروا بالناعق بالغنم ، والمعنى في التشبيه لهم إنما هو بالمنعوق به الذي هو الغنم . وقدره سيبويه (مثلكم ومثل الذين كفروا كمثلاً

١- الكتاب ، ج ١ : ٢١٢ = (١ : ١٠٨) .

٢- نفسه ، ص ٢١٢ = (١ : ١٠٨ - ١٠٩) .

(١) في المخطوط (معناه ومعنى الظرف) بتأخير الواو عن موضعها .

(٢) من الآية (٨٢) في سورة يوسف .

(٣) من الآية (١٧٧) في سورة البقرة .

(٤) من الآية (٣٣) في سورة سبأ .

(٥) ينظر ما تقدم في باب ٤ : ٣٨ .

(٦) في الأصل (لا يحذف) ، ولعل المراد ما أثبت .

(٧) في الأصل (بكثرة) ، ولعله تحريف .

(٨) من الآية (١٧١) في سورة البقرة .

الناق والمنعوق به) ليبين مدلول هذا الكلام ، إذ قد دلّ على تشبيه شيئين بشيئين ، وأما تشبيه اللفظ المطابق لحقيقة المعنى على (مثل داعي الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع) فشبه داعيهم بالناق بالغنم ، وليس فيه إلا حذف كلمة واحدة حتى يظهر دليل اللفظ المطابق للمعنى على الحقيقة . / وفيه تقدير آخر ، وهو : (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ مدعوٍ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ) ؛ وكلا التقديرين حسنٌ . وكل من فسر هذه [الآية] من أهل العلم فهم متفقون في المعنى وإنما يختلفون في تقدير اللفظ^(١) . وأحسن التقديرات ما ذكرنا ، لأنه أوجز ، وأحرى في النظم .

٩*١ - وتقول : (بنو فلان يطوهم الطريق) وتقديره^(٢) (يطوهم أهل الطريق) . وهو ما المعنى مشتمل عليه ، لأنه معلوم أنّ الطريق لا يَطَأُ في الحقيقة ، وأهل الطريق يطوون بالحقيقة . وفيه اتّساعٌ من وجهٍ آخر ، وهو أنه (كَانَ أهل الطريق يطوون هؤلاء القوم لذّهم) فحذف حرف التشبيه وأقيم هذا الكلام مقامه .

١٠*١ - ويقولون : (صدنا قنوين) ، وتقديره : (صدنا وحش^(٣) قنوين)^(٤) .

١١*١ - وتقول : (أنت أكرم على من أن أضربك وأنت أنك من أن تتركه) ، والمعنى المفهوم من هذا الكلام أنه نزّهه عن الضرب مع أنه لا يترك ما يكرهه منه ، فتقديره على هذا المفهوم (أنت أكرم على من صاحب الضرب الذي أوقعه استخفافاً به وأنت أنك من صاحب الترك لما أكرهه) إلا أنه أوقع هذا الكلام موضع ذلك الكلام . ولو حُمِلَ على موجب صيغة لفظه لكان (أنت أكرم على من ضربك وأنت أنك من تركك إياه) ، وليس المعنى على هذا ؛ لأنه لم ينزهه عن أن يكون كالضرب ، ولا أراد (أنت أنك من الترك) ، وإنما ذكر هذا ليدلّ به على حقيقة معنى ذلك الكلام المتروك .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢١٣ = (١ : ١٠٩) .

(١) ينظر الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ : ٢١٤ - ٢١٥ ، وتفسير ابن كثير ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ) ، (دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٤٠هـ) ، ج ١ : ٢٠٥ ، والبحر المحيط ، ج ١ : ٤٨١ - ٤٨٣ .

(٢) في الأصل (وتقدير) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٣) في الأصل (وحشين) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) في الكتاب : « وإنما يريد صدنا بقنوين أو صدنا وحش قنوين ، وإنما قنوان اسم أرض » .

١٢*١ - وقال النابغة الجعدي :

(٤٢١) - كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سُلَى نَعَامٌ قَاقٍ فِي بَلَدٍ قَفَارٍ^(١).

وتقديره (عذير نعام) ، أي (كأن أصواتهم أصواتُ نعَامٍ) . وقال عامر بن طفيل :

(٤٢٢) - فَلَا بَغْيَ لَكُمْ قَنَّا وَعَوَارِضًا وَلَأَقْبِلَنَّ الْخَيْلُ لَابَةً ضَرْغَدٍ^(٢).

فمعنى هذا (بقنَّا وعوارض) وهما موضعان ، حذف [حرف] الجر على الاتساع وهو مقدر في الكلام .

١٣*٢ - وتقول : (أكلت أرض كذا وكذا) تقديره (أكلت خير أرض كذا وكذا) .

١٤*٣ - وتقول : (هذه الظهر أو العصر أو المغرب) ، وتقديره : (هذه صلاة الظهر) ؛ لأنَّ

الظهر قد^(٣) وقع [موقع] الوقت ، وكأنك قلت : (هذه صلاة هذا الوقت) .

١٥*٣ - ويقولون : (اجتمع القيظ) ، وتقديره (اجتمع أهل القيظ) .

١٦*٤ - وقال الحطيئة :

(٤٢٣) - وَشَرُّ الْمَنَائِيَا مَيِّتٌ وَسَطُ أَهْلِهِ كَهَلِكِ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيُّ حَاضِرُهُ^(٤).

وتقديره (منية ميّت) لدلالة (المنايا) عليه ، أو (ميّة ميّت) . وقال الجعدي :

(٤٢٤) - وكيف تواصل مَنْ أَصْبَحَتْ خُلَاتُهُ كَأَبَى مَرْحَبٍ^(٥).

أي : كخلالة أبي مرحب .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢١٣ - ٢١٤ = (١ : ١٠٩) .

*٢- نفسه ، ص ٢١٤ = (١ : ١٠٩) .

*٣- نفسه ، ص ٢١٥ = (١ : ١٠٩) .

*٤- نفسه ، ص ٢١٥ - ٢١٦ = (١ : ١٠٩ - ١١٠) .

(١) تقدم برقم (٤١٧) .

(٢) تقدم برقم (٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٤١٨) .

(٣) في الأصل (فقد) ، والأنسب ما أثبت .

(٤) تقدم برقم (٤١٩) .

(٥) تقدم برقم (٤٢٠) .

٤٣- باب الظروف التي تجرى على أصلها^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الظرف^(٢) إذا حقق اللفظ فيه على المعنى مما لا يجوز.

١- مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في الظرف إذا حقق اللفظ فيه على المعنى ؟
- ٢ - وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٣ - وما حكم (متى يسار عليه ؟) في الجواب ؟ ولم كان التحقيق على النصب في قولك : (اليوم أو غداً أو بعد غدٍ أو يوم الجمعة) ؟ ولم جاز أن يكون السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم ؟ وهلا كان العموم أحق به إلا أن يقوم / دليل ؟ ولم كان الرفع في هذا على صيغة الكلام ؟^(٣)
- ٤ - وما حكم (سير عليه [الليل] والنهار والدهر والأبد) ؟ ولم لا يكون العمل فيه إلا متصلاً في الظرف كله ولم حمل على جواب^(٤) (كم) دون (متى) ؟
- [- ؟]^(٥) ولم لا يجوز (لقيته الدهر والأبد) وأنت تريد منه يوماً أو ساعة من ساعاته ؟ وهل يجوز رفعه على هذا المعنى ؟ ولم جاز ؟
- ٥ - وما الذي يجب له أن يكون العطل في جميعه ؟ وما الذي يحتمل أن يكون العمل في

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٢١٦ = (١ : ١١٠) : « هذا باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على

المعنى ». وينظر الباب في شرح الصغار ، ص ٣١١ .

(٢) في المخطوط (الظروف) وما أثبتته يقتضيه رجوع الضمير إليه بالإفراد .

(٣) لم ترد علة لذلك في الجواب .

(٤) في المخطوط (جواز) ، والأنسب ما أثبتته .

(٥) هذه الفقرة لم يقابلها شيء في الأجوبة . وفي الكتاب ، ج ١ : ٢١٧ = (١ : ١١٠) : « ... لا تقول : لقيته

الدهر والأبد وأنت تريد يوماً منه .. إلا أن تريد سير عليه الدهر أجمع ... على التكاثر وإن لم تجعله

ظرفاً فهو عربي كثير » .

بعضه ؟ ولم ذلك ؟

[٤-] (١) وما حكم (٢) (سير عليه يومين أو ثلاثة أيام)؟ ولم لا يكون العمل إلّا فى جميعه ؟

٦ - [وما حكم] (سير عليه المحرم أو صفر) وسائر أسماء الشهور إلى ذى الحجة ؟ ولم وجب

أنه من جواب (كم)؟ وما حكم (سير عليه شهر رمضان) أو (شهر ذى الحجة)؟ ولم جاز

أن يكون العمل فى بعضه ولم يجز فى الأول ؟

٧ - ولم كانت (كم) هى الأول (٣) فى المرتبة و(متى) [الثانية]؟

[٤-] (٤) وما حكم (سير عليه الليل) و(سير عليه الدهر)؟ ولم جاز أن يقع العمل فى بعضه؟

٨ - وما حكم (سير عليه شهراً ربيع)؟ ولم لا يكون العمل فى بعضه؟

٩ - وهل يجوز (ذهب (٥) الشتاء) و(انطلقت الصيف) على أن يكون العمل فى بعضه ؟ ولم

جاز ؟ وما شاهد فى قول ابن الرقاع (٦) :

(٤٢٥) - * فَقَصِرْنَ الشَّتَاءَ بَعْدَ عَلَيْهِ * (٧).

(١) هذه الفقرة لم يقابلها شيء فى الأجوبة ، والإجابة عنها تتضمنها الإجابة عن الشق الأول من الفقرة

السابقة . وينظر الكتاب ، ج ١ : ٢١٧ = (١ : ١١١) .

(٢) فى الأصل (وما صاحبكم) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٣) كذا فى المخطوط والأنسب (الأولى) .

(٤) لم يقابل هذه الفقرة شيء مستقل فى الأجوبة . وفى الإجابة عن الفقرة رقم (٤) ما يشملها . وينظر

الكتاب ، ج ١ : ٢١٨ = (١ : ١١١) .

(٥) فى المخطوط (ذهب) وما أثبتته من الكتاب فى الموضع السابق من تحقيق هارون . وفى بولاق (ذهب زيد

الشتاء) .

(٦) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٢١٩ = (١ : ١١١) . وينسب البيت لأبى نؤاد ، المعانى الكبير ، ج ١ : ٨٩ .

وإبن الرقاع هو عدى بن زيد العاملى ، كان معاصراً لجريز (ت ١١٠) وحصلت بينهما مهاجاة . المؤلف

والمختلف ، ص ١٦٦ ، ومعجم الشعراء ، ص ٢٥٣ .

(٧) وسيأتى برقم (٤٢٦) ، وعجزه :

وَهُوَ لِلنُّودِ أَنْ يُقَسِّمَنَّ جَارُ#

والبيت فى وصف فرس . ومعنى قصرن عليه : وقفت ألبانها عليه . والنود : القطيع القليل من الإبل ،

وجار : حار .

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ١٣٩ ، وشرحها لابن السيرافى ، ج ١ : ١٨١ =

١- الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى الظرف إذا حقق اللفظ فيه على المعنى إجراؤه على النصب ، فإن كان من جواب (كم) فالعمل فى جميعه ، وإن كان من جواب (متى) احْتَمَلَ أن يكون العمل فى بعضه واحْتَمَلَ أن يكون فى جميعه ؛ لأن (كم) عدد يقتضى تحديد مقدار الوقت الذى وقع العمل فيه ، و(متى) سؤال عن تعريف الوقت الذى وقع العمل فى جميعه ، لا يقتضى تحديد مقداره .

٢ - ولا يجوز أن يُرفع الظرف مع تحقيق اللفظ على المعنى لأنه إذا رفع فهو على تقدير المفعول متى اتصل بالفعل وقد وقع موقعه ، ووجب له ما هو للمفعول بوقوعه موقعه على الاتساع . فليس هذا تحقيق اللفظ على المعنى ، إذا تحقق اللفظ على المعنى إجراؤه على ما هو له من غير استعارة شئ هو لغيره ، وإنما الرفع للمفعول الذى لم يسم فاعله ، كما أن الصفة التى على طريقه مفعول له ، فإذا قلت : (ضرب) وجب للذى ضُربَ (مضروب) ، وإذا رفعت فقلت : (ضُربَ اليوم) فقد أوجبت له صفة (مضروب) ، لأنه هو الذى ضُربَ ، ومفهوم أن صفة (مضروب) ليست للذى وقع الفعل فيه ، وإنما هى للذى وقع الفعل به ، ولذلك لم يكن فى الفعل الذى لا يتعدى صفة (مفعول) ، كقولك : (جلس) و(قعد) مع أنك تنصب به الظرف ، فتقول : (قعدت اليوم) ، و(سهرت الليلة) ، ولا تقول فيه : (مقعود) ولا (مسهور) ولا (سُهر الليلة) إلا على الاتساع .

١*٣ - وتقول : (يسار عليه اليوم أو غداً أو بعد غدٍ أو يوم الجمعة) ، فكل هذا على جواب (متى سير عليه) إذا كان العمل فى بعضه ، فإن كان على جواب (كم) لم يجز ، إلا أن يكون العمل فى (١) جميعه كما بينا فى الأصل الذى تقدم ، وليس فى هذا ما يوجب أن يكون العموم أحق به ، لأنه قد اطرّد فى جواب (متى) أن يكون العمل فى بعضه كما اطرّد فى جواب (أين) أن يكون العمل فى بعضه ، كقولك : (أين المال؟) فتقول : (فى الدار) أو (فى الكيس) أو ما

١* الكتاب ، ج ١ : ٢١٦ = (١ : ١١٠) .

= ، والخصائص ، ج ٢ : ٢٦٥ ، والنكت ، ج ١ : ٢١٦ ، والاقتضاب ، ص ٤٢٦ ، واللسان ، ج ٥ : ٩٨ (قصر) .

(١) فى المخطوط (إلا فى) ، بإقحام (إلا) .

أشبه ذلك . فلا يجب أن يكون كونه^(١) قد استغرق المكان وهذا مطّرد في جواب هذين السؤالين
(بـ) (متى) و (أين) وليس كذلك (كم) ؛ لأنها تقتضى تحديد العدد .

٤*١ - وتقول : (سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد) ، فلا يكون هذا [إلّا] / من ١٦٧
جواب (كم) ، لأنه على أتم المبالغة ، فكأن قيل : (سير عليه الدهر كلّ) . فإن قلت : (سير عليه
الليل) ، أو قلت : (سير عليه الدهر) احتمل أن يكون من جواب (متى) ، وإن كان فيه مبالغة ،
لأنه ليس على أتم المبالغة كما يكون إذا عطف فقال : (الليل والنهار والدهر والأبد) ؛ لأنه إنّما
عطف ليكون على أتم المبالغة فتدبره فإنه مشكل . وكل ذلك يجوز فيه الرفع لاطراد الاتساع في
الظرف المتمكن .

٥*٢ - والشئ [الذى] يجب له أن يكون العمل في جميعه هو ما كان في جواب (كم) .
والذى يجب له احتمال أن يكون العمل في بعضه هو ما كان في جواب (متى) للعلّة التي
بيئاً^(٢) .

٦*٣ - وتقول : (سير عليه المحرم) فلا يكون العمل إلا في جميعه ؛ لأنه بمنزلة (سير
عليه الثلاثون يوماً) فهو من جواب (كم) ، لأنه على تقدير العدد الذى ذكرنا . وكذلك سائر
الشهور إلى ذى الحجة على هذا القياس . فإن قلت : (سير عليه شهر المحرم) صلح أن يكون
العمل في بعضه ؛ لأنه من جواب (متى) ، وذلك أنّك لما أضفت إلى المعرفة اقتضى طلب
التعريف من وجهين ، أحدهما : الإضافة ، والآخر : التعريف بالالف واللام ، فقوى طلب
التوقيت والتعريف وتوجّه المعنى إليه . فصار من جواب (متى) ، وعلى ذلك قياس سائر أشهر
إلى ذى الحجة^(٣) .

٧*٤ - و (كم) هي الأولى^(٤) [في] المرتبة لأنها نكرة وإنّما تدخل التعريف بعد التكرير .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢١٦ - ٢١٧ = (١ : ١١٠) .

٢* نفسه ، ص ٢١٦ - ٢١٧ = (١١٠ - ١١١) .

٣* نفسه ، ص ٢١٧ - ٢١٨ = (١١١) .

٤* نفسه ، ص ٢١٨ = (١١١) .

(١) يبدو لى أن (كونه) هذه مصدر (كان) التامة ، كأنه قال : فلا يجب أن يكون وجوده

(٢) ينظر ما تقدم في الفقرة رقم (١) .

(٣) بعده في المخطوط كلمة . أظن أنها مقحمة ومع (والإضافة) .

(٤) كذا في المخطوط ، والأنسب (الأولى) بالتثنية .

ولذلك كانت (متى) ثانية في المرتبة ، فكل ما كان على (متى) فهو يحتمل أن يكون على (كم) ، وليس كل ما كان على (كم) فهو يحتمل أن يكون على (متى) ؛ لأنك لو قلت : (متى سير عليه) فقال : (يومان) لم يصح هذا الكلام .

٨*١ - وتقول : (سير^(١) عليه شهرا ربيع) فلا يكون العمل إلا في جميعه ؛ لأنه لما ثنى صار من جواب (كم) على العدد .

٩*٢ - وتقول : (ذهب^(٢) الشتاء) و(يُضْرَبُ الشتاء) و(انطلقت الصيف) فهو يحتمل أن يكون على (متى) وعلى (كم)^(٣) . وقال ابن الرُّقَاع :

(٤٢٦) - فُتْصِرْنَ الشتاء بعدُ عليه وهو للذود أن يقسَمَنَّ جَارُ^(٤) .

فإذا جرى على (كم) فكأنه قال : (قصرت أيام الشتاء عليه) ، وإذا جرى على (متى) فكأنه [قال] (قصرن في ذلك الحين عليه) .

٢- مسائل من هذا الباب أيضاً : (٥)

١٠ - ما الذي يجوز في الظرف من الأماكن ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم جرت مجرى الظروف من الزمان في الاتساع في الكلام مع قوة ظرف الزمان على الظرف من المكان ؟

١١ - وما الذي يجوز في جواب (كم سير عليه من الأرض) ؟ ولم جاز (فرسخان) و(ميلان) و(بريدان) بالرفع والنصب ؟

١٢ - وهل يجوز (كم صيد عليه من الأرض) ؟ فتقول : (فرسخان) ؟ ولم جاز ؟

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢١٨ = (١ : ١١١) .

*٢- نفسه ، ص ٢١٩ = (١١١ - ١١٢) .

(١) في المخطوط (سيرا) ، وما أثبت من السؤال .

(٢) في المخطوط (ذهب) ، وما أثبت من الكتاب تحقيق هارون ، وفي بلاق (ذهب زيد الشتاء) .

(٣) في الكتاب « ... أجروه على جواب (متى) ؛ لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت ، ولم يرد العدد وجواب (كم) » .

(٤) تقدم برقم (٤٢٥) .

(٥) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢١٩ = (١ : ١١٢) .

١٣ - وما نظير (متى) مما هو للمكان؟ ولم كان (أين) سؤالاً عن مكان، و(متى) سؤالاً عن زمان؟

١٤ - وما الظرف الذي يجوز فيه الرفع والنصب؟

١٥ - ولم جاز (سير عليه خلف دارك) و(فوق دارك) بالنصب والرفع، ولم يجز (عند دارك) إلا بالنصب؟

١٦ - وما حكم (سير عليه ليل طويل) و(سير عليه نهاراً طويل)؟

١٧ - وما معنى قوله: «إن الصفة تبين بها معنى الرفع»^(١)؟

[١٦] - وهل يجوز على جواب^(٢) (متى) و(كم)؟

١٨ - وما حكم (سير عليه يوم) في جواب (متى) و(كم)؟ ولم إذا كان جواب (متى) فينبغي أن يوصف فيقال: (سير عليه يوماً أتاناً فيه فلان)؟ فلم كان هذا وجه الكلام؟

١٩ - وما حكم (سير عليه غدوة) و(بكرة)؟ ولم جاز بالرفع، ولم يجز مثل ذلك في (سحر)؟

٢٠ - وما الفرق بين تعريف الوضع وبين تعريف العدل حتى أوجب أحدهما / ترك تمكن الاسم ٦٧ ب ولم يجب مثل ذلك في الآخر؟

٢١ - وما الفرق بين (غداة أمس) وبين (غداة) حتى تمكّن^(٣) أحدهما ولم يتمكّن الآخر، وكذلك (صباح يوم الجمعة) و(عشية يوم الجمعة) و(مساء يوم الجمعة) كل هذا على التمكن ولا يتمكن من غير إضافة؟

٢٢ - وما حكم (سير عليه حينئذ) و(يومئذ)؟ ولم جاز بالرفع والنصب ولم يحسن مثل ذلك في

(سير عليه حين خرج زيد)؟ ولم جاز ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾^(٤) و﴿يَوْمِئِذٍ﴾^(٥) بالإعراب

والبناء؟

(١) ينظر الكتاب، ج ١: ٢٢٠ = (١: ١١٢).

(٢) في المخطوط (الجواب)، ولعل المراد ما أثبت.

(٣) يريد بالتمكن خروجه عن النصب كما سيأتي في الجواب.

(٤) من الآية (١١) في سورة المعارج.

(٥) هذه قراءة نافع والكسائي، والأولى قراءة الجمهور. ينظر السبعة، ص ٢٣٦، وحجة القراءات، لأبي زرعة: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، (بيروت - مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٣٩٩هـ)، ص ٧٢٣.

٢٣- وما حكم سير عليه نصف النهار) وسواء النهار) وسراة النهار؟ ولم جاز بالرفع والنصب؟ ولم تمكنت ضحوة) وعشية) إذا كانت بمعنى ضحوة من الضحوات ، ولم تتمكن إذا كانت بمعنى ضحوة يومك؟

٢٤- وما حكم سير عليه ذات اليمين وذات الشمال؟ ولم جاز بالرفع والنصب؟ وسير عليه اليمين والشمال؟

٢٥- [ما حكم سير عليه] أيمن وأشمل؟ وما الشاهد في قول أبي النجم^(١) :

(٤٢٧) - *يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمَلٍ*^(٢).

وقول عمرو بن كلثوم^(٣) :

(٤٢٨) - *وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا*^(٤).

(١) ديوانه ، ص ١٩٠.

(٢) وسيأتي برقم (٤٣١) ، ويروى (ويبرى لها) والضمير في (لها) للمة راع يصفه ، والمة هي شعر الرأس.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٢١ ، ٣ : ٢٩٠ ، ٦٠٧ = (١ : ١١٣ ، ٢ : ٤٧ ، ١٩٥) ، والمذكر والمؤنث ، للفراء ، ص ٩٩ ، والنوادر ، ص ٤٥٩ ، والكامل ، ج ١ : ٨٣ ، ٤ : ٦٦ ، والمذكر والمؤنث ، لأبي بكر بن الأنباري ، ص ٢٩١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٠ ، وشرحها ، لابن السيرافي ، ج ٢ : ٢١٥ ، والمخصص ، ج ٢ : ٣ ، ١٦ : ١٨٧ ، ١٢ : ١٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٢٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٥٥٧.

(٣) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ٢٢٢ ، ٤٠٥ = (١ : ١١٣ ، ٢٠١) ، وورد البيت في قصيدته في شرح القصائد التسع ، للنحاس ، ج ٢ : ٧٧٥-٧٧٦ ، وشرح القصائد العشر لأبي زكريا : يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، (بيروت - دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٣٢٣ ، وشرح المعلقات السبع ، للحسين بن أحمد الزوزني (ت ٤٨٦) (بيروت - مكتبة المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٩م) ، ص ١٦٤ ، غير أن أبا بكر بن الأنباري لم يروه في قصيدته في شرح القصائد السبع ، ص ٣٧١ - ٤٢٧.

وأورد البغدادي في الخزانة قصة إنشاد ذلك البيت وفيها أن قاتله عمرو بن عدى ، ثم قال : ويقال : إن عمرو بن كلثوم أدخله في معلقته والله أعلم. الخزانة ، ج ٣ : ٤٩٨ ، وينظر كتاب الأمثال ، ص ٢٨١-٢٨٢ ، وشرح القصائد التسع في الموضع السابق ذكره ، ويروى البيت أيضا لعمرو بن معدى كرب. ينظر شعره ، ص ٢٠٠ ، والأغاني ، ج ١ : ٥٦٦.

(٤) وسيأتي برقم (٤٣٢) ، وصدره :

#صَدَدَتِ الْكَأْسُ عَنَّا أُمُّ عَمْرٍو#

ويروى : (صنبت الكأس) . كما يروى (صرفت) . وهما بمعنى واحد .

ومن مواطن وروده : معاني القرآن ولغراه ، ج ٥ : ٢٥٨ ، وديوان الأدب ، ج ٢ : ١٨٧ ، والإيضاح =

٢٦- وما حكم (سير عليه شرقى" الدار وغربى" الدار)؟ ولمَ جاز بالرفع والنصب؟

٢٧- وما الشاهد فى قول جرير^(١):

(٤٢٩) - *هَبْتُ جَنُوبًا فَنُكِرْتُ مَا ذَكَرْتُكُمْ*^(٢).

٢٨- ولمَ جاز (البقولُ يمينها وشمالها) ؟

٢- الجواب :

١*١- الذى يجوز فى الظروف من الأماكن أن تجرى مجرى الظروف من الزمان ، إذ فيها المتمكن الذى يجوز أن يتصرف بوجوه الإعراب ، وفيها غير المتمكن الذى لا يجوز إلا أن ينصب على أصل ما يجب للطرف كما يكون ذلك فى ظروف الزمان . فيجوز فيها من الاتساع والتحقيق ما يجوز فى ظروف الزمان ؛ لأن المبهم منها الذى يدل عليه الفعل قد صار بمنزلة الزمان فأجرى مجراه ، لأن الغالب يجرى مجرى اللازم^(٣) ، فالفعل يدل على الزمان على جهة اللازم^(٢) . وعلى المكان المبهم على جهة الغالب ، ومع ذلك فقد نقص المكان عن الزمان بأنه يجرى معنى الظرف فى كل زمان ، ولا يجرى فى كل مكان ، وإنما هو فى المبهم خاصة .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢١٩ = (١١٢ : ١) .

= ص ٢١١ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١) ، تحقيق كاظم بحر

المرجان ، (العراق - وزارة الإعلام ، ودار الرشيد ، ١٩٨٢م) ، ج ١ : ٥٩٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ،

ص ١٧٢ ، وشرح شنور الذهب ، ص ٢٣٢ ، والهمع ، ج ٣ : ١٥٦ (١ : ٢٠١) .

(١) شرح ديوانه ، ص ٥٩٦ .

(٢) وسيأتى برقم (٤٣٣) ، وعجزه :

عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَقَى حَوْرَانَا

ويروى (هبت شمالا) . كما يروى (شرقى) بالرفع والنصب .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٢٢ ، ٤٠٤ = (١١٣ : ١) ، ٢٠١ ، والكامل ، ج ٣ : ٦٥ ،

والأصول ، ج ١ : ٢٠٢ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٤٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص

١٤٠ ، والحجة ، لأبى على ، ج ٢ : ٣١٦ ، والمسائل العضديات ، ص ١٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه ،

لابن السيرافى ، ج ١ : ٩٣ .

(٣) فى المخطوط (اللام) ، ولعل المراد ما أثبت .

١١*١ - ويجوز في جواب (كم سير عليه من الأرض؟) (فرسخان)^(١) و(ميلان)^(٢) و(بريدان) ؛ لأنه ظرف متمكن ، فإذا نصب فعلى أصله في الظرف ، وإذا رفع فلأنه ظرف متمكن .

١٢*١ - وتقول : (كم صيد عليه من الأرض؟) فيقع الجواب على هذا الحد في السير ؛ لأن الصيد قد يكون في مقدار من الأرض محصل ، فتقول : (صيد عليه بريدان) أو (ميلان) فيصح كما صح في (سير عليه) .

١٣*٢ - ونظير (متى) للزمان (أين) للمكان ، ودليل ذلك الجواب في كل واحد منهما ؛ لأنه إذا قال : (متى القتال؟) فقال : (يوم كذا) فهو جواب صحيح ، ولو قال : (مكان كذا) لم يجز في جواب (متى) وجاز في جواب (أين) فأجوبتها دليل على معناها .

١٤ - والظرف الذي يجوز فيه الرفع والنصب هو المتمكن بجريانه على أصله ، والظرف الذي لا يجوز فيه الرفع هو الخارج عن أصله بتضمنه ما ليس له في أصله .

١٥*٢ - وتقول : (سير عليه خلف دارك) و(فوق دارك) ، ويجوز فيه الرفع والنصب ، لأنه ظرف متمكن . ولا يجوز (سير عليه عند دارك) إلا بالنصب ، لأن (عند) ظرف لا يتمكن من أجل أنه استبهم استبهم الحروف في أنه لا يقوم بنفسه في البيان عن معناه ، ولا له جهة كجهة (خلف) و(قدام) فلم يتمكن لهذه العلة .

١٦*٢ - وتقول : (سير عليه ليل طویل) و(سير عليه نهار طویل) فيصح أن يكون هذا جواب (كم) و(متى) . فإن قلت : (سير عليه نهار) / أو (ليل) ضعف الرفع ، لأنك لما نكرته صار بمنزلة ما لم يذكر ولم يصلح في جواب (متى) ، فإن فهم المعنى بحال تصحبه جاز وكان بمنزلة الصفة فيه .

١٧*٢ - ومعنى قوله : « الصفة تبين بها معنى الرفع » أن الرفع إنما هو على ما لم يسم فاعله فيقتضى أن يكون معتمد البيان^(٣) فإذا نكر ضعف البيان به فضعف معنى الرفع ، وإذا وصِفَ قَوِيَّ البيان به فقوى معنى الرفع .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢١٩ = (١ : ١١٢) .

*٢- نفسه ، ص ٢١٩ - ٢٢٠ = (١١٢) .

*٣- نفسه ، ص ٢٢٠ = (١١٢) .

(١) في المخطوط (فرسخا) ، وما أثبتته مأخوذ من السؤال .

(٢) في المخطوط (ميلا) ، وما أثبتته مأخوذ من السؤال أيضا .

(٣) ينظر ما تقدم في باب ٣ : ٧-٩ .

١٨*١ - وتقول: (سير عليه يوم) على جواب (كم) فيصح ذلك كما يصح إذا قلت: (سير عليه يومان) ، لأن تبين المقدار قد قام مقام التعريف وصار من جواب (كم) ، لأن جوابها نكرة كما أنها نكرة. ولا يصلح أن يكون جواب (متى) إذا قال: (متى سير عليه) فلا يصلح أن يقول: (يوم) كما لا يصلح أن يقول: (يومان) ؛ لأن هذا يقتضى بيان العدد ، وهو ما لم يطلب عدّه وإنما يطلب تعريف وقت السير ، فإن وصفته فقلت: (سير عليه يوماً أثنان فيه فلان) يصلح أن يكون من جواب (متى) ، لأنك قد قربته من المعرفة.

١٩*١ - وتقول: (سير عليه غدوةً وبكرةً) بالرفع والنصب ؛ لأنه ظرف متمكن. ولا يجوز مثل ذلك فى (سحر) ؛ لأنه ظرف غير متمكن ، لأن تعريفه تعريف عدل ، وتعريف (غدوة) و(بكرة) تعريف وضع كما أن تعريف (طلحة) تعريف وضع لا تعريف عدل عن علامة التعريف. ٢٠ - والفرق بينهما أن تعريف [العدل] عدلٌ عن علامة التعريف مضمن بالعلامة من غير أن تذكر ، وذلك يوجب نقصان التمكن. وأما تعريف الوضع فليس مضمناً بغيره ، وهو أصل فى بابه فتمكن لهذه العلة. والتضمنين لمعنى الكلمة بغيرها على وجهين ، أحدهما : تضمين لازم، فهذا يُخرج عن التمكن رأساً ويوجب البناء ، نحو (أمس) ؛ لأنه تضمن معنى الألف والام تضميناً لازماً. وأما التضمنين العارض فهو يوجب نقصان التمكن ، وذلك كعدل (سحر) عن الألف واللام التى تجرى معه فى الاستعمال كقوله: (بأعلى السحر) و(إن السحر خير لك من غيره من الأوقات لهذا العمل) ، فهذا الضرب ينقص به التمكن ولا يُخرج الاسم عن التمكن رأساً إلى البناء كما خرج (أمس).

٢١*٢ - وتقول: (سير عليه غداة أمس) فتمكن للإضافة إلى ما يعرفه ، وكذلك (يوم الجمعة) و(عشية يوم الجمعة) و(مساء يوم الجمعة). ولو قلت: (سير عليه غداةً) أو (مساءً) أو (عشيةً) أو (صباحاً) وأنت تعنى صباح يومك، أو الوقت الآخر من يومك، لم يتمكن ولم يجز رفعه على هذا الوجه لتضمنه ما ليس له فى أصله من الوقت الخاص. وهو مع ذلك نكرة منصرفة ؛ لأنه لم يعدل عن الحرف الذى للتعريف فيكون فى حكم ما حذف منه الحرف وما هو معرف بعلامة وإن كانت محذوفة مقدرة.

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٢٠ = (١١٢ : ١).

*٢- نفسه ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ = (١١٢).

- والفرق بين ما يعرف فيه الوقت الخاص بعلامة لفظية وبين ما يعرف فيه الوقت الخاص من غير علامة لفظية صحيح مستقيم على نحو قول القائل لغلّامه: (اشتر لنا لحمًا) فيعلم أنّه اللحم الذي جرت به العادة من أجل جريان العادة لا من أجل العلامة اللفظية. ولو قال: (اشتر لنا اللحم) على الرسم لكان قد عرف ذلك بعلامة لفظية فيختلف الحكم لهذه العلة بحسب مقتضاها، فيكون (سحر) لا يتصرف؛ لأنه معدول عن الألف واللام قد تعرف الوقت فيه بالعلامة. وتقول: (سير عليه صباحًا) فيكون نكرة منصرفة قد فهم فيه معنى الوقت الخاص بالعادة الجارية لا بعلامة لفظية.

٢٢*١ - وتقول: (سير عليه حينئذ) و(يومئذ) فيجوز بالرفع والنصب على تقدير الإضافة المعرفة، فكأنك قلت: (حين / الوقت الحاضر). فأما من بناء وقرأ ﴿مِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ﴾ (١) ب٦٨ فإنما هو على (سير عليه صباح^(٢) مساءً) على أنه ركّب الاسم الثاني مع الأول، لا على تقدير الإضافة، ومن أعرب فعلى (سير عليه صباح^(٢) مساءً) فكلا الوجهين جائز حسن. فأما (سير عليه حين قدم زيد) فالوجه فيه البناء؛ لأنها إضافة غير حقيقية إلى مبنى وكلا السببين يقتضى له البناء، لأن من شأن الإضافة أن يكتسب^(٣) فيها الأول من الثاني حكمًا من الأحكام كاكْتِسَابِهِ منه التعريف. وأما كونها غير حقيقية فيقتضى أنه بمنزلة المركب من نحو (خمسـة عشر)؛ لأنه قد اتّصل الثاني بالأول وصار معه كالشيء الواحد من غير إضافة حقيقية، ولذلك اختير: (٤)

(٤٣٠) - *عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمُشِيبَ عَلَى الصَّبَا* (٥)

بالبناء على الفتح.

* ١- الكتاب، ج ١: ٢٢١ = (١: ١١٢).

(١) من الآية (٦٦) في سورة هود، وتخريج هذه القراءة كتخريج القراءة السابقة في هامش السؤال.

(٢) في المخطوط (صباحًا)، وما أثبتت يقتضيه السياق.

(٣) في المخطوط (يكتسى)، والأنسب ما أثبتت.

(٤) القائل النابغة الذبياني، ينظر ديوانه، ص ٤٤.

(٥) عجزه:

#وَقَلْتُ أَلَا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَأَزْعُ#

ويروي: (عابت الفؤاد)، و(ألا تصح).

ومن مواطن روده: الكتاب، ج ٢: ٣٣٠ - (١: ٣٦٩)، ومعاني القرآن، للفراء، ج ١: ٣٢٧، ---

٢٣*١ - وتقول: (سير عليه نصف النهار وسواء النهار وسراة النهار وأول النهار وآخر النهار) كل هذا يجرى مجرى واحداً في أنه بمنزلة (سير عليه نهاراً) ؛ لأن بعض النهار نهاراً ، وكل هذه الأشياء على أبعاضه فهي تجري مجراه .

٢٤*١ - وتقول: (سير عليه ذات اليمين وذات الشمال) فهو بمنزلة (سير عليه اليمين والشمال) ؛ لأنه ظرف متمكن ، وإنما أنث لما فيه من معنى الجهة . وفيه من التقابل ما في (خلف) و(قدام) .

٢٥*٢ - وتقول: (سير عليه أيمن وأشمل) فيتمكن وإن كان جمعاً ، كما قال أبو النجم :
 يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمَلٍ (١) .

وقال عمرو بن كلثوم :

(٤٣٢) - صَدَدْتُ الْكَأْسَ عَنَّا أُمُّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا (٢) .

فهذا ظرف متمكن .

٢٦*٢ - وتقول: ([سير] عليه شرقيُّ الدارِ وغربيُّ الدارِ) ؛ لأنه ظرف متمكن له جهة تقابل جهةً أخرى كجهة (فوق) و(تحت) .

٢٧*٢ - وقال جرير :

(٤٣٣) - هَبْتُ جَنُوبًا فَذَكَّرْتَنِي مَا ذَكَرْتُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَقِي حَوْرَانَا (٣) .

ينشد بالرفع والنصب ، روايتان صحيحتان في (شرقي حوران) .

٢٨*٢ - وقالوا: (البقول يمينها وشمالها) فأجروها مجرى (البقول خافها وقدامها) في

معنى الظرف .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٢١ (١ : ١١٣) .

*٢- نفسه ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ = (١١٣) .

= ج ٣ : ٢٤٥ ، ومجاز القرآن ، ج ٢ : ٩٢ ، والكامل ، ج ١ : ١٨٥ ، والأضداد ، لأبي بكر ، ص ١٤٠ ، وإيضاح الوقف ، ج ١ : ٣٥١ ، والزاهر ، ج ٢ : ٤١١ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٣٤ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٥٣٣ ، ج ٢ : ٥٦٩ ، ٦٤٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ٢ : ٥٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٢٢ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٧٧ .

(١) تقدم برقم (٤٢٧) .

(٢) تقدم برقم (٤٢٨) .

(٣) تقدم برقم (٤٢٩) .

٤٤- باب الظرف الذى يقع موقعه المصدر^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الظرف الذى يقع موقعه المصدر مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الظرف الذى يقع موقعه المصدر ؟
- ٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- [١-] وما الذى يجوز فى (سير عليه مَقْدَمُ الحاج وخفوقُ النجم وخلافةُ فلانٍ وصلاةُ العصر)؟ ولمَ جاز فيه النصب والرفع مع ضعفه بوقوعه موقع غيره؟
- ٣ - وما الذى يجوز فى (سير عليه فرسخان يومين)؟ ولمَ جاز نصبهما ونصبُ أحدهما ورفعُ الآخر ولمَ يجز رفعهما جميعاً؟
- ٤ - وكَم وجهاً يجوز فى (صيد عليه يومُ الجمعة غداةً)؟ ولمَ جاز رفعهما جميعاً ونصبهما جميعاً ورفعُ الأوَّل مع نصب الثانى ورفع الثانى مع نصب الأوَّل ، أربعة أوجه؟
- ٥ - وكَم وجهاً يجوز فى (إذا كانَ غداً فأتنى)؟ فلمَ جاز الرفع من وجهٍ واحدٍ والنصب من وجهين ؟ وما مذهب بنى تميم فيه مما لا يعرفه أهل الحجاز؟
- [٦-] وما معنى (حينئذ الآن)؟ وما تقديره فى الحذف ؟
- [٦-] وما المحذوف من (تالله ما رأيتُ كالיום رجلاً) ؛ وقولهم : (لا عليك)؟ وما دليله؟
- [٥-] وما وجهُ النصب فى (إذا كانَ غداً فأتنى) الذى يختص (كان)؟ وما وجهُ النصب الذى يشترك فيه مع سائر الأفعال ؟
- ٦ - وهل يجوز (إذا كان الليلُ / فأتنى) على الوجهين فى (إذا كانَ غداً فأتنى)؟ ولمَ لا ٢٦٩ يجوز؟
- ٧ - وما حكم (سير عليه سَحَرٌ)؟ ولمَ لا يجوز إلا بالنصب ؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٢٢٢ = (١ : ١١٤) : « هذا باب ما يكون فيه المصدر حيثما لسعة الكلام

والاختصار » . وينظر الباب فى شرح الصغار ، ص ٣١٧ .

٨ - وَلَمْ جاز (هذا السَّحَرُ) و(بأعلى السَّحَر) و(إنَّ السَّحَرَ خير لك من أول الليل)؟ وَلَمْ جاز (سير عليه سحرٌ من الأسحار)؟

٩ - وما حكم (سير عليه سَحِيرًا) إذا عنيت سحر ليلتك؟ وَلَمْ أنصرف وَلَمْ يتمكن؟ وهل يجوز (موعذك سحيرٌ)؟ وَلَمْ لا يجوز؟

١٠ - وما حكم (سير عليه ذات مرة)؟ وَلَمْ لا يجوز إلا بالنصب؟ و(إنما يسار عليه بعيدات بين) و(سير عليه ذات يوم وذات ليلة)؟ فَلَمْ لا تتمكن هذه الأشياء؟

١١ - وَلَمْ جاز (سير عليه ليلٌ طويلٌ ونهارٌ طويل) وَلَمْ يجز إلا (سير عليه ليلاً ونهاراً) بالنصب؟

١٢ - وَلَمْ جرى (نو صباح) مجرى (ذات مرة) (١)؟ وما لغة خثعم فيه؟ وما الشاهد في قول الخثعمي (٢):

(٤٣٤) - *عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ* (٣).

١٣ - وما الذي يجوز في (إنه ليسار عليه صباح مساء)؟ وَلَمْ جاز فيه البناء والإضافة؟ وهل معناه يحتمل صباحاً واحداً ومساءً واحداً؟ وَلَمْ لا يجوز ذلك؟

١٤ - وما حكم (سير عليه طويلاً وحديثاً وكثيراً وقليلاً)؟ وَلَمْ كان الوجه فيه النصب؟ وما الضعفان اللذان اجتمعا فيه؟

١٥ - وهل يجوز (سير عليه قريب)؟ وَلَمْ جاز ولم يجز (سير عليه طويل)؟ وَلَمْ جرى (قريب) مجرى الاسم الذي يصفه؟

١٦ - وَلَمْ جاز (سير عليه مليٌّ من النهار) و(سير عليه مليٌّ)؟

(١) لم يذكر في الجواب علة لذلك. وينظر عن (ذات) الفقرة رقم (١٠) في الجواب.

(٢) وفي الكتاب، ج ١: ٢٢٧ = (١: ١١٦) : رجل من خثعم. وفي الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥)، تحقيق. الأستاذ عبد السلام محمد هارون، (مصر - مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٥٦هـ)، ج ٣: ٨١ : أنس بن مدركة الخثعمي. وفي فرحة الأديب، ص ٩١ : أنس بن مدرك. وينظر الخزائن، ج ١: ٤٧٧، وأنس هذا من المعمرين قيل إنه عاش أكثر من ١٤٠ سنة وتوفي نحو (٢٥٠هـ). ينظر الإصابات في تمييز الصحابة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢)، (مصر - المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٨هـ)، ج ١: ٨٥.

(٣) وسيأتي برقم (٤٣٥)، وعجزه:

#لَشَيْءٍ مَا يَسُودُ مَنْ يَسُودُ#

ومن مواطن وروده: مجاز القآن، ج ٢: ٢٠١، والمقتضب، ج ٢: ٢٤٥، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٤٠، والقطع والانتشاف، ص ١٢٨، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ج ١: ٣٨٨، والنكت، ج ١: ٢٢٠، وينظر معجم هارون، ص ١٠٦، ومعجم حداد، رقم ٦٠٦.

١٧- وما حكم الحال^(١) فى إقامتها مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله ؟ فلم لا يجوز (سير عليه شديد)^(٢) بالرفع على معنى الحال ؟

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى الظرف إذا وقع موقعه المصدر الذى قد اشتهر وقوعه حتى صار يَقْهَمُ معنى الحدث فيه سائر أهل اللغة فيجوز فيه أن يجرى مجرى الظرف المتمكن فيرفع وينصب كما يرفع الظرف وينصب ، كقولهم : (سير عليه مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر) ، ويجوز فى جميع ذلك الرفع لقوة دلالة المصدر الذى قد اشتهر وقوعه على الوقت حتى صار بهذه القوة قد قاوم الاتساع وصار بمنزلة الأصل الموضوع للمعنى .

١*٢ - ولا يجوز فى المصدر الذى لم يُشتهر وقوعه أن يجرى مجرى الظرف ؛ لأنه لا يدل على الوقت من أجل أنه جنس الفعل لا يدل بأصل معناه على الوقوع ، وإذا لم يدل على الوقوع لم يدل على الوقت . فلو قلت : (سير عليه ضرب زيد) لم يجوز ، لأن (ضرب زيد) لا يدل على وقوعه إذ قد يكون (ضرب زيد) هو المأمور به ولا يفعله ، فإنما هو اسم جنس لا دليل فيه على وقوع الحدث . فلا يجوز فى المصدر الذى بهذه المنزلة أن يقوم مقام الظرف ويجوز فى المصدر الذى قد اشتهر وقوعه أن يقوم مقام الظرف لما بينا .

٢*٣ - وتقول : (سير عليه فرسخان يومين) فيجوز فيه ثلاثة أوجه ، نصبهما جميعاً على الظرف . ونصب الأول ورفع الثانى ، على أن الأول ظرف والثانى لم يسم فاعله . ورفع الأول ونصب الثانى على هذا الوجه الذى بينا . ولا يجوز رفعهما جميعاً لأن الثانى غير الأول . وإنما ذكره فى هذا الباب لأنه شريكه فى معنى الظرف والاتساع واحتمال الوجوه المختلفة فهو أحق

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٢٢ - ٢٢٣ = (١ : ١١٤) .

* ٢- نفسه ، ص ٢٢٣ = (١١٤) .

(١) يبدو أنه يقصد بالحال هنا وصف المفعول المطلق . كما يفهم ذلك من كلام سيبويه أيضاً حيث قال : « وما يبين لك أن الصفة لا يقوى فيها إلا هذا ، أن سائلاً لو سألك فقال : هل سير عليه ؟ قلت : نعم سير عليه شديداً ، وسير عليه حسناً ، فالنصب فى هذا على أنه حال ، وهو وجه الكلام ؛ لأنه وصف السير » . الكتاب ، ج ١ : ٢٢٨ = (١ : ١١٦) . وينظر باب ٩٠ : ٤٥ و ٦٢ : ٢ مع الهوامش .

(٢) فى المخطوط (شديداً) ، والمناسب ما أثبتته .

شيء بأن يذكر معه وكذلك نظائر هذا مما أدخله في الباب.

١٤* - وتقول: (صيد عليه يوم الجمعة غدة) فيجوز فيه أربعة أوجه: نصبهما جميعاً ، ورفعهما جميعاً ، ونصب الأول ورفع الثاني ، ورفع الأول ونصب الثاني . وإنما جاز رفعهما جميعاً على بدل / الثاني من الأول لأنه بعضه .

٦٩ ب

٢٥* - وتقول: (إذا كان غداً فأتني) فيجوز فيه ثلاثة أوجه ، في الرفع وجه ، وفي النصب وجهان ، أحدهما : أن يكون على مذكور في الحال ، فتقول: (إذا كان غداً فأتني) ، أي (إذا كان هذا الأمر الذي قد ذكر في هذه الحال) ، والوجه الآخر: على معنى (إذا كان ما نحن فيه من السلامة أو البلاء غداً فأتني) إلا أنه لا يحتاج في هذا الوجه إلى أن يعود الضمير إلى مذكور في الحال ، لأنه قد كثر استعماله على هذا الوجه في بنى تميم حتى صار يفهم منه هذا المعنى من غير ذكر جرى في الحال . ولا يفهم منه هذا أهل الحجاز في هذا اللفظ ، لأنه لم يكثر استعماله في كلامهم على هذا المعنى كما وقع ذلك في بنى تميم . فالرجل منهم يلقى صاحبه فيقول: (إذا كان غداً فأتني) فيفهم عنه الضمير الذي لم يجر له ذكر في الحال على ما بينا . فالنصب الذي يختص (كان) هو على الضمير من غير مذكور في الحال ، والنصب الذي [يشترك فيه] ^(١) (كان) مع سائر الأفعال هو على الضمير الجارى على مذكور في الحال .

٢٦* - ولا يجوز (إذا كان الليل فأتني) على الضمير الذي يختص (كان) ؛ لأنه لم يكثر مع (الليل) حتى يصير دليلاً على الضمير المخصوص ؛ ويجوز على ضمير يعود على مذكور في الحال . ونظير ذلك الحذف مما جرى كالمثل في قولهم: (حينئذ الآن) ، أي (حينئذ واسمع الآن) كأنه قال: (أقبل على حينئذ واسمع الآن) . وهو في كلام الناس كثيراً ^(٢) إذا تشاغل المخاطب عن كلام المتكلم . ومن ذلك (تأ الله ما رأيت كالיום رجلاً) يقوله القائل في حال التعجب من الرجل الذي رآه ، وتقديره (تالله ما رأيت كرجل أراه اليوم رجلاً) . ومن ذلك قولهم: (لا عليك) إنما يقال في حال المخافة لسكون النفس به ، وتقديره (لا بأس عليك) .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٢٣ = (١١٤) .

* ٢- نفسه ، ص ٢٢٤ = (١١٤) .

* ٣- نفسه ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ = (١١٥) .

(١) مكانه بياض في المخطوط بمقدار كلمتين . ووضعت هاتيت الكلمتين بالذات لأن السياق يقتضيها كما أنهما وردتا في السؤال .

(٢) كذا في المخطوط ، وهو جائز على أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الجار والمجرور .

١-٧* - وتقول: (سير عليه سحر) فلا يجوز إلا بالنصب^(١)؛ لأنه ظرف غير متمكن إذ هو معدول عن الألف واللام على تضمين معناه فى التعريف.

١-٨* - وتقول: (هذا السحر) و(جنت بأعلى السحر) و(إن السحر خير لك من أول الليل)، فيتمكن؛ لأنه جرى على أصله بالألف واللام. فكذاك إن قلت: (سير عليه سحر من الأسحار) تمكّن فى النكرة التى لا يذهب بها مذهب الوقت الخاص.

١-٩* - وتقول: (سير عليه سحيراً) إذا عنيت سحر ليلتك، فينصرف ولا يتمكن. إنما انصرف لأنه نكرة إذ التصغير يوجب له التثنية، وذلك أن التصغير إنما هو بالإضافة إلى تنكيره^(٢) الذى [يوجب] له مثل اسمه، فقد دخله معنى الاشتراك. ولم يتمكن كتمكّن (ضحى) و(عشاء) و(مساء) إذا عنيت به الوقت المخصوص. ولا يجوز (موعدك سحيراً)، لأنه غير متمكن.

١-١٠* - وتقول: (سير عليه ذات مرة بعيدات بين)، و(سير عليه ذات يوم وذات ليلة)، كل هذا بالنصب لا يجوز غيره؛ لأنه لا يتمكن من أجل أن هذه الإضافة قد أخرجته إلى إبهام يحتمل فيه الوجوه، فقد صار على خلاف ما له فى أصله إذا قلت: (سير عليه يوماً) أو (ليلة).
١-١١* - وتقول: (سير عليه ليل طويلاً ونهار طويلاً)، ولا يجوز إلا (سير عليه ليلاً)^(٣) ونهاراً) بالنصب، لأنك لما وصفت الأول قوى بالصفة، وجرى (سير عليه نهاراً) مجرى (صباحاً) فى الوقت المخصوص.

٢-١٢* - وقال الخثعمي:

(٥٣٥) - عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَشَيْءٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ^(٤).

/ فجعل (ذا صباح) متمكناً. وكذلك تقول خثعم: (سير عليه ذات مرة)^(٥). وهى لغة يختصون

* ١- الكتاب، ج ١: ٢٢٥ = (١: ١١٥).

* ٢- نفسه، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ = (١١٥ - ١١٦).

(١) أجاز الرفع الكوفيون والأخفش. ينظر الهمع، ج ١: ٢٦٧ = (١: ١٦٢).

(٢) فى المخطوط (نكرة)، والمناسب ما أثبتته.

(٣) فى المخطوط (ليلاً طويلاً...) بإقحام (طويلاً) حيث لم ترد فى السؤال والمعنى المقصود يقتضى حذفها.

(٤) تقديم برقم (٤٢٤)

(٥) المفهوم من كلام سيبويه أن (ذات مرة) لا تخرج عن النصب على الظرفية حيث قال: «وذا صباح بمنزلة ذات مرة»، تقول: (سير عليه ذا صباح) أخبرنا بذلك يونس بن العرب، إلا أنه قد جاء فى اللغة -

بها لأنهم^(١) لا يعتدون بهذا الإبهام ، والأجود [ما] عليه أكثر العرب .

١٣*١ - وتقول : (إنه يسار عليه صباح مساء) فيجوز فيه وجهان ، البناء على التركيب كتركيب (خمسة عشر) ، والإعراب على الإضافة كقولك : (صباح مساء)^(٢) ، وفيه مبالغة فلا يكون على صباح واحد ولا مساء واحد .

١٤*٢ - وتقول : (سير عليه طويلاً وحديثاً وكثيراً وقليلاً) فلا يحسن فيه إلا النصب ؛ لاجتماع ضعفين : إقامة الصفة مقام الموصوف ، وتغييره عن أصله إلى الرفع على ما لم يسم فاعله من غير سبب يقاوم هذا الضعف .

١٥*٣ - وتقول : (سير عليه قريب) فيجوز هذا ؛ لأن قريباً كثر وقوعه موقع الاسم ، فيقولون : (مذ قريب) فجري مجرى (الأبطح) و(الأبرق)^(٣) الذى أصله صفة وقد كثر استعماله فى مواضع الأسماء التى ليست صفات . ولا يجوز على هذا (سير عليه طويل) .

١٦*٣ - وتقول : (سير عليه ملى من النهار) ، لأنه لما وصل بما يبتأه ويقوم له مقام الصفة جاز ، وتقول : (سير عليه ملى) إذ المعنى على الحذف ، أى ملى من النهار .

١٧*٤ - ولا يجوز أن يقوم الحال مقام ما لم يسم فاعله ، لأنه لا يكون إلا نكرة ، وإقامتها مقام ما لم يسم فاعله يوجب لها التعريف بالضمير ، فلا يجوز (سير عليه شديد)^(٤) بالرفع^(٥) على معنى الحال ، وكذلك إن وصفتها لم يجز فيها الرفع لما ذكرنا .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٢٧ = (١١٦ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ = (١١٦) .

٣* نفسه ، ص ٢٢٨ = (١١٦) .

٤* نفسه ، ص ٢٢٨ = (١١٦ - ١١٧) .

= خشم مفارقاً لذات مرة وذات ليلة « الكتاب ، ج ١ : ٢٢٦ = (١١٥ : ١) . غير أن النحويين ينقلون أن (ذات مرة) تخرج عن الظرفية ، كما ذكر الرماني ، ينظر الأصول ، ج ١ : ١٩٢ ، وشرح الفصل ، ج ٢ : ٤٢ ، والمقرب ، لابن عصفور : على بن مؤمن (ت ٦٦٩) ، تحقيق : أحمد الستار الجوار ، وعبدالله الجبوري ، (الجمهورية العراقية - إحياء التراث الاسلامي ، ط ١ ، ١٣٩١هـ) ، ج ١ : ١٥٠ ، والهمع ، ج ٢ : ١٤٣ .

(١) فى المخطوط (لأنها) ، والأنسب ما أثبتته .

(٢) يرى بعضهم أن المعنى مع التركيب أنه يأتى فى الصباح والمساء وأن المعنى مع الإضافة أنه يأتى فى الصباح وحده ، ويرى آخرون أن المعنى واحد مع البناء مع الإضافة . ينظر الهمع ، ج ١ : ١٤١ - ١٤٢ = (١٩٧ : ١) .

(٣) الأبطح : مسيل واسع فيه نفاق الحصى . والأبرق : كل شئ اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق .

(٤) فى المخطوط (شديداً) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٥) أجاز ذلك الكوفيون ، ينظر الهمع ، ج ٢ : ٢٦٧ = (١٦٣ : ١) .

٤٥- بابُ المصدرِ الذى يَصْلُحُ فيه الرِّفْعُ والنَّصْبُ^(١)

الغرض فيه : أن يبيّن ما يجوز فى المصدر الذى يصلح فيه الرِّفْعُ والنَّصْبُ مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١- ما الذى يجوز فى المصدر الذى يصلح فيه الرِّفْعُ والنَّصْبُ؟ وما الذى لا يجوز؟ ولمَ ذلك؟ وما حكمُ المصدرِ المنوعِ الفعل؟ وما حكمُ المصدرِ المؤكّد له؟ وما الذى يجوز فى (سير عليه سير شديد) و(ضُرِبَ به ضَرْبٌ ضعيف)؟ ولمَ جاز بالرفع والنصب؟ وهل يجوز (سير عليه سير) و(ضرب به ضرب)؟ وما الوجه الذى يجوز عليه الرِّفْعُ؟ وما الوجه الذى لا يجوز عليه؟
- ٢- وكم وجهاً فى (سير عليه أيّما سير سيراً شديداً)؟
- ٣- وهل يجوز (ضُرِبَ به ضربتان) و(سير عليه سَيرتان) بالرفع والنصب على جواب (كم)؟
- ٤- وما الفرق بين (سير عليه خرجتان) وبين (سير عليه سَيرتان)؟ وهل رَدُّ إلى الأصل إذ خالف المصدر لفظ الفعل؟
- ٥- وهل يجوز (بُسِطَ^(٢) عليه مرتان) بالرفع والنصب؟ ولمَ جاز مع أن المبسوط عليه هو العذاب؟
- ٦- وما حكم (سير عليه طوران ، طور كذا وطور كذا)؟ ولمَ ضعف النص إذا تثبت فتقول: طور كذا وطور كذا؟
- ٧- وهل يجوز (سير عليه مرتين) على الظرف وعلى المصدر؟ وما الأصل فيه؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٢٢٨ = (١ : ١١٧) : « هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به ، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره » . وينظر الباب فى شرح السيرامى ، ج ٢ : ٤٢ ب ، وشرح الصفار ، ص ٣٢٠ .

(٢) فى المخطوط (سقط) ، والمثبت يناسب السياق . وهو الموجود فى الجواب وفى الكتاب ، ج ١ : ٢٣٠ = (١ : ١١٧) .

٨ - وهل يجوز (ضُرِبَ به ضربتين)^(١) على الظرف ؟ ولمَ جاز ؟ وما شاهده من (سير عليه ترويحيتين) و(انتظر به نحر جزورين) ؟ وهل يجوز فيه الرفع على هذا الوجه ؟ ولمَ جاز؟^(٢)

٩ - وعلى كم وجهاً يجوز النصب فى (ضرب به ضرباً) و (ذهب به مشياً) ؟ ولمَ جاز على الحال وعلى إضمار الفعل ؟ ولمَ جاز وصف الحال ؟

١٠ - وعلى أى الوجهين يجوز إدخال الألف واللام فى (سير عليه السير) و(ضرب به الضرب) ؟

١١ - ولمَ جاز على مصدر الفعل المذكور وعلى البديل من فعل محذوف مع الاستغناء عنه بالمذكور ؟

[١٠-] وهل يجوز (ذهب به المشى العنيف) بالنصب على الحال ؟

١٢ - وما الشاهد فى قول / الراعى^(٣) :

(٤٣٦) - *نَظَارَةٌ حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَأْيُهَا*^(٤).

ولمَ جاز إعمال (نظارة) فى قوله : (طرحاً) ، وجاز نصبه بمحذوف^(٥) المصدر بدل منه ؟ وما الفرق بينهما ؟ ولمَ إذا صحب المصدر ما يدل على وقوع الفعل نُصِبَ المصدر على أنه بدل من لفظ الفعل ؟ [و] إذا كان قد دل (نظارة) على معنى (طرحاً) فلمَ ذكر معه ؟

(١) فى المخطوط (ضرب ضربتان) ، والتصويب من الجواب ، ومن الكتاب فى الموضع السابق .

(٢) لم يذكر علّة ذلك فى الجواب ، وفى الكتاب فى الموضع السابق : أيضاً « وقد يجوز الرفع إذا شغلت به الفعل ».

(٣) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٢٣١ = (١ : ١١٨) . وفى ديوانه ، ص ٢٩٧ ، ٣٠٤ : أنه مما نسب إليه خطأ ، وأن القائل هو نثر الرمة ، والبيت فى ديوان شعر ذى الرمة ، ص ١٣٥ ، واسم الراعى : عبيد بن حصين النميرى ، توفى سنة ٩٠ هـ .

(٤) وسبأى برقم (٤٤٠) ، ومجزه :

#طَرَحًا يَعْنِي لِيَا حَ فِيهِ تَجْدِيدُ#

ويرى (يعنى لياح) . و(فيه تجديد) . يصف ناقته ومعنى طرحاً : أي طرح بصرها طرحاً . واللياح : هو الثور سمي بذلك لبياضه . ومعنى تجديد : أي فى نظره حدة . وعلى رواية (تجديد) : أي فيه طرائق سود .

ومن مواطن وروده : الكامل ، ج ٢ : ٣٠٤ . وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤١ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٤٤ أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٦٧ ، والنكت ، ج ١ : ٢٢٣ .

(٥) فى المخطوط (محذوف) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

١٣- وَلَمْ لَا يَكُونُ الْمَصْدَرُ الَّذِي يَقَعُ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ رَفْعًا أَصْلًا؟ وما وجه الاعتلال بأنك لا

تلفظ بالفعل فارغًا؟

١٤- وَلَمْ جاز (قد خيف منه خوف) و(قد قيل فيه قول) مع أن المصدر المؤكد لا يجوز أن

يرفع؟ وَلَمْ جعله على (قد خيف منه أمر يبدو) أو (شئ) و(قد قيل في ذلك خير) أو (شر)

وإلا لم يجز؟ وهل يجوز (قد كان منه كون) على التوكيد؟

١٥- وَلَمْ لَا يجوز التوكيد إلا بالنصب؟ وَلَمْ جاز على (قد كان أمرًا)؟ وعلام ينتصب (١)؟

و[ما حكم] (ضرب به (٢) مضرِبًا) بالفتح ، و(مضرِبًا) بكسر الراء؟ فَلِمَ كان أحدهما

ظرفًا والآخر مصدرًا (٣)؟ وما الذي يجوز في (سُرِّحَ به مسرِّحًا)؟ وَلَمْ جاز على المصدر

والظرف؟

١٦- وما الشاهد في قول جرير (٤)؟

(٤٣٧) - *أَلَمْ تَقْلَمْ مُسْرَجِي الْقَوَافِي* (٥).

وَلَمْ حملة (٦) على (تسريحي)؟

١٧- وهل يجوز أن تجرى (المعصية) على (العصيان) ، و(الموجدة) مجرى (الوجد (٧))؟

(١) لم يوضح في الجواب لِمَ جاز ولا علام انتصب.

(٢) في المخطوط (منه) وما أثبت من الجواب ومن الكتاب ، ج ١ : ٢٣٣ = (١١٩:١).

(٣) لم يعمل لذلك في الجواب.

(٤) ينظر شرح ديوانه ، ص ٦٢.

(٥) وسيأتي برقم (٤٤١) ، و(٥٩٩) ، و(٦٠٥) ، و(٦٠٨) ، وعجزه:

#فَلَا عَيْتَ بَيْنَ وَلَا اجْتِلَابَا#

ويرى صدره:

#أَلَمْ تُخَيِّرْ بِمُسْرَجِي الْقَوَافِي#

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٣٣ ، ٢٣٦ = (١١٩:١) ، والمقتضب ، ج ١ : ٢١٢ ، ١١٩:٢ ،

والكامل ، ج ١ : ٢٠١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤١ ، وليس في كلام العرب ، ص ٢٣ ،

وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١٤٥ ، والمسائل المشككة ، ص ٢٠٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ،

ج ١ : ٩٧ ، والخصائص ، ج ١ : ٣٦٧ ، ٢٩٤ ، والنكت ، ج ١ : ٣٢٤ ، والأمالى الشجرية ، ج ١ : ٤٢ .

(٦) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٣٣ = (١٩٩:١) ، ولم يعمل الرماني لذلك في الجواب.

(٧) في المخطوط (الوجدة) ، والمثبت من الكتاب ، ص ٢٣٤ ، وفي اللسان ، ج ٣ : ٤٤٦ (وجد) . ووجد عليه

في الغضب يجد ويجد وجدًا وجدة وموجدة ووجدانا : غضب . .

١٨- وما الشاهد في قول الشاعر^(١):

(٤٣٨) - *تَذَارَكُنْ حَيًّا مِنْ نَمِيرِ بْنِ عَامِرٍ* (٢).

ولم نصب (قتلاً) و(محرِباً)؟ وما العامل فيه ؟

١٩- وهل يجوز (ذُهِبَ به مذهبٌ) و(سَلِكَ به مسلَكٌ)؟ ولمَ جاز ولمَ يجز (ذُهِبَ به ذهابٌ)

و(سَلِكَ به سلوكٌ)؟ ولمَ حملة^(٣) على معنى الظرف ، وقدره على (ذُهِبَ به السوق) و(سَلِكَ به الطريق)؟

[١٥-] ولمَ جاز (ضُرِبَ به مضربٌ) ولمَ يجز (ضُرِبَ به مضربٌ)؟

٢٠- وما تأويل (سير عليه مبعث الجيوش) و(مضربُ الشُّولِ)؟

٢١- وما الشاهد في قول حميد بن ثور^(٤):

(٤٣٩) - * وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعَلَقَةٍ * (٥).

(١) هو عمرو بن أحمر ، ينظر شعره ، ص ٤٠.

(٢) وسيأتي برقم (٤٤٢) ، وعجزه :

#أَسَارَى تَسَامُ الدَّلَّ قَتْلًا وَمَحْرِبًا#

وفي المخطوط (تذاكرن حيا) ، والتصويب من الجواب ، والشاعر يصف خيلاً.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ١٣٤ = (١١٩:١) ، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٢٦ ، وشرح

أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٢ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٤٥ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن

السيرافي ، ج ١ : ١٥٩ ، ٣٣ ، والنكت ، ج ١ : ٣٢٤ .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٣٤ = (١١٩:١).

(٤) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ٢٣٥ = (١٢٠:١) ، والبيت ليس في ديوان حميد بن ثور ، جمع وتحقيق

عبد العزيز الميمنى ، (القاهرة - دار القومية ، ١٣٨٤هـ) ، ونسبه صاحب فرحة الأديب ، ص ٨٥

للطماح بن عامر العقيلي . وتوفي حميد بن ثور الهلال في خلافة عثمان بن عفان . وقيل أدرك زمن عبد

الملك بن مروان (ت ٨٦هـ) .

(٥) وسيأتي برقم (٤٤٣) ، وعجزه :

#مُفَارِ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَى خُلْعَمًا#

والعلقة : قميص بلا كمين ، وقيل : هو أول قميص يلبسه المولود .

ومن مواطن وروده : الكامل ، ج ١ : ٢٠١ ، والمقتضب ، ج ٢ : ١٢٠ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٢٦ ،

وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٢ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٤٦ أ ، وشرح أبيات سيبويه ،

لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٤٧ ، والنكت ، ج ١ : ٣٢٥ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٢٠ ، ومعجم حداد

رقم ٢٥٨٥ .

الجواب :

١-٢* - الذى يجوز فى المصدر الذى يصلح فيه الرفع والنصب أن يكون المصدر فيه بياناً عن معنى لا يدل عليه الفعل فيصلح أن يُرْفَعَ على أنه قام مقامَ الفاعل فيما لم يسم فاعله ، لأن فيه بياناً لَيْسَ فى الفعل كما فى الفاعل بياناً ليس فى الفعل وبذلك صحت الفائدة . فإذا كان ليس فيه من البيان إلا ما فى الفعل لم يجز رفعه ؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل من غير فاعل ولا ما يقوم مقامه . وجاز نصبه على هذا الوجه لأن النصب لا يكون معتمد البيان ، وإنما هو زيادة بيان^(١) ، فقد تكون زيادة البيان بالتكرير ، ولا يكون معتمد البيان الذى به تصح الفائدة بالتكرير . ولا يجوز رفعه لما بينا . فالمصدر المنوع للفعل يجوز رفعه ونصبه ، والمصدر المؤكد للفعل لا يجوز إلا بالنصب . كقولك : (سير عليه سير شديد) ، وإن شئت قلت : (سيراً شديداً) . فأمّا (سير عليه سير) على التوكيد فلا يجوز الرفع ولكن بالنصب ؛ تقول : (سير عليه سيراً) على هذا الوجه .

٢-٢* - وتقول : (سير عليه أيماً سير سيراً شديداً) فيجوز فيه أربعة أوجه : نصبهما جميعاً على المصدر ورفعهما جميعاً على ما لم يسم فاعله والثانى بدل من الأول ، ويجوز نصب الثانى ورفع الأول على أن الأول لم يسم فاعله والثانى مصدر ، ويجوز نصب الأول ورفع الثانى على مثل هذا التقدير .

٢-٣* - وتقول : (ضرب [به]^(٢) ضربتان) و(سير عليه سירתان) فيجوز بالرفع والنصب على جواب (كم) ؛ لأن التثنية نوع من التنوع للفعل كما أن الصفة ضرب من تنوعه ، وكما أن الإضافة فى قولك (أيماً سير) و(سير البريد) وما أشبه ذلك ضرب من التنوع الذى يقع به فائدة ليست فى الفعل .

٤-١* - وتقول / : (سير عليه خرجتان) فتعمل الفعل فى مصدر من غير لفظه إذا كان ١٧١

١-٢* الكتاب ، ج ١ : ٢٢٨ - ٢٢٩ = (١ : ١١٧) .

٢-٢* نفسه ، ص ٢٢٩ = (١١٧) .

٢-٣* نفسه ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ = (١١٧) .

٤-١* نفسه ، ص ٢٣٠ = (١١٧) .

(١) ينظر ما تقدم فى باب ٣ : ٧-٩ .

(٢) هذه الكلمة من السؤال ، وينظر الكتاب .

يقتضيه ويحتمله لفظه من جهة أنه ضربٌ منه ، فكأنك قلت : (سير عليه سירתان) ، ويقاس على مثل هذا لأطراده ، وقوة دلالة الفعل عليه .

١*٥ - وتقول : (يسط عليه مرتان) إذا صحب الكلام ما يفهم به (يسط العذاب عليه مرتين) ، ولا تضميره (١) في الفعل وإن (٢) كان قد جرى ما يدل عليه ؛ لأنك مخير في ذلك إن شئت أضممته فنصببت مرتين لا محالة ، وإن شئت لم (٣) تضميره فرفعت (مرتين) على اسم ما لم يسم فاعله ، وهذا مسموع من العرب هكذا ، وقد بينا علته .

١*٦ - وتقول : (سير عليه طوران طور كذا وطور كذا) فحق هذا الرفع لقوة هذا المعتمد بتثنيته وتنويعه في قولك : (طور كذا وطور كذا) . وشرط معتمد البيان أن يكون به فائدة هي أركد فائدة ، فلهذا ضعف النصب جداً على هذا الوجه .

١*٧ - وتقول : (سير عليه مرتين) فيجوز على الظرف وعلى المصدر ، أما المصدر فلأن أصله في (مر مرة) ، وأما الظرف فلموافقته معنى وقتين .

٢*٨ - وتقول : (ضرب به ضربتين) فيجوز على الظرف وعلى المصدر ، ودليله (سير عليه ترويحيتين) فهذا لا يكون إلا على الظرف بمعنى الوقت ، وكذلك (انتظر به نحر جزورين) ويجوز فيه الرفع والنصب على هذا الوجه .

٢*٩ - وتقول : (ضرب به ضرباً) و(ذهب به مشياً) فيجوز النصب على ثلاثة أوجه (٤) : المصدر الذي يعمل فيه الفعل المذكور ، والحال ، وأن يكون خلقاً من فعل محذوف كأنك قلت بعد (ذهب به) : (يمشى مشياً) ، ويجوز وصف الحال (٥) لأن صفتها بالنكرة لا يخرجها عن النكرة .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٣٠ = (١ : ١١٧) .

٢* نفسه ، ص ٢٣٠ = (١١٧ - ١١٨) .

٣* نفسه ، ص ٢٣١ = (١١٨) .

(١) أى لا تضمير (العذاب) .

(٢) وإن مكررة في المخطوط .

(٣) في المخطوط (إن لم) ، ولعل المراد ما أثبت

(٤) هذه الأوجه مختلف فيها بين النحويين في نحو (ذهب به مشياً) . فالوجه الأول : هو رأي الكوفيين ،

والوجه الثاني : هو رأي جمهور البصريين ، والرأي الأخير هو رأي الأخفش ، والمبرد . ينظر الهمع .

ج ٤ : ١٥ = (١ : ٢٣٨) .

(٥) جاء في الكتاب « وما يجيء تأكيداً وينصب قوله (سير عليه سيراً) ... فينصب على وجهين : أحدهما :

على الحال على حد قولك : (ذهب به مشياً) و(قتل به صبراً) ، وإن وصفته على هذا الحد كان نصيباً =

١٠*١ - ويجوز إدخال الألف واللام في (سير عليه سيراً) و(ذهب به مشياً) إذا كان مصدراً ليس بحال ، فتقول : (سير عليه السير) و(ذهب به المشى العنيف) ، ولا يجوز إذا كان حالاً : لأن الحال لا يكون معرفة .

١١*١ - وإنما جاز إضمار الفعل مع أنه قد يستغنى عنه بالمذكور لأن إضماره لا يخل بالكلام مع قوة الدلالة عليه فهو في حكم ما ذكر له عاملان^(١) يصلح أن يوجه إلى أيهما شاء المتكلم .

١٢*٢ - وقال الراعي :

(٤٤٠) - نَظَّارَةٌ حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَاكِبَهَا طَرَحًا يَعْتَنِي لِإِيَّاحٍ فِيهِ تَحْدِيدُ^(٢) .

ففيه وجهان ، أحدهما : إعمال (نظارة) ؛ لأنه لما قال : (نظارة) دل على أنها تطرح نظرها في الجهات يميناً وشمالاً ، فكأنه قال : (تطرح طرحاً) إلا أنه أعمل (نظارة) في المصدر لدلالته على معناه . والوجه الآخر : أن يكون العامل في قوله (طرحاً) : (تطرح) المحذوف ، ويكون (طرحاً) خلفاً منه ، لأنه إذا سحب المصدر ما يدل على وقوع فعله جاز نصبه على الخلف منه ، لأن المصدر لا يدل على فعله إلا بهذا الوجه من أجل أنه اسم جنس ، وإنما يدل على الوقوع إذا صحبه ما ينبيء عن وقوع فعله . فأما ذكر (طرح) مع دلالة (نظارة) عليه فلا يفسد إفساح بالذكر للمعنى الذي يحتاج إليه ، وهو في (نظارة) من غير إفساح بذكره ، فهي دلالة خفية ، والإفصاح دلالة ظاهرة ؛ فهذا حسن أن يذكر (طرحاً) بعد قوله : (نظارة) .

١٣*٣ - ولا يكون المصدر الذي [يقع] بدلاً من الفعل رفعاً أصلاً ، لأن الفعل لا يخلو من الفاعل على أي كان . فلما كان إذا ذكر فلا بد أن يذكر فاعله كان إذا حذف^(٣) لا بد من أن

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٣١ = (١ : ١١٨) .

*٢- نفسه ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ = (١١٨) .

*٣- نفسه ، ص ٢٣٢ = (١١٨ - ١١٩) .

== تقول : (سير به سيراً عنيقاً) ، كما تقول (ذهب به مشياً عنيقاً) ... وفي شرح السيرافي ، ج ٢ : ٤٣٠ : «... وإن وصفت المصدر على هذا الحد كان نصباً كقولك : (ذهب به مشياً عنيقاً) ، كأنه قال : (ماشياً عنيقاً) » . وينظر التعليق المتقدم في هامش باب ١٧ : ٤٤ (الأسئلة) ، وما سيأتي في باب ٢ : ٦٢ .

(١) في المخطوط (عاملان) ، وربما كان المناسب ما أثبتته .

(٢) تقدم برقم (٤٣٦) .

(٣) في المخطوط (حذف) ، والمناسب ما أثبتته .

يحذف معه فاعله . وهذا معنى اعتلاله بآنك لا تلفظ بالفعل فارغاً .

١٤*١ - وتقول: (قد خيف منه خوف) و(قد قيل في ذلك قول)، فيجوز هذا لا على المصدر المؤكد ولكن على ما يستعمله الناس تعنى (قد قيل في ذلك خير أو شر) و(قد خيف منه أمر ما) كأنه قيل: (أمر يحتاج إلى النظر فيه) . وعلى هذا تقول / : (قد كان منه كون) على ٧١ ب (قد كان منه شيء ينبغي ألا يهمل) .

١٥*٢ - وتقول: (ضرب به ضرباً) فلا يجوز إلا بالنصب ، لأنه مصدر مؤكد . وتقول: (ضرب به مضرباً^(١)) بالرفع والنصب ، لأنه للوقت . فأما (سرح به مسرحاً) فإن حملته على المصدر فليس فيه إلا النصب ، لأنه مؤكد ، وإن حملته على الوقت جاز فيه الرفع والنصب . وكل ما زاد فعله على الثلاثة فالمصدر^(٢) واسم الزمان والمكان فيه واحد مما أوله ميم .

١٦*٢ - وقال جرير :

(٤٤١) - أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرَحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيَا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا^(٣) .

فالمنعنى (أَلَمْ تَعْلَمْ تسريحى) .

١٧*٢ - ويجوز أن تجرى (المعصية) مجرى (العصيان) ، و(الموجدة) مجرى (الوجد^(٤))

: لأنها مصادر يقوم بعضها مقام بعض .

١٨*٤ - وقال الشاعر :

(٤٤٢) - تَدَارَكُنْ حَيًّا مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ أَسَارَى تُسَامُ الذَّلَّ قَتْلًا وَمَحْرَبًا^(٥) .

نصبه على المصدر كأنه قال: (قتلاً وحرباً) ، والعامل فيه (تسام) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٣٢ - ٢٣٣ = (١ : ١١٩) .

*٢- نفسه ، ص ٢٣٢ = (١١٩) .

*٣- نفسه ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ = (١١٩) .

*٤- نفسه ، ص ٢٣٤ = (١١٩) .

(١) فى المخطوط (ضرب) ، والمناسب ما أثبتته .

(٢) فى المخطوط (فمصدر) ، والمناسب ما أثبتته .

(٣) تقدم برقم (٤٣٧) ، وسيأتى برقم (٥٩٩) ، و(٦٠٥) ، و(٦٠٨) . وقد وردت القافية هنا (ولا اختلافاً) وفى

الديوان وغيره (ولا اجتلاباً) . فاثبت المشهور .

(٤) فى المخطوط (الوجدة) ، وقد وردت كذلك فى الأسئلة . ينظر التعليق عليها هناك .

(٥) تقدم برقم (٤٢٨) ، وفى المخطوط (قتلى ومحرباً) ، والمناسب ما أثبتته .

١٢*٢- وقال الأعشى :

أي براءة منه.

١٤*٢- وتقول للرجل الذي تخاطبه (سلامًا) بمعنى (براءة منك). وعلى هذا

~~٢- نفس، ص ٢٢٤ - (١٦٣)~~

* ۲- نفس (۱) ص ۲۴۴ (۲) ۱۲۰.

(١) تقدم بر (قلم). (مترى) الخطوط (الحقيقية) في الخطوط (الخطية) (مختمة).

تعدى (هـ) إلكم (حقنا سبعم) بق (علف) . أخذ الطقية بذهبهم (أ) (سورة البقرة ابن ممام) فحذف الوقت وأقام

المغار (طقم) مينظي الاكليس كافي قبول و امثيل لسطون و الموم (سني حرق) فداو و تويظور في الصيار اخذهم معرفة ،

ج ۲: ۱۶۱ اور ان کے لیے، کائنات میں (الحمد لله)»

٤٦- باب الحروف التى تمنع العامل مما قبلها^(١)

الغرض فى ذلك : أن يبين ما يجوز فى الحروف التى تمنع العوامل مما قبلها مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الحروف التى تمنع [العامل] مما قبلها ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - ولم منع حرف الاستفهام العامل الذى قبله فى قولك : (قد علمت أعبد الله ثم أم زيد) ؟
- ٣ - ولم امتنع [العمل] فى^(٢) قولك : (قد عرفت أبو من زيد) وحرف الاستفهام متأخر ؟ وما موضع هذه الجملة ؟
- ٤ - ولم منعت [(هل) فى] (ليت شعري هل زيد فى الدار) مع ضعف (هل) فى الاستفهام ؟
- [٢-] ولم امتنع فى هذا وليس موضع استفهام وإنما هو تسوية ؟
- ٥ - وما الشاهد فى ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْيَيْنِ أَحْصَى﴾^(٣) وفى ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾^(٤) ؟
- ٦ - ولم منعت اللام فى (قد علمت لعبد الله خير [منك]) ؟ ولم بنيت على الفعل وهى لام الابتداء ؟ فكيف يصح لام الابتداء فى غير موضع الابتداء ؟ وكيف يكون ابتداء وهو منعقد بلام مبنى عليه ؟ وما الفرق بينه وبين ما ليس بابتداء ؟ وما الشاهد فى ﴿وَلَقَدْ

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٢٣٥ = (١ : ١٢٠) وهذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذى يتعدى إلى المفعول ولا غيره . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٤٦ ، وشرح الصفار ، ص ٢٢٥ .

(٢) فى المخطوط (من) ، والأنسب ما أثبتته .

(٣) من الآية (١٢) فى سورة الكهف .

(٤) من الآية (١٩) فى سورة الكهف أيضا .

عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴿١﴾ وفى قوله جَلَّ وَعَزَّ ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ (٢) ، ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ (٣)؟

٧ - وما حكم (قد عرفت زيداً أبوه من هو) ، (وعرفت عمراً أبوك هو أم أبو غيرك) (٤)؟ ولمَ جاز فيه وجهان: (الإعمال والإلغاء)؟

٨ - وما الشاهد فى قولهم: (قد علمته أبو من هو) (وقد عرفتك أى رجل أنت)؟

٩ - وما حكم (اذهب فانظر زيداً أبو من هو) ، (واذهب فسل زيداً أبو من هو)؟ ولمَ لا يجوز بالنصب على هذا الوجه؟

١٠ - وما شاهد الرفع من قوله جَلَّ وَعَزَّ ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٥)؟

١١ - وما حكم (قد عرفت أبا من زيد مكنى)؟ ولمَ جاز بالنصب ولم يجز فيه (قد عرفت أبو من زيد) (٦)؟

١٢ - وما حكم (قد عرفت زيداً أبو أيهم يكنى به)؟ وهل يجوز بالرفع فى (زيد)؟

١٣ - وما حكم (أرايتك زيداً أبو من هو) / (وأرايتك عمراً عندك هو أم عند فلان)؟ ولمَ لا ١٧٢

يجوز (٧) إلا بالنصب؟ ولمَ لا يحسن (أرايت أزيداً ثم أم عمرو)؟ وما معنى الاعتلال (٨) بأن

فيه معنى (أخبرني عن زيد) فاحتاج إلى مفعول مقدم وما هو فى موضع المفعول الثانى؟

ولمَ كان هذا فى (أرايت) ولمَ يكن فى (أرايت)؟

١٤ - وما حكم (قد عرفت أى يوم الجمعة) و[قولهم] (٩)؟

(١) من الآية (١٠٢) فى سورة البقرة.

(٢) من الآية (٦٠) فى سورة الأنفال.

(٣) من الآية (٢٢٩) فى سورة البقرة.

(٤) فى المخطوط (عرفت عمرو أبوك أم هو أبو غيرك) ، والتصويب من الجواب ، ومن الكتاب ،

ج ١: ٢٣٧ = (١: ١٢١).

(٥) من الآية (٣) فى سورة التوبة وهى قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...﴾ الآية.

(٦) لم ترد إجابة عن الشق الثانى من هذا السؤال ، وإجابته داخلته ضمن الفقرة الأولى من الأجوبة.

(٧) فى المخطوط (يجز) ، والمناسب ما أثبت.

(٨) (ينظر الكتاب ، ج ١: ٢٣٩ = (١: ١٢٢).

(٩) تكملة مستفاد من الجواب ، ولم أعثر على شىء عن القائل.

(١/٤٤٤) - *لَقَدْ عَلِمْتُ أَيَّ حِينٍ عُقِبْتِي* (١)

ولم رفعه بعضهم؟ وما الشاهد في قوله (٢) :

(٤٤٤/ب) - *حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَذَكُّرُهُ* (٣).

(١) وسيأتي برقم (٤٤٦/أى ، وهذا البيت مدمج ضمن كلام الكتاب ، ج ١ : ٢٤٠ = (١ : ١٢٢) حيث جاء فيه « وبعض العرب يقول : لقد علمت أى حين عُقِبْتِي ، وبعضهم يقول : لقد علمت أى حين عُقِبْتِي » وعقب عليه ابن السيرافى فى شرح أبياته ، ج ١ : ٢٢٤ بقوله « وهذا بيت شعر خُطِط فى الكتاب بالكلام » ، وقال البغدادي فى الخزانة ، ج ٤ : ١٥ بعد إيراد كلام سيبويه « وظاهر سياقه أن هذا كلام لا شعر ، ولهذا لم يشرحه أكثر شراح شواهد ، ولم يورده أحد منهم فى الأبيات إلا أبو جعفر النحاس ... وأورده أيضا ابن السيرافى وقال هو من رجز الراجز ... ثم رأيت ابن خلف أورد هذا الرجز » .

ومعنى تنبه له من المحدثين ، أحمد راتب النفاخ فى فهرس شواهد سيبويه ، ص ٧٣ ، والدكتور رمضان عبد التواب ، فى كتابه بحوث ومقالات ، ص ١٣١ ، والدكتور خالد جمعة فى شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، ص ٩٣ . أما الأستاذ عبد السلام هارون فقد قال فى معجم شواهد العربية ، ص ٤٥٠ « وقد ورد فى سيبويه ، ١ : ١٢٢ نثرأ لا شعراً » وكأنه يعلل لعدم التعليق فى تحقيقه الكتاب .

والبيت ورد ضمن أبيات أوردها ابن السيرافى وهى :

أَأَنْتِ يَا بَسِيطَةَ أَلْتِي الَّتِي
هَبَيْتِكِ فِي الْمُقْبِلِ صَحْبَتِي
لَقَدْ عَلِمْتُ أَيَّ حِينٍ عُقِبْتِي
هِيَ الَّتِي عِنْدَ الْبُحَيْرِ وَالَّتِي
إِذَا النُّجُومُ فِي السَّمَاءِ وَلَّتِ

والبسيطة ، قيل : الأرض الممتدة ، وقيل : اسم أرض بعينها . وهيبتيك : هيبوني إياك . والعقبة : التعاقب على الدابة . ومسافة الركوب فيها قدر فرسخين كما فى المخصص ، ج ٧ : ١١٩ .

(٢) اختلف فى القائل ، فقيل : هو حريث بن جبلة العذرى . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٥٩ . وقيل : هو جبلة بن الحويرث العذرى ينظر فرحة الأديب ، ص ٨٦ وقيل : عثمان بن ليبد العذرى ، ينظر نزهة الألباء ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، وجزم بالأول الزمخشري فيما يحكى عنه السيوطى . ينظر شرح شواهد المغنى ، ج ١ : ٢٤٥ .

(٣) وسيأتى برقم (٤٤٦/ب) ، وعجزه :

وَالدَّهْرُ أَيَّتَمَّا حَالَ دِمَارِيرُ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٤٠ = (١ : ١٢٢) ، ومجالس ثعلب ، ج ١ : ٢٢١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٣ ، وأخبار النحويين البصريين ، ص ٤٨ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٥٠ ، والنكت ، ج ١ : ٣٢٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٤ ، ومعجم حداد رقم ٩٣٨ .

ولمَ نصب (والدهرُ أَيْتَمًا حالِ دهارير^(١))؟ وما وجه الظرف فيه؟ وهل تقديره (والدهر تصارييف كلِّ حال)؟

الجواب :

١* - الذى يجوز فى الحروف التى تمنع العاملَ مما قبلها إذا كان لها صدر الكلام أن تقطع العامل عن أن يعمل فيما بعدها ؛ لأنَّ عمله فيما بعدها يخرجها عن أن يكون لها صدر الكلام . ولا يجوز أن يعمل العاملُ الذى بعدها فيما قبلها ، لأنَّه بمنزلة عمل العامل فيما بعدها . ولكن يجوز أن يعمل ما بعدها فيها^(٢)؛ لأنها لم تخرج عن الصدر فى اللفظ ، وليس كذلك لو عمل العاملُ المنفصل الذى قبلها فيها ، لأنه يخرجها عن الصدر فى اللفظ والمرتبة . فأما العامل المتصل إتصال حروف الإضافة^(٣) فلا يخرجها عن الصدر فى اللفظ ؛ لأنَّه معها فى الصدر إذا كانا جميعاً فى مرتبة واحدة ، من أجل أنهما جميعاً بمنزلة شىء واحد .
والحروف التى لها صدر الكلام هى التى تدخل على الجمل فتنتقلها عن معنى إلى معنى . وإنما وجب لها هذا لئلا تُخلطُ الجمل إذا اتصل الكلام بعرضه ببعض فوجب لها هذا الحق ، وعملت بحسب مقتضى الحق الذى وجب لها عرض التباس أو لم يعرض ، لتكون توطئة لمواضع الالتباس ، بأن يكون هذا الحق لازماً^(٤) لها .

٢* - وتقول : (قد علمت أعبدُ اللهَ ثُمَّ أم زيد) فتتمنع الألفُ العاملُ الذى قبلها ، وإن لم تكن استفهاماً ؛ لأنها فى تقدير الاستفهام ، وتقديره وتحقيقه يجرى مجرى واحداً فى حكم العمل . ومعنى التقدير أنَّه فى التسوية على العلم بالمعنى الكائن ، والتجوز أن يكون لكل واحد من المذكورين على التسوية فى ذلك كما هو فى الاستفهام سواء على تلك المنزلة . فإنما أراد أن يدلَّه على أنَّه بالصفة التى يكون عليها لو استفهمه عن هذا المعنى . فلو لم يكن استفهاماً

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٢٥ = (١ : ١٢٠) .

* ٢- نفسه ، ص ٢٣٦ = (١٢٠) .

(١) كلمة (دهارير) جاءت فى المخطوط هكذا (هاريرا)، وهو تحريف .

(٢) نحو ما سيأتى فى الفقرة (١١) .

(٣) نحو ما سيأتى فى الفقرة (٣) .

(٤) فى المخطوط (لازم)، والمناسب ما أثبتته .

محققاً^(١) لم يصح هذا التقدير ، وليس كذلك ما نقل عن الاستفهام رأساً إلى معنى (الذى) كقولك : (لأضربن أيهم فى الدار) بمعنى (لأضربن الذى فى الدار) ، لأن هذا لا يفتقر إلى الاستفهام حتى لو لم يصح الاستفهام بطل هذا المعنى كما لا يبطل معنى (الذى) لو بطل الاستفهام ، فعلى هذا مجرى التقدير فى سائر الأبواب ، وهو تقدير معنى بمعنى آخر محقق ، ولو لم يكن هناك معنى محقق بطل التقدير ، ويوضح هذا قول امرئ القيس^(٢) :

(٤٤٥) - *بمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ*^(٣).

فوصف الفرس بأنه قيد الأوابد على التشبيه بالقيد المحقق ، ولو بطل القيد المحقق بطل هذا التقدير الذى قُدِّرَ به .

١-٣* - وتقول : (قد عرفت أبو من زيد) فتمنع (عرفت) أن يعمل^(٤) من أجل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شئ واحد ، فلذلك لم يعمل فى قولك : (أبو من) . وموضع الجملة نصب .

١-٤* - وتقول : (ليت شعرى هل زيد فى الدار) فمنع (هل) العامل مع ضعفها فى الاستفهام ؛ لأنها ولو ضعفت فهى على تقديره ولم تخرج عنه إلى معنى (قد) ، ولا غيره .

١-٥* - وفى التنزيل ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾^(٥) فالفعل معلق لم يعمل فى (أى) . وإنما / يقال : فعل فى هذا على الاتساع ، ويعنى صفة تتصرف تصرف ٧٢ ب الفعل فى (علم) (يعلم) (سيعلم) كتصريف (كان) (يكون) (سيكون) فالعنى المتصرف على

١-٦* الكتاب ، ج ١ : ٢٣٦ = (١٢٠) .

(١) فى المخطوط (محقق) ، والمناسب ما أثبت

(٢) ديوانه ، ص ١٩ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٨٢ .

(٣) وصدرة :

وَقَدْ أَغْتَرَى وَالطَيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا

والمنجرد : القصير الشعر ، والأوابد : الوحوش ، والهيكَل : الضخم .

ومن مواطن وروده : إصلاح المنطق ، ص ٣٧٧ ، والمعانى الكبير ، ج ١ : ٢٤ ، والمسائل العضديات ،

ص ٢١٢ ، والخصائص ، ج ٢ : ٢٢٠ ، والمحتسب ، ج ١ : ١٦٨ ، ج ٢ : ٢٣٤ ، والخزانة ، ج ١ : ٥٠٧ ،

ج ٢ : ١٧٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٠٤ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٣٧٨ .

(٤) فى المخطوط (يمنع) ، والمناسب ما أثبت .

(٥) من الآية (١٢) فى سورة الكهف .

هذه الطريقة يُسمى فعلاً. ومنه^(١) ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾^(٢) فلم يعمل (لينظر) ، لأنه فى موضع استفهام.

١-٦ - وتقول: (لقد علمت لعبد الله خير منك) فهذه لام الابتداء وهى تنقل الجملة من معنى المهمل إلى معنى المؤكد. وإنما صح فيها أنها لام الابتداء مع كونها فى حشو الكلام لأنها فى موضع ابتداء الجملة الثانية ، وهى الجملة الصغرى المنعقدة بالجملة الكبرى ، ولولا أنها حرف ابتداء لم يجب أن يكون ههنا جملة مبتدأة. وفى التنزيل ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾^(٣) فلولاً اللام لعمل (علموا) كما يعمل ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾^(٤) وكعمل^(٥) ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾^(٦).

٢-٧ - وتقول: (قد عرفت زيدا أبو من هو) و(علمت عمراً أباك هو أم أبو غيرك) فيجوز فى هذا وجهان : الإعمال ، والإلغاء^(٧). أما الإعمال فلأنه خارج فى اللفظ عن الاستفهام ، وأما الإلغاء فلأنه فى معنى الاستفهام ، كأن قال: (قد عرفت أبو من زيد).

٢-٨ - وقولهم: (قد علمته^(٨) أبو من هو) و(قد عرفتك أى رجل أنت) شاهد فى جواز النصب من جهة الإضمار المتصل.

٣-٩ - وتقول: (اذهب فانظر زيدا أبو من هو) و(اذهب فاسأل زيدا^(٩) أبو من هو) فهذا لا يجوز فيه إلا الرفع ؛ لأنه بمعنى (اسأل عن زيد) وليس بمعنى (اسأل زيدا) ، ف(اسأل) لا يتعدى على هذا الوجه.

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ = (١ : ١٢٠ - ١٢١).

* ٢- نفسه ، ص ٢٣٧ = (١٢١).

* ٣- نفسه ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ = (١٢١).

(١) فى المخطوط (فيه) ، والأنسب ما أثبتته.

(٢) من الآية (١٩) فى سورة الكهف.

(٣) من الآية (١٠٢) فى سورة البقرة.

(٤) من الآية (٦٠) فى سورة الأنفال.

(٥) فى المخطوط (كعلم) ، والمناسب ما أثبتته.

(٦) من الآية (٢٢٠) فى سورة البقرة. وفى المخطوط (الله يعلم) بدون واو.

(٧) يقصد التعليق.

(٨) فى المخطوط (علمتم) ، والتصويب من الأسئلة . وينظر الكتاب.

(٩) فى المخطوط (زيداً).

١٠*١ - وقوله جل وعز ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١) شاهد في جواز الرفع إذا قلت : (قد عرفت زيد أبو من هو) فشاهد الرفع هذا ؛ لأن الأول في معنى (الله برىء من المشركين) فحمل الثاني^(٢) على المعنى فرفع . وكذلك (زيد) في معنى المستفهم عنه فحمل على المعنى فرفع^(٣) .

١١*٢ - وتقول : (قد عرفت أبا من زيد مكنى) فتنصبه بـ(مكنى) ، لأن الاستفهام يعمل فيه ما بعده ، ولا يعمل فيه ما قبله إذا كان منفصلاً منه .

١٢*٣ - وتقول : (قد عرفت زيدا أبو أيهم يكنى به) فترفعه لشغل الفعل عنه ، ويجوز النصب في (زيد) . والرفع على ما تقدم ذكره^(٣) .

١٣*١ - وتقول : (أرايتك عمراً أعندك [هو] أم عند فلان) فلا يحسن هذا إلا بالنصب في (عمرو)^(٥) ، لأنه لما تقدم الاستفهام في (أرايتك) دخله معنى (أخبرني عن عمرو) فاقتضى له^(٦) التقديم ليكون توطئة لذكره فيما بعد . ولم يجب مثل ذلك^(٧) في (قدرايت عمراً أعندك هو أم عند فلان) ؛ لأنه لم يتقدم ما يقتضى تقديمه ، فهو بمنزلة (قد رأيت أعندك عمرو أم عند فلان) . فلهذا حسن الرفع في هذا الوجه ، ولا يحسن (أرايت أزيداً ثم أم عمرو) لما دخله من معنى التوطئة إذا تقدم حرف الاستفهام .

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٢٣٨ = (١ : ١٢١) .

٢*٢ نفسه ، ص ٢٣٩ = (١٢١) .

٣*٣ نفسه ، ص ٢٣٩ = (١٢٢) .

٤*٤ نفسه ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ = (١٢٢) .

(١) من الآية (٣) في سورة التوبة ، وهي ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...﴾ الآية .

(٢) وهو كلمة (ورسوله) في الآية .

(٣) ينظر الفقرة (٧) .

(٤) تكلمة من السؤال . وينظر الكتاب .

(٥) جاء في الهمع عن النصب « هذا مذهب سيبويه ، ونازعه كثيرون . وقالوا : « كثيراً ما تعلق (أرايت) » وأورد السيوطي شواهد على التعليق ثم قال : « وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً » .

(٦) له : أي لعمرو المذكور في المثال السابق .

(٧) يوجد في المخطوط بين هذه الكلمة والكلمة التي تليها كلام أظنه مقحماً وهو (فيما بعد ولم يجب مثل ذلك) .

١٤*١ - وتقول: (قد عرفت أى يوم الجمعة) فتنصبه على الظرف وهو خبر (الجمعة).

وقالوا :

(١/٤٤٦) - *لَقَدْ (١) عَلِمْتُ أَيْ حِينَ عُقِبْتِي* (٢).

فينصب على الظرف. ومنهم من يرفعه على أن يجعل الأول هو الثانى ، وقال الشاعر :

(٤٤٦/ب) - حَتَّى كَانَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَذَكُّرُهُ وَالْدَّهْرُ أَيُّمَا حَالٍ دَهَارِيرُ (٣).

فنصبه على الظرف ، كأنه قال : (والدهر كل حال تصاريق).

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٤٠ - ٢٤١ = (١٢٢).

(١) فى المخطوط (قد) والمثبت من السؤال.

(٢) تقدم برقم (١/٤٤٤).

(٣) تقدم برقم (٤٤٤/ب).

٤٧-بَابُ اسْمِ الْفِعْلِ^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في اسم الفعل من الإعمال^(٢) وتركه مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز في اسم الفعل من الإعمال وتركه ؟
 - ٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
 - ٣ - ولم كان اسم الفعل فى الأمر / والنهى ؟ وهلا كانت صيغة الأمر والنهى أولى به ؟ ١٧٣
 - ٤ - وهل يجوز (رويد زيداً) ؟ وما معناه ؟ ولم جاز ؟
 - ٥ - وما معنى (هلم زيداً) ولم يتعد (هلم) بمعنى (تعال) ؟
 - ٦ - وما معنى (حيهل^(٣) الثريد) و(حيهل^(٣) الصلاة) ؟
 - ٧ - وما الشاهد فى (٤) .
- (٤٤٧) - *تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا*^(٥).

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٢٤١ = (١٢٢) « هذا باب من الفعل سُمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث » وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٥٠ ، وشرح الصفار ، ص ٣٣٧ .

(٢) فى المخطوط (عمال) والمناسب ما أثبتته .

(٣) رسمت هذه الكلمة فى المخطوط هكذا (حى هل) فى الموضعين . وما أثبت من الجواب ، ومن الكتاب ، ج ١ : ٢٤١ = (١٢٣) .

(٤) مختلف فى القائل فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ٢ : ٣٠٧ : أنه طفيل بن يزيد المعقلى ، وفى اللسان ، ج ١٠ : ٤٠٥ (ترك) : أنه طفيل بن يزيد الحارثى .

ورجح الدكتور محمد سلطانى محقق شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، أن الاسمين لشاعر واحد وأن جده معقل بن الحارث ، وفى ما بنته العرب على فعال ، للصاغاني : الحسن بن محمد (ت ٦٥٠) ، تحقيق : الدكتور عزة حسن ، (دمشق - المجمع العلمى العربى ، ١٢٨٢هـ) ، ص ٨٣ : أن القائل خالد بن مالك بن ربيع .

(٥) وسيأتى برقم (٤٤٩) ، ويروى (دراكها) أى : أدركها .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ٢٤١ ، ج ٣ : ٢٧١ = (١ : ١٢٣ ، ٢ : ٣٧) . والمعانى الكبير ، ج ٢ : ٨٦٧ ، والكامل ، ج ٢ : ٦٩ ، والمقتضب ، ج ٣ : ٣٦٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٧٢ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٦٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٢ ، والنكت ، ج ٢ : ٨٥٥ ، والخزانة ، ج ٢ : ٣٥٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥١٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٥٣١ .

وقوله (١) :

(٤٤٨) - *مَتَاعِهَا (٢) مِنْ إِبِلٍ مَتَاعِهَا* (٣).

٨ - وما الذى لا يتعدى من اسم الفعل ؟ وما معنى (مه) و(صه) و(إيه) و(إيها) (٤) ؟ ولم لا تتعدى ؟

٩ - وما حكمها فى إظهار علامة المضمر ؟ ولم لا يجوز فى شيء منها ؟ ولم لا بد من ضمير فى النية ؟

١٠ - وما الفرق بينها وبين المصدر الذى فى موضع الأمر ؟ ولم لا يتصرف تصرف المصادر ؟

١١ - وما تصرف المصادر ؟

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى اسم الفعل من الأعمال مثل (٥) الفعل الذى وقع موقعه فى التعدى وترك التعدى . ولا يجوز الإضمار فى اسم الفعل ، لأنه لا يستتر فى الاسم من أجل أن هذا خاصة قد وجبت للفعل بامتناعه أن يخلو من الفاعل ، وأخذه من المصدر لأمر ، أحدها : لزوم الفاعل ، كما يلزم أن يكون فيه الفاعلة ، وليس كذلك الاسم ؛ لأنه علامة على طريق الإشارة إلى المعنى الذى فى النفس .

١*٢ - ولا يجوز اسم الفعل إلا فى الأمر والنهى دون غيرهما (٦) من معنى الكلام ؛ لأن

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٤١ = (١ : ٢٢٢) .

(١) فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ٢ : ٣٩٨ : أن القائل راجز من بكر بن وائل ، وفى ما بنته العرب على فعال ، ص ٦٧ : أنه راجز من بنى تميم .

(٢) فى المخطوط (معناها) ، والصواب ما أثبتته .

(٣) وسيأتى برقم (٥٥٠) . ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٤٢ ، ج ٣ : ٢٧٠ = (١ : ١٢٣ ، ٢ : ٣٦) ، والمقتضب ، ج ٣ : ١٦٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٤ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٥١ ، والنكت ، ج ٢ : ٥٨١ . وينظر معجم هارون ، ص ٥٠٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٢٧١ .

(٤) جاءت هذه اللفظة التى قبلها فى المخطوط هكذا (أيه وإيه) وما أثبت من الجواب . والذى فى الكتاب ، ج ١ : ٢٤٢ = (١ : ١٢٣) « وأما ما لا يتعدى ... فنحو قولك : مَهْ مَهْ وَصَهْ وَصَهْ [وَأَهْ وإيه] وما أشبه ذلك » .

ولعله تحريف .

(*) ينظر ماسيائى فى الفقرتين ٩ ، ١١ . كما ينظر المقتضب (٥) فى المخطوط (فمن) ، والأنسب ما أثبتته . ج ٣ : ٢١٠ . والهمج جده : ١٢٠ ، ١٢٥ = (٢ : ١٠٥ ، ١٠٦) .

(٦) من المعلوم أن اسم الفعل يأتى أيضاً بمعنى الماضى نحو (هيها) بمعنى (بعد) ويأتى بمعنى المضارع =

الأمر والنهي لا يكون^(١) إلا بالفعل، فاقترضى لهما هذا تصرفاً لا يكون لغيرهما، وكان ذلك بالدلالة على المعنى بلفظهما وبما يقوم مقام لفظهما لتوفيتهما حقهما في اللفظ بما لهما في المعنى.

١*٣ - وجاز أن يسمى الفعل في الأمر والنهي ولا يقتصر على لفظ الأصل لأمرين ، أحدهما: قوة الأمر والنهي على ما بيننا قبل، والآخر: الحاجة إلى معاملة بعض المأمورين والمنهين فيما يراد منه ، كمعاملة البهيمة في البعث على الفعل بالصوت كقولهم : (صه) ففيه معنى الزجر بالصوت على خلاف الفعل المصروف منه ، فلهذين السببين جاز اسم الفعل في الأمر والنهي .

٢*٤ - وتقول : (رويد زيداً) على معنى اسم الفعل وتقدير الصوت المسمى به من غير خطأ في تصرف الفعل ، ومعناه : (أهل زيداً) ولهذا تعدى .

٣*٥ - وتقول (هلم زيداً) بمعنى (هات زيداً) ، فتعدى لأنه في معنى فعل متعد (٢) . فأمّا (هلم) بمعنى (تعال) فلا يتعدى ، لأنه في معنى فعل لا يتعدى . و(هلم) مركب من فعل وصوت ، والأصل (هالم) (٣) إلا أن الألف حذفت للتركيب (٤) الذي يكون به بمنزلة الصوت الموضوع .

٣*٦ - وتقول : (حيهل الصلاة) و(حيهل الثريد) بمعنى (اثتوا الثريد) ، وهو أيضاً مركب من كلمتين كما كان (هلم) .

٤*٧ - وأما قول الشاعر :

١- الكتاب ، ج ١ : ٢٤١ = (١ : ١٢٢)

٢- نفسه ، ص ٢٤١ = (١٢٢ - ١٢٣) .

٣- نفسه ، ص ٢٤١ = (١٢٣) .

٤- نفسه ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ = (١٢٣) .

= نحو (أف) بمعنى (أتضجر) .

ونص سيبويه في هذا هو « وموضعها من الكلام الأمر والنهي » ، ولم يعرض السيرافي في شرح هذا الباب ، ج ٢ : ٥٠ للكلام عن ذلك . بل اكتفى بقوله : « اعلم أن هذا الباب مشتمل على أسماء وضعت موضع فعل الأمر » .

(١) هكذا في المخطوط ، والأولى (لا يكونان) .

(٢) في المخطوط (متعدى) ، والأولى ما أثبتته .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ٣٣٢ = (٢ : ٦٧) ، واللسان ، ج ١٢ : ٦١٧ ، ٦١٨ .

(٤) في اللسان في الموضع السابق « وإنما حذفت ألفها لكثرة الاستعمال » .

(٤٤٩) - *تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا* (١).

فهو على معنى (اتركها) . وقوله :

(٥٥٠) - *مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا* (٢).

بمعنى (امنعها) .

*٨-١ - والذي لا يتعدى من اسم الفعل هو ما وقع موقع فعل لا يتعدى، فمن ذلك (مه)

بمعنى (اكفف) ، و(صه) بمعنى (اسكت) ، و(إيه) بمعنى (ازدد) فى الأمر ، و(إيهها) بمعنى (اكفف) عن الأمر (٣).

*٩-١ - ولا يجوز إظهار علامة المضمر فى هذه الأصوات ، لأنها أسماء . ولكن لا بدّ من ضمير الفاعل فى النية كما لا بدّ من ضمير الموصوف فى الصفة لأن الفعل لا يخلو من الفاعل فإذا خلفه الاسم جرى ذلك المجرى فى الحاجة إلى الضمير ، وإذا لم يجز أن يكون مستتراً فى الاسم فهو فى النية منعقد بالاسم .

*١٠-٢ - والفرق بينها وبين المصدر الذى فى موضع فعل الأمر أن المصدر يعرب لما لم يخرج عن بابه إلا إلى تصريف على جهة التفريع الذى لولا الأصل لم يصح . وأما ما نقل من المصادر إلى باب اسم الفعل فإنه يقدر تقدير الصوت الذى لاحظ له فى تصريف الفعل .

*١١-٢ - وتصريف المصدر أنه يجوز أن يُعرّف ، وينكر ، ويضاف ، ويفرد ، ويقع / ٧٣ ب موقع الفاعل ، والمفعول . ولا يجوز ذلك فى شىء من هذه الأصوات للغة التى بيّنا من إجراءاتها مجرى الزجر لما لا يعقل من الحيوانات . ويوضح هذه الأحكام التى ذكرنا فى الأصوات قولهم : (النجاء) فى الأمر ، وقولهم : (ضرباً زيداً) فهى بمنزلتها فى التعدى وترك التعدى وفى الضمير فى النية ، وبمنزلة ما فيه الألف واللام فى التعريف وفى امتناع الإضافة ، إذ (٤) فى المصدر الألف واللام فهى بمنزلتها فى امتناع الإضافة فى هذه الحال . فإذا نكرت فإنما يجب التثنية بالتثنية فيها ، ولا تصلح الإضافة ، لأنها لا تتصرف تصرف المصادر لما بيّنا قبل .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٤٢ = (١٢٣) .

* ٢- نفسه ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ = (١٢٣) .

(١) تقدم برقم (٤٤٧) .

(٢) تقدم برقم (٤٤٨) .

(٣) . وبمعنى (اسكت) : ينظر اللسان ، ج ١٣ : ٤٧٤ (أيه) .

(٤) فى المخطوط (إذا) ، والأظهر ما اثبت .

٤٨- باب متصرف (رويد)^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في (رويد) من الإعمال مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في (رويد) من الإعمال ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٤ - وعلى كم وجهاً متصرف (رويد) ؟ وما حكم (رويد زيدا) ؟ ولم لا يكون في هذا مصدراً ؟
- ٥ - وما الشاهد في قول الهذلي^(٢) :
(٤٥١) - *رَوَيْدٌ عَلِيًّا ... * (٣).
- وفي قول العرب : (لو أردت الدراهم أعطيتك رويد ما الشعر)^(٤) ؟ وما معناه ؟
- [٤-] ولم جاز أن يكون (رويد) صفةً وحالاً ؟ وما حكمه في (ساروا سيراً رويداً) و(ساروا رويداً) ؟

(١) وكذلك العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٢٤٣ = (١ : ١٢٢) ، وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ١٥٢ ، وشرح الصفار ، ص ٣٤٠ .

(٢) هو مالك بن خالد الهذلي ، وقيل : المعطل الهذلي . ينظر شرح أشعار الهذليين ، ج ١ : ٤٤٤ ، ٤٤٧ .

(٣) وسيأتي برقم (٤٥٣) ، وهو بتمامه :

رَوَيْدٌ عَلِيًّا جَدُّ مَا تُدِيْ أُمِّهِمْ
إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضِهِمْ مُتَمَائِنٌ

ويروي (ولكن ودهم) ، و(متماين) ، و(متيامن) . وعلى : قبيلة . جد : قطع . ومتماين : من المين ، وهو الكذب ، وقال الرماني في الجواب : من التمين وهو التزيد . ومتماين : متقدم . ومتيامن : مائل إلى اليمين .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٤٢ = (١ : ١٢٤) ، والمقتضب ، ج ٢ : ٢٠٨ ، ٢٧٨ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١٥٢ ، والحجة لأبي علي ، ج ١ : ١٤٦ ، والمسائل الحلييات ، ص ٢١٢ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٢٢ ، والتبصرة ، ج ١ : ٢٤٦ . والنكت ، ج ١ : ٣٢٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٩١ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٦٥ .

(٤) هذا القول لم يعرض له في الجواب ، وفي شرح السيرافي ، ج ٢ : ٥٠ ب : « قال : وسمعنا من العرب من يقول : (والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر) يريد : أرود الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر... » .

٦ - وما معنى قولهم للذى يرونه يعالج شيئاً: (رويداً)؟ ولم قدره^(١) (علاجاً رويداً) وهو حال

عنده؟

٢ - وما حكم (رويد) فى لحاق الكاف إذا قلت: (رويدك زيداً) و(رويدكم عمراً)؟ ولم يجب

أنها حرف للخطاب ليس باسم؟ وما دليله؟

٣ - وما الفرق بين الاسم والحرف فى هذا ؟

[٢-] وما نظيره من (هاء) و(هاء ك) ، و(حيهل) و(حيهلك)؟ ولم جاز (النجاء ك)؟ وما الكاف

فى (ذلك) و(ذاك)؟ ولم كانت حرفاً؟ وما فى امتناع تأكيدها مما يوجب أنه حرف؟

٧ - وما التاء فى (أنت)؟ ولم كانت حرفاً؟ ولم اختلف علامة الخطاب فى (أنت) و(النجاء ك)؟

٨ - وما حكم (أرأيتك فلاناً ما حاله)؟ وما فى اجتماع التاء والكاف فى (أرأيتك) مما^(٢) يدلّ

على أنه على معنى الحرف؟ وما نظيره من (يا فلان) على استعماله تارة وطرحه تارة؟^(٣)

[٤-] وما حكم (رويد نفسه)؟ ولم يجب أنه مصدر فى هذا الموضع كقولك (ضرب الرقاب)

٩ - وما حكم الكاف فى (هلم لك)؟ ولم^(٤) يجب أنها ههنا اسم؟

١٠ - وهل يجوز (رويدكم أنتم وعبد الله)؟ ولنسم جاز هذا ولم يجوز (رويدكم وعبد الله) إلا على

ضعف؟ وما فى ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾^(٥) من الشاهد ، ﴿وَاسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ

الْجَنَّةَ﴾^(٦)؟

١١ - ولم جاز (رويدكم أجمعون) ولم يجوز على هذا (رويدكم أنفسكم)؟

١٣ - ولم جاز (هلم لكم أجمعين) و(أجمعون) ولم يجوز إلا (رويدكم أجمعون)؟

١٢ - وهل يجوز (هلم لك وأخيك)؟ ولم جاز (هلم لك أنت وأخوك)؟

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٤٤ = (١ : ١٢٤) .

(٢) فى المخطوط (ما) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) قوله : (وما نظيره...) لم ترد عنه إجابة ، وفى الكتاب ، ج ١ : ٢٤٤ = (١ : ١٢٤) د فلحاق الكاف

كقولك : (يا فلان) للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل : (أنت تفعل) إذا كان مقبلاً عليك

بوجهه منصتاً لك ، فتركت (يا فلان) حين قلت : (أنت تفعل) استغناءً بإقباله عليك . وينظر الصفحة

التي تليها .

(٤) فى المخطوط (وما) ، والمناسب ما أثبتته .

(٥) من الآية (٢٤) فى سورة المائدة ، وفى المخطوط (اذهب) بـ (نون) الفاء .

(٦) من الآية (٣٥) فى سورة البقرة ، والآية (١٩) فى سورة الأعراف .

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى (رويد) من الإعمال ما يجوز فى (أرود) بمعنى (أمهل) ، فتقول : (رويد زيداً) بمعنى (أرود زيداً) بمعنى اسم الفعل الذى يجرى مجرى الصوت فى الأمر والنهى . وأصله (إرود) صغر على ترخيم التصغير فذهبت الألف والهمزة فى التصغير لأنهما زائدان . وصار (رويد) وعومل هذه المعاملة ليكون بمنزلة الصوت الموضوع لاسم^(١) الفعل فى الأمر ، ولا يوهم أنه على أصله فى المصدر .

٢*٢ - ويجوز فيه (رُويدَ زيداً) على أن تكون الكاف للخطاب حرفاً . ولا يجوز أن تكون اسماً كما لا يجوز ذلك فى (هـ) و(هـاء ك) ؛ لأن اسم الفعل لا يضاف ، لأنه فى موضع الأمر على طريق الاسم للفعل وهو غير متمكن لأنه^(٢) يجرى مجرى / الصوت الذى لاحظ له فى ١٧٤ تصريف الفعل ولا الاسم ، فلا يجوز أن يضاف كما لا يضاف (صه) و(مه) ونحوهما ، وذلك بنى (رويدك^(٣) زيداً) إذ المعنى فى لحاق الكاف وتركه واحد إلا بمقدار تأكيد الخطاب . ويوضحه قولهم : (النجاك) فالكاف لو كانت اسماً لم تجتمع مع الألف واللام ، وإنما هى حرف للخطاب ، و[مثله] (ذاك) و(كذاك) و(ذلك) ، ودليله أنه لو كان اسماً لكان له موضع من الإعراب ، فكان يجوز أن يؤكد بـ(نفسك) ، ولا يقول هذا أحد ، ففيه دليل واضح على أن الكاف حرف .

٣*٢ - والفرق بينه^(٤) وبين الاسم أن الحرف معناه فى غيره فهو يدل على أن ما اتصل به مخاطب به ، ولو كان اسماً لم يكن كذلك . وكان المخاطب به هو الكاف خاصة لما اتصل به كقولك : (أكرمك^(٥)) إنما خاطبته بالكاف . فأمّا^(٦) (رويدك زيداً) فيدل على أن (رويد) مخاطب به حتى يحصل بهذا على معنى الحرف الذى يجب له لكونه حرفاً .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٤٣ = (١ : ١٢٣) .

٢* نفسه ، ص ٢٤٤ = (١٢٤) .

- (١) فى المخطوط (الرفوع الاسم) ، والمناسب ما أثبتته . (*) ذهب القراء إلى أنها اسم فى موضع رفع ، وذهب الكسائى إلى أنها اسم فى موضع نصب .
- (٢) فى المخطوط (لا) ، والمناسب ما أثبتته .
- (٣) فى المخطوط (رويد) وعليه علامة ، ولعل المراد ما أثبتته .
- (٤) فى المخطوط (بينهما) وعليه علامة ، والمناسب ما أثبتته .
- (٥) فى المخطوط (أكرمك) ، والمناسب ما أثبتته .
- (٦) فى المخطوط (فما) وعليه علامة .

٤*١ - ومتصرف (رويد^(١)) على أربعة أوجه : اسم الفعل ، وصفة ، وحال ، ومصدر .
كقولك : (رويد زيداً) فهذا اسم الفعل لأنه مبنى وقع موقع (أرود زيداً) . وتقول : (ساروا سيراً
رويداً) ، فهذا معرب وهو صفة لـ (سير) . وتقول : (ساروا رويداً) فيكون فى موضع الحال كأنه
قال : (ساروا متمهلين) . وتقول : (رويد نفسه) فيكون مصدراً كقولك (ضرب الرقاب) ،
و[كقوله^(٢)]:

(٤٥٢) - *عَذِيرَ الْحَيِّ ... *... (٣) .

لأن اسم الفعل لا يضاف من أجل أنه يجرى مجرى الصوت فلا يتصرف تصرف الأسماء فى
الإضافة والإفراد ، لأن الإضافة تخرجه إلى تمكن الاسم ، وليس له ذلك . وإنما جاز فيه هذه
الأوجه ولم يجز فى أخواته ، لأن أصله اقتضى ذلك ، إذ أصل أصله المصدر . وإذا غير تغييراً
يقتضى له أنه كالصوت صلح^(٤) لاسم الفعل . وأما كونه صفة فلأنه قد يوصف بالمصدر فى
(رجل عدل ورضى) . وإذا جرى المصدر الذى هو صفة للذكرة على المعرفة كان حالاً . فأمّا
(رويد نفسه) فرجع إلى أصله فى المصدر . فمن ههنا صلح فيه هذه الأوجه ولم يصلح فى
أخواته .

٥*٢ - وقال الهذلى :

(٤٥٣) - رويدَ علياً جدّ ما تُدنى أمهم إلبنا ولكن بغضهم مُتَمَائِنٌ^(٥) .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٤٣ - ٢٤٤ ، ٢٤٥ = (١ : ١٢٣ - ١٢٤ ، ١٢٥) .

٢* نفسه ، ص ٢٤٣ = (١٢٤) .

(١) فى المخطوط (رويدا) ، والمناسب ما أثبتته .

(٢) القائل نوا الإصبع العلوانى . ينظر الأصمعيات ، ص ٧٢ ، وموسوعة الشعر العربى ، ج ٣ : ٣٠٧ .

(٣) هذا جزء من بيت ، وسيأتى برقم (٤٨١) ، و(٤٨٤) ، وهو بتمامه :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عُنَا نَ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ

وقوله : كانوا حية الأرض : أى كانوا يتقى منهم لكثرتهم وعزتهم كما يتقى من الحية .

ومن مواطن ورودده : الكتاب ، ج ١ : ٢٤٦ ، ٢٧٧ = (١ : ١٢٥ ، ١٣٩) ، وغريب الحديث ، للحربى ،

ج ١ : ٢٧٤ ، والزاهر ، ج ١ : ٤٨٧ ، وإعراب القرآن ، ج ٢ : ٥٩٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ،

ص ١٥١ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٦٨ ، والمصون ، ص ١٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن

السيرافى ، ج ١ : ٢٩٨ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١٠٨ ، والنكت ، ج ١ : ٣٤٧ ، وينظر معجم

هارون ، ص ٢٠٦ ، ومعجم حداد ، رقم ١٤٧٨ .

(٤) فى المخطوط (فصلح) ، والأنسب ما أثبتته .

(٥) تقدم برقم (٤٥١)

و(علي) ههنا قبيلة. لذلك قال: (جدُّ ما ثدى أمهم) فردُّ إليه ضمير الجماعة ، وهو وعيد كما تقول: (اتركه فأننا له) فقال: (رويدَّ عليا) أى (أرود علياً) ، ويبيِّن ذلك بقوله: (جد ما ثدى أمهم إلينا) على طريق الاستخفاف بهم والهجاء لهم ، كأنه قال : (بغضهم متزايد) ، من التمين وهو التزيّد.

١-٦* - وقولهم للذى يروونه يعالج شيئاً: (رويداً) فالعنى فيه (علاجاً رويداً). وتقديره (عالج رويداً) ، لأنه حال فكانه قال: (عالج متمهلاً).

٢-٧* - ونظير الكاف فى (رويدك) التاء فى (أنت) (٢) إلا أن هذه التاء من علامات المرفوع، والكاف من علامات المنصوب أو المجرور. فجاء فى (رويدك) على ما لا يوهم إظهار الضمير الذى فى النية ، ويكون أشدَّ اقتضاءً لمعنى الحرف الذى هو للخطاب.

٢-٨* - وكذلك (أرايتك زيداً ما حاله) واجتماعها [مع] تاء الخطاب فى هذا [زيادة] فى اقتضاء التأكيد ، لأنه قد استوفى مفعوله وحصل بالتاء خطاب الفاعل فلم تكن الكاف إلا لتأكيد الخطاب.

٣-٩* - وتقول: (هلم لك) فهو نظير الكاف فى (رويدك) ؛ إلا أن الكاف ههنا اسم وفى (رويدك) حرف ، لأنها تصلح أن تؤكد فى هذا الموضع بما تؤكد به الأسماء مع شدة اقتضاء حرف الإضافة للاسم بما ليس لغيره ، إذ الإضافة مطردة ، لأنها للاسم خاصة.

١-١٠* - وتقول: (رويدكم أنتم وعبدُ الله) فتعطف على المضمير المرفوع فى (رويدكم) إذا أكنّته. ولا يحسن (رويدكم وعبدُ الله) كما لا يحسن (قوموا وعبدُ الله) (٣) حتى يؤكد الضمير

١-٦* الكتاب ، ج ١ : ٢٤٤ = (١ : ١٢٤) .

٢-٦* نفسه ، ص ٢٤٥ = (١٢٥) .

٢-٦* نفسه ، ص ٢٤٦ = (١٢٥) .

١-٦* نفسه ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ = (١٢٥) .

(١) تقدم برقم (٤٥١) .

(٢) هذا على مذهب البصريين . وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أنت) وذهب ابن كيسان إلى أن

الضمير التاء فقط . وينظر الهمع ، ج ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨ = (١ : ٦٠) .

(٣) هذا مذهب البصريين . أما الكوفيون فيجيزونه بـ (ن) تأكيد ، ينظر معانى القرآن ، للفراء ، ج ٣ : ٩٥ ،

والهمع ، ج ٥ : ٣٦٨ = (٢ : ١٣٨) .

- [المتصل بـ] الفعل ، لأنه لما اختلط بحروف / الفعل صار العطف كأنه على الفعل إذ لم ينفصل ٧٤ب
منه ، فإذا أكدته صار فى حكم المنفصل . وعلى ذلك جاز فى القرآن الكريم والكلام الفصيح
فى قوله جل وعز ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾ (١) ، ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (٢) .
- ١١*١ - وتقول : (رويدكم أجمعون) ، ولا يحسن (رويدكم أنفسكم) لأن النفس تلى
العوامل ، فإذا أكد الضمير صار بمنزلة ما قد ولى العامل من غير تأكيد ، وليس كذلك
(أجمعون) ؛ لأنه لا يكون إلا تابعاً لا يلى العوامل وهو مخلص للتأكيد .
- ١٢*٢ - وتقول : (هلم لك وأخوك) والأجود (هلم لك أنت وأخوك) . ولا يجوز (هلم لك
وأخيك) حتى تقول : (لك وأخيك) (٣) ، لأنه لا يعطف على المضمير المجزور إلا بإعادة الجار (٤) .
- ١٣*٣ - وتقول : (هلم لكم أجمعين) ، و(أجمعون) كلاهما يجوز على الضمير فى (لكم)
المجزور . وعلى الضمير المرفوع فى (هلم) . ولا يجوز إلا (رويدكم أجمعون) بالرفع ؛ لأنه ليس
ههنا إلا ضمير مرفوع فقط إذ الكاف والميم حرف .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٤٦ - ٢٤٧ = (١ : ١٢٥) .

٢* نفسه ، ص ٢٤٨ = (١٢٦) .

٣* نفسه ، ص ٢٤٨ = (١٢٥ - ١٢٦) .

(١) من الآية (٢٤) فى سورة المائدة . وفى المخطوط (اذهب...) .

(٢) من الآية (٣٥) فى سورة البقرة ، والآية (١٩) فى سورة الأعراف .

(٣) فى المخطوط (أخيك) بـون اللام ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٤) هذا على مذهب جمهور البصريين . أما الكوفيون ويونس والأخفش فقد أجازوه . ينتظر الإنصاف ،

ج ٢ : ٤٦٣ مسألة (٦٥) ، والهمع ، ج ٥ : ٢٦٨ = (٢ : ١٣٩) .

٤٩- بَابُ اسْمِ الْفِعْلِ بِالْمُضَافِ (١). (٢)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في اسم الفعل بالضاف ممّا لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى اسم الفعل بالضاف؟ وما الذى لا يجوز؟ ولمَ ذلك؟ ولمَ جاز أن يسمى بالضاف مع أن اسمه بمنزلة الصوت الذى لا يتكّن والإضافة تمكّن؟
- ٢ - وما قسمة اسم الفعل؟ ولمَ جاز بالمفرد والمركب والضاف؟
- ٤ - ولمَ جاز (عليك زيداً) و(دونك عمراً) و(عندك بكراً) على تعدية هذه الأسماء ولم يتعدّ (مكانك) و(بعدك) و(عندك) ، فى أحد وجهيه ، و(فرطك) و(أمامك) و(إليك) و(وراءك) فلم يتعدّ هذه الأسماء التى للفعل كما تعدت الأسماء الأولى؟
- ٥ - ولمَ جاز أن يدخل المصدر فى اسم الفعل من قولك: (حذرك زيداً) و(حذارك زيداً)؟
- ٦ - وما وجه قول بعض العرب لمّا قيل له: (إليك) فقال: (إلى) بمعنى (تنج) فقال: (أتتحى) فلمَ جاز فى الخبر ولم يجز (دونى) ولا (على) فما وجه شذوذه؟
- ٧ - وما حكم الأسماء المضافة التى هي أسماء للفعل فى العطف والصفة والتأكيد والبدل؟ ولمَ جاز فيها وجهان ولم يجز فى المفرد إلا وجه واحد؟
- ٨ - وهل يجوز (رویده زيداً) و(دونه عمراً)؟ ولمَ لا يجوز؟ وما وجه قول بعضهم: (عليه رجلاً ليسنى)؟
- ٩ - ولمَ جاز (عليكم أجمعين) و(أجمعون) ، ولمَ يجز فى (رويدكم) إلا (أجمعون)؟
- ١٠ - وهل يجوز (على زيداً)؟ فلمَ جاز ولم يجز (عليه زيداً)؟ وما حكم تأكيده إذا قلت: (أنت نفسك) أو (أنا نفسى)؟ ولمَ لا يكون أحدهما إلا رفعاً والآخر إلا جرّاً؟

(١) فى المخطوط (الضاف) بدون الباء. وما أثبتته يتناسب مع ما سيأتى فى بيان الغرض والمسائل والجواب.

(٢) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٢٤٨ = (١٢٦) « وهذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة ليست

من أمثلة الفعل الحادث » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٥٠ ، وفيه « هذا ضرب من

الفعل » ، وفى شرح الصفار ص ٣٤٤ .

- ١١- وهل يجوز (عليك وأخيك)؟ ولم لا يجوز^(١)؟
- ١٢- وما فى قولهم (تحذيرى زيداً) فى موضع (حَذَرَكَ زيداً) من الدليل على أنه بمنزلة (عليك زيداً)؟
- ١٣- وهل يجوز (رويدك نفسك)؟ وما الوجه الذى يجوز عليه؟ وهل يجوز رفعه؟ وما وجه قولهم: (رويدك نفسك) و(رويدك نفسك) على الأوجه الثلاثة؟ وما حكم (حيهلك) و(هأء ك)؟ ولم لا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو الرفع فى (حيهلك) و(هأء ك نفسك)؟
- ١٤- وما وجه قول بعض العرب: (هلمّا) و(هلموا) و(هلمى)؟ ولم صرفه وهو فى موضع الصوت من اسم الفعل؟
- ١٥- وهل يجوز على قولهم: (على زيداً) (لبنى زيداً)؟ ولم لا يجوز؟
- ١٦- وهل يجوز (زيداً عليك) و(زيداً حَذَرَكَ)؟ ولم لا يجوز؟ وما وجه قولك الشاعر^(٢):
- (٤٥٤) - *يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَ*^(٣).

الجواب:

- ١*١- الذى يجوز فى اسم الفعل بالمضاف ما يجوز فى المفرد من أنه إن كان فعله لا يتعدى لم يتعد اسم الفعل /، وإن كان يتعدى تعدى اسم الفعل. إلا أن فى المضاف ضميرين، ١٧٥ أحدهما : مرفوع فى النية والآخر مجرور وهو المضاف إليه.
- ١*٢- الكتاب، ج ١: ٢٤٨ = (١: ١٢٦).
- (١) فى المخطوط (ولم لا يجوز ضمّاً) ولا معنى لكلمة (ضمّاً).
- (٢) أفاد البغدادي بأن القائل: راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم. وذكر أن الصاغاني نسب البيت إلى جارية من بنى مازن، وأن ابن الشجرى نسب إلى رؤية، ثم قال: « وكلاهما لا أصل له ».
- ينظر الخزائن، ج ٣: ١٧، ١٨. كما ينظر ما لم ينشر من الأمالى الشجرية، لهبة الله بن على العلوى ابن الشجرى (ت ٤٤٢ هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، (بيروت - مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥ هـ)، ص ١٦.
- (٣) وسيأتى برقم (٤٥٥)، ويروى (أيها المائح). والمائح: الذى ينزل فى البئر فيعمل الدلو. والمائح: الذى ينزع الدلو على رأس البئر.
- ومن مواطن ورود: معانى القرآن، للفراء، ج ١: ٢٦٠، ومعانى القرآن وإعرابه، ج ٢: ٣٦، والزاهر، ج ٢: ٨٥، والمذكر والمؤنث، لأبى بكر، ص ٣٣٢، واشتقاق أسماء الله، ص ٢١٨، وشرح السيرافى، ج ٢: ١٥٧، وكتاب الشعر، ج ١: ٢٣، وشرح أبيات المغنى، ج ٧: ٢٧٥، وينظر معجم هارون، ص ٥١٢، ومعجم حداد، رقم ٣٥٢٠.

١-٢٠ - ولا يجوز أن يفرد تارة ويضاف تارة ؛ لأنه سمي بالمضاف كما يسمى الإنسان بالمضاف من نحو (عبد الله) فلا يجوز فيه الإفراد لا يقال : (عبد) ، لأنه إنما سمي بالمضاف فجعل بمنزلة (زيد) . ولهذا جاز أن يدخل المضاف في هذا الباب ، لأن الإضافة لا توجب تمكينه إذا كانت لازمة كما أن الألف واللام لا توجب تمكين الاسم إذا كانت لازمة نحو (الآن)^(١) و(الذي) من وجهين ، أحدهما : أنها لم تلحق على جهة تصريف الاسم فتقتضى تمكينه ، ولا على معاملة الجنس الذي يعرف تارة وينكر تارة فتقتضى تمكينه من هذا الوجه . فقد بان أن الإضافة اللازمة لا تقتضى تمكين الاسم . وهكذا ينبغي أن تكون لأنه بمنزلة الصوت .

١-٢١ - وقسمة اسم الفعل على ثلاثة أوجه : مفرد ، وهو الأصل ؛ لأنه بمنزلة الصوت ، كقولهم : (صه) و(مه) . ومركب مع الصوت ليؤذن بمعنى الصوت كقولهم : (حيّل) . ومضاف تلزمه الإضافة فيصح من أجل ذلك أن يقدر تقدير الصوت .

٢-٢٢ - وتقول : (عليك زيدا) و(لونك عمرا) و(عندك بكرا) ، كل هذه متعدية ، لأنها إغراء بالمتعدى إليه كقولك (خذ زيدا) فأما (مكانك) ، و(بعدك) و(فرطك) و(أمامك) و(إليك) ، و(وراءك) و(عندك) في أحد وجهيه ، فلا تتعدى ؛ لأن (مكانك) بمنزلة (قف) ، و(بعدك) بمنزلة (تأخر) ، و(فرطك) بمنزلة (تقدم) وكذلك (أمامك) ، و(وراءك) بمنزلة (تأخر) ، و(إليك) بمنزلة (تنح) ، و(عندك) بمنزلة (تقدم في جهتك)^(٢) . فأما (عندك زيدا) فبمنزلة (خذ زيدا) .

٢-٢٣ - وتقول : (حذرك زيدا) فيكون اسما للقول . وإنما جاز ذلك فيه لأنه منقول من المصدر إلى اسم الفعل^(٣) الذي يجرى مجرى الصوت لما بينا قبل .

٢-٢٤ - وأما قول بعض العرب وقد قيل له : (إليك) فقال : (إلى) فهذا شاذ ، وهو بمعنى (تنح) فقال : (أتنح) . وإنما جاز في الخبر لاجتماع شيئين : أحدهما : أنه في الجواب الذي

١- الكتاب ، ج ١ : ٢٤٨ = (١ : ١٢٦) .

٢- نفسه ، ص ٢٤٩ = (١٢٦) .

٣- نفسه ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ = (١٢٦) .

(١) في المخطوط (لان) ، والمراد ما أثبت .

(٢) في المخطوط (جهل) ، ولعل المراد ما أثبت .

(٣) في المخطوط (الفاعل) ، والمناسب ما أثبت .

تبين المعنى فيه ، والآخر : للإشعار بمناسبة الفعل . ولا يجوز (دونى) قياساً على هذا الشذوذ .

١٠*٧ - وحكم الأسماء المضافة التى هى أسماء للفعل فى الإلتباع من التأكيد وغيره كحكم المفرد^(١) إلا بمقدار أن فى المضاف ضميرين ، أحدهما : ضمير مرفوع ، و[الآخر] : ضمير مجرور .

١٠*٨ - ولا يجوز (رويه زيداً) ولا (دونه عمراً) على أمر الغائب لأن أمر الغائب فى الفعل لا يكون إلا بحرف هو لام الأمر ، فأما أمر المخاطب فيكون بغير حرف ، فلهذا وقع الاسم الذى لا حرف فيه موقع الفعل الذى لا حرف فيه للأمر . وجه ثان : وهو أن المعنى فى المخاطب الحاضر أظهر منه فى الغائب ، وهذا يقتضى أن اسم الفعل أحق بالمخاطب الحاضر منه بالغائب لما يدخله من الضعف بوقوع كلمة موقع كلمة ، فهو بالمخاطب أحق لهذه العلة . وأما قول بعضهم : (عليه رجلاً ليسنى) فهو شاذ كشذوذ (إلى) بمعنى (أتحنى) ، وعلته كعلته^(١) .

١٠*٩ - وتقول : (عليكم أجمعين) وإن شئت قلت : (أجمعون) على ضمير المرفوع فى النية . فأما (رويدكم أجمعون) فلا يجوز إلا بالرفع إذا كانت الكاف والميم للخطاب وليست باسم .^(٢)

١٠*١٠ - وتقول : (على زيداً) فيجوز هذا فى المتكلم ، لأنه بمنزلة (أولنى زيداً) أو (أعطنى زيداً) ولا يصلح فى الغائب على هذا المعنى ، لا تقول : (عليه زيداً) لضعف أمر الغائب عن منزلة المخاطب والمتكلم فى ظهور المعنى . والتأكيد إذا قلت : (على زيداً) يجرى على وجهين : أحدهما : تأكيد الضمير فى النية ، / وهو المأمور وهو ضمير المرفوع ، فتقول على هذا : (على ٧٥ أنت نفسك) فتؤكد المرفوع . والوجه الآخر : تأكيد مجرور وهى الباء فى (على) فتقول على هذا : (أنا نفسى) فيكون التأكيد فى موضع جر . ومعنى (على زيداً)^(٣) : (أولنى زيداً) أو (أعطنى زيداً) ففيه ضميران : ضمير فاعل مرفوع ، وضمير مفعول^(٤) منصوب فى الفعل مجرور فى الحرف ، والمعنى معنى ضمير المفعول إلا أنه مجرور بالحرف كما يجر بالإضافة إذا قلت : (ضرب زيد

١٠* الكتاب ، ج ١ : ٢٥٠ = (١ : ١٢٦) .

٢٠* نفسه ، ص ٢٥٠ = (١٢٦ - ١٢٧) .

٣٠* نفسه ، ص ٢٥٠ = (١٢٧) .

(١) ينظر الفقرة رقم (٦) السابقة .

(٢) ينظر الباب السابق ، الفقرة (١٠) .

(٣) فى المخطوط (زيد) ، والصواب ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (فاعل) ، والصواب ما أثبتته .

عمرو^(١) أو قلت (ضربى عمرو) فهو فى لفظ مجرور وتأويل منصوب ، فكذلك هذا .

١١*١ - ولا يجوز (عليك وأخيك) كما لا يجوز فى غير هذا الباب (لك وأخيك) حتى تعيد

الجار ، فتقول : (لك ولأخيك) لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار^(٢) .

١٢*١ - وقولهم : (حَذَرَكَ زَيْدًا) و(تحذيرى زيدا) يدلّ على أنهم قد أجرؤه^(٣) مجرى

(عليك زيدا) و(على زيدا) ؛ لأنه مرة يكون بمعنى (خذ زيدا) ومرة يكون بمعنى (أولنى زيدا) فعاملوه معاملة (عليك) و(على) ليدل على أنه من باب اسم الفعل الذى قد نقل عن المصدر ، لأنه مرة يكون بمعنى (خذ) ومرة يكون بمعنى (أعط) و(أول) .

١٣*١ - ويجوز فى (رويدك^(٤) نَفْسُكَ) ثلاثة أوجه : (رويدك نفسك) بالنصب كقولك

: (رويدك زيدا) . و(رويدك نفسك) على تأكيد الكاف إذا كان مصدرًا مضافًا . و(رويدك نفسك)

على تأكيد الضمير المرفوع فى النية على التعلّق بهذا الاسم . فأما (حيهلك) و(هاء ك) فليس فيه إلا وجه واحد ، لأنّ الكاف للمخاطب وليس بمصدر فيضاف . ولا معنى لقولك^(٥) (حيهلك نفسك) ، لأنه بمعنى (أنت) إذا قلت : (حيهلك الصلاة) ، فلا يصحّ (أنت نفسك) ، فليس فيه إلا وجه واحد وهو الرفع فى (حيهلك نفسك) و(هاء ك نفسك) .

١٤*٢ - وأما قول بعض العرب (هَلُمَّا) و(هَلُمُّوا) و(هَلُمِّى) فإنّه صرفه لأنه رده إلى أصل

الفعل وإن كان قد ألحقه هاءً للتنبية فهو على شبه الصوت .

١٥*٢ - ولا يجوز على قولهم : (على زيدا)^(٦) (دونى عمرا) ؛ لأنه لا يتعدّى إلى مفعولين .

فكما أنه لا يجوز أن يجرى ما لا يتعدى مجرى المتعدى ، فكذلك لا يجرى ما يتعدى إلى

١- الكتاب ، ج ١ : ٢٥١ = (١ : ١٢٧) .

٢- نفسه ، ص ٢٥٢ = (١٢٧) .

(١) فى المخطوط (عمرا) ومقتضى السياق أن (زيدا) فى المثال مجرور لفظاً منصوب محلاً فيكون (عمرو) فاعلاً مرفوعاً .

(٢) ينظر التعليق على الفقرة (١٢) من أجوبة الباب السابق .

(٣) فى المخطوط (أجرؤا) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (رويدا) ، والتصويب من السؤال .

(٥) فى المخطوط (كقولك) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٦) فى المخطوط (زيد) ، والصواب ما أثبتته .

(مفعول واحد^(١)) ما يتعدى إلى (مفعولين)^(٢) و(على زيداً) فى حكم ما يتعدى إلى مفعولين؛
لأنه بمنزلة (أولنى زيداً) . وقولهم (دونك زيداً) بمعنى (خذ زيداً) فلا يتعدى إلا إلى واحد .
١٦* - ولا يجوز^(٣) (زيداً عليك) ولا (زيداً حذرك) ، لأن العامل لا يتصرف فى نفسه ،
فلا يتصرف فى معموله بالتقديم والتأخير ، وأما قول الشاعر :
(٤٥٥) - *يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا* (٤) .
فإنما قال : (يا أيها المائح دلوى) أى (خذ دلوى) ، ثم قال : (دونكا) بعدما اكتفى الكلام الأول ،
وليس على التقديم والتأخير لما بينا .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٥٢ - ٢٥٣ = (١ : ١٢٧ - ١٢٨) .

(١) ، (٢) : فى المخطوط تأخير وتقديم حيث جاء فى الموضع الأول (مفعولين) وجاء فى الموضع الثانى (مفعول

واحد) . وما أثبتته يقتضيه التنظير الذى يريده المؤلف .

(٣) لا يجوز ذلك عند البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوه . ينظر معانى القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٢٦٠ ،

والإنصاف ، ج ١ : ٢٢٨ م (٢٧) .

(٤) تقدم برقم (٤٥٤) .

٥٠- باب إضمار الفعل فى الأمر والنهى^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى إضمار الفعل فى الأمر والنهى مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى إضمار الفعل المأمور به أو المنهى عنه؟ وما الذى لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جاز ترك توفية الكلام حقّه على ما يوجبه موضوعه؟ فلم جاز أن يغير عن حدّه فى الموضوع الذى وضع على إحكام؟
- ٢ - وهل يكون الكلام هو الدال على المعنى مع ما حذف منه أو لا يكون الكلام دالاً ، وإنما الدليل هو الكلام مع الحال؟ ولم وجب أنّه لا بدّ من محذوف إذا كان قد فهم المعنى بالملذکور فقط؟
- ٣ - ولم شرط^(٢) علم المخاطب بالمعنى فى صحّة الحذف دون أن يشترط دلالة الحال عليها؟
- ٤ - / (وما)^(٣) الأصل فى الأفعال التى تحذف لدلالة الحال عليها؟ وهل ذلك يرجع إلى ١٧٦ الأحوال المشاهدة دون غيرها أم قد يصلح فيها وفى غيرها؟ وهل يجوز (زيداً وعمراً) فى حال ما يرى إنسان يضرب أو يشتم أو يقتل؟ وهل يجوز (زيداً) فى حال قول الرجل: (أضربُ شرَّ الناس)؟ وهل يجوز (حديثك) فى حال قطع إنسان حديثه أو قدوم رجل من سفر؟ وما تقدير المحذوف فى هذه الأشياء؟
- [٢-] ولم جاز أن يكون الحال مع الكلام دلالة على المعنى مع إمكان توجيه الكلام إلى غير تلك الحال؟ وما الذى يوجب أنها بمنزلة الجزء من الكلام مع أنّه ليس على ذلك فى الموضوع؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٢٥٣ = (١ : ١٢٨) « هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل

المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ،

ج ٢ : ١٥٧ ، وفى شرح الصغار ، ص ٢٥٠ .

(٢) هو الشرط المذكور فى العنوان . ينظر التعليق السابق .

(٣) فى المخطوط (وهل لأن) ، وما أثبتته يناسب الجواب .

وهل يلزم فى مثل هذا إذا قيل لنا: اعملوا بدلالة الكلام أن نعمل بدلالته ودلالة الحال؟ ولم ذلك؟

٥ - وهل يجوز (الأسد الأسد) فى حال التحذير، و(الجدار) و(الصبى)؟ وما تقديره؟ وهل يقدر على (لا توطنى الصبى) و(لا تقرب الجدار) أو على (احذر الجدار)؟ ولم جاز فى هذه الأشياء إضمار الفعل وإظهاره؟

٦ - وما الشاهد فى قول جرير^(١):

(٤٥٦) - *خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ*^(٢).

ولم لا يجوز أن يضم (تتج عن الطريق)؟

٧ - وهل يجوز (زيد) على معنى (ليضرب زيد^(٣)) أو (ليضرب زيد)؟ ولم لا يجوز هذا، ولا (زيد عمراً) على (ليضرب زيد عمراً)؟

٨ - وهل يجوز (زيداً) على معنى (عليك زيداً)؟ ولم لا يجوز؟

٩ - وهل يجوز (اللهم ضبعا وذئبا^(*)) فى حال الدعاء على غنم رجل؟ وما تقدير المحذوف فيه؟

١٠ - وهل يجوز (الصبيان) فى حال خوف اللوم بما أفسده الصبيان؟ وهل يجوز (بلى).

وجاذا^(٤) فى حال الجواب لمن قال^(٥): (أما بمكان كذا وكذا وجذا؟) بمعنى موضع

يمسك الماء، وما دليله؟

(١) شرح ديوانه، ص ٢٨٤. (*) هذا مثل ينظر الكتاب، ج ١: ٢٥٥ = (١: ١٢٩)، والنكت ج ١: ٣٢٦

(٢) وسيأتى برقم (٤٥٨)، وعجزه:

وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

يخاطب عمر بن لجأ التيمى. وبرزة: قيل هى أم عمر بن لجأ، وقيل: إحدى جداته، وقيل: الأرض الواسعة.

ومن مواطن وروده: الكتاب، ج ١: ٢٥٤ = (١: ١٢٨)، وشرح السيرافى، ج ٢: ٥٧، والمسائل العسكرية، ص ١٢٧، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، ج ١: ٢٢٣، وفرحة الأديب، ص ٥١، والنكت، ج ١: ٣٤٦، وينظر معجم هارون، ص ١٦٢، ومعجم حداد، رقم ٩٩٤.

(٣) فى المخطوط (وزيد)، والتصويب من الكتاب، ج ١: ٢٥٤ = (١: ١٢٨).

(٤) فى المخطوط (وجاز)، والتصويب من الجواب.

(٥) فى المخطوط (هناك)، والتصويب من الجواب.

١١- وما الشاهد في قول الشاعر^(١) :

(أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ)^(٢). (٤٥٧) -

وما تقديره ؟

١٢- وهل يجوز (أمر مبكياتك^(٣)) لا أمر مضحاتك^(٤)؟ وما تقديره ؟ وما دليله ؟

١٣- (الظباء على البقر)^(٥)؟ وما دليله ؟ ومن أين دخله معنى المثل ؟

الجواب :

١*- الذي يجوز في إضمار الفعل المأمور به أو المنهى عنه حذفه إذا كان الحال دالة على المعنى ، تقوم مقام اللفظ به ، ^(٦) وصارت خلفاً منه في إحضار المعنى للنفس ، والإفهام به كإفهام باللفظ المحذوف . ولا يجوز حذفه إذا كان الدليل عليه بعيداً من معناه ولا يقوم مقام اللفظ به في إحضاره للنفس ^(٦) . ولو لم يكن هذا لكان قد أخل الكلام بإفهام المعنى ، وذلك

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٥٣ = (١ : ١٢٨) .

(١) هو مسكين الدارمي ، ينظر ديوان مسكين الدارمي ، ربيعة بن عامر (ت ٨٩) ، جمع وتحقيق يحيى الجبوري ، و خليل إبراهيم العطية ، (بغداد - مطبعة دار البصري ، ط ١٣٨٩هـ) ، ص ٢٩ . وفي تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ، ط بولاق ، ج ١ : ٢٩ : أنه إبراهيم بن هرمة القرشي (ت ١٧٦) ، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٨٩هـ) . ولم أجده في شعره ، وفي الحماسة البصرية ، لصدر الدين علي بن الفرج البصري (ت بعد ٦٤٧) ، تحقيق مختار الدين أحمد (بيروت - عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٢هـ) ، مصور عن ط حيدر آباد ، ١٣٨٤هـ ، ج ٢ : ٦٠ : أنه قيس بن عاصم أو ابن ميادة .
(٢) وسيأتي برقم (٤٥٩) ، وعجزه :

كَسَاعٌ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٥٦ = (١ : ١٢٩) ، وكتاب الأمثال ، ص ١٨١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٧ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٥٧ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٢٧ ، وقرحة الأديب ، ص ٤٠ ، والنكت ، ج ١ : ٣٣٧ ، والخزانة ، ج ٤ : ٤٦٥ ، وينظر معجم هارون ، ص ٨٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٥٢٢ .

(٣) في المخطوط (مبكياتك) ، والتصويب من الكتاب ، ج ١ : ٢٥٦ = (١ : ١٢٩) .

(٤) هذا مثل . ينظر كتاب الأمثال ، ص ٢٢٣ ، ومعجم الأمثال ، ج ١ : ٣٠ .

(٥) هذا مثل أيضاً . ينظر معجم الأمثال ، ج ١ : ٤٤٤ ، ويروى (الكلاب على البقر) ، ينظر كتاب الأمثال ، ص ٢٨٤ ، ومعجم الأمثال ، ج ٢ : ١٤٢ .

(٦-٦) ما بين القوسين جاء في المخطوط هكذا (في إحضاره النفس ولا يجوز حذفه إذا كان الدليل عليه بعيداً من معناه ولا يقوم مقام اللفظ به وصارت خلفاً منه في إحضار المعنى للفظ وصارت خلفاً منه في إحضار المعنى للنفس والإفهام به كإفهام باللفظ المحذوف) .
ويبدو لي أن في ترتيبه خللاً وأن الأنسب الترتيب الذي أثبتته .

فاسد لا يجوز. وإنما يجوز إذا كان فيه إيجاز من غير إخلال بالمعنى ، ولا يكون هذا حتى يُحْضَرَ المعنى للنفس كإحضار اللفظ المحذوف سواءً ، على الحد الذى يكون فى اللفظ المحذوف؛ ولهذا جاز أن يغيروا الكلام عن حدّه فى الموضوع للاستغناء عنه بدلالة الحال ، فلا يحتاج إلى التكلّم به على هذه الشريطة ويكون الحذف^(١) أولى [من] الذكر^(٢) ؛ لأنّه أقرب فى إفهام المعنى وأقلّ كلفةً فيما يُعمل من النطق به.

١*٢ - والكلام المحذوف هو الدال على المعنى على جهة كون الحال خلفاً من المحذوف حتى لو قيل لنا : اعملو بدلالة الكلام للزمن^(٣) أن نعمل بدلالته على تلك الحال من أجل أنها خلفٌ من اللفظ المحذوف ، فهو مقدّر بمنزلة المتكلم به ، ولذلك يكون فى الخبر مما يحكم به بصدق أو كذب ، كقولك : (مكةٌ والله) بمعنى (يريد مكة والله) . [و] لو كانت دلالة الحال [معدومة] لم يصلح فيها صدق ولا كذب / ولا أمر ولا نهى ، لأن هذا إنما هو فى دلالة الكلام . ٧٦ ب
ولهذا كان لا بد من محذوف إذ كانت الحال إنما تكون خلفاً من المحذوف . فلو لم يكن محذوف لم يصلح الخلف منه .

١*٣ - وشرط سيبويه فى الحذف علم المخاطب بالمعنى^(٤) . وإنما حقيقته دلالة تقوم مقام اللفظ فى العلم بالمعنى ، لأنه إذا كانت الدلالة بهذه المنزلة فليس على المتكلم ألا يفهم المخاطب كما ليس عليه لو أتم الكلام فهذا هو حقيقته .

١*٤ - والأصل فى الأفعال التى تحذف لدلالة الحال عليها هى الحال المشاهدة ، لأنها الأشهر فيما يدل على المعنى . وقد يكون المحذوف ما ينبىء عنه الحال المشاهدة ، كقولك : (مكة والله) إذا رأيت فى هيئة الحاج على معنى (يريد مكة) . وتقول : (زيداً وعمراً) فى حال ما يرى إنساناً يضرب أو يشتم أو يقتل ، أى (اضرب زيداً وعمراً) . وتقول : (زيداً) فى حال قول القائل : (أضربُ شرَّ الناس) أى (اضربُ زيداً فإنه شرَّ الناس) . وتقول : (حديثك) فى حال قطع إنسان لحديثه ، أى (صل حديثك) ، أو (حدث حديثك) ، وكذلك إذا قدم من سفر . ولا يجوز (زيداً أو

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٥٣ = (١ : ١٢٨) .

(١) فى المخطوط (الحدث) ، ولعل المراد ما أثبت .

(٢) فى المخطوط (لذكر) ، ولعل المراد ما أثبت .

(٣) فى المخطوط (للزمن) ، والصواب ما أثبت .

(٤) ينظر ما تقدم فى التعليق على عنوان الباب .

عمراً) فى حال ضرب إنسان لغيره وأنت تريد (أكرم زيداً أو^(١) عمراً) ، لأنه ليس ههنا خلف من الفعل المحذوف وهو (أكرم).

٥*١ - وتقول: (الأسد الأسد) فى حال التحذير. و(الجدار) ، و(الصبى) وتقديره: (لا تقرب الجدار) و([لا] توطئ^(٢) الصبى). وإن شئت كان على إضمار (احذر الجدار) و(احذر الأسد). ويجوز فى هذه الأشياء إضمار الفعل وإظهاره^(٣)؛ لأنه لم يكثر حتى يصير الكلام هو الخلف من المحذوف فلا يصلح ذكره معه لأنه يصير بمنزلة دخول فعل على فعل كقولهم: ((ياك) فى التحذير. وسنشرحه فى موضعه^(٤) إن شاء الله تعالى. فإذا كان الحال هو الخلف من المحذوف لم يمتنع الإظهار للفعل لأنه ردُّ له إلى أصله من غير مانع منه. وإذا كان الكلام قد صار خلفاً من المحذوف لم يجز إظهار الفعل لمانع من ذلك ، وهو ما ذكرنا من امتناع دخول فعل على فعل على طريق المفعول.

٦*٢ - وقال جرير :

(٤٥٨) - خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِى الْمَنَارَ بِوِ
وَابْرُزْ بِبَرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ^(٥).

فهذا الشاهد على جواز إظهار الفعل فى مثل هذا ، لأنه يقال: (الطريق الطريق) ، و(الطريق) مكرراً أو غير مكرراً^(٦). ويجوز أن يظهر الفعل كما أظهره جرير . ولا يضم (تتجَّ عن الطريق)

*١-الكتاب ، ج ١ : ٢٥٣ - ٢٥٤ = (١ : ١٢٨).

*٢-نفسه ، ص ٢٥٤ = (١٢٨).

(١) فى المخطوط (و) ، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٢) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٢٥٣ = (١ : ١٢٨) ، وعلق عليها الأستاذ عبدالسلام هارون ، بأنه يعنى لا توطئ. دابك الصبى .

(٣) الظاهر أن الرمانى يجيز إظهار الفعل سواء أكان المنصوب على التحذير مفرداً أو مكرراً « وقد أجاز بعض النحويين ذلك. ينظر توضيح المقاصد ، ج ٤ : ٦٨ ، والهمع ، ج ٢ : ٢٤ = (١٦٩).

(٤) ينظر باب (٥٢).

(٥) تقدم برقم (٤٥٦).

(٦) مما يجدر ذكره هنا أن العينى فى المقاصد النحوية، ج ٤ : ٣٠٨ ، نقل عن سيبويه أنه قال : « إذا قلت : الطريق الطريق لم يحسن إظهار الفعل ، لأن أحد الاسمين قام مقامه فإن أفردت الطريق حسن الإظهار وأنشدوا : خل الطريق وهذا النص لم يقله سيبويه وإنما نقله العينى عن النكت للأعلم الشنتمرى ، ج ١ : ٢٤٦. ونص سيبويه هو « ومنه أيضاً قوله الطريق الطريق ، إن شاء الله قال خل الطريق أو تتجَّ عن الطريق قال جرير :

* خَلَّ الطَّرِيقَ *

لأنه لا يضم الجار . ولكنْ تُضمَرُ فعلاً في هذا المعنى يتعدى بغير حرف جرّ .

١-٧* - ولا يجوز إضممار فعل الغائب ، لأنه يحتاج فيه إلى إضممار فعلين ، فعل للمخاطب وفعل للغائب مع ما فيه من إبهام أمر المخاطب ، ومع أنه ليس للغائب فعل مشاهد يكون خلفاً من المحذوف . فلما اجتمعت هذه الأسباب الثلاثة التي كل واحد (١) منها يقتضى ضعف إضممار فعل الغائب امتنع جوازه فلا تقول: (زيدٌ عمرًا) على معنى (ليضرب زيد عمرًا) .

٢-٨* - ولا يجوز (زيدًا) على معنى (عليك زيدًا) ، لأنه ليس لاسم الفعل قوة في العمل فيحذف تارة ويذكر تارة كما يكون [في الفعل] ، ويُدلُّك على جهة ذلك أنه لا يعمل على جهة تقديم معموله فكذلك لا يعمل مضمراً كما لم يعمل في معموله مقدماً .

٢-٩ - وتقول في حال الدعاء على غنم رجل: (اللهم ضبعاً وذنباً) وهذا مسموع من العرب (٢) ، ويفسرونه بقولهم: (اللهم اجمع فيها (٣) ضبعاً وذنباً) أو (اجعل فيها (٣) ضبعاً وذنباً) .

١-١٠* - وتقول في حال خوف اللوم بما أفسده الصبيان من مكان أو غيره: (الصبيان) ، أى (لَمِ الصبيان) . وكذلك في حال الجواب لمن قال: (أما بمكان كذا وكذا وجُدْ؟) ، وهو موضع يمسك الماء ، فتقول: (بلى وجازا) أى (فأعرفُ بهِ جازا) . وكلُّ هذا مسموع من العرب . وفيه شاهد على جواز الحذف لما بيننا .

١١* - وقال الشاعر :

(٤٥٩) - / أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّمَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا يَغْيِرُ سِلَاحَ (٤) .

فهذا من المحذوف على تقدير (احفظ أخاك) لأنه في حال وصية وحض على ما ينبغي أن يفعل .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٥٤ = (١ : ١٢٨) .

٢* نفسه ، ٢٥٤ - ٢٥٥ = (١٢٨ - ١٢٩) .

٣* نفسه ، ٢٥٥ = (١٢٩) .

٤* نفسه ، ٢٥٥ - ٢٥٦ = (١٢٩) .

٥* نفسه ، ٢٥٦ = (١٢٩) .

(١) في المخطوط (واحدة) ، والأنسب ما أثبتته .

(٢) ينظر الكتاب ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٥٧ ، واللسان ، ج ٨ : ٢١٨ (ضبع) .

(٣) في المخطوط (فيهم) وما أثبتته من الكتاب .

(٤) تقدم برقم (٤٥٧) .

١٢*١ - ويقول: (أمر مبكياتك^(١) لا أمر مضحكاتك) ، وتقديره (ألزم أمر مبكياتك^(٢) من الكلم الذى فيه وعظ لا أمر مضحكاتك) فهذه وصية حكيم تدعو إلى الاعتاض بما سُمع لا التلهى بما لا تحمد عاقبته ولهذا فهم من معنى المحافظة على أحد الأمرين دون الآخر.

١٣*١ - ويقول: (الظباء على البقر) أى (خلّ الظباء على البقر) ، وهو كالمثل الذى يقال فى حال ترك الناس بعضهم على بعض إذا اقتضت الحكمة [التحذير] من الدخول فى أمرهم ، فيجىء هذا كالمثل وليس بمثل محقق ؛ لأنه يجوز^(٣) إظهار الفعل فيه ولو كان مثلاً لم يغير عن صيغته.

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٥٦ = (١ : ١٢٩) .

(١) ، (٢) فى المخطوط (مبكياتك) ، والصواب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (لا يجوز) ، وما أثبتته يقتضيه السياق .

٥١- باب إضمار الفعل فى غير الأمر والنهى^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فيه إضمار الفعل فى غير الأمر والنهى ممّا لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فيه إضمار الفعل فى غير الأمر والنهى ؟
- ٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولمَ ذلك ؟
- [١-] ولمَ جاز إضمار الفعل فى غير الأمر والنهى مع أن قوة الأمر والنهى على إضمار الفعل؟ وهل يحتاج فى هذا الباب إلى أن يكون الدليل أظهرَ حتى يصير بظهوره فى قوة الأمر والنهى؟
- ٣ - وهل يُقاس على حذف الفعل فى الأمر والنهى حذفه فى غيرهما؟
- ٤ - وكيف يصح القياس الذى يوجب التسوية مع أن الأصل [الي] «المقي» [أقوى من المقيس عليه ؟
- [١-] ولمَ جاز إضمار (يريد)^(٢) فى قولك : (مكة واللّه) وليست إرادة الحجّ إلّا إرادة مما يشاهد بالحواس؟ وما فى هيئة الحاجّ مما يدلّ مع أمكان الحكاية [عن] حال الحاجّ ومع أنه توضع تلك الهيئة لتدلّ على إرادة الحجّ كما يوضع اللفظ ليدلّ على المعنى ؟ ولمَ جاز إضمار (أراد) وإضمار (يريد)؟
- ٥ - وما الشاهد فى قوله جلّ وعزّ ﴿ بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٣) وما تقديره وفى الحذف؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٢٥٧ = (١ : ١٢٩) « هذا باب ما يضمّر فيه الفعل المستعمل إظهاره فى غير الأمر والنهى » ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٥٨ ، وشرح الصفار ، ص ٣٥٢ . وبهذا الباب ينتهى القدر الموجود منه على ميكروفيلم بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى .

(٢) فى المخطوط (زيد) والتصويب من الجواب .

(٣) من الآية (١٣٥) فى سورة البقرة .

وما دليله من قوله جُلْ وعزُّ ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(١)؟ ولمَ جاز أن يحمل على معنى

(اتبعوا ملة اليهود أو النصارى)؟ ولمَ يوضع هذا الكلام على هذا المعنى؟

[٣-] ولمَ جاز (القرطاس واللّه) على معنى (يُصيب) قبل رميه؟ وما دليله من صحة التسديد؟

وما تقدير المضمر إذا سمعت وقع السهم بالقرطاس؟ ولمَ قدره^(٢) على (أصاب

القرطاس)؟

٦ - ولمَ جاز (الهلل واللّه) عند سماع التكبير؟ ولمَ صار التكبير دليلاً على رؤية الهلال؟

٧ - ولمَ جاز (عبد اللّه) عند رؤية ضرب على وجه التفأول بأن يقع بعبد اللّه؟ وما تقدير

العامل فيه؟

٨ - ولمَ جاز (زيداً) عند رؤية إنسانٍ متهيئ للضرب على معنى (اضرب زيداً) وعلى معنى

(أضرب زيداً) مع اختلاف المعنيين والهيئة واحدة ؟

٩ - ولمَ جاز (أكل هذا بخلًا) عند شدة الامتناع والمضايقة فى الشيء الحقيقى؟ وما تقدير

العامل فيه ؟ ولمَ جاز بالرفع (أكل هذا بخلًا) ؟

١٠ - ولم جاز إضمار المستفهم ولمَ يجوز إضمار فعل الغائب؟.

الجواب :

١*٦ - الذى يجوز فيه إضمار الفعل فى غير الأمر والنهى هو الذى عليه دليل يقوم مقام

اللفظ بالفعل فى غير الأمر والنهى ولا يكفى فى ذلك مشاهدة الحال مع نصب الاسم على عمل

الفعل، لأنه إذا لم يكن إلا هذا لم يجوز أن يعمل إلا على هذا الأمر، لأنه الأقوى فى حذف

الفعل، وإنما يجوز فى غيره إذا كانت الحال المشاهدة تقتضى الفعل وكان قد صحب الكلام ما

يصرفه عن معنى الأمر فحينئذٍ يحمل على الخبر بحسن المقتضى فى / ذلك كقولك^(٣) (مكة) ٧٧ ب

١*٦ الكتاب ، ج ١ : ٢٥٧ = (١ : ١٢٩) .

(١) من الآية (١٣٥) فى سورة البقرة ، وهى بتمامها ﴿ قَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةٌ

إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ .

(٢) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٥٧ = (١ : ١٣٠) .

(٣) فى المخطوط (بقولك) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

والله) بمعنى (يريد مكة). ودليله هيئة الحاج وليس يقتضى الأمر له بالإرادة لأنه قد أوقعها فى مقتضى هذه الهيئة ، فلا معنى للأمر ههنا ، ولذلك وجّه على معنى الخبر. ويصلح فى تقديره (أراد مكة) ؛ لأنه لا يكون فى تلك الهيئة إلا وقد تقدم له إرادة مكة.

٢*١ - ولا يجوز أن يضمّر الفعل إلا لخلف منه يقوم مقامه فى إفهام المعنى لثلا يخلت الكلام بما لا يفهم منه المعنى المراد.

٢*٢ - وقد يجوز قياس غير الأمر والنهى عليه ، لأنّ العلة تجمع بينهما وهى ظهور حال يقوم مقام اللفظ بالفعل على جهة الخبر كما يقوم مقام اللفظ به على جهة الأمر. فإنما ننظر فى هذا إلى مقتضى الحال كما ذكرنا فى هيئة الحاج ، [و] كما يكون فى صحة التسديد يقتضى (يُصيب القرطاس)، وفى سماع وقع السهم بالقرطاس يقتضى (أصاب القرطاس)، فتختلف مواقع الأفعال بحسب مقتضى الحال على ما بيّنا.

٢*٤ - وليس تجوز التسوية بين الأقوى والأضعف على الإطلاق ، ولكن تجوز التسوية بينهما فى معنى حكم من الأحكام، فيسوّى بينهما فى جواز الحذف ولا يسوّى بينهما فى قوة الحذف ، وكذلك إذا لم يكن ما يقتضى غير الأقوى ولم يجز حمل الكلام إلا على الأقوى. وليس لقائل أن يقول: هيئة الحاج لا تدلّ على إرادة الحج لاحتمالها الحكاية لهيئة إنسان آخر؛ لأنّ هذا لو جاز فى الهيئة لجاز فى العبارة عن ذلك المعنى إذا كانت مما تصلح فيه الحكاية كما تصلح فيه الهيئة. فإن قال القائل: (لا يجوز هذا فى العبارة لأنه يخالف موضوعها وليس كذلك الهيئة) قيل له: إن الهيئة وإن لم توضع لتنبئ عن هذا المعنى كما وضعت العبارة فإنها قد جرت العادة حتى صارت دلالة من جهة العادة فليس لأحد أن يخالف ذلك ، لأنه يكون ملبساً ممّوهاً كما يكون فى العبارة ، وإن كان فى العبارة قد أفسدها لمخالفة موضوعها.

٢*٥ - وفى التنزيل ﴿بَلِّ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(١) فهذا شاهد فى حذف الفعل بعد الحرف^(٢) وتقديره (بل تتبع ملة إبراهيم) ، ودليله ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(٣) ؛ لأن قوله: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ بمنزلة (اتبعوا اليهودية أو^(٤) النصرانية) ، وليس المعنى (كونوا

*١- الكتاب ، ج ١: ٢٥٧ = (١: ١٢٩).

*٢- نفسه ، ص ٢٥٧ = (١٢٩ - ١٣٠).

(١)، (٢) من الآية (١٣٥) فى سورة البقرة.

(٢) فى المخطوط (فى الجز) ، ولعل الأنسب ما أثبت.

(٤) فى المخطوط (و) ، وما أثبت يقتضيه السياق.

أنتم إياهم) فلما قام هذا اللفظ في مفهومه مقام (اتبعوا) حُمل حذف الفعل عليه ، تقديره (بل نتبع ملّة إبراهيم حنيفاً).

١٦*٦ - وتقول: (الهللّ والله) على معنى (رأوا الهلال) ودليله جماعة يتراء ون الهلال في وقت طلبه ، فالتكبير على هذه الصفة اقتضى أنهم قد رأوا الهلال.

١٦*٧ - وتقول: (عبد الله) عند سماع وقع الضرب على وجه التفاؤل أي (يضرب هذا الضارب عبد الله إن شاء الله)، وذلك^(١) إذا كانت بينك وبينه عداوة معلومة أو ما جرى مجرى العداوة من الإبعاد وما يقتضى التأديب ، فلهذا أضمّر الغل على هذه الجهة من التفاؤل من غير تحقيق إخبار بوقوع الضرب لا محالة.

١٦*٨ - وتقول: (زيداً) عند رؤية إنسان متهيئ للضرب فيكون على معنى (اضرب زيداً) فإن كان زيد معظماً عن أن يضرب صارت الهيئة على ظهور هذا المعنى بمنزلة (أتضرب زيداً؟) على طريقة الإنكار. وإن ظهر منك رحمته لما وقع به صار على معنى (يضرب زيداً) - فالمتهيئ للضرب إن صحب هيأته معنى التعظيم له عن الضرب صار بمعنى الإنكار ، كقولك: (أتضرب زيداً؟) وإن ظهر معها معنى الرحمة لزيد مما وقع به صار بمعنى (يضرب^(٢) زيداً) وإن تجردت الهيئة صار على معنى الأمر ، لأنه الأصل تقديره (اضرب زيداً).

٢٦*٩ - وتقول: / (أكل هذا بخلاً) عند ظهور المضايقة الشديدة في المعاملة والنظر في الشيء الحقير الذي مثله لا ينبغي أن يلتفت إليه ، وتقديره (أي فعل كل هذا بخلاً) أي للبخل كما تقول: (منعه بخلاً) و(أعطيته جوداً) . ويجوز (أكل هذا بخلاً) على الابتداء والخبر ، كأنك توجب بقولك: (كل هذا بخلاً) ، ثم تدخل ألف الاستفهام وأنت موجب إلا أنه على طريق الإنكار كما قال^(٢).

(٤٦٠) - *أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِي* (٣).

١٦* الكتاب ، ج ١ : ٢٥٧ = (١ : ١٣٠) .

٢٦* نفسه ، ص ٢٥٨ = (١٣٠) .

(١) في المخطوط (وكذلك) ، ولعل الأنسب ما أثبت

(٢) في المخطوط (ضرب) ، وما أثبت يقتضيه السياق .

(٣) القائل هو العجاج ، ينظر ديوانه ، ج ١ : ٤٨١ .

(٤) وسيأتي برقم (٦٠٢) ، و(٦٠٩) . والقنسرى : الشيخ الكبير .

فهذا قد أوجب إلا أنه أدخل الألف على طريقة الإنكار .

١٠*١ - ويجوز إضمار فعل المستفهم ولا يجوز إضمار فعل الغائب ، لأنه يلزم منه إضمار فعلين : فعل للمخاطب ، وفعل للغائب على طريق (قل له : أ يضرب زيداً؟) . ولا يجب مثل ذلك في فعل المستفهم إذا قلت : (أكل هذا بخلاً) ؛ لأن تقديره (أتفعل كل هذا بخلاً) .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٥٨ = (١ : ١٣٠) .

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٢٨ ، ١٧٦ هـ = (١٧٠ ، ٤٨٥) ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢٢٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩ ، والأضداد ، لأبي بكر ، ص ١٩٣ ، والزاهر ، ج ٢ : ١١٦ ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ١٧٤ ، وإعراب ثلاثين سورة ، ص ١٩ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٩٦ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٧١٨ ، والمسائل المنتورة ، ص ٥ ، والإيضاح ، ص ٣٠٠ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٥٢ ، والنكت ، ج ١ : ٣٧٩ ، والخزانة ، ج ٤ : ٥١١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٦١ ، ومعجم جلال ، رقم ٣٧٢٦ .

٥٢- باب إضمار الفعل بعد حرف^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في إضمار الفعل بعد حرف مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في إضمار الفعل بعد حرف؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟
 - ٢ - ولم جاز إضمار الفعل بعد (إن) ولم يجز بعد أخوات (إن) في الجزاء؟
 - ٣ - وكما وجهاً يجوز في قولهم : (الناس مجريين بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر)؟ وما دليل المحذوف فيه؟ وما الخلف منه؟
 - ٤ - ولم جاز إظهار الفعل واختزاله^(٢) في هذا؟
 - [٣-] ولم كان الوجه (إن خيراً فخير) بالرفع فيما بعد الفاء؟ ولم جاز النصب فيه؟ ولم كان الناصب أحسن في (إن خيراً)؟ وعلى أى شيء يجوز إضمار الرفع؟
 - ٥ - وما الشاهد في قول هذبة^(٣) :
- (٤٦١) - * فَإِنْ يَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِيقُ بِهِ ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرٌ ... *^(٤).
- وهل يجوز فيه النصب؟

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٢٥٨ = (١ : ١٣٠) « هذا باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد

حرف » ، وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٥٨ ب .

(٢) في المخطوط (اجتزايه) ، والتصويب من الجواب .

(٣) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ٢٥٩ = (١ : ١٣١) .

(٤) وسيأتي برقم (٤٦٦) ، وهو بتمامه :

فَإِنْ يَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِيقُ بِهِ ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرٌ فَتَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

ويرى :

* وَإِنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِيقُ بِهَا ... *

كما يرى :

* إِنْ الْعَقْلُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِيقُ بِهِ ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرًا ... *

والضمير في (تك) الدية كما أن معنى العقل الدية . وذلك أن الشاعر قد قتل ابن عمه فقال ذلك عند =

٦ - وما الشاهد فى قول النعمان بن المنذر^(١):

(٤٦٢) - *قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقَّ وَإِنْ كَذَبًا*^(٢).

وهل يجوز فيه الرفع على الوجهين من معنى (كان) ومن تقديره؟

٧ - [وما الشاهد فى قوله جُلَّ وعَنَ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(٣)؟ وهل يصلح على (إن كان

فى المعاملين ذو عسرة) كما كان فى تقدير: (إن كان فى أعمالهم خير)؟

٨ - وما فى قول العرب فى مثَلٍ من أمثالها: (إِنْ لَا حَظِيَّةَ فَلَا أَلِيَّةَ)^(٥)؟ ولم رفعت الحظية؟

وما تقدير المحذوف فيه؟ ولم قدره على (إن لا تكن لنا فى الناس حظية)^(٦)؟ وما معنى

هذا الكلام؟ وفى أى شىء يضرب هذا المثل؟ وهلا نصب على (أكن حظية)؟

٩ - وما فى قولهم: (مررت برجلٍ إن طويلاً وإن قصيراً)؟ ولم لا يجوز إلا بالنصب؟ وهلا جاز

الرفع كما جاز فى (إن حق)؟

= القصاص منه.

ومن مواطن وروده: معانى القرآن، للفراء، ج ٢: ١٠٥، والكامل، ج ٤: ٨٥، وشرح أبيات سيبويه،

للنحاس، ص ١٤٧، وشرح السيرافى، ج ٢: ٥٩ ب، والنكت، ج ١: ٣٣٨، والأمالى الشجرية، ج ٢:

٢٣٦، والمغنى، ص ٣٣٤، وشرح شواهد، ج ١: ٢٧٥، ج ٢: ٧١٥، وشرح أبياته، ج ٥: ٢٣٤.

(١) ينظر الكتاب، ج ١: ٢٦٠ = (١: ١٣١)، وشرح القصائد السبع، ص ٥٠٩، والنعمان بن المنذر هو

ملك الحيرة من قبل الفرس وقتل على أيديهم ويسبب قتله وقع يوم ذى قار بين العرب والفرس فى خبر

طويل. ينظر عنه النقائض نقائض جرير والفرزدق، ج ١: ٢٩٨، والخزانة، ج ١: ١٨٥، والمقاصد

النحوية، ج ٢: ٦٦.

(٢) وسيأتى برقم (٤٦٧)، وعجزه:

فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ

ويروى (قد قيل ما قيل) و (إن حق وإن كذب). والمخاطب الربيع بن زياد العبسى. وقوله (ذلك) إشارة

إلى اتهام لبيد الشاعر لزياد المذكور بالبرص.

ومن مواطن وروده: شرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٤٨، وشرح السيرافى، ج ٢: ٥٩ ب،

والمسائل المشككة، ص ٣٢٢، والمسائل الحلبيات، ص ٢٢٢، وكتاب الشعر، ج ١: ٥٧، وشرح أبيات

سيبويه، لابن السيرافى، ج ١: ٣٥٢، والنكت، ج ١: ٣٣٩، وشرح الكافية الشافعية، ج ١: ٤١٧،

والخزانة، ج ٢: ٧٨، وينظر معجم مارون، ص ٢٦٨، ومعجم حداد، رقم ٢١٣٩.

(٣) من الآية (٢٨٠) فى سورة البقرة.

(٤) تكملة يقتضيها السياق والجواب.

(٥) ينظر كتاب الأمثال، ص ١٥٧، ومعجم الأمثال، ج ١: ٢٠، وسيأتى معنى المثل فى الجواب.

(٦) الكتاب، ج ١: ٢٦١ = (١: ١٣١)، ولديه (إلا تكن له ...) وهما (لنا).

١٠- وما الشاهد في قول ليلي الأخيلية^(١) :

(٤٦٣) - لَا تَقْرَيْنُ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا ... (٢).

وما تقديره في الحذف؟ وهل يجوز فيه الرفع؟

١١- وقول ابن همام السلولى^(٣) :

(٣٦٤) - فَأَحْضَرْتُ عَذْرَى عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنَّ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا^(٤).

ما تقدير المحذوف فيه؟ وهل يجوز فيه الرفع؟ ولمَ جاز؟ وما تقديره؟

١٢- وقول النابغة الذبياني^(٥) :

(٤٦٥) - حَدِيثٌ عَلَى بَطُونٍ ضِنَّةٌ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا^(٦).

وهل يجوز فيه الرفع؟ ولمَ لا يجوز؟

١٣- وَكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ فِي (مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحًا فطالح)؟ ولمَ ضعف الجرّ في (إلا)

(١) ينظر ديوان ليلة الأخيلية ، تحقيق خليل إبراهيم العطية بوجليل العطية ، (بغداد - دار الجمهورية ،

ط ٢ ، ١٣٩٧هـ) ، ص ١٠٩ ، توفيت نحو سنة ٨٠ هـ . وقال صاحب فرحة الأديب ، ص ٨٤ : « ليس

البيت لليلى الأخيلية ، بل هو لحميد بن ثور » والشاهد أيضًا في ديوان حميد ، ص ١٣٠ .

(٢) وسيأتى برقم (٤٦٨) ، وهو بتمامه :

لَا تَقْرَيْنُ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

ويرى (لا تغزون) و (لا ظالمًا) و (إن ظالمًا فيهم) ، و (ولا مظلومًا) .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٦١ = (١ : ١٣٢) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٨ ،

وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٤٥ ، والنكت ، ج ١ :

٣٤٠ . وينظر معجم هارون ، ص ٣٣٦ ، ومعجم حداد رقم ٢٦٢٨ .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٦٢ = (١ : ٢٣٢) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٩٩ .

(٤) وسيأتى برقم (٤٦٩) ، وفي المخطوط (إليه) مكان (عليه) ، والتصويب من الجواب .

والشاعر يخاطب أميره عبید الله بن زياد بن أبيه .

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٩ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٦٠ ،

والمسائل العضديات ، ص ١٥١ ، والنكت ، ج ١ : ٣٤٠ .

(٥) ديوانه ، ص ١٧٩ .

(٦) وسيأتى برقم (٤٧٠) . وحديث : عطفت ، وضنة : قبيلة من عذرة ، وقال الأعمش في شرح أبيات

سيبويه : « ويرى ضبة وهو تصحيف » .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٦٢ = (١ : ١٣٢) ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٦٠ ، وشرح

شواهد سيبويه لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٦ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح =

صالح فطالح؟ ولمَ جاز النصب فيهما ولمَ يجوز الرفع فيهما؟

١٤- وهل يجوز (أمر على أيهم أفضل إن زيد وإن عمرو) على (إن مررت بزيد أو عمرو)؟ ولمَ جاز على ضعفه؟

١- الجواب :

١-١ - الذى يجوز فى إضمار الفعل بعد حرف [إضماره] إذا كان الحرف مختصاً بالفعل لا يدخل إلا عليه ، وإن كان أمّا فى بابه ؛ لأنّ اختصاصه به حتّى لا يصلح إلاّ له يوجب أنّه يقتضيه . وأمّا كونه [أمّا] فى بابه فيوجب^(١) قوّته على الذكر / معه وعلى حذفه . ولا يجوز ٧٨ ب حذف الفعل إذا خلا من ذلك فيما يتفرّع مما يقتضى جواز ما له هذه القوة على نحو حذف الفعل فى (إنّ) التى للجزاء فلها القوّة التامة . وأمّا (لو) فشبهت^(٢) بـ (إن) لأنها^(٣) للماضى نظيرة (أن) للمستقبل .

١-٢ - ولا يجوز إضمار الفعل بعد أخوات (إن) فى الجزاء لنقصانها عن منزلة (إن) إذ كانت قد تخرج عن اقتضاء الفعل فى الاستفهام ونحوه ، ولا تخرج (إن) عن اقتضاء الفعل .

١-٣ - وقولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر) يجوز فيه أربعة أوجه : نصبهما جميعاً ، ورفعهما جميعاً ، ورفع الأول ونصب الثانى ، ونصب الأول ورفع الثانى ، وهو الوجه لأن ما بعد الفاء يقتضى الاستثناف مع أن إضمار الناصب أحسن لقلة الإضمار إذ إضمار الرافع يحتاج معه إلى إضمار خبر . فالتقدير : (إن كانت أعمالهم خيراً

* ٨- الكتاب ، ج ١ : ٢٥٨ = (١ : ١٣٠) .

= لمحمد بن مالك (ت ٦٧٢) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، (بيروت - عالم الكتب) ، ص ٧١ ، والمقاصد النحوية ، ج ٢ : ٨٧ ، وشرح الأشموني ، ج ١ : ٢٥٣ ، والهمع ، ج ٢ : ١٠٢ = (١ : ١٢١) ، والدرر اللوامع على معجم الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى (ت ١٣٣١) ، (بيروت - دار المعرفة) ، ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ) ، ج ١ : ٩٠ .

(١) فى المخطوط (يوجب) ، وهو جواب (أمّا) .

(٢) فى المخطوط (مشبهة) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (بها) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

فجزاؤهم خير) وأما تقدير النصب فما بعد الفاء فعل (فسيجزون خيراً) . وأما رفع الأول فيجوز على وجهين : أحدهما : (إن كان في أعمالهم خير) ، والآخر : (إن وقع منهم خير) . ودليل المحنوف ما تقدم في الكلام في (الناس مجزيون بأعمالهم) فهذا يقتضى أنهم يجزون بحسن أعمالهم في الخير والشر، إلا أنه صلح الحذف بعد الحرف لما بيننا من قوة هذا الحرف .

٤*١ - ويجوز إظهار الفعل واختزاله ، لأنه لم يحصل في الكلام ما هو خلف منه قد صار بمنزلة الذكر له في التقدير كما يكون في قولهم : (إياك) أنه^(١) قد صار بمنزلة (احذر) فلا تدخل عليه (احذر) كما لا يدخل الفعل على الفعل .

٥*٢ - وقال هدي بن خشرم^(٢) :

(٤٦٦) - فَإِنْ يَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِيقُ بِهِ ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ^(٣) .

فهذا على (إن وقع صبر) ، و(كان) فيه بمعنى (وقع) ويجوز (إن كان فيه صبر) أى^(٤) في البلاء الذى نزل في أموالنا . ويجوز بالنصب على تقدير (وإن كان الأمر صبراً فنصبر للصبر) .

٦*٣ - وقال النعمان بن المنذر :

(٤٦٧) - قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقَّ وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَاكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَ^(٥) .

فهذا على (إن كان القول حقاً وإن كان كذباً) ، ويجوز فيه الرفع على (إن كان فيه حقاً أو كذباً) . ويجوز على (إن كان وقع حق) .

٧*٣ - وفى التنزيل ﴿وَإِنْ كَانَ نُوُ عُسْرَةٌ فَنُظْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٦) ففي الرفع وجهان : أحدهما

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٥٨ = (١ : ١٣٠) .

٢* نفسه ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ = (١٣١) .

٣* نفسه ، ص ٢٦٠ = (١٣١) .

(١) لفظة (أنه) ألحقت في الهامش ، غير أن الإشارة إلى موضعها وقعت بعد كلمة (صار) . . . والأنسب هذا الموضع .

(٢) في المخطوط (حسرم) وهو تصحيف .

(٣) تقدم برقم (٤٦١) .

(٤) في المخطوط (إن) . . . والأنسب ما أثبتته .

(٥) تقدم برقم (٤٦٢) .

(٦) من الآية (٢٨٠) في سورة البقرة .

(إن كان فى المعاملين ذو عسرة) ، والآخر : (إن وقع ذو عسرة فيهم) . ويجوز فى مثله النصب على (وإن كان المعامل ذا عسرة) .

٨*١ - وقول العرب فى المثل: (إلا حظية فلا ألية) ومعناه^(١) (إن كان ممن لا يحظى عنده النساء فإنى غير ألية فيما يوجب الحظوة) أى غير مقصرة . من قولك : ما ألوت جهداً ، وهو (فعيلة)^(٢) منه ، ووجه المثل فيه أن كل من لم يحظ عنده بأمر من الأمور مع الاجتهاد فيما يوجب الحظوة عنده فإنه يصلح أن يقال له هذا القول وإن لم يكن من جنس حظوة النساء عند الرجال . ولو نصب على تقدير : (إلا أكن حظية فلا ألية) جاز ، والمثل جرى بالرفع .

٩*٢ - وتقول : (مرتد برجل إن طويلاً وإن قصيراً) فهذا لا يكون إلا بالنصب ، لأنه لا يتوجه فيه إلا إضمار (رجل) على تقدير (إن كان طويلاً وإن كان قصيراً) .

١٠*٣ - وقالت لیلی الأخيلية :

(٤٦٨) - لَا تَقْرَيْنَ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا^(٣) .

فهذا على (إن كنت ظالماً أو مظلوماً) وهو وجه الكلام ، ولو رفع على (إن كان فيهم ظالم) ويدخل هو^(٤) فى جملة الظالم جاز ، وفيه بُعد^(٥) .

١١*٤ - وقال ابن همام السلولى :

(٤٦٩) - / وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنَّ عَازِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا^(٦) .

فهذا على (إن كان الأمير عازراً بإحضار شهودى وإن كان تاركاً) ؛ لأنه إنما أحضر الشهود عند الأمير ليشهدوا له بما فيه عذر له . ويجوز الرفع فيه على معنى (إن كان لى فى الناس عازراً

١* الكتاب ج١ ، ٢٦٠ - ٢٦١ = (١ : ١٣١) .

٢* نفسه ، ص : ٢٦١ = (١٣١) .

٣* نفسه ، ص ٢٦١ = (١٣٢) .

٤* نفسه ، ص ٢٦٢ = (١٣٢) .

(١) فى المخطوط (معنى) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) فى المخطوط (فعلته) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٣) تقدم برقم (٤٦٣) ، وفى المخطوط (وإن مظلوم) .

(٤) أى المخاطب .

(٥) أما السيرافى فيرى أنه لا يجوز فيه إلا النصب ، حيث قال : « فهذا لا يجوز فيه إلا النصب » شرحه ،

ج ٢ : ١٦٠ .

(٦) تقدم برقم (٤٦٤) .

أو تاركاً) وهو حسن لأنه موافق لغرضه في أن يعذر في الأمر الذي تَوَجَّد عليه فيه .

١٢*١ - وقال النابغة :

(٤٧٠) - حَدِيثٌ عَلَى بَطُونِ ضَنْئَةٍ كُلُّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا^(١) .

أي (إن كنت ظالماً فيهم وإن كنت مظلوماً فهم لى بالحذب على) ولا يصلح الرفع في هذا ؛ لأنه لا معنى لقوله : (إن كان فيهم ظالم أو مظلوم) لأنه إنما يختص بعضهم بحذبهم عليه بالرفع فيفسد المعنى .

١٣*٢ - وتقول : (مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحاً فطالح) على (إلا يكن صالحاً فهو طالح) فهذا وجه الكلام . ومنهم من يقول : (إلا صالحاً [فطالحاً]^(٢)) فينصبهما جميعاً طلباً لمشاكلة الجواب لما هو جواب له ، وتقديره (إلا يكن صالحاً فقد لقيته طالحاً) . ومنهم من يجزئه فيقول : (إلا صالحٍ فطالحٍ) وهذا ضعيف من أجل إضممار حرف الجر ، لأنه إنما جاز لدلالة الكلام عليه وتقديره (إلا أكن مررت برجلٍ صالحٍ) . حكاه يونس (ت١٨٢) عن العرب . ولا يجوز الرفع فيه كما لم يجز في (مررت برجلٍ إن طويلاً وإن قصيراً^(٣)) ، لأنه لا يتوجه إلا على إضممار هذا المذكور في (كان) .

١٤*٣ - ويجوز (امرء على أيهم أفضل إن زيد وإن عمرو) أي (إن تكن تمر بزيد أو عمرو) ، وإن شئت قدرته (إن تكن تمر على زيد أو عمرو) فتضممر مثل ما أظهرت ، لأن (مررت على زيد) و(بزيد) واحد .

٢- [مسائل من هذا الباب^(٤) أيضاً] :

١٥ - لم لا يجوز أن يرتفع الاسم بعد (إن) بالابتداء كما جاز أن يذكر الاسم بعد (إن) وليست من عوامل الاسم؟

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٦٢ = (١ : ١٣٢) .

*٢- نفسه ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ = (١٣٢ - ١٣٣) .

*٣- نفسه ، ص ٢٦٣ = (١٣٣) .

(١) تقدم برقم (٤٦٥) ، وفي المخطوط (إن ظالماً فيه) ، والصواب (إن ظالماً فيهم) . كما تقدم في هامش السؤال .

(٢) تكملة من الكتاب ، في الموضع المحدد لهذه الفقرة .

(٣) ينظر الفقرة (٩) .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٦٣ = (١ : ١٣٣) ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٦١ .

١٦ - وهل يجوز (عندنا رجلٌ إن زيدٌ وإن عمرو) بالرفع والنصب؟ وما تقديره في الرفع؟ ولم

لا يكون على (وإن عندنا عمرو) إذ في (عندنا) معنى الفعل؟

١٧ - وهل يجوز (عبدَ اللهَ المقتولَ) على (كن عبدَ اللهَ المقتولَ) كما قالوا: (كن عبدَ الله المقتول

ولا تكن عبدَ الله القاتل) فلم لا يجوز إضمار (كن) في الأمر كما يجوز إضمار غيره من

الأفعال ، وكما جاز إضماره مع الحرف؟ وما معنى قوله^(١): «لأنه ليس فعلاً يصل من

الشيء إلى شيء» فلم لا تكون الحال دالة على مثل هذا؟

١٨ - وما حكم قولهم^(٢):

(٤٧١) - *مِنْ لَدُ شَوْلٍ فَإِلَى إِيَّانِهَا*^(٣).

ولم لا يجوز الجرّ في (من لد شولاً)؟ وما معنى قوله في امتناع الجرّ^(٤): «لأنه ليس

بزمان ولا مكان^(٥)، كقولك: (من لد صلاة العصر إلى وقت كذا) ، و(من^(٦) لد الحائط إلى

مكان كذا)؟ وما تقديره في النصب؟ ولم جاز الجر فيه على سعة الكلام دون حقيقته؟

وما معنى قوله^(٧): «جعلوه بمنزلة المصدر»؟

١٩ - وما الحرف المختص بالفعل الذي لا يجوز بعده الاسم؟ وما الحرف المختص بالفعل

الذي يجوز بعده الاسم؟

(١) الكتاب ، ج ١ : ٢٦٤ = (١ : ١٣٣) .

(٢) لم أهدت إلى معرفة القائل .

(٣) وسيأتي برقم (٤٧٤) ، وفي المخطوط (من قوله شولاً وإلى إيانها) ، والتصويب من الجواب . ويروى

(من لد شول) . كما يروى (من لد شولاً) وأصلها (شولاً) . وعن معنى شول قيل : جمع شائلة على

غير قياس وهي الناقة التي ارتفع لبنها وجف ضرعها . وقيل : شول مصدر (شالت بذنبها) أي رفعت

للضراب ، فهو مصدر مؤكد ، عامله محنوف . والإتلاء : من أثلت الناقة إذا تلاها ولدها .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٦٤ = (١ : ١٣٤) ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٣١٢ ، ٢ : ٧٩ ،

وشرح القصائد التسع ، ج ١ : ٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٩ ، والنكت ، ج ١ : ٣٤١ ،

والخزانة ، ج ٢ : ٨٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٣٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٢٢٣ .

(٤) الكتاب ، ج ٢ : ٢٦٥ = (١٣٤) .

(٥) في المخطوط (ولازمان) ، والتصويب من الكتاب .

(٦) يوجد في المخطوط (وار) مقحمة بعد كلمة (من) .

(٧) الكتاب ، الموضع نفسه .

٢٠ - وَلَمْ جاز فى (مُر) (أؤمر) وَلَمْ يَجْز فى (خَذ) (أَوْخِذ) (١) ولا فى (كُل) (أَوْكُل)؟

٢١ - وما الشاهد فى قول دريد بن الصمة (٢) :

(٤٧٢) - *لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَأَكْذَبْنَهَا* (٣).

وَلَمْ حمله على (إِمَّا) دون (إِنْ) الجزاء؟ وما الذى اقتضى أن يكون بمنزلة ﴿فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ
وَأَمَّا فِدَاءٌ﴾ (٤)؟ وهل يجوز الرفع فى (فَإِنْ جَزَع وَإِنْ إجمال صبر)؟ وَلَمْ جاز ولا يجوز
طرح (ما) من (إِمَّا) إلا فى الشعر؟

٢٢ - وما الشاهد فى قول النمر بن تولب (٥) :

(٤٧٣) - *سَقَّتْهُ الرُّوَادُ مِنْ صَيْفٍ* (٦).

(١) فى المخطوط (ف واحد) ، والتصويب من الجواب .

(٢) ديوان دريد بن الصمة الجسمى (ت ٨) ، جمع وتحقيق محمد خير البقاعى ، (دار قتيبة ،
١٤٠١هـ) ، ص ٦٨ .

(٣) وسيأتى برقم (٤٧٠) ، وعجزه :

فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إجمال صَبْرٍ

ويروى (فاصدقها) كما يروى (فاكذبها) على خطاب المؤنث . ويروى أيضا برفع (جزع) و (إجمال) .
ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٦٦ ، ج ٢ : ٣٢٢ = (١ : ١٣٤ ، ٢ : ٦٧) ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢٨ ،
والكامل ، ج ١ : ٢٨٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ١٢٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ،
ص ١٥٠ ، ٣٢٧ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٦٣ أ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٦٥٢ ، والمسائل المشككة ،
ص ٣٢١ ، والمسائل الحلبيات ، ص ٣٣٠ ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن
السيرافى ، ج ١ : ٢٠٨ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١١٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٢ ، وتذكرة النحاة ،
ص ١٠٩ ، والخزانة ، ج ٤ : ٤٤٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٨٣ ، ومعجم حداد ، رقم ١٢٧٧ .

(٤) من الآية (٤) فى سورة محمد . ولم يوردها الرماني فى الجواب .

(٥) شعره ، ص ١٠٤ .

(٦) وسيأتى برقم (٤٧٦) ، وعجزه :

وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَ مَا

ويروى (سقتها) . والشاعر يصف وعلاً . والضمير فى سقتها يرجع لمسجورة فى بيت سابق . وعلى
رواية (سقتة) يعود إلى الوعل .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٦٧ ، ج ٢ : ١٤١ = (١ : ١٣٥ - ٤٧١) ، ومجاز القرآن ، ج ١ :
٢٣١ ، وغريب الحديث للحريثى ، ج ١ : ٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٠ ، وشرح
السيرافى ، ج ٢ : ٦٣ أ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٦٥١ ، والمسائل البغداديات ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٩ ،
وكتاب الشعر ، ج ١ : ٨٥ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١١٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٤٢ ، والخزانة ،
ج ٤ : ٤٢٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٢٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٦٤١ .

وما الخلاف فيه؟ ولم حمله^(١) على (إمّا) وحمله أبو العباس (ت ٢٨٦) على (إن) الجزاء؟
 ٢٢ - وما حكم (قد كان ذلك إما صلاحاً وإمّا فساداً) فلم وجب إذا كان على (إمّا) التي
 للتخيير فالعامل هو هذا / المذكور وإن كان على (إمّا) التي للجزاء فهو على (كان) ٧٩ ب
 أخرى؟ وهل يجوز فيه الرفع؟ ولم جاز على (إمّا) التي للتخيير دون التي للجزاء؟

٢- الجواب :

١٥*١ - لا يجوز أن يرتفع الاسم بعد (إن) بالابتداء ، لأنه يُخرج الحرفَ عن أصله في
 اللفظ والتقدير مع أنه على معناه . والقسمة في هذا الباب على أربعة أوجه : شيء على أصله
 في اللفظ والتقدير ، وشيء قد خرج عن أصله في اللفظ والتقدير لا يكون إلا منقولاً عن معناه
 كنقل الفعل إلى الاسم من نحو (يشكر) و(تغلب) ، وشيء قد خرج عن أصله في اللفظ دون
 التقدير كقولك : (زيداً ضربت) ، وشيء قد خرج عن أصله في التقدير دون اللفظ نحو ﴿وَإِذْ
 ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾^(٢) لا يصلح أن يقدر الضمير قبل الذكر ولكن الذكر قبل الضمير [وليس]
 كقولهم : (ضرب غلامه زيد) قد خرج عن أصله في اللفظ ولم يخرج عن أصله في التقدير ، لأنه
 يجوز (ضرب زيد غلامه) وليس كذلك ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ ؛ لأنه لا يجوز أن يقدر (وإِذْ
 ابتلى ربّه إبراهيم) . ومن هذا الباب (أيهم ضربت) لا يصلح أن يقدر على (ضربت أيهم) تقدير
 استعمال له على هذا الوجه ولكن تقدير المفعول فيما له من المرتبة في الموضوع وإن كان قد منع
 مانع من ذكره على ما هو له في الأصل . ولا يكون الذي يخرج في الاستعمال عن أصله في
 التقدير إلا لمانع يقتضى ذلك على الصحة^(٣) والحقيقة .

١٦*٢ - وتقول : (عندنا رجل إن زيد وإن عمرو) بالرفع والنصب ، فالرفع على (إن كان
 عندنا زيد) والنصب على (إن كان زيداً) وفيها ضمير (رجل) . ولا يجوز رفعه على (عندنا) وإن

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٦٢ = (١ : ١٢٣) .

*٢- نفسه ، ص ٢٦٤ = (١٣٣) .

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٦٧ = (١ : ١٣٦) .

(٢) من الآية (١٢٤) في سورة البقرة .

(٣) في المخطوط (الحصة) ، ولعل المراد ما أثبت .

كان فيها معنى الاستقرار ، لأنها تكون خبراً على هذا الوجه ويكون الاسم مبتدأ وتقديره قبلها في الذكر يلى (إن) فيرجع الكلام إلى أن يبتدأ الاسم بعد (إن) وذلك فاسد لإخراجه عن أصله في اللفظ والتقدير مع أنه على معناه.

١٧*١ - ولا يجوز (عبدَ اللهَ المقتولَ) على (كن عبدَ اللهَ المقتولَ) من قبل أن الفعل في الأمر والنهى إنما يكون الخلف منه ظهور معناه للحس كظهور الضرب أو العطاء فتقول: (زيداً) أي (اعطِ زيداً) أو (اضرب زيداً) وليس كذلك (كان) لأنه ليس لها معنى الحس. ولكن يجوز أن تُحذف مع الحرف لكثرة مصاحبتها له ، وإذا كثر اصطحاب الشئين دل على ذكر أحدهما مع الآخر فمن هنا جاز مع الحرف ولم يجز في الأمر والنهى.

١٨*٢ - وأما قولهم :

(٤٧٤) - *مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَانِهَا* (١).

فإنه لا يجوز في الشول الجر على حقيقة الكلام ، لأن (من لد) إنما يدخل على الزمان أو المكان إذ معناه فيه على طريق ابتداء الزمان إلى انتهائه ، أو ابتداء المكان إلى انتهائه ، وذلك (٢) (أن الأشياء على وجهين منها ما يقتضى الابتداء والانتهاء ، ومنها ما لا يقتضى ذلك . ففوة اقتضاء هذا للزمان والمكان ، ثم يليه ما كان فيه معنى الفعل لاختصاص الفعل بالزمان فيصلح النصب على تقدير (من لد كانت شولاً فألى إتلانها) . وقد جرّه [قوم] (٣) على الاتساع . ووجه حمل الشول على المصدر أن أصله من (شالت تشول شولاً) كما أن العدل من (عدل يعدل عدلاً) ، ثم استعمل على معنى الشائل كالعدل (٤) فى سغنى العادل فعلى هذا جاز الجر (٥).

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٦٤ = (١ : ١٣٣) .

* ٢- نفسه ، ص ٢٦٤ - ٢٦٥ = (١٣٤) .

(١) تقدم برقم (٤٧١) .

(٢) فى المخطوط (وكذلك) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) تكملة من الكتاب ، ج ١ : ٢٦٥ = (١ : ١٣٤) .

(٤) فى المخطوط (كالعدل) .

(٥) مفهوم كلام الرماني أن جر (شول) جاز لأنه فى تأويل اسم الفاعل (شائل) . وهذا يخالف فيما يبدو لى رأى سيبويه حيث قال : « وقد جرّه قوم على سعة الكلام وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين ، وإنما يريد حين كذا وكذا » الكتاب ، ج ١ : ٢٦٥ = (١ : ١٣٤) . وقال السيرافى : « والجر يحتمل وجهين : أحدهما : أن تجعل (شولاً) مصدرأً صحيحاً ... فإذا جعلته مصدرأً صحيحاً جاز أن يجعل وقتاً . ويجوز أن يكون قد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير : (من لد كون شولاً) » شرحه ، ج ٢ : ٦٢ .

١٩*١ - والحرفُ المختصُ بالفعل الذي لا يجوز بعده الاسم هو الذي معناه في الفعل من غير أن يكون أمًّا في بابه نحو (سوف) و(قد) ، والحرف المختصُ بالفعل الذي يجوز بعده الاسم هو الذي معناه في الفعل مما هو أمٌّ في بابه نحو (إن) التي [للجزاء].
٢٠*٢ - ويجوز في (مر): (أؤمر) على الأصل (في الأمر)^(١). ولا يجوز في (خذ): (أؤخذ) ولا في (كل): (أؤكل) إلا بالحذف لكثرة استعمال الأمر إذ هو / مترجم عن كل فعل يجرى على طريقة (افعل) فصار كأنه أمٌ لفعل الأمر.

٢١*٣ - وقال دريد بن الصمة :

(٤٧٥) - لَقَدْ كَذَبْتُكَ [نَفْسَكَ] فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا^(٢) وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرًا^(٣)

فليس هذا على (إن) التي للجزاء ، وإنما هو على (إما) التي للتخيير إلا أنه حذفت منه (ما) ، من أجل أنه لو كان على (إن) التي للجزاء لكان من غير جواب^(٤) ، إذ الفاء تستأنف ما بعدها ، ولا يكون ما قبلها في معنى الجواب ألا ترى أنك لو قلت : (قد كان ذلك فإن حقًا وإن كذبًا) اقتضى الجواب ولم يجز الوقف عليه للعلّة التي بينا ، فإن أسقطت الفاء قلت : (قد كان ذلك إن حقًا وإن كذبًا) فيصلح أن يكون ما قبل (إن) في معنى الجواب إذا لم تأت بالفاء التي هي لاستئناف الكلام على تقدير عطف جملة على جملة . ويجوز فيه الرفع كأنه قال : (فإمّا أمرك جزعٌ وإمّا إجمالٌ صبرٌ) . ولا يجوز حذف (ما) من (إمّا) إلا في الشعر ، لأنه نادر في الاستعمال . وكل ما ندر في الاستعمال فهذا حكمه .

٢٢*٤ - وقال النمر بن تولب :

(٤٧٦) - سَقَتَهُ الرُّوَادُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمًا^(٥).

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٦٥ - ٢٦٦ = (١ : ١٣٤) .

*٢- نفسه ، ص ٢٦٦ = (١٣٤) .

*٣- نفسه ، ص ٢٦٦ = (١٣٤ - ١٣٥) .

*٤- نفسه ، ص ٢٦٧ - ٢٦٨ = (١٣٥) .

(١) في المخطوط (والحرف) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٢) في المخطوط (جزع) ، وهو رواية كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، غير أن المراد هنا رواية النصب .

(٣) تقدم برقم (٤٧٢) .

(٤) في المخطوط (واجب) .

(٥) تقدم برقم (٤٧٣) .

فهذا عند سيبيويه على (إمّا) التى للتخيير^(١) وخالفه أبو العباس (ت ٢٨٦) فى هذا البيت فزعم أنه على (إن) التى للجزاء^(٢) ، لأنه جاء بالجواب كأنه قال : (وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى) . ووجه قول سيبيويه أن الكلام يقتضى الاتصال فى الدعاء لأنه دعاء له بالسقى من صيف أو خريف ثم قال : فلن يعدم الرى على التفاضل بإجابة الدعاء فهذا هو الأظهر وإن كان الذى قاله أبو العباس أوجه فى الإعراب لذكره الجواب .

٢٣*١ - وتقول : (قد كان ذلك إمّا صلاحاً وإمّا فساداً) ، فإن حملته على (إمّا) التى للتخيير لم يحتج إلى حذف شيء وكان العامل (كان) المذكور على طريق الخبر كأنك قلت : (قد كان ذلك صلاحاً أو فساداً) ، وإن حملته على (إن) التى للجزاء دخلت (مع ما) (٣) فلا بد من إضمار (كان) أخرى ، لأنه لا يعمل ما قبل (إن) فيما بعدها ، وتقديره (قد كان ذلك إن كان صلاحاً وإن كان فساداً) . ويجوز الرفع على (إمّا) التى للتخيير كأنه قيل : (إن كان ذلك إمّا هو صلاح وإمّا هو فساد) ، ولا يصلح على (إن) التى للجزاء لأنه بمنزلة (مررت برجل إن طويلاً وإن قصيراً) فى أنه لا يتوجه إلا على إضمار المذكور إلا أن تذهب به إلى أن الصلاح والفساد ليس هو الذى ذكرت فيجوز على تقدير (قد كان ذلك إن كان فيه صلاح وإن كان فيه فساد) .

٣-مسائل من هذا الباب^(٤) أيضا :

٢٤ - ما العامل فى (خير) من قولهم : (هلاً خيراً من ذلك) و(ألاً خيراً منه) ؟ وما دليله

١- الكتاب ، ج ٢٦٨ = (١ : ١٣٥) .

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٦٧ = (١ : ١٣٥) .

(٢) ينظر المسائل المشككة ، ص ٣٢٩ ، وفيه « قال أبو العباس فى (الغلط) يقال له : (ما) لا يجوز الفاؤهما من (إن) إلا فى غاية الضرورة ، و(إمّا) يلزمها أن تكون مكررة وإنما جاءت هنا مرة واحدة ، ولا ينبغي أن يحمل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيره سبيلاً . ولكن الوجه فى ذلك ما قاله الأصمعى ، قال : (هى (إن) للجزاء) » .

وسبيويه لم يمنع أن تكون (إن) للجزاء حيث قال بعد رأيه السابق : « وإن أراد (إن) للجزاء فهو جائز ، لأنه يُضمر فيها الفعل » الكتاب ، ج ١ : ٢٦٨ = (١ : ١٣٥) ، وينظر شرح أبيات المغنى ، ج ١ : ٢٨٠ .

(٣) فى المخطوط (معها) .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٦٨ = (١ : ١٣٦) ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٦٣ .

وتقديره؟ وهل يجوز على تقدير (هلا أفعل خيراً من ذلك)؟ ولمَ جاز؟ وهل يجوز [رفع] (١) بعضه؟ وما تقدير المحذوف في الرفع؟ وما دليله؟

٢٥ - وما العامل في (فرّق) من قولهم: (أَوْ فَرَّقًا خَيْرًا من حبّ) (٢)؟ وما دليله؟ وما حمّله على الجواب؟ وهل يجوز رفعه؟ وما تقديره في الرفع؟ ولمَ حمّله (٣) على (أمرى فرق خير من حبّ)؟ وما معنى قوله (٤): «إنما ينتصب على أن يكون الرجل في فعلٍ فتريد أن تنتقله عنه»؟

٢٦ - وما العامل في (تمر) من قولهم: (ألا طعام ولو تمرًا)؟ وما دليله؟ وهل يجوز فيه الرفع؟ وما تقديره في الرفع؟ ولمَ وجّه على (ولو سقط إلينا تمر) على إضمار الفعل مع أن عقد الباب على أن الرفع يضم فيه ما هو هو؟

٢٧ - وما الذي يجوز في (انتنى بدابة ولو حمارًا)؟ ولمَ جاز فيه الأوجه الثلاثة من وجوه الإعراب؟ وما تقدير كلّ واحد منها؟

٢٨ - وما الذي يجوز فيه (جئتكم بدرهم فهلأ دينارًا)؟ ولمَ جاز بالنصب والجزم ومنع (٥) الرفع؟

٨٠ ب

٢٩ - ولمَ كانت / (لو) بمنزلة (إن)؟

٣٠ - ولمَ جاز (أنتنى بطعام ولو تمرًا) و(لو تمر) بالنصب والجزم، و (ألا ماء ولو باردًا) بالنصب؟ وما معنى قوله (٦): «لأن باردًا صفة ماء»؟

٣١ - وما الذي يجوز في قولهم: (ادفع الشر ولو اصبعًا)؟ وما تقديره؟ ولمَ لا يحسن حمّله على ما يرفع؟ وما الفرق بينه وبين (ألا طعام ولو تمر)؟

(١) بكلمة مستفادة من السياق ومن قول سيبويه: «... فقد سمعنا رفع بعضه من العرب» الكتاب، ١: ٢٦٨.

(٢) هذا مثل . ينظر مجمع الأمثال ، ج ٢ : ٧٦ .

(٣) والفرق : الخوف . قال السيرافي « هذا كلام تكلم به رجل عند الحجاج ، وذلك أنه قد فعل له فعلًا في فاستجاده ، فقال الحجاج : أكل هذا حبًا ؟ ، أي فعلت كل هذا حبًا لى ، فقال الرجل مجيبًا له : أن فرقًا خيرًا من حب ، أي فعلت هذا فرقًا هو أنبل لك وأجل » شرح السيرافي ، ج ٢ : ٦٤ ب .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٦٩ = (١ : ١٣٦) .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) في المخطوط (وفتح) ، والصواب ما أثبتته .

(٦) الكتاب ، ج ١ : ٢٧٠ = (١ : ١٣٦) . وليس فيه كلمة (ماء) .

- ٣٢ - وما الذى يجوز فى قولهم: (خير مقدم)؟ وما تقديره فى النصب والرفع؟
- ٣٣ - وما حكم قولهم: (خيراً وما سر) عند تفسير الرؤيا ، (خيراً لنا وشرّاً لعدونا) ؟ ولم كان على (رأيت خيراً وما سر)؟ ولم جاز فيه الرفع (خير وما سر)؟
- ٣٤ - وما الذى يجوز فى قولهم: (مصاحب معان) ، (مبرور مأجور)؟ وما تقديره فى النصب؟
- ٣٥ - وما حكم قولهم: (راشداً مهدياً)؟ ولم كان النصب فيه أجوداً؟ وما تقديره فى النصب؟ ولم كثر فيه؟ وما معنى قوله^(١) : « صار بمنزلة (رشدت) و(هديت) »؟
- ٣٦ - وما العامل فى (هنياً) [من] قولهم: (هنياً مريئاً)؟ ولم غلب عليه النصب؟
- ٣٧ - وما العامل فى (صادق) من قولهم: (صادقاً واللّه) عند حديث يجرى أو شعر ينشد؟ ولم قدره^(٢) على (قاله^(٣) صادقاً)؟
- ٣٨ - وما العامل فى (متعرض) (٤) من قولهم: (متعرضاً لعن لم يعنه) (٥)؟ ولم قدره^(٦) على (دنا من هذا الأمر)؟

٣٩ - وما العامل فى (مواعيد) من قولهم:

(٤٧٧) - مَوَاعِيدَ عَرَقُوبٍ أَخَاهُ يَبْتَرِبُ؟ (٧).

- (١) الكتاب ، ج ١ : ٢٧١ = (١ : ١٣٧) ، والرمانى يحكى قوله هنا بالمعنى إذ الذى فى الكتاب هو « صار بدلاً من اللفظ بالفعل ، كانه لفظ بـ (رشدت) و(هديت) » .
- (٢) المصدر نفسه .
- (٣) فى المخطوط (قوله) ، والتصويب من الجواب ومن الكتاب .
- (٤) فى المخطوط (معترض) وكذا فى الموضع التالى (معترضاً) . والمثبت من الجواب ومن الكتاب : ج ١ : ٢٧٢ = (١ : ١٣٧) .
- (٥) هذا مثل . وروايته فى مجمع الأمثال ، ج ٢ : ٣٢٠ « معترض لعن لم يعنه » وفى اللسان ، ج ١٣ : ٢٩٠ (عن) « معرض لعن لم يعنه » .
- (٦) الكتاب ، ج ١ : ٢٧٢ = (١ : ١٣٧) .
- (٧) فى المخطوط (ثرب) مكان (ببترِب) ، والتصويب من الجواب ومن الكتاب ، وهذا الشطر مثل من أمثال العرب ، وقد ورد بهذا النص فى الكتاب ، فى الموضع السابق ، كما ورد ضمن أبيات لبعض الشعراء منها قول الشماخ :

أَوَاعِدَتْنِي مَا لَا أَحَاوِلُ نَفْعَهُ مَوَاعِيدَ عَرَقُوبٍ أَخَاهُ يَبْتَرِبُ

ينظر ديوانه ، ص ٣٤٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٤٣ ، وفيه « (ومواعيد عرقوب) هو مثل مقول قبل أن ينظمه الشماخ » . والأغنى ، ج ١٥ : ١٤٤ ، وفيه « وما قالته الشعراء فى ذكر عرقوب يكثر » .

==

ومن تلك الأبيات قول ابن عبيد الأشجعى :

- ولم كان الخلف دليلاً على ما حذف من الفعل؟
 ٤٠ - ولم جاز الرفع فى (متعرض)^(١) و(صادق والله)؟
 ٤١ - وما العامل فى (غَضِبَ الخيلُ عى اللجم)^(٢)؟ وما دليله؟ ولم جاز بالرفع؟
 ٤٢ - وما العامل فى (أهل) من قولهم : (أهل ذاك)؟ ولم جاز بالرفع؟

٣- الجواب :

٢٤*١ - العامل فى (خير) من قولهم : (هلاً خيراً من ذلك) : (تفعل) ، وتقديره (هلا تفعل خيراً من ذلك) . ودليله التحضيض مع ذكر ما يرغب فيه ، فدل التحضيض مع ذكر ما يرغب فيه على طلب الفعل . ولولم يذكر ما يرغب فيه لم يجب مثل ذلك ، كقوله : (هلاً زيداً) فلا يصلح مثل هذا على (هلا تفعل زيداً) . ويجوز (هلاً أفعَل)^(٣) خيراً من ذلك) فتخرج الكلام [على] تحضيض المتكلم لنفسه وإن كان دالاً على تحضيض المخاطب من جهة (إنى أختار لك ما اخترته لنفسى) . ويجوز فيه الرفع على (هلا يكون خير من ذلك) .

٢٥*٢ - والعامل فى (فرق) من قولهم : (أو فرقاً خيراً من حب) ، (أو أفرقك فرقاً) وهو جواب ، لأن (أو) لا تكون إلا على كلام متقدم . ومثل هذا يدل عليه ما يذكره المبتدئء بالكلام

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٦٨ = (١ : ١٣٦) .

*٢- نفسه ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ = (١٣٦) .

= وَعَدْتُ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدُ عَرْقُوبٍ أَخَاهُ بَيْتَرْبٍ

ينظر كتاب الأمثال ، ص ٨٧ ، ومجمع الأمثال ، ج ٢ : ٣١١ ، والخزانة ، ج ١ : ٢٧ ، ورواية المثل فى كتاب الأمثال ، ومجمع الأمثال هكذا « مَوَاعِيدُ عَرْقُوبٍ » واختلف فى عرقوب (هل هو من الأوس أو من العمالق؟) تبعاً لاختلافهم فى رواية (يثرِب) اسم المدينة فى الجاهلية أو (يترب) اسم بلد قرب اليمامة ، جاء فى جمهرة اللغة ، ج ١ : ١٢٤ « فمن قال : إنه من الأوس قال : (بيثرِب) ، ومن قال : إنه من العمالق ، قال : (بيترِب) ؛ لأن بلاد العمالق كانت باليمامة إلى وبار مما قرب منها و(يترب) هناك . وقد كانت العمالق أيضاً بالمدينة . » وتنتظر قصة المثل فى كتاب الأمثال السابق ذكره .

(١) فى المخطوط (معترض) ، والمثبت يناسب ما تقدم فى الفقرة رقم (١٤) من الأسئلة .

(٢) هذا مثل . ينظر مجمع الأمثال ، ج ٢ : ٥٦ .

(٣) فى المخطوط (تفعل) والتصويب من السؤال .

مما يدعو إلى الانتقال من حال إلى حال ، فهذا المتكلم ذكر ما يقتضى انتقال المخاطب عن حال إهماله لمحبهته إلى حال فرقه^(١) ليكون أسرع إلى طاعته . فقال له : (أو فرقاً خيراً من حب) أى إن فرقى لك أشدّ حثاً على اتباع أمرك وترك الاخلال بشيء^(٢) منه من الحب ، لأنّ الحب قد يقع فيه إذلال وتضجيع فى الأمر لأجله وليس كذلك الفرق . ويجوز رفعه على (أو أمرى فرق خيراً من حب) ، فيكون قد دلّ على أن الحال التى هو عليها ممّا يطلب منه الانتقال إليه .

٢٦*١ - وتقول : (ألا طعاماً ولو تمرّاً) ، وتقديره (ولو كان تمرّاً) ؛ لأنّ التمنى على كون التمر^(٣) [طعاماً] . ويجوز (ولو تمرّاً) ؛ لأنّ التمر متمنى فيصلح رفعه على (ولو وقع إلينا تمر^(٤)) .

٢٧*١ - ولا بد من تقدير الفعل إذا ذكر الحرف الذى لا يدخل إلّا على الفعل فى حقيقته نحو (إن) و(لو) و(هلاً) فتقول : (أنتنى بدابة ولو حماراً) ويجوز بالجر والرفع على تقدير (ولو أتيتنى بحمار) ، (ولو كان لنا حمار) .

٢٨*١ - ويجوز : (جئتكم بدرهم فهل ديناراً) أى (فهل كان الذى تأتى به ديناراً) ويجوز بالجر ، ولا يصلح الرفع ، لأنّه على فعل المخاطب فى المعنى فلا يستقيم التقدير على الرفع إلّا على بعد كائنك / قلت : (فهل كان منك دينار) فعلى هذا يصلح الرفع إذا لم يوهم خلاف فعل ٢٨١ المخاطب .

٢٩*٢ - و(لو) بمنزلة (إن) فى طلب الفعل وعقده بفعل آخر يجب بوجوبه ، إلّا أن (لو) للماضى و(إن) للمستقبل وانعقاد الفعل الثانى بالأوّل ، ف(لو) تقتضى الاعتبار فإن كان الأوّل قد وقع وجب أن يكون الثانى قد وقع أيضاً ، وإن كان الثانى لم يقع وجب أن يكون الأوّل لم يقع على نحو قوله جلّ وعزّ : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٥) فَلَمَّا صَحَّ أَنَّهُمَا لَمْ يَفْسِدَا صحّ أنهما لا آلهة فيهما إلا الله جلّ وعزّ . ولو كان فيهما آلهة^(٦) لوجب أن يفسدا .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٦٩ = (١ : ١٣٦) .

٢* نفسه ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ = (١٣٦) .

(١) فى المخطوط (حبه) ، وما أثبتته يناسب السياق ، ومعنى الفرق : الخوف .

(٢) فى المخطوط (لاخلال شيء) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (التميز) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (تمرّاً) ، والصواب ما أثبتته .

(٥) من الآية (٢٢) فى سورة الأنبياء .

(٦) فى المخطوط (اله) ولعل المراد ما أثبتته .

١-٣٠ - وتقول: (انتنى بطعام ولو تمرًا) (ولو تمر) بالنصب والجَرِّ ، ولا يجوز فى (آلا ماء ولو باردًا^(١)) إلا بالنصب ، لأن باردًا صفة ، فلا تلى العامل ، ولو جررته أو^(٢) رفعته لكنت قد أوليته العامل فى التقدير ، وليس كذلك إذا نصبته ، لأنه فى موضع الخبر وبينه وبين العامل الاسم.

٢-٣١ - وتقول: (ادفع الشر ولو إصبعًا) ، ولا يجوز بالرفع كما جاز (ألا طعام ولو تمر)؛ لأن المتمعن هو التمر ، وليس كذلك المطلوب فى (ادفع الشر ولو إصبعًا) ؛ لأن المطلوب فيه الدفع على مقدار الإصبع ، ألا ترى أنه لو دفع إليك إصبع لم يكن المطلوب فى هذا الكلام ، وليس كذلك (ألا طعام ولو تمر) لأن التمر [مطلوب] ، وكأنك قلت: (ولو وقع إلينا تمر).
٣-٣٢ - وتقول: (خير مقدم) بالنصب والرفع ، فالنصب على (قدمت خير مقدم) ، والرفع على (قدمك خير مقدم).

٢-٣٣ - وتقول: (خيرًا وما سر) عند تفسير الرؤيا ؛ لأن القائل يقول: (رأيت فى المنام كذا وكذا) فتقول: (رأيت خيرًا وما سر). ويجوز فيه الرفع على رؤياك خيرًا وما سر) كما قلت: (قدمك خير مقدم).

٤-٣٤ - وتقول: (مُصَاحَبٌ معان) و(مُبرور مأجور) فترفع ، وتقديره: (أنت مبرور مأجور) و(أنت مصاحب معان). ويجوز فيه النصب على (أذهب مصاحبًا معانًا) و (رجعت مبرورًا مأجورًا) ؛ لأن هذا الكلام إنما يقال فى حال القدوم والذهاب.

٤-٣٥ - وتقول: (راشدًا مهديًا) بالنصب ، على (أذهب راشدًا مهديًا). ويضعف فيه الرفع ؛ لأنه يطلب الفعل من أجل أنه صار بدلًا من (هديت) و(رشدت) فى الاستعمال.

٤-٣٦ - وتقول: (هنيئًا مريئًا) أى (كل هنيئًا واشرب مريئًا)^(٣) ؛ لأنه أكثر ما يقال عند حال الأكل والشرب ، وإن كان يصلح لكل حال تحدث مما يسر أو يقتبط بها لصاحبها كما قال

١-* الكتاب ، ٢٦٩ - ٢٧٠ = (١: ١٣٦).

٢-* نفسه ، ص ٢٧٠ = (١: ١٣٦).

٣-* نفسه ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ = (١٣٦ - ١٣٧).

٤-* نفسه ، ص ٢٧١ = (١: ١٣٧).

(١) فى المخطوط (بارد) ، والصواب ما أثبت.

(٢) فى المخطوط (و) ، والأنسب ما أثبت.

(٣) ينظر ما سياتى ، فى باب ٢: ٦٢.

القاتل: (هنيئاً له الشهادة) كأنه قال: (لينوق ذلك هنيئاً) وكذلك: (هنيئاً له النظر) أى (ليدم له ذلك هنيئاً) ، وكأنه صار بدلاً من (هناؤه الله به) أو (هناؤه النظر هنيئاً) وصار (هنيئاً) فى موضعه مقتضياً للفعل من دَوَامِهِ له .

٣٧*١ - وتقول: (صادقاً والله) عند الحديث والإنشاد ، أى (قاله صادقاً) . وإنما قدره على القول دون الإنشاد والحديث لأنه أعم وأولى بالتقدير لهذه العلة .

٣٨*٢ - وتقول: (متعرضاً لعن لم يعنه) ، أى دنا من الأمر متعرضاً لما لا ينبغي له ، ودليله ما ظهر من حاله من الحرص على الدخول فى ذلك الأمر .

٣٩*٢ - وتقول :

(٤٧٨) - مَوَاعِيدُ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ بِيْثْرِبٍ (١) .

عند ظهور الخلف منه ، وتقديره (واعدتنى مواعيد عرقوب أخاه بيثرب) ، وهو مثل فى كل من أخلف الوعد فيما يعظم من الأمر ، وإنما كان الخلف دليلاً على الوعد لانعقاده به على اللزوم به إذ لا يكون الخلف إلا خلفاً للوعد .

٤٠*٢ - ويجوز الرفع فى (صادق والله) و(ومتعرض لعن لم يعنه) أى (هو صادق)

و(وهو متعرض) .

٤١*٢ - وتقول: (غَضِبَ الخيل على اللجم) أى (غضبت غضب الخيل على اللجم) ، وذلك

أنه رآه فى / حال غضب واقع منه فلم يحتج إلى ذكره لظهوره واحتاج إلى ذكر تنويحه بأنه ٨١
هذا الضرب من الغضب . ويجوز فيه الرفع على (غضبك غضب الخيل على اللجم) .

٤٢*٤ - وتقول: (أهل ذاك) إذا ذكر إنساناً بمدح أو ذم ، فكأنك قلت: (ذكرت أهل

ذاك) . ويجوز فيه الرفع على (هو أهل ذاك) .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٧١ = (١ : ١٣٧) .

٢* نفسه ، من ٢٧٢ = (١٣٧) .

٣* نفسه ، من ٢٧٣ = (١٣٧) .

٤* نفسه ، من ٢٧٣ = (١٣٧ - ١٣٨) .

(١) تقدم برقم (٤٧٧) .

٥٣- باب إضمار الفعل المتروك إظهاره^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في إضمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتحذير
_____ مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في إضمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتحذير ؟
- ٢ - وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك ؟
- ٣ - وما العامل في (إياك) إذا قيل في حال التحذير ؟ وما تقديره ؟ ولم لا يظهر العامل ؟
- [٤-] ولم جاز (نفسك يا فلان) باختزال العامل وإظهاره ، ولم يجز مثل ذلك في (إياك) ؟
- ٥ - وما وجه قول بعضهم ، وقد قيل له : (إياك ، فقال : (إيأي) فلم جاز في الخبر ؟
- ٤ - وما العامل في قولهم : (رأسه والحائط)^(٢) ؟ ولم قُدِّر على (خلَّ رأسه والحائط) ؟ ولم لا يجوز أن يظهر هذا العامل [مع] الواو ، ويجوز أن يظهر في الأفراد إذا قلت : (الحائط) ، إن شئت أضمرت ، وإن شئت أظهرت فقلت : (أتق الحائط) ؟
- ٦ - وما حكم (شأنك والحج) و(امرأ ونفسه) ؟ ولم جاز في الواو أن تكون بمعنى (مع) وعاطفة في هذا الموضع^(٣) ؟ وما حكم قولهم : (أهلك والليل)^(٤) ؟ وما تقدير العامل ؟ و(ماز رأسك والسيف)^(٥) ؟

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٢٧٣ = (١ : ١٣٨) : هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه وسامته لك مظهرًا لتعلم ما أُرانبوا إن شاء الله تعالى . هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٦٥ ب .

(٢) في المخطوط (الحليط) ، وهو تحريف .

(٣) هذا السؤال لم يشمله الجواب عن هذه الفقرة من الأسئلة .

(٤) هذا مثل . ينظر مجمع الأمثال ، ج ١ : ٥٢ . وفيه يضرب في التحذير والأمر بالجزم .

(٥) هذا مثل أيضًا . ينظر المصدر نفسه ، ص ٢٧٩ . وجاء في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٦٧ ب . كثير من

النحويين يقولون : إنه أراد ترخيم مازن ولم يكن اسم الرجل الذي خطب بهذا مازنًا ولكنه كان من بني

مازن بن العنبر بن عمرو بن تميم وكان اسمه كداما أسر بجيرا القشيري فجاءه قعنب اليربوعي =

[٢-] ولم انقسم هذا الباب ثلاثة أقسام منه ما لا يجوز إظهار العامل فيه أصلاً في الأفراد وغيره ، ومنه ما لا يجوز في وار العطف ويجوز في الأفراد ، ومنه (١) ما لا يجوز في التكرير ويجوز في الأفراد ؟ وما معنى اعتلاله (٢) بأنه صار بمنزلة (افعل) ودخول (الزم) على (افعل) [محال] (٣) ؟

٧ - ولم لا يدخل فعل [على فعل] ؟

٨ - وما الشاهد في قول عمرو بن معدى كرب (٤) :

(٤٧٩) - أُرِيدُ حَبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ (٥)

وما العامل في (عذيرك) ؟ ولم لا يظهر العامل فيه وما معنى الكلام ؟ وقول الكميت (٦) :

(٤٨٠) - نَعَاءٌ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ* (٧)

= ليقته فمعن المازنى منه فقال للمازنى : «ما ز رأسك والسيف» وترخيمه على أحد وجهين : إما أن يكون سماه بمارن إذ كان من مازن ... وإما أن يكون ترخيماً بعد ترخيم كأنه رخم مازنيا فصار مازناً ثم رخم مازنا فصار (ماز) . وينظر شرح المفصل ، ج ٢ : ٢٦ ، وفيه (كان اسمه كراما) .

(١) توجد (واو) في المخطو بعد كلمة (منه) ولا معنى لها .

(٢) الكتاب ، ج ١ : ٢٧٦ = (١ : ١٣٩) .

(٣) تكملة من الكتاب .

(٤) شعره ، ص ٩٢ ، وكانت وفاته سنة ٢١ هـ ، وقال الأعمى في تحصيل عين الذهب ، ج ١ : ١٢٩ ، عند كلامه عن الشاهد : « ويقال : إنه لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه قاله فى ابن ملجم » ، لكن جاء فى الكامل ، ج ٣ : ١٩٨ : أن علياً كرم الله وجهه كان يتمثل ببيت عمرو بن معدى كرب هذا . وينظر الخزائن ، ج ١ : ٧٩ .

(٥) وسيأتى برقم (٤٨٢) . وعذير : قيل بمعنى عائر ، وقيل : مصدر جاء على فاعيل .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٧٦ = (١ : ١٣٩) ، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ٣٢٢ ، والزاهر ، ج ١ : ٤٨٧ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٥٩٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٠ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ١٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٩٥ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١١٤ ، والنكت ، ج ١ : ٣٤٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٨٠٦ .

(٦) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٢٧٦ = (١ : ١٣٩) ، وفى تحصيل عين الذهب ، بهامش الكتاب (ط. بولاق) يقول الأعمى فى شرح الشاهد : « وأنشد فى الباب للكميت بن زيد الأسدى وقيل : هو للكميت بن معروف » ، والبيت فى ديوان الكميت بن زيد الأسدى ، ج ٣ : ٣٠ .

(٧) وسيأتى برقم (٤٨٣) وعجزه :

وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ

ومن مواطن وروده : إصلاح المنطق ، ص ١٧٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٧٣ ، وشرح أبيات =

وقول ذى الإصبع^(١) :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عُدْوَانِ (٢) - (٤٨١)

الجواب :

١*١ - الذي يجوز في الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتحذير نصبُ المفعول على حذف الفعل الذي يؤذن به حال التحذير أو الحض^(٣) على الفعل المخصوص على تقدير الأمر .
٢*٢ - ولا يجوز إظهار الفعل في هذا الباب ، لأنه كثر حتى بلغ إلى حد صار ذكر الاسم فيه بمنزلة ذكر الفعل فامتنع إظهارُ الفعل ، لأنه لا يدخل فعل على فعل فذلك ما صار بمنزلة الفعل ، وهو على ثلاثة أوجه : الأول : ما لا يجوز إظهار الفعل معه مفرداً ولا غير مفرد ، كقولهم في التحذير : (إياك) . الثاني : ما لا يجوز إظهار الفعل معه في العطف بالواو خاصة ويجوز في الإفراد كقولهم (رأسك والجدار) . الثالث : ما لا يجوز في التكرير إظهار الفعل معه ويجوز في الإفراد كقولهم : (الحذر الحذر) و(النجاء النجاء) ، وكل ذلك قد اجتمع فيه سببان يقتضى كل واحد منهما حذف الفعل ، فـ(إياك) فيه أنه في حال تحذير وأنه لا يكون إلا على الفعل ، لأنه مما لا يعمل فيه عامل غير الفعل . وأما المعطوف فقد اجتمع فيه سببان : حال الفعل من التحذير أو الترغيب ، والآخر : ذكره على ما عمل فيه / الفعل في الأول فقوى

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٧٣ = (١٣٨ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٢٧٣ - ٢٧٥ = (١٣٨ - ١٣٩) .

== سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥١ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٦٨ أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٩٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١١٥ ، والنكت ، ج ١ : ٣٤٧ ، والإنصاف ، ج ١ : ٥٣٩ ، وشرح المفصل ، ج ٤ : ٥١ .

(١) واسمه حُرثان بن حارثة ، وقيل : ابن محرث ، وقيل : ابن الحارث ، وقيل : ابن السمور ل ، وقيل : ابن حويرث . كما قيل : إن اسمه محرث بن حُرثان من عدوان بن عمرو بن قيس عيلان ، من شعراء الجاهلية ، وسمى ذا الإصبع لأن أفعى نهشت إبهام رجله فقطعتها ، وقيل : إنه كانت له إصبع زائدة ، توفي نحو سنة ٢٢ قبل الهجرة . ينظر الشعر والشعراء ، ج ٢ : ٧٠٨ ، والأغاني ، ج ٣ : ٨٥ ، والمؤتلف والمختلف ، ص ٧٠ ، والخزانة ، ج ٢ : ٤٠٨ .

(٢) تقدم برقم (٤٥٢) ، وسيأتى برقم (٤٨٤) .

(٣) في المخطوط (الحصر) . ولعل المراد ما أثبتته .

اقتضاؤه للفعل لأنه على عمليين من عمل الفعل بتكريره على تلك الصيغة ، فكله يجرى على قياس واحد ، و[هو] الذي ذكره سيبويه أنه كثر حتى بلغ إلى حد يصير بمنزلة ذكره^(١) فامتنع دخول الفعل عليه كما يمتنع دخول فعل على فعل.

٣*-١ - وتقول في حال التحذير : (إياك) ، و(إياك والشر) ، و(إياك إياك) ففي جميع هذه الأحوال لا يظهر الفعل ، لأنه يصلح أن يحدث به في كل معنى يحذر منه فجرى لفظه على حد مقتضى معناه.

٤*-٢ - وتقول : (رأسك والجدار) فلا يظهر فيه الفعل ، ولو قلت : (رأسك) في حال التحذير جاز فيه^(٢) إظهار الفعل ، فتقول : (أتق رأسك) لأنه ليس مفرداً [يجب] له^(٣) مثل ما وجب في (إياك)^(٤).

٥*-٣ - وأما قول بعضهم ، وقد قيل له : (إياك) ، فقال : (إياي) على معنى (أحذر) في الخبر فإنما جاز هذا لأنه جواب يطابق به ما هو جوابه من أول الكلام ، ولو كان في غير الجواب لم يجز . ونظيره مما يجوز في الجواب ولا يجوز في الابتداء قول بعضهم : (ما لكم أحد) فيقول : (أحد) ، فيقول المخبر : (بلى وأحد) .

[٤]-٢*-٣ وتقدير قولهم : (رأسه والحائط) (خل رأسه والحائط) ، ولكن هذا العامل لا يظهر.

٦*-٤ - وتقول : (شأنك والحج) و(امراً ونفسه) كل هذا قد جرى على إضمار الفعل المتروك إظهاره وعلته واحدة^(٥) . ومنه قولك : (أهلك والليل) ، أي (بادر أهلك والليل) . و(ماز رأسك والسيف) أي (احذر رأسك والسيف) .

١*- الكتاب ، ج ١ : ٢٧٣ - ٢٧٤ = (١٣٨) .

٢*- نفسه ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ = (١٣٨ - ١٣٩) .

٣*- نفسه ، ص ٢٧٤ = (١٣٨) .

٤*- نفسه ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ = (١٣٨) .

(١) ينظر الكتاب ، ص : ٢٧٥ - ٢٧٦ = (١٣٨ - ١٣٩) .

(٢) في المخطوط (في) . والانسب ما أثبتته .

(٣) لفظة (له) جاء ت بعد كلمة (ليس) ، ولعل موقعها هنا .

(٤) ينظر ما تقدم في الفقرة (٢) .

(٥) ينظر ما تقدم في الفقرة (١) .

٧*١ - ولا يجوز أن يدخل فعلٌ على فعلٍ، لأن^(١) ما يدخل عليه إنما هو للبيان عن الفعل كبيان المضاف إليه عن المضاف فالاسم يصح فيه هذا المعنى، لأنه موضوع للبيان فيصح فيه أن يكون فاعلاً ومفعولاً، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، لأنه موضوع للفائدة لا للبيان عن غيره من الكلام. إنما يصح البيان^(٢) بما هو معلوم عند المخاطب فيدل ما يعلمه على ما لا يعلمه، ولا يصح مثل ذلك في الفعل، لأنه لا يعلمه، فلا يدل بما لا يعلمه على ما لا يعلمه، فمن ههنا فسد دخول الفيل على الفعل.

٨*٢ - وقال عمرو بن معدى كَرِبَ :

(٤٨٢) - أُريدُ جِباءً وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ^(٣)

كأنه قال : (اعذر خليلك من مراد)، ولا يظهر العامل في هذا لاجتماع سببين، أحدهما : ما يقتضيه المصدر في حال الحض على المعنى، والآخر : أنه مصدر جارٍ^(٤) على الفعل فهو يقتضى بتغييره عن حدّه الجارى تغيير العامل بحذفه فلهذا لزم الحذف فيه. وقال الكميت :

(٤٨٣) - نَعَاءٍ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ وَلَكِنْ فِرَاقاً لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ^(٥)

فهذا يبين في أنه لا يظهر العامل فيه، فلا يقال : (انع نعاء جذاماً) لأنه صار بدلا من (انع) وهو اللفظ بالفعل فاستحال أن يدخل فعل على فعل.

وقال ذو الإصبع العدوانى :

(٤٨٤) - عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدُوِّ نَ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ^(٦)

كأنه قال : (اعذر الحي من عدوان) ولكنه فعل لا يظهر كما لا يظهر في (نعاء جذاماً).

*١- الكتاب، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ = (١ : ١٣٩).

*٢- نفسه، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ = (١٣٩).

(١) فى المخطوط (لأنه) ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٢) فى المخطوط (للبیان)، ولعل المراد ما أثبتته.

(٣) تقدم برقم (٤٧٩).

(٤) فى المخطوط (جارى)، والصواب ما أثبتته.

(٥) تقدم برقم (٤٨٠).

(٦) تقدم برقم (٤٥٢) و (٤٨١).

٥٤- باب التابع لما عمل فيه المحذوف^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في تابع ما عمل فيه المحذوف مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١- ما الذي يجوز في تابع ما عمل فيه المحذوف ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ وما الذي يجوز في / (إياك أنت نفسك أن تفعل) ؟ ولم جاز بالرفع والنصب ؟
٨٢ ب
- ٢- ولم جاز أن يتبع^(٢) المرفوع ما ليس بموجود من الضمير ؟
[١-] ولم قَبِّحَ (إياك نفسك) بالرفع ولم يقبح بالنصب ؟ وما الذي يجوز في (إياك أنت وزيد) ؟
ولم جاز بالرفع والنصب ؟
- ٣- وما الشاهد في قول جرير^(٣) :
(٤٨٥) - *إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ الْمَسِيحِ*^(٤)
وهل يجوز في مثله الرفع ؟
- ٤- وهل يجوز (إياك زيداً) بمعنى (احذر زيداً) إذ (إياك) بدل من (احذر) ؟ ولم لا يجوز أن يعمل على جهة الخلف من (احذر) كما جاز أن يعمل الظرف على جهة الخلف من الاستقرار ؟

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٢٧٧ = (١ : ١٤٠) : « هذا باب ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ويكون معطوفاً على المفعول وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية ويكون على المفعول » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٦٨ ب .
(٢) في المخطوط (يقع) ، والانسب ما أثبتته .
(٣) في الكتاب ، ج ١ : ٢٧٨ = (١ : ١٤٠) : « أنشدنا يونس لجرير » ، وليس الشاهد في شرح ديوانه .
(٤) وسيأتي برقم (٤٨٧) ، وعجزه :

أَنْ تَقْرَبَا قَبْلَةَ الْمَسْجِدِ

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٢ : ٢١٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥١ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٦٩ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٩٠ ، والنكت ، ج ١ :

- ٥ - وَلَمْ جاز (إياك) أَنْ تفعل ولم يجوز (إياك الفعل) مع أَنْ [أَنْ] تفعل في معنى المصدر؟ وما العامل في (أَنْ تفعل)؟ ولم قدره^(١) (إياك أعظ مخافة أَنْ تفعل) أو (من أجل أَنْ تفعل)؟
- ٦ - وهل يجوز (إياك الأسد) بمعنى (إياك من الأسد)؟ ولم لا يجوز؟
- ٧ - وما الشاهد في قول الشاعر^(٢):
- (٤٨٦) - *إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ*^(٣)
- وما العامل في المراء؟ وهل يعمل فيه ما عمل في (إياك)؟ ولم لا بد من فعل آخر؟
- ٨ - وهل يجوز (إياك نفسك)؟ ولم أجازه الخليل (ت ١٧٠) ومنع غيره؟ وما وجه قولهم:
- (إذا بلغ الرجل الستين (٤) فإياه وإيا الشواب)^(٥) (٦)؟

الجواب :

١*١ - الذي يجوز في تابع ما عمل فيه المحذوف وجهان : حملُ التابع على الاسم المنصوب في الكلام ، وحمله على المضمر^(٧) المرفوع الذي انعقد بالاسم المنصوب ، فتقول :

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٢٧٧ - ٢٧٨ = (١ : ١٤٠) .

(١) الكتَابُ ص ٢٧٩ = (١٤١) .

(٢) هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي ، ينظر معجم الشعراء ، ص ٣١٠ ، والخزانة ، ج ١ : ٤٦٥ .

(٣) وسيأتي برقم (٤٨٨) ، وهو بتمامه :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

ويروى (والصرم جالب) ، كما يروى (والخير زاجر) فتكون قافيته رائيةً .

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ٢٧٩ = (١ : ١٤١) ، والبيان والتبيين ، ج ١ : ١٩٧ ، والمقتضب ،

ج ٣ : ٢١٣ ، والأصول ، ج ٢ : ٢٥١ ، وفيه القافية الرائية ، وأخبار الزجاجي ، ص ٢١٩ ، واللامات ،

ص ٥٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٢ ، والمسائل العضديات ، ص ٤٠ ، وطبقات النحويين ،

ص ٥٣ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١١٦ ، والنكت ، ج ١ : ٣٤٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٨ ،

ومعجم حداد ، رقم ٨٢ .

(٤) في المخطوط (السنين) ، وهو تحريف .

(٥) في المخطوط (الشراب) ، وهو تحريف .

(٦) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٧٩ = (١ : ١٤١) ، والأصول ، ج ٢ : ٢٥١ ، واللسان ، ج ١ : ٨٤٠ (شبيب) .

(٧) في المخطوط (المصدر) ، والصواب ما أثبتته .

(إياك أنت نفسك) بالنصب على (إياك) ، ويجوز أن ترفع فتقول : (إياك أنت نفسك) على المضمر في (إياك) ، لأنه فيه ضمير مرفوع كما يكون في الاسم الذي يقع موقع الفعل ، وكذلك سبيل المعطوف في أنه يجوز فيه وجهان : تقول : (إياك أنت وزيدا) فتعطفه على المنصوب ، و(إياك أنت وزيد) بالعطف على المرفوع . ولا يحسن (إياك نفسك) كما لا يحسن (قام نفسه) ولا (قمت نفسك) حتى تؤكد بالمنقلب ، من أجل أن الضمير الذي يستتر في الفعل أو يغير له لفظ الفعل إذا عطف عليه يصير بمنزلة العطف على بعض الفعل ، فإذا أكد خرج عن هذا الحكم ، وليس كذلك ضمير المنصوب ، لأنه لا يستتر في الفعل فلهذا جاز (إياك نفسك) ولم يجز (إياك نفسك) إلا على ضعف.

٢*١ - وإنما جاز أن يتبع^(١) الاسم ضمير المرفوع مع أنه ليس بموجود في الكلام ، لأنه بمنزلة الموجود إذ عليه دليل وخلف من العامل يقتضى انعقاد الضمير به . ولا يجوز أن يتبع^(١) محذوف من الكلام كما جاز أن يتبع^(١) ضميرا ، لأن الضمير يستتر في الفعل فيتبعه التابع من المعطوف وغيره وكذلك الضمير الذي يجرى مجراه في انعقاده بالاسم ، وليس كذلك المحذوف ، لأنه ليس له هذه المنزلة التي بينا .

٣*٢ - وقال جرير :

(٤٨٧) - إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ^(٢)

فهذا شاهد في النصب ، وبه تصح الرواية ، ولو رفع لجاز على ما بينا قبل .

٤*٣ - ولا يجوز (إياك زيدا) وإن كان (إياك) خلفاً من (احذر) ، ولو قلت : (احذر زيدا) جاز ، ولا يجوز في الخلف منه لأنه ناقص عن مرتبته فلا يتعدى إلى غيره وفيه ثلاث معارضات وهي^(٣) : لَمْ يَجُوزْ أن يعمل في المفعول على طريقة الخلف كما يجوز أن يعمل

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٧٧ - ٢٧٨ = (١ : ١٤٠) .

٢* نفسه ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ = (١٤٠) .

٣* نفسه ، ص ٢٧٩ = (١٤٠) .

(١) في المخطوط (تبع) في المواضع الثلاثة ، والأنسب ما أثبتته .

(٢) تقدم برقم (٤٨٥) .

(٣) في المخطوط (وهو) ، والأنسب ما أثبتته .

الظرف^(١) على جهة الخلف من الاستقرار ؟ . الثاني : لم لا يجوز أن يعمل على جهة الخلف كما جاز أن يؤكد الضمير فيه على جهة الخلف ؟ الثالث : لم لا يجوز أن يعمل على جهة الخلف كما يجوز في اسم الفعل المتعدى أن يعمل كما يعمل المتعدى من نحو (عليك زيدا) ؟ . والجواب : أنه إنما جاز أن يعمل [الظرف] على جهة الخلف / لاستمراره في النظائر فصّلح ذلك فيه لأنه له هذه المنزلة في الاطراد ، ولم يجز مثل ذلك في (إياك) . وأما الضمير فهو يجرى فيه^(٢) على قياس كل اسم فيه معنى الفعل مما صار خلفا منه اسم الفاعل والمفعول والظرف واسم الفعل ، نحو (رويد) وما أشبهه فلم يجز أن يخرج عن هذه النظائر التي تجرى على هذا الوجه ، وليس كذلك الإعمال في المفعول ، لأن أقصى^(٣) أحواله في العمل أن يكون كالفعل الذي يتعدى . وأما اسم الفعل فجاز أن يتعدى لأنه وضع في أول أحواله موضع الفعل المتعدى وليس كذلك (إياك) ، لأنه في أول حاله كان العامل مذكورا معه ثم اختزل لدلالة الحال عليه ثم كثر حتى صار خلفا من الفعل فهو في المرتبة الثالثة من مناسبة الفعل فلهذا لم يجز أن يستوفى عمل الفعل لنقصانه عن منزلة المناسب له بأول مرتبة وفي أول حالة .

٥*١ - وتقول : (إياك أن تفعل) ، ولا يجوز (إياك الفعل) لأن (أن) طالت بالصلة إذ لا بدّ لها من الفعل والفاعل فجاز لأجل ذلك أن تحذف (من) على تقدير (إياك من أن تفعل) ، وليس كذلك المصدر ، لأنه لا يلزمه أن يوصل . وقدره^(٤) سببويه على (إياك أعظ مخافة أن تفعل) لتبيين المعنى ، فأما تقديره في اللفظ فـ (إياك من أن تفعل) ، لأنه لا يظهر العامل في (إياك) .

٦*٢ - ولا يجوز (إياك الأسد) على حذف (من) كما لم يجز (إياك الفعل) على حذف (من) ، لأن حرف الإضافة لا يحذف في كل موضع لما في ذلك من الإخلال بالمعنى . وإنما يحذف في الموضع الذي يقتضى الاستخفاف مع ظهور المعنى .

١*١ - الكتاب ، ج ١ : ٢٧٩ = (١ : ١٤١) .

٢*٢ - نفسه ، ص ٢٧٩ = (١٤٠ - ١٤١) .

(١) في المخطوط (الطريق) ، والصواب ما أثبت .

(٢) (فيه) أى في (إياك) ، في حال التحذير .

(٣) في المخطوط (اقتضى) ، والأنسب ما أثبت .

(٤) في المخطوط (وقدر) ، والمثبت يناسب السؤال .

٧*١ - وقال الشاعر :

(٤٨٨) - إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ^(١)

فهذا إنما هو فعل آخر غير^(٢) العامل في (إياك) ، كأنه قال بعد قوله : (إياك إياك) : (اتق المراء) فحذفه لدلالة الحال عليه ، ولو أظهر في الكلام لجاز ، وليس كذلك العامل في (إياك).

٨*١ - وأجاز الخليل^(٣) (ت) (١٧٠) (إياك نفسك)^(٤) على قول بعضهم : (إذا بلغ الرجل

الستين فإياه وإيا الشواب) . وهذا لا يجوز عند ابن السراج^(٥) (ت) (٣١٦) وغيره من

النحويين^(٦) ، لأنه شاذ في القياس والاستعمال ، أما شذوذه في القياس فلخروجه عن نظائره ،

إذا كانت الألف واللام توجب أن الكاف للخطاب وليست باسم وأنه لا يجوز على ذلك (النجاء

زيد) لأنه معرفة يمتنع من الإضافة ، فالمضمر أحق بهذا الحكم لأنه معرفه يمتنع من الإضافة

فيجب أن تكون الكاف فيه للخطاب وليست باسم. وأما شذوذه في الاستعمال فلم يسمع في

شيء من الكلام ولا من أحد من العرب إلا من هذا القائل في هذا الموضع الواحد ، ويلزم على

ذلك أنه يجيز القياس على قول القائل :

(٤٨٩) - * اليجدع*^(٧)

فيقول : (اليضرب) ، و(اليقتل) . وهذا لا يقوله أحد ، وهو مع هذا مخالف لأصله وأصل سائر

أهل العلم في أن الشاذ لا يقاس عليه ، وكذلك المجاز^(٨) ، فقد بان أن هذا الكلام [شاذ] وأنه

في حكم اللحن الفاسد .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٧٩ = (١ : ١٤١) .

(١) تقدم برقم (٤٨٦) .

(٢) في المخطوط (غيره) ، والأنسب ما أثبتته .

(٣) ينظر الكتاب ، والأصول ، ج ٢ : ٢٥١ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١٧٠ ، والإنصاف ، ج ٢ : ٦٩٥ ،

وشرح المفصل ، ج ٤ : ١٠٠ ، والهمع ، ج ١ : ٢١٢ = (١ : ٦١) .

(٤) (وأجاز الخليل إياك نفسك) مكرر في المخطوط .

(٥) عرض ابن السراج لرأى الخليل في كتابه الأصول ، ج ٢ : ٢٥١ ، ولم يعترض عليه ولعل رده في كتاب

آخر من كتبه .

(٦) من هؤلاء الأخفش (ت) (٢١٥) ، والكوفيون ، والمبرد (ت) (٢٨٦) ، وابن كيسان (ت) (٢٩٩) ، والزجاج

(ت) (٣١١) ، وقد اختلف هؤلاء حول ذلك . ينظر التفصيل في الإنصاف ، ج ٢ : ٦٩٥ ، وشرح المفصل ،

ج ٤ : ١٠٠ ، والهمع ، ج ١ : ٢١٢ = (١ : ٦١) .

(٧) تقدم تخريجه في هامش باب ٢ : ٥ .

(٨) لعله يريد ما تقدم في هذه الفقرة : (وأجاز الخليل) .

٥٥- باب في ما جرى كالمثل^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في حذف الفعل الذي جرى الكلام فيه كالمثل مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذي يجوز في حذف الفعل الذي جرى الكلام [به] كالمثل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

٢ - وما المعنى الذي يصلح أن يتمثل به ؟
[١-] وما حكم قولهم : (هذا ولا زعماتك) ؟ وما تقديره في الحذف ؟ وما نظيره من (هذا ولا

كذب مسيلمة) ؟ / وهل تقديره (هذا عظيم ولا أتوهم كذب مسيلمة في جنبه) ؟
٣ - وما الشاهد في قول ذي الرمة^(٢) :

(٤٩٠) - *دِيَارَ مَيَّةَ *.....^(٣)

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٢٨٠ = (١ : ١٤١) « هذا باب يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل » ، ولم يذكر السيرافي في شرحه ، ج ٢ : ٧٠ ب ، العنوان كعادته بل اكتفى بقوله : « وذكر سيبيويه في هذا الباب أشياء من كلام العرب وأشعارها حذفوا فيها الفعل ، فمن ذلك ... » ، وصنع مثله الأعلام في النكت ، ج ١ : ٣٤٨ .

(٢) ينظر ديوانه ، ص ٣ . (*) هذا مثل ينظر الهمع ج ٣ : ١٩ = (١ : ١٦٨)

(٣) وسيأتي برقم (٥٠٣) ، وهو بتمامه :
دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

ويروى (دار لمية) ، (وإذ مَيُّ مساعفة) . ومعنى : تساعفنا : تدانينا .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٨٠ ، ج ٢ : ٢٤٧ = (١ : ١٤٠ ، ٣٣٣) ، والكامل ، ج ٣ : ٤١ ، والمنكر والمؤنث ، لأبي بكر ، ص ٢٨٠ ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ١٥٢ ، ٢٥٢ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٤٦٤ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٧٠ ب ، والمسائل العضديات ، ص ٩٨ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٥٤٨ ، والنكت ، ج ١ : ٣٤٩ ، ٤٧٨ ، والخزانة ، ج ١ : ٣٧٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٥ ، ومعجم حداد ، رقم ١١٥ .

ولم جاز بالنصب والرفع ولم يجز بإظهار الفعل وحذفه ؟ ولم وجب أن يكثر مثل هذا ؟ وهل فى الأول معنى النهى فى زعمه ؟ (١)

٤ - وما حكم قولهم : (كليهما وتمراً) (٢) ؟ وما وجه المثل فيه ؟ وما تقديره فى الحذف ؟ وما دليله ؟ ولم لا يجوز فيه الإظهار ؟

٥ - وما وجه قولهم : (كل شيء ولا شتية حر) (*) ؟ وما تقدير المحذوف فيه ؟ وما دليله ؟ [٤-] ولم جاز (كلاهما وتمراً) على رفع الأول ونصب الثانى ؟ وما تقديره فى المحذوف ؟ [٥-] ولم جاز (كل شيء ولا شتية حر) برفع الأول (٣) ونصب الثانى (٤) ؟ وما تقديره ؟ [٣-] وما تقدير الرفع فى (ديار مية) ؟ وما تقدير النصب ؟

٦ - وما الشاهد فى قول الشاعر (٥) :

(٤٩١) - *اعْتَادَ قَلْبُكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدِهِ* (٦)

ولم رفع (ربع قواء أذاع المعصرات به) ؟

٧ - وما الشاهد فى قول عمر بن أبى ربيعة (٧) :

(*) هذا مثل ، ينظر الهمع ، ج ٣ : ١٩ = (١٦٨:١)

(١) ينظر الجواب عن هذا الجزء ضمن الفقرة الأولى من الأجوبة .

(٢) هذا مثل ، ويروى (كلاهما وتمراً) . ينظر كتاب الأمثال ، ص ٢٠٠ ، ومجمع الأمثال ، ج ٢ : ١٥١ .

(٣) فى المخطوط (الثانى) وما أثبت يقتضيه الجواب .

(٤) فى المخطوط (الأول) وما أثبت يقتضيه الجواب .

(٥) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٢٨١ = (١ : ١٤٢) ، وفى شرح أبيات المغنى ، ج ٧ : ٢٦٧ : أن القائل عمر بن

أبى ربيعة . وليس الشعر فى شرح ديوانه .

(٦) وسيأتى برقم (٥٠٤) ، وعجزه :

وَمَا جَ أَهْوَاءُ كَ الْمَكْتُونَةِ الطَّلُ

ويعده :

رَبْعُ قَوَاءٍ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِرٍ وَكُلُّ حَيْرَانٍ سَارَ مَاؤُهُ خَضِيلٌ

والربيع : المنزل ، والمعصرات : السحب ، والحياران : السحاب المتردد بمطره ، والخضيل : الغزير .

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٣ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٧١ ب ،

وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٩١ ، ودلائل الإعجاز ، ص ١١٢ ، والنكت ، ج ١ : ٣٤٩ ،

والمغنى ، ص ٦٦٦ .

(٧) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٢٨٢ = (١ : ١٤٢) ، وينظر ملحق شرح ديوانه ، ص ٤٨٩ ، وفى شرح أبيات

سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٩٩ : أن القائل هزج بن حزام الطائى .

(٤٩٢) - *هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ... (١)

ولم رفع (دار لمروة إذا هلى) ؟ ولم كان الرفع أولى بهذا من النصب ؟

٨ - وفى التنزيل ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ (٢) فما تقدير المحذوف فيه ؟ وما دليله ؟ ولم جاز فيه

ولم يجز فى الخبر ولا فى الاستفهام إذا قلت : (أنتهى خيراً لى) أو (أنتهى خيراً لى ؟) ؟

وما تقدير المحذوف فى قولهم : (وراءك أوسع لك) و(حسبك خيراً لك) (٣) ؟

٩ - وما الشاهد فى قول عمر بن أبى ريبة (٤) :

(٤٩٣) - *فواعديه سرحتى مالك* (٥)

وبم نصب (أسهلاً) ؟

١٠ - وما حكم قولهم : (انته يا فلان أمراً قاصداً) ؟ ولم جاز إظهار الفعل فى هذا ؟ وهلا

جرى مجرى المثل كغيره مما فى الباب ؟ وما نظيره من قولهم : (ما رأيت كاليوم

رجلاً) (٦) فى الحذف والإبهام ؟

(١) وسيأتى برقم (٥٠٥) ، وهو جزء من أول بيتين هما :

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلُ كَمَا عَرَفْتَ بَجْفَنِ الصَّيْقَلِ الْخِلَلُ
دَارَ لَمْرُوءَةٍ إِذْ أَهْلَى وَأَفْلَى أَهْلُهُمْ بِالْكَانِسِيَةِ نَزَعَى اللَّهُو وَالْفَزَلُ

والخِلَل : جمع خِلَّة ، وهى بطانة يُغشى بها جفن السيف تُعْشَى بالذهب وغيره . والكانسية : اسم موضع .

ومن مواطن ورود الشاهد : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٣ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٧١ ب

ودلائل الإعجاز ، ص ١١٢ ، والنكت ، ج ١ : ٣٥٠ .

(٢) من الآية (١٧١) فى سورة النساء .

(٣) فى المخطوط (له) ، والمثبت من الجواب ، ومن الكتاب ، ج ١ : ٢٨٢ = (١ : ١٤٣) .

(٤) شرح ديوانه ، ص ٣٤١ .

(٥) وسيأتى برقم (٥٠٦) ، وعجزه :

أوالرَّيَّا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا

ويروى : (أوالذى بينهما) . والسرحة : واحدة السرح وهو شجر عظام لا شوك فيه .

ومن مواطن ورود : الكتاب ، ج ١ : ٢٨٢ = (١ : ١٤٣) ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٢ : ١٣٥ ،

وإعراب القرآن ، ج ١ : ٤٧٥ ، وشرح القصائد التسع ، ج ٢ : ٦٤٩ ، والقطع والانتشاف ، ص ٢٧٩ ،

وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ١٥٤ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ١٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن

السيرافى ، ج ١ : ٤٢٨ ، والنكت ، ج ١ : ٣٥٠ ، والأمالى الشجرية ، ج ١ : ٣٤٤ ، والخزانة ،

ج ١ : ٢٨٠ .

(٦) ينظر ما تقدم فى باب ٦ : ٤٤ .

١١- وما الشاهد فى قول القطامى^(١) :

(٤٩٤) - * فُكِّرْتُ تَبْتِغِيهِ ... *^(٢)

ويم نصب (السباعا) ؟ وما تقديره ؟ وما دليله ؟

١٢- وما الشاهد فى قول ابن قيس الرقيات^(٣) :

(٤٩٥) - * لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ *^(٤)

ويم نصب (طيباً) ؟

١٣- وما الشاهد فى قول [ابن] قميئة^(٥) :

(٤٩٦) - * تَذَكَّرْتُ^(٦) أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا *^(٧)

(١) ديوان القطامى ، ص ٤١. (لم اطلع عليه وينظر البيت فى النواذر ص ٥٢٦ واسم القطامى : عمير بن شميم التغلبى ، توفى نحو سنة ١٣٠هـ .

(٢) وسيأتى برقم (٥٠٧) ، وهو بتمامه :

فُكِّرْتُ تَبْتِغِيهِ فَوَافَقْتُهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا

ويروى :

فُكِّرْتُ عِنْدَ فَيْقَتِهَا إِلَيْهِ فَأَلَفْتُ عِنْدَ مَصْرَعِهِ السَّبَاعَا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

والبيت فى وصف بقرة وحشية فقدت ولدها .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٨٤ = (١ : ١٤٣) ، والأصول ، ج ٣ : ٤٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه

، للنحاس ، ص ١٥٤ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٥٤ ، ج ٢ : ٧٢ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٥٠٠ ،

والنكت ، ج ١ : ٣٥١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٣ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦٣٠ .

(٣) ملحق ديوانه ، ص ١٧٦ ، واسمه عبد الله ، توفى نحو سنة ٨٥هـ .

(٤) وسيأتى برقم (٥٠٨) ، وهو بتمامه :

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِى مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبَا

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٨٥ = (١ : ١٤٤) ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢٨٤ ، وشرح أبيات سيبويه ،

للنحاس ، ص ١٥٥ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٧٢ ب ، والخصائص ، ج ٢ : ٤٢٩ ، والنكت ، ج ١ :

٣٥١ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١٢٥ ، والمفنى ، ص ٦٧٢ ، وشرح أبياته ، ج ٧ : ٢٧٢ .

(٥) ديوانه ، ص ٧٣ .

(٦) فى المخطوط (تذكر) .

(٧) وسيأتى برقم (٥٠٩) ، وعجزه :

* أَخْوَالَهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا *

وما تقديره ودليله ؟

١٤ - وما الشاهد في قول الشاعر (١) :

(٤٩٧) - * إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوُرُقَ *... (٢)

وما تقديره ؟ وما دليله ؟

١٥ - وما حكم قولهم : (الارجل إمأ زيداً وإمأ عمراً) ؟ وما تقديره ؟ وما دليله ؟ ولم جاز في

هذا إظهار الفعل؟ (٣)

١٦ - وما الشاهد في قول عبد بنى عيسى (٤) :

(٤٩٨) - * قَدْ سَأَلَمُ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا * (٥)

وما تقديره ؟ وما دليله ؟

= والضمير في (تذكرت) قيل لبنته ، وقيل لنفسه وكفى ببنته عنها .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٨٥ = (١ : ١٤٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٥ ،
 وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٧٢ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ٢ : ٣٦٨ ، والخصائص ،
 ج ٢ : ٤٢٧ ، والمحاسب ، ج ١ : ١١٦ ، والنكت ، ج ١ : ٣٥١ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١٢٦ ، والخزانة ،
 ج ٢ : ٢٤٨ .

(١) هو التابعه الذبياني . ينظر ديوانه ص ٢٣٥ .

(٢) وسيأتي برقم (٥١٠) ، وهو بتمامه :

إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوُرُقَ هِجَجْنِي وَلَوْ تَعَزَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ
 ويروى (تذكرني) في موضع (هيجني) ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .
 والورقاء : التي لونها بين السواد والغبرة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٨٦ = (١ : ١٤٤) ، والأضداد ، لأبي بكر ، ص ٢٤١ ، والزاهر ،
 ج ١ : ٢٠٣ ، وشرح القصائد السبع ، ص ١٤٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٥ ، وشرح
 السيرافي ، ج ١ : ٢١٨ ، ج ٢ : ٧٢ ب ، وكتاب الشعر ، ج ١ : ٩٩ ، والخصائص ، ج ٢ : ٤٢٥ ، ٤٢٨ ،
 والنكت ، ج ١ : ٣٥١ .

(٣) لم ينص في الجواب على علّة جواز إظهار الفعل .

(٤) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ٢٨٧ = (١ : ١٤٤) ، وفي شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٠١ .
 أن القائل الديبيري ، وفي تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب : أنه العجاج . وينظر ملحق ديوانه ، ج
 ٢ : ٣٢٢ ، وفي الحلل في شرح أبيات الجمل ، لعبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١) ، تحقيق الدكتور
 مصطفى إمام ، (القاهرة - مكتبة الثني ، ط ١ ، ١٩٧٩ م) ، ص ٢٨٤ أنه مساور العبيسي ، وفي
 المقاصد النحوية ، ج ٤ : ٨٠ أنه أبو حيان الفقهسي ، وفيه أيضاً عن السيرافي : أنه الديبيري .
 (٥) وسيأتي برقم (٥١١) ، ويعدّه :

* الْأَفْعَوَانُ وَالشُّجَاعُ الشُّجَعَمَا *

١٧ - وما الشاهد فى قول أوس بن حجر (١) :

(٤٩٩) - *تَوَاهِقُ رِجْلَاهَا يَدَاهُ* (٢)

ولم رفعهما ؟

١٨ - وما الشاهد فى قول الحارث بن نهيك (٣) :

(٥٠٠) - *لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ* (٤)

وما دليله ؟

= ويريى (سالم الحيات) بالكسرة. والشجاع والشجع من أنواع الحيات ، ومعنى الشجع : الحية الغليظة الشديدة.

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، ج ٣ : ١١ ، وتاويل مشكل القرآن ، ص ١٩٥ ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢٨٣ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٧٣ ، والجمل ، ص ٢٠٥ = (٢١٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٦ ، والقطع والانتشاف ، ص ٦٣٠ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٥٣ ، ج ٢ : ١٧٣ ، والحجة ، للفراسى ، ج ١ : ٩٣ ، والمسائل العسكرية ، ص ١٧٣ ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٥٠٠ ، والنكت ، ج ١ : ١٥٢ ، ٣٥٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٣٢ ، ومعجم حداد ، ورقم ٣٦١٩ .

(١) ديوان أوس بن حجر التميمي (ت ٢٠٠ هـ) ، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ، (بيروت - دار صادر ، ١٣٨٠ هـ) ، ص ٧٣ .

(٢) وثنائى برقم (٥١٢) ، وهو بتمامه :

تَوَاهِقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيَّةِ رَادِفُ

ويريى (تواهى رجلاها يديه) ، ولا شهاد فيها . كما يريى (يداه) . وتواهى : تساير . يصف الشاعر حماراً وأتانه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٨٧ = (١٤٥) ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢٨٥ ، ومجالس ثعلب ، ج ١ : ٢٥١ = (٣٠٣) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٦ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٧٣ ب ، وكتاب الشعر ، ج ٢ : ٤٩٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٧٣ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ٢ : ٤٨٣ ، والنكت ، ج ١ : ٣٥٣ . وينظر معجم هارون ، ص ٢٢٦ ، ومعجم حداد ، رقم ١٧١١ .

(٣) فى المخطوط (نفيل) ، والتصويب من الجواب ، وكذلك هو فى الكتاب ، ج ١ : ٢٨٨ = (١٤٥) . وفى مجاز القرآن ، ج ١ : ٣٤٦ ، ٣٧٧ : أنه نهشل بن حرى ، وفى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١١٠ : أنه الحارث بن ضرار النهشلى ، وفى تحصيل عين الذهب ، بهامش الكتاب : أنه لبديد . وينظر ملحق ديوانه ، ص ٣٦٢ ، وقيل غير هؤلاء . ينظر الخزانة ، ج ١ : ١٥٢ ، وفيه : والصواب أن القائل نهشل بن حرى .

(٤) وثنائى برقم (٥١٣) ، وعجزه :

* وَمُخْتَبَطٌ مِمَّا تُطْلِحُ الطَّوَانِحُ *

=

١٩ - وما الشاهد فى قول عبد العزيز الكلابى^(١) :

(٥٠١) - *وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ* (٢)

وما تقديره ؟ ولم جاز فى (الجزاء) الرفع والنصب ؟

٢٠ - وما الشاهد فى قول الشاعر^(٣) :

(٥٠٢) - *أَسْقَى إِلَٰهٌ عُدُوتِ الْوَادِى* (٤)

ثم قال :

*كُلُّ أَجَشٍّ *

فبم رفعه ؟ وما دليله ؟ ولم صار بمنزلة :

لِيُبَيِّنَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ ؟ [٥٠٠]

[١٥٠] - ولم جاز (ألا رجل إماماً زيد وإماماً عمرو) بالرفع ؟

= والضارع : الدليل ، والمختبط : الذى يسأل بدون سابق معرفة ، وتطليح : تذهب وتهلك .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٣ : ٢٨٢ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٤ : ٢٩٣ ، والأصول ، ج ٢ : ٤٧٤ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٥٥٧ ، ٥٨٢ ، ٤٤٤ : ٢ ، ٦٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٧ ، والقطع والانتشاف ، ص ١١٨ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٥٤ ، ٢ : ٧٣ ب ، والنكت ، ج ١ : ٣٥٣ ، والخزانة ، ج ١ : ١٤٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ٨٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٤٩٣ .

(١) وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٢٨٨ = (١ : ١٤٦) .

(٢) وسيأتى برقم (٥١٤) ، وعجزه :

يَجِدَانِ وَيَمِينًا سَائِسِيْلًا*

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٣ : ٢٨٤ ، والأصول ، ج ٣ : ٤٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٧ ، وشرح السيرافى ، ج ١ : ٢٥٤ ، ٢ : ٧٣ ب ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٣١٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٤٢٧ ، والنكت ، ج ١ : ١٥٢ ، ٢٥٤ .

(٣) هورؤية ، كما فى المقاصد النحوية ، ج ٤ : ٤٧٥ ، وينظر ملحق ديوانه ، ص ١٧٣ .

(٤) وسيأتى برقم (٥١٥) ، وبعده :

وَجَوَّفُهُ كُلُّ مَلِكٍ غَادِي
كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ

والمثلث : السحاب الدائم المطر ، والغادى : الذى يبدأ من أول النهار ، والأجش : الذى فيه رعد شديد .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٨٩ = (١ : ١٤٦) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٨ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٧٤ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٨٤ ، والنكت ، ج ١ : ٣٥٤ ، وشرح الأشموني ، ج ٢ : ٤٧ .

٢١- وفى التنزيل ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (١) فى قراءة بعضهم (٢)؟ ولم صار بمنزلة (ليك يزيد ضارع لخصومة)؟ [٥٠٠]

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى حذف الفعل الذى جرى الكلام به كالمثل أنه إذا كثر إلى حد يبلغ به كثرة المثل فى ظهور المعنى جاز حذفه للاستغناء عنه بظهور المعنى بما أبقى من الكلام ، ولا يجوز إظهاره ، لأنه يصيره بمنزلة استعمال ما لا يحتاج إليه للمعنى اللازم عنه وذلك نحو قولهم : (هذا ولا زعامتك) فالمعنى فيه (هذا عظيم ولا أتوهم زعامتك معه) استعظاماً لها فى القبح ، وفيه معنى النهى عن الزعم الذى يكون منه كما قال سيبويه (٣) / من جهة أنه (٤) إذا استعظمه من جهة عظم قبحه وكان المتكلم به حكيماً فإنما يدل علىؤكد النهى بمثل هذا . ونظيره (هذا ولا كذب مسيلمة) كأنه قال : (هذا كذب عظيم ولا كذب مسيلمة فى عظم القبح) فإنما يدل هذا الكلام على أنه قد جمع بين شيئين قد أشهر أحدهما بالعظم فى معناه ، فقليل : (لا يتوهم الجمع بينهما على المساواة لعظم أحدهما على الآخر) فهذا هو تحقيق المعنى . والذى يتحصل من ذلك استعظام المنهى عنه حتى يتجاوز حد ذلك العظم فيه التحقيق أو التقدير . وقد بجىء كلام يشبه هذا فى باب الاستعظام ، وينفصل منه بمعنى النقيض ، كقولهم : (مرعى ولا كالسعدان) (٥) فهذا إنما هو تفضيل للسعدان . وكذلك (قضية ولا أبا حسن [لها]) (٦) ، فإنما هذا ترغيب فى السعدان وفى قضايا أبى حسن ، كما أن الأول تحذير من مثل [كذب] مسيلمة أو زعمات (٧) هذا المخاطب.

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٨٠ = (١ : ١٤١-١٤٢) .

(١) من الآية (١٣٧) فى سورة الأنعام .

(٢) هى قراءة أبى عبد الرحمن السلمى ، والحسن البصرى ، وأبى عبد الملك ، ينظر إعراب القرآن ،

ج ١ : ٥٨٢ ، والمحاسب ، ج ١ : ٢٢٩ ، والبحر المحيط ، ج ٤ : ٢٢٩ .

(٣) ينظر الكتاب .

(٤) فى المخطوط (لعد) ، ولعل المراد ما أثبت .

(٥) هذا مثل . ينظر أمثال العرب ، ص ١٢٧ ، وكتاب الأمثال ، ص ١٣٥ ، ومجمع الأمثال ، ج ٢ : ٢٧٥ .

(٦) هذا مثل ينظر المقتضب ج ٤ : ٣٦٣ .

المخطوط (زعامتك) ، والأنسب ما أثبت .

١-٢ - والمعنى الذى يصلح أن يتمثل به هو الذى تشتد الحاجة إليه أو [إلى] مثله فى
ترغيب أو ترهيب فيجربى للاول ثم يذكر به الثانى على معنى أن منزلتك كمنزلة الذى قيل له هذا
القول أولاً على نحو قولهم : (أطرى إنك) ^(١) ناعلة) . وإنما حسن الحذف لشهرة الأمر فى ذلك
المعنى من كذب مسيلمة أو زعمات هذا المخاطب ، وكذلك شهرة الأمر فى تفضيل السعدان على
غيره من المرعى ، فلو قيل فى رجل صنّف كتاباً قد سبق إليه والسابق أجود فى ذلك المعنى
لجاز أن يقال : (مرعى ولا كالسعدان) على طريق المثل . وقد يقولون على طريق المبالغة : (فلان
أكذب من مسيلمة) إذا وجدوه يسهل عليه الكذب ، ويستمر فى فنونه وإن لم يكن كذاباً على الله
جلّ وعزّ.

١-٣ - وقال ذو الرمة :

(٥٠٣) - دِيَارُ مَيَّةٍ إِذْ مَيَّ تَسَاعَفْنَا وَلَا يَرَىٰ مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ ^(٢)

فنصب (ديار مية) على (أذكر ديار مية) ، إلا أنه لا يجوز إظهار هذا العامل للاستغناء
عنه ، وأن تنزيل مثل هذا على أن شهرته يكفى ذكر الاسم منه أو بعض الاسم من أن يتكلف
بسط الكلام فيه وهذا معنى طريف مما يوجب الاجتزاء بذكر الاسم دون الفعل لتقرير هذه
المنزلة فى النفس التى هى أبلغ من التطويل فيه ، ودليل ذلك ظاهر من جهة أن التشبيب بذكر
المحبيب أو ذكر أسبابه ومواطنه فإذا ذُكر اسمه دلّ على الحزن على فراقه فهذا دليل واضح
على معنى (أذكر ذلك) تحزناً على فراق أهله ، فلهذا لم يجز إظهار الفعل ، وقد يجوز رفعه
فتقول : (ديار مية) على (تلك ديار مية) إلا أنه لا يظهر الرفع كما لا يظهر الناصب والعلّة
واحدة من أنه جرى كالمثل على ما ذكرنا ، وإنما جاز التصرف بالنصب والرفع ولم يجز
التصرف بإظهار الفعل وإضماره لأن التصرف باختلاف الحركات لا يعتد به كما يعتد بالحروف
التامة والأسماء والأفعال ، ونظير ذلك قولهم : (ما جاءت حاجتك) ^(٣) بالرفع والنصب ولا

١-٤ - الكتاب ، ج ١ : ٢٨٠ = (١ : ١٤٦) .

(١) فى المخطوط (للك) ، والمثبت مما سيأتى فى باب ٥٦ : ٧٠ ، ومن الكتاب ، ج ١ : ٢٩٢ = (١ : ١٤٩) ،
وفى كتاب الأمثال ، ص ١١٥ : (أطرى فبانك ناعلة) ، وكذا فى مجمع الأمثال ، ج ١ : ٤٣٠ . ومعناه :
أركب الأمر الشديد فبانك قوى عليه . والإطرار : أن تركب طرد الوادى وهى نواحيه .

(٢) تقدم برقم (٤٩٠) .

(٣) ينظر ما تقدم ، فى باب ١٧ : ٢٢٤ .

يقولون : (ما جاء حاجتك) ، لأن التصرف بالحروف يعتدّ به ولا يجوز فى الحروف [تغيير] المثل . فاما الحركات فليس لها هذه المنزلة لضعفها عن منزلة الحرف التام .

١٤* - وتقول : (كليهما [وتمرا]) فهذا على تقدير (أعطنى^(١) كليهما وتمرا) . دليله أنه إنما يقال فى حال الطلب التى قد ظهر فيها معناه ، ولا يجوز إظهار الفعل : لأنه يجرى كالمثل ، وذلك أنه لو غير الشأن غيره فى ثوب أو دينار لجاز^(٢) أن يقول : (كليهما وتمرا) أى (أعطنى الجميع) . ويجوز (كلاهما وتمرا) على تقدير (كلاهما لى وزدنى تمرا) فيكون الطلب / ٨٤ب للاستزادة فلهذا حسن اختلاف الإعراب لاختلاف المعنى لأن أحدهما يطلب الجميع والآخر يطلب زيادة التمر ويذكر أن الأول له حاصل لا يحتاج فيه إلى طلب .

٢٥* - وتقول : (كل شئ ولا شتيمة [حر]) ، وتقديره (أنت كل شئ ولا [ترتكب]^(٣)) شتيمة حر) فهذا مبالغة فى معنى النهى عن شتيمة حرّ وليس بأمر له^(٤) أن يأتى كل شئ على التحقيق ، وإن كان مخرجه مخرج الأمر بذلك ليبالغ فى النهى عن شتيمة الحر ، فكانه مما يؤمر بكل شئ إن كان فى ذلك تسبب إلى ترك شتيمة حر ، وليس الغرض فيه أن يفعل شيئا ، وإنما الغرض فيه النهى عن شتيمة حر بأوكد ما يكون ، فإن كان لا يوصل إلى انتفاء ذلك إلا بأمر فأتته أيها المخاطب ، فلهذا حسن أن يكون على تقدير (أنت كل شئ ولا [ترتكب]^(٣)) شتيمة حر) ، لأنه إذا خرج مخرج العموم كان أبلغ ، ويجوز الرفع على تقدير (كل شئ أمم^(٥)) ولا

١٤* الكتاب ، ج ١ : ٢٨٠ - ٢٨١ = (١ : ١٤٢) .

٢٥* نفسه ، ص ٢٨١ = (١٤٢) .

(١) وكذا قدره سيبويه وغيره ومنهم الزمخشري وقد اعترض الخوارزمي على الزمخشري فقال : « فى هذا التفسير نظر ، والصواب : أعطيك وأطعمك » ثم أورد قصة ورود المثل . ينظر التخمير ، ج ١ : ٣٨٠ . غير أن محقق التخمير الدكتور عبد الرحمن العثيمين أورد رواية أخرى للمثل يصح عليها التوجيه الذى ذكره سيبويه والرائى والزمخشري وغيرهم . ينظر هامش التخمير فى الموضوع نفسه .

(٢) فى المخطوط (فجاز) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) تكلمة من الكتاب ، ج ١ : ٢٨١ = (١ : ١٤٢) .

(٤) فى المخطوط (وليس له بأمر له) ، بتكرار (له) .

(٥) فى اللسان (أم م) ، ج ١٢ : ٢٨ « الأم القصد الذى هو الوسط والأم القرب .. والأم : اليسير » ،

وفى شرح السيرانى ، ج ٢ : ١٧١ « أى كل شئ قصد يحتمل » .

شتيمة حرّ)، إلا أن هذا الرفع لا يظهر كما [لا] يظهر الناصب.

١-٢٦ - وقال الشاعر :

(٥٠٤) - اعتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلَمَى عَوَانِدِهِ وَهَاجَ أَهْوَاءُكَ الْخُكُونَةَ الطَّلَلُ^(١)

رَبِّعُ قَوَاءٍ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خُضِلُ

فَرْفِعُ (ربيع قواء) على تقدير (ذاك ربيع قواء) إلا أنه لا يظهر هذا الرفع كما لا يظهر في قوله : (ديار مية) ، إلا أن الرفع في هذا أوجه لأنه نكرة على شرط الخبر في الفائدة ، ولأنه جرى كالتفسير للطلل الذي ذكر فالاستئناف أولى به.

٢-٢٧ - وقال عمر بن أبي ربيعة :

(٥٠٥) - هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلِ كَمَا عَرَفْتَ بَجْفَنِ الصَّيْقَلِ الْخِلَلِ^(٢)

دَارِيكَ نَزْوَةً إِذَا أَهْلِي وَأَهْلُهُم بِالْكَانِسِيَّةِ نَزَعَسَى اللَّهُو وَالْغَزَلَا

فَرْفِعَ قوله : (دار) لأنه نكرة كالاول في قوله : (ربيع قواء).

٣-٢٨ - وفي التنزيل ﴿انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ﴾^(٣) وتقديره (اتنوا خيراً لكم)^(٤) ودليله أنه إذا

نهى عن شيء فإنما يصرف إلى ضده ، فلما نهوا عن الشر الذي هو القبائح صُرفوا إلى الخير الذي هو المحاسن . [و] من ذلك قول العرب : (وراءك أوسع)^(٥) [لك] وتقديره (أنت مكانا أوسع لك) ودليله (وراءك) ، أنه بمعنى^(٦) (تأخر وأت المكان الأوسع لك) ، ولا يظهر هذا العامل للعلّة

١-٢* الكتاب ، ج ١ : ٢٨١ - ٢٨٢ = (١ : ١٤٢) .

٢-٢* نفسه ، ص ٢٨٦ = (١٤٦) .

٣-٢* نفسه ، ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ = (١٤٣ ، ١٤٦) .

(١) تقدم برقم (٤٩١) .

(٢) تقدم برقم (٤٩٢) .

(٣) من الآية (١٧١) في سورة النساء .

(٤) هذا تقدير سيبويه ، والخليل . ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٨٢ - ٢٨٤ = (١ : ١٤٣ - ١٤٢) ، وهناك رأيان

آخران أحدهما للكسائي وهو (انتهاه يكن الانتهاه خيراً لكم) ، والآخر للفراء وهو (انتهاه خيراً

لكم) . ينظر معاني القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٤٧٥ - ٤٧٦ ،

وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٧١ ب - ٧٢ أ ، وارتشاف الضرب ، ج ٢ : ٢٧٩ .

(٥) في المخطوط (أوسع) .

(٦) في المخطوط (بمعنى أنه) . ولعل الأنسب ما أثبتته .

التي بينا. ولا يجوز (أنتهى خيراً لى) ولا (أنتهى خيراً لى) كما جاز فى الأمر ، لأن الخبر لا يتضمن الإخراج من حال إلى حال وكذلك الاستخبار ، فاما الأمر والنهى فيتضمنان ذلك ، لأنك إذا أمرته بفعل فأنت تخرجه من خلافه ، وإذا نهيته عن فعل فأنت تطلب منه الدخول فى خلافه ، فلهذا صلح إضمار الفعل فى الأمر والنهى على ذلك الوجه ولم يجز مثله فى الخبر والاستخبار. وتقول : (حسبك خيراً لك) ، لأن (حسبك) بمنزلة (اكتف) وتقديره : (أيت خيراً لك).

٩*١ - وقال عمر بن أبى ربيعة :

(٥٠٦) - فَوَاعِدِيهِ سَرَّ حَتَّى مَالِكٍ أَوْ الرُّبَا يَبْتَنِمَا أُسْهَلَا^(١)

كانه قال : (أنت الأسهل).

١٠*٢ - وتقول : (أنت يا فلانُ أمراً قاصداً) أى (أنت) ، إلا أن هذا يجوز فيه إظهار الفعل لأنه لم يكثر إلى حد يلزمه الاستغناء عن الفعل ، وذلك لأنه مبهم ليس كالخير والشر اللذين هما أصلان فيما ينبغى أن يؤتى^(٢) أو يتجنب فلم يقو قوله (امراً قاصداً) هذه القوة التى تظهر فى الخير فلهذا جاز إظهار الفعل معه تقوية^(٣) لمعناه إذا ضعف عن تلك المنزلة ، ونظيره (ما رأيت / كالיום رجلاً)^(٤) فهو مثله فى الإيهام الذى يحتاج إلى الإيضاح.

١٨٥

١١*٢ - وقال القطامى :

(٥٠٧) - فَكَرْتُ تَبْتَغِيهِ فَصَادَفْتُهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا^(٥)

والمعنى صادفت السباع ، ودليله أن الوحشية لما صادفت ولدها متمزقاً يخور فى دمه كانت بذلك كأنها قد صادفت السباع^(٦) تقطعه بمصادفتها آثار السباع فيه.

١٢*٢ - وقال ابن قيس الرقيات :

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٨٢ - ٢٨٣ = (١ : ١٤٣) .

٢* نفسه ، ص ٢٨٤ = (١٤٣) .

٣* نفسه ، ص ٢٨٥ = (١٤٤) .

(١) تقدم برقم (٤٩٣) .

(٢) فى المخطوط كلمة غير واضحة وهى قريبة مما أثبت .

(٣) فى المخطوط (يقوته) . ولعل الأنسب ما أثبت .

(٤) ينظر ما تقدم فى باب ٦ : ٤٤ .

(٥) تقدم برقم (٤٩٤) .

(٦) فى المخطوط (السباعا) ، والأولى ما أثبت .

(٥٠٨) - لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبًا^(١)

ودليله أنه يشبب بذكرها وأنّ الرائي لا يرى إلا ما يحب منها ، فمن هاهنا دخل الطبيب فى معنى الرؤية المذكورة لا محالة ، وصار على تقدير (وترى لها فى مفارق الرأس طيباً) ، ولم يجز إظهار الفعل لتمكن هذا الكلام فى الدلالة عليه حتى لو [ذكر] صار ذكره^(٢) بمنزلة اللغو المنافر للكلام فلم يجز إظهار الفعل لهذه العلة.

١٣*١ - وقال بن قميئة :

(٥٠٩) - تَذَكَّرْتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا^(٣)

أى (تذكرت أخوالها وأعمامها) ، ودليله أنه^(٤) تذكر الأرض من أجل تذكر من يحب بها من أهلها فدخلوا فى التذكر لهذه العلة.

١٤*٢ - وقال الشاعر :

(٥١٠) - إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوَرَقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَغَرَّبَتْ عَنْهَا أُمُّ عَمَّارٍ^(٥)

فتهيجه هو تذكره أمّ عمار فكأنه قال : (هيجنى فذكرنى أمّ عمار) وذلك بالمشاكلة بين تغنى الحمام لفراق إلفها وبين حاله فى فراق إلفه.

١٥*٣ - وتقول : (ألا رجل إماماً زيداً وإماماً عمراً) أى (اللهم اجعله زيداً أو عمراً) ، لأن

التمنى قد دلّ على طلب هذا ، ويجوز رفعه على أنه لما تمنى قيل له : من هذا المتمنى فقال : (زيد أو عمرو) أى (هو زيد أو عمرو).

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٢٨٥-٢٨٦ = (١ : ١٤٤) .

٢*٢ نفسه ، ص ٢٨٦ = (١٤٤) .

٣*٣ نفسه ، ص ٢٨٦ ، ٢٨٩ = (١٤٤ ، ١٤٦) .

(١) تقدم برقم (٤٩٥) .

(٢) فى المخطوط (ذكر) . ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٣) تقدم برقم (٤٩٦) .

(٤) فى المخطوط (أن) . ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٥) تقدم برقم (٤٩٧) .

١٦*١ - وقال عبد بنى عبس :

(٥١١) - قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا (٥)

أى (سألت القدمُ الأفعوانَ والشجاعَ الشجعمَ) (٢) ودليله أنها مسألمة لما أنها مسألمة فيما يقتضيه حال المسالم فالحياتُ قد سألت القدمَ بأن لا تنهشها ولا تتعرض لها بسوء ، والقدمُ قد سألت الحياتِ بأن لا تطأها ولا تتعرض لها بسوء ، فهو على هذا المعنى.

١٧*١ - وَقَالَ أُوسُ بْنُ حَجْرٍ :

(٥١٢) - تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَاهُ وَرَأْسُهُ [لَهَا] قَتَبٌ عِنْدُ (٣) الْحَقِيبَةِ رَادِفُ (٤)

أى (فتواهى يداها ورأسه) (٥) ، لأن المفاعلة فى هذا تدلّ على أن الفعل لهما فكل واحدٍ منهما فاعلٌ مفعولٌ ، لأنه لو قال : (تواهى رجلها يديه) كان كقولك : (يضارب زيدُ عمرًا) ، فـ(عمر) أيضا يضارب (زيدا) فهو فاعلٌ ومفعولٌ فى معنى الكلام إلا أنه يرتفع بفعل يدلّ عليه المذكور لا بهذا المذكور ، لأنه لا يجوز أن يكون للفعل فاعلان على غير طريق الشركة بحرف العطف فلهذا وجب إضمار الفعل الذى يدلّ عليه المذكور.

١٨*٢ - وقال الحارث بن زهيك :

(٥١٣) - لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطَيِّحُ الطَّوَائِحُ (٦)

أى (ليبك ضارع لخصومة) ، وذلك (٧) أن كل ما لم يسم فاعله فهو يدل على فعل الفاعل ، وليس كل [ما] يسمى فاعله يدلّ على فعل ما لم يسم فاعله ، لأن [من] الأفعال ما لا يتعدى ، فأمّا ما لم يسم فاعله فهو منقولٌ من فعل الفاعل / على طريق (فَعَلٌ) إلى (فَعُلٍ) .

٨٥ ب

١* - الكتاب ، ج ١ : ٢٨٦ - ٢٨٧ = (١٤٤ - ١٤٥) .

٢* - نفسه ، ص ٢٨٨ = (١٤٥) .

(١) تقدم برقم (٤٩٨) .

(٢) فى المخطوط (الشجعما) ، ولعل الأولى ما أثبتته .

(٣) كذا فى المخطوط ، وفى مواطن ورود البيت (خلف) .

(٤) تقدم برقم (٤٩٩) .

(٥) قال المبرد فى المقتضب ، ج ٣ : ٢٨٥ « من أنشده برفع اليدين فقد أخطأ ؛ لأن الكلام لم يستغن ، ولو

جاز لجاز (ضاربُ عبد الله زيد) ، لأن من كل واحدٍ منهما ضرباً » .

(٦) تقدم برقم (٥٠٠) .

(٧) فى المخطوط (وكذلك) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

١٩*١ - وقال عبد العزيز الكلبي :

(٥١٤) - وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ [رَ] عَيْنًا سَلْسَبِيلًا^(١)

فهذا على (وجدنا لهم جنات) ، ودليله ما جرى من وجدان الصالحين وأن صفتهم بالصالحين تقتضى حسن الجزاء لهم ، فلهذا دَخَلَ فى معنى الوجود ولم يحتج إلى ذكره لظهور المعنى المقتضى له بما لا ينبغى أن يذهب على ذى فهم ، فاخترالُ الفعل على هذا الوجه ولهذه العلة . ويجوز النصب فى الجزاء^(٢) على وجدنا لهم جزاءً . فاما الرفع فعلى أنه جملة فى موضع الخبر لـ(وجدنا).

٢٠*٢ - وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(٥١٥) - أَسْقَى الْإِلَهُ عُدُوتِ الْوَادِىِ وَجَوْفَهُ كُلِّ مِلْثٍ غَادِىِ^(٣)

كُلُّ أَحْشَى حَرَالِكِ السَّوَادِ

فهذا^(٤) على (سقاء كل أحش) ، ودليله (أسقى الإله عدوات الوادى) ، فكأنه قال : (فسقاء كل أحش) ، لأنه أسقاء الله فسقاء هذا الغيم بتسخير الله جلَّ وعزَّ له ، وهذا بمنزلة (ليبك يزيد) ، لأن (ليبك) دلَّ على (يبكى) ، فكذلك (أسقاء الله) يدلُّ على (سقاء الغيم) ، وكذلك (أنبت الله هذا البستان) يدل على (نبت زرع) أو (شجره).

٢١*٣ - وفى التنزيل ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾^(٥) ،

أى (زينة شركاؤهم) فدَلَّ (زَيْنَ لكثير من المشركين) على فعل الفاعل على ما بينا فى (ليبك يزيد) : فهذا وجه هذه القراءة وهذا البيت شاهده .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٨٨ = (١ : ١٤٦) .

٢* نفسه ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ = (١ : ١٤٦) .

٣* نفسه ، ص ٢٩٠ = (١ : ١٤٦) .

(١) تقدم برقم (٥٠١) .

(٢) فى المخطوط (انجرا) ، والصواب ما أثبتته .

(٣) تقدم برقم (٥٠٢) .

(٤) فى المخطوط (فهلأ) ، والأنسب ما أثبتته .

(٥) من الآية (١٣٧) فى سورة الأنعام ، وتقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال .

٥٦- باب حذف الفعل فى غير الأمر والنهى والمثل^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل المحذوف فى غير الأمر والنهى والمثل مما لا يجوز .

١-مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الفعل المحذوف فى غير الأمر والنهى؟ وما الذى لا يجوز؟ ولمَ ذلك؟ ولمَ لا يظهر الفعل فى هذا الباب؟
- ٢ - وهل كلُّ ما كثر استعماله بالحذف فإنه لا يظهر فيه الفعل المحذوف؟ وما حدُّ ذلك؟
- ٣ - وما المحذوف من قولهم : (أخذته بدرهم فصاعداً)؟ وما تقديره؟ وما دليله؟ وهل يجوز (أخذته بدرهم فزائداً)؟ ولمَ ينتصب (زائد)؟
- ٤ - ولمَ لا يجوز (أخذته بدرهم فصاعداً) كما يجوز (أخذته بدرهم فديناراً)؟
- ٥ - وهل يجوز (أخذته بردهم وصاعداً)؟ ولمَ لا يجوز بالواو؟ وهل يجوز (أخذته بدرهم ثم صاعداً)؟ ولمَ كانت الفاء أكثر فى هذا من (ثم)؟
- ٦ - وما العامل فى المنادى إذا قلت : (يا عبد الله)؟ وما تقديره؟ وما دليله؟ ولمَ لا يظهر الفعل العامل فيه؟ ولمَ صار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل؟ وما الخلاف فيه؟ ولمَ قدره على (يا أريد عبد الله)^(٢) مع أن (أريد عبد الله) خبر ، و(يا عبد الله) ليس بخبر؟ وهل اختزال الفعل اللازم يخرج به إلى دلالة التضمين وما ليس بخبر؟ وما فى قولهم (يا إياك) من الدليل على حذف الفعل من المنادى و(إياك أعنى) ليس بمنادى وإنما هو على (يا إنسان إياك أعنى)؟
- ٧ - وبِمَ ينتصب (زيد) فى قولهم : (من أنت زيدا)؟ وما تقديره؟ وما دليله؟ ولمَ قدره على (من أنت تذكر زيدا)^(٣)؟ ولمَ لا يكون إلا جواباً لمن سئل (من أنت؟) فقال : (أنا زيد) ، فقليل له : (من أنت زيدا)؟ وهل يجوز فيه الرفع؟ ولمَ جاز؟ وما تقدير المحذوف فى الرفع؟ ولمَ

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٤٩٠ = (١ : ١٤٦) « هذا باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٧٤ .

(٢) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٩١ = (١ : ١٤٧) .

(٣) نفسه ، ص ٢٩٢ = (١٤٧) .

قدّره على (من أنت ذكرك زيد^(١)) والذكر ليس بـ(زيد)؟ وما حقيقته؟ وهل هو على (من أنت ذكرك اسم زيد) / ثم يحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه ؟ ولم قلّ الرفع ١٨٦ فيه^(٢)؟ وما وجه إجرائه كالمثل؟ وهل يجوز فى سؤال الرجل عن غيره فيقول المجيب: (هو^(٣) زيد؟) فيقال له: (من أنت زيداً؟) ولمّ جاز هذا؟ [٩] - وهل^(٤) يجوز أن يقال لسأكت لم يذكر شيئاً: (من أنت فلاناً)؟ وما معنى هذا ؟ ولمّ جاز فى حال ذكر غيره لرجل أن يخاطب هو بمثل^(٥) هذا ولم يتكلّم بشئ؟

١- الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى الفعل المحذوف فى غير الأمر والنهى إذا كثر إلى حدّ يصير المعنى به أظهر من الأصل إلزامه الحذف ، لأنّ المعنى به أظهر مع أنّه أخف . ولا يجوز حذفه من غير دليل عليه ؛ لأنّه لا يفهم به المعنى . ولا أن يمنع من إظهاره مع دليل عليه ، إذا كان الأصل مساوياً للفظ المحذوف فى الكثرة ؛ لأنه إذا ظهر فلأنّه الأصل مع المساواة، وإن اختزل فلأنّه أخف من غير إخلال بإفهام المعنى .

١*٢ - وليس كل ما كثر استعماله بالحذف ، فإنه لا يظهر فيه الأصل ولكنّ لذلك حدّ إذا بلغه لم يجز إظهار الأصل فيه للعلّة التى بيّنا من أنّ الفرع يكون المعنى فيه أظهر وهو الأخف .

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٢٩٠ = (١ : ١٤٦ - ١٤٧) .

(١) الكليات ص ٢٩٢ = (١٤٧) .

(٢) لم يرد فى الجواب تعليل لقلة الرفع . وجاء فى الكتاب ، فى الموضع نفسه : « وإنما قلّ الرفع ، لأنّ إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبراً لمصدر ليس له . »

(٣) فى المخطوط (وهل) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٤) من هنا إلى آخر الأسئلة لم ترد عنه إجابة . وجاء فى الكتاب ، ج ١ : ٢٩٣ = (١ : ١٤٧) « سمعنا

رجلاً منهم يذكر رجلاً فقال لرجل سأكت لم يذكر ذلك الرجل : من أنت فلاناً » ، وقال السيرافى فى

شرحه ، ج ٢ : ٧٦ أ « يجوز أن يكون على معنى التعريض بالرجل الذى ذكره أنه ليس بموضع أن

يذكره » .

(٥) فى المخطوط (مثل) . ولعل الأنسب ما أثبتته

١-٣ - وتقول: (أخذته بدرهم فصاعداً) وتقديره (فذهب الثمن صاعداً^(١)) ، ودليله ذكرُ الفاء بعد الفعل ، وذلك يوجب فعلاً ثانياً بعد الأول ؛ لأنها ترتب الفعل الثاني فى زمان بعد الأول ، فالفاء تدلّ على فعلٍ مبهم ، (وصاعداً) يدلّ على الفعل فى زيادة الثمن ، فلما كان ذكر الفاء يدلّ على فعلٍ مبهم وذكر (صاعداً) يدلّ على صعود الثمن اقتضى ذلك أن يكون التقدير (فذهب الثمن صاعداً) أو (فزاد صاعداً) . ويجوز (أخذته بدرهم فزائداً) على هذا التفسير . و(صاعداً) فى موضع الحال ، والعامل فيه (ذهب الثمن) .

١-٤ - ولا يجوز (أخذته بدرهم فصاعداً) ؛ لأن (صاعداً) صفة لا تحسن أن تلى العامل . ولكن لو قلت : (أخذته بدرهم فدينار) جاز^(٢) ؛ لأنه اسم جنس .

٢-٥ - ولا يجوز (أخذته بدرهم وصاعداً) ؛ لأن الواو لا ترتب فلا تقتضى فعلاً بعد الفعل الأول ، والترتيب فى الحقيقة لا يكون إلا بفعلٍ بعد فعلٍ إذا كان الترتيب فى الزمان ، لكون الثانى بعد الأول . ولكن يجوز فى (ثم) ، تقول : (أخذته بدرهم ثم صاعداً) إلا أن الفاء أكثر فى الاستعمال ، لأنه يجرى فى المتاع الواحد فالأمر بين الثانى والأول قريب .

٢-٦ - وتقول : (يا عبد الله) فهذا ينتصب بفعل محذوف ، واختلفوا فى تقديره ، فقدره سيبويه على (يا أريد عبد الله)^(٣) ؛ لأنه إذا قال : (يا عبد الله) فقد دلّ على أنه يريد عبد الله . وخالف ذلك ابن السراج (ت ٣١٦) ؛ لأن هذا التقدير يوجب أن النداء خبر ، إذ^(٤) (أريد عبد الله) خبر ، وليس الأمر كذلك بإجماع أن النداء ليس بخبر فعديل عن هذا التقدير

١- * الكتاب ، ج ١ : ٢٩٠ = (١ : ١٤٦ - ١٤٧) .

٢- * نفسه ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ = (١٤٧) .

٣- * نفسه ، ص ٢٩١ = (١٤٧) .

(١) فى المخطوط (فصاعداً) ، والأنسب ما أثبتته .

(٢) جاء فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٧٤ ب « الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لا تقول : أخذت الثوب بدرهم فدينار ، ولا : اشتريت الدار بمائة درهم فخمسة دراهم ؛ لأن الثمن تقع جملة عوضاً عن المبيع فليس يتقدم بعضه على بعض ، وإنما يعطف بالواو لأنها للجمع »

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٩١ ، ٢ : ١٨٢ = (١ : ١٤٧ ، ٣٠٣) ، والأصول ، ج ١ : ٣٤٠ ، وشرح المفصل ،

ج ١ : ١٢٧ ، وشرح الرضى على الكافية ، ج ١ : ١٣١ .

(٤) فى المخطوط (إذا) . والأنسب ما أثبتته .

لهذه العلة (١) فقلنا له : فما تقدير العامل فيه؟ فقال كلاماً يدل على ما أشرحه (٢) ، وهو أن المصدر أصل للأفعال يؤخذ منه فعل على جهة الخبر وفعل ليس بخبر كفعل الأمر ؛ فكذلك يمكن أن يؤخذ منه فعل ليس بخبر يدل على النداء وذلك أن الإرادة يؤخذ منها (أراد) وهو خبر ، ويؤخذ منها فعل ليس بخبر يدل على النداء ويكون على بعض أبنية الأفعال كأنه فى التمثيل ، وإن لم يتكلم به ، على هذا المعنى (يا راد عبد الله) فيكون (راد) (٣) يدل على النداء كما يدل (أرد) (٤) على الأمر وإن لم يستعمل ذلك الفعل على هذا المعنى ولكنه مدلول عليه وإن كان قد أهمل للاستغناء بـ(يا) استغناء لازماً حتى يسقط بمثل ما سقط الفعل / فى هذا الباب وهو ٨٦ ب الكثرة إلى حد يصير المعنى به أظهر وهو أخف ولم يحتج إلى فعل بهذه المنزلة يذكر فى غير باب النداء فخرج من الكلام رأساً ، (٥) ولم يخرج لأنه يحتاج إليها فى كلام آخر وإن استغنى عنه فى هذا الكلام .

وللمحتج لسيبويه أن يقول : إن الفعل المحذوف إذا لزم حذفه صار بمنزلة ما يدل على المعنى دلالة التضمنين ، لأنه يدل عليه من غير ذكر لفظ موضوع له فيخرج عن معنى الخبر لهذه

(١) جاء فى الجزء الثانى من شرح الرماني ، ص ٢١٩ ب (نسخة داماد) ، فى باب المنادى « والعامل فى المنادى محذوف لا يجوز إظهاره وهو مهمل فى الاستعمال وتفسيره : (يا أعنى عبد الله) أو (يا أريد عبد الله) . إلا أنه على فعل من النداء وليس بخبر وهو مهمل للاستغناء بحرف النداء عنه . وهذا مذهب سيبويه ، وأما ابن السراج فيذهب إلى أن العامل فى المنادى هو حرف النداء أغنى عن فعل ، وكلا المذهبين متوجه فى هذا الباب » .

(٢) قال ابن السراج فى الأصول ، ج ١ : ٢٣٣ : « وينبغى أن تعلم أن حق كل منادى التنصب من قبل أن قولاك : (يا فلان) ينوب عن قولاك : (أنادى فلاناً) ، لأن قولاك : (يا) هو العمل بعينه وأنه فارق سائر الكلام ، لأن الكلام يغنى عن العمل ، وهذا العمل فيه هو اللفظ فإن قلت : (ناديت زيداً) بعد قولاك : (يا زيد) فهو مثل قولاك : (ضربت زيداً) بعد عملك ذلك به . فتأمل هذا فإنه منفرد به هذا الباب » .

وكلمة (فهو) فى مكانها (وهو) ، وكلمة (عملك) فى مكانها (علمك) ، ولعل ذلك سهو من الطابع . وما ذهب إليه ابن السراج نسب إلى المبرد وفى المقتضب له ، ج ٤ : ٢٠٢ : « لأن (يا) بدل من قولاك : أدع عبد الله ، أريد أنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً » . وينظر شرح الفصل ،

ج ٢ : ١٢٧ ، وشرح الرضى على الكافية ، ج ١ : ١٢٦ .

(٣) (راد) بمعنى طَلَبَ . ينظر اللسان ، ج ٣ : ١٧٨ (رود) .

(٤) فى المخطوط (كما يرد أدل) ، وهو تحريف .

(٥) الكلام من هنا إلى قوله (فى هذا الكلام) غير متجه فى نظرى ولعل به سقطاً .

العلّة، فإذا قدّر بالذكر له رجع إلى معنى الخبر للتصريح الذى وقع به ، وليس يجوز أن يكون النداء على معنى الخبر ، لأنه لا يجوز التصريح بالفعل العامل فيه . واحتج^(١) بقولهم : (يا إياك أعنى) من جهة أنه فى معنى المنادى^(٢) ، وإن ظهر عامله مع أن تقديره (يا إنسان إياك)^(٣) أعنى) فالمعنى يؤول إلى شىء واحد .

٧*١ - وتقول : (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا) فى جوابك لمن^(٤) سئل عن نفسه فقال : (أنا زيد) ليعرف نفسه بذكر زيد فيقال له : (من أنت زيدا) أى (ليس نعرفك بهذا) . وتقديره (من أنت تذكر زيدا معرفاً نفسك^(٥)) : لأن الحال [حال] تعريف بما اقتضاه معنى الجواب لمن حاول أن يعرف نفسه بذكر (زيد) ، [و] إنما يكون الجواب بحسب ما ابتدأ به من الكلام ، فإذا قيل : (من ضربت؟) فقال المجيب : (زيداً) دلّ على (ضربت زيدا) . وإن قال : (من قتلت؟) أو (من أهنت؟) أو (من أكرمت؟) فعلى هذا القياس ، فكذلك إذا قال وقد طلب منه أن يعرف نفسه فقال : (أنا زيد) فالحال حال تعريف^(٦) قد فهمها المخاطب والمتكلم ، فإذا قيل : (من أنت زيدا؟) فكأنه قيل : (من أنت تعرف زيدا بهذا الاسم؟) ويجوز فيه الرفع على تقدير : (من أنت ذكرك زيدا؟) ، وتحقيقه (من أنت ذكرك^(٧) اسم زيدا؟) إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقد جرى كالمثل إذ سمع عربى يذكر رجلاً فقال لرجل : (سألتك من أنت زيدا) أى أنت فى تركك البيان عن هذا المذكور بمنزلة الذى قيل له : (من أنت زيدا؟) فهذا ممثّل على نحو (أطرى إنك ناعلة)^(٨) .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٩٢ = (١ : ١٤٧) .

(١) أي سيبويه ، ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٩١ = (١ : ١٤٧) .

(٢) فى المخطوط (المنازل) ، وهو تحريف .

(٣) فى المخطوط (ياك) ، والصواب ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (لا من) ، والصواب ما أثبتته .

(٥) فى المخطوط (بنفسه) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٦) فى المخطوط (تعريفاً) ، والصواب ما أثبتته .

(٧) فى المخطوط (ذكر) ، والتصويب من السؤال .

(٨) وكذا فى الكتاب ، وينظر ما تقدم فى هامش باب ٥٥ : ٢٠٥ .

٢- مسائل متصلة بهذا الباب: (١)

٨ - ما عامل الإعراب في (أنت) من قولهم: (أما أنت منطلقاً انطلقت معك)؟ وما تقدير

المحذوف؟ وما دليله؟ وما المانع من إظهاره؟

٩ - وما الشاهد في قول عباس بن مرداس (٢):

(٥١٦) - *أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ* (٣)

ولمَّ وجب أن (ما) عوض في هذا؟

١٠ - وما نظيره في الحذف والعوض؟

١١ - ولمَّ صار لزوم (ما) فيه أحق منه [في] (أثرًا ما)؟

١٢ - ولمَّ لا يجوز رفع أنت بعد (أما) بالابتداء على أن تكون (ما) كافة كما هي في قوله:

(٥١٧) - *بَعْدَمَا أَفْتَنَانُ رَأْسَكَ* (٤)

١٣ - وما الفرق بين (إن) و(إن) في هذا الموضع مع اتفاق معناهما حتى صارت (إن) لا

يحذف معها الفعل و(إن) في (إمّا) لا يذكر في [ما] بعدها الفعل؟

١٤ - وما الفرق بين (إما كنت منطلقاً انطلقت معك) وبين (أما) بالفتح حتى لا تظهر مع

(أما) ولا تحذف مع (إمّا)؟

[١٠-] وما معنى (إمّا لا)؟ ولمَّ جاز؟

(١) ينظر الكتاب، ج ١: ٢٩٣ = (١: ١٤٧ - ١٤٨)، وشرح السيرافي، ج ٢: ٧٦ أ.

(٢) ديوانه، ص ١٢٨، وهو العباس بن مرداس السلمي، توفي نحو سنة ١٨ هـ.

(٣) وسيأتي برقم (٥٢٠)، و(٥٢٢)، وعجزه:

فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تُكَلِّمُ الضَّيْعُ

رواية الديوان (أما كنت ذَا نَفَرٍ) ولا شاهد فيها.

والضيع: يريد بها السنة المجدية.

ومن مواطن ورودها: الكتاب، ج ١: ٢٩٣ = (١٤٨)، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٦١،

وديوان الأدب، ج ١: ٢٤٥، وشرح السيرافي، ج ٢: ٧٦ أ، والتكملة، ص ١٣٧، والمسائل المشككة،

ص ٣٠٤، ٣٤٧، والمسائل المنسورة، ص ١٣٩، والكت، ج ١: ٣٥٦، والخزانة، ج ٢: ٨٠،

٤٢١: ٤، وينظر معجم هارون، ص ٢٢٥، ومعجم حداد، رقم ١٥٤٧.

(٤) تقدم برقم (٤٩)، و(٢٠٩)، و(٢١٨)، وسيأتي برقم (٥٢١). وهو بتمامه:

أَعْلَقَهُ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْتَنَانُ رَأْسَكَ الْتَغَامِ الْخَلِيسِ

١٥ - وما عامل الإعراب في (مرحباً وأهلاً)؟ وما تقدير المحذوف منه؟ وما دليله؟ ولم لا يظهر

الفعل فيه؟

١٦ - وما تقدير العامل في قولهم: (إن يأت فاهلّ الليل وأهلّ النهار)؟ وما دليل المحذوف؟ ولم

لا يظهر؟

١٧ - وكيف يقول الراد؟ وما تقدير كلامه إذا قال: (ويك أهلاً وسهلاً) أو قال: (ويك أهلاً)؟

١٨ - وما معنى قوله (١): «جئت بـ(بك) لتبين من تعنى؟»

١٩ - وما الشاهد في قول طفيل (٢):

(٥١٨) - *وَبِالسَّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيَّةِ...* (٣)

وقول الآخر (٤):

(٥١٩) - *إِذَا جِئْتُ بَوَّابًا لَهُ...* (٥)

(١) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٩٥ = (١ : ١٤٩) .

(٢) ديوانه ، ص ٣٨ ، وهو طفيل بن عوف ، وقيل : ابن كعب ، الغنوي ، توفي نحو سنة ١٣ قبل الهجرة .

(٣) ونياتى برقم (٥٢٣) ، وهو بتمامه :

وَبِالسَّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيَّةِ قَوْلُهُ لِّلْتَمِيسِ الْمُرُوفِ : أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ

ويروى (ميمون الخليفة) . والسهب : اسم موضع . والنقية بمعنى الخليفة . وهي الطبيعة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٩٦ = (١ : ١٤٩) ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢١٩ ، والزاهر ،

ج ١ : ٣٣٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٢ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٧٨ ب ، والحجة ،

لأبي علي ، ج ٢ : ٢٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٨٤ ، وفرحة الأديب ، ص ٤٤ ،

والنكت ، ج ١ : ٢٥٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٤ ، ومعجم حداد ، رقم ١٣٢ .

(٤) هو أبو الأسود الدؤلي . ينظر ديوانه ، ص ٦٥ ، والكتاب ، ج ١ : ٢٩٦ = (١ : ١٤٩) .

(٥) ونياتى برقم (٥٢٤) ، وهو بتمامه :

إِذَا جِئْتُ بَوَّابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَإِيكَ غَيْرُ مَخْبِقٍ

ويروى (إذا ما رآني مقبلاً قال : مرحباً) ، ويرى (قال مرحب) .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، ج ٣ : ٢١١ ، والأضداد ، لأبي بكر ، ص ٢٥٨ ، وشرح القصائد

السبع ، ص ١٨٩ ، والزاهر ، ج ١ : ٣٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٢ ، وشرح

السيرافي ، ج ١ : ٧٨ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٠١ ، وفرحة الأديب ،

ص ٢٥ ، والنكت ، ج ١ : ٣٥٩ ، والاقتضب ، ص ١١٨ ، والهمع ، ج ٢ : ٢٣ = (١ : ١٦٩) ، والدرر ،

ج ١ : ١٤٥ .

٢٠- وما قسمة الفعل في الإضمار والإظهار؟ وما الذي لا يجوز إضماره؟ وما الذي لا يجوز إظهاره؟ وما الذي يجوز إضماره؟ وما الذي يجوز إظهاره؟

٢- /الجواب :

٨*١- عامل الإعراب في (أنت) من قولهم: (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) (كنت) المحذوفة، وتقديره (أن كنت منطلقاً انطلقت معك)^(١). ودليله كثرة مصاحبه (أن) للفعل على الاختصاص به مع العوض المعاقب وهو (ما). والمانع من إظهار الفعل العوض المعاقب كما يتمتع في سائر النظائر من نحو (زنديق، زنادقة) الهاء فيه عوض من ياء (زنديق). ولا تجتمع مع الياء^(٢).

٩*١- وقال عباس بن مرداس :

(٥٢٠) - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(٣)

فهذا شاهد في (أما أنت منطلقاً انطلقت معك).

١٠*٢- ونظيره في الحذف والعوض (إما لا)^(٤)، ومعناه: (افعل كذا إن كنت لا تفعل غيره) فصارت (ما) و(لا) عوضاً^(٥) مما حذف.

*١- الكتاب، ج ١: ٢٩٣ - ٢٩٤ = (١٤٧: ١) - (١٤٨).

*٢- نفسه، ص ٢٩٣ = (١٤٨).

(١) هناك خلاف بين الكوفيين والبصريين في (أن) حيث يرى الكوفيون أنها شرطية ويرى البصريون أنها مصدرية مع إجماعهم على أن (كان) بعدها محذوفة و(ما) عوض عنها. ينظر شرح السيرافي، ج ٢: ٧٦ ب، والمقاصد النحوية، ج ٢: ٥٨.

(٢) ينظر ما تقدم في باب ٥: [٦]. الأسئلة

(٣) تقدم برقم (٥١٦)، وسيأتي برقم (٥٢٢).

(٤) في المخطوط (إما لي)، والمثبت يوافق ما في الكتاب.

(٥) يبسولي أن في ذلك تجوزاً. فالعوض هي (ما) وحدها. ينظر الكتاب، والهمع، ج ٢: ١٠٦ = (١):

١١*١ - ونظيره في لزوم (ما) قولهم: (أفعله أثراً^(١) ما) أى: (تابعاً أثراً ما) * . ولزوم (٢) (ما) فى (أما أنت ...) أحق منه فى هذا : لأن (٣) هناك محذوفاً يطالب بخلف منه مع تأكيد المعنى ، وليس فى قولهم: (أثر ما) محذوف ، وإنما هو موضع تأكيد بمنزلة (لا بد من ذا) .

١٢*٢ - ولا يجوز رفع (أنت) بعد (أما) بالابتداء على أن تكون (ما) كافة كما تكون فى قوله :

(٥٢١) - * بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ * (٤)

لاجتماع سببين: أحدهما : اختصاص (أن) بالفعل . وأما الآخر : فالجواب فى (انطلقت معك) مع أن الخبر سمع منصوباً كما جاء فى قوله :

(٥٢٢) - * أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ * (٥)

فهذا لا يكون إلا على الفعل .

١٣*١ - و(إن) فى هذا الموضع بمنزلة (أن) فى المعنى إلا أن (أما) لا يظهر بعدها الفعل و(إن) يحذف بعدها لأن (إن) لا يكثر مصاحبتهما للفعل على الاختصاص به كما هو فى (أن) .

١٤*١ - والفرق بين (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) وبين (أما) بالكسر ، حتى لم يجز مع الكسر إلا إظهار الفعل ، تقول: (أما كنت منطلقاً انطلقت معك) أن (أما) بالفتح خالص لها أن يكون (ما) فيها عوضاً معاقباً ، ولم يخلص [فى] (أما) بالكسر ؛ لأن لها نظائر من حروف

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٢٩٤ = (١ : ١٤٨) .

* ٢- نفسه ، ص ٢٩٣ = (١٤٧ - ١٤٨) .

(١) جاء فى اللسان (أثر) ، ج ٤ : ٩٠ (أفعله أثراً ما) ، و (أثراً ما) ، أى إن كنت لا تفعل غيره فافعله . وقيل : أفعله مؤثراً له على غيره ، و(ما) زائدة وهى لازمة لا يجوز حذفها ، لأن معناه : أفعله أثراً مختاراً له معنيّاً به ابن الأعرابى : (أفعل هذا أثراً ما) و (أثراً) بلا (ما) ... وهو مثل ينظر = (٢) فى المخطوط (ولأن) ، والصواب ما أثبتته . = مجمع الأمثال ج ٢ : ٧٦ وفيه : قالوا معناه : أفعله أول كل شئ . وقال الأصمعى : معناه : أفعل ذلك عازماً عليه = (٣) فى المخطوط (إلا أن) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) تقدم برقم (٤٩) ، و (٢٠٩) ، و (٢١٨) ، و (٥١٧) . وهو بتمامه :

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْخُلْسِ

(٥) تقدم برقم (٥١٦) ، و (٥٢٠) .

الجزء تطالب بدخول (ما) فيها على حدّ ما دخلت في تلك الأحرف ، وهو التأكيد ، كقوله ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ (١) و(متى ما تأتي أكرمك) وفي أخواتها على هذا المنهاج .

١٥*١- وتقول : (مرحباً وأهلاً) ، ودليل المحذوف ذكر المصدر الذي يقتضى فعلاً (٢) مع أنه إنما يقال في حال الدعاء للجائي (٣) إلى غيره طالباً حاجة أو لبعض الأسباب فتقول : (مرحباً وأهلاً) ، وتقديره (رحبت ببلادك وأهلت) أو (رُحِبَ مطلبك وأهل) ، أي (اتسع الأمر لك ولم يضق عليك) ، فهذا يقتضى أن يقال في حال قصده لحاجة ، ولا يظهر الفعل لأنه قد صار كالمثل .

١٦*١- وتقول : (إن تأت فأهل الليل وأهل النهار) أي (إن تأت فأت أهل الليل وأهل النهار) ، ودليله الفاء التي توجب فعلاً في معنى الفعل الأول يقع بعده ، ولا يظهر فيه الفعل للكثرة التي بينا .

١٧*٢- ويقول الراد في الكلام الأول : (ويك وأهلاً) ، فكأنه لفظ بقوله : (مرحباً) ، وردّ مثل ما حيي (٤) به . وإذا قال : (ويك أهلاً وسهلاً) فقد ردّ مثل ما حيي به وزاد بقوله : (أهلاً وسهلاً) فصار قد حيا بأحسن منها .

١٨*٣- و[معنى] قوله : [جئت بك] لتبين من تعنى ، أي [أي] (٥) بل إنما هو للبيان لا لفائدة الخبر ، لأن ما يذكر للبيان خلاف ما يذكر لفائدة ، إذ أحدهما بمنزلة التذكير لما يعلمه

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٩٥ = (١ : ١٤٨ - ١٤٩) .

٢* نفسه ، من ٢٩٥ = (١٤٩) .

(١) من الآية (١٤٨) في سورة البقرة ، و(٧٨) في سورة النساء .

(٢) في المخطوط (فعل) ، والصواب ما أثبتته .

(٣) في الكتاب ، ج ١ : ٢٩٥ = (١ : ١٤٩) » ... فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً فقلت :

مرحباً وأهلاً ، أي أدركت ذلك وأصبحت ، فحذقوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، وكأنه صار بدلاً من

رحبت ببلادك وأهلت » وقد اختلف في النقل عن سيبويه فبعضهم نقل عنه أن تقديره على معنى الدعاء .

وبعضهم قال : إن تقديره على معنى الخبر . ويبدو أن الرمانى مع الفريق الأول . وبعضهم فصل فقال

إذا كان ذلك للمسافر فهو في معنى الدعاء ، وإذا كان للجائي فهو في معنى الخبر . ينظر شرح

السيرافي ، ج ٢ : ٧٧ ب ، والاقتضاب ، ص ١١٨ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٢٨ ، والهمع ، ج ٣ : ٢٢ =

(١ : ١٦٩) .

(٤) في المخطوط (حيا) ، والأنسب ما أثبتته .

(٥) تكملة يقتضيهما ما تقدم في السؤال .

المخاطب ، والآخر إيجاب علم ما لم يكن (١) يعلمه .

١٩*١ - وقال طفيل :

(٥٢٣) - وَيَا سَهْبَ مَيْمُونُ النَّقِيبَةَ قَوْلُهُ لِمَلْتَمَسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ (٤)

/ فهذا شاهد فى الرفع ، إلا أنه لا يظهر الرفع كما لا يظهر الناصب . وقال الآخر :

(٥٢٤) - إِذَا حِجَّتْ بَوَابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَأَدِيكَ غَيْرُ مَضِيقٍ (٥)

فهذا شاهد فى الرفع والنصب .

٢٠*٢ - وقسمة الفعل فى الإضمار والإظهار على ثلاثة أوجه : فعل لا يجوز إضماره ،

وفعل لا يجوز إلا إضماره ، وفعل يجوز إضماره وإظهاره . فالفعل الذى لا يجوز إضماره هو

الذى لا دليل عليه . والفعل الذى لا يجوز إلا إضماره هو الذى يكثر الحذف فيه حتى يكون

المعنى به أظهر من الأصل مع أنه أوجز ، فلا يجوز إظهاره لهذه العلة من أن المعنى بما أبقى

أظهر وهو أوجز . والذى يجوز إضماره وإظهاره هو الذى لم يبلغ فى الكثرة هذا الحد مما عليه

[دليل] .

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٢٩٥ = (١ : ١٤٩) .

٢*٢ نفسه ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ = (١٤٩) .

(١) فى المخطوط (يمكن) ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) تقدم برقم (٥١٨) .

(٣) تقدم برقم (١٩) .

٥٧- باب المفعول معه^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في المفعول معه مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما المفعول معه؟ وما العامل فيه ؟ ولمَ جاز في المفعول له حذف اللام ولمَ يجوز في المفعول معه حذف الواو؟
- ٢ - وما الفرق بين الواو التي بمعنى العطف وبين الواو التي بمعنى (مع)؟
- ٣ - وما الفرق بين (ما صنعت وأباك) وبين (ما صنعت أنت وأبوك) وبين (لو تركت الناقة وفصيلها لرضيعها) بالنصب وبالرفع؟
- ٤ - ولمَ عملت (مع) ولمَ تعمل الواو التي بمعنى (مع)؟
- ٥ - ولمَ جاز أن ينفذ^(٢) عمل الفعل إلى ما بعد الواو على غير معنى الشركة؟ وما نظيره؟
- ٦ - ولمَ جاز في (ما زلت وزيداً حتى فعل) أن يقدر بـ(مع)^(٤) وبالباء؟
- ٧ - وما معنى (استوى الماء والخشبة) بالنصب ؟ وما معناه بالرفع؟
- ٨ - وما الفرق بين جاء البرد والطيالسة بالنصب وبينه بالرفع؟
- ٩ - وما الشاهد في قول الشاعر:^(٥)

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٢٩٧ = (١ : ١٥٠) : « هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب (نفسه) في قولك : (امراً ونفسه) » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٧٨ .

- (٢) في المخطوط (ولو) ، والصواب ما أثبتته .
- (٣) في المخطوط بين كلمتي (ينفذ) و(عمل) كلام مقحم هو (والفرق بين جاء البرد والطيالسة بالنصب وبينه بالرفع) وسيأتي في شكل سؤال بعد قليل ومكتوب أمامه في الهامش (مكرر) غير أن الإجابة عنه جاءت بحسب ترتيبه في الموضع الأخير .
- (٤) في المخطوط (يمتتع) ، والصواب ما أثبتته .
- (٥) لم أهتد إلى معرفة القائل غير أنه يوجد بيت يشترك مع الشاهد الوارد هنا في العجز وهو :

وَإِنَّا سَوَّفَ نَجْعَلُ مَوْلَيْنَا مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ =

(٥٢٥) - *فَكُونُوا (١) أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ* (٢)

وما الفرق بينه وبين الرفع ؟ وقول كعب بن جعيل (٣) :

(٥٢٦) - *وَكَانَ وَايَاهَا كَحَرَّانَ ... * (٤)

وما الفرق بينه وبين الرفع ؟

١٠ - وَلِمَ جَازَ فِي (مَا صَنَعْتَ أَنْتَ وَأَبَاكَ) وَجِهَانِ ، وَلَمْ يَجْزَ فِي [مَا] صَنَعْتَ وَأَبَاكَ إِلَّا وَجْهَ وَاحِدٍ؟

الجواب :

١* - المفعول معه اسم يتعدى إليه الفعل بتوسط الواو التي بمعنى (مع). والعامل فيه

١* الكتاب ، ، ج ١ : ٢٩٧ = (١ : ١٥٠).

= وهذا البيت مختلف في نسبته ففي أمالي القالي ، ج ٢ : ٢٧٤ : أنه للأقرع بن معاذ القشيري. وينظر الأقرع بن معاذ القشيري حياته وما بقي من شعره ، جمع وتحقيق . هلال ناجي ، (العراق - مجلة المورد ، المجلد ٧ عدد ٣ ، ١٣٩٨هـ) ، ص ١٩٦ ، وفي فرحة الأديب ، ص ٩٣ - ٩٤ : نسب لشعبة بن قعير المازني.

(١) في المخطوط (كونوا) وفيه أيضا (وبني أمكم) ، والتصويب من الكتاب ، ج ١ : ١٩٨ = (١ : ١٥٠).

(٢) وسبأتي برقم (٥٢٧) ، وعجزه تقدمت الإشارة إليه عند الحديث عن القائل.

ومن مواطن وروده : مجالس ثعلب ، ج ١ : ١٠٣ = (١٢٦) ، والأصول في النحو ج ١ : ٢١٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٣ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١٧٨ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٧٠١ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٢٩ ، وسر صناعة الإعراب ، ج ١ : ١٤٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٥٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣١٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٢٨٩.

(٣) في المخطوط (جعيل) ولعله تحريف ، وفي الأصول ، ج ١ : ٢١١ ، وتحصيل عين الذهب ، ج ١ : ١٥٠ : كعيب بن جعيل. ولم يرد اسم الشاعر عند سيبويه في طبعة بولاق ولا في تحقيق هارون غير أن الدكتور محمد علي سلطاني في تحقيق شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٣٠ ، هامش ٢ ، قال : « هو - عند سيبويه - كعب بن جعيل وتبعه الأعلام في ذلك... ، ولعله سهو منه.

(٤) وسبأتي برقم (٥٢٨) ، وهو بتمامه :

وَكَانَ وَايَاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفَقِّ عَنْ الْمَاءِ إِذْ لَأَقَاهُ حَتَّى تَقْدُدَا

والحران : الشديد العطش. تقدد : أي انقذ بطنه بمعنى انشق.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٩٨ = (١ : ١٥٠) ، والجمل ، ص ٣١٧ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١٧٩ ، والحجة ، لأبي علي ، ج ٢ : ٢٢ ، والنكت ، ج ١ : ٣٥٩.

الفعل المذكور^(١). ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه كما جاز حذف اللام من المفعول له ؛ لأنه لما كان كلُّ فاعلٍ ليس بسامٍ^(٢) عن فعله ، فله غرض فيه ، دلَّ الفعل على معنى اللام فأغنى عن ذكرها مع المصدر ، كقولك : (جئته مخافة شرِّه) أى (لمخافة شرِّه) ، فاجتمع سببان : دلالة الفعل عليه . واقتضاء المصدر المنصوب لعمل الفعل ، فأغنى عن اللام اجتماع السببين . ولو كان غير مصدر لم يجوز حذف اللام ، كقولك : (جئته لزيد) ؛ لأن المصدر أقوى فى الاتصال بالفعل من غيره . ولا يجوز حذف الواو لأنه ليس كلُّ فاعلٍ غير سامٍ عن فعله مُصاحِباً^(٣) فى حال فعله ؛ لأنَّه مما يحتمل أن يكون ويحتمل أن لا يكون فلم يدلَّ الفعل عليه كما يدل على معنى اللام .

١*٢ - والفرق بين الواو التى بمعنى العطف وبين الواو التى بمعنى (مع) أن التى بمعنى العطف توجب الشراكة فى المعنى ، فإن كان الأول على معنى الفاعل فالثانى على [معنى] الفاعل ، وإن كان الأول على معنى المفعول فالثانى على معنى المفعول ، وليس كذلك التى بمعنى (مع) ؛ لأنها للمصاحبة فقط ، وعلى هذا تجرى المسائل التى نذكرها بعد .

١*٣ - فمن ذلك^(١) (ما صنعت وأباك) إنما سألته عن صنْعته فقط فى حال مصاحبتِه لأبيه . ولو قال : (ما صنعت أنت وأبوك) / لَكَانَ قد سألته عن صنْيعه وصنْيعِ أبيه . وتقول : (لو تركت الناقةَ وفصيلَها لَرَضِعَها) فهذا على معنى أن الناقة لو خليت لَرَضِعَها الفصيل من غير أن يترك الفصيل ، ولو قيل : (لو تركت الناقة [و] فصيلَها لَرَضِعَها) فهذا يوجب أن تترك ويترك الفصيل ، ويقتضى أن يكون كل واحدٍ منهما قد منع من الآخر وجبس عنه فلا ينفع فيه تخلية الناقة فقط .

١*٤ - والواو التى بمعنى (مع) لا تعمل وإن كانت قد وافقت معنى العامل ؛ لأنها منقولة إلى معنى (مع) عن حروف العطف فليس لها العمل بحقِّ الأصل . ولا يصلح أيضاً بحق

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٩٧ = (١ : ١٥٠) .

(١) هناك آراء أخرى فى ناصب المفعول معه ، وهى أنه منصوب على الخلاف ، أو بالواو بفعل مضمر بعد الواو ، أو على الظرفية . ينظر شرح السيرافى ، ج ٢ : ٧٩ ، وشرح الفصل ، ج ٢ : ٤٩ ، والهمع ، ج ٣ : ٢٣٧ = (١ : ٢١٩) .

(٢) فى المخطوط (يسامى والصواب ما أثبتته .

(٣) فى المخطوط (مصاحب) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) وينظر الفقرات : (٧) ، و(٨) ، و(٩) الآتية .

الشبه لأنه قد حَضَرَ عاملٌ أقوى منها ، وهو الفعل ، فهو أولى بالعمل منها مع الإيذان بالنقل عن حرف (١) العطف .

١*٥ - وجز أن ينفذ عمل الفعل إلى ما بعد الواو في هذا لأنها لما وصلت الاسم بالفعل حتى صار له معنى في اتصاله ، ولم تكن هي عاملة ، وجب أن يعمل الفعل على هذا الوجه بمثل ما وجب للمتعدى . ولم يجز أن يعمل لو لم يكن مثل هذا الحرف بمثل ما وجب في غير المتعدى ألا يعمل . ونظير ذلك (إلا) في الاستثناء إذا قلت : (سار القوم زيداً) لم يجز ، لأنه ليس لذكر زيد بعد هذا الفعل معنى ينعقد به ، فإذا قلت : (سار القوم إلا زيداً) أُوجِبَتْ (إلا) له معنى ينعقد به ، وهو معنى الاستثناء مما قد عمل فيه هذا الفعل فصلاح أن ينفذ عمله إلى ما بعد (إلا) كما نفذ عمله إلى ما بعد الواو في هذا الباب .

٢*٦ - وتقول : (ما زلت وزيداً حتى فَعَلْتُ) فيصلح أن يقدر بـ(مع) وبالباء لتقارب معناهما في الأصل مع أن كل واحد منهما يصلح في هذا الكلام ، وذلك أن الباء للإلصاق ، و(مع) للمصاحبة ، فكأنك قلت : (لصقت به حتى فعل) أو (صاحبتة حتى فعل) . وليس كل موضع يصلح فيه مثل هذا ، لو قلت : (لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) لكان تقديره بـ(مع) صحيحاً ، ولا يصلح أن يقدر بالباء لأن الملاصقة لا معنى لها ههنا فلا يصلح (لو تركت الناقة بفصيلها لرضعها) في موضع الواو كما صلح في الأول .

٢*٧ - وتقول : (استوى الماء والخشبة) أى قد استوى في الارتفاع حتى لحق الخشبة ، وليس للخشبة فعل في هذا الاستواء ، ولو قال : (استوى الماء والخشبة) بالرفع لم يكن من هذا المعنى في شيء ، وكان بمعنى (استوى الماء في الجريان واستوت الخشبة في الانتصاب) . وكل هذا على الأصل الذي قدمنا ذكره .

وتقول : (ما زلت أسيرُ والنيلُ) أى (مصاحباً للنيل) من غير أن توجب للنيل سيراً . ولو قلت : (ما زلت أسيرُ والنيلُ) بالرفع لكان على معنى آخر ، وهو أن تسير بخراسان ، ويسير النيل بمجرأه من مصر . فهذا (٢) [في] النصب صحيح وفي الرفع فاسد .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٩٧ = (١ : ١٥٠) .

٢* نفسه ، ص ٢٩٨ = (١٥٠) .

(١) في المخطوط (حروف) ، ولعل الأنسب ما أثبت .

(٢) الإشارة هنا إلى المثال الأخير

١٠*٨ - وتقول: (جاء البرد والطيالسة) فهذا على معنى مجيء البرد مصاحباً للطيالسة . ولورفعت فقلت: (والطيالسة) لجاز أن تكون (الطيالسة) جاءت فى الحرّ، لأن الشركة واقعة وإن جاز فى وقتين متباعدين . وليس كذلك المصاحبة.

١٠*٩ - وقال الشاعر:

(٥٢٧) - كُونُوا أَنْتُمْ وَبَنَى أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ (١)

فهذا بالنصب يوجب أن يكون إنما أمرهم خاصة بهذا الأمر ولو رفع لكان قد أمرهم وأمر بنى أبيهم.

وقال كعب بن جعيل (٢):

(٥٢٨) - وَكَانَ رَأْيَاهَا كَحَرَّانٍ لَمْ يُفِقْ (٣) عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدُدَا (٤)

فالنصب يوجب أنه العطشان إلى ذلك وحده ، ولو رفع لأوجب أنه عطشان وهى أيضاً عطشى /إلى (٥) ذلك.

٨٨

١٠*١٠ - وتقول: (ما صنعت أنت وأباك) ، وإن شئت رفعت فقلت: (ما صنعت أنت وأبوك)؛ لأنك لما أكدت بالمنفصل صلح العطف فجاز الوجهان ، ولو لم تؤكد بالمنفصل لم يحسن الرفع ، لأنه يصير بمنزلة العطف على الفعل ، والمعنى للاسم ، إذ قد غير لفظ الفعل لهذا الضمير حتى صار كبعض حروفه.

١٠* الكتاب ، ج ١ : ٢٩٨ = (١ : ١٥٠) .

(١) تقدم برقم (٥٢٥) .

(٢) فى المخطوط (جعيد) ، ولعله تحريف .

(٣) فى المخطوط (يقف) ، والمعنى معه مستقيم غير أنى لم أجده فى المراجع التى ورد فيها البيت . ولعله

تحريف .

(٤) تقدم برقم (٥٢٦) .

(٥) (إلى) مكررة فى المخطوط .

٥٨- باب الواو التي بمعنى (مع) فى غير الفعل^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الواو التي بمعنى (مع) فى غير الفعل مما لا يجوز .

١- مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الواو التي بمعنى (مع) فى غير الفعل؟
 - ٢ - وما الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذَلِكَ؟
 - [١-] وَلِمَ اختلف حكمها فى الاتصال بالفعل والاتصال بعامل غير الفعل؟ فَلِمَ عمل العامل فى أحدهما عمل المفعول وفى الآخر عمل المعطوف؟
 - [٢-] وما الخبر فى قولهم : (أنت وشأئك) و(كل رجل وضعفته)؟ وما دليله؟ وَلِمَ لا يجوز أن يكون الخبر (وشأئك) إذ هو بمعنى (مع شأنك) فَيُسْتَفْنَى عن المحنوف ، ويكون المعطوف قد سَدَّ مسدَّ الخبر كما يَسُدُّ الفاعل فى (أقائم أخواك) مسدَّ الخبر؟
 - ٣ - وما الشاهد فى قول المخبِّل^(٢)
- (٥٢٩) - *يَا زَبْرَقَانُ أَخَابِنِي خَلْفِ*^(٣)

- (١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٢٩٩ = (١ : ١٥٠) «هذا باب معنى الواو فيه كمعناها فى الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعاً على كل حال» . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٠ ب .
- (٢) المخبِّل السعدى ، واسمه الربيع بن مالك . ينظر ديوان المخبِّل السعدى حياته وما بقى من شعره ، ص ١٢ ، وفى المؤلف والمختلف ، ص ٢٧٢ : أن القائل هو المختل السعدى غير أن البغدادى فى الخزانة ، ج ٢ : ٥٣٦ ، قال : « وهذا تصحيف منه » .
- (٣) وسيأتى برقم (٥٣٤) ، وعجزة :
- *مَا أَنْتَ وَبَبُ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ*

ويروى (ويل أبيك) و (ريب) بمعنى (ويل) .

ومن مواطن ورود : الكتاب ، ج ١ : ٢٩٩ = (١ : ١٥١) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ١ : ٣٢٦ ، والزاهر ، ج ١ : ٢٣٦ ، وشرح أبيات سيدييه ، للنحاس ، ص ١٦٣ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ١٨٠ ، =

وقول جميل^(١):

«وَأَنْتَ أَمْرٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ»^(٢) - (٥٣٠)

وقول الآخر^(٣):

«وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ»^(٤) - (٥٣١)

٤ - ولمْ مثل (ما صنعت وأخاك) بقوله: «ما صنعت أخاك»^(٥) ثم قال: «وهذا محال؟ فلمْ

جعل الصحيح على تقدير المحال؟

٥ - وما الذى يجوز فى (أنت أعلم وعبد الله)؟ ولمْ ذلك؟

٦ - وما الشاهد فى قول زياد الأعجم^(٦):

= شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ج ١: ٢١١، ٣٦٢، والنكت، ج ١: ١٢١، ٥١: ٢، والهمع، ج ٥: ٢٨١ = (١٤٢: ٢).

(١) ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق الدكتور حسين نصار (القاهرة، مكتبة مصر، ١٩٧٩م)، ص ٩١، وهو جميل بن عبد الله العذرى (جميل بثينة) توفى سنة ٨٢ هـ.

(٢) وسيأتى برقم (٥٣٥)، وهو بتمامه:

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامُ فَمَا التُّجْدِيُّ وَالْمُتَفَوِّرُ.

وتهام: نسبة إلى تهامة وهو من شواذ النسب. وينظر عن التفصيل فيه: الكتاب، ج ٣: ٣٣٧ = (٢: ٧٠) والمتفور: الذى يسكن الغور وهو تهامة.

ومن مواطن روده: الكتاب، ج ١: ٢٩٩ = (١: ١٥١)، والكامل، ج ١: ٣٣٣، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٦٢، وشرح السيرافى، ج ٢: ٨٠، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، ج ١: ٤٠٠، وفرحة الأديب، ص ١٨٢، والنكت، ج ١: ٣٦١، والمقاصد النحوية، ج ٤: ٤٠٨، والخزانة، ج ١: ٥٠٠.

(٣) لم أفتد إلى معرفة القائل.

(٤) وسيأتى برقم (٥٣٦)، وعجزه:

فَمَا الْقَيْسِيُّ يُعَذِّكَ وَالْفَخَّارُ

ومن مواطن روده: الكتاب، ج ١: ٣٠٠ = (١٢: ١٥١)، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٦٥، وشرح السيرافى، ج ٢: ٨٠، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، ج ١: ٤٣١، والنكت، ج ١: ٣٦٢، وشرح المفصل، ج ٢: ٥١، ٥٢.

(٥) فى المخطوط (وأخاك)، والتصويب من الكتاب، ج ١: ٣٠٠ = (١: ١٥١).

(٦) الكتاب، ج ١: ٣٠١ = (١: ١٥٢)، والشعر والشعراء، ج ١: ٤٢٣، وزياد الأعجم هو زياد بن

سليمان وقيل: ابن سلمى مولى بنى عبد القيس، كانت فيه لكمة ولذلك قيل له الأعجم، توفى سنة ١٠٠ هـ. ينظر الشعر والشعراء، فى الموضع السابق، والمؤلف والمختلف، ص ١٩٣، والأغاني،

ج ١: ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٥٣٢) - *تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ الْكَرَمِ جَرْمٌ* (١)

ولمَ جاز أن تكون الواو بمعنى (مع) مع إعادة العامل (٢)؟

٧ - وما الناصب لـ (خير) في قولهم: (إنك ما وخيراً)؟ وما تقدير المحذوف فيه؟ وما الشاهد في قول عنتره (٣):

(٥٣٣) - *فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي*... (٤)

٨ - ولمَ جاز (ما أنت وما زيد) على معنى (ما أنت مع زيد) ولمَ يجوز (ما صنعت وما زيد) على معنى (ما صنعت مع زيد)؟

١- الجواب :

١* - الذى يجوز فى الواو التى بمعنى (مع) إذا جرت على الفعل أن تعمل فى الاسم

الذى بعدها عمل المفعول ، وإذا جرت على عامل غير الفعل أن تعمل عمل المعطوف ؛ لأن الفعل

*١- الكتاب ، ج ١ : ٢٩٩ = (١ : ١٥٠) .

(١) وسيأتى برقم (٥٣٧) ، و (٥٥٣) ، و (٥٥٦) ، وبعجزه :

وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ

وسويق الكرم : الخمر . وجرم : اسم قبيلة .

ومن مواطن ورودها : الكامل ، ج ١ : ٣٣٣ والجمل ، ص ٣١٨ (٣٠٨) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ١٦٤ ،

وشرح السيرافى ، ج ١ : ٨١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٠٧ ، والمخصص ، ج ٥ : ٨ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٣ .

(٢) اكتفى فى الجواب بإيراد البيت نون التعريض للتعليل لمجىء الواو بمعنى (مع) مع إعادة العامل . وينظر فقرة (٧) من الجواب ، وفى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٨١ ب : « واستدل سيبويه على أن قولهم : (ما أنت والفخر) ونحوه بمنزلة العطف الصحيح فيما يعطف أحد الاسمين فيه على الآخر بأن العرب قد تقول : (ما أنت وما زيد) وهم يريدون معنى (مع) » ثم أورد البيت .

(٣) شرح ديوان عنتره بن شداد ، تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبى ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٧٨ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ، اختيار الأعلام الشنتمرى : يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ) ، (دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٥١٦ . وكانت وفاته نحو سنة ٢٢٢ قبل الهجرة . وفى الكتاب ، ج ١ : ٣٠٢ = (١ : ١٥٢) « وهو لأبى عنتره العيسى » . وينظر نقائض جرير والفرزدق ، ج ١ : ٩٧ ، كما ينسب الشاهد لزيد الخيل . ينظر ملحق ديوانه ، ص ١٠٧ .

(٤) وسيأتى برقم (٥٣٨) ، وهو بتمامه :

وَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَأِنِّي وَجَرَّةٌ لَا تَرُدُّ وَلَا تُعَارُ

وجروه : اسم فرسه . وترود : تجىء وتذهب .

ومن مواطن ورودها : مجاز القرآن ، ج ١ : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢ : ١٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ،

ص ١٦٥ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٨١ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٥٧ ، ٤٩٤ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٣ .

يصح أن يتعدى بواسطة الحرف كما يصح أن يتعدى بدلالته على المفعول ، لأن الحرف إذا جعلته دالاً على المفعول فقد ساوى حاله إذا دل بنفسه على المفعول في صحة التعدى وليس كذلك غيره من العوامل ، لأنه لما لم يصح أن يتعدى بنفسه لم يصح أن يتعدى بوسيلة حرف معه فخرج الكلام مخرج المعطوف والمعنى معنى (مع) كما أن مخرج ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(١) مخرج الأمر والمعنى معنى التهديد .

١*٢ - ولا يجوز الاقتصار على الواو في الخبر كما يجوز في (مع) لأن العامل في (مع) إذا قلت : (أنت مع زيد) الاستقرار وتقديره : (أنت مستقر مع زيد) ، إلا أن (مع) صار خلفاً من (مستقر) . وليس كذلك الواو ؛ لأن العامل فيما بعدها هو العامل فيما قبلها على وجه الشركة في مخرج الكلام ، فلم يصلح أن يكون خبراً لهذا العلة . وقد بينا لم أخلف حكم الفعل والعامل الذى ليس بفعل في الواو التى بمعنى (مع) لأنها تدل على الاقتران والمصاحبة ولا يصلح أن تكون خبراً لما ذكرنا من العلة^(٢) . ومن زعم أن الواو سدّت مسدّ الخبر^(٣) مع أن مخرج الكلام مخرج المعطوف قياساً على (أقائم أخواك) فى أن الفاعل قد سدّ مسدّ الخبر فلا يجوز له مع ذلك ، لأن هذا الكلام يقتضى من جهة مخرجه أن مخرجه مخرج المعطوف [و] أن يكون له خبر ، وعلى الخبر ، بحسب ما يقتضيه ، مخرجه / يحسن^(٤) ، وليس كذلك (أقائم أخواك) ؛ لأنه لا ١٨٩ يقتضى سوى ما ذكر ، فمن ثم افترق حكم الأمرين فى هذا ، ويوضح ذلك أنك لو قدرت خبراً فى قولك : (أقائم أخواك) لم يحسن فى التقدير^(٥) كما يحسن فى الواو ، لأنه لا يقتضى محذوفاً كما يقتضيه مع الواو ، فمن ههنا صلح أن يكون الكلام مكتفياً فى هذا مع أن الفعل والفاعل نظير الابتداء والخبر ، إذ كل واحد منهما جملة يستغنى عليها السكوت ، فإذا صحّ فاعل وما هو بمنزلة الفعل صار بمنزلة الابتداء والخبر واستغنى عن غير ذلك ، وليس هكذا

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٩٩ = (١ : ١٥٠) .

(١) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت .

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة الأولى .

(٣) ممن ذهب إلى ذلك الكوفيون . ينظر الهمع ، ج ٢ : ٤٤ = (١ : ١٠٥) .

(٤) فى المخطوط (لحسن) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٥) فى المخطوط (التقديم) ، ولعل المراد ما أثبتته .

سبيل الواو التى بمعنى (مع) إذا خرج الكلام مخرج المعطوف ، لأنه يقتضى من جهة مخرجه ذكر الخبر . فقد بان الفرق بينهما .

١*٣ - وقال المخبل :

(٥٣٤) - يَا زَيْرِيقَانُ أَخَابَنِي خَلْفٌ مَا أَنْتَ وَبَبَ إِيَّكَ وَالْفَخْرُ^(١)

فرفع والمعنى مع الفخر ، لأنه إنما يحقره ولا يحقر الفخر . وكذلك قول جميل :

(٥٣٥) - وَأَنْتَ أَمْرٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامُ فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمَتَفُورُ^(٢) .

على معنى (فما النجدى مع المتفور) فإنما يحقر النجدى دون المتفور . وقال الآخر :

(٥٣٦) - وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَارُ^(٣)

فهذا أيضاً على معنى (مع) .

٢*٤ - ومثل سيبويه^(٤) (وما صنعت أنت وأخاك) بقوله : « ما صنعت أخاك » ، ثم قال :

« وهذا محال » . فإذا أراد أنه من الوجه الذى مثله به فصحيح^(٥) وهو تقدير الإعراب فى ذكر

الفعل والفاعل والمفعول على شرطه فى كل شئ إلا من جهة معناه فإنه لا يصح . ولو قال :

(أكلت هذا الرغيف) لكان صحيحاً فى تقدير الإعراب ومحالاً فى المعنى ، فإنما مثله به من

الوجه الصحيح لا من جهة المعنى كمثل يُمَثَّلُ (نعم الرجلُ) بقواك : (منع^(٦) الرجلُ) وإن لم يكن

معنى (منع [الرجل]) معنى (نعم الرجل) ولكن على تقديره فى الإعراب .

٢*٥ - ويجوز فى (أنت أعلم وعبدُ الله) وجهان : أحدهما : أن تكون الواو بمعنى (مع)

فيكون الأعم أحدهما دون الآخر ، كأنك قلت : (أنت أعلم مع عبد الله) أى (أنت أعلم فى حال

مصاحبة عبد الله) كما تقول : (أنت أعلم ومالك) أى (مع مالك) . والوجه الآخر : أن يكون كلَّ

١* - الكتاب ، ج ١ : ٢٩٩ - ٣٠٠ = (١ : ١٥١) .

٢* - نفسه ، ص ٣٠٠ = (١٥١) .

٣* - نفسه ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ = (١٥١) .

(١) تقدم برقم (٥٢٩) .

(٢) تقدم برقم (٥٣٠) .

(٣) تقدم برقم (٥٣١) ، وفى المخطوط (فما النجدى) ، والتصويب من المراجع التى ورد فيها الشاهد .

(٤) ينظر الكتاب ٢* .

(٥) فى المخطوط (صحيح) ، والأنسب ما أثبتته .

(٦) فى المخطوط (مع) ، وكذا فى الموضع الآتى ، ولعل المراد ما أثبتته .

واحدٍ منهما أعلم من غيره^(١) فتكون الواو بمعنى العطف والاشتراك فى معنى (أَعْلَم).

١-٦ - وقال زياد الأعجم :

(٥٣٧) - تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الْكُرْمِ جَرْمٌ وَمَا جَرَّمُ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ^(٢)

٢-٧ - وتقول العرب : (إنك ما وخيراً) والخبر محذوف ، وتقديره : (إنك وخيراً مقرونان)

و(ما) صلة مؤكدة - وقال غيره :

(٥٣٨) - فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي وَجِرَّةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ^(٣)

فهذا على حذف الخبر - وقوله : (لا ترود ولا تعار) فى موضع نصبٍ على الحال بمنزلة قولك :

(زيد مع هند قائمة) ، فكأنه قال : (فإننى مع جروة غير معارة) فهو فى موضع الحال وتقدير

الخبر فيه (فإننى وجروة مقرونان غير معارة) . ويصلح أن يكون على الاستثناف ويكون (فإننى

وجروة مقرونان) على التمام .

٢-٨ - وإنما جاز (ما أنت وما زيد؟) على معنى (ما أنت مع زيد؟) ولم يجز (ما صنعت

وما زيد؟) على (ما صنعت مع زيد؟) ؛ لأن الفعل يعمل فيما بعد الواو عمل^(٤) المفعول فلا يصلح

إعادة (ما) ؛ لأنها تقطعه عن عمله ، وليس كذلك الابتداء فى (ما أنت وما زيد؟) ؛ لأنه يعمل

فيما بعد الواو عمل المعطوف بإعادة (ما) لا تخرجه عن معنى الأول^(٥) وأنه فى معنى المعطوف

على نحو (ضربت زيداً وضربت عمراً) على مخرج خبرٍ واحدٍ .

٢- ومن مسائل هذا الباب أيضاً^(٦) :

٩ - / هل يجوز (كيف أنت وزيداً؟) و(ما أنت وزيداً؟) ولم جاز؟

١- الكتاب ، ج ١ : ٢٠١ - ٣٠٢ = (١٥٢ : ١) .

٢- نفسه ، ص ٣٠٢ = (١٥٢) .

(١) فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٨١ « ... أى أنتما أعلم من غيركما »

(٢) تقدم برقم (٥٣٢) ، وسيأتى برقم (٥٥٣) و(٥٥٦) . وينظر التعليق المتقدم فى هامش السؤال .

(٣) تقدم برقم (٥٣٣) ، وفى المخطوط سقطت الواو الأولى من (وجروة) .

(٤) فى المخطوط (وعمل) ، والصواب ما أثبتته .

(٥) فى المخطوط (الأولى) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٦) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٢٠٢ = (١٥٢ : ١) ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٢ .

- ١٠ - وما الفرق بينه وبين (كيف أنت وزيد؟) و(ما أنت وزيد؟)؟
- ١١ - ولم قدره على (كيف تكون أنت وقصعة من تريد؟) و(ما كنت وزيداً؟)؟
- [١٠] - ولم نصب بمعنى الماضى والمستقبل ، ولم يجز مثل ذلك فى الحال؟
- ١٢ - وما الشاهد فى قول الشاعر^(١):
- *فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ* (٢)
- وما العامل فى السير؟
- ١٣ - ومن أين دخل (كيف) معنى (يكون) و(ما أنت) معنى (كنت)؟
- ١٤ - وهل يجوز فى (أنت وشأنك) ما جاز فى (ما أنت وزيداً؟) ولم لا يجوز؟ ولم يضمم الفعل الماضى والمستقبل فى (كان) و(يكون) ولا يضمم الفعل الحاضر؟
- ١٥ - وما الشاهد فى قول الشاعر^(٣):
- *أَتَوَعَّدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ* (٤)

(١) هو أسامة بن الحارث الهذلى. ينظر شرح أشعار الهذليين ، ج ٣ : ١٢٨٩ .

(٢) وسيأتى برقم (٥٤٤) ، وعجزه :

يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

والمُتَلَفُ : موضع المهلكة ، ويُبْرِحُ به : يشق عليه . والذكر الضابط : الجمل القوى .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٠٣ = (١ : ١٥٢) ، والجمل ، ص ٣١٩ = (٣٠٩) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٥ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٢٨ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٢ . وينظر معجم هارون ، ص ٢٠٧ ، ومعجم حداد ، رقم ١٤٩٠ .

(٣) هو شقيق بن جزء الباهلى . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٩٦ .

(٤) وسيأتى برقم (٥٣٩) ب) ، وعجزه :

أَشَابَاتُ يُخَالَوْنَ الْعِبَادَا

وبعده :

بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنَ وَعَمْرٍو وَالْجِيَادَا

وفى فرحة الأديب ، ص ٤٧ - ٤٩ ورد صدر الأول صدرًا للثانى وصدر الثانى صدرًا للأول مع اختلاف فى بعض الالفاظ غير أنها لا تمس وجه الاستشهاد . والأشابات : الأخلاط من الناس الذين لا خير فيهم . والمراد بالعباد هنا العبيد . وحَضَنَ وعمر : قبيلتان .

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، ج ١ : ٣٠٤ = (١ : ١٥٢) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٦ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٢ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٤ ، والأمالى الشجرية ، ج ١ : ٦٦ ، الحماسة البصرية ، ج ١ : ١٠٣ .

ولم انتصب (الجيادا) فى البيت ؟ ، وقول الراعى (١) :

(٥٤٠) - *أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَأَلَدِي* (٢)

فما العامل فى (الجماعة) ؟ ولم جاز إضمار الفعل فى الخبر ههنا ؟ ولم أضمرت [كان]

فى التذكير بالمعنى كما تضرع فى الاستفهام ؟

١٦ - وما حكم (كل أمرىء وضيعته) و(أنت أعلم وربك) و(أنت وشأنك) ؟ ولم لا يجوز إلا بالرفع ؟

١٧ - وما الشاهد فى قول صرمة :

(٥٤١) - *بَدَأَ لِي أَنَّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى* (٣)

وقول الآخر :

(٥٤٢) - *مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٍ* (٤)

(١) ديوانه ، ص ٢٣٤ ، وفى تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ، ج ١ : ١٥٤ (ط . بولاق) «وأشدد فى الباب

لراعى ويروى للأعشى» . ولم أجده فى ديوانه .

(٢) وسيأتى برقم (٥٤٦) ، وعجزه :

مَتَّعَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَعِيلاً

ويروى (أيام قومي) و(أزَمَ الرحالة) ، يصف الشاعر تمسك قومه بالجماعة قبل مقتل عثمان رضى الله عنه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٠٥ = (١ : ١٥٤) ، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٢٠ ،

والأضداد ، لأبى بكر ، ص ٣١١ ، وإيضاح الوقف ، ج ٢ : ٦٦٩ ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ،

ص ١٦٦ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ١٨٢ . وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٧١ ،

والنكت ، ج ١ : ٣٦٤ ، والخزانة ، ج ١ : ٥٠٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٧٢ ، ومعجم حداد ،

رقم ٢١٥٠ .

(٣) تقدم برقم (٢٨٦) ، و(٣٠٠) ، وسيأتى برقم (٥٤٧) ، وعجزه :

وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِيًا

(٤) تقدم برقم (٢٨٧) ، و(٣٠١) ، وسيأتى برقم (٥٤٨) ، وعجزه :

وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِئْسَ غَرَابُهُ

وَقَوْلِ عَامِرِ بْنِ جُوَيْنٍ (١) :
* فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدَةً * (٢).

٢- الجواب :

١*٩ - وتقول: (كيف أنت وزيداً؟) و(ما أنت وزيداً؟) على حذف (كنت) ، وتقديره (ما كنت أنت وزيداً) تعمل فيما بعد الواو عمل (٣) المفعول. وكذلك (كيف تكون أنت وزيداً).
١*١٠ - والفرق بينه وبين الرفع أن الرفع على معنى الحال (٤)، وأما النصب فعلى معنى (كان) و(يكون) فى الماضى أو المستقبل ، وإنما كثرت مصاحبة (كان) لهذا الكلام على معنى الماضى أو المستقبل للحاجة إلى الدلالة على ذلك المعنى ، ولم تصحبه على معنى الحال للاستغناء عنه بدلالة الخبر على معنى الحال.

١*١١ - وإنما قدره سيبويه (٥) (كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد) و(ما كنت أنت وزيداً) على حسب ما كثرت مصاحبته لهذا الكلام حتى يكون ما أبقي دليلاً على ما حذف (٦)، لأن كثرة المصاحبة يطلب فيها الكلام ما كثرت مصاحبته له.

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣٠٣ = (١ : ١٥٢ - ١٥٣).

(١) وهو كذلك فى الكتاب ، ج ١ : ٣٠٧ = (١ : ١٥٤) . وقيل : هو عامر بن جوين أو امرؤ القيس . ينظر اللسان ، ج ٦ : ٦٢ (خبس) ، وفى الإنصاف ، ج ٢ : ٥٦ : هو عامر بن الطفيل ولم أعر عليه فى ديوانه (٢) وسيأتى برقم (٥٤٩) ، وعجزه :

* وَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ *

ويرى (واجد) بالجم . والضمير فى (مثلها) للهجان أى الإبل ، لتقدم ذكرها فى بيت سابق . والخُباسَةُ الغنمية ، والضمير فى (أفعله) قيل : للمصدر . وقيل : للغدر .

ومن مواطن وروده : شرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٢ ب ، والحجة ، للفارسي ، ج ١ : ١٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٢٧ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٦٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٢١٦٨ .

(٣) فى المخطوط (وعمل) ، والصواب ما أثبتته .

(٤) يقصد بالحال هنا الوقت الحاضر ، وينظر ما سيأتى فى الفقرة (١٦) .

(٥) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٣٠٣ = (١ : ١٥٣) .

(٦) فى المخطوط (ما أبقي) ، والصواب ما أثبتته .

١٢*١ - وقال الشاعر :

(٥٤٤) - فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّاطِطِ (١)

فنصب السير على المفعول معه ، وتقديره (فما كنت أنت (٢) والسير في متلف) وهذه (كان) الناقصة ؛ لأنه ليس على معنى الخبر (٣) في هذا الكلام ، وتقدير الخبر (٤) كنتقدير : (أى شىء كنت أنا والسير) فد (أى) نصب بأنه خبر (كنت) و(ما) فى موضعه .

١٣*٢ - وإنما دخل الاستفهام فى معنى (كان) و(يكون) على الماضى والمستقبل ؛ لأن

الأغلب أن يستفهم عما ليس بحاضر من معنى الماضى أو المستقبل .

١٤*٢ - ويجوز (ما أنت وزيداً) ، ولا يجوز (أنت وزيداً) ؛ لأن الاستفهام يكثر معه

مصاحبة (كان) فجاز حذفها لهذه العلة ، وليس كذلك الخبر فليس فيه إلا الرفع وكذلك : (أنت وشأنك) لا يجوز إلا بالرفع .

١٥*٣ - وقال الشاعر :

(٥٤٥) - أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ أَشَابَاتِ يُخَالُونَ الْعِبْسَادَ (٥)

يَمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنَ وَعَمْرٍو وَالْجِيَادَ

/ وتقديره (وما كان حَضَنَ وعمرو والجياذ (٦) على قولك : (ما أنت وزيداً) .

وقال الراعى :

(٥٤٦) - أَزْمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي مَنَعَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا (٧)

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٠٣ - ٢٠٤ = (١ : ١٥٣) .

٢* نفسه ، ص ٢٠٤ = (١٥٣) .

٣* نفسه ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ = (١٥٣ - ١٥٤) .

(١) تقدم برقم (١/٥٣٩) .

(٢) الأولى أن يكون التقدير بضمير المتكلم ليناسب ما ورد فى البيت .

(٣) فى المخطوط (الحنوف) ، ولعل الأنسب ما أثبتته ، لأن (ما) استفهامية فالمعنى ليس معنى خبر وإنما هو

إنشاء .

(٤) فى المخطوط (وتقديره الخبر) ، ولعل الأنسب ما أثبتته . ويقصد بالخبر هنا خبر (كان) الناقصة .

(٥) تقدم برقم (ب/٥٣٩) .

(٦) فى المخطوط (والجياذ) ، والأنسب ما أثبتته .

(٧) تقدم برقم (٥٤٠) .

فأضمر (كان) فى الخبر (أزمان كان قومى والجماعة) . وإنما جاز ذلك لأنه تنكير بحال قومه ، والتذكير بأمر ليس بحاضر كالأستفهام عما ليس بحاضر فلهذا جاز إضمار (كان) .

١٦*١ - وتقول : (كل امرئ وضيعته) و(أنت وشأنك) و(أنت أعلم ورك) بالرفع فى

جميع هذا ، لا يجوز غيره ؛ لأنه خبر على معنى الحال ، لا يحتاج فيه إلى إضمار (كان) .

١٧*٢ - وقال صرمة الأنصارى :

(٥٤٧) - بَدَأَ لِيْ أُنَى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (١)

فحمل الثانى على الباء المحذوفة لكثرة مصاحبتها خبر (ليس) كما حُمِلَ [فى] هذا ما بعد الواو على معنى (مع) التى يعمل فيها الفعل لكثرة مصاحبة هذا الكلام لـ (كان) . وقال الآخر :

(٥٤٨) - مَشَاتِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا (٢)

كأنه قال : (ليسوا بمصلحين عشيرة ولا ناعب) فحملة على الباء المحذوفة . وقال عامر بن

جوين :

(٥٤٩) - فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ (٣)

فحملة على (أن) ؛ لأن الشعراء يذكرون (أن) مع (كاد) كثيراً فحملة على (أن) المحذوفة ، كما قال الشاعر (٤) :

(٥٥٠) - قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى [أَنْ] يَمْصَحَا* (٥)

فهذا إنما يكثر فى الشعر ويقل فى الكلام . والجيد ما جاء فى القرآن بإسقاط [أَنْ] فهو على

*١- الكتاب ، ج ١ : ٣٠٥ = (١ : ١٥٤) .

*٢- نفسه ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ = (١٥٤ - ١٥٥) .

(١) تقدم برقم (٢٨٦) ، و (٣٠٠) ، و (٥٤١) .

(٢) تقدم برقم (٢٨٧) ، و (٣٠١) ، و (٥٤٢) .

(٣) تقدم برقم (٥٤٣) ، وفى المخطوط (فلم أرا) ، والصواب ما أثبتته .

(٤) هو رؤية بن العجاج . ينظر ملحق ديوانه ، ص ١٧٢ ، والكتاب ، ج ٣ : ١٦٠ = (١ : ٤٧٨) .

(٥) يصف منزلاً ، ومصحح : درس وعفى .

ومن مواطن وروده : أدب الكاتب ، ص ٤١٩ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٥٣٤ ، والكامل ، ج ١ : ١٩٥ .

، والمقتضب ، ج ٣ : ٧٥ ، وأخبار الزجاجى ، ص ١٣١ ، والجمل ، ص ٢٠٢ = (٢١١) ، وحروف

المعانى والصفات ، ص ٧٠ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ١٤٥ ، وطرخ أبيات سيدييه ، للنحاس ، ص

٣٢٣ ، وديوان الأدب ، ج ٢ : ١٨٩ ، والمسائل العلبات ، ص ٢٥١ ، والخزانة ، ج ٤ : ٩٠ ، وينظر معجم

هارون ، ص ٤٥٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٣٠٧ .

خلاف حكم (عسى) ؛ لأن (عسى) يلزمها (أن) في الكلام الفصيح وتسقط مع (كاد) ، قال الله عز وجل ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(١) ، وقال جل وعز ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ كِدْتُ تَرْكُنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾^(٣) ، كل ذلك بإسقاط (أن) . فأما (عسى) فهو بإثبات (أن) كما قال جل وعز : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾^(٤) ، وقال جل ثناؤه : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾^(٥) . فكل ما في القرآن مع (عسى) بإثبات (أن) ، ومع (كاد) في إسقاط (أن) . وهو وجه الكلام على ما بينا .

-
- (١) من الآية (٧١) في سورة البقرة .
 (٢) من الآية (١١٧) في سورة التوبة . ووردت هكذا في المخطوط (تزيغ) بالتاء وهي قراءة السبعة باستثناء حمزة وعاصم في رواية حفص . حيث قرأها بالياء (يزيغ) . ينظر السبعة ، ص ٣١٩ .
 (٣) من الآية (٧٤) في سورة الإسراء ، وهي بتمامها ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾ .
 (٤) من الآية (٢١٦) في سورة البقرة .
 (٥) من الآية (٥٢) في سورة المائدة .

٥٩- باب واو العطف

التي ليس في الكلام ما يعطف بها عليه^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في واو العطف التي ليس في الكلام ما يعطف بها عليه مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في واو العطف التي ليس في الكلام ما يعطف بها عليه؟
 - ٢ - وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك ؟
 - [١-] وما العامل في (زيد) من قولك : (مالك وزيداً؟) و(ما شأنك وعمراً؟) ولم لا يجوز عطف (عمرو) على الشأن ، ولا على الكاف المجروزة؟ وما تقدير المحذوف فيه؟
 - ٣ - وما معنى قوله : « لأن الشأن ليس يلتبس بعد الله »؟
 - ٤ - وما الشاهد في قول الشاعر^(٢) :
- (٥٥١) - * فَمَالِكَ وَالتَّدُّدُ حَوْلَ نَجْدٍ *^(٣)

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : (٣٠٧) = (١ : ١٥٥) : « هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لتقيح الكلام إذا

حمل آخره على أوله » وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٨٢ ب .

(٢) هو مسكين الدارمي : ربيعة بن عامر (ت ٨٩ هـ) ، ينظر ديوانه ، ص ٦٦ .

(٣) وسيأتي برقم (٥٥٤) ، وعجزه :

* وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرُّجَالِ *

ويروي (فما أنا والتدُّدُ) ، كما يروي صدره :

* أَتَوَعِدُنِي وَأَنْتِ بَذَاتِ عِرْقٍ *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والتدُّد : التَّقَفَّتْ يَمِينًا وشمالاً في حيرة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٠٨ = (١ : ١٥٥) ، والكامل ، ج ١ : ٣٣٤ ، والجمل ،

ص ٣١٨ = (٣٠٩) ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٥ ، وشرح المفصل ، ج ٢ : ٤٨ ، ٥٠ ، ووصف المباني ، ص

٤٨٤ ، وشرح الأشموني ، ج ٢ : ١٣٩ ، والخزانة ، ج ١ : ٥٠٠ .

وقوله (١) :

(٥٥٢) - *فَمَا لَكُمْ وَالْفَرْطَ لَا تَقْرَبُونَهُ* (٢)

٥ - وَلَمْ جاز :

(٥٥٣) - * [و] مَا جَرَّمُ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ* (٣)

على معنى (مع) وَلَمْ يجوز (ما شأنك وعبد الله؟) على هذا؟

٦ - وما حكم (ما [شأن] عبد الله وأخيه؟) وَلَمْ كان الجرّ في هذا وجه الكلام؟ / وكيف ٩٠ ب

يجيء على مذهب من قال : (ما أنت وزيداً؟) وَلَمْ لزم منه (ما شأن عبد الله وأخاه؟) وَلَمْ

كان الرفع أجود في (ما أنت وزيد (٤)؟) وهل يجوز (ما لزيد وأخاه؟) وَلَمْ جاز؟

٧ - وهل [يجوز] (حسبك وزيداً؟) وَلَمْ جاز؟ ولم قدره (٥) (ويُحْسِبُ أَخَاكَ درهم؟)

٨ - وما الذى يجوز في (ويلأ له وأخاه) و(ويله وأباه؟) وما العامل في أخيه؟ وَلَمْ حملة (٦)

على ما نصب الوليل وقدره على (ألزمه الله ويله وأخاه؟) وَلَمْ لا يظهر هذا العامل؟ وهل

يجوز (ويل له وأخاه؟) وَلَمْ جاز مع رفع الأول؟ وما نظيره من قولهم: (حسبك؟) فما وجه

الشاهد فيه؟ وما نظيره في (مررت به وأباه؟) ومن أين صار نظيره وهذا معطوف على

الموضع؟

(١) القائل : عبد مناف بن ربيع الهذلي . ينظر شرح أشعار الهذليين ، ج ٢ : ٦٨٦ ، وموسوعة الشعر

العربي ، ج ٤ : ٦١٥ .

(٢) وسيأتي برقم (٥٥٥) ، وعج ٥ :

* وَقَدْ خَلَّتُهُ أَذْنَى مَرْدٍ لِعَا قَلٍ *

ويروي (أذنى مآبٍ لِقَافِلٍ) . و(أذنى مراد) . والفَرْطُ : اسم موضع . والمراد : المكان الذى يراد فيه ،

أى يذهب فيه وي جاء . والمراد بالعاقل هنا : المتحصن فى الموضع الذى يجترز فيه . ويقال للموضع

معقل .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٢٠٨ (١ : ١٥٥) ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ١٨٢ ، وشرح أبيات

سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٢٠ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٥ .

(٣) تقدم برقم (٥٣٢) ، و(٥٣٧) ، وسيأتي برقم (٥٥٦) . وصدره :

* تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ الْكَرْمِ جَرَّمُ *

(٤) لم يغل في الجواب لجودة الرفع . وينظر ما تقدم فى الفقرة (٢) من أجوبة الباب السابق .

(٥) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٣١٠ = (١ : ١٥٦) .

(٦) ينظر الكتاب فى الموضع نفسه .

٩ - ولمَ جاز (ويلٌ له وأباه) ولمَ يجز (هذا لك وأباك) بالحمل على المعنى؟

الجواب :

١-١ - الذى يجوز فى واو العطف التى ليس فى الكلام ما يعطف بها عليه وجهان ، أحدهما : أن تكون بمعنى (مع) ، والآخر : أن تحذف ما يعطف على الأول بها ، وذلك قولهم : (ما شأنك وزيداً؟) على (ما كان شأنك وزيداً؟) أى (مع زيد) ، فهذه بمعنى (مع) على جهة المفعول معه ؛ لأنها تكون بمعنى (مع) الذى يعمل العامل فيه عمل المفعول الأول^(١) ، وهناك فعل موجود أو مقدر بمنزلة الموجود ، فإذا قدر (كان) فهو بمنزلة الموجود فى الكلام . و [تقدير] الوجه الآخر : (ما شأنك وملابسةً زيداً؟) فهذا معطوف على الشأن ؛ لأنه يشاكله فيما يؤدى المفهوم فى هذا المعنى . وكذلك (ما لك وزيداً) .

١-٢ - ولا يجوز العطف على الشأن ولا على الكاف التى للمخاطب . أما امتناع العطف على الشأن فلائنه^(٢) خلاف المعنى الذى هو لهذا الكلام ، وذلك أن المعنى (ما شأنك وشأن زيد؟) فإنما تسأل عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر . وأما امتناع العطف على الكاف المجرورة^(٣) فمن جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، إذ المعنى عليه ، وذلك أنه لا يعطف على المضمير المجرور^(٤) إلا بإعادة الجار ، لأنه مع ما قبله بمنزلة شىء واحد من غير أن يكون له منفصل يصلح أن يحمل [عليه] كما [فى] المضمير المرفوع فى (فعلت أنت) ونحوه .

١-٣ - ومعنى قوله : « لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله » لا يتعلق به فى هذا الكلام تعلق اللابس ؛ لأنه قد يمكن فى بعض المتعلقات أن يتعلق على وجه فيكون كاللباس إذ هى^(٥)

١- الكتاب ، ج ١ : ٣٠٧ = (١ : ١٥٥) .

(١) فى المخطوط (الأو) ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) فى المخطوط (لأنه) بدون الفاء . وهو جواب (أما) .

(٣) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلا يمتنع ذلك عندهم . ينظر مثلاً : الإنصاف ، ج ٢ : ٤٦٣ .

(٤) فى المخطوط (والمجرور) بإقحام الواو .

(٥) أى المتعلقات .

مما يجوز أن يتعلّق ويجوز أن لا يتعلّق ، ومنها ما المتعلّق فيه لازم كالفعل المتعدى الذى لا يصح من غير متعدّى [إليه] فى المعنى ، وليس كذلك تعلق العطف ، لأنه قد يصح الأول من غير أن يكون الثانى كقولك : (ضربت زيداً وعمراً) فقد يصح (ضربت زيداً) من غير ضرب عمرو .

١-٢٤ - وقال الشاعر :

(٥٥٤) - فَمَا لَكَ وَالْتَدَدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرَّجَالِ (١)

فهذا شاهدٌ فى (ما لك وزيداً؟) وتفسيره كتفسيره فى العامل على وجهين : وكذلك قول الآخر :

(٥٥٥) - فما لكم والفرط لا تقرّبونه وقد خَلَّتْهُ أَدْنَى مُرْدٍ لِقَافِلِ (٢)

فنصب (الفرط) على الوجه الذى بيّنا فى (ما لك وزيداً) .

٢-٢٥ - ويجوز :

(٥٥٦) - [و] مَا جَرَّمُ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ* (٣)

على معنى (مع) ، و[لا] يجوز (ما شأنك وما عبد الله) على هذا ، لأنه يومئذ السؤال عن عبد الله ، وليس كذلك فى (ما جرم وما ذاك السويق) لما صحب الكلام من معنى التحقير لجرم مع السويق ، وليس كذلك هذا .

٣-٢٦ - وتقول : (ما شأن عبد الله وأخيه؟) بالجر وهو وجه الكلام ؛ لما ظهر ما يصلح العطف عليه حمل على هذا الظاهر ، وكان الاختيار ؛ لأنه يؤدى المعنى على صحة اللفظ من غير حذف . ومن قال : (ما أنت وزيداً) قال : ([ما] شأن عبد الله وأخاه) يحمله على إضمار (كان) كأنه قال : (ما كان شأن / عبد الله [و] أخاه؟) أى (مع أخيه) وكذلك (ما لزيد وأخاه؟) على ١٩١ تقدير (ما كان لزيد وأخاه؟) .

١-٢٧ - وتقول : (حسبك [و] زيداً) فيكون العامل (حسبك) إذ كانت الواو بمعنى (مع) ،

١-٢٨ الكتاب ، ج ١ : ٣٠٧ - ٣٠٨ = (١٥٥ : ١) .

٢-٢٨ نفسه ، ص ٣٠٨ = (١٥٦) .

٣-٢٨ نفسه ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ = (١٥٦) .

٤-٢٨ نفسه ، ص ٣١٠ = (١٥٦) .

(١) تقدم برقم (٥٥١) .

(٢) تقدم برقم (٥٥٢) .

(٣) تقدم برقم (٥٣٢) ، و (٥٣٧) ، و (٥٥٣) .

كأنه قال : (حسبك مع زيد) ، ويجوز أن تكون الواو عاطفة على تقدير (يُحْسِبُكَ وَيُحْسِبُ زَيْدًا) ؛ لأن (حسبك) فى مَوْضِع (يُحْسِبُكَ) فتكون عطفاً على هذا الوجه . ولهذا قدره سيبويه على (وَيُحْسِبُ^(١) أَخَاكَ دَرَهُمٌ) .

١*٨ - وتقول : (ويلاً له وأخاه) ، و(ويله^(٢) وأخاه) فنصبه بما نصب الأول على تقدير (ألزمه الله ويله وأخاه) ، ولا يظهر هذا العامل ؛ لأن المعنى قد ظهر به أتم الظهور مع أن الحذف أوجز فلا معنى لإظهاره . ويجوز (ويل له وأخاه) ؛ لأن فيه معنى المنصوب ، فنظيره (حسبك ينم الناس^(٣)) ، لأن فيه معنى ليكفك . وكذلك^(٤) (مررت به وأباه) ؛ لأن فيه معنى (جزته وأباه) وهو معطوف على موضع (به) ، فكذاك هذا معطوف على موضع الرافع والمرفوع إذا وقع موقع المنصوب فى (ويلاً له وأخاه) .

١*٩ - ولا يجوز (هذا لك وأباك) ؛ لأنه ليس ههنا فعل ولا تقدير فعل ولا يصلح المفعول معه إلا بالفعل الموجود أو المقدر ، فأما المذلول عليه من غير تقديره فى الكلام فلا يصلح فى المفعول معه وإن صلح فى الحال لأن الحال أكثر دوراً فى الكلام من المفعول معه ، مع أن معتمد الكلام فى (ويل له) طلب الفعل فى الدعاء عليه ، وليس كذلك (هذا لك) إنما المعتمد اختصاصه به كاختصاص الملك ، فهذا فرق واضح يجوز لأجله (ويل له وأخاه) ولا يجوز (هذا لك وأخاك) .

١* الكتاب ، ج ١ : ٣١٠ = (١ : ١٥٦) .

(١) فى المخطوط (يحسبك) ، والتصويب من السؤال ومن الكتاب .

(٢) فى المخطوط (ويلاه) ، والمثبت من السؤال ، ومن الكتاب .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ٣ : ١٠٠ = (١ : ٤٥٢) .

(٤) فى المخطوط (وذلك) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

٦٠- باب المصدر المحمول على الفعل

المتروك إظهاره^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره؟
 - ٢ - وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جاز (سَقِيَا لك) بالنصب ولم يجز بالرفع؟ ولم جاز بالتنكير ولم يجز بالتعريف؟
 - ٣ - وما العامل في (سَقِيَا لك وَرَعِيَا)؟ ولم لا يجوز إظهاره؟
 - ٤ - وما تقدير الناصب لقولك : (خِيْبَةً) و(دَفْرًا)^(٢) و(جَدْعًا) و(عَقْرًا) و (يُوسًا) و(أَفَّةً) و(تَفَّةً)^(٣) و(بَعْدًا) و(سَحْقًا)؟ ولم قَدَّرَ^(٤) بعضه على الفعل المشتق منه وبعضه على غير المشتق منه؟ وما تقدير الناصب في (تَعَسًا) و (تَبًا) و(جوعًا)؟
 - ٥ - وما الشاهد في قول ابن ميادة^(٥) :
- *تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ*...^(٦)

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٣١١ = (١ : ١٥٦) : « هذا باب ما يُنصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٨٣ ب .

(٢) الدفر : الدفع .

(٣) يقال : أَفَّا له وَأَفَّة له أي قَدَّرَ له . والاف : الوسخ الذي حول الظفر ، والتف : الذي فيه . وقيل : الاف وسخ الأذن ، والتف : وسخ الأنف . وينظر الزاهر ، ج ١ : ٢٨٠ .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٣١٢ = (١ : ١٥٦) .

(٥) ديوان يزيد بن مفرغ الحميري (ت ٦٩) ، جمع وتحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٥هـ) ، ص ١٣٥ ، وفي بعض نسخ الكامل للمبرد : أن القائل ابن مفرغ . ينظر الكامل ، ج ١ : ٢٤٥ ، لكن محقق ديوان يزيد بن مفرغ قال في ص (٢٤٣) : « الصواب أنه لابن ميادة » . وابن ميادة : اسمه الرماح بن أبرد الذبباني ، توفي سنة ١٤٩هـ ، وميادة أمه .

(٦) وسيأتي برقم (٥٦٠) ، وهو بتمامه :

وما العامل فى (بهرأ) فى هذا البيت؟ ولم جرى الدعاء له مجرى الدعاء عليه ؟

[٤-] ولم قدره على (خيبك الله خيبة) وإنما مصدر (خيب) التخييب^(١) ، ومصدر (خاب) (خيبة)؟

٦ - ولم صار (سقياً) بدلاً من (سقاك الله) ولم يجز ذلك فى كل ما حذف منه الفعل من نحو (زيداً) بمعنى (اضرب زيداً)؟

[٥-] ولم قدر (بهرأ) بدلاً من (بهرك الله) مع أنه لا يتكلم بـ(بهرك الله) فكيف يكون هذا بمنزلة (سقياً) فى موضع (سقاك الله) . وكلاهما^(٢) يتكلم به^(٣) ؟

٧ - وما الفرق بين (ك) بعد (سقياً) وما جرى مجراه إذا كانت للبيان وبينه إذا لم يكن للبيان وكان خبراً؟

٨ - ولم جاز حذف (ك) وذكره من هذه المنصوبات؟

٩ - وما الشاهد فى قول أبي زيد^(٤):

(٥٥٨) - *أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ*...^(٥)

== تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبْعُونَ مَهْجَرِي بِجَارِيَةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا

ويروى (عَجِزْتُ لِقَوْمِي) . وتفاعد قومي : فقد بعضهم بعضاً . وجاء فى المخطوط (تعاقد قومي) ، ولعله تحريف . ومعنى قوله : بهراً : أى تفساً وغلبة .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣١١ = (١ : ١٥٧) ، وإصلاح المنطق ، ص ١٣٠ ، والزاهر ، ج ٢ : ٢٧٣ ، واللامات ، ص ١٣١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٧ ، وديوان الأدب ، ج ١ : ١٠٥ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٣ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٦٧ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٧ . وينظر معجم هارون ، ص ١٣٨ ، ومعجم حداد ، رقم ١١١٥ .

(١) فى المخطوط (التخييب) ، وهو تحريف .

(٢) أى (سقياً) و(سقاك الله) .

(٣) لم ترد علة لذلك فى الإجابة .

(٤) شعره ، ص ٦١ .

(٥) وسأنى برقم (٥٦٢) ، وهو بتمامه :

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيَّيْتُ لَأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وَشَرُّ مَيْسَرٍ

ويروى (أغار وأقوى) ومعنى أقوى : لم يجد شيئاً يأكله . يصف أسداً .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣١٣ = (١ : ١٥٧) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ١١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٨ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٤ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٥٢ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٥٢ ، ومعجم حداد ، رقم ١٠٢٨ .

فَلَمْ رَفَع (وخبية لأوّل من يلقى).

وقول الآخر (١) :

(٥٥٩) - *عَذِيرَكَ مِنْ مَوْلَى إِذَا نَمْتُ لَمْ يَنْمُ* (٢)

وقول حسان (٣) :

(٥٦٠) - *أَهَاجِيْتُمْ حَسَّانَ عِنْدَ ذِكَاثِهِ* (٤)

فهل يجوز أن يكون في قوله: (فغى لأولاد الحماس) معنى المنصوب؟ وما نظيره من قولهم: (رحمة الله عليه)؟

الجواب :

١* - الذى يجوز فى المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره فى الدعاء نصبه على

الفعل ، لأن الداعى إنما يطلب الفعل/كما أن الأمر إنما يطلب الفعل إذا ذكر على الجهة التى ٩١ب
هى من عمل الفعل دلالة عليه .

١* - الكتاب ، ج ٣١١ = (١٥٦ - ١٥٧) .

(١) لم أهد إلى معرفته .

(٢) وسيأتى برقم (٥٦٣) . وعجزه .

يَقُولُ الْخَنَّا أَوْ تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهُ

والمراد بالمولى هنا ابن العم . والخنا : الفحش . وقوله تعرتيك زنابره : يقصد أنه كثير الاغتياب .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣١٣ = (١ : ١٥٨) ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٥٩١ ، وشرح أبيات

سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٨ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٤ ب ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٧ .

(٣) ديوانه ، ص ٢١٧ .

(٤) وسيأتى برقم (٥٦٤) ، وعجزه :

فَغَى لَأَوْلَادِ الْحِمَاسِ طَوِيلُ

ويروى : (هِيَجْتُمُ) و(غَنَى) لِن وَلَدِ الْحِمَاسِ . والحماس : حى من بنى الحارث بن كعب .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣١٤ = (١ : ١٥٨) ، واللامات ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ،

ص ١٦٨ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٤ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣١١ .

والمخصص ، ج ١٢ : ١٨٥ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٧ .

١-٢ - ولا يجوز رفع هذا المصدر^(١) ؛ لأنه مدمو به ورفع يخرجه عن حقيقة المدعو به^(٢). ولا يجوز تعريفه ؛ لأنه بدل من الفعل والفعل لا يكون إلا نكرة. فإثماً يقتضى نكرة بدلاً من نكرة تظهر دلالتها عليه بمقاربتة لمعناه. ولا يجوز إظهار العامل لأنه صار المصدر بدلاً من اللفظ [بالفعل] فى أنه يفهم به ما يفهم بالفعل ، حتى إن (سقياً لك) فى المفهوم بمنزلة (سقاك الله). وكل ما وقع موقع العامل وظهر المعنى به كظهوره بالعامل فإنه لا يجوز إظهاره معه ، فإنه يصير بمنزلة إدخال فعل على فعل فهذا يطرد على الوجه الذى بينا.

٢-٣ - وتقول: (سقياً ورعياً) فتقدير الناصب فيه (سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً). ولا يظهر العامل على هذا الوجه لما بينا ، ويوضح ذلك أنك لو قلت: (سقاك الله سقياً) لم يجز. و(لك) إما مذكورة وإما محذوفة مقدرة لابد منها^(٤).

٢-٤ - وتقول: (خبيبة) و(دفرأ) ، وتقديره: (خبيك الله خبيبة) و(ألزمك دفرأ)^(٥). فتقدير الفعل فى هذا على وجهين ؛ أحدهما : الفعل الذى أخذ من المصدر إذا كان مصرفاً. والآخر: فعل يقارب معناه إذا لم يكن المصدر مصرفاً. وإنما قدره على (خبيك الله خبيبة) ؛ لأن فى (خبيك) دليلاً على (خبت خبيبة) فأجراه على (خبت) لما فيه من الدليل عليه كما جاء فى التنزيل

١-٢ الكتاب ، ج ١ : ٣١١ = (١ : ١٥٦ - ١٥٧).

٢-٣ نفسه ، ص ٣١١ = (١٥٧).

(١) فى المخطوط (ولا يجوز رفع المصدر على هذا المصدر) بإقحام (المصدر على). ولعل المراد ما أثبتته.

(٢) لم يمنع سيبويه ذلك ولكنه قال : « وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنياً عليه » ثم أورد ثلاثة أبيات ليس فيها ضرورة مع النصب ، وستأتى فى الفقرة (٩). وقد جاء فى أحدهما الرفع وفيه معنى الدعاء ، فأجازه الرمانى هناك وحمله على التفاضل على الرغم من منعه هنا. وقد عرض بعض النحويين لذلك فوصفوه بالقلة بون أن يمنعوه. ينظر شرح السيرافى ، ج ١ : ٨٤ أ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١١٤ ، وارتشاف الضرب ، ج ٢ : ٢٠٧.

(٣) فى المخطوط (أصار) ، ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٤) فى المخطوط (لا بد فيها) ، ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٥) يفهم من هذا التقدير أن يكون (دفرأ) مفعولاً به ، والذى يظهر من كلام الرمانى التالى أنه يريد النصب على أنه مفعول مطلق... وقد جاء نصبه على ذلك. ينظر اللسان ، ج ٢ : ٢٨٦ (دفر)، حيث جاء فيه «دفر فى عنقه دفرأ : دفع فى صدره ومنعه (يمانية). ابن الأعرابى : دفرته فى قفاه دفرأ أى دفعته.....».

و(دفر) بمعنى (دفع) من اللهجة الدارجة فى منطقة جيزان إلى اليوم.

﴿وَاللَّهُ انْتَبَحَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(١)، لما فيه من الدليل على (فنبتم نباتاً) . وتقول: (جدعاً) و(عقرأ) و(بؤساً) على (جدعه الله جدعاً) و(عقره الله عقرأ) و(أبأسه الله بؤساً) . وتقول: (أفئ) و(تؤفئ) ، أى (ألزمه الله ما يضجره)^(٢) . وتقول: (بعدأ) و(سُحقأ) ، أى (أبعده الله بعدأ) و(أسحقه سحقأ) . فجاءت هذه المصادر على فعل المدعو عليه ، لأنها أبلغ فى المعنى . وتقول: (تعسأ) و(تبأ) و(جوعأ) ، أى (أتعسه الله تعسأ) و(أجاعه جوعأ) ، وكذلك (أتبه الله تبأ) وإن لم يستعمل فى الدعاء فهو جائز فى الكلام .

٥*١ - وقال ابن ميادة :

(٥٦١) - تفاقد قومى إذ يبيعون مهجتى بجاريةٍ بهراً لهم بعدها بهراً^(٣)

فنصب (بهراً) على تقدير (بهرهم الله بهراً) كأنه قال: (أملكهم الله جهاراً أو فجاءة) أو (فاجأهم بالإهلاك) ، وهذا وإن لم يتكلم به^(٤) فى الدعاء فهو على تقديره ، لأن المهمل لا يمتنع أن يقدر على أصله قبل أن يهمل . وإن شئت قدرته على (ألزمهم الله بهراً) أى (غلبه وهلاكاً) .

٦*٢ - وإنما صار (سَقِيًّا لك) بدلاً من (سقاك الله) ولم يجز مثل ذلك فى كل ما حذف منه الفعل لقوة المصدر فى الدلالة على الفعل ، وليس كذلك قولك: (زیداً) بمعنى (اضرب زیداً) فمثل هذا لا يكون بدلاً من اللفظ بالفعل كما يكون المصدر .

٧*٣ - والفرق بين (لك) بعد (سقيا) وبينها إذا^(٥) كانت خبراً أنها فى (سَقِيًّا) للبيان فقط ، وفى الخبر للفائدة ؛ لأنها تقع موقع (مستقر) الذى يحتمل النفى والإثبات فتكون الفائدة

* ١- الكتاب، ج ١: ٣١١-٣١٢ = (١: ١٥٧) .

* ١- الكتاب، ج ١: ٣١١ = (١: ١٥٧) .

* ٢- نفسه، ص ٣١٢ = (١٥٧) .

* ٢- نفسه، ص ٣١٢-٣١٣ = (١٥٧) .

(١) الآية (١٧) فى سورة نوح .

(٢) ينظر ما سياتى فى باب ١٦: ٧٢ .

(٣) تقدم برقم (٦٥٧) .

(٤) وفى الكتاب: فهذا تمثيل ولا يتكلم به ، غير أن أبا حيان (ت ٧٤٥) قال: « والافصح أن له فعلاً حكى

ابن الأعرابي فى الدعاء على القوم : بهرهم الله ، أى غلبهم » . ارتشاف الضرب ، ج ٢: ٢٠٧ ، وينظر

اللسان ، ج ٤: ٨٢ (بهر) ، والهمع ، ج ١: ١٠٦ = (١: ١٨٨) .

(٥) (إذا) مكررة فى المخطوط .

فى إثباته أو نفيه ، وليس كذلك المعرفة الذى قد عرف أنه ثابت ، لأنه إنما يذكر للبيان فقط لا للفائدة فيه .

٨*١ - وإنما جاز حذف (لك) للدليل عليه من الحال ، ولولا^(١) ذلك لم يجز حذفه ، لأنه بدل من (سَقَاكَ اللَّهُ) فلا بد من تبين المدعوله وإلا بطلت فائدته .
٩*٢ - وقال أبو زَيْيد :

(٥٦٢) - أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَبِيئَةً لَأَوَّلَ مَنْ يَلْقَى وَشَرُّ مَيْسَرٍ^(٢)

فإنما رفع لأنه ليس فيه معنى الدعاء عليه ، وإنما هو إخبار بأن هذا أمره . وذلك أنه وصف الأسد بهذه الصفة ثم ذكر ما ينال أول من يلقى من الشر به والخبيئة ، فهو على معنى الخبر لا على معنى الدعاء عليه وكذلك قول الآخر :

(٥٦٣) - عَذِيرِكَ مِنْ مَوْلَى إِذَا نِمْتَ لَمْ يَنْمَ يَقُولُ الْخَنَاءُ أَوْ تَعْتَرِكَ زَنَابِرُهُ^(٣) ١٩٢
فهذا على الخبر وليس على الفعل ، لأنه ليس [على] (اعذرني)^(٤) منه) ولكن على معنى (إنما عذرك إياي إن عذرتني ممن هذا وصفه فى قول الخنا والاعتراء بالمكروه) أى (فعذرك ممن هذا وصفه صواب إن هجوته أو أوقعت^(٥) مكروها به^(٦)) . فأما قول حسان :

(٥٦٤) - أَهَاجِئْتُمْ حَسَّانَ عِنْدَ ذِكَاثِهِ فَقَى لَأَوَّلِ الْحِمَاسِ طَوِيلُ^(٧)

فهذا فيه معنى المنصوب إلا أنه خرج مخرج الخبر كقولهم : (رحمة الله عليه) وفيه معنى الدعاء ومخرجه مخرج الخبر الواقع . إنما جاز ذلك للتفاوت بأنه كائن وإلا فالمعنى معنى الدعاء^(٨) .

١* الكتاب ، ج ١ : ٣١٢ - ٣١٣ = (١ : ١٥٧) .

٢* نفسه ، ص ٣١٣ - ٣١٤ = (١٥٧ - ١٥٨) .

(١) فى المخطوط (ولم) ، والصواب ما أثبتته .

(٢) تقدم برقم (٥٥٨) .

(٣) تقدم برقم (٥٥٩) ، وفى المخطوط (وقول الخنا) .

(٤) فى المخطوط (اعذرى) . ولعله تحريف .

(٥) فى المخطوط (لرفعت) ، وما أثبتته جاء مقحما بعد اسم الشاعر (حسان) الآتى .

(٦) فى المخطوط (بها) . والأولى ما أثبتته .

(٧) تقدم برقم (٥٦٠) .

(٨) ينظر ما تقدم فى هامش الفقرة (٢) .

٦١- باب اسم الجنس الذي يجرى مجرى المصدر

فى الدعاء^(١)

الغرض فيه^(٢) أن يبين : ما يجوز فى اسم الجنس الذى يجرى مجرى المصدر فى الدعاء مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب^(٣) :

- ١ - ما الذى يجوز فى اسم الجنس المدعوى به ؟
 - ٢ - وما الذى لا يجوز ؟ وما العامل فى (تربياً) و(جندلاً) ؟ ولم لا يظهر عامله ؟ وبأى شئ نقص اسم الجنس عن المصدر المدعوى به إذ القوة للمصدر ؟
 - ٣ - وما اسم الجنس الذى يصلح أن يدعى به ؟
 - ٤ - ولم كان بعضه أحق بحذف الفعل من بعض ؟
 - ٥ - ولم قدره على (ألزمك الله تربياً) أو (أطعمك الله تربياً) وما أشبه هذا من الفعل ؟ وما موجب هذا التقدير ؟
 - ٦ - ولم كان (ترب) نقيض (أترب) وكلاهما من التراب ؟
 - ٧ - وما الشاهد فى قول الشاعر^(٤) :
- * لَقَدْ أَلَبَ الْوَأَشُونَ أَلْبًا لِيَبَيِّنَهُمْ *^(٥).

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٣١٤ = (١ : ١٥٨) : هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التى يدعى بها . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٤ ب .

(٢) جاء ت كلمة (فيه) بعد كلمة (يبين) ، ولعله سهو من الناسخ .

(٣) ينظر الجواب عنها ، ص ٥٤٩ .

(٤) لم أهتم إلى معرفته .

(٥) وسيأتى برقم (٥٧٠) ، وعجزه :

* فَتُتَرَّبُ لِأَقْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدُلُ *

والألأب : اجتماع قوم على عداوة إنسان . والبين : البعد . والجندل : الحجارة .

فلم رُفِعَ (فتقرب لأفواه الوشاة) وهو على معنى المنصوب ؟ وما الذى جَوِّزَ هذا ؟
٨ - وما العامل فى المنصوب من قولهم : (فاها^(١) لفيك) ؟ وما الدليل على أنه بَدَلٌ من (دهاك الله) ؟

٩ - وما الشاهد فى قول [أبى] ^(٢) سدره الهُجَمِى ^(٣) :

(٥٦٦) - *تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ وَأَقْبَلَ أَنْتَى* (٤)

وقول عامر بن جُوَيْن (٥) :

(٥٦٧) - *وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي الْمُنُونِ* (٦)

== ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣١٥ = (١٥٨ : ١) ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٩ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٥ أ ، والحجة ، لابن خالويه ، ص ٣٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٨٣ ، والمخصص ، ج ١٢ : ١٨٥ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٨ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١٢٢ ، والهمع ، ج ٣ : ١٣٠ = (١٩٤ : ١) ، والدرر ، ج ١ : ١٦٦ .

(١) فى المخطوط (واها) ، والتصويب من الجواب ، والضمير للداهية .

(٢) تكملة من الكتاب ، ج ١ : ٣١٥ = (١٥٩ : ١) .

(٣) فى المخطوط هنا وفى الجواب (الجهيمى) ، والمثبت من الكتاب . وفى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٥ أ (أبو سدره الأسدى) ، وفى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٦١ « وفى الكتاب أبو سدره الأسدى . وزعم بعضهم أنه هجيمى من بنى الهجيم » وفى فرحة الأديب ، ص ٦٥ : « وأبو سدره ، وهو سحيم بن الأعرف ، من بنى الهجيم بن عمرو بن تميم » . وينظر الخزاعة ، ج ١ : ٢٨٠ ، وفيه : « وهو شاعر إسلامى من معاصرى الفرزدق وجريز » .

(٤) وسيأتى برقم (٥٧١) . وعجزه :

بِهَا مُفْتَدِرٌ مِنْ وَاجِدٍ لَا أَغَامِرُهُ

ويعده :

فَقُلْتُ لَهُ : فَاهَا لِفَيْكِ فَإِنَّهَا قَلْوَصُ امْرِئٍ قَارِيكِ مَا أَنْتَ حَازِرُهُ

ويروى فى الأول (وأيقن أننى) و (من صاحب لا أناظره) . وهَوَّاسٌ من صفات الأسد ، والضمير فى (بها) للناقاة ، والقلوص : الناقة الفتية . وقاريك : من القرى وهو ما يقدم للضيف .

ومن مواطن ورودهما : النوادر ، ص ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، وكتاب الأمثال ، ص ٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٩ ، والمخصص ، ج ١٢ : ١٨٥ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٨ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١٢٢ .

(٥) وكذا فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٠٣ ، وفى الكتاب ، تحقيق هارون ، ج ١ : ٣١٦ : « وهو عامر بن الأحوص » . ولم يذكر فى طبعة بولاق ، ج ١ : ١٥٩ . ونسب الأعلام فى تحصيل عين الذهب البيت إلى الخنساء ، ولم أعثر عليه فى شرح ديوان أنيس الجلساء فى شرح ديوان الخنساء ، جمع وتصحيح : لويس شيخو ، (بيروت - المطبعة الكاثوليكية ، ١٨٩٦م) .

(٦) وسيأتى برقم (٦٧٢) ، وعجزه :

==

٦٢- باب الصفة التي تجرى مجرى المصدر في الدعاء^(١)

الغرض فيه : أن يبين الصفة التي تجرى مجرى المصدر في الدعاء من غيرها .

مسائل هذا الباب^(٢) :

- ١ - ما الصفة التي تجرى مجرى المصدر في الدعاء ؟ وما العامل في (هنيئاً مريئاً) ؟
- ٢ - ولم حملة^(٣) على (ثبت لك ذلك هنيئاً مريئاً) على الحال ؟ ومن أى وجه صارت بمنزلة المصدر ؟
- ٣ - [و] لم لا يظهر العامل فيه ؟ ولم صار المصدر أغلب على الفعل المتروك إظهاره في الدعاء من اسم الجنس والصفة ؟
- ٤ - وما الدليل على أن (هنيئاً) بدل من (هناك ذلك) ؟ وما الشاهد في قول الأخطل^(٤) :
(٥٦٨) - *إِلَى إِمَامٍ تُغَاوِينَا فَوَاضِلُهُ*^(٥).

= *تَرْهَبُهَا النَّاسُ لَا قَالَهَا*

ويروى (تحسبها الناس).

ومن مواطن ورودها : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٠ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٨٥ ب ، والمسائل المنتشرة ، ص ١٥ ، والمخصص ، ج ١٢ : ١٨٥ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٩ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١٢٢ ، والخزانة ، ج ١ : ٢٧٩ .

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٣١٦ = (١ : ١٥٩) « وهذا باب ما أجرى مجرى المصادر المدعوبها من الصفات » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ١ : ٨٥ ب .

(٢) ينظر الجواب عنها ، ص ٦٤٤ .

(٣) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٣١٧ = (١ : ١٥٩) .

(٤) شعره ، ج ١ : ١٩٦ .

(٥) وسيأتي برقم (٥٧٣) ، وعجزه :

أُظْفِرَهُ اللَّهُ فَلْيَبْهِنِي لَهُ الظُّفْرُ

ويروى : الشطر الأول في الديوان هكذا :

إِلَى امْرِئٍ لَا تُعَرِّينَا نَوَافِلُهُ

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ١ : ٣١٧ = (١ : ١٦٠) ، والكامل ، ج ٤ : ٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ،

ولم صار (فليهنئ له الظفر) بمنزلة (هنيئاً له الظفر) ؟ وقو الآخر (١) :

(٥٦٩) - *هَنِئْتُ لَأَزْيَابِ الْبُيُوتِ بَيُوتَهُمْ* (٢)

٦٣- باب المصدر المضاف في الدعاء (٣)

الغرض فيه : أن يبين المصدر المضاف في الدعاء من غيره .

مسائل هذا الباب : (٤)

١ - ما المصدر المضاف في الدعاء ؟ ولم جاز فيه الإضافة ؟ وما العامل (٥) في (ويله)

(وروجه) و(ويسه) و(ويبه) (٦) ؟ ولم جاز (ويلك) ولم يجز (سَقَيْكَ) ؟

٢ - ولم جاز (عددتك) و(كَلَّتْكَ) ولم يجز (وَهَبْتُكَ) على ذلك الوجه من حذف لام الإضافة ؟

٣ - ولم جاز (ويلك وعولك) ولم يجز (عولك) على الأفراد ؟

= للنحاس ، ص ١٧٠ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٨٦ أ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافي ،

ج ١ : ١٧٢ ، والمخصص ، ج ١٢ : ١٩١ ، والنكت ، ج ١ : ٣٦٩ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١٢٣ .

(١) هو أبو الفطريف الهادي كما في شرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٩٢ .

(٢) وسيأتي برقم (٥٧٤) ، وعجزه :

وَلَلْعَزَبِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣١٨ = (١ : ١٦٠) ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ١٧١ ،

وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٨٦ أ ، والنكت ، ج ١ : ٣٧٠ ، وفي الهمع ، ج ١ : ٨٣ = (١ : ١٢٦) ، بيت

غير منسوب يتفق صدره مع هذا البيت ويختلف عجزه ، وهو :

هَنِئْتُ لَأَزْيَابِ الْبُيُوتِ بَيُوتَهُمْ وَلِلْكَائِنِ التَّرْمَسُ مَخْمَسًا

(٣) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٣١٨ = (١ : ١٦٠) « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى

المصادر المفردة المدعوبها » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٨٦ أ .

(٤) ينظر الجواب عنها ، ص ٦٤٥ .

(٥) لم يعرض في الجواب لبيان العامل .

(٦) (وَب) بمعنى (ويل) ، أما (وَبِح) و(وَبِس) فثقيل : بمعنى (ويل) أيضاً . وقيل : إنهما ترحم لمن نزلت به

بليّة . ينظر اللسان ، ج ١ : ٨٠٥ ، ج ٢ : ٦٣٨ ، ج ٦ : ٢٥٩ .

الجواب : [عن باب اسم الجنس الذى يجرى مجرى المصدر فى الدعاء^(١)]

١-٢* - الذى يجوز فى اسم الجنس المدعوى به إذا كان مما يصلح فى المذكور أن يدعى به له أو عليه أن ينصب على الفعل المتروك إظهاره لأنه يجرى مجرى المصدر فى اسم الجنس ، إلا أن المصدر جنسُ الفعل وهذا جنس المعنى ، وهو مما يصلح أن يدعى به له أو عليه كالمصدر/ وفيه عمل الفعل فلهذا صلح أن يجرى مجرى المصدر فى الفعل المتروك إظهاره فى ٩٢ب الدعاء .

٢-٢* - ولا يجوز أن يظهر فيه الفعل ، لأن حذفه أبلغ من أجل أنه يحتمل وجوهاً مختلفة مما يدعى به كقولك : (تربياً وجندلاً) على تقدير (ألزمه الله تربياً وجندلاً) أو (أطعمه الله تربياً وجندلاً) أو (جعل الله رزقه تربياً وجندلاً) ، فصار من أجل هذا فى حكم المصدر الذى لا يجوز إظهار الفعل معه وإن لم يكن فى قوة المصدر فى أخذ لفظ الفعل منه . وبهذا نقص اسم الجنس عن المصدر فصار أقل منه فى الاستعمال .

٣-٢* - واسم الجنس الذى يصلح أن يدعى به له أو عليه هو الذى له معنى يرغب فيه أو يحذر منه . فأما ما خرج عن ذلك فلا يصلح أن يدعى به له أو عليه كما لا يصلح فيما كان بهذه المنزلة من المصدر نحو (التحرك) و(القيام) و(القعود) و(الذهاب) ، فالمعاني^(٢) على ثلاثة أوجه : معنى يرغب فيه ، ومعنى يحذر منه ، ومعنى مهمل ليس فيه ما يرغب فيه ولا ما يحذر منه ، وإنما يكون حسب العلل التى تصحبه لا من أجل معناه فى نفسه .

٤-٢* - والذى هو أحق أن يدعى به له أو عليه على طريق حذف الفعل هو الذى يحتاج إليه فى الوقت المعجل على نحو ما يقع من التحذير الذى إن طوّل اللفظ به هلك الإنسان بالتطويل فتقول : (إياك) ، أو تقول : (الحذار الحذار) أو (الأسد الأسد) . فتجتهد فى

١-٢* الكتاب ، ج ١ : ٣١٤ = (١ : ١٥٨) .

٢-٢* نفسه ، ص ٣١٤ - ٣١٥ = (١٥٨) .

٣-٢* نفسه ، ص ٣١٤ = (١٥٨) .

(١) تقدمت أسئلته ، ص ٦٢٨ .

(٢) فى المخطوط (فى المعانى) ، ولعل الأنسب ما أثبت .

الاختصار لتسرع إلى التحذير بإيجاز اللفظ فيكون الإسراع في اللفظ للإسراع في المعنى.
فتدبر^(١) هذه العلة فإنها موجودة في طباع المولّد كما هي في طباع العربى .

٥*١ - وقد قدره على (تربت يداك تُرباً)^(٢) فهذا لا يكون على أن اسم الجنس وقع موقع المصدر ، ويمكن أن يكون إنما أراد في الحقيقة أن (تربت يداك) بدل من (ترباً) ، لا أنه عامل فيه ، كما أن (هنيئاً) في موضع (هناك ذاك) فكلا الوجهين محتمل .

٦ - وإنما كان (ترب) بمعنى (افتقر) و(أترب) بمعنى (استغنى) وكلاهما من التراب على معنى أنه كثّر ماله حتى صار كالتراب^(٣) فكثّر اللفظ بزيادة الهمزة لتبين عن الكثرة . فاما (ترب) بمعنى (افتقر) فهو (ذهب ماله حتى قعد على التراب) . ففرق بين البناعين واختلاف المعنى والأصل واحد .

٧*٢ - وقال الشاعر :

(٥٧٠) - لَقَدْ أَلْبَ الْوَأَشُونَ أَلْبًا لِيَبِينَهُمْ قُتْرُ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ^(٤)

فرفعه وفيه معنى المنسوب ، وإنما جاز ذلك لأنه أبلغ بالتقاؤل أنه كائن لا محالة ، فأخرجه هذا المخرج وإن كان على معنى المهتب^(٥).

٨*٣ - وتقول : (فاها لفيك) أى (فا الداهية) فهذا كلام مستعمل على هذا المعنى ، وتقدير العامل (جعل الله فاهها لفيك) أو (ألزم فاهها لفيك) . قال^(٦) : وهو بدل من (دهاك الله) ،

١* الكتاب ، ج ١ : ٣١٥ = (١٥٨ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٣١٥ = (١٥٨ - ١٥٩) .

٣* نفسه ، ص ٣١٥ = (١٥٩) .

(١) في المخطوط (فتدبر) ، والصواب ما أثبتته .

(٢) في الكتاب « كانه قال : ألزمك الله وأطعمك الله ترباً وجندلاً ، وما أشبه هذا من الفعل ، واختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من قولك : (تربت يداك وجندلت) » .

(٣) في اللسان ، ج ١ : ٢٢٨ (ترب) : « هذا الأعراف ، وقيل : أترب قل ماله » .

(٤) تقدم برقم (٥٦٥) .

(٥) في المخطوط كلمة قريبة منها . وفي اللسان ، ج ١ : ٧٨٨ (هلب) « إنه ليلهب الناس بلسانه إذا كان يهجوهم ويشتمهم » .

(٦) ينظر الكتاب ، وفيه : « كانه قال : ترباً لفيك فصار بدلاً من اللفظ بالفعل ، وأضمر له كما أضمر للترب والجندل ، فصار بدلاً من اللفظ بقوله : دهاك الله » .

ودليله أن كل واحد من الكلامين يفهم بالآخر ويستعمل فى موضعه ، وهذا يقوى اقتضاءه للفعل .

١-٩ - وقال [أبو] (١) سدره الهجمى (٢):

(٥٧١) - تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ وَأَقْبَلَ أَنَّنِي بِهَا مُفْتَدٍ مِنْ وَاحِدٍ لَا أَغَامِرُهُ (٣)
فَقُلْتُ لَهُ : فَأَهَا لِفَيْكَ فَإِنَّهَا قُلُوصُ امْرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَازِرُهُ

فهذا شاهد فى قولهم : (فاها لفيك) بمعنى الداهية . وقال عامر بن جوين :

(٥٧٢) - وَدَاهِيَةٌ مِنْ نَوَاهِي الْمَنُورِ نِ تَرْهَبُهَا النَّاسُ لَا قَالَهَا (٤)

قال (٥) : فجعل للداهية فمًا ، ومعنى هذا : أنه قسم الداهية فقال : (هذه لا فا لها وقد تكون داهية لها فم) ، والمعنى فى ذلك أن الداهية إذا كانت تاكل مال صاحبها شيئًا بعد شئ فتلك الداهية لها فم ، وإذا كانت الداهية تطبق عليه دفعة فتأتى على نفسه فتلك داهية لا فا لها ، وهى التى أراد الشاعر ، لأنه عنى المنية / التى تتناول النفس.

١٩٣

الجواب : عن باب الصفة التى تجرى مجرى المصدر فى الدعاء (٦):

٢-٩ - الصفة التى تجرى [مجرى] المصدر فى الدعاء هى التى لها معنى يصلح أن

يدعى به على ما بينا فى اسم الجنس (٧)، وفيها عملُ الفعل فتجرى مجرى المصدر فى الفعل

١-٩ الكتاب ، ج ١ : ٣١٦ - ٣١٧ = (١ : ١٥٩) .

٢-٩ نفسه ، ص ٣١٦ - ٣١٧ = (١٥٩) .

(١) تكملة من الكتاب.

(٢) فى المخطوط (الجهيمى) ، وينظر التعليق عليه فى السؤال.

(٣) تقدم برقم (٥٦٦) .

(٤) تقدم برقم (٥٦٧) . وقوله « لا فا لها » فيه : احتمالان : الأول : أن يكون (فا) مضافًا للضمير واللام

مقحمة . والآخر : أن يكون أفرد (فا) وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش ، وخاص بالضرورة عند

جمهور البصريين . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٠٣ ، الهمع ، ج ١ : ١٣١ =

(١ : ٤٠) ، والخزانة ، ج ١ : ٢٧٩ .

(٥) أى سيبويه .

(٦) تنظر مسائله ، ص ٣٤٦ .

(٧) ينظر باب ٢ : ٦١ .

المتروك إظهاره كقولهم : (هنيئاً مريئاً) .

١-٢ - وحمله (١) على (ثبت ذلك هنيئاً مريئاً) على الحال (٢)، لأن الصفة النكرة التي يتوجه فيها معنى الحال تكون أحقُّ به لشدة اقتضائها له . وهي مناسبة للمصدر المدعو به من ثلاثة أوجه ، الأول : الاشتقاق ، لأنها مشتقة من المصدر والمصدر مشتق منه . الثاني : أن لها معنى يصلح أن يدعى به المصدر . والثالث : أن فيها عملَ الفعل كما في المصدر . فجرت مجراه في هذا الباب لهذه العلة .

١-٣ - ولا يظهر العامل لأن المعنى بها أظهر واللفظ بها أوجز ، مع شبهها بالمصدر والمصدر أغلب على الفعل المتروك إظهاره من اسم الجنس ، لأنه أشدُّ اقتضاء له ، إذ هو مشتق منه . والمصدر أغلب من الصفة (٣) أيضاً ؛ لأن باب الصفة أن تتبع أو تُتلى على كلام قبلها وليس كذلك المصدر ، لأنه أول في المرتبة ، فقد بانت قوته على اسم الجنس والصفة .

٢-٤ - والدليل على أن (هنيئاً) بدل من (هناك ذاك) قول الأخطل :

(٥٧٣) - إِلَى إِمَامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُهُ أَظْفَرُهُ اللَّهُ فَلْيَهْنِ لَهُ الظَّفَرُ (٤)

فهو يفهم به ما يفهم به (هنيئاً له الظفر) . وكذلك قول الآخر :

(٥٧٤) - هَنِيئاً لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بِيُوتِهِمْ وَلِلْعَرَبِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَمَسُّ (٥)

فرفع البيوت رفعَ الفاعل بالفعل كما ارتفع الظفر على هذا الوجه .

الجواب عن باب المصدر المضاف (١):

٢-١ - المصدر المضاف في الدعاء هو الذي يغلب عليه معنى الدعاء كقولهم : (ويله)

١-٢ - الكتاب ، ج ١ : ٢١٦ - ٢١٧ = (١٥٩ : ١) .

٢-٢ - نفسه ، ص ٣١٧ - ٣١٨ = (١٦٠) .

٢-٣ - نفسه ، ص ٣١٨ = (١٦٠) .

(١) جاء في الكتاب : « كذا قلت : ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً أو هناء ذلك هنيئاً ، فاخترت الفعل ، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك : هناك » .

(٢) ينظر ما تقدم في باب ١٧ : ٤٤ و ٩ : ٤٥ مع الهوامش .

(٣) في المخطوط جاء ت كلمة مقجمة بعد كلمة (الصفة) وهي (أغلب) .

(٤) تقدم برقم (٥٦٨)

(٥) تقدم برقم (٥٦٩)

(٦) تنظر مسائله في ص ٦٩١

و(ويحه) و(ويسه) و(وييه) ، لأنه لا [لم] يتصرف فى غير معنى الدعاء قوى فيه فجاز بالإضافة والانفصال . وليس كذلك كل مصدر يقع فى الدعاء ، لأنه قد يتصرف إلى معانى (١) أُخَرَّ فيصير مقتسما ويضعف حظه من هذا القسم فلا يجب له ما يجب [لغير المتصرف ولم يقو] كما قوى حظه منه ، فلذلك لم يجز (سَقَيْكَ) بمعنى (سَقَيَْا ك) ، وجاز (وَيْلَكَ) فى معنى (وَيْلاً لك) فتدبر هذه العلة وتمكّنها فى هذه الأشياء وإن لطفت .

١-٢ - ويجوز (كلتك) و(وَزَنْتُكَ) و(عددتك) بمعنى (كلت لك) و(وزنت لك) و(عددت لك) ، ولا يجوز (وهبتك) (٢) بمعنى (وهبت لك) ، لأن الأغلب فى (وهبتك) أنه مما يصلح أن يهبه على الحقيقة كما تقول : (وهبت لك نفسك) وليس كذلك (كلتك) ، لأنه مما لا يصلح أن يقال على الحقيقة . وأما (وزنتك) و(عددتك) فيجرب مجرى (كلتك) بالمشابهة ، لأنه غالب ، والأول لازم ، والغالب يجرى مجرى اللزوم .

١-٣ - وتقول : (ويلك وعوك) (٣) ولا يجوز إفراد (عوك) ، لأنه إتياع (٤) للمبالغة على نحو قولهم : (جائع نائع) ، فلو أبطل بطلَ هذا ، فلذلك لم يجز إلا أن يكون تابعا لينبئ عن معنى المبالغة بصيغته وموقعه فى هذا الكلام .

* ١٠- الكتاب ، ج ١ : ٣١٨ = (١ : ١٦٠) .

(١) كذا فى المخطوط والأولى (معان) .

(٢) ذكر السيرافى عن المبرد أنه إذا لم يلبس جاز نحو وهبتك غلاماً ثم قال السيرافى : «حكى أبو عمرو الشيبانى عن بعض العرب انطلق معى أهيك نبلاً» وهذا يؤيد قول أبى العباس « شرحه ، ج ٢ : ٨٦ ب . وينظر اللسان ، ج ١ : ٨٠٣ (وهب) .

(٣) جاء فى اللسان ، ج ١ : ٤٨٢ (عول) : « وأما قولهم : (ويله وعوله) فإن العول والعويل البكاء » .

(٤) قال السيرافى : « فإن قال قائل : (عوك) لا يجرب مجرى الإتياع لأمرين ، أحدهما : أن فيه الواو والإتياع المعروف لا يكون بعد واو ، والآخر : أن (عوك) معنى معروف ... قيل له : إنما أراد سيئويه أنه لا يستعمل فى الدعاء ، وإن كان معقول المعنى ، إلا عطفاً ولم يُردَّ باب الإتياع » شرحه ، ج ٢ : ٨٦ ب .

٦٤- باب المصدر المحمول على الفعل في غير الدعاء^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في المصدر المحمول على الفعل في غير الدعاء مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في المصدر المحمول على الفعل في غير الدعاء ؟
- ٢ - وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٣ - وما العامل في قولك : (حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً)؟ وما دليله؟ ولم لا يظهر ؟
- ٤ - وما تقدير العامل في (أفعل / ذاك وكرامة ومسرّة ونعمة عين)؟ وما التقدير في (وجباً ٩٣ ب ونعام عين) ؟ وفي (لا أفعل ذلك ولا كيداً ولا همّاً) ، و(لا فعلته ورغمّاً وهواناً)؟
- [٣-] وما الدليل على المحذوف في هذه الأشياء؟
- [١-] ولم صار جواب الداعي بمنزلة دعاء الداعي؟
- ٥ - وما الشاهد في قول هنيّ بن أحمر الكتاني^(٢) :
- ٥٧٥) - *عَجِبْتُكَ قَضِيَّةٌ...*(٣).

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٣١٨ = (١ : ١٦٠) « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء » وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٨٧ ب ، والهمع ، للسيوطي ، ج ٣ : ١١٨ = (١ : ١٩١).

(٢) وكذا في الكتاب ، ج ١ : ٣١٩ = (١ : ١٦٠) ، وينظر معجم الشعراء ، ص ٢١٥ ، وقد نسب الشاهد إلى عدد من الشعراء غير فنيّ هذا ، منهم : زرافة الباهلي ، في شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٢٣١ ، وعمر بن يغوث الطائي ، في برحة الأديب ، ص ٥٦ ، وروية ، في شرح المفصل ، ج ١ : ١١٤ ، ومضمرة بن ضمرة النهشلي أخباره وما بقي من شعره ، جمع وتحقيق الدكتور هاشم طه شلائش ، (العراق - مجلة المورد ، المجلد ١٠ عدد ٢) ، ص ١١٤ (مجلة المورد) ، وهمام بن مرة ، في شرح شواهد المغني ، ج ٢ : ٩٢١ .

(٣) وسيأتي برقم (٥٧٨) ، وهو يتماشى :

عَجِبْتُكَ قَضِيَّةٌ وَأَقَامَتِي فَيَكُمُّ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

ويروي (عجباً) . ومن مواطن وروده الأخرى : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧١ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١٨٨ ، والنكت ، ج ١ : ٢٧١ ، والخزانة ، ج ١ : ٢٤١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٦١ .

وَلَمْ رَفَعَ (عجب) فَي هَذَا وَفِي قَوْلِ الْعَرَبِيِّ وَقَدْ قِيلَ لَهُ: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟) فَقَالَ: (حَمْدُ اللَّهِ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ؟) وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي هَذَا؟ وَمَا تَقْدِيرُ الرَّفْعِ؟ وَمَا دَلِيلُهُ؟

٦ - وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

(٥٧٦) - *فَقَالَتْ: حَنَانٌ [مَا أَتَى بِكَ] هَاهُنَا* (٢).

فَلِمَ رَفَعَ (حنان)؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّصْبِ؟ وَمَا تَقْدِيرُ الرَّافِعِ الْمَحْذُوفِ؟

٧ - وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ (٣) فَلِمَ رَفَعَ؟ وَمَا الرَّافِعُ لَهُ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ

الرَّفْعِ فِيهِ وَالنَّصْبِ؟ وَلِمَ قَدَّرَهُ^(٤) عَلَى (مَوْعِظَتِنَا مَعْذِرَةٌ)؟

٨ - وَمَا الشَّاهِدُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

(٥٧٧) - *يَشْكُرُ إِلَىٰ جَمَلِي طَوْلَ السَّرَى* (٦).

(١) هُوَ مَنْذَرُ بْنُ دُرْهَمٍ الْكَلْبِيُّ. يَنْظُرُ شَرْحَ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ، لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ، ج ١: ٢٣٥، وَفَرَحَةَ الْأَدِيبِ، ص ٥٧.

(٢) وَسَيَاتِي بِرَقْم (٥٧٩)، وَعَجْزُهُ:

أَتُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَىٰ عَارِفٌ

وَيُرْوَى (تَقُولُ: حَنَانٌ) وَ(أَنْتَ زَوْجَةٌ).

وَمِنْ مَوَاطِنِ وَرُودِهِ: الْكِتَابُ، ج ١: ٣٢٠، ٣٤٩ = (١: ١٦١، ١٧٥)، وَالْمَقْتَضِبُ، ج ٣: ٢٢٥، وَالْكَامِلُ، ج ٢: ١٩٩، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ، ج ٣: ٣٢٢، وَالزَّاهِرُ، ج ١: ٢٠١، وَأَخْبَارُ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ، ص ١٦٤، وَأُمَالِي الزَّجَاجِيِّ، أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ الزَّجَاجِيِّ (ت ٣٢٧)، تَحْقِيقُ: الْأَسَازُ عَبْدِ السَّلَامِ مُجَمَّدُ هَارُونَ، الْقَاهِرَةُ - الْمَوْسَسَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْحَدِيثَةُ، ط ١، ١٣٨٢هـ، ص ١٣١، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ، لِلنَّحَّاسِ، ص ١٧٢، وَشَرْحُ السِّيْرَافِيِّ، ج ٢: ٨٨ أ، وَالنَّصَاحِيُّ، ص ٢١٤، وَالنَّكْتُ، ج ١: ٣٧٢، ٣٨٥.

(٣) مِنَ الْآيَةِ (١٦٤) فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَهِيَ ﴿وَلَوْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾، وَالنَّصْبُ فِي (مَعْذِرَةٌ) هُوَ قِرَاءَةُ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ وَرِوَايَةُ لِأَبِي بَكْرٍ عَنْهُ، وَالرَّفْعُ قِرَاءَةُ سَائِرِ السَّبْعَةِ وَرِوَايَةُ لِأَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ. يَنْظُرُ السَّبْعَةُ، ص ٢٩٦.

(٤) يَنْظُرُ الْكِتَابُ، ج ١: ٣٢٠ = (١: ١٦١).

(٥) هُوَ الْمَلِيدُ بْنُ حَرْمَلَةَ الشَّيْبَانِيُّ عِنْدَ ابْنِ السِّيْرَافِيِّ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ، ج ١: ٣١٧، وَقَدْ نَفَىٰ ذَلِكَ الْأَسْوَدُ الْفَنْدَجَانِيُّ فِي فَرَحَةِ الْأَدِيبِ، ص ١٧٩، فَقَالَ: «لَيْسَ بَيْتُ الْكِتَابِ لِلْمَلِيدِ بْنِ حَرْمَلَةَ الشَّيْبَانِيِّ، إِنَّمَا سَنَلُ أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ قَائِلِهِ، فَقَالَ: هُوَ لِبَعْضِ السَّوَاقِينِ».

(٦) وَسَيَاتِي بِرَقْم (٥٨٠)، وَ(٥٨١)، وَبَعْدَهُ:

صَبْرٌ جَمِيلٌ فِكْلَانَا مُبْتَلَى

وَفِي فَرَحَةِ الْأَدِيبِ السَّابِقِ ذَكَرَهُ «حَفْظِي: (صَبْرًا جَمِيلًا)»

- ولم رفع (صبر جميل) في البيت؟ وما الفرق بينه وبين النصب؟
 ٩ - ولم رفع ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾^(١)؟ وما الفرق بينه وبين النصب ههنا؟
 ١٠ - ولم صار هذا الباب لا يجوز أن يظهر فيه الرفع كما لا يظهر في (من أنت زيد؟) وما وجه الاحتجاج بهذا على ذلك؟

الجواب :

- ١*١ - الذى يجوز في المصدر المحمول على الفعل في غير الدعاء نصبه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ؛ لأنه يجرى مجرى الدعاء ، إذ كان جواب الداعى إلى فعل كدعاء الداعى إلى فعل في أنهما لا يكونان إلا بالفعل ، والمصدر يبين نوع ذلك الفعل ، فصارت الدلالة عليه من هذه الجهة ، وهى حال الداعى إلى الفعل مع بيان المصدر عن نوع الفعل .
 ١*٢ - ولا يجوز إظهار العامل لما فيه من الإيهام أنه على غير طريق الجواب مع كثرة على هذا المعنى حتى صار المعنى فيه أظهر ، ولفظه أوجز . فقد اجتمع فيه هذه الأسباب التى تقتضى اختزال العامل ، فلا يجوز أن يظهر لهذه العلة . وذلك كقولك : (حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً) . أى (لا كفراً وعجباً)^(٢) يصرف^(٣) عن شكر الله عز وجل . وقد وقع فى الكتاب . (وعجباً) بفتح العين والجيم ، وله وجه ، أى لا أعجب من أمر الله عز وجل ؛ لأنه الحق الذى ينبغى أن يكون عليه العبد ، ولا يعجب منه كعجبه من الأشياء المنكرة .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣١٨ - ٣١٩ = (١ : ١٦٠ - ١٦١) .

== ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٢١ = (١ : ١٦٢) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٥٤ ، ١٥٦ ، ومجاز القرآن ، ج ١ : ٣٠٣ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ١٠٧ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ج ٣ : ٩٧ ، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ٢٢٢ ، وشرح النحاس ، ص ١٧٥ ، وإعراب ثلاثين سورة ، ص ١٩ ، والصحة ، لابن خالويه ، ص ٩٨ ، والنكت ، ج ١ : ٣٧٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٦٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٧٥٢ .

(١) من الآية (١٨) فى سورة يوسف ﴿ وَجَاءَ وَ عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ .

(٢) العُجْب : الزهو . ورجل معجب بما يكون منه حسناً أو قبيحاً . اللسان ، ج ١ : ٥٨٢ (عجب) .

(٣) فى المخطوط (يصف) ، والصواب ما أثبتته .

١٣٢ - والتقدير (أحمد الله حمداً ، وأشكره شكرًا ، ولا أكفره كفرًا ولا أعجب من أمره عجبًا كعجب المستنكر للأمر) . إلا أن هذا العامل لا يظهر لما بيننا . والداعى إلى هذا القول لا يخلو من أن يكون معنى يشاهد فيظهر ما يقوم مقام القول من جهة دلالة عليه . [أو] أن يكون مظهرًا لذلك بالقول ، فلا يخلو الداعى إلى هذا الأمر من أن يكون معنى دعا إليه بإظهاره إيَّاه ، أو قائلًا دعا إليه بقوله بالذي يفهم منه فهو جواب الداعى على ما بيننا .

١٣٤ - وتقول : (أفعل ذلك وكرامةً ومسرّةً ونعمةً عين) ، وتقديره (وأكرمك كرامة ، وأسرك مسرّةً وأنعمك نعمةً عين) على طريق الإجابة لمن سأل حاجة لنفسه أو غيره . وتقول : (حُبًا ونعام عين) على هذا ، أى (أحب ذاك حبًا ، وأنعم به نعام عين) . وتقول فى نقيض ذلك : (لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًا) ، أى (ولا أكاد كيدًا ولا أهم به همًا) . وكذلك تقول فى الإيجاب على خلاف ما دعا إليه الداعى : (لا أفعل ذاك ورغمًا وهوانًا) ، أى (وأرغمك رغمًا وأهينك هوانًا) .

٢٠٥ - وقال هُنَى بْنُ أَحْمَرَ الْكِنَانِي :

(٥٧٨) - عَجِبُ لِنُكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي فَيَكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ (١)

فرفع قوله : (عجبٌ لتلك) ؛ لأنه لم يرد إجابة الداعى له إلى أن يعجب ، وإنما أخبر فقال : (ذاك عجب) ، فأخبر بما عنده ، ووجب الرفع على هذا المعنى . فكذلك قول العريبي ، وقد قيل له : (كيف أصبحت؟) فقال : (حمدُ الله وثناءً عليه) ، / فلم يجعله جواباً لمن دعاه إلى أن يحمد ، ١٩٤ ولكن أخبر بما هو عليه ، وتقديره (أمرى وشأنى حمدُ الله وثناءً عليه) . والفرق بين الرفع والنصب أن النصب يدلُّ على جواب الداعى . ولو قال : (حمدًا لله وثناءً عليه) أى (أحمد الله حمدًا وأثنى عليه ثناءً) [لكان] على طريق الإجابة لمن دعا بهذا المعنى ، وإذا رفع فليس هو على جهة الجواب ، وإنما هو على الإخبار الذي فيه دليله على الجواب ، كما أنه إذا قال : (كيف أصبحت؟) فقال : (صالح) فليس بجواب مطابق للسؤال ولو قال : (صالحًا) لكان على الجواب المطابق .

١٣٠ - الكتاب ، ج ١ : ٣١٨ - ٣١٩ = (١ : ١٦٠ - ١٦١) .

٢٠٥ - نفسه ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ = (١٦١) .

(١) تقدم برقم (٥٧٥) .

٦*١ - وقال الشاعر :

(٥٧٩) - فَقَالَتْ: حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَهْنًا أَتُوْ نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَىِّ عَارِفٌ^(١)

فرفع (حنان) ؛ لأنه ليس على معنى الأمر أى (تحنن حنائاً) ، ولا على معنى إجابة الداعى إلى أن تتحنن فتقول : (أتحنن حنائاً) ، ولكن على الابتداء ، للإخبار ، بتقدير : (أمرنا حنان) . وهو أبلغ فى المعنى من النصب ؛ لأنه على الواقع الكائن .

٧*١ - وفى التنزيل ﴿ قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ ﴾^(٢) . لأنه ليس على الإجابة لمن دعا إلى الاعتذار ، ولكنه جواب لمن قال : (ما وجه وعظكم لهؤلاء؟) ، فقالوا^(٣) : (موعظتنا معذرة إلى ربكم) . فهذا وجهها ، أى لثلاث يقول جل ثناؤه : (هلا وعظتم هؤلاء القوم) على طريق الإنكار لما كانوا عليه ، وإن كانوا لا يفلحون ، كما قد أمر موسى أن يدعو فرعون بقول لئن ، وإن كان لا يفلح ؛ لأن [فى] هذا إقامة الحجة على المدعو ، وصلاًحاً للداعى من الناس ، ولن سمع بدعائه إلى الحق ، فهذا وجه الحكمة فيه ، فكذاك معنى وجه^(٤) المعذرة فى هذا الموضع .

٨*٢ - وقال الشاعر :

(٥٨٠) - يَشْكُوْا إِلَيَّ جَمِيْلُ طُوْلِ السَّرَى صَبِرُ جَمِيْلٌ فَكَلْنَا مَبْتَلَى^(٥) .

بالرفع ، ولو نصب لكان أظهر فى مقتضى هذا الكلام ، كانه قال : (اصبر صبراً جميلاً) ، فلم يُرِدْ هذا المعنى ، ولكنه عدل إلى الإخبار بما ينبغى أن يكون عليه فقال : (صبر جميل) ، أى (أمرنا صبر جميل) ، وفيه معنى المنسوب ؛ لأن إذا قال : (ينبغى أن يكون على الصبر الجميل) فقد استدعى إلى ذلك بما يقوم مقام الأمر .

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٢٠ (١ : ١٦٦) .

٢* نفسه ، ص ٣٢١ = (١٦٢) .

(١) تقدم برقم (٥٧٦) .

(٢) من الآية (١٦٤) فى سورة الأعراف ، وتقدم فى هامش السؤال تخريج قراءة (معذرة) بالنصب والرفع .

(٣) فى المخطوط (فقال) ، والأنسب ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (جه) ، والأولى ما أثبتته .

(٥) تقدم برقم (٥٧٧) ، وسيأتى برقم (٥٨١) .

١-٩ - فَأَمَّا قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ (١) فالوجه فيه الرفع؛ لأنه لم يأمرهم بذلك، إذ كانت الحال لا تقتضى الأمر فى هذا الموضع ولا دعوة إلى هذا، فما أجابهم وإنما أخبر بما ينبغى أن يكون عليه فقال: (صبرٌ جميلٌ)، أى (أمرى صبرٌ جميلٌ)، فلا يحسن فى هذا الموضع إلا الرفع لما بيننا (٢).

١-١٠ - ولا يجوز إظهار الرفع فى هذا الباب كما لا يظهر الناصب؛ لأن منزلته كمنزلة قولهم: (من أنت زيد؟)، أى (من أنت كلامك ذكر زيد؟) (٣)، ولا يظهر الرفع ههنا، لأنه بمنزلة المثل، والأمثال لا تغير، لئلا تخرج إلى الكلام الذى ليس فيه معنى المثل، فكذلك هذا الرفع لا يظهر لكثرة الحذف حتى صار المعنى به أظهر مع أن اللفظ به أوجز، ومع ما فيه، لو ظهر، من خلاف معنى المنصوب، إذ كان قد تضمن ذلك فى نحو:

(٥٨١) - *صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانًا مُبْتَلًى* (٤)

لأن فى هذا معنى المنصوب، فاستمر الباب فى اختزال الرفع كما استمر فى اختزال الناصب لأنه نظيره.

١- الكتاب، ج ١: ٢٢١ = (١: ١٦٢).

(١) من الآية (١٨) فى سورة يوسف.

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرات (٥، ٦، ٧).

(٣) ينظر ما تقدم فى باب ٥٦: ٧.

(٤) تقدم برقم (٥٧٧)، و(٥٨٠).

٦٥-باب المصدر الذى لا يتصرف مع أنه محمول على الفعل

المتروك إظهاره^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى المصدر الذى لا يتصرف مع أنه محمول على الفعل المتروك إظهاره مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى المصدر الذى لا يتصرف ؟
- ٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولمَ ذلك ؟ ولمَ [لَمْ] يتصرف المصدر فى (سبحان الله) ؟ / وما ٦٤ ب - تصرف المصدر ؟
- ٣ - ولمَ لا يتصرف (معاذ الله وريحانه^(٢)) و(عمرَك الله) و(قعدك الله) ؟
- ٤ - وما تقدير العامل فى هذه الاشياء ؟ ولمَ لا يظهر ؟
- ٥ - وما معنى (عمرَك الله إلا فعلت) ، و(قعدك الله إلا فعلت) ، [وريحان الله^(٣)] ؟
- [٤-] ولمَ قَدَرَه^(٤) على (استبَح سبحان الله) و(استرزق ريحانه) وليس هذا المصدر بجارٍ^(٥) عليه؟ ولمَ صار هذا المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل؟
- ٦ - ولمَ جاز (أعوذ بالله عياداً) ولمَ يجز (أعوذ بالله معاذاً) ؟ ولمَ جاز (معاذ الله) على اختزال العامل ولمَ يجز (عياداً به) على ذلك؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ٧ : ٣٢٢ = (١ : ١٦٢) « هذا باب أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف فى الكلام تصرف ما ذكرنا من

المصادر » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٨ ب .

(٢) فى المخطوط (والحان) ، والتصويب من الجواب .

(٣) تكملة يقتضيهما الجواب .

(٤) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٣٢٢ = (١ : ١٦٢) .

(٥) فى المخطوط (نجارى) ، والصواب ما أثبتته .

٧ - وَلَمْ جاز (عمرتك الله) فى موضع (عمرتك الله) ولم يجز (قَعَدْتُكَ الله) فى موضع (قَعَدَكَ الله)؟

٨ - ومن أين دخله (نشدتك الله) حتى عمل عمله؟

٩ - وما الشاهد فى قول الأحوص (١) :

(٥٨٢) - *عَمَرْتُكَ اللَّهَ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ لَنَا* (٢).

ولم منك به (نشدتك الله) على جهة التبيين بما لا يتكلم به؟ وكيف يبين معنى ما يتكلم [به] بما لا يتكلم به؟

١٠ - وما الشاهد فى قول ابن أحمر (٣) :

(٥٨٣) - *عَمَرْتُكَ اللَّهَ الْجَلِيلَ*... (٤).

١١ - وما معنى (سبحان (٥) الله)؟ وما الدليل على أنه بمعنى (براءة (٦) الله من السوء)؟

(١) شعره ، ص ١٩٩ ، واسمه : عبد الله بن محمد الأنصارى (توفى سنة ١٠٥ هـ).

(٢) وسياتى برقم (٥٨٩) ، وعجزه :

هَلْ كُنْتُ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمَ

وعمرتك الله : أى أسأل الله أن يعمرك ، وقيل : ذكرك الله .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٢٣ = (١ : ١٦٣) ، والكامل ، ج ٤ : ٧٧ ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٢٧ ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ١٧٣ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٨ ب ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٧٥ ، والنكت ، ج ١ : ٣٧٣ ، والخزانة ، ج ١ : ٢٣١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٧٣٠ .

(٣) شعره ، ص ٦٠ .

(٤) وسياتى برقم (٥٩٠) ، وهو بتمامه :

عَمَرْتُكَ اللَّهَ الْجَلِيلَ فَأَبْنَى أَلْوَى عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي

ويرى (الله العلى) ، وألوى : أعطف .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٢٣ = (١ : ١٦٣) ، والمقتضب ، ج ٢ : ٣٢٨ ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ١٧٢ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٨٩ أ ، وشرح أبيات سيبيويه لابن السيرافى ، ج ١ : ١٦٥ ، والمنصف ج ٢ : ١٣٢ ، والمخصص ، ج ٧١ : ١٦٤ ، والنكت ، ج ٣ : ٣٧٣ ، والأمالي الشجرية ، ج ١ : ٢٤٩ ، والخزانة ، ج ١ : ٢٣٢ .

(٥) فى المخطوط (سبحانك) ، وما أثبتته يقتضيه الجواب :

(٦) فى المخطوط (براك الله) ، وما أثبتته يقتضيه الجواب .

- ١٢- وما الشاهد في قول الأعشى (١):
 أَقُولُ لَمَّا جَاءَ نِي فُخْرُهُ (٢). (٥٨٤) -
 ١٣- ولم لا ينصرف (سبحان)؟ وما وجه تعريفه؟
 ١٤- وما العامل في قولك: (سلاماً) للرجل الذي تخاطبه؟ وما (٣) معناه؟ ولم جان (براءة منك)؟ وما تأويل ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ (٤) فلم كان بمعنى (براءة منكم) لا بمعنى (سلام عليكم) أو (نسلم سلاماً عليكم)؟ وما الشاهد في قول أمية بن أبي الصلت (٥):

(٥٨٥) - *سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ* (٦).

ولم كان بمنزلة (براءة لك ربنا من كل سوء)؟

(١) ديوانه ، ص ١٤٣ .

(٢) وسيأتي برقم (٥٨٧) ، و(٥٩١) ، و(٥٩٤) ، وعجزة :

سُبْحَانَ مَنْ عُلِقَتِ الْفَاخِرُ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٢٤ = (١ : ١٦٣) ، ومجاز القرآن ، ج ١ : ٣٦ ، ج ٢ : ١٢٣ ، والمقتضب ، ج ٣ : ٣١٨ ، ومجالس ثعلب ، ج ١ : ٢١٦ = (٢٦١) ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ج ١ : ١١٠ ، ج ٣ : ١٩٠ ، ج ٥ : ١١٩ ، والزاهر ، ج ١ : ١٤٤ ، وإعراب القرآن ، ج ٣ : ٤٠٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٣ ، والقطع والانتاف ، ص ١٦٠ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١٨٩ ، وكتاب الكُتُب ، ص ٧٩ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٤١٠ ، والحجة ، للفارسي ، ج ٢ : ١٢١ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٥٧ ، والنكت ، ج ١ : ٣٧٣ ، والخزانة ، ج ٢ : ٣٠٤ ، ج ٣ : ٢٥١ . وينظر معجم هارون ، ص ١٩١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٣١٠ .

(٣) (ما) مكررة في المخطوط .

(٤) من الآية (٦٣) في سورة الفرقان .

(٥) ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمع وتحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، (دمشق - المطبعة النعمانية ، ١٩٧٧م) ، ص ٤٨٠ ، توفي نحو سنة (٥) هـ .

(٦) وسيأتي برقم (٥٩٢) ، وعجزة :

رَبِّينَا مَا تَغْنُتُكَ الذُّمُّومُ

ويرى (ما تليق بك الذموم) . وما تغنتك : ما تتعلق بك .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٢٥ = (١ : ١٦٤) ، ومعاني القرآن للأخفش ، ج ١ : ١٦٧ ، ومراتب النحويين ، ص ١١٢ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٩٠ ب ، والحجة ، للفارسي ، ج ٢ : ١٢١ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٠٥ ، والمخصص ، ج ١٧ : ١٦٥ ، والنكت ، ج ١ : ٣٧٥ ، والمقاصد النحوية ، ج ٢ : ٣٤٦ ، ج ٣ : ١٨٣ ، والخزانة ، ج ٣ : ٢٤٧ .

- ١٥- وما نظير (سبحان) في أنه مصدر على (فعلان) محمول على الفعل؟
 ١٦- وما العامل في قولهم^(١) : (حَجْرًا مَحْجُورًا) أي^(٢) (حراماً محرماً) ؟ ولمَ قدره (أحرّم) ذلك حراماً محرماً^(٣)؟ ولمَ جاز في جواب (أتفعل كذا) أن تقول (حجراً) بمعنى (براء من هذا)^(٤)؟

- ١٧- وهل يجوز (سلام) بمعنى المنسوب في المباراة والمشاركة؟ وما تقدير الرفع ؟ وهل يجوز (لا تكونن)^(٥) منى في شيء إلا سلام بسلام؟ ولمَ رفع؟
 ١٨- وما الشاهد في قول أمية^(٦) :

(٥٨٦) - * سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ * (٧).

وما وجه تنكيره مع تعريف الأعشى له في :

(٥٨٧) - * سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةُ الْفَاخِرِ ؟ * (٨).

- (١) في قولهم أي في قول العرب في الجاهلية ، كما سيأتي في الجواب .
 (٢) مكانها في المخطوط (و) ، وما أثبتته من الكتاب ، ج ١ : ٣٢٦ = (١ : ١٦٤) ، ويقتضيه ما سيأتي في الجواب .
 (٣) اكتفى في الجواب ببيان العلاقة بين الحجر والحرام ولم يعرض لبيان العامل ولا لعلّة تقدير سيبويه له بذلك .
 (٤) لم يبين في الجواب علّة جواز ذلك .
 (٥) في المخطوط (لا تكون) ، والمثبت من الجواب ، وينظر الكتاب ، ج ١ : ٣٢٦ = (١ : ١٦٤) .
 (٦) ينظر ديوانه ، ص ٣٢٦ ، وفي مجاز القرآن ، ج ١ : ٢٩٠ ، أن القائل زيد بن عمرو بن نفيل . وفي خزانة الأدب ، ج ٢ : ٣٧ : أنه ورقة بن نوفل .
 (٧) وسيأتي برقم (٥٩٣) ، وعجزه :

وَقَبْلَنَا سَبِيحُ الْجُودَى وَالْجَمْدُ

ويروى (سبحاناً نعوذ به) ، والجودى والجمد : جبلان .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٢٦ = (١ : ١٦٤) ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢١٧ ، والزاهر ، ج ١ : ١٤٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٤ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٨٩ أ ، وكتاب الكتاب ، ص ٧٩ ، والمسائل البصريّة ، ج ١ : ٤١١ ، ٤١٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ١٩٤ ، والنكت ، ج ١ : ٣٧٣ ، والخزانة ، ج ٢ : ٣٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٠٤ ، معجم حداد ، رقم ٥٦٦ .

- (٨) تقدم برقم (٥٨٤) ، وسيأتي برقم (٥٩١) ، و(٥٩٤) .

١٩- وما العامل فى قولهم: (سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ) (١)؟ ولمَ قدره على (أذكرُ سُبُّوحًا)؟ وما دليله؟ ولمَ وجهه على ذكره له أو ذكرِ ذاكِ غيره على حدِّ قولهم: (أهلُ ذاكِ) أى (ذكرت أهل ذاكِ) عند ذكره بثناءٍ أو ذمٍّ؟ وهل يجوز (سُبُّوح قُدُّوسُ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ) (١)؟ وما الرفع؟

٢٠- وهل يجوز (خَيْرُ ما ردَّ فى أهلٍ ومالٍ) بالرفع والنصب؟ وما تقديره؟

٢١- وما العامل فى (كروماً وصلفاً)؟ وما دليله؟ ومن أين دخله معنى التعجب؟

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى المصدر الذى لا يتصرف ، إذا تضمَّن معنى نادراً ، حملهُ على الفعل المتروك إظهاره . وهو أحق بترك إظهار الفعل ؛ لأنه قد اجتمع فيه شيئان ، أحدهما : ما فى المصدر الذى يتصرف بما يوجب له أن يكون بدلاً من الفعل . والآخر : ما يوجب له الامتناع من التصرف . فكل واحد من هذين يقتضى ترك إظهار الفعل .

١*٢ - ولا يجوز تصرفه لخروجه عن نظائره بالمعنى النادر الذى تضمنته ، فيجب له أن يخرج فى اللفظ إلى نادر فيه لينبئ ذلك عن أنه قد خرج إلى نادرٍ فى المعنى مع التشاكل

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٢٢ = (١ : ١٦٢) .

(١) هذا حديث شريف . وقد ورد برواية الرفع فى صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج النيسابورى (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (مصر - عيسى البابى الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٧٤هـ) كتاب الصلاة ، ٤ ، باب ما يقال فى الركوع والسجود ٤٢ ، حديث رقم ٢٢٢ = (٤٨٧) ، ج ١ : ٢٥٣ ، ونصه فيه : « ... أن رسول الله صلى عليه وسلم كان يقول فى ركوعه وسجوده (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ) » .

أما رواية النصب فلم يرد بها سند غير أن النوى يحيى بن شرف (ت ٦٧٦) فى شرحه على صحيح مسلم قال : « قال القاضي عياض : وقيل فيه (سُبُّوحًا قُدُّوسًا) على تقدير أسبغ سُبُّوحًا ، أو أذكرُ أو أعظمُ أو أعبدُ » صحيح مسلم بشرح النوى : يحيى بن شرف (ت ٦٧٦) ، ، (المطبعة المصرية ومكتبتها) ، ج ٤ : ٢٠٣ - ٢٠٥ ، وينظر عون المعبود (شرح سنن أبى داود ، لمحمد شمس الحق أبادى ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، (المدينة المنورة - المكتبة السلفية ، ط ٢ ، ١٣٨٨هـ) ، شرح سنن أبى داود ، لمحمد الحق أبادى ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان (المدينة المنورة - المكتبة السلفية ، ط ٢ ، ١٣٨٨هـ) ، ج ٣ : ١٢٤ .

بجعل نادرٍ في اللفظ لنادرٍ في المعنى ؛ فلذلك لم يتصرف . ومعنى لا يتصرف^(١) لا يؤخذ منه فعلٌ على طريقة (فعل يفعل وسيفعل) ، فهذا لا يتصرف في الفعلية . ولا ينصرف في الإعراب أيضاً ، فلا يجوز فيه الرفع ولا الجر . ولا يتصرف في التنكير والتعريف بالآلف واللام ، وذلك نحو : (سبحان الله) لما تضمن أعلى مراتب التعظيم الذي لا يجوز إلا لله وحده كان قد تضمن معنى نادراً خرج بذلك عن نظائره ، فخرج بالامتناع من التصرف عن نظائره لينبئ عن هذا المعنى .

١٣٣ - وتقول : (معاذ الله وريحانه) و(عمرَك الله) / و(قعدك [الله]) كل هذه المصادر لا يجوز تصرفها لتضمنها معنى نادراً ليس في نظائرها من سائر المصادر ، ففي (معاذ الله) مبالغة في الاعتصام بالله والتباعد من الأمر الذي استعاض منه في أعلى منزلة . وفي (ريحان الله) مبالغة في طلب الرزق من الله جلّ وعزّ على هذه الطريقة . وفي (عمرَك الله) مبالغة في تأكيد القسم ، وكذلك (قعدك الله) .

١٣٤ - وتقدير العامل (أسيح سبحان الله) فمثل نصبه بفعلٍ ليس جارياً عليه كما يُمثل نصبُ المصدر إذا لم يكن من لفظ فعله بفعلٍ مقاربٍ لمعناه كقولك : (ويلاً له) أى (ألزمه الله ويلاً) . وتقدير (معاذ الله) (أعوذ بالله معاذاً) ، إلا أنه لا يظهر هذا العامل مع الإضافة كما بيناً . وتقدير (ريحانه) (استرزق ريحانه) ، كأنه قال : (استرزق الله استرزاقاً) . فوضع (ريحانه) موضعه . وتقدير (عمرَك الله) (عمرتك عمرَك الله) ، إلا أنه دخله معنى (نشدتك) فنصب ، ويجوز أيضاً (نشدتك بالله) . وتقدير (قعدك الله) (ألزمتك قعدك الله) ، إلا أن فيه معنى (نشدتك الله) .

١٣٥ - ومعنى (عَمَرَكَ الله) (عُمَرَكَ بالله) ، إلا أن المفتوح فيه معنى القسم ، قال سيبويه : (العمر) و(العمر) واحد ، إلا أنه لا يقال في القسم إلا بالفتح^(٢) ، فعظم حرمة ما أقسم به ، كأنه قال : (بالله المعمر لك عمرَك) فهذا معناه ، إلا أنه ذكر المصدر لينبئ عن هذا

١٣٣ الكتاب ، ج ١ : ٣٢٢ = (١ : ١٦٢) .

(١) ينظر ما تقدم في باب ١١ : ٤٧ ، كما ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ج ١ : ١٨١ .

(٢) نص سيبويه في الكتاب هو « ويقولون العُمُر والعُمَر ، لا يقولون في اليمن إلا بالفتح يقولون كلهم : فَعَمَرَكَ » .

المعنى بإيجاز ، وعلى طريق النادر فى اللفظ للمعنى لما بيّنّا^(١) . وإنما قدره^(٢) على (عمرتك عمرتك الله) وإن لم يكن جارياً عليه ، إذ الجارى عليه (التعمير) من أجل أنه قد استعمل فى معناه . وسيأتى الشاهد على ذلك^(٣) .

ومعنى (قعدك الله) : (قعودك بالله عن كل سوء) ، إلا أن (قعدك^(٤) الله) فيه معنى القسم ، وليس ذلك فى القعود . ولكنه مثل به ليتضح معناه ، وهو راجع إلى القسم بالله ، كأنه قال : (بالله الذى يقعدك عن كل سوء) إلا أنه جاء بالمصدر على طريق النادر لما بيّنّا .

ومعنى (ريحان الله) : (رزقه) ، لأن^(٥) الريحان فى اللغة يستعمل بمعنى الرزق .

١-٦* - ويجوز (أعوذ بالله عياداً)^(٦) ، ولا يجوز (أعوذ بالله معاذاً) لما بيّنّا من أن هذا العامل لا يظهر . ولا يجوز أيضاً (عياداً بالله)^(٧) على هذا المعنى ، لثلا يومه التصرف وقد وجب له الامتناع من التصرف .

٧-١* - ويجوز (عمرتك الله) فى موضع (عمرتك الله) فى القسم ، ولا يجوز (قعدتك الله) فى موضع (قعدك الله) فى القسم ، لأن (العمر) أحق بأن يكون منه لفظ الفعل فى موضع الطلب به ؛ لأنه مما يرغب فيه ، وليس كذلك القعود على الإطلاق ، وذلك أن المعنى على ثلاثة أوجه : معنى يرغب فيه ، ومعنى يحذر منه ، ومعنى مهمل ليس فيه ما يرغب [فيه] ولا ما يحذر منه إلا بحسب العلل التى تقارنه^(٨) ، كالنفع والضرر والشئ ، فالنفع الخالص يرغب فيه ، والضرر الخالص يحذر منه ، وليس فى الشئ ما يوجب رغبة ولا رهبة^(٩) من حيث هو شئ .

١-٦* الكتاب ، ج ١ : ٣٢٢ = (١ : ١٦٢) .

(١) يوجد فى المخطوط بعد هذه الكلمة كلام مضروب عليه وهو (ومعنى ريحان الله رزقه لأنه الريحان فى اللغة) . وسيأتى هذا الكلام فى آخر هذه الفقرة .

(٢) أى سبويه .

(٣) ينظر ما سيأتى فى الفقرة (٨) .

(٤) فى المخطوط (أقعدك) . ولعل المراد ما أثبتته .

(٥) فى المخطوط (لأنه) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٦) فى المخطوط (أعوذ بالله عياداً ومعاذاً) ، المثبت من السؤال .

(٧) فى المخطوط (عياد بالله) ، والتصويب من السؤال .

(٨) فى المخطوط (تقاربه) ، وهو تصحيف .

(٩) فى المخطوط (ولا رغبة) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

فـ(العمر) يرغب فيه ، والقعود مهملٌ على ما بيّنّا .

٨*١ - وإنما دخل (عمرك الله) و(قعدك الله إلا فعلت) معنى (نشدتك الله) لأنه طلبٌ

منه أن يفعل على أوكّد وجوه الطلب ، و(نشدتك) بمعنى الطلب ، كما قال (١) :

(٥٨٨) - *أَنْشَدُ وَالْبَاغِي يُجِبُّ الْوَجْدَانُ* (٢).

أى أطلب .

٩*٢ - وقال الأخصر :

(٥٨٩) - عَمْرُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتِ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ (٣).

فهذا شاهد فى أن (عمرتك الله) فى موضع (عمرك الله) . ومثله سيبويه (٤) بـ(نشدتك الله) مع

أنّه لا يتكلم به ، فيقال (٥) : كيف يجوز أن يبين ما يتكلم به ويفهم معناه بما لا يتكلم [به] ولا

يفهم معناه ، وهذا قلب لتفسير المعنى (٦) ؟ قيل : ذلك يجوز إذا عرف تقدير الممثل به بمقتضى

تصرف الفعل منه ، وكان الممثل يستبهم من هذا الوجه ، لأنه لا يتصرف فيمثل بما يتصرف

مما هو على تقديره فيوضحه وإن لم يستعمل على استعمال (٧) معناه . وذلك أن الممثل كأنه فى

التقدير / يدل على ثلاثة معانٍ : أحدها مستبهم وله ينظر فى ذلك المعنى ظاهر وليس بنظيره ٩٥ ب

فى المعانى الآخر، فإذا جمع بينه وبينه فى ذلك المعنى اتّضح وإن لم يستعمل على معنى الممثل

فيستوفى الأوجه الثلاثة ، فهذا جاز أن يفسر وجهاً من وجوه (٨) ذلك الممثل به وإن لم يستعمل

على معناه .

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٢٢ = (١ : ١٦٢) .

٢* نفسه ، ص ٣٢٣ = (١٦٣) .

(١) لم أمتد إلى معرفة القائل .

(٢) فى المخطوط (أنشدوا الباغي) ، والتصويب من الفصح ، لأبى العباس : ثعلب أحمد بن يحيى

(ت ٢٩١) ، تحقيق الدكتور عاطف مذكور ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٨٤م) ، ص ٢٨٠ . والباغي :

الطالب .

ومن مواطن وروده : المذكر والمؤنث ، للفراء ، ص ١٢٢ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٢١٦ ، ٣٨٥ ،

وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٩٠ ، والمخصص ، ج ١٤ : ٢٢٤ ، ١٧ : ١٦٥ ، والبحر المحيط ، ج ١ : ٢٩٨ ،

والدر المصون ، ج ١ : ٥١١ .

(٣) تقدم برقم (٥٨٢) .

(٤) ينظر الكتاب .

(٥) فى المخطوط (فقال) ، وما أثبتته يناسب ما تقدم فى السؤال .

(٦) فى المخطوط (وهذا أقلب التفسير للمعنى) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٧) فى المخطوط (استكمال) ولعل المراد ما أثبتته .

(٨) فى المخطوط (من وجوه) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

١٠*١- وقال ابن أحمر :

(٥٩٠) - عَمَرْتُكَ اللَّهُ الْجَلِيلَ فَأَبْنَيْ أَلْوِيَّ عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي^(١).

فهذا مثل بيت الأحوص^(٢).

١١*٢- ومعنى (سبحان الله) (براءة الله من السوء) . وقد يفسر بأن معناه : (تنزيهاً لله عن كل سوء) . والمعنى متقارب ، لأن معتمدة نفى كل سوء عنه من قبيح أو صفة نقص . والفرق بين القبيح وصفة^(٣) النقص هو أن كل قبيح فهو صفة نقص وليس كل صفة نقص فهو قبيح ؛ لأن العجز والعمى والصمم وسائر العاهات صفة نقص وليس بقبيح أن يفعل ، لأن الحكمة قد تدعوه للعقاب أو الاعتبار . وإنما يذكر مثل هذا لئلا يسببهم شيء من المعاني التي يحتاج إليها في كتابنا هذا ؛ لأنه كتاب شرح وتفسير .

١٢*٢- وقال الأعشى :

(٥٩١) - أَقُولُ لَمَّا جَاءَ نِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ^(٤).

أي براءة منه .

١٣*٢- ولم يصرف (سبحان) لأنه معرفة فيه الألف والنون الزائدة بمنزلة (عثمان) . ووجه تعريفه بغير علامة ، ولا وضع لشيء بعينه كالاسم العلم ، أنه لما كان على معنى النادر اقتضى أنه لا يأتي [إلا]^(٥) له من جهة المعنى فعرّفه^(٦) على هذا الوجه ، وقدره تقدير ما وضع للشيء بعينه .

١٤*٢- وتقول للرجل الذي تخاطبه (سلاماً) بمعنى (براءة منك) . وعنى هذا

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٢٣ = (١ : ١٦٣) .

٢* نفسه ، ص ٣٢٤ = (١٦٣) .

٣* نفسه ، ص ٣٢٤ - ٣٢٥ = (١٦٣ - ١٦٤) .

(١) تقدم برقم (٥٨٣) .

(٢) ينظر أول الفقرة السابقة .

(٣) في المخطوط (الصفة) ، والصواب ما أثبت .

(٤) تقدم برقم (٥٨٤) .

(٥) تكملة تناسب ما تقدم في آخر الفقرة رقم (٢) من الأجوبة .

(٦) ينظر الكتاب ، وفيه : « وأما ترك التنوين في (سبحان) فإنما ترك صرفه لأنه صار عندهم معرفة ، وانتصابه كانتصاب (الحمد له) » .

تأويل ﴿وَرَأَى خَاطِبُهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ (١) أى براءة منكم (٢). وليس هذا بمعنى (سلام عليكم) ، ولكن تقديره (أتسلم منك سلاماً) ، كقولك : (أتبرأ منك براءة) ، وقال أمية بن أبي الصلت :

(٥٩٢) - سَلَامَكَ رَبُّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ بَرِيئًا مَا تَغْنَّتْكَ الذُّمُومُ (٣).

كأنه قال : (سلامتك من كل سوء) ، على تفسير (سبحان الله) بمعنى (براءة من كل سوء). فأما قوله : (فى كل فجر) فإنما ذكره لأنه أحق الأوقات بتعظيم الله عز وجل وأولها ، إذ كان ابتداء زمن الضياء والتصرف ومجىء النهار ، فمعناه ابتداء التعظيم فى ابتداء الوقت الذى هو أحق شىء بالتعظيم. ومعنى [ما] تغنتك : لا تتعلق بك. وجمع (الذم) على (الذموم) لأنه لا يجوز عليه شىء منها مع اختلاف وجوها.

١٥*١- ونظير (٤) (سبحان الله) فى أنه مصدر على (فعلن) محمول على الفعل (شكرائك لا كفرائك).

١٦*٢- وتقول : (حجراً محجوراً) بمعنى (حراماً محرماً). وأصل (الحجر) المنع بالتضييق، من قولهم : (حجر عليه) فهو يرجع إلى معنى الحرام : لأنه ممنوع بالنهاى وهذا ممنوع بالمنع الذى هو الحظر. وكانت العرب فى الجاهلية إذا لقي الرجل من بينه وبينه ترة فى الأشهر الحرم قال له : (حجراً محجوراً) فلا يبدأه بسوء. فقل (٥) : إن المشركين إذا رأوا الملائكة يوم القيامة فخافوا منهم قالوا هذا القول (٦) على طريقة ما كانوا يقولونه فى الجاهلية فلا

*١- الكتاب ، ج ١ : ٣٢٥ = (١ : ١٦٤).

*٢- نفسه ، ص ٣٢٦ = (١٦٤).

(١) من الآية (٦٣) فى سورة الفرقان.

(٢) فى الكتاب ، : نقلاً عن أبى الخطاب ، « لأن الآية فيما زعم مكىة ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ». وينظر المخصص ، ج ١٧ : ١٦٥ ، واللسان ، ج ١٢ : ٨٧٩ (سلم).

(٣) تقدم برقم (٥٨٥).

(٤) فى المخطوط (ونظيره) ، والمثبت يقتضيه السؤال. وينظر الكتاب .

(٥) يعزى ذلك إلى الليث . ينظر اللسان ، ج ٤ : ١٦٧. وفيه أيضاً عن ابن عباس وأصحابه أن القاتلين :

(حجراً محجوراً) هم الملائكة. وينظر البحر المحيط ، ج ٦ : ٤٩٣.

(٦) يشير إلى حكاية الله عنهم ذلك فى قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يُرَوِّنُ الْمَلَائِكَةُ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ

حَجْرًا مَحْجُورًا﴾ الآية (٢٢) فى سورة الفرقان.

يعصمهم ذلك من عقاب الله ، وفى هذا أشد التحذير بما ينال من أعظم الحسرة على ما فات من استدراك الخطيئة . وقد يقول الرجل : (أتفعل كذا وكذا؟) فيقول المجيب : (حجراً) بمعنى (براءة من هذا) .

١٧*١ - ويجوز (سلام) بالرفع بمعنى المنسوب ، كأنه قال : (براءة منك) أى (أمرنا سلام) بمعنى (أمرنا المبارأة^(١)) . فإذا رفع فهو على الأمر الحاصل ، وإذا نصب فهو على الأمر المجتلب . وتقول : (لا تكونن من فلان فى شيء إلا سلاماً بسلام) بالرفع ، أى (إلا أمرك سلاماً بسلام) .

١٨*١ - وقال أمية بن أبى الصلت :

(٩٣هـ) - سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبِيحُ الْجُودِيِّ وَالْجَمْدِ^(٢) .

/ فنكر^(٣) (سبحاناً) لأنه وصفه بالفعل وهو نكرة ، فصار بمنزلة (رأيت عثماناً ٩٦هـ وعثماناً آخر) ، وحسن ذلك على طريق تغاير تسبيح المسبحين ؛ لأن القائل : (سبحان الله) إذا قال قائل آخر : (سبحان الله) صار بمنزلة (سبحان) آخر . والتعريف أغلب عليه كما قال :

(٩٤هـ) - *سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاحِشِ*^(٤) .

١٩*٢ - وتقول : (سُبْحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)^(٥) ، فهذا على (أذكرُ سُبوحاً قدوساً) ؛ لأنه صفة جاء على جواب الذكر لله عز وجل فاقتضى تعظيمه بصفته ؛ ولهذا قدر على (أذكرُ سُبوحاً) كأنه دعاه داع إلى ذكر الله بعظمته فقال : (أذكرُ سُبوحاً قدوساً رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ) . ومثله فى النصب (أهل ذلك) عند ذكر ذاك لإنسان بمدح أو ذم فقلت : (أهل ذاك) ، أى (ذكرت أهل ذاك) . [و] يجوز الرفع فتقول : (سُبوحٌ قدوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)^(٥) ، أى (المذكور سُبوح قدوس) .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣٢٦ = (١ : ١٦٤) .

* ٢- نفسه ، ص ٣٢٧ = (١٦٤ - ١٦٥) .

(١) فى المخطوط (بالمبارأة) ، والتصويب من الكتاب .

(٢) تقدم برقم (٥٨٦) .

(٣) فى المخطوط (فذكر) والمراد ما أثبت .

(٤) تقدم برقم (٥٨٤) ، و (٥٩١) .

(٥) هذا حديث شريف وسبق تخريجه فى هامش السؤال .

- ١-٢* - وتقول: (خيرٌ^١) ما رُدَّ في أهلٍ ومالٍ بالنصب والرفع ، فالنصب على رددت خير ما رُدَّ ، والرفع على (ردُّك خير ما رُدَّ) . ونظيره (خيرٌ مقدم) بالنصب والرفع .
- ٢-٢١* - وتقول: (كرماً وصلِّفاً) ودليله ظهور كرم عظيم يتعجب من مثله ، أو صلف بهذه المنزلة . وتقديره (ألزمك كرمًا) ومن ههنا دخله معنى التعجب ، وكذلك (ألزمك الله صلفاً) لما ظهر منه صلف عجيب .

١-٢* الكتاب ، ج ١ : ٤٢٧ = (١ : ١٦٥) .

٢-٢١* نفسه ، ص ٣٢٨ = (١٦٥) .

(١) في المخطوط (خيرًا) ، والتصويب من الجواب . وينظر الكتاب ، ج ١ : ٣٢٥ = (١ : ١٦٥) .

٦٦-باب المصدر الذي يختار فيه الحمل على الابتداء^(١)

الغرض فيه : أن يبين المصدر الذي يختار فيه الحمل على الابتداء مما لا يختار.

[مسائل هذا الباب] :

- ١ - ما المصدر الذي يختار فيه الحمل على الابتداء ؟
- ٢ - وما الذي لا يختار ؟ ولمَ ذلك ؟
- ٣ - [و] ما حكم (الحمد لله) ، و(العجب لك) ، و(الويل لك) ، و(التراب لك) ، و(الخيبة لك) ؟ ولمَ اختيار فيه الرفع مع أنه على معنى المنصوب؟
- [١-] ولمَ صار الابتداء بالمعرفة هو أصل الكلام ؟ وما الذي يجوز في ذلك؟
- ٤ - وما الذي يصلح أن يبدأ من النكرة ؟ ولمَ [لم] يجز (رجلٌ ذاهبٌ) كما جاز (راكب من بنى فلان سائر) وكما جاز في حدود الدار (حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا) ؟
- ٥ - ولمَ جاز (الحمد لله) على معنى المنصوب ولم يجز (السقي لك) على معنى (سقياً لك) ولا (الرمي لك) ؟
- ٦ - ولمَ جاز (شيء ما جاء بك) على الابتداء بالنكرة ؟ ولمَ جاز (شراً أهر ذا ناب) في المثل^(٢) ؟

- ٧ - ولمَ جاز (أمت^(٣) في حجر لا فيك^(٤)) مع أنه ليس فيه معنى النفي كما في الأول ؟
- ٨ - ولمَ جاز النصب في (الحمد لله) مع أن الاختيار الرفع ؟ [وكذا في] (التراب لك) و(العجب لك) ؟
- (١) العنوان في الكتاب ج ١ : ٣٢٨ = (١ : ١٦٥) « هذا بابٌ يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأةً مبنياً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٢٩١ .

- (٢) ينظر المثل في مجمع الأمثال ، ج ١ : ٣٧٠ ، واللسان ، ج ٥ : ٢٦١ (مرد) .
- (٣) للامت معانٍ متعددة والمراد به هنا الإضطراب كما سيأتى في الجواب . ومن معانيه الأخرى : المكان المرتفع ، والتلال الصفار ، والانخفاض والإرتفاع ، والاختلاف في الشيء ، والضعف والوهن ، والطريقة الحسنة ، والعوج ، والعيب في الغم والثوب والحجر . ينظر القاموس المحيط (أمت) .
- (٤) هذا مثل ينظر الكتاب ج ١ : ٣٢٩ = (١ : ١٦٦) .

الجواب :

١*١ - المصدر الذي يختار فيه الحملُ على الابتداء هو الذي يأتى معرفاً قد بُنى عليه ما يصلح أن يكون خبراً عنه ، لأنه إذا كان هكذا فقد جاء على أصل الابتداء والخبر ، إذ الأصل فيه أن يكون (١) المبتدأ معرفة والخبر نكرة . لأنه أتم في الفائدة إذ كان ما لا يعرف ولا يعلم في جملة لا تقع فائدة بالإخبار عنه ، وما يعلم في جملة قد تقع به فائدة . إلا أنها ليست على أتم وجوه الفائدة ، وضعف الحاجة إلى مثل هذا وقوتها في المعرفة . والذي يجوز في المخبر عنه أربعة أوجه ، أجودها وأقواها أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة . ويجوز أن يكونا معرفتين ، ويجوز أن يكونا نكرتين ، ويجوز في الشعر أن يكون المخبر عنه نكرة ، والخبر معرفة (٢) ، كما جاء في باب (كان) (٣) قول القطامي (٤) :

(٥٩٥) - *وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا* (٥).

١*٢ - ولا يختار فيه النصب وإن كان المعنى معنى المنصوب للعلّة التي بيّنا .

١*٣ - وتقول : (الحمْدُ لله) و(العجبُ لك) و(الويل لك) و(التراب لك) و(الخبيرة لك) ، كل هذا بالرفع للعلّة التي بيّنا ، وفيه معنى المنصوب .

٢*٤ - والذي يجوز الإخبار عنه من النكرة ما وقعت به فائدة ، وهو على ثلاثة أوجه ،

١* - الكتاب ، ج ١ : ٣٢٨ = (١ : ١٦٥) .

٢* - نفسه ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ = (١٦٥) .

(١) في المخطوط (أن لا يكون) ، والنصواب ما أثبت .

(٢) في المخطوط (نكرة) ، وما أثبت يقتضيه السياق .

(٣) ينظر باب ١٧ : ١٥٠ . ولم يرد قول القطامي هناك وإنما وردت شواهد مماثلة له .

(٤) ديوانه ، ص

(٥) صدره :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَّاعَا

ومن مواطن ورودها : الكتاب ، ج ٢ : ٢٤٣ = (١ : ٣٣١) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٩٤ ، والأصول ،

ج ١ : ٨٣ ، والجمل ، ص ٤٦ = (٥٩) ، وشرح أبيات سيبيويه ، للنحاس ، ص ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ،

ج ١ : ٦٧٦ ، والإيضاح العضدي ، ص ١٢٧ ، وشرح أبيات سيبيويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٤٤ ،

والخزانة ، ج ١ : ٣٣١ ، ٤ : ٦٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٣ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦٥٦ .

الأول: النكرة التى تنعقد بالمعرفة فيقربها ذلك من المعرفة ، ويقع بها فائدة . الثانى : النكرة التى على معنى عموم النفى [و] يقع بها فائدة . الثالث : النكرة التى تكون لمح أو ذم فيقع بها / فائدة ، فعلى هذا لا يجوز (رجلٌ ذاهبٌ) ؛ لأنه نكرة مجردة مما يوجب الفائدة ، ويجوز ٩٦ ب (راكب من بنى فلان سائرٌ) ؛ لأنها نكرة منعقدة بالمعرفة التى توجب الفائدة ، وكذلك لو قلت: (حدٌ كذا وحدٌ كذا) لم يجز ، لأنها نكرة مجردة مما يوجب الفائدة ، وإذا قلت : (حدٌ من الدار كذا وحدٌ منها كذا) جاز ، لأنها نكرة منعقدة بمعرفة توجب الفائدة .

هـ*١ - ويجوز (الحمدُ لله) على معنى المنصوب ، ولا يجوز (السقى لك) على معنى (سقىاً لك) ، ولا (الرعى لك) على معنى (رعياً لك) ؛ لأن (الحمد) على معنى التعظيم ، رفع أو نصب لا يحتمل إلا ذلك ، وليس هكذا (السقى لك) ؛ لأنه مما يصلح أن يخبر عنه من غير معنى الدعاء به ، ولا معنى التعظيم لشيء تذكره ، فلم يصلح أن يكون بدلاً من الفعل كقولهم : (سقاك الله) إلا وهو نكرة كما لا يكون الفعل إلا نكرة ، وإلا وفيه عملُ الفعل الذى يؤذن بحمله على الفعل ، فذلك لم يجز إلا (سقىاً لك) فى معنى الدعاء ، وجاز (الحمدُ لله) و(الحمدُ لك) على معنى إجابة داع^(١) دعا إلى تعظيم الله جلّ ثناؤه لعظيم إحسانه إلى عباده .

١-٦ - وتقول : (شيء ما جاء بك) ، لأن فيه معنى (ما جاء بك إلا شيء) ، وكذلك قولهم فى المثل : (شرٌّ أهر ذا ناب)^(٢) ، أى (ما أهره إلا شرٌّ)^(٣) .

١-٧ - وقالوا : (أمت فى حجر لا فيك) ، ابتداءً بالنكرة ؛ لأن فيها فائدة من جهة المدح والتعظيم الذى فى هذا الكلام^(٤) ، كأنه يقول : (اضطراب فى حجر لا فيك) لشدة تمكك يطريق الاستقامة ، فحصلت الفائدة لهذه العلة .

*١- الكتاب ، ج ١ : ٣٢٩ = (١ : ١٦٦) .

(١) فى المخطوط (داعى) ، والصواب ما أثبتته .

(٢) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال .

(٣) وهناك قول آخر وهو أنه على تقدير : (شرٌّ عظيم أهر ذا ناب) و(شيء عظيم جاء بك) . ينظر شرح ابن

عقيل ، ج ١ : ٢٢١ .

(٤) لم يعمل له سببويه وإنما قال : ليس بالأصل ، ينظر الكتاب ، وذكر السيرافى عن المبرد أنه فى معنى

الدعاء . ينظر شرحه ، ج ٢ : ٩٢ أ .

٨*١ - وإنما جاز النصب في قولهم: (الحمد لله) لأن فيه معنى التعظيم ، وكأنه قال : (أحمد الله الحمد) ، كما أنه إذا رفع ففيه معنى المنسوب ، وهو أنه حامد ، إلا أن صيغة المرفوع توحى^(١) إلى المعنى الأعم ، كأنه قال : (كلُّ حمدٍ فهو لله جلّ وعزّ) ، فهو أعمّ ، وفيه أيضا معنى التعظيم في أعلى مراتبه ؛ لأنه لا يطلق هذا القول إلا لله جلّ وعزّ ، لأنه لا يستحق أحد أن يحمد بأعلى مراتب الحمد إلا الله جلّ وعزّ كما أنه لا يقدر أحد على مثل إحسانه جلّ ثناؤه ، ولهذا لم يجرى^(٢) في القرآن إلا بالرفع ، لأنه قد [دلّ] فيه بالإطلاق على هذه الفائدة الجليلة.

فإنما (التراب لك) فهو في معنى^(٣) التحقير ، فكأنه قال : (ألزمت التراب لك) .
وأما قوله : (العجب لك) فلا يخلو من تعظيم أو تحقير ، لأنه من شأن الناس أن [لا] يتعجبوا إلا مما خرج عن الحد في العظم أو الاحتقار ، فهو يرجع إلى معنى الفعل ، كأنّ رآه على ما ينبغي أن يتعجب منه فقال (العجب لك) أي (ألزمت العجب) وإن كان لا يظهر هذا الفعل لما بيننا قبل.

١*١ الكتاب ، ج ١ : ٣٢٩ - ٣٣٠ = (١ : ١٦٦) .

(١) في المخطوط (توجب) ، ولعله تحريف عما أثبت.

(٢) في المخطوط (لم يجز) ، والصواب ما أثبت.

(٣) في المخطوط (تقيض) ، وما أثبت يقتضيه السياق .

٦٧- باب النكرة المحمولة على الابتداء

وفيها معنى الفعل^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في النكرة المحمولة على الابتداء وفيها معنى الحمل على الفعل مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في النكرة المحمولة على الابتداء وفيها معنى الحمل على الفعل؟ وما الذي لا يجوز؟ ولمْ ذلك؟ ولمْ حمل على الابتداء (سلام عليك ولبيك) و(خيرٌ بين يديك) و(ويل لك) و(ويح لك) و(ويس لك) و(ويْلَة لك)^(٢) و(عولة لك) و(خير لك) و(شر لك)؟
 - ٢ - وما الفرق بين حملها على الابتداء وبين حملها على الفعل؟ وما نظيره من قولهم : (حسبك) و(رحمةُ الله عليه)؟
 - ٣ - ولمْ جاز (سلام [لك]) على معنى المنصوب ولمْ يجز (سقى^(٣) لك) على معنى المنصوب ؟
 - ٤ - ولمْ جاز (سقياً لك) على معنى الدعاء ولمْ يجز (شرباً لك) على معنى الدعاء ؟
 - ٥ - ولمْ جاز (خير لك) على معنى المنصوب ولمْ يجز (مال لك) على ذلك المعنى بالرفع^(٤) ؟ / ٢٩٧
 - ٦ - ولمْ لا يجوز (طعاماً لك) كما جاز (سقياً لك)؟
 - ٧ - وما تأويل ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَّآبٍ﴾^(٥)؟ ولمْ وجب أن يكون فيه معنى المنصوب وفي
- (١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٢٣٠ = (١ : ١٦٦) « هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء » وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٩٢ ب .
- (٢) في المخطوط (ويكة لك) ، والتصويب من الكتاب في الموضع السابق .
- (٣) في المخطوط (سقياً) ، وما أثبت يقتضيه السياق .
- (٤) بعده في المخطوط (ولا الرفع) ، ولعلها مقحمة .
- (٥) من الآية (٢٩) في سورة الرعد .

﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾^(١) و ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٢) فَلِمَ جاز أن يكون فيه معنى الدعاء عليهم وَلَمْ يَجَزْ أن يقال: (دعاء عليهم)؟ وما شاهده من ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾^(٣)؟ وما نظيره من ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٤)؟

[٩] - وما الذى يجوز فى (ويلٌ لك ويلٌ طويل)؟ وَلِمَ جاز الثانى بالرفع والنصب؟ وعلى أى وجه ينتصب^(٥)؟

٨ - وما الذى يجوز فى قولهم: (فداء لك أبى وأمى) و(حمى لك أبى)؟ ومن أين دخله معنى (وقاء لك أبى)؟

٩ - وما حكم (ويلة لك وعولة لك)؟ وَلِمَ لا يجوز [إفراد] (عولة لك) ولا تقول: (ينوؤ ك) حتى تقول: (يسوؤ ك وينوؤ ك)؟

١٠ - وما العامل فى قولهم: (ويلاً لك) و(ويلة لك وعولة لك)؟ وما الشاهد فى قول جرير^(٦):

(٥٩٦) - *كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِى جُلُودِهَا*^(٧).

(١) الآية (١٥) فى سورة المرسلات ، والآية (١٠) فى سورة المطففين . وقد رددت عشر مرات فى سورة المرسلات .

(٢) الآية الأولى فى سورة المطففين .

(٣) من الآية (٢٠) فى سورة التوبة ، والآية (٤) فى سورة المنافقين .

(٤) الآية (٤٤) فى سورة طه .

(٥) لم ترد إجابة عن هذه الفقرة من الأسئلة ، وجاء فى الكتاب ، ج ١ : ٣٢٢ = (١ : ١٦٧) « وتقول : ويل له ويل طويل فإن شئت جعلته بدلاً من المبتدأ الأول ، وإن شئت جعلته صفة له ، وإن شئت قلت : ويل لك ويلاً طويلاً ، تجعل الأول الآخر غير مبدول ولا موصوف به . ولكنك تجعله دائماً أي ثبت لك الأول دائماً » ، وفى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٩٤ « ... تجعل الأخير غير مبدل ولا موصوف به ولكن تجعله دائماً يعنى تجعل ويلاً طويلاً فى معنى الحال » .

(٦) شرح ديوانه ، ص ٢١٢ .

(٧) وسيأتى برقم (٥٩٨) ، وعجزه :

قَوِيلًا لَتَيْعٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ

ويروى (فى وجوهها) و(قويل) و(فيا خرى تيم) وعلى الأخيرة لا شاهد فيه .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٢٣ = (١ : ١٦٧) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ١١٩ ، والمقتضب ، ج ٢ : ٢٢٠ ، والزاهر ، ج ١ : ٦٢٥ ، وإعراب ثلاثين سورة ، ص ١٧٨ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٩٤ ، وإعراب ثلاثين سورة ، ص ١٧٨ ، وشرح أبيات سيويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ١٥١ ، والنكت ، ج ١ : ٣٧٦ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١٢١ .

١١- وما معنى (ويلاً كيلاً) فى جواب قول الرجل: (يا ويلاه)؟ ولمَ قدره بقوله^(١): (ك ما دعوت به ويلاً كيلاً)؟ وما فى قوله: (نعم ويلاً كيلاً) من الدليل؟ وما الفرق بينه وبين قوله: (ويلاً وكيلاً)؟ ولمَ جاز أن يكون على (جدعاً) و(عقرأ)؟

الجواب :

١-٢* - الذي يجوز فى النكرة المحمولة على الابتداء وفيها معنى الحمل على الفعل إذا كان بعدها ما يصلح أن يكون خبراً عنها وكانت مما لا يتوجه إلا على الدعاء أو عليه^(٢) جاز فيها وجهان : [الحمل على الفعل، و]^(٣) الابتداء وفيها معنى الحمل على الفعل ، لأنه لا يخل بها أن تخرج مخرج الابتداء والخبر على التفاضل بأن المعنى كائن ، على نحو قولهم : (رحمة الله عليه) ولو قلت : (رحمة له) لجاز ، ولكن الرفع أشد مبالغة ، لأنه على التفاضل بأن المعنى كائن ، وفيه معنى طلب الفعل . وعلى ذلك تقول : (سلام عليك ولبيك) و(خير بين يديك) و(ويل لك) و(ويح لك) و(خير لك) و(شر لك) .

٢-١* - والفرق بين حملها على الابتداء وبين حملها على الفعل أن حملها على الابتداء فيه معنى التفاضل ، فإن المعنى كائن وفيه معنى الدعاء . فأما النصب بالحمل على الفعل فعلى^(٤) صريح الدعاء وإخلاصه من التفاضل ، لأن المعنى كائن . ونظيره (حسبك) فيه معنى الأمر وهو على مخرج الابتداء والخبر، كأنه قال : (ذاك حسبك) وفيه معنى (اكتف) . وكذلك (رحمة الله عليه) فيه معنى (رحمة الله) .

٣-١* - وتقول : (سلام لك) على معنى المنصوب ، ولا يجوز (سقى^(٥) لك) على معنى

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣٣٠ - ٣٣١ = (١ : ١٦٦) .

(١) نفسه ، ص ٣٢٣ = (١٦٧) .

(٢) لعله يقصد على الخبر .

(٣) تكملة مستفادة من قوله فى بداية الفقرة التالية (والفرق بين حملها على الابتداء وحملها على الفعل....)

(٤) فى المخطوط (وعلى) ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٥) فى المخطوط (سقى) فى الموضعين ، ولعل المراد ما أثبت .

المنصوب ، لأن السقى يتوجه على الإخبار المحض فتقول : (سقى^(٥) لك) على معنى المالك ، وليس كذلك (سلام لك) فلم يصلح أن يكون^(١) على معنى الفعل إلا بأن يكون فيه عملُ الفعلِ وتكثيرُ الفعلِ حتى يؤذن به ولا خَرَجَ إلى معنى الإخبار المحض ، وليس كذلك هذه الأشياء التي ذكرت في هذا الباب .

١-٤* - وتقول : (سقى لك) ، ولا يجوز (شراباً لك) ؛ لأنَّ (سقى لك) في موضع (سقاك الله) على جهة البدل من اللفظ بالفعل ، وليس للشراب فعل يصح أن يقع هذا الموقع في الدعاء ، لأنَّ فعله (شربت) وليس من فعل المدعو كما أن (سقاك) من فعل المدعو .

١-٥* - وتقول : (خير لك) وفيه معنى المنصوب ، ولا يجوز (مال لك) على معنى المنصوب ، من أجل أنَّ الخير والشر هما الأصلان فيما يرغب فيه أو يحذر منه ، فغلبا لهذه العلة ، ولم يكن مثل ذلك في المال .

١-٦* - وتقول : (سقى لك) ، ولا يجوز (طعاماً^(٢) لك) ؛ لأنَّ فعل الطعام لا يستعمل في معنى الدعاء ، لا يقال : (أطعمك الله) كما يقال : (سقاك الله) ، لعموم النَّقْعِ وَعِظْمِهِ بالسقى الذي فيه حياة العباد والبلاد ، وليس كذلك (أطعمك) ، لأنَّه على تقدير (أطعمك زيد) فليس فيه أتمُّ الرغبة ، فلم يجز أن يكون بتلك المنزلة لضعفه عنها بما ذكرنا ، فإذا ضعف لم^(٣) يحتمل أن يبنى عليه المصدر [و] إذا قوى (سقاك الله) احتمل أن يبنى عليه المصدر . فهذه الأشياء لها علل لطيفة قد تدقُّ / وتخفى على كثير من الناس ، وإن كان عزَّ وجلَّ قد طبع العربَ عليها حتى ٩٧٧ استحسنوا ما استحسنوا منها فاستعملوه ، واستقبحوا ما استقبحوا منها فرفضوه والحجة على هذه الأمور ظاهرة على ما بيَّنا .

٢-٧* - وفي التنزيل ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحَسَنُ مَا بِهِمْ﴾^(٤) ففيه معنى الدعاء ؛ لأنَّ مَنْ وجب له الدعاء بمثل هذا معظَّم ، فلهذا تَوَلَّى على هذه الحجة كما أنَّه في نقيضه على معنى الدعاء على المذكور في قوله جلَّ وعزَّ ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٥) أي قد حلَّوا محلَّ مَنْ يدعى عليه بمثل هذا

١-٦* الكتاب ، ج ١ : ٣٣٠ - ٣٣١ = (١ : ١٦٦) .

٢-٦* نفسه ، ص ٣٣١ - ٣٣٢ = (١٦٦ - ١٦٧) .
(١) أي (سقى لك) .

(٢) في المخطوط (طعام) ، والتصويب من السؤال .

(٣) في المخطوط (فلم) ، ولعل المراد ما أثبت .

(٤) من الآية (٢٩) في سورة الرعد .

(٥) الآية الأولى في سورة المطففين .

الدعاء من أهل الشر والهلكة^(١) كما أن الأولين من أهل الخير والبركة. وإنما جاز أن يكون [على] معنى الدعاء ولم يجوز أن يقال: دعا الله عليهم لأنه فيه بمعنى قد حلوا محل من يدعى عليه يمثل هذا الدعاء ولا يجوز [أن يكون] دعاء عليهم، لأن الداعي بالخير والشر على غيره إنما يدعو بما يعجز عنه في مفهوم هذا الكلام، ولكن يجوز دعاء عباده إلى طاعته بأن أمرهم بها، ودعاؤهم^(٢) إلى ترك معصيته بأن نهاهم عنها، لأنه ليس في هذا دليل على عجز الداعي، ولا حاجة إلى ما دعا إليه. ونظيره ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنِّي يُؤَفِّكُونَ﴾^(٣)، وفي نقيضه (رحمة الله عليه) و(صلوات الله على نبيه). وكل هذا فيه معنى الدعاء، ونظيره ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٤) فإنما هو على معنى رجاء المخاطب، كانه قيل: اذهبا على رجائكما وطمعكما، فلذلك قد حلوا محل من يدعو عليه العباد يمثل هذا الدعاء من ويل لهم.

١*٨ - وتقول: (فداء لك)، ويجوز فيه (فداء لك) كما قال النابغة^(٥):

(٥٩٧) - مهلاً فداءً لك الأقوام كلهم وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ^(٦).

فوقع موقع فعل الدعاء، أي (ليفدك الأقوام كلهم)، ويجوز بالنصب والذي ذكره سيبويه الرفع وفيه معنى المنسوب. وتقول: (جئى لك أبى^(٧)) والمعنى (وقاء لك أبى).

١*٩ - وتقول: (ويلة لك وعولة لك)، ولا يجوز إفراد (عولة) لأنها^(٨) مما تجرى على

١* الكتاب، ج ١: ٣٣٢ (١: ١٦٧).

(١) ينظر الكتاب، والمقتضب، ج ٣: ٢٢١، ٤: ٣٩١ (الهامش)، وشرح السيرافى، ج ٢: ٩٣ - ٩٤.

(٢) فى المخطوط (ودعاهم)، ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٣) من الآية (٣٠) فى سورة التوبة، والآية (٤) فى سورة المنافقين.

(٤) الآية (٤٤) فى سورة طه.

(٥) ديوانه، ص ٢١.

(٦) يروى برفع (فداء)، و(نصبه)، و(كسره)، وعلى الأخيرة لا شاهد فيه هنا لأنه اسم فعل، والخطاب فى البيت للنعمان بن المنذر.

ومن مواطن ورود: حروف الممدود والمقتصور، ص ١٠٧، وإعراب القرآن، ج ٢: ٣٢٧، والمسائل المنثورة، ص ٢٤٥، والتمام فى تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لأبى الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢)، تحقيق أحمد ناجى القيسى، وخديجة عبد الرزاق الحديشى، وأحمد مطلوب، (بغداد، مطبعة العائى، ط ١، ١٣٨١هـ)، ص ١٥، ٦١، وشرح المفصل، ج ٤: ٧٠، ٧٣، والخزانة، ج ٣: ٧، ٣١.

(٧) فى المخطوط (أمى)، والمثبت من السؤال.

(٨) فى المخطوط (للا لأنها)، بإقحام (للا).

طريق الإتياع ، كقولهم : (يسوؤك وينوؤك) فجعلوا (ينوؤك) إتياعاً لقولهم : (يسوؤك) ، لأنه من معنى الثقل الذي لا ينهض به ، فمن ههنا صار مبالغة مركبة على معنى (يسوؤك) كأنه قال : (ويثقلك ثقلاً لا تنهض به) كما أن (عولة) من الزيادة ، كقولهم (عالت الفريضة) أى (زادت وعظمت) ، فكانه قال : (ويلة لك وزيادة على مكروهك) .

١٠*١ - وتقول : (ويلاً لك) و(ويلة لك وعولة لك) بالنصب على (ألزمك الله ويلاً) فينصب

على أصل ما يجب له فى الدعاء . ويقدر العامل من غير لفظه ، لأنه لا يتصرف . وقال جرير :

(٥٩٨) - كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا قَوْلًا لِّتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضِرِ^(١) .

كأنه قال : (ألزمها الله ويلاً) .

١١*١ - وتقول فى جواب قول الرجل : (يا ويلاه) : (ويلاً كيلاً) ، وتقديره (لك ما دعوت به

ويلاً كيلاً) ، فنصبه على هذا الوجه نصبُ الحال . والدليل على أنه جواب قولهم : (نعم ويلاً

كيلاً) . وإن شاء نصبه على (جدماً) و(عقراً) ، كأنه عدل إلى الدعاء عليه لما سمعه يقول هذا

القول ، فتقديره (ألزمك الله ويلاً كيلاً) كما أن تقدير (جدماً) و(عقراً) : (جدمك الله جدماً)

و(عقرك عقراً) . ومنهم من يقول : (ويلاً وكيلاً) ، كأنه قال : (لك ما دعوت به من البلاء وزيادة

عليه) وفى الأول كأنه قال : (لك ما دعوت به وأفيا) .

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٢٢ = (١ : ١٦٧) .

(١) تقدم برقم (٥٩٦) .

٦٨- باب المصدر الذى يصلح فى عطفه

ما لا يصلح فى غيره^(١)

الغرض فيه : أن يبين^(٢) ما يجوز فى المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى غيره .

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى المصدر الذى يصلح فى عطفه ما^(٣) لا يصلح فى غيره ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

٢ - وما الاختلاف فيه ؟ / وما الصواب ؟

٢ - ولم لا يجوز فى قولهم : (ويح لك) إلا الرفع فى الأفراد ؟ ولم لا يجوز فى (تباً لك) إلا النصب فى الأفراد ؟ ولم لا يستغنى (ويح) عن (ك) ويستغنى (تباً) عن (ك) ؟

[١-] وما حكم (ويح لك وتب) و(تباً له وويحاً) ؟ ولم جاز فى العطف ما لا يجوز فى الأفراد ؟

٤ - ولم كان الأحسن (ويح له وتباً له) ؟ وما الفرق بينه وبين (ويح له وتباً) ؟ وما الفرق بين (تباً له ويح له) و(تباً له وويح) من غير ذكر (له) ؟ ولم كان ذكر (له) مع (تب) يقتضى

النصب ؟

٥ - وما معنى قوله^(٤) : « استكرهه النحويون » ؟

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٣٣٤ = (١ : ١٦٧) : « هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا

الكلام فيه على غير ما وضعت العرب » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٩٤ ب .

(٢) فى المخطوط (الغرض فيه أن يبين فيه) بتكرير (فيه) .

(٣) فى المخطوط (مما) ، والمثبت من الجواب .

(٤) ينظر التعليق على عنوان الباب .

الجواب :

١*١ - الذى يجوز فى المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى غيره إذا بدئ بما لا يجوز فى الأفراد فيه إلا الرفع أن يرفع الثانى وإن كان يجب له النصب فى الأفراد ليشاكل المعطوف و المعطوف عليه كما جاء فى القرآن ﴿يُذْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(١) فبنى الثانى على الفعل لبناء الأول عليه فى العطف ، ولو أفرد لكان الوجه الرفع ، كقولك (الظالمون أعد لهم عذاباً أليماً) . وكذلك^(٢) (ويح له وتب) و(تباً له وويح) ، فحق (ويح) فى الأفراد الرفع ، وحق (تب) فى الأفراد النصب ، فإذا عطف أحدهما على الآخر تبع الثانى الأول فيما يجب له على ما بينا .

١*٢ - وإنما كان النصب [فى (تباً لك)] لا يجوز غيره فى الأفراد لأنه مصدر مصروف يقع فعله فى الدعاء على الإنسان موقعه ، فإن شئت قلت : (تبت يداه) وإن شئت قلت : (تباً له) ، فسبيله كسبيل (سقياً له) إن شئت قلته ، وإن شئت قلت : (سقاء الله) وعلته علّة (سقياً لك) وقد تقدم ذكرها^(٣) ، وأنه لا يجوز فيه إلا النصب فذلك (تباً لك) .

وأما (ويح لك) فهو مصدر لا يصرف ، لأن الواو مستكرهة^(٤) أولاً حتى تحذف فى مثل (وعدّ يعد) ، والياء مستثناة إذا^(٥) كانت عينا متحركة حتى تقلب ألفاً فى (باع) ونحوه ، فلما اجتمعت الواو^(٦) والياء على السبيل الذى ذكرنا اقتضى ذلك امتناع التصريف ، وصار (ويح) بمنزلة الاسم الذى لا مناسبة بينه وبين الفعل كاسم الجنس ، فاقضى له ذلك الرفع لضعف اقتضائه الفعل ، ووجب له أن يبنى عليه خبر ، فلهذا كان لا يستغنى عن (لك) ، لانه مبتدأ لا يستغنى عن خبر .

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٢٤ = (١ : ١٦٧ - ١٦٨) .

(١) الآية (٣١) فى سورة الإنسان .

(٢) فى المخطوط (وذلك) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٣) ينظر باب ٤١٣ : ٦٧ .

(٤) فى المخطوط (متكرهة) ، ولعله تحريف .

(٥) فى المخطوط (إن) ، والأنسب ما أثبتته .

(٦) فى المخطوط (الوا) ، وهو سهو .

فإنما (تباً) فليس كذلك ، لأنه محمول على الفعل ، كأنك قلت : (تبت يده تباً) ، فليس يجب له خبر ، وإنما يذكر (لك) لبيان الذى قد يجوز أن يترك فلا يختل بتركه الكلام كما هو فى (سقياً لك) على هذه السبيل . فلهذا لم يجر فى (ويح لك) إلا الرفع .

وقياس (ويل لك) هذا القياس ، وعلى ذلك جاء فى القرآن وأكثر الكلام ، كما قال جل وعز ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(١) ، وقال : ﴿وَيْلٌ يَّوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾^(٢) . وقد قال بعض العرب : (ويلاً له) لما^(٣) كثر فى الكلام إلى حد لم يبلغه (ويح) جاز أن يضم مع الفعل ، كأنه قال : (ألزمه الله ويلاً) .

٣*١- واختلفوا فى هذا الباب على ثلاثة أوجه بعد الاجتماع على حكم المصدر على الأفراد على ما بينا ، فأجاز النحويون^(٤) العطف على السبيل الذى فسرنا ، واستقبحه سيبويه ، لإهمال العرب لهذا المذهب ، ولم يمنع جوازه . وأباه أبو عمر الجرمى (ت ٢٢٥) لإهمال العرب له من غير قياس يوجب جوازه عنده^(٥) . والصواب عندى مذهب النحويين ، لأن له شواهد كثيرة تقتضيه ، منها ما ذكرنا من قوله جل وعز : ﴿يُدْخِلْ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾^(٦) ، وقوله : ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٧) ، وقوله : ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾^(٨) بعد ﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾^(٩) . ومنها قوله : (مررت بزيد وعمراً) ولا يجوز (مررت عمراً) ، لأنه إذا عطف فقد بان معنى التعدية فى المعطوف عليه . ومنها قولهم : (رب رجل وأخيه) و(كل نعمة وسخلتها)^(١٠) / فهذه الشواهد تقتضى أنه يجوز ٩٨

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٣٤ = (١ : ١٦٨) .

(١) الآية الأولى فى سورة المطففين .

(٢) الآية (١٥) فى سورة المرسلات .

(٣) فى المخطوط (كما) ، ولعل المراد ما أثبتته .

(٤) عرض لذكر هؤلاء النحويين نون بيان المقصود بهم ، كل من سيبويه ، كما مر فى التعليق على عنوان

الكتاب ، والسيرافى فى شرحه ، ج ١ : ٩٤ أ .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ، ج ٢ : ٢٠٧ .

(٦) الآية (٣١) فى سورة الإنسان .

(٧) من الآية (٣٠) فى سورة الأعراف .

(٨) من آخر الآية (٣٩) فى سورة الفرقان .

(٩) أول الآية (٣٨) فى السورة نفسها . وينظر ما تقدم عن هذه الشواهد باب ٢٦ : ٣ ، ٤ ، ٥ .

(١٠) ينظر الكتاب ، ج ٢ : ٥٤ - ٥٥ = (١ : ٢٤٤) ، والبسيط ، ج ١ : ٣١١ .

فى العطف للمشكلة ما لا يجوز فى الأفراد . وأما من استقيحه لإهمال العرب فلا يلزم منه قبح ، لأنهم لم يهملوا للاستغناء عنه بما هو أولى منه ، نحو ماضى (يدع) الذى استغنى عنه بـ(ترك)^(١) ، وكان أولى من ماضى (يدع) لترك^(٢) الواو أولاً حتى لا تزداد هناك أصلاً ، [أما هنا] فإنما هو متروك لا علة تمنع من استعماله ، وله وجه من القياس حسن فلا وجه لاستقبحه.

١*٤ - وتقول : (ويج له وتبا له) فهذا يقوى فيه النصب ، [و] قد صار حينئذ بمنزلة عطف جملة على جملة فى أن كل واحد من الكلامين مستغن بنفسه عن الآخر ، فإن قلت : (ويج له وتب) فالأحسن فيه الرفع للاعتماد به على العطف ، وكذلك إذا قلت : (تباً له وويج له) ، فإن قلت : (تباً له وويحاً)^(٣) فالأحسن فيه النصب لاعتماد الثانى على الأول .

٢*٥ - ومعنى قول سيبويه «استكرهه النحويون» أى تعسفوه ، وإنما جعله بهذه المنزلة الإهمال العرب له وحمل النحويين له على القياس مع ما وقع به من الإهمال .

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٣٤ = (١ : ١٦٨) .

٢* نفسه ، ص ٣٣٤ = (١٦٧) .

(١) ينظر السان ، ج ٨ : ٢٨٣ (ودع) .

(٢) فى المخطوط (لتكر) ، ولعله تحريف .

(٣) فى المخطوط (تبا وويحاً له) ، وما أثبتته يقتضيه السؤال .

٦٩- باب المصدر المحمول على الفعل

كان فيه الألف واللام أو لم يكن^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره كان فيه الألف واللام أو لم يكن مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز في المصدر المحمول على الفعل كان فيه الألف واللام أو لم يكن ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟
- ٢ - وكم وجهاً يجوز في (ما أنت إلا سيراً سيراً) ؟ ولم جاز كل وجه منها^(٢) ؟
- [١-] وما الخلف من الفعل في هذا ؟ ولم صار التكرير^(٣) خلفاً من الفعل ؟
- ٣ - وللم [يجوز (إن زيدا سيراً سيراً) وهو في موضع خبر (إن) ؟
- [؟] - وهل يجوز (زيد سيراً) بالنصب والرفع^(٤) ؟ ولم جاز ؟
- ٤ - وهل يجوز التكرير مع أنه إنما أوقع أقل السير ؟ ولم لا يجوز ؟
- ٥ - وما الفرق بين (ما أنت إلا شرب الإبل) وبين (ما أنت إلا ضرب الناس) حتى جاز هذا بالإضافة وترك الإضافة ولم يجز الأول إلا بالإضافة ؟
- ٦ - وما تأويل ﴿ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَأَمَّا فِدَاءٌ ﴾^(٥) ؟ وما دليل الفعل المحذوف فيه ؟ ولم لا يظهر

-
- (١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٣٣٥ = (١ : ١٦٨) : « هذا باب ما ينصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ٩٥٠ .
- (٢) في المخطوط (منهما) ، وسيأتي في الجواب أنه يجوز فيه ثلاثة أوجه .
- (٣) لم ترد عن هذا السؤال إجابة . وفي الكتاب ج ١ : ٣٣٦ = (١ : ١٦٩) « وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول على سعة الكلام » وينظر فقرة (٨) في الجواب كما ينظر المقتضب ، ج ٣ : ٢٢٩ - ٢٣٠ .
- (٤) من الآية رقم (٤) في سورة محمد (صلى الله عليه وسلم) .

الفعل هنا ؟

٧ - وما الشاهد فى قول جرير :

(٥٩٩) - *أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّجِي الْقَوَافِي فَلَا عِيَا بَيْنَ...*(١)

ولم جاز الرفع فى هذا الباب على سعة الكلام ؟

٨ - وما الشاهد فى قول [الخنساء] (٢) :

(٦٠٠) - *تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ*(٣)

وما تقدير المرفوع فيه وفى قولك : (نهارك صائم وليك قائم) ؟

٩ - وما الشاهد فى قول متمم (٤) :

(٦٠١) - *لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَائِينَ هَالِك*(٥)

(١) تقدم برقم (٤٣٧)، و(٤٤١)، وسيأتى برقم (٦٠٥)، و(٦٠٨)، وهو بتمامه:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّجِي الْقَوَافِي فَلَا عِيَا بَيْنَ وَلَا اجْتِلَابًا

(٢) تكملة من الجواب. وينظر شرح ديوانها ، ص ٧٨ ، واسمها : تماضر بنت عمرو بن الحارث ، السلمية

رضى الله عنها ، توفيت سنة ٢٤هـ.

(٣) وسيأتى برقم (٦٠٦) ، وهو بتمامه :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادْكُرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَكَدْبَارُ

ويروى (ما غفلت) . والبيت فى وصف ناقة مات ولدها وجعل جلدُه بؤاً لها تحن إليه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٣٧ = (١ : ١٦٩) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، ج ١ : ٩٧ ،

والبيان والتبيين ، ج ٣ : ٢٠١ ، والكامل ، ج ٢ : ٢٨٧ ، ج ٣ : ٤١١ ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢٣٠ ، ج ٤ : ٣٠٥ ،

ومعانى القرآن ، وإعرابه ، ج ٣ : ٥٥ ، ١٤١ ، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ٢٤٩ ، ومجالس العلماء ،

ص ٢٦٠ ، وإعراب القرآن ، ج ١ : ٢٣٠ ، ٦٢٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٥ ، وشرح

السيرافى ، ج ٢ : ٩٦ ، والمسائل المشككة ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ،

ج ١ : ٢٨٢ ، والنكت ، ج ١ : ٣٧٨ ، والخزانة ، ج ١ : ٢٠٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٤ ،

ومعجم حداد ، رقم ٨٨٥ .

(٤) ينظر المفضليات ، ص ٢٦٥ ، وهو متمم بن نويرة التميمي (توفى نحو سنة ٢٠هـ).

(٥) وسيأتى برقم (٦٠٧) ، وعجزه :

وَلَا جَزَعٌ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعًا

ما دهري : ما همى وغايتى . والتأين : مدح الرجل بعد موته .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٣٧ = (١ : ١٦٩) ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٩٦ ، والمسائل

المشككة ، ص ٢٠٧ ، وطبقات النحويين ، ص ٩٠ ، والمخصص ، ج ١٣ : ١١٩ ، وشرح شواهد المغنى ،

ج ٢ : ٥٦٦ ، وينظر معجم حداد ، رقم ١٦١٥ .

- ولم جرّ (ولا جزع) ؟ وما تقديره ؟ وهل يجوز (ولا جزعاً) بالنصب ؟ ولم جاز ؟
 ١٠- وما حكم (أقياماً يا فلان والناس قعوداً) و(أجلوساً والناس يفرون) ؟ وما دليل المحذوف ؟ ولم لا يصلح فى هذا الألف واللام ؟ ومن أين دخله معنى الحال ؟
 ١١- وما الشاهد فى قول العجاج :

(٦٠٢) - * أَطْرِبُ وَأَنْتَ قَتْسَرِي * (١)

- ولم لا يكون إلا على معنى الحال ؟ وقول بعض العرب (٢): (أغدة كخدة البعير وموتاً فى بيت سلولية) (٣) ؟ فلم لا يكون إلا على الحال ؟
 ١٢ - وقول جرير (٤) :

(٦٠٣) - * أَعْبُدْ حَلَّ فى شُعْبَى غَرِيْباً * (٥)

- وما تقدير الناصب فى (أَلُوْمًا واغتراباً) ؟ ولم جاز (أتجمع لُوْمًا واغتراباً) ؟ وجاز على (أتلوْم لُوْمًا) ؟

(١) تقدم برقم (٤٦٠) ، وسيأتى برقم (٦٠٩) .

(٢) « يعزى إلى عامر بن الطفيل ... وكان قد أتى النبىُّ صلى الله عليه وسلم هو وأريدُ بن ربيعة العامرى أخو لبيد ليغتاله فأطلعه الله عزَّ وجلَّ عليهما فقال (اللهم اكفني عامراً وأريد) . فأصابته أريد صاعقة وأصابته عامراً الغدة . شرح السيرافى ، ج ٢ : ٩٦ ب . والغدة : طاعون أصابه فى ركبته . وينظر كتاب الأمثال ، ص ٢٦١ ، ومجمع الأمثال ، ج ٢ : ٥٧ .

(٣) ويروى (غدة... وموت) بالرفع .

(٤) شرح ديوانه ، ص ٦٢ .

(٥) وسيأتى برقم (٦١٠) ، و(٦١٩) ، و(٦٢٣) ، وعجزه :

* أَلُوْمًا لَا أَيْبَا لَكَ وَاغْتَرَابًا *

والمخاطب فى البيت العباس بن يزيد الكندى ، وشعبي من بلاد فزارة وكان العباس قد نزل فيهم حليفاً فهجاه جرير بذلك لأن الحلف عندهم عار . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٩٨ ، وفرحة الأديب ، ص ١٦٣ .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٢٩ ، ٣٤٤ = (١ : ١٧٠ ، ١٧٣) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، ج ٢ : ٢٩٧ ، والمنقوص والمسدود ، ص ١٤ ، وحروف الممدود والمقصود ، ص ٥٨ ، وإصلاح المنطق ، ص ٢٢١ ، والجمل ، ص ١٥٦ = (١٦٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٤ ، ١٧٦ ، وديوان الأدب ، ج ٢ : ٨ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٩٦ ب ، والنكت ، ج ٢ : ٢٨٠ ، والخزانة ، ج ١ : ٣٠٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣١ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٠٣ .

١٣- وهل يجوز (سيراً سيراً) على فعل المخاطب وعلى فعل المتكلم؟

١٤- وما الشاهد في قول الشاعر (١) :

(٦٠٤) - *سَمَاعُ اللَّهِ وَالْعُلَمَاءِ ... * (٢).

وما دليل المحذوف؟ ولم قدره على (إسماعاً الله)؟

الجواب :

١- الذي يجوز في المصدر المحمول على الفعل كان فيه الألف واللام أو لم يكن النصب على الفعل المتروك إظهاره إذا كان على معنى الحال التي يرى صاحبها عليها ، وكان مما لا يتوجه إلا على الانعقاد بالفعل، وكان في الكلام خلف من المحذوف / وذلك أن كل واحد من هذه الأوجه يقتضى جواز هذا الحكم فيه ، لأن الحال الظاهرة للحس تدل على الفعل المحذوف ، والخلف منه يغنى عنه ، وامتناعه أن يتوجه إلا على الانعقاد بالفعل يقتضى جواز التعريف والتنكير . ولو كان مما يتوجه على غير الفعل لضعف فيه التعريف ، لبعده بالتعريف عن الفعل ، إذ الفعل لا يكون إلا نكرة ، وذلك كقولهم : (ما أنت إلا سيراً سيراً) (وإنما أنت سيراً سيراً) ، فالتكرير (٣) خلف من الفعل ؛ لأن المصدر لما كان يدل على فعله ، وفعله يدل عليه ، صار ذكره بعد ما يجب له بحق الاسمية بمنزلة ذكر الفعل الذي يجب له بحق متضمنه من دلالاته عليه ، فمن ههنا صار خلفاً .

٢- ويجوز في (ما أنت إلا سيراً سيراً) ثلاثة أوجه ، النصب بالتنكير على هذا ، والنصب بالتعريف كقولك : (ما أنت إلا السير السير) ، ويجوز فيه الرفع فتقول : (ما أنت إلا

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣٣٥ = (١ : ١٦٨) .

(١) لم أمتد إلى معرفته .

(٢) وسيأتي برقم (٦١١) ، وهو بتمامه :

سَمَاعُ اللَّهِ وَالْعُلَمَاءِ أَنِّي أُعَوِّذُ بِحَقِّ خَالِكِيَا ابْنِ عَمْرِو

والحق : الخضر .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٤٠ = (١ : ١٧٠) ، اشتقاق أسماء الله ، ص ٨٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٥ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٩٧ ، والنصف ، ج ٣ : ٦٩ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١٢٣ ، والنكت ، ج ١ : ٣٨٠ .

(٣) في المخطوط (فالتنكير) وما أثبتته يقتضيه ما تقدم في السؤال وكذا السياق .

سيرُ سيرٌ؟ ويقدر على وجهين : (ما أنت إلا ذو سيرٍ سير) فيحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه . ويجوز فيه (ما أنت إلا سائر سائر) فيقع المصدر موقع الصفة .

٢-٣* - وتقول : (إنَّ زيدا سيرا سيرا) كما تقول : (زيد سيرا سيرا) فيجوز ، لأنه فى موضع الفعل ، كأنه قيل : (إنَّ زيدا يسير سيرا) .

٢-٤* - ولا يجوز التكرير إلا على سير طويل ؛ لما فيه من المبالغة ، إذ التكرير يجيء على وجهين ، أحدهما تأكيدٌ لتمكين المعنى فى النفس كقولك : (ضربت زيدا زيدا) ، والآخر للمبالغة فى المعنى كقولك : (انْهَب انْهَب) .

٢-٥* - وتقول : (ما أنت إلا ضَرْبَ الناس) و(ضرباً^(١) الناس) كلاهما جائز حسن ، فإن قلت : (ما أنت إلا شَرْبَ الإبل) لم يجز إلا بالإضافة ؛ لأنه تشبيه ، والتشبيه يقتضى تعريف المشبه به لإخراج الأغمض إلى الأظهر ، مع أن الإضافة قد كانت جائزة فى نظيره ، فله منها ما لنظيره ، ومع أن إضافة المصدر إلى الفاعل أولى منها إلى المفعول ، فلما اجتمعت هذه الأسباب الثلاثة وهي تقتضى التشبيه بالمعرفة لم يجز الانفصال كما جاز فيما يُضاف إلى المفعول مما ليس فيه تشبيه كقولك : (ما أنت إلا ضرب الناس) فهذا يجوز بالإضافة وترك الإضافة .

٢-٦* - وفى التنزيل ﴿ فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾^(٢) على معنى (فإما تمنون منّا وإما تفادون فداءً) ، ودليله ما تقدم من الكلام فى ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْنَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ ﴾^(٣) فهذا يقتضى بعد شد الوثاق معاملتهم بأحد الأمرين من المن أو الفداء على تدبير الحكماء ، مع أن (إمّا)^(٤) تقتضى التخيير ، ومع دلالة المصدر على فعله ، فقد اجتمعت هذه الأسباب الثلاثة التى تغنى عن ذكر الفعل فلا يصلح ذكره للاستغناء عنه بهذه

* الكتاب ، ج ١ : ٣٣٥ = (١ : ١٦٨) .

** نفسه ، ص ٢٣٦ = (١٦٨) .

(١) فى المخطوط (ضرب الناس) ، وما أثبتته يقتضيه السؤال . وينظر الكتاب .

(٢) من الآية (٤) فى سورة محمد (صلى) .

(٣) أول الآية السابقة .

(٤) فى المخطوط (ما) ، والصواب ما أثبتته .

الأوجه ، ولئلا يوهم أنه ليس في الكلام ما يستغنى به عنه .

٧*١ - وقال جرير :

(٦٠٥) - أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّجِي الْقَوَافِي . فَلَا عِيَا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا^(١) .

[التقدير] (فلا أعيا بهن عيًّا) ؛ لأن قوله : (ألم تعلم مسرجي القوافي) على طريق الافتخار به ، يقتضى أنه لا يعيا بها فيضعها غير موضعها ، ولا يجتلبها على طريق التكلف لها ، ولكنها تأتيه سهواً رهواً^(٢) .

٨*٢ - وقالت الخنساء :

(٦٠٦) - تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ . فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٣) .

فهذا شاهد في الرفع ، والتقدير فيه (فإنما هي ذات إقبال وإدبار) أو (فإنما هي مقبلة مدبرة) . ونظيره (نهارك صائم وليك قائم) أى (نهارك نهار صائم وليك ليل قائم) ، وإن^(٤) شئت كان على (صاحب نهارك صائم وصاحب ليلك قائم) .

٩*٣ - وقال متمم بن نويرة :

(٦٠٧) - لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَائِبٍ هَالِكٍ . وَلَا جَزَعٌ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعًا^(٥) .

فجعل الدهر جَزَعًا على سعة الكلام ، وتقديره : (وما دهري بدهر جزع) ، فهو على حذف

المضاف . ويجوز فيه النصب / كما جاز في قول جرير :

(٦٠٨) - قَوْلَا عِيَا بِهِنَّ *^(٦) .

فكذلك (ولا جزعًا) أى (لا أجزع جزعًا) . ولو رفع لجاز أيضا على (وهو ذو جزع) .

* ١ - الكتاب ، ج ١ : ٣٣٦ = (١ : ١٦٩) .

* ٢ - نفسه ، ص ٣٣٦ - ٣٣٧ = (١٦٩) .

* ٣ - نفسه ، ص ٣٣٧ = (١٦٩) .

(١) تقدم برقم (٥٩٩) .

(٢) في اللسان ، ج ١٤ : ٢٤٣ (رهو) « أفعل ذلك سهواً رهواً أى ساكناً بغير تشدد » .

(٣) تقدم برقم (٦٠٠) .

(٤) في المخطوط (فإن) ، والأنسب ما أثبتته .

(٥) تقدم برقم (٦٠١) .

(٦) تقدم برقم (٥٩٩) ، و (٦٠٥) .

١٠*١- وتقول: (أقياماً يا فلان والناس قعود؟) و(أجلوساً والناس يفرون؟) فالحال فى هذا ظاهرة، فإذا أوقعت المصدر موقع الحال لم يجز فيه الألف واللام إلا على الاتساع الذى لا يقاس.

١١*٢- وقال العجاج :

(٦٠٩) - *أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِي* (١).

فإنما رآه فى حال طرب (٢) فانكر تلك الحال. وكذلك قول بعض العرب: (أغدة كغدة البعير وموتاً فى بيت سلولىة) (٣)، كأنه قال: (أُتَغِدُ غدة) على طريق الإنكار.

١٢*٣- وقال جرير :

(٦١٠) - أَعْبَدًا حَلَّ فِى شُعْبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لَا أَبَالِكَ وَاعْتَزَابًا (٤).

يجوز فيه تقديران: (أَلُؤْمُ لُؤْمًا وتغترب اغتراباً) ، والوجه الآخر (أتجمع) (٥) لُؤْمًا وَاغْتَرَابًا وهو أبلغ فى الإنكار.

١٣*٣- وتقول: (سيراً سيراً) يجوز على وجهين: أحدهما: فعل المخاطب إذا كان فى حال سير ، أى (أنت تسير سيراً) . والآخر على فعل المتكلم كأنه (٦) قال: (أنا أسير سيراً) ، وكله على المبالغة ؛ ولهذا حسن الإخبار به ، لأن المبالغة مما تحتاج إلى التنبيه عليها . وما جاء منه بالاستفهام فهو على طريق الإنكار.

١٤*٤- وقال الشاعر :

(٦١١) - سَمَاعَ اللَّهِ وَالْعُلَمَاءِ أَنَّى أَعُوذُ بِحَقِّ خَالِكَ يَا ابْنَ عَمْرٍو (٧).

*١- الكتاب ، ج ١ : ٣٣٨ = (١ : ١٦٩) .

*٢- نفسه ، ص ٣٣٨ = (١٧٠) .

*٣- نفسه ، ص ٣٣٩ = (١٧٠) .

*٤- نفسه ، ص ٣٤٠ = (١٧٠ - ١٧١) .

(١) تقدم برقم (٤٦٠) ، و (٦٠٢) .

(٢) فى المخطوط (ضرب) ، والأنسب ما أثبت .

(٣) ينظر التعليق المتقدم فى هامش السؤال .

(٤) تقدم برقم (٦٠٢) ، وجاء فى المخطوط هنا (فى شعب غريب) ، وهو تحريف .

(٥) فى المخطوط (الجمع) ، ولعله تحريف .

(٦) فى المخطوط (أنه) ، والأنسب ما أثبت .

(٧) تقدم برقم (٦٠٤) .

فهذا على فعل المتكلم ، كانه قال : (أسمعُ اللهَ والعلماءَ إسماعاً) . وقدره على (إسماع الله) ؛ لأنَّ (الإسماع) هو الجارى على (أسمع) ، وإنما (السماع) من (سمع سماعاً) فجعله موضع (إسماع) ، كانه قال : (إسماع الله والعلماء) .

٧- باب الصفة المحمولة على الفعل حمل المصدر (١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في الصفة المحمولة على الفعل حمل المصدر مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في الصفة المحمولة على الفعل حمل المصدر؟ وما الذي لا يجوز؟ ولمْ ذلك؟ وما حكم (أقائمًا وقد قعد الناس؟) وما العامل في (قائم)؟ وما دليله؟ ولمْ لا يظهر؟
- ٢ - وهل يجوز (قائمًا وقد قعد الناس) من غير استفهام؟ ولمْ جاز؟
[١-] ولمْ صار اللفظ به بدلاً من اللفظ بالفعل؟
- ٣ - وهل يجوز (عائذًا بالله من شرّها)؟ ولمْ جاز؟ وما دليله؟ ولمْ جرى مجرى (قائمًا وقد قعد الناس) مع أنّ (العياذ) لا يرى؟ ولمْ صار الإثبات في هذا بمنزلة الإنكار؟ ولمْ جاز بغير حرف استفهام ولمْ يجز [الإنكار إلا] (٢) بحرف الاستفهام؟
- ٤ - ولمْ جرت الصفة في هذا مجرى المصدر في عمل الفعل؟
- ٥ - وما الشاهد في قول عبد الله بن الحارث (٣):
(٦١٢) - *أَلْحَقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَفَّوْا* (٤).
ولمْ نصب (وعائذًا بك أن يعلوا فيطغوني)؟

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٣٤٠ = (١ : ١٧١) : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ١٩٧ .
(٢) تكملة مستفادة من الفقرة الأولى في الجواب .

(٣) في الكتاب ، ج ١ : ٢٤١ : « وقال الشاعر ، وهو عبد الله بن الحارث السهمي من أصحاب رسول الله ﷺ . وينظر السيرة النبوية ، القسم الأول ، ص ٣٢٠ - ٣٢١ .
(٤) وسيأتي برقم (٦١٤) ، و(٦١٦) ، وعجزه :

وَعَائِذًا بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيَطْغُونِي

ومن مواطن وروده : شرح السيرافي ، ج ٢ : ١٩٨ ، وشرح أبيات سيبيويه لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٨١ ، وشرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ) ، نشرة أحمد أمين وعبد السلام هارون (مصر- مطبعة لجنة التأليف ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ) ، ج ١ : ٤٧٥ ، والنكت ، ج ١ : ٣٨١ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١٢٣ .

٦ - وما الشاهد في قوله^(١):

(٦١٣) - *أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وَحِرْصًا*^(٢).

ويم نصب قوله: (وعند الحق زحاراً أنا؟) ولم حمله بعضهم على (أراك زحاراً) وهو خلاف قول سيبويه ، لأنه عنده على الفعل المتروك إظهاره؟.

الجواب :

١*١ - الذى يجوز في الصفة المحمولة على الفعل حمل المصدر إذا كانت مما يرى في الحال وفيها معنى الإنكارِ النصبُ مع الاستفهام وترك الاستفهام . ولا يجوز إذا لم يكن فيها معنى الإنكارِ الاستفهامُ ، لأن حرف الاستفهام إنما يدخل في هذا للإنكار^(٣) ، وإنما جاز تركه للاقتصار على مقتضى الصفة التى ترى في الحال ، فتقول على هذا (أقائماً وقد قعد الناس؟) على سبيل الإنكار للمخالفة فيه . والعامل الفعل بتقدير (أتقومُ قائماً) إلا أنه لا يظهر ، لأنه قد كثر حتى صار^(٤) يؤدى المعنى المفهوم إلى النفس كتابية الفعل على منزله سواء ، فمن ههنا

*١- الكتاب ، ج ١ : ٣٤٠ = (١ : ١٧١) .

(١) هو المغيرة بن حبياء . ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٠٤ ، واللسان ، ج ١٣ :

٢٨ (أنن) .

(٢) وسيأتى برقم (٦١٥) ، وعجزه :

وَعِنْدَ الْحَقِّ زَحَارًا أَنَا

ويروى (كيف جمعت) و(عند الفقر) . وزحار : بخيل يشن عند السؤال . والزحير : إخراج الصوت أو النفس بأثنين عند عمل أو شدة . وأنان : قال عنه السيرافى فى شرحه ، ج ٢ : ٩٨ : « أنان فى معنى أنين كما يقال نهيق ونهاق فى باب الأصوات لأن الزحير صوت » . وفى اللسان ، ج ١٣ : ٢٨ (أنن) : « وذكر السيرافى أن أنانا هنا مثل (خفاف) وليس بمصدر فيكون مثل (زحار) فى كونه صفة » .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٤٢ = (١ : ١٧١) ، وإصلاح المنطق ، ص ١٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٥ ، وديوان الأدب ، ج ٤ : ١١٨ ، والمخصص ، ج ٢ : ١٤١ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٢ ، والمقرب ، ج ١ : ٢٥٨ .

(٣) فى المخطوط (الانكار) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٤) فى المخطوط (صدر) ، والأنسب ما أثبتته .

صار بمنزلة الفعل، فقولك: (أقائمًا وقد قعد الناس؟) بمنزلة (أتقوم وقد قعد الناس)، ودليل المحذوف [الحال] التي يرى عليها مع اقتضاء الاسم للفعل.

٢*١ - ويجوز (قائمًا وقد قعد الناس) على هذا المعنى من الإنكار؛ لأن المخالفة التي ظهرت في هذا الكلام تقتضى الإنكار.

٣*٢ - / وتقول: (عائذًا بالله من شرها) فهذا يجوز لاقتضاء الأصل الذي ذكرنا ١٨٠٠ لجوازه، وإن خالفه من وجهين، الأول: أنه لا إنكار في هذا، والآخر: أن (العياذ) لا يرى كما يرى القيام، ولكن رُئي ما يتقى من سبع أو نحوه من شر فصار كائنه في حال استعانة واقتضى تثبيتها، وإظهار الأمر فيها يقتضى الإنكار لتلك الحال، فإظهار التثبيت ههنا كالإنكار ثم فيما^(١) ينبغي أن يكون. وكل أصل نعقده في صدر الباب فهو مستمر بالعلّة المنعقدة بالحكم فيه، ومع ذلك فإنه يجوز ما لا يدخل فيه مما لا يقتضى جوازه كالذى بينا في هذه المسألة.

٤*٢ - وإنما جاز أن تجرى الصفة في هذا مجرى المصدر، لأنهما مجتمعان في الدلالة على الفعل وصلاحي عمل الفعل فيهما، وكانت الصفة في هذا الباب أظهر من الفعل، لأنها أشد اقتضاءً لمعنى الحال.

٥*٢ - وقال عبد الله بن الحارث:

(٦١٤) - أَلْحَقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَفَّوْا وَعَائِذًا بِكَ أَنْ يَغْلُوا فَيَطْغُونِي^(٢).

فهذا لما ذكر العذاب بما ينبغي أن يتقى صار كائنه في حال استعانة منه، فقال: (وعائذًا بك) كائنه قال: (وأعوذ عائذًا بك) إلا أن هذا الفعل لا يظهر.

٦*٤ - وقال الشاعر:

١* الكتاب، ج ١: ٣٤٠ = (١: ١٧١).

٢* نفسه، ص ٣٤١ = (١٧١).

٣* نفسه، ص ٣٤١ - ٣٤٢ = (١٧١).

٤* نفسه، ص ٣٤٢ = (١٧١ - ١٧٢).

(١) في المخطوط (فيها)، ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٢) تقدم برقم (٦١٢)، وسيأتى برقم (٦١٦).

(٣) تقدم برقم (٦١٣).

(٦١٥) - أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وَحِرْصًا وَعِنْدَ الْحَقِّ زَحَارًا أَنَا^(٢).

فهذا عند سيبويه بمنزلة :

(٦١٦) - *وَعَائِدًا بِكَ أَنْ يَغْلُوا فَيُطْفَوْنِي*^(١).

فى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ ؛ كَأَنَّهُ رَأَاهُ فِى حَالٍ يَقْتَضِى زَحِيرَهُ^(٢) عِنْدَ الْحَقِّ وَأَنِينَهُ ، فَقَالَ :
(وَعِنْدَ الْحَقِّ زَحَارًا أَنَا) أَيْ (عِنْدَ الْحَقِّ تَزْحَرُ وَتُثْنُ) . وَحَمَلَهُ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ
بِ(أَرَاكَ) هَذَا الْمَوْجُودِ فِى الْكَلَامِ^(٣) ، كَأَنَّهُ قَالَ : (وَأَرَاكَ عِنْدَ الْحَقِّ زَحَارًا أَنَا) . وَيَجُوزُ هَذَا
الرَّوْجُ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ ، وَالَّذِى ذَكَرَهُ سِيبَوِيهٌ أَعَمَّ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُذَكَّرْ (أَرَاكَ) لَجَازَ نَصْبُهُ عَلَى الْفِعْلِ
الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ كَمَا جَازَ فِى غَيْرِهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ .

(١) تقدم برقم (٦١٢) و (٦١٤) .

(٢) فى المخطوط (خبره) ، وما أثبتته يقتضيه السياق .

(٣) لم أقف على نسبة لهذا الرأى . وهو رأى راجع فى نظرى لما سيذكره الرمانى .

٧١- باب الاسم المحمول على الفعل المتروك إظهاره

مما لا يؤخذ منه^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الاسم المحمول على الفعل الذى لم يؤخذ منه
مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذى يجوز فى الاسم المحمول على الفعل الذى لم يؤخذ منه؟ وما الذى لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وما حكم (أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى؟) وما العامل فيه؟
 - ٢ - ولمَ جاز بالنصب والرفع؟ وما دليل المحذوف؟
 - ٣ - وما العامل فى (أعور) من قولهم: (أعورٌ وذاً نابٍ)؟ وما دليل المحذوف^(٢)؟
 - ٤ - وما الشاهد فى قول الشاعرة^(٣) :
- (٦١٧) - *أَفَى السَّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً*^(٤)

(١) العنوان فى الكتاب ، ج ١ : ٣٤٣ = (١ : ١٧٢) : « هذا باب ما جرى من الأسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت من الفعل » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ٢ : ٩٨ .
(٢) لم يعرض فى الجواب لذكر الدليل على المحذوف ، ولعله اكتفى بما تقدم فى فقرتى الجواب (١ و ٢) من أنه الحال المشاهدة .

(٣) القائلة : هند بنت عتبة . ينظر السيرة النبوية ، القسم الأول ، ص ٦٥٦ .

(٤) وسيأتى برقم (٦٢١) ، وعجزه :

* وَفَى الْخَرْبِ أَشْبَاهُ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ *

ويروى (أعيار) و(أشباه) بالرفع . والعوارك : الحيض .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٤٤ = (١ : ١٧٢) ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢٦٥ ، والكامل ، ج ٢ : ١٧٤ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٩٨ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣٨٢ ، والنكت ، ج ١ : ٣٨٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٥٨ ، ومعجم حداد ، رقم ١٨٦٩ .

وقوله (١):

- (٦١٨) - *أَفَى الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لِوَاحِدَةٍ* (٢).

وقوله :

- (٦١٩) - *أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غُرِيْبًا* (٣).

ولِمَ جاز في (عبد) وجهان؟ ولِمَ صار تقديره (أتفخر عبداً)؟

٥ - ولِمَ جاز (تميماً مرةً وقيسياً أخرى) من غير استفهام؟ [ولِمَ قدره] (أَتَتَّمُ مرةً وتتقيس أخرى) (٤)؟

٦ - ولِمَ قدر (٥) [الأول] على (أتعيرون) (٦) و(أتعورون) (٧) ثم قال (٨) : « إيضاحه بما يتكلم به أحسن »

٧ - وفي التنزيل ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾ (٩) فلم حملة على (نجمع) ولِمَ يحمله على (نقدر)؟

(١) لم أهدت إلى معرفة القائل.

(٢) وسيأتي برقم (٦٢٢) ، وعجزه: *وفي العيادة أولاداً للعلات*

والعلات : جمع علة وهي : الضرة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٤٤ = (١ : ١٧٢) ، والمقتضب ، ج ٣ : ٢٦٥ ، والكامل ،

ج ٢ : ١٧٤ ، وشرح أبيات سيويه ، للنحاس ، ص ١٧٦ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ٩٨ ب ، وشرح

أبيات سيويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٨٢ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٢ ، والإفصاح ، ص ٣٠٨ ،

والمقرب ، ج ١ : ٢٥٨ .

(٣) تقدم برقم (٦٠٣) ، و(٦١٠) ، وسيأتي برقم (٦٢٣) .

(٤) في المخطوط (أتميم مرةً وقيس أخرى) ، والمثبت من الكتاب ، ج ١ : ٣٤٥ = (١ : ١٧٣) ، وضبط فيه

(أَتَتَّمُ) بفتح التاء بين بدون تشديد . والذي يناسب (تتقيس) أن يكون بتشديد التاء الثانية ليكون

للمخاطب .

(٥) في المخطوط (ولم قدره) ، ولعل الأنسب ما أثبتته .

(٦) مأخوذ من كلمة (أعيار) . ينظر فقرة الأسئلة رقم (٤) .

(٧) مأخوذ من كلمة (أعور) . ينظر فقرة الأسئلة رقم (٣) .

(٨) ينظر الكتاب ، ج ١ : ٣٤٥ = (١ : ١٧٣) . وفيه : «ولكنه كان أحسن أن توضحه بما يتكلم به» .

(٩) من الآية (٤) في سورة القيامة ، وهي ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ تُسَوَّى بُنَانُ﴾ ، وقيل لها ﴿أُحْسَبُ

الإنسانُ أَنْ لَنْ تُجْمَعَ عِظَامُهُ﴾ .

٨ - وما تأويل قول الفرزدق^(١):

(٦٢٠) - *عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا*^(٢).

وَلَمْ جاز فيه وجهان؟ وما هما؟ وما مذهب عيسى (ت ١٤٩) فيه؟ وَلَمْ جاز فى قوله: (ولا خارجاً) أن يكون على الاستقبال وعلى الحال؟

٩ - وَلَمْ لا يجوز فى (أنت تسمى مرةً وقيسى أخرى) إلاّ الرفع مع إظهار (أنت)؛ فهلا جاز إضمار الفعل بعد (أنت)، فما الذى لا يجوز فيه إلاّ الرفع من هذا المحمول^(٣)؟ وما الذى يجوز فيه الرفع والنصب؟ وما الذى لا يجوز فيه إلاّ النصب؟ وَلَمْ جاز (أعور وذو ناب) و(عائذ بالله من شرها)؟

الجواب :

١* - / الذى يجوز فى الاسم المحمول على الفعل الذى يؤخذ منه إذا كان فيه معنى ١٠٠ ب

١* - الكتاب، ج ١: ٣٤٣ = (١: ١٧٢).

(١) ديوانه، ص ٧٦٩ (ط. الصاوي)، ج ٢: ٢١٢ (دار بيروت).

(٢) وسيأتى برقم (٦٢٥)، وعجزه :

وَلَا خَارِجًا مِنْ فِى زُودٍ كَلَام

ويروى (على قسم) و (سوء كلام) وحرف الجر (على) متعلق بالفعل (عاهدت) فى البيت الذى قبله، وهو :

أَلَمْ تَرْنِى عَاهَدْتُ رَبِّى وَلِئِنِّى لَلْبَيْنِ رِتَاجٍ قَانِمًا وَمَقَام

والرّتاج : من معانيه الباب العظيم والمراد هنا باب الكعبة.

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب، ج ١: ٣٤٦ = (١: ١٧٣)، ومعانى القرآن، للفراء، ج ١: ٢٠٨، والمقتضب، ج ٣: ٢٦٩، ٤: ٣١٣، والكمال، ج ١: ١٢٠، ٣٦١، وإعراب القرآن، ج ٢: ٥٥٢، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٧٦، وشرح السيرافى، ج ٢: ٩٩ ب، والمسائل البصريّات، ج ٢: ٧٧١، ٩١٥، والحجة، للفارسي، ج ٢: ٣٧٤، وكتاب الشعر، ج ٢: ٣٦٨، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، ج ١: ١٧٠، وشرح عيون كتاب سيبويه، ص ١٢٤، والنكت، ج ١: ٢٨٤، والخزانة، ج ١: ١٠٨، ٢: ٢٧٠، وينظر معجم هارون، ص ٣٦٦، ومعجم حداد، رقم ٢٧٧٤.

(٣) يقصد بالمحمول هنا الخبر.

الإنكار وكان الحال حملهُ على الفعل الذى يقتضيه الموجدُ من الكلام على معنى الإنكار. وإنما
وجب أن يكون للحال ، لأنها مشاهدة^(١) يُستغنى بظهورها عن الذكر لها بلفظ الفعل ، كقولهم
:(أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى) ، وتقديره (أنتحول^(٢) تميمياً مرةً وقيسياً أخرى). وإن شئت
قدرته على (أنتقل)^(٣). وليكون لتقارب هذه المعانى التى يقتضيها هذا الكلام فالعامل فيه فعل
على هذا المعنى.

١*٢ - ويجوز فيه وجهان^(٤) : (أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى) ، لأنه قد ظهر معنى الإنكار
للتلون. ويجوز فيه الرفع فتقول : (أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى) ، لأن إضممار الرفع فيه كإضممار
الناصب ، وقد بان دليلُ المحذوف بما يرى من الحال التى تقتضى الإنكار.

١*٣ - وقد تطير بعضُ العرب يوم جبلة^(٥) فقال : (يا بنى أسد : أأعور وذا^(٦) ناب؟)
وكان قد استقبلهم جملُ أعور ، كأنه قال : (أستقبلون أعورَ وذا ناب؟). ولو رفع (أعورَ وذا
ناب) لجاز ، لأن إضممار الرفع فيه كإضممار الناصب وتقديره (أستقبلكم أعورُ وذا ناب؟).

١* الكتاب ، ج ١ : ٢٤٣ = (١ : ١٧٢).

(١) فى المخطوط (شاهدة)، ولعل الأنسب ما أثبتته.

(٢) فى المخطوط (أتحول) ، وكذا فى الكتاب ، ج ١ : ٢٤٣ = (١ : ١٧٢) ، وما أثبتته من شرح السيرافى ،
ج ٢ : ٩٨ أ ؛ لأنه يناسب سياق كلام سيبيويه وهو ، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً فى حال تلون وتنقل
فقلت : أتميميا مرةً وقيسياً أخرى كأنك قلت : أنتحول ...».

(٣) فى المخطوط (أنتقل) ، وينظر التعليق السابق.

(٤) فى المخطوط (ثلاثة أوجه) ، والمثبت مستفاد من كلام الرمانى فى الفقرة رقم (٩) الآتية ، ويقتضيه
السياق هنا

(٥) يوم جبلة: يعرف أيضا بيوم شعب جبلة ، ويوم الصفا ، وكانت عظام أيام العرب ثلاثة : يوم الكلاب ،
ويوم ذى قار ، ويوم جبلة وكان بين بنى ذبيان وبنى عامر ، وتحالف مع بنى ذبيان بنو تميم وبنو أسد
وغيرهم ، وقد تحصن بنو عامر فى شعب جبلة ، فلما أقبل الطلقاء عليهم استقبلهم جمل عود أجرب
أخذ أعصل كاشر عن أنيابه ، فقال الحزارة من بنى أسد : اعقرره... فقتلهم مت بذلك بنو أسد وقالوا
:ارجعوا ، فرجعوا إلا عدداً قليلاً منهم ، فلما وقت المعركة ظهر بنو عامر على بنى ذبيان وأعانهم فى
ذلك اليوم وكان قبل مولد الرسول صلى بسبع عشرة سنة. ينظر كتاب النقائض ، ج ١ : ٤٢٦ ، ٢ :
٦٥٤ - ٦٧٨ ، والخزانة ، ج ٢ : ٢٩ ، وأيام العرب فى الجاهلية لمحمد أحمد جاد المولى ، وعلى
محمد البجاوى ، ومحمد أبى الفضل إبراهيم ، (القاهرة-مطبعة عيسى البابى الحلبي ، ١٣٦١هـ)..
ص ٣٤٩-٣٦٤.

(٦) فى المخطوط (نو) ، والصواب ما أثبتته.

١*٤ - وقال الشاعر :

(٦٢١) - أَفَى السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النَّسَاءِ الْعَوَارِكِ (١).

فقد ظهر في هذا الكلام معنى الإنكار والتنقل والتلون . وكذلك قوله :

(٦٢٢) - أَفَى الْوَلَانِمِ أَوْلَادًا لِوَاجِدَةٍ وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتٍ (٢).

وهذا من دنى الأخلاق وهو ضد ما وصف به النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار فقال : « إِنَّكُمْ

لَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفَزَعِ وَتَقْلُونَ عِنْدَ الطَّمَعِ » (٣) . وأما قول الشاعر :

(٦٢٣) - *أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا* (٤).

ففيه وجهان ، أحدهما : أن يكون على بدء النكرة بآلف النداء ، كما قال ذو الرمة (٥) :

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣٤٣ - ٣٤٥ = (١ : ١٧٢ - ١٧٣) .

(١) تقدم برقم (٦١٧) .

(٢) تقدم برقم (٦١٨) .

(٣) وجاء نحو ذلك في الكامل ، ج ١ : ٢٠ وفي اللسان (فزع) ، ج ٨ : ٢٥٢ . وهناك روايتان ذكر فيهما

الوصف السابق : الأولى :

« عن أنس قال : قُدِّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَتَسَامَعْتُ بِهِ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ فَعَنُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى وَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا فِيهِ : .. وَقَالَ لِلْأَنْصَارِ : « إِنَّكُمْ مَا عَلِمْتُمْ ، تَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفَزَعِ وَتَقْلُونَ عِنْدَ الطَّمَعِ » . كُنْزُ الْعَمَالِ فِي سُنَنِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ ، لَعْلَى الْمُتَقَى الْبِرْهَانَ فَوْرَى (ت ٩٧٥) ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ، ١٤٠٥ هـ) ، ج ١٤ : ١٦ .

الثانية : قال الخطابي (ت ٣٨٨) : « فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ قَالَ : (وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّكُمْ لَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفَزَعِ وَتَقْلُونَ عِنْدَ الطَّمَعِ) ، يَرْوِيهِ الْوَاقِدِيُّ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ » . غَرِيبُ الْحَدِيثِ ، لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيِّ (ت ٣٨٨) ، تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْعَزْبَاوِيِّ ، (مَكَّةُ الْمَكْرَمَةِ - جَامِعَةُ أُمِّ الْقُرَى ، مَرْكَزُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ ، ١٤٠٢ هـ) ، ج ١ : ٦٨٢ ، وَيَنْظُرُ الْفَائِقُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ، لِلزَّمْخَشَرِيِّ (ت ٥٢٨) ، ج ٣ : ١١٥ .

وَيُنَوِّى عَبْدِ الْأَشْهَلِ مِنَ الْأَنْصَارِ . يَنْظُرُ قَضَائِلُ الصَّحَابَةِ ، لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (ت ٢٤١) ، تَحْقِيقُ وَصَى اللَّهِ مُحَمَّدَ عَبَّاسٍ ، (مَكَّةُ الْمَكْرَمَةِ - جَامِعَةُ أُمِّ الْقُرَى ، مَرْكَزُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ) ، ج ٢ : ٨٠٠ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، وَجُمْهُورُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ، لَعْلَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَزْمٍ (ت ٤٥٦) ، تَحْقِيقُ الْأَسْتَاذِ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ ، (مِصْرُ - دَارُ الْمَعَارِفِ ، ط ٣ ، ١٣٩١ هـ) ، ص ٣٣٩ .

(٤) تقدم برقم (٦٠٣) ، و (٦١٠) ، و (٦١٩) .

(٥) ديوان شعره ، ص ٣٨٩ .

(٦٢٤) - أداراً بِحُزْنٍ هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ^(١).

فنكرها^(٢) وإن كانت داراً بعينها أنه وصفها بنكرة ، فكذلك نَكَرَ (عبداً) لأنه وصفه بنكرة . والوجه الآخر : أنه رآه في حال افتخار فنصبه على طريق الإنكار للافتخار وهو على تلك الحال . فكأنه قال : (أتفخر عبداً حلّ في شعبي غريباً؟) .

١*٥ - وإنما جاز (تميمياً مرةً وقيسياً أخرى) لظهور معنى الإنكار للتنقل في النسب ، وهو بآلف الاستفهام أظهر . وقدره سيبويه على (اتَّمَمَ مرةً وتقيس أخرى)^(٣) ليجمع بينه وبين النظائر في الأكثر بهذا التقدير . وحمله على (أنتقل)^(٤) لأن الفعل يستعمل فيضاحه به أولى وأحسن .

٢*٦ - وقدر الأول على (أتعبرون؟)^(٥) و(أتعورون؟)^(٦) ، وإن كان هذا الفعل لا يستعمل ، حرصاً على أن يوفق بينه وبين النظائر ، لتستمر على قياس واحد ؛ لأن ما استمر على قياس واحد قلّه من البيان أعلى المراتب إذ كانت أشدّه إظهاراً للمعنى باقتضاء بعضها لبعض حتى يظهر بما له بحق النظر وبما له بحق بنيته في نفسه فيكون له دلالة من وجهين ، أحدهما : ماله في نفسه ، والآخر^(٧) : ما له من جهة نظيره . وحمله على (أستقبلون أعوراً وذا ناب) لأنه فعل مستعمل يؤدي إلى المعنى المفهوم بما له بحق الاستعمال .

١*٦ الكتاب ، ج ١ : ٢٤٥ = (١٧٣ : ١)

٢*٦ نفسه ، ص ٢٤٣-٢٤٤ ، ٢٤٥ = (١٧٣ ، ١٧٢ : ١)

(١) المراد بماء الهوى : الدمع ، ويرفض : ينصب متفرقاً .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ٢ : ١٩٩ = (٢٧٧ : ١) ، والمقتضب ، ج ٤ : ٢٠٣ ، والجمل ، للزجاجي

، ص ١٤٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٢٣٩ ، والمسائل البصريات ، ج ١ : ٥٥٨ ، وشرح

أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٤٨٨ ، والنكت ، ج ١ : ٥٠٠ ، والخزانة ، ج ١ : ٣١١ ، وينظر

معجم هارون ، ص ٢٤٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٧٨٧ .

(٢) في المخطوط (فذكرها) ، والصواب ما أثبتته .

(٣) في الكتاب وفيه (أَتَمَّمُ وتقيس) . وينظر التعليق المتقدم في هامش السؤال

(٤) في المخطوط (أنتقل) ، وينظر التعليق المتقدم في هامش السؤال .

(٥) مأخوذ من كلمة (أعيار) المذكورة في البيت المتقدم في فقرة الأسئلة رقم (٤) .

(٦) مأخوذ من كلمة (أعور) المذكورة في فقرة الأسئلة رقم (٣) .

(٧) في المخطوط (والأخرى) . والأنسب ما أثبتته .

٧*١ - وفى التنزيل ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾^(١) حملة على (نجمع) لأنه موجود فى قوله جلّ وعزّ : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ)^(٢) وهو مذهب يونس^(٣) (ت ١٨٢) . ولم يحمله على (بلى نقدر) لأن الموجود أولى به من المقدّر^(٤) إذا صحّ المعنى وحسن .

٨*٢ - وقال الفرزدق :

(٦٢٥) - عَلَىٰ حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِئِ زُورِ كَلَامٍ^(٥) .

ففى تأويله وجهان ، أحدهما : أن يكون : (ولا خارجاً) على الاستقبال ويكون هو المقسم عليه ، كانه قال : / (والله لا أشتّم مسلماً ولا يخرج من فى زور كلام) . والوجه الثانى : أن يكون (ولا خارجاً) على الحال ، وكذلك (لا أشتّم) فى موضع (لا شاتماً) ، العامل فيه (حلفه) ؛ لأنها مصدر تعمل فى الحال ، كانه قال : (حلفت لا شاتماً ولا خارجاً من فى زور كلام) . وعلى هذا يكون جواب القسم محذوفاً ، كانه قال : (لا أهجو مسلماً ولا أقول الخنا) ، فيحذف الجواب للدلالة عليه . وهو مذهب عيسى^(٦) (ت ١٤٩) . والاول أظهر ، لأنه لا يحتاج إلى محذوف ، والثانى جائز ؛ لأنّ (خارجاً) الاغلب عليه الحال .

٩*٣ - والمحمول فى هذا الجواب يجوز فيه ثلاثة أوجه ، على حدود مختلفة ، أمّا ما لا يجوز فيه إلاّ الرفع فهو ما يظهر الرافع فيه . وما لا يجوز فيه إلاّ النصب هو ما يظهر الناصب

١* - الكتاب ، ج ١ : ٣٤٦ = (١ : ١٧٣) .

٢* - نفسه ، ص ٣٤٦ = (١٧٣ - ١٧٤) .

٣* - نفسه ، ص ٣٤٦ - ٣٤٨ = (١٧٤) .

(١) من الآية (٤) فى سورة القيامة ، وهى (بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسَوِّىَ بَنَاتُهُ) .

(٢) الآية (٣) فى السورة نفسها .

(٣) ينظر الكتاب ، وقد نسب هذا الرأى إلى سيبويه . ينظر إعراب القرآن ، ج ٢ : ٥٥٤ ، وشرح السيرافى

، ج ٢ : ٩٩ ، والجامع لأحكام القرآن ، ج ١٩ : ٦٣ . وقد ذُكرت فى هذه المصادر تقديرات أخرى ،

منها : (بلى نقدر قادرين) و (بلى كنا قادرين) .

(٤) فى المخطوط (المقدار) ، والانصب ما أثبتته .

(٥) تقدم برقم (٦٢٠) .

(٦) ينظر الكتاب ، ، والكامل ، ج ١ : ١٢١ ، والمقتضب ، ج ٤ : ٣١٣ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ٩٩ ب ،

والمسائل البصريات ، ج ٢ : ٩١٥ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٤ ، وعيسى بن عمر الثقفى نحوه من خلال

قراءاته ، لصباح عباس السالم (بيروت - مؤسسة الأعلمي ، بغداد - دار التربية ، ط ٢ ١٣٩٥ هـ) .

فيه ، وما يجوز فيه الوجهان فهو ما يحذف فيه الرافع والناصب ، فإن قدر على الناصب انتصب وإن قدر على الرافع ارتفع . فقولهم : (أعورَ وذا نابٍ) على هذا الأصل الذي ذكرنا ، يجوز فيه وجهان ، لأن الرافع والناصب جميعاً قد اختزلا ، فإن قيل : (أمستقبلكم أعورُ وذا نابٍ؟) لم يجز إلا الرفع ، وإن قيل : (أتستقبلون أعورَ وذا نابٍ؟) لم يجز إلا النصب . وعلى هذا القياس سائر المسائل في هذا الباب .

٧٢- باب المصدر المثني

المحمول على الفعل المتروك إظهاره^(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في المصدر المثني المحمول على الفعل المتروك إظهاره مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

- ١ - ما الذي يجوز في المصدر المثني مما حمل على الفعل المتروك إظهاره؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟
- ٢ - ولمًا جازت التثنية للمبالغة^(٢) في المعنى ولم يجز الجمع؟
- ٣ - ولم لا تجوز [هذه المبالغة]^(٣) إلا بالإضافة؟
- [١-] ولم لا يتصرف هذا المصدر؟ وما حكم (حنانيك) في الإعراب؟ وما عامله؟ وما حكم (لييك وسعديك)؟ وما تقدير العامل فيه؟
- ٤ - وما الشاهد في قول طرفة^(٤) :
أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضُنَا^(٥).

(١) العنوان في الكتاب ، ج ١ : ٣٤٨ = (١ : ١٧٤) : « هذا باب ما يجيء من المصادر مثني منتصبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره » . وينظر الباب في شرح السيرافي ، ج ٢ : ١٠٠ ب .

(٢) في المخطوط (المبالغة) ، وهو تحريف .

(٣) تكملة من الجواب .

(٤) ملحق ديوانه ، ص ٢٠٨ .

(٥) وسيأتي برقم (٦٣١) ، وعجزه :

#حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

وأبو منذر كنية الملك : عمرو بن هند .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٤٨ = (١ : ١٧٤) ، ومجاز القرآن ، ج ٢ : ٣ ، والمقتضب ، ج ٢ : ٢٢٤ ، وإعراب القرآن ومعانيه ، ج ٣ : ٢٢٢ ، والزاهر ، ج ١ : ٢٠٠ ، واشتقاق أسماء الله ، =

- ٥ - وهل يجوز (سبحان الله وحنانيه)؟ وما معناه؟
- ٦ - ولمَ جاز (سمعاً وطاعة) بالنصب والرفع ولم يجز مثل ذلك فى (لبيك وسعديك)؟
- ٧ - ولمَ جاز (سمع وطاعة) ولمَ يجز (سقى ورعى) بالرفع؟ ولمَ لا يجوز إظهار ما يرتفع عليه (سمع وطاعة)؟
- ٨ - وما حكم (حذاريك)؟ ولمَ جاز؟
- ٩ - وما الشاهد فى قول [عبد]بنى الحساس^(١):
- (٦٢٧) - *إِذَا شَقُّ بُرْدٍ شَقُّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ*^(٢).
- ولمَ جعل^(٣)(دواليك) فى موضع الحال؟ وما العامل فيه؟
- ١٠ - وما الشاهد فى قول الشاعر^(٤):
- (٦٢٨) - *ضَرْبٌ هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا*^(٥).

== ص ٢٠٠، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٧٧، وشرح السيرافى، ج ٢: ١٠١،
والمخصص، ج ١٣: ٢٢٢، والنكت، ج ١: ٣٨٥، وينظر معجم هارون، ص ٢٠٥، ومعجم حداد،
رقم ١٤٧٩.

(١) ينظر ديوانه، ص ١٦، واسمه سحيم، توفى سنة ٤٠ هـ.

(٢) وسيأتى برقم (٥٣٢)، وعجزه:

#نَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسْ#

ويرى:

إِذَا شَقُّ بُرْدٍ شَقُّ بِالْبُرْدِ بُرْقَعٌ نَوَالِيكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِسٍ

وعلى الرواية الأولى فيه إقواء؛ لأنه من قصيدة مكسورة الروى.

ومعنى (إذا شق بُرْدٌ شَقُّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ) أن العرب يزعمون أن المتحابين إذا شقَّ كلُّ واحد منهما ثوبَ صاحبه دامت مودتهما ولم تُفسد. وقيل غير ذلك. ينظر الخزانة، ج ١: ٢٧١ - ٢٧٢.

ومن مواطن ورودها: الكتاب، ج ١: ٣٥٠ = (١: ١٧٥)، ومجالس ثعلب، ج ١: ١٣٠ = (١٥٧)،
وأمالى الزجاجى، ص ١٣١، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٧٨، وشرح السيرافى، ج ٢:
١٠٢ ب، والمخصص، ج ١٣: ٢٢٢، والنكت، ج ١: ٣٨٦.

(٣) ينظر الكتاب، ج ١: ٣٥٠ = (١: ١٧٥).

(٤) هو العجاج، ينظر ديوانه، ج ١: ١٤٠، ومجموع أشعار العرب، ج ٢: ٣٦.

(٥) وسيأتى برقم (٦٣٣)، وهَذَاذِيكَ: أى تهذ اللحم هَذَا بعد هَذَا. والهِذَّ السرعة فى القطع، والطنن
الوخض: أن تخالط الطعنة الجوف ولم تنفذ.

ومن مواطن ورودها: الكتاب، ج ١: ٣٥٠ = (١: ١٧٥)، وإصلاح المنطق، ص ١٥٨، ومجالس ==

- ١١- وما وجه قول يونس (ت ١٨٢) : « إِنَّ (لبيك) اسمٌ واحدٌ بمنزلة (عليك)؟ ولمَّ حملة الخليل (ت ١٧٠) على التثنية؟ وما الدليل على صحة قول الخليل من قولهم : (حنان وحنانيك) ومن قولهم (لبي^(١) زيد وسعدى زيد)؟
- ١٢- ولمَّ جاز (حوالك) و(حوالك) بالإفراد والتثنية؟ ولمَّ لا يجوز مثل ذلك فى (لبيك وسعديك)؟
- ١٣- وما الشاهد فى قول الراجز^(٢):

(٦٢٩) - *أَهْدُمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَاكَ*^(٣).

وقول الشاعر^(٤):

(٦٣٠) - *دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا*^(٥).

== ثعلب ، ج ١ : ١٣٠ = (١٥٧) ، والجمل ، ص ٣٠٦ = (٢٩٦) ، وأخبار أبى القاسم الزجاجى ، ص ١٦٥ ، وأماله ، ص ١٣٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٨ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ١٠٢ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٣١٥ ، وفرحة الأديب ، ص ١٧٨ ، والمخصص ، ج ٦ : ٨٨ ، ١٠٣ ، ١٣ : ٢٣٣ ، والخزانة ، ج ١ : ٢٧٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٩١ ، ومعجم جداد ، رقم ٣٤٤٢.

(١) فى المخطوط (أى) ، والتصويب من الجواب.

(٢) لم أهدت إلى معرفته ، وفى الكامل ، ج ٢ : ١٩٨ « فى باب من تكاذيب الأعراب أن أبا عبيدة سئل عن القائل فأجاب بأن العرب تقول : هذا قاله الضب الحسل أيام كانت الأشياء تتكلم ، والحسل ولد الضب ».

(٣) وسيأتى برقم (٦٣٤) ، وبعده :

وَحَسِبُوا أَنَّكَ لَا أَخَالَكَ
وَأَنَا أَمْشِي الدُّأْلَى حَوَاكَ

والدأل : مشى شبيه بمشى المثلث.

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، ج ١ : ٣٥١ = (١ : ١٧٦) ، والحيوان ، ج ٦ : ١٢٨ ، والمعانى الكبير ، ج ٢ : ٦٥٠ ، وأخبار أبى القاسم الزجاجى ، ص ١٦٤ ، وأماله ، ص ١٣٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٩ ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ١٠٢ ب ، والمخصص ، ج ١٣ : ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥١٢ ، ومعجم جداد ، رقم ٣٥١٦.

(٤) فى اللسان ، ج ١٥ : ٢٣٩ (لبي) « للأسدى » ولم يزد عل لك.

(٥) وسيأتى برقم (٦٣٥) ، وعجزه :

#فَلْبَى ، فَلْبَى يَذَى مِسُورٍ#

- ١٤- وما معنى (ليبك وسعديك) (١)؟ ومم (٢) اشتقا؟ وما أصل (ليبك)؟ وما معنى (ألب بالمكان)؟ وهل يجوز في دعاء الله (ليبك وسعديك) (٣)؟ ولمَ جاز؟ وما معناه؟
- ١٥- ولمَ فسّر معنى (ليبك وسعديك) في باب من أبواب النحو وهو يجرى مجرى تفسير العربية الذي ليس من النحو؟
- ١٦- ومن أين جرى (ليبك وسعديك) مجرى (سبحان الله)؟ ولمَ مُثِّلَ (أفة وثقة) (٤) بقولك : (نتنا) ومثَّل (ليبك وسعديك) بقولك : (متابعة لأمرك ومساعدة لأوليائك) (٥)؟ وما معنى (سبح) و(لبي)؟ ولمَ جعله مأخوذاً من جملة (قال : سبحان الله) و(قال : ليبك) و(أقف) من قوله (أف)؟ وما نظيره من (دعدع) و(بأبأ) و(هلل)؟ ولمَ لا تتصرف (سبحان) و(لبي) و(وسعد)؟ وهل ذلك لأنها أخذت من جملة الكلام؟

الجواب :

١- * ١- الذي (٦) يجوز في المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره إذا كانت

١- * الكتاب ، ج ١ : ٣٤٨ = (١ : ١٧٤) .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ج ١ : ٣٥٢ = (١ : ١٧٦) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٩ ، وشرح السيرافي ، ج ٢ : ١٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، ج ١ : ٣٧٩ ، والمحاسب ، ج ١ : ٧٨ ، ج ٢ : ٢٣ ، والنكت ، ج ١ : ٣٨٧ ، والخزانة ، ج ٢ : ٢٦٨ ، ٥٧٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٩٣ ، ومعجم حداد ، رقم ١٣٣٠ .

(١) أفرد له سيبويه عنواناً في الكتاب ، ج ١ : ٣٥٢ = (١ : ١٧٦) ، هو « هذا باب ذكر معنى ليبك وسعديك وما اشتقا منه » وقد أغفله السيرافي والأعلم كما أغفله الرماني هنا . ينظر شرح السيرافي ، ج ٢ : ١٠١ ب ، والنكت ، ج ١ : ٣٨٦ .

(٢) في المخطوط (ممن) ، والأنسب ما أثبتته .

(٣) وردت هذه الجملة في أثر روى عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله رضى الله عنهما حيث جاء في صحيح مسلم- ١٥ كتاب الحج/ ٣ أبواب التلبية وصفاتها ج ٢ : ٨٤١ «... عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم (ليبك اللهم ليبك ، ليبك لا شريك لك ليبك ، إن الحمد والنعمة لك لا شريك لك) . قال وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يزيد فيها (ليبك ، ليبك وسعديك ، والخير بين يديك ، ليبك والرغبة إليك والعمل) .

وفيه من طريق آخر في الجزء نفسه ص ٨٤٣ (وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنه يقول : كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يهل بإمام رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ، ويقول : « ليبك اللهم ليبك ، ليبك وسعديك ، والخير في يديك ، ليبك والرغبة إليك والعمل) .

(٤) ينظر ما تقدم فيا لتعليق رقم (٣) ، ص

(٥) هذا الشق من السؤال لم يعرض له في فقرة (١٦) من الجواب وقد ورد ما يشمله في الفقرة (١) .

(٦) من هنا إلى آخر الباب موجود في المخصص ، ج ١٣ : ٢٣١ - ٢٢٤ بنصه مع تصرف يسير يتمثل في

حذف بعض الفقرات أو توضيح بعض الكلمات . ولم يذكر ابن سيده الرماني أو شرحه وإنما أورده على أنه من كلامه هو . غير أنه قد أشار في مقدمته إلى أخذه عن بعض كتب الرماني ومنها المبسوط .

في كتاب سيبويه . ينظر ، ج ١ : ١٣ من المخصص .

الحال حال تعظيم في خطاب رئيس وكان اللفظ ينبئ عن جنس الفعل حمل^(١) المصدر على الفعل المروك إظهاره للمبالغة / في التعظيم إلى أعلى منزلة على طريق المعنى النادر ، فأجرى اللفظ على ما يقتضيه ذلك المعنى من ترك التصرف ، والتثنية : لتضعيف فعل التعظيم حالاً بعد حال ، كقولهم : (لبيك وسعديك) ، ففيه مبالغة تعظيم بما عومل به مما يقتضى ذلك مع زن معناه من طريق حقيقته يقتضى التعظيم . وتقدير نصبه كتقدير (متابعة لأمرك وإسعاداً لأولياك)^(٢) ، إلا أنه جعل (لبيك وسعديك) موضع هذين المصدرين^(٣) ، وعومل بما يقتضى مبالغة من التثنية وترك التصرف على طريق النادر ، لينبئ عن علو المنزلة . ولا يجوز في مثل هذا أن يكثر في النظائر^(٤) ، لأنه يناقض المعنى الذي هو حقه من كونه^(٥) نادراً في بابه ليدل على الخروج إلى علو المنزلة والانفراد بحال^(٦) الجلالة^(٧) .

٢*١ - وإنما جاز التثنية للمبالغة ولم يجز الجمع لأن التثنية تدل على التفضيل^(٨) شيئاً بعد شيء من الجمع إذ^(٩) كانت التثنية لا تكون إلا على الواحد ، والجمع قد يكون على غير الواحد نحو (نفر) (رهمط) ، فهذه المبالغة تقتضى تضعيف المبالغ^(١٠) كما قال سيوييه في (حنانيك) : «كأنه قال : (تحنا بعد تحن وحناناً بعد حنان)» . فالتثنية أدل على هذا التفضيل من الجمع لما بينا . وكلما قل النظر في معنى التعظيم فهو أشد مبالغة ، لأنه إذا قل النظر قل من يستغنى بغيره عنه ، أي من^(١١) يحتاج إليه ولا يستغنى بغيره عنه فهو أجل في التعظيم لما ليس^(١٢) فوق تعظيمه تعظيم . وهذه الصفة لا تكون إلا لله جل وعز .

١*١ - الكتاب ، ج ١ : ٣٤٨ = (١ : ١٧٤) .

(١) (حمل) مكرر في المخطوط .

(٢) في المخصص (وإسعاداً لك) .

(٣) في المخصص (موضع تقدير المصدرين) .

(٤) في المخصص (في التقدير) .

(٥) في المخصص (من مجيئه) .

(٦) في المخطوط (لحال) ، ولعل الأنسب ما أثبت .

(٧) في المخصص (والانفراد بجلال الحالة) .

(٨) قوله (تدل على التفضيل) يقابله في المخصص (أولى بالتفضيل) .

(٩) في المخطوط (إذا) ، والمثبت من المخصص .

(١٠) في المخصص (تقتضى تضعيف المعنى) .

(١١) في المخطوط (ومن) ، والمثبت من المخصص .

(١٢) في المخصص (مما ليس) .

ومن^(١) يقول : ما يستغنى به عنه ممن يحتاج إليه فهو أعظم ممن يكثر من يُستغنى به عنه [لم يدل على أشد المبالغة] ؛ لأن هذا يهون أمره لكثرة من يستغنى به عنه . وهذا الذى شرحناه يكشف لك عن النادر فى المعنى وأن لفظه ينبغى أن يعامل معاملة تشعر بهذا المعنى ، فسبحان^(٢) من طبع نفوس العقلاء على هذه^(٣) الحُكْم والفطن فتدبره^(٤) .

١-٣ - ولا تجوز هذه المبالغة إلا بالإضافة^(٥) الأمرين ، أحدهما طلب الأعراف فى المعنى النادر^(٦) ، لأنه يصير كالمثل ، والآخر أن الإضافة إلى المعظم أخصُ بمعنى التعظيم من الانفصال ، فلهذا لم يجز (حنانيك) و(لييك وسعديك) وما جرى مجراه إلا بالإضافة . وعلّة الإضافة فيه كعلّة لزوم الإضافة فى (سبحان^(٧) الله) و(معاذ الله) .

* ١- الكتاب ، ج ١ : ٣٤٨ = (١ : ١٧٤) .

(١) من هنا إلى قوله : (وهذا الذى شرحناه) ساقط من المخصص . ولعله أسقط لعدم وضوحه ؛ لأنه لم يُؤت للاسم الموصول (مَنْ) بخبر ، ولعل ما أثبتته بين المعكوفين قريب من مراد المؤلف ، لقوله فيما تقدم (كلما قل التظير فى معنى التعظيم فهو أشد مبالغة) .

(٢) فى المخطوط (فحصل) ، والمثبت من المخصص .

(٣) فى المخطوط (هذا) .

(٤) فى المخطوط كلمة غير واضحة وساقطة من المخصص ، وهى قريبة مما أثبتته .

(٥) هنا نهاية المجلد الأول ، وهناك سقط فى الترقيم بين نهاية المجلد الأول وبداية المجلد الثانى ، حيث ينتهى الأول فى ص ١٠١ ، ويبدأ الثانى فى ص ١٠٦ غير أن الكلام متصل ، فقد جاء فى ختام الأول ما يلى : (والحمد لله وحده وقد تم الجزء المبارك بحمد الله وعونه وصلى الله عليه سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين) . يلى ذلك فى الصفحة التالية المجلد الثانى من غير إشارة إليه ، وبه تبدأ نسخة فيض الله ، وبدايته : (بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين) ثم أعيدت جملة (ولا تجوز هذه المبالغة إلا بالإضافة ...) .

والنص المراد تحقيقه هو المجلد الأول فقط ، وحيث إن تكلمة الباب الأخير فيه تقع فى أول المجلد الثانى ، فقد استدعى الأمر تحقيقها تلك التكملة حتى لا يبقى الباب مبتوراً . وتنتهى تلك التكملة فى ص ١٠٦ ب سطر ٢١ .

أما المجلد الثانى فقد قام بتحقيقه الدكتور المتولى الدميرى ، كما سبق بيان ذلك فى الدراسة ، ص ٣

(٦) فى المخصص (فى هذا المعنى النادر) بالإضافة (هذا) .

(٧) فى المخطوط (كسبحان) ، والمثبت من المخصص .

١-٤* - وقال طرفه :

(٦٣١) - أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضُنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ (١).

كانه قال : (تحزن تحنناً بعد تحزن) ووضع (حنانيك) موضع (تحزن).

٢-٥* - وتقول : (سبحان الله وحنانيه) كأنك قلت : (ورحمته) على المبالغة في طلب الرحمة منه بعد الرحمة (٢) على ما تقتضيه التثنية.

٢-٦* - وتقول : (سمعاً وطاعة) (٣) بالنصب والرفع ، ولا يجوز مثل ذلك في (لبيك وسعديك) ؛ لأن (سمعاً وطاعة) من المصادر المتصرفة لجريانها على أفعالها ، كقولك : (أسمع سمعاً وأطيع طاعة) . أو قد وضع (طاعة) موضع [إطاعة] (٤) في الجريان على الفعل ، وليس كذلك (لبيك وسعديك) لأنها مصادر لا تجرى على فعل ، فلم يجز فيها ما جاز في الجارية على الفعل.

٢-٧* - ويجوز (سمع وطاعة) ولا يجوز (سقى ورعى) بالرفع ، لأن (سقىا) و(رعىا) على طلب الفعل في معنى الدعاء ، وقد صار في موقع (سقاء الله ورعاه) فلم يصلح فيه الرفع كما صلح في (سمع وطاعة) أى (أمرى سمع وطاعة) لينبىء عن حاله الذى هو عليها ، وهى ثابتة (٥) فيه من غير تزجية الفعل وطلب وقوعه شيئاً بعد شيء ، فلذلك صلح (سمع وطاعة) بالرفع والنصب لصحة المعنى في كل واحد منهما ، ولم يجز إلا (سقىا ورعىا) بالنصب . ولا يجوز إظهار ما يرتفع عليه (سمع وطاعة) كما لا يجوز إظهار ما ينتصب عليه ، لأنه صار كالمثل الذى لا يغير وليس يعتد في هذا بتغيير الإعراب كما لا يعتد في (ما جاء ت حاجتك)

١-٤* الكتاب ، ج ١ : ٣٤٨ - ٣٤٩ = (١ : ١٧٤ - ١٧٥).

٢-٥* نفسه ، ص ٣٤٩ = (١٧٥).

(١) تقدم برقم (٦٢٦).

(٢) في المخطوط (رحمة) ، والمثبت من المخصص.

(٣) من قوله (سمعاً وطاعة) إلى نهاية الفقرة (٧) ساقط من المخصص . ولعله أسقطه لأنه لا يتناسب مع

العنوان الذى يتحدث عنه ، وهو (ما جاء مثني من المصادر).

(٤) تكملة من نسخة (فيض الله).

(٥) في المخطوط (ثانية) ، والمثبت من (نسخة فيض الله).

بالرفع والنصب ولكن لا يجوز إسقاط حرف التانيث ، لأن إذهاب حرف لا يقوى ألا يعتد به^(١) كما يقوى إذهاب حركة.

١*٨ - وتقول: (حذاريك) ؛ لأن التحذير مما يحتاج إلى المبالغة فيه^(٢).

٢*٩ - كوقال عبد بنى الحساس :

(٦٣٢) - إِذَا شَقَّ بَرْدُ شَقٍّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَأْسٌ^(٣).

فقال: (دواليك) لأن المداولة على معنى المداومة ، موضع مبالغة وتعظيم كأنه قال: (مداولتك) وجعل (دواليك) موضعه . وقال سيبويه : « هو فى موضع الحال »^(٤)، يعنى أنه متعلق بـ(شق بالبرد مثله مداولة) فالمعنى عل هذا . ووجه نصبه على ما فسرنا من الفعل المتروك إظهاره .

٢*١٠ - وقال الشاعر :

(٦٣٣) - ضَرْبًا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضًا^(٥).

أى (هذا بعد هذا) فبالغ فى الكثرة وهى موضع مبالغة ، كما أن التحذير موضع مبالغة ، وكذلك المداومة ، وليس كل معنى يصلح فيه المبالغة كمعنى القعود والقيام ونحو ذلك .

٣*١١ - وقال يونس (ت ١٨٢) : « إن (لبيك) اسم واحد بمنزلة (عليك)^(٦) ، وهو خلاف

١* الكتاب ، ج ١ : ٣٤٩ - ٣٥٠ = (١٧٥ : ١) .

٢* نفسه ، ص ٣٥٠ - ٣٥١ = (١٧٥ - ١٧٦) .

٣* نفسه ، ص ٣٥١ = (١٧٦) .

(١) كذا فى النسختين ، أى لا يقوم عدم الاعتداد به ، وينظر ما تقدم فى ١٧ : ٢٢٤ ، ص ٥٥ : ٣ .

(٢) هذه الفقرة جاءت فى المخصص هكذا : (ولا يجوز حذاريك لأن التحذير ليس مما يحتاج فيه إلى المبالغة) . والذى فى المخطوط يتناسب مع ما جاء فى السؤال وهو : (ولم جائز؟) وجاء فى الكتاب... مثل ذلك حذاريك كأنه قال : ليكن منك حذر بعد حذر ، وفى اللسان ، ج ٤ : ١٧٦ (حذر) « وقالوا : حذاريك جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل » .

(٣) تقدم برقم (٦٢٧) .

(٤) فى الكتاب ، وفيه « وإن شاء كان حالاً » .

(٥) تقدم برقم (٦٢٨) .

(٦) ينظر الكتاب ، وشرح السيرافى ، ج ٢ : ١٠٢ أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، ج ١ : ٢٨٠ ، والمحاسب ، ج ١ : ٧٨ ، ٢ : ٢٣ ، وفيه تأييد لقول يونس ، والنكت ، ج ١ : ٢٨٧ ، وشرح المفصل ، ج ١ : ١١٩ .

قول الخليل (ت ١٧٠) الذي فسرناه قبل من معنى التثنية^(١). ووجه قول يونس أن المصادر يقل فيها التثنية والجمع وقد وجد له نظيراً من الواحد وهو (عليك) فحملة على هذا. وقول الخليل هو الصواب من ثلاثة أوجه ، أحدها: أفراد (حنان) تارة وتثنيته تارة / فى (حنانيك). والثانى : ١٠٦ ب الإضافة إلى الظاهر مع وجود الياء خلاف قولهم : (على زيد)، وذلك فى (أبى زيد) و(سعدى زيد). والوجه الثالث : ما تقتضيه المبالغة من التثنية على ما بينا قبل^(٢).

١٢*١ - ويجوز (حوالك) و(حوالك) بالأفراد للإشعار بأنها فيما تلزم فيه الإضافة لا على ما توهم يونس أنه اسم واحد. وكذلك أفراد (حنان) من الإضافة إنما هو للإشعار بأنها إضافة أصلها الانفصال لزمت لعلّة قد بيناها^(٤).

١٣*٢ - وقال الراجز :

(٦٣٢) - أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَالَكَ وَأَنَا أَمْشِي الدَّالِي حَوَالِكَ^(٥).

هذا شاهد فى (حوالك) أنه يجوز مع جواز (حوالك). وقال الشاعر :

(٦٣٣) - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَى مِسُورٍ^(٦).

فهذا شاهد على أن الياء تثبت مع الإضافة إلى الظاهر ، وقد ثبت به أيضاً أن التثنية تكون للمبالغة ، فهو شاهد فى تأويل قوله جلّ وعلا ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ ﴾^(٧).

١٤*٢ - وأصل (لبيك) مأخوذ من (الإلباب) ، وهو لزوم الشيء ، يقال : (ألب بالمكان) إذا لزمه فلم يفارقه. و(سعديك) مأخوذ من (الإسعاد)^(٨) فإذا قال القائل فى دعاء الله جلّ وعزّ

١* - الكتاب ، ج ١ : ٣٥١ = (١ : ١٧٦).

٢* - نفسه ، ص ٣٥١ - ٣٥٢ = (١٧٦).

٣* - نفسه ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ = (١٧٦ - ١٧٧).

(١) ينظر الفقرة رقم (١) .

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرتين (١ ، ٢) .

(٣) فى النسختين (تثنية) ولعل المراد ما زنته. وينظر ما تقدم فى الفقرة (٢) .

(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٣) أيضاً .

(٥) تقدم برقم (٦٢٩) .

(٦) تقدم برقم (٦٣٠) .

(٧) من الآية (٧٥) فى سورة (ص)

(٨) ينظر الزاهر ، ج ١ : ١٩٦ ، ٢٠٠ ، واللسان ، ج ١ : ٧٣٠ (لبب) ، - ٣ : ٢١٤ (سعد).

(لبيك وسعديك) فمعناه (متابعة لأمرك وإسعاداً لأوليائك)^(١)، لأن المتابعة ملازمة ما دعا إليه الداعي^(٢).

١٥*١ - وإنما فسر معنى (لبيك وسعديك) فى باب من أبواب النحو لينكشف وجه إعرابه، إذ كان لا يظهر إلا بظهور معناه ، ولولا ذلك لم يصح تفسير الغريب فى أبواب النحو^(٣)، لأنّه تخليط بإدخال صناعة فى صناعة غيرها، وذلك لا يصلح إلا أن يجرى على طريق النادر الذى لا يعتد به أو تقتضيه الصناعة بأمر لازم فيه كالذى ذكرنا فى (لبيك وسعديك).

١٦*٢ - ويقول: (أفّة) و(تفّة) بالنصب كأنك قلت: (نتنّا) ووضعت (أفّة) و(تفّة) موضعه؛ لأنه ليس له فعل يتصرف. وإن شئت قدرته على (ألزمت أفّة وتفّة)^(٤). وإذا قال القائل: (سبح) فمعناه: (قال: سبحان الله) وهو مشتق من جملة. وكذلك إذا قال: (لبيّ)، أى (قال: لبيك). و(أفّف)^(٥) أى [قال: (أفّ) و(دعدع) أى قال: (دع) و(بأبأ) أى قال: (بأبى). ومثل ذلك]^(٦) (هلل)^(٧) أى (قال: لا إله إلا الله) فالتهيل متصرف وإن اشتق من جملة. فليس العلة فى ترك التصرف [فى] (سبحان) و(لبّ) و(سعد) أنها أخذت من جملة كلام، وإنما هى فى التقدير على أفعال مهملة للغة التى بيّنا مما يجب لها من المعاملة لتدلّ على النادر فى المبالغة^(٨).

*** **

١* الكتاب، ج ١: ٣٥٣ - ٣٥٤ = (١: ١٧٧).

٢* نفسه، ص ٣٥٤ = (١٧٧).

(١) ينظر المقتضب، ج ٣: ٢٢٦.

(٢) هذه الفقرة فى المخصص منقولة بالمعنى.

(٣) من بداية هذه الفقرة إلى هنا نقله صاحب المخصص بالمعنى أيضاً وبه ينتهى النص الذى نقله عن الرمانى.

(٤) ينظر ما تقدم، فى باب ٦: ٤.

(٥) فى المخطوط (واقف) وهو تحريف.

(٦) تكلمة من نسخة فيض الله.

(٧) فى النسختين (هلك)، وهو تحريف.

(٨) إلى هنا تنتهى كلمة الباب الأخير فى المجلد الأول وهو (باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره) ويلي ذلك (باب المصدر المشبه به المحمول على محنوف)، وينظر التعليق على أول الفقرة رقم (٣) من الجواب.

فهرس الفهارس

٧١٠ - فهرس المراجع

٧٤٨ - فهرس الآيات القرآنية

٧٥٨ - فهرس الأحاديث النبوية والآثار

٧٥٩ - فهرس الأمثال

٧٦٠ - فهرس أقوال العرب

٧٦٥ - فهرس الأشعار والأرجاز

٧٨٧ - فهرس الأعلام

٨٠٣ - فهرس القبائل

٨٠٤ - فهرس الأدوات النحوية

١٠ - فهرس الموضوعات :

٨٠٦ أ - الفهرس الإجمالي

٨٠٧ ب - الفهرس التفصيلي

١- فهرس المراجع

أولاً : المخطوطة

- (١) أبو عمر الجرمي ، للدكتور محسن سالم العميري ، رسالته للماجستير ، مكة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي ، ١٧٢ ، ١٣٩٩ هـ.
- (٢) شرح الأصول للرماني (جزء منه) توجد له صورة على (ميكروفيلم فى مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم (٥٠٦) ومصدرها مكتبة سليم أغا بتركيا برقم (٥٠٦).
- (٣) شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى (ت٣٦٨) مصور على (ميكروفيلم فى مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فى خمسة أجزاء أرقامها كالتالى : (١٩٦-٢٠١ نحو)، وأصلها فى دار الكتب برقم (١٣٧).
- (٤) شرح كتاب سيبويه للقاسم بن على الصفار (ت بعد ٦٣٠) يوجد منه المجلد الأول على ميكروفيلم، بجامعة أم القرى- مركز البحث العلمى، برقم ٢٠٣، ومصدره مكتبة الخزانة العامة بالرباط، برقم ٣١٧ق، وحقق قسم منه فى رسالة للماجستير بعنوان (دارسة الجزء الأول من شرح الصفار على كتاب سيبويه مع تحقيق الأبواب الثمانية عشر الأولى)، إعداد منيرة محمد على حجازى، جامعة القاهرة - كلية دار العلوم، ١٤٠٠ هـ.
- (٥) الفتح القريب على مغنى اللبيب لأبى بكر السيوطى (ت٩١١). ميكروفيلم بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى، برقم «٩٢١».
- (٦) كتاب سيبويه مخطوط توجد منه صورة بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، برقم (١٠٥٩) نحو)
- (٧) مذكرات فى تاريخ النحو لأستاذنا الدكتور أحمد مكى الأنصارى، مقررة على طلاب الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فى مادة (تاريخ النحو العربى).

[المؤيد]

- (٨) معاني الحروف للرومانى، المكتبة المركزية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، برقم (١/١٧٦٥).
- (٩) النحو الكوفي فى شرح القوائد السبع الجاهليات لأبى بكر الأنبارى (ت ٣٢٨)، لمحمد إبراهيم يوسف شيبى (رسالة ماجستير ١٤٠٨هـ) كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

ثانياً : المطبوعة

(الهمزة)

- ١٠- انتلاف النصره فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبى بكر الشرجى الزبيدى (٨٠٢)، تحقيق الدكتور طارق الجنابى ، بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ١١- أبجد العلوم ، لصديق بن حسن القنوجى (ت ١٣٠٧هـ)، بيروت - دار الكتب العلمية .
- ١٢- الإبدال ، لأبى يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف، القاهرة - مجمع اللغة العربية، ١٣٩٨هـ.
- ١٣- ابن حجر العسقلاني (دراسة مصنفاته) للدكتور رشاد محمود عبد المنعم ، بغداد - وزارة الأوقاف ، ١٩٧٦م .
- ١٤- ابن الطراوة النحوى ، للدكتور عياد بن عيد الثبتي ، الطائف - مطبوعات نادى الطائف الأدبى ، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ١٥- أبو زكريا الفراء ، للدكتور أحمد مكى الأنصارى ، القاهرة - المجلس الأعلى لرعاية الفنون : ١٣٨٤هـ .
- ١٦- أبو عثمان المازنى ومذاهبه فى الصرف والنحو ، لرشيد عبد الرحمن العبيدى ، بغداد - مطبعة سليمان الأعظمى ، ١٣٨٩هـ.
- ١٧- أبو على الفارسي ، للدكتور عبد الفتاح شلبى ، جدة - دار المطبوعات الحديثة ، ط ٣، ١٤٠٩هـ .

- ١٨- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر ، لأحمد عبد الفنى الدمياطى الشهير
بالبنا (١١٧)، بيروت - دار الندوة الجديدة ، مصور عن ط. عبد الحميد حفنى بمصر،
١٣٥٩هـ.
- ١٩- أحكام كل وما عليه تدل ، لعلى بن عبد الكافى السبكى (ت ٧٥٦) ، تحقيق الدكتور جمال
عبد العاطى مخيمر ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.
- ٢٠- أخبار أبى القاسم الزجاجى (ت ٣٣٧) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك ، العراق -
وزارة الثقافة والإعلام ، ودار الرشيد ، ١٩٨٠م.
- ٢١- أخبار النحويين البصريين ، لأبى سعيد : الحسن بن عبد الله السيرافى (ت ٣٦٨) ،
تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، القاهرة - دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.
- ٢٢- الاختيارين ، للأخفش الصغير ، على بن سليمان (ت ٣١٥) ، تحقيق الدكتور فخر الدين
قباوة (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ.
- ٢٣- أدب الكاتب ، لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦) ، تحقيق محمد الدالى ، بيروت
- مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ.
- ٢٤- ارتشاف الضرب ، لأبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى (ت ٧٤٥) ، تحقيق الدكتور
مصطفى أحمد النماس ، الجزء الأول ، مطبعة النسر ، ١٩٨٦م ، الجزء ٢ و ٣ ،
القاهرة - مطبعة المدنى ، ١٤٠٨هـ ، ١٤٠٩هـ.
- ٢٥- الأزهية فى علم الحروف ، لعلى بن محمد النحوى الهروى (ت ٤١٥) ، تحقيق عبد المعين
الملوحى ، دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٢هـ.
- ٢٦- أساس البلاغة ، للزمخشرى محمود بن عمر (ت ٥٣٨) ، مصر - مطبعة دار الكتب ، ط
٢ ، ١٣٧٢هـ.
- ٢٧- الاستغناء فى أحكام الاستثناء تحقيق الدكتور طه محسن ، العراق - وزارة الأوقاف ،
١٤٠٢م.

- ٢٨- أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١) ، شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي ، القاهرة - مكتبة القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٩٩هـ .
- ٢٩- أسرار العربية ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق - المجمع العلمي العربي ، ١٣٧٧هـ .
- ٣٠- الأشباه والنظائر في النحو ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١) ، بيروت - دار الحديث ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ ، مصورة عن ط . حيدر آباد ، بالهند .
- ٣١- اشتقاق أسماء الله ، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٢٨) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ .
- ٣٢- أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، اختيار : الأعلام الشنتمري يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦) ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ .
- ٣٣- الإصابة في تمييز الصحابة ، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، مصر - المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٨هـ .
- ٣٤- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، لعبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١) ، تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشترتي ، مصر - دار النصر ، الرياض - دار المريخ ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ .
- ٣٥- إصلاح المنطق ، ليعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، مصر - دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٠م .
- ٣٦- الأصمعيات ، اختيار الأصمعي عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، بيروت - ط ٥ .
- ٣٧- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٣٨- الأضداد ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨) ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، الكويت - دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٦٠م .

٣٩- الأضداد ، لعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦) ، وليعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤) ، ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد ، للأصمعي ، والسجستاني ، ولابن السكيت) ، نشرها الدكتور أوغست هفتر ، بيروت - دار الشرق ، مصور عن ط . المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩١٣ م .

٤- أطلس العالم لمجموعة من المؤلفين ، بيروت مكتبة لبنان .

٤١- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠) ، تصحيح عبد الرحيم محمود ، طهران - انتشارات ناصر خسرو ، مصور عن ط . دار الكتب ، ١٣٦٠ هـ .

٤٢- إعراب القرآن ، لأبي جعفر ، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، بغداد - مطبعة العاني ، ١٣٩٧ هـ .

٤٣- إعراب القرآن ، المنسوب إلى الزجاج : إبراهيم بن السري (ت ٣١١) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، بيروت - دار الكتاب اللبناني ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ .

٤٤- الأعلام ، لخير الدين بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ) ، بيروت - دار العلم للملايين ، ط ٥ ، ١٩٨٠ م .

٤٥- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني : علي بن الحسين (ت ٣٥٦) تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، بيروت - دار الثقافة ، ١٩٥٩ م .

٤٦- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر ، الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧) ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ .

٤٧- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، القاهرة - مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٩٦ هـ .

٤٨- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لعبد الله بن محمد السيد البطليوسي (ت ٥٢١) ، بيروت - دار الجيل ، ١٩٧٣ م .

- ٤٩- الأقرع بن معاذ القشيري حياته وما بقى من شعره، جمع وتحقيق هلال ناجي ، العراق -
مجلة المورد ، المجلد ٧ عدد ٣ ، ١٣٩٨هـ .
- ٥٠- أقسام الأخبار ، لأبي على الفارسي (ت ٣٧٧) ، تحقيق على جابر المنصوري ، العراق -
مجلة المورد ، مجلد ٧ ، عدد ٣ ، عام ١٩٧٨م .
- ٥١- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف ، لابن مأكولا : على بن هبة الله (ت ٤٧٥) ،
تصحيح وتعليق عبد الرحمن المعلمي اليماني ، بيروت - محمد أمين دمج ، ط ٢ .
- ٥٢- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى ، لأبي الحسن على بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤) ، تحقيق
الدكتور فتح الله صالح على المصري ، مصر - المنصورة - دار الوفاء ، ط ٢ ،
١٤٠٨هـ .
- ٥٣- الألفاظ المستعملة في المنطق ، لأبي نصر الفارابي محمد بن أحمد (ت ٣٣٩) ، تحقيق
محسن مهدي ، بيروت - دار المشرق ، ط ٢ ، ١٩٦٨م .
- ٥٤- الأمالي ، لأبي على إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦) ، بعناية : محمد عبد الجواد
الأصمعي ، بيروت - دار الكتاب العربي ، مصور عن ط . دار الكتب المصرية .
- ٥٥- أمالي الزجاجي ، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧) ، تحقيق
الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة المؤسسة العربية الحديثة ، ط ١ ، ١٣٨٢هـ .
- ٥٦- الامالي الشجرية ، لأبي السعادات هبة الله بن على بن الشجري (ت ٥٤٢) ، بيروت -
دار المعرفة للطباعة والنشر .
- ٥٧- الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي : على بن محمد (ت ٤٠٠) ، تحقيق أحمد أمين ،
وأحمد الزين ، بيروت - دار مكتبة الحياة ، ١٣٧٣هـ .
- ٥٨- الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد قطامش ،
مكة - جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ .
- ٥٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لعلى بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦) ، تحقيق محمد أبي
الفضل إبراهيم ، القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ .

- ٦٠- الأنساب ، للسمعاني : أبى سعيد عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢) ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني ، بيروت - محمد أمين دمج .
- ٦١- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لعبد الرحمن الأنبارى (ت ٥٧٧) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، بيروت - دار الفكر
- ٦٢- أنيس الجلساء فى شرح ديوان الخنساء ، جمع وتصحيح لويس شيخو ، بيروت - المطبعة الكاثوليكية ، ١٨٩٦م .
- ٦٣- أيام العرب فى الجاهلية ، لمحمد جاد المولى ، وعلى محمد البجاوى ، ومحمد أبى الفضل ابراهيم ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابى الحلبي ، ١٣٦١هـ .
- ٦٤- إيضاح شواهد الإيضاح ، للحسن بن عبد الله القيسى (ت فى القرن ٦ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني ، بيروت - دار الغرب الإسلامى ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
- ٦٥- الإيضاح العضدى ، لأبى على الفارسي ، (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، الرياض - دار العلوم ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ .
- ٦٦- الإيضاح فى شرح المفصل ، لأبى عمرو : عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦) ، تحقيق الدكتور موسى بنائى العليلى، بغداد - وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢هـ .
- ٦٧- الإيضاح فى علل النحو ، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت ٣٢٧) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، بيروت - دار النفائس ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ .
- ٦٨- إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا بن محمد ، (ت ١٣٣٩) ، بيروت - دار العلوم الحديثة .
- ٦٩- إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل ، لأبى بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنبارى (م ٣٢٨) ، تحقيق محيى الدين عبد الرحمن رمضان ، دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٠هـ .

(الباء)

٧٠- البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف أبى حيان الأندلسى (ت ٧٤٥) ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .

٧١- البداية والنهاية ، لإسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤) ، تحقيق على شيرى ، بيروت - دار إحياء التراث العربى ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

٧٢- البدر الطالع ، لمحمد بن على الشوكاني (ت ١٢٥) ، بيروت - دار المعرفة .

٧٣- البسيط فى شرح جمل الزجاجى ، لابن أبى الربيع ، عبید الله بن أحمد الإشبیلی (ت٦٨٨) ، تحقيق الدكتور عیاد بن عید الثبیتى ، بیروت - دار الغرب الإسلامى ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

٧٤- البصائر والذخائر ، لأبى حیان التوحیدى (ت ٤٠٠) ، تحقيق الدكتور إبراهيم الكيلانى ، دمشق - مكتبة أطلس ، ١٩٦٤م .

٧٥- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، لعبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت ٩١١) ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ .

٧٦- البلغة فى تاريخ أئمة اللغة لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧) ، تحقيق محمد المصرى ، دمشق - وزارة الثقافة ، ١٣٩٢هـ ، ص ١٦٠ .

٧٧- البيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات : عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧) ، تحقيق الدكتور ، طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ .

٧٨- البيان والتبيين ، لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، القاهرة - مكتبة الخانجى ، ط ٤ ، ١٩٧٥م .

(التاء)

٧٩- تاريخ الأدب العربى ، لبروكلمان (ت ١٣٧٥) ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار (ت١٣٨٣) ، مصر - دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٧م .

- ٨- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣) ،
بيروت - دار الكتاب العربي .
- ٨١- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، لأبي المحاسن ، المفضل بن
محمد بن مسعر التنوخي المعري (٤٤٢) تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ،
الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠١هـ .
- ٨٢- تأويل مختلف الحديث ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦) ، تصحيح محمد زهري
النجار ، بيروت - دار الجيل ، ١٣٩٣هـ .
- ٨٣- تأويل مشكل القرآن ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦) ، تحقيق السيد أحمد صقر،
المكتبة العلمية ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ .
- ٨٤- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري «من نحاة القرن
الرابع» ، تحقيق الدكتور / فتحى أحمد مصطفى على الدين ، مكة - جامعة أم القرى -
مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ .
- ٨٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البقاء عبد الله بن الحسين
العكبرى (ت ٦١٦) ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، بيروت - دار الغرب
الإسلامى، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
- ٨٦- تحصيل عين الذهب (شرح أبيات سيبويه) ، ليوسف بن سليمان الأعم
الشنتمري(ت٤٧٦) ، بهامش الكتاب ، لسيبويه ، مصر - المطبعة الأميرية ببولاق ، ط ١ ،
١٣١٦هـ .
- ٨٧- التخمير (شرح المفصل) للقاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧) ، تحقيق الدكتور
عبد الرحمن العثيمين ، بيروت - دار الغرب الإسلامى ، ط ١ ، ١٩٩٠م .
- ٨٨- تذكرة النحاة ، لأبى حيان . محمد بن يوسف الأندلسى (ت ٧٤٥) ، تحقيق الدكتور عفيف
عبد الرحمن ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
- ٨٩- التصريح بمضمون التوضيح (مع حاشية الشيخ يس) ، لخالد بن عبد الله الأزهرى
(ت ٩٠٥) ، بيروت - دار الفكر .

- ٩٠- التعريفات ، لعل بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦) تحقيق إبراهيم الأبياري ، بيروت - دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.
- ٩١- تفسير ابن كثير ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤) ، دار الفكر ، ط ١-١٤٠٠هـ.
- ٩٢- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٢١٠) ، تحقيق محمود محمد شاكر، ومراجعة أحمد محمد شاكر ، مصر - دار المعارف ، ١٣٧٤هـ.
- ٩٣- التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، الرياض - جامعة الرياض ، ط ١ ، ١٤٠١هـ.
- ٩٤- التكملة والذيل والصلة ، للصاغاني : الحسن بن محمد (ت ٦٥٠) ، تحقيق إبراهيم إسماعيل الأبياري وغيره ، القاهرة - مطبعة دار الكتب ، ١٩٧١م.
- ٩٥- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢) ، تحقيق أحمد ناجي القيسي ، وخديجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب ، بغداد - مطبعة العاني ، ط ١ ، ١٣٨١هـ.
- ٩٦- التنبيهات (مع كتاب المنقوص والممدود للفراء) ، لعل بن حمزة البصري (ت ٣٧٥) ، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتي ، مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م.
- ٩٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك ، لحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ٢ ، ١٣٩٦هـ.

(الثاء)

- ٩٨- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرماني (ت ٢٨٤) ، والخطابي (ت ٢٨٨) ، والجرجاني (ت ٤٧١) ، تحقيق محمد خلف الله ، والدكتور محمد زغلول سلام ، مصر - دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٧٦م.

(الجيم)

٩٩- الجامع لأحكام القرآن ، لحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١) ، بيروت ، دار التراث العربي ، ١٩٦٥م ، عن ط٢ ، ١٣٧٢هـ .

١٠٠- الجمل فى النحو ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت ٣٤٠) ، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، الأردن - دار الأمل ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ . ووضعت بين قوسين أرقام صفحات الطبعة القديمة بتحقيق ابن أبى شنب ، ط٢ ، ١٩٥٧م . المثبتة فى هامش الطبعة الحديثة .

١٠١- جمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى : محمد بن أبى الخطاب (ت ١٧٠) ، تحقيق على محمد البجاوى ، القاهرة - دار نهضة مصر ، ط ١ ، ١٣٨٧هـ .

١٠٢- جمهرة أنساب العرب ، لعلى بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦) ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، مصر - دار المعارف ، ط ٣ ، ١٣٩١هـ .

١٠٣- جمهرة اللغة ، لابن دريد : محمد بن الحسن (ت ٣٢١) ، تصحيح زين العابدين الموسوى ، بيروت - دار صادر - طبعة جديدة بالأوقست ، مصورة عن ط . الأولى بالهند ، ١٣٤٤هـ .

١٠٤- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، لحسن بن قاسم بن عبد الله المرادى (ت ٧٤٩) ، تحقيق طه محسن ، العراق - جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ .

(الحاء)

١٠٥- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، لحمد الخضرى (ت ١٢٨٧) ، بيروت - دار الفكر ، ١٣٩٨هـ .

١٠٦- حاشية الشيخ يس على التصريح ، بهامش التصريح ، لخالد الأزهري ، بيروت - دار الفكر .

١٠٧- حاشية محمد بن على الصبان (ت ١٢٠٦) على شرح الأشموني ، تصحيح مصطفى حسين أحمد ، وأحمد الرفاعى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

١٠٨- الحجة فى علل القراءات السبع ، لأبى على الحسن بن أحمد الفارسى (ت ٣٧٧) ، تحقيق على النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح شلبى ، مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ ، مصورة عن ط ١ .

١٠٩- الحجة فى القراءات السبع ، لابن خالويه : الحسين بن أحمد (٣٧٠) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، بيروت - دار الشروق ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ .

١١٠- حجة القراءات ، لأبى زرعة : عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغانى ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ .

١١١- حروف المعانى والصفات للزجاجى أيضا ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ .

١١٢- حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة . لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١) تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم . مصر - دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٨٧هـ .

١١٣- الحل فى شرح أبيات الجمل ، لعبد الله بن السيد البطليوسى (ت ٥٢١) ، تحقيق الدكتور مصطفى إمام ، القاهرة - مكتبة المثنى ، ط ١ ، ١٩٧٩م .

١١٤- الحماسة البصرية ، لصدر الدين على بن الفرج البصرى (ت بعد ٦٤٧) ، تحقيق مختار الدين أحمد ، بيروت - عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ ، مصورة عن ط . حيدر آباد ، ١٣٨٤هـ .

١١٥- الحيوان ، لأبى عثمان : عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥) ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، مصر - مصطفى البابى الحلبي ، ط ١ ، ١٣٥٦هـ .

(الخاء)

١١٦- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادى (ت ١٠٩٣) ، بيروت - دار صادر - مصورة عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ .

١١٧- الخصائص ، لأبى الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢) ، تحقيق محمد على النجار ، بيروت - دار الهدى للطباعة والنشر ، ط ٢ .

(الدال)

١١٨- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، القسم الأول ، مصر
- مطبعة السعادة ، ١٣٩٢هـ ، القسم الثاني والثالث ، الرياض - جامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية .

١١٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى (ت ١٣٣١) ، بيروت -
دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ .

١٢٠- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الطبى : أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦) ،
تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دمشق - دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٦ -
١٤٠٨هـ .

١٢١- دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجرى) ، تحقيق
الدكتور أحمد ناجى القيسى ، والدكتور حاتم صالح الضامن ، والدكتور حسين تورال،
العراق - المجمع العلمى ، ١٤٠٧هـ .

١٢٢- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١) ، تصحيح محمد رشيد رضا ، بيروت
- دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ .

١٢٣- دول الإسلام فى التاريخ ، لمحمد بن أحمد ، أبى عبد الله الذهبى ، (ت ٧٤٨) ، حيدر
آباد ، الدكن : دائرة المعارف النظامية ، ط ١ ، ١٣٣٧هـ .

- ديوان إبراهيم بن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة .

١٢٤- ديوان ابن مقبل ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق - وزارة الثقافة - مديرية إحياء
التراث القديم ، ١٣٨١هـ .

١٢٥- ديوان أبى الأسود ظالم بن عمرو (ت ٦٩) ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، بغداد -
مكتبة النهضة ، ١٣٨٤هـ .

- ديوان أبى زبيد الطائى = شعر أبى زبيد الطائى .

- ديوان أبى طالب = غاية الطالب .

١٢٦- ديوان أبي قيس بن الأوس ، جمع وتحقيق الدكتور حسن محمد باجودة ، القاهرة .
مكتبة التراث ، ١٩٧٣ م .

١٢٧- ديوان أبي النجم العجلى ، صنعة وشرح علاء الدين أغا ، الرياض - النّادى الأدبى
١٤٠١ هـ .

- ديوان الأحوص = شعر الأحوص .

ديوان الأخطل = شعر الأخطل .

١٢٨- ديوان الأدب ، لإسحاق بن إبراهيم الفارابى (ت ٣٥٠) ، تحقيق الدكتور أحمد مختار
عمر ، القاهرة - مجمع اللغة العربية ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ .

١٢٩- ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح وتعليق محمد محمد حسين ، القاهرة ،
مكتبة الأدب .

١٣٠- ديوان أعشى همدان وأخباره : عبد الرحمن بن عبدالله (ت ٨٣) ، تحقيق الدكتور حسن
عيسى أبو ياسين ، الرياض - دار العلوم ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .

- ديوان الأقرع بن معاذ = الأقرع بن معاذ .

١٣١- ديوان امرئ القيس بن حجر الكندى ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، مصر - دار
المعارف ، ط ٤ ، ١٩٨٤ م .

١٣٢- ديوان أمية بن أبى الصلت ، جمع وتحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلى ، دمشق -
المطبعة النعمانية ، ١٩٧٧ م .

١٣٣- ديوان أوس بن حجر (ت ٢٠ ق هـ) ، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ، بيروت - دار
صادر ، ١٣٨٠ هـ .

١٣٤- ديوان بشر بن خازم الأسدى ، تحقيق عزة حسن ، دمشق - مديرية إحياء التراث
القديم ، ١٣٧٩ هـ .

- ديوان جرير = شرح ديوان جرير .

١٣٥- ديوان جميل بثينة ، جمع وتحقيق الدكتور حسين نصار ، القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٧٩م .

١٣٦- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق الدكتور وليد عرفات ، بيروت - دار صادر ، ١٩٧٤م .

١٣٧- ديوان الحطيئة : جرول بن أوس (ت نحو ٤٥)، برواية وشرح ابن السكيب ، يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤) ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه ، القاهرة - مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

١٣٨- ديوان حميد بن ثور ، جمع وتحقيق عبد العزيز الميمنى ، القاهرة - الدار القومية ، ١٣٨٤هـ .

- ديوان خفاف = شعر خفاف .

- ديوان الخرنق = شعر الخرنق .

- ديوان الخنساء = أنيس الجلساء .

١٣٩- ديوان دريد بن الصمة الجشمى (ت ٨) ، جمع وتحقيق محمد خير البقاعى ، دار قتيبة ، ١٤٠١هـ .

- ديوان ذى الرمة = ديوان شعر ذى الرمة .

١٤٠- ديوان الراعى النميرى عبيد بن حصين (ت ٩٠) ، جمع وتحقيق راينهت مايبيرت ، بيروت - المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية ، ١٤٠١هـ .

١٤١- ديوان رؤية ، والعنوان على الغلاف : (مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه .. الخ) ، تصحيح وليم بن الورد البروسى ، بيروت - دار الآفاق الجديدة ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ .

- ديوان زهير = شرح ديوان زهير .

١٤٢- ديوان زيد الخيل الطائى ، صنعة : الدكتور نورى حمودى القيسى ، العراق - النجف ، مطبعة النعمان ، ١٩٦٨م .

١٤٣- ديوان شعر الخرئق بنت هفان ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، القاهرة - مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٩م.

١٤٤- ديوان شعر ذى الرمة ، تصحيح هنزى هيسى مكارتنى ، مطبعة كمبرتج ، ١٣٣٧هـ.

١٤٥- ديوان شعر المتلمس الضبعى ، رواية الأثرم وأبى عصيدة عن الأصمعى ، تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفى ، جامعة الدول العربية - معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠م.

١٤٦- ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانى ، تحقيق صلاح الدين الهادى ، مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م.

- ديوان ضمرة = ضمرة بن ضمرة النهشلى .

١٤٧- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق على الجندى ، القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية ، ١٣٧٨هـ.

١٤٨- ديوان الطفيل الغنوى ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ، ط ١ ، ١٩٦٨م.

١٤٩- ديوان عامر بن الطفيل (ت ١١) ، رواية أبى بكر الأنبارى (ت ٣٢٨) ، عن أبى العباس ثعلب (ت ٢٩١) ، بتعليق كرم البستانى ، دار بيروت للطباعة ، ١٤٠٢هـ.

١٥٠- ديوان العباس بن مرداس السلمى ، تحقيق الدكتور يحيى الجبورى ، بغداد - وزارة الثقافة والإعلام ، ١٣٨٧هـ.

- ديوان عبدة بن الطبيب = شعر عبدة بن الطبيب .

١٥١- ديوان عبد الله بن رواحة ، تحقيق الدكتور حسن محمد باجودة ، القاهرة - مكتبة دار التراث ، ١٩٧٢م.

- ديوان عبد الله بن الزبير الأسدى = شعر عبد الله بن الزبير الأسدى.

١٥٢- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (ت ٥٧) ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، بيروت - دار صادر ودار بيروت ، ١٣٧٨هـ .

١٥٣- ديوان العجاج ، برواية الأصمعي وشرحه ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، بيروت - دار الشروق ، ١٩٧١م .

- ديوان العجير = شعر العجير السلولى .

١٥٤- ديوان عدى بن زيد العبادى التميمى ، تحقيق محمد جبار المعيد ، بغداد - شركة دار الجمهورية ، ١٩٦٥م .

١٥٥- ديوان العرجى ، رواية ابن جنى ، تحقيق خضر الطائى ورشيد العبيدى ، بغداد ، الشركة الإسلامية للطباعة ، ط ١ ، ١٣٧٥هـ .

١٥٦- ديوان علقمة الفحل ، بشرح الأعم الشنتمرى ؛ يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦) ، تحقيق لطفى الصقال ، ودرية الخطيب ، حلب - دار الكتاب العربى ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ .

- ديوان عمر بن أبى ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة .

- ديوان عمرو بن أحمر = شعر عمرو بن أحمر .

- ديوان عمرو بن معدى كرب = شعر عمرو بن معدى كرب .

- ديوان عنتره = شرح ديوان عنتره .

١٥٧- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد ، بيروت - دار صادر ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ .

١٥٨- ديوان كثير عزة ، جمع وشرح الدكتور إحسان عباس ، بيروت - دار الثقافة ، ١٣٩١هـ .

- ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب بن زهير .

١٥٩- ديوان كعب بن مالك الأنصارى ، تحقيق سامى مكى العانى ، بغداد ، مكتبة النهضة .

- ديوان الكميت = شعر الكميت .

- ديوان لبيد = شرح ديوان لبيد .

١٦٠- ديوان ليلي الأخيلىة ، تحقيق خليل إبراهيم العطية ، وجليل العطية ، بغداد - دار الجمهورية ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ .

- ديوان المتلمس = ديوان شعر المتلمس .

١٦١- ديوان محمد بن حازم الباهلى ، صنعة شباكر العاشور ، العراق - مجلة المورد ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، ١٣٩٧هـ .

- ديوان المخبل السعدى = المخبل السعدى .

- ديوان المرار بن سعيد = المرار بن سعيد الأسدى .

- ديوان مزاحم = شعر مزاحم .

١٦٢- ديوان مسكين الدارمى ربيعة بن عامر (ت ٨٩) ، جمع وتحقيق يحيى الجبورى ، و خليل إبراهيم العطية ، بغداد - مطبعة دار البصري ، ط ٠ ١٣٨٩هـ .

- ديوان النابغة الجعدى = شعر النابغة الجعدى .

١٦٣- ديوان النابغة الذبياني ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق الدكتور شكرى فيصل ، دار الفكر ، ١٣٧٧هـ .

- ديوان نصيب = شعر نصيب .

- ديوان النمر بن تواب = شعر النمر بن تواب .

١٦٤- ديوان يزيد بن مفرع الحميرى (ت ٦٩) ، جمع وتحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٥هـ .

(الراء)

١٦٥- الرد على النحاة ، لأحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمى القرطبى (ت ٥٨١) ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف ، القاهرة - دار المعارف ، ١٩٨٢م .

١٦٦- رسالتان في اللغة ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤)، تحقيق إبراهيم السامرائى، عمان - دار الفكر ، ١٩٨٤م.

١٦٧- الرمانى النحوى في ضوء شرحه لكتاب سيبويه للدكتور مازن المبارك ، بيروت - دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٤م.

١٦٨- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ، للكلوسى ، محمود عبد الله الحسينى (ت ١٢٧٠)، بيروت - دار الفكر ، ١٣٩٨هـ.

١٦٩- روضات الجنات لمحمد باقر الخونسارى ، تحقيق أسد الله إسماعيليان ، طهران - المطبعة الحيدرية ، ١٣٩٠هـ.

(الزاى)

١٧٠- الزاهر فى معانى كلمات الناس ، لأبى بكر بن الأنبارى (ت ٣٢٨) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، العراق - وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٧٩م .

(السين)

١٧١- السبعة فى القراءات ، لأبى بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، مصر - دار المعارف ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ.

١٧٢- سر صناعة الإعراب ، لأبى الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢)، تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، دمشق - دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

١٧٣- سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلى بن محمد السخاوى (ت ٦٤٣)، تحقيق محمد أحمد الدالى ، دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٣هـ.

١٧٤- سمط اللالكى فى شرح أمالى القالى ، لأبى عبيد البكرى عبد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧)، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، ١٣٥٤هـ.

- ١٧٥- سيبويه إمام النحاة ، لعلى النجدى ناصف ، القاهرة - عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ .
- ١٧٦- سيبويه إمام النحاة فى آثار الدارسين ، خلال اثنى عشر قرنا ، لكوركيس عواد ، مطبوعات المجمع العلمى العراقى ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ١٧٧- سير أعلام النبلاء ، لمحمد بن أحمد الذهبى (ت ٧٤٨)، تحقيق أكرم البوشى ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

(الشين)

- ١٧٨- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لعبد الحى بن العماد الحنبلى (ت ١٠٨٩)، بيروت - دار الكتب العلمية .
- ١٧٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩)، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ط ١٥ ، ١٣٩٢هـ .
- ١٨٠- شرح أبيات سيبويه ، لأبى جعفر : أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨) تحقيق الدكتور وهبة متولى عمر، القاهرة - مكتبة الشباب ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
- ١٨١- شرح أبيات سيبويه ، لأبى محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى (ت ٣٨٥) ، تحقيق الدكتور محمد على سلطان ، دمشق . بيروت - دار المأمون للتراث ، ١٩٧٩م .
- ١٨٢- شرح أبيات المغنى ، لعبد القادر عمر البغدادى (ت ١٠٩٣) ، تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، بيروت ، دمشق - دار المأمون ، ط ١ ، ١٣٩٣ - ١٤٠١هـ .
- ١٨٣- شرح أشعار الهذليين ، صنعة : أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى (ت ٢٧٥) ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ومراجعة محمود محمد شاكر ، القاهرة - مكتبة دار العروبة ، ١٣٨٤هـ .
- ١٨٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ، لعلى بن محمد الأشموني (ت نحو ٩٠٠) ، بيروت - دار الفكر .

- ١٨٥- شرح الجار بردى : شرح شافية بن الحاجب ، لأحمد بن الحسين الجار بردى (ت٧٤٦هـ) ، ضمن (مجموعة الشافية رقم ١) ، بيروت - عالم الكتب .
- ١٨٦- شرح جمل الزجاجي ، لعلی بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، العراق - إحياء التراث الإسلامی ، ١٤٠٠ - ١٤٠٢هـ .
- ١٨٧- شرح ديوان جرير ، لمحمد بن إسماعيل الصاوي ، بيروت - دار مكتبة الحياة ، مصور عن ط ١ ، ١٣٥٣هـ .
- ١٨٨- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي : أحمد بن محمد (ت ٤٢١) نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ، مصر - مطبعة لجنة التأليف ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ .
- ١٨٩- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى (ت نحو ١٣ ق.هـ) ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) ، تحقيق أحمد زكي العدوي ، القاهرة وبيروت - الهيئة العامة للكتاب ، ١٣٨٤هـ ، مصور عن ط ١ ، دار الكتب ، ١٣٦٣هـ .
- ١٩٠- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٧١هـ .
- ١٩١- شرح ديوان عنتر بن شداد ، تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي ، بيروت - دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ .
- ١٩٢- شرح ديوان كعب بن زهير ، عنى به عباس عبد القادر ، القاهرة - دار الكتب المصرية القسم الأدبي ، ١٣٦٩هـ .
- ١٩٣- شرح ديوان لبید بن ربيعة العامري ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، الكويت - وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٩٦٢ م .
- ١٩٤- شرح الرضى : شرح كافية ابن الحاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادى (ت٦٨٦هـ) ، بيروت - دار الكتب العلمية .
- ١٩٥- شرح شافية بن الحاجب ، للرضى أيضاً ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد

الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، بيروت - دار الكتب العلمية .

١٩٦- شرح شنور الذهب فى معرفة كلام العرب ، لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى

(ت٧٦١) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، مصر - مطبعة السعادة .

١٩٧- شرح شواهد الإيضاح ، لعبد الله بن برى (ت٥٨٢) ، تحقيق الدكتور عيد مصطفى

درويش ، ومراجعة الدكتور محمد مهدي علام ، القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع

الأميرية ، ١٤٠٥هـ .

[شرح الرضى والجاربرى على]

١٩٨- شرح شواهد شافية ابن الحاجب ، لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣) ، تحقيق محمد

نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، بيروت - دار الكتب

العلمية .

١٩٩- شرح شواهد الكشف ، للأستاذ محب الدين أفندى (بعد الجزء الرابع من الكشف

للمخشرى) ، بيروت - دار المعرفة .

٢٠٠- شرح شواهد المغنى ، لجلال الدين السيوطى (ت٩١١) ، ذيل بتصحيحات وتعليقات

للشيخ محمد محمود الشنقيطى ، وقف على طبعه وعلق حواشيه أحمد ظافر كوجان ،

١٣٨٦هـ ، بيروت - دار الحياة .

٢٠١- شرح عيون الإعراب ، لعلى بن فضال المجاشعى (ت٤٧٩) ، تحقيق الدكتور حنا

جميل حداد ، الأردن ، مكتبة الزرقاء ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

٢٠٢- شرح عيون كتاب سيبويه ، لأبى نصر هارون المجريطى القرطبى (ت٤٠١) ، تحقيق عبد

ربه عبد اللطيف ، القاهرة - مطبعة حسان ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

٢٠٣- شرح القصائد التسع المشهورات ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨) ،

تحقيق أحمد خطاب ، بغداد - دار الحرية ، ومطبعة الحكومة ، ١٣٩٣هـ .

٢٠٤- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى

(ت٣٢٨) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، القاهرة - دار المعارف ، ط ٤ ،

١٤٠٠هـ .

- ٢٠٥- شرح القصائد العشر ، لأبى زكريا ، يحيى بن على الخطيب التبريزى (ت٥٠٢) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، بيروت - دار الأفاق الجديدة ، ط٤ ، ١٤٠٠هـ .
- ٢٠٦- شرح قصيدة كعب بن زهير ، فى مدح الرسول صلى الله عليه وسلم ، لعبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصارى (ت٧٦١) ، تحقيق الدكتور محمود حسن أبو ناجى ، دمشق - مؤسسة علوم القرآن ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ .
- ٢٠٧- شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢) ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، مكة - جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى .
- ٢٠٨- شرح كتاب سيبويه ، لأبى الحسن الرمانى (الدراسة) ، للدكتور المتولى رمضان أحمد الدميرى ، مصر مطبعة العادة ، ١٤٠٨هـ .
- ٢٠٩- شرح كتاب سيبويه ، لأبى الحسن الرمانى (ت٣٨٤) قسم الصرف الجزء الأول ، تحقيق الدكتور الدميرى ، مصر مطبعة التضامن ، ١٤٠٨هـ .
- ٢١٠- شرح كتاب سيبويه ، لأبى سعيد السيرافى : الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨) ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور محمود فهمى حجازى ، والدكتور محمد هاشم عبد الدائم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م .
- ٢١١- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى (ت٣٨٢) ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، مصر - مصطفى البابى الحلبي ، ط١ ، ١٣٨٣هـ .
- ٢١٢- شرح المعلقات السبع ، للحسين بن أحمد الزوزنى (ت٤٨٦) ، بيروت - مكتبة المعارف ، ط٣ ، ١٩٧٩م .
- ٢١٣- شرح المفصل ، لموفق الدين ، يعيش بن على بن يعيش (ت٦٤٣) ، بيروت - عالم الكتب ، القاهرة - مكتبة المتنبي .
- ٢١٤- شروح سقط الزند ، للتبريزى والبطلوس والخوارزمى ، تحقيق لجنة إحياء آثار أبى العلاء المعرى ، القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧م .

- ٢١٥- شعراء إسلاميون ، لنورى حمود القيسى ، بيروت - عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ .
- ٢١٦- شعراء أمويون ، للدكتور نوري حمودي القيسى ، بيروت - عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ .
- ٢١٧- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي (ت ١٧٦هـ) ، تحقيق محمد نفاع ، وحسين عطوان ، دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٨٩هـ .
- ٢١٨- شعر أبي زبيد الطائي ، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسى ، بغداد - مطبعة المعارف ، ١٩٦٧م .
- ٢١٩- شعر الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، القاهرة - الهيئة المصرية العامة ، ١٣٩٠هـ .
- ٢٢٠- شعر الأخطل ، صنعه السكري ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، بيروت - دار الآفاق الجديدة ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ .
- ٢٢١- شعر خفاف بن ندبة ، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسى ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٣٩٧هـ .
- ٢٢٢- شعر عبدة بن الطبيب (عبدة بن يزيد) (ت ٢٥٠هـ) ، شرح يحيى الجبوري ، بغداد - دار التربية للطباعة ، ١٣٩١هـ .
- ٢٢٣- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي (ت نحو ٧٥هـ) ، جمع وتحقيق يحيى الجبوري ، بغداد - وزارة الإعلام ، ١٩٧٤م .
- ٢٢٤- شعر العجير السلولى ، صنعة محمد نايف الدليمي ، بغداد - مجلة المورد ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، ١٣٩٩هـ .
- ٢٢٥- شعر عمرو بن أحمـر الباهلي (ت ٦٥هـ) ، جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان ، دمشق - مجمع اللغة العربية .

- ٢٢٦- شعر عمرو بن شأس ، تحقيق يحيى الجبورى ، بغداد - مطبعة الأدب ، ١٩٧٦ م .
- ٢٢٧- شعر عمرو بن معدى كرب ، تحقيق مطاع الطربشى ، دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤ هـ .
- ٢٢٨- شعر الكميت بن زيد الأسدى ، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم ، بغداد - مكتبة الأندلس ، ١٣٩٩ هـ .
- ٢٢٩- شعر مزاحم العقيلي ، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسى ، وحاتم الضامن ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، مجلد ٢٢ ، ١٣٩٦ هـ .
- ٢٣٠- شعر النابغة الجعدى ، تحقيق عبد العزيز رباح ، دمشق - المكتب الإسلامى ، ط ١ ، ١٣٨٤ هـ .
- ٢٣١- شعر نصيب بن رباح (ت ١٠٨) ، جمع وتقديم داود سلوم ، بغداد - مطبعة الإرشاد ، ١٩٦٧ م .
- ٢٣٢- شعر النمر بن تولب ، صنعه الدكتور نوري حمودي القيسى ، بغداد - مطبعة المعارف ، ١٣٨٨ هـ .
- ٢٣٣- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة : عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦) تحقيق أحمد محمد شاكر ، مصر - دار المعارف ، ١٩٦٦ م .
- ٢٣٤- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ، لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسلى (ت ٧٧٠) ، تحقيق الدكتور عبد الله على الحسينى البركاتى ، مكة - المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٢٣٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لحمد بن مالك (ت ٦٧٢) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت . عالم الكتب .
- ٢٣٦- شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، للدكتور خالد عبد الكريم جمعة ، الكويت - مكتبة دار العروبة ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ .

(الصاد)

- ٢٣٧- الصاحبى ، لأبى الحسين : أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة - مطبعة عيسى البابى الحلبي ، ١٩٧٧ م .
- ٢٣٨- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت - دار العلم للملايين ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ .
- ٢٣٩- صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مصر - عيسى البابى الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٧٤ هـ .
- ٢٤٠- صحيح مسلم ، بشرح النووي : يحيى بن شرف (ت ٦٧٦) ، المطبعة المصرية ومكتبتها .

(الضاد)

- ٢٤١- ضرائر الشعر ، لأبى الحسن ، على بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩) ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- ٢٤٢- ضرورة الشعر (وهو باب ما يحتمل الشعر فى شرح السيرافى) ، لأبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى (ت ٣٦٨) ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، بيروت - دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٢٤٣- ضمرة بن ضمرة النهشلى أخباره وما بقى من شعره ، جمع وتحقيق الدكتور هاشم طه شلاشل: العراق - مجلة المورد ، مجلد ١٠ ، عدد ٢ .
- ٢٤٤- الضوء اللامع ، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوى (ت ٩٠٢) ، مكتبة القدسى ، ١٣٥٣ هـ .

(الطاء)

- ٢٤٥- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحى (ت ٢٣١) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، القاهرة - مطبعة المدنى ، ١٣٩٤ هـ .
- ٢٤٦- طبقات المفسرين ، لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١) ، طهران ، ١٩٦٠ م .

٢٤٧- طبقات المفسرين ، لمحمد بن على الداودى (ت ٩٤٥)، تحقيق على محمد عمر ، مصر - مكتبة وهبة ، ط ١ ، ١٣٩٢هـ ، ص ٤١٩ .

٢٤٨- طبقات النحويين واللغويين ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى (ت ٣٧٩) ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، مصر - دار المعارف، ١٩٧٣م .

(الطاء)

٢٤٩- ظاهرة التأويل فى إعراب القرآن ، للدكتور محمد عبد القادر هنادى ، مكة المكرمة - مكتبة الطالب الجامعى ، ط ١ ، ٨ - ١٤هـ .

(العين)

٢٥٠- العبر فى خبر من عبر ، لمحمد بن أحمد الذهبى (ت ٧٤٨)، تحقيق فؤاد سيد، الكويت - ١٩٦١م .

٢٥١- العقد الفريد ، لأحمد بن محمد بن عبدربه (ت ٣٢٨) ، شرح أحمد أمين ، وأحمد الزيد، وإبراهيم الأبيارى ، القاهرة - مطبعة لجنة التأليف ، ١٣٦١هـ .

٢٥٢- العمدة فى محاسن الشعر وآداب نقده ، للحسن بن رشيق القيروانى (ت ٦٤٣)، تحقيق الشيخ محمد محبى الدين عبد الحميد ، مصر - مطبعة السعادة ، ط ٣ ، ١٩٨٣م .

٢٥٣- عون المعبود شرح سنن أبى داود، لمحمد شمس الحق آبادى ، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ، المدينة المنورة - المكتبة السلفية ، ط ٢ ، ١٣٨٨هـ .

٢٥٤- عيسى بن عمر الثقفى نحوه من خلال قراءاته ، لصباح عباس السالم ، بيروت - مؤسسة الأعلمى ، بغداد - دار التربية ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ .

(الفين)

٢٥٥- غاية المطالب فى شرح ديوان أبى طالب ، جمع وشرح محمد خليل الخطيب ، ١٩٥٠م .

٢٥٦- غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى محمد بن محمد (ت ٨٣٣)، عنى بنشره: برجستراسر، بيروت - دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ .

٢٥٧- غريب الحديث ، للحري : إبراهيم بن إسحاق (ت ٢٨٥) ، تحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

٢٥٨- غريب الحديث ، لأحمد بن محمد الخطابي ، (ت ٢٨٨) ، تحقيق الدكتور عبد الكريم العزباوى ، مكة جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، ١٤٠٢هـ .

(الفاء)

٢٥٩- الفائق فى غريب الحديث ، لمحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨) ، تحقيق على محمد البجاوى ، ومحمد أبى الفضل إبراهيم ، بيروت - دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٩٧١م .

٢٦٠- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين ، للدقائق الخفية ، لسليمان بن عمر العجيلي

٢٦١- فرحة الأديب فى الرد على ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبيويه ، للحسن بن أحمد الأسود الغندجاني (ت بعد ٤٣٠) ، تحقيق الدكتور محمد على سلطان ، دمشق ، دار قتيبة ، ١٤٠١هـ .

٢٦٢- الفرق بين الفرق ، لعبد القاهر بن طاهر التميمي ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، بيروت - دار المعرفة .

٢٦٣- فرق وطبقات المعتزلة ، للقاضى عبد الجبار بن أحمد (ت ٤١٥) ، تحقيق الدكتور على سامى النشار ، والأستاذ عصام الدين محمد على ، مصر - ١٣٧٢هـ .

٢٦٤- الفصيح ، لأبى العباس ، ثعلب أحمد بن يحيى (ت ٢٩١) ، تحقيق الدكتور عاطف مدكور ، مصر - دار المعارف ، ١٩٨٤م .

٢٦٥- فضائل الصحابة ، للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١) ، تحقيق وصى الله بن محمد عباس ، مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى .

٢٦٦- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، تأليف كل من : أبى القاسم البلخى (ت ٣١٩) ، والقاضى عبد الجبار (ت ٤١٥) ، والحاكم الجشمي (ت ٤٩٤) ، تحقيق فؤاد سيد ، تونس - الدار التونسية ، ١٣٩٣هـ .

٢٦٧- فهرست ، لمحمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٠ أو ٤٣٠) ، تحقيق رضا المازندراني ،
دار المسيرة - ط ٣ ، ١٩٨٨ م .

٢٦٨- فهرست الكتب النحوية المطبوعة ، للدكتور عبد الهادي الفصلي ، الأردن - مكتبة المنار ،
ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .

٢٦٩- فهرست ما رواه عن شيوخه أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥) ، طبعة
بإشراف : فرنسكة قداره زيدين ، وخليان طرغوه ، عن طبعة مطبعة قوش
بسرقسطة ، ١٩٨٣ م .

(القاف)

٢٧٠- الفناوس المحيط ، للفيروزبادي (ت ٨١٧) ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ،
١٤٠٧ هـ .

٢٧١- القطع والائتناف ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق الدكتور
أحمد خطاب العمر ، العراق - وزارة الأوقاف ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ .

(الكاف)

٢٧٢- الكافي في العروض والقوافي ، ليحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢) ، تحقيق
الحسانى حسن عبد الله ، نشرة خاصة عن الجزء الأول من المجلد الثاني عشر لمجلة
معهد المخطوطات .

٢٧٣- الكامل ، للمبرّد : محمد بن يزيد (ت ٢٨٦) ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ،
القاهرة - دار الفكر العربي .

٢٧٤- الكامل في التاريخ ، لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠) ، بيروت - دار صادر ودار
بيروت ، ١٣٨٦ هـ .

٢٧٥- الكتاب ، لسبويه : عمرو بن عثمان (ت ١٨٠) تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد
هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٧ م ، والطبعة الأولى بالمطبعة
الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ ، وقد وضعت الإحالة إليها بين قوسين .

٢٧٦- كتاب سيبويه وشروحه ، للدكتورة خديجة الحديثي ، بغداد - دار التضامن ، ط ١ ، ١٣٨٦هـ

٢٧٧- كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، القاهرة - مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

٢٧٨- كتاب الكُتَّاب ، لعبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧) ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، والدكتور عبد الحسين الفتلي ، الكويت - دار الكتب الثقافية ، ١٣٩٧هـ .

٢٧٩- كشاف إصلاحات الفنون : تحقيق الدكتور لطفى عبد البديع ، وترجم نصوصه الفارسية الدكتور عبد المنعم محمد حسين ، القاهرة - وزارة الثقافة ، ١٣٨٢ هـ .

٢٨٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت ١٠٦٧) ، بيروت - دار العلوم الحديثة .

٢٨١- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤) ، أعده للطبع الدكتور عدنان درويش ، ومحمد المصري ، القاهرة - دار الكتاب الإسلامي ، مكة - المكتبة الفيصلية ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .

٢٨٢- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، لعلي المتقي البرهان فوري (ت ٩٧٥) ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ، ١٤٠٥ هـ .

(اللام)

٢٨٣- اللامات ، لأبي القاسم : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دمشق - دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ .

٢٨٤- اللباب في تهذيب الأنساب ، لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠) ، بيروت - دار صادر .

٢٨٥- لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١) ، بيروت - دار صادر ، ودار بيروت ، ط ٢ ، ١٣٧٤هـ .

٢٨٦- لسان الميزان ، لأحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢)، حيدر آباد ، الدكن ، مطبعة دائرة المعارف ، ١٣٣٠هـ.

٢٨٧- ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ.

(الميم)

٢٨٨- ما بنته العرب على فعال ، للصاغانى ، الحسن بن محمد (ت ٦٥٠) ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق المجمع العلمى العربى ، ١٣٨٣هـ.

٢٨٩- ما لم ينشر من الأمالى الشجرية، لهبة الله بن على العلوى بن الشجرى (ت ٥٤٢) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

٢٩٠- ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، لأبى عبد الله محمد بن جعفر التميمى القزاز القيروانى (ت ٤١٢) ، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، والدكتور مصطفى هدارة ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٢م.

٢٩١- ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبى إسحاق ، إبراهيم بن السرى الزجاج (ت ٣١١) ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٩١هـ.

٢٩٢- مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى التيمى (ت ٢١٥) ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، مصر - مكتبة الخانجى ، ١٣٧٤هـ.

٢٩٣- مجالس ثعلب ، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠- ٢٩١) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مصر - دار المعارف ، القسم الأول ، ط ٣ ، ١٩٦٩م ، والقسم الثانى ، ط ٤ ، ١٩٨٠م.

٢٩٤- مجالس العلماء ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت ٣٣٧) تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة - مكتبة الخانجى ، الرياض - دار الرفاعى ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ.

- ٢٩٥- مجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت - دار المعرفة ، مصور عن ط. مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ .
- ٢٩٦- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ، لابن جنى ، تحقيق على النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٦هـ - ١٣٨٩هـ .
- ٢٩٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦هـ) ، المملكة المغربية - وزارة الأوقاف ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .
- ٢٩٨- المخبيل السعدي حياته وما بقى من شعره ، صنعة حاتم الضامن ، العراق - مجلة المورد، المجلد ٢ ، عدد ١ ، ١٣٩٣هـ .
- ٢٩٩- المختصر في أخبار البشر ، لإسماعيل بن علي أبي الفداء (ت ٧٣٢هـ) ، المطبعة الحسينية المصرية ، ط ١ ، ١٣٢٥هـ .
- ٣٠٠- مختصر في شواذ القراءات ، لابن خالويه ، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) ، بعناية برجستراسر، مصر - المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م .
- ٣٠١- المخصص ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي ، المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، بيروت - دار الآفاق الجديدة ، صورة عن طبعة دار الطباعة الأميرية بالقاهر ، سنة ١٣٢١هـ .
- ٣٠٢- المذكر والمؤنث ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي ، العراق - إحياء التراث الإسلامي ، ط ١ ، ١٩٧٨م .
- ٣٠٣- المذكر والمؤنث ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة - مكتبة دار التراث ، ١٩٧٥م .
- ٣٠٤ أ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، لليافعي : عبد الله بن أسعد (ت ٧٦٨هـ) ، بيروت - مؤسسة الأعلمي ، ط ٢ ، ١٣٩٠هـ .
- ٣٠٤ ب - مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم القاهرة - دار نهضة مصر ، ١٣٩٤هـ .

- ٣٠٥- المرار بن سعيد الفقعسى حياته وما بقى من شعره ، صنعة نورى حمودى القيسى ،
بغداد - مجلة المورد ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، ١٩٧٣م .
- ٣٠٦- المرتجل ، لابن الخشاب : عبد الله بن أحمد (٥٦٧) تحقيق على حيدر ، دمشق ،
١٣٩٢هـ .
- ٣٠٧- المزهري فى علوم اللغة وأنواعها ، لعبد الرحمن بن أبى بكر جلال الدين السيوطى
(ت ٩١١) ، تحقيق محمد جاد المولى ، وعلى الجاوى ، ومحمد أبى الفضل إبراهيم ،
مصر - عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ٣٠٨- المسائل البصريات ، لأبى على الفارسى : الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧) تحقيق الدكتور
محمد الشاطر أحمد ، مصر - مطبعة المدنى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
- ٣٠٩- المسائل الحلييات ، للفارسى أيضاً ، تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، دمشق - دار العلم
، بيروت - دار المنارة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
- ٣١٠- المسائل العسكرية فى النحو العربى ، له أيضاً تحقيق الدكتور على جابر المنصورى ،
مطبعة جامعة بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٢م .
- ٣١١- المسائل العضديات ، له أيضاً ، تحقيق الدكتور على جابر المنصورى ، بيروت - عالم
الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
- ٣١٢- المسائل المشككة ، المعروفة بالبغداديات ، له أيضاً ، تحقيق صلاح الدين عبد الله
السنكاوى ، بغداد - مطبعة العانى ، ١٩٨٣م .
- ٣١٣- المسائل المنتهورة له أيضاً ، تحقيق مصطفى الحدرى ، دمشق - مجمع اللغة العربية ،
١٩٨٦م .
- ٣١٤- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل (ت ٧٦٩) ، تحقيق الدكتور محمد كامل
بركات ، مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ .

- ٣١٥- مشكل إعراب القرآن ، لمكى بن أبى طالب القيسى (ت ٤٣٧) ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤هـ .
- ٣١٦- المصون فى الأدب ، لأبى أحمد : الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢) ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، مصر - مكتبة الخانجي ، الرياض - دار الرفاعي ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ .
- ٣١٧- معانى الحروف ، لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى (ت ٢٨٤) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، جدة - دار الشروق ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ .
- ٣١٨- معانى القرآن ، لأبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥) ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ .
- ٣١٩- معانى القرآن ، لأبى زكريا الفراء (ت ٢٠٧) بتحقيق محمد على النجار ، وأحمد يوسف نجاتى ، وعلى النجدى ، والدكتور عبد الفتاح شلبى ، بيروت - عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٠م ، مصور عن ط ٠ دار الكتب ، ١٩٥٥م .
- ٣٢٠- معانى القرآن وإعرابه ، لأبى إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج (ت ٣١١) ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبى ، بيروت - عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
- ٣٢١- المعانى الكبير ، لأبى محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة (ت ٢٧٦) ، بيروت - دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
- ٣٢٢- معجم الأدباء ، لياقوت الحموى (ت ٦٢٦) ، دار الفكر ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ .
- ٣٢٣- معجم البلدان ، لياقوت بن عبد الله الحموى (ت ٦٢٦) ، بيروت - دار الكتاب العربى .
- ٣٢٤- معجم الشعراء ، للمرزبانى محمد بن عمران (ت ٢٨٤) ، تصحيح وتعليق الدكتور ف . كرنكو ، بيروت - دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ .
- ٣٢٥- معجم شواهد العربية ، للأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مصر - مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٩٧٢م .

- ٣٢٦- معجم شواهد النحو الشعرية ، للدكتور حنا جميل حدّاد ، الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.
- ٣٢٧- معجم القراءات القرآنية ، للدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، الكويت - جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ - ١٤٠٥هـ.
- ٣٢٨- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، بيروت - دار إحياء التراث العربى ، ومكتبة المثنى.
- ٣٢٩- المعمرون والوصايا ، لأبى حاتم السجستاني سهل بن محمد (ت ٢٥٥) ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه ، ١٩٦١م.
- ٣٣٠- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى (ت ٧٦١) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله ، دمشق - دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٨٤هـ.
- ٣٣١- مفاتيح العلوم ، لمحمد بن أحمد الخوارزمي (ت ٣٨٧) ، مصر - مطبعة الشرق ، عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية ، ط ١ ، ١٣٤٢هـ.
- ٣٣٢- مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ، لأحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة (ت ٩٦٨) ، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور ، القاهرة - دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٨م.
- ٣٣٣- المفضليات ، للمفضل بن محمد الضبى (ت ١٧٨) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، بيروت - ط ٦.
- ٣٣٤- المقاصد النحوية ، للعيني محمود بن أحمد (ت ٨٥٥) ، بهامش خزانة الأدب للبغدادى ، بيروت - دار صادر ، مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ.
- ٣٣٥- مقاييس اللغة ، لأبى الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٦٦هـ.

- ٣٣٦- المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١) تحقيق كاظم بحر
المرجان ، العراق - وزارة الإعلام ، ودار الرشيد ، ١٩٨٢م .
- ٣٣٧- المقتضب ، لأبى العباس ، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥)، تحقيق الشيخ محمد
عبد الخالق عزيمة، مصر - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ .
- ٣٣٨- المقرب ، لابن عصفور ، على بن مؤمن (ت ٦٦٩)، تحقيق أحمد الستار الجوار ، وعبد الله
الجبورى ، الجمهورية العراقية - إحياء التراث الإسلامى ، ط ١ ، ١٣٩١هـ .
- ٣٣٩- الممتع فى التصريف ، لعلى بن مؤمن بن عصفور (٦٦٩) ، تحقيق الدكتور فخر الدين
قباوة ، بيروت - دار الأفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٣٩٩هـ .
- ٣٤٠- المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزى : أبو الفرج عبد الرحمن بن على (ت ٦٧٥)
، حيدرآباد - الدكن - مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ط ١ ، ١٣٥٩هـ .
- ٣٤١- المقوص والمردود ، لأبى زكريا ، يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧) ، تحقيق عبد العزيز
الميمنى الراجكوتى ، مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م .
- ٣٤٢- منهج الأخفش الأوسط ، لعبد الأمير محمد الورد ، بيروت : مؤسسة الأعلمى ، وبغداد :
دار التربية ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ .
- ٣٤٣- موقف النحاة من الاحتجاج ، للدكتورة خديجة الحديثى ، العراق - وزارة الإعلام ،
١٩٨١م .
- ٣٤٤- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال ، لمحمد بن أحمد الذهبى (ت ٧٤٨)، تحقيق على محمد
البجاوى ، بيروت - دار المعرفة .

(النون)

- ٣٤٥- نتائج الفكر فى النحو ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١) ،
تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء ، ليبيا - منشورات جامعة قازيونس ، ١٣٩٨هـ .

٣٤٦- النجوم الزاهرة ، ليوسف بن تغرى بردى الأتابكى (ت ٨٧٤)، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب .

٣٤٧- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ، للدكتور الشريف ، عبد الله على الحسينى البركاتى ، مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٤هـ .

٣٤٨- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، ١٩٦٧م .

٣٤٩- النشر فى القراءات العشر ، لمحمد بن محمد الدمشقى الشهير بابن الجزرى (ت ٨٣٣)، تصحيح على محمد الضباع ، بيروت - دار الكتب العلمية .

٣٥٠- نقائض جرير والأخطل ، لأبى تمام حبيب بن أوس (ت ٢٣١)، عنى بطبعها أنطون صالحانى ، بيروت - دار المشرق، مصورة عن ط . المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٢م .

٣٥١- النقائض نقائض جرير والفرزدق ، لأبى عبيدة: معمر بن المثنى (ت ٢١٠) باعتناء : المستشرق بيفان ، لندن - مطبعة بريل ، ١٩٠٥م .

٣٥٢- النكت فى تفسير كتاب سيبويه ، ليوسف بن سليمان الأعم الشنتمرى (ت ٤٧٦) ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت - معهد المخطوطات العربية، ط ١، ١٤٠٧هـ .

٣٥٣- النوادر فى اللغة ، لسعيد بن أوس : أبى زيد الأنصارى (ت ٢١٥)، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، بيروت ، والقاهرة- دار الشروق ، ط ١، ١٤٠١هـ .

(الهاء)

٣٥٤- هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وأثار المنصفين ، لإسماعيل باشا بن محمد (ت ١٣٣٩ هـ)، بيروت - دار العلوم الحديثة ، ج ٢: ٦٨٣ .

٣٥٥- جمع الهوامع ، لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، واشترك معه فى تحقيق الجزء الأول الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، الكويت -

دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠هـ ، والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ،
١٣٢٧هـ ، وقد وضعت الإحالة إليها بين قوسين .

(الواو)

٣٥٦- الوحشيات وهو الحماسة الصغرى ، لأبى تمام حبيب بن أوس (ت ٢٣١) تحقيق عبد
العزیز الميمنی الراجکوتی ، وزاد فی حواشیه محمود محمد شاکر ، مصر - دار
المعارف ، ١٩٦٣م .

٣٥٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأحمد بن محمد بن خلکان (ت ٦٨١) ، تحقيق
الدكتور إحسان عباس ، بيروت - دار الثقافة ، ١٩٧١م .

٢- فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	اسم السورة ونص الآية	الصفحة
	(سورة البقرة)	
٣٥	﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾	٥٣٦، ٥٣٢
٤١	﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾	٤٧٧، ٤٧١
٦٥	﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾	١٩٩، ١٩٦
٦٨	﴿ عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾	١٩٩
٧١	﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾	٦٢٦
١٠٢	﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾	٥٢٤، ٥٢٠-٥١٩
١١٢	﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	٢٤٩، ٢٤٥
١٢٤	﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾	٥٦٤
١٣٥	﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾	٥٥٢، ٥٥١
١٣٥	﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾	٥٥٢، ٥٥٠
١٤٨	﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا ﴾	٦٠٨
١٧١	﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾	٤٨٩، ٤٨٥
١٧٧	﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾	٤٨٩، ٤٨٥، ٣٨١
١٨٦	﴿ أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾	١٦٥

رقم الآية	اسم السورة ونص الآية	الصفحة
٢١٦	﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾	٦٢٦
٢١٧	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾	٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠
٢٢٠	﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾	٥٢٠، ٥٢٤
٢٢٣	﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾	٣٠٣هـ، ٣٧٤
٢٥١	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾	٣٨٩، ٣٩٢
٢٧٤	﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾	٣٧٢، ٣٧٥-٣٧٦
٢٨٠	﴿ وَإِنْ كَانَ نُوِ عُسْرَةٌ فَمِنْظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾	٥٥٦، ٥٥٩
(سورة آل عمران)		
٤٢	﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ ﴾	٤٧، ٣٥٠
٩٧	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ..	٣٨٨، ٣٨٩-٣٩٠
١٥٤	﴿ يَغْنَثُ غَاثَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾	٢٩٢، ٢٩٥
١٨٥	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾	٤١٠، ٤١٥
(سورة النساء)		
٤	﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾	٤٧٤، ٤٨٣
١٦٦	﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَانُوهُمَا ﴾	٣٧٨
٢٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾	٣٥٠
٤٥	﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ ﴾	١٩٠، ١٩٤، ١٩٧، ٢٥٨
٦٧	﴿ مِنْ لَدُنَّا ﴾	٤٠٤
١٥٥	﴿ فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾	٤٣٠، ٤٣٢

رقم الآية	اسم السورة ونص الآية	الصفحة
١٧١	﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾	٥٩٤، ٥٨٦
	(سورة المائدة)	
١	﴿ غَيْرَ مَحَلِّي الصَّيْدِ ﴾	٤١٥، ٤١٠
٢	﴿ وَلَا أَمِينَ النَّبِيِّتِ الْحَرَامِ ﴾	٤١٥، ٤١٠
٢٤	﴿ فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾	٥٣٦، ٥٣٢
٣٨	﴿ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾	٣٧٨، ٣٧٣
٥٢	﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾	٦٢٦
٩٥	﴿ هَدْيًا بِالْغِ الْكُفْبَةِ ﴾	٤١٥، ٤١٠
	(سورة الأنعام)	
٢٣	﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ * إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾	٢٢٧، ٢٢٢
٩٠	﴿ فِيهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ قُلْ ﴾	١٧١
٩٦	﴿ وَجَاعِلِ * اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾	٤٢٣، ٤٢٠
١٣٧	﴿ وَكَذَلِكَ رُبِّينَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ * ﴾	٥٩٨، ٥٩١ هـ، ٤٢٥
	(سورة الأعراف)	
٣٠	﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾	١٧٧، ٢٩٤، ٢٩١
٧٥	﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾	٣٩١، ٣٨٨
٨٢	﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾	٢٢٠، ٢١٤
١٥٥	﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	٣٢٨، ١٩٥، ١٩٢، ١٨٨، ١٨٣
١٦٤	﴿ قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ ﴾	٦٥١، ٦٤٨
١٧٨	﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾	١٦٥ هـ

رقم الآية	اسم السورة ونص الآية	الصفحة
	(سورة الأنفال)	
٣٧	﴿ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾	٢٩٠، ٢٩٧، ٢٩٥
٦٠	﴿ وَآخِرِينَ مِنْ نُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾	٥٢٤، ٥٢٠، ١٩٩، ١٩٦
	(سورة التوبة)	
٣	﴿ أَنْ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾	٥٢٥، ٥٢٠
٦	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾	٣٦٨، ٣١١
٣٠	﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أُنَى يُؤْفَكُونَ ﴾	٦٧٣، ٦٧٠
١١٧	﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾	٦٢٦، ٢٦١، ٢٥٦، ٧٩
	(سورة يونس)	
٤٢	﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾	٤٤٥
	(سورة هود)	
٦٦	﴿ مِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾	٥٠٢
	(سورة يوسف)	
١٠	﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾	٢٢٧، ٢٢٢
١٨	﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾	٦٥٢، ٦٤٩
٢٠	﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾	٤٤١
٣١	﴿ مَا هَذَا بِشَرًّا ﴾	٢٣٧، ٢٣٦
٨٢	﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾	٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٥
	(سورة الرعد)	
٢٩	﴿ طُوبَى لَهُمْ وَحَسَنُ مَا بِهِمْ ﴾	٦٧٢، ٦٦٩

رقم الآية	اسم السورة ونص الآية	الصفحة
	(سورة النحل)	
١٢٤	﴿ وَلَنْ رَبِّكَ لِيَحْكُمَ ﴾	٢٣٨، ١١٢
	(سورة الإسراء)	
٧٤	﴿ كَذْتَ تَرَكْنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾	٦٢٦
	(سورة الكهف)	
١٢	﴿ إِنَعْلَمُ أَى الْحَزِينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾	٥٢٣، ٥١٩
١٩	﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾	٥٢٤، ٥١٩
٩٧	﴿ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾	١٤٣
١٠٣	﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾	٤٧٦، ٤٧٠، ٤٦١
	(سورة مريم)	
٢٩	﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًا ﴾	٢١٧
٣٨	﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾	٢٦٧
	(سورة طه)	
٤٤	﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾	٦٧٣، ٦٧٠
	(سورة الأنبياء)	
١٧	﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَاتَخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا ﴾	٢٨
٢٢	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	٥٧١
	(سورة الحج)	
٣٠	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾	١٠٨
	(سورة النور)	
٢	﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾	٣٧٨، ٣٧٣

رقم الآية	اسم السورة ونص الآية	الصفحة
٣٥	﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ ... (سورة الفرقان)	٤٦٢ هـ
٢٢	﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ يَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا ﴾ ...	٦٦٢ هـ
٢٤	﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾ ...	٣٢٢
٣٩-٣٨	﴿ وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَرْنَا تَنْبِيْرًا ﴾ ...	٢٩١، ٢٩٣، ٦٧٧
٦٣	﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ ... (سورة النمل)	٦٥٥، ٦٦٢
٩	﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ... (سورة العنكبوت)	٣٨٥
٤٤	﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾ ... (سورة السجدة)	١٢٧
١٢	﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ ﴾ ... (سورة الأحزاب)	٤١٠، ٤١٥
٣٥	﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ ... (سورة سبأ)	٢٦٨، ٢٧٤
٢٤	﴿ لَعَلِّي هْدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ...	٢٤٥، ٢٥٠
٣٣	﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ... (سورة يس)	٤٢٦، ٤٣٣، ٤٨٥، ٤٨٩
١٥	﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ ...	٢٣٦، ٢٣٩

رقم الآية	اسم السورة ونص الآية	الصفحة
	(سورة ص)	
٢	﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٥
٧٥	﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدِي ﴾	٧٠٧
	(سورة الزمر)	
٦٠	﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾	٣٩٦، ٣٩٣
	(سورة غافر)	
٦٧	﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾	٤٧٦
	(سورة فصلت)	
١٧-١٦	﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾	٣٠٣
١٧	﴿ وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾	٣٠٣، ٣٠١، ٢٨٢، ٢٧٩
٤٠	﴿ أَفَمَنْ يَلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ ﴾	٣١١، ٣٠٩
٤٠	﴿ اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾	٦١٨، ١٤٠
	(سورة الشورى)	
٥٣-٥٢	﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ • صِرَاطِ اللَّهِ ﴾	٣٨٩
	(سورة الجاثية)	
٤-٣	﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْتُئُ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ ﴾	٢٥٠، ٢٤٥
٥	﴿ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ... آيَاتٍ ﴾	٢٥٠
٢٥	﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾	٢٢٠، ٢١٤

رقم الآية	اسم السورة ونص الآية	الصفحة
٣٢	﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيِقِّينَ ﴾ (سورة الأحقاف)	١٤٢ هـ
٢٤	﴿ عَارِضٌ مُّطَرِنًا ﴾ (سورة محمد ﷺ)	٤١٠، ٤١٥
٤	﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ ﴾	٦٨٣
٤	﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾	٦٨٣، ٦٧٩، ٥٦٣
١٥	﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ﴾	٣٧٣، ٣٧٩
٢١	﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾	٣٧٦، ٣٧٢
٣١	﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ ﴾ (سورة القمر)	٤٨٨
٢٧	﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ ﴾	٤١٠، ٤١٥
٤٩	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (سورة الواقعة)	٣٨٥، ٣٨٢، ٦٥
١٩-١٧	﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ، بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ، لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ وَلَحْمُ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ ﴿ وَحُورًا عِينًا * ﴾	٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٦، ٤١٩، ٤٢٢

رقم الآية	اسم السورة ونص الآية	الصفحة
١٠	﴿ وَكَلَّ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾ (سورة الحديد)	٢٨٨ هـ
٢٠	﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾ (سورة الحاقة)	١٤٢ هـ
١١	﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ ﴾ (سورة المعارج)	٤٩٧
١٧	﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (سورة نوح)	٦٣٦
٢	﴿ قُمْ اللَّيْلَ ﴾ (سورة المزمل)	١٢٢
٤ - ٣	﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ، بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾ (سورة القيامة)	٦٩٧ ، ٦٩٢
٣١	﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (سورة الإنسان)	٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧
١٥	﴿ وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (سورة المرسلات)	٦٧٧ ، ٦٧٠
٤٠	﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾ (سورة النازعات)	٤٠٤
٤١	﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (سورة المطففين)	٤٠٤
١	﴿ وَيَلْ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ (سورة المطففين)	٦٧٠ ، ٦٧٠.٢ ، ٦٧٧

رقم الآية	اسم السورة ونص الآية	الصفحة
	(سورة البلد)	
٤	﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ ﴾	٤٥٢
١٥-١٤	﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾	٤٥٢ ، ٤٤٧ ، ١٠٧
	(سورة الإخلاص)	
١	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	٢٣٣
٤	﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾	٢٣٤ ، ٢٣١

٣- فهرس الأحاديث النبوية والآثار

م	الحديث أو الأثر	الصفحة
١	إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا (حديث) ٣٢١هـ	
٢	إنكم لتكثرون عند الطمع وتقلون عند الفزع (حديث) ٦٩٥ ، ٦٤	
٣	سبوح قدوس رب الملائكة والروح (حديث) ٦٥٧ ، ٦٤	
٤	ليبك وسعديك (أثر عن عمر بن الخطاب وابنه عبدالله) ٧٠٠ ، ٦٩٩ ، ٦٤ ، ٥٣ ، ٤٩ ، ٧٠٧ ، ٧٠٥ ، ٧٠٣ ، ٧٠٢ ، ٧٠٨	
٥	المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشرّ ٦٦٤هـ	
٦	نخلع ونترك من يفجرك (أثر عن عمر) ٢٧٤ ، ٢٦٨ ، ٦٤	

٤- فهرس الأمثال

م	المثل	الصفحة
١	أطرى إنك ناعلة...	٦٠٣، ٥٩٢
٢	أغدة كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية...	٦٨٥، ٦٨١
٣	افعله أثراً ما	٦٠٧، ٦٠٤
٤	أمت في حجر لافيك...	٦٦٧، ٦٦٥
٥	أمر مبكياتك لا أمر مضحاتك...	٥٤٩، ٥٤٥
٦	إلا حظية فلا ألية...	٥٦٠، ٥٥٦
٧	أهلك والليل...	٥٧٧، ٥٧٤
٨	أو فرقاً خيراً من حب...	٥٧٠، ٥٦٨
٩	شر أهر ذا ناب...	٦٦٧، ٦٦٥
١٠	شهر ترى وشهر ترى وشهر مرعى ..	٢٨٦
١١	الظباء على البقر ..	٥٤٩، ٥٤٥
١٢	عسى الغوير أبؤسا ..	٤٠٥، ٣٩٩، ٢٢٦، ٢٢١
١٣	غضب الخيل على اللجم ..	٥٧٣، ٥٧٠
١٤	قضية ولا أبا حسن لها ..	٥٩١
١٥	كل شيء ولا شتيمة حر ..	٥٩٣، ٥٨٥
١٦	كليهما وتمرا ..	٥٩٣، ٥٨٥
١٧	اللهم ضبعا وذنباً ..	٥٤٨، ٥٤٤
١٨	ماز رأسك والسيف ..	٥٧٧، ٥٧٤
١٩	ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة ..	٢٥١، ٢٤٦
٢٠	متعرضا لعن لم يعنه ..	٥٧٣، ٥٦٩
٢١	مرعى ولا كالسعدان ..	٥٩٠
٢٢	هذا ولا زعماتك ..	٥٩٠، ٥٨٤

٥- فهرس أقوال العرب

م	القول	الصفحة
١	اجتمع القيض	٤٩١، ٤٨٦
٢	اجتمعت أهل اليمامة	٢٢٩، ٢٢٧، ٢٢٥، ٢٢٤
٣	أخذتنا بالجود وفوقه	٢٥٩، ٢٥٤
٤	أدخل فوه الحجر	٤٣٥، ٤٣٠
٥	ادفع الشر ولو أصعبا	٥٧٢، ٥٦٨
٦	إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب	٥٨٣، ٥٨٠
٧	أأعور وذا ثاب	٦٩٤، ٦٩١
٨	أكلت أرض كذا وكذا	٤٩١، ٤٨٦
٩	أكلوني البراغيث	٢٧٦، ٢٧٢، ١٢٩
١٠	ألا خيراً من ذلك	٥٧٠، ٥٦٧
١١	ألا رجلاً إما زيداً وإما عمراً	٥٩٦، ٥٨٨
١٢	ألا طعاماً ولو تمرأ	٥٧١، ٥٦٨
١٣	إلى (بمعنى : أنتحى)	٥٣٩، ٥٣٧
١٤	أما أنت منطلقاً انطلقت	٦٠٦، ٦٠٤
١٥	أما العسل فأننا شراب	٣٣٥، ٣٣١
١٦	إما لا	٤٠٦، ٤٠٤
١٧	انته يا فلان أمراً قاصداً	٥٩٥، ٥٨٦
١٨	إنك ما وخيراً	٦٢٠، ٦١٧
١٩	إنه لمنحار بوائكها	٣٤٢، ٣٣٦، ٣٣٥

م	القول	الصفحة
٢٠	إِن يَأْتِ فَاهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ	٦٠٨، ٦٠٥
٢١	إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ	٢٦٥، ٢٦٣
٢٢	أَهْلَ ذَاكَ	٥٧٣، ٥٧٠
٢٣	إِيَّايَ (بمعنى : أحذر)	٥٧٧، ٥٧٤
٢٤	بِحَسْبِكَ هَذَا	٢٥٨، ٢٥٣
٢٥	بَلَى وَجَاذًا (فى جواب : أما بمكان كذا وكذا وجد)	٥٤٨، ٥٤٤
٢٦	بَنُو فُلَانٍ يَطُؤُهُمُ الطَّرِيقُ	٤٩٠، ٤٨٦
٢٧	تَحْذِيرِي زَيْدًا	٥٤١، ٥٣٨
٢٨	ثَمَانِي حَجَجَ حَجَّتَهُنَّ بَيْتَ اللَّهِ	٤٢٨
٢٩	حَذَرَكَ زَيْدًا	٥٤١، ٥٣٩، ٥٣٨، ٥٣٧
٣٠	حَمْدُ اللَّهِ وَنَثَاءٌ عَلَيْهِ (فى جواب : كيف أصبحت)	٦٥٠، ٦٤٨
٣١	حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ	٣٢٢
٣٢	حِيَهْلُ الصَّلَاةِ وَحِيَهْلُ الثَّرِيدِ	٥٢٩، ٥٢٧
٣٣	خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا	٣٩٦، ٣٩٣
٣٤	خَيْرًا لَنَا وَشَرًّا لَعَدُونَا	٥٧٢، ٥٦٩
٣٥	خَيْرٌ مُقَدِّمٌ	٥٧٢، ٥٦٩
٣٦	خَيْرًا وَمَا سَرَّ	٥٧٢، ٥٦٩
٣٧	زَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ	٢٢٧، ٢٢٢
٣٨	رَأْسُهُ وَالْحَائِطُ	٥٧٧، ٥٧٤
٣٩	رَاشِدًا مُهْدِيًا	٥٧٢، ٥٦٩
٤٠	رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ	٦٧٧
٤١	رَوَيْدَكَ نَفْسِكَ	٥٤١، ٥٣٨
٤٢	زَيْدًا (بمعنى : عليك زيدا)	٣٢٧، ٣٢٥

م	القول	الصفحة
٤٣	زيد لقيت أباه وعمراً	٢٩٨، ٢٩٦
٤٤	زيد نهاره صائم وليه قائم	٤٠٥
٤٥	سبحان الله وحنانيه.	٧٠٥، ٧٠٠
٤٦	شأنك والحج.	٥٧٧، ٥٧٤
٤٧	شىء ما جاء بك.	٦٦٧، ٦٦٥
٤٨	صادقاً والله.	٥٧٣، ٥٦٩
٤٩	الصبيان.	٥٤٨، ٥٤٤
٥٠	صدنا قنوين.	٤٩٠، ٤٨٦
٥١	صيد عليه الليل والنهار.	٤٠٥، ٤٠٠
٥٢	صيد عليه يومان.	٤٣٢، ٤٢٦
٥٣	الطيبو أخبار.	٤٧١، ٤٦٩، ٤٦٢
٥٤	على زيداً.	٥٤١، ٥٣٨
٥٥	غسلته غسلأ نعما.	٢٦٥، ٢٦٣
٥٦	قد علمت لعبد الله تضريه.	٣٨٦، ٣٨٢ هـ
٥٧	كان أنت خيراً منه.	٢٦١، ٢٥٦، ٢١٧
٥٨	كل نعمة وسخلتها.	٥٧٧
٥٩	لبى زيد وسعدى زيد.	٧٠٧، ٧٠١
٦٠	لذن غدوة.	٣٩٩، ٢٣٦، ٢٢٦، ٢٢٢
		٤٨٣، ٤٧٤، ٤٠٤
٦١	لو أردت الدراهم أعطيتك رويد ما الشعر.	٥٣١
٦٢	ليس خلق الله مثله.	٢٦٠، ٢٥٥
٦٣	ما أعطاه للدراهم.	٢٦٧

الصفحة	القول	
١٠٧	ما أنا بالذى قاتل لك شيئاً ..	٦٤
٢٦٧	ما أولاه بالمعروف ..	٦٥
٥٩٢، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢١	ما جاءت حاجتك ..	٦٦
٥٩٥، ٥٨٦	ما رأيت كالיום رجلاً ..	٦٧
	ما شعرت به شعرة وليت شعري ..	٦٨
٢٦٣	ما كان أبردها ..	٦٩
٥٧٧	ما لكم أحد؟ (فيقول المجيب): بلى وأحاد ..	٧٠
٥٧٢، ٥٦٩	مبرور مأجور ..	٧١
٢٧٧، ٢٧٣	متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً ..	٧٢
٦٠٨، ٦٠٥	مرحباً وأهلاً ..	٧٣
٤٣٤، ٤٢٩	مررت بخير وأفضل من ثم ..	٧٤
٥٦٠، ٥٥٦	مررت برجل إن طويلاً وإن قصيراً ..	٧٥
٥٦١، ٥٥٧	مررت برجل صالح إلا صالحاً فطالماً ، وإلا صالح فطالغ ..	٧٦
٦٠٨، ٦٠٥	مصاحب معان ..	٧٧
٥٥٨، ٥٥٥	الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر ..	٧٨
٢٥٨، ٢٥٢	هذا جحرٌ ضبٌّ خرب ..	٧٩
٥٩٠، ٥٨٤	هذا ولا كذب مسليمة ..	٨٠
٤٩١، ٤٨٦	هذه الظهر أو العصر أو المغرب ..	٨١
٢٤١، ٢٣٦	هذه ملحفة جديدة ..	٨٢
٥٧٠، ٥٦٧	هلا خيراً من ذلك ..	٨٣
٢٢٧، ٢٢٥	الهلال (بمعنى : هذا الهلال)	٨٤
٥٤١، ٥٣٨	هلموا وهلموا وهلمى ..	٨٥

م	القول	الصفحة
٨٦	من حوَّاجُ بيتِ الله	٣٣٤ ، ٣٢٩
٨٧	من قطانُ مكة وسكانُ البلدِ الحرام	٣٣٥ ، ٣٣٠
٨٨	هنيئاً مريئاً	٥٧٢ ، ٥٦٩
٨٩	هو أجمل الفتيان وأحسنه وأكرم بنيهِ وأنبله	٢٧٧ ، ٢٧٣
٩٠	ويلدٍ قطعت	٣٢٧ ، ٣٢٥
٩١	وراءك أوسع لك	٥٩٤ ، ٥٨٦
٩٢	ولد له ستون عاماً	٤٣٢ ، ٤٢٦
٩٣	يا إياك أعنى	٦٠٣ ، ٥٩٩
٩٤	يا تيم تيم عدى	٢٢٥
٩٥	يا طلحةً أقبل	٢٢٨ ، ٢٢٥

* القائل الذي لم يذكره الرماني وضع بين () ، والمختلف فيه وضع بعده (م)، والقائل الذي لم يعرف وضع مكانه (ـ).

الشاهد	البحر	القائل الصفحة (الرقم)
بُ		
وبالسُّهْبِ ميمونُ النقيبةِ قوله لِمَلْتَمِسِ المَعْرُوفِ: أَهْلٌ وَمَرْحَبُ	طويل	طفيل الغنوي ٦٠٥، (٥١٨)، ٦٠٩ (٥٢٣)
فدئُ لبني ذهلٍ بنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمُ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ	طويل	مقاسُ العاندئ ٢١١، (٧٠)، ٢١٧ (٧٩)
إِيَّاكَ إِيَّاكَ المراءَ فــــإنَّه إلى الشَّرِّ دَعَاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ	»	الفصل بن عبد الرحمن القرشي (م)
فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رحله فَبَانِي وَقَيَّارًا بِهَا لَغْرِيْبُ	»	ضابئُ البرجمي ٣٦٩، (١٣٨)، ٢٧٤ (١٤٨)
فَبَيْنَاهُ يَشْرَى رحله قال قائل: لَمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ	»	العجير السلولي (م) ١٦٢، (٢٢)، ١٧٣ (٥١)
بِهَاجِيفُ الحَسْرَى قَامًا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ	»	علقمة بن عبدة ٤٧٣، (٤٠٩)، ٤٨٢ (٤١٣)
أَتَهْجُرُ لَيْلِي للفراقِ حَبِيبُهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ	»	(المخبل السعدي) (م) ٤٧٥، (٤١١)، ٤٨٤ (٤١٦)
بَكَيْتُ أَخَا اللُّؤَاءِ يُعَمِّدُ يَوْمَهُ كَرِيمٌ رِفَوسَ الدَّارَعَيْنِ ضُرُوبُ	»	(أبو طالب) ٣٣١، (١٩٣)، ٣٣٥ (١٩٩)
وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكَ أَبُو أُمِّهِ حَيُّ أَبُوهُ يَقَارِبُهُ	»	الفرزدق ١٦٣، (٢٣)، ١٧٤ (٥٥)
مِثْلَانِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٌ وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بَيْنَ غَرَابِهَا	»	الأخوص الراحي ٤٠٩، (٢٨٧)، ٤١٥، (٣٠١)، ٤٢٢ (٥٤٢)، ٦٢٥ (٥٤٨)
دِيَارٌ مِثْلُهُ إِذْ مَيَّ مَسَاعِفُهُ وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبُ	بسيط	ذو الرمة ٥٨٤، (٤٩٠)، ٥٩٢ (٥٠٢)
يَهْدِي الخَمِيسَ نَجَادًا فِي مَطَالِعِهَا إِمَّا المِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةَ رُغْبُ	»	(مزاحم العقيلي) (م) ٤١٩، (٣١٢)، ٤٢٢، (٣١٦)
فَمَا أَذْرَى أَغْيَرَهُمْ تَنَاءً وَطُولُ الدَّفْرِ إِمَّ مَالٌ أَصَابُوا	وافر	(الحارث بن كعدة) (م) ٢٨٧، (١٦٧)، ٢٩٠، (١٧٣)، ٣٥٩، (٢٣٢)، ٣٦٣ (٢٣٦)
لَدُنْ بِهِزٍ الكفِ يَمْسِلُ مِثْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلَبُ	كامل	ساعدة بن جؤية ١٨٢، (٥٧)، ١٨٦، (٥٨)
عَجِبُ لَتَاكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فَيَكُمُ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ	»	(هني بن أحمر الكناني) (م) ٦٤٧، (٥٧٥)، ٦٥٠ (٥٧٨)

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
لا بَارِكَ اللَّهُ فِي الْفَوَانِي هَلْ يُصْبِحُ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبُ	منسرح	(عبد الله بن قيس الرقيات)	١٧٠ (٤٠)
ب			
وَكَمْثًا مَدْمَاءُ كَانَ مَتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبُ	طويل	طفيل الغنوي	٢٧١ (١٤٢)، ٢٧٥ (١٥٢)
[وعدت وكان الخلف فيك سجية] مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بَيْتُ رَبِّ	»	(ابن عبيد الأشجعي) (م)	٧٦٩ (٤٧٧)،
			٥٧٣ (٤٧٨)
يَمُرُّونَ بِالدُّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيُخْرِجُونَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ	طويل	(اعشى همدان) (م)	٣٣٩ (٢٠٨)، ٣٤٤ (٢١٧)
رَ عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّمَالِبِ			
أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ	بسيط	عمرو بن معدى كربالذيدي (م)	١٨٩ (٦٠)، ١٩٣ (٦٥)، ٣٢٨ (١٨٧)
وَكَيْفَ تَوَاصَلَ مِنْ أَصْبَحَتْ خُلَاثَتُهُ كَأَبَى مَرْحَبِ	متقارب	(الناطقة الجعدى)	٤٨٧ (٤٢٠)، ٤٩١ (٤٢٤)
التاء			
أَفَى الْوَلَائِمِ أَوْلَادُ لَوَاحِدَةٍ وَفَى الْعِيَادَةِ أَوْلَادُ لِعَلَاتِ	بسيط	(—)	٦٤، ٤٩٢ (٦١٨)، ٦٩٥ (٦٢٢)
(الجيم)			
قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاَجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوَجُ	طويل	أبو نؤيب	١٣١ (١٩١)، ٣٣٥ (١٩٨)،
			٣٤٣ (٢١٦)
ع			
أَمَّا النَّهَارُ فَنَفَى قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جُوفِ مَنْحَوْتٍ مِنَ السَّاجِ	بسيط	(الجرفش الطائي)	٤٠٠ (٢٦٩)،
			٤٠٦ (٢٧٧)
كَانَ أَصْوَاتٌ مِنْ إِيغَالِهَنْ بَنَى أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ	»	نوا الرمة	٤٢٩ (٢٢٧)، ٤٣٢ (٢٣٣)
(الحاء)			
وَطَرَتْ بِمَنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتِ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا	وافر	(مضرس بن رباعي)	١٥٣ (٥)، ١٦٧ (٣١)،
			١٦٩ (٣٦)

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
ح			
لَيْبِكَ يَزِيدُ خَارِجُ لَحْمُومَةٍ وَمُخْتَبِطُ مَا تُطِيحُ الطَوَائِفُ	طويل	الحارث بن نهبك (م) ٥٨٩، (٥٠٠)، ٥٩٧، (٥١٣)	
مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَلَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ	مجزوء	سعد بن مالك ٢٣٥، (٩٩)، ٢٣٨، (١٠١)	
ح			
أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْبَهْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ	طويل	٥٤٥، (٤٥٧)، ٤٤٨، (٤٥٩)	
أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَّتْ بِمُسْتَبَاحٍ	وافر	٢٨٦، (١٦٦)، ٢٩٠، (١٧٢)	
	الكامل	٢٨٩، (٢٣١)، ٢٦٣، (٢٣٥)	
(الدال) د			
أَلَا حَىٰ نَدْمَانِي عَمِيرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا	طويل	٢٥٤، (١٢٢)، ٢٥٩، (١٣١)	
أَعْنَىٰ بِخَوَارِ الْعَنَانِ تَخَالَهُ إِذَا رَاحَ يَرْدَىٰ بِالمُدَجَّجِ أَحْرَدَا	»	» ٤١٣، (٢٩٥)، ٤١٨، (٣٠٩)	
لَوْ أَبِضَ مَصْقُولُ السُّطَامِ مُهَيَّئَا وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسِيجِ دَاوُدَ مُسْتَرْدَا	»	» ٦١١، (٥٢٦)، ٦١٤، (٥٢٨)	
وَكُنْ وَلِيَّاهَا كَحِرَّانٍ لَمْ يَفُقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا	»	» ٦٢١، (٥٣٩)، (شقيق بن جزء تالبا ملى)	
أَتَوَعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا	وافر	٦٢٤، (٥٤٥)	
إِنَّمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمِيرٍ وَمَا حَضَنٌ وَعَمِيرٌ وَالْجِيَادَا	»	» ٢٥٣، (١٢٠)، ٢٥٨، (١٢٨)	
مَعَاوَىٰ إِنَّمَا بَشَّرَ فَاَسْنَجِ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا	مجزوء	(-) ٤٢١، (٣١٥)، ٤٢٤، (٣١٩)، ٤٣٢، (٣٣٤)	
فَرْجُجْتُهَا بِمَرْجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مِرْدَادَةَ	الكامل		
د			
وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءُهَا يَشْهَلَانِ إِلَّا الْخِرْزِيُّ مِمَّنْ يَقُودُهَا	طويل	(مغلس بن لقيط الأسدي) ٣١٤، (٧٦)	
		٢٢١، (٨٥)	
سَبَحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبِيحُ الْجُودَى وَالْجَمْدُ	بسيط	٦٥٦، (٥٨٦)، (أمية بن أبي الصلت (م))	
		٦٦٣، (٥٩٣)	

الشاهد	البحر	القائل الصفحة (الرقم)
مستحقبي خلق الماذي يحفزه بالمشرفى وغاب فوقه حصيد	»	الزبريان بن بدر (م) ٤١١ (٢٨٩)، ٤١٦، (٣٠٣)
نظارة حين تعلق الشمس رأكبها طرحا يعينى لياح فيه تحديد	»	الراعى (م) ٥١١ (٤٣٦)، ٥١٦، (٤٤٠)
عزمت على إقامة ذى صباح لشيء ما يسود من يسود	وافر	الخثعمى (أنس بن مدركة) ٥٠٥ (٤٣٤)، ٥٠٨ (٤٣٥)
فلا حسبا فخرت به لتير ولا جدأ إذا ازدحم الجود	»	جرير ٤٨٢ (٢٤٧)، ٤٨٤، (٢٥٤)
ثلاث كلهن قتلت عمدا فآخزى الله رابعة تعود	»	(—) ٢٨٦ (١٦٥)، ٢٨٩، (١٧١)
ل		
إن الذى حانت بقلع دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد	طويل	أشهب بن رميلة (م) ٧٤، ٤٣٩، (٣٥١)، ٤٤٤ (٣٦١)
فلولا رجاء النصر منك زفينة عقابك قد صاروا لنا كالوارد	»	(—) ٤٤٧ (٣٦٤)، ٤٥٢، (٣٧٤)
أحكم كحكم فتاة الحى إذ نظرت إلى حمام شرار و زاد التمد	بسيط	النابعة الذبياني ٤١١ (٢٩١)، ٤١٦، (٣٠٥)
كان رحلى وقد زال النهار بنا بذى الجليل على مستانس وحد	»	٢٣٢ (٩٧)
مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما أئمر من مال ومن ولد	»	٦٧٣ (٥٩٧)
أريد جيباءه ويريد قتلى عذيرك من خليلك من مراد	وافر	عمرو بن معدى كرب (م) ٥٧٥ (٤٧٩)، ٥٧٨ (٤٨٢)
ألم ياتيك والأنبياء تنمى بما لاقت لبـون بنى زياد	»	قيس بن زهير ١٦٤ (٢٦)، ١٦٤، (٢٥)، ١٧٥، (٥٦)
عمرتك الله الجليل فإبنى ألقى عليك لو أن لبيك يهتدى	كامل	ابن أحمر ٦٥٤ (٥٨٣)، ٦٦١، (٥٩٠)
كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت بالثنتين عصف الإيمد	»	خفاف بن نديبة ١٥٣ (٤)، ١٦٧، (٣٠)، ١٦٩، (٣٧)
فلا أبغيتكم قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لآبة ضرغدر	»	عامر بن الطفيل ٤٠٣ (٢٧٥)، ٤٠٧، (٢٨٣)، ٤٨٦ (٤١٨)، ٤٩١، (٤٢٢)
وأخو الغوان متى يشأ يصرمته ويعنن أعداءه بعيد ودار	»	الأعشى ١٥٦ (٩)، ١٦٤، (٢٦)، ١٦٨، (٣٥)

الشاهد	البحر	القاتل	الصفحة (الرقم)
فَكَانَ لَهْقُ السُّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مَعِينٌ بِسَوَادٍ	»	(-) ٤: ٢٧٠، ٤: ٦ (٢٧٨)	
يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُبُهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ	منسرح	الفرزدق ٤٣٠، (٣٢٩) ٤٣٤، (٣٤١)	
إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبِيدُ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرُبَا قَبْلَةَ الْمَسْجِدِ	متقارب	جرير ٥٧٩، (٤٨٥) ٥٨١، (٤٨٧)	
[وجدت ، إذا أضطلحوا ، خيرهم] وَزَنَدَكَ أَثَقَبَ أَزْنَادَهَا	»	(الأعشى) ١٤٥ (١)	
(الراء) ز			
ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَسْوَمِهِمْ غُفِرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ	رمل	طرفة بن العبد ٣٣٦، (٢٠٣) ٣٤٢، (٢١١)	
فَمَا قَبِلَتْ زَحْفًا عَلَى الرِّكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ لَبِست وَثُوبٌ أُجِرُ	متقارب	امرؤ القيس ٢٨٥، (١٦٣) ٢٨٩، (١٦٩)	
فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسْرُ	»	النمر بن تولب ٢٨٥، (١٦٤) ٢٨٩، (١٧٠)	
ز			
تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بَجَارِيَةِ بَهْرًا لَهُمْ بَغْدَا بَهْرًا	طويل	ابن ميادة (م) ٥٣٢، (٥٥٧) ٦٣٦، (٥٦١)	
إِذَا الْوَحْشُ هَمَّ الْوَحْشُ فِي ظِلَلَاتِهَا سَوَاقِطٍ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرًا	»	الجعدي ٢٤٣، (١٠٥) ٢٤٧، (١١٣)	
فَلَيْسَ بِمَفْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِيْحَا حَا وَلَا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعْقَرَا	»	» ٢٤٥، (١٠٩) ٢٤٩، (١١٧)	
مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أَخِي ثَقِفَ أَوْ عَمْدٍ شَاحِطٍ دَارًا	مديد	عدى بن زيد ٤٥٩، (٣٩٠) ٤٦٦، (٤٠٢)	
أَوْ مُعْبِرٍ الظُّهْرِ يَنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ مَا حَجَّ رُبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا	بسيط	رجلٌ من باهلة ١٥٨، (١٥) ١٧٢، (٤٦)	
مَشَقَّ الْهَوَاجِرِ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى تَهْبُنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا	كامل	جرير ٧٠، ٤٠٢، (٢٧٢) ٤٠٦، (٢٨٠)	
[ولا نقاتلُ بالعمى سى ولا تُرامى بالمجاردة	مجزوء	الأعشى ٧١، ٤٢٨، (٣٢٦) ٤٣٤، (٣٤٠)	
إلا عَمَلًا أَوْ بُسْدًا هَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ الْكَامِلِ	الكامل		
أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ تَقَرَّا	منسرح	الربيع بن ضبع ٢٩٢، (١٧٤) ٢٩٥-٢٩٤، (١٧٥)	
وَالذُّبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَخُدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ			
لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَقَصَ الْمَوْتَ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ	خفيف	سودة بن عدى (م) ٢٤٢، (١٠٤) ٢٤٧، (١١٢)	

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
أَكْلُ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٌ تَوَقُّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا رُ	مقارب	أبو دؤاد (م)	٢٤٦ (١١١)، ٢٥١ (١١٩)
وَأَنْتَ امْرِئٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامُ فَمَا النَجْدِيُّ وَالْمَتَغَوِّدُ	طويل	جميل	٦١٦ (٥٣٠)، ٦١٩ (٥٣٥)
أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً لَأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وَشَرُّ مُبَسَّرُ	طويل	أبو ذبيبة	٦٣٣ (٥٥٨)، ٦٣٧ (٥٦٣)
لِعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكٍ حَقٌّ وَلَا مَنَسَى مَعْنُ وَلَا مَتَبَسَّرُ	»	الفرزدق	٢٤٣ (١٠٦)، ٢٤٧ (١١٤)
وَأَيْقَنُ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَّ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ أَيْرُ	»	حنظلة بن فاته (م)	١٥٨ (١٤)، ١٧٢ (٤٥)
إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَاءٌ بَلَفْتَهُ فِقَامٌ بَفَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَارُ	»	نور الرُّمَّة	٢٨٠ (١٥٨)، ٢٨٢ (١٦٠)، ٣٢٢
		(١٨٦)	
ضُرُوبُ بَرَأْسِ السِّيفِ سَوَّقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرُ	»	أبو طالب بن عبد المطلب	٣٣٢ (١٩٤)، ٣٣٥ (٢٠٠)
أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمِرَاغَةِ إِذَا هَجَا تَعِيمًا بَجُوفِ الشَّامِ أَمْ مَتَسَاكِرُ	»	الفرزدق	٢١٤ (٧٥)، ٢٢٠ (٨٤)
وَشَرُّ الْمَنَایَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ كَهَكَ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيُّ حَاضِرُهُ	»	الخطيب	٤٨٦ (٤١٩)، ٤٩١ (٤٢٣)
تَحْسَبُ هَوَاسُ، وَأَقْبِلْ، أَنْنَى بِهَا مَفْتَدٍ مِنْ وَاحِدٍ لَا أَغَامِرُهُ	»	أبو سدره الهجمي	٦٣٩ (٥٦٦)، ٦٤٤ (٥٧١)
فَقُلْتُ لَهُ : فَاها لَفِيكَ فَبِإِنَّهَا قُلُوصُ امْرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَازِرُهُ	»	(—)	٦٣٤ (٥٥٩)، ٦٣٧ (٥٦٣)
عَذِيرُكَ مِنْ مَوْلَى إِذَا نِمْتُ لَمْ يَنْمِ يَقُولُ الْخَنَاءُ أَوْ تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهُ	»	بسيط	٦٤٠ (٥٦٨)، ٦٤٥ (٥٧٣)
إِلَى إِمَامٍ تَفَادِينَا فَوَاضِلُهُ أَظْفَرُهُ اللَّهُ فَلَیْهِنِي لَهُ الظَّفَرُ	»	جرير	٥٤٤ (٤٥٦)، ٥٤٧ (٤٥٨)
خَلُّ الطَّرِيقِ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ وَابْرُزْ بِبَرَزَةٍ حَيْثُ أَظْطَرَّكَ الْقَبْرُ	»	الفرزدق	٧٢، ٢٣٦ (١٠٠)، ٢٣٩ (١٠٢)
فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مَثَلُهُمْ بِشَرِّ	»	اللعين المنقري (م)	٣٤٥ (٢١٩)، ٣٤٩ (٢٢٤)
أَيُّ الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تَوَعَّدَنِي وَفَى الْأَرَاجِيزِ خَلْتُ اللُّؤْمَ وَالْخَوْدُ	»	الخنساء	٦٨٠ (٦٠٠)، ٦٨٤ (٦٠٦)
تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا أَنْكَرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ	»	(حريث بن جبلة العذري) (م)	٥٢١ (٤٤٤)، ٥٢٦ (٤٤٦)
حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَذَكُّرُهُ وَالدَّهْرُ أَيُّتَمَّا حَالَ دَهَارِي	»		

الشاهد	البحر	القائل الصفحة (الرقم)
فإنك لا تبالي بعد حول أظنني كان أمك أم حمار	واقر	خداش بن زهير (م) ٢١٢، ٧٠ (٧٢)، ٢١٩ (٨٣)
تراها من يبيس الماء شهباً مخالط ديرة منها غراراً	»	السليك بن السليكة ٤١١ (٢٩٠)، ٣١٦ (٣٠٤)
فمن يك سائلاً عنى فلأني وجروة لا ترد ولا تعار	واقر	عنتر (م) ٦١٧ (٥٣٣)، ٦٢٠ (٥٣٨)
وكننت هناك أنت كريم قيس فما القيسي بعدك والفخار	»	(—) ٦١٦ (٥٣١)، ٦١٩ (٥٣٦)
له زجل كائنه صرت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير	»	الشماع (م) ١٥٨ (١٣)، ١٧١ (٤٤)
يا زبرقان أخا بني خلف ما أنت وبب أبيك والفخر	كامل	المخبل السعدي (م) ٦١٥ (٥٢٩)، ٦١٩ (٥٣٤)
فقصرن الشتاء بعد عليه وهو للذود أن يقسمن جار	خفيف	عدى بن الرقاع (م) ٤٩٣ (٤٢٥)، ٤٩٦ (٤٢٦)
أرواح مودع أم بكور أنت فأنظر لأي ذاك تصير	»	عدى بن زيد ٣٧٢ (٢٤٠)، ٣٧٢ (٢٤٣)
هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها	مقارب	الأعور الشنئ (م) ٧٣، ٢٤٤ (١٠٧)، ٢٤٨
فليس باتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها		(١١٥)
ب		
كسا اللوم تيماً خضرة في جلودها فويلاً لتيم من سرايلها الخضر	طويل	جرير ٦٧٠ (٥٩٦)، ٤٧٤ (٥٩٨)
قلل دا جلاله هبته لجلاله ولا ذا ضياع هن يتركن للفقر	»	هدبة بن الخشم ٣٨٠ (٢٤٥)، ٣٨٣ (٢٥٢)
فإن تك في أموالنا لا تضيق بها نراعاً ، وإن صبر فنصير للصبر	»	» ٥٥٥ (٤٦١)، ٥٥٩ (٤٦٦)
يا عين بكى حنيفاً رأس حيهم الكاسرين القنا في عسرة الذبر	بسيط	تميم بن مقبل ٣٣٧ (٣٤٦)، ٤٤٣ (٣٥٦)
جئني بمثل بني بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار	»	جرير ٢٩٧ (١٧٦)، ٣٠٠ (١٧٨)، ٤١٢
		(٢٩٤)، ٤١٨ (٣٠٨)
إذا تغنى الحمام الورق هي جنى ولو تعزيت عنها أم عمار	بسيط	(الناطقة الذبياني) ٥٨٨ (٤٩٧)، ٥٩٦ (٥١٠)
لقد كذبك نفسك فاكذبتها فإن جزعاً وإن إجمالاً صبر	واقر	دريد بن الصمة ٥٦٣ (٤٧٢)، ٥٦٦ (٤٧٥)
سماع الله والعلماء أني أعوذ بحق خالك يا ابن عمير	»	(—) ٦٨٢ (٦٠٤)، ٥٨٥ (٦١١)
كان عذيرهم بجنوب سلى نعام قاق في بلد يقفار	»	الناطقة الجعدى (م) ٤٨٦ (٤١٧)، ٤٩١ (٤٢١)

القائل الصفحة (الرقم)	البحر	الشاهد
(٤٠٦)٤٧٠، (٣٩٤)٤٦١	الخرنق بنت هفان	لا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفْةُ الْجَزْرِ النازلون بكلُّ مُغَسَّزٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ
٣٤٢، (٢٠٤)٣٣٧ (م)	(أبو يحيى اللاحق)	حَذِرْ أَمُورًا لَا تُخَافُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مَنْجِيَّةً مِنَ الْأَقْدَارِ
(٢١٢)		
(٤١)١٧٠	النايفة الذبياني	فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلَيْدَفَعَن جَيْشُ إِلَيْكَ قِوَادِمَ الْأَكْوَارِ
(١٥٠)٢٧٥، (١٤٠)٢٧٠	الفرزدق	إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَيُّ فَكَانَ وَكَنتَ غَيْرَ غَدِيرِ
(٥٨٧)٦٥٦، (٥٨٤)٦٥٥	الاعشى	أَقُولُ لَمَّا جَاءَ نِي فُخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عَلَّقَ مَعَهُ الْفَاخِرِ
(٥٩٤)٦٦٣، (٥٩١)٦٦١		
(٦٣٠)٧٠١	(لرجل من بني أسد)	دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسْوَرِ
(٦٣٥)٧٠٧	متقارب	
		(السنين) س
(٥٧٤)٦٤٥، (٥٦٩)٦٤١	طويل	هَنِيئًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بِيُوتِهِمْ وَلِلْعَزْبِ الْمَسْكِينِ مَا يَتَمَسُّ
(٦٢٧)٧٠٠	سحيم عبد بنى الحساس	إِذَا شَقُّ بُرْدٍ شَقٌّ بِالْبَرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبَرْدِ لَابِرُ
(٦٣٢)٧٠٦		
(٦٦)١٩٣، (٦١)١٩٠، ٦٩	(الملتص)	أَلَيْتَ حُبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ
		س
(٢٩)١٢٧	الفرزدق	يَا مَرَدُ إِنِّ مَطِيتِي مُحَبُّوسَةٌ تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَتَّيَسِرْ
(٢٠٩)٣٣٩، (٤٩)١٧٢	المرار الأسدي	أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثَنَامِ الْمُخْتَسِرِ
(٥٢١)٦٠٧، (٥١٧)٦٠٤، (٢١٨)٣٤٤		
(٣٠٦)٤١٦، (٢٩٢)٤١٢	المرار الأسدي	سَلِّ الْهَمُومَ بِكُلِّ مَعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مَخَالِطِ مُنْهَبَةٍ مُتَّعِيسِ
		ص (الصاد) ص
(٤١٥)٤٨٣، (٤١٠)٤٧٤	(—)	كُلُّوْا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِيقُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنُ خَمِيصِ

الشاهد	البحر	القاتل الصفحة (الرقم)
(الضاد) ض أفى كل عام ماتم تبعثونه على مخمر ثوبتموه وما رضا ض أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض هجوم عليها نفسه غير أنه متى يدم في عينيه بالشيع ينهض عذير الحي من عسدا ن كسانوا حبيبة الأرض (الطاء) ط فما أنا والسير في متلف يبرح بالذكور الضابط (العين) عا بنى أسد هل تعلمون بلاء نا إذا كان يومنا ذا كواكب أشنعنا فان يك غلنا أو سميننا فإننى سأجعل عينيه لنفسه مقنعا لعشري وما دهرى بتابين هالك ولا جزع مما أصاب فأوجعا لقد علمت أولى المغيرة أننى لحقت فلم أنكل عن الضرب مستعنا فكرت بتغيه فوافقتة على دمه ومصرعه السباعا قفى قبل التفريق يا ضباعا ولا يك موصف منك الودعا ذرينى إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتنى حليم مضاعا أنا ابن التارك البكرى بشير عليه الطير ترقبته وقومعا ع ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائرته باد إلى الشمس أجمع إذا مت كان الناس صنفان : شامت وأخر مثن بالذى كنت أصنع	طويل طويل » مزج متقارب طويل » » » » » » » طويل »	(م) ٣٦٠، (٣٣٠)، ٣٦٣، (٢٢٤) ٦٩٩، (٦٢٦)، ٧٠٥، (٦٢١) ٣٣٠، (١٩٠)، ٣٣٥، (١٩٧) ٥٢٤، (٤٥٢)، ٥٧٦، (٤٨١)، ٥٧٨، (٤٨٤) (أسامة بن الحارث الهذلى) ٦٢١، (١٥٣٩)، ٦٢٤، (٥٤٤) ٢١١، (٧١)، ٢١٧، (٨٠) ١٥٥، (٧)، ١٦٨، (٣٣) ٦٨١، (٦٠١)، ٦٨٤، (٦٠٧) ٤٥٠، (٣٧١)، ٤٥٤، (٣٨١) ٥٨٧، (٤٩٤)، ٥٩٥، (٥٠٧) ٦٦٦، (٥٩٥) (م) ٣٩٤، (٢٦٣)، ٣٩٦، (٢٦٥) ٤٣٦، (٣٤٤)، ٤٣٨، (٣٥٤) (—) ٤٣٠، (٣٣٠)، ٤٣٣، (٣٤٣) ٢٥٦، (١٢٥)، ٢٦١، (١٣٤)

الشاهد	البحر	القائل الصفحة (الرقم)
[يقولُ الخنا وأبغضُ المعجم ناطقًا إلى ربه صوتُ الحمامِ] يُجَدِّعُ	»	(نور الخرق الطهوي) ١٤٦ هـ، ٥٨٣ (٤٨٩)
منا الذي اختير الرجالُ سماحةً وجسوداً إذا هبَّ الرياحُ الزَّعازُعُ	»	الفرزدق ١٩٠ (٦٢)، ١٩٥ (٦٧)
فيا عجباً حتَّى كليبُ تسبُّني كأنَّ أباهما نهشلُ أو مُجاشعُ	»	» ٣٠٥ (١٨٢)
على حينِ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ: ألما أصحَّ والشَّيبُ وأزغُ	طويل	(الناطقة الذبياني) ٥٠٢ (٤٣٠)
أبا خراشئةَ أمَّا أنت ذا نفرٍ فإنَّ قوميَ لم تاكلهمُ الضَّبُعُ	بسيط	العباس بن مرداس ٦٠٤ (٥١٦) ،
لما أتى خبرُ الزَّبيرِ تهدمتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الضَّشعُ	كامل	جرير (م) ٢٢٣ (٨٨)، ٢٢٨ (٩٣)، ٢٤٨ (١١٦)
ع		
فبينما نحن نرقبُه أتانا مسعلقٌ وفخضةٌ وزنادٌ راغ	وافر	(نصيب بن رباح) (م) ٤١٣ (٢٩٦) ،
لا تجزعي إنْ منفساً أهلكته وإذا هليتْ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي	كامل	النمر بن تولب ٣٦٥ (٢٣٧)، ٣٦٨ (٢٣٨)
(الفاء) ف		
ثَوَاهِقُ رَجُلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيبَةِ رَادِفُ	»	أوس بن حجر ٥٨٩ (٤٩٩)، ٥٩٧ (٥١٢)
وقالوا: تعرفُها المنازلُ من منى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى منى أَنَا عَارِفُ	»	مزاحم العقيلي ٢٥٧ (١٢٧)، ٢٦٢ (١٣٦) ،
فقالَت: حنانُ ما أتى بك ههنا أذو نَسَبٍ أمْ أَنتَ بالحيِّ عارِفُ	»	٢٨١ (٢٤٨)، ٣٨٤ (٢٥٥)
نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ	منسرح	قيس بن الخطيم (م) ٢٦٩ (١٣٧) ،
الحافظو عورةَ العشيرةِ ، لا ياتِيهمُ من ورائنا نَطْفُ	»	رجل من الأنصار (قيس بن الخطيم) (م)
		٤٣٨ (٣٤٩)، ٤٤٤ (٣٥٩)، ٤٧٠ (٤٠٧)

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
ف تنفى يداها الحما في كل هاجرة نفى الدنانير تنقاد الصياريف ق (القاف) أداراً بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرقص أو يترقش ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدى المعتفين رواهه تكلفنى سويق الكرم جرهم وما جرهم وما ذاك السويق	بسيط طويل » وافر	الفرزدق نور الزمة (—) زياد الأعجم	١٥٦، (١٠)، ١٦٩ (٣٨) ٦٩٦ (٦٢٤) ٤٤٠، (٣٥٣)، ٤٤٦ (٣٦٣) ٦١٧ (٥٣٢)، ٦٢٠ (٥٣٧) ٦٢٨، (٥٥٣)، ٦٣٠ (٥٥٦)
ق إذا جئت بواباً له قال : مرحباً ألا مرحباً وأديك غير مضيق هل أنت باعث دينار لصاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مخرق	طويل بسيط	(أبو الأسود) جابر بن رلان السنبسى (م)	٦٠٥، (٥١٩)، ٦٠٩ (٥٢٤) ٤١٤ (٢٩٧)، ٤١٨ (٣١١)
(الكاف) تجانف عن جو اليمامة ناقتى وما قصدت من أهلها لسوانكا وأحضرت عذرى عليه الشهو د، إن عاذراً لى وإن تاركها	طويل مقارب	الأعشى عبدالله بن ممام	١٦١، (٢٠)، ١٧٣ (٥٣) ٥٥٧، (٤٦٤)، ٥٦٠ (٤٦٩)
ك أمرى لها أسفع الخدين مطرق ريش القوادم لم تنصب له الشبك	بسيط	زهير	٤٥٦، (٣٨٣)، ٤٦٥ (٣٩٥)
ك أفى السلم أعياراً جفاءً وغلظة وفى الحرب أشباه النساء العوارك	طويل	(هند بنت عتبة)	٦٩١، (٦١٧)، ٦٩٥ (٦٢١)
(اللام) أميران كانا أخيانى كلاهما فكلأ جزاه الله عنى بما فعل ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل	» مقارب	أبو الأسود الدؤلى (—)	٣٧٣، (٢٤١)، ٣٧٨ (٢٤٤) ٤٤٩، (٣٧٠)، ٤٥٤ (٣٨٠)

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
ل			
الكنى إلى قريى السلام رسالة ولا سيئى زى إذا ما تلبسوا أخا العرب لباساً إليها جلالها فلو أنها إيانك عضتكَ مثلها عددت قشيراً إذ عددت فلم أسأ فلم أر مثلها خباسة وأحد	طويل	عمرو بن شاسر (٣٨٦)، (٤٦٥)، (٣٩٨)	
بأية ما كانوا ضِعافاً ولا عزلاً إلى حاجة يوماً مُخِيسَةً بزلأ ولئسَ بوالأجِ الخوالفِ أعقلأ جررت على ما شئتُ نحرأ وكلكلأ بذاك ولم أزعُك عن ذاك معز لا وتنهت نفسى بعدما كذتُ أفعله	»	القلاخ بن حزن (١٩٢)، (٢٣٥)، (٢٠١) المرار الأسدى (م) (٢٨٢)، (٢٥١)، (٢٨٦)، (٢٥٩) النايفة الجعدى (٢٢١)، (٢٢٦)، (٢٥٠) عامر بن جوين الطاشى (م) (٦٢٣)، (٥٤٣)، (٥٤٩)	
هل تعرف اليرم رَسْم الدارِ والطللا دار لمروءة إذ أهلى وأهْلُهُم قد قيل ذاك إن حقاً وإن كذباً أقرت على الفؤادِ هوى عميداً وقد نغنى بها ونرى عصوراً وجدنا الصالحين لهم جزاء	بسيط	عمر بن أبى ربيعة (م) (٥٨٦)، (٤٩٢)، (٥٠٥) النعمان بن المنذر (٤٦٢)، (٥٥٥)، (٤٦٧) المرار الأسدى (م) (٢٧٢)، (١٤٥)، (٢٧٦)، (١٥٥) عبدالعزیز بن زاروة (٥٠١)، (٥١٤)	
أبنى كليب إن عمى اللذا أزمان قومى والجماعة كالذى الواهب المانة الهجان وعبيدا فرواعديه سرختى مالك فالفيتة غير مستعيب وداهية من دواهى المنو	كامل	الأخطل (م) (٤٣٨)، (٣٥٠)، (٤٤٤)، (٣٦٠) الراعى (م) (٦٢٢)، (٥٤٠)، (٦٢٤)، (٥٤٦) الأعشى (٢)، (١٤٩)، (٢٣٧)، (٢٤٥)، (٤٤٢)، (٣٥٥) عمر بن أبى ربيعة (٤٩٣)، (٥٨٦)، (٥٩٥)، (٥٠٦) أبو الأسود الدؤلى (٤١٢)، (٢٩٣)، (٤١٧)، (٣٠٧) عامر بن جوين الطاشى (م) (٦٣٩)، (٥٦٧)، (٥٧٢)	

الشاهد	البحر	القاتل	الصفحة (الرقم)
لُ			
فلم يجدوا إلا مناخ مطية تجافى بها ندد نبييل وكلكل ومفحصها عنها الحمى بجرائها ومثنى نواج لم يخنهن مفصيل وسمر ظمء وأترنهن بعدما مضت هجعة من آخر الليل ذبل	طويل	كعب بن زهمي ٤١٩: ٤٢٠ (٣١٣)، ٤٢٢: ٤٢٣ (٣١٧)	
لقد ألب الواشون ألبا لبيهم فترب لأفواه الوشاة وجندل فإن لم تجد من دون عدنان والدا وتون معد فلتزعك العواذل	»	(—) ٦٣٨ (٥٦٥)، ٦٤٣ (٥٧٠)	
أهاجيتم حسنان عند ذكائه ففى لأولاد الجماس طويل	»	ليبيد ٢٥٣ (١٢١)، ٢٥٩ (١٢٩)	
أتانى على القفساء عادل وطيه برجلتي لتيسر واست عبد تعادله	»	حسان بن ثابت ٦٣٤ (٥٦٠)، ٦٣٧ (٥٦٤)	
ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النبال نوافله	»	الفردق ٤١٠ (٢٨٨)، ٤١٦ (٢٠٢) (رجل من بنى عامر) ٤٢٧ (٣٢٣)	
وكرار خلف المحجرين جواده إذا لم يحام تون أنثى حليها	طويل	٤٣١ (٣٢٢)، ٤٣٣ (٣٢٧)	
اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج أهواء ك المكنونة الطلل	بسيط	الاخلطل ٤٢٧ (٣٢٢)، ٤٣٣ (٣٢٦)	
ربيع قواء أذاع المعصرات به وكل حيران سار مازه خضيل			
استغفر الله ذنبا لست محصية رب العباد إليه الوجه والعمل	»	(—) ١٨٨ (٥٩)، ١٩٢ (٦٤)	
هي الشفاء لداني لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول	»	هشام أخوذى الرمة ١٥٦ (١٢٦)	
بيناه في دار صدق قد أقام بها حيننا يعللنا وما نعلله	»	٢٦٢ (١٣٥)، ٣٨٢ (٢٥٠)، ٣٨٥ (٢٥٧)	
كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب أو يزيل	»	(—) ١٥٩ (١٧)، ٢٧٣ (٥٠)	
بكت عيني حق لها بكاهما وما يغني البكاء ولا العويل	»	أبو حية التميمي ٤٢٨ (٣٢٥)، ٤٣٤ (٣٢٩)	
ليمة موحشا طلل [يلوح كائنه خيل]	»	(كعب بن مالك) (م) ٧١ (٤٢)	
ل	مجزوء	٢٤٠ (١٠٣)	
فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإنني شريت الحلم بعدك بالجهل	الوافر	أبو ذؤيب ٣٤٦ (٢٢٠)، ٣٤٩ (٢٢٥)	

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
نَعَاءٍ جَذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ	»	(الكميت بن زيد الأسدي) (م) ٥٧٥ (٤٨٠)	٥٧٨ (٤٨٣)
فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ	»	النجاحشي ١٥٤ (٦)، ١٦٧ (٣٢)	
[وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا] بِمُنْجَرِدٍ قَسِيدِ الْأَرَابِدِ مَيْكِلٍ	»	امرؤ القيس ٥٢٣ (٤٤٥)	
إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكَ بَعْدَ أَرَاكِ تَتَخَلَّى، فَاسْتَأْتَتْ بِهِ عَوْدٌ إِسْجَلٍ	»	ممر بن أبي ربيعة (م) ٢٧٢ (١٤٤)، ٢٧٦ (١٥٤)	
فَمَا لَكُمْ وَالْفَرْطَ لَا تَقْرِبُونَهُ وَقَدْ خَلَّتْهُ أَذْنَى مُرَدٍّ لِعَاقِلٍ	»	(عبد مناف بن ربيع الهذلي) ٦٢٨ (٥٥٢)،	٦٣٠ (٥٥٥)
فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْنَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ	»	امرؤ القيس ٢٧٣ (١٤٦)، ٢٧٧ (١٥٦)	
فَمَا لَكَ وَالتَّلْدُدُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرَّجَالِ	»	مسكين الدارمي ٦٢٧ (٥٥١)، ٦٣٠ (٥٥٤)	
فَكُونُوا أَنْتُمْ وَيَنْبِئِ أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ	»	(—) ٦١١ (٥٢٥)، ٦١٤ (٥٢٧)	
بِضَرْبِ السَّيْفِ رِفْوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمُقْبِلِ	»	(المرار بن منقذ) ٤٤٨ (٣٦٦)، ٤٥٣ (٣٧٦)	
إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرَيْشِ نَبْلِكَ رَاشِشُ نَبْلِي	»	(امرؤ القيس) (م) ٤٠٨ (٢٨٤)، ٤١٤ (٢٩٨)	
مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ التَّلَاطِقِ فِعَاشَ غَيْرِ مَهْبِلٍ	»	أبو كبير الهذلي ٣٣٠ (١٨٨)، ٣٣٤ (١٩٥)	
مَلَكُ الْخُرْدِقِ وَالسَّيْدِ وَدَانِهِ مَا بَيْنَ جَمْعِيَرِ أَهْلِهَا وَأَوَالِ	»	الناطقة الجعدى ٤٠١ (٢٧١)، ٤٠٦ (٢٧٩)	
(الميم)			
وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ مُغَارِ ابْنِ مُعَامٍ عَلَى حَىْ خُتْعَا	»	حميد بن ثور (م) ٥١٣ (٤٣٩)، ٥١٨ (٤٤٣)	
فَمَا كَانَ قَنِيسُ هُلْكَهَ هُلْكَ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بَنِيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا	»	عبدة بن الطبيب (م) ٣٩٣ (٢٦٢)، ٣٩٦ (٢٦٦)	
هُمْ الْقَاتِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مَعْظَمَا	»	(—) ٣٣٩ (٣٥٢)، ٤٤٦ (٣٦٢)	
هَمَا أَخُو فِي الْحَرْبِ مِنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْرَةً قَدَعَاهُمَا	»	درنا بنت عبيدة (م) ٤٢٩ (٣٢٨)، ٤٣٥ (٣٤٢)	
أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرُّكْبَ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامِ قَدْ عَفَا ظِلَاهُمَا	»	الشماخ ٤٥٩، ٧٤ (٣٩١)، ٤٦٧ (٤٠٣)	
أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُفْمِيتِ الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا	»		
لَا تَقْرَبِينَ الدَّهْرَ أَلَّ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالَمَا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومَا	»	إلى الأخيلية (م) ٥٥٧ (٤٦٣)، ٥٦٠ (٤٦٨)	

الشاهد	البحر	القاتل	الصفحة (الرقم)
حَدِيثٌ عَلَى بَطْنٍ ضَبَّةٌ كُلُّهَا لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرْ - الْيَوْمَ - مَنْ لَمْ يَهَا	كامل	الناطقة الذبياني ٥٥٧ (٤٦٥)، ٥٦٠ (٤٧٠)	
تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهُات سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مَرُ	سريع	عمرو بن قميئة ٤٢٨ (٣٢٤)، ٤٣٣ (٣٣٨)، ٤٥٠ (٣٧٣)، ٤٥٥ (٣٨٢)	
أَخْوَالُهَا فِيْهَا وَأَعْمَامُهَا وَأَنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا فَالْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوَّى نِيَامَا	»	» ٥٨٧ (٤٩٦)، ٥٩٦ (٥٠٩)	
مُ	مقارب	النمر بن قولب ٥٦٣ (٤٧٣)، ٥٦٦ (٤٧٦)	
مُ	»	بشر بن أبي خازم ٢٨٠ (١٥٧)، ٢٨٢ (١٥٩)	
مُ		٢٨٣ (١٦١)	
صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا نَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوْ أَصْبَحْتُ لَا الدَّارَ غَيْرَ بَعْدِي الْآنِيسُ وَلَا	طويل	(عمر بن أبي ربيعة) (م) ١٦٠ (٨٨)، ١٧٢ (٤٨)	
وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابٍ عَمِيشٍ سَبْلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ عَهْدِي بِهَا الْحَيُّ الْجَمِيعُ وَفِيهِمْ	»	(الفردق) ١٩١ (٦٣)، ١٩٥ (٦٨)	
أَوْ مُسْتَلٌّ شَنْجٌ عَضَادَةٌ سَفَحَجٍ	بسيط	زهير ٢٨١ (٢٤٦)، ٣٨٣ (٢٥٣)	
طَوِيلٌ مِثْلُ الْعُنُقِ أَشْرَفُ كَاهِلًا وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعَتْهُ لَقَدْ لَمِتْنَا يَا أُمُّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى	واقر	الناطقة الذبياني ٤٥٧ (٣٨٥)، ٤٦٥ (٣٩٧)	
أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيحِ الْوُاسِمِ	»	أمية بن أبي الصلت ٦٥٥ (٥٨٥)، ٦٦٢ (٥٩٢)	
مُ	كامل	لبيد ٤٤٨ (٣٦٧)، ٤٥٣ (٣٧٧)	
مُ	»	(لبيد) (م) ٣٣٦ (٢٠٢)، ٣٤١ (٢١٠)	
مُ			
مُ	طويل	عمرو بن عمار النهدي (م) ٤٠٢ (٢٧٣)	
مُ		٤٠٧ (٢٨١)	
مُ	»	الأعشى ٢٢٢ (٨٦)، ٢٢٧ (٩١)	
مُ	»	جرير ٤٠٠ (٢٦٨)، ٤٠٥ (٢٧٦)	
مُ	»	نور الرُّمَّة ٢٢٤ (٨٩)، ٢٢٧ (٩٤)، ٢٤٥ (١١٠)	
مُ		٢٤٩ (١١٨)	

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
ولكن نَمْنَفَا لو سَبَبْتُ وَسَبَبْنِي بَنُو عِبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ	»	الفرزدق	٢٧١ (١٤١)، ٢٧٥ (١٥١)
على خَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِئِ زُرِّ كِلَامٍ	»	»	٥٩٣ (٦٢٠)، ٦٩٧ (٦٢٥)
عَمُرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ	بسيط	الأحوص	٦٥٤ (٥٨٢)، ٦٦٠ (٥٨٩)
حَتَّى شَاهَا كَلِيلَ مَوْفِنَا عَمِلُ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ	»	ساعدة بن جؤبة (م)	٢٢٨ (٢٠٦)، ٢٤٣ (٢١٤)
شَمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانِ الْجَزِيرِ مَخَا مِصِرِ الْعَشِيَّاتِ لَا خَيْرَ وَلَا قَدَمِ	»	الكميث (م)	٢٣٨ (٢٠٧)، ٤٤٣ (٢١٥)
أَسَيْدُ نَوْ خَرِيْطَةٍ نَهَارًا مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرْدِ الْقَمَامِ	وافر	الفرزدق	٤٣٧ (٣٤٧)، ٤٤٤ (٣٥٧)
أَخَذْتُ بِسَجَاهِهِمْ فَتَفَحْتُ قَبِيحَ مَحَافِظَةٍ لَهْنٍ إِخَا الذَّمَامِ	»	(—)	٤٤٨ (٣٦٥)، ٤٥٢ (٣٧٥)
إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقْنَا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمِ	»	جرير	٢٢٣ (٨٧)، ٢٢٨ (٩٢)، ٢٤٤ (١٠٨)
(النون)			
وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا	طويل	المرار بن سلامة العجلي	١٦٠ (١٩)، ١٧٣ (٥٢)
هَبْتَ جَنُوبًا فَذِكْرِي مَا ذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَقَى حَوْرَانَا	بسيط	جرير	٤٩٩ (٤٢٩)، ٥٠٣ (٤٣٣)
أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسَالَةً وَحِرْصًا وَعِنْدَ الْحَقِّ زُحْرَارًا أَنَا	وافر	(المغيرة بن حبياء)	٦٨٨ (٦١٣)، ٦٨٩ (٦١٥)
[صَبَدْتُ الْكَاسَ عِنَّا أُمِّ عَمْرِو]	»	عمرو بن كلثوم (م)	٤٩٨ (٤٢٨)، ٥٠٣ (٤٣٢)
أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مَتَجَاهِلِينَ	»	الكميث بن زيد (م)	٣٤٧ (٢٢٢)، ٣٥١ (٢٢٧)
أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا	كامل	عمر بن أبي ربيعة	٣٤٧ (٢٢٢)، ٣٥٢ (٢٢٨)
ن			
رَوَيْدٌ عَلِيًّا جَدُّ مَا تُذِي أُمُهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ يُغْضِبُهُمْ مَتَمَائِنُ	»	الهذلي (مالك بن خالد) (م)	٥٣١ (٤٥١)، ٥٣٤ (٤٥٣)
مَهْلًا أَعَادَلْتُ قَدْ جَرَيْتُ مِنْ خَلْقِي أَنْتَى أَجْوَدُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَنْوَا	بسيط	قعنب بن أم صاحب	١٥٧ (١١)، ١٦٩ (٣٩)
فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرِسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ	»	حميد الأرقط	٢٥٥ (١٢٤)، ٢٦٠ (١٣٣)
أَلَا مَنْ مَبْلُغُ حَسَانٍ عَنِّي أَسْمَرُ كَانَ طَبِّكَ أَمْ جَنُونُ	وافر	أبو قيس بن الأسلت	٢١٣ (٧٤)، ٢١٩ (٨٣)

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
ن	طويل	عمرو بن أحمر(م) ٢٧٠،(١٣٩)٢٧٤،(١٤٩)	
رماني بأمر كنت منه ووالدي بريئاً ومن أجل الطوى رماني فإن لا يكنها أو تكنه فإنها أخوها غننته أمه بلبانها الحق عذابك بالقوم الذين طغوا وعائداً بك أن يعلو فيطنوني	»	أبو الأسود الدؤلي ٢١٠،(٦٩)٢١٦،(٧٧)	
هـ	بسيط	عبد الله بن الحارث ٦٨٧،(٦١٢)٦٨٩، (٦١٤)٦٩٠،(٦١٦)	
(الهاء)			
هـ	كامل	(ابن مروان النحرى)(م) ٣٠١،(١٨٠)، (١٨١)٣٠٤	
هـ	»	(وعلة الجرمى)(م)٢٧١،(١٤٣)٢٧٥،(١٥٣)	
يا			
(الياء)			
بدالى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابقاً شئنا إذا كان جائياً وقائلة: خولان فانك فتاتهم وأكرومة الحيين خلق كما هيا	طويل	زهير(م) ٤٠٩،(٢٨٦)٤١٥،(٣٠٠)٦٢٢، (٥٤٧)٦٢٥،(٥٤١)	
(—)	»	(—) ٣٧١،(٢٣٩)٣٧٥،(٢٤٢)	
(الالف المقصورة)			
ومن مالى عيني من شىء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى		عمر بن أبى ربيعة ٤٠٨،(٢٨٥)٤١٤،(٢٩٩)	

ب - الأرجاز :

الشاهد	القائل	الصفحة (الرقم)
(الالف) اِ وَذَكَرْتُ تَفَثُثُ دُ بَرْدَ مَائِهَا وَعَتَكَ الْبُولِ عَلَى أَنْسَائِهَا من لدُ شَوْلًا فإلى إتلانها (الباء) بَ الْحَرْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كُنُوبًا (التاء) ت لقد علمت أى حين عقيبتي (الحاء) حَا قد كاد من طول البلى أن يمصحها (الدال) دِ أَسْقَى الْإِلَهَ عِدْوَاتِ الْوَادِى وَجَوَّفَهُ كُلُّ مُلَيْتٍ غَادِى كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ (الراء) رَ تَقَضَى الْبِازِى إِذَا الْبِازِى كَسَرَ يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ رَ يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا كَشْحًا طَوِيٍّ مِنْ بَلَدٍ مَخْتَارًا مِنْ يَأْسَةِ الْيَأْسِ أَوْ جِدَارًا	(جبر بن عبد الرحمن)(م) (—) رؤية (—) (العجاج) (رؤية) العجاج (—) العجاج (م) العجاج	٣٨٧ (٢٦٠) ، ٣٩٠ (٢٦١) ٥٦٢ (٤٧١) ، ٥٦٥ (٤٧٤) ٤٦٠ (٢٩٢) ، ٤٦٩ (٤٠٤) ٥٢١ (١/٤٤٤) ، ٥٢٦ (١/٤٤٦) ٦٢٥ (٥٥٠) ٥٩٠ (٥٠٢) ، ٥٩٨ (٥١٥) ١٦٦ (٢٨) ٤٢٦ (٢٢٠) ، ٤٣١ (٢٣١) ، ٤٥٠ (٢٧٢) ٢٩٧ (١٧٧) ، ٣٠٠ (١٧٩) ٢٥٤ (١٢٣) ، ٢٥٩ (١٣٠)

الشاهد	القائل	الصفحة (الرقم)
(الزاي) ن برأس دماغ رؤوس العز	رؤية	٣٣٧ (٢٠٥) ، ٣٤٢ (٢١٣)
(السين) س محتبك ضخم شئون الرأس	العجاج	٤٥٧ (٣٨٤) ، ٤٦٥ (٣٩٦)
(الصاد) ضنا ضربنا هذا ذيك وطعننا وخضا إذا أكلت سمكا وفرضنا ذهبت طولاً وذفبت عرضا	(العجاج) (محمد بن أبي نؤيب الدارمي التميمي)	٧٠٠ (٦٢٨) ، ٧٠٦ (٦٣٣) ٤٠٢ (٢٧٤) ٤٠٧ (٢٨٣)
ض طول الليالي أسرع في نقضي	العجاج (م)	٢٢٤ (٩٠) ، ٢٢٨ (٩٥)
(العين) عا إن على الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء ، طائعا	(—)	٣٩٤ (٢٦٤) ، ٣٩٦ (٢٦٧)
ع قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذئب كاله لم أصنع مناعها من إبل مناعها	أبو النجم (راجز من بكر بن وائل) (م)	٢٨٤ (١٦٢) ، ٢٨٨ (١٦٨) ، ٣٨٤ (٢٥٦) ٥٢٨ (٤٤٨) ، ٥٣٠ (٤٥٠)
الكاف كا أيها المائح دلوى دونكا	(راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم) (م)	٥٣٨ (٤٥٤) ، ٥٤١ (٤٥٥)
(—) أهدموا بيوتك لا أبالك وحسبوا أنك لا أخالك وأنا أمشي الدألي حوالكا	(—)	٧٠١ (٦٢٩) ، ٧٠٧ (٦٣٤)

الشاهد	القائل	الصفحة (الرقم)
﴿بدأ عيني الفتى أخاكا يعطى الجزيل فعليك ذاكَا دار لسعدى إذ من هواكا تراكها من إبل تراكها (اللام) ن ﴿رب ابن عم لسليمنى مشتمل طباغ ساعات الكرى زاد الكسل ل يأتى لها من أيمن وأشم (الميم) ما ضخم يجب الخلق الاضخم قد سالم الحيات منه القدما الافعان والشجاع الشجعما ف الفارجى باب الأمير المبهم قواطنا مكة من ورق الحمى (النون) ن وصاليات ككما يؤثفين أنشد والباغى يجب الوجدان نا قد كنت دأيت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا	رؤية (—) طفيل بن يزيد الحارثى (م) الشماخ (م) أبو النجم رؤية عبد بنى عيس (م) الضبي العجاج ١٥٢ (٢)، ١٦٦ (٢٧)، ٣٣٠ (١٨٩)، ٣٣٥ (١٩٦) خطام المجاشعي (—) (رؤية)	٤٤٩ (٣٦٨)، ٤٥٣ (٣٧٨) ١٥٥ (٨)، ١٦٨ (٣٤) ٥٢٧ (٤٤٧)، ٥٣٠ (٤٤٩) ٤٢٧ (٣٢١)، ٤٣٣ (٣٢٥) ٤٩٨ (٤٢٧)، ٥٠٣ (٤٣١) ١٥٧ (١٢)، ١٧١ (٤٣) ٥٨٨ (٤٩٨)، ٥٩٧ (٥١١) ٤٣٨ (٣٤٨)، ٤٤٤ (٢٥٨) ١٦٢ (٢١)، ١٧٤ (٥٤) ٦٦٠ (٥٨٨) ٤٤٩ (٣٦٩)، ٤٥٣ (٣٧٩)

الشاهد	القائل	الصفحة (الرقم)
لا تنكروا القتل وقد سُـبـينا فـى حـلـقـكم عـظـمٌ وقـد شـجـينا أكل عـام نـعم تـحـسـونـه	(المسيب بن زيد مناه الغنوي) (م)	٤٨٢ (٤١٤)
نـ لا حـق بطنـي بـقـرأ سـمـين (اليام) يـا لـتـقـرـبن قـرـبـا جـلـديـا مـا دام فـيـهـن فـصـيل حـيـا قـد جـا اللـيل فـهـيـا هـيـا يـ	(قيس بن حصين بن يزيد الحارثي) (م)	٣٥٩ (٢٢٩) ، ٣٦٤ (٢٣٣)
أطـربـنا وأنت قـنـسـرى * (الألف المقصورة) يـشـكو إلـى جـمـلى طـول السـرى صـبـر جـمـيل فـكـلنا مـبـتلى	حميد الأرقط	٤٥٨ (٣٨٧) ، ٤٦٦ (٣٩٩)
	(ابن ميادة)	٢٣١ (٩٦) ، ٢٣٤ (٩٨)
	العجاج	٥٥٣ (٤٦٠) ، ٦٨١ (٦٠٢) ، ٦٨٥ (٦٠٩)
	(المليد بن حرمة الشيباني) (م)	٦٤٨ (٥٧٧) ، ٦٥١ (٥٨٠) ، ٦٥٢ (٥٨١)

* تنبيه : قال البغدادي : إن هذا البيت من قصيدة من مشطور السريع وذكر أن بعضهم أنكر على السيوطي جعله من الرجز . ينظر الفزاة ، ج ٤ : ٥١١ - ٥١٢ .

٧- فهرس الأعلام *

الاسم	الصفحة
(الهمزة)	
إبراهيم بن السرى الزجاج (ت ٣١١)	١٠
إبراهيم بن سفيان الزياتى (ت ٢٤٩)	٣٠٥، ١٢٦، ٧٤
إبراهيم بن محمد	٤٥
إبراهيم بن محمد نبطويه (ت ٣٢٣)	٢٣
أبى بن كعب (رضى الله عنه) (ت حول ٣٠)	٣٠٢
أحمد بن الحسين ، أبوبكر بن شقير (ت ٣١٧)	١٠
أحمد بن إدريس شهاب الدين القرافى (ت ٦٨٢)	٥٠، ٣٤، ٣٣
أحمد بن على ، أبوبكر بن الإخشيد (ت ٣٢٦)	١٠
أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢)	٢٢، ١٣، ١٢
أحمد بن محمد بن عاصم ، أبوبكر الحلوانى (ت ٣٣٣)	١٠
أحمد مكى الانصارى (دكتور)	٨٥ د
أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤)	١٠
ابن أحمـر = عمرو بن أحمـر	
ابن الإخشيد = أحمد بن على أبوبكر	
الأخطل = غياث بن غوث التغلبى	
الأخفش = سعيد بن مسعدة	
الأخوص الرياحى = زيد بن عمرو	
إسماعيل بن محمد البغدادى (ت ١٣٣٩)	٢٥

* يراعى حذف (أب) و (ابن) و (ال).

ملحوظة : كتب الشعراء بخط صغير .

الاسم	الصفحة
ابن الأسلت = الحارث بن عامر	
أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو	
الأشهب بن رميلة = الأشهب بن ثور النهشلي (عاصر الفرزدق ت ١١٠) ...	٤٤٤، ٤٣٩
الأعشى = ميمون بن قيس	
الأعور الشنئ = بشر بن منقذ	
امرؤ القيس بن حجر الكندي (ت نحو ٨٠ ق.هـ)	٥٢٣، ٢٨٩، ٢٨٥، ٢٧٥، ٢٧٣
أمية بن أبي الصلت (ت نحو ٥)	٦٦٣، ٦٦٢، ٦٥٦، ٦٥٥
أوس بن حجر التميمي (ت نحو ٢ ق.هـ)	٥٩٧، ٥٨٩
إلياس جرجس	٤٥
(الباء)	
بختيار عز الدولة بن معز الدولة أحمد بن بويه (ت ٣٦٧)	٣٧
البديهي = علي بن أحمد	
بروكلمان = كارل بروكلمان	
بشر بن أبي خازم الأسدي (ت نحو ٢٢ ق.هـ)	٢٨٢، ٢٧٩
بشر بن منقذ ، الأعور الشنئ (ت بعد ٢٥)	٢٤٨، ٢٤٤
البغدادى = إسماعيل بن محمد	
أبو بكر بن الإخشيد = أحمد بن علي	
أبو بكر الحلواني = أحمد بن محمد بن عاصم	
بكر بن محمد بن محمد بن بقرية ، أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩) ...	٢٩، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٣٤٠، ٤٤٠
	٤٤٥، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٨٣
بهرام	٤٥
(التاء)	
تماضر بنت عمرو بن الحارث ، الخنساء (رضى الله عنها) (ت ٢٤)	٦٨٠، ٦٨٤

الاسم	الصفحة
تميم بن أبي بن مقبل (ت بعد ٣٧)	٤٤٣ ، ٤٣٧
التنوخى = المفضل بن محمد	
التهانوى = محمد بن على	
(الجيم)	
الجرمى = صالح بن إسحاق	
جرويل بن أوس العيسى ، الحطيئة (ت نحو ٤٥)	٤٩١ ، ٤٨٦
جرير بن عطية الخطفى (ت ١١٠)	٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٤٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ،
	٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٤٠٠ ،
	٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٢ ، ٤١٧ ،
	٥١٢ ، ٥١٧ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ٥٧٩ ،
	٥٨١ ، ٦٧٠ ، ٦٧٤ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ،
	٦٨٤ ، ٦٨٥ ،
جميل بن عبد الله العذرى ، جميل بثينة (ت ٨٢)	٦١٦ ، ٦١٩
ابن جنى = عثمان بن جنى	
جويرة بن الحجاج ، وقيل حنظلة بن الشرقى ، أبوداؤد (جاهلى)	٢٤٥ ، ٢٥٠
(الحاء)	
الحارث بن ظالم المرى (ت نحو ٢٢ ق. هـ)	
الحارث ، وقيل عبد الله ، بن عامر الأوسى ، أبو قيس بن الأسلت (ت ٥١) ..	٢١٣ ، ٢١٩
الحارث بن نهيك	٥٨٩ ، ٥٩٧
الحجاج بن يوسف الثقفى (ت ٩٥)	٩
ابن حجر العسقلانى = أحمد بن على	
حسان بن ثابت الأنصارى (رضى الله عنه)(ت ٥٤)	٢١٣ ، ٢١٩ ، ٦٣٤ ، ٦٣٧

الاسم	الصفحة
أبو الحسن = سعيد بن مسعدة الأخفش	
الحسن بن أحمد الفارقي (ت ٤٨٧)	٢٩
الحسن بن الحسين أبو سعيد السكري (ت ٢٧٥)	١٠
الحسن بن عبد الله السيرافي ، أبو محمد (ت ٣٦٨)	١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٥٣ ، ٧٨ ، ٨٠
حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩)	٢٧
حرثان بن حارثة ، نو الأصبع العدواني (ت ٢٢ ق. هـ)	٥٧٦ ، ٥٧٨
الحصين (الزيرقان) بن بدر التميمي (رضي الله عنه) (ت نحو ٤٥)	٤١٠ ، ٤١٦
الحطيئة = جرول بن أوس	
الهلواني = أحمد بن محمد	
حميد الأرقط = حميد بن مالك	
حميد بن ثور الهلالي (ت نحو ٣٠ أو ٨٠)	٥١٣ ، ٥١٨
حميد مالك التميمي ، الأرقط (ت ٩٥)	٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥
حنظلة بن فاتك	١٥٨
أبو حيان الأندلسي = محمد بن يوسف	
أبو حيان التوحيدى = على بن محمد	
أبو حية النميري = الهيثم بن الربيع	
(الخاء)	
خالد جمعة (دكتور)	٢
خداش بن زهير بن ربيعة (جاهلي)	٢١٢
خديجة الحديثي (دكتورة)	٢
خزنيق بنت هفان القيسية (ت نحو ٥٠ ق. هـ)	٤٦١ ، ٤٧٠
خطام بن نصر المجاشعي ، خطام الرياح	١٦١ ، ١٧٤
خفاف بن ندبة = خفاف بن عمير السلمى (ت نحو ٢٠)	١٥٣ ، ١٦٧

الاسم	الصفحة
الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠)	٧٥ ، ٤١٥ ، ٥٨٠ ، ٥٨٢ ، ٧٠١ ،
.....	٧٠٧
الخنساء = تماضر بنت عمر	
خويلد بن خالد ، أبو نؤيب الهذلي (ت حول ٢٠)	٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩
(الدال)	
الداودي = محمد بن علي	
درني بنت عبيدة	٤٢٩ ، ٤٣٥
درنبدورغ	٢٩
ابن دريد = محمد بن الحسن	
ابن الدقاق = علي بن عبيد الله	
أبو ذؤاد = جويرية بن الحجاج	
(الذال)	
ذو الأصبع = حرثان بن حارثة	
ذو الرمة = عقبة بن غيلان العدوي	
أبو نؤيب = خويلد بن خالد	
(الراء)	
الراعي النميري = عبيد بن حصين	
الربيعي = علي بن عيسى	
الربيع بن ضبع الفزاري	٢٩٢ ، ٢٩٤
الربيع بن مالك ، المخيل السعدي	٦١٥ ، ٦١٩
الرسول = محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم	
ابن الرقاق = عدي بن زيد العاملي	
الرماح بن أبرد الغطفاني ، ابن ميادة (ت ١٤٩)	٦٣٢ ، ٦٣٦

الاسم	الصفحة
رؤية بن العجاج التميمي (ت ١٤٥)	١٥٧، ١٧١، ٣٣٧، ٣٤٢، ٤٤٩،
	٤٥٣، ٤٦٠، ٤٦٩
(الزاي)	
الزيرقان = الحصين بن بدر... ..	
أبو زييد = المنذر بن حرمة	
الزجاج = إبراهيم بن السري	
الزجاجي = عبد الرحمن بن إسحاق	
زهير بن أبي سلمى (ت نحو ١٣٠ هـ)	٣٨٠، ٣٨٣، ٤٠٩، ٤١٥، ٤٥٦،
	٤٦٥
زياد الأعجم = زياد بن سليمان مولى بني عبد القيس (ت ١٠)	٦١٦، ٦٢٠
زياد بن معاوية ، التابعة الذبياني (ت نحو ١٨ ق ٠ هـ)	١٧٠، ٢٣٢، ٤١١، ٤١٦، ٤٥٧،
	٤٦٥، ٥٥٧، ٥٦١
الزيادي = إبراهيم بن سفيان	
زيد الخير = زيد الخيل بن مهلهل الطائي (رضي الله عنه) (ت نحو ٩)	٣٥٩، ٣٦٣
زيد بن عمرو التميمي ، الأخوص الرياحي (ت نحو ٥٠)	٤٠٩، ٤١٥
(السنين)	
ساعدة بن جؤية الهذلي	٣٣٨، ٣٤٣
سحيم بن الأعراف الهجمي ، أبو سدره (من معاصري الفرزدق) (ت ١١٠)	٦٣٩، ٦٤٤
سحيم عيذ بن الحساس (ت ٤٠)	٧٠٠، ٧٠٦
السخاوي = محمد بن الرحمن	
أبو سدره الهجمي = سحيم بن الأعراف	
ابن السراج = محمد سهل	
السري الرفاء = السري بن أحمد بن السري (ت ٣٦٦)	١٢، ١٣

الاسم	الصفحة
سعد بن مالك الوائلى (جاهلى).....	٢٣٨، ٢٣٥
أبو سعيد السكرى = الحسن بن الحسين	
سعيد بن مسعدة المجاشعى، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥)	١٦ ، ٢٩ ، ٥٧ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٥
السليك بن السلكة = السليك بن عمرو التميمى (ت نحو ١٧ ق هـ).....	١٢٥-١٢٧ ، ١٥١ ، ١٧٣ ، ٢٣٦
سواده بن عدى	٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١
سيبويه = عمرو بن عثمان	٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩
ابن سيده = على بن إسماعيل	٣١٥-٣٢٠ ، ٣٢٧ ، ٣٧٣ ، ٣٧٧
السيرافى = الحسن بن عبد الله	٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٣٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤٥
السيوطى = عبد الرحمن بن أبى بكر	
(الشين)	
ابن شأس = عمرو بن شأس	٤١١ ، ٤١٦
ابن شقير = أحمد بن الحسن	٢٤٢ ، ٢٤٧
الشماع بن ضرار الغطفانى (ت ٢٢).....	
(الصاد)	
الصاحب بن عباد = إسماعيل بن عباد	١٥٨ ، ١٧١ ، ٤٢٧ ، ٤٣٣ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧

الاسم	الصفحة
صالح بن إسحاق ، أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥)	٢٩ ، ٥٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٢٥ ، ١٨٦ ، ٣٤٠ ، ٤٤٠ ، ٤٤٥ ، ٦٧٧
صرمة بن أنس الأنصاري (أدرك الإسلام)	٦٢٥ ، ٦٢٢
إلصقار = قاسم بن علي	
الصيمري = عبد الله بن علي	
(الضاد)	
ضابيء بن الحارث البرجمي (ت حول ٣٠)	٢٧٤ ، ٢٦٩
(الطاء)	
طرفة بن العبد الوائلي (ت نحو ٦٠ ق.هـ)	٣٤٢ ، ٣٣٦
طفيل بن عوف ، أو ابن كعب الغنوي (ت نحو ١٣ ق.هـ)	٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٦٠٥ ، ٦٠٩
(الظاء)	
ظالم بن عمرو الكتاني ، أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩)	٢١٠ ، ٢١٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٨ ، ٤١٢ ، ٤١٧
(العين)	
عامر بن جوين الطائي	٦٢٣ ، ٦٢٥
عامر بن الحليس الهذلي ، أبو كبير	٣٣٤ ، ٣٣٠
عامر بن الطفيل العامري (ت ١١)	٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤٨٦ ، ٤٩١
أبو العباس المبرد = محمد بن يزيد	
العباس بن مرداس السلمي	٦٠٤ ، ٦٠٦
عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي	٥٠
عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	٢٣ ، ٢٧ ، ٢٨
عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (دكتور)	١ ، ٣٩ ، ٤٤

الاسم	الصفحة
عبد السلام محمد هارون (ت ١٤٠٨)	٨٩، ٨٠
عبد العزيز الكلابي	٥٩٨، ٥٩٠
عبد الفتاح إسماعيل شلبي (دكتور)	٣٦، ٢١
عبد الله بن الحارث السهمي (رضي الله عنه)	٦٨٩، ٦٨٧
عبد الله بن رؤية التميمي ، العجاج (ت نحو ٨٥)	٢٥٤، ٢٢٨، ٢٢٤، ١٦٦، ١٥٢
عبد الله بن رؤية التميمي ، العجاج (ت نحو ٨٥)	٢٣٥، ٢٣٠، ٢٠٠، ٢٩٧، ٢٥٩
عبد الله بن رؤية التميمي ، العجاج (ت نحو ٨٥)	٦٨٥، ٦٨١، ٤٦٥، ٤٥٧
عبد الله بن قيس الرقيات (ت نحو ٨٥)	٥٩٥، ٥٨٧
عبد الله بن همام السلولى	٥٦٠، ٥٥٧
عبدية بن الطبيب (ت ٢٥)	٣٩٦، ٣٩٣
عبيد بن حصين النميري ، الراعي (ت ٩٠)	٥١٦، ٥١١
عثمان بن جنى ، أبو الفتح (ت ٣٩٢)	٢٧
العجاج = عبد الله بن رؤية التميمي	
العجير بن عبد الله السلولى (ت نحو ٩٠)	١٦١
عدى بن زيد العاملى ، ابن الرقاع (ت حول ١١٠)	٤٩٦، ٤٩٣
عدى بن زيد العبادى	٤٦٦، ٤٥٩، ٣٧٦، ٣٧٢
عن الدولة البويهى = بختيار بن أحمد	
عقبة بن هيرة الأسدى	٢٥٨، ٢٥٢
علقمة بن عبدة التميمي ، الفحل (ت نحو ٢٠ ق هـ)	٤٨٢، ٤٧٣
على بن أحمد البديهي (ت نحو ٣٨٠)	١٩
على بن أحمد الفارسي ، أبو على (ت ٣٧٧)	٨٦، ٣١، ٢٤-١٩
على بن إسماعيل الأندلسي ، ابن سيدة (ت ٤٥٨)	٣٤، ٣٣
على بن أبى طالب (رضي الله عنه) (ت ٤٠)	١٣

الاسم	الصفحة
على بن عبيد الله بن الدقاق (ت ٤١٥)	١١
على بن عيسى الربيعي (ت ٤٢٠)	٢٨
على بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩)	٨٦، ٥٠، ٢٨
على بن محمد، أبو حيان التوحيدى (ت ٤٠٠)	١٩، ١٤، ١١
على النجدى ناصف	٢
على بن يوسف القفطى (ت ٦٤٦)	٢٤
أبو عمر = صالح بن إسحاق الجرمي	
عمرو بن أحمز الباهلي (ت ٦٥)	٢٧٤، ٢٧٠
عمر بن أبى ربيعة (ت ٩٣)	٤١٤، ٤٠٨، ٣٥٢، ٣٤٧، ٢٧٦، ٢٧٢
	٥٩٥، ٥٩٤، ٥٨٦، ٥٨٥
عمرو بن شأس (ت نحو ٢٠)	٤٦٥، ٤٥٨، ٢١٧، ٢١١
عمرو بن عثمان أبو بشر سيبويه (ت ١٨٠)	٦٨، ٦٥-٦٣، ٥٨، ٥٣-٤٩، ٢٩، ١٨، ٢ ١٢٥، ١٢٤، ١٢٢، ١٠٥، ٨٩، ٨٨، ٨٣ ١٨٣، ١٨٠، ١٣٥، ١٣٣، ١٣٢، ١٢٧ ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٥، ١٩٣، ١٨٧، ١٨٥ ٢٣٧، ٢٣٢، ٢١٩، ٢١٦، ٢٠٨، ٢٠٢ ٢٣٩ - ٢٤١، ٢٤٨، ٢٤٥، ٢٤٠، ٢٣٩ ٢٠٥، ٢٠٢، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٧٧، ٢٦٦ ٢٣٨-٢٣٦، ٢٣٤، ٢٢٧، ٢١٨-٢١٥، ٢٠٦ ٢٧٦، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٧، ٢٥٥، ٢٤٣-٢٠ ٤٠٤، ٤٠٢، ٣٩٩، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨٢، ٤٤٣، ٤٤١، ٤٢٩، ٤٢٣، ٤٠٧، ٤٠٦ ٥٤٦، ٤٨٩، ٣٨٣، ٤٦٩، ٤٦٧، ٤٤٥ ٦١٩، ٦٠١، ٥٩٠، ٥٨٢، ٥٧٧، ٥٦٧ ٢٧٧، ٦٧٣، ٦٦٠، ٦٥٨، ٦٣١، ٦٢٣ ٧٠٦، ٧٠٣، ٦٩٦، ٦٩٠، ٦٨٨، ٦٧٨
عمرو بن عمار النهدي	٤٠٧، ٤٠٢
عمر بن أبى عمر السجستاني	٢٦

الاسم	الصفحة
عمر بن قميئة بن ثعلبة (ت نحو ٨٥ ق.هـ)	٤٣٣ ، ٤٢٨
عمرو بن كلثوم التغلبي (ت نحو ٤٠ ق.هـ)	٥١٣ ، ٤٩٨
عمرو بن معدى كرب (ت ٢١)	٥٧٨ ، ٥٧٥ ، ١٩٢ ، ١٨٩
عمير بن شبيب التغلبي ، القطامي (ت نحو ١٣٠)	٦٦٦ ، ٥٩٥ ، ٥٨٧
عنتر بن شداد العيسى (ت نحو ٢٢ ق.هـ)	...
عوض معيوض الجميعة (دكتور)	٤
عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩)	٦٩٧ ، ٦٩٣
العيني = محمود بن أحمد	
(الغين)	
غياث بن غوث التغلبي ، الأخطل (ت ٩٠)	٦٤٥ ، ٦٤٠ ، ٤٤٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٣ ، ٤٢٧
غيلان بن عقبة العدوي ، ذو الرمة (ت ١١٧)	٢٨٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٤
...	٤٣٢ ، ٤٢٩ ، ٣٣٥ ، ٣٣٠ ، ٢٨٢
...	٦٩٠ ، ٥٩٢ ، ٥٨٤
(الفاء)	
الفارسي = الحسن بن أحمد	
الفارقي = الحسن بن محمد	
فتح الله صالح المصري (دكتور)	٢٥
فتحى مصطفى على الدين (دكتور)	١١
الفراء = يحيى بن زياد	
الفرزدق = همام بن غالب	
فرعون	٦٥١
الفضل بن قدامة العجلي ، أبو النجم (ت ١٣٠)	٥٠٣ ، ٤٩٨ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨ ، ٢٨٤
الفيروز آبادي = محمد بن يعقوب	

الاسم	الصفحة
(القاف)	
قاسم بن علي الصفار (ت بعد ٦٣٠)	٥١
القرافي = أحمد بن إدريس	
القطامي = عمير بن شبيب	
قعب بن أم صاحب = قعب بن ضمرة الفزاري (ت نحو ٩٥)	١٥٧
الققطي = علي بن يوسف	
القلخ بن جناب بن حزن	٣٣٥ ، ٣٣١
قيس بن الخطيم	٢٧٤ ، ٢٦٨
أبو قيس بن الأسلت = الحارث بن عامر	
ابن قيس الرقيات = عبد الله بن قيس	
قيس بن زهير العبسي (ت ١٠)	١٧٥ ، ١٦٣
قيس بن عبد الله ، النابغة الجعدي (ت نحو ٥٠)	٣٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٤٧ ، ٢٤٤ ، ٢٤٢
٤٨٧ ، ٤٨٦ ، ٤٠٦ ، ٤٠١ ، ٣٤٩	
٤٩١	
قيس بن عمرو بن مالك ، النجاشي (ت نحو ٤٠)	١٦٧ ، ١٥٤
(الكاف)	
كارل بروكلمان (ت ١٣٧٥)	٣٣
أبو كبير الهذلي = عامر بن الحليس	
كعب بن جعيل التغلبي	٦١١ ، ٤١٨ ، ٤١٣ ، ٢٥٩ ، ٢٥٤
٦١٤	
كعب بن زهير بن أبي سلمى (رضي الله عنه) (ت ٢٦)	٤٢٢ ، ٤١٩
الكميت بن زيد الأسدي (ت ١٢٦)	٥٧٨ ، ٥٧٥ ، ٣٤٧ ، ٣٤٣ ، ٣٣٨

الاسم	الصفحة
كوركيس عواد	٢
(اللام)	
ليبد بن ربيعة العامري (ت ٤١)	٤٥٣ ، ٤٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٥٣
اللعين المنقري = منازل بن زمعة	
ليلي الأخيلية (ت نحو ٨٠)	٥٦٠ ، ٥٥٧
(الميم)	
مازن المبارك (دكتور)	١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٣٨
.....	٤٠-٤٤ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٨٤
المازني = بكر بن محمد	
مالك بن حريم الهمداني (جاهلي)	١٦٨ ، ١٥٥
الميرد = محمد بن يزيد	
متم بن نويرة التميمي (ت نحو ٢٠)	٦٨٤ ، ٦٨٠
المتولي رمضان الدميري (دكتور)	٣ ، ١٠ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٤
.....	٤٠-٤٤ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٦٨ ، ٧٤
المجاشعي = علي بن فضال	
ابن مجاهد = أحمد بن موسى	
محسن سالم العميري (دكتور)	٢٥
محمد بن إبراهيم بن النحاس (ت ٦٩٨)	٤٨
محمد بن إسحاق النديم (ت ١٨٥ أو ٤٣٠)	١٢ ، ١٣ ، ١٩ ، ٣٣ ، ٣٤
محمد بن الحسن ابن دريد (ت ٣٢١)	١٠

الاسم	الصفحة
محمد بن سهل بن السراج ، أبوبكر (ت ٢١٦)	١٠ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٥٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٨٥ ، ٢٠٢ ، ٢١٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٧ ، ٢٤٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٥٨٣ ، ٦٠١ .
محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢)	٢٣
محمد بن عبد الله نبي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ...	١٢ ، ١٤ ، ١٣٩ ، ٣٥١ ، ٦٩٥
محمد بن علي التهانوي (ت ١١٥٨)	١٤
محمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥)	٢٥
محمد بن يزيد المبرد ، أبو العباس (ت ٢٨٦)	١٠ ، ٣٠ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٧٢ ، ٣٢١ ، ٣٤٠ ، ٤٠٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٤ ، ٤٤٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ .
محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧)	٢٣
محمد بن يوسف ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)	٢٨
محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥)	٢٢
المخبل السعدي = الربيع بن مالك	
المرادي = حسن بن قاسم	
المرار الفقعسي الأسدي	١٧٢ هـ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ .
المرار بن سلامة العجلي	١٦٠ ، ١٧٣ .
مزامح العقيلي (ت ١٢٠)	٢٥٧ ، ٢٦٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٤

الاسم	الصفحة
مسهر بن النعمان القرشي ، مقاس العائذي	٢١٧، ٢١١
المفضل بن محمد التنوخي	٣٧
مقاس العائذي = مسهر بن النعمان	
ابن مقبل = تميم بن أبي بن مقبل	
منازل بن زمعة التميمي ، اللعين المنقري (ت نحو ٧٥)	٣٤٩، ٣٤٥
المنذر بن حرمة الطائي ، أبو زبيد (ت ٦٢)	٦٣٧، ٦٣٣، ٤٦٦، ٤٥٨
موسى (عليه السلام)	٦٥١
ابن ميادة = الرماح بن أبرد	
ميمون بن قيس ، الأعشى الكبير (ت نحو ٧)	١٧٤، ١٦٨، ١٦١، ١٥٩، ١٥٦
	٢٢٢، ٢٢٧، ٤٢٨، ٤٣٤، ٤٤٣
	٦٥٥، ٦٥٦، ٦٦١
(النون)	
النايفة الجعدي = عبد الله بن قيس	
النايفة الذبياني = زياد بن معاوية	
النجاشي = قيس بن عمرو	
أبو النجم = الفضل بن قدامة العجلي	
ابن النحاس = محمد بن إبراهيم	
ابن النديم = محمد بن إسحاق	
نصار حميد الدين	٢٥
النعمان بن المنذر	٥٥٩، ٥٥٦
نقطويه = إبراهيم بن محمد	
النمر بن تولب العكلي (ت نحو ١٤)	٢٨٥، ٢٨٩، ٣٦٥، ٥٦٣، ٥٦٦

	الاسم
	(الهاء) هدبة بن الخشرم (ت نحو ٥٠) ٢٨٠، ٢٨٣، ٥٥٥، ٥٥٩. هشام أخو ذى الرمة ٢٥٦، ٢٦٢، ٣٨٢، ٣٨٥. هشام بن عبد الملك ١٧٤. همام بن غالب التميمي ، الفرزدق (ت ١١٠) ١٥٦، ١٦٣، ١٦٩، ١٧٤، ١٩٠. ١٩٥، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٣٦، ٢٤٠. ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٥. ٤١٠، ٤١٦، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٧. ٤٤٤، ٦٩٣، ٦٩٧. هنى بن أحمر الكنانى ٦٤٧، ٦٥٠. الهيثم بن الربيع بن زرارة ، أبو حية التميمي (ت حول ١٥٨) ٤٢٨، ٤٣٤. (الياء) يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧) ٩٨، ٩٩، ١٩٩، ٢٠٠، ٤٤٢. ٤٦٩. يحيى بن عدى المنطقي (ت ٣٦٤) ١٩، ٢٠. ٤٥. يونس بن حبيب البصري (ت ١٨٢) ٧٥، ٥٦١، ٦٩٧، ٧٠١، ٧٠٦. ٧٠٧.

٨ - فهرس القبائل

اسم القبيلة	الصفحة
أهل الحجاز	٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٥١، ٢٦٢، ٣٨٤، ٥٠٧
الأنصار	٦٤، ٦٩٥
بنو أسد	٦٦٤
بنو تميم	٢٣٥، ٢٣٧، ٢٦٢، ٢٨٤، ٥٠٧
بنو سليم	٣٤٧، ٣٥٠
حمير	٤٠٦
ختعم	٥٠٥، ٥٠٨
العرب	٥٢، ١٢٧، ٢١٧، ٥٣٨، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٥٥، ٥٦١، ٦٢٠
أكثر العرب	١٢٨، ١٢٩
بعض العرب	٢٨، ١٢٩، ٦٨١، ٦٨٥، ٦٩٤
سائر العرب	٣٥٠
على	٦٦١

٩ - فهرس الأدوات النحوية

الأداة	الصفحة
الهمزة	٣١٠
إِذْ	٦٠٧، ٦٠٤، ٣٢٢
إِذَا (الظرفية)	٣٢١
إِذَا (الشرطية)	٣٠٤
إِذَا (الفجائية)	٣٢٣، ٣٢٠، ٣٠٣
إِنَّ	١٧٨
أُم	١٠٩، ١٠٣
أَمَا	٣٠٣
أَنْ	٦٠٧، ٦٠٤، ١٠٩، ١٠٤
إِنْ	٥٧١، ٥٥٦٨، ٥٥٨، ٣١٠
بَلْ	٢٩٥، ٢٩٢
حَتَّى	٣٠٤، ٣٠١
حَيْثُ	٣٢١، ٣٢٠
سَوْفَ	٣١٠، ٣٠٨
ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا	١٩٦ فما بعدها، ٣٤٥ فما بعدها
قَدْ	٣١٠، ٣٠٨
الكَافُ فِي (ذَلِكَ)	١٠٩، ١٠٣
كَانَ وَأَخَوَاتُهَا	٢١٠ فما بعدها
كَيْفَ	١٠٩، ١٠٣
لَا (حرف جواب)	١٠٩

الأداة	الصفحة
لات	٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٦٣، ٢٦٥
لكن	٢٩٢، ٢٩٥
لم	٣٠٨، ٣١٠
لما	٣٠٨، ٣١٠
لو	٣١٠، ٥٥٨، ٥٦٨، ٥٧١
لولا	٣٠٨، ٣١٠
لوما	٣٠٨، ٣١٠
ليس	١٠٣، ١٠٩، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٥١، ٣٨٤
ما (النافية)	١٠٣، ١٠٦، ١٧٨، ٢٣٥ فما بعدها، ٢٦٥، ٣٥١، ٣٨٤
ما (التامة)	٢٦٥
ما (الزائدة)	٦٠٦
نَعَمْ	١٠٤، ١٠٩
هل	٣١٠
هلا	٣١٠
واو المعية	٦١٥ فما بعدها

١٠- فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	م
	أولاً الفهرس الإجمالي	
أ - ٣	المقدمة	■
١٠٠ - ١	القسم الأول : الدراسة	■
٦ - ٢	توطئة	●
٣١ - ٧	الفصل الأول : المؤلف	●
١٠٠ - ٣٢	الفصل الثاني : الشرح	●
٧٠٨ - ١٠١	القسم الثاني : النص المحقق	■
٧٠٩	فهرس الفهارس	■

م	الموضوع	الصفحة
	ثانياً : الفهرس التفصيلي	
	أ - موضوعات الدراسة	
■	مقدمة عن موضوع البحث	١ - د
	أ - عنوانه	أ
	ب - دوافعه	أ
	ج - خطته	ب
■	القسم الأول : الدراسة	١٠٠ - ١
●	توطئة	٦ - ٢
	- بعض الدراسات عن سيبويه	٢
	- بعض الدراسات عن الرمانى	٢
●	- مصادر ترجمة الرمانى	٤
	الفصل الأول : المؤلف وفيه مباحث	٣١ - ٧
	١ - اسمه ونسبه	٨
	٢ - مولده ونشأته	٩
	٣ - شيوخه	١٠
	٤ - تلاميذه	١١
	٥ - عقيدته	١٢
	٦ - هو والمنطق	١٤
	٧ - الرمانى بين المدح والقدح	١٩
	٨ - وقفة مع الفارسى	٢١
	٩ - مؤلفاته	٢٤
	١٠ - وفاته	٣١

م	الموضوع	الصفحة
	الفصل الثاني : الشرح وفيه مباحث	٣٢ - ١٠٠
	١- توثيق العنوان	٣٣
	٢- توثيق نسبة الشرح للمؤلف	٣٤
	٣- تاريخ تأليفه	٣٧
	٤- تجزئته	٣٨
	٥- نسخه الموجودة.	
	أ - أماكن وجودها	٣٩
	ب - وصفها	٤٠
	٦- منهج المؤلف فيه	٤٩
	أ - عنوان الباب	٥١
	ب - الغرض منه	٥٣
	ج - مسأله	٥٥
	د - الجواب	٥٧
	تعقيب حول منهج المؤلف في شرح الأصول	٥٩
	٧- مصطلحاته	٦١
	- تعقيب حول تعبيراته التي لم يسبق إليها	٦٢
	٨- شواهد	٦٣
	أ - الآيات	٦٣
	ب - الأحاديث والآثار	٦٣
	ج - أمثال العرب وأقوالها	٦٤
	د - الشواهد الشعرية	٦٥
	٩- مسائل الخلاف وموقفه منها:	٦٧
	* المسائل المذهبية	٦٧

الصفحة	الموضوع	م
٦٨	* المسائل الفردية:	
٦٨	أ - بين سيبويه ونحوى واحد	
٦٨	١- بينه وبين الفراء	
٦٩	٢- بينه وبين الأخفش	
٦٩	٣- بينه وبين المبرد	
٧١	٤- بينه وبين ابن السراج	
٧٢	ب - بين سيبويه وأكثر من نحوى	
٧٥	ج - بين نحويين غير سيبويه	
٧٥	١- بين الخليل ويونس	
٧٥	٢- بين الخليل وابن السراج	
٧٥	٣- بين الفراء والبصريين	
٧٥	٤- بين الأخفش والنحويين	
٧٦	٥- بين الأخفش والجرمى والمازنى	
٧٦	٦- بين المازنى والنحويين منهم سيبويه	
٧٧	١٠- موقفه من سيبويه :	
٧٧	أ - موافقته	
٨٠	ب - مخالفته	
٨٢	ج - جواز الوجهين	
٨٤	١١- اتجاهه النحوى	
٨٦	* أهم النتائج التى انتهى إليها البحث	
٨٨	* عملى فى التحقيق	
٩٠	* صور لنماذج من النسخ	

م	الموضوع	الصفحة
	<u>ب - موضوعات التحقيق</u>	
■	القسم الثاني : النص المحقق	٧٠٨-١٠١
	الجزء الأول	١٠٢
١	باب علم ما الكلم من العربية	١٠٣
٢	باب مجارى أواخر الكلم من العربية	١١٠
٣	باب المسند والمسند إليه	١٣٨، ١٣٧
٤	باب اللفظ للمعاني	١٤١، ١٣٨
٥	باب ما يكون فى اللفظ من الأغراض	١٤٤، ١٤٣
٦	باب الاستقامة من الكلام والإحالة	١٥٠، ١٤٤
٧	باب ما يحتمل الشعر	١٥٢
٨	باب	١٧٧، ١٧٦
٩	باب الفاعل وما لم يسم فاعله	١٧٩، ١٧٧
١٠	باب الفعل المتعدى إلى مفعول	١٨١
١١	باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار	١٨٨
١٢	باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين لا يجوز فيه الاقتصار	١٩٦
١٣	باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين	٢٠٢، ٢٠١
١٤	باب ما لم يسم فاعله مما يتعدى إلى مفعول	٢٠٣، ٢٠١
١٥	باب ما لم يسم فاعله مما لا يجوز فيه الاقتصار	٢٠٥، ٢٠٤
١٦	باب الحال	٢٠٦، ٢٠٥
١٧	باب (كان)	٢١٠
١٨	باب [الاخبار عن النكرة بالنكرة]	٢٣٠
١٩	باب (ما)	٢٣٥
٢٠	باب العطف على الموضع	٢٥٧، ٢٥٢

م	الموضوع	الصفحة
٢١	باب إضمار المجهول	٢٦٠ ، ٢٥٥
٢٢	باب التعجب	٢٦٣
٢٣	باب الفاعلين والمفعولين في جملة واحدة	٢٦٨
٢٤	باب بناء الاسم على الفعل والفعل على الاسم	٢٧٩
٢٥	باب الظرف الذي يشغل عنه الفعل	٢٨٤
٢٦	باب إعمال الفعل مع شغله عن الاسم	٢٩١
٢٧	باب الاسم الذي يحمل تارة على الفعل وتارة على الابتداء	٢٩٦
٢٨	باب ما يختار فيه الحمل على الفعل للحرف الذي هو أولى به	٣٠٨
٢٩	باب ما ينتصب في الألف	٣١٢
٣٠	باب اسم الفاعل الذي يجرى في الاستفهام مجرى الفعل	٣٢٩
٣١	باب الأفعال التي تستعمل وتلغى	٣٤٥
٣٢	باب الاستفهام الذي يمنع العامل مما قبله	٣٥٨
٣٣	باب الأمر والنهي	٣٧١
٣٤	باب حروف النفي	٣٨٠
٣٥	باب البديل	٣٨٧
٣٦	باب من البديل الذي يصلح فيه التأكيد وحذف حرف الجر	٣٩٩
	الجزء الثاني	
٣٧	باب اسم الفاعل	٤٠٨
٣٨	باب اسم الفاعل الذي جرى على الاتساع	٤٢٦
٣٩	باب اسم الفاعل الذي صار بمنزلة الذي فعل	٤٣٦
٤٠	باب المصدر	٤٤٧
٤١	باب الصفة المشبهة	٤٥٦
٤٢	باب استعمال الفعل في اللفظ	٤٨٥
٤٣	باب الظروف التي تجرى على أصلها	٤٩٢
٤٤	باب الظرف الذي يقع موقعه المصدر	٥٠٤

م	الموضوع	الصفحة
٤٥	باب المصدر الذى يصلح فيه الرفع والنصب	٥١٠
٤٦	باب الحروف التى تمنع العامل مما قبلها	٥١٩
٤٧	باب اسم الفعل	٥٢٧
٤٨	باب متصرف (رويد)	٥٣١
٤٩	باب اسم الفعل بالمضاف	٥٣٧
٥٠	باب إضمار الفعل فى الأمر والنهى	٥٤٣
٥١	باب إضمار الفعل فى غير الأمر والنهى	٥٥٠
٥٢	باب إضمار الفعل بعد حرف	٥٥٥
٥٣	باب إضمار الفعل المتروك إظهاره	٥٧٤
٥٤	باب التابع لما عمل فيه المحذوف	٥٧٩
٥٥	باب فيما جرى كالمثل	٥٨٤
٥٦	باب حذف الفعل فى غير الأمر والنهى والمثل	٥٩٩
٥٧	باب المفعول معه	٦١٠
٥٨	باب الواو التى بمعنى (مع) فى غير الفعل	٦١٥
٥٩	باب واو العطف التى ليس فى الكلام ما يعطف بها عليه	٦٢٧
٦٠	باب المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره	٦٣٢
٦١	باب اسم الجنس الذى يجرى مجرى المصدر فى الدعاء	٦٤٢، ٦٣٨
٦٢	باب الصفة التى تجرى مجرى المصدر فى الدعاء	٦٤٤، ٦٤٠
٦٣	باب المصدر المضاف فى الدعاء	٦٤٥، ٦٤١
٦٤	باب المصدر المحمول على الفعل فى غير الدعاء	٦٤٧
٦٥	باب المصدر الذى لا يتصرف مع أنه محمول على الفعل المتروك إظهاره	٦٥٣
٦٦	باب المصدر الذى يختار فيه الحمل على الابتداء	٦٦٥
٦٧	باب النكرة المحمولة على الابتداء وفيها معنى الفعل	٦٦٩
٦٨	باب المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى غيره	٦٧٥
٦٩	باب المصدر المحمول على الفعل كان فيه الألف واللام أو لم يكن	٦٧٩

الصفحة	الموضوع	م
٦٨٧	باب الصفة المحمولة على الفعل حمل المصدر	٧٠
٦٩١	باب الاسم المحمول على الفعل المتروك إظهاره مما لا يؤخذ منه	٧١
٦٩٩	باب المصدر المثني المحمول على الفعل المتروك إظهاره	٧٢
٧٠٩	فهرس الفهارس	
٧١٠	١- فهرس المراجع	
٧٤٨	٢- فهرس الآيات القرآنية	
٧٥٨	٣- فهرس الأحاديث النبوية والآثار	
٧٥٩	٤- فهرس الأمثال	
٧٦٠	٥- فهرس أقوال العرب	
٧٦٥	٦- فهرس الأشعار والأرجاز	
٧٨٧	٧- فهرس الأعلام	
٨٠٣	٨- فهرس القبائل	
٨٠٤	٩- فهرس الأدوات النحوية	
٨٠٦	١٠- فهرس الموضوعات :	
٨٠٦	أ - الفهرس الإجمالي	
٨٠٧	ب - الفهرس التفصيلي	